

جَوَاشِي

تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمَنِهَاجِ

لِلْعَلَامَتَيْنِ الْقَهَامَتَيْنِ وَالْإِمَامَيْنِ الْقُدُوتَيْنِ الْعَلَامَةِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ
الْشَيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّرَوَانِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَكْرُمَةِ وَالْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ
وَالْعَلَامَةِ الْمَدْقُقِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ عَلَى تَحْفَةِ
الْمُحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمَنِهَاجِ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ
الْأَوَّاحِدِ الْقَهَامَةِ خَاتَمَةِ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ
ابْنَ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَشْرِقَةِ
تَعْمَدُ اللَّهُ الْجَمِيعَ بِرَحْمَتِهِ أَمِينَ

﴿الجزء السابع﴾

﴿وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

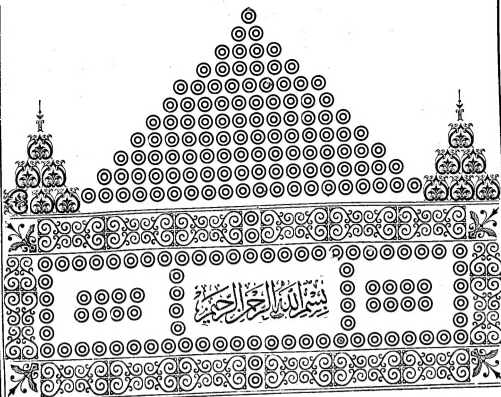
﴿تنبيه﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الإمام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء﴾

بِطَلَبِ زَيْنِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ الْكَبَرِيِّ بِأَوَّلِ شَتَاءِ رَجَبِ سَنَةِ ١٤٢٥

لِصَاحِبِ مَطْبَعَتِي مُحَمَّدٍ

مَطْبَعَةُ مَوْصِلِي مُحَمَّدٍ
صَادَرَتْ بِمَكَّةَ الْمَكْرُمَةِ



كتاب الوصايا

(قوله قبل الانسب تقديم الخ) ارأى به المغزى (قوله تقديم الخ) اى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اهـ سم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كافي الوصية بنصيب احد الورثة ويجز بما بقى بعد النصيب اهـ سم (قوله ودورياتها) اى علم دوريات القسمة وقدر مثاله من سم انفا (قوله فتمين الخ) كيف يتمين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا افاده المحشى سم ولكان تقول لا وجه للتوقف بعد تسليم التوقف كسابق له والله اعلم اهـ سم (قوله جمع وصية) اى وهى اى الوصايا جمع الخ كهدايا اهـ نهاية (قوله مصدر) اى بمعنى الايصاء واسم للايصاء اهـ كرى (قوله ومنه) اى من لفظ الوصية بالمضى المصدرى مصدر الواسم (وبمعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) اى ما خذ منه خبر ثان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وهى اى الوصية مصدر الخ واخوذه من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسيروا قيله وكذا قوله اوصى به الخ تفسير ما قبله وقوله ارفع على الفاعلية وقوله اخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اى من باب التفعيل (ووصاه) من باب التفاعل عبارة القاموس ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو اوصى به ايضا اهـ (قوله فلم الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى واوصى بكذا الخبر اطلاقه على العهد من قوله واوصاه توصية ووصية الخ لكن فى علم الاطلاق الاول ما ذكره خفا ولو ذكره قافدا منه من القاموس لم يظهر التفرغ (قوله

كتاب الوصايا

(قوله لان الانسان يوصى) اى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كافي الوصية بنصيب احد الوراث ويجز بما بقى بعد النصيب (قوله متاخر) لم ذلك وفيه ما مر (قوله فتمين) كيف يتمين مع وجود الوجه الظاهر للاول (قوله

كتاب الوصايا)
قبل الانسب تقديمها على
ما قبلها لان الانسان يوصى
ثم يموت ثم تقسم تركته
ويرد بان علم قسمة الوصايا
ودورياتها متاخر عن علم
الفرائض وتابع له فتعين
تقديم الفرائض كما درج
عليه اكثرهم جمع وصية
مصدر واسم ومنه عين
الوصية وبمعنى اسم المفعول
ومنه من بعد وصية
من وصيت الثى بالشئ
بالتخفيف وصلته ومن ثم
قال فى القاموس وصى
كوصى وصل واتصل ويوصيه
الله يفرض عليكم واتواوصوا
به اوصى به اولهم اخرهم
اهـ ويقال وصى واوصى
بكذا الغلان بمعنى واوصى
اليه ووصاه او وصاه توصية
ووصية عهد اليه وجعله
وصيه فلم اطلاق الوصية
على التبرع الا فى قريبا
والعهد الا فى اخر الباب

الموصى وصل خير دنياه
 بخير عقابه كذا وقع في عبارة
 وفي عبارة شارح وصل
 القرية الواقعة بعد الموت
 بالقرية المنجزة في حياته
 وهذا أوضح لأن القصد
 بالوصية إيصال ثوابها إلى
 ما قدمه منجزا في حياته
 وشرعا لا بمعنى الإيصال لما
 يأتي فيه تبرع بحق مضاف
 ولو تقدير لما بعد الموت
 ليس بتدبير ولا تعلق عتق
 بصفة وإن التحق بها حكم
 كتبرع بخير مرض الموت
 أو ما ألحق به وهي سنة
 مؤكدة إجماعا وإن كانت
 الصدقة بصحة فرض أفضل
 ينبغي أن لا يغفل عنها ساعة
 كانصر عليه الخير الصحيح
 ما حق امرئ مسلمه شيء
 يوصي به بيت ليله أو ليلتين
 إلا ووصيته مكتوبة عند
 رأسه أي ما الحزم أو
 المعروف شرعا إلا ذلك
 لأن الإنسان لا يدري متى
 يفجؤه الموت وقد تباح
 كما يأتي وعليه حمل قول
 الرافعي أنها ليست عقد
 قرينة أي دائما بخلاف
 التدبير وتجب وإن لم يقع
 به نحو مرض على ما اقتضاه
 إطلاقهم لكن يأتي قبل
 قول لو طاق حامل ما يصرح
 بتقيد الوجوب بالخوف
 ونحوه محضرة من ثبت

وأما لغة (الخ) عطف على إطلاق الوصية (الخ) قوله وصل خير دنياه كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته بخير عقابه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه الوصية اه سم قوله كذا وقع في عبارة) انقصر عليها النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله القرية الواقعة بعد الموت) أي القرية التي تسبب في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله لا بمعنى الإيصال) أي جعل الشخص وصيا اه كردى (قوله بحق) أي من مال وغيره (قوله مضاف) نعم تبرع اه كردى (قوله ولو تقدر) أي كان يقول أو صيت لفلان بكذا اه سم على منهج فإنه بمنزلة لفلان بعد موته كذا اه عرش أي لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعد الماهلظ بعد الموت (قوله وإن التحق) أي التدبير والتعلق بها أي بالوصية وقوله كتبرع (الخ) أي كالحاقه (قوله أو ما ألحق به) أي بمرض الموت كتدبيره لنحو القتل بما ساقى (قوله وهي سنة) أي التذية في البداية إلا قوله فرض قوله شرعا وقوله لم يصدق أو كانها وقوله إلا فيه نظرا إلى كاصح وقوله إلا بالحق إلى المتن قوله وتوصية تبرع أو بها وقوله لا لغیر تعبد (الخ) (قوله سنة مؤكدة) والوصية للأقرب غير الوارث فالأقرب يتم ذكر رضاع ثم صهر ثم ذى ولا ثم ذى جوار أفضل منها لغيره كأي الصدقة المنجزة وتقدم فيها أن الأقرب البعيد يقدم على الأجنبي وإن أهل الخير المحتاجين ممن ذكر أولى من غيرهم فيبغى بحجة هنا وصرح الأصل بأن الوصية للمعازم أي ممن ذكر الفضل من غيرهم اه وروى مع شرحه (قوله الفضل) أي من صدقته مرضيا وبعد الموت مغنى وشرح الروض (قوله عنها) أي الوصية (قوله ما حق امرئ مسلم الخ) ما بمعنى ليس وقوله مسلم وقوله له شيء وصفته لقوله امرئ وقوله يوصي به صفة شيء (قوله بيت الخ) على حذف أن خبر ما والمنتضى حال والبيتو تفتي ليله أو ليلتين ليست بقيد المراد بالكتابة إلا شهاد المراد ما الحزم أو الرأي في حياته من بعض عليه من إلا والحال أن وصيته مشهد عليها اه بخير يصر في عبارة عرش قال الطيبي في شرح المصابيح ما بمعنى ليس وقوله بيت ليله أو ليلتين صفة ثانية لا روى يوصي به صفة شيء المستثنى خبره قال المظفرى في دليلين تأكيديين ليس بتدبير يعنى لا ينبغي له أن يمضى عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلتين تساع في إرادة المبالغة اه (قوله شرعا) عبارة المغنى عن الأخلاق اه (قوله كأي) أي في فك أسارى كفارة قبل المصنف كجملة كنبية (قوله وعليه) أي على أنها قد تباح (قوله أي دائما) أي فكلامه من سلب العموم لا من عموم السلب (قوله ما يصرح بتقيد الوجوب الخ) نعم اه عرش (قوله بالخوف) أي بمرض المخوف (قوله محضرة من ثبت الخ) قد يقال هذا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى التبرع اه رشيدى (قوله محضرة من ثبت الحق به) وينبغي كما قال الاستوى أنه يكتفى بالشاهد الواحد اه معنى أي إن كان حقا ما ليا كافى شرح الروض أقول ظاهرة كفايته وإن كان القاضي لا يحكم بشاهد ويمن كالحق فليترجم ثم رأيت ما يأتي في الإيصال من قول التارح والنهاية نعم من باقلم بتعذره من ثبت بالخط أو قبل الشاهد واليمين ينبغى أنه لا يكتفى منه بدينك اه قال السيد عمر قوله باقلم قال بيدل كان أولى فيما يظهر اه (قوله أن ترتب الخ) أي إذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما إذا كان به من ثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الأذرى إذا لم يخش منهم كتمانها كالورثة الموصى لهم اه وهو حسن معنى وشرح الروض (قوله حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كذا وكذا وحج أو حق لأدمين كوديمه ومغصوب اه (قوله وعنده) لعل المراد به نحو الوديمة (قوله أو ضياع الخ) هذا انطرادى والأفلاك في الوصية بمعنى التبرع لا الإيصال عبارة سم قوله وضياع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

وصل خير دنياه كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته بخير عقابه ما يقع بعد موته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية (قوله بالقرية المنجزة في حياته) قد يقال القرية الصادرة من الموصى ليس إلا الإيصال وهو في حياته والواقع بعد موته أنما هو اثر الإيصال وهو وصول الموصى به للموصى له وقد يجاب بأن نحو الاعتاق الموصى بإيقاعه بعد الموت واعطاء زيد بعد موته الموصى به فو تنسب إليه لتسبب فيها (قوله أو ضياع الخ) انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى الإيصال ويحرم الخ أي فالأحكام الحقة منه ورواها (قوله)

الحق به أن ترتب على تركها ضياع حق عليه أو عتده ولا يكتفى بعلم الورثة أو ضياع

نحو أطفاله لما يأتي في الايصاء. ونحرم من عرف منه أنه في كان له نبي في تركه أفسد هاتسكه وبالزيادة على الثلث إن لم يدر صدر مان ورثته وإلا حرمت على ما يأتي وأزكاهما موص وموصى به وصيغة وذكرها على هذا الترتيب مبتدئاً وباللأنه الأصل فقال (اصح وصية كل مكلف حر) كراه بعضه مختار عند الوصية (٤٠) (وإن كان) مفلساً أو سفهاً لم يحجر عليه أو (كافراً) ولو حرياً وإن أسروا وركب بعد ما كان

الملك حالا ويحاج بأنه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكتات بما أبذله سيده لعاصر لعدم ملكه أو أهليته (وقيل إن عتق) بعدها (ثم ماتت صحت) وهو رد بظهير ما رفي الميزان المألم بعض فصح مما ملكه بعضه الحر إلا بالعتق كما قاله جمع لأنه ليس من أهل الولاء (وإذا أوصى لجمعة عامة فاشترط أن لا تكون مصيبة) ولا مكروهاً ولا لذاتاً لا تعارض كإياله بما في النذر

لما صار الحرم حرام حيث غلب على ظنه اتخاذ خروا ومكروه حيث توجه لمصالح الوصية اه ع (قوله)
 فيها) اى المعصية والمكروه (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه سم وبجبرى زاد الاول
 وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبها
 وبوافقة قول ع (قوله او مصحف اى اذ بقى على الكفر لموت الموصى اه (قوله على الاول) اى الجملة
 العامة وقوله كثرة وقوعها اى الاولى او وقوع الوصية عليها (قوله ونحوه) عبارة النهاية للقياب والقناطر
 اه (قوله بنحو غير عالم) عبارة النهاية والمغنى قبور الانبياء والعلماء والصالحين اه (قوله وتسوية قبره
 ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال ع والمعتد ما ذكره فى الجنائز اه اى من جواز الوصية لتسوية
 وعمارة قبور الانبياء والصالحين فى المسئلة (قوله وليس كذلك) اى لنصح الوصية اه ع (قوله
 والمباحة) عطف على القرية اه ع (قوله ثم قوله ذلك الى المتن فى المغنى (قوله كفك اسارى الخ) سياتى
 تخصيصه بالمعنيين اه ع (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمعين (قوله بالمبات الخ) اى فلا
 تصح الوصية اه ع (قوله اومع نزول المارة) اعتمده المغنى ايضا قال ع ومنه الكنائس التى
 فى جهة بيت المقدس التى ينزلها المارة فان المقصود ببنائها للتعبود ونزول المارة طارىء اه (قوله على الوجه)
 اى تغليباً للحرم اه معنى (قوله اما اذا كانت معصية) اى او مكروها اخذاً بما سار اه ع (قوله
 من مسلم) بل قبل ان الوصية ببناء الكنائس من المسلم ردة ولا تصح ايضا ببناء موضع لبعض المعاصى كالخارجة
 اه معنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل
 تنظيراً او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس شخصاً معنياً بدليل المقابلة ويقال هى جهة عامة باعتبار المتفع بها
 فانه غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هى للتعبود قضية ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق
 حتى لو اوصى لكانائس بلذ كذا وجه لنا حالها هى للتعبود ولا حكم بطلان الوصية فان تبين انها ليست
 للتعبود تبين صحها اه سم (قوله وكتابه نحو تورااة الخ) عبارة المغنى وكتابة التوراة والانجيل وقرامتها
 وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه زاد النهاية وقرامه احكام شريعة اليهود والنصارى
 اه قال ع (قوله وكتابة التوراة والانجيل اى ولو غير مبديلان فيه تعظيمها اه فليراجع (قوله
 اهل حرب اورد) بخلاف اهل الذمة نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) او لا بقصد شىء اه سيد عمر

يقال الرى يزول بالموت الذى هو وقت العتق فهو من اهل الولا عند العتق فالتنبيه محتجاً بالعتق ايضا كما مر
 وهل يجزى ذلك فى الكتاب باذن سيده (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه وظاهر
 الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبها (قوله ولو
 بغيرها) خولف فيه مر (قوله وكافر) شامل للحرى ولا ينافيه قوله لا اى اهل حرب لان صورته انه غير
 باهل حرب الدال على قصد جهة اخرى بالمعصية وقضية ذلك انه لو غير هنا بكافرا كانه (قوله وان سماء كنيسة)
 اعتمده مر وقوله اومع نزول اعتمده ايضا مر (قوله فى المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل
 بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يجعل تنظيراً او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس شخصاً معنياً بدليل المقابلة
 او يقال هى جهة باعتبار المتفع فانه غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هى للتعبود قضية
 ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق حتى لو اوصى لكانائس بلذ كذا وجه لنا حالها هى للتعبود ولا حكم بطلان
 الوصية فان تبين انها للتعبود حكم بطلان الوصية ولا حكم بصحتها ولا ينافى الاول قول الشارح للتعبود حيث
 دل على التثبيد للايضاح لانها قد تطلق على ما ليس للتعبود ولو تجوز ان يثبت (قوله اهل حرب اورد) اى
 بخلاف اهل الذمة كذا انحط شيخنا بما مش المحلى وسياتى وفى شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافر ولو حربياً
 ومرتداً الخ انما صامها لو اوصى لمن يرتد او يحارب او يقتله او يقتل غيره عدواً فلا يصح لاهام معصية او بى
 ما لو اوصى لزيد الكافر او الحربى او المرتدو يحتمل البطلان ايضا اذ وصفه بما ذكر جعله منظوراً اليه هو
 معصية وى فرق بين قوله اهل الحرب او اهل الردة وقوله لزيد الكافر او الحربى او المرتد ولا ينافى ذلك

فيهما وكذا اذا وصى لغير
 جهة يشترط عدم المعصية
 والكرهه ايضا ومن ثم
 بطلت لكافر بنحو مسلم او
 مصحف وكان وجه انتصاره
 على الاولى كثرة وقوعها
 وقصد ما بخلاف غير الجهة
 وشمل عدم المعصية القرية
 كبناء مسجد ولوم كافر
 ونحوه على قبر نحو عالم فى
 غير مسئلة وتسوية قبره
 ولو بها لا ينافيه ولو بغيرها
 للنهى عنه وفى زيادات
 العبادى لو اوصى بان يدفن
 فيه بطلت الوصية ولعله
 بناء على ان الدفن فى البيت
 مكروه وليس كذلك
 والمباحة كفك اسارى كفار

منا وان اوصى به ذى
 واعطاء غنى وكافر وبناء
 رباط ونزول اهل الذمة او
 سكنائهم وان سماء كنيسة
 مالم بات بايدل على انه للتعبود
 وحده اومع نزول المارة
 على الوجه اما اذا كانت
 معصية فلا تصح من مسلم
 ولا كافر (كعمارة) او
 ترميم (كنيسة) للتعبود وكتابة
 نحو تورااة وعلم محرم واعطاء
 اهل حرب اورد ووقود
 كنيسة بقصد تعظيمها

لا نفع مقيم بها أى لغير تعبد فيها يظهر واختار جمع المنع مطلقا (تنبيه) وقع لشيخنا في شرح الروض أنه عل محبتها فك الكفار من اسر تآبان الوصة لاهل الحرب جائزة فالاسارى اولى ثم تناقضه بعد قوله في شرح محبتها الحربى ومرتدو الكلام فى المينينى للاتصع لاهل الحرب والردة ويحاج بان مراده بامل الحرب فى (٦) الاول ماصدقه اى جماعة معينين منهم فلا ينافى كلامه اخرا كادل عليه تقرر به المذكور

فيه (أر) اوصى (الشخص) واحد او متعدد قال شرط (ان) يكون معينا كما باصه اى ولو بوجه ما يأتى فان كان يبطنها ذكر واكتفى عنه بما بعده خلافا لمن اعترضه لان الميهم كاحد الرجاين لا يتصور له مادم على اياهه الملك الذى نحن فيه وهو ما يحصل بمقدمال وانما صرح اعطوا هذا احدهما لانه تفرض لغيره وهو انما يعطى معينا ومن ثم صرح قوله لو كليه به لاحدهما وان يكون بمن يمكن ان (يتصور له الملك) حال الوصة كما يصرح به فى الخل ومن ثم لو اوصى لخل شيحدث بطلت وان حدث قبل موت الموصى لانهما عليك وتمليك المعدم بمنع ولانه لا متعلق للمقد فى الحال فاشبه الوقف على من سبيل له وقدر حوا بذلك فى المسجد بقولهم لو اوصى لمسجد سبيل بطل اى وان بنى قبل موته لقول جمع حال موت الموصى فيه اياهم بارث ومما قد افقدت فخرج المعدم والميت والبهيمة فى غير ما يأتى نعم ان جعل المعدم تبعا

عبارة عش ويرجع فى ذلك الى اى الموصى فان لم يعلم منه شىء عمل بالقرائن فان لم تظهر قرينة بطلت عملا بالظاهر والاصل من ان الوصة لها لتعظيمها اه وقد سرح عن سم ما يوافقه (قوله لا نفع الخ) اى لا بقصد نفع مقيم بها اقامة لغير تعبد فانما تصح بهذا القصد اه كردى (قوله مطلقا) اى قصد تعظيمها او نفع المقيم بها لغير اورد (قوله محبتها) اى الوصية وقوله بفك الخ متعلق بضمير المصدر وقدر ما فيه غير مرة (قوله الكلام الخ) مقول القول وقوله فى المعينين اى الحربى والمردت المعينين (قوله اى حاة الخ) بالجر تفسير لاهل الحرب المذكور فى اول كلام شرح الروض (قوله فلا ينافى) اى كلام شرح الروض أولا (قوله كادل عليه) اى ذلك المراد قوله المذكور فيه اى فى كلامه اخرا بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهروا فى حل عبارته لكن برده عليه انه كان المناسب حينئذ تقدم ذلك على قوله فلا ينافى الخ إلا ان يقال تأخيرها الى هنا للاختصار بالاخص ارفى قوله فيه (قوله اوصى) اى قوله إلا ان يفرق فى النهاية لا لاقوله خلافا لمن اعترضه (قوله ان يكون معينا) اى وعدم المدة اى معنى وقدا فاده ايضا الشارح والنهاية بقولهما السابق وكذا لو اوصى لغير جهة الخ (قوله ولو بوجه) اى ولو كان التمين بوجه (قوله لما يأتى الخ) تعليل للغاية (قوله واكتفى عنه) اى عن قوله ان يكون معينا اه ع ش (قوله بمؤداه) اى بقوله ان يتصور له الملك (قوله اعترضه) اى المتن (قوله لان الميهم الخ) توجيه لكفاية ما ذكره عما حذره واستلزامه له (قوله وهو) اى الملك الخ (قوله وقد مالى) قد ينافيه قوله الا انى بارث (قوله صرح اعطوا) اى صحت الوصة لمظا اعطوا الخ (قوله وهو) اى الغير (قوله وان يكون الخ) عطف على قوله ان يكون معينا (قوله كما يصرح به) اى بقيد حال الوصة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العبرة بحال الوصة لا الموت (قوله بطلت) اعتمدته المعنى ايضا (قوله لا مالى) اى الوصة تمليك الخ تعليل للبطلان (قوله ولانه) اى الشأن (قوله وقد صرحوا بذلك فى المسجد الخ) هذا كالصرح فى انهم لم يصرحوا به فى غير المسجد مع انه مصرح به فى الشأن الصغير على الاطلاق عبارته لا لاحد العبدان اى فلا يصح الوصية له ومن سبيل وجد اه رشيدى (قوله اقول جمع الخ) تبعم المعنى (قوله فيه اياهم) اى اياهم انه لا يشترط وجوده وقت الوصة اه رشيدى عبارة الكردى اى اياهم انها تصح لمسجد سبيلى او لخل شيحدث وهو ليس بمقصودهم اه (قوله بارث الخ) متعلق بالملك اه سم (قوله والميت) وما ذكره الرافعى باب التيمم انه لو اوصى بمالى لاولى الناس به وهناك ميت قدم على المنجب والمحدث الخ على الاصح هذا فى الحقيقة ليست وصية بل لو ارثه لانه هو الذى يتولى امره اه معنى (قوله صحت الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم تبعا) الاولى تبعا لهم كما فى النهاية (قوله الاولاد الخ) مبتدأ خبره قوله على ما ذكرنا فى الوقف والجملة مقول القول ع ش وكردى (قوله وهو متجه) اى القاسر كذا خبره قوله لا نى ولا ينافيه قوله ثم اى فى الوقف وقوله هنا اى فى الوصة (قوله منتظر) اى الى الموت (قوله الا نى) اى انفا (قوله لا عدلت الخ) متعلق لقوله لا ينافيه (قوله لا يتصل به) اى انما عليك كذا خبره راءه وصحرفيه (قوله انزه) وهو تملك الموصى له الموصى به (قوله وجمعا)

ما سبى من تحتها فقاطع الطريق لجواز انه مصور بمن لم يوصف بقطع الطريق ويحمل الصحة كما يشتر به تبخيرهم للطلان بمن يرتد الخ دون التعبير بالمردت الخ (قوله بارث الخ) متعلق بالملك (قوله الا لان يفرق بان من شأن الوصة ان اراد بان من شأن الوصة ما ذكر ان الغالب انها لا تقع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع ما عدا ذلك لان غلبة وقوع الشىء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وان اراد بذلك انها لا تقع الا للوجود كان اوصى لا ولاذن بالموجودين ومن سيحدث له من الاولاد صحت لهم تبعا كما هو قياس الوقف الا ان يفرق بان من شأن الوصة ان يقصد به اعد من وجود بخلاف الوقف لانه للدارام المتضمنى شىء له للمعدم ابتداء ثم راي تبعضهم اعتمد القياس وابده بقول الروضة الاولاد والذرية والنسل والعقب والعترة على ما ذكرنا فى الوقف وهو متجه لما يأتى ان الملك ثم ناجز وهما منتظر فاذا كفت التبعية فى الناجر فاولى فى المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعى الا فى لما علت ان التملك فيها لا يتصل به اثره فلم تضرب التبعية فيه وجمعا

اعتمدوا الفرق فقالوا لانها للتملك وتمليك المعدم يمنع كاصرح به الرافعي لتعليلا للذهب من بطلان الوصية لما استحله هذه المرأة واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو اوصى لعقب زيد فادق الوصي ثم يدق الوصية لولده او لاولاد زيد صرف للوجودين يوم الوصية دون من يولد له بعده اهو في رقة بين العقبر والاولاد نظروا على ما قاله اولئك من البطلان فاذي يظهر بطلان الوصية في التصف قياسا على ما ياتي في الوصية لزيد الجدار او نحوها لا يوصف بالملك ولا شك ان من سيحدث من ذلك فاقناه بعضهم بالغاء ذكرهم ومحتجها بالكل الموجودين غير صحيح ونحرجها على الوصية للأقارب وقلنا لا تدخل ورثته فاسد لانه لم يذكر الورثة حتى (٧) يوزع عليهم فكأنهم لم يذكر او من

ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم ثم رابت بعضهم صرح بما ذكرته لكنه استدلالا لا ينهض ولا ينافي البطلان صحة الايصاء على اطفاله الموجودين ومن سيولد له اخذا عما نقل ان الشافعي رضى الله عنه فعل الموصل له معنيار عما اه معنى عبارة الكريدى على المتن كان وجهه الا يراد انه لما ذكر الجهة والشخص توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع محتجها بدون ذكرهما اه (قوله ويصرف الخ) أى فانه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء الخ اه ع ش (قوله في وجوه البر) أى ولا يختص بالفقراء والمساكين اه ع ش (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله اولئك) أى الفقراء والمساكين ووجوه البر اه ع ش (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله وسياتي محتجها الخ) كانه دفع بما توهم من قول المصنف ان يتصور له الملك من عدم محتجها بغير المملوك اه رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشرط في الحياة وبعد الممات) أى بتجدد امر في حياة الموصى او بعد موته وبهذا ظهر ان الوال لا موقع لها (قوله كاصريت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثالا للشرط في الحياة والشرط بعد الممات الا قوله وان مات من مرضى هذا فلا يصح مثالا لواحد منهما قوله وان ملكك الخ فختص بالشرط في الحياة ثم قوله فشا في المثال الرابع وقوله فلذلك في المثال الخامس لا مدخل له في التعليل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تامل (قوله بان يدخل الاداة الخ) أى كالا مثله المارة انفا (قوله وللشرط) عطف على قوله لتعلق (قوله بان يجرى بالاصل الخ) أى كالا مثله لا تبة انفا (قوله حيث قال) أى المارودى (قوله عتقت) أى عجرد الموت والقبول وقوله على الشرط يعنى مع رعاية شرط عدم الزوج (قوله لان عدم الشرط الخ) أى بالزوج مع قوله ونفذ العتق الخ فشر على ترتيب الف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله يمنع الرجوع فيه) أى في العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ) ببناء المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو اوصى الخ) عطف على الوصى الخ (قوله اعطيتها)

عطف على قوله لبعضهم (قوله اعتمدوا الفرق) ضعيف اه ع ش (قوله كاصرح به) أى بذلك التعليل (قوله لذلك) أى للفرق (قوله لولده) أى الموجود يوم الوصية والمحدث بعده (قوله او لاولاد زيد) عطف على قوله لعقب زيد سم (قوله وعلى ما قاله الخ) أى المروجع (قوله من ذلك) خبر ان والاشارة لا لا يوصف بالملك (قوله ذكرهم) الاولى الا افراد (قوله ونحرجها) مبتدأ خبره قوله فاسد الضمير راجع الى الوصية للموجودين ومن سيحدث (قوله لانه) أى الموصى ثم أى فى الوصية للأقارب وقوله فكأنهم أى الورثة لم يذكرها أى لاصراحة ولا ختم (قوله ولا ينافي البطلان) أى على ما قاله الجاع المتقدم المروجع (قوله بما ذكرته) أى ببطلان الوصية في النصف (وورد عليه) أى المصنف أى ما اقتضاء تقسيمه انه لا بد من ذكر الموصل له معنيار عما اه معنى عبارة الكريدى على المتن كان وجهه الا يراد انه لما ذكر الجهة والشخص توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع محتجها بدون ذكرهما اه (قوله ويصرف الخ) أى فانه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء الخ اه ع ش (قوله في وجوه البر) أى ولا يختص بالفقراء والمساكين اه ع ش (قوله ويجاب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله اولئك) أى الفقراء والمساكين ووجوه البر اه ع ش (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله وسياتي محتجها الخ) كانه دفع بما توهم من قول المصنف ان يتصور له الملك من عدم محتجها بغير المملوك اه رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشرط في الحياة وبعد الممات) أى بتجدد امر في حياة الموصى او بعد موته وبهذا ظهر ان الوال لا موقع لها (قوله كاصريت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثالا للشرط في الحياة والشرط بعد الممات الا قوله وان مات من مرضى هذا فلا يصح مثالا لواحد منهما قوله وان ملكك الخ فختص بالشرط في الحياة ثم قوله فشا في المثال الرابع وقوله فلذلك في المثال الخامس لا مدخل له في التعليل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تامل (قوله بان يدخل الاداة الخ) أى كالا مثله المارة انفا (قوله وللشرط) عطف على قوله لتعلق (قوله بان يجرى بالاصل الخ) أى كالا مثله لا تبة انفا (قوله حيث قال) أى المارودى (قوله عتقت) أى عجرد الموت والقبول وقوله على الشرط يعنى مع رعاية شرط عدم الزوج (قوله لان عدم الشرط الخ) أى بالزوج مع قوله ونفذ العتق الخ فشر على ترتيب الف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله يمنع الرجوع فيه) أى في العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ) ببناء المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو اوصى الخ) عطف على الوصى الخ (قوله اعطيتها)

يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة او بعد الموت كاصريت بكذا لان تزوج بنى او رجع من سفراء وان مات من مرضى هذا او إن شاء زيد فشا وإن ملكك هذا فلنكاه وصرح المارودى بقبولها لتعلق بان يدخل الاداة على اصل الفعل وللشرط بان يجرى بالاصل ويشترط فيه امر آخر حيث قال لو اوصى بعتقها بان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والنكاح لان عدم الشرط يمنع مضاء الوصية ونفذ العتق يمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقبولها تكون ميراثا وان طلقها الزوج ولو اوصى لام ولده بالف على ان لا تزوج اعطيتها فان تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق اه

و به يعلم انه لو اوصى لفلان بعين الا ان يموت قبل البلوغ فمضى لو ارثي او بعين ان بالغ و بمنفعة قبل بلوغه صح وعمل بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصى اخذنا من قولهم في متى وان دخلت الدار او شئت فقلت مدبر او حر بعد موتي لا بد من الدخول او المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات المعلق عليها فان دخل او شابه بعد موت السيد فلا تدبير وقد يفرق بان التدبير له احكام خاصة به في الحياة فاشترط لتحقيقه وجود المعلق به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (أ) الاحكام شي قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يتنجس بوجود المعلق به في الحياة بل لا يعتد بوجوده الا بعد الموت كما

ببناء المفعول وكذا قوله استرجعت (قوله وبه يعلم الخ) اي بما قاله الماوردي (قوله الا ان يموت) اي الفلان الموصى له وكذا خبير ان بالغ وخبير بلوغه (قوله لتحقيقها) اي الاحكام وكذا خبير لتعلم (قوله وجود المعلق به) (الباء هنا وفي نظيره الاتي بمعنى على (قوله او اوصى الخ) عطف على قوله اوصى لفلان بعين الخ (قوله ان لم يفعل كذا) اي شرب الخمر والدخاان والرجوع الى بلده مثلا (قوله قبل الخ) اي بعد موت الموصى (قوله بخلافه) اي بقوله كذا منهما (قوله ولو شار الخ) اي قوله والحاقهم السنة اشرف النهاية والمغنى (قوله ولو اشار الخ) كانه دفع به ما ترجم من قول المصنف يتصور له الملك من عدم صحته مال الغير ثم رابت في المغنى ما يصرح بذلك (قوله لمعولك غيره الخ) فان كان بك بك بعضه صحت قطعا اه معنى (قوله صحت كما ياتي) وهو المعتمد نهاية ومعنى اي لان العبرة في الوصية وقت الموت قبول الورعاش (قول المثل خل) حرا كان او رقيقا من زوج او شبهة او زنا اه نهاية (قوله حيحية مستقرة) اي بقينا وقوله والاي بان انفصل ميتا ولو بجنابة او حيحية غير مستقرة او شك في حياتها وفي استقرارها وقول المتن بان انفصل الخ اي اعترف الورثة بوجوده للمعول عند الوصية وهذا كله ما خذوا من امر في ارث الخل فليراجع (قوله فيعلم) انه كان موجودا عندها ومعنى قولهم ان الخل يعلم انه يعمل بمعاملة المعلوم والافتد قال امام الحرمين وجزم به الرافعي لا خلاف في انه لا يعلم اه سيد عمر (قوله لاحتمال حدوثه الخ) ولا مبالاة بنقص مدة الخل في ذلك عن ستة اشهر بلحظة الوطء والعلق لان زمن العلق محسوب من الستة اه سم عن المحلى (قوله ومنه يؤخذ الخ) اي من التعليل (قوله غشيان الخ) اي وطئه (قوله بين اوله) اي الفراش (قوله او كان) اي ذو الفراش (قوله كان) اي الفراش اه عش (قوله لما ياتي) اي في شرح استحقاق في الاظهر (قوله هنا) اي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغنى هو الذي في الروضة وغيرها وهو المعتمد اه (قوله ثم) اي في الطلاق والعدد (قوله لحظة العلق الخ) اي سبه وهو الوطء عبارة النهاية والمغنى بتقدير زمن يسع الوطء والوضع اه (قوله واما هنا) اي في الوصية (قوله والوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فدة الخل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فسم بفارق هذا قوله السابق بان انفصل لدون ستة اشهر واي فرق بين دون ودون اه سم وقد يقال انه لما تعذر

اقتضاء كلامهم في هذا الباب او اوصى له بكذا ان لم يفعل كذا فقبل وتصرف في الموصى به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف فيرجع الوارث بعين الموصى به او بدله ولو بعد مدد واعوام وتقله من ايد بخلافه او اماماني تدرب البلقيني من قبول الوصية لتعلق دون الشرط فضعيف لما علمت من تصريح الماوردي بخلافه ولو اشار للمعولك غير بقوله او وصيت بهذا ثم ملكه صحت كما ياتي بما عليه (فتصح لخل وتنفذ بالمعجمة) ان انفصل حيا حياة مستقرة ولو لا لم يستحق شيئا كالارث (وعلم) او ظن (وجوده عندها) اي الوصية (بان انفصل لدون ستة اشهر)

راجعا الى الصحة (قوله لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثه معهما او بعده او اذا خفي في التعليل والاصل عدمه عندها قال شيخنا في رد الاصل الذي لم يعارضه ظاهرا في فلا بردان الاصل ايضا فان لم تكن فراشا عندهم وجوده عندها وزاد الخلل ايضا انه لا مبالاة بنقص مدة الخل في ذلك عن ستة اشهر بلحظة الوطء والعلق اخذا بما ذكر قال شيخنا كانه يريد بهذا ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلق محسوب من الستة اشهر فلا بد من ذلك فنقص مكث الخل في البطن عن ستة اشهر باعتبار كون زمن العلق من جملة الستة ثم اعلم ان هذا لا يشكل بما ساق من الاستحقاق اذا دللته لاربعة سنين ولم تكن فراشا لاننا اذا مشينا على مقتضى ما تقر بان حسبان زمن العلق من جملة الاربعة لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلد ولا زيد منا كثر الخل فليتنا مل فانه قد يناسب اه (قوله والوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فدة الخل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فسم بفارق هذا قوله السابق

منها وان كانت فراشا وزوج او سيد لانها اقل مدة الخل فيعلم انه كان موجودا عندها (فان انفصل ستة اشهر فاكتر منها) والمراد فراش زوج (او سيد) واما كون الولد من ذلك الفراش (لم يستحق) لاحتمال حدوثه من ذلك الفراش بعد الوصية

فلا يستحق بالشك ومنه يؤخذ ان تجاه قول الامام لا بد ان يمكن غشيان ذي الفراش لها في عادة فان حالته العادة كان كان الفرق بين اوله والوضع دون ستة اشهر او كان عمره او كان كادهم الباني ان الظاهر وجوده عند الوصية في اخره والحاقهم الستة اشهر فقط هنا بما فوقها لا يخالف ما ذكره في الطلاق والودع من الحاقهما دونهما لان الماحظ لم لا يتباطل البضع وهو انما يحصل بتقدير لحظة العلق او مع الوضع نظرا للغالب من انه لا بد منهما فانقصوهما من الستة فنصرت في حكم مادونهما فاما لاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط في ذلك الغالب يمكن ان لا يقع بان يقارن الاثر في الموقوف والوضع اخر الستة فنظر والهاذا الامكان والحقوق الستة هنا بما فوقها وهذا

الذي ذكرته هنا ولي من قول شيخنا في شرح منهجه ما حاصله ان العبرة بامكان مقارنة (٩) العلو لا لمدته المستلزم لاحاق السنة بما

فوقها في الشكل ولا بنافيه من الحقها بما دونها لانه نظرا في سائر الابواب للغالب انه لا مقارنة فلا بد من لحظة اه وذلك لان الغالب لحظة في سائر الابواب نظرا لامكان المقارنة متاف لتصريحهم في محال متعددة باعتبارها بل مع لحظة اخرى للوضع فان اراد بذلك صحة كل من التعبيرين نظرا للامكان والغالب قلنا يلزم انهما المعتد إذ لا يدري من ذلك ان العبرة بالامكان او بالغالب فالوجه بل الصواب ما قررته من الاخذ بالامكان هنا وبالغالب في بقية الابواب لما تقر من الفرق فتامله فانه مهم وسيعلم من كلامه قبيل العدد ان التوامين حل واحد فاندفع قول جمع برده عليه مالو انفصل احد توامين لسته اشهر ثم انفصل توام اخرينيه وبين الاول دون ستة اشهر فانه يستحق وإن انفصل لفرق ستة اشهر من الوصية (فان لم تكن فراشا) لزوج او سيداو كانت (وانفصل) لدون ستة اشهر منه و (لا أكثر من اربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق للعلم بمعدونه بعد الوصية (اولدونه) اي الاكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر

الفرق بين الدونين جعل مطابقا لدون مقابل للستة في الحكم (قوله ذكرته) أي في الفرق بين البابين (قوله في الشكل) أي في جمع الابواب هنا وغيره (قوله ولا بنافيه) أي كون العبرة بامكان المقارنة الخ (قوله من لحظة) أي الرطة (قوله بذلك) أي كون ما ذكرته اولى من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب) أي جمعه (قوله في محال متعددة) كاطلاق والعدد (قوله فان اراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله ولا بنافيه الخ صحة كل من التعبيرين الخ أي كما هو صريح قوله اخرا وبذلك علم ان كلا صحيح (قوله من التعبيرين) أي الحاق السنة بما فوقها بما دونها (قوله وسيعلم) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله عليه) أي المصنف (قوله لسته اشهر) عبارة المغنى وكذا الروض كما في اسم لدون ستة اشهر اه وعبارة السيد عمر قوله لسته اشهر كذا في اصله رحمه الله تعالى وهو ينافي ما تقر من الحقها بما فوقها اه وقال السكودي اه على حذف مضاف أي لدون ستة الخ (قوله لفرق ستة الخ) الاوفق لما قدمه لسته اشهر فاكثر (قوله او كانت وانفصل الخ) هذا ما خرجه الشارح عن قول المصنف المار والمرأة فراس زوج الخ بقوله وامكن كرن الولد من ذلك الفراس فكان الانسبان يربداو كان مسوخا (قوله لدون ستة اشهر الخ) فيقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لا أكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لسته اشهر فاكثر منه فكان ينبغي ان يترك ما زاد ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراس او لا (قوله ثم) او أكثر منه ويرد ذلك الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراس في صورة الانفصال لا أكثر من اربع سنين لكن يجب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية ومع الانفصال لا قبل اسم وقوله ويقول عقب الخ قول لا يخفى ما فيه بل الذي ينبغي ان يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراشا وانفصل لا أكثر من اربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراس او اكثر منه (قوله ولا أكثر) وقول المتن اولدو فكل منهما راجع لصورة الفراس التي في الشارح وصورة عدمه التي في المتن ولا ينافي رجوعه على في الشارح قوله الا ان وجود الفراس ثم وعدمه هنا الخ إذ المراد وجوده ثم حقيقة وحكمه وعدمه هنا ولو حكما لان الفراس الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدم اه اسم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية اه اسم عبارة المغنى أي دون الاكثر وهو الاربع فاقول اه (قوله وهذا) أي بوجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة اشهر فاكثر (قوله وعدمه)

بأن انفصل لدون ستة اشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان اراد بذلك الخ) أقول وإن أراد أنه يعتبر الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فتوجه انه لم يعرف تحقيق احدهما بعينه (قوله مالو انفصل احد توامين لسته اشهر ثم انفصل توام اخر الخ) عبارة الروض فان اتت لدون ستة اشهر من الوصية بولد ثم بعده لدون ثامن الولادة باخر استحقاقه (قوله او كانت وانفصل لدون ستة اشهر منه) قد يقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لا أكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وإن كانت فراشا وانفصل لسته اشهر فاكثر منه وكان الذي ينبغي ان يترك ما زاد ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفراس او لا أكثر منه ويرد الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراس في صورة الانفصال لا أكثر من اربع سنين اذ لفرق فيها بين وجود الفراس وعدمه كما تبين لكن يجب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لا قبل فليتأمل (قوله في المتن لا أكثر من اربع سنين) أي في الحاليين (قوله في المتن اولدونه) لا يقال هو راجع لعدم الفراس فقط وان اومر بتقرير الشارح خلافة حيث زاد قوله او كانت بدليل قوله الا في وحاصله الخ لا نأقول بل راجع لها وقوله اولدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك لان قوله فيه وعدمه هنا أي ولو حكما لان الفراس الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

(٢ - شرواني وإن قام - سابع) وجوده عند الوصية لإذ سبب هنا ظاهر بحال عليه وتقدير الرافعة ظن باروطه الشبهة ناذر بهذا انصح الفرق بين الحاق الاربع دونها والسنة بما فرقتها وحاصله ان وجود الفراس ثم وعدمه

هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كله حيث عرف لها مرش سابق ثم انقطع امامن لم يعرف لها مرش اصلا وقد

أى ولو حكاه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربعة قائل (قوله حيث عرف لها) أى لمن أوصى
لخامها وكذا يقال فى قوله امامن الخ اه ع ش (قوله سابق) أى على الوصية (قوله اصلا) أى لا قبل
الوصية ولا بعدها (قوله ولسته اشبر الخ) أى بخلاف مالمال انفصل لدن ستة اشبر من الوصية فانه يستحقه
كاهو ظاهر القطع بانه كان موجودا عندها رغباته انهم شبهوا وزنا وقد تقدم صحة الوصية للحمل
منهما ع ش ورشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتد) وفاقا
للتباه وكذا للمغنى آخر (قوله وليه) ولو وصيا اه معنى (قوله وقد يشملها) أى العبد الامه وقوله
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) أى حقيقة عند ابن حزم ومجازا بآراء مطلق الرقيق
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شمره تصح الوصية لامولده لانها تعتق
بموته ومكانته لانه مستقل بالملك ومذره كالقن فان عتق المكاتب فهو له والا فوصية للوارث او عتق
المذبر وخرج عتقه وموصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا احدهما قدم العتق فيعتق كله
ولاشء له بالوصية وإن لم يف الثلث بالمذبر عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث اه
(قوله عند الموت) أى وان لم يكن مالكه عند الوصية اه ع ش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للنهاية
والمغنى وشرح الروض عبارتهم وعمل صحة الوصية للعبد اذ لم يقصد تملكه فان قصده لم تصح كظنهم فى
الوقف قاله ابن الرقعة قال ع ش قولم تصح اى بطلت وهذا هو الراجح (قوله وفارق) وهذا الفرق
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لان الملك فيها ناجز) ليه نظر بالنسبة للهبة فان الملك فيها
منتظر لتوقفه على القبض فان الملك إنما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين
العقد والقبض الواهب اه سم (قوله من اهله) أى الملك (قوله وهنا) أى فى الوصية للعبد مع قصد
تملكه (قوله فيكون الملك له) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي مانصه ولا اى ولا يعتق فلما لكاه
وزاد النهاية لكن المعتد فى الشئ الاخير بطلان الوصية كإفادته والدرهم الله تعالى اه قال ع ش قوله
لكن المعتد اى على ما قاله السبكي ولا فاقاله السبكي بشقيه ضعيف اه (قوله وقضيته) أى الفرق صحة الخ
وهو منجبه لانه ينتظر فى التابع ما لا ينتظر فى المتبوع نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله وهو منجبه
الخ هذا بخلاف ما فى الوقف من انه لو قال وقت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقرا كان منقطع الوسط
الان يقيد ما فى الوقف بما اذا استمر رقه اه (قوله وقصد تملكه) جملة حالية على تقدير قد او مصدر منصوب
على انه متعول معه (قوله وقبلها هو) الى قول المتن وان اوصى لآباءه فى النهاية الا قوله على احد احبائين
الى ويظهر وقوله ومعه كذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى لان الخطاب وقوله قاله الزركشى الى والعبدة
(قوله لاسيده) عطف على هو من قوله وقبلها هو (قوله لم يصح) أى قبوله بايجاب (قوله لاسيده) أى
وان مات العبد كإفادته فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) اى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا) أى ولو حكاه (قوله ولو قبل انفصالة على المعتد) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الامه
وقوله لغيره متعلق بعبد (قوله وان قصد العبد) أى وان قصد تملكه بالخصر به قوله بل اطلاقهم هنا
وقصد يصليهم الخ وذلك مصرح به فى عبارة غيره ويصرح به ايضا قوله لاى به فارت البعده ما قبله (قوله)
لان الملك فيها ناجز فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا منتظر) هلا قيل ذلك فى الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقفه
على القبض ولعله يعتق قبله وهذا البحث متقدح ان كان الملك إنما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا
صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين العقد والقبض الواهب (قوله فيكون الملك له) زاد فى شرح
الروض عن السبكي ولا اى ولا يعتق قبل موت الموصى فلما لكاه لكن المعتد بطلان اذ لم يعتق
قبل موت الموصى مر (قوله وقضيته صحة رقه على زيد ثم على عبد فلان) اى فان مات زيد ولم يعتق
عبد فلان انقطع الوقف حينئذ مر (قوله لاسيده) اى وان مات العبد كإفادته الشارح فى شرح الارشاد

يصح لانه ليس محض اكتساب كإفادته وقوله لان الخطاب معه وانه لو أصر على الامتناع تاتى فيه ما
باتى من ان الموصى له يجبر على القبول والرد ولا نظر هنا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير (فان عتق قبل موت

الموصى (فه) الوصية لأنها تملك بعد الموت وهو حر حينئذ ولو عتق بعينه لقياس قولهم في الوصية ليدفن ولا ما يارة قسم بينهما أنه يستحق هنا بقدر حرته والباقي للسيدة قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجود ما يارة وعدمها (١١) وبقرق بأن وجود الحجر بعد الوصية أفضى

ذلك التفصيل بخلاف
طروها بعدها والعبرة في
الوصية لبعض واثم مهاباة
بذي النوبة يوم الموت كيوم
القبض في الهبة (وان عتق
بعده موته) او معة (ثم قبل
بن) القول بملك الوصي
به (على ان الوصية بملك)
والاصح انها ملك بالموث
بشرط القبول فتكون
للسيد ولو بيع قبل موت
الموصي فللمشتري والا
فللبائع وعمل ذلك كله في قن
عند الوصية فلو اوصى لحر
فرق لم تكن لسيده بل له
ان عتق والا في في موضع
لقتنه بربيته فان اوصى له
بشك ماله نفذت في ثلث رقبته
فمعتق وباقي ثلث ماله وصية
لن بعضه حر وبعضه ملك
للوارث ولقن وارثه
وتوقف على الاجازة مطلقا
ما لم يبعه قبل موت الموصي
والا فهي للشترى (وان
اوصى لداية) يصح الوقف
عليها كالحليل المسجلة والا
(وقصد تملككم اطلق
في باطلة) لان مطلق النقط
للملك وهي لان ملك حالا
ولاما لا يوهى فارت العبد
وتقبل دعوى الوارث المجل
يبيته وفي البيان لوقال ما
ادري ما اراد مورثي بطلت
تعلقا (وان) قصد علقها
او (قال لصرف في علقها)

أى والراجع أنه ان امتنع من القبول والدخيره الحالم بينهما فأنى حكم عليه بابطال الوصية أعرض (قول المتن لله) أى وان قصد الموصى السبوق قهلا فلانظر الى ذلك حيث صار حرا أه عش (قوله) لانها تملك الخ) ويؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق بوجود صفة قارنت موت سيده اذا كان هو الموصى ملك الموصى وكذلك الوارث عتقه موت الموصى اذا كان غيره أه نهاية وهذا الوجه فبا يظن مرعا باني في الشرح والله اعلم أه سيد عمر وقد مر عن المعنى وشرح الروض في أم ولد الوارث ما يوافق النهاية وقوله ما ياتي الخ يعني به قوله او معه (قوله) ولو عتق بعضه الخ) ولو باع بعضه فالوصى به بين السيدين أه معنى (قوله) قدس أه أى الموصى به (قوله) انه يستحق الخ) خبر قوله بقياس الخ وقوله بقدر حريته معتمد أه عش (قوله) ويفرق الخ) يتامل أه سم عبارة السيد عمر ويفرق الخ فيه نظر والذي يتجه التفصيل هنا كشم ثم رايك كلامهم الا فى الوصية لعده بثلك ماله يؤيد ما ذكرته وبقدح في فرق الشارح فراجعوه وتامله والله اعلم أه اقول راجعته ولم تظهر لى وجه التايد بل لا يتصور فيما ياتي المايمة كالإختفى (قوله) عند الوصية) أى للبعض (قوله) ذلك التفصيل) أى بين المايمة وعدمها أه عش (قوله) والعبرة الخ) ولو خصص بها أى الوصية بعضه الحار والريق او اخذ السيدين اختص أه معنى (قوله) كيوم القبض الخ) فلوقعت الهبة في نوبة احدثها والقبض في نوبة الاخر كان الموهوب بلن وقع القبض في نوبته أه عش (قوله) والاصح انها تملك الخ) عبارة المعنى ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر او بالموت فقط قبل للعتق وان قلنا بالقبول فقط للعتيق أه (قوله) والاصح) الى المتن في النهاية والمعنى الاقول ولعن وارثه الخ (قول المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعد عتقه بعد موت الموصى أه سم (قوله) فالبشرى) أى اشترى العبد (قوله) والا) أى بان بيع بعد موت الموصى أه عش (قوله) فان وصى الخ) الاولى الواو بدل الفاء كآفى المعنى وفيه ايضا ما نصه وان وصى له بال ثم اعثقه فهو له او باعه للبشرى والا بان مات وهو في ملكه فوصية الوارث سيأتى حكمها ولو وصى له بثلك ماله بشرط تقديم عتقه فإمع عتقه بآقى الثلث انتهى (قوله) فيعتق) أى تلك رقبته (قوله) وباقى ثلث الخ) الاولى وثلك باقى ماله الخ (قوله) وباقى ثلث ماله الوصية الخ) ويشترط قبوله لوقال له هبت لى او ملكتك رقبتك لى بشرط قبوله فور الا ان نوى عتقه فيعتق بلا قبول كآلوقال وصى عتقه ففعل ولا تردى الوصية برده أه نهاية قال عش قوله لى بشرط قبوله فورى بخلاف ما لوقال وصى لى رقبته فانه يشترط قبول بعد الموت وقوله برده اى العبد فبا لوقال وصى عتقه او نوى قبوله هبتك نفسك او ملكتك اعتنا فلا ينافى قوله قبل ويشترط قبوله أه (لقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله) وتوقف) أى الوصية لقن وارثه (قوله) مطلقا) لعل المراد به سوء كانت الوصية بالثك او باكثر منه وقوله لم يبعه اى الوارث قنه والا لى الان باعه (قوله) يصح الوقف عليها الخ) خلافا للمعنى والنهاية فى صورة الاطلاق عبارته اقال الزركشى وقياس ما مر في صحة الوقف على الخيل المسئلة بصحة الوصية لهاى عند الاطلاق بل اولى أه (قول المتن) اطلق) أى اطلق فى قصده فلم يقصد شيئا أه رشيدى (قوله) لان مطلق اللفظ) الى قوله انتهى فى النهاية الا قوله كما اشار اليه الاذرى وقوله ولو المالك الى ولو ماتت (قوله) وتقبل) وان قال اراد العلق صحت انتهى نهاية (قوله) المبطل) مفعول دعوى أه سم (قول المتن سمنا) فلو باعها مالها قبل الموت انتقلت الوصية للبشرى او بعده فهى الباتع كالعبد فى التقديرين على الاصح فعليه لو قبل

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك الخ ففائدة كونه ملكه أن الدابة لو ماتت وقدمت من الموصى به شيء كان للبائع اه (قوله تعين له الخ) عبارة النهاية ملكه ملكا مطلقا كالودعدهما لآخر وقال اشتره حمامة مثلا اه (قوله ويتولا ما الخ) أي الصرف الوصي الخ ولو توقف الصرف على مؤنة أو كان ما يخجل بعمرة والقاضي الوصي ولم يتبرع أحد فالتى يظن أنها تتعلق بالمؤنة بالموصى به ولو الوصى بعلف الدابة التى لاتأكله عادة فالأقرب أنه إن كان الموصى جاهلا بماله بطلت أو عالما انصرف للمالك ولو كان العلف الموصى به ماتا كله عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إن ايس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالومات والاحفظ إلى أن يتأذى أكلها فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله او مامورا أحدهما) عبارة المغنى والنهاية الوصى أو نائبه من مالك أو غيره ثم القاضي أو نائبه كذلك اه (قوله كان مابقى للمالك) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر المراد مالكها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وعلى المنقول بشرط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الأذرى الخ) مستمداه ع ش (قوله وأن لا تكون الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الأذرى معرفة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كفرنس قاطع الطريق والحرق والمحارب لاهل العدل اه (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله توقف البطلان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليقطعها الخ) يتجه فى القيس والميس عليه إن قصد قطع الطريق كالنصرح به أخذ ما مر أنفا وعليه فلو اختلف الوارث والموصى له فاقول قول الوارث اخذها سبق اه سيد عمر (قوله بخلافها) أي بخلاف الوصية الدابة المتخذة لقطع الطريق فى معنى اللام (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها لعمل مباح اه سم (قوله ويظهر أنه يأتى الخ) انظر لوعتنى فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال أنه فى الأول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنة وفى الثانى نصح وتكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كان مابقى منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة وقوله

مفعول دعوى (ويتولا) أى الصرف الوصى وإلا فالقاضي لو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصى أو الحاكم عن حل العلف وتقديمه إليها أو كان ذلك ما يخجل بعمرة ولم يتبرع بها أحد فهل تتعلق تلك المؤنة بالموصى به فيصرف منها لأنها من ثمة القيام بذلك الوصية أو تتعلق بمالك الدابة فيه ونظروا الذى يظهر لى هو الأول فليتامل ولو الوصى بعلف الدابة الذى لاتأكله عادة فهل تبطل الوصية أو يصرف للمالك أو يفضل فان مات الموصى جاهلا بماله بطلت أو عالما انصرفت للمالك فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به ماتا كله عادة لكن عرض لها امتناعا من أكله فيحتمل أن يقال إذا ايس من أكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالومات والاحفظ لى أن أكلها فليتامل (قوله ولو ماتت كان مابقى للمالك) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر المراد المالك عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) أو انتقلت عن مالكها عند الموت إلى غيره قبل القبول فالوجه أن المشتري قبوله ومالكها عند الموت وإن انتقلت عن ملكها أخذها اعتمده فى شرح الروض من أنه لو بيعت قبل موت الموصى كانت الوصية للبشرى أو بعده كانت للبائع ثم فرع على التفصيل أنه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره اه وعلى هذا ما استظهرناه فيما مر أنها إذا ماتت الدابة كان العلف ما مابقى منه للمالك عند الموت (قوله وقياس ما يأتى الخ) هو الوجه (قوله فيه إعانة على معصية) الإعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها لعمل مباح (قوله ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشئ ليصرف فى مؤنة قن الغير) انظر لوعتنى فى هذه الحالة قبل الموت أو بعده ولا يبعد أن يقال هو فى الأول تصح الوصية وتكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنة وفى

تعين له على الوجه كأشار إليه الأذرى اخذها ما قالوه فى الحق ويتولا لاه الوصى والا فالقاضي أو مامورا أحدهما ولو للمالك لا يسلم له بغير إذن أحدهما ولو ماتت كان مابقى للمالك كما هو ظاهر ويشترط قبوله قال الأذرى وأن لا تكون متخذة لمعصية كقطع الطريق اه وقياس ما يأتى من صحة الوصية لقاطع الطريق إلا أن قال ليقطعها توقف البطلان هنا على قوله ليقطعها عليها إلا أن يفرق بأن الوصية لم تنحصر فى المعصية لاحتمال صرف الموصى به فى غير ذلك بخلافها فان قصد ما بالرفق مع علم قطع الطريق عليها فيه إعانة على معصية ويظهر أنه يأتى ما ذكر فى الوصية بشئ ليصرف فى مؤنة قن الغير وإن ذكرهم للدابة تأمرا للغالب لا غير ومن ثم لو وصى بعمارة دار غيره

لزم وتعين الصرف لمبارتها رعاية لغرض الموصى (وتصح لمعارة) نحو (مسجد) ورباط (١٣) ومدرسة ولو من كافر انشأ وترى ما لنا

من افضل القرب ولصالحه
لا مسجد سبني الاتباع
قياس لما سار آفا وكذا ان
اطلق في الاصح بان قال
اوصيت به للجد وان
اراد تملكه لما في الوقف
انه حرملك اى منزل منزله
(وتحمل) الوصية حيث
على عمارته ومصلحته ولو
غير ضرورة بعماله بالعرف
وبصرفه الناظر للاهم
والاصح باجتهاده وحى
للكعبة وللضريح النبوى
على مشرفه افضل الصلاة
والسلام تصرف لمصالحهما
الخاصة بهما كترميم ما
وهى من الكعبة دون بقية
الحرم وقيل في الاول
لمساكين مكة وللحرم يدخل
فيها مصالحهما ويظهر اخذا
ما تقرروا قالوه في التذرع
للغير المعروف بمرجان
صحتها كالوقف لضريح
الشيخ الفلاني وبصرف في
مصالح قبره والبناء الجائز
عليه ومن يتخذونه او
يقرون عليه ويؤيد ذلك
ما مر آفنا عن صحتها بيناه
قبة على قبر ولى واعلم اما
اذ قال للشيخ الفلاني ولم
يشترطه ونحوه فبى
باطلة (ولذى) ومعاهد
ومستامن ولاهل الذمة
او العهد لكن لا بنحو
مصحف وذلك كما نحل
الصدقة عليهم (وكذا

في الوصية الخ متعلق بآتي (قوله لزم الخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه معنى (قوله نحو مسجد)
اى ما فيه منفعة عامة في القناطر والحدود والآبار المسجلة وغيرها اه ع (قوله ورباط) الى قول
المتن لو اورد في النهاية الا قوله وقبل الى ويظهر في المعنى الا قوله ويظهر الى المتن وقوله او بفعل كذا الى
المتن (قوله انشأ وترى ما) وهل يتوقف على انشاء وصيغة وقف منه ام لا فيه نظر الا قرب الثاني حيث كانت
المعارة ترعى واما الوصى بانشاء مسجد فاشترى قطعة ارض بناها مسجد فالظاهر انه لا بد من الوقف
لهما ولا يفيان الا بذهاب من القاضي او نائبه مسجد او لو كان المسجد غير محتاج لما روى به الا فينبغي حفظ
مال الوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان حكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان
يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه ع (قوله من القاضي اى ان لم يكن وصى والا فنه او من
نائبه اخذا ما مر اتفاق الوصية للدار وقوله لو كان المسجد غير محتاج الخ فيه وقمة فليراجع (قوله لنا)
اى عمارة نحو المسجد (قوله لا للمسجد سبني) اى بالنسبة للصالح كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله على
قياس الخ) راجع على الاستثناء فقط والاقدم المستثنى منه بنفسه (قوله مر آفنا) اى في شرح ان يتصور
له الملك (قوله) وبصرفه الناظر الخ اى فليس للصوى الصرف بنفسه بل بدفعه للناظر او لئلا يقام مقامه
ومثله النذر للاضرحا المشهورة كضريح ما من الشافعى رضى الله تعالى عنه فيجب على الناظر صرفه لمتولي
القائم بمصالحه وهو بفعل ما يراه فيه ومنه ان يصنع بذلك طالما لم يمتدته الذين جرت العادة بالاتفاق عليهم اه
ع (قوله وهى للكعبة الخ) او اوصى بدراهم الكعبة والكعبة والضريح النبوى وكانا غير محتاجين لذلك
حالا وفيما شرط من رفقه لكسوتهما ما بى ذلك فينبغي ان يقال بصفة الوصية ويدخر ما وصى به او تجدد
به كسوة اخرى لما في ذلك من التعظيم اه ع (قوله ما وهى من الكعبة) اى سقط منها اه ع (قوله وفى المعنى
وبينى) كقول ابن شبة الحاق الكسوة بالمعارة فانها من جملة المصالح اه (قوله في الاول) وهى الوصية
للكعبة (قوله وللحرم الخ) اى الوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم
سم والاظهر انه للكعبة والضريح النبوى اه سيد عمر عبارة السكردى قوله وللحرم فيدخل فيها
مصالحهما اى ولو اوصى حرم من الحرمين بدخل في تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله
لضريح) متعلق بضمير محتمل (قوله قبره) اظهر في مقام الاخبار (قوله ومن يتخذونه) هل يجزى هذا في
الوصية للكعبة والضريح النبوى كما هو قياسه اه سم (قوله ايرقون عليه) هل المراد من اعتاد القراءة
عليه او طلق الفارى وان اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يبعد الاول اه ع (قوله للشيخ الفلاني) اى
اولئى صلى الله عليه وسلم اه ع (قوله) ولم ينو ضريحه الخ وتعلم باخباره اه ع (قوله فبى باطلة)
نحل قوله ولم ينو الخ ما لوطان وقياس الصحة عند الاطلاق في الوقف على المسجد الصحة معنا وتحمل على عمارته
ونحوها اه ع (قوله لا بنحو مصحف) اى حيث مات الموصى له كافر اما لو سلم قبل موت الموصى تبين
صحة الوصية كما تقدم للشارح في البيع اه ع (قوله لا بنحو مصحف) كالعبد المسلم (قول المتن وكذا حرقى
ومرتد) اى معين اه معنى وصيررتان ان يقول اوصيت فلان ولم يزد وكان في الواقع حرقيا او مرتدا اما
لو قال اوصيت لزيد الحربى او الكفار او المرتد لم تصح ع (قوله) (قول المتن) قال في الاظهر) قال في
القوت والخلاف في الحر فلو اوصى للقائل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو
السيد اه وقياسه صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا وقد يقال انه لو اوصى لرقيق يقتله قال الامرائى

الثاني تصح وتكون للسيد ويتعين صرفه في مؤنة العتيق فان مات كانت او ماتى منها للسيد لانها بالموت
انصرفت لكان ان الدابة اذا اتفقت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم ويحتمل الفرق فليراجع (قوله مصالحهما)
لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن يتخذونه) هل يجزى هذا في الوصية للكعبة والضريح النبوى كما
هو قياسه (قوله في المتن) قال في الاظهر) قال في القوت والخلاف انها روى في الوصية للقائل الحر فلو اوصى

حرقى) بغير نحو سلاح (ومرتد) حال الوصية لم يمت على رده (في الاصح) كالصدقة ايضا وفارقت الوقف بانه براد للوام
وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والردة ولان يرتد او يحارب او بفعل كذا وهو معصية بل او مكروه فيما يظهر (وقاتل)

حصوله بعتمه كاسبق بين فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره اه سم (قوله بان يوصى الخ) عبارة المغنى وصورة ان يوصى لجارحه ثم يموت او لا انسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له لان الوصية لعبد وصية لسيده كما مر اه (قوله ولو عدا) اى تعديا بمعنى (قوله باعتبار الاول) اى بالمجاز الاول (قوله ضعيف) اى ضعفا قويا كما فهمه قوله ساقطاه عن ش (قوله الا ان جاز قتل) اى فيصح وصية الحري لمن يقتله (قوله بعد القتل) اى ولو تعديا اخذنا من امر (قوله الا ان جاز قتل) اى الموصى وقوله بعد القتل اى بعد حصول سبب القتل كان جرحه انسان ولو عدا ثم اوصى لغيره والجارح ومات الموصى قبل الموصى له الوصية وان حصل منه القتل بالعدل ثم قال آخر اوصيت للذى قتل فلا تباكذا فتصح الوصية لان الغرض من قوله لاذى قتل فلانا تعيين الموصى له لاجله على موصية ما عرش (قول المتن ولو ارث) فرع في فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاوصياء ووصى لهم بمبلغ فهل يجوز للزوجة ان تأخذ نظير ما ياخذ احد الاوصياء الجواب والذى يظهر استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاوصياء لانه ليس تبرع عاصيا بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما تبرع عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها واول قد يفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصاية فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة ان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان جازوا فليتماثل وفى الشق الاول لو زاد ما يخص الزوجة على اجرة المنزل فهل تنوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره اهم (قول المتن لو ارث) اى تصح الوصية لو ارث وان لم يخرج من الثلث اهم (قوله من ورثة متعددين) سيد ذكر محترزه (قول المتن ان جاز الخ) اى وتنفيذ ان جاز الخ فهو قد يحد ووفى ما يجرى (قوله المطلقة) الى قوله ويرجعه بانتهى بالمغنى (قوله المطلقة) النصرف) نعم للورثة وكان الاول لفظا معنى جملة نعمت بالباقي (قوله وان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن اى وتنوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله الخبر بذلك) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجيزه الورثة واه البيهقي باسناده قال الذهبي صالح (قوله صالح) اى ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة الصحيح (قوله وبه) اى بذلك الخبر (قوله وحيلة الخ) عبارة المغنى فائدة من الحيل فى الوصية للوارث الخ (اخذه) اى الوارث وقوله على اجازة اى من بقية الورثة وقوله لولده اى الموصى ما عرش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المغنى فاذا قبل ولم يدفعه اليه اهم (قوله للابن) الا وفق

القاتل الرقيق محت قطعاً قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو ارث من يقاتله ان الوصية باطله اهو قد يقال انه اذا اوصى لرقيق لعل صورته اذ اوصى له ان يقتله اما اذ اوصى له ولم يقيد بقتله وآل الامر له فلا يثبت فسادها وآل الامر الى حصوله بعتمه كاسبق انما يثبت فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره وقد يقال انه لو تخيم قتله حرة او رجعة فوصى ان يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية له كالاجرة والجمالة اذا توجه ذلك عليه لفقدية المال فتأمل اه كلام القوت وقياس ما قاله اول اصحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقاً (قوله واستناد صالح) اى كقوله الذى قال فى شرح الروض لكن قال البيهقي ان عطاه اى رآه به عن ابن عباس غير قوى ولم يدرك ابن عباس اه (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاوصياء ووصى لهم بمبلغ فادعى مدع انه لا يجوز للزوجة ان تأخذ نظير ما اوصى به للاوصياء لانها وارثة الجواب اما اصل الوصية الموارث فلا يطلق القول باطلها بل هى موقوفة على اجازة الورثة واما هذه المسئلة بخصوصها فالذى يظهر فيها استحقاق الزوجة نظير ما ياخذ احد الاوصياء لانه ليس تبرع عاصيا بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما تبرع عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها هذا ما ظهر فى وقد رفع السؤال الى الشيخ شمس الدين الحميسى ووافقت على ما اذنت به والى الشيخ سراج الدين العبادى فخالف و اجاب و نفى نصيب الزوجة جرحه باعلى القاعدة ولم تظهر له موافقة اه (واقول) قد يفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصايا باقتساق الزوجة بدون اجازة الورثة وان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان جازوا فليتماثل وفى الشق الاول لو زاد

بان يوصى لشخص فيقتله هو اوصيه ولو عدا فهو قاتل باعتبار الاول (فى الاظهر) لانها تملك بعقد فاشبهت الهبة لا الارث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط ولا تصح بان يقتله الا ان جاز قتل و تصح لقاتل فلان بعد القتل لا قبله الا ان جاز قتل (ولو ارث) من ورثة متعددين (فى الاظهر) ان اجاز باقى الورثة المطلقة النصرف و قلنا بالاصح ان اجازتهم تنفيذ لا ابتداء عطية وان كانت الوصية ببعض الثلث للخبر بذلك واستانده صالح وبه يخص الخبر الاخر لا وصية لو ارث وحيلة اخذه من غير توقف على اجازة ان يوصى لفلان بالف اى وهو ثلثه فاقول ان تبرع لولده بخصائه او بالفين كما هو ظاهر فاذا قبل وادى للابن ما شرط عليه اخذ الوصية ولم يشترك فيه الورثة الابن فيما حصل له ويوجه بانه لم يحصل له من مال الميت شئ يميز به حتى يحتاج لاجازة بقية الورثة

فيه منه يؤخذ ما ائتمت به انه لو اوصى لمسئولته بكذا ان خدمت احدا ولاده كذا بعد موته ففعلت استحققت الوصية من غير اعتبار اجازة البقية
لما قررناهم لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو اعتق عبده بمخدة بنصف اولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة

للمخدوم من جملة التركة
قال شارح وقيدت الوارث
في المتن بالخاص احتراز عن
العام كوصية من لا يرثه الا
بيت المال بالثالث فاقول
تنصح قطعا ولا يحتاج لاجازة
الامام ويرد بان الوارث
جهة الاسلام لا خصوص
الموصى له فلا يحتاج للاحتراز
عنه كما يعلم ما مر في ارث
بيت المال وخرج بما ذكرته
وصية من ليس له الاوارث
واحد فانها باطلة لتعذر
الامام تعذر اجازته بما زاد
على الثلث لان الحق للسلين
ولا تصح اجازة ولي عجزور
ولا يضمن بها الا ان قبض بل
توقف الى كماله على الوجة
وان استبعده الاذرى بعد
ان رجحه مرة والبطالان
اخرى بل قال قد ائتمت
به فيما لاحصى وانتصر له
غيره لعظم الاضرار بالوقف
لا سيما الخمين اوصى بكل ماله
وله طفل محتاج ويرد بان
التصرف وقع صحيحا فلا
مساغ لا بطله وليس في هذا
اضرار لان مكان الافتراض
عليه ولو من بيت المال الى
كاله وظاهر ان القاضي في
حالة الوقف يعمل ببقائه
وبيعه واجباره بالاصلح
ومن الوصية له ابرأؤه

لما قبله الولد (قوله ومنه) اي التوجيه المذكور (قوله كذا) اي سنة مثلا وقوله بعد موته متعلق بقوله
خدمت (قوله انه الخ) اي الاحد المخدوم (قوله فانه يحتاج) اي العتق (قوله قال) الى المتن في النهاية الاقوله
وخرج الى وسياتي (قوله قال شارح الخ) واقفه المغنى (قوله كوصية من لا يرثه) اي انسانه معنى (قوله
ولا يحتاج) اي نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الموصى له) ان اراد لا خصوصه قطع مع تسليم انه وارث لم يقدر
او لا خصوصه مطلقا فهو ممنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له للمالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي
سم على حججه رشيدى (قوله فلا يحتاج الخ) اي لا نهليس يوارثه عرش (قوله بما ذكرته) اي بقوله
من وورثة متعددين (قوله وصية من ليس له الاوارث واحد) اي لذلك الوارث الاحد اسم (قوله فانها
باطلة) على الاصح اسم معنى (قوله لتعذر اجازته الخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد
حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذ لم يفرد حتى سمحت ان اجاز البقية سم وهو وجهه فالاولى التعليل بانه
يستحقه بالوصية فهم لا غية نظير ما ياتي في المتن بل هي من جزئياته فلا حاجة ليرادها وتقييد المتن بما يخرجها
اه سيدعمر اقول قد تقدم في الفرائض في اسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضى اعتبار اجازة الوارث
الموصى له اذ لم يفرد ايضا (قوله ولا تصح) عطف على قوله وسياتي الخ عبارة المغنى وبالطافين التصرف
ما لو كان فيهم صغير او مجنون او مجبور عليه بنصفه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه اه وهي احسن سبكا
(قوله ولا يضمن بها) اي الولي بالاجازة اه عرش (قوله بل توقف) اي الوصية اه رشيدى (قوله الى كاله)
سياتي في الوصية لاجنبي باكثر من الثلث استثناء من جنونه مستحكم من المحجور فتبطل على تفصيل فينبغي
ان ياتي نظيره هنا ايضا اه سيدعمر (قوله وان استبعده) اي الوقف (قوله والبطالان) عطف على الهاء
في رجحه (قوله به) اي البطلان (قوله فلا مساغ) عبارة النهاية فلا مساغ اه (قوله بالاصلح) واذا باع
او اجر ابقى الثمن او الاجرة الى كمال المحجور فان اجاز دفع ذلك للموصى له او لاقسمه على الورثة كما هو ظاهر
رشيدى (قوله ومن الوصية) الى المتن في المغنى (قوله له) اي للوارث (قوله ابرأؤه وهيته الخ) اي فتوقف
نفوذها على اجازة الورثة والكلام في التبرعات المنجزة في مرض الموت والمعلقة بالموت اما ما تجز في الصحة
فينفذ مطلقا لحرمة وان قصد حرمان الورثة كاتيات في اول الفصل الاتي اه عرش (قوله ولا بد لصحة
الاجازة الخ) عبارة المغنى ولا اثر للاجازة بعد الموت مع جهل قدر المال الموصى به كالا برأء من مجبول نعم
ان كانت الوصية معين كعبد قالو ابد اجازتهم ظننا كثرة المال وان العبد يخرج من ثلثه فبان قليلا وتلف
بعضه ادين على الميت سمحت اجازتهم فيه وان كانت الوصية بغير معين وادعى المجز الجهل بقدر التركة كان
قال كنت اعتقدت كثرة المال وقديان خلانه صدق يمينه في دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه بقدر المال
عند الاجازة وتنفذ الوصية فيما ظنه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ الوصية في الجميع اه (قوله فسياتي) اي في
اوائل الفصل الاتي زاد النهاية فلو اجاز عالم بمقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما اجرت طائنا
حيازتي بل بطلت الاجازة في نصيب شركه ويشبه بطلانها في نصف نصيب نفسه وللوصى له تحليفه على نفي
عده بشر كنهيه اه قال الرشيدى قوله في نصف نصيب الخ لعله مفروض فيما اذا كان الموصى به النصف

ما يخص الزوجة على اجرة المثل قبل توقف الولاية على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره (قوله ما مر في
ارث بيت المال) قد مر هناك ان التحقيق ان الوارث المسلمون جهة الاسلام وبه يعلم ما في رد المذكور وقوله
فيه لا خصوص الموصى له ان اراد لا خصوصه قطع مع تسليم انه وارث لم يفرد لا خصوصه مطلقا وهو ممنوع
نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له للمالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي (قوله الاوارث واحد) اي لذلك
الوارث الواحد (قوله لتعذر اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية
ولم تعتبر اذ لم يفرد حتى سمحت ان اجاز البقية (قوله على الوجة) كذا مر (قوله والبطالان) عطف على

وهيته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنفذ من غير اجازة فليس لهم نقضه كما مر في الوقف
ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر المجاز او دين فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسياتي (ولا عبرة بردهم واجازتهم في حياة الموصى)

إذ لاحق لهم حينئذ لا احتمال برئهم وموتهم بل بعده وثق الوقائع وإن ظنه قبله كما يعلم مارقين بأعمال أبيه ظاناً حياته لجزم بعضهم بطلان
القبول قبل العلم بموت المورث وإن كان بعده غير صحيح ولو تراخى الرّد عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف المعتمد الآن إلا من حينه
كذلك أنه غير واحد قضيته أن الموصي له (١٦) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت والرد وقد يؤيد أن الإجازة تنفيذاً لا ابتداء عطية إذ

والمشارك مشارك بالنصف اه (قوله إذ لاحق) إلى قوله ولو تراخى في النهاية (قوله حينئذ) أي في حياة
الموصي (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وإن ظنه) أي ما ذكر من الرد أو الإجازة اه عرش قبله أي الموت (قوله
لجزم الخ) مبتدأ أخيره قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصي له أو بقية الورثة (قوله وإن
بان) أي وجود القبول بعده أي الموت اه رشيد (قوله ولو تراخى الرّد) أي رد باقي الورثة عن القبول إلى
قبول الوارث الموصي له الوصية هذا ما يقتضيه المقام وإلا فالحال الآن فيما إذا رد الموصي له بعد قبوله
الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرّد (قوله على خلاف المعتمد الآن) أي في فصل
المرض المخوف في شرح لا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي قوله إلا من حينه أي الرّد (قوله إذ صرحه) أي
أن الإجازة تنفيذ الخ (قوله أن المملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير
الروض بأنها موقوفة على إجازة بقية الورثة ليس لاصل الملك بل لدوامه وتامه اه سم (قوله بذلك) متعلق
بالملك والاشارة إلى الوصية والقبول (قوله كالحبة الخ) فيه إن الحبة قبل القبض غير مملوكة وأساساً بخلاف ما هنا
على هذا التقدير اه سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الموصي له للزوائد (قوله دون القبول الخ)
الانطباق بعده دون الوصية (قوله في مبحثه) أي القبول (قوله لحدث له) أي للوصي (قوله قبل موته) مجرد
التأكيّد (قوله فوصية لا جنبي) أي فتصح بالإجازة أن يخرج من الثلث وتوقف عليها أن يخرج منه اه
عرش (قوله قبله) أي الموصي (قوله فوصية لو ارث) أي فتصرف في الإجازة مطلقاً (قول المتن اكل وارث)
خارج به مال الوصي لبعضهم بقدر حصته كان أوصى لأحد بينه الثلاثة بثلاث ماله فأنما تصح وتوقف على
الإجازة فإن أجازها أخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية معنى وسم (قول المتن وبعين الخ) أي لكل وارث
بعين الخ أي يخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالأولى اه سم قال المنذّر والدين كالعين فيما ذكر كما
بعض المتأخرين اه (قول المتن وتفترق إلى الإجازة) سواء كانت الأعيان مثلية أم لا اه نهاية قال
عرش عبارة الزبّادي وإنما يظهر الافتقار إلى الإجازة إذا كانت العين من ذوات القيمة أمّا المثليات كالثلاثة
أصح حنطه أوصى بصاع منها لثلاثة وبصاعين لثلاثة ولا وارث له سواء فصّح وبظن أنه لا يفترق إلى الإجازة
إذا كانت الأصع مختلفة متحدة النوع وقسمها ثم أوصى وأكانت غير مختلفة ولكن متحدة الصفة اه وهو
مخالف لكلام الشارح إلا أن يحمل قوله مثلية على ما لو اختلفت صفاتها بحيث تختلف الأغراض فيها اه
(قوله لا اختلاف الأغراض) إلى قوله حيث قال في النهاية (قوله ولذا صحت بيع عين الخ) أي وبعين على
الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لا احتمال أن يتعلّق بالوصية له غرض الموصي كالرفق به أو بدله من
الشبهة اه عرش (قوله في قول الموصي) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي موقوف أسره اه (قوله أنه
لا يأخذ الخ) مقول قال (قوله لانه) أي الفلان الموصي (قوله ثم أحفاده الخ) عطف على أقاربه (قوله وهنا

صرّحه أن المملك هو
الوصية والقبول فيكون
الرد قاطعاً للملك بذلك
لا رافعه له من أصله إلا
أن يقال هو ملك ضعيف
جداً فلا يقتضي ملك الزوائد
كالهبة قبل القبض وهذا
أقرب (والعبرة في كونه
وارثاً بيوم الموت) أي وقته
دون القبول كما يعلم بما
سأذكره في مبحثه فلو وصى
لأخيه حدث له ابن قبل
موتة فوصية لا جنبي وأولد
ابن فأتى قبله فوصية لو ارث
(والوصية لكل وارث بقدر
حصته) مشاعاً كتنصيف
وثلاث (لغو) لانه يستحقه
بغير وصية ويظهر أنه لا
يأثم بذلك لأنه مؤثّم كدفعه
الشري على مخالفة خلاف
تطاعى العقد الفاسد
(وبعين هي قدر حصته)
كان ترك ابنين ودارقنا
قيمتها سواء لنخص كلا
بواحد (صحيحة وتفترق إلى
الإجازة في الأصح)
لا اختلاف الأغراض
بالأعيان ولذا صحت
بيع عين من ماله لزبد
ولو أوصى للفقراء بشيء لم
يجز للوصي أن يعطى منه
شيئاً ورثة الميت ولو فقراً كما
نص عليه الشافعي رضي
الله عنه في الام حيث قال في

الهام في وجهه (قوله إذ صرحه الخ) هذا الكلام يفيد حصول الملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير الرّوض
بأنها موقوفة على إجازة بقية الورثة ليس لاصل الملك بل لدوامه وتامه اه (قوله كالحبة) فيه إن الحبة قبل
القبض غير مملوكة وأساساً بخلاف ما هنا على هذا التقدير (قوله في المتن اكل وارث) يخرج به البعض كالوكان
له ثلاثة بنين فوصى لواحد منهم معين بثلاث ماله فتصح الوصية لكن تتوقف على إجازة الباقي فإن أجازها
فاسمها في الثلثين الباقيين كما هو ظاهر (قوله في المتن وبعين) أي لكل وارث بعين هي قدر حصته يخرج

قول الموصي ثلث مالى لفلان يضعه حيث يراه الله تعالى أي وأحيث يراه وهو أنه لا يأخذ منه لنفسه شيئاً ولا يعطى منه
وارثاً للبيت لانه إنما يجوز له ما كان يجوز للبيت بل يصرّف في القرب التي ينتفع بها الميت وليس له حبسه عند ولا إبداءه لغيره ولا يبيّ من في
يده شيئاً يمكنه أن يخرجه ساعة من نهار وفقراً فأقرب أولى ثم أحفاده ثم جيرانه والاشد فقراً وأولى له ملخصاً وكأنه أراد بأحفاده
بجاره من الرضاغ لينظم الترتيب وإنما أخذ الواقف الفقير بما وقفه على الفقراء لأن الملك لله فلم ينظر إلا لمن وجد فيه الشرط وهنا

الحق لبقية الورثة وللميت فلم يعطوا ورثة وقضية لتعليه رضى الله عنه عدم اعطاء الوارث بما ذكر ان بقية الورثة ترضوا باعطاء الوارث الفقير جازوا وهو محتمل لان الوصية لو اذنفذت برضاهم مع التصريح به لاولى اذا دخل ضموا لك وردهم مع دخوله فيها بانها ملكية لما يابى انه لا يوصى له عادة فلا تصور الا اجازة حينئذ بخلاف ما اذ انص عليه وهذا الوجه للوصى به بشرط منها كونه قابلا للتقليل بالاختيار فلا تصح بنحو قود وحذف لغير من هو عليه ولا يحق تابع لذلك كاختيار وشقة لغير من هي عليه (١٧) لا يطلها التاخير لنحو تأجيل التمن وكونه

الحق) الانسب ما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تأمل (قوله ان بقية الخ) خبر قوله وقضيته الخ (قوله ناولي الخ) فيه تأمل (قوله للوصى به) الى قوله يظهر في النهاية والمعنى الاول فصاح الى الماتن (قوله) لغير من هو الخ) وتصح به لمن هو عليه والعفو عنه في المرض نهاية ومعنى (قوله لا يطلها الخ) اي اما التي يطلها التاخير فلا تصور الوصية بها لان اشتغاله بالوصية يفوت الشفقة فلم يبق شيء يوصى به اعمش (قوله) فنصح الخ) هذا التفرع فيه نظر (قوله واللبن الخ) اي والصوف على ظهر الغنم كاجرم به البغرى وقال ويجز على العادة اه معنى (قوله وبكل مجهول) اي ويرجع في تفسيره للوارث ان لم يبينه الموصى اه عرش عبارة المعنى وتصح الوصية بالمجهول كالحل الموجود في البطن منفردا عن امه ومعها وعبد من عبيده اه (قوله) ومعجز الخ) كالطير الطائر والعبد لا يقابله معنى (قوله في الوصية باللبن الخ) وكذا في الوصية بالصوف اه معنى (قوله لو انفصل) اي اللبن (قوله وضمن) بنيانا لمفصول (قوله والا) اي بان انفصل بجماعة نحو الخربى مثلا (قوله لصحة الوصية) الى قول الماتن وكذا في النهاية وكذا في معنى الا قوله ويمكن الى واذا قوله وتعيريم الى الماتن (قوله لاهل الخبرة) اي قول اثنين منهم فيما يظهر اعمش (قوله ولو انفصل الخ) اي ميتا معنى وسم (قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمة امه اه عرش (قوله بخلاف حل البهيمة) اي اذا انفصل ميتا اما اذا انفصل حيا متاعا بالجماعة واستمر متاعا بها الى ان مات فينبغي ان يضمن لليتام اه سم (قوله ما نقص الخ) اي بدله (قوله بشئ منه) اي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اه معنى (قوله وغيره) كحل المرتدة من من تحديث اسلم بعد الوصية احد اصرو له اه عرش (قوله يعلم) اي على الراجح اه معنى (قوله احلته ذكاتها) في التقييد به نظر لما ساقى من صحة الوصية بالاخصصاص فلعله ليصح تغييره بالملك في قوله له ملكه الخ او يفرق بين ما هنا وما ساقى ان سيد عمر ولعل الظاهر الاول وعدم الفرق (قوله وبدة الخ) اي ومقيدة معنى وعش (قوله ومطلقة) ويحمل الاطلاق على التايد ورض ومعنى وعش (قوله ولو لغير الموصى له الخ) عبارة المعنى وتصح بالعين دون المنفعة والعين لواحد والمنفعة لآخر اه (قوله ويمكن) من الاعمال وقوله صاحب دفعه وهو قوله لتحصيلها فاعله عبارة المعنى وانما بحث في العين وحدها لشخص مع عدم المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة لاجارة او اباحة ونحو ذلك اه (قوله والا) وان لم يبق له (قوله لكر الذي في الروضة هنا سمحتنا الخ) اعتمده النهاية والمعنى كما مر (قوله وان لم يبق ذلك) اي ان ملكته (قوله او شرعا) الى قوله بخلاف يمكن ان يجعل من صورته مالومات مورثة مدبوقا فيصح ايصاؤه بما مرثته مع انه مرهون شرعا بدين مورثه اه سم (قوله بطات) وظاهر ان محل ذلك اذا كان الدين مستغرا لقيمة امه

بعض الورثة اسكن حكمه كالكل بالا الى (قوله ولو انفصل حل الادمية) اي ميتا (قوله بخلاف حل البهيمة) اي اذا انفصل حيا متاعا بالجماعة واستمر متاعا بها الى ان مات فينبغي ان يضمن لليتام اه (فرع) في فتاوى السيوطي ما مضى مسألة اوصى لرجل بماسحة ثم اناه تعالى لامته من الاولاد ورثة مستغرق ثم توفي وقيل الموصى له علم الوارث بالوصية ثم ان الوارث المذكور وصى بالامة المذكورة فاولدها قبل ان يكون اولد لرجلها وبمقدح او اذا انعقد حر بالزمة القيمة والا لالجاب هذه المسئلة لم ارها مقنونة لكن مقتضى ما ذكره الاصحاح في صورة نظيره ان الولد ينفذ حقه وان عليه قيمة للموصى له اه (قوله او شرعا) يمكن ان يكون من صورته مالومات مورثة مدبوقا فيصح ايصاؤه بما مرثته مع انه مرهون شرعا بدين مورثه (قوله)

(٣ - شرواني وابن قاسم - سابع) بطلها جئين احلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية لم ملكه الموصى له كما هو ظاهر (وبالمناف) المباهة وجدها مؤبدة ومطلقة ولو لغير الموصى له بالعين لانها اموال تقابل بالعوض كالاعيان على صاحب العين المسلوقة المنفعة تحصيلها واذا رد ذو المنفعة انما تقلت لورثة لا للموصى له بالعين (وكذا) تصح الوصية بملوك لغير ان قال ان ملكته ثم ملكه والا فلا كما اعتمده جمع متأخرون وحكي الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا سمحتنا وان لم يبق ذلك وعرهون جعلوا شرعائهم ان يع

في الدين بطلت وإلغى والقياس صحة (١٨) قبول الموصى له بعد الموت وقيل فك الرهن نظائر ما مر من صحته قبل غلبه بالموت اعتبارا بما

سيدعمر (قوله والقياس صحة الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاقب المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزوم صحة بيع الموهون بغير إذن المرتين ولا يمكن المصير إليه قال سم ثم ذكر كلاما حاصلا الميل إلى أنه إذا انقطع التعاقب بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير ما مر الخ) كونه نظيره وتعليقه باعتبار ما في نفس الأمر في نظر لوجوه التعاقب بالبيع في نفس الأمر عند القبول هنا لا ثم إلا أن يقال هذا التعاقب إنما يؤثرا إذا وجد البيع فإن لم يوجد تبين أنه لا أثر له فليتأمل فيه اه سم (قوله بطلانها) أي الوصية بالموهون وقوله بموت الرهن أي قبل فك الرهن وقوله وإن انفك الخ أي بعد الموت (قوله تناه) أي قول المتن وختم في النهاية إلا قوله ثم رايت أي إذا استحق وقوله وكب نحو صيد إلى بخلاف وقوله قبل أي يؤخذ (قوله لأن الحمل ليس هو) دفع به ما قبل أن الحمل أعم من الثمرة فلا يصح تثنية الضمير بعده لأن شرط التثنية بعد العطف باو وقوعها بين ضدين وحاصل الجواب أنه إذا ريد الحمل الحيوان كان ميانا للثمرتين التثنية وكتب عليه سم على صحيح اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للتوبيخ وقد بدى هنا أنها اه ع ش (قوله فاندفع الخ) عبارة المفني تثنية الضمير بعد العطف باو مذهب كوفي أما البصري فيفرد فكان الأحسن للوصف أن يقول سيحدث اه (قوله فيها) أي الوصية (قوله فقا بالناس) وتوسعة فتصبح بالمعدوم كما تصح بالجهول اه خ (قوله ولا لاحق له الخ) أي للموصى له عبارة المغني وإذا قلنا بالصحة في الحمل فولدته لدون ستة أشهر لم يكن موصى به لأنه كان وجودا وإنما الوصى بما سيحدث أو لا كثر من أربع سنين كان موصى به أو بينهما وصى ذات زوج وصحت والإفلا اه (قوله مطلقا) أي فرأشأ كانت أم لا اه ع ش (قوله ولدون كثر الخ) أي أربع سنين قائل اه نهاية (قوله قال الخبر اه) أي اثنتان منهم فيما يظهر اه ع ش (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وإن كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندها اه سم وجري ع ش على القضية المذكورة عبارة اه أي فإذا مات الموصى وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والوصف للذين كانا موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فأمثال ما لورث اه (قوله وبشجرة ما يدخل الخ) عطف على قوله بدابة نحو حمل الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) أي بخلاف الثمرة فإثر وقت الوصية والحادث بعدها قبل موت الموصى فأمثال ما لورث اه ع ش (قوله بقاؤه) عبارة النهاية بقاؤه من الأفعال وهي أحسن (قوله ونظيره) مبتدأ خبره قوله ما لورث اه (قوله اعتبار الوصية) أي وقتها (قوله وهي) أي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله كل من الدابة والشجرة متعاقب بقوله لكل حمل أي شامل لخبره عبارة المغني وإذا وصى بما يحدث هذا العام وكل عام عمل به وإن أطاق فقال أو صيت بما يحدث قبل يوم كل سنة أو يخص بالسنة الأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الأوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرفعة وسكت السبكي اه (قوله آخر الخ) متعاقب بقوله ساذكره (قوله وإذا استحق الثمرة) أي بالموت والقبول وقوله واحد منهما أي من الوارث والموصى له (قوله المتن وبأحد عديبه) ونصح شجوم

والقياس صحة قبول الموصى له (الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاقب المانع منه التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزوم صحة بيع الموهون بغير إذن المرتين ولا يمكن المصير إليه اه ثم إذا انقطع التعاقب بعد القبول فهل يمكن أن يكون من حين الانقطاع وان لم يخلف الملك عن القبول بعد الموت لأنه مانع أو يبين الملك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك حين قيام التعاقب المانع منه إلا أن بدى أنه مع انقطاع التعاقب تبين أنه غير مانع وفيه نظر اه يلزم تبين صحة البيع إذا انقطع التعاقب ولا دليل عليه (قوله نظائر ما مر) كونه نظيره وتعليقه باعتبار ما في نفس الأمر نظر لوجوه التعاقب بالبيع في نفس الأمر عند القبول هنا لا ثم إلا أن يقال هذا التعاقب إنما يؤثرا إذا وجد البيع فإن لم يوجد تبين أنه لا أثر له فليتأمل فيه (قوله في المتن سيحدثان) اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد أو التي للتوبيخ وقد بدى هنا أنها اه (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وإن كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندها (قوله وبشجرة) عطف

في نفس الأمر وإنهاء غير واحد بطلانها بموت الرهن وإن انفك الرهن ليس في عمله (بشجرة) أو حمل سيحدثان تناه لأن الحمل ليس هو المراد به الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بأن الأولى سيحدث (في الأصل) لاحتمال وجوه من الغرو فبقا بالناس ولا حق في الموجد عندها بأن ولدته الأدمية لدون ستة أشهر منها مطلق أو لدون أكثر من أربع سنين وليست فرأشأ أو البهيمة لزم قال الخبر اه انه موجود عندها ويدخل خلافا لما في التدرب في الوصية بدابة نحو حمل ووصف ولين موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأخر مثلا عند الوصية ويجب بقاؤه إلى الجذاذ ونظيره اعتبار الوصية هنا ما لورث لا ولا دفلان فانه إنما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف لأنه يرد للدوام كما مر وهي بها تحمله ولانية لكل حمل علي الأوجه لأن ما للعموم ثم رايت ما ساذكره عن الزركشي وغيره آخر مبحث الوصية بالخاف وهو صريح فيما رجحته وإذا استحق الثمرة فاحتاجت هي أو أصلها للسقي لم يلزم واحدا منها كما مر ويظهر أن يأتي هنا ما مر آخر فرع باع شجرة (وبأحد عديبه) مثلا

ويعينه الوارث لانهما احتمل الجأله فالجأه اولى واما تصح لاحد الرجلين لانهما احتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم سحت بحمل سيحدث لاخل سيحدث (و بنجاسة يحمل الانتفاع بها) لثبوت (١٩) الاختصاص فيها وانتقالها بالارث

والهبة لا بما يحرم الانتفاع به كخمر غير محترمة وخنزير وفروعه وكلب عقور ووكلب نحو صيد لمن لا يصيد مثلا بناء على الاصح من حرمة اقتنائه لانه ينافي مقصود الوصية بخلاف ما يحل (ككلب معلم) وجر وقابل للتعليم لحل اقتنائهما ككلب يحرس الدور قيل ولا يسمى معلما لانه يدفع بطبعه وفيه نظر والمشاهدة تردوه يؤخذ من حل اقتناء قابل التعليم حل الاقتناء لمن يريد تعلم الصيد وهو قابل لذلك (وزيل) ولومن مغاظ على الوجه لتسميد الارض والوقود وموتية ولو مغاظة لاطعام الجوارح (وخر محترمة) وهي ما عصرت بقصد الخلية ولا بقصد شيء ويتجه انه لو غير قصد قبل تخمرها تغير الحكم اليه وانها لا تدفع للموصى له بل لثقة الا ان عرفت ديانته وامن شرهها وبحت ابن الرقة فيها ليس من عودها خلا لا يصنع آدمي اى يعين حرمة امساها كمالا تصح الوصية بها لو زرع بانه قد يستعملها في اغراض آخر كاطفاء نار ويرد بان البأس من تحملها صغيرها كغير المحترمة وهي

الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالمكاتب وان لم يقل ان عجز نفسه اه معنى (قوله ويعينه) الى قوله قيل في المتن (ويعينه الوارث) ظاهره الوجوب كما هو صريح الرض والارثا دمع شرحهما عايرتهما والتعيين للمبهم منهما واجب على الوارث اه وعبارة عرش والمراد بقوله ويعينه الخ ان ذلك باختياره ولو كان المعين ادون من الباقي لانه يجبر على تعيين واحد بعينه وهل له الرجوع عما عتبه لغيره ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه يتعين له تعلق باختصاص الموصى له ويؤيده ما ساقى في الفصل الاق بعد قول المصنف في قول عطية الخ من قوله ولا رجوع للجزء قبل القبض اه (قوله لكونه تابعا) اى للموصى له اه عرش (قوله والهبة) اى صورة لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشدي (قوله كخمر الخ) قضيت به وان تحملت ويحتمل تقييدها بما اذا لم تتخلل فليراجم اه عرش (قوله لمن لا يصيد الخ) خلافا للنسابة والمعنى كاي عبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتل وان لم يحل للموصى له اقتنائه بان لا يحتاج اليه نحو حراسة لانه قد يحل له اقتنائه عند الموت بان يحدث له الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له حينئذ اه (قوله من حرمة اقتنائه) اى كلب نحو الصيد وقوله له اى لمن لا يصيد مثلا (قوله لانه الخ) لتعليل لقوله لا بما يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في المتن وحال من فاعل ينافي (قول المتن ككلب معلم) شمل كلامه ما لو لم يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما هو وكذلك تفجوز الوصية لها كما اعتمدوا والدرجته تعالى تمكنه من نقل بده لانه اقتنائه اه نهاي في المتن (قوله ولا يسمى) اى كلب يحرس الدور (قوله والمشاهدة ترد) محل تأمل اه سيد عمر (قوله لم يريد تعلم الصيد) اى او يريد بشر اما ماشية حالاه عرش (قوله تعلم الصيد) اى الاصطياد بالكلب (قوله وموتية) عطف على كلب معلم (قوله بقصد الخلية الخ) خرج لما عصرت بقصد ان تستعمل عصير اودبسا مثلا وظهر انها محترمة فلو عر كثيره تغير الامر في احدى عبارتيه المختارة وهي ما عاصر لا بقصد الخمر لكان اولى والله اعلم اه سيد عمر (قوله ولا بقصد شيء) اى او كان العاصر لها ذميا ولو بقصد الخمرية اه عرش (قوله قبل تخمرها) اى او بعده سم وعرش (قوله وانها لا تدفع الخ) قد يقال لو تم لزم ان يجب نزاع المحترمة من صاحبها اذا كان غير ثمة وهو محل تأمل الا ان يفرق لزم سيد عمر ولعل وجهه انه ينفرد في الدوام ما لا ينفرد في الابتداء (فلا تصح الخ) خالفه النسابة والمعنى واعتمدا النزاع الاق (قوله ويرد) اى النزاع المذكور (قوله وهي) اى الخمر الغير المحترمة (قوله مطلقا) اى لذلك الاغراض او لغيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو احد وجهين ثانيهما انه يخبر الوارث وهو ارجم ما شرع به اه سم عبارة النسابة هنا بخبر الوارث وان لم يتحج واحد منها او كان ما اعطاه لا يناسب حاله اه وفي المتن

على بداية (قوله وكلب نحو صيد الخ) (فرع) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتل وان لم يحل للموصى له اقتنائه بان لا يحتاج اليه نحو حراسة لانه قد يحل له اقتنائه عند الموت بان يحدث له الاحتياج اليه حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له اه وقياسه جواز اعطاء غير المناسب في المسئلة الالية خلافا لقول الشارح الاق اعطى ما يناسبه (قوله ويؤخذ من حل) فيه نظرو الفرق يمكن (قوله ولو مغاظة) شامل لميتة الخنزير والكلب العقور وتقدم انهما نفسيهما لا تصح الوصية بهما (قوله قبل تخمرها) يتجه او بعده (قوله ونوزع) اعتمدهم (قوله ويرد الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة ما حرم امساها كالفساد القصد او لا (قوله وهي لا يجوز امساها كالفساد) قد يقال بل يذبح جواز امساها كالفساد الاغراض بناء على ما يتجه من اعتبار تغيير القصد بعد التخمر لان امساها كالفساد يغير القصد بعد التخمر بناء على ان عصرها يغير قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطفاء النار وكعصرها بقصد الخلية في جعلها محترمة وهي الذي يظهر فليتأمل (قوله اعطى ما يناسبه) هو احد وجهين ثانيهما انه يخبر الوارث وهو

لا يجوز امساها كالفساد الاغراض بل يجب ارقاها فوراً مطلقاً (ولو اوصى) لشخص (بكلب من كلابه) المتعقب بها ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصى له (احدها) بخبر الوارث ان احتاج للصيد والحراسة معاً فان احتاج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف ما اذا لم يحتج لواحد منهما لما مر من بطلان الوصية (نتيجه) قضية قولهم بخبر الوارث هنا وفي مسائل تاتي

قولهم فيما مرانفاويعينه الوارثانه لادخل للوصية في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يصرف عليه مع كاله فبما يقدره والظاهر في الناقص الوقت لكاله فان قلت لم يصرف الوصي او الولي و: ثم في التعيين بالا حوط للوارث قلت قوليل به لم بعد لان يكونوا الحوا انه قد يخطئ في تعيين الا حوط فيضرر (٢٠) المالك وهو بعيد فان عتده وحقه بمنع ذلك فان لم يكن له عند الموت اذ العبرة به

(كلب) يتنفع به (لغت) الوصية وان قال من مالي لتعذر شرائه ولا يكلف الوارث انها به به فارق عبدا من مالي ولا عيده (ولو) كان له مال و(كلاب) متنفذ بها (ووصى بها او ببعضها) فالاصح نفوذها في الكلاب جميعها (وان كثرت وقل المال) وان كان اذني متقوم كذا في اذ الشرط بقا متصرف الموصى به للورثة وقليل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها وتقدير ان لا مال او ان لها قيمة حتى تنفذ في ثلثها فقط يشبه التحكم ولو اوصى بثلثه لواحد وبها لآخر لم تنفذ الا في ثلثها كالم لم يكن له الكلاب وينظر فيه الى عدد ما يخلف ما اذا اختلفت اجناس غير ائتمول فانه ينظر الى قيمتها بتقدير المال عند من يراها (ولو اوصى بطليل) سواء اقل من طوبى ام لا (وله طبل لهر) لا يصلح لمباح (وطبل يحل الانتفاع به كطبل حرب) يقصده التحويل (او حبيج) يقصد به الاعلام بالنزول والرحيل او غيرهما كطبل الباز (حل على الثاني) لنصح لان الظاهر

مايو ابقها (قوله) وقولهم (الخ) عطف على قولهم (الخ) وقوله ويعينه الوارث مقول له وقوله انه لا يدخل الخ خبر قضية (قوله في الناقص) اي الوارث الناقص بنحو صيا (قوله الوقت) اي للتعين (قوله ان يكونوا الخ) اي الاصحاب (قوله عند الموت) الى قوله وتقدير ان لا مال في المعنى الى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف مالي المتي (قوله لا العبرة به) مبتدأ وخبر وعله للتعين بعد الموت (قوله لا تعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا بحثت الوصية اذا قال من مالي لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق سم وعش (قوله انها به) اي صورة او الا فلا يصح بيعه لا تصح هبته وجبته يقال في الشراء مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله وبه فارق عبدا الخ) اي فانه يشتري له ويكلف الوارث انها به اه عش (قول المتي و(كلاب) ونجاسة) اخرى وان اكثر اه معنى (قول المتي او ببعضها) يفهم بالا ولى من قولهم بها اي كلها (قوله في الكلاب جميعها) اي الموصى بها من الكل او البعض اه رشيدى ولو قال شارح في تلك الكلاب كافي المعنى لكان اوضح (قوله وتقدير ان لا مال الخ) عبارة المحقق والمحل والثاني لا تنفذ الا في ثلثها لانها ليست من جنسه حتى تصم اليه والثالث تقوم بتقدير المالية فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع اي قدره من الكلاب اه فتا مالهما حتى يظهر لك ما في قول شارح حتى تنفذ في ثلثها فقط اه سيد عمرى فالمتناسب اسقاط قوله وان لها قيمة كافي المعنى او تاخيرها عن قوله حتى تنفذ الخ مع زيادة حتى تنفذ في ثلث الجميع الخ (قوله وتقدير الخ) اشارة الى رد المقابل فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كردى (قوله ولو اوصى) الى الفصل في المعنى الا قوله او صلح بخير الوارث (قوله بثلثه) اي المال (قوله لم تنفذ) اي الوصية بالكلاب (قوله الا في ثلثها) لان ما يخذله الورثة من الثلثين هو عظيم بسبب الثلث الذي نفذت فيه الوصية لا يجوز ان يحسب عليهم مرة اخرى في وصية غير ائتمول معنى وشرح الروض (قوله الا كلاب) اي اوصى بها كلها فانفذ في ثلثها فقط و(كلب فقط) و(وصى به) نفذ في ثلثه او اربع و(وصى باثنين منها) نفذ في واحد و(ثالث معنى وشرح الروض (قوله وبه نظر فيه) اي فيما اذا لم يكن للموصى الا كلاب و(وصى بها كلها) (قوله الى عدد ما) اي لا قيمة اذ لا قيمة لها ويرجع في التعيين للوارث عش معنى (قوله بخلاف ما اذا اختلفت الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه لو كان له اجناس ككلاب وخر مختصة وشحم ميتة ووصى بواحد منها اعتبر الثلث بفرض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة اذ لا تناسب بين الرؤس ولا بالمنفعة اه (قول المتي طبل لهر) كالسكوه ضيق الوسط واسع الطرفين اه معنى (قوله كطبل الباز) هو لقب لولى شها اسمه عبد القادر ابيلا في و(المراد بطليل الباز بطليل الفقراء) بانواعه ولعله انما خصيف اليه لا تناول من انشاه وقيل سمي بذلك لانه يبيع الازارى الصقر على الصيد كما يبيع الصقراء على الذكراه يجرى (قوله كطبل الباز) دقيقا الباز الموجود لان من الكوبة اه سم (قوله او صلح الخ) مقابل قوله لا يصلح لمباح وقد يقال يخفى عنه قول المصنف الا في الان يصلح الخ (قوله او يهود) عطف على قول المصنف بطليل (قوله لا نصرف مطلقه الخ) اي ان الود لا يتبادر منه الا ذلك (قول المتي الا ان يصلح) محله على الاطلاق فان قال الموصى اردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل له لم تصح كاجرم به الوافى واستظهره الزركشى معنى ونهاية (قوله باسم الطبل) اي طبل الحل اه حاي (قوله والالت) بحث

ارجحهما شرح مر (قوله لا تعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا بحثت الوصية اذا قال من مالي لا مكان تحصيله بالمال بهذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز الموجود لان من الكوبة (قوله او صلح) مقابله لا يصلح لمباح (قوله وان كان راضا) الخ بحث بقصده للتوابع و(صلح بخير الوارث او يهود من عيادته) وله و(دله) لا يصلح لمباح و(عودنا) و(اطاق بطليل) لا نصرف مطلقه لعودنا و(الطبل يقع على الكل اطلاقا واحدا) (ولو اوصى بطليل لهر) وهو السكوه بالانية في الشهادات (لغت) الوصية لانه معصية (الا ان يصلح لحرب او حبيج) او منفعة اخرى مباحة ولو مع تغيير لكن ان في مع اسم الطبل والالت وان كان راضا من نقد او جوه

الوارث وحكم التبرعات في المرض (ينبغي) لمن ورثته اغنياء او فقرار (ان لا يوصى باكثر من ثلث ماله) بل الاحسن ان ينقص منه شيئا لا نهى الله عليه وسلم استكثره فقال الثلث والثلث كثير ومن ثم صرح جمع بكرة الزيادة عليه واما نصريح آخرين بنجرمتها فهو ضعيف وان قصد بذلك حرمان ورثته كاعمل بما قدمته في شرح قوله في الوقف كهمارة الكنائس فباطل وايضا فهو لا حرمان منه اصلا ما الثلث فلان الشارع وسع له في ثلثه ليتدارك به ما فرط منه فلم يؤثر قصده بذلك واما الزائد عليه فهو انما ينفذ ان اجازوه ومع اجازتهم لا ينسب اليه حرمان فهو لا يؤثر قصده وتحرير عقد الفضولي لا يشهد للقائنين بالتحرير هنا خلافا لمن زعمه لانه تلبس بعقد فاسد ولا

كذلك هالان الملك له فصح التصرف فيه الا ترى انه لو انقلد لكنه غير لازم لجواز ابطاله لو وارثه ومن ثم كان الاصح ان اجازته تنفذ لا ابتداء عطية (فان زاد) على الثلث (ورد الوارث) الخاص المطلق التصرف الزيادة (بطلت) الوصية (في الزائد) اجاعا لانه حق

بعضهم ان محل البطلان اذا ارصى به لآدمي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالمسكين او لنحو مسجد وكان رضاضه مالا فيظن الجزم بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح مر اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحل (فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وايضا في النهاية والمغنى (قوله) حكم التبرعات الخ واي ما يلحق بذلك كالوصية بحضور هو ثلث ماله اه عش (قول المتن ينبغي) اي يطلب منه على سبيل الذنب امعنى (قوله) بل الاحسن ان ينقص الخ اي لان الوصية بالثلث خلاف الاولى اه عش عبارة المغنى ويسن ان ينقص عن الثلث شيئا خروجا من خلاف من اوجب ذلك ولا يستكثر الثلث في الجبر وسواء كانت الورثة اغنياء ام لا وان قال المصنف في شرح مسلم انه اذا كان الغنياء لا يستحب النقص ولا الاستحباب (قوله) فقال الثلث قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء او بتقدير اعطى ورفعوه انه فاعل اي بكفيك الثلث اي ميتا حذف خبره او خبر المحذوف اه اي الثلث كافيك او كافيك الثلث اه عش (قوله) ومن ثم الخ اي من اجل ابتغاء ما ذكره وبه (قوله) صرح جمع الخ معتمد وقوله بكرة الزيادة اي وقت الوصية فيما يظهر الا فلما حال المال وقت الموت اه عش عبارة قسم ولم تطل الوصية مع كراهتها لانه وقعت تابعة للوصية بالاصل المطلوب وبو يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وظاهر انه لا يتناقض النظر لحال الموت بالنسبة للكرهه وان الكراهة انما هي عند الوصية كقوله له وصيت بثلاثة ارباع مالي وكذا بما تم ماله ما تمن نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثا او اقل فينبغي عدم الكراهة اه (قوله) وان قصد بذلك اي بالثلث والزائد عليه كذا يفيد قوله الاتي اما الثلث الخ وكان الاولى الاقتصاد عن الزائد على الثلث كما نعه لغيره لان قول الحرمة مع قصد الحرمان ما سبق في كلامه (قوله) لور الخ حرمان (ولا كذلك) بمنعه ما تقدم في الشارح غير مرة من عدل الوصية عقدا وقوله لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريره (قوله) لور اي من اذ تبرع في المرض المخوف على الثلث من ذلك المرض وقوله نفذ اي بانفق تصرفه في الكل كما ياتي في فصل المرض المخوف (قوله) لكنه الخ استدرك على صحة التصرف (قوله) لجواز ابطاله اي التصرف وقوله الخ الى الوصى متعلق بالجواز (قوله) ومن ثم اي من اجل صحة ذلك التصرف (قوله) ان اجازته اي الوارث (قول المتن) ورد الوارث الخ اي الخازن ولو بالرد بشرطه لا بان كان وارثا خاصا آخر فتبطل فيما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله) الخاص الى قول المتن في قول في المغنى الا قوله بان شهد الى المتن الى قول المتن يعتبر من الثلث في النهاية (قوله) فان كان عاما بطلت اي في الزائد اه عش (قول المتن) وان اجاز اي الوارث الخاص ان كان حائزا وان لم يكن حائزا فباطلة في قدر ما ينقص الآخرين ان كان بيت المال وموقوفه فيه ان كان غيره اه سم (قول المتن) وان اجاز

بعضهم ان محل البطلان اذا كان رضاضه مالا اذا كانت الوصية لآدمي معين فان كانت لجهة او مسجد فيظن القطع بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح مر (فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله) ومن ثم صرح جمع بكرة الزيادة عليه) لا يقال فتبطل الوصية حينئذ لان الوصية بالمكروه باطلة لا ناقول الوصية بالمكروه وهما وقعت تابعة للوصية بالاصل التي هي غير مكروهة بل مطلوبة وبو يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره ويمكن ان يدعى ان المكروه الوصية بالزيادة لا الزيادة والباطل الوصية بالمكروه والوصية بالمكروه وظاهر ان الكراهة عند الوصية كقوله وصيت بثلاثة ارباع مالي وكذا بما تم ماله ما تمن نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث نصير المائة ثلثا او اقل فينبغي عدم الكراهة وظاهر انه لا يتناقض النظر لحال الموت بالنسبة للكرهه حتى يحكم بها فيما لو كان المرص به دين الثلث اذا صار عند الموت فوق الثلث فليتنامل (قوله) في المتن وان اجاز الخ عبارة الروض والاي وان كانت الوصية بالزيادة بمن له وارثا خاصا فوقوفة اي في الزائد على اجازة الورثة قال في شرحه ان كانوا حائزين ثم قال وان لم يكونوا حائزين فباطلة في قدر ما ينقص غيرهم من الزائد اه وينبغي ان

فان كان عاما بطلت ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين ولا يجوز (وان اجاز) وهو مطابق التصرف ولا لم تصح اجازته ولا رده

اي بنحو اجزت الوصية او امضيتها او رد حذيت بما فعله الموصى ام عش (قوله بل توقف) اي الوصية ام رشيدى (قوله كامر) اي فى شرح ان اجاز باقى الورثة (قوله عله) اي الوقف ان رجى اى الكمال (قوله بطلت الوصية) اي ظاهر ما يأتى من انه لو افاق راجاز نفذت اجازته ام عش (قوله وهو متجه الخ) وحينئذ لو تصرف فى جميع المال ثم بر او اجاز قبل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما سياتى فى ولو اوصى بعين حاضرة الخ فيه نظرا ه سم وجه النظر انه قد يتبين فيما سياتى عدم المانع وكون التصرف فى ملكه فى نفس الامر بخلاف ما هنا فان الملك فيه موقوف على الاجازة فالتصرف قبلها تصرف فى غير ملكه فيكون باطلا (قوله وعلى كل) اي سواء ايس من برته ام لا ام عش (قوله بان نفوذها) اي الوصية بالزائد على الثلث (قوله كامر) اي انفا (قوله فى ثانى الحال) اي بعد الموت واول الحال ما قبله وقول عش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت ام فيه نظر ظاهر (قوله فاشبه) اي اجازة الوارث فكان الاولى التاثير عبارة المبنى فاشبه ببيع الشقص المشفوع ام رضى ظاهرة لفظ الرجوع الضمير للتصرف (قوله عفو الشفع) اي من حيث كونه بعد البيع قبلها ام عش (قول المتن والوصية الخ) من جملة هذا القول ام عش عبارة المبنى وقوله والوصية الخ لا فائدة له بعد الحكم بان الزيادة عطية من الوارث ام (قوله) لانه خارج عنه الخ فيه ان خروجه لا ينافى بوجهه ولعل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو التفويت على الوارث لكنه لا مر اعم لحصول التفويت بغير الوصية والنهى لا مر لازم لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى الآيات البينات ام سموا قره الرشيدى (قوله وعلى الاول الخ) اي التنفيذ بيان لثمة الخلاف (قوله وقبض) اي اقباض عطف على لفظه وعل على قول (قوله ولا رجوع للرجع) اي صحيح ام عش (قوله قبل القبض) متعلق بالمجيز (قوله وتنفذ) اي الاجازة ام عش (قوله وعليهما لا بد الخ) لم يظهروا وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها بغيره فليتأمل وقد يقال عليهما معا ان معرفة القدر المجاز فيما اذا كانت بمشاع كعصف مثلا تستلزم معرفة التركة فان فائدة اشتراط معرفتها ايضا فليتأمل ام سيد عمر أقول عبارة التاثير من التركة بين الجارة بدل مع وهى سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان معرفة قدر الجزء تتوقف على معرفة قدر كل واحد مما ادعاه من الاستزام ممنوع ثم رابت فى حاشية عبدة الله بآقشير ما نصه قوله لقد مر بالمجيز اي احوال الرباع والثلث مع مثالا مع معرفة التركة اى قشاشام عقار وقد رآها فقولها مع التركة متعين وما وجد فى بعض الحوامش عن شيخنا السيد بلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعيد جدا ام (قوله مع التركة) اي لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقد التركة فلو جهل احداهما تصح كالارام من المجهول زباضى ام بجيرى (قوله بمشاع) الاولى بغير معين كافى للمبنى (قوله حلف الخ) اي صدق بيمينته فى دعوى الجبل ان لم تقم بينة بعلمه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ فى الجميع معنى وعنائى (قوله ونفذت فيما ظنه) اي وان قل وظهر وان دللت القرينة على كذبه ام عش (قوله او بيمين) عطف على بمشاع (قوله لم يقبل) اي لم يؤثر لان الجبل به لا يضرب صحة الاجازة ولو عبر به لكان اولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع ان المعين يغلب الاطلاع عليه فيعدم معرفته بقبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى يظن قلة التركة ام عش (قوله حتى يعرف) الى قوله ولو اوصى بغيره فى التاثير لا قوله وهذا مع ما يأتى الى

المراد الحائزين ولو بطريق الرديطره فليتأمل وينبغى ان يراد بقوله ان لم يكونوا اما اذا وورث معهم بيت المال اما اذا اجاز بعض الورثة فلا ينبغى ان يقال انها باطلة فيما يخص غيرهم بل توقف فيما يخص غيرهم (قوله بطلت الوصية وهو متجه ان غاب الخ) فلو قلنا بان بطلان حيثئذ تصرف فى جميع المال ثم بر او اجاز وبان نفوذها كاسياتى قبل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما يأتى فى ولو اوصى بعين حاضرة الخ فيه نظر (قوله لانه خارج عنه) هذا لا يصح ان يرد به كونه لازم لان اللازم الخارج فكونه خارج لا ينافى للزوم ولعل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو التفويت على الوارث لكنه لا مر اعم لحصول التفويت بغير الوصية والنهى لا مر لازم لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى تعليقنا على جمع الجوامع

كامر بما فيه مرقع فروع اخر تاتى هنا قبل عمله ان رجى والاكتون مستحكم ايس من برته بطلت الوصية وهو متجه ان غلب على الظن ذلك بان شهبه خير ان والا فلا ان تصرف الموصى وقع صحيحا كما تقرر فلا يبطله الامانع قوي وعلى كل فنى بر او اجاز بان نفوذها (فاجازته تنفذ) اي امضاء لتصرف الموصى بالزيادة على الثلث لصحته كما مر وحق الوارث انما يثبت فى ثانى الحال فاشبه عفو الشفع (وفى قول عطية مبتدأ والوصية بالزيادة لغو) لنهى صلى الله عليه وسلم سعد بن ابي وقاص عن الوصية بالنصف وبالثلاثين رواه الشيخان وبجواب النهى انما يقتضى الفساد ان كان لذات الشئ ولا لازمه وهو هناليس كذلك لانه خارج عنه وورعاية الوارث ان توقف الامر على اجازته وعلى الاول لا يحتاج للفظه ولا ويجد يد قبول وقبض ولا رجوع للرجع قبل القبض وتنفذ من المفلس وعليهما لا بد من معرفة قدر القدر ما يجيز مع التركة ان كانت بمشاع لامعين ومن ثم لو اجاز وقال ظننت قلة المال او كثرته ولم اعلم كميته وهى بمشاع حلف انه لا يعلم ونفذت فيما ظنه فقط او بيمين لم يقبل (وباعتبر المال) حتى يعرف قدر الثلث منه

(يوم الموت) أى وقته لأن الوصية تمليك بعده و به تلزم من جهة الموصى وقضية ذلك انه (٢٣) لو قتل فوجبت فيه دية ضمت للمال حتى لو

أوصى بثله أخذ ثلثها وقيل يوم الوصية فلا عبرة بما حدث بعدها كما لو نذر التصديق بثك ماله اعتبر يوم النذرورد بانه وقت لزوم فهو نظير يوم الموت هنا و سر أن الثلث انما يعتبر لها بعد الدين وانما معه ولو مستغرا صحيحة حتى

لو أبرأ مستحقه نفذت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما يفوت على الورثة وما يبق لهم وحاصله الاعتبار في المنجز بوقت التفتوت ثم ان وفي جميعها ثلثه عند الموت فذلك والا فبقيا

به وفي المضاف للموت وقته وفيما بقي لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لأن الزيادة على يوم الموت في ملكهم والقصص عن يوم القبض لم يدخل في دهم فلا يحسب عليهم (ويعتبر من الثلث أيضا) راجع ليعتبر للثالث لنقدم لفظها اما الاول فواضح واما الثاني فلان هذا عطف على ينغى المتعلق بالثالث كان هذا متعلق به

وهذا مع ما يأتي الصريح في أن عمل المعلق بالموت الثالث يندفع ما قبل لم يبين حكم المعلق بالموت من غير العتق الذى هو الأصل وانما يبين حكم المعلق به وهو المنجز (عتق علق بالموت) في الصحة وأو المرض نعم لو قال صحى لفته أنت حر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلو أوصى بعدد ولا عبده ثم ملك عند الموت عبدا انتقلت الوصية به اه معنى (قوله بعده وبه) كل من الضميرين للموت (قوله وقضية ذلك) أى التعليل (قوله لو قتل) ببناء المفعول أى الموصى (قوله فوجبت فيه) أى بنفس القتل دية بان كان خطا أو شبه عمد أوالو كان عبدا بموجب القصاص فعنى عنه على مال بعده و ته لم يضم للركة لأنه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش (قوله اخذ) أى الموصى لثلاثها أى الدية اه ع ش (قوله كما لو نذر) الى المتن فى المغنى (قوله بانه) أى يوم النذر وقوله ومراى اول الفرائض وقوله انما يعتبر له أى الوصية وقوله وانها معه أى الدين اه ع ش (قوله حتى لو أبرأ الخ) أى أوصى عنه اه معنى (قوله ولم يبين) أى المصنف اه ع ش (قوله ما يفوت الخ) وهو الموصى به اه كرى عبارة ع ش أى فيما لو كان الموصى به متقوما كعبد أو مملوكا (قوله بوقت التفتوت) وهو وقت التصرف لينفذ في ثلث الموجود ويرد فيما زاد عليه ظاهر انتم ان تغير الحال عمل بما صار إليه كإشقيده قوله ثم ان وفي الخ اه ع ش (قوله بجميعها) أى التبرعات المنجزة في المرض وقوله ثلثه أى المال (قوله وفي المضاف الخ) وقوله وفيما بقي الخ كل منهما عطف على قوله في المنجز الخ (قوله لأن الزيادة الخ) عبارة عن المغنى وشرح الروض لأنه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث او يوم القبض أقل فما نقص قبله لم يدخل فيه فلا يحسب عليه اه (قوله لنقدم لفظها) أى لنقدم لفظ يعتبر المال ولنظمن الثلث على هذا احداهما صريحا والآخر ضمنا ولذا قال اما الاول أى تقدم لفظ يعتبر المال فواضح لأنه قال ويعتبر المال والى الثانى أى تقدم لفظ من الثلث فلان هذا أى قوله ويعتبر من الثلث عطف على ينغى أى المذكور فى اول الفصل والمتعلق بالثالث ضمنا لأنه في قوة ينغى ان تكون الوصية بالثلث فاقل أى ينغى ان يكون التبرع الذى علقه بالموت من الثلث اه كرى ويرد عليه ان فيه تشبيه الجرئى أى العتق المعلق بالكلى أى التبرع المعلق إلا ان يخص السابق المشبه به بغير العتق (قوله كان هذا) أى قوله ويعتبر الخ متعلق به أى بالثالث صريحا اه كرى (قوله وبهذا) أى بقوله واما الثانى فلان هذا عطف على ينغى الخ (قوله مع ما يأتى) كأنه يريد به قوله واذ اجتمع تبرعات الخ اه سم عبارة الكردى (قوله مع ما يأتى) أى مع ملاحظة ما يأتى فكانه قال لا ولا يعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال ويعتبر ايضا من الثلث عتق علق بالموت اه كرى (قوله ما قبل الخ) حاصله ان المصنف لم يبين حكم المعلق بالموت غير العتق المشبه به العتق فلنظ ايضا لغو وقوله الذى هو الخ صفة المعلق غير العتق وكونه أصلا لأنه المقصود من الباب اه كرى عبارة سم قوله الذى هو الأصل جاءت اصلته من الحاق المنجز به اه (قوله باكثر من يوم) أى من مرض تأخر عن التعليق بأكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية أنه لو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض يوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية اه سم (قوله ثم مرض الخ) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته والتعليق أكثر من شهر فيكون العتق واقعا فى الصحة اه سم (قوله دونه) أى مرضا مدته دون شهر (قوله بعدا أكثر الخ) أى من شهر فيكون العتق واقعا فى الصحة اه سم

وشرحه البهلى المسمى بالآيات البيئات (قوله مع ما يأتى) كأنه يريد بقوله واذ اجتمع تبرعات الخ (قوله الذى هو الأصل) جاءت اصلته من الحاق المنجز به الذى نعت للعلق (قوله باكثر من يوم) أى من مرض تأخر عن التعليق أكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية أن معنى الصبغة انت حرف من بينه وبين مرض موته يوم فلا بد من زمن زاد على اليوم تحصل فيه الحرية لصدق انها في زمن بينه وبين المرض يوم ولو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض يوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية به وقد يقال هلا حصلت الحرية مع آخر الصبغة واستغنى عن اعتبار تلك الزيادة وقد يقال المراد ذلك ولا ينافى اعتبار الاكثرية بناء على ان معنى قوله بعد التعليق بعدا ابتداء التعليق فليراجع (قوله ثم مرض) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته وبين التعليق أكثر من شهر فيكون العتق واقعا فى الصحة لأنه قبل الموت بشهر والمرض في آخر ذلك الشهر (قوله بعدا أكثر من شهر) أى من التعليق (قوله

قبل مرض موته بيوم ثم مات من مرض بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موته بشهر مثلا ثم مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر

التعليق اه سم (قوله عتق الخ) أى فى الصور تباه عش (قوله وكذا لومات الخ) أى وإن وجدت الصفة حيث نفذ المرض اه سم (قوله كمالو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعتق إن علق في مرض الموت فمن الثالث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالطرفن الأصل انتهى سمى ففتة تضاهان قول الشرح بغير اختياره أى السيد ليس بقيد (قوله على ما الخ) أى على قول قال الشيخان في شأنه ان هذا القول لا يفسد العقد ولو لم يبق له ما فى شأنه بقا الذى هو واعتبار جميع قيمة العبد من الثالث انه أى ذلك المقابل الأصح (قوله الزيادة الخ) خلافا للذهب بغيره ولو أوصى بعتق عن كفايته فاعتبر جميع قيمة العبد من الثالث لحصول البراءة بدونه حتى لو لم يبق الثالث بنجام قيمته ولم يتجزأ الورثة تصح الوصية ويعدل إلى الاطعام أو الكسوة اه وما ل عش إلى ما اختاره الشرح من ان المعتبر من الثالث إنما هو الزائد من القيمة لا جميعها (قوله بدونه) أى العتق كالاطعام عش وكردى (قوله وغاية الخ) قال فى شرح الروض حتى لو انقضت مدة العارية ولو فى مرضه واسترد العين اعتبرت الاجرة من الثالث اه سم (قوله وتأجيل من الخ) عبارة العباب أى أو المرض ولو باعته بوجع وحل قبل موته نفذ من الأصل وإن لم يجعل الخ انتهت سم وعبارة المغنى ولو أوصى بتأجيل الحال اعتبر من الثالث ولو رأى احتمال انه لا يعتبر إلا الفقاوت قال الزركشى وهو قوى اه (قوله كذلك) أى سنة (قوله فيعتبر منه) أى الثالث وقوله اجرة الاولى أى العارية كردى وعش (قوله ويمن الثانية) أى المبيعة فإن لم يحتمل الثالث ورد الوارث ما زاد عليه فخير المشتري بين فسخ البيع واجازته فى الثالث بقسطه من الثمن لتقصيص الصفقة عليه قال فى الروضة فإن اجاز فهل يزيد ما صحت فيه البيع إذا أدى الثالث فيه وجهان أحصهما لا لانقطاع البيع بالرد انتهى اه سم (قوله لأن تفويت يدهم الخ) غلة لصورتي العارية والتأجيل عبارة عش قوله لأن تفويت يدهم الخ قد يقال قضية هذه الغلة اعتبار قيمة العين المعارة دون أجرها فتوات يدهم عنها مدة الاعارة إلا أن يقال المصارف أصل العارية عدم اللزوم فكانها لم تخرج عن يدهم على العين لم تخرج عن يدهم بدليل ان لهم بيعها مسلوقة المنفعة تلك السنة واعتبار قيمتها بجميع من الثالث دون ما زاد عليها من الثمن لانه لو فوت ملكه فيها بأن أوصى بها نفسها اعتبر قيمة ما اغير اه (قوله لغير مستولده) إلى قوله باتفاق المنتهب فى المغنى (قوله إذ هو لها فيه الخ) أى العتق المستولدة فى مرض الموت ينفذ من رأس المال (قوله وبه في صحة الخ) فى عطفه على ما قبله تأمل عبارة المغنى ولو ووب فى الصحة اقضى فى المرض اعتبر من الثالث ايضا إلا ان تردم الهبة اه وهى احسن (قوله باتفاق المنتهب الخ) أى على وقوع القبض فى المرض (قوله والإحلف المنتهب) أى ان القبض وقع فى الصحة فتسكت من رأس المال اه عش (قوله وقضيته) أى التعليق (قوله وادعى) أى المنتهب وقوله وهو محتمل معتمداه عش (قوله ولو ادعى الخ) ولو لم يك فى مرض موته أى بلا عوض من يفتق عليه نعتقه من الأصل أى رأس المال وإن اشتراه بضمن مثله صح ثم إن كان مديونا ببيع الدين والإمته من الثالث أو بدون ثمن المثل فقد رد الحاباة به بعتق من الأصل ولا يتناقض به الدين وإذا عتق من الثالث لم يرث او من الأصل ورث اه نهاية قال عش قوله فنفقه من الأصل ظاهر وإن كان عليه دين وقوله لم يرث أى لانه لو

اوجدت فى مرضه بغير فختياره ولو أوصى بعتق عن كفايته المغزاة اعتبر على ما قاله الأقيس عند الأئمة بعد ما قاله عن مقابله انه الأصح الزيادة على الأقل من الاطعام والكسوة من الثالث لحصول الاجزاء بدونه (و تبرع بجزء مرضه) أى الموت (كوقف) وعارية عن سنة مثلا وتأجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر منه اجرة الاولى ويمن الثانية وإن باعها باخضاع ثمن مثلها لان تفويت يدهم كتفويت ملكهم (وهبة وعتق) لغير مستولده إذ هو فيه هنا من رأس المال (ولبراء) وهبة فى صحة واقباض فى مرض باتفاق المنتهب والوارث والاحلف المنتهب لان العين فى يده وقضيته اياها لو كانت بيد الوارث رادعى انه ردها اليه او إلى مورثه ودعية او عارية صدق الوارث او بيد المنتهب وقال الوارث اخذتها غصبا ونحو ودعية صدق المنتهب وهو محتمل ولو قيل بآى هنامالو قالوه فى تنازع الراهن والواهب مع المرتين والمنتهب فى القبض من الفصل لم يبعد ولو ادعى المورث موته من مرض تبرعه والمنتبرع عليه شفاه وموته من

فاكثر) أى وإن وجدت الصفة حيث نفذ المرض (قوله كمالو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعتق إن علق في مرض الموت من الثالث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالطرفن الأصل اه (قوله زيارته عين) قال فى شرح الروض لو انقضت مدتها أى العارية ولو فى مرضه واسترد العين اعتبرت الاجرة من الثالث (قوله وتأجيل ثمن مبيع) عبارة العباب ولو باعته بوجع وحل قبل موته نفذ من الأصل ولا يلزم الخ (قوله ويمن الثانية) فإن لم يحتمل الثالث ورد الوارث ما زاد عليه فخير المشتري بين فسخ البيع والاجرة فى الثالث بقسطه من الثمن لتقصيص الصفقة عليه قال فى الروضة فإن اجاز فهل يزيد ما صحت فيه البيع إذا أدى الثالث فيه وجهان حكاهما فى التهذيب أحصهما لا لانقطاع البيع بالرد والثانى نعم لان ما يحصل الورث ينفى ان تصح الوصية فى مثل نصفه فعلى هذا يصح البيع فى قدر نصف المأوى وهو السدس

وهما واختلفا في وقوع التصرف فيها أوفى المرض صدق المتبرع عليه لأن الاصل (٢٥) دوام الصحة فإن أفلما يثبتين قدمت بينة المرض

ورث انثى فنفوذتة على الاجازة وهي غير صحيحة منه لا متناع اجازته في حق نفسه فيؤدى إلى إرثه ورثته ورثته إرثه لعدم توقف إرثه حيث عدل على اجازة اه **(قوله)** وهما اى الوارث والذرع عليه **(قوله)** ترتب الخ اى فى الوجود وقول المتن وعجز الثلث يرجع جميع الامثلة اخذنا من قوله متعلقة بالموت اه **(قوله)** كاعتقكم الى قوله لهنا فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله او عين مثلية او مقومة **(قوله)** بعد موتى راجع لكل من الامثلة الثلاثة **(قوله)** او سالم حرا الخ وقوله او بدبر مثالا لقوله لا رما قبله ما قبله **(قوله)** فن قرع اى خرجت له القرعة اه عرش وفى سم قول المتن افرع محله ما لم يكن العتق لبعض كل واحد من ذمما عتقه على الثلث والافلا افرع كاسياى اه **(قوله)** للخبرا الخ يعنى ولا يعتق من كل بعضه للخبرا الا فى شرح افرع فى العتق **(قوله)** او المقدار اى لما اذا لم ينجح التقويم بان استوت القيمة كدراهم وذنابره اه عرش عبارة البجيرى قوله باعتبار القيمة اى فى المتقومات كان اوصى لزيد بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خمسون وليكبر بثوب كذلك وثلث ماله مائة فتتخذ الوصية فى نصف كل من الثياب قوله او المقدار اى فى الملييات كان اوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين ليكر اه **(قوله)** المتن او هو وغيره عطف على العتق فى قوله فان تحصص العتق والمات ثبات تقدير تحصص من اقدار اجتمع فهو من قبيل غلظتها ابتداء ما باردا لكان يشك بان ذلك من خصائص الو او اه سم **(قوله)** او مع المقدار اى كان اوصى بعتق سالم وقيمته مائة ولزيد بمائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد نصف المائة اه بجيرى **(قوله)** لما يخصه اى العتق **(قوله)** تفوته لتعلق حق الله تعالى وحق الادى به اه معنى **(قوله)** ولورث المتلفة بالموت الخ عبارة الارشاد وقدم ما رتب بتبنيذ او شرط اه ومثل الشارح فى شرحه الاول بقوله كان ابرأ ثم وهو اقبض والثاني بقوله اعطى الا ان كانا كاذبا بدوى ثم فلانا كذا او اعتقوا سالمنا ثم غانما ثم فاعانما قال وليس من الشرط قوله اذ مات فسلم حرثم غانم ثم نافع وفاق نظيرهما السابق بان التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعهما من غير فلا بد ان تقع على وفق اعتبار متفلاذ هنا فيقرع بينهم كباقي خلافا للقونوى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القونوى اه سم وعبارة المعنى فى شرح افرع بينهم نصه وانما لم يعتبر ترتيبهما مع اضافتهما للموت لا شرا كفى وقت نفاذها وهو الموت بل يقدم العتق الماتى بالموت على الموصى باعتاقه وان كان الثانى يحتاج الى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الاول لان وقت استحقاقها واحد نعم ان اعتبار الموصى وقوعه امرية كان قال اعقوا سالمنا بعد موتى ثم غانما ثم ليكر اقدم مقدمه جز ما ان قبله لوال اذ مات فسلم حرثم غانم ثم نافع لم يقدم الاول فالاول بل فى هجوم كما فهمه كلام المصنف اجيب بان التبرعات فيها ملوابة اعتبار الموصى وقوعه امرية فلا بد ان تقع على وفق اعتبارها بخلاف هذا اه وهى كاترى وواقعة لما مر عن شرح الارشاد **(قوله)** لانه اى الموصى وقوله لهنا اى فيما ذكر من الامثلة الثلاثة قوله باعتقار وقوع الخ اى باعتبار الموصى وقوع التبرعات وقوله من غير اى

بدس الثمن فإذا أدى ذلك السدس زيد بقدر نصف النصف وهكذا إلى أن يحصل الاستيعاب اهـ (قوله في الثمن وعجز الثلث) يرجع لجميع الامثلة اخذنا من قوله متعلقة بالثمن (قوله في الثمن فان تمحض العتق أقرع) محله ما لم يكن العتق لبعض كل واحد من المزدما عتقه على الثلث والافلا أقرع كما يستفاد من عبارة الارشاد وشرحه الا تيفي في قوله أقرع في العتق والكلام في العتق المضاف للثمن كما هو فرض ما هنا (قوله في الثمن ان هو وغيره) عطف على العتق في قوله فان تمحض العتق والمالم ثبات تقدر تمحض منها قدر اجتمع فهو من قبيل علقتهما وتبنا ما به باردوا الذين يتوبوا الدار والايان لكنه مشكل لان ذلك من خصائص الواو (قوله ولورب العلقه الى قوله لم يقدم ما قدمه) عبارة الارشاد و قد مر ما رتب بتبجز او شرطه ومثل الشارح شرح حاله الاول بقوله كان ابراهيم وهب واقيض والثاني بقوله كما عطاو افلانا كذا بعد موتي فمما لاننا واعتقوا سالمانا غنائمنا نافعنا ثم قال وليس من الشرط قوله اذا مات فسلم حرم غنائم ثم نافع وفارق نظيره السابق بان

(٤ -) شروانی وابن قاسم - (سابق) ولا شيء له بالوصية (وفي قول يقدم العتق) لقوله ولورثب المعلقة بالموت كادتقوا
سالمائم غامسا وكاعطوا ازيدا مائة ثم عمرامته واعتقوا سالمائم اعطوا ازيدا مائة قائمه ما قدمه لانه هنا صرح وقوعا من غيره كذلك

فوجب امثاله بخلافه فيا لورتيها في الوجود فانه لا صراحة فيه على انها كذلك بعد الموت فاندفع الملقونى هنا (او) اجتمع تبرعات (منجزة) مرتبة كان اعتق ثم اصدق ثم وقف ثم وهب (٣٦) واقبض وكفوله مسلم حر وغانم حر لارحان (قدم الاول فالاول حتى يتم الثلث)

لقوته بسبقه ويتوقف ما زاد عليه على الازالة ولو تقدمت الهبة وتاخر القبض اعتبر وقته كما مر لتوقف الملك عليه نعم الحباثة في نحو بيع لا تنقصر لقبض لانها تابعه (فان وجدت دفعة (قوله لارحان) الى حصول عتقهما معا فلازمة لاحدهما على الاخر فيقرب بينهما كما تقدم ان لم يخرج عن الثلث اه عش (قوله اعتبر وقته) الى القبض (قوله كما مر) الى شرح وارباع (قوله لا تنقصر لقبض) الى فيعتبر فيها وقت عقد البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت عقد البيع ما حابى به من الثلث نفذوا فلا اه عش (قول المتن فان وجدت الخ) اما منه او بوكالة اه معنى (قوله ما في خبر مسلم) الاول لخبر مسلم ما في النهاية والمغنى (قوله لارحان) بتحديد الزاى الى قسمهم اه عش (قوله وهما) الى كان كان الموصى به عبد او مائة (قوله وفيما اذا كان فيها حج تطوع لعل صورته ان يقول اوصيت بحجة تطوع ولز يدو مسجد كذا بمائة الف تبرعات من جنس واحد وهو التصديق والمائة مثلا تقسط عليها فلا اشكال في قوله وفيما اذا كان الخ مع كون المقسم انها وجدت دفعة وانما من جنس واحد عش وفيه ان المقسم اصلالة التبرعات المنجزة او تصويبه المذكور من المتعلقة بالموت (قوله ولا يقدم) الى الحج على غيره الى فان خصه ما بقى بالاجرة فذلك الاستحرام من يحجب عنه بما يخصه حيث امكن فان تعذر لغت الوصية بالحج ورجع ما يخصه لورثة اه عش (قوله يعتق من كل نصفه) انحصر عليه النهاية والمغنى ولم يتعرض لما في الشرح الصغير (قوله دون عين السابق) قد سبق له في الفرائض انه يجب تقييده اه ايضا بعدم رجاء البيان قلل قوله نهائى ولم يرج بيان اراجيع الى المستثنين قبله والله اعلم اه سيد عمر (قوله وصورة وقوعها) الى قول المتن ولو اوصى في النهاية الاول ولا يوزع الثلث عليهما وقوله وشارك الى فان لم يخرج وقوله ويستثنى الى علم (قوله فيقول نعم) الى اقصاها انشاء المذكورات لا الاقرار بها لا يكون حيث لا نصاف المعية اه سيد عمر (قوله واقرب فيما يخص) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم يبق ما يخص العتق بجميعهم فلو اعتق سالما وغانما وصدق في زيد بمائة معا وثلاث مائة اعطى زيد خمسين واقرب بين العبدتين فن خرجت له القرعة عتق كله ان كانت قيمته خمسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الخمسين عتق كل مو عتق من الاخر ما بقى بالخسين اه عش (قوله كما مر) الى شرح وقسط بالقيمة (قوله ولو اجتمع) الى المتن في المغنى (قوله قدمت المنجزة) قال في شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعاق وان تكن مرتبة ثم رابت في الروضة ما نصه وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتاخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطى عمر مائة قدمت المائة اه سم (قوله الى اثالث له) عبارة التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد ان تقع على وفق اعتبارها بخلافه هنا فيقرب بينهم كاي كان خلافا للقول حيث سوى بين صورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القولونى (قوله في الوجود) الى كما هو المراد من قوله السابق ترتيب اول (قوله مرتبة) الى كما يفيد الاول فالاول (قوله في المتن اقرب في العتق) قال في الارشاد وشرحه للارشاد ولو لثلاثة نساء ولو لاجل ثلاثة اعبد اعقب بعض كل منهم ولا يملك غيرهم وقيمتهم سواء كان قال ذلك كل منكم حر حرمان ان التصديق هذا ان عتق بعض كل منهم منجز لان اضاف عتق كل الى ما بعده الى الموت كذلك كل منكم حر بعد موتى فبعث من كل الثلث ولا يقرع اذا لا رابة بعد الموت قال الشيخان الان يزيدا عتقه على الثلث كان قال تفصيح حر بعد موتى فيقرب لرد الزيادة انتهى وسياتي المضاف في قوله والا تى ويستثنى (قوله قدمت) قال في شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعاق

معا (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على الكل (وان كان) فيها عتق (قسط) الثلث واقرب فيها يخص العتق كامر (وفي قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع منجزة متعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها (ولو كان له عبدان فقط) الى الثالث اذ هي

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغاثم) وهو يخرج من الثلث وحده (فقال إن أعتقت غاثما فاسالم حر) سواء قال في حال اعتاق غاثما لم (ثم اعتق غاثما في مرضه موته عتق) غاثم (ولا) توزيع للثالث عليهما ولا (إفراغ) ثلاثا يؤدى لآرافهما معا لأنها قد يخرج لسالم فيرق غاثم فيرق سالم لا مشروط بعق غاثم وفارق ما لوقال (٢٧) إن تزوجت فانت حر حال تزويجي فزوج في

المرض بأكثر من مهر المثل فان الثلث يوزع على الزيادة على مهر المثل وقيمة العبد لأنه لا ترتيب بينهما وإسالم يوزع فيما نحن فيه كما لا يقرع لأن العتق ثم معلق بالنكاح والتوزيع لا يرفعه وعتق سالم معلق بعق غاثم كاملا والتوزيع يمنع من تكميل عتق غاثم فلا يمكن اعتاق شيء من سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم عتقا مع بعضه عتق وبعض سالم كما افاد ذلك كله كلامه في مواضع أخرى ويستثنى من الإفراغ أيضا ما لو قلت ثلث كل حر بعد موتي فيعتق من كل ثلثة عندا المكان ولا قرعة كما سيذكره في العتق وعلم بما تقرره لو أوصى بأنواع فجزر الثلث عنها وزع على قيمتها وأجرتها كأطعام عشرة وحمل آخرين إلى محل كذا والحج عنه ولو أوصى ببيع كذا وليد تعين أي وإن لم يكن فيه رفق به ظاهرا فيما يظهر لأنه قد يكون في ذلك غرض فان ابن بطلت الوصية إلا أن يقول ويتصدق بشئ من فبيع الغيرة بخلاف ما لو أوصى بأنه يبيع عنه بكذا فامتنع

لغنى قوله فقط من زيادته على المحرر وفيه نظر لأنه إما أن يريد لا مال له أو لا عبد فان أراد ألا ولم يستقم قوله آخر اعتق الخ وإن أراد الثاني فينبغي حمله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما أه بخلاف (قوله) لا يخرج من الثلث الخ قد يعنى عنه قوله الاتي وهو يخرج الخ (قوله) إلا أحدهما أي بكاله فقط كإحدا المتبادر وأخذنا ما يأتي من قوله وهو يخرج الخ وقوله أو يخرج الخ (قوله) فلا اعتراض عليه أي بان الحكم لا يقتضي بخصوص ما ذكره من أن يكون له عبدان فقط الخ أه رشدي (قوله) وهو يخرج الخ أي غاثم (قوله) أي القرعة (قوله) فيرق سالم الخ عبارة النهائية والمغنى فيقوت شرط عتق سالم أه (قوله) لأنه الخ أي عتق سالم (قوله) وفارق الخ الأولى تقديمه على قوله ولا إفراغ (قوله) حال تزويجي بخلاف ما إذا لم يقيد به فيقدم المهر على العتق كما صرح به الوضاه سم (قوله) تزويجي المناسب لسابقه ولا حقه تزويجي من باب التفضل (قوله) فان الثلث الخ بيان للمفارقة وقوله لأنه الخ تعليل للتوزيع وقوله لأن العتق الخ تعليل للمفارقة بيان لوجهها وقوله وإسالم يوزع الخ السلب الآخر ولا يوزع الخ باسقاط انما وإبدال لم بلا عطف على قوله يوزع (قوله) وقيمة العبد عطف على الزيادة (قوله) لا ترتيب بينهما أي بين النكاح الموجب للمهر وبين العتق لتقديره بوقوعه حالة التزويج (قوله) لا يرفعه أي النكاح (قوله) فان لم يخرج الخ محترز قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج محترز قوله وحده (قوله) وبعض سالم عطف على الضمير المستتر في عتق فكان حقه عتقه هو وبعض الخ بتوكيد المتصل بالمنفصل (قوله) أيضا أي كاستثنا ما في المتن (قوله) عند الامكان احتراز عما إذا كان عليه دين (قوله) وعلم ما تقرره لعله مسئلة لتعليق العتق بالتزوج ومع بعده يرد عليه أن ما ذكره من درج في قول المصنف السابق أو غيره فقط الثلث الخ فلا حاجة إلى تنبيه كونه معلوما بما تقرره فامتنع (قوله) والحج عنه أي ثم إذا كان الحج عنه مفروضا وفي ما يخصه من الوصية بالأجرة فظاهر والاعم من باقي التركات وإن كان تطوعا فيه ما ذكرناه عن قريب أه عرش أي على قول الشارح وفيما إذا كان فيها حج تطوع الخ (قوله) لأنه قد يكون له الخ أي بان علمه ما لا يوافق غرض الوارث من منفعة تعود عليه أه عرش (قوله) فان أي أزيد من الشراء (قوله) إلا أن يقول أي الموصى وقوله بأنه يبيع أي يزد مثلا وقوله فامتنع أي يزيده عرش (قوله) فانه يستاجر أي الوارث أه عرش ولعل الأولى ليشمل نحو الوصى أيضا جملة منبأ للمفعول (قوله) دين إلى قوله وقياس ما تقرره في النهاية الا قوله ولا بعضا إلى المتن وقوله علم من قول دين أنه (قوله) وليس تحت الخ وقت الموت أو وقت ارادة الدفع فليراجع (قوله) اخذا بما يأتي بل هو داخل فيما يأتي (قول المتن والاصح أنه) أي الموصى له أه عرش (قوله) من غير اذنهم فلو

وإن لم تكن مرتبة ثم أتيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال ولو وقعت تبرعات منزعة ومعلقة قدمت المنجزة لأنها تنفيذ الملك ناجز أو لأنها لازمة لا يملك المريض الرجوع فيها أو ظاهر أنه لا فرق بين تقدم المنجزة وتأخرها فلو قال اعتقوا غاثما بعد موتي ثم أعطوا عمرامائة قدمت المائة ووقع في كلام الشارح يعني الجواز جرى خلاف ذلك فاجتبه أه (قوله) وفارن ما لو قال إن تزوجت فانت حر حال تزويجي فزوج الخ بخلاف ما إذا لم يقيد بقوله حال تزويجي فيقدم المهر قال في الروض فان قال إن تزوجت فعتدي حر فزوج في المرض بأكثر من المهر فقد بين أن الزيادة وقيمة العبد من الثلث قال في شرحه قال في الأصل كذا ذكره وجهه فان المهر امين فانه يجب بالنكاح والعتق يترتب عليه لكن مقتضى قولنا أن المرتب والمرب عليه يقعان معا ولا يتلاحقان من حيث الزمان أن لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثلث على الزيادة وقيمة العبد أه (قوله) ولا بعضا عبارة المنهج ولو أوصى بنحضر هونك ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حالاه

فانه يستاجر عنه أي وسعة في طرق العبادة ووصولها إليه ببيع الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرة وهي ثلث ماله وباقية دين أو غائب) وليس تحت يد الوارث (لم تدفع كلها) ولا بعضها فيما يظهر أخذا بما يأتي في التصرف وإن أمكن الفرق (إلى في الحال) لجواز تلف الغائب فلا يحصل للورثة مثلاما حصل له (والاصح أنه لا يتسلط) من غير اذنهم (على التصرف) كالا ستخدام (في الثالث) من العين (أيضا)

كثليها الذين لا خلاف فيهما وذلك لأن تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثل ما تسلط عليه وهو متعذر لاحتمال سلامة الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منع منه فبما بان له صبح كاعلم (٢٨) مما رآه آخر رابع شرط البيع وعلم من قول دين أنه لو أوصى بثلاث ماله ولعين ودين دفع

للوصى له تلك العين وكلما
فض من الدين شيء دفع له
ثلاثة وقياس ما تقرر أن
المدين لو مات عن تركه غائبة
إلا أعيانا أو وصى بها وصى
تخرج من الثلث أن الأمر
يوقف إلى حضور الغائب
ولا يتابع تلك الأعيان في
الدين نظرا لمنفعة الغرماء
لأن فيه ضررا لأصحابها
يبيعهم مع احتمال أنها
ملكهم بتقدير سلامة
الغائب لسكن أخذ بعضهم
من الإجماع على تقديم الدين
مع رهن التركة بهما يتابع
ثم إن وصل الغائب بأن
بطلان البيع وإلا فلا
واستدل لذلك بفرع لا تدل
إلا لتبين بطلان البيع
بوصول الغائب وهذا لا
نزاع فيه وإنما الذي يظهر
فيه النزاع الإقدام على بيع
الأعيان قبل تلف الغائب
فعم لو ترتب على وقفها ضرر
خوف تلفها أو نحوه باعها
الحاكم وحفظ ثمنها إلى تبين
الأمر والحق إن الإصلاح بانه
لرباع الحاكم مال غائب
في دينه فقدم وأبطل الدين
بأن بطلان بيع الحاكم
كما عتمدوه خلافا لقول
الروائي بمضى بيعه ويعطى
الغائب ثمن ما باعه وإن تبعه
القومى وقد قال بعضهم
هذا لا يوافق مذهبا بل

أذنو في التصرف في الثالث صبح كما قاله في الانتصار مغنى ونهاية (قوله كثليها الخ) تفسير لقول المتن أيضا
(قوله المدين) في أصله بخطه بالأمر واحدة سيد عمر (قوله على مثل ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة
رشيدي ومعنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الوارث على ثلثي الحاضرة أه معنى (قوله وهو متعذر) وبذبح
كما قال الرواشي تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فإن
كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا يمنع منه كما يؤخذ من كلام المارودي نهاية ومعنى قال عرش قوله
تخصيص منع الوارث الخ يتأمل وجهه فإن علة المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين
كلها للوصى له وبفرض ذلك فلا حق للورثة فيها بوجه فكيف ساء تصرفهم فيها بالاستخدام أو غيره وقوله
فلا يمنع منه أي وبفرض بالجرة أن تبين استحقاقا لما جره وإلا بأن حضر الغائب فحقيقة قوله صبح كاعلم
الخ أنها الوصى له لتبين أنه ملك العين بموت الموصى أه وفي السيد عمر ما يوافق قوله الأولى (قوله)
لاحتمال سلامة الغائب علم منه أن محل ذلك إذا كانت الغيبة بمنع التصرف فيه لتهذر الوصول إليه لخوف
أو نحوه وإلا فلا حكم لغيبته ويسلم للوصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب أه
نهاية (قوله فيكون) أي يجمع كافي المغنى والحاضر كما في الرشيدي أو باقي العين الحاضرة كافي عرش
(قوله له) أي للوصى له أه عرش (قوله ومن تصرف) أي قوله وقياس ما تقرر في المغنى الإقراره علم
من قول دين أنه (قوله صبح الخ) أي اعتبارا بما في نفس الأمر أه نهاية (قوله لو أوصى بثلاث ماله الخ)
ولو كان له ما قدرهم حاضر وخمسون غائبة أو وصى لرجل بخمسين من الحاضرة ومات وقبل الوصية أعطى
خمس وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فإن حضر الغائب أعطى الوصى له الموقوف
ولم تلف الغائب قدمت الخمسة والعشرون لثلاثا للموصى له ثلثها وهي ثمانية وثلث والباقي للورثة
أه نهاية (قوله وقياس ما تقرر) أي في المتن والشارح (قوله نظر المنفعة الخ) علة المتن وقوله لأن فيه
الخ علة الثاني (قوله لأصحابها) يعني الموصى لهم ولو عبر به لكان النسب بالبعد (قوله يبيعهم مع احتمال أنها
الخ) الأولى لا تخصر لأنها الخ (قوله وأبطل الدين) أي أثبت بطلانه أه كرى (قوله هذا) أي قول الروائي
(فصل في بيان المرض الخوف) (قوله في بيان المرض الخوف) أي قول المتن فإن إرفاق النهاية مع تغيير
يسير في اللفظ (قوله ليقضى كل منهما الخ) صفة لازمة معينة لسبب كذا المرض الخوف والمحقق به هنا
وقوله وعقبه أي ما ذكر من المرض الخوف والمحقق به أه عرش ويجوز إرجاع الضمير للمحقق بالمرض
الخوف (قوله لما يأتي) أي قبيل الصيغة (قوله لتولد الموت عن جنسه) أي كثير أنها نهاية أي لا تادر أو أن لم
يغلب معنى وعش ويأتي في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) أي إلا أن أجاز الورثة كاعلم أه ر سم
زاد الرشيدي وأشار إليه الشارح بعد أه (قوله بفتح يسكون الخ) ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد
الفاء أه معنى (قوله قيل أن أريد عدم النفوذ باطنا الخ) يمكن أن يجاب باختياريه وقوله لم ينظر لظننا بل
لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد أن يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم
وهو معنى قوله ظننا أه سم (قوله قيل أن أريد الخ) قد يقال ما المانع من كون معنى الخوف في كلام
المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فكأنه قال إذا ظننا وقوع الموت بالفعل من ذلك المرض بأن ترجع عندنا ذلك
وهو ضابط المرض الخوف وحينئذ فلا يراد عليه شيء مساواته لقول غيره إذا كان المرض غرضاً فأنما أه
رشيدي وهو في المال عين الجواب الثاني عن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده الخ) أقول وجوده

مذهب أبي حنيفة (فصل) في بيان المرض الخوف والمحقق به المقتضى كل منهما للحجر عليه فيما
زاد على الثلث وعقبه بالصيغة لما يأتي (إذا ظننا المرض غرضاً) لتولد الموت عن جنسه لم ينفذ بفتح يسكون فضم فجمعة (تبرع زاد على الثلث)
لأنه محجور عليه في الزيادة لحق الورثة قيل أن أريد عدم النفوذ باطنا لم ينظر لظننا بل لوجود وإن ظننا غيره أو ظاهر أخالف الأصح

ثم بعده وتأن خرجت من
الثالث أو أجاز الورثة
استمرت الصحة والأفلا
وأجاب الزركشي بأن المراد
بعدم نفوذ الوفاء أي وقف
للزوم والاستمرار لا وقف
الصحة لينتظم الكلامان
وقوله زاد على الثالث لا يلتزم
مع قولهم الذي قدمه العبارة
بالثالث عند الموت لا الوصية
فإن أراد الثالث عنده لم ينظر
أظننا أيضا قال الجلال
البلقيني وكان ينبغي له أن
يقول لم ينفذ تبرع منجز فإن
التبرع المعلق بالموت لا حرج
عليه فيه ولو زاد على الثالث
لأن الاعتبار بالثالث عند
الموت وهذا إنما يعرف بعد
الموت وأما المنجز فليفت
حكمه حالا فيحجر عليه
فيأزاد على الثالث أه وفي
جميعه نظر كجواب الزركشي
لأن وقف الزوم الذي
ذكره لا يتقيد بظننا كما
هو واضح مما تقرر في
مسئلة العتيقة وما ذكر عن
الجلال عجيب مع ما تقرر
في الثالث أنه لا يعتبر إلا عند
الموت مطلقا وفي مسئلة
العتيقة أنها تزوج حال الماع
كسوها كل ماله اعتبارا
بأظهار من صحة التصرف
الآن فللإقرار بين المنجز
والمعلق والذي يندفع به
جميع ما عترض به عليه أن
كلامه اللاحق مبين لمراده

وحد له يكفي في هذا الحكم بل لا بد أن يثبت وجوده عند ناسخه ثم تب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا
أخر ليس المراد الظن عند الوصل بل بعد الموت فحاصل المعنى إذا مات الموصي متصلا بالمرض فإن ظننا بعد
الموت مخوفا بأن ثبت عندنا ذلك تبيينا حيث نعدم نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح لا إشكال
فيه وإن ظننا بعد الموت غير مخوف فإن حمل الموت على المفاجأة تبيين نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وإن لم
يحمل على المفاجأة تبيين أنه لو تولى من الموت وإن كان في أصله غير مخوف فيتمين عدم النفوذ فليتامه أ س م أ قول
هو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلائم قول الماتن فإن يرى الخرقه فإن ظننا غير مخوف فأتى قرب
الموت على الظن فكيف يحمل على الظن الواقع عند الموت ذلك أن تحمل الماتن على وجه يزول به الالتباس
بأن تقول قوله إذا ظننا المرض مخوفاً أي ثبت ذلك عندنا في زمن المرض بقرينة السياق لا بعد الموت كما أفاده
المحشى ومات به بقرينة قوله فإن يرى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثالث أي يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع
الزائد على الثالث حيث أن يرى نفوذ أن ظننا غير مخوف أي ثبت عندنا في زمن المرض أنه غير مخوف فأتى
فإن حمل على المفاجأة نفذ أي حكما بعد الموت بنفذه أو بالأفلا يقال تقييد الثبوت بزمن المرض يقتضي أن
الثبوت بعد الموت ليس كذلك وليس صحيح فأنه إذا ثبت بعد الموت أن المرض مخوف أو غير مخوف فربما على
كل حكمه لا فاقول أن التقيد بذلك لبيان التقسيم بسائر شقوقه وهو لا يتأتى في الثبوت بعد الموت إذا لا يتحقق فيه
شق البرء والله أعلم ثم يرد النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فالذي
يظهر فيه أن المرض الأول أن كان مالا يتولد عنه الثاني عادة تفعل التصرف فيه وإن كان ما يتولد عنه
الثاني عادة فعمل الأقرب فيه عدم النفوذ لأن الموت منسوب إليه ولو بواسطة ثم رأيت في أصل الروضة عن
الامام ما حاصله أن كان يقضى إلى المخوف غالباً بخوف أو نادر أليس بمخوف أه ويعلم منه بالأولى أن مالا
يقضى إليه يوجه ليس بخوف أه سيدعمر (قوله من جواز تزويج الولي) أي من النسب وقوله فيه أي
المرض المخوف أه عش (قوله والأفلا) أي يجب على الزوج مهر المثل أن وطئ والود لحر نسبان
وجد أه عش (قوله وأجاب الزركشي بأن المراد الخ) وهو حمل صحيح أه معنى (قوله أي وقف الزوم
الخ) جواب عما يقال العقود لا توقف أه عش (قوله لينتظم الكلامان) أي قولهم بعدم نفوذ تبرع
زاد على الثالث وقولهم بصحة تزويج الولي من اعتقت الخ وقوله عنده أي المهر أه عش (قوله لم ينظر
أظننا) أنه الثالث عند الموت بل لكونه كذلك بحسب نفس الأمر كما سبق في المرض المخوف وهو المكشور إليه
بقوله أيضا أه سيدعمر (قوله لا حرج عليه) أي لأن وقوله ولو زاد الخ غلبة أه عش (قوله وفي جميعه)
أي ما قاله الجلال وقال السكردي أي جميع ما عترض به أه (قوله الذي ذكره) أي الزركشي (قوله كما
هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحتمال فرض ما تقرر في مسئلة العتيق فيما إذا ثبت عندنا وقوع العتق
في مرض مخوف كما قد مناع عش ما يشعر بذلك (قوله وما ذكر الخ) بالنصب عطف على وقف الزوم
(قوله طلقاً) أي معلقاً كان التبرع أو منجزاً سيدعمر وعش (قوله وفي مسئلة العتيقة) عطف على قوله
في الثالث (قوله مع كونها) أي العتيقة (قوله أن كلامه اللاحق) أي في النكاح من صحة تزويج العتيقة المارة
(قوله أن محله) أي كلامه هنا فيما إذا طار الخ يلزم على هذا أن المصنف سكت عن حكم ما إذا مات به الذي هو
الأصل أه رشدي (قوله فليتمين أن ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الإشكال لا لأنه لا ينظر لظننا بل
ثم تب عليه هذا الحكم هو معنى قوله ظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فحاصل المعنى إذا
مات الموصي متصلاً بالمرض فإن ظننا بعد الموت مخوفاً بأن ثبت عندنا ذلك تبييناً حيث نعدم نفوذ ما زاد على
الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا إشكال فيه وإن ظننا بعد الموت غير مخوف فإن حمل الموت على المفاجأة
تبيين نفوذ ما زاد أو لم يحمل على المفاجأة تبيين أنه لو تولى من الموت وإن كان في أصله غير مخوف فيتمين عدم النفوذ
فليتامه (قوله وأجاب الزركشي) أي يمكن أن يحجب باختبار الشق الأول (قوله فليتمين أن ظننا المرض
مخوفاً الخ) قد يقال هذا لا يدفع الإشكال لا لأنه لا ينظر لظننا بل لوجوده فيحتاج أن يقال مجرد وجوده لا يثبت به

فحيث أن كنا ظننا المرض مخوفاً بقول (٣٠) خيرين لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حينئذ منجز كان أو معلقاً بالموت وإن كنا ظنناه غير مخوف

وعلنا الموت على نحو الفجأة
 لكونه مخوفاً بوجع
 ضرر نفذ المتجر وإن زاد
 على الثلث حينئذ فأنصح
 أن اعتبار الثلث حين طرو
 القاطع لا يخالف ما مر أن
 العبرة فيه بالموت لا بأن مقتضى
 هذا عند الموت (فإن برا
 نفذ) أي بأن نفوذ من
 حين تصرفه في الكل قطعاً
 لتبين أن لا مخوف ومن
 صار عيشه عيش مذبح
 لمرض أو جنابة في حكم
 الاموات بالنسبة لعدم
 الاعتداد بقوله (وإن ظنناه
 غير مخوف فمات) أي اتصل
 به الموت (فإن حمل على
 الفجأة) لكون المرض
 الذي به لا يتولد منه موت
 كجرب ووجع عين أو
 ضرر وهو يضمن الأول
 والمذبح وبفتح فسكون
 واعتراضه بأنه لم يسمع إلا
 تكبير هاربرده حديث موت
 الفجأة اخذت أسف أي
 لغیر المستعد والافهرواحه
 للو من كافي رواية أخرى
 (نفذ) جميع تبرعه (والا)
 يحمل على ذلك لكون
 المرض الذي به غير مخوف
 لكونه قد يتولد عنه الموت
 كاسهال أو حمى يوم أو يومين
 وكان التبرع قبل أن يعرف
 واتصل الموت به (فمخوف)
 فلا ينفذ ما زاد على الثلث
 وفائدة الحكم في هذا بأنه
 أن اتصل به الموت مخوف

وجوده فيحتاج إلى أن يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم مالم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع
 ويوجب ما مر اسم (قوله فحينئذ كذا) خلاصة ما تقر أن المخوف إذا طرأ قاطع كالفجأة أو الفرق
 فالنوع في زمن المخوف من الثلث وغير المخوف إذا طرأ قاطع فنرأس المال سائر التبرعات قبل القاطع ففيها
 رجعة إلى ظننا حينئذ أو بأشهر (قوله حينئذ) أي حين الطرأ (قوله وحملنا الموت إلخ) أي حاجة لذلك مع
 أن فرض المقسم طرأ وقاطع من نحو غرق أو حرق أو سم (قوله أي نحو فجأة) أي كغرق وحرق وهدم وقتل
 أهمنى (قوله الملتفان بر) بفتح الراء وكسر هاءى خالص من المرض أهمنى (قوله أي بأن نفوذ) أي قول
 المتن قولن في النهاية (قوله تصرفه في الكل) ينبغي تفقيده هذا قوله لا يأتي نفذ جميع تصرفه بالمتجر (قوله
 ومن صار عيشه) لعل الأولى تقدمه على قول المتن فإن بر إلخ عبارة المعنى فإن مات به قال المصنف تبعاً للمعنى
 أي هدم أو غرق أو قتل أو ترد لم ينفذ الزائد على الثلث هذا كما إذا لم ينته إلى حالة يقطع فيها عموه فإن اتتبع
 إلى ذلك بأن شخص بصره أي فتح عينه بغير تحريك جفن أو بلغت وجهه الحلقوم في النزاع أو ذبح أو شق
 بطنه وخرجت أمعاء أو غرق بفقره المأمور ولا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غير هاهو
 كالميت على تفصيل يأتي في الجنباته (قوله بالنسبة لعدم الاعتداد إلخ) أما بالنسبة لقسمته تركته ونسكاح
 زوجته وغير ذلك مما يترتب على الموت ففيه تفصيل وهو أنه إن كان وصوله لذلك بمنجاة التحق بالموت وإن كان
 بمرض فكالأصحائه مظهر قول الشارح بالنسبة إلخ أنه لا فرق في ذلك بين كون عقله حاضراً أو لا أعش
 (قوله بقوله) لا في وصية ولا تصرف ولا إسلام ولا توبة أكردى (أي اتصل به الموت) أي وإن طالت مدة
 المرض فلا يشترط كون الموت عقب الظن أعش (قوله المتن على الفجأة) قال في العباب أو على سبب خفي أو
 سم (قوله غير مخوف) لكونه لا حاجة إليه (قوله كسأهال) بغير تنوين لا ضافته إلى يوم أو يومين أيضاً اسم
 (أو حمى يوم أو يومين) أي بأن انقطعت بعده وتوفقه وكان التبرع قبل أن يعرف فلهذا ما يأتي أهمنى
 بعد العرق حسب من رأس المال أعش (قوله واتصل الموت به) أي بأن مات قبل العرق أو أعش (قوله
 المتن مخوف) أي تبييناً باتصاله بالموت أنه مخوف لأن أسهال يوم أو يومين مخوف فلا يثبت ما يأتي أهمنى
 (قوله وفائدة الحكم إلخ) عبارة المعنى فإن قيل المرض أن اتصل بالموت كان مخوفاً والأفلا فائدة لا نعرفه
 أجيب بأنه لو قتل أو غرق مثلاً في هذا المرض أن حكماً بأنه مخوف لم ينفذ كالموت والافضاء (قوله في هذا) أي
 في المرض الذي ظنناه غير مخوف هذا ظاهر سياقه ولكن قضية ما مر عن المعنى أن الإشارة إليه مطلق المرض
 (قوله أن اتصل به الموت) أي ولم يحمل على الفجأة (قوله أنه إذا خرب إلخ) قضية السياق رجوعه للقسمين أعنى
 قوله أن اتصل به الموت مخوف والأفلا فيكون الحكم بأنه مخوف إذا لم يطرأ قاطع من نحو حرق أو سقوط من عال
 ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف إلخ لأنه في المخوف في نفسه فليترجم اسم (قوله مطلقاً) أي سواء طرأ نحو
 حرق أو لا أعش (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقيد أنه بعد الموت لا يحتاج للأنبات لأنه إن حمل الموت
 على الفجأة لم يكن مخوفاً ولا مخوفاً فليحرر اسم أو قول قديين الشارح محذور هذا التقيد بقوله الآتي

حكم مالم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويوجب بما مر في المقالة التي قبل هذه (قوله وحملنا
 الموت) أي حاجة لذلك مع أن فرض المقسم طرأ وقاطع من نحو غرق أو حرق (قوله في أنه إن ظن بر) أو من
 لازم البر عدم طرأ القاطع المذكور والحاصل أن التقيد بطرأ القاطع إنما يحتاج إليه في قوله لم ينفذ الخ
 (قوله في المتن على الفجأة) قال في العباب أو على سبب خفي (قوله كسأهال) كأنه بغير تنوين لا ضافته إلى يوم
 أو يومين أيضاً (قوله أنه إذا خرب إلخ) قضية سياقه رجوعه للقسمين أعنى قوله أن اتصل
 به الموت مخوف والأفلا فيكون الحكم بأنه مخوف إذا لم يطرأ قاطع من نحو حرق أو سقوط من عال ولا ينافيه
 قوله بخلاف المخوف فإنه يكون من الثلث مطلقاً لأنه في المخوف في نفسه فليترجم اسم (قوله قبل الموت) كأن وجه
 هذا التقيد أنه بعد الموت لا يحتاج للأنبات لأنه إن حمل الموت على الفجأة لم يكن مخوفاً ولا مخوفاً فليحرر

والأفلا أنه إذا خرب عنه أو سقط من عال مثلاً كان من رأس المال بخلاف المخوف فإنه يكون من
 الثلث مطلقاً كما تقر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) أي المرض (مخوفاً لم يثبت) كونه مخوفاً (الاب) (بقول (طبيين حرين عدلين)

مقبول الشهادة لتعلق الموصى به والورثة بذلك فسمعت الشهادة به ولو في حياته كان علق شيء بكونه مخوفاً واعتصره اقتصاره على الحرية وحذفه الاسلام والتكليف وذكره العدالة المغنية عن الحرية ان اريد بها عدالة الشهادة وجوابه بل هو بذكر الحرية الى ان المراد عدالة الشهادة لا الرواية ولا العدالة الظاهر قواهم كلامه انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بمحض النسوة ومحل في غير علة باطنة باسرافه وقبل قول الطبيبين انه غير مخوف ايضاً خلافاً للدولى وقد لا ترد عليه بارجاع خبير يثبت الى كل من (٣١) طرفي الشك اما لو اختلف الوارث

والمترجع عليه بعد الموت
ينحرف في المرض فيصدق
الثاني وعلى الوارث البينة
ويكتفي فيها غير طبيين اذا
وقع الاختلاف في نحو
الحصى المطبقة وجمع الضرس
ولو اختلف الاطباء ورجح
الأعلم فالأكثر عدداً فمن
يغير بانه مخوف (ومن)
المرض (المخوف) لم يذكر
حدوده لاول الاختلاف فيه
بين الفقهاء فقول كل ما
يستعد بسببه الموت
بالاقبال على العمل الصالح
وقيل كل ما اتصل به الموت
وقال الداودي وتبعاه
كل ما لا يتناول بصاحبه
معه الحياة وقال عن الامام
وأقره ولا يشترط في
كونه مخوفاً قبل حصول
الموت به بل عدم ندرته
كالبرسام الذي هو ورم
في حجاب القلب أو
الكبد يصعد أثره الى
الدماغ وهو المعتمد وان
نازع فيه ابن الرفعة فلم
أنه ما يكثر عنه الموت
عاجلاً وإن خالف المخوف
عند الأطباء (قولنج)

أما لو اختلف الخ وفي الرشدي بعد أن ذكر كلام سم المدار اتفاقاً مناهضه وقوله لانه إن حمل على الفجأة لم
يكن نحو غاية منع ظاهره (قوله مقبول الشهادة) فيشترط بادة على ذلك حافظه ما على مروءة ما نالها اه
عش (قوله فسمعت الشهادة) مفرع على قوله لتعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) اشارة الى انه لو تبرع
واريد إقامة البينة على صفة مرضه الا ان لا تسمع ادمم القائدة اه عش (قوله بانه لو ح الخ) ما وجه التلويح
الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله وا فهم) الى قوله ويكتفي في المغنى (قوله ومحل) اى عدم الثبوت بمن
ذكره وقوله من طرفي الشك اى كونه مخوفاً وغير مخوف اه عش (قوله ايضاً) اى كايقبل قولهما في ايه
مخوف اه سم (قوله اما لو اختلف الوارث الخ) اى كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمترجع عليه كان
غير مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العباب وكذا اى يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض
او ان التبرع في الصحة والمرض انتهت اه سم (قوله ويكتفي فيها) البينة (قوله اذا وقع الاختلاف الخ) اى
كان قال الوارث كان حصى مطبقة والمترجع عليه كان وجمع ضرس نهاية ومعنى (قوله ورجح العلم) اى ولو نسباً
وقوله فمن يغير بانه مخوف اى وإن كان أقل عدداً على ما اقتضاه تعليقه بانه علم من غاضض العلم ما غنى عن غيره
لكن مقتضى العلف بالقام من ذلك عند استوائهما في العدد اه عش (قوله فليل كل ما الخ) هذا التعريف
لازم لما قدمه من انه الذي يرثه الموت من جنسه كثير اه عش (قوله يستعد الخ) اى عادة عش (قوله وقيل
كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجمع الضرس ويخرج عنه ما لو ظنناه غير مخوف ومات بنحو حرز الرقبة وقوله
معه الحياة اى عادة اه عش (قوله قال الخ) كذا بلا عطف في نسخة معتدرة وفي بعض النسخ بالواو عطف افعال
قوله ولم يذكر الخ (قوله عدم ندرته) لعل المراد بالندرة ما يصدق بالقلعة بقرينة قوله الا اني قد علمت الخ اه
رشدي (قوله وهو المعتمد) اى مناقذه عن الامام من عدم اشتراط غلبة الموت (فعل الخ) اى من
الاختلاف المذكور (قوله يضم اوله) الى قوله لا تمتداد الحياة في النهاية (قوله مع اللام) اى مع ضمها
(قوله وهوان تمتد الخ) وينفقه امور منها التسين والزيب والمبادرة الى التنقية بالاسهال والقيء ويضربه
امور منها حبس الرجز واستعمال الماء البارد اه معنى (قوله فيهلك) اى يؤدي الى الهلاك انتهى معنى
(قوله ولا فرق) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغنى عبارته قال الاذرى ينبغي ان يقال هذا إن اصاب من لم يعتده
فان كان من يصيبه كثيراً وباعى منه كما هو مشاهد فلا انتهى وقد يقال إن هذا غير القسم الاول لانه عند
الاطباء اقسام اه وعبارة النهاية وقول الاذرى يظهر ان يقال ان محله ان اصاب من لم يعتده ثم رده والوالد
رجمته تعالى يمنع كونه من القولنج المذكور وإن ساء العوام به وتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف
منه الموت عاجلاً وإن تكرر له اه (قوله ثم تنفتح في الجنب) اى من داخل اه عش (قوله الحصى اللازمة الخ)

(قوله) وجواب بانه لو ح الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة (قوله وا فهم) كلامه الخ) عبارة الروض
وشرحه ذكر ان فيما لا يختص النساء بالاطلاع عليه غالباً فان لم يتطلع عليه إلا النساء غالباً فارجع اى فيكون
فيه اربع نسوة اورجل وامرأتان اه (قوله ايضاً) اى كايقبل قولهما في انه مخوف (قوله اما لو اختلف
الوارث والمترجع عليه) اى كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمترجع عليه كان غير مخوف (قوله فيصدق
الثاني الخ) عبارة العباب وكذا اى يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض وان التبرع في الصحة او المرض

بضم أوله مع اللام ردة نبحا وكسر هاءه وان تنعقد اخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا تنزل ويصعد بسببه بخار الى الدماغ فيهلك وهو
اقسام عند الاطباء ولا فرق بين معتاده وغيره (وذات جنب) وهي قروح تحدث داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن
الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لغيرها من الترسين القلب والكبد ومن علاماتها الحى اللازم قو شدة الوجع تحت الاضلاع
وضيق النفس والسعال (ورعاف) بتثنية اوله (دائم) لاسقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر ان مرادهم بالهائم المتتابع وانه لا بد في
تتابعه من مضى زمن يفضي مثله فيه عادة كثيراً الى الموت ولا يضبط بما ياتي في الاسهال لان القوة تنهاسك معه نحو اليومين بخلاف الدم

لأنه قوام الروح (واسهال متواتر) أى متتابع أياما لذلك (ودق) بكسر أوله وهو دواء يصيب القلب ولا يتبع فيه الحياة غالباً ويخرج به السيل وهو دواء يصيب الرئة فينقص البدن ويصغر فليس بخوف مطلقاً امتداد الحياة معه غالباً ولا تعريفه بما ذكره لا يوافق تعريف المجرى له ولا بانه حق في الرئة مع ما حى دقيق وثانياً بانه حق في الرئة يلزم ما حى دقيق وهذا هو الصواب كقوله العلامة القطب الشيرازى ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه عبروا بما يحتمل كلامهم ما هو لين على تفصيله عندنا له إذا شاء شامل للامرين سواء كان الثاني جزءاً له أو لا وما ظهر المتن وغيره ان الدق ليس من الحيات وليس كذلك بل هو المراد من الحى الدقيقة في كلام الاطباء وعرفها في المورج بأنها التى تشبث بالأعضاء الاصلية فبى (٣٣) لا محالة تفتى رطوبتها وفيه ايضاحى الدق أكثر ما تكون انتفا لينة أى عن حى أخرى

تسببها ويمكن توجيه كلام الفقهاء في الدق الخالف ظاهره لكلام الاطباء بان ذلك التشبث اعظم ما يكون بالقلب فانصر و اعليه لانه اشرف تلك الاعضاء الاصلية (وابتداء فالج) وهو اعنى الفالج عند الاطباء استرخا عام لاحد حقى البدن طولا وعند الفقهاء استرخاى عضو كان وسببه غلبة الرطوبة والبلم ووجه الخوف في ابتداءه انهما يهيجان حينئذ فرعاً طافاً الحر الغريزى وذلك منتف مع دوامه (وخرج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة الماسكة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط تواتره فلذلك ذكره بعده (او كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وافادة المضارع في حين كان للتكرار المراد هنا اختلاف فيها الاصوليون والتحقيق انه يقدّر فالأوضاع (ار) يخرج (ومعه دم)

يعنى ان كلام هذه بانفراد علامة فلا يشترط اجتماعها اه عش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في الخار قوام الامر بالسكس نظامه وعماده انتهى اه عش (قوله اى متتابع) قال الزبى واراد بالمتتابع ما لا يقدر معلى اى اتیان الخلاء اه عش (قوله لذلك) اى لاسقاطه القوة بنشفه رطوبات البدن اه معنى (قوله وهو) اى السيل (قوله فليس بخوف الخ) قال البستي في شرحه للوسط ولعل وجع الاستسقاء مثله اه نهاية قال عش قوله ومثله اى السيل وظاهره بشارتو انه لان الاطباء يقولون انه اى الاستسقاء ربحى وجوانى وزنى اه (قوله مطلقاً) اى ابتداء ودوام اه عش (قوله وتعريفه) اى السيل اه كرى (قوله وهذا) اى الثانى (قوله فيه) اى تعريفه السيل ويحتمل في المورج (قوله للامرین) اى القرع والحى والدقيقة وقوله سواء كان الثانى اى الحى الدقيقة (قوله جزءاً) اى كفى التعريف الاول ولازماً اى كفى التعريف الثانى ولا يخفى انه جعل الحى الدقيقة لازماً للقرع لا للسيل ولا مانع من تركب الشئ من جزأين متلازمين فلا مخالفة بين تعريفى المورج والتعريف بالعبارة فى الاول وبالزوم فى الثانى مجرد تفنن (قوله وفيه) اى المورج (قوله عليه) اى القلب (قول المتن وابتداء فالج) اى اذا لم يجاوز سبعة ايام اه عش (قوله وهو اعنى) الى قول المتن والمذهب فى النهاية الاقوله بتسليم اعتياده (قوله حينئذ) اى فى الابتداء (قوله اطفا) اى الرطوبة والبلم (قوله الحار الغريزى) عبارة النهاية والمعنى الحرارة الغريزية اه (قول المتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويمنع الجر على الصفة لكونه نكرة موقوفة مقابلة معرفة الا ان يجعل الفيه للجنس اه فى المعنى (قوله ذكره) اى خروج الطعام الخ وقوله بعده اى الاسهال اه عش (قول المتن بشدة) اى سرعة اه عش (قوله والتحقق الخ) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دلالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها انها تدل على ذلك لغة والثانى تدل عليه عرفاً لالغة والثالث انها لا تقيد لالغة ولا عرفاً اسم (قول المتن او معه دم) وكذا لو كان الخارج دماغاً صا حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه اه عش (قوله قال السبكي الخ وافقه المعنى) (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح اه عش (قوله اشعرت به كان) اى كلة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حال الخ (قوله شديدة) فالحى البيرة ليست مخوفة بحال اه معنى (قوله فقدم) اى فى شرح والافخوف اه سم (قوله حكما) وهوانها غير مخوفة اه عش

(قوله فى المتن وسهال متواتر) قال فى الروض لا سهال او من قال فى شرحه او نحو هاهم قال فى الروض الا ان يضم اليه عدم الاستمسك الخ (قوله فى المتن وخروج الطعام الخ) سكت الشارح هنا عن التكرار (قوله وافادة المضارع فى حين كان للتكرار الى ان قال بفيده عرفاً ولا وضعا قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دلالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب احدها انها تدل على ذلك لغة والثانى انها تدل على التكرار عرفاً لالغة والثالث انها لا تقيد لالغة ولا عرفاً باختصار كبير (قوله فقدم حكما) اى

من عضو شريف كالكبِد دون البواسير لانه يسهل القوة قال السبكي وما باصله من ان خروجه بشدة ووجع ومعه دم (قوله) إنما يكون خوفاً ان يجبه إسهال ولو غير متواتر هو الصواب ثم بين هو ومن تبعه ان اصل نسخة المصنف موافقة لاصلها وانما هو الحاق اشبه على الكتبة فوضعه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الاطباء مصرح بان الزحير وحده مخوف وكذا خروجه دم العضو الشريف فالوجه اخذاً ما اشعرت به كان حى من مافى المتن على ما اذا تكرر ذلك تكرر ايفيد اسقاط القول ان لم يكن معه إسهال ويحمل كلام أصله ومن تبعه على انه اذا صحبه إسهال نحو بومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وحى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء ماشر من فضها اى لازمة لا تبرح بان جاوزت بومين لا ذهابها حينئذ للقوة التى هى دوام الحياة فان لم تجاوزها فقد ر (او غيرها) من ورد

تأتي كل يوم وغرب تأتي يوموا وتقلع يوموا لك تأتي يومين وتقلع في الثالث وحى الاخيرين (٢٣) تأتي يومين وتقطع يومين وظاهر

كلامهم أنه لا فرق في هذه الاربعة بين طول زمنها وقلة (الاربع) بكسر الهمزة وباء مفتوحة (الاربعة) بكسر الهمزة وباء مفتوحة كالبقية وهي التي تأتي يوموا وتقطع يومين لا يتغير في يومى الاقلاع وحمله ان يتصل بها الموت ولا يقدم فيها تفصيل بين ان يكون التبرع قبل العرق ويعدده وكان الانسب تسميتها الثلث كما في السنة العامة لكن جمع لغويون وجهوا الاول بأنه من ربيع الاول وهو ورود المائدة اليوم الثالث هـ وبقي من المخرف اشياء منها جرح نفذ لجرف أو على مقتل أو محل كثير اللحم أو صجبه ضربان شديد أو تاكل أو تورم وفي دام أو صجبه خلط ويظهر ان العبرة في دوامه بما مر في الاسماء لا العاف والوباء والطاعون أى زمنهما قصر الفتن الناس كلهم فيه محسوب من الثلث لكن قيده في الكافي بمن يقع الموت في أمثاله واستحسنه الاذرى وهل يقيد به بتسليم اعتناؤه اطلاقهم حرمة دخول بلد الطاعون أو الوباء والمخرج

(قوله تأتي كل يوم) ظاهره وإن قل الزمن اه عش (قوله تأتي يوموا) أى ولو في بعضه اه عش (قوله وتقلع يوموا) وقوله وتقلع في الثالث أى تأتي فيه أصلاً اه عش (قوله بين طول زمنها وقلة) قال المحشى سم ما المراد بهذا ما عظم طولها تأتي يوموا وتقلع يوموا مثلاً اه وقد يقال المراد به كثرة الثوب وقتلها فالمراد بالزمن الزمن الذى تعرض فى انشائه وذلك من ابتداء عزمه الى انتهاء مصعته أو موت الذى تعرض فيه فحسب واقعه اه سيد عمر (قول المتن الا الرابع) يذبحى والحسن وما بعدهاه ما مذكور في كتب الطب بل هى أولى اه سيد عمر (قوله كالبقية) أى فى كسر أولها اه عش عبارة المغنى والرابع والورد والغيب والثلث بكسر أولها اه (قوله وحمله) أى استثناء الرابعة (قوله لا يقدم فيها تفصيل) قال المحشى في شرحه ولا يخوف اه والذى مر ثم فى حى يوموا ويومين لا فى حى الرابع فليتأمل اه سيد عمر عبارة عش الذى تقدم فيه التفصيل هو ما كانت الحى يوموا ويومين أو أصلها الموت وكان قبل العرق واما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فلم يقدمه الا ان يقال قوله السابق واقتل به الموت أى بان مات قبل العرق من تلك الحى اما اذا مات بعد العرق فمن راس المال وعليه فلا تخالف اه وعبارة المغنى ويستثنى ايضاحى يوموا ويومين الا ان اتصل بها قبل العرق موت فقد بانث مخوفة بخلاف ما اذا اتصل بها بعد العرق ولان اثره هال زال بالعرق الموت بسبب آخر اه (قوله وهو ورود الماء في اليوم الثالث) أى من ايام عدم الورد ودو قيل في اليوم الرابع ويرد من يوم الورد والسابق لكان نسب لما فيه من الإشارة الى وجه التسمية اه سيد عمر (قوله وبقي) أى قوله وهل يفيد فى المغنى لا قوله ويظهر الى قوله والطاعون (قوله منها جرح) ومنها هيجان المرأة الصفراء والبلغم والدم بان تورم وينصب الى عضو كيدور رجل فيحمر وينتفخ معنى وشرح الروض (قوله ارعلى مقتل) كقوله الا أن وصحبه ضربان عطف على نفذ قوله واما محل الخ عطف على مقتل (قوله او تاكل) أى للحم اه عش (قوله او صجبه) عطف على دام عبارة المغنى والروض مع شرحه ومنه التى الدائم والمصحوب بخلط من الاخلط كاللحم اودم اه (قوله والوباء) عطف على قوله جرح (قوله بما مر في الاسماء) هو قوله ايأما اه عش والوباء والطاعون عبارة النهاية ويلحق بالمخوف اشياء كالوباء والطاعون الخ وهى احسن كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله والطاعون) وهو هيجان الدم في جميع البدن وانفاسه معنى وشرح الروض (قوله محسوب من الثلث) أى وان مات بغيره اه عش (قوله بمن وقع الخ) عبارة النهاية بما اذا وقع الخ عبارة المغنى ومنه الطاعون وان لم يصب المتبرع اذا كان عاجزاً يحصل لامثاله كما قاله الاذرى اه (قوله واستحسنه) أى ذلك التقيد الاذرى عبارة النهاية وهو احسن كما قاله الاذرى اه (قوله وعدم الفرق) أى زاد النهاية وعموم النهى يشمل التجرع مطلقاً اه قال عش قوله وعدم الفرق أى بن تقيد حرمة الخروج بمن وقع في أمثاله وبين تقيد الاحاق بالمخرف بمن وقع في أمثاله وقوله اقرب أى يفيد حرمة ما ذكر بما اذا وقع في أمثاله وقوله مطلقاً أى وقع في أمثاله وفى غيرهم لكن التقيد اقرب كما قدمه اه (قول المتن انه يباح بالخرف) كذا فى الخ والحق ما وردى بذلك من ادرك سيل انار او افعى قتالة واسد ولم يتصل ذلك به لانه يدركه لا محالة وكان مفاد قوله ليس ثم بما كاهوا اشتد دجوعه وعطشه اه نهاية (قوله) أو مسلمين (لأن قوله) ظاهره تعبرم فى المغنى لا قوله وقرب الى وخرج روى قول المتن يصيرتها الى النهاية (قول المتن اعتادوا قتل الاسرى) ولو اعتادوا البغاة والقطاع قتل من اسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشى معنى (قوله) نحو قصاص الخ أى كقطع طريق اه معنى عبارة عش أى كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

في شرح قول المصنف ولا يخوف (قوله بين طول زمنها الخ) المراد هذا ما عظم طولها تأتي كذا الخ أى يوموا وتقلع يوموا مثلاً (قوله ولا يقدم) أى فى شرح قوله لا يخوف (واستحسنه الاذرى) إشارة لقوله قبله والوباء والطاعون أى من مخرفات تصرف الناس اليه كلهم محسوب من الثلث لكن قيده فى الكافي بمن وقع الموت فى أمثاله واستحسنه الاذرى وهل يقيد بتسليم اعتناؤه اطلاقهم حرمة دخول بلد

(واضطراب ريح وهيجان موج) الجمع بينهما كما كيد لتلازمهما عادة (في حق) (راغب سفيته) يجر او تهر عظيم كالنيل والفرات وإن أحسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضاء إطلاقهم لأن ذلك كله يخاف منه الموت كثير ابل هو لكونه لا ينفع فيه دواء لم ينفع من المرض وخرج باعتادوا غيرهم كالروم والالتحام الذي (٣٤) هو اتصال الاسلحة ما قبله وان راموا بالنشاب والحرابي عتكا تكتين الغالبة بخلاف

المعلوبة . وتقديم لذلك الخبس له ولما جعل مثله في وجوب الانصاف بالودعية ونحوها احتياطاً للحفظ مال الاذى عن الضياع وظاهر تمبيرها بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد الخروج من الخبس اليه لا يعتبر هو وظاهر ليد السب حيث ذواته بعد التقديم لومات بدم مثلاً كان تبرع بعد التقديم محسوبا من الثلث كالموت ايام الطعن بغير الطاعون (وطابق حامل) وان تكررت ولا ذمتها لعظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وخرج بنفسه الحمل فليس بمخوف ولا اثر لنزول الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال الجراء ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لانادرا كان كالمخوف (وبعد الوضع) ولد مخنف (مالم تنفصل المشيمة) رعى الى تسميتها النساء الخلاص لانها تشبه الجرح الواصل الى الجوف ولا خوف في انفا علة اوصفة بخلاف موت الولد في الجوف اما اذا انفصلت المشيمة فلا خوف ومحلها لم يحصل من الولادة جرح او ضرب بان شديد او

لما اخذناه غاية لانه قديم وهم من جواز رجوعه عنه عدم الحاحه بالخوف اه عرش (قول الماتن واضطراب ريح (الخ) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجانه بلا ريح اه سم (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر (الخ) اى حيث لم يغلب علي ظنه التجاة منه اه نهاية قال عرش اى عادة فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه اولاه وخالقهما المعنى عبارة نعم ان كان عن بحسنا هو وقرب من الساحل الا ان يكون مخوفاً كما قاله الزركشي اه (قوله على ما اقتضاء (الخ) عبارة النهاية كاقضاء (الخ) قوله) وانما جعل (اى الخبس وقوله مثله اى التقديم اه عرش (قوله هو وظاهر) في ظهوره نظر اه سم (قوله) (وانه) عطف على قوله ان ما قبله (قول الماتن وطلق حامل) (قائدة) روى الشافعي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال اذا عسر على المراتق لادتها فليكتب في صحفة ثم يعمله ويسقى وهو يومئذ الروح الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم هيجان اقرب الموت والموت ورب الارض ورب العرش العظيم كانهم يوم روتها لم يلبثوا الا عشيّة او ضحاها كانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلا حول هلك الا القوم الفاسقون اه معنى (قوله) وبه فارق (أى) قوله لا نه ليس عرض اه عرش (قوله) كان موتها من (الخ) ظاهره ولو من زنا وقوله المخوف منه اى الحمل اه عرش (قوله وبه فارق (الخ) لم يظهر من هذا فرق معنوى اه سم (قوله مخنف) اى مصور بصورة الاذى فلا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلة كباقي اه عرش (قوله بخلاف موت الولد (الخ) اى فانه مخوف وهو ظاهر لما لمات في مدة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثير الاما لومات قبل ذلك ولم يظهر بعد موته تالم المرأة به فينبغي ان لا يكون مخوفاً كدوام الفالج اه عرش (قوله وعمله) اى قوله اما اذا انصفت الخ (قوله مخني يزول) اى نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله) وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالخول ويشترط الخ اه عرش (قوله) ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث (قد الخ) انظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة (الخ) ان هذا بيان لما ذكره قبلها من الاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل اللقب والنشر المشوش (قوله) وقد يكون (أى) الموصى به بمعنى الوصية قوله فذبل اى الركن الثالث هما اى ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (قوله) اى الوصية الى قوله او على ثلث مالى في النهاية (قوله ما لشعر (الخ) خبر وصيتها (قوله ما لشعر بها من لفظ الخ) اى ثم ان كان الاشعار بها قوافص يعمد الى ان يكتبها اه عرش (قوله ككتابة) اى معنى ككسابق اه نهاية (قوله وإشارة) عبارة النهاية وإشارة اخرس اه قال عرش يخرج به إشارة الناطق فلنوه وظاهره وان كانت جواباً لمن قال له اوصت بكذا فاشراى نعم اه وقوله وان كانت الخ صرح به المعنى وشرح الروض (قوله) تعريف الجزاين هما صيغتها ووصيت تعريف الاول بالاضافة الثاني بالعليه لان الكلمة اذا اريد بها لفظها صارت علماً على ما هو مقرر في عمله اه عرش (قوله لذلك) اى للتمليك بعد الموت اه عرش (قوله كذا)

الطاعون والوباء والخروج منها لغير حاجة او يفرق على انظر وعدم الفرق اقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق اقرب وافق عليهما مر (قوله في الماتن واضطراب ريح وهيجان موج) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجانه بلا ريح (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر) حيث لم يغلب على ظنه التجاة مر (قوله هو وظاهر) في ظهوره نظر (قوله) وبه فارق (قوله) لم يظهر من هذا فرق معنوى (قوله) وزعمهم (الخ) ويطرح على هذا الوعم اختص اص الاول باعطوا والثانية بهوله (قوله) انه كتابة وصية) كذا مر (قوله) والاقراء غير ماتت لاجل قوله مالى الخ) تقدم في الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو

ورم ولا مخني يزول ه الركن الرابع الصيغة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله ان لها مناسبة بما راجع ذكره قبلها من الاجازة في الوصية للورث ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد لا ويكون في المرض وقد لا في الزمان فيمالي تفرغ الذهن الرابع لصوبته وطول الكلام فيه (وصيغتها) اى الوصية ما اشعر بها من لفظاً ونحوه كاشارة وكتابة صريحاً كان او كتابة في الصريح (اوصيت) فالأهمه تعريف الجزاين من الحصر غير مراد (له بكذا) وإن لم يقل بعد موته لوضعها شرعاً لذلك (او ادفعوا اليه) كذا (او اعطوه)

كذا وإن قبل من مالى على المعتمد اؤوبه وحبته او وجوبته او ملكيته كذا او تصدقت عليه بكذا (بعد مرقى) ونحوه الآتى راجع لما بعد اوصيت ولم يبال بإيام رجوعه اذ اكل على ما عرف من سياقه ان اوصيت ما اشتق منه موضوعه لذلك (او جعلته له او هو له بعد مرقى) او بعد عيني او إن قضى الله على واراد الموت والاهم بالغو وذلك لأن إضافة كل منهما للموت صيرتاه بمعنى الوصية وكان حكمته تكريره بعد مرقى اختلاف مافى السياقين اذ الاول محض امر والثانى لفظه لفظ الخبر ومعناه الانشاء وزعم أهلنا (٣٥) تاخرت ثم تعدل لكل لأن العطف باو ضعيف

كما يعلم عامر فى الوقف (فلو اقصر على) بنحو وحبته له فهو هبة ناجزة او على نحو ادفعوا اليه كذا من مالى فتوكل برفع بنحو الموت وفى هذه وما قبلها لا تكون كناية بوصية او على جعلته له احتمل الوصية والحبته فان علت نيته لاحدهما وإلا بطل أو على ثلث مالى للفقراء لم يكن اقرارا ولا وصية وقبل وصية للفقراء يظهر اخدا بما يأتى فى قوله من مالى انه كناية بوصية فان قلت لم يكن اقرارا بنذر سابق قلت لأن قوله مالى الصريح ببقائه كله على ملكه يبنى ذلك ان أمكن تأويله اذلازام بالشك ومن ثم لم قال ثلث هذا المال للفقراء لم يبعد حمله على ذلك لصح لأن كلام المكاتب متى أمكن حمله على وجه صحيح من غير مانع فيه لذلك حمل عليه او على (وهو لفاقرار) لأنه من صراحته ووجد نفذا فى موضوعه فلا يجعل كناية وصية وكذا الواقصر على قوله وصدة او وقف على كذا فينجز من حيثن وان وقع جوابا بمن قبل له او ص

راجع لقوله او حبته الخ (قوله ونحوه الآتى) اى من قوله او بعد عيني الخ وقوله راجع اى قوله بعد مرقى وقوله رجوعه اى قوله او وصيت اه عرش (قوله على ما عرف من سياقه) انظر ما وجهه عليه من سياقه اه رشيدى (قوله لذلك) اى لتملك بعد الموت اه عرش (قوله ولا) اى وان لم يرد بقوله بعد عيني وقوله ان قضى الله الخ الموت فهما اى هذان القولان لغز واما لاقتصار على جعلته له او هو له فبما يأتى حكمه وقول عرش قوله ولا اى وإن لم يضم إلى قوله جعلته له او هو قوله فهما لغز اى جعلته له هو له امع كونه خلاف الظاهر برده قول المصنف فلما اقتصر على هو له الخ قول الشارع او على جعلته له احتمل الخ (قوله لان إضافة كل منها) اى من قوله او ادفعوا اليه وما بعده متنا وشرحا اه عرش (قوله اذ الاول محض امر الخ) وعليه فلو اخر قوله له وحبته الخ عن قوله وجعلته له كان انسب اه عرش (قوله وزعم انها الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاولى باعطو والثانية بهو له سم ورشيدى (قوله لم تعدل لكل) لأن العود للكل انما هو فى حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشئيين مثل او كما ذكره الفراء وغيره قال الولي العراقى فيتمين حيثن ذكره عقب كل صيغة اه منى (قوله على بنحو وحبته له) ادرج بالنحو قوله حبته له الخ (قوله او على نحو ادفعوا اليه الخ) ادرج بالنحو قوله واعطوه كذا (قوله وفى هذه) اى بنحو صيغة ادفعوا الخ قوله له وما قبلها اى بنحو صيغة وحبته له قوله لا يكون كناية وصية اى لما يأتى فى قوله لانه من صراحته الخ اه عرش (قوله فان علت نيته الخ) ينبئ ان من صور العلم ما لو اخبر الوارث الرشيد بانتهى ما غيره كالصبي فاجباره لغزو لو اخبر ولى الطفل بان مورثته تولى فلا تقرب عدم قبوله منه لما فيه من التفويت على الطفل اه عرش (قوله ولا البطل) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض فى الحياة والايام لملكه لتحقق الملك وان انهم سببه كذا فى هامش فى تحفة الشيخ مصطفى الخوى عن السيد عمر وقوله ولا فيملكه الخ قد يرد بما يأتى فى شرح وتعمد بكناية من قول الشارع بل فى قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبئ اخذ اعاد بآتى تقييده بالمالم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته فيشكل فيحلف المدعى انه اراد الوصية (قوله ويظهر اخذ الخ) عبارة النهائية لم يكن اقرارا بل كناية وصية على الراجح اه (قوله انه كناية وصية) كذا مر اه سم (قوله لم يكن) اى قوله ثلث مالى للفقراء (قوله لانه من صراحته) اى قوله وفى قوله هذا صدقة فى النهاية (قوله وكذا الواقصر على قوله وصدة الخ) هذا عام من قوله السابق فلما اقتصر على بنحو وحبته الخ لكانه ذكره هنا طوطنة لقوله وإن وقع جوابا الخ اه عرش (قوله لان مثل ذلك) اى وقوعه جوابا لقوله لا ينفى اى صرفه عن كونه صدقة او وقفا اه عرش (قوله اى كناية الخ) وفاقا للنهية والمعنى وشرح المنهج (قوله وبه) اى بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبئ تقييده بنظر قوله الآتى مالم يؤمر الخ (قوله غير منات الخ) تقدم فى الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) أى فى الانعقاد بالكناية وهل يكتفى بالنية باقترانها بجز من اللفظ ولا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما فى البيع والاقرب الاول ويرقى بينهما بان البيع كان فى مقابلة عرض احتيط له بخلاف ما هنا اه عرش (قوله بل اولى) لانها لا تقتصر على القبول فى الحال فاشبهت ما يستقل به الانسان من التصرفات اه منى (قوله

ذلك صح) (قوله كدوله عتبت هذا له الخ) هل هذا مقيد بما اذا زاد بعد مرقى

لان مثل ذلك لا يفيد خلافا لآتى ثور والمزنى (الان يقول هو له من مالى فيكون وصية) اى كناية بقولها لاحتماله لها والهبة الناجزة فافتقر للتبويه ويرد ترجيح السبكي انه صريح وعلى الاول لومات ولم تعلم نيته بطل لأن الاصل عددها والاقرار هنا غير منات لاجل قوله مالى نظير ما مر (وتعمد بالكناية) وهى ما احتمل الوصية وغيرها كدوله عتبت هذا له كالبيع بل اولى وفى قوله هذا صدقة بعد مرقى على فلان مثلا الكناية ليست فى الوصية لأن هذا صريح فيها بل فى قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فان جهل ما اراد به بطل مالم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته فيشكل فيحلف المدعى انه اراد الملك او الوقف ويعمل به حيثن

وصرح جمع متأخرون بصحة قوله لادن بن رباح ناطق فلا يدين الذي عاك رافة وقد على الغفران لا يقبل قوله في ذلك بل لا بد من بينة به (والكتابة) بالباء (كتابة) فتدبرهما مع (٣٦) البية ولو من ناطق ولا بد من الاعتراف بها ناطقاً منه أو من رواه وان قال هذا خطي وما

فيه وصيى وليس للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وإشارة من اعتقل لسانه ينبغي أن يأتي فيها تفصيل الآخرس فإن فهمها كل احد فصرحوا بالكتابة ومران كتابته لا بد فيها من بينة وانما يكتفى بالاعلام بها بإشارة أو كتابة أو قولاً ومن ادعى على شيئا وأنه أوفى مالى عنده فصدقه بلا حجة كان وصية على الوجه فان قال في الثانية صدقه يمينه أو بلائينة لم يكن وصية على الوجه أيضاً لأنه لم يسمح له بشئ وانما قنع منه بحجة بدل حجة وهذا يخالف لأمر الشارع فليكن لقوا وبكلف البينة فان قلت لم يكن وصية لمن ادعى الوفا وحلف قلت ليس هذا وضع الوصية ولا قربانها فلم يحمل عليها سواء أعين الغرماء أم أجملهم فما أوجه كلامي في زرعة من أنه إذا عين الغريم وقدر مدعاه كان وصية بعد جدا لما قررته أن اشتراطه اليمين اعراض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر وفي الاشراف لو قال المربض ما يدعيه فلان فصدقه فأت قال الجر جاني هذا اقرار بمجهول وتعيينه

(قوله ولا بد من الاعتراف بها) أي بالنية (قوله وان قال هذا الخ) لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لا ناقل ولكن لا في ارادتها حين الكتابة (قوله او يقول أنا عالم بما فيه) وقد اوصيت به ضرب على قوله وقد اوصيت به وأثبتته مر (قوله على الوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر (قوله قال في الثانية صدقه يمينه الخ) في فتاوى السيوطي رجل له مساطر على غر مائة من عشرين سنقوا وكثروا وقل وأوصى أن من أنكر شيئا ماعليه وأدعى وقاه بحلف ويترك فعله بذلك والحال أن في الورثة أطفالا الجوا نعم يعمل به خصوصاً اذ لم تكن يد تشهد بما في المساطر فما لا تقوم بها حجة ولو كان صاحب الحق حيا فاذا أجاب المدعيون أنه لا شيء عليه بما في المسطور قبل ذلك منه وحلف ويرى وأقول أمور ذلك إذا شهدت بما في المسطور بينة مقبولة أن يحمل وصية تحسب من الثلث وأما اذ لم تشهد به بينة ففسق طعن من أس المال لعدم ثبوته أو ما ذكره فيما إذا شهدت بينة بما في المسطور من أنه وصية مع أن الفرض أنه شرط تحليفه بخالفه القول الشارح فان قال في الثانية صدقه يمينه أو بلائينة لم تكن وصية على الاوجه أيضاً إلا أن يفرق بالنص بين ما بالوصية هنا كما يدل قول السقلاوي وأوصى أن من أنكر شيئا الخ وفيه نظر لأن هذا لا يقتضي الوصية للدين بل هو وصية بجماعته بمعاملته بهذه المعاملة (قوله وفي الاشراف لو قال المربض ما يدعيه فلان الخ) أي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين

للورثة وسكت عليه الزكوى وغيره وفيه نظر لأن قوله يدعيه تبرؤ منه ولأن أمره لغيره بتصديقه لا يقتضي أنه هو مصدقه فلو قيل أنه وصية أيضاً لم يبعد أو ماني جر يدتي قبضته كله كان اقراراً بالنسبة لما

لما علم أنه فيها وقته (وإن أوصى لغير معين) يعني لغير محصور (كالقصر المأتمت بالموث (بقرول) لتعذر منعه ومن ثم لو قال للقراء
عمل كذا أو محصوراً بأن سهل عادة عدم تعيين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم ترددهم كما فهم قوله لومت بالموث
ودعوى أن عدم حصرهم يستلزم عدم تصورهم مردد بأن المراد بعدم الحصر كترتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم يمكن ويلزم منه
تصورهم وعليه فإراد تعذر قبولهم أعذر غالباً باعتبار ما من شأنه ويجوز الاقتصاد على ثلاثة من غير المحصورين ولا تجب التسوية
بينهم (أو) وصى (لغير معين) محصوراً كالعلوية لأنهم (الشرط القبول) منه (٣٧) وإن تأهل وإن كان الملك لغيره كما مر في الوصية للفقن

لما علم (الخ) أما ما قبل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون اقراء به أمه ع (قوله وقته) أي الاقراء (قول الماتن
وإن أوصى) مستأنف أمه ع (قوله ووجبت التسوية (خ) أي واستيعابهم معنى ع (قوله ويلزم منه)
أي من إمكان استيعابهم (قوله من غير المحصورين) منه ما وقع الدوال عنه في الوصية لجأوري الجامع الأزهري
فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتل وجوب التسوية لا تحصرهم لسهولة
عدم لأن اسمهم مكتوبه مضبوطة أمه ع (قوله إن تأهل) إلى قوله وهذا التفصيل في المعنى (قوله وإن
كان (خ) غاية أمه ع (قوله والا) أي وإن لم يتأهل فنوابه أو سيده فيه تصرح قبول السيد فيما إذا
أوصى لغيره الغير المتأهل وفيه تردد لأركشي أمه (قوله لم يشترط قبوله) أي ومع ذلك لا يعنى إلا بالاتفاق
من الوارث أو الوصي فلو امتنع الوارث من اعتاقه أجبر عليه الزومه أمه ع (قوله بخلاف وصيته (خ)
قال في العباب فرع ولو قال لغيره أو وصيت لك برقيقك أشرط قبوله كالوصية وهيت لك أو ملكك برقيقك أشرط
قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتى بل لا يقول كالقوله لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد دعه أمه ع (قوله وهذا
التفصيل فيه) أي العتق والوصية به وكذا الضمير في قوله لا يفرق (قوله إن الأول) أي قوله اعتقوا
هذا بعد موتى وملا قوله الثاني أي قوله أو وصيت له برقيقه (قوله مطلقاً) أي وأما قال أعطوا كذا المسجد كذا
بعد موتى أو قال أو وصيت كذا المسجد كذا (قوله ولا مع موته) إلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله
حيث أن) أي في الحياة ومع الموت (قوله نعم القبول (خ) لا موقع للاستدراك (قوله بعد الرد) أي بعد الموت
وقوله بعد القبول أي بعد الموت (قوله على المعتد) أو قال النهائية والمعنى (قوله وهذا لا يليق في (خ) وإن
كانت لائمة به في الواقع لأن هذا قد ينكر كالأظهار التعفف أمه ع (قوله أن المراد القبول للفظي) وهو
الأوجهنا بقوم معنى (قوله ويشبهه لا اكتفاء بالفعل) ضيف أمه ع (قوله وكلاهما) أي قول الزركشي
وقول القمولى (قوله بين هذا) أي الوصية (قوله الذي (خ) نعمت لا كرام وقوله يقتضى الخ خبر النقل
(قوله ونحو الوكالة لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله وإنما يشبهه) أي ما هنا الية الخ اعتمدته النهاية والمعنى
أيضاً (قوله وهي) أي الية قول المتن ولا يشترط بعده في (خ) ولأورث مطالبة الوصي له المطلق المنصرف
بالقبول أو الرد فان امتنع حكم عليه بالرد أمه ع (قوله في القبول) إلى الماتن في النهاية الاقوله وما ألحق به
كألمية (قوله نعم يلزم الولي (خ) ولو أوصى لصي أو وصيه فلم يقبل الولي فالمعتمد الذي في شرح البيهجة

من ادعى شيئاً فصدق له إلا زيادة لإحجة (قوله والا) أي وإن لم يتأهل فنوابه أو سيده فيه تصرح بصحة قبول
السيد فيما إذا أوصى لغيره الغير المتأهل وفيه تردد للزركشي (فرع) قال في العباب فرع ولو قال لغيره
أو وصيت لك برقيقك أشرط قبوله كالوصية أو وهبت لك أو ملكك برقيقك أشرط قبوله فوراً إلا إذا نوى
عتقه فيعتى بل لا يقول كالقوله لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد دعه أمه ع (قوله قبل عتاقه) فهل يشترى بقيمته مثله
كالاخصية أو تبطل الوصية فيه تردد أمه ع (قوله وفيه تردد قال في تجرده قد حكى الماوردي عن الماتن أنه
يشترى بقيمته عبد ويعتق كما يفعله بقية الاخصية المذكورة قال ويحتل أن تبطل الوصية أمه (قوله وإنما
يشبهه) أي ما هنا (قوله نعم يلزم الولي القبول أو الرد (خ) حاصل ما في شرح البيهجة وغيره عن الرافعي وهو

رددها أو أقبلياً أو أبطلها أو ألغيتها ومن كتابنا نحو لا حاجة فيها وأبغى عنها وهذه لتأليق في فإظهار قال الزركشي وظاهر كلامهم
أن المراد القبول اللفظي ويشبهه لا اكتفاء بالفعل وهو الأخذ كألمية أمه ع وسبقه إليه القمولى فقال في الزم يكتفى بالتصرف بالرد ونحوه
وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والهدية ونحو الوكيل واضح إذ النقل لا كرام الذي استلزمه الهدية عادة يقتضى عدم الاحتياج للفظ في
القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى تملك شيء فلا يشبه ما هنا وإنما يشبه الية وهي لا بد فيها من القبول لفظاً (ولا يشترط
بعد موته (أنور) في قول لا إنما يشترط في عقد ناجز يسهل قبوله بإيجابه نعم يلزم الولي القبول أو الرد فوراً بحسب المصلحة

فان امتنع بما اقتضه المصلحة عناداً انزل أو متاولاً قام القاضي مقامه والأوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع وما ألحق به كالهبة والوصية ليست كذلك (فان مات الموصى له قبله) أي قبل موت الموصى وكذا الوات معه (بطات) الوصية لعدم وودها وأبولتها لزوم جيند (٣٨) (أو بعده) أي بعده موت الموصى وقبل القبول والرد لم تبطل (قبله) أي برده (وارثه)

وغيره أن لصبي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة أهـ سم يتصرف (قوله انزل) أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي لأن الوالدة لا بعد الأب ويترجم نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متاولاً وإن وجد الجد أهـ سم وقوله هل للقاضي الخ الظاهر لا إلا أن كان الولي قنماً من قبله فحتمل وقوله وهل إذا كان الولي الأب الخ الظاهر ما استوجبه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضي مقامه الخ لظاهر نعم إذا امتناعه والحالة هذه لا يقتضي انزاله حتى تنتمل الوالدة للجد ولا الأب للجد على الأب يتصرف القاضي عنه بالولاية العامة والله أعلم أهـ سيد عمر (قوله انزل) وقضية أنزال بذلك أنه كبير وقوله والأوجه صحة الاقتصار الخ إلى الوصى له وكذا وليه انقضت المصلحة ذلك والافيني أنه ان فعل ذلك عناداً انزل فلا يصح قبوله أو متاولاً صح فيما قبله وقام الحاكم مقامه في الباقي أهـ عش (قوله) والأوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الأوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح مر أهـ سم (قوله كالهبة) خلافاً للنهية عبارة إنما هي في البيع والوصية والهبة ليست كذلك أهـ (قوله أي قبل موت الموصى) إلى قوله يؤخذ منه في النهاية الأقوله أو يرد (قوله لانه) أي الوارث (قوله لو قبل أي الوارث ولو أماناً موقوفاً قضى من عورته أي الموصى له لو قبله منه أي الموصى به أهـ عش (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله لو قبل الخ (قوله للبيت) أي الموصى (قوله دون مورثه) أي الوارث يعني لو لم يكن الموصى له وارثاً للموصى (قوله في كونه) أي الموصى له (قوله يوم الموت) خبران يعني أي الموصى له في يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لا تقرر) أي في قول المصنف الآتي أظهره الثالث فكان الأحسن لما يأتي (قوله بالموت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولانه) أي عطف على لأن العبرة بالخ والضمير للبال الموصى به وقوله لم يملك بيننا المفقول ولو قبل من جهة ارثه الخ أي بل من جهة كون الموصى به مورثاً والوارث الموصى له (قوله وقديتخالفان) إلى المتنق في النهاية والمغنى (قوله إذا أوصى له) أي الموصى له (قوله ورث منه) أي عتق الولد وورث من الموصى له (قوله أو وارثه) عطف على الضمير المستتر في قوله قبله (قوله حجب الخ) أي سواء حجب الخ فزوله القابل لمفعول حجب (قوله فلا يرث) أي الولد أهـ عش (قوله فكذلك) أي بطل قبوله (قوله وإذا انقصر الخ) بينا المفقول وقوله القبول أي قبول الوارث وقوله على النصف أي نصف الولد (قوله جرى) إلى التنبيه في النهاية (قوله جرى) أي المنهاج

المعتمد فمألولاً أوصى لصبي أو وهب له فلم يقبل الولي أن لصبي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة (قوله) فان امتنع الخ) انزل أي وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الأب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي لأن الوالدة لا بعد الأب ويترجم نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متاولاً وإن وجد الجد (قوله) والأوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الأوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح مر (قوله ورث) أي الولد منه أي من الموصى له وقوله القابل لمفعول حجب وقوله فلا يرث أي الموصى به (قوله جرى) أي المنهاج في قوله وهل يملك الموصى له بموت الموصى أم بقبوله أم موقوف الخ على العرف في استعمال هل في مقام طلب التصور إلى آخر كلامه قال في المغنى في حرف الباء هل حرف موضوع لطلب التصديق الإجماعي دون التصور ودون التصديق السلي إلى أن قال ونحو هل زيد قائم أم عمر وإذا أريد بأم المتصفاي مجتمع ذلك قال الدمامي السبب فيه أن المتصلة لتعيين أحد الأمرين وذلك لا يكون إلا بعد التصديق بأصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الأجزاء فيجب أن يكون معادها الهمة الطالبة للتصور دون الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة

ولو الامام ليعمن برثه بيت المال لانه خليفة ومن ثم لو قيل قضى دين مورثه منه ويؤخذ منه أن وارث الموصى له لو كان وارثاً للبيت دون مورثه لم يكن وصية لوارث لأن العبر في كونه وارثاً يوم الموت كما مر فلا نظر للقبول لما تقرر أنه مبين لاستقرار ملك الموصى له بالموت ولانه لم يملك هناك من جهة الوصية بل من جهة ارثه لوارث وهما جبتان مختلفتان ويلزم للوارث الإصالح من القبول والرد فظير ما مر انفا وقد يتخالفان اعنى قبول الموصى له وقبول وارثه فإذا أوصى له بولد فانه ان قبله هو ورث منه أو وارثه حجب الموصى به القابل كاخى الأب أم لا كاخى الولد فلا يرث للدور لأنه ان حجه بطل قبوله فيبطل عتق الولد فلا يرث قاضي ارثه لعدمه وإن لم يحجبه فكذلك اذ لو ورث لخرج اخوه عن اهلية القبول في النصف ولا يمكن أن يقبله الولد الموصى به لثروقه أرثه المتروقة على عقبه المتروقة على قبوله فترقب قبوله على قبوله وهو محال إذا انقصر القبول

على النصف بق نصفه رقيقاً ومن بعضه رقيق لا يرث (وهل) جرى على العرف في استعمال هل مقام طلب التصور في الذي هو محل الهمة في مثل هذا المقام ولذا أتى حيزها بالخطب بأم المناسبة للهمة لاله فانه إنما يطق في حيزها أو هذا كله أن قلنا بما قاله صاحب المغنى وجرى عليه صاحب التلخيص وشارحوا كلامه أن الهمة في نحو أزيد في الدار أم عمرو وأزيد في الدار أم في المسجد

لطلب التصور أماعلى ما حققه السيد أن الهزمة في نحو هذين لطلب التصديق لان (٣٩) السائل متصور لكل من زيد وعمره وللدار

والمسجد قبل جواب
سؤاله وبعد الجواب لم
يرد له شيء في تصورها
اصلا بل في تصورها على
ما كان والحاصل بالجواب
هو التصديق اى الحكم
الذى هو ادراك ان النسبة
الى احدهما بيعته واقعة
أولا فهل في كلامه باقية
على وضعها من طلب
التصديق الابحائي والسلي
خلافا لمن وهم فيه وام في
كلامه منقطعة لامتصلا
ولامانع من وقوعها في حين
هل تشبيهه بوقوعها في حين
الهزمة التي بعثها (بملك
الموصى له) المعين الموصى
به الذى ليس باعتناق (بموت
الموصى او بقبوله ام) الملك
(موقوف) ومعنى الوقف
هنا عدم الحكم عليه عقب
الموت بشيء (فان قيل بان
انه ملك بالموت والا يقبل
بان رد (بان) انه ملك
(للوارة) من حين الموت
(اقوال اظهرها الثالث)
لتعذر جعله لليت مطلقا
ولوارث قبل خروج الوصية
وللوصى له والا لم يصح
رده تعين الوقف (وعليها)
اى الاقوال الثلاثة (تبني
الثمرة وكسب عيحصلا)
لاقلافة فيه لان تعريف ثمره
جنسى فساوى التشكير في
كسب ووقع حيث حصل
صفة لها من غير اشكال
فيه (بين الموت والقبول)

في قوله وهل بملك الموصى له الخ اه سم (قوله لطلب التصور) اى للسند اليه في المثال الاول ولللسند في
المثال الثانى وقوله الى اى فى المثال الاول وباحدهما في المثال الثانى (قوله فهل في كلامه باقية الخ) قد
يمنع هذا التفرع بل يجوز ان تكون التصور لان اى يريد جواز بقائها على وضعها اه سم (قوله لمن وهم)
اى من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه اى فى التصديق السلي ففاه فقال ان هل لطلب التصديق الابحائي
قط (قوله وام في كلامه الخ) ان ارادنى كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان
المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم لان يكون في هذه النسخة
تقديم وتأخير اه سم اى الاصل متصلة لا منقطعة (قوله تشبيهه) اى لوقوع ام في حين هل (قوله الذى
ليس باعتناق) سيد كبحرزه بقوله اما لو اوصى باعتناق الخ (قوله المعين) خرج غيره وقدم اه سم (قوله المقتن
بموت الموصى) اى كالثابت والتدبير ولكن انما يستقر بالقول كما قال الشيخ ابو حامد الرازيون ام بيقوله
اى الموصى له لانه تمليك كالبيع اه معنى (قوله عدم الحكم عليه) اى الموصى به (قوله المقتن انه ملك) بصيغة
الماضي وقول الشارح انه ملك بصيغة المصدر (قوله لتعذر) الى التنبيه في المعنى (قوله لتعذر جملة الليت) اى
لانه لا بملك وقوله مطلقا اى قبل خروج الوصية وبعده (ولوارث الخ) عبارة للمعنى ولا يمكن جعله للوارث
فانه لا بملك ان يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين لا للوصى له ولا الماصح رده كالثابت تعين وقفه فلو اوصى
له بمن يعتق عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعتق عليه حتى قبل الوصية اه (قوله والا) اى وان كان
مكلا للوصى له (قوله لا فلا فقهيه) ولعل وجهها عند من ادعاه ان الثمرة معرفة وكسب عيصة كثره جملة
حصلا لا يمكن اعراضها عنها لانهما لا ينفك عن كسب عبد ولا صفة له لثمة يعرف الثمرة والجل بعد المعارف احوال
وبعد التكرات او صاف وهي هنا بعد معرفة ونسبة ومراعاة احدهما دون الاخرى تتجمل وقد يقال ان
عطف النسبة على المعرفة ككسبه مسوغ لمجيء الحال منها فالتمير صحيح وان لم يقصد التشكير في الثمرة اه
عش (قوله فعلى الاول) اى ملك الموصى له بالموت وقوله الى الموصى له (قوله قبل القبول) لا حاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله هي موقوفة) اى الثمرة والكسب والتفقه الفطرة (قوله واذا رد الخ) عبارة

وتصح مقابلة بهام المنقطعة لانها اضراب عن حكم وطلب الحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وهذا
كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن
مالك قال ان هل - تاتى بمعنى الهزمة فتعادلها ام المتصلة وفي الرضى ويربأ جى هل قبل المتصلة على الشذوذ
اه فيصح تخرج كلام المصنف على ما نقله عن ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد يمنع هذا
التفرع بل يجوز ان تكون التصور لان اى يريد جواز بقائها على وضعها (قوله من طلب التصديق الابحائي
أو السلي) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الابحائي لا للتصور ولا للتصديق السلي قال المحلى في
شرحه التقييد بالايجاب ونفى السلي على منواله اخذاه ابن هشام سهوسرى من ان هل لا تدخل على معنى
فهى لطلب التصديق اى الحكم بالثبوت او الانتفاء كما قاله السكاكى وغيره يقال في جواب هل قام زيد
مثلا نعم او لا اه فنشئ السهو التباس مدخولها بالمطلوب باقوا هم اتحادهما وليس كذلك فانه اذا قيل في
جواب هل قام زيد لا او نعم فالمستفاد تصديق سالى وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد
فقال الشارح خلافا لمن وهم فيه محتمل انه متعلق بقوله او السلي فيكون اشارة الى السهو الذى ذكره المحلى
اى خلافا لمن وهم في التصديق السلي ففاه بسبب الالتباس المذكور (قوله وام في كلامه) ان ارادنى كلام
كلام المصنف فهو غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو
الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم لان يكون في هذه تقديم وتأخير (قوله منقطعة لا متصلة) يتأمل
فقد يشمر بان الهزمة اذا كانت للتصديق تكون ام منقطعة وهو ممنوع بل يجوز ان تكون متصلة وان
كان المطلوب التصديق كما لو اتى بما هو بعثها مع ام نحو اى الرجلين في الدار مثلا (قوله المعين) خرج غيره

وكذا بقية الفوائد الحاصلة حيث ذكر (ونفتقه فطرة) وغيرهما من المؤن فعلى الاول له الاولان وعليه الآخران وعلى الثانى لا ولا قبل القبول بل
لوارثه وعليه وعلى الممتدحى موقوفان قيل لله الاولان وعليه الآخران ولا لا ولا اذا رد قالوا واند بعد الموت والوارث وليست من التركة فلا

يتعلق بها دين (تنبيه) مر في الوصف الفرق بين الوائف والمستحقين في ان المدار فيه على التاييد وعدمه وبهم على الوجود وعدمه. وحيث
فلو اوصى بنية قبل الموت برعند الموت تركه كافلتا انه الوائف وغيره الموصى له وان برز قبل الموت او ان ما وجد عند الموت تركه تاروا لا
وماحدث بعده للموصى له كل محتمل والاقرب هنا الثاني ويفرق بينه بين الوائف بان المالك ثم الصيغة وحدها باعتبار ناحل النثر عندها
كاليح وهذا اعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) القبول والتخليك لم يدخل بها بل بالموت بشرط القبول فاعتبرناه واعتبرنا وجود النثر عند

فنتكون تركه بعده فتكون وصية (ويطالب) يصح بناؤه للفاعل فالضهير للعبد وللغفول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث او وليه الوصى (الموصى له بالنفقة) ان توقف قبوله ورده فان لم يقبل ولم يرد غيره الحاكم بينهما فان ابي حكم عليه بالابطال كتعجير امتنع من الاحياء وقضية المتن جريان ذلك على كل قول واستشكل جريانه على الثاني بان المالك لغيره فكيف اطالب بالنفقة وقد يوجه بان مطالبتها وسيلة لفصل الامر بالقول أو الرد لئلا يترتب هذا بحاجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما كاتنين عقدا على امرأة وجعل السابق وفرق السبكي بان كلا منهما معترف بوجوب النفقة عليه وليس متمكنا من دفع الاخر بخلافهما تاييده ما مر في خيار البيع انهما يطالبان على القول بالتوقف مع فقد نظير ما ذكره من الاعتراف فلم انه ليس هو

المنفي ولو رد فعلى الاول وله عليه ما ذكره على الثاني ولا على الثاني في الموضعين يتعاقب بالوارث اه (قوله بين الوائف الخ) يعني بالنسبة لثمرة الوئف (قوله ان المدار فيه) اي الوائف واستحقاقه وقوله فيهم اي المستحقين (قوله وغيره) عطف على المؤبر (قوله يئنه) اي ما عاين من الوصية وقوله ثم اي في الوئف وقوله هنا في الوصية (قوله وبه) اي الموت عطف على عنده (قوله المتن ويطالب) اي على قول من الثلاثة اه معنى (قوله يصح بناؤه) الى التنبيه في النهاية الا قوله الاول اوجبه الى ومثله وقوله وعلى الثاني الى ويبحث (قوله فالضهير للعبد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالنهاية ان يطلب بالياء وقال المتن انه باليون اوله بخط المصنف اه (قوله للعبد) اي القريب الموصى به ويوجب وارثا للضهير اكل من صاحبه منه المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني الطالب المفقوم من يطلب اه وشيدي (قوله كالوارث الخ) اي والرقب الموصى به (قوله المتن بالنفقة) اي وسائر المؤن اه معنى (قوله فان لم يقبل) الى قوله وقد يوجه في المعنى (قوله بالابطال) اي البطلان اه معنى (قوله جريان ذلك) اي قول المصنف ويطالب الخ اه معنى (قوله على الثاني) هو قول المصنف فاقوله اه عشر (قوله ان يره) اي الوارث وقيل للبيت اه معنى (قوله) وهذا يجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ اي وان كان ضيقا (قوله عليهما) اي الموصى له ولوارث (قوله كلاهما) اي من العاينين في امرأة (قوله بغيره) اي الموصى له الوارث (قوله يرد الخ) خبر قوله وفرق اليه الخ (قوله انهما) اي البايع والناشر (قوله بالوقف) اي وقف المالك المبيع فز من الخيار (قوله ان يره) اي لا يترفع اه عشر (قوله حالا) اي فز من التوقف (قوله ولا) اي وان ارداه اه معنى (قوله وفرضه) اي ذلك ذهب في قوله في المطالبة الخ اه عشر (قوله فالملك فيه) اي في اذن بعده موت الموصى (قوله وصح في البحر الخ) وهو الممتد نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله ان الكسب) اي كسب العبد الحاصل بعده موت الموصى له اي العبد اه عشر (قوله والاوجه) خلافا لانهما وبالمعنى وشرح الروض كما مر اننا (قوله للمعامل) اي في البحر (قوله عليه) اي الوارث وقوله لا يقال اي في الاستدلال لا يجب النفقة اه كرد (قوله هو مقصر) اي الوارث (قوله ومثله) اي الموصى باعناق من بين الخ (قوله تناخر ونفقه) اي بعد موته وحصل منه ربع اه نهاية (قوله فعلى الاول) اي ما اقتضاه كلاهما (قوله هو) اي الربع الوارث اعتمدته النهاية (قوله وعلى الثاني) اي ما في البحر (قوله هو) اي الربع للموقوف عليهم هذا ظاهر ان كان الوقف على جهة عامه فانه لا يحتاج فيها لقبول اما اذا كان على معين محصور كلام الاذرى اظهر لانه غير بين القبول والرد ولو اوصى بأمته لوجهه فقبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان رد

وتقدم (قوله وصح في البحر ان الكسب الخ) وهو المعتمد شرح مر والذي في شرح الروض مانعه وقضية ذلك ان كسب العبد الموصى بعنقه قبل عنقه الوارث اسكن قال الرضا في قبل انهما في الخلاف في الموصى له والاصح القطع بانها للعبد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فانه غير وما يقاله جزم الجرجاني وجري عليه المصنف كاصله في كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه في البحر عن الروض واصله في كتاب العتق وبه يعلم ان الشارح اخذ بمقتضى كلام الشيخين هنا وترك ما صرحا به في كتاب العتق فتأمل (قوله فعلى الاول) هو

السبب في مطالبتها والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث وفي وصية التملك الموصى باعناق من معين بعدم موته فالملك فيه له الوارث الى عتقه قطعاً كاقالة الكسب وبذلك قول له والنفقة عليه كاقضاء كلامهما وصح في البحر ان الكسب لانهما استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجهه الاول او وجهه ولا نظر لنا ما غلب لما وجدنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر بناخير الاعناق لانه قد يرضى بغيره كالوصى ومثله الموصى بوقت ثنى وتناخر وقفه فعلى الاول هو الوارث وبه التي جماعه واعتمده الاذرى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه افتى بعضهم وكلام الجواهر ميل اليه ورجحه بعض المحققين وببحث

الوركشي انه لو اوصى بشراء عقار بثلثه ووقفه على زيد وعمر وثم في الفقرات احدى ما قبل وقفه بل يطل في نصف الميت بل ينتقل للفقره
وفارق الوقف على هذين ثم الفقرات احدى ما اذا تمت له في الاخر بانه هاتمت بعد الاستحقاق وثم قبله فكانه لم يوجد ومن ثم لو
وقف على زيد وعمر وبيان احدى ما كان اكل الاخر كقاله الحاف وغيره (نبيه) (٤١) الوجه في اوصيته له رقبته انه ليس كما

لو اوصى باعتاق له اقتضاء
الاولى انه ملكه رقبته كما
بخلاف الثانية كما تقرر
وحينئذ لو كان غيره تاهل
للقبول في الاولى لسفاه او
جنون ووقف كسبه وانفاقه
إلى قبوله نظير ما مر في وصية
التملك ولا ينظر لتضرر
الورثة لكون افاقه المجنون
غير منتظرة لان تعلق حق
الوصية واجب الاحتياط

له وهو لا يحصل الا بالوقف
فيستكسبه القاضى وينفق
عليه الى تاهله

(نصل في احكام لفظية
للوصى به وله اذا اوصى

بشاة) واطاق (تناول)
لفظه (صغير الجنبه وكبريتها
سليمة ومعينة) كون

الاطلاق يقتضى السلامة
لإتمامه في غير ما ينطبق بعض
اللفظ كالبيع والكفارة

دون الوصية ومن ثم لو قال
اشترى له شاة او عبد آتيتين

السلم لان إطلاق الامر
بالشرية يقتضيه كافي التوكيل
به (صافا ومعنا) وإن كان

عرف الموصى اختصاصا
بالضمان لانه عرف خاص
وهو لا يعارض اللغة ولا

العرف العام وخرج بهما
نحو أرنب وظمي ونعام وحر
وحش وبقرة وزعم ابن

استمر النكاح وان اوصى به الاجنبي والزوج وارث الموصى وقبل الاجنبي الوصية لم ينفك النكاح وان رد
انفسخ هذا ان خرجت من الثالث فان لم يخرج منه او اوصى بها لوارث آخر واجاز الزوج الوصية فيها
لم يفسخ ولا انفسخ اه معنى (قوله) ووقفه بالجرح عطف على شراء الخ (قوله) في نصف الميت (اى) في
نصيبه (قوله) بل ينتقل الخ (اى) نصف الميت اخرج (قوله) بانه هاتمت (اى) في الوقف على هذين الخ (قوله)
(وتم) (اى) فيما لو اوصى بشراء عقار الخ (قوله) قبله (اى) قبل الاستحقاق هل المراد قبله قبل القبول
أو قبل حصول منفعة الوقف اه سم اول قضية السياق ان المراد قبل وجود الوقف بالكلية (قوله)
وتم قبله (اى) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيب الفقراء اه سم قوله لفقراء له صوابه الاخر
(قوله) ومن ثم لو ولف الخ انظر ما روجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذى ينتج ما مر من الفرق عدم
الاتقال في هذا الاخر كالاول اذ هو هاتمت ايضا قبل الاستحقة قبل وقبل الوقف بالكلية اه رشدي
(قوله) على زيد وعمر (اى) ثم على الفقراء (قوله) كما (اى) شرح اثر اطاعة بول (قوله) لكون الخ) علة
للتضرر وقوله لان الخ علة لنفي الظاهر وقوله به اى الفتن الغير المتبادل

(نصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) في احكام لفظية (الى قوله) ونوزع في النهاية وكذا في المبنى الا
قوله وإن كان الموخر يخرج وزعم الى تم (قوله) واطاق (قوله) سيذكره بقره بوله وبحل الخلاف الخ (قوله) في

غير ما ينطبق الخ (اى) في غير ما قالوا انه يتبع بعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كعبداللّهي بنفسه لانه
لم يبه على امره سوى اه عيش عبارة المبنى لا مرزاند على مقتضى اللفظ وهنالا زاد عليه لدم الدليل عليه

اه (قوله) كالبيع الخ مثال للغير اه عيش (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) وهو (اى) العرف الخاص (قوله)
ولا العرف الخ عطف على اللغة وذكر ما استعار ادى (قوله) وخرج بهما الخ) وخرج ايضا ما تولى دين الضمان او

المعز وغيره وإن كان على صورة احدى ما عيش (قوله) نحو أرنب وظمي الخ) فلو اراد الوارث اعطاه
لم يكن له ذلك ولا الوصى له بوله اه معنى (قوله) وظمي الخ) ظاهره وإن لم يكن له الاطباء وعليه فعمل الفرق

بينهم وبين ما لو قال شاة من شيناهي وليس له الاطباء حيث به على واحدة منها ان اضافة الشاة اليه قرينة على
إرادة ما يختص به اه عيش (قوله) وبقرة) ومثله الا له بالاولى اه عيش (قوله) وليس له الاطباء) شامل لما لو

(لم يكن له وقت الوصية الاطباء وقت الموت لا غنم وظمي وغنم وما اذا قصر على الصيغة المذكورة ولم يقيد
بعدمه وقرى أو غيرهما لما اذا قيدها بعدمه وقرى والظاهر اخذاهم فافترده الآية ان البقرة وقت الموت اه عيش

وسبقنا عن السيد عمر ما يوافقه (قوله) وتاؤها واحدة (اى) لا ثلاثين كجهام وجماء أو بدل له قولهم انظر الشاة
بذكر وؤنت ولهذا جملوا خبر في اربعين شاة على المذكور والاثنتان بآية وعنى وؤلها كجهام الخ مثال

لما تاؤها الوحدة (قوله) ونوزع فيه (اى) في قول المصنف وكذا ذكر الخ (قوله) بانه الخ (اى) الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه وكذا الضمير في قوله وهو اعرف الخ قوله لم يخرج وقواه عماله على (قوله) على انها (اى)
الظفة الشاة لتشمه الى الذكر (قوله) عرف بخلافه (اى) بالاشمول (قوله) وقد وخذته (اى) من قول السجى
(قوله) بخلاف اللغة) متعلق بالاطراد (قوله) بان الاكثرين الخ (اى) اشار اليهم بقوله المصنف في الاصح

لوارث اعتمدهم (قوله) وثم قبله (اى) قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول او قبل حصول
منفعة الوقف (قوله) وثم قبله (اى) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه لفقراء
(نصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) كالبيع الخ) مثال للغير

فقال الخلاف إلى أن العرف العام هنا لم يخالف اللغة ولا مقتضى ترجيح الشيخين كالأكثرين للدخول أنه لم يخالفها ويؤيده قول الرافعي وبما أفهمك كلامهم متوسط هو تنزيل النص على ما إذا علم العرف باستعمال العبر بمعنى الجمل والعمل بقضية اللغة إذا لم يعلم قال الزركشي وينبغي مجيئه في تناول الشاة للذكر اهـ وهذا كله صريح فيما ذكره من أن ما أخذ الخلاف في تناوله الذكر الخلاف في العرف العام هل خالف اللغة ولا ويؤيده ما يأتي من العرف (٤٣) العام مقدم على اللغة في الدابة فتقدم عليه حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به

(قوله فآل الخلاف) أي المشار إليه بقول المصنف في الأصل (قوله هنا) أي في الشاة (قوله الدخول) أي دخول الذكر في اسم الشاة (قوله ويؤيده) أي المثال المذكور (قوله والعمل الخ) عطف على تنزيل النص (قوله بجيئة الخ) أي قول الرافعي ونظيره (قوله وهذا كله) أي قول السبكي وقول الزركشي (قوله في تناول الذكر) من إضافة المصدر إلى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبر أن (قوله ويؤيده) أي المأخذ المذكور (قوله لا نزاع الخ) خبر فتقدم الخ (قوله هذا الخ) خبر وتقدم الخ (قوله ومحل الخلاف) أي المشار إليه بقول المصنف في الأصل ثم ذلك إلى قوله ولو كان له نصف في النهاية والغنى (قوله ينزها) أي على غنمة أهني وفي عرش عن الخنجر وهو بضم الياء وتخفيف الذاء وسكون النون ويشد بديها مع فتح التثنية يقال انزاه على غنمه ونزاه تنزه أي وبيناء الفاعل هنا والمفعول فيما يأتي (قوله وينزى) وقوله وينتفع بصونها) الأولى فيها ما ورد الواد (قوله وشعرها) الأولى أو بشعر بأو بالباء. قول المتن لاسخلة) وينبغي أخذ ما من قوله السابق نعم لو قال شاة من شيأه الخ أن محل ذلك ما لم يقل شاة من غنمي وليس عنده إلا السخال وإلا صحت وأعطى أحدها عرش (قوله ما يبلغ سنة) ظاهره أن قل ما نقصت به السنة كاحظها أه عرش (قوله ذكره) أي المعز ما يبلغ سنة (قوله وهو مثلها) أي والجدى مثل العناق في عدم الدخول أه عرش (قوله بالأولى) أي كما يعلم من قول المصنف وكذلك في الأصل (قوله وذكرها) أي العناق والجدى أه عرش (قوله لعدم ما تعلق الخ) أي الوصية (قوله ما مر) أي قبيل قول المتن لغت ولو أقصر على وصيت له بشاة أو أعطوه شاة ولا غنمه عند الموت هل تبطل الوصية أو يشتري له شاة ويؤخذ من قوله لا آتي كالو لم يقل من مالي ولا من غنمي أنها لا تبطل وعبارة الكنز. لو لم يقل من مالي ولا من غنمي لم يتعين غنمه إن كانت انتهت أه سم (قوله فيعطى واحدة منها الخ) كالو كانت موجودة عند الوصية والموت لا يجوز أن يعطى واحدة من غير غنمه في الصورتين وأن تراخيا لأنه صلح على مجهول مغني ونهاية قال عرش قوله واحدة منها أي كاملة ولا يجوز أن يعطى نصفين من شاتين لأنه لا يسمى شاة وقوله لا يجوز أن يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي أن يقال مثل ذلك في الأرقام أه (قوله أعطها) أي تمتت أن خرجت من الثلث نهاية ومعنى أي والا أعطى ما يخرج منه ولو جزء شاة. فيما يظهر أه عرش (قوله أعطها) أي فيجعل قوله من غنمي على بيان أنها ملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل أه سم (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل (قوله ربما يؤيد الأول) ومرآفا عن عرش ما يؤيد الثاني (قوله الشريك) أي شريك الموصي (قوله أعطوه شاة) أي

وتقدمها عليه حيث اختلف وجوده والاصح ومحل الخلاف حيث لم بات بمخصص ففي شاة ينزها يتعين الذكر الصالح لذلك وينزى عليها أو ينتفع بدها ونسلها يتعين الأنثى الصالحة لذلك وينتفع بصونها يتعين ضان وشعرها يتعين ممر (لا سخله) وهي الذكر أو الأنثى من ولد الضان والمعر ما لم يبلغ سنة (وعناق) وهي أنثى المعز ما لم يبلغ سنة والجدى ذكره وهو مثلها بالأولى وذكرها في كلامهم مع دخولهما في السخلة لا لباضاح (في الأصل) انميز كل باسم خاص فلم يشملهما في العرف العام لفظ الشاة (ولو قال أعطوه شاة من غنمي) لعدم تنويع ولا غنم (له عند الموت لغت) هذه الوصية وإن كان له ظباء لعدم ما تعلق به والظباء إنما تسمى شيأه البر لا غنمه وبفاروق مأمور توهم شارح أن من شيأه كن غنمي وليس في محله ما إذا كانت له عند موته لم يعطى واحدة منها فإن لم يكن له إلا واحدة أعطى ولو كان له نصف

(قوله وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده) (الاصح) فتدبر كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص وإن لم يسلم له دليله فتامته (قوله في المتن لغت) سكت عمالوهم بصرح بقوله من غنمي أو غيره بل انصرف على قوله أو وصيت له بشاة أو أعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية أو يشتري له شاة أو يؤخذ من قوله لا آتي كالو لم يقل من مالي ولا من غنمي أنها لا تبطل وعبارة كنز الاستاذ البكري ولو لم يقل من مالي ولا من غنمي لم يتعين غنمه أن كانت انتهى (قوله لم يعطى الجزأين الخ) قوة هذا التردد موافقة لما قاله أنه لو كان له شاة كاملة فقط أعطيا وإن لم يظهر حيث قد قوله من غنمي وكان وجه حمل قوله من غنمي على بيان أنها ملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على أنه يمكن حمل من على الابتداء وغنمي على جنس الغنم الثابت له فيظهر قوله من غنمي وإن لم تكن له إلا شاة واحدة ونظيره صدق قولهم

مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزأين لأن مجموعهما شاة واللفظ يجب تصحيحه ما أمكن ولا يعطى قول ذلك لأن الشاة إذا طافت لا تتناول إلا الكاملة دون الملققة كل محتمل وبقي ذلك فيما لو حلف أن لا شاة له وله نصفان وقضية تعليم دخول المعية بقولهم وكون الإطلاق إلى آخره ربما يؤيد الأول ثم محتمل أن محل هذا التردد ما لم يقاسم الوارث الشريك ويحصل بالقسمة كاملة والأعطيا ومحتمل خلافه لأن العبرة في الوصية بحالة الموت ولم يحصل شاة كاملة عنده (وإن قال) أعطوه شاة (من مالي)

الموت (اشترت له شاة)

ولومعية او له غنم اعطى

واحدة ولو على غير صفة غنمه

كالمثل لم يزل من مالى ولان

غنمى (والجل والثاقه) قال

أهل اللغة لما يقال جل وثاقه

إذا أربعا فاما قبل ذلك

فمفرد وقلوب وبكر اه

وحينئذ فهل تعتبر هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الأخر عملا بالغة أم ماعدا

الفصيل الذك يشمله الجمل

والانثى تشمله الناقة للنظر

فيه مجال والذى يتجه اخذا

عامر وساذكوه انه إن

عرف عرف عام بخلاف

اللغة عمله به ولا لقبه واقتضاء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثانى اعنى ماعدا

الفصيل فى إطلاقه نظر ظاهر

(بتناول البخاني) بتشديد

الياء تخفيفها (والعرب)

السلم والصغير وضدهما

لصديق الاسم عابهما (لا

أحدهما الآخر) فلا يتناول

الجمل الناقة وعكسه

لاختصاصه بالذكر وهى

بالانثى فمن ثم يتناول البعير

قال الزركشى والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقة) وغيرهما من نظير

ما مر فى الشاة لانه اسم جنس

ومن ثم سمع حلب بعيره إلا

الفصيل وهو ولد الناقة إذا

فصل عنها (لا) بخله ذكر ا

ولا (بقرة ثورا) بالمثلثة ولا

عجلة وهى مالم تبلغ سنة

قول المتن والجمل فى النهاية والمغنى (قوله ولا غنم له الخ) فديقال أسقط هذا القديم من أصله تصدا للتميم
فقوله اشترت له شاة أى وجوباً فى حاله وجوازاً فى آخره ويقع فى استعمالهم كثيراً انهم وجهون قضيتهم
بجهتين باعتبار حالين كما يظهر لك بالتنبع ويحتمل ان يقال أسقطه لئلا لالجزأ عليه الإلتبادر منه الى جواب
ولا يعقل إيجاب الشراء إلا حينئذ اه سيد عمر (قوله ولومعية) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت
ولومعية وإن قال اشترى الهشة أعينت سليمة كما مر لأن إطلاق الامر بالشراء يقتضيه كافى التوكيل بالشراء
ويقاس بما ذكر فى المتن أعطوه رأساً من رقيق أو رأساً من مالى أو اشترى ولذلك قال أعطوه ورقياً
واقصر على ذلك فكما لو قال من مالى فى انه يتخير بين إعطائه من أرقائه أو غيرهم ويقاس عليه ما لو قال أعطوه
شاة ولم يقل من مالى ولان غنمى اه قال عرش قوله أعطوه رأساً الخ أى فانه فى هذه يجوز المعبية اه
(قوله ولومعية مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى الهشة الخ) صريح فى الفرق بين كون الامر بالشراء
صريحاً وكونه لازماً اه سم (قوله او له غنم) عطف على ولا غنم له اه سم (قوله كالمثل لم يزل من مالى
ولان من غنمى) أى فانه يتخير بين الاعطاء من غنمه حيث كان له غنم وبين الشراء من غير هاهنا لم يكن له غنم
تعين الشراء من ماله اه ع (قوله إذا أربعا) أى دخلا فى السنة السادسة اه عرش عبارة القاموس
يقال أربعت الغنم إذا دخلت فى السنة الرابعة وأربعت ذات الحمار فى الخامسة وذات الخف فى السابعة
اه (قوله او ماعدا الفصيل الخ) مبتدأ خبره قوله يشمله الجمل والجملة عطف على جملة تعتبر هذه الاسماء
الخ وقوله المذكور نعمت ماعدا الفصيل وقوله والانثى الخ عطف على قوله المذكور الخ (قوله بما مر) أى
فى شرح وكذا ذكر فى الاصح وقوله وساذكوه أى فى شرح والنور للذكر (قوله اعنى ماعدا الفصيل)
أى إلى آخره (قوله فى إطلاقه نظر الخ) أى على النظر لولم يكن عنده إلا ما ذكر فىنبغي الثانى وإن لم يكن
عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذغاية الاسمان الاطلاق عليهم مجاز والاختصاص فيهم يصلح
قرينة عليه اه سم (قول المتن البخاني) واحداً معنًى وبخيتى وهى مجال طول الاعناق معنًى وسيد عمر (قوله)
بتشديد الياء) أى قوله وزعم بعض فى النهاية لأفوله والبل وكذا فى المغنى لا تريف الفصيل والعجلة
(قوله السلم الخ) عبارة للمغنى والسلم الخ بالواو (قوله لصديق الاسم) أى اسم الجمل والثاقه عليهما أى
البخاني والعرب (قول المتن لاحدهما الآخر) هل ولولم يوجد إلا أحدهما ولو عبر بالآخر وأضافه
اليه سم (قوله وهى) أى الناقة (قوله فمن ثم يتناول البعير) يتأمل فأنته سم ورشيدى عبارة عرش
يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والانثى فلامعنى لعدم تناول الناقة الخاص بالانثى أطلق
البعير الشامل لها ولذلك كرر لا ان يقال مراده بالبعير الذكر وفيه ما فيه لفهمه من قوله فلا يتناول الخ اه
(قوله سمع) أى من العرب حلب بعيره وصريحى يعبرى اه معنًى (قوله الا الفصيل) استثناء من قوله وغيرها
(قوله وهو ولد الناقة إذا فصل عنها) يتأمل الى متى يستمر هذا الاطلاق وما حكم ولدها قبل هذه المرتبة
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى اه سيد عمر عبارة عرش قوله إذا فصل عنها أى ولم يبلغ سنة ولاسمى
إن مخاضاً أو بنتها اه (قوله على إطلاقها) أى البقرة عليه أى على الثور ولو قال من بقري لم يكن له إلا

ثم وصايا من ثلث الباقي على ماذا كانت الوصايا بقدر الثلث يجعل من الابتداء كما صرحوا بذلك فليتأمل
(قوله ولومعية) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى الهشة الخ صريح فى الفرق بين كون الامر
بالشراء صريحاً وكونه لازماً (قوله او له غنم) عطف على ولا غنم له (قوله ولو على غير صفة غنمه) هذا يدل
على انه يجوز انه يشترى له إذا قل من مالى وله غنم (قوله فى إطلاقه نظر ظاهر) بئى انه على النظر لولم يكن
عنده إلا ما ذكر فىنبغي الثانى وان لم يكن عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذغاية الاسمان الاطلاق
عليهم مجاز والاختصاص فيهم يصلح قرينة عليه (قوله فى المتن لاحدهما الآخر) هل ولولم يوجد لاحدهما
وقد عبر بالآخر واصله اليه (قوله فمن ثم الخ) تتأمل فأنته سم (قوله وان اتفق أهل اللغة على إطلاقها) أى
البقر عليه أى على الثور ولو قال من بقري لم يكن له إلا الاثوار وكان عارفاً باللغة لوجه الحل على الاثوار بل

لذلك وزعم بعض النحويين في نحو الحمار والجر والبغل أنه يطاق عليهم ما شاذ أو خفي وإن بنى على ذلك أنه لو حالف لا مركب بئلا وبغلة حدث في كل حيوان بغلته ^{وغيره} الشبهاء بالحاجة بالدليل الباقية إلى زمن معاوية أنشأ كما جاب بان الصلاح أو ذكر كاتفل عن إجماع أهل الحديث وبذل له قوله صلى الله عليه وسلم أترك دلدل ولم يقل أرى كي وإن ثمة سليمان أنشأ و ذكر وزعم أن تاء قالت تدل على التانيث رده أبو حنيفة ونقل أنه القائل به ووجهه أنه تانيث لنفي كناية جرادة وشاة في القاموس الفرس الذكر والاني وهو فرسة وقضية فرسة أن الفرس في كلام الموصي للذكر لأنهم عللوا الاختصاص (٤٤) نحو الحمار بالذكر لأنه يفرق بينه وبين الأنثى بالتاء ويحتمل أنه لم يفتخ بغير الوارث ويوجه

بان نحو حماره مشهور فاقضى بحذف التاء اختصاص محذوفها بالذكر ولا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جامو ما عكسه على ما قاله جمع العرف أيضا فلأنها فيه تكمل نصابها بها ولا عدهما في الربا جنسا واحدا لكن بحث الشيخان تناو لها ما ولا يقر وحش نعم إن قال من بقرى وليس له إلا بقر وحش دخل كالجواميس على الأول وإنما حدث من حالف لا ياكل لحم بقر بأكله لحم بقر وحشى لأن ما هنا مبني على العرف وما هنا كإنما مبني عليه إذا لم يضطرب وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب إذ قضيت بل صريحه تقديم العرف هنا على اللغة وإن اضطرب وهو بعيد جدا لأن معنى اضطرابه اختلافه باختلاف النواحي فأى مقدم منها ورعاية عرف الموصي يلزمه باطلاعه منافاة لا كثر كلامهم والذي

الأنثى أو ذكران عارفا بالغة فيجب الخ على الأنثى بل قد ترجحه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا به **(قوله)** لذلك إلى العرف أم عرش **(قوله)** يطاق عليهم أي الذكر والأنثى **(قوله)** وإن بنى ببناء المفعول **(قوله)** أنه لو حالف لا مركب الخ انظر البناء في حته في بغلة بالذكر مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه إلا أن يقال قوله يشمل ذلك أم سم وبحر نظيره في قول الشارح الآتي وإن ثمة الخ **(قوله)** في كل أي من الحالفين بهما أي بالذكر والأنثى **(قوله)** إن بغلته الخ كقول الأنثى وإن ثمة الخ عطفت على قوله أنه لو حالف الخ أي وبني على ذلك التردد فيها ذكر يعني لولم يصح الإطلاق عليها لثمة الاختصاص ما ذكر بالأنثى بل لا ترد فيه **(قوله)** كما جاب بان الصلاح أي حين سئل عنه ذكر أو أم أنشأ أم كرى **(قوله)** وزعم الخ مبتدأ خبره قوله رده الخ قوله أنه تاء قالت أي في الآية وقوله على التانيث أي تانيث ثمة سألان **(قوله)** أنه أي أبا حنيفة القائل به أي يكون ثمة سألان أنشأ **(قوله)** ويحتمل أنه لهما لعله أوجه وبوجه بان مردم في مسئلة الحمار أنه لا يطاق على الأنثى لا مع التاء وهذا دليل واضح على تخصيص المجرى بالذكر بخلاف الفرس فانه قد ثبت اطلاعه عليها وإن أطلق على الأنثى أيضا فرسة وقول الشارح وبوجه الخ عن تامله سيد عمر **(قوله)** ولا كذلك الفرس لعل المناسب الفرسة بالتاء **(قوله)** لكن بحث الشيخان الخ جزم به الروض أم سم وكذا جزم به النهاية والمعنى تناو لها ما ولا يقر للجواميس وسكت الشارح كالمنفي عن العكس وذكره النهاية بعبارة ويتناول البقر جامو ما عكسه كما نبهنا بدليل تكميل نصاب احدهما بالآخر وعدهما في الربا جنسا واحدا ورددهم عرش بامضه قوله ويتناول البقر جامو ما خلا فالخج وهو الأقرب وقوله وعكسه قد ثبت بان اسم الجاموس لا يتناول الغرب المسماة في العرف بالبقر بخلاف تناو البقر للجواميس فإن البقر جنس العرب والجواميس على أنه لو نظر لتكميل نصاب احدهما بالآخر لقل يتناول الضان المعز وعكسه أم **(قوله)** نعم إلى قوله وهو عجيب في النهاية والمعنى الاقوله كالجواميس على الأول **(قوله)** على الأول أي قول الجميع **(قوله)** لا ما هنا أي في الوصية وقوله وما هنا كأي في الإيمان **(قوله)** كذا ذكره شيخنا في شرح الروض أقصر النهاية والمعنى على ما في شرح الروض كما شرت ناله أنفا **(قوله)** هنا أي في الوصية **(قوله)** إن اللغة ثم مقدمة على العرف أن اشتهرت هذرا بما يخالف ما اشتهرت أن الأيمان مبنية على العرف أم رشيدى **(قوله)** والافعال عرف أي وإن لم تشتهر اللغة فيقدم العرف الخ **(قوله)** وهي أي اللغة **(قوله)** وما هنا فالعرف العام مقدم الخ خالفه النهاية بعبارة تان ما جعله الموصي يحتمل على اللغة ما أمكن والافعال عرف العام ثم الخاص الخ قال الرشيدى قوله ما أمكن شمل ما إذا خفيت فتقدم على العرف الخاص إذ لا يرجع إليه إلا إذا لم يمكن كاعلم من قوله وإلا الخ وهذا يخالف ما أنفا أم **(قوله)** ويفرق بين البابين

قد ترجحه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا **(قوله)** وإن بنى على ذلك الخ انظر البناء في حته في بغلة بالذكر مع أنه لم يذكر بغلة في المبني عليه إلا أن يقال قوله يشمل **(قوله)** لكن بحث الشيخان الخ جزم به الروض **(قوله)** كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب الخ أقصر عمر على ما في شرح الروض (ويفرق بين البابين الخ)

يتجه في الفرق كما يعلم ما هنا وثم أن اللغة ثم مقدمة على العرف إن اشتهرت وإلا فالعرف المظهر فالخاص بعرف الحالف وهي في الفرق الخ مشهورة بشموله لبقر الوحش فعمل بانهم وما هنا فالعرف العام مقدم عليها وإن اشتهرت وهو خاص بتخصيص البقر بالأنثى فعمل به هنا فان اتنى العرف العام فاللغة ما أمكن فالخاص ببلد الموصي فاجتهدا الوصى فالخاص كما فيها يظهر فتامله ويفرق بين البابين بان الأسر هنا منوط بغير الموصي من الورثة والموصي له فنظر نالي ما يتعارفونه ليعرفون حجة على أحد الفريقين للفرق الآخر ومنه منوط بالحالف فيها بينه وبين نفسه فأمرنا بالنظر لما هو الأصل وهو اللغة والخاص أن التنازع هنا واجب تقديم العرف العام لأنه القاطع له بواسطة أنه يغلب على الظن أن الموصي أراد عدم التنازع ثم واجب الرجوع للأصل لأنه لم يعارضه شيء ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم الحقوق لكل ما يناسبه من المراتب

(الح) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا ترى ان ظهر لك انه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانهما قطع للزاع واقر بالارادة من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا اخفى غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ يحل تأمل اذا العام مطرد فهو لا يجمع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في بلد الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا تقدم حيثما لا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذكرة) اى انفا (قوله وهى لغة) الى الفرع فى النهاية الا قوله لى نزاع فيه (قوله يدب الخ) بكسر الدال كافى المختار اه عش (قول المتن والمذهب حمل الدابة الخ) ولو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبى الخمل على الخار او بأشرف دوابه فلا يعد الخمل على الفرس ويحتمل الخمل على الابل لاهما اشرف اموال العرب اه سم (قول المتن على فرس وبغل وحمار) ولو ذكر اوصيا وصغيرا اه معنى عبارة عش قول المتن على فرس اى ذكر اوصيا وبغل وحمار ذكر اه والاو هو الظاهر المتعين (قوله اهلى) ولو لم يكن له الا حرو وحشية ابل ان الرفعة فالاشبه الصحة حمدا من الغائبات انتهى وهو نظير ما مر فى الشافى ان لم يكن له الا ظباء اه معنى (قوله وان لم يكن ركبها) اى اصغرها مثلا اه عش (قوله خلافا لما فى التهمة) اى والمعنى من اشتراط مكان الركوب (قوله فيعطى احدها) ويغير الوارث فى اعطاء احدها ان كان عنده الاجناس الثلاثة واما ان كان عنده جنسان منها فيختير الوارث بينهما معنى وشرح الروض (قوله فيعطى) الى المتن فى المعنى الا قوله لى نزاع فيه وقوله كالموت وقوله ووزع خصوصه اى خصوص اطلاق الدابة على فرس وبغل وحمار اه معنى (قوله ويتعين احدها) اى الفرس والبغل والحمار (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشترى له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الا ترى ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواى اموال قال من مالى او لم يقل من مالى ولا من دواى فينبى ان يشترى له كافى نظيره من مسائل الشافى المتقدمة وقياس ذلك انه لو قال من مالى او لم يقل من مالى ولا من دواى او له احدها ان يشترى له غير ما منها اى يجوز ذلك فليتأمل اه سم وقوله لاحدها اى او اثنان منها وقوله غير ما منها اى ولو على غير صفتها (قوله عند الموت غيره) اى غير الاحد وكذا خيره خصه (قوله والحق بها) اى الفرس (قوله والحقم) عطف على قوله كالسكر الخ وقوله الاخيرين اى البغل والحمار (قوله الاصلاحه) اى الخمل اه عش (قوله عامر) اى قبيل قول المصنف لاسخلة (قوله فان اعتيد) اى الخمل على البراذن الخ اى بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على غايته اه عش (قوله على نزاع فيه) عبارة عش قوله والبقري جواز اعطاء البقرة اذا اعتيد الخمل عليها نظر لان اسم الدابة لا يشملها عرفا ووصف الدابة بالخمل عليها مخصوص لا معمم عبارة الروض اذا قال دابة للخمل دخل فيها البقران اعتاد الخمل عليها قال شارحه واما ما فى قضية باننا اذا قلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينظم حملها على غيرها بقيد اوصافه (قوله فيعطى احدها) اى ولو كان المعطى صغيرا كسحل لصدق اسم الدابة عليه اه

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا ترى ان ظهر لك انه كان مقتضاه ان تقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانهما قطع للزاع واقر بالارادة من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام (قوله فى المتن والمذهب حمل الدابة على فرس وبغل وحمار) لو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبى الخمل على الخار او بأشرف دوابه فلا يعد الخمل على الفرس ويحتمل الخمل على الابل لاهما اشرف اموال العرب او قد تعدد الاخس فهل يعطى الجميع او واحدة فيه نظر (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشترى له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الا ترى ولولم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواى اموال قال من مالى او لم يقل من مالى ولا من دواى فينبى ان يشترى له كافى نظيره من مسائل الشافى المتقدمة وقياس ذلك انه لو قال من مالى او لم يقل من مالى ولا من دواى او له احدها ان يشترى له غير ما منها اى يجوز ذلك فليتأمل (قوله وان ذكر خصه كالسكر والفراو القتال للفرس الخ) قال فى الروض وشرحه فان قال اعطوه دابة ليقا تل او يكر او يفر عليها خرج من الوضعية غير الفرس فتعين الفرس

المذكورة (والمذهب حمل الدابة) وهى امة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وحمار) اهلى وان لم يمكن ركبها خلافا لما فى التهمة فيعطى احدها فى كل بلد عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر متنوع كزعم ان عرفهم يخصها بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد ويتعين احدها ان لم يكن له عند الموت غيره او ان ذكر خصه كالسكر والفراو القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك قيل اعتيد القتال عليه وكالحمل للاخيرين وحيث لا يعطى الاصلاح له اخذا مما مر فان اعتيد على البراذن او البقر او الجمال دخلت على نزاع فيه فيعطى احدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث

بطلت وبعت البلقيني والأذري (٤٦) وسبقه إليه صاحب البيان الصحة ويعطى من غير ما كان له نعم أو غيرها لتعين المجاز بتعين

الواقع كالووقف على أولاده وليس له الأولاد ولو كانوا قال من شيأى وليس له الأطباء. (وبتناول الرقيق صغبر أو أنى ومعيا أو كافرا وعكوسها) وخشنى اصدق الاسم نعم أن خصصه تخصص نظير ما مر فى يقاثل معه أو يخدمه فى السفر بتعين الذكر وكونه فى الأولى سلبا من نحو عى وزماته ولو غير بالغ وفى الثانية سلبا مما يمنع الخدمة عرفا ويحضن ولده تمنع الاثنى ويظهر فى يتمع به تعين الاثنى السليمة من مثبت خيار النكاح (فرع) بحث بعضهم فى الوصية بطعام انه يحمل على عرفهم دون عرف الشرع المذكور فى الربا والكافة ويوجه بان هذا لم يشتهر فيه بدقده ويوافقه افتاء جمع يمتن فيمن اوصى بضم وحسب لمن يقرؤن عليه باجراء ذلك على عادتهم المطردة بفتح عرف الموصى (وقيل ان اوصى باعتاق عبد) اوامة تقطوعا (وجب المجزى مكفارة) لانه المعروف فى الاعتاق ويرد بان المعروف فى الوصية عدم التقيد بذلك فقدم وكفارة مضطه بخطه بالنصب وهو اما على نزاع الخالف

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دواى والا كوصيت له دابة انجه ان يشترى له سم ورشدى عبارة عش هذا واضح ان كانت الوصية نحو اعطوه دابة من دواى اما لو قال اوصيت له دابة واطاق او قال من مالى فقياس ما مر فى اعطوه شاة من مالى ان يشترى له دابة اه ثم ساق عن سم على منبج عن شرح الروض ما يؤيده (قوله ببحث البلقيني الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله وايش له الا اولادوله) المغنى المجازى فى صورة الوقف واقف عند الاطلاق فصلح قربنة لارادته بخلاف ما نحن فيه اذا الحكم فيه منوط بالوجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض اعصار الموجود فى المجازى عند الوصية ايضا لانضم ما ذكره حينئذ لكن كلامهم على العموم وكذا يقال فى مسألة الشاة ايضا اه سيد عمر (قول المتن وبتناول الرقيق) اى اذا اوصى به او باعتاقه اه معنى (قوله وخشنى) الى الفرع فى المغنى الا قوله ولو غير بالغ والى قوله لكن الفرق واضح فى النهاية الا قوله وحينئذ يكون بدله الى المتن وقوله او مضما وغيره الى هذا كله (قوله اصدق الاسم) اى اصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ما مر) اى فى الشاة والدابة (قوله تمنع الذكر الخ) يؤخذ ما مر فى القيل بالاولى وانه لو اعتيد مقابلة ثلاث او خدمته فى السفر لا يكون ما ذكره تخصصا بالذكر اه سيد عمر (قوله وكونه) عطف على الذكر وقوله فى الاولى اى يقاثل معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للأذري حيث قال يجب ان يكون كلفا اه واخره المغنى (قوله بما يمنع الخدمة الخ) كالصغر اه عش (قوله ويحضن) عطف على قوله يقاثل معه وكان الاول العطف باو كفى النهاية (قوله تمنع الاثنى) اى وان لم تكن ذات لبن وقوله من مثبت خبر النكاح ظاهره انه يقبل من الوراث المعيبة بغير ما يشترط الخيار كالمعى فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية والاول وجه حل الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) اى فلو اطردهم فمضى بشئ اتبع وان كان خسيسا اه عش (قوله بان هذا لم يشتر الخ) وبقرض اشتهاره فهو عرف خاص وعرف الموصى خاص اخر فهو مقدم اخذنا مسروا ان اشتهر عرف الشرع خلافا لما يؤيده كلامه نعم ان اراد بالاشتهار اطراذه وعمومه فهو عرف عام حينئذ نعم ما ذكره مشكل باعتبار ان الطعام له معنى لغوى قال فى الصحاح الطعام ما يؤكل وربما خصص الطعام بالبروى حديث اى سعيد كذا نخرج صردة الفطر على عذر رسول الله صلى الله عليه وسلم صاغا من طعام او صاغا من شعير انتهى فواوجه تقديم العرف الخاص حينئذ على اللغة مع ما مر له من انها مقدمة عليه ما امكن فتأمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) اى ذلك البحث (قوله باجراء ذلك) اى الموصى به من الغنم والحب وكذا ضمير به (قوله فى عرف الموصى) انظر هل يعنى عنه قوله عاذهتم (قوله تقطوعا) عبارة المغنى والخلاف فى عتق التطوع فلو قال عن كفارة تعين المجزى فيها وانذر فسيأتى فى باب ان شاء الله تعالى اه (قوله وكفارة) الى قوله ويفرق فى المغنى (قوله على نزع الخافض) اى والاصل فى كفارة اه عش

اولي تنفع بظواهرها ونسأل اخرج منها البطل لا يردون اعتياد الحل عليه فلا يخرج او قال اعطوه دابة لظهورها ودرها تعينت الفرس قال الأذري وهذا انما يظهر اذا كان بمن يعتادون شرب البان الخيل والانتعين البقرة قلت والناقة قال المتولى وقراه النووى اذا قال اعطوه دابة للحمل عليها دخل فيها الجمال والبقرة ان اعتادوا الحل عليها اما لمضى فضعه بانا اذا ازلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينظم حملها على غيرها بقاء وصفة فلو قال اعطوه دابة من دواى ومعها دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت او دابتان من جنسين منها بخير الوراث بينهما فان لم يكن له شئ منها اعند موته بطلت وصيته لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية نعم ان كان له شئ من النعم او نحوها فالقياس كما قاله صاحب البيان الصحة ويعطى منها اصدق اسم الدابة عليها حينئذ كالو قال اعطوه شاة من شيأى وليس عنده الاظبا فانه يعطى منها كامر وكلام المصنف شامل لذلك بخلاف كلام اصله انتهى والفرق بين قوله اولي تنفع بظواهرها ونسأل اخرج منها البطل وقوله او قال اعطوه دابة لظهورها ودرها تعينت الفرس واضح لان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت) كذا اشرح مر وهذا واضح ان قال من دواى والا كوصيت له دابة انجه ان يشترى له (قوله انه يحمل عرفهم

وإن كان شاذاً أو حالاً أو تميزاً أو مفعولاً لاجله مراد به التكفير لا به لفساد المعنى (ولو (٤٧) أوصى بأحد رقبته) مبهماً (فاتوا أو قتلوا قبل

موتة) و قوله قتلوا مضمناً أو اعتقهم أو باعهم مثلاً (بطالت) الوصية إذا لاقى قبل لغند الموت ويفرق بين هذا وبين ما مر في الخبر واللين إذا تعلقا تلقاً مضمناً فإن الوصية في بدلها بان الوصية ثم يبعين شخصي فتنازلت بدله وهنا يجهم وهو لا بدله فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحيث يكون بدله مثله لتيقن شمول الوصية له حيثئذ بخلاف التنازل قبله فإنه لم يتحقق شمولها له (وإن بقي واحد من الوصية لصديق الاسم فليس للوارث أمساكه ودفع قيمته مقتول أما إذا قتلوا بعد الموت قتلاً مضمناً فصرف الوارث قيمة من شاء منهم أو مضمناً وغيره فله تعيين الغير للوصية هذا كله إن قيد بالوجودين والاعطى واحداً من الموجودين عند الموت وإن تجدد بعد الوصية (أو) أوصى (باعتقار قاب) بان قال أعنة وأعتى بثأرقاباً واشتروا بثلي رقاباً واعتقوهم (ثلاث) من الرقاب يتعين شراؤها إن لم تكن بماله وعقبا عنه لا ما قبل مسمى الجميع أي على الأصح الموافق للعرف المشتهر فلا عبرة باعتقاد الموصي إن أقبله أو أنان

(قوله وإن كان شاذاً) فيه أنه كيف يسوغ حيثئذ للمو لداستعاله والقياس عليه أنه سید عمر وقد يحجب بان النصف اختار القول بأنه قياسي وفي الصبان وغيره والراجح أنه سماعي لكنه في كلام المؤلفين كثير ملحق بالقياسي (قوله أو حال) لعله حيثئذ مؤول بالمكفر به اسم (قوله أو تميز) أي من النسبة ومؤول بمكفر به (قوله أو مفعول لاجله الخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحدد الفاعل إلا أن يبني على قول من لا يشترط ذلك اسمهم وقوله أن المتبادر الخ لعله إشارة إلى أنه يمكن على بعد اعتباره من المبني للمفعول مع رعاية الحذف والإيصال أنه سید عمر أي الأصل كفارة به أي لأن يكون مكفراً به (قوله مراد به التكفير) أي لا المكفر به الذي هو الظاهر منه وإنما مراد بذلك لأن المفعول لاجله لا يكون إلا مصدراً له رشیدی (قوله لا به) أي لا مفعول به وقوله لفساد المعنى أي لأن الأجزاء حاصل به لا واقع عليه أم عرش وقال سم يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل (قوله المتن بأحد رقبته) هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو بمعنى احداً رقبته فيكون من باب الكل لا الكلية (قوله عرش) (قوله وبين ما مر الخ) أي في شرح وتصحیح بالخ (قوله تلفاً مضمناً) قيده النهاية بقوله بعد الموت قال عرش الظاهر أن هذا التقيد لا بد منه لأن تلف قبل الموت تلف قبل تعلق حق الموصي له به إلا أن يقال لما كان الموصي به قائماً مقامه تعالى الحق به ثم رایت قوله السابق ولو انفصل حمل الادمي بجناية مضبوته نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل اليهيمة لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة الادمي وهو ظاهر في اعتبار التقيد وعليه فهذا التقيد يمنع الإرداء من أصله فإنه في مسئلة الرقيق إذا قتلوا بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمهم كاللين والخ إذا تلف بعد الموت (قوله وحيثئذ) أي حين وجود ما يصدق عليه المجهم عند الموت يكون بدله مثله فيه أن الكلام في الموجود عند الموت وهو كما لو جود قبله من أفراد المجهم لا بد من الموجود قبل الموت ثم رایت قوله لا أن هذا كله الخ فلا إشكال (قوله المتن وإن بقي واحد الخ) ومثله لو خرجوا عن ملكه بجمار الواحد (قوله لا رقبته) أي قول المتن فإن تجزئ في المعنى الأقوله أو مضمناً إلى هذا كله وقوله فلا عبرة إلى معنى أعينها (قوله فليس للوارث أمساكه) أي لو رضى الموصي له بذلك لما قدمه فيها وقال أعطوه شاة الخ من قوله وليس للوارث أن يعطيه من غير ما هو أن رضياً لأنه صلح على مجهول (قوله أم عرش) (قوله أما إذا قتلوا الخ) عبارة للمعنى وخرج بقوله قبل موته ما بعده فإن كان القتل الموت بعد القبول أو قبله وقبل انتقل حقه إلى قيمة أحدهم في صورة القتل بخيرة الوارث ولا شيء له في صورة الموت ولو لمعه أي الوارث تجوز في الحالين (قوله ولا أعطى الخ) عبارة للمعنى فإن أوصى بأحد رقبته مات الذين في ملكه وأخرجوا عن ملكه وتجدد له غيرهم لم تبطل الوصية على الأصح فاذا بقي واحد من الموجودين لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحاد (قوله يتعين شراؤها) والمشتري لذلك هو الوصي ثم الحاكم (قوله إن لم تكن بماله) هذا التقيد لا يناسب قوله اشتروا الخ اسم إظهاره وجوب شراء الرقاب وإن كانت بماله (قوله الاستكثار مع الاسترخاء إلى الخ) معناه أن اعتاق شخص رقاباً مثلاً فإليه القيمة أفضل من اعتاق أربع مثلاً كثيرة القيمة (قوله ضمناً الخ) ظاهر في صحة صرفه للثنتين مع تعديه به اسم (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أربعا غير نفسه والأقلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها كما هو الظاهر (قوله سم أقول ببنی تقييده أخذاً بما بقي في التثنية بالماز قال بثلي والأفجوز وتحصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفاضل حيثئذ للورثة كما هو ظاهر (قوله عن

الخ) كذا شرح مر (قوله أو حال) لعله حيثئذ مؤول بالمكفر به (قوله أو مفعول لاجله) فيه أن المتبادر من فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحدد الفاعل إلا أن يبني على قول من لم يشترط ذلك (قوله لا به) يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ معنى المحصل فليتام (قوله إن لم تكن بماله) هذا التقيد لا يناسب اشتروا (قوله ضمناً) ظاهر في صحة صرفه للثنتين مع تعديه به (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن

كما هو ظاهر ومعنى تعيينها عدم جواز النقص عنها لأمع الزيادة عليها بل هي أفضل لقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترخاء أو من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الأضحية ولو صرفه للثنتين مع إمكان الثالثة ضمناً باقلاً ما يجده بقوله ولو فضل عن

أنفس ثلاث مالا باقية رقية كاملة فهو الورثة نظير ما يأتي (فإن عجز ثلثة عنهن فالذمب أنه لا يشتري شخص) مع رقيتين لأن ذلك لا يسمى رقاباً (بل يشتري) نفيسة أو (نفيسة ثلثة) أي الثلث وقضية قوله نفيسة أن حيث ومدهما تعين شراؤها وإن وجد رقية أنفس منهما وله وجه لأن التعدد أقرب لعرض الموصى حيث أمكن تعين (٤٨) وليست الانفيسة غرضاً مستقلاً حتى ترجع على العدد ويحتمل أنه يتخير لأن في كل

غرضاً (فإن فضل) من

الموصى به (عن أنفس) رقية

أو (رقبتين شيء للورثة)

وتبطل الوصية فيه ولا

يشتري شخص وإن كان

بافيه حراً على الوجه لانه

لا يسمى رقية (تنبيه)

تصوير المتن باعتقار عني

بثلاث رقابها مافي الروضة

وغيرها وظاهر المتن أنه لا

يحتاج اليه ولا يخالف لأن

الثلاث حيث وسعها الثالث

واجبة فيها واما الزائد

ففي الاولى بحال استحالة

الثلث وفي الثانية لا يجب

وقوله فإن عجز ثلثة عنهن

بأني في كل منهما لانه اذا

صرح بالثلث وعجز ثلثة عن

ثلاث لم يشتري الشخص كالموصى

لم يصرح به ولو وصى ان

يشتري له عشرة افقرة

حنطة جيدة بمائتي درهم

ويتصدق بها وكان ثمنها

مائة فواجه رجح رد المائة

الزائدة للورثة اى اخذها

عما هنا لكن الفرق واضح

لأن المدار هنا على اسم

الرقية ولو وجد كاتفر وروث

على بر الفقراء هو مقتض

لصرف المائة في شرا حنطة

بهذا السعر والتصدق بها

كما هو وجه اخر يظهر

ترجيحه وهل المراد الا أنفس

أنفس ثلاث (الخ) يتأمل المراد بالنفاسة هل تكون بالنسبة الى حصول كالدين أو ديني يسلم معه على العتيق الاستقلال وتحصيل المومن الضروية حرة وفضل قوة شباب أو ما هو اعنهم حتى يكفي بمجرد ارتفاع الجنس عرفاً وحسن الصورة اه سيد عمر (قوله نظير ما يأتي) قال الولي العراقي ويظهر انها الاولى بان لا يشتري الشخص من مسئلة الكتاب للحصول اسم الجمع هنا ولو اوصى بشرا شخصاً يشتري فإن لم يوجد اماله عدمه أو قولة الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه معنى وقوله أو قولة الباقي فيه وقفة فليراجع (قوله مع رقيتين) الا فوق لما يأتي مع رقية أو رقيتين (قوله لأن ذلك الخ) اى مجموع رقيتين وشخص ولو قال رقية بالافراد لا يستغنى عن هذا التكلف (قوله انه حيث وجدهما الخ) انظر اى محل يجب تحصيلهما منه ويحتمل وجوب التحصيل عما دون مسافة القصر اخذاً من نظائره كالموقف التمر الواجب في رد المصرة في بلد البيع ووجده فيما دون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه عش (قوله ويحتمل انه يتخير) ضعيف اه عش (قوله انه لا يحتاج اليه) اى الى قوله بثلاثي رشيدى وعش وسيد عمر (قوله ولا يخالف الخ) بل ذكره في الروضة مجرد تصوير اه سيد عمر (قوله لأن الثلاث الخ) اى حيث وسع الثلث ثلاثاً فالثلاث واجبة فيهما اى في الروضة والمتن اى في قولها واما الزائد ففي الاولى اى في كلام الروضة يجب وفي الثانية اى في كلام المتن لا يجب وقوله اذا صرح بالثلث اراد به مافي الروضة وقوله كالموصى صرح به اراد به مافي المتن اه كرى (قوله واجبة فيهما) اى في صورتي التقييد بالثلث وعدمه سيد عمر وعش (قوله واما الزائد) اى على الثلاث وقال عش اى عن الثلث اه (قوله في الاولى) اى فيما لو صرح بثلاثي (قوله فقوله فان عجز عن ثلثة عنهن) اى الى آخره (قوله وكان ثمنها مائة) اى وجدها الوصى بمائة ولم يجد حنطة تساوى المائتين اه نهاية (قوله فارجع الخ) عبارة النهاية فهل يشتري بمائة ويرد الباقي للورثة او هي وصية بلاتح الحنطة او يشتري بها حنطة ويتصدق بها ووجه اصحابها اه قال عش قوله قبل يشتريها بمائة الخ معتمده اه (قوله رجح المائة الخ) اعتمده مره اسم (قوله لكن الفرق واضح الخ) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقية مانع من الشقص فالتقييد بال عشرة افقرة مانع من أخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعدد اه سم (قوله لأن المدار هنا) اى في مسئلة العتيق وقوله ثم اى في مسئلة الحنطة اه عش (قوله اعتبار محل الموصى) اى لا الوصى ولا الورثة وقوله عند تبسّر الشراء الخ اى عند الموت ولا عند إرادة الشراء اه نهاية قال عش قوله اعتبار محل الموصى حتى لو زاد قيمته بمحل الموصى على قيمته ببلد الشراء اعتبر ببلد الموصى اه (قوله لجمع من شراح الحاوى الخ) والفهم النهاية والمعنى فقالوا والذي صرح به الطاووسى والبارزى انه إنما يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو كما قاله البلقيني اقرب وإن قال بعض المتأخرين ان الاقرب الاول اه (قوله فتعنين) انظر لو تعدرت الكاملة اه سم اقول قضية ما مرنا فتعنين الشخص حيث (قوله مالم يقل الخ) ظرف لقوله

يحصل بالثلث اربعا غير نفيسة وإلا فلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها مع امكان تحصيل اربع غير أنفس بلافضل أو بفضل اقل كما هو الظاهر وقضية ذلك انه لا يجوز صرفه لثنتين مع امكان الثالثة (قوله رجح رد المائة الخ) اعتمده مر (قوله لكن الفرق واضح) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقية مانع من الشقص فالتقييد بال عشرة ابرعة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعدد (قوله خلافا لجمع من شراح الحاوى الخ) رافقهم مر (قوله فتعنين) انظر ولو تعدرت الكاملة (قوله

باعتبار محل الموصى أو الوصى أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينظر وجود الانفس ولو رجي عليه فاضابط فتعنين الرجا لم أر في ذلك شيئا ويظهر اعتبار الموصى عند تبسّر الشراء من مال الوصية (ولو قال ثلثي العتيق يشتري شخص) اى جاز ذلك وإن قدر على الكامل خلافا لجمع من شراح الحاوى وغيرهم لصدق اللفظ به لكن الكامل اولى (فرع) قال لغيره أعنتى عن عقاب بمائة دينار فالتبادر منه على مقاله بعضهم الرقية الكاملة فتعنين لأن التبعض يؤدى الى السراية على الآسرام يقل بعدموتى فلا تعنين وإذا اشتراها بثانين

وهي تساوى المائة صح وأتمتها عنه وصرف الزائد للعتق لا للوارث ولو أوصى بثلثه وقال يصرف منه كذا انصرف وبقي منه فضلة فالأوجه أنها
للمساكين مائة لأنه لا يشترط في الوصية بيان المصروف لأن غالبها لهم وليس كمن أوصى بعنق رقبة فليتب عليه بأدنى رقبة رد للورثة خلافاً لما
زعم أنه مثله وبقرى بأنه عين هاجنة مخصوصة وقد تعذرت وفي مسئلتنا لم يعين للفاضل (٤٩) جهة حمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

بأنه صرف الفاضل لوجه
القرب (ولو أوصى لهما)
بكذا (فاقت بولدين) حين
معا أو مرتباً وبينهما أقل
من ستة أشهر (فلهما)
الموصى به بالسوية بينهما
الائتنى كالأكثر وكذا لو
أتت باكثر لأنه مفرد
مضاف فيهم (أو أتت
بجى وميت فكلهما جى في
الصاح) لأن الميت كالمعدوم
(ولو قال إن كان حلك
ذكر) أو غلاماً فله كذا
(أو قال) إن كان حلك (ائتنى)
فله كذا (فولدت لهما) أى
الذكر والائتنى (لنت)
الوصية لشرطه صفة
الذكورة أو الانوثة في جملة
الحمل ولم تحصل ولو ولدت
ذكرين فأكثر أو ائثنين
فأكثر قسم بينهما أو بينهم
أو بينهما بالسوية وفى أن
كان حملها ابناً أو بنتاً فله
كذا لا يستحق إلا المنفرد
وفارق الذكر والائتنى
بأنهما اسماء جنس يقعان
على القليل والكثير بخلاف
الابن والبنت ووجه قول
المصنف رد على الرافعى أنه
واضح أن المدار فى الوصايا
على المتبادر غالباً وهو من
كل ما ذكر فيه فأتضح الفرق
(ولو قال إن كان يبطنها
ذكر فله كذا فولدتها)

فمعين ويحتمل لقوله فالتبادر الخ (قوله) وهي تساوى المائة قد يقال ما وجه التقييده به أم سيد عمر
وقد يقال وجهه أخذ من نظائره عدم الصحة لو لم تساوه لقوت غرض الانفسية (قوله) وصرف الزائد
للمتقن) ظاهره ولو شقصا وإن أدى إلى السراية على الأمر فليحجر (فرع) لو أوصى باعتاق شخص بعشرة
مثلاً لم يجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لأنه خير مما ذكره من اسم وقوله وإن أدى
الخ ظاهره ولو قال بعد موتى كما يفيد السياق وفيه توقف إذ الظاهر عدم السراية حينئذ كما يفيد كلام
الشارح المتقدم نفاً (قوله) يصرف منه كذا) أى يصرف بعضه للعتق مثلاً (قوله) عين هنا) أى مسئلة
العتق (قوله) ولو زاد فيها) يعنى فى مسئلتنا (قوله) حين معا) إلى قول المتن ويعطيه الوارث فى المغنى لا المسئلة
الاكثر من ائتين وإلى قول المتن ولو أوصى لجير أنه فى النهاية إلا قوله ولا يعارضه إلى المتن (قوله) حين الخ)
ذكرين أو ائثنين ويختلفان أم معنى (قوله) لأنه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لأن هذه الاضافة إما تنفيد
العموم فى أفراد الخ كما هو ظاهر أى كل حمل لها سواء هذا الحمل وغيره وأما شمول الوصية بجميع ما يبطنها
ولو متعدد فإما اجاء من صدق الحمل بجميع ذلك من غير احتياج إلى المعونة الاضافة كالإختصاص فكان الأصوب
التعليل بذلك والإختصاصه الاضافة المذكورة لم يقر لوجه فتأمل أم رشيدى (قول المتن لغت) ومثل
ذلك ما لو ولدت خنتى لا تام لتحقيق كنهه ذكر أو لائتنى أما لو قال إن كان حلك احدهما فانت بحشنى اعطى
الأقل لأنه لا تخلو عن كنهه احدهما شىء ومعنى وقوله لصفة الذكورة أى فى الصيغة الأولى وقوله أو الانوثة
أى فى الصيغة الثانية (قوله) لشرطه الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن حملها كله ليس ذكر أو لائتنى أم (قوله)
ولو ولدت ذكرين الخ) أى فى الأولى وقوله أو ائثنين الخ) أى فى الثانية أم معنى (قوله) وفى أن كان حملها الخ)
أى وفيما لو قال إن كان حملها بناتاً فله كذا أو قال إن كان حملها بناتاً فله كذا فولدت ابنتين ففلاشئ لهما
والفرق أن الذكر والائتنى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت أم معنى (قوله) وفارق
الذكر والائتنى) أى فيما لو قال إن كان حلك ذكر أو ائتنى فولدت أكثر من ذكر أو ائتنى حيث يقسم أم
عش (قوله) بخلاف الابن والبنت) أى فان كلامهما خاص بالواحد أم عش (قوله) ووجه قول
المصنف) يعنى فى الروضة وقوله رد على الرافعى أى فى قوله وليس الفرق واضح والقياس التسوية أم
رشيدى عبارة المغنى قال الرافعى وليس هذا الفرق واضح والقياس التسوية وتبعه السبكي وقال المصنف
بل الفرق واضح وهو المختار أو يمكن حمل كلام الرافعى أنه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف أنه
واضح من جهة العرف والافتقار وضوح الفرق كما قال شيخنا فظهر أنه وعبارة قسم قوله أنه واضح إلى أن قال
فاتضح الفرق لا انصاف أنه لا وضوح فيه وما روجه به مجرد دعوى أم (قوله) أنه الفرق واضح وقول
المصنف وقوله أن المدار أخره بقوله وجه آخر وقوله وهو من كل أى والمتبادر من كل الأمر آخر رشيدى (قوله)
ما ذكر) أى استحقاق المنعقد بالتسوية فى الأولى وعدم استحقاقه أصلاً فى الثانية (قوله) والأفواخ) معتمد
وقضية أنه يسلم للوارث عند فقد الوصى وإن كان الحاكم موجوداً وقياس تقديم الوصى على الوارث تقديم
الحاكم عليه أيضاً فليراجع أم عش أقول سيدى الشارح فى شرح ولو جمعها الخ وشرح وله
التفضل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث (قوله) ولا يعارضه) أى تقديم الوصى على الوارث هنا (قوله)

وصرف الزائد للعتق) ظاهره ولو شقصا وإن أدى إلى السراية على الأمر فليحجر (فرع) لو أوصى
باعتاق شخص بعشرة مثلاً لم يجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لأنه خير مما ذكره من
(قوله) أنه واضح إلى أن قال فاتضح الفرق) الانصاف أنه لا وضوح فيه وما روجه به مجرد دعوى (قوله)

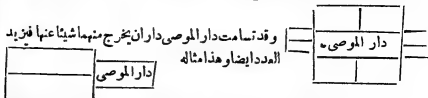
(٧ - شروانى وابن قاسم - سابع) أى الذكر والائتنى (استحق الذكر) لأن الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت
ذكرين فالأصح محنتها) لأنه لم يحصر الحمل فى واحد أو اثنا حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) أن لم يكن وصى والأفواخ كما هو ظاهر من كلامهم
ولا يعارضه ما قدمته فى تنبيه فى شرح قوله اعطى أحدهما أى الكلاب لأن ذلك فيما قد تصوره فيه ضرر على الوارث لو فوض الأمر للوصى

وهذا لا يتصور فيه ذلك لأن الموصى (٥٠) به معين بشخصه وإنما التخيير في المعطى له ففوض الوصى لأن الميت أقامه فيما لا ضرر

معين بشخصه) ويبنى أو بقدره ونوعه وصفته (قوله من الطرفين) أى الموصى به والموصى له (قوله لا اقتضاء التنكير الخ) عبارة التباينة والفرق بين هذه وما لو وصى لهما أو مافى بطنها وأنت بذكرين أو اثنين حيث يقسم أن لهما مفرد مضاف لمعرفة فيعم وما عا مضاف بخلاف التنكير إلى الألى أى قول المصنف إن كان بطنها ذكر الخ فقام التنكير حيداه قال الرشيدى قوله بخلاف التنكير الخ أى الماتركه فى غيرها فقامها وقعت خبرا عن حملها أو مافى بطنها الذى هو عام (قوله وإن ولدت ذكر الخ) عطف على قول المصنف إن كان بطنها ذكر ذكر الخ عبارة للمعنى ولو قال إن ولدت غلاما أو كان فى بطنك غلاما أو كنت حاملا بغلام فله كذا أو أنثى فلهما كذا فو لهما أعطى كل منهما ما وصى له به ولو ولدت ذكرين أو مومع اثنين أعطى الوارث من شأه منهما كامر وإن ولدت خشي أعطى الأقل كفى الروضه وأصلها (قوله هنا) أى فى هذا المبحث (قوله إعطاء الوصى ثم الوارث) تذ كر ما مر فيه عن عرش (قوله وبحت بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) أى البحث (قوله لذكر) صلة مساواة أه عرش (قوله فيما قالوه) أى قاله أصحابنا بذكره المصنف بقوله ولو قال إن كان بطنها ذكر فله كذا الخ (قوله) أى يمكن توجيهه أى البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعى الخ) عطف على قوله بمعرفة الخ وقوله أحدهما أى البنين (قوله وهذا) أى الفرق أوجه هذا ظاهرا فى اعتباره البحث وقال عرش لادلالة على كلامه على اعتباره على ظاهر كلامه اعتناء الأول وهو أن الوصى ثم الوارث يعطيه من شأه منهما ولو لا يشكل عليه قوله وهذا أوجه لأن المراد به إن رد الأول دأجه من الرود ذلك إنما يثبت بجر دال الاحتمال اه (قوله بكسر الجيم) أى وقتها نحن معنى وعرش (قول المتن فلا ربعين دارا الخ) ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد أن يصرف أيضا لاربعين من كل جانب من جوانب الدوا لاربع ولو وجد فى العلوا ربعون دارا بعضا فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلوا أيضا وعلى هذا فبذل العدد جدا اه سم (قول المتن فلا ربعين دارا الخ) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيجوز استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك يدعى عدم صدق الجوار على مساكنه فى دار واحدة اه سم الاحتمال الاول اقرب وعليه قول تميزنا نأخذ على الاربعين من كل جانب لانه دار الموصى وإن كان ساكنها فى بيت منها مثلاً أو من الاربعين وهو مشكل لأن أى جهة اعتبرت هى منها فهو ترجيح بالإسراج لكن يبنى أن يكون محل ما ذكره كحيث كان مستقلا بيت من الدار والأبنا لم يكن فى الدار إلا بيت أو كان ما يوت وكان معه فى بيته مغاير فلا يعطى قطعاً فيما يظهر إلا لا يسمى جواراً أو لالة اه بعد عمر وقوله الاحتمال الاول اقرب ثم قوله من الاربعين جزم بكل منهما عرش عبارة تقول له والوجه أن يكون الربع ومثله الوكالة كالدار الخ أى إذا كان الموصى ساكناً خارجاً اماناً كان فيه بعد كل بيت من بيوت داره فإن كان استوفى العدد المعتبر فذاك وإلا اتم على بيوتهم من خارج اه بل كل منهما استفاد من قول الشارح الآن ما الماص لا الخ فقولوه هو مشكل الخ يجاب عنه بتفويض الأمر لوصى ثم الوارث نظير ما مر اتفاق المتن وسياق عن المعنى ما يؤيد قوله بأن لم يكن فى الدار إلا بيت يبنى لمقاطعه لانه خارج موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ أى الذى معه فى بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ) ويعتبر فيمن يدفع اليه تسميتهم جواراً فالحسب العرف فلو غش البعد بين بعض جوانب داره والدور التى فى جهته وحال بين الدار والدور المقابلة لها نهر عظيم فيذبح أن لا يصرف لهم لعدم تسميتهم جواراً ولو فقدت وقضية كلامهم الخ) كذا شرح حم (قوله وبحت بعضهم الخ) كذا شرح حم (قوله فى المتن فلا ربعين داراً من كل جانب) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيجوز استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك يدعى عدم صدق الجوار على مساكنه فى دار واحدة ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد أن يصرف أيضاً لاربعين داراً من كل جانب من جوانب الدوا لاربع ولو وجد فى العلوا ربعون دارا بعضا فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلوا أيضا على هذا نزيد العدد (قوله فى المتن فلا ربعين داراً من كل جانب) الوجه الذى لا يتجه غيره ان هذا كالحديث

فيه على الوارث مقام نفسه ويقاس بكل من الطرفين ما فى معناه (من شأه منهما) ولا يشرك بينهما لا اقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مر فى أن كان حلك لأن قرينة جعله صفة الذكورة مثلاً بجللة الحل يقتضى عدم الوحدة فعمل فى كل بما يناسبه وإن ولدت ذكر كرا فله مائة أو أنثى فلهما خسون فولدت خشي دفع له الأقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنا أنه لو وصى لمحمد بن بنته وله بنتان لكل ابن اسمه محمد أعطاه الوصى ثم الوارث من شأه منهما وبحت بعضهم أنه يوقف حتى يصل حالان الموصى له معين باسمه العلم لا يحتمل إلهامه إلا فى القصد بخلافه هنا يمكن زده بأنه لا اثر هنا لهذا التميز الناشئ عن الوضع العلمى لمساواته بالنسبة الى جهتها معين الموصى له منهما لذكر فيما قالوه وأما كون هذا مبهما وضعا وذلك معين وضعا فلا اثر له هنا ويمكن توجيهه بأن عين الموصى له هنا يمكن معرفتها بمعرفة قصد الميت وبدعى أحدهما أنه المراد فينكل الآخر عن الحلف على أنه لا يملكه اراده فيحلف المدعى ويستحق وفيما قالوه لا يمكن ذلك وهذا أوجه (أو وصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلا ربعين داراً من كل جانب) الجيران

الجيران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب برة عالية من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى به لمن بقية الجوانب وإن قل وكان هؤلاء هم الذين وصى لهم ابتداء اه عش وسياق عن المثنى بما خلفه (قوله حيث لا ملاصق الخ) فدل قوله فلا ربعين دار الخ (قوله كما هو الغالب) قيد لقوله لا ملاصق فالخ الكاف بمعنى على وقوله ان ملاصق الخ يان لدخولها (قوله فلذا) اى لان ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر اى فى المثنى (قوله تصرف الوصية) يان لمتناعى لام لا ربعين الخ (قوله ففى مائة وستون دارا) غاليا والافتد تكون دار الموصى كبيرة فى التوزيع فبسامتها من كل جانب اكثر من دار لصغر المسامت لها وبسامتها داران وقد يكون لداره جيران فوقها وجيران تحتها يما فى معتبر ذلك اى من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفاه عش عبارة سم الوجه والوجه الذى لا يتجه غير هان هذا اى قولهم لا ربعين دار الخ كالجديد على الغالب من ان للدار جوانب اربع وان ملاصق على جانب دار واحدة فلو كانت الدار مثنى مثلا ولاصق كل ثمن دارا اعتبار بعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدى الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربعون من احدى الملاصقتين واربعون من الملاصقة الاخرى فيكون الجملة ثمانين فقط فلو لا صفتها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضافت مسافة ملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لاحاقى لولا صق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحد من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين ولا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما عدل من المتسعين على الامتداد فيه نظرا والمتجه الاول وعلى الثانى فالحيرة للوارث كما هو ظاهر فليتأمل اه وقوله وثمانية صوابه وستة عبارة للمثنى واعتراض هذا العدد بان دار الموصى قد تكون كبيرة فى التوزيع فبسامتها من كل جهة اكثر من اربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



ور بما يقال للتعبير بذلك جرى على الغالب من ان كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على ذلك اى

جرى على الغالب من ان للدار جوانب اربعا وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مثنى مثلا ولاصق كل ثمن دارا اعتبار بعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدى الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربعون من احدى الملاصقتين واربعون من الاخرى من الملاصقة الاخرى فتكون الجملة ثمانين فقط فلو لا صفتها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضافت مسافة ملاصقهما من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لاحاقى لولا صق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحد من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين ولا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما عدل من المتسعين على الامتداد فيه نظرا والمتجه الاول وعلى الثانى فالحيرة للوارث كما هو ظاهر فليتأمل ثم رابت الجلال السيوطى قال فى فتاوى به كلام الاصحاب فى الجوانب الاربعة اخذنا من الحديث الوارد فى ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير التوزيع يعتبر ذلك فى جميع جوانبها وتزيد العدة على مائة وستين كما يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب داره خان ذو مخازن مسكونة فهل هو كالدار الواحدة فيه نظر (قوله من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غير هان عند الموت بان باع مثلا الاولى واشترى غير هان سكنها

من جوانب داره الاربعة
حيث لا ملاصق لها فيما
عدا اركانها كما هو الغالب
أن ملاصق اركان كل دار
يجمع جوانبها فلذا عبروا بما
ذكر تصرف الوسيلة
فى مائة وستون دارا

لخبريه مسنداً من طريقه فيد مجموعها أحسنه ومرضلاً من طريق صحيح ونظراً في التحديد بمائة وستين بما أجبت عنه في شرح الارشاد ويجب استيعاب المائة وستين وأن فيهم بأن (٥٢) يحصل لكل أقل متمول والاقدم الأقرب أما الملائق لها فيما عدا الأركان الشامل لما فوقها

وتحتمل المقدم على الملائق كالملائق أركانها ثم ما كان الحرب للملائق فيما يظهر في كل ذلك لأنه أحق باسم الجوار من غيره وأقرب إلى غرض الموصى ومن ثم لو اتسعت جواربها بحيث زاد ملاصقتها على مائة وستين دار أصرف للكل فيما يظهر أيضاً أن وفيهم لأصدق اسم الجوار على الكل صدقاً واحداً من غير مرجح ويقسم المال على عدد الدور ثم ما يخص كل دار على عدد سكانها أي بحق عند الموت فيما يظهر فيهما وإن كانوا أكثف في مؤنة واحدة كما هو ظاهر سواء في ذلك المسلم والغني والحر والمكف وضد ما يشبه إطلاقهم نعم يظهر أنه لا يدخل أحد من ورثته وإن اجتزت وصيته أخذاً بما يأتي أنه لا يوصى له عادة وكذا يقال في كل ما يأتي من العلماء ومن بعدهم ثم راي نص الشافعي الذي قدمته في مبحث الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر أن ما يخص الفن لسيده والمبعوض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهايأة وإلا فدل على وقوع الموت في نوبته

ما في المتن اختار الوارث من كل جانب القدر المعتبر وإن وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي أن يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليها (قاعدة) روى الحافظ ابو عمرو في ترجمة أبي سعيد الأنصاري أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال البرو الصلة وحسن الجوار عمارة للدبار وزيادة في الأعمار اه (قوله) لخبريه الخ عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار اربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا وأشار قدما وخلفا وبينوا مثالا اه (قوله) في شرح الارشاد عبارته واستشكل ابن القتيب للتحديد بمائة وستين بأن دار الموصى قد تكون كبيرة في التربع فليسا منها من كل جهة أكثر من دار أصغر المسامت لها أو يسامتها داران يخرج من كل منهما مائتي عنها فيزيد العدد وقد يجب بحمل كلامهم على الغالب فنفذ كروه في بعض بيوت مصر الذي يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الأقرب أنه يصرف لجميع الملائق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين اه (قوله) ويجب استيعاف المائة (الستين) اقتصر عليه النهاية والمغنى واسقط قوله أن وفيهم الخ وقال سم قوله أن وفيهم الخ القياس الصرف للكل وإن لم ينف فليس القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اه وبعبارة عرض ولو قل الموصى به جداً بحيث لا تتأني قسمة على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالموتات إنسان عن تركه فليلة فيه الموصى فبما كان الموصى من سكان دار تعدد سكانها كما مر (قوله) فيقدم الخ أي الملائق لها الخ (قوله) ومن ثم لو اتسعت الخ والوجه أن يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الأربعين نهاية ومعنى قال الرشدي والوجه الخ حاصله كقوله الشهاب سم عن الشارح أن الربع يعد داراً واحدة من الأربعين ويصرف له حصّة دار واحدة تقسم على بيوت وإن كان في نفسه دوراً متعددة اه عبارة البجيرى عن النعاني وفي بعض بيوت مصر الذي فوقه بيوت وتحت بيوت الأقرب أنه يصرف لجميع الملائق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين فإن فضل من العدد فيسكنه من الجوارب الأربع اه (قوله) أن وفيهم تقدم ما فيه (قوله) ويقسم المال إلى المائتين في النهاية إلا قوله نعم إلى وظاهر وقوله على نظر إلى مر (قوله) على عدد الدور أي لا على عدد السكان اه معنى (قوله) على عدد سكانها فالعبرة بالسكن لا بالمالك اه معنى عبارة عرض قوله على عدد سكانها أي ذكرنا وإنا نأبى كبراً أو صغراً أخذاً من قوله وإن كانوا أكثف الخ فلم يكن بها سكن قبل يدفع ما يخصها للمالك الساكن بغيرها أو لا فيه نظر والأقرب الثاني ونقل عن حواشي شرح الروض ذلك في الدرس عن الكوهيكاو وفي ما قاله كان الساكن بها مسافراً هل يحفظ له ما يخصه إلى عودته من السفر أو لا فيه نظر والأقرب الأول اه (قوله) لا يوصى له أي للوارث (قوله) وكذا يقال في كل ما يأتي الخ أي لا يدخل أحد من ورثته في كل ما يأتي الخ (قوله) ولو تعددت دار الموصى الخ ولو كانت داره مسنداً الوصية غير هاهنا عند الموت بان باع مثلاً الأولى واشترى غيرها أو سكنها فليست اعتبار حال الموت وهذه غير ما قاله الشارح اه سم (قوله) فان استوى بالخ أي فلو جعل الاستواء على التفاوت وشك ولم يرجح البيان فينبغي أنه كالموت لا استواءاً ما لو عدم التفاوت ورجحى البيان فينبغي التوقف فيما يصرفه إلى ظاهره الخ حال اه عرض (قوله) والأول أقرب بل متعين والثاني لم يظهر وجهه اه سيد عمر (قوله) ومر أي في باب الحج (قوله) وبحث الأذعي مقابل ما جزم به من قوله فان استوى بالخ رشدي وعرض (قوله) اعتبار التي هو بها الخ ضعیف فالقياس اعتبار حال الموت وهذا غير ما يأتي في غير الشرح ولو تعددت الخ (قوله) أن وفيهم القياس الصرف للكل وإن لم ينف فليس القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن (قوله) ويقسم المال على عدد الدور ثم

ولو تعددت دار الموصى صرف لجيران أكثر مما سكني فان استوى بأقالي جيرانهما أي مائة وستين من كل أو ثمانين من كل على نظر والأول أقرب ومر فيمن أحد مسكنيه حاضر الحرم فتصلي لا يبعد مجي بعضه هنا إذ حاضر الشيء وجاره متقاربان فكذلك الحكم المعروف ثم يحكم هنا في بحث الأذعي اعتبار التي هو بها حال الوصية والموت والورثي اعتبار التي مات بها وكلاهما فيه نظر

كبحث الزركشي أن جاز المسجد من سمع النداء لمخبر فيه لو صرح الفرق بين ما هنا و ثم أن المدار هنا على العرف كما تقرروا ذلك على تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا جامع بينهما (و العلماء) في الوصية لهم الموصوفون يوم الموت كما هو قياس ما رآهم (صاحب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية وما رآها تعلقاً في التوقيف واستنباط في غيره من ثم قال الفارقي لا يصرف لن علم تفسير القرآن دون أحكامه لأنه كناقض الحديث (و حديث) وهو علم يعرف به حال الراوي قوة وضدها والمروى صحة وضدها وعل (٥٣) ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ والسماح وقله

بأن يعرف من كل باب طرفاً صالحاً حيث انتهى به إلى معرفة باقيه مدركاً واستنباطاً وأن لم يكن يجتهداً خلافاً لما يوهمه بعض عبارات عملاً بالعرف المأثور المحمول عليه غالب الوصايا فإنه حيث أطلق العالم لا يقيد منه إلا أحده ولام ومن ثم لو وصي للفقيه لم يشترط فيه ما ذكر بل من غصّل شيئاً من الفقه وإن قل نظيره ما في التوقيف بأن يحصل طرفاً من كل باب بحيث يتأهل لفهم باقيه أخذاً من كلام الأحياء ويكتفي الثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو عين علماء بلداً وقراءه مثلاً وعالمين أو لا فقير فيهم يوم الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد أخذ بها أحداً فقط نظير ما يأتي في قسم الصدقات ولو أوصى لأعلم الناس اختص بالفقهاء لعملي الفقه أكثر العلوم والمنفعة من اشتغل بتحصيل الفقه وحصل شيئاً منه له وقع (لا مقرر) وإن أحسن طرق القراءات وإدائها وضبط معانيها وأحكامها (و ادب) وهو من يعرف العلوم العربية

أه عش (قوله كبحث الزركشي الخ) عبارة المغني والنهاية والوجه كما قال شيخنا أن جيران المسجد كجيران الدار فيما لو وصي لجيرانه ولو بعض الجيران رد على بقيتهم في وجه احتماليين أه قال عش أي فإذا وصي لجيران المسجد يصرف لاربعين داراً من كل جانب أه (قوله في الوصية لهم) أي قول المتن ويدخل في النهاية لا قوله ومن ثم لو وصي إلى يوتي وقوله وقال بعضهم إلى الوصية (قوله لهم الموصوف الخ) خبر والعلماء وقوله بأنهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله وهو معرفة معنى كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل والتدقيق فيه أه سم أقول التوقف واضح في الاستنباط فقط والحاصل أن الذي يظهر والله أعلم أن التوقيف لا بد من معرفته في كل آية وأما الاستنباط فيمكن فيه تحصيل ما كة يقتدر بها عليه أه سيد عمر (قوله وما رآها بها الخ) أي من الأحكام أه عش (قوله ومن ثم قال الفارقي الخ) يحتمل أن يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيف وبالأحكام الاستنباط أي المأخوذ من ممارسة قواعد العلوم المحتاج إليها للتفسير بقرينة قوله لأنه كناقض الحديث أه سيد عمر (قوله وهو علم الخ) عبارة المغني والمراد به هنا معرفة معانيه ورجاله وطرقه وصحاحه وسقيمه وعليه ما يحتاج إليه (قوله يعرف به حال الراوي الخ) هل العبارة تعرف حال كل راو أو لا وعلى الأول لم يشترط المعرفة بالفعل أو بالقوة لم أر في ذلك شيئاً لكن الأقرب من الأولين الأول من الثانيين الثاني وكذا يقال في المروى أه سيد عمر (قوله مدركاً واستنباطاً) ويرجع في حده في كل زمن إلى عرف أهل محلته في زماننا العارف لما اشتهر الاقتداء به من مذهبه يصدقها وأن لم يستحضر من كل باب ما انتهى به إلى باقيه أه عش ولو قيل بظهيره في المفسر والمحدث لم يبعد (قوله عملاً بالعرف الخ) تعليل للثبوت (قوله بطلت الوصية) قد تبجحنا علمه عالم يوجد بلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والأجل عليهم كالو وصي بشأه ولا شأه وعنده ظاهراً تحمل الوصية عليهم أفتأمل سم عي حج وأما لو لم يعين في وصيته أه عمل صرف اليهم في أي محل اتفق وجودهم فيه وإن بغدوله الصرف إلى غير بلد الوصي وإن كان فيه علماء أه اقترأ أه عش (قوله ولو اجتمعت) أي قوله والمنفعة في المغني (قوله والمنفعة) أي في كلام الموصي (قوله المتن لا مقرر) بالرفع عطف على أصحاب علوم الخ (قوله وإدائها) عطف على طرق الخ وقوله وضبط عطف على أحسن وقوله وأحكامها عطف على معانيها (قوله والأفصح الخ) كآمال تعالى للروا يعبرون ومنهم من أنكر التشديد انتهى معنى (قوله وفي الحديث الروا الخ) يعني أن من رأى روي أو قصها على جماعة طاعت ما قاله وألمه وظاهره وإن لم يكن من أهل التعبير ولكنه يحرم على من ليس أهلاً له التأويل لأنه افتاء بغير علم أه عش (قوله المتن وكذا متكم) أي عالم بالعقائد أه عش (قوله وأصول الخ) وقالها بأكبر وخلافاً للثبوت عبارة تنبيه قضية كلامه الحصر في هذه الثلاثة أي التفسير والحديث والفقه وليس مراد بل العلم باصول الفقه مثلها كما قاله الصيمري وصاحب البيان أه (قوله لما مر) أي في شرح ووقفه وهذا لقول المصنف لا مقرر الخ (قوله ولو وصي

الخ) والأوجه أن يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دورهم ولو زادت على الأربعين والا فلا شتمل عليه دور متعددة فلا تعد داراً واحدة شرح مرو حاصلاً كما قال أن الربع يحدد داراً واحدة من الأربعين ويصرف له حصص داراً واحدة تقسم على بيوت وإن كان في نفسه دوراً متعددة انتهى (قوله وهو معرفة معنى كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل والتدقيق فيه (قوله بطلت) قد تبجح أن محله

نحو أو يأتنا وصراً فلو شرعنا أو متفقاً (و معبر) للبرائ النومية والأصح عابر من عبر بالتخفيف والحديث الروا بالاول عابر (وطبيب) وهو من يعرف عراض بدن الإنسان صحته وضدها وما يحصل أو يزول كآلامها (وكذا متكم عندنا كثيرين) وإن كان عليه بالنظر لثقله الفضل العلوم وأصل ما هو أن كان الفقه مبنياً على علمه لأنه ليس بفقير ومنطق وإن توقفت كالات العلوم على علمه وصو فوإن كان التوصل المبنى عليه يظهر الباطن والظاهر من كل خلق ديني وتعلمتهما بكل كآل ديني هو أفاضل العلوم لما من العرف ولو وصي

للقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن (٥٤) عن ظهر قلب ولا جهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يسب الصحابة

واستشكت صحة الوصية بانها معصية رهي في الجبهة مبطلة ومجانب بان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها او يقرانها كمن اراد من ثم ينبغي بل يتعين بطلان الوصية قال ابن عباد الوثن ويسب الصحابة وقبول شهادة الساب لا تمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي فيه او للسادة فالمتبادر عرفا انهم الاشراف الآتي بينهم وقال بعضهم بل هم شرعا وعرفا العلماء والوصية العامة من الكتاب والسنة ظاهر او باطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشرع المنسوب من جهة الاب الى الحسن والحسين لان الشرف وان عم كل ربيع الا انه اختص بالوصية فاعطى الله عنهم عرفا فطرد عند الاطلاق واعقل الناس واكيسهم ازهدهم في الدنيا واحقهم اسفهم عند المآل والروائي (ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهما ما يأتي في قسم الصدقات فيعتين المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضى الله تعالى عنه البديعة اذا افترقا جتمعا ولا اذا اجتمعا افترقا ويحوز النقل هنالك غير فقراء بل المال والوصية لليتامى والعريان والزمنى

للقراء (الخ) ولو اوصى للفقراء دخل الفاضل دون المتبسط من شهر ونحوه للتوسط بينهما درجات بمقتضى المفتي فيها الورع ترك الاخذ والرزق لا يطلب من الدنيا سوى ما يكفيه وعياله في الحالة الرأفة او لا يخل الناس صرف الامناع الزكاة كقوله البغوي انه نهاية قوله لم يعط الا من يحفظ كل القرآن (في الاصح) ولو اوصى للرقاب صرف الى المكاتبين ككتابة صحبة او قل ما يجزى ان يدفع في ثلاثة ولو لم يكن في الدنيا مكاتب وقب الثالث لجواز ان يكاتب رقيق فان رقيق المكاتب بعد اخذهم من الوصية استرد المال ان كان باقيا في يده وبسببه واسبل الله صرف الى الغزاة من اهل الصدقات اه معنى (قوله عن ظهر قلب) اي عرفا فلا يضر غلط يسير ولا يخل كذلك فيما يظهر اه ع (قوله صحة الوصية) اي لعباد الوثن ولئن يسب الصحابة وقوله بانها الى الوصية لمن ذكره قوله هو اي المعصية مطلقا (قوله ومن ثم) اي من اجل ان الضار ذكر المعصية (قوله) بما يأتي فيه (اي في باب الشهادة) عبارة هناك وقيل شهادة كل متبسط لا تكفره بديعته وان سب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم واستحل امواتهم ما تركوا اه (قوله فالمتبادر عرفا) بل شرعا اه نهاية (قوله الآتي) (اي آتيا بقوله) والشرع المنسوب الخ (قوله والصوفية) اي في الوصية لهم مبتدأ خبره العالمون الخ (قوله ظاهر الخ) (فرع) وقع السؤال عمال الوصية للارباب اهل تصحيح وصيته وتصرف للأصلح وانما فيه نظر والجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطق عليه تعريف الوصية بالارباب الملائم للطاعة التارك للمعصية الغير انهم على الشبوات اعطى الوصية به ولا الغت الوصية ولا يشترط وجود الوصية في بلد الوصية بل حيث وجد من اجتمع فيه شروط الوصية وان بعد عن بلد الوصية اعطيه ما يأتي من ان يجوز النقل هنالك غير فقراء بل المال اه ع شوقه لعل هذا وافق ما تقدم في شرح وفقه لكن قضية ما قدمنا ان نافعنا المغنى في الوصية للرقاب وقف الثلث الى وجوده (قوله وسيد الناس الخليفة) اي الامام مبتدأ خبر (قوله) والشرع المنسوب الخ) لعل هذا باعتبار زعمه والاعرف للحجاز وهو الحلي في زعمنا ان الشرع الاول فقط وان الثاني هو السيد (قوله الا انه اختص بالوصية) لا فاطمة الخ) وهو لا دم الذي جعلت لهم العامة الخضر لم يتأزوا بها فلا يليق لغيرهم من بقية آله صلى الله عليه وسلم لبسها لانه ترى زعم فيهم انتسابه للحسن والحسين مع اتفاد نسبته عنهما ومنع من ذلك فاعله اه ع (قوله والمثلث الخ) معتمداه ع (قوله) والمراد بهما) الى قول المتن ولو جمعهما في المغنى الى قول المتن او يلحق معين في النهاية الا قوله وبه مجاب الى ولو اوصى لشخص (قوله فيعتين المسلمون) ولا يدخل الفقير المكنت بنفقة قريب او زوج ولا المال كاه معنى (قوله ويجوز النقل هنا) اي حيث اطلق الوصية فان خصا بان قال او صيت لفقراء بل كذا مثلا اختص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه ع (قوله والوصية الخ) مبتدأ خبره تختص بفقراءهم اه سم (قوله لليتامى) او الارامل او الايامى او اهل السجون او الغارمين او لتكفين الموتى او حفر قبورهم واليتيم صغير لا بل هو الاسم الأملة من لا زوج لها الا ان الأملة من بانت من زوجها يموت او يتوفى ولا يلزم لا يشترط فيها تقدم زوج ويشترط ان اشتراط الخلع الزوج حالا ولو اوصى للارامل او البكار او الشيب لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن لهم زوجات واللعزب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في وجهه الرايين نهى مؤمى (قوله على ما في الروضة) وجهه الخ) عبارة النهاية والمغنى يقتضى اشتراط فقرهم وان استبعدوا الاذعن في الحجاج وجهه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم الخ) وبه علم ان الضمير المستر في قوله ولو وجهه الضمير المجزوف في قوله في رد له اختصاص الوصية للحجاج بفقراءهم الذي تضمنه قوله الا في تختص بفقراءهم (قوله وهو) اي طول السفر (قوله فكان) اي الحج بل الوصية للحجاج وقوله مشعرا بالفقراء باعتبار الفقر فيهم (قوله تختص بفقراءهم) ثم ان انحصار واجب تعميمهم ما لم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كالموصى بشاة ولا شاة له وعند طبائعه تحمل الوصية عليا فليتأمل (قوله والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقراءهم

ونحوهم كالخجاج على ما في الروضة ويجوز ان اطلب في رد له بان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا والا فكان مشعرا بالفقراء تختص بفقراءهم (ولو جمعهما) اي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما اي شركه الوصى ان كان

والافالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للساكنين كافي الزكاة وبه فارق مالواوصى لبي زيد وبني عمرو فانه يقسم على
عدهم ولا ينصف (واقول كل نصف) من الفقراء والمساكين ملاحيت لم يقيدوا بمحل واقيدها بهم وبغير محصورين (ثلاثة) لانها اقل
الجفع بالدفع الوصي والوارث وكذلك الحاكم بغير اجتهاد او تقليد صحيح كما هو ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم الثالث اقل متمول ثم ان لم يتعمد

استقل بالدفع اليه لبقاء
عدالتهم والاعطى حرمه ذلك
كما هو ظاهر دفعه للقاضي
وهو يدفعه له او يرده للدافع
ويامر به بالدفع له كذا قالوه
وهو مشكل لانهم بعد ان
قرروا نفسه بتعمده لذلك
كيف يجوزون للقاضي
الدفع اليه ولو ليدفعه لغيره
فالوجه حمل كلامهم على
ما اذا تاب اذ الظاهر انه لا
يشترط في مثل هذا استبراء
ويحت الاذرى تعين
الاسترداد منهما ان عسر
الدافع لانه ليس اهلا
للتبرع (وله) اى الوصى
والافالحاكم (التفصيل)
بين احاد كل نصف ويتأكد
تفصيل الاشدا حقا والاولى
ان لم يرد التعميم الافضل
تقديم ارحام الموصى
وبخارهم اولى فخارهم
رضاء فغيره فعارهم
انهم متى انحصروا وجب
قبولهم واستيعابهم
والتسوية بينهم وان تفاوتت
حاجاتهم خلا للقاضي اى
الطبيب وكان بعضهم اخذ
من كلامه ما ياتى عنه اخر
الباب انه لو فوض للوصى
التفرقة بحسب ما يراه لومه

والاجاز الاقتصار على ثلاثة اه معني (قوله بغير انهم) اى ما يطلق عليه اسم الفقراء والمساكين شرعا اه
عش (قوله والافالحاكم) يبنى اخذا مما تقدم والوارث ثم رأت قوله الا انما فان دفع الوصى الخ
وهو دل على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا يقسم ذلك على عددهم وسهم ولا يجب
استيعابهم بل يستحب عند الامكان نهاية معني اى ليكني ثلاثة من كل نصف هذا كما ياتي ان كانوا غير
محصورين فان انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم عش (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله كافي الزكاة
(قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين ما لو قال او وصيت للفقراء والمساكين حيث شرك
بينهما مناصفة ان بي زيد وبني عمرو لم يقصد بذلك ان يفيهما الاجر الذي عن غيرهما من جنسهما بخلاف
الفقراء والمساكين فانهم لما انصفوا بوصفين متباينين دل ذلك على استقلال كل منهما بحكم قسم
بينهما مناصفة اه عش (قوله والوارث) لم يتقدم ما يقيدان للوارث بالدفع بل قوله اى شركة الوصى الخ انه
ليس له الدافع فله ان ياد به انه ان ليس له الدافع لانها ملكه لو تعدى ودفع اعتد به اه عش (قوله غرم
لثالث الخ) اى ان كان موسرا ولو مالا اه عش عبارة السيد عمرو هل ان يسترد منهما اومن احدهما
ما يدفعه لثالث اخذ من تعاليل الاذرى في كلام الشارح او لا لم ارى ذلك شيئا ولعل الاول اقرب ثم
رأت حاشية عبدالحق في المحلى نقل عن الاذرى ما استقر به اه (قوله والا) اى وان تعمد (قوله وهو) اى
القاضي اه عش (قوله كذا قالوه) انصهر المغنى على ما قالوه (قوله ويحت الاذرى) عبارة النهاية والوجه
كما يجتهد الاذرى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) اى من الاثنين المدفوع لهما انظر ما يسترد هل هو الجميع
لفساد الدافع او ثلث ما دفعه اليهما او اقل متمول لانه الذي يغرمه لو كان موسرا فيه نظر والاقرب الثالث
وعليه به تعين فيما يسترد ان يكون منهما او يكفى من احدهما وكان ما في يده هو الذي يدفعه ابتداء فيه
نظر ولعل الثاني اقرب اه عش عبارة السيد عمر قوله الاسترداد منهما اومن احدهما فيا يظهر بناء على
جواز التفصيل الاقوى والافالحاكم ولو اختلف اعتقاد الموصى له والحاكم فهل العبارة باعتبار
الحاكم او لا فيه نظر والاقرب الاول اه عش (قوله يبنى) اى قوله خلا للقاضي في المغنى الاقوله ومحارهم
الى فغيره (قوله الافضل) نصف التعميم اه سم (قوله تقديم ارحام الموصى) اى اقاربه الذين لا يرون منه
ما اثار به الذين يرون منه فلا يصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم عادة شرح الروض والمغنى
(قوله ومحارهم) اى نسبا ولا مبتدأ وخبره قوله فخارهم الخ عطف على ارحام الموصى (قوله رضاعا) لم
يذكر محارم المصاهرة ويبنى انهم بعد محارم الرضاع اه عش (قوله ومم) اى في بحث القبول انهم اى
الفقراء (قوله من كلامه) اى القاضي (قوله ما ياتي عنه) اى عن البعض وقوله انه لو اوصى الخ ياتي لما ياتي
الخ (قوله وقد يفرق) اى على الاول سم اى القائل بوجوب التسوية (قوله فلو لمه ذلك) اى تفصيل اهل
الحاجات (قول المتن في جواز اعطائه الخ) افهم انه لا يتعين الاقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه عش
(قوله الحق بهم) اى ضة اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف احدهم لعدم وجوب استيعابهم معني
وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غابة (قوله لنصفه) فلا نص فامتدنت منه الاخلال به وعدم اعتبار فقره
معني وشرح الروض (قوله ولو لوصفه الخ) عبارة المغنى اى اذا اطلق فان وصفه الخ اه (قوله فكما) اى
اتفاق المتن اه عش (قوله او بغيره الخ) او قرنه بمحصورين كزيد واولاد فلان اعطى زيد النصف

(قوله والافالحاكم) يبنى اخذا مما تقدم والوارث ثم رأت قوله الا انما فان دفع الوصى الخ وهو دل
على ذلك (قوله الافضل) وصف للتعميم (قوله ومم) اى في بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله وقد يفرق)

تفصيل اهل الحاجة الى اخره وقد يفرق بانه ثمة ربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا فقطع اجتهاد الوصى ونم وكل الامر لاجتهاده
فلزمه ذلك (او) اوصى لزيد الفقراء فالذهب انه كادهم في جواز اعطائه اقل متمول لانه الحق بهم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا
لنصفه عليه ولو وصفه بصفتهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصفه لهم او فقير افكارا وبغيرها كزيد الكاتب اخذ النصف

وكان السبكي اخذ من هذا قوله ولو وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة العشرة ثلثا على المذهب ولو اوصى لزيد دينار وللقرام ثلث ما له لم يصرف لزيد ولو قير اغيره لانه بتقديره قطع اجتهد الوصى وقضيته انه لو اوصى ان يحط من دينه على فلان اربعة مثالا وان يحط جميع ما على اقراره وفلان منهم لم يحطه (٥٦) غير الاربعة لانه اخرجه بافراده ولان العدد له مفهوم عند الشافعي رضى الله عنه وبه

واستوعب بالصف الاخر الجماعا المحصورون ومغنى وبأدى وشرح الروض **(قوله)** وكان السبكي اخذ الخ ويحتمل ان يكون ما اخذ السبكي ما لو اوصى لزيد محصورين كبنى وعرفانه بنصف بينهما اه سيد عمر **(قوله)** اخذ من هذا الخ قديم مع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب اه سم **(قوله)** للعشرة ثلثا اي ولكل من المدرس والامام ثلث **(قوله)** ولو اوصى لزيد دينار الى قوله وقضيته في المغنى **(قوله)** بتقديره اي بتقدير الوصى الدينار له اه عش **(قوله)** وقضيته اي ذلك التعليل **(قوله)** لانه اخرجه الخ ظاهر هو ان كان غير متذكر لسكونه من اقراره به اه عش **(قوله)** وبه بحاج اي بالتعليل الثاني **(قوله)** (الصرف) اي صرف الباقي **(قوله)** او ما تضمنه اي مفهوم ما تضمنه العدد **(قوله)** عليه اي مفهوم العدد وحجتيه وكذا قوله بل هو **(قوله)** او ذكره اي العدد وقوله المتبادر منه اي ذكر العدد وقوله الانقصار عليه اي على العدد **(قوله)** وان لم يقل بينا المفعول غايه **(قوله)** وان النص الخ عطف على الفرق **(قوله)** وقد استند وصيته اليه اي بان جعله وصيا على تركته اه عش **(قوله)** لكل من قبل الخ اي وبفعل كذا اخذ من قوله الاتي والعمل ولعل في العبارة سقط اه عش وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل بقوله الاتي من عطف اللازم ولا سقطه **(قوله)** لان الاولى اي الوصية الاولى اي الوصية لشخص بالف وقوله حيث ائذي خين اذ وجد التصريح او القرينة وقوله من جملة افراد الثانية يعني داخله في الوصية الثانية اي الوصية لكل من قبل وصيته من اجمع المذكور بالعين **(قوله)** والاي وان لم يوجد التصريح ولا القرينة استحق القاي مطلقا **(قوله)** فليس هذا اي مانع فيه من الوصيتين حين انتفاء كل من التصريح والقرينة القاي مطلقا فامكن حل احدهما على الاخر اي فيكون مقررا في الاولى بالعين وفي الثانية بالف اه عش **(قوله)** بخلافه اي الوصى **(قوله)** وما بعد قوله اي ان زرعة وقوله لعل الخ مقوله **(قوله)** حل المطابق الخ يعني ان حل الوصية الاولى المطلقة عن شرط قبل الايصاء على الوصية الثانية المقيدة بذلك اولي **(قوله)** وان كانت

بحاج عن قول الرافعي اذا جاز ان يكون النص على زيد اي في مسألة المتن لثلا محرم جاز ان يكون التقدير هنا اي في مسألة الدينار لثلا ينقص عنه وايضا يجوز ان يقصد عين زيد الدينار وجهة الفقهاء للباقي فيستوى في غرضه الصرف لزيد وغيره اه وجه الجواب ان زيدا في مسألة المتن لقب ولا فائل يعتد به بحجية مفهومه بخلاف مفهوم العدد او ما تضمنه كالدينار فان كثيرين عليه بل هو نص الشافعي كما تقرر واذ اوصى مفهومه على القول به او ذكره المتبادر منه عادة لا انقصار عليه وان لم يقل بالمفهوم اتضح الفرق بين المسئلتين وان النص على الدينار له قطع اجتهد الوصى ان ينقصه او يزيد عليه فتام له ولو اوصى لشخص رقبا استند وصيته اليه بالف ثم استند وصيته بجمع هو منهم واوصى لكل من يقبل وصيته منهم بالعين فالذي يستحقه ان صرح او دل قرينة ظاهرة على ان الالف المذكورة او لا مرتبطة بقول الايصاء لم يستحق سوى الفين لان

اي على الاول **(قوله)** وكان السبكي اخذ من هذا قوله الخ قد منع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب **(قوله)** ان زيدا في مسألة المتن لقب كون زيدا لقبيا لا مفهوم له لما لا يحتاج اليه في الفرق لثبوت استحقاته سواء اثبتناه مفهومه او لم تثبت لدخوله بكل حال واثار المفهوم انما هو اخراج غيره له عمل به فيكفي في الفرق ان يقال النص على زيد لا يفيد سوى دفع حرمانه لدخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا انقص عليه لم يفد النص على الدينار فانه يفيد منع كل من النقص والزيادة نظر المفهومه فليتأمل **(قوله)** لقب الخ هذا كلام لا موقع له لان الرافعي لم يقول فيما قاله على ثبوت المفهوم او عدمه اذ اثر المفهوم خروج غير زيد وليس الكلام فيه ولو عول على ما ذكر لم يفد ان اللقب لا مفهوم له لان الجارو والمجرور كقوله هتال زدني اوصيت لزيد دينار له مفهوم معتبر وانما عول على ان زيدا في مسألة المتن للاستحقاق بدون النص عليه فجعل قاعدة النص عدم جواز حرمانه فيجوز ان يكون النص على الدينار في المسئلة الاخرى لمنع النقص لانه يجوز اعطائه الدينار بدون النص عليه فينبغي ان يكون قاعدة ذكره منع النقص فيكفي في الفرق ان يقال النص على زيد لا فائدة له لا مجرد منع حرمانه لاستحقاقه مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار لانه لا يتعين مع النص عليه بدونه فلا فائدة لذكره الا باثبات استحقاته دون غيره من ازيدته او انقص لان مفهومه ما نعلم الرافعي ان يقول لشرط المفهوم ان لا يظفر للتخصيص بالذك كقاعدة وهي هنا منع النقص المناسب للاحسان بالوصية دون الزيادة لمناصبتها الاحسان فلا يقصد منعها فليتأمل **(قوله)** افراد الثانية تامله **(قوله)**

الاولي حيث من جملة اراد الثانية والاستحقاق الثامن ان قبل استحقاق الفين ايضا لانها حيث تدور وصيتان متغايران ثان الاول يحض تبرع لافي مقابل والثانية نوع جملة الفتي مقابلة القبول والعمل فليس هذا كالاقرار له بالف ثم بالعين او بالف ولم يذكر سببائهم بالف وذكره لاسبابا لانه لم يرد اربهم ما من كل وجه فامكن حل احدهما على الاخر بخلافه في مسئلتنا وهذا يدفع ما وقع في فتاوى ابن زرع عنه ان الف بعض ذلك على انه مردد في قوله او رد قوله لعل الحل المطابق من حيث اللفظ على المقيد او لا وان كانت

مادتهما مختلفة اعتبارا باللفظ من غير نظر الى المعنى (أو) وصى (لجمع معين غير منحصر كالعلوية) وهم المنسوبون لعلى وإن لم يكن وامن فاطمة كرم الله وجهه ما ونى تميم (سحت في الاظهر وله الانتصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة بخلاف غيرهم بحجاب عنه بان تنجى في الوصايا عرف الشارع غالبا حيث علم اولو زيدوه كان لزيد النصف والباقي (٥٧) وجوه الخير اولى اولو زيد ونحو جبريل أو الجدار

بما لا يوصف بملك وهو مفرد فلزيد النصف وبطلت في الباقي نعم لو اضاف الجدار لمسجد أو دار زيد سحت له وصرفت في عمارته كاجته الاذعى اولو زيد ونحو الرياح فله اقل متول وبطلت فيها عداه ولو اوصى بثله لله تعالى صرف وجوه البروياني آخر الباب بينهم ومثلهم وجوه الخير لا يدخل فيهم ورثته نظير ما مروى فان لم يقل لله تعالى صح وصرف للساكنين وفريق الروضة بينه وبين الوقف بان غالب الوصايا للساكنين فعمل المطابق عليه وبان الوصية مبنية على المساهلة اى حيث نصح بالمجهول والتجسس وغيرها بخلاف الوقف فيها ووقع لبعضهم هنا ما يخالف ذلك فاحذره (أو) اوصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة له (وإن بعد) وارثا وكافرا وغنيا وضد فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولا يتنافى قولهم لو لم ينحصروا فالعلوية لان عمله فيما اذا تعذر حصرهم وذلك لان هذا اللفظ يذكّر عرفا شاملا لارادة جهة

مادتهما مختلفة) لعل المادتين الموصى به (قوله اعتبارا باللفظ الخ) معمول لقوله أولى ويان لوجه الاولوية والمراد باللفظ كل من متهما وصية لشخص (قوله وهم المنسوبون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن في النهاية لا لافوله واعتراض الراعى الى المتن وقوله ونقل الاستاذ الى ذلك لانهم وقوله قال الاذعى الى واقول وقوله لانها كاتفيد الى المتن (قوله وبني تميم) عطف على العلوية (قوله والفرق) اى فرق مقابل الاظهر عبارة المعنى والنهاية والثاني البطلان لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو متمتع بخلاف الفقهاء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاتبع اه (قوله يجب عنه) اى عن الفرق (قوله اولو زيد وشه) الى قوله وإن كثروا في المعنى (قوله ما لا يوصف بملك الخ) كالراجح والشيطان نهاية ومعنى (قوله وهو مفرد) سيد كيمترزه (قوله سحت له) اى الوصية للجدار (قوله وصرفت) الاولى كافي النهاية والمعنى وصرف النصف قال عث فان فضل منه اى النصف شئ اذ خسر للمارات ان توقع احتياجه اليها والارد على الورثة اه (قوله كاجته الاذعى) جزم به النهاية والمعنى (قوله ونحو الرياح) كالملكوك المحيطان بما لا يوصف بملك وهما جميع وانظر ما حكمه المتن والجمع المحصور ولعلما كالفردي التفسير ثم البطلان في الباقي بعد حصصه زيد فليراجع (قوله نظير ما مر) اى في شرح ولو اوصى لجيرا الخ وياتى اى في المتن اخر الفصل (قوله فان لم يقل لله تعالى الخ) ولو اوصى لامهات اولاده وهن ثلاث للفقراء المساكين جعل الموصى به بينهم اثلاثا نهاية ومعنى (قوله بينه) اى ما ذكر من الوصية بلا ذكر المصرف اى وبين الوقف اى بلا ذكر مصرف فلا يصح (قوله عليه) اى الغالب (قوله وغيرهما) الاولى كغيرهما (قوله لهما) اى الغلبة والمساهلة المذكورتين ويحتمل اى المجهول والتجسس (قول المتن لا قارب زيد) اى اورحه معنى وروض (قوله وارثا) الى قوله واعتراض الراعى في المعنى (قوله وارثا) هذا لا يخالف ما مر من عدم دخول الورثة لانه في ورثة الموصى للواوصى لا قارب نفسه لم تدخل ورثته نفسه كما تاتى الموصى لهم هنا قارب زيد ومن غير ورثته الموصى فلو اتفق ان بعض اقارب زيد من ورثة الموصى لم يدفع له شئ اه عث (قوله وغني الخ) او حرا ورقبوا يكون نصيبه لسيده اه نهاية زاد المعنى لان دخل سيده لثلا يتكرر الصرف للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا ان انحصر او لن لم ينحصر وا فكالوصية للعلوية معنى وروض مع شرحه وسيفيده الشارح بقوله ولا يتنافى قولهم الخ (قوله كما شمله) اى قوله وإن كثروا الخ وكذا تخير ولا يتنافى (قوله ولا يتنافى قولهم الخ) اى المارانفة (قوله لو لم ينحصروا) اى الموصى لهم كاقارب زيد مثلا فكالعلوية اى في جواز الانتصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان عمله) اى قولهم المذكور وقوله حصصهم اى الموصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) اى اقارب زيد مثلا (قوله ومن ثم) اى من اجل ان هذا اللفظ يذكّر عرفا الخ (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله صرف له الخ وقوله واستوى الخ على قوله لم يكن الخ (قوله ويجب بانه في نفسه الخ) حاصله انه باعتبار اصل الواضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفي جهة فلو حفظ وجوب الاستيعاب الاول وفيما عداه الثاني هذا ولعل الاقرب ان يجب بان الملحظ في عدم وجوب الاستيعاب عدم الحصر لا الجهة ومن ثم لو انحصرت اى الجهة وجب

وبني تميم) عطف على قول المتن كالعلوية وفي شرح مر أو لامهات اولاده وهن ثلاث للفقراء والمساكين قبل هو كذلك كافي مسألة السبكي المارة في الشرع (قوله واستوى) عطف على لو لم يكن له الاقرب قال مر في شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث ما لو كان قريبه وقيفا فصحب ويكون نصيبه لسيده وهو الاوجه كاجته الناشري وإن تعقبه في الاستدلال بقيل ينبغي دخوله لم يكن له اقارب احرار فان كان فادخل

(٨ - شرائي وإن قام - سابق) القرابة فعمم ومن ثم لو لم يكن له الاقرب صرف له الكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ جمدا واستوى الابد مع غيره مع كون الاقارب جمع اقرب وهو افضل تفضيل واعتراض الراعى التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لم يجب الاستيعاب كالوصية لافقراء يجب بانه في نفسه غير جهة جارية لان من شأن القرابة الحصر وإنما المتبادر من ذكرهما يتبادر

من الجهة بالنسبة لعظام من ذكر وقرهم يذكر عرفا شاعرا لارادة جهة القرابة يشير لما ذكرته (لأصلا) أى أبأوأما (و فرعا) أى ولدا (فى الاصح) ونقل الاستاذ ابو منصور إجماع الصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون اقارب عرفاى بالنسبة للوصية فلا ينافى تسميتهما اقارب فى غير ذلك وعدل (٥٨) عن قول اصله الاصول والفروع ليقيد دخول الاجداد والجندات والاحفاد يؤخذ مما

فى الوقف أنه لو وقف على أولاده وليس له إلا أولادهم صرف اليهم لما سرتهم انهم لو لم يكن له هنا قريب غير أولئك صرف اليهم (ولا تدخل قرابة الام فى وصية العرب فى الاصح) ينقل عن الجمهور لانهم لا يفترضون بها ولا يعدونها قرابة والاصح فى الروضة ونقل عن الأكثرين دخولهم كالعجم لان العرب يفترضون بها فقد صح انه عليه السلام قال عن سعد بن أبى وقاص سعد خالى فى رضى امرؤ خاله ويدخلون فى الرحم اتفاقا (والعبارة فى ضبط الاقارب باقرب جد ينسب اليه زيد) أو أمه بناء على دخول أقاربها (وتعد أولاده) أى ذلك الجد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوتة وفى درجته فلو وصى لأقارب حتى لم تدخل الحسينيون وإن اتهموا

الاستيعاب فيها أيضا كالمغنى فى بحث القبول اه سيد عمر (قوله بالنسبة لا عطاء الخ) يتناول اه سم (قوله وقرهم الخ) مبتدأ خبره قوله يشير الخ (قول ابن لا أصلا و فرعا) كذا فى نسخ الشرح بالانق ولا يظهر عليه وجه نصب اصلاخ والذى فى المحلى والنهاية والمغنى الا اصلاح الخ بالاستثناء وهذا ظاهر (قوله) ابأوأما أى بالذات فقط وقوله أى ولدا أى ولا بالصلب فقط (قوله وذلك) راجع الى قول المتن لا أصلا و فرعا (قوله لانهم) أى والام والولد (قوله لا يسمون اقارب) أى بخلاف الاجداد والجندات والاحفاد اه مغنى (قوله تسميتهما) أى الاصل والفرع (قوله فى غير ذلك) الأولى فى غير ما (قوله ليقيد دخول الاجداد الخ) أى فى الأقارب بخلاف تعبیر أصله فانه يقتضى خروجهما كالابوين والأولاد سيد عمر وسم (قوله انه لم يكن الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله هنا) أى فى الوصية (قوله غير أولئك) أى الاب والام والفرع (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) أى فى الوصية للأقارب اه مغنى (قوله لانهم لا يفترضون) أى قوله او قوة الجهة فى المغنى (قوله بها) أى قرابة الام (قوله والاصح فى الروضة الخ) وهو المعتقد نهاية ومغنى ومنهج (قوله دخولهم) أى اقارب الام (قوله فى الرحم) أى فى الوصية للرحم (قوله لا اقارب حسن) أى شخص منسوبون إلى سيدنا الحسن وقرهم لم يدخل الحسينيون أى المنسوبون إلى سيدنا الحسين وقوله وإن اتهموا التمرى الحسينيون والحسينيون (قوله لا لمن ينسب الجدة) عطف على قوله دخل كل من ينسب الغم بحسب المغنى ولو حذف اللام لظهر العطف عبارة المغنى والوصية لأقارب الشافعى فى زمنه او بعد موته لا ولا د شافع الخ لا يصرف الى من ينسب الى جد بعد شافع كالزادعلى والعباس اخوى شافع اه وهى ظاهرة (قوله اولاقارب بعض اولاد الشافعى الخ) أى لو وصى فى هذا الوقت لأقارب بعض الخ اه مغنى قال النهاية قد مر فى الزكاة آله عليه السلام فلو وصى لآل غيره صححت الوصية ورحل على القرابة إلى أوجه الوجهين لا على اجتihad الحاكم وأهل البيت كالآل نعم تدخل الزوجة فيهم أى أهل البيت ايضا وأولاه من غير ذكر البيت دخل كل من تزوج موته أو لآل بآله دخل اجداده من الطرفين وأولادها مات دخلت جداته منهما ايضا ولا تدخل الاخوات فى الآخرة ككسهم والاحياء آباء الزوجة وكذا ابوزوجة كل محرم رحم محرم والاصهار فمثل الاختان والاحماء ويدخل فى المحرم كل محرم ينسب اورضاع او مصاهرة الوصية المولى كالوقوف عليهم اه زاد المغنى ولا يدخل فيهم المديرو لام الولد اه قال ع ش قوله الاختان أى اقارب الزوجة وقوله كالوقوف عليهم أى فيشمل العتيق والمعتق اه (قوله أى الولد) أى اولاد الصلب (قوله رعاية) لتعليل اللين مع ما زاده الشارح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وبهذا) أى قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض الخ تحتل من أوجه اندفاعه ان المراد بالاقرب ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا

لهم معهم ادمه وعدمه بالوصية اه (قوله أى بالنسبة الخ) يتناول (قوله ليقيد دخول الاجداد الخ) أى فى الاقارب (قوله ويدخل فى أقرب اقارب به الاصل والفرع) قال فى التكملة توزع فى تعبيرة بالدخول مع انه ليس أقرب الاقارب غيرهما فلو قال وأقرب الاقارب الاصل والفرع لكان اصوب واجيب بانهما أقرب على الإطلاق ويصح إطلاق الدخول بمعنى ان كلامهما داخل واذا اخذناه على الإطلاق بل بالنسبة إلى الموصى لا قارب فقد لا يكون ناله واقربا غيرهما وأقربهم اليه مثلا الاخ والعمة فتشكون الوصية له وبهذا يكون تعبیر المصنف احسن اه وقوله بل بالنسبة إلى الموصى لا قارب به هلا قال لأقرب اقارب اه فان صورة المسئلة فاذا وصى لأقرب اقارب به وليس له اصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والعمة لانه اقربى وجهه وأقرب كافيه عبارة المنهج وهى او وصى لأقرب اقارب به فلذرية قربى فى قرابة فاقوة لقبوتها فجدودة اه (قوله وبهذا)

بعض اولاد الشافعى دخل فيها اولاده دون اولاد جده شافع (ويدخل فى أقرب اقارب) أى المغنى زيد (الاصل) أى الابوان (والفرع) أى الولد ثم غيرهما عند فقد هما على التفصيل الا ترى رعاية لوصف الاقربى المقضى لزيادة القرب او قوة الجهة وبهذا الذى دل عليه قوله وأخ على جد اندفع الاعتراض عليه بانه يوم ان تم أقرب من غير الاصول والفروع

واندفع قول شارح المراد بالاصل الاب والام واصولهما (والاصح تقديم) الفروع وان سفلوا لومون اولاد البنات الاقرب فالاقرب فيقدم ولد الولد على ولد والد الولد اما ابوة ثم الاخوة ولومون الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الاب والام القرني فالقرني نظرا

في الفروع الى قوة الارث والعصو باقي الجملة وفي الاخوة الى قوة البنوة فيها في الجملة ثم بعد الجدود العمومة والخولة فيستويان ثم بنوتهما ويستويان ايضا لكن بحث ابن الرفعة تقديم العمومة على الجدود والخال والخالة على جد الام وجدتها اه قال غيره وكالعم في ذلك انه كافي الولاء اذا تقرر ذلك علم منه تقديم (ابن) وبنت وذريتهما (على اب و) تقديم (اخ) وذريته من اى جهاته (على جد) من اى جهاته (ولا يرجح) بد كورة ووارثة بل يستوى الاب والام والابن والبنات (والاخ والاخت) لاستواء الجهة في كل نعم يقدم الشقيق على غيره ويستوى الاخ للاب والاخت للام (ويقدم ابن البنات على ابن ابن الابن) لانه اقرب منه في الدرجة (فرع) اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد وجب استيعاب الاقربين واستشكله الرافعي بان القياس بطلان الوصية لان لفظ جماعة منكرو فهو كالوصى لاحد رجلين او ثلاثة لاعلى التعيين من جماعة معينين قال الاذرى

المعنى غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ومحمّل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اى بعد فقد الاصل والفروع كالاخوة بالنسبة لغيرهم فليتام في اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر لا يخفى اه معنى في تعقيبه الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاء وصف الاقربية الخ ميل الى جميع الاحتمالات الثانية كما تقتصر عليه المعنى لكن كلام الشارح كالصريح في ارادة الاحتمال الاول ولا يكون قوله او قوة الجهة مستدركا يمكن ان يكون المشار اليه قول الشارح غير هما الخ (قوله) واندفع قول شارح الخ) ان كان وجه اندفاعه انه رد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتام اه سم (قوله تقديم الفروع) الى الفروع في المعنى لا قوله قال غيره الى المتن (قوله) ولومون اولاد البنات) نافية وقوله الاقرب فالاقرب تفصيل لقوله تقديم الفروع الخ (قوله) فيقدم ولد الولد الخ) ويستوى اولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة) عطف على الفروع (قوله) من قبل الاب والام القرني فالقرني) راجع الى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدود (قوله) نظر في الفروع الخ) تحليل للترتيب المذكور (قوله) ويستويان ايضا) اى يستوى بنوة العمومة وبنوة الخولة (قوله) لكن بحث ابن الرفعة الخ) ضيف اه عش (قوله) والخال الخ) عطف على العم (قوله) في ذلك) اى في التقديم على ابي الجد (قوله) اذا تقرر ذلك) اى الترتيب بقوله والاصح تقديم الفروع الخ (قول المتن) بل يستوى الاب والام الخ) كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الشقيق الخ) اى هنا وفي الوقف اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ) عبارة للمعنى يقدم ولد الابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوات والخالات والاولاد على ولد واحدهما ويقدم اخ لاب على ابن اخ لابوين اه (قول المتن) ابن البنات) عبارة شرح المنهج والبنات اه (قوله) وجب استيعاب الاقربين) يتالم هذا مع قوله من اقرب اقارب زيد وما المراد من الاقربين الذين يجب استيعابهم اه عش اقول المرادهم معلوم من قول المصنف ويدخل في اقرب اقاربه الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقد هما الخ (قوله) واستشكله الرافعي الخ) اقول يجوز ان يكون الصورة المرادة لهم ما لو كان ذلك بلفظ اعطوا جماعة الخبر عليه فلا اشكال اه سيد عمر (قوله) فهو) اى ما نحن فيه من الوصية (قوله) بان ما ذكره) اى الرافعي (قوله) من كل وجه الخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ) استشكله سم راجعه

اى قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض عليه ومحمّل ان وجه اندفاعه ان المراد بالاقربية ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ومحمّل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اى بعد الاصل والفروع كالاخوة بالنسبة لغيرهم فليتام في اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر ولا يخفى (قوله) واندفع قول شارح الخ) ان كان وجه اندفاعه انه رد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتام اه معنى (قوله) من كل وجه) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين (لانه لما ربط الموصى لهم بوصف الاقربية علم الخ) رد عليه انه لم يربطه بمجرد ذلك الوصف بل مع معنى من التى المتبادر منها في مثل هذا التركيب التبعيض المأوود بانه لو اراد البيان لكان الظاهر ترك لفظي جمادة ومن والاقتصار على قوله اوصيت لاقرب اقارب زيد لا فائدة في زيادة تيمم اللفظين على ذلك التقديم مع اهمام ما خلا فمراده عليه ايضا واما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانظر مع ذلك قوله فأتضح ما ذكره فافى اتضح له وكان ينبغي ان كان ولا بد ان يقول فقرض في الجملة ما ذكره فتدبر (قوله) علم) ممنوع

ويحتاج الى الفرق اه واقل يمكن ان يفرق بما ذكره فيه ايهام من كل وجه من غرقرنة تبينه وما هنا ليس كذلك لانه لما ربط الموصى بوصفهم للاقربية علم ان مراده اناطه الحكم بها من غير نظر لمن لاها كما تفيد التبعيض تفيد الاستغراق او الابتداء

فاعرضوا عنها لانهما وقضوا بالقرينة التي ذكرتها على ان لئان نقول انها للبيان لا غير بمعونة تلك القرينة فانضح ما ذكره واندفع
 ما شئنا من المستلزم لاخراج كلامهم عن ظاهره بل صريحه المصرح به كلام الرافعي (ولو اوصى لا قارب نفسه) او اقرب اقارب نفسه (لم تدخل
 ورثته في الاصح) وان صححنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فتخصص بالباقي وفي الروضة لو اوصى لاهله لم من تولمه نفقتهم اى غير الورثة
 فيما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا ليعن (٦٠) اوصى بركة او كفارة عليه انه يجوز للوصى والقاضى الصرف للوارث في هذه لان

الآخذ فيها لم ياخذ بمجة
 الوصية اليه قصدا لان
 المصرف هنا غير مقصود
 ولانما المقصود بيان ما
 اشغلت به ذمته لئلا يغير
 ويحذف فلا ياتي هنا قولهم
 لانه لا يوصى له عادة بخلاف
 الوصية بالصدق عنه مثلا
 فان المتبادر منه قصد
 المصرف من نحو الفقراء
 لما سران غالب الوصايا لهم
 ومتى ادير الامر على قصد
 المصرف انضح عدم دخول
 ورثته نظر للعادة المذكورة
 فان لم يكن غيرهم فيحتل
 انه كما مر انفا ويحتل
 الفرق بما افاده التعليل ان
 الوارث لا يوصى له عادة
 بخلاف غيره

(فصل في احكام
 معنوية الموصى به مع
 بيان ما يفعل عن الميت وما
 ينفعه (تصح الوصية بمنازل)
 نحو (عبد ودار) كقادمه
 ووطابه ما لم يعبده (غلة)
 عطف على منافع (حانوت)
 ودار موقدة وموقنة ومطلقة
 وهي للتأييد وما اقتضاه
 عطف الغلة على المنفعة من

(قوله فاعرضوا عنها الخ) اى لفظة من (قوله على ان الخ) منوع وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لذلك على
 البيان اه سم (قوله فانضح ما ذكره) اى وجوب استيعاب الاقربين (قوله واندفع ما شئنا الخ)
 عبارة في شرح الروض عقب سوق كلام الرافعي وقول الاذرى ما نصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول
 لا قارب اقارب زيد يصدق عليه انه اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد انتهت اه سم (قوله او اقرب
 اقارب نفسه) والترتيب حيث ذكرنا لكن لو كان الاقرب وارثا صرف الموصى به لا قارب من غير الوارثين
 اذ لم يجوز الوارثون الوصية معنى وروض (قوله فيما يظهر) كذا في شرح الروض (قوله عليه) اى الموصى
 (قوله لانه لا يوصى الخ) مقول قولهم (قوله غيرهم) اى غير الورثة ليجتنب الخ لاهله الاقرب فارجع (قوله
 كما مر انفا) اى في شرح لا اصلا وفرعا في الاصح

(فصل في احكام معنوية الموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) (قوله في احكام معنوية) اى قوله ومن
 ثم اعترض في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما اقتضاه الخ (قوله نحو عبد ودار) من الدواب والعقارات اه
 معنى (قوله كما قدمه) اى اول الباب يقول به بالمنافع (قوله لما بعده) اى لاجل ترتيب الاحكام الالية اه
 كردى عبارة لغنى ولانما اعاده ليرتب عليها قوله وبذلك الموصى له الخ (قوله وهى) اى المطلقة اه معنى
 (قوله والمنفعة الخ) اى وبين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسان الخ) قال السبكي والمنافع والغلة
 متقاربان وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شئ غير تلك المنفعة اما بفعله كاستئجاره او بوضعه عن فعل
 غيره او من عند الله تعالى وذلك الشئ يسمى غلة فالوصى به بمملكته من غير ملك العين والمنفعة كاجرة العبد
 والدار والحانوت وكسب العبد وما ينبت من الارض كله غلة تصح الوصية به كما تصح المنفعة اه معنى (قوله
 تتناول الخدمة) اى فى العبد وقوله السكنى اى فى الدار اه سم (قوله ما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة
 والوصية والاكساب المعتادة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرفة لانها ابدال منافعها اه سم
 (قوله لكن بقيد) اى الغير (قوله الا فى الغلة) يحتتمل انه اشارة الى اعتبار ما يحصل لانفسه احترازا
 عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة قسما الخ اه سم وقال السبكي وهو قوله التى هى
 الفرائد العينية اه والاول هو الظاهر (قوله وبناء) بكسر الباء وتخفيف النون (قوله وبواحد) عطف على
 قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة اى السكنى والركوب والاستخدام (قوله لان الغلة الخ) لتعليلها لوقوعها على
 يبنى ان الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تفيد استحقاق غلة فقول المنة

وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لذلك على البيان (قوله واندفع ما شئنا) عبارة في شرح الروض عقب سوق
 كلام الرافعي وقول الاذرى ويحتاج الى الفرق ما نصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول لا قارب اقارب زيد
 ويصدق عليه انه اوصى بجماعة من اقرب اقارب زيد انتهى

(فصل في احكام معنوية الموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) (قوله تتناول الخدمة) اى
 من العبد والسكنى اى فى الدار (قوله ما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة والوصية والاكساب المعتادة
 كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرفة لانها ابدال منافعها (قوله الا فى الغلة) يحتتمل انه اشارة
 الى اعتبار ما يحصل لانفسه احترازا عن نحو الثمرة كما يستفاد ذلك من قوله الا فى الغلة قسما الخ (قوله

تغايرهما صحيح ومن ثم اعترض الشيخان اطلاهم التسوية بين المنفعة والغلة والسكسب والخدمة والفقن والمنفعة اى
 والسكنى والغلة فى الدار ثم استحسان المنفعة تتناول الخدمة والسكنى اى غيرهما ما صرح به قبل لكن بقيد الا فى الغلة وان كلاما من الخدمة
 والسكنى لا يفيد غيره ومن ثم لو استأجره لخدمته لم يكلفه نحو كتابة وبناء قال بل يبنى ان الوصية بالغلة او السكسب لا تفيد استحقاق
 سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تفيد استحقاق غلة ولا كسب لان الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين اه

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة خلافاً لنحوه ثم هو لم يثبت للكسب ما يأتي أنه بدلهما قول ابن الرفعة الخدمة أن تفيد ما تفيد المنفعة ضعيف وكذا قوله أن الغلة تفيد السكنى وقوله ليس في الغلة محل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعين لا يمنع أن الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الوجه أن المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وإن كانت قائمة عينية هي معدودة من منافع الأرض والغلة والكسب لا تفيد نحو ركوب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من الغلة والكسب خاصة والمفهوم من المنفعة أعم بما يفهم منهما اه وفي بعضه نظير يعرف بما تقرر والحاصل ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمداه المحققون وأن المنفعة تنطبق على ما يقابل العين ومن ثم مرها لا مام وغيرهنا بانها مالم يك بعد لا جارة الأصلح والمملوك به قصدها محض المنفعة لا غير واستباحها للعين إنما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما ينبغي ثم وهذا الإطلاق هو

أي الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك تعليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله ما ذكره في المنفعة) أي من أنها مقابلة للعين وقوله ثم هو لم يثبت للكسب أي مع أنه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة أخذها من سياتي في قوله فالتة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرفعة أن الخدمة الخ) هذا مقابل قوله السابق أن الخدمة لا تفيد غيره هي وقوله أن الغلة الخ مقابل قوله السابق أن الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى وقوله ليس للغلة الخ مقابل اعتراضها إطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة في الدار (قوله محل في الدار) الأولى القلب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب ال (قوله لا يمنع الخ) خبر الكون (قوله غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله والغلة الخ) جملة اعتراضية وقوله وإن كانت غاية (قوله والغلة والكسب الخ) أي وأن الغلة الخ (قوله لا تفيد نحو ركوب الخ) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أي بعض ما قاله الغير ولعل مراده بذلك البعض قوله أن المنافع تشمل الغلة وقوله والمفهوم من المنفعة أعم بما يفهم من الغلة فيتأمل (قوله والحاصل) أي حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أي في الوصية (قوله واستباحها) أي المنفعة أو الإجارة (قوله ثم) أي في الإجارة (قوله وهذا الإطلاق) أي إطلاق المنفعة على مقابل بل العين (قوله كاحمل الوصية) أي يعود (قوله وقد تنطبق) أي المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل أحد) أي كالثمرة (قوله وهذا) أي الإطلاق الثاني القليل (قوله ومن هذا) أي من الحاصل أعرض ويحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة (قوله يعلم أنه لا يصح الخ) أقره عرش كان سم (قوله بالنسبة لها) أي للدرام (قوله وأن الذي الخ) عطف على قوله أنه لا يصح الخ (قوله بأن لم يكن لها) أي النخلة ولو ثي الضمير يرجع إلى الشاة أيضاً لكان أنسب (قوله أو طرد) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أي باطلاق منفعة النخلة على نحو ثمرتها (قوله استبحارها) أي الشاة ولو ثي الضمير يرجع إلى النخلة أيضاً لكان أنسب (قوله هنا) أي في باب الوصية (قوله وكأنه) أي الأذرع (قوله الآتي) أي في شرح أن أوصى بمنفعته مدة (قوله إلا أن يفرق بأنه الخ) فرق في المعنى بهذا الفرق أيضاً اه سيدعم (قوله هنا) أي في مسئلة العبد وقوله أي الموصى (قوله كاتقرر) أي في أول الفصل (قوله لأنه) أي الوارث أصلي لعل الأنسب إسقاط الباء (قوله وأما ثم) أي في مسئلة الدار (قوله فلم يعارض) أي حق الوارث

ولا ينافي ما ذكره في المنفعة) أي من أنها مقابلة للعين (قوله خلافاً لنحوه ثم هو لم يثبت للكسب) أي مع أنه عين ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة أخذها من سياتي في قوله فالتة قسمان الخ (قوله أن المنافع تشمل الغلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق ثم هو لم يثبت للكسب لما سياتي أنه بدلهما مع ما فيه ويوافق ذلك قوله الآتي أعم بما يفهم منهما لأن حاصله أن المنفعة تشمل الكسب والغلة (قوله لا تفيد نحو ركوب وسكنى) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ (قوله وفي بعضه) يتأمل (قوله لأن الربح الخ) انظر هذا التعليل مع أنه لم يذكر ما يفيد تصور المسئلة بالإيصاء بالمنفعة أو الغلة

إرادة ما يشمل الغلة بأن لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو طرد عرف الموصى بذلك وقد مر ذلك نظائر فان قلت ما منفعة النخلة والشاة غير الغلة قلت ربط نحو الدواب في النخلة ونحو الثياب عليها ونحو دابة الشاة للجب فاه يصح استبحارها لذلك كاحسوا به (تنبيه) وقيل في الروضة هنا لو أوصى بمجموعة عبدة سنة غير معينة كان تعيينها للوارث ونزع فيه الأذرع ثم قال ينبغي حملها على سنة متصلة عوته وكأنه أخذها من نظيره الآتي أهو أوصى بمنفعة دار سنة حلت على السنة التي تلى الموت وهو أخذها من الآتي لأن يفرق بأنه هنا في الوارث شركة في المنافع لإدعاءه الخدمة من نحو كتابة وبناءه خلافاً لابن الرفعة كاتقرر وعندنا محقق الوارث تكون الخيرة في تسليم ما عاده إليه لأنه أصلي الموصى له عارض فلقوة حقه كان التعيين إليه وأما ثم لم يبق له حقه في المنفعة فلم يعارض حق الموصى له فأنصرف حقه لأول سنة تلى الموت إذ

لأعراض له فيها فاعلمه وما يؤيد ذلك قول القاصي لو اوصى ثمة هذا البستان سنة ولم يعينها فتعنيها الوارث اى لانه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيا ذكر (٦٢) (وذلك الموصى له) بالمنفعة وكذا بالثقة ان قامت قرينة على ان المراد بها مطلق المنفعة او

اطرد العرف بذلك فيما يظهر نظير مامر (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعته فليست اباحة ولا عارية للزومها بالقول ومن ثم جاز لانه يؤجر ويعبر ويوصى بها ويسافر به عند الامن ويده يد امانته وورثت عنه ومحل ذلك في غير مؤقته بنحو حياته على اضطراب فيه والا كانت اباحة فقط كما لو اوصى له بان ينتفع او يسكن او يركب او يتجده فلا يملك شيئا مامر وباقى لانه لا عبر بالفعل واسنده الى المخاطب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعته او خدمته او سكنها او ركوها خلافا لابن الرفعة والتعبير بالاستخدام كبر بان يخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصى له بتزويج العبد اى ان كانت الوصية مؤبدة والاحتياج الى اذن الوارث ايضا لهما يظهر كانه لا بد من رضاهما في الامة مطلقا (و) يملك ايضا (ا) كسبه المتادة) كاحتطاب واصطباد واجرة حرفة لانها ابدال المنافع الموصى بها (لا النادرة) ككية ولقطة اذ لا تقصد بالوصية (وكذا ممرها) اى الامة اذا وطئت

قضية سالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله) وما يؤيد ذلك اى الفرق (قوله) بالمنفعة الى قوله ويستقل في النهاية (قوله) نظير مامر اى قبل التنبيه (قوله) فليست اى الوصية بالمنفعة اباحة خلافا لابي حنيفة وقوله للزومها بالقول اى بخلاف العارية اه معنى (قوله) ويوصى بها اى بالمنفعة وقوله ويسافر به اى بمحل المنفعة اه رشيدى (قوله) ومحل ذلك عبارة النهاية واطلاقه المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقتة لكن قد يفى في الروضة بالمؤبد والمؤقتة المطلقا ما اذا قال او صيت لك بمنافعه حياتك فالجزم به في الروضة واصلا هاته ان ليس تملكها انما هو اباحة فليس له الاجارة وفي الاعارة وجهان اصحهما كما قاله الاستوى المنع اه وعبارة المعنى تنبيه اطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبد والمؤقتة وهو كذلك كما قطعنا به باب الاجارة خلافا لما مشي عليه ههنا من ان الوصية لا تقيد اباحة ولا زجر افعال عرش قوله يقتضى عدم الفرق ويعتمد وقوله حياتك او حياة يؤيد وقوله فالجزم به اه الخ ويعتمد وقوله كما قاله الاستوى الخ يعتمد اه (قوله) بنحو حياته ظاهره ان المؤقتة بنحو حياته اباحة وان لم يعتبر بخلاف ظاهر شرح الرضوى اى والمعنى بالفعل وهو صريح قول الشيخين اما اذا قال او صيت لك بمنافعه حياتك فهو اباحة وليس بتمليك انتهى اه سم (قوله) والا اى بان كانت مؤقته بنحو حياة كانت اباحة اى بخلاف المؤقتة بنحو حصة فليست اباحة بل تملك كابتدعه كلام كل من الشارح والنهاية والمعنى (قوله) كالرأوى اى الى قوله بخلاف بمنفعته في المعنى (قوله) مامر اى من الاجارة وما عطف عليها وقوله وباقى اى الى قوله وبذلك ايضا ا) كسبا الخ (قوله) بخلاف منفعته الخ اى بخلاف ما لو قال او صيت بمنفعة الخ اه رشيدى (قوله) والتعبير بالاستخدام كبر بان يخدمه بخلاف الخدمة اى فى قصر الاول على مباشرته بنفسه ولا يجوز له نحو الاجارة بخلاف الثانى (قوله) ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية والمعنى فقالوا وقال للشهاب الرملى ان الزوج للموصى بمنفعته ذكر ا كان وارثا الوارث باذن الموصى له اى مطلقا مؤبدة ومؤقتة قال عرش ان المزوج اخذ له هو ظاهر فى الاثنى بان يجبرها عليه فيثبى لزومها العبد فالمراد بتزويجه الا اذن له فيه هو عليه لكان الظاهر ان يقول ولا يصح تزويج العبد الموصى بمنفعته الا باذن الوارث والموصى له اه (قوله) مؤبدة اى باذن ذكر فيها لفظ التايد او اطلقت (قوله) والا اى بان كانت مؤقته (قوله) مطلقا اى مؤبدة او مؤقتة (قوله) كاحتطاب اى الى قوله وكا بله الموقوف عليه في المعنى الى قوله ولدها فى النهاية الا قوله فيما اذبت المنفعة (قوله) لانها ابدال المنافع الخ ومن ذلك ابن الامة فهو للموصى له فله منع الامة من سقى ولدها الموصى به لآخر لغير اللباليما هو فيجب عليه تمكنها من سقى الولد اه عرش (قوله) لا النادرة) هو فى النهاية والمعنى بالقلم الاسود لكن عبارة الثانى بخلاف النادرة) اذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المعنى وشرح الرضوى ان زوجت او وطئت بشبهة اه (قوله) بملك الخ) خبر ممرها فى الماتن (قوله) وكما يملك الخ) عطف على قوله لان الخ (قوله) وقرى الاذرى اى على مقابل الاصح الذى لا يلهى في الروضة واصلا اه عرش (قوله) بينه اى الموصى له (قوله) والولد

(فى غير مؤقته بنحو حياته الخ) ظاهره ان المؤقتة بغير حياته اباحة وان لم يعبر بخلاف ظاهر شرح الرضوى بالفعل وهو صريح قول الشيخين واللفظ لاصل الروضة اما اذا قال او صيت لك بمنافعه حياتك فهو اباحة وليس بتمليك فليس له الاجارة وفى الاعارة وجهان اذا مات الموصى له رجع الحق الى ورثة الموصى ولو قال او صيت لك بان تسكن هذه الدار او بان يخدمك هذا العبد فهو اباحة ايضا لا تملك بخلاف قوله او صيت لك بسكنها او خدمته هكذا ذكره الفقهاء وغيره انتهى لكن اول فى شرح الرضوى قوله بمنافعه من قوله نعم قوله او صيت لك بمنافعه حياتك اباحة بقوله اى بان تنتفع به (يستقل الموصى له بتزويج العبد) لا شيخنا الشهاب الرملى المعتمدان الموصى له لا يستقل بتزويج العبد بناء على ان الكسب النادر لملك الرقيق وان مؤن النكاح تتعلق بالكسب النادر فى النكاح ضرورى على الوارث فلا يفعل بغير اذنه وما فى الوسيط مبنى على ان مؤن

بشبهة او نكاح بملك الموصى له بمنافعه (فى الاصح) لانه من تمام الرقة كالكسب وكما كمال الموقوف عليه وما لا فى الروضة بالنسب واصلا الى انه ملك لورثة الموصى وقرى الاذرى بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الثانى اقوى لملكه النادر والولد بخلاف الاول

وملك الوارث الرقة هنا لاثم قال غيره ولانه يملك الرقة على قول فقوى الاستتباع بخلافه هنا وردها بان الموصى له بالمنفعة ابدا
قيل فيه انه يملك الرقة ايضا ويرد الاولان بان الموصى له يملك الاجارة والاعارة (٦٣) والسفر بها وتورث عنه المنفعة

ولا كذلك الموقوف عليه

فكان ملك الموصى له اقوى
وعدم ملكه النادر انما هو
لعدم تبادر دخوله والولد
انما هو لما ياتى ولانه جزء
من الام وهو لا يملكها
لان ذلك اضعف ملكه
ومن ثم كان المعتد ملكه
المهر وقال لا ينسوي وغيره
وانه فيما اذا ابدت المنفعة
لا يحذف لوطى بخلاف
الموقوف عليه لما تقرر من
ان ملكه اضعف وايضا
فالحق في الموقوفة للبطن
الثاني ولو مع وجود البطن
الاول ولا حق هنا في
المنفعة لغير الموصى له
فاندفع ما قيل الوجه التسوية
بينهما او وجوب الحد في
الوصية دون الوقف
والاوجه في ارش البكارة
انه للورثة لانه بدل لإزالة
جزء من البدن الذي هو
ملك لهم ولو عينت المنفعة
كخدمة قن أو كسبه أو غلة
دار أو سكنها لم يستحق
غيرها كما مر فليس له في
الاخيرة عمل الحدادين
والقصارين لان ذلك قرينة
على ان الموصى اراد ذلك
على الارجح (لاولها) اى
الموصى بمنفعتها امة كانت

بالنصب عطف على النادر (قوله وملك الوارث) هو بالباء الموحدة عطف على قوله بان ملك الثاني اقوى اى
رشيدي (قوله قال غيره) اى غير الاذرى وقوله ولانه اعطف على قوله الملك الخ لو قال وبانه اعطف على
قوله بان ملك الخ كان انصب (قوله بخلافه الخ) اى الاستتباع في ملك الموصى له (قوله وردها) اى فرق الغير
(قوله ويرد الاولان) اى فرقا الاذرى (قوله والسفر بها) يعنى بالعين الموصى بمنفعتها ام عرض (قوله ولا
كذلك الموقوف عليه) اى فليس له واحد منها والمراد بمنع الاجارة منه انه لا يؤجر ان لم يكن ناظرا والا
فلا اجارة من وظيفته لكن لان من حيث كونه موقوفا عليه ام عرض (قوله وعدم ملكه) مبتدأ خبره انما هو
الخ وقوله والولد بالنصب عطف على النادر (قوله لما ياتى) اى في شرح لاولها وقوله ولانه اعطف
على لما ياتى (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا وجود ثم ايضا ام سمفيا ياتى بحقه ان يحذف (قوله
لان ذلك) اى عدم ملك الموصى له النادر والولد وهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادر دخوله ولما
ياتى (قوله ومن ثم) اى ان ملك الموصى له اقوى (قوله كان المعتد ملكه المهر) (فرع) الوجه ان الموصى
له كالاجنبى في حرمة الخلوة والنظر رسم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة او لا وانه
لا فرق بين النظر لما بين السرة والركبة وغيره ام عرض (قوله وانه الخ) عطف على قوله ملكه المهر
(قوله فيما ابدت المنفعة الخ) والمعتد كما قال شيخى انه لا حد مطلقا ام معنى عبارة النهاية ومن ثم لم
يحد الموصى له لوطى الموصى بها ولو مؤقتة خلافا لبعض المتأخرين قال عرض منهم حج حيث قيد
بالمؤبد ام (قوله لا يحد) اى ويعززه ام عرض (قوله وايضا الخ) عطف على قوله لما تقرر الخ
(قوله فالحق في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعنى انه موقوف عليه ومن اهل الوقف وان لم يستحق الا بعد
البطن الاول على ما هو مقررى بخلافه بتدفع ما في حاشية الشيخ وكان الاول في عبارة الشارح وايضا
فتحق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الاول انتهى ام رشيدي (قوله التسوية بينهما)
اى في سقوط الحد عنهما او وجوبه عليهما ام عرض (قوله في ارش البكارة) اى وارش طرفه المقطوع
معنى وع (قوله انه للورثة الخ) جزم به المعنى (قوله كخدمة قن) وينبئ ان تحمل على الخدمة المعتادة
للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدامه فيه ام عرض (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم
من ملكه بالمنفعة الموصى بها ملك هذه وان كانت خاصة ام عرض (قوله كما مر) اى في اول الفصل (قوله
في الاخيرة) اى في الوصية بسكنى الدار (قوله اراد ذلك) اى ما يشمله (قوله امة كانت) اى قول المتن وعليه
في النهاية الا قوله ومنه يؤخذ الى وكالكفارة النذر وقوله وظهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج اوزنا) فان
كان من شبهة فسبأى في شرح رله اعتاقه ام سم عبارة عرض بخلافه من الموصى له او الوارث فانه حر وكذا
لو كان من اجنبى شبهة ام (قوله او غيرها) اى كسبه سم وعرض (قوله له) اى الولد والجاره متعلق بملك
الخ (قوله بخلافه) اى الولد هنا اى في الوصية (قوله المستتبع) اى الملك الاصل له اى الملك الولد يمتثل ان
الضمير الاول للاصل والثاني الولد (قوله ان كانت) الى المتن حقنه ان يخرى ويكتسب قوله له جزء منها
(بخلاف الحادث الخ) اى فهو ملك للوارث ام عرض (قوله بعد الوصية الخ) اى وان انفصل بعد موت الموصى
ام يجزى (قوله وقبل الموت) ولو قارن الحمل خروج الروح قبل بلوغ ما بعد الموت او بما قبله في نظر
التكاح لا يمتثل بالنادر او انه للموصى له بالمنفعة ام وقال ولد مرفى شرعه والزواج له ذكر اكان او
انثى الوارث باذن الموصى له كما قلنا به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولا نه جزء من الام الخ) هذا وجود ثم
ايضا (قوله ومن ثم كان المعتد الخ) شرح هذه المقالة اعتمد مرثم ايضا (فرع) الوجه ان الموصى له
كالاجنبى في حرمة الخلوة والنظر (قوله والحال انه من زوج اوزنا) فان كان من شبهة فسبأى اى في شرحه

والحال انه من زوج اوزنا أو غيرهما فلا يملكه الموصى له ويفرق بينه وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه له بعرضه اقوى
منه بخلافه هنا فان ابقاء ملك الاصل للوارث المستتبع لمعارض اقوى الملك الموصى له فاقدم عليه (في الاصل) هو بل ان كانت حاملها به
عند الوصية لانه كالجزء منها او حلت به بعد موت الموصى له لانه الآن من فواتها استحق منفعة بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت

وان وجدته لحدوثه فيما لم يستحقه إلى الآن (كلام) في حكمها فتكون (منفعة له ورقتة لوارث) لانه جزء منها ولو نص في الوصية على الولد دخل قطعاً ولو قل الموصي بمنفعته فوجب (٦٤) مال وجب شراء مثله برعاية لغرض الموصي فان لم يرف بكامله فشقص والمشتري

والا قرب الثاني اه عش (قوله وان وجدته) اي انفصل عند الموت (قوله فيما لم يستحقه) اي الموصي له الى الان اي ان الحدوث (ولو نص) اي الموصي وقوله على الولد اي الحادث بعد الموت اه عش والاولى التعميم وارجاعه لجميع انواع العمل المتقدمة انفاً (قوله ولو قتل) اي قوله وبفرق في المعنى (قوله فوجب مال) اي بان كانت الجناية عليه خطأ او شبهه ومداد عني عن القصاص على مال فان اقتص بطلت الوصية اه عش (قوله والمشتري الوارث) اي ان لم يكن وصي والا فيستقل ويقدم على الوارث سم على حج اه عش (قوله يفرق بينه) اي بين الوصية (قوله ويبيع في الجناية الخ) عبارة النهائية والمعنى ولو قتل الموصي بمنفعته قتلًا وجب القصاص فانص الوارث من قاتله انتهت الوصية كما لو مات او انتهت الدار وبطلت منفعة فان وجب مال بعفو او بجناية وجب ما اشترى به مثل الموصي بمنفعته ولو كانت الجناية من الوارث او الموصي له ولو قطع طرفه فالارث لوارث وان جنى عدا اقتص منه او خطأ او شبهه ومداد عني على مال تعاق رقبته ويبيع في الجناية ان لم يرد به فاذا زاد ذلك على الارث اشترى في الزائدة مثله او فدياً ما او احدهما او غيرهما عدا كما كان وان لدى احدهما نصيبه فقط يبيع في الجناية نصيب الاخر اه (قوله اذافى) ببناء المفعول (قوله يعنى القن الموصي بمنفعته كما بصله) اي قدبوهم المتن ان الضمير الولد اه سم قال المعنى ولا يرجع العتيق عليه بقيمة المنفعة لانه ملك الرقبة مسلوقة بالمنفعة ولو ملك هذا العتيق رقيقاً بالارث والحقبة او بغير ذلك فاز بكسبه وله ان يستعير نفسه من سيده قياساً على مالو آجر الحر نفسه وسلمها ثم استعارها اه (قوله ولو بدأ) اي قوله ومنه يؤخذ في المعنى (قوله نعم بمنفعته اعاقه الخ) وعليه فلو فعل ذنق بجنايا فيما يظهر اه عش (قوله لعجزه عن الكسب) يؤخذ منه عدم صحته وقوله لعدم منفعة تترتب على الوقف فان الموصي له يستحق جميع منافعه فلم تبقى منفعة للوقوف عليه اه عش اقول ينبغي تقييده بما يؤيده وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيد تعليقه (قوله ومنه يؤخذ ان الخ) خلافاً لظاهر اطلاق المعنى ولصريح النهاية عيار ته وسوا في ذلك كانت الوصية مؤقفة بمدة قريبة لا كما شمله كلامهم خلافاً للادعى اه قال عش قوله كما شمله كلامهم خلافاً للحج حيث قال ومنه يؤخذ ان الوقت الخ اه (قوله وعلى هذا) اي قوله لو اقتات الخ (قوله وكالكفارة النذر) جزم به شرح الروض اي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز اعتاق هذا عن هذا النذر اه سم (قوله على الاوجه) عبارة المعنى قاله الزركسي ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب النذر ان المعيب يجوز ان هذا يجوز ايضا اه (قوله ولوارث) الى المتن في المعنى (قوله ان من حبلها) قضية الجواز حيث عدم وجوب المهر وهو كذلك فيما يظهر اه عش (قوله فان لم يامنه) اتنع ولو وطئها حينئذ لم تصر به مستولدة قال في العباب والمعتد عدم وجوب المهر اه عش (قوله والنقص الخ) عطف على الهلاك (قوله يشترى بها) اي بقيمتها وقت الولادة مثله اي من ذكر او انثى اه عش (قوله وتصير ام ولد) ولو احبلها الموصي له لم يثبت استيلادها لانه لا ملكها وعليه قيمة الولد اه نهاية قال عش اي والولد حر نسبي وقياس ما مر انفاً يشترى بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعة للموصي له فلم يمكن شراؤه مثله بقيمته فقياس ما مر في القتل شراءه شقص وهو الاقرب اه (قوله اي الوارث) الى قول المتن ويبيعه في النهاية (قوله واغیره) عبارة النهائية والمعنى وعاقف

الوارث وبفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكمان الوارث هنا مالك للأصل فكذا ببدله الموقوف عليه ليس مال كله فلم يكن له نظري البدل فتعين الحاكم ويبيع في الجناية وحينئذ يبطل حق الموصي له بخلاف ما اذا دلى (وله) اي الوارث ومثله موصي له برقبته دون منفعة (اعتاقه) يعنى القن الموصي بمنفعته كما بصله ولو مؤدباً لانه خالص ملكه نعم بمنفعته اعاقه عن الكفارة وكذا يثبت لعجزه عن الكسب ومنه يؤخذ انها لو اقت بر من قريب لا يحتاج فيه انفقاً او بقر من المدة مالا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها وكذا يثبت لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما يحتمل الاذرعى فتأمل وكالكفارة النذر على الاوجه لانه يسلك به مسلك الواجب والوصية بجahalها بعد العتيق ومؤنته في بيت المال ولا فاعلى مياسير المسلمين وللوارث ايضاً وطؤها ان من حبلها ولم يفوت به على الموصي له منفعة يستحقها فان لم يامنه امتنع خوف الهلاك بالاطلاق والنقص والضعف بالحل اما ولها من الوارث غير نسب وعليه قيمته يشترى

بها مثله لينتفع به الموصي له وتصير ام ولد فتعتق وتعتق مسلوقة بالمنفعة وظاهر ان الواطء بشبهة باحقة الولد ويكون الدابة حراً وتكونه قيمة يشترى بها مثله كذا ذكر (وداية) اي الوارث ومثله الموصي له برقبته (نفقته) يعنى مؤنة الموصي بمنفعته فتا كان او غيره

ومها فطره الفن (إن أوصى) بالبناء للمفوض وهو الاحسن ويصح للزاعل وحذف الميم أي إن أوصى الموصي (بمنفعة مودة) لا مالكة الرقة والمنفعة فيها بعد تلك المدونة فيها إذا أوصى بمنفعة عبدا ودار سنة تحمل على السنة الأولى انزل لم أوصى بمنفعة سنة ثم أجره سنة ومات فوراً بطالت الوصية لأن المستحق منفعة السنة الأولى قد فوتها وعلى تعين الأولى ولو كان الموصى (٦٥) له غائباً عند الموت وجب له إذا قبل الوصية بدل منفعة تلك السنة التي

الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البستان الموصى بشراً فإن تراخيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للآخر منه وإن تنازع عالم بحراً أحدهما بخلاف المنفعة لخدمة الروح اه (قوله) ومنها أي الزينة (قوله) وحذف الميم فيه ان الفاعل لا يحذف إلا لقباً استثنى فالاحسن ان يقال قاله فاعله هو خيرا راجع للموصى المعلوم من المقام سم اه سيد عمر (قوله) فيها إذا أوصى بمنفعة عبداً (الخ) لا مناسبة له هنا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيرها هرشيدى (بمنفعته) أي الفن (قوله) ومات أي الموصى (قوله) لأن المستحق (أي الوصية) وقوله وقد فوتها أي الموصى بالاجارة اه عش (قوله) على آذين الأولى (الخ) فيه إشاراً بدم روفه على النقل مع انه في الرضوخ واصلا عبارتها وإن مات قبله يعني قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أصحهما الأول ان انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة للموصى له وتبطل الوصية فيها مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت تبطلت الوصية والثاني ان يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فقتضى الوجه الاول انه تقوم قيمة المنفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما في إطلاق الشارح وجوب الاجارة على الوارث عند غيبة الموصى له مقابل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله) عامر (أي قبيل فصل أوصى بشاة) (قوله) على من استولى (الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشيدي متعلق بقوله بدل اه (قوله) من وارث أو غيره (أي فلم يستدل عليها) الحد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه عش (قوله) ثم ترتب عليه (أي على ذلك الظن (قول المتن وكذا ابد (الخ) بان يقول ابداء مدة حياة العبد أو يطلق لأمراهم (قوله) بل له حكم الاحرار) معتمداه عش وقد قدمنا على المعنى ما يفيد اعتياده (قوله) استغراق المنافع) مفعول لم بعد (قوله) انتهى (أي قول بعض المتأخرين (قوله) اما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله واما الثاني هو قوله له حكم الاحرار اه عش (قوله) فهو (أي عدم لزوم الجملة) (قوله) وعمله (أي محل عدم اللزوم على الثاني (قوله) كالسيد مع قته) لا يخفى ان التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير واما اللزوم فلا يتصور في الفن لنقصه اه سيد عمر (قوله) أي الموصى بمنفعته (أي قول المتن) وانه يعتبر في الخ في النهاية الاقوله وافهم التشبيه الى الاقوله ولو أوصى بمنفعة كافر الى فان قلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله قد رد الى ولو أوصى بامه وقوله اءى رقنا الى فاعتقها الوارث (ويصح عود الضمير الى الوارث) اه وحذف مفعوله للعلم به (قوله) وحذف للعلم به (قوله) فيه نظير ما مر آتفا عن الحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتماء بما سبق لقر به اه سيد عمر (قوله) المنفعة) مفعول يؤيد في المتن (قوله) والمفوض (الواو بمعنى او (قوله) اى ان لم تبد الوصية (الخ) اى والتذكير في المتن بتأويل التبرع اولاً والمصدر المؤنث يذكر ويؤنس (قوله) ولو لم يرد الموصى له عبارة المعنى للموصى له قطعا ولغيره على الراجح اه (قوله) وهو كذلك

إن أوصى بمنفعة مودة وكذا ابداني (الاصح) وعلف الدابة كمنفعة الرقيق وأما سقي البستان الموصى بشراً فان تراخيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للآخر منه وإن تنازع عالم بحراً أحدهما بخلاف المنفعة لخدمة الروح اه (قوله) ومنها أي الزينة (قوله) وحذف الميم فيه ان الفاعل لا يحذف إلا لقباً استثنى فالاحسن ان يقال قاله فاعله هو خيرا راجع للموصى المعلوم من المقام سم اه سيد عمر (قوله) فيها إذا أوصى بمنفعة عبداً (الخ) لا مناسبة له هنا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيرها هرشيدى (بمنفعته) أي الفن (قوله) ومات أي الموصى (قوله) لأن المستحق (أي الوصية) وقوله وقد فوتها أي الموصى بالاجارة اه عش (قوله) على آذين الأولى (الخ) فيه إشاراً بدم روفه على النقل مع انه في الرضوخ واصلا عبارتها وإن مات قبله يعني قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أصحهما الأول ان انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة للموصى له وتبطل الوصية فيها مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت تبطلت الوصية والثاني ان يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فقتضى الوجه الاول انه تقوم قيمة المنفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما في إطلاق الشارح وجوب الاجارة على الوارث عند غيبة الموصى له مقابل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله) عامر (أي قبيل فصل أوصى بشاة) (قوله) على من استولى (الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشيدي متعلق بقوله بدل اه (قوله) من وارث أو غيره (أي فلم يستدل عليها) الحد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه عش (قوله) ثم ترتب عليه (أي على ذلك الظن (قول المتن وكذا ابد (الخ) بان يقول ابداء مدة حياة العبد أو يطلق لأمراهم (قوله) بل له حكم الاحرار) معتمداه عش وقد قدمنا على المعنى ما يفيد اعتياده (قوله) استغراق المنافع) مفعول لم بعد (قوله) انتهى (أي قول بعض المتأخرين (قوله) اما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله واما الثاني هو قوله له حكم الاحرار اه عش (قوله) فهو (أي عدم لزوم الجملة) (قوله) وعمله (أي محل عدم اللزوم على الثاني (قوله) كالسيد مع قته) لا يخفى ان التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير واما اللزوم فلا يتصور في الفن لنقصه اه سيد عمر (قوله) أي الموصى بمنفعته (أي قول المتن) وانه يعتبر في الخ في النهاية الاقوله وافهم التشبيه الى الاقوله ولو أوصى بمنفعة كافر الى فان قلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله قد رد الى ولو أوصى بامه وقوله اءى رقنا الى فاعتقها الوارث (ويصح عود الضمير الى الوارث) اه وحذف مفعوله للعلم به (قوله) وحذف للعلم به (قوله) فيه نظير ما مر آتفا عن الحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتماء بما سبق لقر به اه سيد عمر (قوله) المنفعة) مفعول يؤيد في المتن (قوله) والمفوض (الواو بمعنى او (قوله) اى ان لم تبد الوصية (الخ) اى والتذكير في المتن بتأويل التبرع اولاً والمصدر المؤنث يذكر ويؤنس (قوله) ولو لم يرد الموصى له عبارة المعنى للموصى له قطعا ولغيره على الراجح اه (قوله) وهو كذلك

(٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) مضاف للمفعول وحذف فاعله هو الوارث للعلم به ويصح عود الضمير الى الوارث السابق فهو مضاف للفاعل (إن لم يؤيد) بالبناء للفاعل وحذف للعلم به أي الموصى بالمنفعة والمفعول إلى أن لم تؤيد الوصية بمنفعة (ك) كشيء (المستأجر) فيصح البيع ولو لم يرد الموصى له وأفهم التشبيه أنه لا يبدعها من العلم بالمدة وهو كذلك فابداء ابن الرقة

ذلك بخلافه لعدم كون هذا نصا فيه ولا كالمقدرة بحياته لم يصح بيعه أى إلاللوصى له كإعلم من قوله (وأن أبدأ) المنفعة ولو بطلانها لما مر أنه يقتضى التأييد (فأصبح) أنه يصح بيعه للوصى له دون غيره) إذ لا فائدة ظاهرة لتغيره فيه ومن ثم إن اجتماعه على بيعه من ثالث صح على الأوجه من وجهين فيلزم جود الفائدة حيث نولم (٦٦) ينظر وهما الفائدة الاعناق كالزمن لأنهم يحمل أحدين المشتري وبين منافعه وهما الموصلى للما

وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافها بتعبار تموشل ما كانت المدة مجرورة وطريق الصحة حيثنذ ما ذكره في اختلاط حمام البرجين مع الجبل اه قال عرش قوله ما لو كانت المدة مجهولة أى مدة الوصية كان قال إلى مجيأى مثلان السفر وقوله ما ذكره الخ أى فيباع لثالث ويوزع الثمن على قيمته مسلوب المنفعة وقيمتها منتفعا به يدفع ما يخص المنفعة للوصى له وما يقا للوارث اه وفيه نظر إذ المنفعة المجهولة لا يمكن تقويمها كالمؤبد (قوله ذلك) أى اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أى التشبيه (قوله ولا) أى وإن كانت المدة مجرورة بقوله بحياته أى زيد اه معنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافها للمنايا كما مر انفا (قوله وإن أبدأ المنفعة الخ) أى أو كانت مدة مجهولة اه معنى (قوله إذ لا فائدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصلى بها كان أوصى بكسبه دون غيره صح بيعه لغير الموصلى له لقاء بعض المنفعة للوارث فتنتزع الرقبة في البيع وهو ظاهر اه عرش أى كما صرح به الروض وشرحه (قوله لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر أى كوجودان كزيم ومعنى وعش وقال السيد عمر بعد ذكر ذلك عن سم مناهضه أقول بل لا ينسب انه إشارة إلى فائدة الاعناق بدليل تعرضها اه (قوله صح) أى يوزع الثمن بالنسبة على قيمة الرقبة والمنفعة فإذا كانت قيمته منافعها متو بدو ناه عشرين فلذلك الرقبة خمس الثمن والمالك المنفعة أربعة أخماسه اه عرش (قوله على الأوجه) كذا فى المغنى (قوله ولم ينظروا هنا) أى فى البيع لغير الموصلى له (قوله وبين منافعه) أى الزمن اه سم (قوله صار) أى الموصلى له (قوله ويستكسب) ببناء المفعول (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كاتقدم اه سم (قوله لأنه لا يدرى ما يخص كلا الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة إن أمكن بيع أحدهما من الآخر اه سم عبارة عرش قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جعل كل منهما من الثمن وقد يجاب بأن اجتماعهما مرضا منهما بالضرر المترتب على صحة البيع من التنازع ولا يلزم من جواز به الاختيار الإيجاب عليه اه (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحثه الإيجاب فيما بعده اه سم (قوله إن رضى) أى الموصلى له به أى بشرائه (قوله تخليصا له من ذبقاته فى ملكه الموجب) أى فى أصل الروضة فيملكه يعنى الوصلى له إثبات اليد على العبد الوصلى بمنفعته به جزم الروض وأقره شارحه من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيد عمر (قوله مامر) أى فى الشرط الخامس البيع (قوله بان كلامه من القنين الخ) أقول وبأن الضرورة فى الجملة هنا دعت إلى المساعدة بذلك كإفى اختلاط حمام البرجين ولا ضرورة بوجهه في بيع العبدين اه سيد عمر وقد مر عن سم مثله (قوله مثلا) الأولى ذكره عقب قوله السابق عبيدها (قوله بخلاف أحد المايهين الخ) لى لى الدار بذلك الاحد الرقبة (قوله وخرجت) أى الأرض (قوله قد استغرقتها) أى المايهين الأجرة (قوله فيكون الناجع) أى جميع الغلة للوصى له أى فيها نصف مفهوم من لا معارض له (قوله فيهم وصاياه) أى فى شرها وقوله أنه يشمل الوصية بالثالث وتكون الخ بيان لما تقدم (قوله فظاهر كلامه بذهبهم صحة الوصية) وعلى هذا يفارق

استحق جميع منافعه على التأييد صار حائلا بينه وبين مرشد اه فلم يصح كما علم مامر فى ثالث شروط البيع وذا لم يصح بيعه إلا للوصى له فأسلم القن والموصلى له الوارث كإفران فألقى يظهر أنه محال بينها وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للوصى له ولا يجبران على بيعه لثالث لأنه لا يدرى ما يخص كلا من الثمن ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبدا فأسلم أنن فهل يجبر الوارث الكافر على بيعه للوصى له إن رضى به تخليصا له من ذبقاته فى ملكه الموجب لاستيلائه عليه فى غير وقت الانتفاع به أو لا كل محتمل والأول أقرب فان قلت يشكل على ما تقرر من صحة بيعهما لثالث مامر أنها لو باعا عبيدها لثالث لم يصح وإن تراضا قلت يفرق بان كلامه من القنين مثلا مقصود لئلا تفقد يقع النزاع بينهما فى التصويم إلى غاية تخلاف أحد المايهين هنا فانه تابع فسوح فيه ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا لمسجد كذا مثلا وخرجت من الثالث لم يصح بيع بعضها وترك

ما يحصل منه المايهين لا خلاف فى الأجرة فقد استغرقتها فيكون الجميع للوصى له ثم يصح بيعها للمالك المنفعة وفيما إذا قل بامتناعه من غلتها لم تات الغلة إلا ما قد تعارض مفهومه من مفهوم ما قد فالأرجح الذى يتجه تقديم الثانى لأن المايهين لا تطلق على مادون ما هو من قد تكون لا ابتداء الغاية كما تقدم فى ثم وصاياه من ثالث الباقي أنه يشمل الوصية بالثالث وتكون من لا ابتداء ولو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم

المؤبدة إلا للوارث وهو كذلك نظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أو المرور وقد يرد على هذا الحصر قوله لم ينجني فقدي الوارث أو الموصى له نصيبه في الجنانية نصيب الآخر واستشكله الشيخان بأنه ان فديت الرقبة فكيف تباع المنافع وحدها وأجيب بأنه معقول صرحوا به في حق نحو البناء كما تقرر وبأنها تباع وحدها بالاجارة وفيه نظر لان الاجارة المحضة إنما تنصور في مؤقت معلوم والمنفعة هنالست كذلك ولان قضية الجواب الاول صححة بيع الموصى له بالمنفعة لغير الوارث مطلقا ولم يقولوا به فالتى يتجه في الجواب ان هذا بيع لضرورة الجنانية فوسع فيه دون غيره ولو اوصى بامه لرجل وبمحملا لآخر فاعتقها المكالم يعتق الرجل لانه لما انفرد بالملك صار كالمستقل او بما جمعه وقلنا بامران الوصية تستغرق كل حمل وجدي المستقبل فاعتقها الوارث وتزوجت ولو بحر فنهم ان اولادها ارقاء وصوب الزركشى رحمه الله الفقاهم احرارا ويفرم الوارث

بينه وبين مالو اوصى بمسلم لكافرو مات الموصى والموصى له باقى على كفره حيث قال الشارح يبين بطلان الوصية بان اذلال المسلم تلك الكافر له اقوى من مجرد ملك المنفعة بقياس ما مر في الاجارة ان يكفر رفع يده عنه بانجار المسلم ام عش **(قوله)** فيجب على نقلها لمسلم اى للوارث ولو بالبيع او غيره بنحو الاجارة **(قوله)** وقد يفهم المثن (الخ) المثن ذكر بيع العين وهذا بيع المنفعة اه سم **(قوله)** بالمنفعة المؤبدة متعلق بالموصى له ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به **(قوله)** وهو كذلك وقال للناهي هنا دون ما ذكره قبل وخلافا للفتوى وسبب عبارة الرشيدى قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعليمهم خلافا للدارى ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ان حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض من حكاية الزركشى عن جزم الدارى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة يذفع بها باستيفائها فالتجبه صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجبولة لعدم العلم بقدر مدها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى اخر ما ذكره رحمه الله اه وبعبارة عش قوله وهو كذلك يتامل هذامع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها لم يلزم بذلك المسئلة الاولى ويمكن حل ما هنا على خلافه اه وبعبارة المثنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشى بقياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره من جزم به الدارى والظاهر كما قال شيخى الصحة مطلقا لان علة المنع المتقدمة لا تاتي هنا اه **(قوله)** نظيره (الخ) انظر التنظير فيما ذاول كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة فيلزم ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة لان ايراد البيع هنا اراده بلفظ الايجار اه سم **(قوله)** واجيب بانه اى بيع المنافع وحدها **(قوله)** لان الاجارة (الخ) يبنى ان ينظر المرامدة هل هو انه يتمتع بالاجارة فيما اوصى به على التاييد موقفا عما اوصى له او غير ذلك فان كان الاول فحل تأمل وإن كان الثاني فليبين اه سم سيدعمر **(قوله)** والمنفعة هنالست كذلك قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد يقال اذا اوجر بقدر ما يقتضيه الارش تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع اه **(قوله)** ولان قضية الجواب الاول الى ولم يقولوا به يندفع هذا ما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم **(قوله)** مطلقا اى فى الجنانية وغيره **(قوله)** ولم يقولوا به قد مر عن المثنى وغيره القول بذلك **(قوله)** ان بيع هذا اى بيع نصيب الموصى له فى مسئلة الجنانية **(قوله)** فيه دون غيره الاول الثانى **(قوله)** لرجل اى مثلا **(قوله)** لانه لما انفرد بالملك اى خدمته انه لو اوصى بمحمل مدها ثم اعتقها لم يعتق الرجل ويبقى فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه عش اقول وهذا صريح قول الشارح كالنهاية ار بما تحمله الخ المعطوف على قوله بالخر **(قوله)** بامران اى فى شرح بشرة او حمل سيحدثان **(قوله)** ان اولادها ارقاء قياس ذلك انه يتمتع على الحر وتزوجها لا بشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف فرق الولد وهي موجودة سم على صحيح اقول وهو كذلك ومن ثم قبلنا لآخر لا ينكح لا بشرط الامة وهى الموصى باولادها اذا اعتقها الوارث اه عش عبارة السيد عمر وعليه فيلزم ويقال لنا رقيق تولد بين حرين اه وقد يفهم المثن (الخ) المثن ذكر بيع العين وهذا بيع المنفعة **(قوله)** وهو كذلك نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية لزرركشى عن جزم الدارى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة ينتفع بها باستيفائها فالتجبه صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجبولة لعدم العلم بقدر مدها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح ولا كما به عين فليتأمل وبذلك يندفع قوله الاق ولان قضية الجواب الاول الى ولم يقولوا به نظيره الخ انظر التنظير فيما ذاول ينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة لان ايراد البيع هنا اراده بلفظ الايجار **(قوله)** نظيره (الخ) كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة **(قوله)** والمنفعة هنالست كذلك قد يقال يمكن ايجار هامة بعد اخرى الى استيفاء الحق **(قوله)** ان اولادها ارقاء قياس ذلك انه يتمتع على الحر وتزوجها

وهو عجيب مع قولهم الاتي في العتق لو كان الحل لغير الملتق بوصية او غيرهما لم يمتنع بعتق الام فعلم ان الوجه هو الاول لان تعلق حق الموصي له بالحل يمنع سريان العتق اليه فيبقى على (٦٨) ملكه (و) الاصح (انه تعتبر قيمة العبد) مثلاً (كلها) اى مع منفعتهم (من الثلث ان اوصى

بمنفعة ابدأ) او مدة مجبولة لانه حال بينها وبين الوارث ولتعدد تقويم المنفعة لتعدد الوقوف على آخر عمره فيعتبين تقويم الرقبة مع منفعتها فان احتملها الثلث لزم الوصية في الجميع والاقبيما يحتملها فلو ساوى العبد بمنفعة مائة وبدونها عشرة اعتبرت المائة كلها من الثلث فان وفيها فواضح والا كان لم يبق الانبصفا صار نصف المنفعة للوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انهما يتهايانها (وان اوصى بهامدة معلومة قوم بمنفعتهم) قوم (مسلوبا) تلك المدوة بحسب الناقص من الثلث لان الحيلولة له بصدد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة وبدونها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فواضح والا كان وفي بنصفها فكم كما هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو اوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بثلثها ثم خلية عنه ابدأ او الى المدة المعلومة ان ذكرها ونظر في التفاوت ايسره الثلث ام لا ولو اوصى بالرقبة فقط لم تحسب من الثلث لان الرقبة الحالية من المنافع كالثالثة فلا قيمة لها او بالمنفعة

الابشر ط نكاح الامه لان علة منع نكاح الامه خوف رق الولد وهي موجودة (قوله فعلم ان الوجه هو الاول) مر به افاقي شيخنا الشهاب الرملي (قوله او مدة مجبولة) عبارة عن العباد قالوا اوسنة غير معينة انتهى وتقدم ان اطلاق السنة يحمل على الاول فليتأمل (قوله فالوصية بعشرة فان قلت من لازم العشرة من مائة وإن لم يوجد غير المائة انها دون الثلث لاثنا عشر وودون الثلث قطعاً فكيف يتأتى التفصيل فيما بين ان يوفى بها الثلث ولا كما في قوله فان وفي الخ فقلت قد يحتاج في مؤن التجيز والديون الى ما لا يفي ثلثها فانها بالمعتبر للوصية ثلث ما يفي بعد الزمن والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث فيما لو اوصى بمنفعتهم اى مؤبداً كاستان اوصى بشرة مؤبداً بقيمة الرقبة والمنفعة انتهى فقد اوصى في المثال ببعض المنافع وهو الثمرة كبن الشاة في مثال الشارح ومع ذلك اعتبرت قيمة الجملته من الرقبة والمنفعة من الثلث فهذا قد اريد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فيلتأمل الا ان يصور بما اذا لم يكن للبيستان منفعة الا بالثمرة (قوله فلو اوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بثلثها ثم خلية عنه ابدأ) لا يقال لم يظهر مخالفة هذا لما قبله فانه يجمع الجميع انه يقرم الشيء بمجملته ثم يقوم مسلوب ما اوصى به من كل المنافع او بعضها لا ناقول مخالفة لما قبله ظاهرة فان ظهر منه انه اوصى بجميع المنافع فان كان اوصى بهامؤبداً اعتبرت قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث او مدة اعتبر التفاوت بين قيمتها مع منفعتها وقيمتها مسلوقة بالمنفعة من الثلث وان اوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقاً سواء اوصى بالبعض مؤبداً او مؤقتاً (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله ولو اعاد الدار بالانها) قال في الحاد ومما احتجز بقوله بآ لا تاها عما اذا اعادها بغير تلك الآلات فالحق للموصى له اى لا تاها قطعاً كما جزم به الماوردي انتهى اقول ينبغي استحقاق في غلة العرصة كما فهمه قوله في آ لا تاها قال في العباب (فرع) إذا انهدمت الدار الموصى بمنفعتهم فاللوصى له اعادتها بآ لا تاها لا يغيرها فان اعيدت به اعادة الحكم كان انتهى (قوله عاد حق الموصى له) قال في الحاد بعد ذكر هذا في اعادة الوارث وهو ظاهر لاذ الميرز لا بالانهدام اسم الدار اما اذا

لواحد بالرقبة لآخر فرد الاول رجعت المنفعة للوارث على الواجبه ولو اعاد الدار بآ لا تاها عاد حق الموصى له بمنافعها (فرع) لو اوصى بان يعطى خادماً تربته او اولاده مثلاً كل يوم او شهر اوسنة كذا اعطيه كذلك ان عين اعطاه من ريع ملكه الا

أعطيه اليوم الاول ان يخرج من الثالث وطلت الوصية فيها بعده لا تحبث لا يعرف قدر (٦٩) الموصى به في المستقبل حتى يعلم أيخرج

من الثالث ولا من ذلك
مالو الوصى لوصيه كل سنة
بمائة دينار مادام وصيا
فيصح بالمائة الاولى ان
خرجت من الثلث لا غير
خلافا لن غلط فيه (وتصح)
الوصية (بصح تقطوع) او
عمرته اوها (في الاظهر)
بناء على الاظهر من جواز
النيابة فيه وبحسب من
الثلث اما القرض فيصح
قطعا (ويصح من بلده او)
من (المقات) او من غيرهما
ان كان ابعد من المقات
(كما قيد) عملا بوصيته
هذا ان وفي ثلثه بالحلج عما
عنه قبل المقات والا فمن
حيث يفي نعم لو لم يفي بما
يمكن الحلج به من المقات
اي ميقات الميت كما علمها
مر في الحلج بطلت الوصية
وعادالورثة قطعا لان الحلج
لا يتبعض بخلاف ما مر في
العقود (وان أطلق) الوصية
(فن المقات) يحج عنه
(في الاصح) حلج أقل
الدرجات (وحجة الاسلام)
اول النذرا في الصحة كما قاله
جمع ولا في الثلث (من رأس
المال) وان لم يوص بها
كسائر الديون ويصح عنه
من المقات فان قيد بابعد
منه وفيه الثلث ففعل ولو
عين شيئا ليصح به عنه حجة
الاسلام بكف اذن الورثة

الح ا هم وقوله السابق اى في شرح فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره (قوله اعطيه اليوم الاول)
اى مثلا ا هم (قوله وبطلت الوصية فيها بعده) ملاحظت فيها بكل به الثلث بعده ا هم اقول هذا هو
الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بحج) الى قول المتن ويصح من المقات في النهاية (قوله اوها)
الاولى هما (قوله فيه) اى تلوع النسل (قوله وبحسب) اى في النسل الموصى به (قوله اما القرض) اى
الوصية بالنسل القرض (قوله ان كان) اى الغير وقوله من المقات اى ميقات الميت بل ومقات من ينوب
عنه (قوله هذا) اى كون الحلج بما يقيد به (قوله ثلثه) اى او ما يخص الحلج منه وقوله بالحج اى باجرته وقوله
نعم الح استدراكه اى قوله فن حيث يفي الشامل لما بعد المقات ايضا (قوله لو لم يفي) اى قوله ويصح عنه من
المقات في المنفى (قوله بما يمكن الحلج به) الاخصر الاوضح بالحج (قوله بطلت الوصية الح) محله في النقل
اما القرض فانه يكفل من رأس المال تأمل سلطان ومثله مر ا به مجرى (قوله وعادالورثة قطعا لان الحلج
الح) فيه وقفة لان الاحرام من المقات ليس من الحلج لذغايتة انه واجب فيه فلا ياتي هذا التعليل ثم رأيت
شيخنا مرجع عنه ومثني على الصحة خلافا لحج قوله من المقات ليس بقيد الصحيح ان يحج عنه ولا تبطل
الوصية كما في سم وقوله اى مجرى (قوله لان الحلج لا يتبعض الح) عبارة المنفى وقرق بينه وبين مالو الوصى
بالعقود ولم يفي ثلثه بجمع ثمن الرقبة حيث يعنى بقدره على وجه بان عقاب الوصى قربة كالحلج والعج لا
يتبعض ا هم (قوله فن المقات يحج عنه) هذا اذا قال احجوا عني من ثلثي فان قال احجوا عني بثلثي فعل ما
يمكن به ذلك من حجبين فاكثر فان فضل مالا يمكن ان يحج كان لوارثه منى ونهاية وروض (قول ان
وحجة الاسلام الح) وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والزكاة والتكفارة سواء اوصى في الصحة
ام في المرض ا معني (قوله اى في الصحة) يرجع للنذر ا هم (قوله ولا) اى بان وقع النذر في المرض (قوله فان
قيد) قد عني عنه ما مر آنفا (قوله وفيه) اى بالتفاوت بين ا جرى حجة من المقات وحجة من الا بعد الذي
قيد به فيا يظهر وان ا همت عبارته بخلافه هذا ويظهر ايضا ان ياتي هذا نظير ما مر آنفا من أنه حيث لم
يف الثلث بما عني به فصح عنه من حيث يفي ا همد عمر (قوله لم يفي) اى في استحقاق من يحج بالثمن المعين ا هم
كردى (قوله لان هذا عقد معاوضة الح) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يحج به ولا كانت
الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على حجب اقول كلنا القضيتين معتبرة فيا يظهر فانها من مفهوم الاول كما
هو واضح سيد عمر ع (قوله لان هذا الح) انظر ما مر جع الاشارة فان كان هو مصدر من الموصى فلا خفاء
في عدم حتمه اذ لم يقع منه ذلك وإن كان هو ما يفعله الوصى او الوارث كان من تعليل الشيء بنفسه ا رشيدى
اى فكان ينبغي حذف عقد وقد يجاب بان الوصية نفسها يسموها عقد ا كما مر في الشارح غير مرة (قوله نعم
الح) استدراك على قوله وظاهر ان الجمال الح ا هم (قوله لو قال) اى الوارث ا همد ع اى الوصى او
غيرهما (قوله لم يستحق) اى مخاطب الواسطة بين الوارث والمباشر ا همد ع (قوله ما عني الميت) اى بل
ارفع الاسم فان الوصية تبقى في العرصه وتبطل في النقص على الصحيح فيها فوى عدم الود كما كان ثم رأيت
عن اى النرج البرازي في تليفه التصريح بما أبدته فقال وساق كلامه اقول لعل هذا كله ممنوع لان
السلام فيها بعد الموت كما هو الظاهر وانما يتبعه ما قاله اذ وقع ذلك قبل الموت فلان له (قوله من رجع
ملا كره) لوارثه حثث ذب ذلك الملك وعليه فل: في الوصية ثم رأيت قوله السابق او الوصى ان يدفع
من غلة ارضه كل سنة كذا ما سجد كذا ملاخر خرجت من الثالث الح (قوله اعطيه اليوم الاول) اى مثلا
(قوله وبطلت الوصية فيها بعده) ملاحظت فيها بكل به الثلث بعده (قوله اى في الصحة) يرجع
لنذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الح) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وإن لم يعين ما يحج به ولا كانت
الحجة حجة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الح) استدراكه على قوله وظاهر ان الجملة كالاجارة (قوله

اى ولا الوصى لمن يحج عنه بل لابد من الاستئجار لان هذا عقد معاوضة لبعض وصية ذكره البلقيني رحمه الله وظاهر ان
الجملة كالاجارة نعم لو قال اذا أحججت له غيرك فلك كذا فاستاجر لم يستحق ما عني الميت ولا اجرة للمباشر باذنه على التركة

كالورج عن غيره بغير عقد بل على مستاجر (فان اوصى بهما من راس المال او) من (الثلث عمل به) اى يقوله ويكون فى الاول للتاكيد وفى الثانى لقصد الرق بورثته لاذ كان هالك وصايا اخر لان حجة الاسلام تراحم حيث ذقان وهما ما خصها وإلا اكملت من راس المال فان لم يكن وصايا فلا فائدة فى نصه على الثلث قال الجلال البلقيني (٧٠) رحمه الله لوصاف الوصية الزائدة على اجرة المثل إلى راس المال كاحجوا عنى من راس

مأبغة الجماع (قوله) كالورج عن غيره بغير عقد أى لو أذن الغير و ذكر عوضاً ١٢ سم (قوله) (ويكون) أى قوله المذكور (قوله) (وصايا) (اخر) الاول افراد (قوله) (لان حجة الاسلام تراحم) راجع للمعنى او الجبري رى رمت صورة المزاومة المتوقفة على الجبر والمقابلة (قوله) (ما خصها) فيه حذف المفعول مع حذف الجار والايصال والاصل خصها (قوله) (المتن وان اطلق الوصية بها) اى حجة الاسلام بان لم يقيد بها براس مال ولا ثلث فن راس المال كالمو بوص وتحمّل الوصية بما على التاكيد او التذكار بها (قوله) (وبرده) اى تعليل القليل (قوله) (الغالب) اى التقصير (قول المتن) (وتجوز من المقات) مفرع على القولين اه (قوله) (او اقرب منه) عطف على الهاء فى سبعة وقوله الثلث فاعل وسعه اه سم (قوله) (او اقرب من الثلث) اى او وسع الثلث اقرب من الابدال إلى مكة وابعده من المقات اه كرى (قوله) (ولا فى المقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى المقات فقط حجج من المقات وفيه وقفة فلا صرف من الثلث على ما قبل المقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج بمأبغة اه سم افول ويؤيده قول المعنى فان اوصى ان تجوز عنه من دورته اهله امثل نعم ان اوصى بذلك من الثلث ويجوز عنه فن حيث امكن اه (قوله) (ولو قال احجوا عنى) إلى قوله (ولو محله) للمعنى وإلى قوله (واما بحث بعضهم فى النهاية) لا قوله ثم رايت فى الجواهر إلى ولو عين الاجير (قوله) (وان استاجر الوصى بدونه) اى بدون ما عينه الموصى ويدفع له جميع الموصى به كما لو اوصى بشئ لانسان من غير سبب اه عش وقضيته انه لا فرق بين كون الاجارة صححاً وقو كونها فاسدة فليراجع (قوله) (وان استاجر الوصى الخ) ان ارد ان هذا الاستئجار صحح وبجوب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتجاج إلى القبول لانه وصية اه سم وقد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع نظير مامر من عدم اشتراط القبض فى الحاباة بالبيع على ان قبول الاجارة متضمن لقبول الوصية (قوله) (ومحله) اى عدم جواز النقص (قوله) (فى الجواهر) أى للقولى وهذا استدلال على ما قاله اه عش (قوله) (اجنبيا) يعنى غير وارث (قوله) (وعليه) اى الوصى وقوله (فى الثانية) هى قوله استاجر الخ (قوله) (اجرة الاجير الخ) ظاهره وان قلت بما عينه الموصى وفيه وقفة بل بخالفة لقوله السابق لم يجز نقصه الخ وقوله (لا فى) ويمكن الجمع الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما لا يرد الميراث على اجرة المثل وسكت عن التقيد بذلك اكتفاء بما تقدم وما ياتى ثم الظاهر ان المراد باجرة الاجير الخ ان عنيته فى القسم الاول واجرة المثل فى الاخيرين عش وكرى (قوله) (فقط) اى دون من

مالى بمخسنة والاجرة من المقات مائتان فهما من راس المال والثلاثمائة من الثلث (وان اطلق الوصية بها) من راس المال وقبل من الثلث (لانها من راس المال اصاله) فذكرها قرية على إرادته الثلث ويرده انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه اراد التاكيد واذ وقع التردد وجب الرجوع للاصل على ان الاحتمال الثانى ارجح لان تقصير الورثة فى ادائه حق الميت الغالب عليهم يرجح ارادة التاكيد (ويج) عته (من المقات) لانه الواجب فان عين ابعده منه ووسعه أو اقرب منه الثلث فعل ولا فى المقات ولو قال احجوا عنى زيد ايكمل الميراث نقصه عنه حيث خرج من الثلث وان استاجر الوصى بدونه او وجد من يجز بدونه ومحله كما هو ظاهر ان كان المعين اكثر من اجرة المثل لظهور إرادة الوصية له والتبرع عليه حيث ذقان ولا جاز نقصه عنه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على اجرة المثل وصية لو ارث فى الجواهر فى احجوا عنى زيد بالف يصرف الى الالف وان زادت على اجرة مثل حيث وسعها الثلث ان كان

لو حجج عن غيره بغير عقد) انظر لو أذن الغير و ذكر عوضاً (قوله) (لان الواجب) قال فى شرح الروض ولهذا لومات وعليه كفارة معين لا يجوز ان يخرج من ماله الا لاقبال الخصال انتهى (قوله) (او اقرب منه) عطف على الهاء فى سبعة وقوله (والثلث فاعل وسعه) (قوله) (ولا فى المقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى المقات فقط حجج من المقات وفيه وقفة فلا صرف من الثلث على ما قبل المقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج بمأبغة (قوله) (وان استاجر الوصى بدونه الخ) ان ارد ان هذا الاستئجار صحح وبجوب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتجاج إلى القبول لانه وصية وهل يجزى فيها يستحقه هذا اذ المعين اكثر من اجرة المثل التفصيل المشار اليه فيما ياتى عن الغالب من قوله فى الفرع ينبغى إلحاحه الخ أو يفرق فيه نظر فان كان هذا مقصورا بالا يصاحب معين معين الجريان وبعبارة الغالب ولو قال احجوا عنى بمائة من براه زيد فمير يزيد رجلا فمتنع فهل له تعيين اخر وجهان فن قال لو كيلة ادفع هذا إلى من رايت اولاً فرأى رجلا فاقبضه فى جواز دفعه لمن رآه ثانيا وجهان (فرع) (لو اوصى ان يصح عنه بالف فاستاجر الوصى بمخسنة وجهل الاجير الحال ثم فعل) لطلب الباقي ينبغى إلحاحه بما لو اوصى بشره عبد يزيد بالف واعتاقه فاشتره

اجنبيا ولا توقف الزائد على اجرة المثل على الاجازة ولورج غير المعين واستاجر الوصى المعين بمال نفسه او بغير جنس يحج الموصى به او وصته رجح الزائد الذى عينه الموصى لورثته وعليه فى الثانية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى بأق منه قال ابن عبد السلام جاز احجوا به والباقي الورثة وقال الاذعى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتمن الجمع بما ذكرته أولا

بان يحمل الاول على ما اذا كان المعين قدر اجرة المثل عادة والثاني على ما اذا زاد اعطاهم ارب في الجواهر فبالو عين قدر اقطر اذ اعل
اجرة المثل قبل بيع باجر المثل فقط وقيل ببيع بالمعين كذا ونسبه الثالث وبه يشعر نصق الامو اجاب به الماوردي واختاره ان الصلاح اه
ولو عين الاجير فقط احج عنه باجر المثل قائل ان رضى ذلك المعين على الوجه او شخصا لاسته طاردا للتاخير الى قابل فيه تردو بحث الاذرى
انه ان مات عاصيا لتاخيرهم منها ونأحي مات اتيب غيرهم فعا لصيان الميت ولو جوب الفورية في الانابة عنه والاختار الى الياس من حجه
لأنها كالنطوع ولو امتنع اصلا وقد عين له قدر او لا احج غيره باقل ما يوجد ولو في النطوع وفيها (٧١) اذا عين قدر ان خرج من الثلث فواضح

والا فقد ار اقل ما يوجد
من اجرة مثل حجة مه
المقات من رأس المال
والرائد من الثلث (فرع) ه
حيث استاجر وصى او
وارث او اجنبي من يبيع عن
الميت امتنعت الاقالة لان
العقد وقع للميت فلم يملك
احدا لاطاله وحمله غير واحد
على ما لا مصلحة في اقالته
والا كان عجز الاجير أو
خيف حبسه او فلسه او قلة
دياته جازت قال الزيلي
وقبل قول الاجير الان
رؤى يوم عرفة بالبرصة
مثلا حججت او اعترت
بلا يمين واماحت بعضهم
انه لا يدين يمينه والا
صدق مستأجره يمينه
اخذاما مرفى قول الوكيل
أثبت بالتصرف الماذون
فيه وانكر الموكل فيرد
بان العبادات يتسامح فيها
الارى الى ما مران الزكاة
ليس فيها يمين واجبة وان
اتهم ودلت القرينة على كذبه
وارث الاجير مثله في ان
حججت غنى فلك كذالا
يقبل الا بينة ولا حلف
القائل انهما يعيله حجج عنه

يبيع عنه امعش (قوله بان يحمل الاول) اى قول ابن عبدالسلام (قوله قدر اجرة المثل) اى اقل المعلوم
بالاولى (قوله والثاني) اى قول الاذرى (قوله فقط) اى دون قدر الاجرة (قوله او شخصا لاسته) الى قوله
كالنطوع زاد المعنى عقبه اى قال الاذرى وفيه احتمال لما في التاخير من الفرار اه وهذا اظهر اه فبين
ان ميل المعنى الى الفورية مطلقا اه سيد عمر (قوله او شخصا الخ) اى عين قدر الاول (قوله فاراد) اى ذلك
الشخص وقوله انه ان مات أى الموصى امعش (قوله لمصيان الميت) اى دوامه (قوله ولا) اى بان لم يكن
استقر الحج عليه في حياته اه معنى (قوله اخرت) اى الانابة (قوله ولو امتنع) الى الفرع في المعنى (قوله وقد
عين له قدر او لا) الاولى اسقاط او لا كما في النهاية او قد (قوله وفيما عين قدر) اى عين شخصا ولا (قوله حيث
استأجر الخ) اى اجارة صحيفة (قوله من يبيع عن الميت) فرضا او نطوعا (قوله وحمله غير واحد) معتمد
عش (قوله الان روى الخ) اى وان كان ولا لانه لا عرفة بخوارق العادات امعش (قوله مثلا) راجع لكل
من قوله يوم عرفة قوله بالبرصة (قوله حججت الخ) مقول الاجير (قوله وان اتم) اى مالك التصاب في
قوله لا أدبها (قوله ووارث الاجير مثله) اى فيصدق بلا يمين (قوله لا يقبل) اى قوله لا حججت واعترت
الا بينة على اى ان كان حاضرا في تلك المواقف في السنة المعينة لا على انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه افصح
التدبر (قوله حلف القائل) اى الجماعل (قوله وفارقت الجماعة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة
كالجماعة اهمس (قوله بانه من اى) الى الاجارة وقوله ومضى الى الجماعة (قوله فيه) اى الايتان (قول المتن
للاجنبي) اى يجوز له عش (قوله فضلا عن الوارث) الى قول المتن ويضع الميت في النهاية (قوله ومن ثم اخص
الخلاف الخ) عبارة المعنى وقوله للاجنبي قد يفهم ان القريب ان يبيع عنه حرما وان لم يكن وارثا ويؤيده ما
سبق في الصوم عنه لكن قيده في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد في معنى الوارث الوصى كما قاله
الدارمى والسيد (قوله الحج الواجب) الى قول المتن ويضع الميت في المعنى الا قوله نازع الى الوكيل وحجج وقوله
والعلق بالمعين الى المتن (قوله كحجة الاسلام) وكذا عمر نه حجة النذرو عمر نه امعش قال عش وقضية
اطلاقه الواجب صحة حجج الاجنبي عن الميت النطوع الذى افسده لا نه حجة القضاء (قوله لا
يجوز عنه من وارث او اجنبي) قاله المر اقبون ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايات
هنا بتعالل ارفعى عن السرخسى ان للوارث الاستناق وان الاجنبي لا يستقل به على الاصح وما ذكره في كتاب
الحج هو المعتمد معنى (قوله في نحو القاصر) عبارة المعنى حيث لا وارث وكان الوارث الخاص طفلا ونحوه
اه (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور ماتن بعدم اذنه وارثه ايضا اهمس (قوله ويجوز كون اجير النطوع

الوصى تخمسائة وأعتقه وجعل البائع الوصية فان ساوى العبد ألفا فالباقي للورثة أو تخمسائة
فللبائع أو بينهما كثمانمائة فله ما زاد على قيمة المثل وهو مائتان وللوارث الزائد على الثمن الناقص
عن قيمة المثل وهو ثلثائة انتهت عبارة العباب (قوله وفارقت الجماعة الخ) قد يؤخذ من هذا
الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجماعة (قوله قائم مقام اذنه) اى فيصور ماتن بعدم اذنه وارثه ايضا

وفارقت الجماعة الاجارة بانه هنا استحق الاجرة بالعقد اللازم والادام مفوض الى امانته ونعم لا يستحق الا بالايان بالعمل والاصل عدمه
فلم يقبل قوله فيه الا بينة (وللاجنبي) فضلا عن الوارث الذى باصلمه من ثم اخص الخلاف بالاجنبي الشامل هنا القريب وغير وارث (ان يبيع
عن الميت) الحج الواجب كحجة الاسلام ان لم يسلمها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه لا ولا اجبة فالحقت بالواجب (بنير اذنه)
يعنى الوارث (في الاصح) كقتضاه دينه بخلاف حج الطوع لا يجوز عنه من وارث او اجنبي الا باصلمه وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف
السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعاً وان لم يوص الميت ويضم بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما
ذكر من القطع لان اذنه وارثه او الوصى او الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون اجير النطوع لا الفرض ولو نذرا

قناوميز اوتاز ع فيه الاذرع قال لا ينبغي ان يستاجر لتلوع اوصى به الا كاملا لا يادى و يقع فرض كفاية وكالحج زكاة المال والفقير ثم ما قبل عنه بلا وصلة لا يثاب عليه الا ان عذر في التأخير كقوله القاضي ابو العلي (و يودى الوارث) ولو عاملا (عنه) من التركة الواجب المأل ولو في كفارة قربة) ككفارة قتل وظهار ودم نحو تمتع ويكون الوالد في العتق للميت وكذا البني ان كان صوما كما قدمه فيه (ويطعم ويكسو) الوالد بمعنى او (في الخيرية) ككفارة يمين ونحو حلق محرم ونذر لحاج (والاصح هنا يتيق) عنه من التركة (ايضا) كاربطة لانه ثابتة شرعا لاجاله ذلك وان كان الواجب من الحاصل في حقه (٧٢) اقلها قيمة (و) الاصح (انله) اى الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة والخيرية (اذ لم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره كقضاء الدين وكذا مع وجود التركة ايضا كما اعتد به جمع منهم البلقيي ووجه بان له لمساك عين التركة وقضاء دين الادى المبني على المضايقة من ماله بحق الله اولو والتعلق بالعين موجود فيهما وتعلق العتق بعين التركة كالا يمنع الوارث من شر ادخبر عبيدها ويعتقه كذلك لا يمنعه من شر ادلك من مال نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين عبد (و) الاصح (انه) اى ما قبل عنه من طعام او كسوة (يقع عنه لو تبرع اجنبي) وهو هنا غير الوارث كاسر (طعام او كسوة) كقضاء دينه (لا اعتناق) في مرتبة او خيرة (في الاصح) لا اجتماع بعد العباداة عن النيابة وبعد اثبات الولاء للميت من غير نأبه الشرعي وما في الروضة من جوازه في المرتبة مبني على ضعف (ويضع الميت صدقة) عنه ومنها وقف لمصحف وغيره وحفر بشر

(الخ) معتد اه عش (قوله قناوميز) ومعلوم ان الماعقدي الاول السيد في الثاني الى اى عش وقوله السيدى او القن باذنه (قوله) وكالحج زكاة المال) اى في كونه من راس المال وصحة قبل الاجنبي له من غير اذن معنى وعش (قوله ولو عاملا) كبيت المال اه عش (قول الميت) اى الميت (قول الميت الواجب المالى) كعتق وطعام وكسوة نهاية ومعنى (قوله في حقه) اى الوارث اه معنى (قوله) وكذا مع وجود التركة (الخ) واهل تقييد المصنف بعدم التركة لان ثبات الخلاف لا للتع نهاية ومعنى (قوله) وجود فيها (اى دين الآدى) وحق الله تعالى اه عش (قوله ويعتقه) بالصبح طحا على شر الماخ (قوله) من طعام (الخ) هذا لا يناسب قول الميت الا لا اعتناق (قول الميت) لو تبرع اجنبي ولو لمات شخص وعليه دين لا تركه فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به اجنبي لان الوارث قائم مقامه ورواه معنى (قول الميت لا اعتناق) تبرع به اجنبي من الميت لا يقع عنه اه معنى (قوله) اى سواء كان المتصدق هو او غيره وقوله من حياته او من غيره مع الخ راجع لهذا وما بعده اه رشيدى واهل فداء بنى على دفع وحفر بشر الخ على صدقة ويظهر انه تعسف على ونف فرجوه ا صدقة من عن ربه وما بعدها (قوله) ومنها وقف الى قوله وفارق كالحج في النهاية (قوله) وغرس شجرة (اى او لم يشتر اه عش (قوله) بعد موته) يظهر انه ليس بقيد كما يؤيده ما بقى عن باقشير وعش في ادعاء ولد (قوله) لاجتماع الى قوله ولا يقتدى بالمعنى (قوله) باستنفار ولده) كان يقول استنفار الله والى الله ما اغفر له اه عش (قوله) وهما صان اى الاجماع والخبر لقوله تعالى الخ اى لم يوفيه وهو اه ليس له شيء من غير فيخص بغير الصدقة والدعاء للميت به مجرى (قد أكثر) اى الى الملام (قوله) فهو) يعنى الابانة على ما قبل عنه (مطلقا) اى في مقابلة ما قبله هو او غيره عنه (قوله) ومعنى نفعه اى انتفاعه (قوله) واستبعاد الامام) مبتدأ خبره قوله لردده (قوله) له اى للميت المذكور (قوله) عن المصدق اسم فاعل من باب التثنية (قوله) وواسع خبر مقدم لقوله لفضل الله ويحتمل انه مبتدأ على ما جوزه الاخفش من ابتداء نفعه لا اعتنا على نفي الاستفهام وما بعده فاعله السامد خبره (قوله) يسر له الى قوله وقول الزركشى في المعنى (قوله) مثلا اى او عن مشابهة (قوله)

(قوله) وإن كان الواجب من الحاصل في حقه اقلها قيمة) قال في الروض وشرحه في الامان او كانت أى الكسوة ذات تخيير وجب من الحاصل الخيرة فيها اقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على اقلها قيمة يحسب من الثلث كما ياتى اه ثم قال ولو اوصى في الخيرة بالعق عنه وزاد قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة حسب قيمته من الثلث لان برائة الذمة تحصل بمادونها فان في الثلث بقية عبد جزىء اعتقه عنه لا عدل عنه الى الطعام والكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان قيمة اقلها قيمة يحسب من راس المال والزيادة الى تمام قيمة العبد من الثلث الى ان قال قاله الرافعي وهذا الوجه اقبس عن الائمة ووافقه النووي في باب الوصية اه وهذا الوجه هو الموافق لما تقدم فيما اذ لم تكن وصية (وكذا مع وجود التركة) واهل تقييد المصنف بعدم التركة لان ثبات الخلاف لا للتع شر محرم (قوله) وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجرة من حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له (من و ارث واجنبي) لاجماع وصح في الخبر ان الله تعالى يرفع درجة في العبد في الجنة باستنفار ولده له وما يخصه صان وقيل يتأخر لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان اريد ظاهره والاقتدا كثيرا وبه ومنه انه يحتمل على الكافر وان معناه لاحل له الا فياسى واما ما قبل عنه فهو محض فضل لاحل له فيه وظاهر مما هو مقرر في محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق احد على الله ثوابا مطلقا خلافا للمعتزلة ومعنى نفعه بالصدقة انه يصبر كانه تصدق واستبعاد الامام له بانه لم يأمر بهم تأويله بانه يقع عن المصدق وينال الميت بركنه رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر الدلالة الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل الله ان يثيب المصدق ايضا ومن ثم قال اصحابنا بنى لنية الصدقة من اوبه مثلا

فانه تعالى يبيها ولا ينقص من اجره شيئا و قول الزركشي ما ذكر في الوقت يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتملكه الغير ولا نظيره برد بان هذا يلزم في الصدقة ايضا وانما لم ينظروا الى ان جعله كالمصدق يحسن فضل فلا يصغر وجوه العوائد واحتيج لذلك التقدير على انه لا يحتاج اليه بل يصح نحو الوقت عن الميت والفاعل ثواب البر ولبيت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالبداء حصول المدعو به له اذا

استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى لا يسمى ثوابا عرفا أما نفس البداء وثوابه فهو للداعي لا لشفاعته أجره ما للشافع ومقصودها للشفوع ولع به فارق مأمور في الصدقة نعم دعاء الوالد يحصل ثوابه نفسه للوالد أميت لا لأن عمل ولده لتسببه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم إلا من ثلاث ثم قال أو لد صالح أي مسلم يدنو له جعل دعاه من عمل الوالد وإنما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل إن أراد نفس الدعاء لا المدعو به وافهم المثنى انه لا ينفعه غير ذينك من سائر العبادات ولو القراءة نعم ينفعه نحو ركعتي الطواف تبع الحج والصوم عنه السابق في باب وفارق كالحج القراءة احتياجه فيها لبراءة ذمة مع ان للمال فيها دخلا ومن ثم لم مات وعليه قراءة مندورة احتسب كما قاله السبكي جوازها عن وقت القراءة وجه وهو مذهب الائمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك بوصول ثوابها للبيت بمجرد قصد بها ولو بعد ما اختاره كثير من

في الوقت أي عن الميت (قوله) تقدير دخوله أي نفع الموقوف وقوله في ملكه وتملكه أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه (قوله) ولا نظيره أي ليس في باب من النفع ان يدخل الشيء في ملك الميت وهو عليه الغير اه كرى (قوله) والفاعل ثواب البر (الخ) قد يقال هذا لا بلائمه ما نقله انفاعن الاصحاب من قولهم لا ينقص من اجره شيئا سيد عمر (قوله) مأمور في الصدقة يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة (الخ) (قوله) يحصل ثوابه بنفسه (الخ) صريح في ان عين الثواب المترتب على الدعاء يكون للوالد السبب بعيدا للوالد السبب القريب الذي هو الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل له قالوا ان يقال ان ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للوالد وان الوالد يحصل له ثواب في الاجلة لا نه سبب لصدور هذا العمل في الاجلة اه سيد عمر (قوله) للوالد الميت) ومثله الحق للامة المذكورة اه ع ش عبارة عبد الله بن سير قوله الميت أي مملوكا ولا فالحى كذلك وكانه قيد به لان الحديث المستدل به في قوله الاتى ذامات الخ في الميت اه (قوله) وإنما يكون أي دعاء الوالد وكذا خبره ويستثنى (قوله) منه أي من عمل الوالد (قوله) لا المدعو به أي لا يحصل الميت واد صدر من الوالد وغيره اه كرى (قوله) غير ذينك أي الصدقة والدعاء عبارة النهاية وإنما سوى ذلك اه قال الرشيدى يعني الحج وما بعده اه (قوله) نحو ركعتي الطواف انظر ما للاردن جوها عبارة الروض والمغنى ولا يصلح عنه الاركان الطواف اه (قوله) وفارق أي الصوم (قوله) لا احتياجه فيها الخ) فيه نظر لجواز نفع الحج عنه وقوله مع ان الخبر في نظر ايضا بالنسبة للصوم لانهم فروا بين جواز صرم الصبي بغير اذن وليه وعدم جواز حجه بغيره اذنه باحتياجه للمال دون الصوم اه سيد عمر (وفي القراءة وجه) أي قوله قيل في النهاية والمغنى لا لاقوله على اختلاف فيه عن مالك وقوله ولو بعد ما (قوله) بوصول) نت لوجه أي وجهه فاقبل بوصول الخ (قوله) واختاره أي ذلك (قوله) كثير من أئمتنا منهم ابن الصلاح والمحب الطبري وابن أبي العموص صاحب ذخائر وان دعاءه يرون وعليه عمل الناس ومارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه معنى (لاحت) ان هذا القول (إشارة إلى الوجه) لكن عبر عنه بالقول نظر إلى انه مذهب الائمة الثلاثة اه كرى (قوله) والحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز ان يجعل ثواب القراءة للبيت لانه تصرف في الثواب من غير إذن الشارع وحكي القرطبي في التذكرة أنه روى في المنام بدو فاته فاستل عن ذلك وقال كنت اقول ذلك في الدنيا والان بانى ان ثواب القراءة يصل إلى الميت كذهب الائمة الثلاثة اه معنى (قوله) فينوب تليده الخ) فيه كالذى علل به فظاها سم لعل وجه النظر في التعليل المنع إذ اقتران القراءة بهذه النية لا تنفسها وإنما جعل الخلاف هل تجدى هذه النية في وصول الثواب أولا ووجه النظر في المثل ما اشار اليه الفاضل في شرح ابن شجاع في مبحث تجرد الجنابة عن الحدث الا صغر بما حاصله انه لا يلزم عند النظر إلى الخلاف ان يقلد القائل به لأذ ليس من الخروج من الخلاف بل أن يجعل به اه سيد عمر (قوله) احتال كونه أي ذلك القول الذي دبره عن اولا بالوجه وقوله في بعض ما صدقته أي اجزاؤه وهو قوله ولو بعد ما (قوله) بان مجرد الدنية أي بدون دعاء وجعل (قوله) قال) أي السبكي ومن عزاه إلى القول بكفاية مجرد النية بعد ما (قوله) لانه لا بما يقول أي الشالوسى (قوله) والظاهر أي ظاهر كلام الشالوسى انه الخ عبارة كافي الكبير ان نوى القارى بقرائه ان يكون ثوابها للميت بل بحقه لكن لو قرأها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر للبيت فينفع الميت اه فالشالوسى لا يشترط الدعاء بل ما يتضمن

في القوت المراد بالاجني غير الوارث وإن كان قريباله أو أطلق في البيان أن الوصى كالوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصى في ذلك فظاهر أو في قضاء ديونه فكذلك أو في أمر اطفاله فبعيد اه (قوله) فينوب تليده

وعليه فهو ليس من الاثار بالقرب المختلف في حرمته لان الذي منه ان يقر اعنه اوله لان جعله عبادته نفسه الغير بخرجه عن كونه مقربا بها
لوهو انما الذي فيه تصرف في الثواب وهو غير القربة بجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل
لكنه خالف ذلك فقال كان الرقة الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت فنعاه اذ قد ثبت ان

القارى لما قصد بقرائه نفع

المدعوى فنعته وافر ذلك
الكردى اى قوله يكى اه (قوله فو ليس) اى بجدلية قاله الكردى ويجوز ارجاع الضمير والجعل الذى
قال الشالوسى بافادته (قوله لان الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه اى الاثار وقوله لان جعله الخ
تعليل (قوله وانما الذى) اى فى مجرد التوبة بعد ما قاله الكردى وظاهر سياق الشارح ان الضمير لمجرد
النية والجعل الذى اختاره الشالوسى يتناول ما ذكر لقوله ان الذى منه الخ وقوله بخرجه اى ذلك الجاعل
(قوله وهو) اى الثواب وقوله لجعله اى الثواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الياء وفتح القاف
اه كردى (قوله لكنه الخ) اى السبكى يعنى ان السبكى قرر مراد الشالوسى ثم خالفه فقال كما قال ان الرقة الخ
اه كردى (قوله فقال) الى قوله ولكرد فى المعنى الا قوله ان الرقة (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه
معنى (قوله بقرائه) الى الفاتحة (قوله انتهى) اى كلام السبكى (قوله نعم) الى قوله اما الحاضر فى النهاية
(قوله حمل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل
انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عنها يحصل ثوابها او قرأه بغيره حصل لمثل ثواب قراءته وحصل
للقارى ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارى لم يسقط كان غلب الباعث الدنيوى لقرائه بآجرة فينبغي ان لا
يسقط مثله بالنسبة للبيت ولو استقر للقرأة للبيت ولم ينو بها ولا دعا له بعد ما لا قرأه عند قوله لم ينو بها
واجب الاجازة وهل تكفى نية القرأة فى اوطاها وان تحلل فيها سكوت يبنى نعم اذا دعا بعد الاول من ثوابه
م رسم على جمع اه وشيدى (قوله قال عنه) اى فى عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق
بقوله حمل الخ (قوله او نواه ولم يدع) ضيف اخذا من كلام سم المذكور اه عرش (قوله واما
الحاضر) اى الميت الحاضر عند القرأة (قوله انه) اى القارى اهل المقرء عنده وقوله كالحاضر اى
الحى الحاضر (قوله عند القرأة له) الى الحى الجار متعلق بضمول الخ (قوله يحملها) اى الاجازة للقرأة
على القبر (قوله للبيت) متعلق بجعل (قوله على هذا الاخر الخ) اى قوله وقيل ان يجعل الخ وقوله انه
اى الاخير (قوله قول الشالوسى) مفعول حمل (قوله ان هذا) اى الاخير كالثانى اى قوله وقيل يحملها
الخ (قوله ان مجرد نية الخ) قد مر ما فيه (قوله ما ذكره الاول) اى الذى اختاره فى الروضة (قوله لان كونه)
اى الميت الحاضر (قوله مثله) اى الحى الحاضر وقوله فيما ذكر اى فى شمول الرحمة النازلة عند القرأة
له (قوله انما يفيد الخ) الانسب انما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجرد نية
وصول الثواب للبيت الخ (قوله اى لانه) اى الدعاء حيث نأى حين كونه عقب القرأة (قوله ولان الميت

المدعوى فنعته وافر ذلك
وما يدريك
ان رقتوا اذا نعت الحى
بالصدق كان نفع الميت
بها اولى اه ولكرد بان
الكلام ليس فى مطلق النفع
بل فى حصول ثوابها له وهذا
لا يدل عليه حديث المدعوى
لما قرءه هو ان الشرع لم
يجعل له تصرفا فيه بنية ولا
بجعل نعم حمل جمع عدم
الوصول الذى قال عنه
المصنف فى شرح مسلم انه
مشهور المذهب على ما اذا
قرأ الابحضة الميت ولم ينو
القارى ثواب قراءته له او
نواه ولم يدع له اما الحاضر
ففيه خلاف منشؤه الخلاف
فى ان الاستتجار للقرأة على
القبر يحمل على ماذا قاله
اختاره فى الروضة انه
كالحاضر فى شمول الرحمة
النازلة عند القرأة له وقيل
يحملان يعقبا بالدعاء له
وقيل ان يجعل اجره الحاصل
بقراءته للبيت وحمل الراعى
على هذا الاخير الذى دل
عليه عمل الناس وفى الاذكار
انه الاختيار قول الشالوسى
ان قرأ ثم جعل الثواب
للميت لحقه وانت خبير ان
هذا كالثانى صريح فى ان
مجرد نية وصول الثواب للبيت
لا يفيد ولو فى الحاضر

الخ) فيه كالدلى على به نظر تأمل (قوله نعم حمل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية
جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عنها يحصل ثوابها له او قرأه بغيره
حصل لمثل ثواب قراءته وحصل للقارى ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارى لم يسقط كان غلب الباعث
الدنيوى كقرائه بآجرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للبيت ولو استقر للقرأة للبيت ولم ينو بها ولا
دعا له بعد ما لا قرأه عند قوله لم ينو بها وانما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجرد نية
وصول الثواب للبيت الخ (قوله اى لانه) اى الدعاء حيث نأى حين كونه عقب القرأة (قوله ولان الميت

ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجرد نفع لا حصول ثواب القرأة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى (الخ)
والاصحاب على ندب قراءة تيسر عند الميت والدعاء عنها الى لانه حيث نأى راجى للاجابة ولان الميت يناله بركة القرأة كالحى الحاضر

لا المستمع لان الاستماع
يستلزم القصد فهو عمل
وهو منقطع بالموت وسماع
الموتى هو الحق وإن قيل
لا يلزم من السلام عليهم
سماعهم لان القصد به الدعاء
بالسلامة لهم من الآفات
كما في السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين قال ابن
الصلاح ويبنى الجزم بنفع
اللهم أوصل ثواب ما قرأناه
أى مثله فهو المراد وإن لم
يصرح به فلان لأنه إذا
نفعه الدعاء بما ليس للداعي
فإنه أولى ويجرى هذا في
سائر الاعمال وبما ذكره
في أوصل ثواب ما قرأناه
إلى آخره يندفع إنكار
البرهان الفزاري قوله
اللهم أوصل ثواب
ما تلوته إلى فلان خاصة
وإلى المسلمين عامة لان
ما اختص بشخص
لا يتصور التعميم فيه اه
ثم رأيت الزركشي قال
الظاهر خلاف ما قاله
فإن الثواب يتفاوت فاعلاه
ما خصه وأدناه ما عمه
وغيره والله تعالى يتصرف
فيها يعطيه من الثواب
بما يشاء

الخ عطف على قوله لا نه حيث دلخ (قوله فهو) أى الاستماع (قوله لا المستمع) أى لا كالحى المستمع (قوله
وهو) أى العمل (وإن قيل الخ) غاية (قوله عليهم) أى الاموات (قوله قال ابن الصلاح) إلى قوله ومرنى
الاجارة في النهاية وكذا في المعنى لإقوله أى مثله إلى لأنه إذا (قوله بنفع اللهم الخ) ولا يتخلف في ذلك
القرب والبعد اه معنى (قوله أى مثله الخ) يتخذه هذا التقدير لتعليقه بأن الذى له ثواب القراءة لا مثل
ثوابها فاقبل اه سيد عمر عبارة سم فيها كنه على قول الشارح المارحل جمع الخ نصه صرح به هذا الخ انه
إذا نوى ثواب القراءة للبيت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارى ثواب
قراءته والبيت مثله او المراد أنه لا يحصل للقارى حيث نوى أو لا يحصل للبيت فقط فيه نظر والقلب للاول
اميل وهو الموافق لما يصرح به كلام ابن الصلاح المذكور اه (قوله وإن لم يصرح به) أى بالمثل (قوله) لأنه
الخ تعليل لقوله وينبئ الجزم الخ (قوله فهو) أى المثل (قوله إذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة المعنى إذا
نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلان يجوز بماله اولى اه (قوله فانه اولى) قد يتخذه فيه ان المثل ليس له
سيد عمر ولا يتخذ في طلبه من الله تعالى اه عبادته باقتصر ويتخذ حيثن في دعوى الاولوية (قوله ويجرى
هذا الخ) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبئ الجزم الخ بل يحتمل انه من كلام ابن الصلاح
ايضا حيثن فهو صريح في ان الانسان إذا صلى أو صام مثلاً وقال اللهم أوصل ثواب هذا فلان يصل اليه ثواب
ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فتنبه وراجع اهرشيدى اقول بل ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى
انه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض انه ليس منه فافق الشروح الثلاث على الجريان المذكور كاف
في اعتمادهم وجواز العمل بذلك عبارة التقدير للكردى المحج عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج
له صلى الله عليه وسلم بعد على جهة الدعاء بصحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اه
ويأتى آتافى الشارح كالتأية والمعنى جواز اهداء ثواب القرب لثبنا صلى الله عليه وسلم (قوله يندفع
إنكار البرهان الخ) لا يتخذه ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليقه وهو حيثن
حقيق بالاعتقاد وكذا يقال لو لو حظ المثل غير متعدد للزوم المحذور اما إذا لو حظ متعدد فواضح الصحة

لان التنية حال القراءة أو الدعاء بعد القراءة فليأمل (فرع) قال في القوت فصل في مسائل مهمة تختص بالباب
الاولى رايت بخط الكمال اسحق احدثيوخ المصنف تليد ابن الصلاح في مسائل متشعبة نقلها عن الاححاب
انه لو قال اعطوا زيد اما يتي من ثلثي لم يكن قد اوصى بشيء يعطى الثلث كاملاً انتهى وفي النفس منه شيء ثم
قال الرباعة قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولداً وسلمت من سفري او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت
بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا انذر في المعنى فينظر في قوله او مات فلان وما شبهها من القصد
الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا ادعى صرف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا وكذا لو
قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه وفارق مالى اوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق الوصى عليها
لان الحق منها لمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله الفقهاء وقد يخرج منه ان فقراء البلد
المحصورين كالمعينين السابعة قال الفقهاء في الفتاوى ولو ادعى ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى
مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستكمال لجامع الفتاوى من اصحابه ورايت في ادب
القضاء للزبلى انه إذا ادعى أن ابااه اوصى بشيء لا قوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى
قوم ان له ابا اوصى لهم بمال حلف انه لا يعلم ان ابااه اوصى بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا
وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد دلى وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يجس حتى يحلف انتهى
ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها ملازمة
وليست قبل القبول ملازمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمنان القبول وفيه قفة الثامنة لو اوصى ان يبنى
على قبره مسجد او قبعة او نحو ذلك لغت وصيته كاسبق في الجنائز انتهى ثم شفع على من يفعل ذلك ومن
ينفذه من القضاء

فيه شيء انفرد به ومن ثم خالفه غيره واختاره السبكي رحمه الله ومر في الاجارة ماله تعلق بذلك ولو اوصى بذلك ان يقرأ لآبائه كل يوم جزء قرآن ولم يدين المدة صح ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية والافلا كذا افق به بعضهم وفي فتاوى الاصبحي لو اوصى بوقف ارض على من يقرأ على قبره حكم العرف في غلة كل سنة يستنها فن قرأ بعضها استحق بالقسط او كلها استحق غلة السنة كلها او بنفس الارض فان عين مدة لم يستحق الارض الا لمن قرأ جميع المدة وان لم يبين مدة فالاستحقاق تعلق بشرط مجهول لا آخر لوقته في شبه مسئلة الدنار المجهولة او مراده بمسئلة الدنار ما مر في الفرع قبل قوله وتصح بجمع تقطوع واعتراض بانه لا يشبهها في الامكان حل هذا على انه شرط لاستحقاق الوصية قرأه على قبره جميع حياته فليحمل عليه تصحيح اللفظ ما امكن ومر في الوقف ماله تعلق بذلك فراجع (فصل في الرجوع عن الوصية) له الرجوع عن الوصية) اجماعا وكاظمة

قبل القبض بل اولى ومن

ولا يخالف فيه ايراد ان يقرأ بها. فخذ من ماله اه سيدعمر (قول) ومنع الناح) مبتدأ خبره قوله شيء انفرد به (قول) بالمؤذن فيه) ولم يؤذن الا في اهلا عليه وسؤال الوصية اه معنى (قول) واختاره اى الجواز السبكي واخرج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما كان يمتنع عن النبي صلى الله عليه وسلم عرا بعد موته من غير وصية وحكى النزيل الى في الاحياء عن ابي الموفور وكان من طبقة الجندبانه حج عن النبي صلى الله عليه وسلم حججا وعدا القضاء ستين حجة وعن محمد بن اسحاق السراج النيسابوري انه ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمه وصحى عنه مثل ذلك اه ولكن هؤلاء ائمة يجتهدون فان مذعب الشافعي ان الضحية عن الغير بغير اذنه لا يجوز كاه مرح به ماله نصف باب الاضحية اه معنى (قول) (والافلا) ظاهره انه من ترك القراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان الترك لعذر وقضاء بعده وفيه وقفة واهل ذلك عقبه بما في فتاوى الاصبحي فان قياسه لا يستحقاق بالقسط هنا فلا يرجع (قوله) يستنها اى الملة بياه ستين فتوز ولعله من تحريف النسخين والاصل بنسبتها بياه فتون فدين فبما ظاهير السنة او القراءة (قوله) او بنفس الارض) تحذف على قوله بوقف ارض الخ (قول) ومراده اى الاصبحي (قول) قبل قوله اى المصنف (قوله) بانه اى الا بصاد بنفس الارض بلاثنتين مدقة وكذا الاشارة بقوله هذا الاتي (قول) لا يمكن حل هذا الخ) اى انما يمار انفا في الوصية لمن يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن (قوله) فراجع) فرع في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب الاولى رايت بخط النكاح اسحاق قنلان عن اصحاب انه قال اعطوا زيد ما يقيم من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يبطل الثلث كاملا اه وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصعيدي لو قال ان رزقت ولدا واسلمت من سفري هذا ومات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالي جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله او مات فلان وما اشبهه من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذا ادعى الوصى صرف الثلث الى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء ام لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وفلان فكذبوه ويشارك ما لو اوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق عليهما لان الحق بهما لعين وهناك لغيرة فالوصى نائب عن المساكين قاله الفقهاء وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعتن السابعة قال الفقهاء لو ادعى ان اباكم اوصى لي بالنصف لم تسمع الدعوى ما لم يقل وقلت الوصية وهذا مشكل اه ورايت في ادب القضاء للزيلي انه اذا ادعى ان ابااه اوصى بشيء لا قوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه لو ادعى قوم ان ابااه اوصى بهم لخالق لانه لا يعلم ان ابااه اوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون خلفوا واستحقوا وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يخلف اه ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى وليكنه اى الاشتراط ظاهر لان من شروط الدعوى كونها ملزمة وليست قبل القبول ملزمة ثم قال الثامنة لو اوصى بان يبني على قبره مسجد او قبة ونحو ذلك لغت وصيته اه ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاء اه سم (فصل في الرجوع عن الوصية) (قوله في الرجوع الخ) اى بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل به اه عش (قول المتن له الرجوع) اى يجوز له وينبغي ان ياتي فيه ما تقدم في حكم الوصية من انه ان غلب على ظنه ان الموصى له يصرف في مكروه كرهت او في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وان كانت مطلوبة حين فعلها اذا عرض للموصى له ما يقتضى ان يصرفها في محرم وجب الرجوع او في مكروه نذب الرجوع او في طاعة كرهه الرجوع اه عش (قوله اجماعا) الى قوله وسئلت في النهاية لا اقول له الا وجه الى المتن وقوله وسواء انسى الوصية ام ذكرها (قوله) وكاظمة) عبارة المعنى ولانه عظيم بلزل عنهما ملك مطعيا فاشبهت الهبة قبل القبض اه (قوله) بل اولى اى لعدم تنجيزها بخلاف الهبة وقوله لو من ثم اى من اجل ان الرجوع في الوصية جائز لتعلقها بالموت كما فهم من قياسها على الهبة اه عش عبارة الرشيدى قوله لو من ثم الخ انظر من

(فصل في الرجوع عن الوصية)

مغارة للاولى فتعذر التشريك وقد ينزع في ذلك البحث تعليلهم التشريك باحتمال ارادته له دون الرجوع إلا ان يقال هذا الاحتمال لا اثر له لأنه يأتي في هذا لوارث فالوجه سابق (٧٨) وسئل عمالو أوصى بثلث ماله إلا كتبه بعد مده أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله وصى ببيع الخ اعرض عبارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاولى فيشمل الثلاث بعد الاولى اه **قوله** فتعذر التشريك فيه تأمل اه سمى ايتعذر القول بتعين التشريك وإن كان جائزا في مسئلة الفقهاء كاعلم عامر وكان المحشى اشار إلى ما في عبارته من الایهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر **قوله** في ذلك البحث اي الذي ذكره بقوله كما بحث **قوله** باحتمال ارادته اي الموصى له اي التشريك **قوله** فالوجه سابق هو قوله لاحتمال النسيان اه عرش عبارة الكردي هو قوله يشرك بينهما لاحتمال نسيانه اه وعبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجه سابق اي من اختصاص الثاني بها فيبحث اه ولعل هذا هو الظاهر **قوله** لو أوصى له اي يزيد مثلا **قوله** لو أوصى له اي لو وصى له الاول **قوله** الذي يظهر العمل بالاولى ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى بمخمس ثم بمائة وان فرق بينهما بما يأتي اه سيد عمر اقول قوله يحتمل العمل الخ هذا هو الذي يظهر اما لو افلما اشار المحشى رحمه الله تعالى من القياس واما ثانيا فلان مالى مفرد مضاف فيعم الكتاب فهو نص فيها ايضا لا يحتمل لها واما الاحتمال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعدمه انه معارض بالاحتمال فيسقطان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في شمولها وبما ذكرتين ما في قوله رحمه الله قاعدة حل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا اصح ان عطف العام على الخاص لا يخصص كما افاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يفيد مع تاخر مدعته اه سيد عمر **قوله** تركه اي الاستثناء وكذا اخبر له **قوله** صريحة في مناقضة الاول وفيه نظرا اه سم **قوله** محله اي عدم الحجية القرينة المناقضة الاول قرينة هي المناقضة **قوله** بالثانية اي بالوصية بمخمس **قوله** فيها اي في مسئلتنا **قوله** فيما مر اي في شرح هذا لوارثي **قوله** فان الثانية مبطله للاولى فاحتيط الخ استشكله سم راجعه **قوله** ولو أوصى بامه الى قوله لو مر انه في النهاية لا فوله نحو تزويج الى قوله وطه **قوله** وبمحله الاول يتم بمحمله ليخرج العكس فيحسن عطفه عليه اه سيد عمر **قوله** في الحل اي دون الام **قوله** لانه اي الحل فقط **قوله** وانكارها اي الوصية مبتدا خبره رجوع **قوله** بعد ان سئل عنها مفهومه انه ان ابتدا بالانكار من غير سؤال احد كان رجوعا مطلقا وله غير مراد اه عرش اي بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعدمها **قوله** رجوع ان كان الخ وهذا التفصيل هو المعتمد اه معنى **قوله** لغیر غرض يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تحققت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه او الوارث لان اللفظ صريح في الرجوع الامناع والاصل عدمه ولان استحقاقه اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه اقول هذا عند عدم القرينة والافهي متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمعنى قول المتويع وتنفذهه التصرفات ولا تعود الوصية لو عاد المالك اهمعني **قوله** وتعلقه اي العتق بصفة **قوله** ولانه اي التصرف بما ذكر **قوله** وان لم يوجد قبول يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيد عمر عبارة عرش ومثلها جميع ما تقدم من الصنيع ويدل له ما ياتي من ان العرض على نحو البيع او التوكيل فيه رجوع اه **قوله** وان فسد من وجه اخر اي كاشتها على

بالاولى او بالثانية فاجبت بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة انه ترك الاستثناء فيها لتصريحه به في الاولى وانه تركه ابطالا لم النص مقدم على المحتمل وأضاف قاعدة حمل المطلق على المقيد تقدم المقيد او تاخر صرح بذلك ويفرق بينه وبين ما ياتي فيما لو أوصى له بمائة ثم بمخمس بان الثانية ثم صريحة في مناقضة الاول وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بحجة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لانها المتقنة فهي عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقرر ولا يتناقض هنا اعتبارهم نسيان الاول فيما مر لانهم انما اعتبروه في الوصية لاثنين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لواحد فان الثانية وصية مبطله للاولى فاحتيط لها باشتراط تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو أوصى بامه وهي حامل لواحد وبمحله لآخر او عكس شرك بينهما في الحل بناء على أن الوصية بالحامل تسرى لحملها لانه حينئذ توردت عليه وصيتان

فيتعذر التشريك فيه تأمل **قوله** بان الذي يظهر العمل بالاولى ويحتمل العمل بالثانية كالأوصى له بمخمس ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي **قوله** صريحة في مناقضة الاول وفيه نظر **قوله** بخلاف الوصيتين لو احدا فان الثانية وصية مبطله للاولى الخ ابطال الثانية للاولى ليس الا باعتبار ظاهرها لا قطعاً والا لاخذها ولا لشك ان الثانية فيما مر مبطله للاولى باعتبار ظاهرها بل بالاولى ولهذا عملنا بها في الجلة بخلاف الثانية هنا فلم يعمل بها مطلقا فكما احتيط هنا لاجل ذلك باشتراط تحقق مناقضة الثانية اي ان

لاثنين فشركتا بينهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغیر غرض وبيع وان فسدت في المجلس واعتاق وتعليقه شرط وایلاذ وكتابة وصادق لما وصى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعا ولا نه يدل على الاعراض عنها وكذا هامة اورهن له مع قبض لروال المالك في الهبة وتعميره للبيع في الرهن وكذا دونه في الاصح لدلائلها على الاعراض او لم يوجد قبول وان فسد من وجه اخر

وفرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وفيه نظر لماقرر ان الخلط ان كان بفعل الموصي او ماذونه او اجنبي وملك بطلت (٨٠) أولا بفعل أحد أو اجنبي ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصي له صفة لم تنشأ من الموصي

ولانثابه فالذي يظهر انه يحتمل على ما اذالم ترد القيمة بذلك الخلط والاوجب للمالك الجيد المختلط التفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجيد به وما حصل للموصي له بتقدير خلط الجيد به (ولو اوصى بصاع من صبرة) معينة (فخلطها) هو او ماذونه (باجود منها) خلط لا يمكن معه التمييز (فرجوع) لانه احدث بالخلط زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بذورها (او مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغييراً اذلا فرق بين المثلين (وكذا بارد في الاصح) قياساً على تعيب الموصي به او اتلاف بعضه ولو تلفت الاصااع فهل يتعين الوصية علت صيغتها أو لا أو يفرق كما في البيع بين المعلومه فيزول على الاشاعة والمجهولة فاذا بقي صاع منها تعين للوصية كل محتمل وعلى الاول الاقرب بفرق بان

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج عما هو عن ملك الموصي له اى ويدخل في ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصوره الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت اه سم (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسه ولو باجود اه سم (قوله) فتدخل في الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصي له شريكاً للمالك الخلط بالاجزاء سواء الموصي له وغيره فيقسمها له سواء استوبا في الجردة ام لاه نهاية وافر سم عبارة عن قوله شريكاً للمالك والفرض ان المالك الخلط غير الموصي والابطال الوصية وكان الاظهر للمالك الخلط لان الفرض انها اختلطت بنفسه وكان الخلط من غير الموصي وماذونه وقوله بالاجزاء سواء اخلى خلافاً لابن حجر حيث قال بطلان الوصية في النصف اه (قوله) انه يحمل) اى كلام الشيخ (قوله) للمالك الجيد) اقول كلامه رحمه الله لا يتخلو عن خفاء والظاهر ان يقال كما هو قياس نظائره ان الواجب على الموصي له ما بين قيمتي الموصي به مخلوطاً بالجيد وغير مخلوط به وهذا قياس ما ذكره بحسب للموصي له على مالك الردي ولو خلط بالموصي به ما بين حالتيه من التفاوت اه سيد عمر (قوله) بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المحرور للموصي له فكان المناسب الاظهار هنا والاضمار فيما ياتي آنفاً (قوله من صبرة معينة) اى قوله ولو تلفت في النهاية والمعنى (قوله من صبرة معينة) وان اوصى بصاع من حطه ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا رل للخلط ويعطيه الوارث ماشاء من حطه التركة فان قال من مالى حصله الوارث فان وصفها وقال من حطتي الفلانية فالوصف مريع فان بطل خلطه بطلت الوصية اه (ولو تلفت الاصااع) ولو تلفت لبعض صاع فهل تعطيه الظاهر نعم لان اتلاف البعض اذا لم يكن رجوعاً لتلفه اولى اه سيد عمر (قوله) فهل يتعين الوصية) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذاً بما لو اوصى باحد رقيقه فأتوا الاواحد انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية بما هناك اه سم (قوله) صاع منها) اى المجهولة (قوله) وعلى الاول) وهو التعيين مطلقاً (الاقرب) صفة الاول (قوله) اى فى البيع (قوله) اعدما) لعل الاولى الطغف بالواو وتذكر الضمير (قوله) وهما) اى فى الوصية (قوله) فصاحبها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن وطعن حطه) وكذا احضان بعض لتجود جاج لينفرخ ودين جلاده معنى (قوله) حطه معينة) اى قوله ويؤخذ منه في النهاية لا لقوله وقد راعى اى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية الى روى له مرة (قول المتن وبذرها) بمجمة خطه اى خطه روى به او كذا يقدر في بقية المعطوفات اه معنى (قوله) وطبخ لحم) الى قوله بخلافه في ما رعى في المتن

ان وقع قبل موت الموصي فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصي له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج عما هو عن ملك الموصي له اى ويدخل في ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصوره الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور في حياة الموصي فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع) اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسه ولو باجود (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع الى قوله فبدخل في الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملكه الخلط يصير المختلطين مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصي له شريكاً للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمها له سواء استوبا في الجردة ام لا شرح مر (قوله) فهل يتعين للوصية الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذاً بما لو اوصى باحد رقيقه فأتوا الاواحد انه يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح

وغيره لان الوصية احسان وبر والمقصود تصحيحها فبإذ كره الموصي ما أمكن ومرفعاً لوصى باحد رقيقه فلم يبق الا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطعن حطه) معينة (وصى بها) أو بعضها (وبذرها) وحينئذ دقيق) وطبخ لحم وشيه وجعله

وهو لا يقصد قديدا (و غزل قلن) او جملة حشو او مالم يتحد الموصى له بالثوب والقطن كاجته الاذرى رحمه الله ويلحق به نظائره بشرط ان لا يزول اسم احد العيين بما فله وجعل خشية بابا وخبر فتيما وعجين خبزا وال فرق (٨١) بينه وبين تخفيف الرطب غير خنى اذ هو يقصد به

البقاء فهو كخياطة ثوب مقطوع اوصى به وكقديد لحم يقصد ويفرق بين هذا وخبز العجين مع انه يقصد لوترك بان التهيئة لا كل في الخبز اغلب واظهر منها في القديد (ونسج) غزل وقطع ثوب قيصا مثلا (وبناء وغراس في عرصة رجوع) ان كان بفعله او بفعل ماذونه سواء اسماء باسمه ام قال بهذا او بما في هذا البيت مثلا لا شعاع ذلك كله بالاعراض هذا كله في المعين كما تقرر فلو اوصى بنحو ذلك ماله ثم تصرف في جميعه ولو بمازيل الملك لم يكن رجوعا لأن العبرة بثلك ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص نحو التراس ببعض العرصة اختص الرجوع بمحله وقدير اعى تغيير الاسم كالأوصى بدار ثم انتمت في حياته بنفسها او بفعل الغير فانه رجوع في النقض درن العرصة والاس او بفعله فانه رجوع في الكل لزوال الاسم عنه بالكافة بخلافه فيما رى في نحو طحن الخطة لأنه يقال دقيق خطة فلم يؤثر له إلا فعله او فعل ماذونه والحاصل انه مع احد مدين يقدم المشعر بالاعراض اشعارا فواو ان يزول الاسم

الا قوله مالم يتحدلى وجعل خشية قوله سواء اسماء الى لا شعاع ذلك (قوله) وهو لا يقصد اى والحال ان اللحم بما لا يقصد ان لم يجعل قديدا احتراز عن اللحم الذى لا يقصد ان لم يجعل قديدا فان جعله قديدا لا يكون رجوعا لان ذلك صون له عن الفساد كما ردى (قوله) او جملة حشوا اى لفراش او جبة اه معنى (قوله) وبين تخفيف الرطب اى حبث لم يكن رجوعا ع شمس (قوله) مقطوع الخ) عبارة الغنى ومخلاف مالو خا ط الثوب وهو مقطوع حين الوصية واغسله او نقل الموصى به الى مكان اخر ولو بعد اذن على الوصية فلا يكون ذلك رجوعا اذا انما لربك منها بالرجوع اه (قوله) وكقديد لحم الخ) عطف على كخياطة الخ اى فانه ليس رجوعا فيها اه سم (قوله) وكقديد لحم الخ) مل يلحق به شىء صونا له عن الفساد مدد كما هو معتاد في بعض النواحي او لا يلحق به مطلقا بل هو كالخبز غرض التهيئة للاكل فيه اظهر او يفصل بين ان يطرده عن الموصى به وان لا كل يحمل وامل الثانى اقرب لا تلازم الشىء ولتعليهم المذكور في الخبز اه سيد عمر (قوله) واظهر منها في القديد يفهم ان التنديد بتصدبه التهيئة للاكل وهو محل تأمل فله على سبيل التذلل اه سيد عمر (قول المتن) وقطع ثوب الخ) وصيغة اوصافه اه معنى (قوله) ان كان الخ) اى الطحن وما عطف عليه (قوله) سواء اسماء باسمه اى حال الوصية به كقوله اوصيت له هذا الغزل الخ) اه ع ش عبارة الكرى بان قال اوصيت بهذه الخطة مثلا اه (قوله) ثم تصرف في جميعه) او ملك نهاية رمضى (قوله) وقدير اعى الخ) ولو عمر يستانا اوصى به لم يكن رجوعا لان غير اسمه كان جملة خانا ولم يغيره لكن احدث فيه با ما من عنده فيكون رجوعا اه معنى (قوله) ثم انتمت في حياته) ولا اثر لانها مبدء الموت وقبل القبول وان زال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقاء اسم الدار يومئذاه معنى (قوله) او بفعل الغير) اى غير اذن الموصى (قوله) او بفعله اى او فعل ماذونه (قوله) زوال الاسم الخ) قد يقاب زوال الاسم بالكافة ان كان سببه الانهزام فينبغى حصول الرجوع في العرصة ايضا فمما سبق وان كان سببه فعله وحده ومع الانهزام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا يدخل في زوال الاسم بالكافة اه سم عبارة الغنى وهدم الدار الميطل لانها رجوع في النقض من طوب وخشب وفي العرصة ايضا لظهور ذلك في الصرف عن جهة الوصية وانتهامها ولو بهدم غيره يیطلها في النقض لبطان الاسم لان في العرصة والاس لبقاها بما يحلها رضى سالمة عن الاشكال (قوله) قوله انه اى الشان مع احد هذين اى فعله وفعله ماذونه ان يقدم اى الرجوع (قوله) وخرج البناء والغراس الزرع اى فلا يكون رجوعا ع ش (قوله) لضعف اشعارهما الخ) اى فلا يكونان رجوعا لضعف الخ (قوله) بالمعنى السابق) اى بان يجر مرار او لوى دون سنة وحينئذ يفوى شبه بالغراس الذى يراد باقائه ابداه ع ش (قوله) ومر اى في شرحه وهذا لوارثي (قوله) انه لو اوصى بشىء اى الى قوله فان كانت الوصية الاخرى بالمعنى (قوله) شرك بينهما عبارة بالمعنى والاس لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التثريك فيشرك بينهما ولو اوصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة ثم قال لاخرا شركك معهما اعطى نصف ما بينهما اه (قوله) لان الجملة اثنان الخ)

اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية بما هناك (قوله) كاجته الاذرى عبارة القوت ولو حشا بالقطن فراشا او جبة رجوع في الاصح قلت يجب القطع به في حشوا الجبة الا ان يكون قد اوصى بالفراش والجبة للموصى له بالقطن فلا لان الظاهر انه قصد اصلاحا اه (قوله) والفرق بينه وبين تخفيف الرطب اى فانه رجوع (قوله) وكقديد لحم الخ) عطف على كخياطة اى فانه ليس رجوعا فيها (قوله) زوال الاسم عنه الخ) قد يقال زوال الاسم بالكافة ان كان سببه الانهزام فينبغى حصول الرجوع في العرصة ايضا فمما سبق وان كان سببه فعله وحده ومع الانهزام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا يدخل في زوال الاسم بالكافة (قوله) لأنه يقال دقيق خطة الخ قد يقال ويقال هنا نقض دار لان يقال الدقيق

(١١) - شرواني وابن قاسم - سابق) ومع عدمهما لا ينظر لالزوال الاسم بالكافة فامله وخرج البناء والغراس الزرع ويقطع الثوب لبسه لضعف اشعارهما بذلك ومن ثم لودام بقا اوصوله اى بالمعنى السابق في الاصول والتأثير فيما يظهر ثم رأيت في كلام الاذرى ما يفهمه كان كالغراس ومراته لو اوصى بشىء لزيد ثم امرو وشرك بينهما لان الجملة اثنان ونسبة كل اليها النصف فهو على طبق ما باتي

عن الشيخين خلافاً من فيه زاعماً أن عمل التشرية هنا هو عمل الرجوع نظراً لما بقي من الأسنوى فإن زادهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما لو أوصى بهما ابتداءً فزادهما يكون النصف للوارث دون الآخر لأنه لم يوجد له إلا النصف أنصأ ولو أوصى بهما الواحد منهما بنصفه الآخر كانت اثلاثاً للول ولثانها وللثاني ثلثها وزعم الأسنوى أن هذا غلط وأن الصواب أنها أرباع بناء على أن عمل التشرية هو عمل الرجوع وهو الغلط كما قاله البقعي لأن المرعى عندهم (٨٢) في ذلك طريقة العول بأن يضاف أحد المالكين للآخر وينسب كل منهما للمجموع فيقال

هنا معنأ مال ونصف مال
يزاد النصف على الجمله يصير
معنا ثلاثة تقسم على النسبة
لصاحب المال الثلثان ولصاحب
النصف الثلث فان كان الوصية
للآخر بثلث كان له الربع
وفي الاولى لو رد الثاني
فالسك للاول او الاول
فالنصف للثاني ووقع الشارح
خلاف ذلك وهو تحريف
ولو اوصى له مرة ثم مرة
تاني هتاف التعدد والاحاد
ما مر في الاقرار كما اشار اليه
بعضهم ويرد عليه مالو
اوصى بمائة ثم خمسين ليس
له الا الخمسون انقضت الثانية
الرجوع عن بعض الاولى
ذكره المصنف واخذ منه
بعضهم انه لو اوصى بثلثه لزيد
ثم بثلثه له ولعمرو وتضافاه
وبطلت الاولى ويؤخذ
منه ايضا انه لو اوصى لزيد
بثلث ماله ثم اوصى ثانيها
لعمرو بثلث غنمه ولزيد
الاول بثلث نخله ولم يتعرض
لباق الثلث ان زيدا ليس له
الانث النخل وبطلت وصيته
الاولى لان الثانية اقل منها
والحاصل ان عمل قولهم لو
وصى لزيد بشئ ثم اوصى
به لعمرو وتضافاه مالم يوص

اي جملة الوصية اثنان من المعدد ما وصى به ايضاً اثنان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجملة النصف وقوله
ما باق الخ اراد به قوله ولو اوصى بهما واحد منهما بنصفه الخ اه كرى اى وكان الاول عزوه هناك اليهما كما
فعل النهاية والمغني لتظهر هذه الحوالة وقوله الا على قياس ما مر عن الشيخين (قوله هو عمل الرجوع)
وهو النصف الثاني سم وعش (قوله فان زادهما الخ) تقرير على قوله فهو على طبق ما باق الخ (قوله)
ولو اوصى بهما اى بالين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لان المرعى عندهم طريقة العول الخ)
وقد ذكر ما للشيخان في القسم الثاني في حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغني والصواب المعتبر المنقول
في المذهب ما ذكره اعلا بطريقة العول التي نص عليها الشافعي في الامم واختارها ابن الحداد اه قال
الرشيدى قوله طريقة العول اى لطريقة التداعى التي بنى عليها الاسنوى كلامه اه (قوله بان يضاف احد
المالكين الخ) اى بان يفرض مركب من الجملة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجملة الى ذلك
المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثلث وقوله معناه ال ونصف الخ فال مال اثنان لانه مخرج النصف ومخرج
النصف اثنان فالنصف واحد فاذم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثه وهو المراد من قوله يزاد النصف
الخ اه كرى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معناه مال وثلث مال يضم الثلث الى المال ثم يقسم
المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله وفي
الاولى) اى في مسئلة الوصية للآخر بالنصف (قوله تاني هتاف التعدد الخ) اى فان لم يختلفا جنسا ولا صفة
فوصية واحدة والا فتنتان اه عش (قوله ما مر في الاقرار) اى من التعدد حيث وصفهما بصفتين مختلفتين
والا فتاد حيث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) نقديقال ان هذا لا يرد على البعض لانه
انما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد والاحاد خاصة لا في كل الاحكام وما اورده عليه من الصور والمذكورة
الحكم فيها الاتحاد في البابين غاية الامر ان الوصية تكون بالاول والاقرار بالاكس فهو بالاكثر فتأمل اه
رشيدى (قوله لو اوصى بمائة ثم الخ) وان اوصى له خمسين ثم بمائة فماتت الوصية فماتت الوصية فماتت الوصية
ولم تعلم المتأخرة منهما تغطي المتبقية وهو محسوس لاحتمال تأخر الوصية بهما معنى واسنى (قوله ليس له) اى
الموصى له اه عش (قوله بثلثه) اى ثلث ماله مثلا وقوله ثم بثلثه اى ثلث ماله وقوله تضافاه اى الثالث
اه عش (قوله وبطلت الاولى) المناسب المقيس عليه ان يقول وكان رجوعا في بعض الاولى وهى نصف
الثلث فتأمل اه رشيدى (قوله وصيته الاولى) اى وصيته لزيد بثلث ماله (قوله مالم يوص الخ) خبر ان عمل
الخ (قوله ولو اوصى لزيد بدين) الى قوله لا يقال في النهاية (قوله كان لعمرو ربعها) اى مع ثلث
غيرها (قوله على قياس ما مر عن الشيخين) يعنى به قوله المار ولو اوصى بهما واحد منهما بنصفه الخ (قوله)
على قياس ما مر الخ) وذلك بان يقال معناه مال وثلث مال فيضم الثلث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب
الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلث اه عش (قوله اخذ الوصى له) وهو زيد
بهاى الدين والجارية متعلق بالوصى له وقوله نصفها مفعول اخذ قوله والآخر هو عمرو وعطف على الوصى
له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت اقل الخ) اى فاذا كانت قيمة العين عشر قوا الثلث
هو كل الحظوة والنقض ليس كل الدار (قوله هو عمل الرجوع) اى وهو النصف (قوله مالو اوصى بمائة

لزيد ثانياً بما هو اقل من حصته في الاولى والابطال في المحقة لم يكن له سوى الثانية ثم ما بطلت فيه يعود للورثة
لا لعمرو كما هو واضح ولو اوصى لزيد بدين ثم لعمرو و بثلث ماله كان لعمرو و ربعها لانها من جملة الماوصى له بثلثه فهو كالواوصى
لإنسان وبين ولاخر بثلثها فيكون الآخر ربعها على قياس ما مر عن الشيخين لا يقال قياس ما مر عن الشيخين لان النصف في مائة ثم خمسين من ضمن
الثانية الرجوع عن بعض الاولى ان الذين ازاوت الثلث اخذ الوصى له بها نصفها والآخر ما يساوى نصف الثلث وان كانت اقل او
اكثر وزعم الثالث على قيمتهما قدر الثلث واحد على كل منحصه لانا نقول نحن الرجوع انما هو في وصيتين لواحد كما هو فرض صورة المصنف

واما في غير ذلك فلا يتضمنه وانما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فعمل فيها بما مر وبذلك اثناء شيخنا فيمن اوصى لانسان بشئ ولاخر
بجعل ولاخر بنصف ماله ولاخر بنصف ماله بان لذي النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل ولذي الثلث ثلث جميعه حتى فيما لان
كل من الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحيد للموصى له بالنصف (٨٣) من كل منها ثلاثة اجزاء من احد عشر

وبالثلث جزان من احد عشر ولكل من الموصى له بالثور والجل ستة اجزاء اي لانيك ثوب على وصية كل لثما ونصفها وهما من ستة خمسة فزدهما عليها تصير الجملة احد عشر على قياس ما مر عن الشيخين (فصل في الايصاء) وهو كالوصاية لغة يرجع لما مر في الوصية شرعا في اثبات تصرف مضاف لما بعد الميراث فالفرق بينهما اصطلاح فقهي (بين) لكل اجد (الايصاء) عدل اليه عن اول اصله الوصاية لانه ابعد عن لفظ الوصية فيتضح به عند المبتدئ الفرق اكبر (بقضاء الدين) الذي لله كازكاة او لادى ورد المظالم كالمغصوب واداء الحقوق كالعاري والودائع ان كانت ثابتة بفرض انكارها الورث فميردها جالا ولا وجب ان يعلم بها غير وارث ثبت بقوله ولو لو احدثاظهر العدالة او يردها حال اذ خافا من خيانت الوارث ووضح ان نحو المغصوب لقادر على رده فورا لا تخيير فيه بل يتعين الرد ويظهر الاكتماف بخطئه بها ان كان في البلد من يشبه لانهم كما كنوا

عشرون بوزع العشرون على الثلاثين فيحصل لقيمة العين ثلث العشرين وثلث ثلثها فيعطي زيد ثلثا العين وعمر وندر مثلي ما ز بدقيقة الثلث وفي العكس يعطى زيد ثلث العين وعمر وقد نصف مالو بدقيقة الثلث (قوله) فعمل فيها اي في الوصيتين الماترين بقوله ولو اوصى ازيد بعين الخ (قوله) بان لذي النصف نصف جميع المال الخ اي على فرض اجازة الورثة او على مقتضى الوصية في نفسها تامل (قوله) حتى فيما اي في الثور والجل (قوله) لان كلا الخ لتليل للغايين (قوله) من كل منهما اي الثور والجل (قوله) على وصية كل اي من الثور والجل ام هم (قوله) وهما اي لثك ونصف كل من الثور والجل وقوله من ستة اي وهي قيمة الثور وقيمة الجل والجارو والجور حال من هاعلى مذهب سيويه وقوله خمسة خبر وهما قوله فزدهما اي الثلث والنصف الذين هما خمسة عليها اي السنة

(فصل في الايصاء) (قوله) في الايصاء اي وما يتبع ذلك كتصديق الولي الخ اه ع (قوله) وهو كالوصاية اي قوله قالوا لمن يخاف في النهاية الا قوله لو كان سبب اغتفار الولي والمشرى من نحو وصى (قوله) لما مر اي من انها الايصاء الخ اه ع (قوله) فالفرق بينهما اي الايصاء الوصية (قوله) لانه اي الايصاء (ورد المظالم) بقوله واداء الحقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العواري (قوله) ان كانت اي المظالم والحقوق والدين (قوله) ثابتة اي بها شود ولم يردها حال لا يلام هذا مع قوله او يردها حال المذكور في ذيل ولا يمكن ببنفي اسقاطه (قوله) ولو لو احدثاظهر العدالة لا يلام قوله ثبت بقوله ولا يلام سيافه الا في اه سيد عمر (قوله) ووضح ان الخ ووضح ايضا ان لادى اذا طالب بدينه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا اه سم (قوله) ان كان في البلد ومثل البلد ما قرب منها كابرشد اليه قوله نعم من باقلم الخ لقادر على كونه يحمل يمكن الاثبات فيه بالخطا والشاهد واليمين وقوله من اثبته اي ثبت الحق بخطئه كالمالك اه ع (قوله) عبارة السيد عمر قوله من يشبه ببنفي ان يزاد من يعرف خطئه وقوله يشبه كانه من باب الحذف والايصال اه (قوله) من باقلم اي لو قال ببلد اسكان اولي قيا يظهر لما في الاكفاء به في الاقاليم من المشقة اه سيد عمر (قوله) وانما صحت اي الوصاية اه رشيدى (قوله) في نحو ردعين اي مودعة مثلا عبارة الكردى اي معينة مقصوبة اه قال ع وش مثل العين ديز في التركة جنبه كيا بى عند قول المصنف لم يفر دالخ اه (قوله) وفي دفعها الخ اي العين الموصى بها الى الموصى له اه كردى (قوله) والوصية بها المين) جملة حاله سيد عمر وعش اي من ضمير دفعها (قوله) ودفعها الخ اي فلو تلفت في يده ضمنها مطلقا لكن باقلى ان المعتد باحالة الاقدام خلافا لما يجاد وهو قد يقضى عدم الضمان لان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز انه تصرف مشروط بسلاطة العاقبة اه ع (قوله) وذلك) اشارة الى ما ذكر في المتن والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث الخ الاوى تر ذلك فتدبر اه اي ليعتلق قوله لان الخ بقوله لو ما صحت الخ وقوله لو ليطالب الخ وقوله لتبقي الخ معطوفان على قوله لان الوارث فهو من فوائد صحتها فيها ذكر اه رشيدى (قوله) ولتبقى تحت يد الموصى) معتمده اه ع (قوله) لا الحالك) فلوردها اليه بلا طلب من الحاكم هل يضمن او لا فيه انظار اه ع (قوله) لو غاب (مستحقها) كانه

ثم تخمين ليس له الا خسون) أى بخلاف مالو اوصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة (قوله) على وصية كل اي من الثور والجل (فصل في الايصاء) (قوله) ووضح ان نحو المغصوب الخ ووضح ايضا ان لادى اذا طالب بدينه

بالواحد مع أنه وان اضم اليه يمين غير حجته عند بعض المذاهب انظر المنبر اه حجة فكذا الخط نظر ذلك نعم من باقلم يتعذر فيه من يثبت بالخطا ويقبل الشاهد واليمين ببنفي انه لا يمكن منه بدينك (وتنفيد الوصايا) ان اوصى بشئ. وانما صحت في نحو ردعين وفي دفعها حالاً والوصية بها المين وان كان لمستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو اخذها الجني من التركة ودفعها اليه بضمنها كاصرح به الماوردى ذلك الوارث قد يتخبرها ويلتلفها ويطالب الوصى الوارث بنحو ردها ليبرا الميت ولتبقى تحت يد الموصى لا الحالك لو غاب مستحق

مفروض في غيبته مع قبوله لإلثاق فيه اختلاف كلاي ابن الرفعة والسبكي كما هو واضح اهـ سيد عمر أقول قضية ذلك أن حق الوارث الغائب يسلم للموصي لا إلحاقه وقد يدعى دخوله في كلام الشارح فليراجع (قوله) وكذا لو تعذر قبول الموصل له أي يطالب الوصي الوارث بالعين الموصل بها تعذر قبول الموصل له بنحو غيبته فباخذها الوصي ليحفظها إلى حضور الموصل له فإن قبل سلها له وإن رد دفعها للوارث اهـ ع (قوله) على ما بحثه ابن الرفعة) معتمد اهـ ع (قوله ومعنى قوله) أي السبكي (قوله فكان له) أي الوارث دخل فيمن تبقى الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث أو لا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الموصل له إذا قبل لتبين أنه اتفق على ملك غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه إن تمكن من رفع الأمر إلى إلحاقه ولم يفعل لا يرجع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الموصل له ليعلم حاله هل يقبل أم لا اهـ ع (قوله) أقول تقدم في الماتن ويطالب الموصل له بالنفقة أن توقف قبوله وردده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالاً ما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصل له أن قبل ولا فاعلى الوارث اهـ مقتضى كلام المصنف المذكور أنه لا يجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور أن الوارث لو اتفق فيها يرجع بها على الموصل له إذا قبل الوصي وإن لم يرفع الأمر إلى إلحاقه مطلقاً ليراجع (قوله) ولو أخرج الوصي الخ قضية التقييد بالموصل إن غيره إذا أخرج من ماله ليرجع لا يجوز له أخذ بدل ما صرفه من التركة وإن كان وارثاً فطريق من أراد التصرف في تركة الميت ولا وصاية له أن يستأذن إلحاقه كفتنه له فانه يقع كثيراً اهـ ع (قوله) إلا أن أذن له إلحاقه الخ صريح هذا الصنيع أن أذن إلحاقه بكيفية الرجوع إذا صرف من ماله وإن كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر أنه غير مراد ما يدل عليه قوله لا إلحاقه قياساً نظارة أذهو على هذا الوجه ليس على قياس النظائر ويصرح به ما سياتي فيما لو أوصى ببيع بعض التركة وإخراج كفته من ثمنه من أن أذن إلحاقه إنما يفيد عندنا أنه قد جازى علقه بغير ما تقرر أذهو الذي أراد به ما تقرر كما هو ظاهر ولا يكون نظيره إلا أن سواه فيما ذكر اهـ رشیدی (قوله) فاشد بنية الرجوع) ظاهره وإن كان في الورثة من هو محجور عليه بصبار جتوز أو سفه اهـ ع (قوله) ببيع بعض التركة) ظاهره إن كان غير معين بأن قال يبيعوا بعض تركتي وكفتني من منه فليراجع اهـ رشیدی (وإخراج كفته) أي مثلاً (قوله) فافترض الوصي درهم الخ) ظاهره لو كان وارثاً أو يمكن الفرق بين هذه وما قبلها بأنه ثلثا مدين للسكن عينا وعلقه بخصوصها كان ذلك كعدم المال أو اعطوا زيداً كذا من الدراهم مثلاً فغفل على الوصي حيث خالف غرض الوصي فالزم بقضاء الدين من ماله ولو وارثاً بخلاف ذلك فالله المالم يعين له فيها بجهة كان الأمر أوسع فلو مع الوارث لقيامه مقام مورثه في الجلة اهـ ع وهذا كالصريح في اعتبار التمين وأعله ليس بقيد كما يشير إليه قوله لغفل عليه حيث خالف الخ وما ليه الرشیدی كما مر انفاً وعبارة سمع من الباب ولو قال أجعل كفتي من هذه الدراهم فله الشراب بعينها أو في الذمة وقضى منها ولو أوصى بتجزئته ولم يهين ماله أفراد الوارث بدله من نفسه لم يمتعه الموصل اهـ (قوله) امتنع عليه البيع الخ) هل يأتي ما ذكره في الموصل بتجزئته

وكذا لو تعذر قبول الموصل وكذا لو مات جنيح ابن الرفعة له بها على ما بحثه ابن الرفعة وقال السبكي هي قبل القبول ملك للوارث فله الامتناع من دفعها للموصي فباخذها الحاكم إلى أن يستقر أمرها ومعنى قوله ملك للوارث أي يفرض عدم القبول فكان له دخل فيمن تبقى تحت يده والذي يتجه فيما إذا وصي للفقره مثلاً أنه إن عين لذلك وصياً لم يكن للقاضي دخل فيه إلا من حيث المطالبة بالحساب ومنع إعطائه من لا يستحق والاتوني الصرف هو أو نائبه ولو أخرج الوصي الوصية من ماله ليرجع في التركة رجوعاً إن كان وارثاً أو الأفلأ أي إلا أن أذن له إلحاقه أو جاء وقت للصرف الذي عينه الميت وفقد الحاكم ولم يتيسر بيع التركة فاشد بنية الرجوع كما هو قياس نظائره وسياتي ما يؤيده ولو أوصى ببيع بعض التركة وإخراج كفته من ثمنه فافترض الوصي درهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة الدين من ماله ومحل فيما يظهر حيث لم يضطر إلى الصرف من ماله

الحال لا تخير فيه بل يجب رد فوراً (قوله) والاتوني) ظاهره وإن وجد وارث لكن قول العباب الاتي مطالبة الورثة بالفعل يدل على أن الوارث تولى الصرف وعبارة العباب ولو قال أجعل كفتي من هذه الدراهم فله الشراب بعينها أو في الذمة وقضى منها ولو أوصى بتجزئته ولم يهين ماله أفراد الوارث بدله من نفسه لم يمتعه الموصل وإن أراد بيع بعض ذلك وأراد الوصي أن يتعاطاه فابها الحق وجهان اهـ فانظر قوله فابها الحق هل يشكل على قوله الوصي بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل أو بإعطائه التركة ليفعل فإن باع فلا مراجعة بطل فإن غابوا اتجه مراجعته للقاضي لباذن له فيه اهـ فانه إذا جبت المراجعة فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون الحق إلا أن يستثنى هذا أو يكون ذلك على الوجه الآخر ولعل الأوجه أن يجاب بأنه إنما وجبت مراجعته لاحتمال أن يريد إمساك التركة والصرف من ماله وعندارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال فجاز الاختلاف في الإحق منها

والإكامل بعد مشرتا رجوع ان اذن له كما كوفده واشهدنية الرجوع نظير ماقرر ولواوصى بقضاء الدين من بين بتوضا فيه
وهي تساويه او تزيدو قبل الوصية بالزاد كما هو ظاهر او من ثمن اثنين ليس للورثة ماسا كما ومنه يؤخذ انه لا يلزم استثناءهم فيها بخلاف
ما إذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا استأذن الحاكم وبحث صحة إذا تمت ففرق مالى عليك من الدين للفقراء يكون
وصيا ومرا آخر الوكالة ما يصرح به وكان سبب اغتار اتحاد القابض والمقبض هنا تقدير ان الفقراء وكلاؤه كقدران المعبرين وكلاؤه اذن
الاجير للمستاجر في العمارة وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل بسببه الخوف من استيلاء (٨٥) نحو قاض بالقبض منه ثم اقباضه وان

كان هو القياس لان الغالب
في القضاة ونحوهم الحيانة
لا سيما في الصدقات وقد
قال الاذرع عن قضاة من
هم واحسن حالهم بعدم
انهم كم تقربى عبد بالاسلام
وللمشتري من نحو وصى
وقيم ووكيل وعامل قراض
ان لا يسد الشئ حتى تثبت
ولا يثب عند القاضي قال
القاضي ابو الطيب ولو قال
ضعت ثلثي حيث شئت لم يحرم
له الاخذ لنفسه اى وان
نص له على ذلك لاتحاد
القابض والمقبض قال
الدارمي رحمه الله ولان
تقبل شهادته له اى لان
ينص له عليه لمستقل اذ
لا اتحاد ولا ثمة حيث قال
ولان يخاف منه اى ولم
يوجد فيه شرط الاعطاء
والا فلا وجه لمنع اعطائه
ولو خوفه قال ولان
يستصلحه وكان مراده انه
غير صالح فيعطيه ليتلافه
حتى يثق صالحا وفيه نحو
ما قبله هو انه ان وجد فيه
شرط الاعطاء جاز مطلقا

ولم يعين مالا وليس في التركة نقد يصر فيه ولا قياس ما هنا الاول فليراجع **(قوله)** كان لم يجد مشرتا اى
او خيف تغير الميث لو اشتغل بالبيع اه عش **(قوله)** بتوضا فيه اى الدين **(قوله)** وقيل الوصية بالزاد
ينبغي ان يتامل فيه فانه في التوضا عن الدين يصرح لا بد من صبغة من الطرفين كما هو ظاهر فان كان
المراد بالقبول ما ذكر فلا وجه لتخصيصه بالزاد فلو ان كان قبولا اخر فوجه الاحتياج اليه لانها بما عا بها في
ضمن معاوضة فليتامه اى سيد عمر وهو وجه **(قوله)** لا يتصرف حتى يستأذنهم الخ ومثله ما لم يقبل
الموصى له العين التي اوصى بتوضا فيه اه عش **(قوله)** وكان سبب اغتار الخ لم لا يقبل اغتار اذ ذلك
او سمي في حصول التواب وان كان خلاف القياس كما اخبره هناك مسائل عديدة فذلك اه سيد عمر **(قوله)**
استيلاء نحو قاض الخ قضيت به انه لو من قاضي تلك البلدة لا يصح ما ذكر مع ان كلامهم باطلا صدق بذلك
اه سيد عمر وقد يجاب بان المحل هو في التعليل الثاني والغالب كما اشار اليه الشارح **(قوله)** لم يجز له اى وله
الصرف لمن شاموا ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير والمسلم والكافر ووارث الوصى وغيره وليس له
ان يدفع منه شيئا للورثة الموصى كأم ومثله اى الوصى المطلق الوكيل بالصدقة وطريقه ان يقول له اى
للمرء كل عين لي ما اخذه ويمزعه ويدفعه له اه عش **(قوله)** اى وان نص الخ محل تأمل ولم لا يغتفر كما اغتفر
في امر انفسا سيما على التوجيه الثاني فان الذى يفهم من سياق كلامهم هناك وجه المنع التهمة لا غير وهي
متخفية بالتعيين سيما مع تعيين المقدار اه سيد عمر **(قوله)** على ذلك اى لا اخذ لنفسه اه عش **(قوله)**
عليه اى الاخذ لمن لا تقبل شهادته الخ **(قوله)** لمستقل عبارة النهاية بمستقل بالباء قال عش اى بقدر
مستقل اه **(قوله)** قال اى الدارمي **(قوله)** ولو خوفه فاقمته اى ولو كان الاعطاء خوفا فاقمته **(قوله)** وهو اى
نحو ما قبله وقوله مطلقا اى قصد صلاحه والاول **(قوله)** او عدمه الاول لاخصر والاول **(قوله)** الى المنفى
المخفى ولو اى قوله واخذ منه ابن الرفعة في النهاية **(قوله)** ولو مستقلا اى بان كان الايصافى حق المحل فقط
كردى وعش **(قوله)** ويدخل في الايصافى ولاده **(قوله)** تبعاعلى الاوجه فعمل صحة الايصافى على المحل الغير
الموجود عند الايصافى تبعاه سم **(قوله)** وجوبه في امر نحو الاطفال الخ إذا لم يكن لهم جد اهل للولاية اه
معنى **(قوله)** انه يلزمه اى على الاباى الاصل **(قوله)** حفظ ما لهم اى الموجود بان لا يلزم بطريق من
الطرق وما يؤل الليم منه بعدم موته اه عش **(قوله)** تعيين هل الحكم كذلك وإن كان بصيغة اوص على
احدهن او على غير ذلك اخذا بامر من الوصية بلفظ ادفعوا هذا لاحدهن ولعل الثاني اقرب ثم
رايت قولهم الا فى قوله الوصية اوص على بنى كرى الى من شئت انه يصح ويوصى عنه وهو مصرح بصحة
ما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر **(قوله)** ولا يرد اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة
الرشدى اى لا يرد على اشتراط التكليف ووجه وروده ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ عش وهو انه
جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم إنما يظهر الوجود لو كان العبرة بالتكليف عند الوصية لكن سياق ان
الشرط إنما يعتبر عند المحل وحينئذ لا يرد عليه خفاء لان الموصى لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عنده يكون
نتهى **(قوله)** تبعاعلى الاوجه فعمل صحة الايصافى على المحل الغير الموجود عند الايصافى تبعاه **(قوله)** ولا يرد

عدمه بمن مطلقا (والنظر في امر الاطفال) والمجانين والسفها وكذا المحل الموجود عند الايصافى مستقلا كاقضاء كلام جمع متقدمين
وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حدث بعد الايصافى على اولاده تبعاعلى الاوجه كما في الوقف وبحث الاذرع وجوبه في امر نحو الاطفال
الى ثقة مامون وجهه كاف إذا وجده وغلب على ظنه ان تركه يؤدى الى استيلاء خائن من قاض او غيره امر المولى وفي هذا ذهب الى انه
يلزمه حفظ المولى بما فيه عليه بعد موته كافي حياته واركانه اربعة موصى وموصى فيه وصيغة (وشرط الوصى) تعيين (تلكيف)
اى بلوغ وعمل لان غيره لا يلى امر نفسه فغيره اولى وسيد ذكر انه لو اوصى لفلان حتى يبلغ ولده فاذا بلغ فهو الوصى جاز ولا يرد على هذا

لأنه في الإيصاء المنجز وذاك إيصاء معلق (وخرجه) كاملة ولو مالا كدبر ومستور لدة فلا يصح لمن فيه رق للوصي أو لغيره وإن أذن سببه لان الوصاية تستدعي فراغا وليس من أهله وأخذ منته ابن الرقة منع الإيصاء لمن أجز نفسه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه أنه له حيث أن الآية لا نه لان عاجز وذلك (٨٦) لان الاستئابة تستدعي نظرا في النائب والفرض انه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لفاسق إجماعا لا نه ولا يه ولو وقع نزاع في عدالته اشترط ثبوت العدالة الباطنة كاهو ظاهر (وهداية إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز لمن لا يهتدى إليه لسفه أو هرم أو تغفل إذ لا مصلحة فيه ولو فرق فاسق مثلا ما فوض له تفرقه غمره وله استرداد بدل ما دفعه بمن عرفه لثبوت أنه لم يقع الموقف فان بقيت عين المدفوع استرده القاضي وأعطى عنه من الغرم بقدره كاهو ظاهر ومروان للمستحق لعين الاستقلال باخذها وللأجنبي أخذها ودفعها إليه فها هنا في غير ذلك (وإسلام) فلا يصح من مسلم لأكثر لثمة نعم إن كان المسلم وصي ذى فوض إليه وصاية على أولاده الذميين جاز له إيصاء ذى عليهم على ما عساه الاستوى ورده ابن العبادو تبعوه بان الوصى يلزمه النظر بالمصلحة الواجبة حق التوقيض لمسلم أرجح في نظر الشرع منه لدى فالوجه تعيين المسلم هنا أيضا إن وجد مسلم فيه الشروط وقبله لإلزام الذمى الذى فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل

كفاسقنا قل اه رشيدى (قوله لانه) أى ما هنا وقوله ذاك ما سذكروه (قوله كاملة) الى قوله لا يرد عليه في المغنى (قوله ولو مالا) أى بان يكون بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت حرا كما يؤخذ من تشبهه فليس المراد مطاق المالية الصادقة بغير ما ذكره اه رشيدى أقول ما باقى في الشارح والنهاية والمغنى واللفظ لهو تعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لانه وقت التسلط على القبول حتى لو وصى إلى من خلعه من الشر وطا وبعضها كصبي ورقى ثم استكملها عند الموت صح هذا ظاهر إن المراد بطلاق المالية فليراجع (قوله لمن فيه رق) أى رق لا يزل بموت الموصى كما يعلم بما قبله اه رشيدى قد تقدم ما فيه (قوله وأخذ منته ابن الرقة الخ) أقره المغنى ايضا وردت النهاية فقال وما أخذ من الرقة منته من منع الإيصاء لمن أجز نفسه الخ مردود لبقاء اهليته وتمسكه من استئابة ثقة يعمل عنه تلك المدة اه (قوله والفرض انه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظرا في النائب اه سم هذا محل تأمل إذ لو فرض ان شغله يمنع النظر ايضا فلا وجه لثبوت وقف الإلزام وخلاف الفرض اه سيد عمر (قول المتن وعدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة لانه لا يشترط فيه سلامة من غارم المروءة والظاهر خلافه وان المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه عرش (قوله ولو ظاهرة) وقفا للمغنى ولبعض نسخ النهاية قال عرش قوله ولو ظاهرة عبارة شيخنا الزادى تتبع فيه الهوى والمعتدانه لا بدمن العدالة الباطنة مطلقا كاهو مذكور قبل كتاب الصلح اه وقول الزادى الباطنة أى التى تثبت عند القاضي بقول المزمع وقوله إيصاء طاقا أى وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أى للنهاية وعدالة باطنة وهى موافقة لما فى الزادى اه (قوله فلا تصح لفاسق) الى قول المتن وإسلام في النهاية (قوله لسفه الخ) أى أو مرض اه معنى (قوله ولو فرق فاسق الخ) أى فيما لو كان الموصى به غير معين والموصى له كذلك فلا ينافى ما مر في قوله ولو لم تصح الخ كانه عليه بقوله ومر الخ ثم الكلام في الوصية المألو دفع شخص في حياته شيئا لفاسق علم فسقه واذن له في تفرقه فسقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا الاعتداد به ويصدق في ذلك اه عرش (قوله بدل ما دفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أى فيما لو اتلف احد بعض الموصى به في يد الموصى الفاسق مثلا هو والقاضى أو كل منهما لم أر فيه شيئا ولعل الثاني وجه اه سيد عمر (قوله فان بقيت عين المدفوع) أى في بدمن اخذ من فرق اه عرش (قوله واسقط الخ) أى أو رد له منه بقدره إن كان قد اخذاه كاهو ظاهر اه سيد عمر (قوله عنه) أى الفاسق (قوله ومر) أى في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فاهنا) أى من الغرم والاسترداد اه رشيدى (قوله فلا تصح من مسلم) الى قوله وفيه نظري في النهاية والمغنى لا قوله أى ان وجد إلى واخذ (قوله وأخذ من التعليل المذكور الخ) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله من التعليل المذكور) يعنى قوله بان الوصى يلزمه الخ اه رشيدى (قوله وفيه نظري الفرق الخ) هذا الفرق مردود بجماع كل منهما يلزمه رعاية المصلحة الواجبة في الشرع نهاية ومعنى (قوله أو نحوه) من المعاهد والمستمان اه معنى (قوله ولو حريا) إلى قوله وهل يجرم بالإيصاء في النهاية لا قوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى والعبرة (قوله معصوم) قضيت امتناع إيصاء الحر إلى حرى سم على حج وهو ظاهر لان الحرى لا يبقا له اه عرش (قوله ويشترط ايضا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله

أى من حيث جعل ابنه وصيا قبل لوغته (قوله والفرض انه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظرا في النائب (قوله نعم إن كان المسلم الخ) ينفى أن يكون التعبير بالمسلم احترازا عن الذمى فله الإيصاء إلى ذى كالموصى الأصلي (قوله وأخذ من التعليل الخ) اعتمدته مر (قوله معصوم) قضيت امتناع إيصاء المذكور انه لو كان مسلم ولد بالغ ذمى سفيه لم يجز أن يوصى به إلى ذمى وفيه نظري والفرق بين الاب والوصى وذكر الاسلام أى بعد العدالة لان الكافر قد يكون عدلا في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الاصح جواز وصية ذمى) أو نحوه ولو حريا كاهو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمى) أو معاهدا ومستمان فيما يتعلان بالادالك كنفار بشرط كون الوصى عدلا في دينه كما يجوز أن يكون وليا ولا يرد تعريف عدالته بتواتره من العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهما وبشرط أيضا أن لا يكون الوصى عدوا للوصى

عليه اى عداوة ذنوية فاخذ الاسنوى منه عدم صحة وصاية نصراني ليهودي وعكسه مردود نعم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعدو كرون ولد العدو عدواً ونوع ويمكن تصويره بان يكون عرف من الوصى كراهتهم الموجب وغيره على ان اشترط عدالته تنفي عن اشترط عدم عداوة تظهير ما ياتي في دلالة النكاح المحرل لكن ما جيت به عنتم لا يتاني هنا فاقاله فانه غامض والعبرة في هذه الشرط بوقت الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر قضاها قبله ولو عند الوصية وهل يحرم الا بصاء (٨٧) لنحو فاسق عندها لان الظاهر استمرار رفيقه

الى الموت فيكون متعاطيا
لقد قاسد باعتبار المال
ظاهرا اولا يحرم لانهم
يتحقق فساد لا احتمال
عدالته عند الموت ولا اتم
مع الشك كل محتمل وما
يرجح الثاني ان الموصي قد
يرجى صلاحه لو وثقه به
فكانه قال جعلته وصيا
كان عدلا عند الموت وواضح
انه لو قال ذلك لانهم عليه
فكذا هنالان هذا امر
وان لم يذكر وياتي ذلك في
نصب غير الجمع وجوده
بصفة الولاية لاحتمال
تغير هاند الموت فيكون
لن عينه الاب لو وثقه به (ولا
يضر العمى في الاصح) لان
الاصحى كامل وبكته التوكيل
فيما لا يمكنه وبكته الادعى
امتناع الوصية لالاخرس
وان كان له اشارة مفهمة
ونظر غيره فليهو نتجه الصحة
فيمن له اشارة مفهمة اذا
وجدت فيه بقية الشروط
(ولا تشترط الذكورة)
اجما (وام الاطفال)
المستجمعة للشروط عند
الوصية وقول غير واحد عند
الموت عجيب لان الاولوية

اى عداوة ذنوية) اى فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان عمله حيث لم تلزم الدينية فان افكها كما عينا
نادر اذ الغالب على من هو في اسر الطبيعة انه يسامح بيسر عدوه الديني ويسامح به فتحققت الذنوية
ايضا هذا ولو استثنى من يدعو ليدعته لكن حسناته لانه يحشى منه الفساد به الذي هو اضر من افساده دنياه
اه سيدعمر (قوله فاخذ الاسنوى منه) اى من اشترط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان محل
الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كاهو ظاهر اه سيدعمر (قوله من صغره) يتعلق بالمجنون والضمير لال الموصولة
(قوله بعد) قد يدفع العبد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جلونه فتستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها
كذا افاده الفاضل المحشى وهو عجيب مع قول الشارع من صغره فالظاهر ان هذه الزيادة لم تكن في نسخة
الحشى فاقترى ايتها في اصل الشارع، ملحقه بخطه اه سيدعمر وقد بلغ العجب بان الصغر يشمل حالة التمييز
الى البلوغ (قوله وكون ولد الخ) مبتدأ اخره بمنوع (قوله على ان اشترط عدالته بغنى الخ) لو اغنى شرط
العدالة عنهما لاطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيدعمر (قوله بوقت الموت) هل يعتبر في الفاسق
اذا تاب مضى مدة الاستمرار قبل الموت او يكفي كونه عدلا عنده وان لم تضى المدة المذكورة فيه ونظر الثاني هو
الاقرب قياسا على عدم اشترط ذلك في حق الولي اذا اراد ان يزوج موليته بعد التوبة اه عرش اقول وقد
يفرق بين التصرف المالى وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعلته وصيا الخ) وقد يقال فرق
بين مال وقال وصيت له اذ صار عدلا وبين ما اذا سقطت وصيته على قوله وصيت لوبده ان اذ اصرح بقوله ان
كان عدلا وقت الموت اشعر ذلك بتردده في حاله ليجعل القاضى على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف مال
سكت عنه فانه يظن من ابصائه له حسن حاله وربما خفيت حاله عند الموت على القاضى فيغير بتقوى بعضه الامر
له فيسلبه المال على ان في اثبات الوصية قبل الموت حلاله على المازعة بعد الموت فربما أدى الى افساد التركة
اه عرش (قوله وما ياتي ذلك) اى نظيره (قوله فيكون) اى الا بصاء (قوله لان الاصحى) اى قوله ولو قول غير
واحد في الغنى والى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة مفهمة) ظاهره وان اختص بهما
القطون ويؤنفي تخصيصهما باذا فهم كل احد لتكون صريحه اه عرش (قول المتقوام الاطفال الخ)
وهل الجدة كذلك ولو من جهة الاب فيه نظر والظاهر انها كذلك لانها اشفق من الاجانب وظاهر كلام
لروضقى باب الفرائض يشملها اه عرش (قوله تصحح ما قالوه) اى عند الموت (قوله لم يتجمل لقولهم المستجمعة
الخ) قد يقال فدعوا به توهم ارادة الاطلاق وانما مستثنى من هذه الشرط ما يشق منها على نحو الاب اهمم
(قوله من وجوده) اى الاستجماع للشرط (قوله مطلقا) اى بدون تقييد باستجماع الشرط (قوله على
ان ذلك) اى انما اولى مطلقا (قوله لانهم استجمعت الشرط) اى عند الموت وقوله وجبت توليتها ان اراد
وان لم يرض اليها الاب فهو ما جرى عليه الاصطخرى المرجوح في المذهب وان اراد ابقاها وصايتها فلا يتم
التطبيق لظهور تحقق الاولوية حيثنوه وتعين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الخرى الى حرى (قوله بعد) قد يدفع العبد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جلونه فيستصحب لان الاصل
والظاهر بقاؤها (قوله لم يتجمل لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال فدعوا به توهم ارادة الاطلاق وانما مستثناة

الانية عما يخاطبها الموصى وهو لا علم له باعدا الموت فتعين ان المراد انها ان كانت عند ارادته الوصية جامعة للشرط فالاولى ان
يرضى بها ولا فان قلت لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لا الموت قلت الاصل بقاها هي عليه فان قلت يمكن تصحيح ما قالوه بان
يرضى بالارادة اذ اعى استجماع الشرط عند الموت قلت لو كان هذا المراد لم يتجمل لقولهم المستجمعة للشرط عند الموت لانه وان لم يرض
على ذلك لا بد من وجوده فكان فيسأله ان يقال انها اولى مطلقا ان استجمعت الشرط عند الموت بقيت على وصايتها ولا فلاح على ذلك
لو قيل لم يحسن ايضالهم وجرد تحقيق الاولوية حيثنوه لانها ان استجمعت الشرط وجب توليتها ولا يجوز وتزوجها لا يبطل وصايتها

إلا أن نص عليه المارصى وإن أبطل حجة أنها بشرطه (أولى) باستناد الوصية إليها وبتفويض القاضى حيث لا وصية أمرهم إليها (من غيرها) لأنها اشقت عليهم قال الأذرى وإنما يظهر كونها أولى أن ساوت الرجل في الاستباح ونحوه من المصالح التامة (وبنزع الوصى) وقوم الحاكم بل والابو الجلد (بالفسق) وإن لم يعمد (٨٨) الحاكم كزوال اهليته نعم تعود ولاية الاب والجدة بدو العدالة لأن ولايتهما شرعية بخلاف

غيرهما التوقف على التفويض فإذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا ينزعون بالجنون والاغما باختلال الكفاية بل يضم له القاضى معينا بل اقضى السبكي بحثا بأنه يجوز له ضم آخر الوصى بمجرد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الأصحاب يقتضى المنع اه والذى يظهر محل الاول على قوة الرتبة والثاني على ضعفها ثم راي الأذرى بحث ذلك وزاد أن هذا متبرع اماما بتوقف ضمه على جعله لإعطاء لا عند غلبة الظن أيضا يضع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القاضى قيمه بمجرد اختلال كفايته لانه الذى ولاه (وكذا القاضى) ينزل بما ذكر في (الصحيح) لزوال اهليته أيضا وبوجه في فاسق ولاه وشوكة مع علمه بفسقه أنه لا يؤثر الأطرو مفسق آخر اقبح لأن موليه قد لا يرضى به (لا الامام الاعظم) فانه لا ينزل بما ذكر لتعلق المصالح الكلية

مستأنف (قوله إن نص عليه) أى شرط عدم التزوج (قوله وإن أبطل) أى توجها (قوله باستناد الوصية) إلى قول المتن وكذا القاضى في النهاية (قوله بتفويض القاضى الخ) عبارة عن النهاية والمغنى للحاكم بتفويض امر الاطفال إلى امرأته حيث لا وصى فتكون قيمة ولو كانت الام لا ولدته أى قاله الغزالي في بسطه اه (قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اه معنى (قوله لأنها اشقت) وخروجها من خلاف الاصطخارى فانه يرى أنها تلى الابو الجدها معنى (قوله قال الأذرى) الى قوله وزاد المغنى (قوله نعم تعود ولاية الاب الخ) ومثله ما في ذلك الحاشية والناظر بشرط الواقف وبعضهم زاد الام اذا كانت وصية امرأته (قوله بالجنون والاغما) ظاهره وإن قل زمنهما امرأته عبارة عن الغنى والجنون والاغما كالفسق في الانزال به ولو افاق غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولايته لى بالتفويض كالمولى بخلاف الأصل تعود ولايته وإن أنزل لانه لى بتفويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكلية فان افاق الامام وقضى الى آخره لم تعدت توليته إن لم يخف فتنة ولا فوضى الاول قال الامام ولا ائلك انه ينزل بالرد ولا تعود إمامته اه (قوله حل الاول) أى جواز الضم بمجرد الرتبة وقوله والثاني هو قوله وظاهر كلام الأصحاب الخ اه عرش (قوله ويعزل القاضى الخ) هل يتعين عزله أو يجوز ضم آخر اليه محل تأمل اه سيد عمرا قول و يظهر المحرر إذا اقتضته المصلحة بل الظاهر أن قول الشارح المتقدم بل يضم الشامل لقيم الحاكم ايضا (قوله لانه الذى ولاه) قال النهاية ويظهر جريان ما من من التفصيل في عاينته بالولى في من من نصب ناظر حسية منضا إلى الناظر الاصلى اه قال عرش قوله ما مرى من قوله بل اقضى الخ اه (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاغما اه سم (قوله انه لا يؤثر الخ) عبارة عن النهاية عدم انزاله بزيادته أو بطروقه أو فسق آخر إن كان بحيث لو كان موجودا به حال توليته له لولا مله والافضل لأن موليه حيث لا يرضى به اه (قوله لأن موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم العادة أو قرينة رضى موليه بذلك المفسق الآخر الا فمع ينزل به اه سم وقدر انقاع النهاية بما يصرح به (قوله ورد الحقوق) إلى قول المتن فان اذن في النهاية (قوله تعين أى من عبته السفيه اه عرش (قوله على الوجه) أى من احتالين ثابتهما منعه فيليه الحاكم أو وولى ومال اليه المغنى (قوله مضارعا) أى من الثلاث (قوله قيل والاولى) اقره المغنى عبارة عن خط المصنف تنفذ بالاحتياط مضموم الفاعل والذال وسكون النون وهو معطوف على يصح ويعلق به ما قبله من الخ فصار كلامه حيث مضى على مستثنين احدهما صححة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكلف ويلزم على هذا كما قال ابن شعبة تحذورات احدها التكرار فان الوصية بقضاء الدين تقدم اول الفصل انها سنة فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها ثانيا بصيرورة الكلام في الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر في أى شيء تنفذ ثانيا بخلاف اصله من غير فائدة اه (قوله والاولى) أى النسخة التى باليام مصدر او قوله الثانية أى النسخة التى بدونها مضارعا (قوله تكرار محض) أى فى قوله بقضاء الدين وقوله وحذف الخ وقوله وغا الفاعل عطف على قوله تكرار الخ اه كرى اقول الحذف المذكور موجود فى الاول ايضا (قوله لان الجار متعلق الخ) ان اراد التعلق المعنوى فواضح أو الاصطلاحى ولا يخفى ما ليه من التسامح إذ المتعلق بأحد الفعلين متعلق بالآخر لانه من باب التنازع اه سيد عمر (قوله ايضا) أى كتعلقه بتنفيذ (قوله فلا تكرر الخ) هذا واضح فى نفي التكرار الذى افاده

من هذا الشرط لم يدشفقها على نحو الاب (قوله لأن موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم بالعادة أو قرينة رضاه موليه بذلك المفسق الآخر الا فمع لم ينزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاغما (قوله

غيرهما التوقف على التفويض فإذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا ينزعون بالجنون والاغما باختلال الكفاية بل يضم له القاضى معينا بل اقضى السبكي بحثا بأنه يجوز له ضم آخر الوصى بمجرد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الأصحاب يقتضى المنع اه والذى يظهر محل الاول على قوة الرتبة والثاني على ضعفها ثم راي الأذرى بحث ذلك وزاد أن هذا متبرع اماما بتوقف ضمه على جعله لإعطاء لا عند غلبة الظن أيضا يضع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القاضى قيمه بمجرد اختلال كفايته لانه الذى ولاه (وكذا القاضى) ينزل بما ذكر في (الصحيح) لزوال اهليته أيضا وبوجه في فاسق ولاه وشوكة مع علمه بفسقه أنه لا يؤثر الأطرو مفسق آخر اقبح لأن موليه قد لا يرضى به (لا الامام الاعظم) فانه لا ينزل بما ذكر لتعلق المصالح الكلية

مراده به إجماع الأكثر (ويصح الايصام بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفذ الوصية من كل حر) سكران أو مكلف مختار ذلك نظير ما مر في الموصى بالمسال ومن ثم باقى هنا نظير ما مر هناك للواصى السفيه بمال وعين من ينفذه تعين على الوجه وتنفيذ باليام مصدر اه ما فى اكثر النسخ كاسمه وغره وحكى عن خطأ حذف اليا مضارعا قيل والاولى أولى إذ يلزم الثانية تكرر محض لانه قد تم الوصية بقضاء الدين اول النص ولحقى بيان ما قد فيه من غلطة اصله فيه نظر لان الجار متعلق بيصح ايضا لا تكرر

مراده به إجماع الأكثر (ويصح الايصام بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفذ الوصية من كل حر) سكران أو مكلف مختار ذلك نظير ما مر في الموصى بالمسال ومن ثم باقى هنا نظير ما مر هناك للواصى السفيه بمال وعين من ينفذه تعين على الوجه وتنفيذ باليام مصدر اه ما فى اكثر النسخ كاسمه وغره وحكى عن خطأ حذف اليا مضارعا قيل والاولى أولى إذ يلزم الثانية تكرر محض لانه قد تم الوصية بقضاء الدين اول النص ولحقى بيان ما قد فيه من غلطة اصله فيه نظر لان الجار متعلق بيصح ايضا لا تكرر

حذف ذلك يعني عنه قوله الآتي ويشترط بيان ما يوصى فيه (ويشترط في الموصى في امر الاطاع) والمجازين في السفهاء (مع هذا) المذكور من الحرمة والكاف غيرهما اثرنا له (ان تكون له ولاية عليهم) مبتدأ من الشرع وهو الاب والجد المستجمع للشرط وان علا دون الام وسائر الاقارب والموصى والحاكم قيمه ومنه اب وجد نصيبه الحاكم على مال من (٨٩) طرأسفه لان وليه الآن الحاكم دونهما

وبحث الاذرعى انه لا يصح ايصاء الفاسق فيما تركه لولده من المال لسلب ولا يته على ولده وهو معلوم من المتن (وليس لوصى) توكيل الا فبايعه عنه ولا يتولا مثله على ما روى الكافولا (ايصاء) استقلالاً قطعاً (فان اذن له فيه) من الموصى وعين له شخصاً او فوضه لمشيئته بان قال له اوص بتركى فلانا او من شئت فان لم يقل بتركى لم يصح (جاز في الاظهر) لانه استنا به فيه كاوليك وبكل بالاذن ثم ان قال له اوص عني او عنك فواضح والا وصى عن الموصى لاعت نفسه على الاوجه (و) لسكون الوصية بكل من معنيها السابقين تحتل الجهات والاختار جاز فيها التوقيت والتعليق كما ياتي فعليه (لو قال او وصيت) لزيدتم من بعدهم وروى (اليك ان يبلوغ ابني او قدوم زيد فاذا بلغ او قدوم فو الوصى جاز) بخلاف او وصيت اليك فاذا تمت وقد او وصيت الى من او وصيت اليه او فوصيك وصى لان الموصى اليه يجوز من كل وجه ولو بلغ الابن او قدوم زيد غير اهل

ذلك القائل لكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر اذا الاول من جزئيات الثانية اه سيدعمر اقول بل الاول مطلقة محمولة على الثانية المقيدة بالتكرار الذي افاده القائل باق على حاله (قوله) وحذف الخ لا يخفى ما فيه على التيه فان الاتي مجمل وهذا مفصل والمجمل لا يخفى عن المفصل كما هو واضح ولو استند الي ما ذكره الفصل لكان متجها اه سيدعمر (قوله) وحذف ذلك يعني الخ لا يخفى ما فيه عن الحذف بل عن الذكر اه سم اى فكان ينبغي ان يزيد لفظ لانه قبل قوله يعني اه رشيدى (قوله) والمجازين اى قوله ولو بلغ الابن في المعنى الا قوله وغيره ما اثرنا عليه وهو لبحث الاذرعى الى المتن (قوله) والسفهاء اى الذين بلغوا كذلك اه معنى (قوله) ما اثرنا عليه يعني بقوله مختار (قوله) وان غلا اى الجد (قوله) ومنه اى القسم اه عش (قوله) من المتن اى من قوله ان يكون له ولاية الخ ام عش (قوله) اولاً يتولا الخ اى لا يلبق به فعله بنفسه اه نهاية (قول المتن فان اذن) بالبناء للفعول بخطه نهاية ومعنى (قوله) فان لم يقل بتركى) ينبغي ان نحو قوله بتركى كنى امر اطفال اه سم (قوله) فواضح اى يوصى في الاول عن الموصى وفي الثاني عن نفسه (قوله) والى اى بان اطلق ولم يقل عني ولا عنك لكن بعد التقييد باصالة التركة الى نفسه الذى هو شرط الصحة اه رشيدى (قوله) على الاوجه) وقالوا لا يخفى وخالها نهاية (قوله) على الاوجه) هذا مساو لما في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشارح اى النهاية اه رشيدى (قوله) السابقين) اى فى اول الباب بقوله فلم اطلاق الوصية على التبرع والعهد اه كردى (قول المتن جاز) اى هذا الايصاء واعتقر فيه التاقيص في قوله اى يبلوغ ابني او قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ او قدوم فو الوصى اه معنى (قوله) بخلاف او وصيت الى المتن في النهاية الا قوله ولو بلغ الابن الى قيل (قوله) فاذا تمت) بفتح التاء وكذا قوله من او وصيت (قوله) او فوصيك الخ) عطف على قوله فقد او وصيت الخ (قوله) لان الموصى اليه مجهول من كل وجه) اى لمن يباشر الايصاء فلا يرد قوله وصية اوص بتركى الى من شئت اه سيدعمر (قوله) ولو بلغ الابن الخ) ولو قال او وصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان لا ينقد قبل مضى السنة هل ينزل الوصى ام لا فيه نظرو للظاهر الاول لان المعنى او وصيت لك سنة مالم يقدم ابني قبلها فان قدم فو الوصى فينزل بحضوره والا ينصير الحق له واذا مضت السنة لم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للحاكم لان السنة التي قد مرها وصايتها لا تشمل ما زاد ادا عش (قوله) الذى رجحه الاذرعى الخ) عبارة النهاية قالوا قرب انتقال الولاية للحاكم لانه جعلها مغيبة بذلك اه وعبارة المعنى والظاهر كما قال شيخنا انها مغيبة بذلك اه (قوله) الثاني) اى الاستمرار او قد مر اتفانع النهاية والمعنى ترجيح الاول اى الانزال والانتقال للحاكم (قوله) بين الجاهل بالوصاية الخ) اى بعدم صحته الى غير الاهل فينزل وقوله وبين غيره بين العالم بذلك فلا ينزل اه كردى (قوله) قبل الخ) الخ القائل المنكس كافي النهاية ووافقه اى المنكس المعنى (قوله) وقد نجاب بانهم ما هنا ختيان الخ) ان اراد بالضمى مالا تصرع في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بما فاقا يتركه ممتا صرح فيه وحذف ذلك يعني عنه) الا غناء ليس عن الحذف بل عن الذكر (قوله) فان لم يقل بتركى) ينبغي ان نحو قوله بتركى كنى امر اطفال (قوله) ثم ان قال له اوص عني الخ) ان قال له اوص عني او بتركى ان نحوهما وصى عنه شرح مر (قوله) قبل ينزل الاول الخ) اعتمد مر الانزال (قوله) وقد نجاب بانهم ما هنا ختيان الخ) ان اراد بالضمى مالا تصرع في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بما فاقا يتركه ممتا صرح فيه الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بما فاقا يتركه ممتا صرح فيه

(١٢) - شرواني وابن قاسم - (سابع)

المرا اذا داخ ان قدم اه لا ذلك الذى رجحه الاذرعى في بعض كثره لانه له احتمالان وهما ان يفرق بين الجاهل بالوصاية الى غير الاهل وبين غيره قبل كما يفرق في تأخير هذا عقب قوله الاتي ويجوز فيه التوقيت والتعليق فانه مثال له وقد نجاب بانهم ما هنا ختيان فلو اخرج هذا الى هناك

وبما توهم قصر ذلك عليهما ففصل بينهما ليكون هذا مفيد للضمي وذلك مفيد للصريح وكون هذا مغنيا عن ذلك لا يعترض به مثل المنهاج (ولا يجوز) اللاب (نصب وصي) على الاولاد (والجدحى بصفة الولاية) عليهم حال الموت اى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية الجد حينئذ لان ولايته نافية بالشرع كولاية التزويج (٩٠) امالو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت لم يعتد بمنصوبه كما يحتمل للبقي رحمه الله لاسر

ان العبرة بالشروط عند الموت بحيث السبكي رحمه الله جوازه عند غيبة الجد الى حضوره للضرورة قال الزركشى رحمه الله ويحتمل المنع فان الغيبة لا تمنع حق الولاية اى ويمكن الحاكم ان ينوب عنه اه وبتجه جوازه لو كان ثم ظالم لو استولى على المال اكله لتحقق الضرورة حينئذ وعليه يحمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية فلا عبرة بها بل يجوز على مامر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حينئذ لم ينظر عند الموت لتناول الجد وعدمه كاعلم بما رما على الديون والوصايا فيجوز مع وجود الجد فان لم يوص فالجد اولى بامر الاطفال ووافاه الدين ونحوه واخاكم اولى بتنفيذ الوصايا على ما نقله عن البقوى رحمه الله وغيره لكن بما يشعر بالنبرى منه ومن ثم اعتمد الاذرى رحمه الله قول القاضي ان قضاء الديون الى الحاكم ايضا وغلط البقوى (و) لا يجوز (الايصاء بتزويج) طفل وبت (ولو لم يعد مولى لان

الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه ما قبل الاقامة في افراده فتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله ربما توهم الخ) هذا التزهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى اه سم (قوله قصر ذلك اى التوقيت والتعليق وقوله عليهما اى الضمنين اه كرى (قوله وكون هذا مغنيا الخ) يتأمل اه سم اى اذ لا يفهم من اعتقاد الضمى اعتقاد الصريح (قوله اللاب) الى قوله على ما نقله فى المغنى الا قوله وبما السبكي الى وخرج الى قوله وقياس ما مر فى النهاية (قوله على اولاده) اى الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله حال الموت) نعمت لصفة الولاية (قوله اى لا يعتد) اى ولا اثم عليه في ذلك لان ما لم تحقق فساد الوصية فجواز ان لا يكون بصفة الولادة قبل الموت اه عش (بمنصوبه) اى اللاب (قوله حينئذ) اى حين الموت (قوله لاسر) اى فى شرح الى ذمى (قوله بالشروط الخ) خبر ان لو قال فى الشرط وبحال الموت لكان واضح (قوله وقال الزركشى ويحتمل المنع) وهو كما قال شيخى هو الظاهر اه معنى (قوله انكاه) اى اتفقه (قوله على مامر) اى قيل قول المصنف ولا يضر العمى (قوله عامر) اى انفا (قوله اما على الديون) مقابل قوله على الاولاد اه سم (قوله فان لم يوص بها) اى الاطفال والديون والوصايا يعنى بشئ منها (قوله فالجد اولى) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاقا للدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح فان للجد لسائر الورثة ذلك اه سم (قوله فالجد اولى) يعنى بمعنى الاستحقاق اه عش (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله البقوى وجرى عليه ابن المقرئ اه (قوله بما يشعر) اى بعبارة تشعر الخ (قوله ايضا) اى كتنفيذ الوصايا (قوله ولو لم يعد مولى) الى قوله وقد يوجب المغنى الا قوله ويظهر الى وليتك كذلك (توقف نكاح السفينة) اى البالغ كذلك اه معنى (قوله ومنه) اى الولي (قوله اى الايصاء) اى يجب الايصاء من ناطق اه معنى (قوله كما ياصله) اى لا كافهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصى اه رشيدى (قوله كافتك مقامى) فى امر اولادى او جعلتك وصيا اه (قوله وقياس مامر) اى فى الوصية وقوله امر اطفالى اى اوفى قضاء دينى ونحوه اه عش (قوله وقياسه ان وليتك الخ) قال فى النهاية فهو اى وليتك كذا بعدد وقى صريح خلافا للاذرى حيث بحث انه كناية لانه اقرب الى مدلول الخ فتأمل ما فيه من المخالفة فى النقل حيث نقل عن الاذرى انه كناية واختار انه صريح وبما افاده الشارح الى قوله ويكنى اشارة الاخروس ولعل الناسخ حرف الاذرى عن الشيخ اه سيد عمر وفى الرشيدى ما يوافقه (وهو ما رجحه شيخنا) استظهره المغنى (قوله انه صريح هنا) اعتمدته النهاية كما مر انفا (قوله وقد يوجه) اى كون وليتك صريحا وكذا ضمير يؤيده الا ترى (قوله الصريح) بالجر وصف لقوله فوضعت لك قوله من وكذلك اى المار فى كلامه انفا متعلق باقرب اه رشيدى (قوله بالامامة) اى العظمى اه عش (قوله لو احد) كقوله بالامامة متعلق بالوصية وقوله بعد موته متعلق بالامامة (قوله وظاهره) اى ما ياتى من الخ سمحت اى الوصية

افراده فتأمل (قوله ربما توهم الخ) هذا التزهم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى (قوله وكون هذا مغنيا) يتأمل (قوله ويحتمل المنع) اعتمدته مر (قوله اما على الديون الخ) مقابل على الاولاد (قوله فان لم يوص بها فالجد اولى الخ) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاقا للدين ونحوه لكن قول الروض كغيره والمنصوب لقضاء الدين يطالب الورثة بقضائه او تسليم التركة اى اتباعه فى الدين قال فى شرحه وكقضاء الدين قضاء الوصايا كما صرح به الاصل اه صريح فى خلافه وان للجد ذلك وقوله فاجد اولى ينبغى ان الجدم من حيث الجواز مثال كايضمه التعبير بالورثة فى هذه العبارة كما هنا توهم ان الورثة البيع لو فاقه الدين ونحوه فليراجع (قوله لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح هنا) اعتمدته مر

الموصى لا يعنى بدفع العار عن الذنب وسيأتى توقف نكاح السفينة على اذن الولي ومنه الوصى (ولفظه) اى الايصاء كما ياصله وليت اى وصيته (او صبت اليك او وضعت) اليك (ونحوهما) كافك مقامى وقياس مامر اشتراط بعد موته فيما عدا وصيته ويظهر ان وكلت بعد موته فى امر اطفالى كناية لانه لا يصلح لوضعه فيكون كناية فى غيره وقيامه ان وليتك كذلك وهو ما رجحه شيخنا لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح هنا وقد يوجه بانه اقرب الى مدلول فوضعت اليك الصريح من وكذلك يؤيده ما ياتى من صحة الوصية بالامامة لو احد بعد موته وظاهره

صحته بلفظ وصيت وفوضت وإذ ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا إذا جوزنا الوصية
بالأمانة كان الباب واحداً فإن كان صريحاً بهناك يكون صريحاً بهناك وعكسه غاية الأمر أن الموصي فيه أمانة وغيره وهذا لا يؤثر وتكفي إشارة
الآخر من المفهمة وكتابتها وكذا الناطق إذا سكت وأشار برأسه ان نعم وقد قرئ عليه كتاب الوصية ولا يكتفى من غير قراءة ومن ذلك
مرويتي في بحث صيغ الوصية (ويجوز فيه التوقيف) كأوصيت اليك سنة وسواقال بعد ما وصي فلان أم لا أو إلى بلوغ ابني (والتعليق) كأذامت
أو أذامات وصي ففقدنا وصيت اليك كأم (ويشترط بيان ما بوصي فيه) وكونه تصرفاً (٩١) ما لي بما أباحا كأوصيت اليك في قضاء ديوني

أو في التصرف في امر
اطفالي أو في رد أبنائي
أو ودائمي أو في تنفيذ
وصاياي فإن جمع الكل
ثبت له وأخصه بأحداهم
بتجاوزهم ولو أطلق كأوصيت
اليك في امرى أو تركته أو
في أمر أطفالي ولم يذكر
التصرف صح ويظهر أن
الاول عام ويفرق بين الاول
وفساد نظيره السابق في
الوكالة بأن ذلك لو صح لحق
الموكل به ضرر لا يستدرك
كعتق ووقف وطلاق
بخلافه هنا لتقييد تصرفه
بالمصلحة لأنه على الغير الذي
لم ياذن في خلافه ولو أطلق
وصيحه ثم أوصى لآخر
في معين فالقياس أن ذلك
يصير عزلاً للاول عنه
فيتصرف الثاني فيما عين
له ويبقى الاول على ماعده
فإن وصى لثالث فيما وصى
به للاول ولم يتعرض له
شاركه ووجب اجتماعهما
لأنه لا حوطو المعتمد في

بالأمانة (قوله وفوضت) أو الواو بمعنى أو (قوله وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالأمانة (قوله وليس هذا)
أي وليت رد دليل شيخ الاسلام على كفاية وليت عبارة المغنى وهل تمعده الوصية بلفظ الولاية كوليته
بعد موثوقاً بتمتعده وصيت اليك وجوان في الشرح والوضحة بل لا ترجح الاذرع منها بالاعتقاد الظاهر
كما قاله شيخنا عنه كناية لانه صريح في بابه ولم يجدنا في موضوعه (قوله كان الباب) أي باب الوصية بالأمانة
وغيرها (قوله فما كان صريحاً بهناك) أي في الوصية بالأمانة كوليته وقوله هنا في الوصية بغير الأمانة
(قوله ويكتفى إشارة الآخر) إلى قوله ويفرق في المغنى الا قوله ومروا إلى المتن وقوله سوام إلى أو إلى بلوغ إلى
قول المتن والقبول في النهاية الا الذين وقوله ولو أطلق وصيحه إلى والمعتد وقوله نعم إلى قالني (قوله
المفهمة) هل ياتي فيه ما قد منعنا عن شئ في حاشية شرح ولا يضر العمى لكن قوله وكتابتها بترجيح الاطلاق لأن
الكتابة كناية مطلقاً (قوله إذا سكت الخ) عبارة في النهاية والمغنى وياق به أي الآخر سناطق اعتقل لسانه
وأشار بالوصية برأسه ان نعم لقراءة كتابه اليه لمجزمه وعبارة الروض وتصح بالاشارة المفهمة من العاجز
عن النطق قال في شرحه كالآخر سدون القادر عليه (قوله ولا تكتفى) أي اشارة الناطق (قوله اقال
بعدها) الانسب وبعدها بالواو اهـ سيد عمر (قوله أو إلى بلوغ الخ) عطف على سنة (قوله كأم) أي يقول
المتن لو قال وصيت اليك إلى بلوغ ابني الخ (قوله ولو أطلق الخ) عبارة في المغنى ولو اقتصر على قوله وصيت اليك
أو أفتك مقامى في امر اطفالي ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وحفظه اعتماداً على العرف اهـ
(قوله ويظهر أن الاول) أي قوله وصيت اليك في امرى أو تركته (قوله بين الاول) أي في امرى (قوله به)
أي النظير والجار متعلق بلحق (قوله لتقييد تصرفه الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضار عاية المصلحة حيث لا اذن
في خلافها سم (قوله لانه) أي الا بصار (قوله فالقياس أن ذلك الخ) قد يقال قياساً ما ر في الوصية بأمانة
حامل ثم يجعلها ان يشترط بينهما في المعين ويختص الاول بماعده اهـ سيد عمر اقول وسيفرق في الشارح بينهم
في شرح ولو وصى لثالث (قوله فيما وصى به الخ) هو ما وخصصاً او طلاقاً او تعييناً (قوله ولم يتعرض له
أي وان تعرض الاول كان رجوعاً عنه في سباني في شرح ولو وصى لثالث اهـ كرى (قوله والمعتد الخ)
عطف على قوله ويظهر أن الاول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله وفي امر اطفالي سم وعش (قوله ان نظر
وصاياها الخ) أي إذا لم يعين لذلك وصياً (قوله لقاضي بدماله) أي لا تقاضى بدماله أي الموصى (قوله اهل
بده) أي المال (قوله في انه) أي ما مر اول الفرانض (قوله لبلد المال) كذا في اصله بخطه والمراد واضح
أي لقاضي بلد المال اهـ سيد عمر عبارة في النهاية لقاضي بلد المال لا المال اهـ أي يتصرف فيه بالحفظ وغيره
فيخالف ماله مال المحجور عش قول المتن فان اقتصر الخ أي لم يبين الموصى فيه (قوله ونزع فيه) أي فيما
قالوه (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا ضمير يؤيده (قوله وجزم الزبيلي) عطف على قول البيهانيين (قوله
(قوله وكذا الناطق إذا سكت) عبارة في الروض وتصح بالاشارة المفهمة من العاجز عن النطق قال في شرحه
كالآخر سدون القادر عليه (قوله بخلافه هنا لتقييد الخ) قد يقال الوكيل يلزمه ايضار عاية المصلحة حيث
لا اذن في خلافها (قوله والمعتد في الثاني) أي وهو قوله في امر اطفالي

الثاني أنه لحفظه التصرف في ما لم للعرف وفي الانوار ان قول القاضي وليتك مال فلان للحفظ فقط ومن آخر المحجور بيان أن قاضي
بلد المال يتصرف فيه بالحفظ ونحوه قاضي بلد المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم ان نظرو وصايا لقاضي بدماله اخذها
مر اول الفرانض من أن مات بلوارث اختص بماله أهل بدمه وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على أنه ضيف قالني يتجه ما اقتضاه كلامهم
لأنه لا يملك له مالاً وسيتاى جواز النقل في الوصية فليست كالزكاة حتى يعتبر فيها بدماله (فان اقتصر على وصيت اليك لغا) كوكلك ولانه
لا يعرف بحمل عليه كما قالوه ونزع فيه السبكي رحمه الله بان العرف يقتضى انه يثبت له جميع التصرفات اهـ وفيه نظر بل الحق ما قالوه وما قاله غير
مطرد فلا يمول عليه وان قال الزركشي يؤيده قول البيهانيين ان جند المعمول يؤذن بالتعميم جزم الزبيلي بصحة فلان وصي اهـ

لان كلام البيانين ليس في مثل ماتحن فيه وكلام الزبيلي اما ضعيف او يفرق بينهما وبين ما هنا بان مقاله محتمل للاقرار وهو يقبل المجهول فصح فيه ما يحتمله وحمل على العموم اذ لا مرجع وما هنا محض انشاء وهو لا يقبل الجدل بوجه (و) ويشترط (القبول) من الوصي لانها عقد تصرف كالوكالة فمن ثم اكتفى هنا بالعمل كوثم (٩٢) كافتضاء كلام الشيخين وجزم به الفقهاء وهو اوجه من اعتقاد السبكي رحمه الله اشترط

اللفظ (ولا يصح) القول والارد (في حياته في الاصح) لانه لم يدخل وقت تصرفه كالوصي له المال بخلافه بعد الموت ولا يشترط بعده الفور في القبول ما لم يتعين تنفيذ الوصايا او يعرضها عليه الحاكم بعد ثبوتها عنده قال الازدعي رحمه الله او يكون هناك مانع من المبادرة اليه (ولو وصي لاثنيين) وشرط اجتماعهما او اطلاق بان قال او وصيت اليكما او الى فلان ثم قال ولو بعدهما او وصيت الى فلان او قال عن شخص هذا وصي ثم قال عن آخر هذا وصي وظاهر كلامهم هناك لا فرق بين عليه بالاول وعدمه وعليه يفرق بين هذا ونظيره السابق قبل الفصل بان الاجتماع هنا معنوي مقصود للموصي لان فيه مصلحة له واثم اجتماع المالكين على الموصي به متعذر ولا يشترط خلاف مؤدى اللفظ فتعين النظر للفرق بينهما في وجود علمه وعدمه ولو قال او وصيت اليه فيما وصيت فيه لو لم كان رجوعا (لم ينفرد احدهما) فيما اذا قبل بتصرف بل لا بد من اجتماعهما عليه بان يصدر عن راجعاه ولو باذن احدهما الاخر او باذنا

لان كلام البيانين ليس في مثل الخ) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشي نعم يجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه اهم (قوله) محتمل للاقرار بان يكون المعنى او وصيت له بشي له عندى كردية اه ع (قوله) وهو الخ) اي الاقرار (قوله) فصح فيه اي فيما قاله ما يحتمله اي الجمل الذي يحتمله الاقرار (قوله) ويشترط الى قول المتن ولو وصي في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الازدعي الى المتن (قوله) كافتضاء كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نعم تبطل بالردوين قبوله لمن علم الامانة من نفسه لم يعلم ذلك قالوا له في عدمه فان علم من حاله الضعف اي او الحيازة فالظاهر حرمة القبول حيثئذ نهاية ومعنى (قوله) لانه لم يدخل وقت تصرفه الخ) فلو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته لذا ورد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اه معنى (قوله) ما لم يتعين تنفيذ الخ) ومع ذلك فينبغي ان لا تبطل بالتأخير وان اتم به حيث لم ترتب عليه ما يقتضي بسببه اه ع (قوله) او يكون الاول او يكن بالجزم (قوله) وشرط اجتماعهما الى قوله او قال عن شخص في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله او قال عن شخص الى وظاهر كلامهم (قوله) اليكما الخ) الى اولى زيد وعمر او معنى (قوله) وظاهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الاخيرتين فقط (قوله) بان الاجتماع هنا اي في الموصي فيه او في الايصاء (قوله) وجوده اي فتكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وعدمه اي فتكون تشريكا وجعله عدم العلم قرينة في تسامح ولو قال وعدمها عطف على القرينة سلم عنه (قوله) فيما اذا قبل الى قوله او بان يشترى في النهاية والمعنى (قوله) بتصرف متعلق بنفرد (قوله) او باذنا لثالث منصوب بان مضرة بعدم او المصدر المتسبك منها ومن منصوبها معطوف على اذن احدهما نظيره قوله تعالى او يرسل رسولا والمعنى باذن احدهما والاخر باذنه لثالث وليس منصوب بالعطف على يصدر لايامه حيثئذ عدم صدوره عن راجعاه في تلك الحال ولو ليس كذلك كما هو واضح اه سيد عمر قال نعم هل شرط الاذن لثالث ان يعجز اولا يليق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح اه اقول الظاهر نعم (قوله) او بان يشترى عطف على قوله بان يصدر الخ قال سم قوله او بان يشترى الخ هذا ما افق به العراقي وهو ممنوع بتصریح الاصطخري في ادب القضاء بامتناع شراء احد الوصيين من الآخر شرم راه و سيد ذكر الشارح قبيل قول المصنف للموصي والمرصي له ما يريد اه (قوله) فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله او بان يشترى احدهما اه كرى وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه تأمل الجع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع او اطلق اه وقد يجب بان المراد باشرط الاجتماع هنا ما يشمل الاطلاق (قوله) علما بالا حوط الخ) لتعليل للتن عبارة النهاية والمعنى علما بالشرط في الاول اي في شرط الاجتماع واحتياط في الثاني اي في الاطلاق اه وهي احسن (قوله) وانما يجب اي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله) وانما يجب الى قوله وببحث في معنى النهاية والمعنى (قوله) الانفرادية اي بما ذكر من الرد القضاء (قوله) لان صاحبه

(قوله) لان كلام البيانين ليس في مثل ماتحن فيه) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشي نعم يجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك او وجود مقتضى الاحتياط ونحوه (قوله) وهو راجع الخ اعتمدته مر (قوله) او باذنا لثالث هل شرط الاذن لثالث ان يعجز اولا يليق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح (قوله) او بان يشترى احدهما لاحد الطرفين الخ) هذا ما افق به العراقي وهو ممنوع بتصریح الاصطخري في ادب القضاء

ان اثنائيه وبان يشترى احدهما لاحد الطرفين من الآخر شيئا للطفل الآخر فيما اذا شرط عليه الاجتماع في تصرف كل منهما علما بالا حوط فيه وهو الاجتماع لان احدهما قد يكون اعرف والاخر اثن وانما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وتفارقة وصية غيره بغير قضاء بين الوصيين في التركة جزمه بخلاف ردودهم وعار يقوم مضرب قضاء بين في التركة جزمه فلكل الانفراد به لان صاحبه

بالوصية فيكون بحسبها وبما يحجب عنه بان الذي يتقيد بالوصية هو باختلاف الغرض فيه باختلاف المتصرفين واما ما ليس كذلك كما في تلك المثل فلا وجه للتقيد بها فيه اما اذا قبل احدهما فقط او قبله ثم رد احدهما في صورتين الاخيرتين للباقي التصرف ولا يعوض الحاكم بدل الراد ويوجه اخذا من كلامهم بان التشريك فيهما ليس مأخوذا من تصريح الموصى به بل من احتمال ارادة التشريك المقوى له عدم تعرضه في الثانية لبطان الاولى المقضى انه ملك كلا كله عند الموت وهو متعذر فوجب التشريك بخلاف ما لو رد احدهما في نحو اوصيت اليك ان يعرض بدله لان الموصى جعل لكل النصف صريحا فلم يبطل برجع الاخر لكنه لم يرض بنظره وحده فوجب التعويض ولو اختلف وصيا المتصرف المستقلان فيه نفذت تصرف السابق وغير المستقلين الزما العمل بالمصلحة التي رآها الحاكم فان امتنعا او احدهما او خرعا واحدهما عن اهلية التصرف اناب عنهما او عن احدهما امينين او اميناو

اي ما ذكر من الوديعة الخ والدين **(قوله وبحت فيه)** اي في جواز الانفراد وكذا الاشارة بقوله معنى ذلك **(قوله ان يعتد به)** اي برد ما ذكره للمستحق اعش **(قوله بحسبها)** اي بوقف الوصية وهو الاجتماع اه كردى **(قوله)** وبما يحجب عنه الخ عبارة النهاية والمنع قضية الاعتداده ووقفه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الاوجه وان يخالفه اه قال عش قوله اباحة الاقدام ومع ذلك له يضمن لو تلفت في يده ولا يفي نظر وقد تقتضى اباحة عدم الضمان وقوله عليه اي الرد اه وزاد فيما مر على ذلك مانصه الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ان تصرف بشرط سلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هي الاقرب **(قوله في تلك المثل)** يضم الميم والثاء جمع مثال **(قوله بها فيه)** اي بالوصية فيا ليس كذلك **(قوله اما اذا قبل احدهما الخ)** مقابل قوله اذا قبل اي واستمر عليه **(قوله ففي صورتين)** الاخيرتين وهما قوله او الى فلان ثم قال الخ قوله او قال عن شخص الخ **(قوله ويوجه)** اي قوله اما اذا قبل احدهما فقط وقبل الخ **(قوله بان التشريك الخ)** متعلق بوجهه وقوله فيهما اي في صورتين الاخيرتين وقوله به اي التشريك والجزم متعلق بالتصريح وقوله المقوى له نعت لاحتمال الضمير المحرور راجع اليه وقوله في الثانية الخ اي من الوصيتين وقوله لا يقتضى الخ نعت لعدم التعرض وقوله انه اي الموصى كلاي من الوصيتين كلاي كل الموصى فيه وقوله وهو متعذر اي التملك المذكور **(قوله فوجب التشريك)** اي فيما اذا قبل **(قوله لو رد احدهما)** اي او لم يقبل اخذا من مقابلة المارافا **(قوله في نحو اوصيت الخ)** كقوله اوصيت لزيد وعمر وقوله زيد وعمر وصي **(قوله فوجب الخ)** اي على القاضي ولو اختلف الى المتن في النهاية **(قوله المستقلان)** اي بان صرح الموصى بالانفراد وقوله فيه اي التصرف والجزم متعلق باختلاف **(قوله او غير المستقلين)** اي بان صرح الموصى بالاجتماع او اطلق **(قوله فان امتنعا او احدهما)** اي من العمل بالمصلحة الخ وكذا الامتناع من قبول الوصية كما في المتن **(قوله او خرعا)** الى المتن في المتن **(قوله او خرعا)** الخ اي بالموثوق والجنون والفقير او الغيبة اه معنى وعطفه على قوله امتناع الخ المتفرع على الزامهما العمل المتفرع على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه **(قوله فان امتنعا)** اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض اه سم **(قوله او في المصرف الخ)** عطف على قوله فيه اه رشدي **(قوله او المال الخ)** قيد للحفاظ فقط عبارة الفتحة مع المتن وان اختلفا اي الوصيان استقلا ولا في تعيين مصرف اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء او غيرهم فالقاضي يعين من رآه او في حفظ المال ما يقسم قسم اي قسمه القاضي بينهما فان لم يقسم جعله تحت يدهما كان يجعله في بيت ويفقدان ما يترأخيا فتحت بد نائبهما فان امتنعوا حفظه الحاكم اه **(قوله استقلا لا ولا ولا القاضى)** الظاهر كما في شرح مر استقلا لا ولا

بامتناع شرع احدا الوصيين من الاخر شرح مر **(قوله اناب عنهما)** اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض **(قوله استقلا لا ولا ولا القاضى)** الظاهر كما في شرح مر استقلا لا ولا ولا الحاكم انتهى قال في الباب ولو اختلفا يعين يعطى عنه القاضي او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم ثم يتصرفان معا فيما يدل بينهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقسوم اقرع ولا ينقسم حفظاه معا يجعله في بيت بفلقانه او مع نائبهما برضاهما او الاناب القاضي عنهما ولو واحدا فان رجعا عن الامتناع رد اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما مطلقا انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مسئلة رجل اسند وصيته لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله اسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فدم جماعة منهم الوصية فهل يتصرف بالباقي ام لا بد من اقامه واحد عن الذي رد الجواب اذا صرح باجتماع الوصياء على التصرف واطلق لم يجز للباقي ان انفرد بالتصرف بل ينصب الحاكم بدلا عن رد يتصرف معهم لكن هذه الصيغة المذكورة في السؤال عندى في دلالتها على الاجتماع نظر بل هي ظاهرة في استقلال كل واحد من اجل اعادة الجار في كل اسم فلو حذف الجار ما بعد الاول فقال لفلان ولفلان في المصرف او الحفظ والمال بما لا يتقسم استقلا لا ولا ولا القاضى فان اتقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب اذن فان تنازعا

في عين النصف المحفوظ افرع بينهما فان نص على اجسامهما في الحفظ لم ينفرد احدهما بحال (الان صرح به) اي الانفراد فيجوز حيثئذ كالوكالة وكذا القول الكل من كل متكامل متكامل في كذا او امتصا وصيا في كذا ويرقى بين هذا او وصيت اليك بأنه ثابت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه او عليهما مشرقا وناظرا لم يثبت له تصرف وانما يتوقف على مراجعته قال

الاذرى الا في نحو شراء
 بقل ما لا يحتاج لنظر ولو
 فوض لثنتين صرف ثلثه
 لقراءة ختمات معلومة
 فقسما لثله نصفين واستاجر
 كل الاخر لقراءة نصف
 فهل يجوز ذلك والذي
 يظهر ان كلان استقلال جازوا لا
 فلا اخذ من قول الاذرى
 لكل من المستقلين الشراء
 من الاخر اى لنفسه او
 طفله او اعترض باطلاق
 الاصطخرى امتناع شراء
 كل من الاخر ويرد بحمله
 على غير المستقلين وكذلك
 اطلاق بعضهم في مسئلتنا
 انه يمتنع ذلك (ولو وصى
 والوصى العزل اى للوصى
 عزل الوصى وللوصى عزل
 نفسه امكن يلزمه اعلام
 الحاكم فورا والا ضمن
 (م شاء) لجوازا من
 الجانبيين كالوكالة نعم ان
 تعين على الوصى بان لم
 يوجد كاف غيره او غلب
 على ظنه تلف المال باستيلاء
 ظالم او قاض سوء كما هو
 الغالب يجوز له عزل نفسه
 ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك
 بما نابى بالاجر قول له ان
 يتولى اخذها ان خاف من
 اعلام قاض جائر اتعذر الرفع اليه التحكيم لانه لا بد فيه من رضا الخصمين محل نظر ولو قيل بجوازه بشرط اخبار
 عدلين عارفين له بقدر اجرة مثله لا يعتمد معرفة نفسه احتياطا لم يعد والا وجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وانه يمتنع عزل الوصى له حيثئذ
 لما فيه من ضياع نحو دوائه او مال ولاده و يمتنع عليه عزل نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جمالة

ولان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفرع كقوله الاتي بخلافه ثم نظر لا يخفى
 ذبحر دبايات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال واثبات ذلك الوصف موجود ثم ايضا (لا بد فيه من
 رضا الخصمين) من الثاني

عزل
 عديلين عارفين له بقدر اجرة مثله لا يعتمد معرفة نفسه احتياطا لم يعد والا وجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وانه يمتنع عزل الوصى له حيثئذ
 لما فيه من ضياع نحو دوائه او مال ولاده و يمتنع عليه عزل نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جمالة

قوله الماوردى وابتدأ بالشرط صحة الاجارة كان الشرع في الما جارة له عقب المقدوم هنا ليس كذلك وبان شرطها العلم بالمالها واما
الوصاية بجموله واجب السبكي عن الاول بان صورته ان يستاجر الموصى على اعياله لنفسه في حياته واطفله بعدهم ته أو يستاجر القاضى على
الاستمرار على الوصية لمصلحة آما بعدهم ته الموصى فيجب ان يثا في بان الغالب عليها وان ميس الحاجة اليها اقتضى المساحة بالجهل بها
وقول الكافي لايصح الاستئجار لذلك ضعيف واذ زومت الوصاية باجارة فوجز عنها استؤجر (٩٥) عليه من ماله من يقوم مقامه فيما عجز عنه

وجاز ذلك مع انها اجارة
عين وهي لا يستوفى فيها من
غير المعين قال الاذرى لان
ضعفة منزلة عيب حادث
ليعتمد الحاكم ما فيه
المصلحة من الاستبدال به
والضم اليه (تنبيه)
تسمية رجوع الموصى عن
الايصاء اليه من لا مع انه
لا عبرة بالقبول في الحياة كما
من مجاز وكذا تسمية
رجوع الموصى عن القبول
اذ قطع السبب الذي هو
الايصاء بالرجوع عنه أو
بعدم قبوله منزل منزلة قطع
السبب الذي هو التصرف
لو ثبت له وبهذا الذي قررته
ان دفع بناء السبكي لذلك على
ضعفان العبرة بالقول
في الحساسة وبما تقرر في
مسئلة الاجارة يعلم بطلان
جعل له لمن يتجر لطفه شيئا
اجز فوكذا تبطل الوصية له
كل سنة بكذا أو مادام أو ليا
على ولده غير السنة الاولى
بما سر لان الجهل باخرمة
استحقاقه يصيرها بجموله
لا يمكن اعتبارها من الثالث
كسئلة الدينار المشورة
واقاء بعضهم بصحتها وهم
وحكى الامام عن والده انه لو
جعل لوصيه جملة قدر اجارة

عن نفسه متى شاء اه عش (قوله) قاله أى قوله ومنتع عليه الخ (قوله عن الاول) هو قوله ان شرط صحة
الاجارة امكن الشرع (قوله بعدهم ته الموصى) تنازع فيه قوله يستاجر الخ قوله رما (قوله عن الثاني)
هو قوله وان شرطها العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتأمل المراد من هذا الجواب اه رشيدى عبارة السيد
عمر قوله بان الغالب الخ محل تأمل فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميس الحاجة) أى
قوة الحاجة اه عش (قوله اليها) أى الاجارة (قوله بالجهل بها) أى بالاعمال (قوله استؤجر عليه) أى
الموصى (قوله لان ضعفه) أى الوصى الاجير (قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب بما يقتضى الفسخ
لا الاستبدال اه سم (قوله كاسر) أى انفا يقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله بجزان) فان العزل فرع
الولاية ولا ولاية قبل موت الموصى فالاولى التعيير بالرجوع كفى الرضوخة واصحابها هم معنى (قوله) وكذا
تسمية رجوع الموصى عن القبول بمعنى عدم قوله كابدل عليه ما ياتى والا فهو بعد القبول رجوع حقيقة
اه رشيدى وقوله رجوع حقيقة صوابه عزل حقيقة (قوله لو ثبت الخ) أى انصرف (قوله وبهذا) لذى
الخ) أى من المجاز (قوله لذلك) أى تسمية رجوع الموصى أو الوصى عزلا (قوله ان العبرة الخ) بدل من
ضعيف (قوله وبما تقرر الخ) بمعنى بالجوابين عن الاعتراضين (قوله له) أى شخص (قوله في غير السنة
الاولى) متعلق بتبطل (قوله كاسر) أى قبل قول المصنف وتصح بجمع تطوع اه كرى (قوله بصيرها)
أى الوصية بمعنى الموصى به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله كسئلة
الدينار) أى المارة قبيل قول المصنف وتصح بجمع تطوع (قوله قدر اجارة المثل) بما اذا تضبط اجارة المثل اذ
المدة لا يضبطها اه سيد عمر (قوله عنه) أى الوصى يجعل (قوله والجهل به الخ) الاولانى ورضى به اه
سيد عمر (قوله بنى به الثالث) انظر عاذا يعلم فاما ذلك فذلك فان العبرة فيه كاسر بحال الموت لا بحال الوصية
(قوله بالعدول الخ) ظاهر تعيين العدول حيث لا جواز فيه اذ لا يجمع (قول المتن واذ بلغ الطفل) أى رشيد
اه معنى (قوله وافاق المجنون) الى قوله يمينته لتعدي الغنى والى قوله وبؤيده في النهاية (قوله أى الوصى)
أو نحوه كالأب معنى عبارة سم قوله أى الوصى أو الأب والجدو عبارة المنهج وصدق يمينته ولى مالى
اتفاق على موليه لا تاق لا فى دفع المال انتهى وقوله ولى مالى قال فى شرحه وصيا كان أو قنيا أو غيره انتهى
فشمع الاصل والحكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله خلافا لمن خالف اه (قوله وكذا قيم الحاكم) أى
الا الحاكم فيصدق بلا عين وان عزل حليى وحجر واعتمد رانه لا بد من يمينته قبل العزل وبعده سم اه
بحررى أقول قضية اطلاق ما مر عن المعنى وشرح المنهج وقول الشارع الا تاق كالمعنى والاروجه أن الحاكم
الثقة مثلها ما الخ صريح الاسنى ان الحاكم لا بد من يمينته كما قاله مرويتين بما يان ان الخلاف بين الرمى
وبين الشارح وغيره من ذكر انما هو فى أن المصدق يمينته فى دفع المال الحاكم الثقة أو الولد واختار الشارح
وغيره من الاول والنهاية الثاني (قوله فيصدق الولد) أى فى غير الثلاثى أى فى اكاره صرفه عبارة سم

(قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب بما يقتضى الفسخ لا الاستبدال (قوله أى الوصى) أى أو
الأب والجدو عبارة المنهج وصدق يمينته ولى مالى فى اتفاق على موليه لا تاق لا فى دفع المال انتهى وقوله ولى
مال قال فى شرحه وصيا كان أو قنيا أو غيره انتهى فشمع الاصل والحكم فلا بد من عين الحاكم قبل
عزله وبعده خلافا لمن خالف اه (قوله فيصدق الولد) لعل المراد فى اعدا القدر الثلاثى وفى العباب لا فى

المثل لم يجز العدول عنه لتبرع قال الامام ومحل ان كان الوصى كافيا او جعل بنى به الثالث قال لم يكف وأزاد الجمل على الثالث ولم يرض بالثالث
فالوجه القطع بالعدول للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو افاق المجنون أو رشد السفه (وتنازع) أى بحاله الوصى (ق) أصل أو قد نزع (الاتفاق)
اللائق (عليه) أو على موته (صدق الوصى) يمينته وكذا قيم الحاكم لان كلا منهما أمين ويتعذر عليه اقامة البيئة عليه
بخلاف البيع للمصلحة أما غير اللائق فيصدق الولد فيه قطعا

يُبيّنه لتعدى الوصي فرض صدقه لو تنازعا في الاسراف وعين القدر نظر فيه وصدق من يقتضي الحال تصديقه وان لم يغب صدق الوصي وما ذكر في الحالة الاولى من احتياج الولد لليمين نظر في ظاهره والذي يتجه اخذاً بما تقرّر آخره انه متى علم في شأنه غير لائق لمحتج بيمين الولد بل ان كان من مال الولي فلفوا الولد (٩٦) ضمنه ولو اختلفا في شيء او لائق او لا ولا يثبت صدق الوصي بيمينه لان الاصل عدم خيانتها و

في تاريخ موت الابطا والوصى ملكه للامال المذفق عليه منه صدق الولد يمينه وكالوصى في ذلك وراثته ويؤيد قولهم لو ادعى وارث الوديق ان مورثه رد على المالك صدق لوارث يمينته وقول البغوي لا بد من البينة ضعيف وللاصل الاتفاق من ماله للمصلحة ويصدق يمينته في قصده الرجوع فيرجع بخلاف نحو الوصى لا يرجع الا ان اذن له القاضي وكذا اذا وفي الرضا با او مؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان اذن له فيه او قصده الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم كما مر وكان ذلك لمصلحة تعود على المولى ككساده ماله ورجاء ربحه بتأخير بيعه نعم ان دفع الوصى ولو ارثا باذن الورثة في الارث وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه بحمل اطلاق العبادى رجوع الوارث (او) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) والا لافاة والرشد او في اخراجه الزكاة من ماله كما هو ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) يمينه ولو على الاب لانه لا تعسر اقامة البينة عليه وهذه لم

قوله فيصدق الولد لعل المراد في عدا القدر للاتق وفي العباب لا في الزائد على الاتق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما فهم اه **(قوله يمينه)** سيذكر انه ضعيف **(قوله لتعدي الوصى)** اى بانفاق غير الاتق وقوله برفض صدقة اى الوصى **(قوله وعين القدر)** اى قد رما ادعاه من الانفاق اه شرح الروض **(قوله نظر فيه)** ينظر ان الناظر القاضي او نائبه اه سيد عمر **(قوله وصدق الخ)** اى بلامين اه ع ش **(قوله من يقتضى الحال تصديقه)** يعنى لا يصدق من يكذبه الحس اه كرى **(قوله وان لم يمين الخ)** قد يقال الدعوى حينئذ يجوز لولة فأتى تصح ويترض سمحتوا نكل الوصى عن اليمين بماذا يقضى عليه عل نامل اه سيد عمر **(قوله صدق الوصى)** اى يمينه كفى شرح الروض يفيد اه ايضا مامر آفنا عن السيد عمر **(قوله في الحالة الاولى)** هى قوله اما غير الاتق اه ع ش **(قوله ما يقرر آخره)** يعنى قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه **(قوله بل ان كان)** اى الواضع على الاتق **(قوله او في تاريخ موت الاب)** كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتقاعا على الانفاق من يوم موته اه شرح الروض **(قوله او اول ملكه)** اى الولد عطف على تاريخ اخبار عارة شرح الروض ومثله اى النزاع في تاريخ موت الاب ما لو نازع الولد او الوصى او القيم في اول مدة ملكه للبال الذى اتفق عليه منه اه **(قوله وكالوصى في ذلك)** اى فى تقديم فى المتن والشارح **(قوله ويؤيده)** اى كون وارث الوصى مثله **(قوله وقول البغوى)** مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا بدخ اى لوارث الولد **(قوله للاصل)** هل يشمل الام الوصية فلا يرجع **(قوله نحو الوصى)** كقيم الخ كخلاف الحاكم الامين اخذامن الاستثناء الاق آفنا وقوله لا فى والاوجه الخ **(قوله وان اذن له القاضي)** ويظهر اخذا مما بقى آفنا وقصد الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم وكان ذلك لمصلحة الخ ولو كان فضله بكذا يوم خ لاه فلا يرجع **(قوله كما مر)** اى فى شرح تنفيذ الوصايا **(قوله ككساد ماله)** اى الموت **(قوله في الاولى)** اى اذا كان الوصى غير وارث وقوله فى الثانية اى اذا كان وارثا سيد عمر وسوم وهل يوم العلم برضا م بالدفن ثم الرجوع يقوم مقام اذنه اولا **(قوله وتنازع)** اى قوله ولو اوصى بثلث تركته فى النهاية لا لقوله والاوجه الى ولا يطالب امين وقوله واشترى من وصى آخر اى ولا يجوز له وقوله قبل الغرض فيه وقوله واشترى شيئا مصادقا لبعته الى واشترى شيئا من وكل **(قوله تنازع)** المناسب للمطوف عليه نازع كفى المعنى **(قول المتن بعد البلوغ)** اى رشدا اه معنى **(قوله او فى اخراجه)** اى الوصى الزكاه من ماله اى الطفل فيا يظهر **(قوله كما هو ظاهر الخ)** عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن افنى الوالد رحمه الله تعالى بانه لا بد من بينه اه وفيه وقفة ظاهرة **(قوله يمينه)** اى قوله وصدق احدهما فى المعنى **(قوله وهذه)** اى مسئلة انت **(قوله لم تنقدم الخ)** اى حتى تكون مكررة كقائل **(قوله لان تلك)** اى المتقدمة فى الكالة **(قوله وليس)** اى الوصى **(قوله فيما)** خبر ان **(قوله احدهما)** اى الوصى والقيم وكان الاولى كل منهما بل الاضار كفى فى النهاية ليراجع الضمير لمطلق الولي **(قوله وترك اخذ بشفقة)** عطف على تجويع ولعل فائدة هذا اذا صدقنا الولد ببيت شفقتة اهرشدى **(قوله بخلاف الاب الخ)** راجع لقوله لا فى نحو

الرائع على اللاتني اى لا يصدق الولى فيه هو بدل ما لقناه (قوله فى الاولى وبقيتهم فى الثانية) المراد بالاولى
 الوصى وبالتاينة الوارث (قوله ولوعلى الاب) قال امر جدنى التجديلو تنازع الاب والجدو الصبي فى دفع المال
 اليه بعد البلوغ فطر بقان اصحمافى الجواهر القطع بيقول قولها وفى الاذرى ان مفهوم كلام الشيخين
 قبول قول الاب والجدو صرح غيرهما بانها كالوصى فى الردمهم الامام والغزالي وهو الظاهر قالى المطالب
 والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ فى التنبيه فى باب الحجر انتهى (قوله بخلاف الابو الجدل)

يتقدم في الوكالة لأن تلك في القيم وهذه في الوصى وليس مساويا له من كل وجه نعم حكمية الخلاف
في القيم وجزمه في الوصى معترض بان الخلاف فيهما يصدق احدهما في عدم الحيانة وتلف بنحو غضب او سرقة كالوديع لاني
مخويع لحاجة او غبطة او ترك اخذ بضعة لمصلحة الاب وبينة بخلاف الاب والجدة يصدقان بينهما او لا وجه ان الحاكم الثقة الامين

مثلها والافكالوصى وعلى هذا التفصيل ما وقع للسبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل إن ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والمروى في امانة القاضي ومنهم بقية الامناء وافهم كلام القاضي ابن الاسمر في ذلك كله راجع لراى القاضي بحسب ما رآه من المصلحة ورجح ولولم يندفع نحو ظالم لا يدفع نحو مالزم الولى دفعه ويحتدق قدره ويصدق فيه يمينه ولو بلا قرينة على الأوجه او لا يمينيته جاز له بل يلزمه ايضا السكن لا يصدق فيه لسهولة إقامة البينة عليه ولو اراد وصى شراء شيء من مال الطفل رفع للحاكم ليعينه او اشترى من وصى اخر مستقل كما تفي به (٩٧) الاذرى ولا يجوز له ان يبيع له

الوكيل وينزل بما ينزل به ولا تقبل شهادته لموليه فيما هو وصى فيه ان قبل الوصايا والاقبل وإن قال اوصى الى فيه وكذا الوكيل نفسه قبل الخوض فيه ولو اشترى شيئا من وصى وسيله الثمن فكل المولى عليه وانكر كون البائع وصيا عليه واسترد منه المبيع رجع على الوصى بما اداه اليه وإن واقفه على انه وصى خلافا للقاضى لقولهم لو اشترى شيئا مصادقا بائعه على ملكه ثم اقبضه الثمن ثم استحق رجع عليه بالبائع لانه انما اقر له بشاء على ظاهر الحال وكذا لو اشترى شيئا من وكيل وسيله الثمن وصده على الوكالة ثم نكرها الموكل ونزع منه المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف ان عنده مالا لفلان الميت وزعم انه قال له هذا فلان او انت وصى في صرفه في كذا لم يصدق الا ببينة كارجحه الغزوى وغيره وهو احد وجهين في الثانية وترجيح السبكي في الاولى

بيع الخ (قوله مثلها الخ) وقال المفتى وخلافا للنهاية عبارة كوصى لا كالباب والجداه (قوله والا) اى وإن لم يكن الحاكم نفقة ميتا فكالوصى اى فلا يصدق الا ببينة (قوله وعلى هذا التفصيل) اى فى الحاكم (قوله فى ذلك) اى الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) اى فى الكل اه عش والجاره متعلق بيطالب (قوله بل ان ادعى) ببناء المفعول نائب فاعله (قوله عليه) اى على الامين قال عش ومثله وارثه اه (قوله يحلف) اى المدعى عليه ولو يجعل اه عش (قوله ان الاسمر فى ذلك كله الخ) اى فى الوصى ومثله القاضى بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فان الامر فيه لالبالك فان طلب حسابه واجب والا فلا وما وقع فيه النزاع القول فيه قول الامين اه عش اى يمينته (قوله ورجح) اى ما فهمه كلام القاضي (قوله ولولم يندفع) الى قوله بل يلزمه فى المفتى (قوله ولو بلا قرينة) كأن وجهه ان الظالم انما يأخذ غالبا على وجه السر فيعتذر الاشهاد على اخذه فلولم يصدق الوصى لامتنع الناس عن الدخول فى الوصاية اه سيد عمر (قوله او لا يتبينه الخ) عطف على الا بدفع الخ (قوله لسهولة إقامة البينة) ان اراد الاشهاد على التعيب فقط فاقى فائدة فيه وان اراد على سببه وهو طلب الظالم له ففيه نظير ما رفقنا قبله فائقه المحشى عن شرح الروض اوجه اه سيد عمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال فى شرح الروض والاوجه التسوية بين هذا وما قبله انفاق انه لا فرق لان ذلك لا يعلم لانته غالبا انتهى (قوله ولا يجوز له) اى الوصى بل لخلق الولى (قوله بما ينزل) اى الوكيل وقوله شهادته اى الوصى وقوله وصى فيه اى دون غيره اه عش (قوله والا) اى وإن لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كفى النية قبلت بالتأنيث وفيه ممانصة وقوله والاقبل ظاهره وان قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) اى تقبل شهادته لموليه الخ وقوله قبل الخوض فيه يفهم انه لا تقبل شهادته بعد الخوض فى الدعوى مطلقا (قوله ولو اشترى) أى الشخص (قوله وانكر كون البائع وصيا الخ) اى ولم يثبتته المشتري (قوله رجع على الوصى) اى ورجع المولى عليه على المشتري بالقوائد التى استوفاهامدة وضع بدع عليه كارجع على الغاصب بما استوفاه لتبين فساد شرائه اه عش (قوله وان واقفه) اى وافق المشتري البائع (قوله لو اشترى) اى شخص (قوله وزعم) اى قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) اى فلما زعمه بصورته (قوله وهو احد وجهين الخ) معتداه عش (قوله لمن يصرفها) كقوله بثلت تركته متعلق باوصى لكنه بمعنى الايصاء بالنسبة للاولى وبمعنى الوصية بالنسبة للثانى وقوله وى اى والحال ان التركة الخ (قوله باع الوصى) هل المراد جواز او وجوب بالفعل الاقرب الاول (قوله وهو) اى ما اشار اليه البلقينى (قوله رفقنا) اى فتاوى البلقينى خبر مقدم لقوله انه يصرفه الخ وقوله فيمن اوصى متعلق بالخبر (قوله والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر اما تضمنه الخ

مثلها الام الوصية على المتجهم (قوله لكن لا يصدق فيه) التى فى شرح الروض عن الاذرى هل يصدق بنظر ان دل الحال على صدقه فنعم ولا فلا وفيه احتمال اه قال فى شرح الروض والاوجه للتسوية بين هذا وما قبله انفاق انه لا فرق لان ذلك لا يعلم لانته غالبا اه (قوله ولا يقبل) ظاهره وإن قبل بعد ذلك

(٩٣ - شروانى وابن قاسم - سابع) أنه يصرف للقر له بعيد الآن يكون مراده أنه يجوز له بل يلزمه باطنا دفعه له لكن هذا النزاع فيه ولو اوصى بثلت تركته لمن يصرفها فى وجوه البر وهى مشتملة على اجناس مختلفة باع الوصى الثلث بنقد البلد كما اشار اليه البلقينى فى فتاويه قال غير هو ومراد الاصحاب بلا شك وفيها قيم اوصى بانه نذر بشىء انه يصرف فى وجوه البر والقربات انه يصرف فى ذلك وجوه البر اما تضمنه قوله تعالى وآتى المال على حبه ذوى القربى الآيات القربات كل نفقة فى واجب وماندوب اه ملخصا وما ذكره فى وجوه البر بخلاف قوله فى الثلخين ان افراد البر والخير او الثواب كأن قال لسبيل البر اخصص باقارب الميت اى غير الوارثين

فلتسببه إلى وقوع الحياة الغالبة منه ثم (١٠٠) رابت الزركشي نظر فيه ايضا عند العجز ثم قال الوجه تحريمه عليهم الاضاعة المالك ماله

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله فلتسببه الخ) و ظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك
إذا كانت الحياة تبصر في مباح في نفسه وقوله والغالبية هذا انما يصلح له وله وحرمة فيها دون ما قبله اه سم
(قوله نظر فيه) اي فيما بحثه ابن الرفعة وقد مر عن النهاية والمغني وسم جواب ذلك انظر (قوله ايضا)
اي كالشارح (قوله الوجه تحريمه) اي العقد (قوله حصوها) اي الاضاعة (قوله ولا عانة الوديع عليه)
اي الاضاعة (قوله في غير الاولى) كان مراده بالاولى المعجز عن حفظها اه سم (قوله دون الحرمة فيها) قد
يقال محل هذا ان كان الابداع لحاجة اما إذا كان لضرورة كان خشى من استيلاظ المالك عليه لولا الابداع وعلم
بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن او الشك
والتزهم جاز القبول وتركوا ان ترجع الخوف من جهة نفسة حرم القبول او من جهة الظالم وجب القبول
اه سيد عمر اقول ويظهر في ضرورة التساوى الحرمة (قوله وحيث قبل) إلى المتن في النهاية والمغني لا قوله
على ما بحثه إلى الوجه (قوله ولم يضمن الخ) لانه وضع يده اذن المالك وينبغي ان عمل عدم الضمان إذا لم يتلف
بتعدي بغير بطءه واتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليط عليها بذلك اه سم وقوله
فينبغي الخ لا يحتاج اليه لا مرادهم بل يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم الوديع فيضمن
بطريق ما يأتي اذا الابداع صحيح مع الحرمة اه سيد عمر (قوله في نحو وديع الخ) ادخل بالنحو والوكيل
(قوله يضمن) اي مضمون على الدافع والآخر (قوله بامانة نفسه) إلى قوله ولو تعدد اذ ائنا في المغني لا قوله
حيث لم يخف إلى لكن لا يجانوا إلى قوله ويظهر في النهاية لا ما ذكر (قوله ومحل) اي الاستحباب (قوله ان لم
يخف الخ) عبارة عن النهاية والمغني ان لم يتعين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداء الشهادة اه
(قوله عنده) اي المالك (قوله اي غلب على ظنه الخ) حقان يذكر بعد قوله والاثم بزيادة في حق الوديع
بان يقال وان خاف المالك من ضياعها فكل منهما طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين
تحت يده وقوله بمجرد القبض اي قبض من غلب على ظنه ان لا يبقى بامانته اه ع ش اي او لا يقدر على
حفظها حيثما اى غلب على ظنه وكذا على ظن الوديع ذلك كما هو ظاهر (قوله لزمه قولها) فان لم يقبل عصى
ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذي كاسلم الاشية نعم وهل يلحق به المعاهد
والمستامن في نظر اه (قوله منه) اي القبول وقول يلحقه اي الوديع (قوله وان تعين) غاية لقوله لزمه
قبول الخ كان الاول ان يذكر بعد لا يجانوا (لكن لا يجانوا) استدر اك على قوله لزمه قبولها (قوله ولو علوا)
اي الامناء القادرون (قوله انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ وينبغي تعقيده اخذ انما يأتي عن ع ش
بما إذا علوا المالك بهم وبما افقتهم فتأمل (قوله انه لا تنوا كل حيث) هذا واضح وإنما تردد النظر في
الذي يتعين عليه القبول إذا علم ضرورة المالك بحيث إذا تركها في يده نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه
صيانة لها سيما إذا كان المالك غير عالم به او علمه به ولا يعلم منه ما لو افته على قبولها على تأمل اه سيد عمر
واستقر ع ش الوجوب بعبارة في ماله تعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك واخذها
منه ام لا فيه نظر والاقر بالاول اه (قوله ان اراده) اي اراد المالك الا بداع (قوله هذه الصورة) وهي

اي ان غلب ظن حصوها
حيث تد ولا عانة الوديع
عليه وعلم المالك بعجزه
لا يبيع له القبول اه واما
إذا تعين عليه قبولها فلا
كراهة ولا حرمة على ما بحثه
ابن الرفعة ايضا وفي عمومته
نظرو الذي يتبعه ان ذلك
انما يرفع كراهة القبول
في غير الاولى دون الحرمة
فيها لان درء المفاسد مقدم
على جلب المصالح وحيث
قبل مع الحرمة ثم لم يضمن
على ما بحثه السبكي ومن
تبعه وفيه نظر وعليه قال
الاذري الوجه تخصيصه
بالمالك الجائز التصرف
في نحو وديع له الابداع
وولي يضمن بمجرد القبض
(فان وثق) بامانة نفسه
وقدر على حفظها (استحب)
للقبول لانه من التعاون
المأمور به وعلمه ان لم يخف
المالك من ضياعها لم تركها
عنده اي غلب على ظنه
ذلك كما هو ظاهر والا لزمه
قبولها حيث لم يخش منه
ضرتها بلحقه اخذ انما
ذكروه في الامر بالمعروف
وان تعين لكن لا يجانوا بل
باجرة لعمله وخرزه لان
الاصح جواز اخذ الاجرة
على الواجب العيني كاتخاذ
غريق وتعلم نحو الفاتحة
ولو تعدد الامناء القادرون
قالوا وجه تعينها على كل من

سالمه منهم فلا يؤدي التواكل إلى تلفها ويظهر فيما علوا حاجته إلى الابداع لكنه لم يسأل احد منهم اه لا وجوب قوله
هنا لانه لا جوابا كل حيث تد وان لم يتحجب لكل منهم ان يعرض له بقبوله الابداع ان اراده وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطها)

أى المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرط وكل ووكيل) لا أمر أنها توكيل في الحفظ فلا يجوز إيداع عزم صيد أو لا كافر نحو مصحف ومرت شر وطهما في الوكالة مع ما يستثنى منها المعنى لا يأتي هنا فلا يراد عليه ويجوز إيداع مكاتب لكن بأجرة لا متاع تبرع بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بلفظ أو إشارة أخرى مفهومة (١٠٩) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

قوله وأنه يستحب الخ (قوله أى المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله المأمور) أى فى أول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع عزم) أى قوله له ومرت في المعنى (قوله إيداع عزم الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظر مع قوله في البيع ويجوز بلا كرامة أرتان واستيداع واستعارة الممل ونحو المصحف وبكرة إجارة عنه وإعارة تو إيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث سمع حج وقال شيخنا الزبائدي يعمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اه لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديع ليس له الاستناية في حفظه اه عش (قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله المراد قبوله الوديعة وعليه فلو قبلها بلا إذن يده لم يجوز ولزم المودع اجرة مثل عمل الوديع ومع ذلك تولفت للاختيان لأن غاية انها فائدة وهى كالصحيحة في عدم الضمان اه عش (قوله المراد بالشرط الخ) أى فيشمل الركن ومنه الصيغة اه سديد ع (قوله بلفظ أو إشارة الخ) لا يخفى ما في هذا المزج عبارة الغنى الناطق باللفظ وهى اما صريح كاستودعتك هذا الخ واما كناية ويستعقبها مع التية كخذه ومع القرينة كخذه أمانة اما الآخر س فتكفى لإشارته المفهومة اه وهى احسن (قوله فلا يجب) إلى قوله اى وهو فى المعنى لإقوله أو اعطاه اجرة لحفظها (قوله فعل الأول) أى عدم الوجوب المعتمد (قوله وان فرط) أى بما يأتى انفا (قوله وقبل منه) أى فانه يضمن جميع الخواص ظاهرها وباطنها إذا كانت مآجرت المادة بحفظه في الاجلة بخلاف كين تقدمت مالم يعينه له بشخصه فان عينه له كذلك ضمن ومحلها لم ينته السارق الفرصة فان انتهرها فلا تخان وقولنا يضمن جميع الخواص أى سواء فسدت الاجارة كان لم تجر صيغة اجارة أم لا كان استأجره لحفظها مدة معينة اه عش (قوله أو اعطاه الخ) عطف على وقبل منه (قوله وان اعطاه اجرة) لم يقبل بالفظول لا بد من لفظ من المالك وبه يشعر قوله اعطاه الخ اجرة اه عش (قوله وان فسدت الخ) غاية لقوله فيضمن الخ اه عش (قوله الا ان قبل الاستحفاظ) ومنه اذهب وخلص وفي العباب لوقال ابن اربطها فقال الخانى هنا ثم فقد هالم يضمن اه أقول ويقال مثله فى الحامى فلو وجد المكان مزحوما مثلاً فقال له اين اضع حوائجى فقال ضمهنا فضاقت لم يضمن اه عش (قوله وليس من التفريط فيما) أى مسئلتى الحامى والخانى (قوله انه) أى كلام من الحامى والخانى وقوله فيه أى عدم التقصير (قوله لصيغة العقد) إلى قوله والمراد بالقبض في النهاية والمعنى (قول المتن ويكفى القبض) عقارا كانت او منقولا فاذا قبضت ات الوديعة أى معنى (قوله ويحتمل انها) أى الواو (قوله مطلقا) يحتمل اخذها من سبب كره ان المعنى سواء عدم مستوي اعياه أولا ويحتمل اخذها من كلام المعنى ان المعنى سواء اقاله قبل ذلك اربدان ودعك ام لا (قوله متلاضحه) الاولى ضمه مثلا (قوله لا يأتى) أى انفاي قوله أو وضعه فوضعه الخ (قوله وفارق) أى عقد الوديعة ذاك أى للبيع أى حيث كفى القبض الحكيمى فى الثانى دون الاول (قوله وقضية كلامه) إلى قوله ومن ثم جزم فى المعنى الا قوله وفى فتاوى النزاع إلى وكلام البغوى وكذا فى النهاية الا قوله وقال المتولى الى سواء المسجد (قوله نقل هذه) أى كفاية هذا ودية (قوله على ما ذكرته) على وجود القرينة (قوله واوحفظه) عطف على قوله ودية الخ

استحفظته) (أو أبتيتك في حفظه) أو أودعتك أو استودعه أو استحفظه أو كناية كخذه وككناية مع التية فلا يجب على حامى حفظ ثياب من لم يستحفظه خلافا لقول القاضى يجب للعادة فعل الأول لا يضمنها لو ضاعت وان فرط فى حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه واعطاه اجرة لحفظها فيضمنها ان فرط كان نام أو نرس أو غاب ولم يستحفظ غيره اى وهو مثله كما هو ظاهر وان فسدت الاجارة فلو قبلها فلا يضمنها الخانى الا ان قبل الاستحفاظ او الاجارة وليس من التفريط فيها ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق او خرجت الدابة فى بعض غفلاته لانه لم يقصر فى الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله فيه يمينته لان الاصل عدم التقصير (والأصح) انه لا يشترط القبول (من الوديع لصيغة العقد أو الامر لفظا) يحتمل انها استناية وانها عاطفة على لا يشترط (يكفى) مع عدم اللفظ والردمته (القبض) ولو على التراخي كافى الوكالة

والمراد بالقبض هنا حقيقة السابقة في البيع لقولهم لا يكتفى الوضع هنا بين يديه مطلقا أى حيث لم يقل متلاضحه لما يأتى فيه وفارق ذاك بان التسليم ثم اوجب لاهنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتى عندك كذا عذبه فى الروضة عن البغوى والظاهر أنه مثال وأنه يكتفى بهذا ودبة إذا قامت قرينة على المراد ثم رأيت شارحا نقل هذه عن التهذيب وينبغي حله على ما ذكرته أو أوحفظه

اقبل قبل أو ضعه فوضعه في موضع كان إبداعا هو مقاله البغوي وقال المتولي لا بد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع يده كان إبداعا وإلا كانظر إلى متاعه في دكانه (١٠٢) فقال نعم لم يكن إبداعا وكلام البغوي أوجه سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ قوله أو ضعه الخ عطف على قوله قلت أو قوله هذا أو ديمتي عندك وقوله كان إبداعا جواب لـ (قوله) الخ (قوله وهو) أي قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى مقاله البغوي اعتمد النهاية والمغني أيضا (قوله ولا) أي وإن لم يكن الموضع يده (قوله) كانظر إلى متاعه في دكانه (الخ) يتجه أن ههنا فتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا يؤيده نظائره اه سم (قوله أوجه) أي من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجد) الخ أي على كلام البغوي (قوله لأن اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله رجاءه) أي كلام البغوي وقوله أيضا أي كرجاءه الشارح نفسه (قوله) فقالوا في صي الخ) هذا التفريع على نظر بل الظاهر تفريع مسألة الحار على كلام المتولي لا اعتبار الشوق فيا وإن قال الشارح وواضح الخ اه سيد عمر (قوله لغيره) أي غير الصبي وكذا ضميره (قوله كاهو) أي الفساد (قوله) إذا الصبي الخ) علة لفساد العقد يمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد غير عن إذن المالك وإنما المودع إنما هو المالك اه سم وقوله لفساد العقد أي لظهوره (قوله لأن الفساد الخ) علة لقوله ولا نظره الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أي مسألة الحار وقوله على ذلك أي كون الحار لغير الصبي الآذن له الخ (قوله فقال له) أي قال الراعي للصبي والجملة عطف على قوله بجاء بالخ وقوله كان مستودعا له مقول فقالوا (قوله مقاله الغزالي آخر) وهو قوله كانظر الخ (قوله من استيلائه) أي الوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله ومتى) أي قوله مطلقا في المعنى لا أقوله ولومن مالكم إلى لم يضمنها (قوله ومتى رد الخ) أي المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصوير للتضييع (قوله عرضت له) أي الوديع للضياع (قوله ولومن مالكم) أي لو كان أي التعريض للضياع (قوله لم يضمنها) جواب ومتى الخ (قوله لم يضمنها) سكنت عن الائتم فيما إذا ردتم ضيع كان ذهب وتر كافي غيبة المالك ولم يكن قبضه أو لأقله بنحو ضعه فوضعه وقد يتجه الائتم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر اه سم أقول وقديفيه قول الشارع لأنه بعد رد الخ (قوله لم يضمنها) أي حيث تلفت بلا تقصير سم على صريح وظاهر كلام صريح الاتي عدم الضمان مطلقا والأقرب ما قاله سم ويوجه بأن خوف ضياع أسوغ وضع اليد حسبة عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه ع (قوله وذهب) أي من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة حاله وقوله رد خبر وذهباه (قوله مطلقا) مرانفا عن عرض ما فيه

(وهو مقاله البغوي) اعتمد دم (قوله والا) كانظر إلى متاعه في دكانه فقال نعم لم يكن إبداعا يتجه أنه أن فتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا يؤيده نظائره لم (قوله ولا نظره لفساد العقد هنا الخ) قد يشكك الاعتدال هذا الإبداع وإن كان فاسدا لعدم الاعتداد بإبداعه ما لم نفسه إلا أن يقال المودع حقيقة المالك والصبي غير عنه فليتام (قوله إذا الصبي لا يصح تركه الخ) علة لفساد العقد يمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد غير عن إذن المالك وإن المودع إنما هو المالك اه سم (قوله لأن الفساد الخ) علة لقوله ولا نظره (قوله أو قبضها حسبة الخ) هذا الصنيع صريح في أنه في هذه الحالة أعني قبضها حسبة لذهب وتر كها لم يضمن وفيه نظر فليحرر ويراجع (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضية هذا الصنيع أنه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب وتر كها لم يضمن كاهو ظاهر والذي في الروض وشروح في صورة القبض حسبة ما نصه أو واجب له حين وضعه بين يديه ورده هو ضن بالتبض لأنه غير وديع أن قبض إلا أن كان معرضا للضياع فقبضه حسبة صوابه عن الضياع فلا يضمن بالتضييع له بأن ذهب وتر كها فلا يضمن وإن أم به أن كان ذهباه بعد غيبة المالك اه وحاصل ما ذكره في صورة القبض حسبة أنه لا يضمن به وأما قوله وإن أم به فهو شامل لما لو علم المالك بالرد قبل غيبته وقصر في أخذه أو فيه نظر (قوله لم يضمنها) سكنت عن الائتم فيما إذا ردتم ضيع كان ذهب

من مجرد الفعل ثم رأيت الراعي في الصنيع والأذرع رجاءه أيضا ومن ثم جزم به في الأنوار ومن تبعه فقالوا في صي بجاء بمار راع أي والخار لغيره الآذن له في ذلك ولا نظره لفساد العقد هنا كاهو ظاهر إذ الصبي لا يصح تركه عن غيره في غير نحو إبطال الهدية لأن للفساد حكم الصحيح ضمانا وعدمه فاطلاق ذا كرى هذه المسئلة يحمل على ذلك لما يأتي في إبداع الصبي ماله فقال له دعه يرتع مع الدواب ثم ساقها كان مستودعا له وواضح أن سوقها ليس بشرط نعم يتجه مقاله الغزالي آخر لأن ما أخذ الفساد فيه إما كون أن امره بالنظر لا يستلزم إبداعا وإن أجاب بنعم أو قلت أو أن كونه يد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما إذا كان الوضع بين يديه بحيث يعد مستويا عليه ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام البغوي وأخر كلام الغزالي فجزموا بأن من قال لآخر عن متاعه مسجد أو دار بابه مفتوح أحفظه فقال

نعم ثم خرج المالك ثم الآخر وترك الباب مفتوحا حتى أن أي عدمه مستويا عليه بخلاف ما لو أغلق المالك الباب (قوله) ثم قال لآخر أحفظه وانظر إليه فأعلمه فسرق فلا يضمنه ومتى رد ثم ضيع كان ذهب وتر كها ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بأن صانها عن ضياع عرضته ولو من مالكمها الرشيد فيما يظهر ويحتمل خلافا لم يضمنها وذهب به دونها والمالك حاضره ولا الائتم عليه ههنا مطلقا

فيما يظهر خلافا لما يؤيده بعض العبارات لأنه بعد الرد الذي علمه المالك لا ينسب (١٠٣) اليه تقصير بوجه محمله فيما إذا لم يقبل ولم

يقبض فانه بائن ان ذهب

وتركها بعد غيبة المالك

لانه غرم ولو وجد له من

الوديع واعطاء من المودع

كان ايداعا يضاعى الاوجه

وقال لا ذرعى والزر كشى

وخلافا لما يؤيده المتن

وبغيره فالشرط ان يقطع

احدهما ولعل الآخر

لحصول المقصود به

ويدخل ولد الوديع تبعا

له لان الاصح ان الابداع

عقد لا مجرد إذن في الحفظ

فلا يجب زده إلا بالطلب

وقيل امانة شرعية فيجب

رده عقب عليه به فوراً

ويفرق بينه وبين ولد

المروءة والموجبة بان تعلق

الرهن او الاجارة به فيه

الحاق ضرر المالك لمرض

به بخلاف ما هنا لان حفظه

منفعة له لم يراض به قطعا

وبانى في التعليق هنا ما من

في الوكالة (ولو اودعه ص)

ولو مرهما كامل العقل (أو)

يجنون مالا لم يقبله) اى لم

يجز له قبوله لان فعله كالعقد

(فان قبل ضمنه) به بقضى

القيم كاهو ظاهر اذ اقبضه

ولم ير الا برده المالك امره

لانه كالتناسب لو ضمنه يده

عليه بغير إذن معتبر فاندفع

ما يقال فاسد الوديعه

كصحبها وما يقال اخذا

من هذا يفرق بين باطل

الوديعه وفاسدها ووجه

اندفاع هذا انها حيث

قبضت باذن معتبر فاسدها

(قوله فيما اذا اخ) أى والحال ان المالك طلب منه الحفظ اه غش (قوله لم يقبل) لا نسب لمرد (قوله ولو وجد) الى اقول هو يفرق في المعنى والى قوله وبانى التعليق في النهاية (قوله ولد الوديعه) اى وكانت حال العقد حاملا كذا في النهاية وهو محل تأمل اه سيد عمر عبارة عش هل المراد بولد الوديعه ما ولدته عند الوديع او ما يتبعها بعد ايداعها او كلاهما والتميز من التعبير بالدخول الثانى سم على حج لكن قضية قول الشارع اى وكانت حال العقد حاملا الاول ومفهومه ان الولد المنفصل قبل الابداع لا يدخل في العقد وحيث قد ينكح قوله ولو يفرق اخ لان ولدا مروءة ان كان حلالا وقت الرهن دخل نعم يمكن ان يقال ان مفهوم قوله وكانت حاملا لا فيه تفصيل وهو ان الولد المنفصل لا يدخل في الابداع بخلاف الحمل الحادث في بد الوديع اه بخلاف (قوله ان الاصح) علته قوله تعالى الخ (قوله ولو باقى في التعليق الخ) عبارة المعنى ولو علقها كان قال اذا جازع اس الشهر فقدوا وعكس هذا المصيح كالوكالة كبحته في اصل الرهن وجرى عليه ابن المقرى و قطع الرهن بالوضحة على الاول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في الوكالة حينئذ فائدة البطلان منقوط المسحى ان كان الرجوع الى أجره المثل اه (ما مر في الوكالة) ولو قال له خذ هذا بى ما ودية ويوما غير ودية فدية ابدأ وخذ بى ما ودية ويوما عار بى فدية في اليوم الاول و عارية في اليوم الثانى ولم يعد بعد يوم العارية ودية ولا عارية بل تقير بده بدين قال الزركشى للمعكس الاول فقال خذ بى ما غير ودية ويوما ودية فالتقياس انها امانة لانه اخذها باذن المالك وليست عقد ودية وان عكس الثانية فالتقياس انها في اليوم الاول عارية وفي الثانى امانة وشبه انها لا تكون ودية ناهية ومعنى قال عش قوله فالتقياس انها امانة أى من وقت الاختلاف تكون مضمونة عليه ان فرط في حفظها قبل اعلام المالك اه (قول المتن ولو اودعه) اى الرشيد بصي والمراد انه اودع مال نفسه او غيره بلا إذن منه فان اودع باذن من المالك المعتبر اذنه لم يضمن الوديع اه عش (قوله ولو مرهما) اى قول المتن ولو اودع في النهاية لا اقل قوله لا يصح باطلاه فقال بده غير محتاج اليه وكذا في المعنى لا اقله وما يقال اخذا الى الكلام (قوله اذ قبضه) متعلق بضمه وقوله ولم يبر اعطف عليه اى ضمنه (قوله فاندفع) اى بقوله لوضعه بده بغير اذن معتبر اه رشيدى عبارة المعنى ضمن لعدم الاذن المتبرك بالناصب ولهذا التعليل لا يقال صحيح الوديعه لا ضمان فيه فكذا قاسدها قال السبكي ولا يحتاج الى ان يقال هو باطل ويفرق بين الفاسد الباطل اى لا يقال ذلك اه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعه الخ (قوله اخذا من هذا) اى ما يقال فاسد الوديعه الخ (قوله وجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به وهذا عدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق لا ينافي محتمة في الجملة وهو المدعى فيما يقال لا ان يراد فيما يقال ان مسئلة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة اه سم اقول الامر كما قاله المحقق فالوجه ان يقال ان كان انتفاء الصحة لا انتفاء الاذن المعتد به فهي باطلة ولا تلحق بالصحة فيما ذكره ان كان لا انتفاء شرط اخر مع وجود الاذن المعتد به فهي فاسدة ملحقة بالصحة فيما ذكره فتدبر مع انه لا خلاف في المعنى سيد عمر (قوله باذن معتبر) اى ومنه اذن مالك الحارفى مسئلة السابقة ولا اشكل بما هنا اه سم (قوله فان خافه واخذها حاسبة) هل له تركها حيث حيث ويرامنها بدون رد مال المالك الامر الوجه له وهو نظاير ما تقدم في قوله واقبض حاسبة الخ الوجه فيه ايضا انه ليس له تركها ولا يبر إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها او ردها الغير مالك الامر

وتركها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبل بنحو صيغة فوضعه قد يجه الاثم ان لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما اذا علم وقصر (قوله) ويدخل ولد الوديعه هل المراد بولد الوديعه ما ولدته عند الوديع او ما يتبعها بعد ايداعها او كلاهما والتميز من التعبير بالدخول الثانى (قوله وجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به وهذا عدم صحة الفرق بينهما على الإطلاق فلا ينافي محتمة في الجملة وهو المدعى فيما يقال لا ان يراد فيما يقال ان مسئلة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة (قوله باذن معتبر) اى ومنه اذن مالك الحارفى مسئلة السابقة ولا اشكل بما هنا (قوله فان خافه واخذها حاسبة الخ)

كصحبها وحيث لا فلا فالفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح باطلاه والكلام حيث لم يخفى ضياعها فان خافه واخذها حاسبة لم يعتد

كأمر وكذا ألّف نحو صي مودع ودعيته لأن فعله لا يمكن إيجابه وتضمنه ما لنفسه حال فتعنت براءة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (صيا) أو مجنونا (مالا لتلف عنده) ولو بنظر يطره (لم يضمه) إذ لا يصح التزامه بالحفظ (وإن تلفه) وهو متمول إذ غير له (يضمن ضمنه) (في الأصح) وإن قلنا أنه عقد لأنه من (١٠٤) أهل الضمان ولم يسقطه على إتيانه وبه فارق ما لو باع شيئا وسله له فالتلف لا يضمه لأنه

سلطه عليه ما لو أودعه غير مالك أو ناقص فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لصفه كالصبي) مودعا ووديما فيأخذ كره فيها بما جمع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله اما لصفه الماهل فلا يداع منه وآليه كسائر تصرفاته فيصح والقرن بغير إذن مالكه كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن فرط بخلاف ما إذا أنلف فيتملى برقبته (وترفع) الوديعة أي ينتهي حكمها بما ترتفع به الوكالة مما سرترتفع (بموت المودع أو المودع وجنونه وأغمائه) أي ببقائه السابق في الشركة كاهو ظاهر وبالحجر عليه لصفه قال القمولى ولو حجر عليه حجر فليس فلا تعلق فيها عن الاحتجاب ويظهر أن الإبداء لا يرتفع وتسلم للحاكم أه والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سياقه ويوجه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفسد حتى في الاموال كالشراف في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا اراد رد الوديعة فإن بد المالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الاموال خوف إتيانه لها ما لم يحجر

سم وعش (قوله كأم) أي أنفا (قوله) وكذا ألّف نحو صي مودع ودعيته زاد النية والمغنى بلا تسليط من الوديع أه وفي سم بعد ذكره عن الأول ما نصه وقضيته أنه ان سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن عمله إن كان غير مبرر لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع أه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فان كان بتسليط من ضمنه غير كان الصبي اما على ما فهمه كلامه أه (قوله مالك كامل) أي القول المتن وترفع في النهاية (قوله) ولو بنظر يطره كان نام أو نفس أو غاب ولم يستحفظ غيره (قوله) أه أي بقوله ولم يسقط (قوله) غير مالك كالولي والوكيل (قوله) أو ناقص كصبي أو مجنون وقوله فانه أي الصبي أه عش (قوله) فبأذا كراخ أي فيضمن الأخذ منه في الأول ويضمن بالتلف دون التالف عنده في الثاني (قوله) وقوله) بالتجر عطفًا على فعل كل (قوله) اما لصفه الماهل (وهو من باع مصلحا للدينه وما له ثم بد ولم يحجر عليه القاضي أو فسق أه عش (قوله) والقن) ولو بالغا عاقلا أه عش (قوله) فلا يضمن بالتلف كذا اطلقه وقيد الجرجاني بدم التفریط أه معنى (قوله) وإن فرط (أخ) وفاقا للنية وخلافه المظن كأم والشهاب عميرة كأي عش (قول المتن) بموت المودع بكسر الدال وقوله أو المودع يقتضيه أه معنى (قوله) أي ببقائه السابق (أخ) عبارة هناك نعم لانغما الخفيف بأن لم يستغرق وقت فرض صلاحه وراثه (قوله) وبالحجر) أي قوله وفي المذهب في النهاية لا إقالة القمولى إلى ويعزل الوديع (قوله) وبالحجر عليه) أي على كل منهما أه عش (قول المتن) على أحدهما (قوله) فلا تعلق فيها) أي صورة حجر الفس (قوله) في عليه) أي التي في كلام القمولى (قوله) لاحاكم أي من الوديع إذا أراد (أخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فان بد المالك (أخ) لاوى بان (أخ) كافى ببعض النسخ عطفًا على قوله ببقاء أهلية (أخ) كاهو ظاهر السياق أولاه (أخ) على أنه خير وتسليمها (أخ) (قوله) وترفع (أخ) وفاقا للنية (قوله) ويعزل الوديع (أخ) عطف على بموت المودع في المتن (قوله) وبالنكار (أخ) أي عدا من الوديع أو المودع (قوله) وبكل فعل (أخ) أي يأتي في المتن بعضه (قوله) وبالأقرار) ظاهره لو من الوديع وبأى انفاق سم ببقائه (قوله) أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمّن بل ولقوله وبالأقرار بها آخر إذ مع صدور الفعل المضمّن يقتضى التعدي كيف تثبت الأمانة سم على حج وقد يقال أنه راجع لقول المصنف وترفع بموت الخ وأهلية يقتضى أنها بالفعل المضمّن لا تصير أمانة لتعديده

هل لم تركها حينئذ ويرأى أنها بدون ردّها مالك الأمر الاوجه له وهو نظير ما تقدم في قوله وأقبضها بحسبه الوجه فيها أيضا أن ليس له تركها حينئذ ولا يرا إلا بردها على الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أوردها لغير مالك الأمر وليس في قوله والمتقدم أو قبضها بحسبه أنه يجوز تركها ويرأى أنها كأي شرافه فيما مر (قوله) وكذا ألّف نحو صي مودع ودعيته) زاد مر في شرحه بلا تسليط أه وقضيته أنه إذا سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن عمله إن كان غير مبرر لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع (قوله) وكذا على المودع ففسد الخ) كذا شرع مر (قوله) وكذا على المودع ففسد الخ) ثم قال أو الحاكم في المفسد وكلاهما صريح في ارتفاع الوديعة ففسد المودع وجوب بردها إلى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل بصدق الوديع ما نصه قال الأذرعى ولو مات المالك محجورًا عليه بفسد فظنر أنه ليس للوديع بردها على الورثة أو الشدامل بل يرجع الحاكم أه بدلى خلاف ذلك وأنه لا يجب بردها قبل الموت وإن لم يكن صريحًا في ذلك (قوله) وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

سلطه عليه ما لو أودعه غير مالك أو ناقص فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لصفه كالصبي) مودعا ووديما فيأخذ كره فيها بما جمع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله اما لصفه الماهل فلا يداع منه وآليه كسائر تصرفاته فيصح والقرن بغير إذن مالكه كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن فرط بخلاف ما إذا أنلف فيتملى برقبته (وترفع) الوديعة أي ينتهي حكمها بما ترتفع به الوكالة مما سرترتفع (بموت المودع أو المودع وجنونه وأغمائه) أي ببقائه السابق في الشركة كاهو ظاهر وبالحجر عليه لصفه قال القمولى ولو حجر عليه حجر فليس فلا تعلق فيها عن الاحتجاب ويظهر أن الإبداء لا يرتفع وتسلم للحاكم أه والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سياقه ويوجه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفسد حتى في الاموال كالشراف في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا اراد رد الوديعة فإن بد المالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الاموال خوف إتيانه لها ما لم يحجر

بالفلس على الوديع وترفع به كاهو ظاهر مما تقرر أن بد لأهلية فيها بقاء الاموال تحتها ويعزل الوديع لنفسه أه ويعزل المالك له وبالنكار لغير عرض لأنها وكالة في الحفظ وهي ترتفع بذلك بكل فعل مضمّن وبالأقرار بها الآخر وبنقل المالك الملك فيها ببيع أو نحوه وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية فعليه الرد للمالكها أو وليه إن عرفه أي إعلامه بها أو بمجملها

فورا عندالتمكن وان لم يطلبه كضال وجدها وعرف مالكم فان غاب ردها للحاكم اى الامين اخذ اياها بى والا ضمن فى المذهب ان الطائر ليس مثلبا فيه نظروا ان امكن توجيهه فى فتاوى البغوى فى فن هرب ودخل ملكه (١٠٥) وعلم به وبالمالك فلم يعلمه فخرج لايضمته

وفيه نظر ايضا وان اعتمده

الغزى بل الارجح قول

القمولى انه كالثوب (ولها)

يعنى للمالك (الاسترداد

(و) لو دعي (الدخل وقت)

لجوازها من الجانبين نعم

بحرم الرد حيث وجب

القبول ويكون خلاف

الاول حيث ندب ولم ير ضه

المالك وتنشئة الضمير هنا

لا ينافيا المراد قبله خلافا

لمن وحم فيه فقال لوجه

لذلك لان هذا سياق اخر

لا يتعلق بذلك بل يلزمه

على تعلقه به فساد الحكم

وهو تقييد قوله اولها

بحالها ارتفاعا ولا قائل به

(واصلها) ولو جعل وان

كانت فاسدة بغيرها السابق

(الامانة) بمعنى انها متصلة

فيها لا تتبع كارهن لان الله

تعالى سماها امانة بقوله

عز قائلها الذى اتتمن

امانته وللارغب الناس

عنها وعلم من قولى وان كانت

فاسدة انه لو شرط ركوها

ارايها كانت قبل ذلك

امانة وبعده عارية فاسدة

ومن كلامه انها بقيت فى

يده مدة بعد التعدي لومه

أجرتها لا تقاع الامانة به

(وقد قصر مضونة بعروض

منها ان يودع غيره) ولو ولده

وزوجه وقته نعم لها سيان

الاستعانة بهم حيث لم تزل

اه ع ش (قوله لورا الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه ع ش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان غاب) ينبغي ان لم يعرفه اه سيد عمر (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير جرت عادته به ودخله المالك فبعد طير انه فله وجه وجهه لا فحل تأمل اه سيد عمر (قوله مثلبا) اى الضالة (قوله وان امكن توجيهه له) كانه ان نوع اختياره بل يلحق بالجمادات كالثوب اه سيد عمر (قوله بل الارجح) اى يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر اى الغير المعتاد بالعود بمحل المالك فلو اخذها مماضى عنه اتفاقا (قوله انه كالثوب) اعتمده ع ش عبارته ومنها اى الضالة فن اى حيوان هرب من مالك ادخل فى داره فيجب عليه حفظه الى ان يعلم مالكه لئلا تركه حتى يخرج دخل فى ضلوعه اه (قوله لجوازها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه فى النهاية (قوله نعم) الى قوله وتنشئة الضمير فى المعنى (قوله ولم ير ضه) اى الرد للمالك لظاهره راجع للمستثنى فليراجع اه رشيدى اقول صنيع المعنى كالصريح فى الرجوع للثانية فقط (قوله وتنشئة الضمير) عبارة المعنى اى اذا المصنف الضمير او لان العطف باو ثم ثناء ثانيا قال الركنشى ولو لوجه لها فقول اول فرد الضمير لكان المعنى كما هو مقتضى او ولا حد ما الخ وليس بمفيد مع فساد او لكل منهما ما هو مع بعده فاصدا ايضا وما على الثانية فهو ركب القوم ودوامهم والتعيين للمحوظ هنا محال على المتبادر اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو فرد الضمير هنا نظر اللطف باولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وان مع ثنية الضمير يحتمل التعلق ايضا اذا جرد الثنية لا يمنع ذلك فليتأمل اه سم (قوله ولو يجعل) الى قوله ومن كلامه فى المعنى الاول قبله السابق وقوله لان الى ثلثا لرغب (قوله وان كانت فاسدة) الاخصر او فاسدة (قوله بغيرها السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم وع ش (قوله بمعنى انها) اى الامانة (قوله كارهن) لان موضوعه الترتيق والامانة عارية (قوله لان الخ) تمثيل للمتن (قوله سماها) اى الودعية وقوله عنها) اى قولها (قوله وعلم من قولى الخ) عبارة المعنى قال السكاكى لو ادعاه بيمينه فاذا نفي ركوها او ثوبا واذا نفي ليه فهو ايداع فاسدة لا نهى طرفه ما ينافى مقتضاه فلور كى او ليس صارت عارية فاسدة فاذا تنافى قبل الركب والاستعمال لم يضمن كفى صحيح الا بداع او بعده ضمن كفى صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) اى الركب او اللبس اه رشيدى (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد ولوجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودة وانما جعلها شرطى مقابلتها لحفظها ع ش (قوله ومن كلامه) اى وعلم من قول المصنف واصلها الامانة اه كدى (قوله ولو ولده) الى نعم ان وطالت فى النهاية الى قوله عند تعذر المالك الخ فى المعنى الاول له نعم له الى المتن وقوله فعلم الى والمالك وقوله او الاول الى المتن وقوله الى ع ش قالى جاز ايداعها وقوله ومحلها الى يلزم القاضى (قوله وزوجه) الوار بمعنى او كاعبر به المعنى (قوله وقته) اى او القاضى وايداعهم بان رفع يده عنها ويقرض امر حفظها اليوم اه ع ش اى ويقطع نظره عنها (قوله نعم له) الاولى جعله خارا جاقبله ان يودع غيره لان جرد الاستعانة بغيره ليس ايداعا اه ع ش (قوله حيث لم تزل الخ) اى بان يدها حفاظا لها ع ش (قوله لجريان العرف به) اى الاستعانة (قول المتن بلا اذن) اى من المودع اه معنى (قوله وهو جاهل) هل يجزى للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمن بل وقوله وبلا اذن بالآخر اذ مع صدور الفعل المضمن المقتضى للتعدي كيف تثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) الزوم ممنوع نعم وهو والتنشئة ايضا توهم ذلك فتأمل ولا يخفى انه لو فرد الضمير هنا نظر اللطف باولم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وان مع ثنية الضمير يحتمل التعلق المذكور اذا جرد الثنية لا يمنع ذلك فليتأمل (قوله بغيرها السابق) هو ان تقبض باذن معتبر (قوله اى بصير طريقتهم) وقوله والقرار) اطلاقا لم لا يتناسب ما بعدهما من التفصيل فى الرجوع

(١٤) - شروانى وابن قاسم - صابع) يده لجريان العرف به (بلا اذن ولا عذر فيضمن) الودعية

لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده اى يصير طريقا فى ضمانها فعمل ان القرار على من تلفت عنده مالم يكن الثانى جاهلا لان يده بامانة كما علم امر فى التعصب والله الذى تضمنه من من شاء فان ضمن الثانى وهو جاهل رجع وان كان لنفسه عديم

على الأول أو عالم فلا لأنه غاصب أو الأول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل أن أودع القاضي لم يضمن) لأنه نائب الشرع والاصح أنه لا فرق وإن غاب المالك لأنه قد لا يرضى به نعم إن طالت غيبته أي عرفا وإن كان لدون مسافة القصر فبما يظهر جازا إيداعه كالمحتج جمع وعمله نقدا أمين وذلك لأنه نائبه ولأن في صدارة حفظه مع طول الغيبة منع الناس من قبولها ويلزم القاضي قبول عين الغائب إن كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كإثباتها بما يفي قبيل القسمة لان (١٠٦) بقاءهما في ذمة المدين وبإدخالهما مع المدين كسفر أي مباح بآبائه لا ذرعي

ومرض وخوف فلا يضمن بإيداعه عند تعدد المالك ووكيله لقاضي أي أمين ثم لعدل كما يعلم ما يأتي ونوزع في التقيد بالمباح ويرد بان إيداعه الغيرة رخصة فلا يبيحها سفر المعصية وإذالم يزل بضم التحتية فسكر ويصح بضم الفوقية ففتح وعكسه (يدع عنها جازات) له (الاستئانة بمن يحملها) ولو خفيفة أمكنه حملها من غير مشقة على الوجه (إلى الحرز) أو يحفظها ولو اجتناب أن يتي نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذي يظهر نعم إن غاب عنه لأن لازمه كالعادق يؤيده ما يأتي أنه لو أرسلها مع من يسبقها وهو غير ثقة ضمنها وقولهم متى كانت مخزنة فخرج واستحفظ عليها فتنحصر به أي بأن يقضى العرف بغلبة استخدامه له فيما يظهر ويحتمل من ضبطه بمن لا يستحي من استخدامه لم يضمن وإن لم يلاحظ بخلاف ما إذا استحفظه غير ثقة أو من لا يختص به أو وضما بغير مسكنه ولم يلاحظها

وإن كان عالما بمجمله أو بفصل وهل إذا رد الثاني على الأول برقم عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما محل تأمل اهـ سيدعمر أقول الذي يستفاد من إطلاق الشارح الشق الأول من الردد الأول والثاني من الثاني والله اعلم (قوله على الأول) متعلق برجع (قوله عالم) عطف على جاهل وقوله فلا أي فلا يرجع له إن كان التلف عنده كإثبات (قوله لأنه) أي الثاني العالم غاصب أي لا وديع (قوله أو الأول) عطف على الثاني وقوله على العالم أي الثاني العالم (قوله لا فرق) أي بين القاضي وغيره في صيرورة الوديعة مضمونة بالإيداع عليه بلا إذن ولا عذر وقوله وإن غاب الخ غا بقوله المالك أي ووكيله (قوله غيبته) أي المالك (قوله أي عرفا) عبارة للمنفى أي وتضجر من الحفظ كإثبات التهمة اهـ (قوله إيداعه) أي للقاضي (قوله بآبائه) أي بآبائه (قوله بجمع) وفاقا للمنفى وخلاف النجاسة كإثبات نال (قوله ويلزم القاضي) أي وقوله وقولهم متى كانت في النهاية إلا قوله ويصح إلى المتن (قوله ويلزم القاضي قبول عين الخ) وهو واضح إن جاز لمن يمتح بدفعه إلهاما عند امتناعه فقد يتوقف فيه وحمل ما هنا على ما إذا كان للوديعة عذر خلاف الظاهر فإن الكلام على الإيداع عند العذرات يأتي قريبا من أقول ذكر كالمعنى هذا الكلام في شرح فإن قدّمها للقاضي فسلم عن الأشكال (قوله بخلاف الدين الخ) محله ما لم يطلب على الظن فوات ما ذكر بفلس أو حرج أو فسق وإلا وجب أخذه عينا كان أو دينا اهـ عش (قوله والمضمونة) بل لا يجوز له أخذها اهـ عش أي مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية أنه أراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اهـ عش (قوله عند تعدد المالك الخ) أي ووكيله (قوله بما يأتي) أي في المتن انفا (قوله بضم التحتية) أي ببناء الفاعل من الاز التوقوله بضم الفوقية الخ أي ببناء المفعول منها وقوله وعكسه أي ببناء الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله يحملها (قوله ولو اجتناب الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الاتي في مسألة المخزن يختص به هل يتأتى أولا اهـ سيدعمر أقول أشار الشارح إلى الجمع بتقيد ما هنا بقوله إن يتي نظره الخ ونعم ما يأتي بقوله وإن لم يلاحظه (قوله كالعادة) أي على العادة (قوله لأن لازمه) أي لو كان صغيرا كرلده ورفيقه حيث لازم اهـ عش (قوله ويؤيده) أي الاشتراط المذكور (قوله وقولهم الخ) عطف على قوله ما يأتي ثم قوله ذلك إلى المتن في المنفى (قوله وإن لم يلاحظه) الأول لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صنيع المنفى أنه راجع إلى قوله أو وضما الخ فقط (قوله بكسر الخاء) أي قول المتن فإن قدّمه في النهاية إلا أنه زاد عقب قوله والأشياء على نفسه بقبضها ما نصح كإثباته المأوردى والمعتد بخلافه اهـ (قول المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانة مختصة أخرى اهـ سم (قوله بما قدّمته) لعله أراد به قوله عند تعدد المالك ووكيله أقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولها الاسترداد أو ذلك وقت (قوله العام الخ) عبارة للمنفى مطلقا ووكيله في استرداد هذه اهـ (قوله حيث لم يعلم) أي الوديعة رضاه أي المأودع (قوله ومتى ردّها الخ) يعني عنه قوله الاتي ومتى ترك الخ (قوله مع وجود أحدهما) الأول ليشمل الولي الذي زاداه أحدهم (قوله وفي جواز الرد الخ) عبارة النهائية وقد يقال بمنع دفعه الوكيل إذ اعلم الخ قال عش قوله وقد يقال الخ معتمد اهـ (قوله لغيبته) أي طوبى له بان كانت مسافة قصر نهاية ومعنى (قوله أو حبس) ويقاس بالحبس التوازي ونحوه اهـ (قوله في المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانة مختصة أخرى

(أو يضعها في خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلا كما شملهم (مشتركة) بينه وبين الغير معنى ويظهر أنه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها إلا أن كان ثقة (وإذا أراد سفرها) مباحا كسفره وإن قصر وظاهر ما قدّمته أن التقيد بالمباح هنا ليس بالنسبة للرد للمالك أو ووكيله بل لمن بعدهما (فليرد إلى المالك) أو ووكيله العام أو الخاص بها حيث لم يعلم رضاه ببقائها عنده فبما يظهر لا سيما إن قصر السفر كالخروج لنحو ميل مع سرعة العود ومتى ردّها مع وجود أحدهما لقاضي أو عدل ضمن وفي جواز الرد للوكيل إذ اعلم بقسمة وجهه الموكل وعلم من حاله أنه لو علم بقسمة لم يملكه نظر ظاهره (فإن قدّمها) لغيبته أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لها (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مأمورا لانه نائب الغائب ويلزمه القبول كما مر والاشهاد على نفسه بقبضها ولو امره القاضي بدفعها لامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه (فان ثقة فأمين) بالبلد بالدفع (١٠٧) اليه لانه لا يتضرر بتأخير السفر ويلزمه

الاشهاد على الامين بقبضها على الارجح وكان الفرقان اية القاضي تاتي الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكتفي فيه العدالة الظاهرة مالم يتيسر عدل باطنا فيظهر ومضى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقي اطلاقهم على علمهم قال اما في زماننا فلا يضمن بالابداع لثقة مع وجود القاضي قطعاً لما ظهر من فساد الحكام وذكر ان شيخه الشيخ ابواسحاق امره في نحو ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له بانني التحقيق اليوم تخريق او تبريق ويؤخذ منه ان محل العدول بها عن الحاكم الجائر مالم يخش منه على نحو نفسه او ماله وسيمتد نظر ان سفره باهم الامين خير من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جاز له استردادها وإن نازع فيه الامام ولو اذن له المالك في السفر بها الى بلد كذا في طريق كذا فاسافر في غير تلك الطريق اى مع امكان السفر فيما ناص له عليه فيما يظهر ووصل لملك البلد فثبت منها ضما

مغنى (قوله) مع عدم تمكن الوصول الخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تحتل عاقدة في مثل ذلك اه عش (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ ابو حامد (وإنما يحملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال) واذن له ولو حملها ابتداء قبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله) يردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله) كما مر) اى انشا (قوله) والاشهاد على نفسه) قاله الماوردى والمعتمد خلافاً له نهاية (قوله) والاشهاد على نفسه الخ) وقال المغنى وخلافاً للمغنى (قوله) على نفسه بقبضها) لئلا يكون قاضي البدل لا يرى وجوب الاشهاد على نفسه فهل يعدل الى الامين او لا معجل تأمل والقلب الى الاول اميل اه سيد عمر (قوله) ولو امره القاضي بدفعها لامين الخ) رقباس ما تقدم في القاضي انه لا يجب الاشهاد على الامين لانه باستثناء القاضي له صارا من الشرع اه عش وقوله ما تقدم اى في النهاية خلافاً للشارح والمغنى كما مر آتفاً (قوله) كفى اى كفى الحاكم في الخروج عن الائتمار رشيدى (قول المتن فان تقدمه) اى القاضي او كان غير امين (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا رتبة في الاشخاص بعد الامين وهو كذلك واغرب في الكافي فقال فان لم يجدوه وسلمها الى فاسق لا يصير ضامناً في الاصح اه مغنى (قوله) ويلزمه) اى الوديع الاشهاد على الامين وقال المغنى وخلافاً للنهاية عبارة وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجان حكاهما الماوردى او جهما عدمه كما في الحاكم اه قال عش اى فلا يصير ضامناً ترك الاشهاد حيث اعترف الامين باخذها ما لو انكر الامين اخذها منه لم يقبل قول الوديع الابينة اه (قوله) وكان الفرق الخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله) ان اية القاضي الخ) والامة كسكرة العظيمة واليهجو والكسراه قاموس (قوله) فيلزمه) اى القاضي (قوله) ومضى ترك الى قول المتن ولو سافر في النهاية الا قوله علانى مع امكان الى ووصل وقوله وبه يعلم الى قال وقوله وكان الفرق الى المتن (قوله) وبه يعلم) اى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقة مأموراً لكان انساب (قوله) ومن ثم) اى من اجل انه لا عبرة الخ (قوله) اطلاقهم له) اى للترتيب والقاضي ويرجع الاول صنيع النهاية عبارة مع قدرته عليه ضمن قال الفارقي الا في زماننا فلا يضمن بالابداع لثقة الخ (قوله) قال) اى الفارقي وكذا خير قوله وذكره قوله فتوقف (قوله) فقال) اى الشيخ ابواسحاق له اى الفارقي (قوله) التحقيق) مبتدا خبره قوله تخريق الخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله) تخريق) اى لمرض من طلب التحقيق واجراء الامور على وجهها باطناً فينبغي لمن ادخل نفسه في امر ما ان يجري على ظاهر الشرع اه عش (قوله) ويؤخذ منه) اى ما جرى بين الفارقي وشيخه (قوله) وحيث ان) اى حين الحثية من الحاكم الجائر (قوله) ان سفرها مع الامين الخ) قد يقتضى انه مع غدره يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كان يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له او عكسوه بالتخير عند عدمه لم يعبود به يؤد ما ياتي في كلامه في الطريقين اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح اراد بقوله مع الامن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله) خير من دفعها الخ) وينبغي انه لو احتاج في سفره به الى مؤقته لحملها مثلاً صرفاً وارجح بان اشهادها يصرف بقصد الرجوع اه عش (قوله) جاز له استردادها) اى من القاضي والامين اى وله تركها عند ما ولا يقال انما جاز دفعها لهما لضرورة السفر وقد زالت فيجب الاسترداد اه عش (قوله) اى مع امكان السفر الخ) يتأق به التلليل الا بقوله لو وصلها في ضمانه الخ (قوله) فثبت منها) الاولى لهما (قوله) بمجرد عدوله الخ) ظاهراً ولو كانت الثانية اسهل من الاولى او اكثر امناً منها ويوجه بانه لما اذن له في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لا امر بسلكه الاولى نهى عن سلك غيرهما اه عش (قوله) تعين سلوكك آتئها) ومجمل ذلك حيث اطلق في الاذن ولم يعين طريقاً اخذاً بما قبله اه عش (قول المتن يسكن الموضوع) اى الذي دفنت فيه اه مغنى (قوله) ولو في جرز) (قوله) والاشهاد على نفسه بقبضها) قاله الماوردى والمعتمد خلافاً لشرح مر (قوله) في الامين ويلزمه الاشهاد

لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأذون فيها ويظهر انه لو كان للبلد طريقان تعين سلوكك آتئها فان استويا ولا غرض له في الاطول فانصرها (فان دفعها) ولو في جرز (وسائر ضمن) لا يعرضها للضياع (فان اعلم بها العينة) ولزم له اياها (يسكن الموضوع)

وهو حرز مملو او يراقبه من سائر الجوانب او من فوق مراقبه الحارس واكتفى جمع بكونه في يده (لم يضمن في الاصح) لان ما في الموضوع في يد ساكنه فكانه اودعها به ومنه يؤخذ ان عمل ذلك عند تعذر القاضي الامين والاضامن ثم ايتهم صرحوا به ثم قبل هذا الاعلام اشهاد فيجب رجلا ن او رجل وامرأتان على الدفن والاصح انه اثبات ان تقرر فيمكن اعلام امر اقران لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم انه لا يجب اشهادها وكان الفرق انها هنا ليست في يد الامين (٨٠١) حقيقة بخلافه ثم وهو متجه ان كان بحيث لا يتمكن من اخذها والا فالتدبير يتجه وجوب

الاشهاد لادائها حينئذ كالتي بيده (ولو سافر) من اودعها في الحاضر ولم يعلم ان من عادته السفر او الانتجاع (بها) وقد روي دفعها لمن سمر بترتيبه (ضمن) وان كان في بر آمن لان حرز السفر دون حرز الحاضر ومن ثم جاء عن بعض السلف المسافرين وماله على قلت اى بفتح القاف واللام هلاك الاما في الله وروى عن مسافر حديثا كذا نقل عن المصنف وعن رواه حديثا البلبلى وابن الاثير وسندها ضعيف لامر موضوع اما اذا اودعها في السفر فاستمر مسافرا او اودع بدو يارول في الحاضر او متنجها فانتجع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين اودعها علما بحاله ومن ثم لو دلت قرينة ساله على انه اناولها فله فيه قربة من بلده امتنع انشاؤه لسفر

ثان (الا اذا وقع حريق او غارة عجز عن دفعها اليه) من المالك او وكيله ثم الحالك ثم امين (كاسبق) قريبا فلا يضمن للعذر بل اذا علم انه لا يتنجها من الهلك

الا السفر لزمها وان كان مخوفان لم يعلم ذلك فان كان احتمال الخوف في الحاضر اقرب جاز ولو قيل يجب لم يبعد وبوجه العربية وجوب مؤنة نحو حملها على المالك لان المصلحة له لا غريوياني في الرجوع بها ما ياتي قريبا في النفقة وما اقتضاء سياقها لا بد في في الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف كما علم من كلامه قبل (والحريق والغارة) الاصح الاغارة مع ذلك الغارة هنا اولى لاسم الاثرو هو العذر في الحقيقة (في القيمة) اشراف الحرز على الخراب ولم يبعد في الكل ثم حرزا يتقبلها به (اعذار كالسفر) في جزاء ابداع من سمر بترتيبه (ولذا مرض) مرضا مخوفا فلهذا في المالك (او وليه) او وكيله (العام او الخاص بها) (ولا) يمكنه

ردها لاحدهما (فالحكم) الثقة المأمون يردّها اليه (أو امين) يردّها اليه ان فقد القاضى وسواء فيه ما وفى الوصية الوارث وغيره ولو ظنه اميناً فكان غير امين ضمن لان الجمل لا يؤثّر فى الضمان اى مع قصره (١٠٩) فى البحث عنه فلا ينافى ما باتى

العربية انما هى الاغارة فقط وان الغارة اثرها على انه قد لا يتعين كون الغارة اثرها قائماً له ورشيدى عبارة المبنى الغارة لغة قليلة والافصح الاغارة (اه) قوله ردّها لاحدهما) قيد يقال ان نسب لاحدهم زباده التولى لكنه مدفوع بان هذا البيان مسوق لحل المتنازع سيدعر (قوله ردّها اليه) او يوصى به اليه اه معنى (قوله وسواء فيه) اى فى الامين امعش (قوله هنا) اى الرد وقوله وفى الوصية اى الاتية اتفاقاً (قوله لان الجمل لا يؤثّر) اقول قد يتوقف فيه بان هذا ليس جهلاً بالحكم بل جهلاً بحال المدّوع اليه وهو مانع من نسبته الى قصصه وفى دفعها له اه عش (قوله ومعه) اى الضمان فيما اذا غنر الامين اميناً (قوله المظنون) فاعل وضع وقوله له امانته نائب فاعل المظنون وقوله لمدة مفعول وضع (قوله لانه) اى الوديع (قوله على ما بعد لا) اى على الحكم (قوله الى الحاكم) الى قوله والمراد بالوصية فى المبنى (قوله من ان الحكم مقدم على الامين فى الدفع الخ) حاصل ذلك انه غير عند القدرة على الحكم بين الدفع اليه والوصية له وعند المعز عنه بين الدفع لامين والوصية له اه معنى (فالتخيير المذكور) اى بقوله او يوصى به اسم عبارة للمبنى قضية كلامه لولا ما قدرته التخيير بين الامور الثلاثة وليس مراداً اه (قوله يحتمل على ذلك) اى ان الحكم مقدم على الامين اه سم (قوله والمراد بالوصية) الى قوله وحيتن فان فى المبنى الا قوله والالى ويشترط (قوله الامر بالرد داخ) عبارة الاكثر الاعلام بها الامر بردها هو توهم انه لا بد من مجموع الامرين حتى لو اقتصر على الاعلام فقط وعلى الامر بالرد فقط لم يحجز وينبغي ان يحجز الاول ويؤيده انه لو كانت بالوديعة بينه لا يجب الا بصاها وكذا الثانى كما صرح به صنيع الشارح هنا نعم ينبغي ان يتقيد الثانى بما اذا كان الامر على وجه يشعر بانها وديعة والا فلوقال ادفعوا هذا الفلان فربما اومر كونه وصية فيعامل معاملة الوصايا فالذى تحرر انه لا بد من الاعلام فلو اقتصر عليه الشارح عكس ما فعل لكان اولى اه سيدعر اقول بارجاع ضمير يردّها فى كلام الشارح الى الوديعة بوصف الوديعة يكون تعبيره موافقاً للتعبير الاكثر (قوله واما كن الرد الخ) اى او الايصاء اليه وان لم يمكن الرد فدياً يظهر اه سيدعر اقول ما استظهره صريح قول الشارح الماراً اتفاقاً كذا الايصاء واما ما سكنت عنه الشارح هنا لارادته بالوصى ما يشمل القاضى تامل (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا الخفاف ما تقدم قريباً من ان المتمدن عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلبت لثائب المالك شرعا وهو القاضى والامين فكان كسليمهما بالملك وهما لم تمل لاحد وانما امر بردها قليلاً تامل اه سم اقول اطلاق قوله ويشترط الاشهاد صادق بما اذا كان الايصاء الى القاضى ويعلم الفرق بينه وبين ما مر بما ذكره الفاضل المحشى كما هو ظاهر وان اراد ما مر فى شرح فان قدّمهما فالقاضى الخ فقدّمنا الشارح فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وان اراد بقوله ان المتمدن الخ معتمد النهاية كما قدّمه المحشى هناك فيظهر ما ذكره (قوله على ما فعله الخ) الاولى الاخصر على ذلك اى الايصاء (قوله فلا ضمان) اى على الورثة اه عش (قوله بعد الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لنفها فى الحياة كما سيأتى الصريح باعتبار دقرياه ورشيدى اى فى شرح بان مات فجأة (قوله فى حياته الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بنفها (قوله ورجع المتولى الخ) معتمد اه عش ولا ينبغي ان ذلك مستأنف وليس مقابلاً لقوله قال ولا ضمان الخ كما هو مره السباق فلو اسقط قال كما فعله النهاية سلم عن ذلك الايجاب (قوله جعل الخ) اى المالك (قوله وتمكك) اى الوارث

(قوله ومعه الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخيير المذكور) اى بقوله اى او يوصى وقوله لمحمول على ذلك اى ان الحكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قد يتوهم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد بالخ لا على قوله ولا الا بان ايداعه لانه لا حاجة اليه حيث منع ما قدّمه من اشراط الامانة لئمن بوعده وتقديم الحاكم على غيره هو الظاهر انه توهم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا (قوله ومعه الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخيير المذكور) اى بقوله اى او يوصى وقوله لمحمول على ذلك اى ان الحكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قد يتوهم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد بالخ لا على قوله ولا الا بان ايداعه لانه لا حاجة اليه حيث منع ما قدّمه من اشراط الامانة لئمن بوعده وتقديم الحاكم على غيره هو الظاهر انه توهم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا (قوله ومعه الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخيير المذكور) اى بقوله اى او يوصى وقوله لمحمول على ذلك اى ان الحكم مقدم على الامين (قوله فيضمن به الخ) قد يتوهم ان هذا تفريع على ما قبل والمراد بالخ لا على قوله ولا الا بان ايداعه لانه لا حاجة اليه حيث منع ما قدّمه من اشراط الامانة لئمن بوعده وتقديم الحاكم على غيره هو الظاهر انه توهم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشترط الاشهاد الخ) هذا

او بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرد ورجع المتولى وغيره ضمان وارث قصر بعدم اعلام مالك جهل الايصاء او بعدم الرد بعد طلبه وتمكنه منه وان وجد ما هو بذلك الصفة من غير تعدد لم يقبل قول الوارث انها غير الوديعة لخالفته لما اقر به موته ان ما بهذه الصفة

ليس له فعمل أن قوله غندي ودبعة لفلان أو ثوب له لا يدفع الضمان عنه وجدي الثانية في تركته ثوب واحد أو اثواب أو لم يوجد وكذا الوصفه
ووجد عنه اثواب بتلك الصفة لتقصيره (١١٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تقصير

منه أي الاعلام والداه سيد عمر (قوله ليس له) أي للورث سم وعش (قوله فعمل الخ) أي من قوله وان يشير بعينه الخ (قوله ان قوله غندي) أي قوله وكذا في المغني (قوله لا يدفع الضمان عنه) أي المورث اه عش (قوله في الثانية) هي قوله أو ثوب له (قوله لتقصيره في البيان الخ) إنما يظهر إذا علم مقارنة التعدد للإبضاء وإلا فهو يحتاج إلى التامل نعم أنظر الغير وتمكن بعده من إعادة الإبضاء بما يجره فالظاهر وجوبه اه سيد عمر (قوله وفارق وجود عين هنا الخ) أي لما لو قال الوديع المريض غندي ثوب لفلان فوجد في تركته ثوب واحد حيث لا يدفع الضمان عنه كأمرو قوله وجود واحدة بالوصف أي فيها الوصف الوديعي بمنزلة ما هو فوجد في تركته عين واحدة فقط بتلك الصفة حيث يدفع الضمان عنه كأمرو قوله لانه لا تقصير ثم أي في الثانية لو صفها بما يجره من غير ما هو قوله بخلافه هنا أي في الأولى لو تركه لو وصف (قوله ولا يبطئ الخ) اعتمده المغني ايضا (قوله ولا يبطئ شيئاً ما وجد) أي لا يجب بل يكون الواجب له البذل الشرعي ليعينه الوارث أمشاء اه عش (قوله في هذه الصور) هي قوله غندي ودبعة أو ثوب اه عش أي وقوله وكذا الوصفه الخ (قوله خلافاً للسبكي الخ) عبارة المغني وقيل يتعين الثوب الموجود اه (قوله عامر) أي في باب الوصية (قوله هنا) أي في الوديعه لانه أي في الوصية (قوله كما ذكر) ال قوله لا يشهد في النهاية وكذا في المغني لا قوله وقيدته إلى وتردد الرافعي (قوله ويدعيها) أي لنفسه اه مغني ويصح إرجاع التخصيص للورث (قوله وقيدته) أي الضمان (قوله وتردد الرافعي الخ) عبارة النهاية والمغني والأخى وعمل الضمان بغير إبضاء أو إيداع إذا تلت الوصية بعد الموت لا قبله كصرح به الإمام ومال إليه السبكي لأن الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به وهذا هو المعتبر وإن ذهب الأسنوي إلى كون ضماناً بمجرد المرض حتى تولفت باقة في مرضه أو بعد صحته ضمنها كاستر اسباب التخصيص وعمله أيضاً في غير القاضي أمما وإذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمنه وإن لم يوص به لانه أمين الشرع وإنما يضمن إذا فرط قال السبكي وهذا أصح عنه بأن عدم إبضائه ليس تقرباً أو إيماناً من مرضه وهو الوجه وظاهر أن الكلام في القاضي الأمين كأمرو ما غيره فيضمن قطعاً والضمان فيأذ كر ضمان تعدد ترك المأمور بضمان عقد كما اقتضاه كلام الرافعي اه قال عش قوله ضمان تعدد أي فيضمنها بالبذل الشرعي وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم وسواء تلت بذلك السبب أو بغيره اه (قوله حتى تولفت فيه) أي المرض أو بعد صحته ضمنها أي كاستر أرباب التقصير نهاية ومعنى (قوله الثاني) أي الدخول بالموت (قوله ولا يشهد الخ) أي خلافاً لما في شرح الروض اه سم (قوله له) أي للأسنوي (قوله لم يطعمها) أي الدابة المودعة (قوله فلعلاخ) الأولى تركها (قوله منقطع) أي قوله ودعوا لهما في المغني لا قوله ولو أوصى بها إلى وكذا أو قوله ولو جعل حالها في النهاية لا ذلك القول (قوله أو قتل غيلة) أي فلا يضمن مغني وسم (قوله كما مر) أي انقاضي شرح أو يوصى بها (قوله وكذا لو لم يوص) بهذا نحوه يعلم أن ترك الإبضاء لا يكون مضمناً مطلقاً بل يستثنى منه ما إذا دعي الوارث معقلاً أو غير مأموم (قوله وقال الوارث لعلها الخ) عبارة الروض وأدعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعله كان بغير تقصير اه سم (قوله فيصدق) أي الوارث (قوله

ثم بخلافه هنا ولا يبطئ شيئاً ما وجد في هذه الصور خلافاً للسبكي ومن تبعه وكالمرض الخوف ما الخلق به بما مر نعم الحبس للقتل في حكم المرض هنا لأن ما مر لأن هذا حق أدبي ناجز فاحتبط له أكثر بجعل مقدمة ما يظن منه الموت بمنزلة المرض فان لم يفعل) كذا ذكر (ضمن) لتقصيره بتعريضها للفوات لأن الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها له وإن وجد خطمه وره لانه كناية وقيدته ابن الرقعة بما إذا لم يكن بها بينة باقية وهو ظاهر معلوم ما مر في الوصية وتردد الرافعي في أن هذا الضمان يتبين بالموت وجوده من أول المرض حتى لو تلفت فيه ضمنها أو لا يدخل وقته إلا بالموت والذي رجحه الأذري كالسبكي وسبقهما إليه الإمام الثاني ووجهان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان إلا به ورجحه الأسنوي أنه بمجرد المرض يصير ضماناً إذا لم يوص وأن شفي ولا يشهد له الموت لم يطعمها حتى مضت مدة يموت مثلاً فيها غالباً فانها تصير مضمونة وإن تمت لأن في هذا فعلاً مفضياً للتلف ظناً وإيس مجرد ترك الإبضاء كذلك

لا يخالف ما تقدم من أن المعتبر عدم وجوب الإشهاد على القاضي والأمين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلبت لائب المال كشرعاً وهو القاضي والأمين فكان كندليمه المالك وهما بسلم لاجد وإنما امر بردها للميتال (قوله ليس له) أي الوارث (قوله والذي رجحه لا ذري إلى آخر الثاني) هو الذي اعتمد من (قوله ولا يشهد له الخ) أي خلافاً لما في شرح الروض (قوله أو قتل غيلة) أي فلا يضمن (قوله وكذا لو لم يوص فادعي المودع انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير) بهذا نحوه يعلم أن ترك الإبضاء لا يكون مضمناً مطلقاً بل يستثنى منه ما إذا دعي الوارث معقلاً أو نحوه (قوله وقال الوارث لعلها الخ) عبر

(ال) منقطع لأن المقسم مرض نحو فلا إذا لم يتمكن بأن مات فجأة أو قتل غيلة لا تنفاه لتقصير ولو أوصى بها إلى الوجه المعتبر بأن لم توجد بتركته له يضمنها كأمرو وكذا لو لم يوص فادعي المودع انه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب لتقصير لهدق كبقلاه

عن الامام اقرأوه واعترضه الاسنوي بان الامام انما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند تردده فيه فانه صحيح حينئذ الضمان ولك

رد به ان الوارث لم يتردد (الخ) اى في قوله لمعلمنا تلفت الخ الذى نقله عن الامام اى لان الترتبى في كلامه المذكور
راجع الى التيقن فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف اى لا اسنوي لم يصب فيها فهمه عن الشيخين اه
رشيدى (قوله فلا ينافى) اى ما نقله ما نقله الخ اى الاسنوي (قوله ودعواه) اى الوارث مبتدأ وخبره مقبولة
(قوله وزد مورثه) عطف على تلفها (قوله ورجعاه) اى قول ابن ابي الهم في الثانية فوى دعوى رد المورث
(قوله وان خالف في ذلك السبكي الخ) عبارة مغنى وصحح السبكي انه لا يقبل قوله في دعوى التلف والرد الا
بيته اه (قوله ولو جعل حاله) اى الوديعة (قوله حاله) الظاهر التانيث (قوله ضمنها الخ) وقفا للمغنى
والاسنوي وخلاف التباينة ورد عليه سم راجعه (قوله هذا كلامه) الى المتن في التباينة يقال السكرى اذا اشار الى
قوله وكذا لو لم يوص اه ويظهر انه اشارة الى قول المصنف فان لم يفعل ضمن الا الخ وقول الشارح ولو اوصى
بها على الوجه الخ الى هنا من الصور اربع وان قوله او يوجد الخ عطف على قوله لم يثبت الخ رقه ولم يكن الخ
عطف على قوله لم يثبت الخ وان هذه الاقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ
وقوله او يوجد الخ راجعان الى جميع ما تقدم الا قول المصنف فان لم يفعل ضمن ورجوعه الى مسئلة الجبل ليجرد
اقدامه ان مقولة ومنصوصة وقوله لم يكن الخ راجع الى اول قول المصنف وآخر قول الشارح وما في سم
مما نصه قوله او يوجد الخ هذا مع قوله لم يعد لم يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت اه فيه تساهل يبنى حمله
على ما قلته (قوله في صورته) اى القرض (قوله لانه) اى القاضى او تائبه (قوله فلا يضمن) اى وان لم يوص كما
صرح به ابن الصلاح سم ونهاية ومعنى (قوله ومحل) اى عدم ضمان القاضى وتائبه (قوله في الامين) خبر
ومحل (قوله نظير مامر) اى مرارا (قوله انه رد) اى الوارث اه عش (قوله او تلفت عنده) اى ولم يتمكن
من الرد اه رشيدى عبارة سم قوله انه رد الخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت اى عند الوارث هذا هو المراد
فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضى رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير
فان الظاهر ان وارث القاضى ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل ان يكون مثله اه (و ان كانت
حرز مثله الخ) اى شيخنا الشهاب الرملى يصور المتن بما اذا عين المالك حرزا فان لم يعين فلا ضمان بنقلها
الى الادون حيث كان حرز مثله اه سم وتبعية اى الشهاب الرملى التباينة في ذلك كانه عليه الرشيدى وخالفه
المغنى كالشارح فقالوا وقال الشيخ الاسلام بالضمان في النقل الى الادون مطلقا سواء كان حرز مثله او لا عين
الحرز ولا (قوله سواء) اتلفت الخ) عبارة المغنى سم وانها من النقل ام لا عين تلك الحكمة اما طاق بعيدتين كانت
ام قريبتين لا سفر بينهما ولا خوف ام لا كما يؤخذ ذلك من اطلاق المصنف اه (قوله نعم) الى قوله لو ان كان
النقل في النهاية ولما لم يتردد وقوله حصل الهلاك في المغنى (قوله فيه) اى الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الروض، بقوله وادعى الوارث التلف وقال انما لم يوص لعله كان بغير تقصير (قوله ولو جعل حاله او لم يقل
الخ) عبارة شرح مروه ولو جعل حاله او لم يقل الوارث شيئا بل قال لا اعلم حاله فلا ضمان عليه وان قيل ان قضية
كلام الرافعى وغيره الضمان اه ويشكل عليهم ادعاء راض الاسنوي السابق بما تقدم الذى واقت عليه
وذلك لان ذلك الرد لا حاجة اليه بل لا يفيد مع التزام عدم الضمان ويشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله
لا عند تردده فانه صحيح حينئذ الضمان وذلك لان الوارث مترددا نحن فيه الا ان مخالف هذا الذى نقله
الاسنوي فليتأمل (قوله ضمنها الخ) هكذا في شرح الروض (قوله او يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم
يكن الخ معطوف على قوله ان لم يثبت (قوله فلا يضمن) اى وان لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله
او تفريطه قال السبكي تصريح بان عدم ايصائه ليس تفریطا (قوله انه رد بنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله او
تلفت اى عند الوارث هذا هو المراد فيه كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضى
رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضى ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل
ان يكون مثله (قوله) وان كانت حرز مثله على المتمد) اى شيخنا الشهاب الرملى يصور المتن بما اذا عين

مات عن مرض او لا ومحل
في الامين نظير مامر ولا
يقبل قول وارث الامين انه
رد بنفسه او تلفت عنده الا
بيتنق سائر الامانة كالوديعة
فيما ذكر (ومنها) ما تضمنته
قوله (اذا نقلها) لغیر ضرورة
(من محلة) الى محلة اخرى
(او دار الى) دار (اخرى
دونها في الحرز) وان كانت
حرز مثله على المتمد

(ضمن) لانه عرضها للتلف سواء تلفت بسبب النقل ام لا نعم ان نقلها بغير الملك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بفسادها لان التعدي هنا اعظم (والا)
يكن دية بان تساوى ما فيها وكان المقول اليه احرز (فلا) يضمن وان كان النقل لغيره اخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك لم يصب

الثقل لعدم التفریط من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالآخرى نقلها بلائية تقدم بيت لبيت في داروغان واحد فلا ضئان به حيث كان

وقال فالأطلاق النباهة وشرح الرض وخلافا لأطلاق المغنى **(قوله وخرج)** إلى قوله هذا كالمغنى في النباهة والمغنى **(قوله)** حيث كال الثاني حرز مثلها وإن كان الأول حرز مغنى وروض **(قوله)** هذا كله أى الضئان وعدمه الماران **(قوله)** مستحقالة أى للمالك **(قوله)** أما إذا عينته إلى المتن في النباهة إلا قوله ولو في ربة إلى خلافه وقوله خلافاً إلى واما مع النهى **(قوله)** بقبده السابق أى لا سفر بينهما ولا خوف **(قوله)** إلا غرض فيه أى التخصيص **(قوله)** بخلافه أى النقل عن المعين وقوله لدونته متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه **(قوله)** فانه يضمن أى سواء تلفت بسبب النقل أم لا أه شرح الرض وبقيده قول الشارح وكذا الخ **(قوله)** باحد الاولين أى مثل الحرز المعين وأعلى منه أكردى **(قوله)** إن هلك الخ بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه أه سم أى خلافاً لما يوصفه صنيع الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا أيضاً **(قوله)** كان أنهدم الخ عبارة النباهة كأنهدم البيت الثاني والسرقة متوذكر فى الأنوار معهم الغصب منه لكن ظاهر كلامهما اعتماد الحاقه بالموت وجمع الودرحه الله تعالى بينهما بمحمل كلام الأنوار فيما إذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما فى خلافه أه فى سم نحوها واما مع النهى إلى قوله نخورق فى المغنى **(قوله)** مستحقاً للمالك أى ملكاً او اجارة واعادة مغنى **(قوله)** مثل الحرز الاول عبارة النباهة حرز مثلها ولا بأس بكونه دون الاول إذا لم يجد حرز منه أه **(قوله)** ولا اثر لنهى نحوولى أى بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة فى نقلها وعدمه أه عش **(قوله)** ويطلب الوديع الخ عبارة النباهة وحيث منعنا النقل إلا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان عرفت ولا طوبى بينة فان لم تكن صدق المالك يمينه أه قال الرشيدى قوله فاختلفا فيها أى قال الوديع نقلت للضرورة وتلفت وانكرها المالك وقوله لصدق المودع يمينه أى فى التلف وقوله طوبى بينة أى ثم يصدق باليمين وقوله لصدق المالك يمينه أى فى نفي مدعى الوديع أه **(قوله)** الذى يمكن إلى قوله والذى يتجه فى النهاية إلا قوله ثم رايت الأذرى إلى المتن وقوله إن لم يأتى فى الفرع **(قوله)** فعمل لعل منه قوله على العادة **(قوله)** لو وقع بخزائنه إلى قوله مطلقاً فى المغنى **(قوله)** مطلقاً أى سواء أمكنه اخراج الكل دفعة أو لا وسواء كانت امتعته فوق لتجاوزها الخ أم لا **(قوله)** اخراج الكل أى كل الامتعة والوديع وما ينبنى المالك حرزاً فان لم يعين فلا ضمان بنقلها إلى الادون حيث كان حرز مثلها والمسئلة مبسطة فى التصحيح وأشار إلى الاختلاف فى فهم كلام الشيخين **(قوله)** وخرج بالآخرى إلى حيث كان الثاني حرز مثلها وعلم بما تقررا له ونقلها إلى عمله وادار هى حرز مثلها من حرز مثلها ولم يعين المالك حرزاً لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن الرقمة ليه الاتفاق وقان الأذرى أنه الصحيح أه هو المعتمدون نسب للشيخين الجرم بخلافه وكانه أخذ من كلامهما فى الحرر والمناهج وفى الروضة وأصلها فى السبب الرابع وقد أطلق فى السبب الثامن الجرم بعدم الضمان بالنقل إلى حرز مثلها من حرز مثلها وكذا أفتوا عين المالك حرزاً كقوله أحفظها فى هذا البيت أنه لا يضمنها بنقلها إلى بيت مثلها إلا ان تلفت بسبب النقل كأنهدم البيت الثانى والسرقة منه والغصب أى إذا كان بسبب النقل فلو ضم إلى تعيين البيت النهى عن النقل فنقل بالضرورة فذكر أنه يضمن وإن كان المنقول اليه أحرز لصريح المخالفة بلا حاجة فان نقل لضرورة غارة أو حرق أو غلبة أو صولم يضمن إذا كان المنقول اليه أحرز مثلها ولا بأس بكونه دون الاول إذا لم يجد أحرز منه ولو ترك النقل فى هذه الحالة ضمن وإن حدثت ضرورة فلا ولا يضمن بالنقل أيضاً حيث شذر مر **(قوله)** وكذا باحد الاولين أن هلك الخ بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه **(قوله)** كأنهدم عليها المنقول اليه وكذا أن سرت أو غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ فى الأنوار أيضاً الحاق الغصب من البيت الثانى بأنهدامه عليها وسرقتها مع ظاهر كلام الشيخين الحاقه بالموت وجمع شيخنا الشهاب الرملى بينهما بمحمل كلام الأنوار على ما إذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه **(قوله)** ويطلب الوديع بآثبات الضرورة الحاملة له على الحاملة له على النقل قال مر فى شرحه وحيث منعنا النقل إلا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه إن

الثانى حرز مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حرزاً ولا ينبى عن النقل ولا كان الحرز مستحقاً له أما إذا عينته فلا اثر لنقلها مثلها أعلى منه أحرزاً ولو فى قرية أخرى بقبده السابق حملاً لتعيينه على اعتبار الحرزية دون التخصيص إلا غرض فيه بخلافه من غير ضرورة لدونته وإن كان حرز مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاولين أن هلك بسبب النقل كان أنهدم عليها المنقول اليه وكذا أن سرت أو غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين وجزم به غيرهما خلافاً لمن اعتمدا أنها كالموت أخذاً من كلام الغزالي وذلك لأن التالف حصل هنا بسبب المخالفة من غير عدرو واما مع النهى أو كرون الحرز مستحقاً للمالك فيضمن بالنقل لغير ضرورة حتى للأحرز لتعديده بخلافه لضرورة نحو غرق أو أخذ أص فانه يجب ويضمن بتركه ويتعين مثل الحرز الاول أن وجد نعم إنناه عنه ولو مع الخوف فلا وجوت ولا ضمان بتركه ولا بفعله ولا اثر لنهى نحوولى ويطلب الوديع بآثبات الضرورة الحاملة له على النقل (ومنها أن لا يدفع

متلفاتها) التى يمكن من دفعها على العادة لانه من اصول حفظها فعمل أنه لو وقع بخزائنه حريق فبأثر لنقل امتعته فاحترقت أو الدفينة لم يضمنها مطلقاً ووجه ابن الرقمة بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الأذرى فيما لو أمكنه اخراج الكل

دفعه اى من غير مشقة لاحتمل مثله عادة كما هو ظاهر او كانت فوق فلنحاجها واخرج ماله الذى تحتها والضمان فى الاول متجه وفى الثانية
عتمل ان تلفت بسبب التنحية ثم رأيت الاذرى فى موضع آخر رجح ما رجحته فيها ولو (١١٣) تعددت الودائع لم يضمن ما خره

منها ما لم يكن الذى اخره
يمكن اى يسبل عادة لا ابتداء
به او جمعه مع ما اخذه منها
(فلو اودعه دابة فترك
عليها) باسكان اللام او
سقبيا مدة يموت مثلها فيها
جوعا أو عطشا ولم يشه
(ضته) بها اى صارت مضونة
عليه وان لم تمت لتسببه الى
تلفها حتى لو تلفت بسبب
آخر غرم قيمتها وموتها قبل
تلك المدة لا شئ فيه ما لم يكن
بها جوع او عطش سابق
ويعلمه وحينئذ يضمن
الكل على المئتمد وتاملم
يات هنا نظير التفصيل
الآتى فى التجويع اول
الجراح لانه ثم مئتمدن
اول الامر بالحبس والمنع
بمخلافه هنا (فرع) قال
لاذرى عن بعض اصحاب
لوراى امين كوديع وراى
ما كولا تحت يده وقع فى
ملكه فلنحج جاز وان تركه
حتى مات لم يضمن ثم قال
وفى عدم الضمان اذا امكنه
ذلك بلا كلفة ونظر واستشهد
غير للضمان بقول الانوار
وتبعه الغزى لو اودعه راى
مخلافه وقع فيه السوس لومه
الدفع عنه فان تعدد باعه
بأذن الحاكم كان لم يجده تولى
يبعه واشهدوا الذى يتجه انه
ان كان ثم من يشهده على

او بعضها اى الوديعة (قوله دفعه) ينفى او دفعتين فاكثر قبل وقت احتراق الوديعة (قوله والضمان فى
الاولى الخ) هذان من عند الشارح وليس من كلام الاذرى (قوله فى الاولى) هى قوله ماله او امكنه الخ وقوله
فى الثانية هى قوله او كانت فوق الخ وقوله عتمل معتد اه عش (قوله عتمل ان تلفت الخ) قد يتجه
ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذها بثمنه والوديعة ضمن انقصيره
بالتراى بالا شغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فلا يتأمل اه سم
وقوله امكنه الخ والاقرب ان العبرة فى التمكن وعدمه بظن الوديع فليراجم قوله من اخذ الجميع الخ اى
جميع الامتعة والوديعة ينفى او بعضها (قوله ولو تعددت) الى قوله ما لم يكن فى المخنى (قوله ما اخره منها)
اى ما اخر اخذه حيث لم يبتدىء له الا انه اخذ من موضعه واخذ ما وراه اه عش (قوله اى يسبل عادة
الا ابتداء به) لعل المراد بالنسبة الى ما اخذه منها بان يكون لا ابتداء بالتروك اسهل من لا ابتداء بالمخاوذ بخلاف
ما اذا عكس الامر او نساو فلا ضمان (قوله منها) اى الودائع (قوله باسكان اللام) اى على انصرد الى قوله
وتاملم يات فى المخنى (قوله واسقبيا) يظهر ان ترك ادخال الدابة فى عمل دافع للرد مثلا كترك سقبيا (قوله
مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع الى اهل الخبرة بانها تسمى (قوله يموت الخ) ينفى
او يتعيب اه سم (قوله اى صارت الخ) عبارة النهائية ضمنها ان تلفت ونقص ارشاه ان نقصت اه (قوله
ويعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على حج وقد يشكل بما تقرر ان ما كان من خطاب
الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اه عش وقد يجاب ان هذا مستثنى منه ترغيبا فى قبول الودائع كما مر
ما يؤيده عن السيد عمر (قوله على المئتمد) وان جزم من المقر كصاحب الانوار بضائه بالقسط ويؤيد
الاول اى ضمان السكل ما لوجوع انسانا وبه جوع سابق ومنعه الطعام مع علمه بالحال فاته فانه يضمن
الجميع بما يؤمته (قوله التفصيل الاتى الخ) عبارة مع الماتن هناك والامتض تلك المدة ومات بالجوع مثلا
لا ينجو هدم فان لم يكن به جوع وعطش سابق على حيسه فشيء عمدون كان به بعض جوع وعطش او او
بمعنى او وعلم الحابس الحال فعمدو الا يعلم الحال فلا يكون عددا فى الاظهر بل شبهه فيجب نصف دية لحصول
الهلاك الامر به ان يحذف وعلم بهذا ان الفرق بين ما هنا وما ياتى انما هو عدم العلم فيضمن النصف فيها
ياتى ولا يضمن هنا اصلا (قوله وراى الخ) ومعلوم ان الكلام فى البالغ العاقل وقوله وفى عدم الضمان الخ
معتد اه عش اقول وببعد الضمان فيها اذا لم يوجد من يشهده وقتنا بما استظهره الشارح فيما ياتى من
عدم قبول قوله بعد ذبحها لم اجد شهودا على سببه ثم رأيت قول الشارح والافلا التبر وهو صريح فى عدم
الضمان اذا ترك الذبح فقد اشهد (قوله بقول الانوار الخ) فى الاستشهاد بما ذكره نظر اذ ليس فى كلام
الانوار تعرض للضمان اصلا اللهم إلا ان يقال انه اخذ الضمان من قوله لومه الدفع عنه لان الاصل ان من
ترك فعل ماله موفى به مال غيره ضمنه لنسبته الى تقصيره عنه بالترك اه عش (قوله وتبعه الخ) اى الانوار
(قوله) الذى يتجه) الى قوله ويقرق قال عش بعد ذكره عن الشارح ما نصه مظاهر (إطلاق الشارح
يعنى النهاية عدم الضمان مطلقا وجشودا يشهدم اه لا (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للمعذر (قوله فيها
ياتى) اى فى شرح ومنها ان يضيقه الخ (قوله يته) اى قوله ذبحتها لذلك حيث لا يقبل (قوله ما ياتى)

عرفت والا طوبى بيته فان لم تكن صدق المالك يمينه اه (قوله وفى الثانية عتمل ان تلفت بسبب
التنحية) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذها بامتنعه والوديعة
ضمن انقصيره بالتراى بالا شغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان
فلا يتأمل (قوله رجح ما رجحته فيها) ليه انه لم يرجح فى الثانية شيئا (قوله مدة يموت) ينفى او يتعيب (ويعلمه)
اخرج ماله يعلمه قال فى شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان اه (قوله على المئتمد) اعتمده مر ايضا

(١٥) - شروانى وابن قاسم - سابق

لا يقبل ثم رأيت مصرحاً به فيما ياتى ويفرق بينه وبين قول قوله فى نحو ليسها الدفع نحو الودعان الظاهر قبوله ثم رأيت ما ياتى فى مسئلة الخاتم

وهو صريح فيه بأن ما هنا فيه (١١٤) - اذهاب لعينها المقصودة بالكلية فاحتيط له أكثر ويؤيد ذلك ما مر في تعقيب الوضوح

الى في شرح ومن هنا ان يتفق بها الخ (قوله وهو) اى ما بانى فى المحتاج صريح به اى فى قول قوله فى نحو لبسها
لدفن نحو البدود (قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياجه نحو الصوف للبس لدفن الملك غالب وكثير ولا
كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سببه اهـ (م) (قوله) يؤيد ذلك اى الفرق قوله له ما مر فى
تعقيب الخ قد مر ما عليه عن السيد عمر (قوله ويظهر ايضا) لا يقبل الخ) قضية ما مر انفا ع من عر عن اطلاق
النهاية القبول وهو ايضا قضية ما سيذكره الشارح من الفرق بين الوديعة والمساقاة ايضا ان منع القبول
منع الامتياز عن نحو ذبح المأكولة المشقة لقلها لك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله اى علفها)
عبارة المعنى عن الطعام والشراب فانت بسبب ترك ذلك (قوله وإن أثم) الى قوله ان امكن فى المعنى الا
قوله وهو الفرق الى المتن وكذا فى النهاية لا قوله اى ان علم الى المتن (قوله قال الاذعى ان علم الخ) هذا التقيد
بمحول على استقرار الضمان عليه والافراق بين العلم اى يكونه ولياوالجمل فى اصل الضمان نهاية ومعنى قال
ع ش قوله فى اصل الضمان اى ويكون قرار الضمان فى صورة الجمل على الولي اهـ (قوله ولو ناه الخ)
عبارة المعنى هذا ان ناه لا ليلية فان كان لها كفولنج وان تحمقنا من مما امتثلت فيه فلو خالف وفعل قبل زال العلة
ضمن كذا اطفاء قال ابن شبة وينبئ اى يقيد الضمان بما اذا علم بعلمنا اهـ (قوله اى ان علمها) وبما
للمعنى وخلافا للنهاية عبارة وان لم يعلم بعلمها فيما يظهر خلافا لبعض المتأخرين اهـ قال ع ش قوله وان لم
يعلم الخ لان المضمنات لا يفرق الحال فيها بين علم او جهلها وقوله خلافا لبعض المتأخرين مراده به حج اهـ
(قوله ومر) اى فى شرح وامين (قول المتن فاذا اعطاه) المالك علفا بفتح اللام اسم لما كوله لم ينه نهاية
ومعنى (قوله ليردها) الانسب ليسردها اهـ سيد عمر عبارة المعنى ليسردها او يعطى علفها او يعلفها اهـ
(قول المتن فان فقدنا) بالثانية بخطه اهـ معنى (قوله فان عجز) اى الحاكم بان لم يتيسر له ايجار عبارة المعنى
ليقتصر على المالك او يؤجرها ويصرف الاجرة فى مؤنتها او يبيع جزءا منها او جميعها ان رآه اهـ (قوله)
ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا
لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بنبته اهـ سم قوله والضمان بتركه بواقفه قول الشارح
السابق ثم قال وفى عدم الضمان الخ قوله ثم قد يستبعد ذلك الخ واقفه قوله السابق والافلال لندرة (قوله) ان
امكن والا نوى الرجوع الخ) خالفه المعنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع فى احد وجوب وهو
المعتمد كما فى هرب الجمل اهـ (قوله مطلقا) اى نوى الرجوع ولا (قوله ما يوافق الاول) اى من الاكتفاء
بنية الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما يوافق الثاني اى عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقا (قوله) وعن
ابى اسحاق الى قوله انتهى فى النهاية (قوله انه يجوز له) اى لو دعي عند تقدم من المالك ووكيله
فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو الجمالة (قوله كالحاكم) اى بالمصلحة (قوله مطلقا) لعله
ادخل به الاتفاق بترجع فليراجع (قوله ويؤيده) اى قول ابى اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار)
اى فى الفرع المار آنفا (قوله لم يرجع) اى ان لم يتعدر عنه من يسرحها معه والا فيرجع نهاية ومعنى
(قوله وانما يتجه) اى ما يحته الزركشى (قوله او باجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد به اكثر من اجرة المثل
وكانت اقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله لم تردا لمقتضاه انها اذا ساوت يجب
دفعها اليه وهو محل تأمل ايضا ولو قيل بوجوب الدفع فى الاولى وبالتخيير فى الثانية لكان متجاها يدعمر وقوله

للمالك خفية ظالم ويظهر
ايضا انه لا يقبل قوله بعد
ذبحها اجد شهودا على
سيهوكذا بعد البيع لنحو
السوس احتياطيا لاتلاف
مال الغير نعم ان قامت
قرينة ظاهرة على ما قاله
اختمل تصديقه (فان ناه)
المالك (عنه) اى علفها
(فلا ضمان عليه) (فالاصح)
وان أثم كالأذن له فى
الاتلاف ولا رائى نحو
ولى قال الاذعى ان علم
الوديع الحال ويجب عليه
ان يأتى الحاكم ليحرم مالها
ان حضر او لياذن له فى
الاتفاق ليرجع عليه ان غاب
ولونها لنحو تحمة امتثل
وجوبا فاق علفها مع بقاء
العلية ضمن اى ان علم بها كما
بحث ومر الفرق بين ما هنا
وظن كونه امينا فان اعطاه
المالك علفا بفتح اللام
(علفها منه) الا بان لم يعطه
شيئا فليراجع اهـ ووكيله
ليردها وينفقها واذا اعطاه
علفها لم يحتج ان يقدره بل له
العمل فيه بالمعادة (فان فقدنا
فالحاكم) ليراجعه ليؤجرها
وينفقها من اجرتها فان عجز
اقتصر على المالك حيث
لا مال له حاضر او باع
بعضها او كلها بالمصلحة والذى
ينفقه على المالك هو الذى
يحفظها من التعيب لا الذى

يسمى ولو كانت سمينة عند الايداع فالذى يتجه من وجوب فيه انه يجب علفها

وما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك ان امكن ولا نوى الرجوع ولو

وحينئذ يرجع على ما جزم به شارح و ينافيه ما في المساقاة أنه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقا لان تقديمه نادر وعلى الاول يمكن الفرق بان الوديع محسن فناسب التوسيع عليه بوجوه مجردة قصد الرجوع عند نذرهم ثم رابت الاذرى بحث في اتفاق الام عند فقد القاضي ما يوافي الاول والزر كشي وغيره ما يوافي الثاني وعن ابي إسحق انه يجوز له نحو البيع او الاجارة او الاقراض كالحاكم وبغنى ترجحه عند نذر الاتفاق عليها مطلقا لا يذكّر بوجبه ما تقرر عن الانوار هذا كله في معلولة اما الزاوية (١١٥) فبحث الزر كشي وجوب تسريحها مع

ولو قيل بوجوب الدفع في الاول الخ هذا هو الظاهر والله اعلم **(قوله وحينئذ)** اى حين الزيادة وقوله باقيا اى في تلك الزيادة قاله السكرى ويظهر ان المعنى وحين اذ كان الزمان آتيا ووجدتة باجرة مثله الخ اى في اجرة المثل نظير ما تقرر في العلف من انه ان اعطاه المالك الاجرة تسرحها او لا فيراجعها الخ **(قوله فان قدته)** اى ما ذكره بقوله ان كان الزمان آتيا ووجد الخ بان كان الزمان مخوفا ولم يجد الثقة المذكورة **(قوله مراجعة المالك)** اى ويوكيله **(قوله ليعامر فيها)** اى من انه يرجع الحاكم ليؤجرها ويغفها من اجرتها الخ **(قوله فهل له ذلك)** اى التيسر **(قوله بما مر)** اى في شرح ومنها ان لا يدفع متلفاتها وقوله وباقى اى في شرح ولوبيتمش مع من يسقيها لم يضمن في الاصح **(قوله من الامين)** اى من الراعى الامين **(قوله مطلقا)** اى اعتدبر عليها بلا راع اولا **(قوله كل يحمّل)** والقلب الى الاول اميل لاسيما اذا كان عادة المالك ان يسرح في مثل هذا الزمان بلا راع **(قوله فانه لا يضمنه خلا للنهاية)** ووقال للفنى وشرح الروض عبارتها لم يضمن وهو احد وجهين في الروضة واصلا بالاتر جميع صححه الاذرى وقرق بحجة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيها اذا لم يضمنه عن سقيهها **(قوله ما مر في الاتفاق)** اى من انه يرجع المالك او وكيله فان قد قضا فالحاكم الخ **(قوله في زمن الامن)** اى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الامثلة غير المتفق قوله ثم رابت الى المتن وقوله ولو في حال اى بان تعين وقوله كذا اطلقه الى فان ترك قول المتن يسقيها اى يدهلها نهاية ومعنى **(قوله وهو ثقة)** والمراد بالثقة حيث اطلق العدل القادر على مباشرة ما فوض له ام عرش **(قوله ولا حظه)** اى الغير **(قوله بما مر)** اى في شرح جازت الاستعانة بمن يحمله الى الحرز **(قوله اما في زمن الخوف الخ)** واما مع اخر اجبه زواله معها للسبق او كونه غير معتاد للسبق ودوا به بنفسه فلا يضمنه فعلم **(قوله فيضمن)** اى دخلت في ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذى تهدى به لم يسقط عنه الضمان فهو ضمان جنابة ام عرش **(قوله ونحوها الخ)** عبارة للمغنى ونحوه كشمرو وير وخز مركب من حر وروصف ولبدو كذا بسطوا كسبة وان لم تسم تيا باعراه **(قوله يفتح له لينسرها)** كل من الجارين متعلق بقوله ليخير جهوا وقوله ويظهر انها الخ تفصيل لقوله يفتح **(قوله ولا اجازة)** ظاهره ان ادى فتحه الى ازالة القفل وهو قريب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك التوبة ام عرش **(قوله ثم رابت ما ياتى الخ)** اعلمه بذكره ولم يعطه مفتاحه لم يضمنها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز اه سم قول المتن وكذا اى عليه ايضا لبسها بنفسه ان لا يق ومعنى ونهاية **(قوله ولو في حال الخ)** اى ولو كان اللبس وقوله توقف الدفع اى تمت سببي لحال نوم وقوله عليه اى اللبس في حال النوم وقوله بان تعين اى تصور للحاجة الى اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع البدود **(قوله نعم)** الى قوله كذا اطلقه في المغنى **(قوله ان لم يلق بلبسها)**

الحال ولا نظر لندرة فقد الشهر فانظر نظائره وليس في شرح م **(قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السبق الخ)** في الروض وشرحه وهل يضمن تخللا استودعها لم يامر به سقيه فتركه كالحبوان اولا وجهان صحح منهما الاذرى الثاني وقرق بحجة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيها اذا لم يتمه عن سقيهها **(قوله ثم رابت ما ياتى الخ)** كانه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمنها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز **(قوله نعم ان لم يلق بلبسها)** ينفى ان المراد الماقة ولو شرع حتى لو كان ذكرا

واختلاف الغرض به (ولو يعينها) في زمن الامن (مع من يسقيها) وهو ثقة او غيره ولا حظه كاعلم مما مر (لم يضمنها في الاصح) وان لاق به مباشرة بنفسه لانه العادة وهو استنابة لا ابداع اما في زمن الخرف او مع غير ثقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاً (وعلى المودع) يفتح الدال (تعرض ثياب الصوف) ونحوها من شعر ووبر وغيره (الرريح) وان لم يامر بالمسالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل علم به فيه يفتحها لنسرها ويظهر انه ان اعطاه مفتاحه لزمه الفتح والاجازة ثم رابت ما ياتى وهو صريح فيه (كى لا يفسدها البدود كذا لبسها عند حاجتها) اليه ولو في نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طريق الدفع البدود بسبب عقب ربح الاذى بها نعم ان لم يلق به لبسها لبسها من يلقى بهذا القصد قدر

الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرى بخفايحهتمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة نظير ما مر أنه ناه و يحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال قاطع له وهو الأقرب فان ترك ذلك ضمن ما لم ينه و ظاهر كلامهم أنه لا بد من نية نحو اللبس لاجل ذلك والإضنه هو وجوده في حال الإطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد صارفه و يؤيده قول الأذرى السابق بهذا القصد ولولم يندفع نحو الود لا بل يش تفس به فيه تهاقنا فاحشا لم يفعل مع ذلك كما هو مقتضى (١٦٦) إطلاقهم أو يتعين بيعها اخذ اتماما عن الأنوار كل محتمل ولو قبل بغيره إلا صالح لم يبعد

ولوخاف من نحو النشر أو اللبس ظالما عليها ولم يتيسر دفعها لنحو مالها تعين البيع فيما يظهر وأهم قوله كي لا لآخره وجوب ركوب دابة أو تسيرها خوفا عليها من الزمانة ولو تركها لكونها بنحو صندوق لم يعلم بها أو لم يعطه مفتاحا لم يضمنها ولو ترك الوديع شيئا مما لزمه لجهل بوجوده عليه وعذر لنحو يفده عن العلماء ففي تضمنته وقفة لكه مقتضى إطلاقهم ولو قيل ان علم المالك حاله ولم ينه فهو المقتصر والا فالمقتصر الوديع لم يبعد (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلف بسبب العدول) المقتصر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فلو قال لا ترد على الصندوق) بضم أوله وقد يفتح (لرقدوا) وكسر بقله وتلف ما فيه ضمن) لذلك (وان تلف بغيره) أي العدول أو الثقيل كان سرق وهو في بيت محرز من أي

لصيقها أو لصفه ونحو ذلك اه معنى عبارة سم ينبغي أن المراد اللباسة ولو شرع في تركها ذكرها وهي ثياب حرير لبسا من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا فدفع المحذور فالوجه جوازه اه و عبارة النهاية نعم لو كان عن لا يجوز له لبسه كسب حريرو لم يضمنه لبسه من يجوز له لبسه أو جده ولم يرض إلا بالجرة فالوجه الجواز أي جواز اللبس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضي زمن يقابل بالجرة فالأقرب له رفع الأمر إلى الحاكم لغيره لاجل مقابلة لبسها إلا إذا يلزمه أن يبذل منفعة ما جانا كالخز اه وكذا في المقتضى الأول بل الوجوب قال عرش قوله بل الوجوب قد يتوقف في الوجوب بل في الجواز من أصله إذ لا ضرورة للباس مع وجوده من يلبس بل للباس بل للباس ان يرفع امرها للحاكم ليستاجر من لبسها اه ويؤيد التوقف في الوجوب اقتصار المقتضى سم على الجواز كاه (قوله) كذا أطلقه الخ قضية صنيع النهاية والمقتضى اعتداد الإطلاق (قوله) فيحتمل تقييد وجوب الخ هذا الاحتمال انسب بكلامهم والقلب إليه اميل لانه اذا فرض تفكك كل محذور يستحيل مندفع اه سيدعر وهو الظاهر لكن قضية صنيع النهاية والمقتضى اعتداد الاحتمال الثاني كالشرح كاهم آتفا (قوله) نظير ما مر) أي في شرح جازات الاستعانة بمن يحملها إلى المحرز (قوله) ويحتمل الفرق) أي بين ما هنا وما مر (قوله) فان ترك ذلك) أي ما ذكر من التعريض واللبس واللباس (قوله) ضمن ما لم ينه) عبارة المقتضى فان لم يفعل ففسدت ضمن سواء امره المالك أم سكنت فانها المالك عن ذلك أو لم يعلم بها الوديع كان كانت في صندوق مغفل فلا ضمان اه (قوله) و ظاهر كلامهم) إلى قوله ويؤيده اه سم وعش (قوله) والا) أي وان لم ينه كون اللبس لاجل دفع الدواب نوى غيره وأطلق (قوله) ويؤيده) أي ظاهر كلامهم (قوله) اخذ اتماما) أي في الفرع (قوله) تعين البيع) أي والاشهاد ان أمكن اخذ اتماما (قوله) وأهم قوله) إلى قوله لم يعطه مفتاحه الخ المقتضى وإلى قوله ولو قيل في النهاية (قوله) وأهم قوله كإلا وجوب كواب الخ) وهو كذلك كما قاله الأذرى وجعله الزركشي مثالا وان الضابط خوف الفساد بغيره (قوله) ولو تركها) إلى قوله ولو ترك الوديع كان المناسب ان يقدم على قوله وأهم الخ (قوله) بضمها) وتقدم انه يجوز له الفتح اه رشيدى (قوله) لكنه) أي التضمنين (مقتضى إطلاقهم) معتمداً بوجه بان الضمان هنا من خطاب الوضع ولا يفرق فيه الحال بين العلم والجهل اه عرش (قول المتن إلى الصندوق) أي الذي فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه أي بانسكاه اه معنى (قوله) لذلك) إلى حصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (قوله) أي العدول الخ) عبارة المقتضى أي بسبب غير الانسكاس كسرة اه (قوله) كان كسر) إلى قول المتن ولو جعلها في النهاية الا قوله أي الشان (قوله) وهو في بيت) إلى قوله أوفى بيت محرز في المقتضى الا قوله ونحو الرقود إلى فلان (قوله) أو بصحراء) المراد بها غير المحرز اه بغيره (قوله) ونحو الرقود) هو وقع له في الرقاد فيبدأ أنهما مصادران لرد قد كما يصرح به الصباح اه عرش (قوله) التزمه كونه الخ) أي الذي حلق به الثاني أي مقابل الصحيح الضمان بذلك اه نهاية (قوله) كان يردقه بغيره عادة الخ) عبارة النهاية لو لم يردقه بغيره فقه فيه اه أي كان يكون الصندوق في نحو المحراب (قوله) من غير مرقد) أي غير الجانب الذي كان يردقه بغيره عادة الخ (قوله) أوفى بيت الخ) وقوله أو لا مع نهى معطوفان على من غير مرقد وقوله وان سرق الخ غاية لها وقوله لانه زاد احتياطاً الخ تهليل لكل من

وهي ثياب حرير لبسا من يجوز له لبسها فان لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا فدفع المحذور فالوجه جوازه اه

جانب كان أو بصحراء من رأس الصندوق (فلا) يضمن (على الصحيح) لانه زاد خبرا ولم يات بالتلف مما المعطوفين عدل إليه ونحو الرقود وقفل الففلين زيادة في الحفظ فلا نظر لتزهم كونه إغرا للسارق عليها اما اذا سرق من جانب صندوق من نحو محمرا فيضمن لكن ان سرق من جانب كان يردقه بغيره عادة لو لم يردقه فلا نه بالرقاد أو قد أحل جانبه فبالبسبب التلف فقهه بخلاف ما لو سرق من غير مرقد اه أوفى بيت محرز أو لا مع نهى وان سرق من محل مرقد لانه زاد احتياطاً ولم يحصل التلف بفعله ويضمنه أيضا لو أمره بالرقاد أمامه فردقه

فسرق من امامه (وكذا قال لا تتلف عليه) فأقول (أو قفلين) بضم القاف (فأقفلما) فلا ضمان لأمير (ولو قال أربط) بكسر الهمزة مشروفا
ضما (الدراهم في كرك فاستكفا في يده فلتفت فالمذهب أنه) أي الشأن (إن ضاعت بنوم ونسيان) الواو فيه بمعنى أو (ضمن) لخصول التالف
من جهة المخالفة إذ لو ربطت لم تضع باحد ذينك (أو) تلتفت (بأخذ غاصب فلا ضمان ١١٧) لأن البدء بمنع من الربط نعم إنهاء عن

أخذها بيده ضمن مطلقا
وقضية التناهي إذا امتثل
الربط لا يضمن مطلقا فيه
تفصيل هو أنه إن جعل
الخط من خارج الكمين
أن أخذها الطرار لأنه أغراه
عليها باظهارها له وإن
استرسلت فلا إن أحكم
الربط وإن جعله داخله
انعكس الحكم ولا يشكل
بان المأمور به مطابق الربط
فاذا أتى به لم ينظر لجها
التلف كما لو قال احفظه
في البيت فوضعه برأوية
فانهدمت ولو كان بغيرها
لسم لان الربط من فعله
وهو حرز من وجه دون
وجه وقوله أربط مطابق
لاشعول فيه فاذا جاء التالف
بما اثره ضمن ولا كذلك
زوايا البيت ولان الربط
للعرف دخل في تخصيصه
بالحكم وإن شل لفظه غيره
ولا كذلك البيت إذ
لادخل للعرف في تخصيص
بعض زواياه وإن فرض
اختلافها بناء وقربا من
الشارع على ما اقتضاه
اطلاقهم (ولو جعلها) وقد
قاله أربط في كرك (في
جيبه) وهو المعروف أو
الذي بازاء الحلق (بدلا عن
الربط في الكمين) فصاعت
من غير تقب له لما أتى (لم

المعطوفين والمعطوف عليه) (قوله فسرق من امامه) أي بصحرا أخذها مما ركبها يظهر اه سيدعمر (قوله لما
مر) أي انفاق شرح على الصحيح (قوله الواو فيه بمعنى أو) إلى قول المثل ولو جعلها في الخفي الاقوله وان فرض
إلى المثل (قوله ضمن مطلقا) أي سواء كان التالف بنوم ونسيان أو أخذ غاصب اه عشر (قوله وفيه تفصيل
الخ) ولو كان عليه قرصان فربط في التحتاني منهما فيظهر عدم ضمانه سواء أربط داخل الكمين أو خارجه
لاستفاء المعنى المذكور نهاية ومعنى وزبدي (قوله الطرار) من الطر وهو القطع عبارة النهاية والمعنى
القاطع اه (قوله أو استرسلت فلا) لا يخفى ما في عطفه على ما قبله عبارة النهاية والمعنى لان استرسلت باخلال
العقد وضاعت وقدا احتاط في الربط فلا ضمان لانها إن انحلت بقيت الوديعة في الكمين اه (قوله إن أحكم
الربط) ويصدق في ذلك اه عشر (قوله انعكس الحكم) فيضمن ان استرسلت لتناها بها باخلال لان
أخذها القاطع لعدم تنبيهه ومعنى ونهاية (قوله ولا يشكل) أي هذا التفصيل اه عشر (قوله ولو كان الخ)
الواو حالية (قوله لان الربط الخ) لان تقول ولو الوضع في زاوية من البيت من فعله اه سيدعمر عبارة المعنى
لان الربط ليس كافيا على أي وجهه فرض بل لا بد من تضمنه الحفظ ولهذا الربط ربطا غير محكم ضمن وإن
كان لفظ الربط يشمل المحكم وغيره اه (قوله مطابق لاشعول فيه) لانك تقول والبيت كذلك اذ ليس المأمور
كل زاوية من زواياه لاستحالة اه سيدعمر عبارة عشر قوله ولا كذلك زوايا البيت نعم هو كذلك في الزوايا
انفسا اما الوضع في واحدة منها فن فعله هو مطابق فاذا جاء التالف من الجهة التي اختارها ضمن اه ويمكن
أن يجاب بان البيت وإن لم يكن فيه شمول الكلي لجزئياته لكن فيه شمول الكل لاجزائه فقوله احفظه في
البيت في قوة احفظه في أي زاوية من زواياه شئت عبارة المعنى ونظ البيت متناول لكل من زواياه
والعرف لا يخص موضع ما منه اه (قوله للعرف دخل الخ) محل تأمل اه سيدعمر (قوله وقد قاله) إلى قوله
ولنظر فيها مجال في النهاية والمعنى (قوله وهو المعروف) زاد النهاية بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه كما هو
ظاهر اه ثم قال بعد كلام وقد علم انه لا بد من كونه ضيقا أو مزرورا أنه يكفي ليجعل كلامه هنا على ما إذا
كان أو اساعا غير مزرور فليتأمل (قوله وهو المعروف) أي يجعل على الفخذ اه عشر (قوله أو الذي بازاء
الحلق) وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أئمة التتويو لفقه كلام الاصحاب في ستر المودة في الصلوة هو
معتاد عند المخاربة أو ما يعتاده بعض الناس من جعله عند طوفة فتحة نازلة كالخرطة اه نهاية عبارة المعنى
عقب المتن الذي في جنب قصه أو ليتها وغير ذلك اه عبارة الجبري والمراد به ما في الصدر وما في الجنب
من السبلة أو طلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح الفقهاء أو الافتقاضي
ما في اللغة إن الجيب هو نفس طوق القميص ففي الصباح جيب القميص ما يفتح على النحر اه (قوله لما
يأتي) أي في شرح أو جعلها في جيبه لم يضمن (قوله ما لم يكن الخ) متعلق بل يضمن كما هو صريح صنيع المعنى
(قوله إن الواسع غير المزور الخ) وقوله وإن الضيق الخ ظاهر المعنى اعتناء اطلاقهما وظاهر النهاية
اعتناء اطلاق الثاني وتقييد الاول بعدم الستركامر (قوله لان ستر الاول) أي الواسع الغير المزور
وقوله وظهور الثاني أي الضيق المزور وقوله في الاول أي الواسع الغير المزور وإذا ستر وقوله

(قوله إن إنهاء عن أخذها بيده ضمن مطلقا) قد يشكل لضمان حينئذ بأخذ غاصب على عدم الضمان لما
لو قال لا ترد على الصندوق فردد عليه وتلف بغيره مجر من التصحيح في الوديعة مجامع انه زاد خيرا
فيها كما علوا بذلك ثم مع وجود التنبه لهما وبجواب المخالفة هنا نفس الحرز ولا كذلك ثم
فليتأمل (قوله وهو المعروف) بشرط أن يكون مغطى بثوب فوقه كما هو ظاهر شرح م

يضمن) لأنه أحرز ما لم يكن واسعا غير مزرور (تنبيه) صريح كلامهم أن الواسع غير المزور لا يكفي به وإن ستر بثوب فوقه وإن
الضيق المزور يكفي وإن لم يستر ولنظر فيها مجال لان ستر الاول يمنع الأخذ منه غالبا لكنه لا يمنع السقوط منه بنوم أو نحوه وظهور
الثاني مفر للطرار عليه وإن منع سقوطه ولو قيل في الاول يضمن أن سقط لان أخذه طرار وفي الثاني بالعكس لم يبعد (وبالعكس)

بأن أمره بوضعها في الجيب فربطها في الكم (بضم) قطعاً لما تقرر أن الجيب بشرطه أحرز منه ونزع البقيتين فبذا ذكر بأن الجيب وإن ضاق ليس أحرز من الربط في الكم لأن الجيب قد تنسرب الفضة منه يتقاب، ونوم ونحوه وقد تخذل ويرد بمنع ما ذكره من القرصان ضيقه يمنع سقوط ما فيه وإلا كان واسعاً بالنسبة له وإيضاً فالجيب أقرب إلى البدن الموجب لاحتساب ذهاب ما فيه من الكم فاتجه إطلاقهم أن الجيب أحرز من الكم (ولو أعطاه درهم بالسوق) مثلاً (١٨) ولم يبين كيفية الحفاظ فإن عاينها إلى بيته لزمه أحرار ما فيه والاضمن مطلقاً على

ما فهمه كلام الماوردي
لكن قضية كلام الشيخين
أنه يرجع في ذلك للعادة
وإن لم يذهبها إليه (فربطها
في كفه وامسكها) مثلاً
(بيده أو جعلها في جيبه)
الذكر بشرطه (لم
بضم) لأنه احتاط في الحفاظ
بمخلاف ما إذا كان الجيب
واسعاً غير مزور أو مثقوباً
وإن جهله كما أطلقه
الماوردي وقال صاحب
الكافي لا يضمن إن حدث
الثقب بعد الوضع وهو متجه
إن كان حدوثه لا بسبب
الوضع ولا بسبب آخر يظن
حصوله عادة وبمخلاف ما
إذا ربطها فيه ولم يمسكها
بيده فيضمن على ما فهمه
المتن لكن الذي في الروضة
كأصلها وغيرهما أنه يتأتى
فيه مأمور فيها أمره بربطها
في كفه وبمخلاف ما لو وضعها
في كفه بل بربطه فسقطت فانه
بضم الخفيفة لأنه لا يشعر
بها إذا سقطت بمخلاف
الثقيلة أي عما يعتاد وضع
مثله في الكم قال الرافعي
وقياس هذا طرده في سائر
صور الاسترسال ولو ربطها

وفي الثاني أي الضيق والمزور إذا لم يستر (قوله) بأن أمره إلى قوله وإيضاً فالجيب في النهاية (قوله)
أن الجيب بشرطه وهو كونه ضيقاً ومزوراً أمعش أي ومستوراً يثبت فوقه على مأمور عن النهاية وكونه
غير مثقوب (قوله) قد تنسرب أي تسقط اه نهاية (قوله) بمنع ما ذكره عبارة النهاية بأن الكم كذلك
وبأن هذا لا يتأتى إلا في واسع غير مزور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً ومزوراً وهو حيثئذ أحرز من
الكم بلا شبهة اه (قوله) بالنسبة له أي لما في الجيب (قوله) وإيضاً فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب
المعروف نظر (قوله) فإن عاد إلى المتن يفتي عنه ما يأتي في شرح فأن أحرز بلا عندر ضمن من قوله فأن لم يقل له
شيئاً إلخ (قوله) إلا أي وإن لم يحزها في البيت وقوله مطلقاً أي خرجها مبرم بوطه أو لا (قوله) أنه يرجع
إلخ) وهذا هو الظاهر معني ونهاية (قوله) وإن لم يمسكها عطف على قوله إن عاد إلخ ودخل في المتن (قوله) مثلاً
موقعه ذيل في كنه عبارة المغني في كنه أو نحوه كمل تكسبه كما قال القاضي حسين على طرف ثوبه اه (قول المتن
أو جعلها إلخ) عبارة المغني أو لم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزور اه (قوله) المذكور
إلى قوله ويظهر أن محله في النهاية الإقوله وهو متجه إلى وبمخلاف ما إذا وقوله أي بما عتاد إلى قال وكذا
في المغني الإقوله قال إلى ولو ربطها (قوله) بشرطه يفتي عاقله (قوله) المتن لم يضمن) وإن أمسكها بيده
لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن أن تلفت بغفلة أو نوم أه اعلم أن هذا من المتن وقد سقط من النسخة التي
شرح عليها الشارح والأقرب عدة متون مصححة وقت عليها منها نسخة مصححة على أصل الآم
النوري بخطه وعليها شرح الحق المحلى وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغني ولم ينبه أحد منهم على
سقوطه في نسخة ولا علم أخذهم من الشراح وافق الشارح على إسقاطه اه سيدعمر (قوله) أو مثقوباً أو
حصلت بين توبيه ولم يشعر بما فسقطت اه معنى (قوله) لا يضمن أن حدث إلخ) معتمد اه عرش (قوله)
مأمور أي النظر لكيفية الربط وجهة التلفت نهاية ومعني وعبارة سمى المذكور بقول الشارح السابق
وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقاً اه (قوله) بخلاف الثقيلة لا يضمن قاله الماوردي
هذا إذا لم يكن بفعله فلو نقض كنه فسقط ضمن وإن كان سهواً قاله القاضي نهاية ومعني (قوله) أي عما يعتاد
إلخ) أقره عرش وسم (قوله) إن محله أي عدم الضمان في مسئلتك وكور العمادة (قوله) وقد
أعطاه له إلى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغني (قوله) أو كان إلخ) أي الوديع (قوله) وهو أي الحانوت
حرز إلخ م أن لو عين لها حرز أو نقلها إلى أحرز أو مساو لا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حائزاً لحرز
من بيته مساوياً له لا يجب عليه نقلها إلى بيته وكلامهم خرج مخرج الغالب من أن البيت أحرز من
السوق اه سيدعمر وهو وجهه لكن يردده قول الشارح كالتبابة والمغني وهو حرز مثلها (قوله) كما
بينه الأذرع إلخ وهذا هو الوجه ولا اعتبار حيثئذ بعبادته لأنه لو شرطه بقوله لو قال له أحفظ هذا في
يمينك فجعله في يساره ضمن وبالعكس لا يضمن لأن العين أحرز لأنها تستعمل أكثر غالباً قال الأذرع
لكن لو هلك للبخافة ضمن وقضية التعليل أنه لو كان أعسر انعكس الحكم وأنه لو كان يعمل بهما
(قوله) مأمور فيها أمره بربطها في كفه) أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا
امتثل الربط لا يضمن إلخ (قوله) وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) وعمل ذلك إن لم
يكن بفعله فلو نقض كنه فسقط ضمنها ولو سهواً قاله القاضي شرح م

في التكة أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن ويظهر أن محله إن أخذت من غير طر أو لا وقد ظهر جرمها فينبغي على
أن يضمن لأنه اغراه عليها حيثئذ (وإن قال) له وقد أعطاه له في السوق مثلاً (أحفظها في البيت) فقبل (فليعض إليه) حالاً
(ويحزرها) عقب وصوله (فإن آخر) شيئاً من ذلك (بلا عندر) صار ضامناً لها فإذا تلفت ولو في البيت (ضمن) لنفريطه وإن
كانت خميسة أو كان في سرقه وجانوته وهو حرز مثلها ولو لم تجر عاداته بالقيام منه لإعشاءه على المنقول كما بينه الأذرع راداً به على من قيد بشيء.

من ذلك ويؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب لان هذا اضيق فليكن المراد بالعرف الضروري او القريب منه ولو
قال له وقد اعطاه في البيت احفظ ما في البيت فخرج بها ولم يخرج وربطها في نحو (١١٩) كما مع امكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بخلاف ما اذا لم يجد مفتاحه
مثلا لان شاهدها بما يلي
اضلاعه اى ولم يكن التلف
في زمن الخروج بسبب
الخاتفة كما يحتمل الاذرى
لان هذا احرز من البيت
فان لم يقبل له شيئا جازله ان
يخرج بها من بوطه كما يشعر
به كلامهم قاله الرافعي ثم
بحث فيه بانه ينبغي ان
يرجع فيه للعادة وهو متبجح
وان نازعه الاذرى بان
قضية كلام الماوردى
المؤيد بنص الامان المحل
مضى كان حرزا لها فخرج بها
منه ضمنها ولو نام ومعه
الوديعة فضاقت فان كان
بحضرة من يحفظها او في
محل حرز لها لم يضمن ولا
ضمن كادل عليه كلامهم
ثم رايت التصريح به الا
(ومنها ان يضيها) ولو
لنجوسيان (ان) تقع في
كلامه كغيره بمعنى كان
كثيرا كما في هذا الباب اذ
انواع الضياع كثيرة منها
ان تقع اذ في مملكة وهى
مع راع او ودفع فيترك
تخليصا الذى ليس عليه
فيه كبير كلفة واذا جها بعد
تعدر تخليصها فتعوت
فيضمنها على ماهر ولا
يصدق في ذبحها لذلك الا
بينة كافي دعواه خوفا

على السواء كانا سوامنا به ومعنى قال عرش قوله وقضية التعليق (الخ) وقوله وانه لو كان يعمل الخ كل منهما
معتمد (قوله من ذلك) الاولى من صندوق (قوله ويؤخذ منه) اى ما بينه الاذرى (قوله او القريب
منه) ما ضابط القريب من الضرورى اه سبب عدم (قوله ولو قال له) الى قوله وان نازعه الاذرى في المعنى
والى قوله ثم رايت في النهاية عبارة ما خرج بالسوق ما لو اعطاه درهم في اليد وقال احفظها لى فانه يلزمه
الحفظ فيه او اذ كان اخر بلا مانع ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كراهة ما في عضده لا بما يلي اضلاعه
وخرج بها ولم يخرج وامكن احرارها في البيت ضمن لان البيت احرز من ذلك بخلاف ما اذا شذها في عضده
بما يلي اضلاعه لانه احرز من البيت وقبده الاذرى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة الخاتفة
والا فيضمن اه (قوله لان شذها) عطف على لم يخرج الخ (قوله كما يحتمل الاذرى) معتمد اه عرش قال
السيد عمر قول الاذرى في زمن الخروج يقتضى انه لو وقع التلف بسبب الخاتفة لا في زمنه كان دخل غاصب
واقصر على سلب ما ياله انه لا يضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافه والتقيده به الغالب فلا مفهوم له اه
(قوله الاى) اتقا (قوله المتن ومنها) اى عوارض الضمان (قوله ولو لنجوسيان) الى قول المتن او
يدل في النهاية الا قوله وقد يرد الى وقضية (قوله لنجوسيان) كان قد مضى طريق ثم قام ونسبها او دفعها بجزر
ثم نسبها بما هو معنى قال عرش قوله ثم قام ونسبها ومنه ما لو كان معه كيس درهم مثلا فوضعه في حجره ثم قام
ونسبه فضاقت ليعضد اه (قوله تقع) اى لفظة بان (قوله فيضمنها على مر) اى في شرح فلو او دعه دابة فترك
عطفها ضمن عبارة عرش قوله على ما مر اى من الخلاف فيه وقد سبق ان المعتمد منه هو الضمان وقد قدعنا من
حيث ان الذى يتجه انه ان كان ثم من يشهد على سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذبحها
لذلك الخ) بى مالم يكن راعيا او مودعا ورأى نحو ما كثر للغيره وقع في مملكة واشترى على الهلاك فهل يجوز
له ذبحه بنية حفظه مال الكرم اذ اتركه من غير ذبح لا يضمن ولا يجوز له ذبحه ولو تركه ولا ضمان عليه بالترك
فيه نظر والا قرب الاول لكن لا يقبل ذلك منه الا ببينة كما قاله في الراعى فان قامت قرينة تدل على صدقه
احتمل تصديقه كما قاله حج في الراعى ومعلوم ان الكلام كله مفروض في عاروف بين بين الاسباب المقضية
للهلاك وغيره اه عرش (قوله الا ان كانت الخ) اى او كان في محل حرزها كما مر اتقا (قوله ورقته
الخ) جملة حاله (قوله اى مستيقظين الخ) لعل المراد ان فيهم مستيقظا ولو واحدا يحصل به الحفظ اه رشيدى
اقول ومر اتقا الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضيها) وفي هامش نسخة لبعض الفضلاء مناصه قوله
وان ليست موجودة في اصل الشارح والظاهر انها سقطت من تلم اه اقول الصواب عدم وجودها كما في
اصل الشارح. وبعض النسخ المتداولة حالا وقوله والظاهر انها الخ منشوّه توهم العطف على قول الشارح ان
ينام الخ وهو ظاهر الخطا والبقى باب المتن لا مدخول (قوله بغير اذن مالكم) او ان قصد اخفاها) كذا في
المنى (قوله بمضيعة) قال في المصباح المضىعة مثل معيشة عمى الضياع ويجوز سكون الضاد فتح اليا موزان
مسئلة والمراد بها المفاضة المنقطعة اه عرش (قوله ويبحث انه الخ) جزم به النهاية (قوله على نفسه او ماله)
ظاهرة وان قل المال وكثرت الوديعة فليراجع اه رشيدى (قوله وهى في حرز مثلها الخ) مفهومة الضمان
اذالم تكن في حرز مثلها وان علم انه لم يهرب قتل مثلا والفرض انه لم يمكن اخذها ولا ينبغي اشكاله وان

(قوله فخرج بها او لم يخرج الخ) عبارة الكسز ولو شذها في عضده وخرج لم يضمن ان كان بما يلي
الاضلاع والا ضمن انتهى (قوله وهى في حرز مثلها مفهومة الضمان اذا تكن في حرز مثلها وان علم
انه لو لم يهرب قتل مثلا والفرض انه لم يمكن اخذها ولا ينبغي اشكاله وان الوجه خلافه

الجماء اى ارباع غيره ومنها ان ينام عنها الا ان كانت برحله ورقته حوله اى مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حينئذ وان
(يضمن في غير حرز مثلها) بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاها كما لو هجم عليه قطع اقلها بمضيعة او غيرها اخفاها فضاقت والتظهير فيه
غير صحيح ويبحث انه لو جاهد من يخاف من على نفسه او ماله فهرب وتركها اى ولم يمكن اخذها وهى في حرز مثلها لم يضمن اذ لا تقصير منه

(تنبيه) ضابط الحرز هنا كافي لصلوه في السرقة بالنسبة لانواع المال والمحال ذكره في الانوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم وخرج بعضهم عليه ان الدار المغلقة لا تلازم فيها غير حرزها ايضا وان كانت ببدا من انه لو قال اى لمن معه في الدار كما علم بما مر اول الباب احفظ داري فاجاب فذهب المالك وبها مفتوح (١٢٠) ثم الآخر ضمن بخلاف المغلقة على التفصيل الآتي ثم وقدر على ذلك جزم بعضهم بانه

لوسر في الودية من الحرز من يسا كنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والاغلاهم قضية ولو لم يكن حرسا بالنسبة للضيعة والسكن انه يضمن هنا مطلقا وهو الاوجه ولو ذهب فأنار من حرزها في جدار لم يضمن للمالك حفره بجنا لان ماله لم يتعد بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بحجرة وفصل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسر ما او هدمه بكسر وهدم بالارض ان لم يتعد مالك الظرف ولا لافلارشر (او يدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) ونحوه (او من يصادر المالك) لانه ان يتعوض ما التزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقا في الضمان وان اكره على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزكشي قول الماوردي لا يضمن وفارق عمر مادل على صيدبانه لم يلزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيهما ونظر شارح في حل الزكشي المذكور بانه يلزم منه ان قرار الضمان على الدال على

الوجه خلافه اه سم (قوله) كافي لصلوه (الخ) خبر ضابط (الخ) قوله عليه اى الضابط المذكور (قوله) وانه لو قال اى لمن (الخ) قد استظهر في شرح او يضمنها في خزائنه بشرط لملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها الا ان كانت ثقة اه وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يكن السالك منها اياها يمكن ثقا او ممكنه اذا كان ثقة فتغلبه وسرقها لا ضمان فليتأمل اه سم (قوله) فاجاب (الخ) اى صرحا اه ع (قوله) الآتي ثم اى في السرقة (قوله) وقد يرد على ذلك اى الضابط المذكور او على التفرع الثاني (قوله) بالنسبة للضيف (الخ) اى قال الوديع مقصر حيث وضعها فيا ذكر لانه موضعها في غير حرز مثلها اه ع (قوله) مطلقا اى سواء كان متعاما لا اه ع (قوله) تكسر (الخ) ظاهره انه يفتي بجواز ذلك وليس مراد ابل يقال لصاحب الفصل والدينار ان هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الارض والا فلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديه اه ع (قول المتن) وبذل عليها اى ولو لمع غيره لان الغير لم يلزم حفظها بخلافه هو اه ع عبارة المغني بخلاف ما اذا علم بها غيره لانه لم يلزم حفظها بخلاف ما اذا ضاعت بغير ذلك او به ولم يعين موضعها ولو اعلبهها هو وغيره وعليه هو الضمان لما مر اه (قوله) مع تعيين محلها اى قوله ونظر شارح في المغني والى قول المتن فلوا كرهه في النهاية الا قوله ويفرق الى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعه انه لا بد من التعيين في مسئلة المصادر ايضا هو صريح شرح الروض اى والمغني ومقتضى صنيع الشارح المحقق المحلى انه لا يشترط لبل بكنى الاعلام وهو المنجبه معنى اذا الفرق واضح فليتأمل فان صنيع اهل الروضة هو ما فاده صنيع المحقق المحلى بل التقييد في السارق بالتعيين نقله الشيخان عن البغوي وتعبه في الحامد بان الذي يقتضيه كلام الجمهور فيه التضمن وهو اقرب ومنهم العبادى والقفال والغزالي اه سيد عمر وسباني عن سم في مسئلة النهى عن الاخبار استشكل اشراط التعيين هنا دون هناك ثم الجواب عنه لكن الاشكال اقوى كما اشار اليه سم نفسه (قوله) وعليه اى طريق الضمان (قوله) قول الماوردي (الخ) اى عن مذهب الشافعى اه معنى (قوله) وفارق عمر ما (الخ) اى حيث اثم ولا ضمان اه ع (قوله) ويرد بمنع لزوم ذلك نظر (الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض بنظر اذهو انه يلزم منه ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردي في ضمان القرار فيثبت اى ضمان القرار على ذلك الوجه وهذا لا يتدفع بما ذكره فتأمل اه سم عبارة الرشدي قوله ويرد بمنع الخ فيه نظر ان كان موضوع كلام الماوردي في دالة المسكره كاهو المتبادر من السياق اه بل هو صريح صنيع المغني (قوله) او بالزما اى اللزوم وقوله نظرا لا لزامه اى الوديع (قوله) شهادة (نق) لا يحيط بها العلم اه نهاية (قوله) لكن المعتمد (الخ) اعتمدته النهاية والمغني ايضا كامر (قوله) ويفرق (الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق اه سم وسباني عن السيد عمر ما يتضح به وجه الخفاء (قوله) وتأخير الذهاب (الخ) يحتاج الى التامل اه سيد عمر (قوله) وعدوا المتبادر انه قيد لثاخير بمعنى العدوان الظالم المراد به عدم عدم العذر وفي بعض الماوش ماضه قوله عدوا اى عدوانا كما بين ذلك بخطه على هامش

(قوله) وانه لو قال اى لمن معه (الخ) كذا شرح مرو وقد تقدم في شرح او يضمنها في خزائنه مشتركة قوله ويظهر انه يشترط لملاحظته لها عدم تمكن الغير منها الا ان كان ثقة انتهى وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يمكن السالك منها اياها يمكن ثقا او ممكنه اذا كان ثقة فتغلبه وسرقها لا ضمان فليتأمل (قوله) مع تعيين محلها اى بخلاف ما اذا لم يعينه شرح الروض (قوله) ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذرة (الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض بنظر اذهو يلزم ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردي في ضمان القرار فيثبت على ذلك الوجه وهذا لا يتدفع بما ذكره فتأمل (قوله) ويفرق (الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق

وجه اى حكا الماوردي مقابلا لقوله لا يضمن ولا قائل به اه ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذرة مع عدم مباشرته للتسليم نسخه او بالزما نظرا لانزاه الحفظ وقوله لا قائل به شهادة نقى وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما انه لا يضمن ويفرق بينه وبين ما مر في ترك العلف وتأخير الذهاب لبيت عدوانا بان كلا

من ذلك فيه تسبب لا ذهاب عينها بالسكبة بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل بها في ضمانه ولو قال لا تخبر بها بخلاف فان اخذها مخبره أو مخبر مخبره ضمن وان لم يعين موضوعها والا فلا خلافا لما به وجهه كلام العبادي (فرع) أعطاء (١٢١) مفتاح حانوته وبينه دفعه لاجنبى أو ساكن

معه ففتح وأخذ المتاع لم يضمه لانه انما التزم حفظ المتاع لا المتاع ومن ثم لم التزمه ضمنه ايضا (فلو أكرهه ظالم) وان كانت ولا يتبها عامة كما صرح به كلامهم وان قال الزركشي لا تخلو عن احتمال (حتى سلمها إليه) وألغيره (فلما لك تضمينه) (أى الوديع) (في الاصح) لمباشرته للتسليم ولو مضطر الاذ لا يؤثر ذلك في ضمان المباشر أو يفرق بين هذا وعدم فطر المكروه كما مر بان ذلك حق الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فائرية الاكراه وهذا حق الادمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) (الوديع) (على الظالم) وان علم انه لا يتسلمها لم يسلمها إليه على الاوجه لانه استولى عليها حقيقة اما لو اخذها الظالم قهرا من غير فعل من الوديع فلا ضمان عليه قطعا ويلزم الوديع دفع الظالم بما أمكنه أى ولو بتعيينه لها فيما يظهر نظير ما مر في الوصي فان لم يدفع الا بالخلف جاز وكفر وقال الغزالي يجب اى بالله دون الإطلاق كما هو ظاهر واعتمده الاذعى ان كانت حروا نريد بقوله وقنايريد الفجور به ومتى خلف

نسخته (أى التزك أو التأخير) (قوله بالسكبة) أى مع عدم إمكان التدارك ولو بالبدل نعم بتضع هذا في ترك الملف سيد عمر (قوله ولو قال لا تخبر بها الخ) عبارة المغنى ولو نهاه عن دخول أحد عليها أو عن الاستمانة على حفظها بخارس أو عن الاخبار بها ظاهرا فيه ضمن ان اخذها الداخل عليها أو الحارس بها أو تلفت بسبب الاخبار أو لم يعين موضوعها وان اخذ غير من ذكر أو تلفت لاسبب الاخبار فلا ضمان اه (قوله ضمن) ينبئ طريقا لقرار أو قوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسئلة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين اهم (قوله ومن ثم لم التزمه الخ) أى حفظ الامتعة كان استحقاقه على المحتاق وما في اليد من الامتعة فالتم ذلك اه عن (قوله ضمنه الخ) قال الشيخ ع ش في حاشيته و ظاهره ان لم يرد الا لمتعة ولا سلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الاختراء اذا استحقظوا على السكبة حيث لم يضموا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم وثيقهم اياها اه قلت لا إشكال لان الصورة انه تسلم المتاع كما يدل عليه قوله أيضا واذ تسلم المتاع مع التزام حفظ المتاع فهو متمثل للمتاع معنى بل حسا لتمكنه من الدخول الى محله وايضا فلا استحفاظ هنا على المتاع وهناك على السكبة وايضا فالامتعة هنا متعينة نوع تعيين اذ هي محصورة في المحل المستحفظ عليه لا يزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكبة التي بها سكانها يبدون وينقصون وايضا فالمستحفظ هنا مالك المتاع و ثم المستحفظ هو الحاكم قد يبرأه رشدي وقوله سكانها الخ الانسب الامتعة زيدو تنقص قول المتن فلما أكرهه اى الوديع ظالم على تسليم الوديع وقوله فلما لك تضمينه وله مطالبة الظالم ايضا اه معنى (قوله وألغيره) الى قول المتن ومنها في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قال الغزالي الى واعتمده الاذعى وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله وعدم فطر المكروه الخ) كون ترك المفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع محل تأمل اذ هو شرط لصحته كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله بان ذلك الخ) عبارة المغنى بان هنا استيلاء على ملك الغير لضمنا وفي الصوم ففعله كلا فعل لان الحق لله تعالى اه وهى سالمة عن اشكال السيد عمر المار انفا (قوله يلزم الوديع الخ) عبارة المغنى ويجب على الوديع انكار الوديع عن الظالم والامتاع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن اه (قوله بما أمكنه) مع تنظيره بالوصى يشعر بان له دفع بعضا اذا لم تتدفع الاب لا فليتأمل اه سيد عمر (قوله وكفر) ان كان بالله اهنا بعبارة المغنى ويجب ان يورى في يمينه اذا حلف وامكنته التورية وكان يعرفه لئلا يحلف كاذبا فان لم يور كفر فان حلف بالطلاق أو العتق مكرها عليه وعلى اعتراضه خالف حنث لانه قد نوى الوديع بزوجته أو رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لانه قد نوى زوجته أو رقيقه بها أو اعلم الا لوصى بمكانها فضاءت بذلك ضمن لما فاق ذلك الحفظ لان اعلمهم بانها عندهم من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك اه (قوله واعتمده) أى وجوب الحلف بالله كما يقتضيه السياق وحمله على وجوب مطلق الحلف الشامل بالطلاق فليراجع (قوله ان كانت حروا نا) اى عتقها كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله حنث) وبقي ما لو أكرهه على الحلف فقط بخلاف بالطلاق أو بالله فلم يحنث ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله لانهم أكرهه الخ) اى فلا يحنث لانهم الخ اه ع ش قال السيد عمر ما نصه قد يقال ما به الحنث وقيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف المسئلة السابقة والحاصل ان ما به الحنث في الثانية ليس مكرها عليه بالكيفية في الاولى وان لم يكن مكرها عليه بعينه لكنه مكره عليه في الجملة نظرا للتأخير اه (قوله بعد اخذها)

(قوله ضمن) ينبئ طريقا لقرار أو قوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسئلة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرح ر (قوله وخلاف الخاتم اليه الرجل في غير المختصر الخ) نعم يجب تقييده بمن لم يقصده بالاستعمال ومن لم يعتد اللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة شرح مرو غير المختصر للمراة كالمختصر والخنى ملحق بالرجل في اوجه احتمالين

(١٦ - شرواني وابن قاسم - سابع) بالطلاق حنث لانه لم يكره عليه بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو اخذ قطع مال رجل ولم يتركه حتى يحلف به انه لا يخبر بهم فاخبر بهم لانهم أكرهه على الحلف عينا (ومنها ان يتنفع بها) بعد اخذها

لابنية ذلك (بان بليس) نحو الثوب أو مجلس (٢٢) عليه مثلاً (أو ركب الدابة أو يطالع في الكتاب) بخيانة (الحامى لغير ما أذن له

إلى قوله وفيه نظر أما ذاقى النهاية إلا قوله قيل وقوله لأن الأول إلى قوله الأول (قوله لا بنية ذلك) لاى بنية
الاتضاع والاصار ضامنا بنفس الاخذاه رشيدى أى كياتى فى المتن (قوله نحو الثوب) إلى قوله وباتى ذلك فى المعنى
الأقوله وكثير إلى وكذا (قوله أى لغير ما أذن له فيه) عبارة النباهة بالمعنى أى لغير ما (قوله بخلافه) نحو
دفع الخ) عبارة المعنى وخرج بقوله بخيانة لبس الصوف ونحوه دفع الدود ونحوه وركوب الجروح للسقى أو
خوف الزمانة عليها (قوله عامر) أى فى شرح وكذا البسها عند حاجتها (قوله) إذا لبسه الرجل الخ
أى لا بنية الاتضاع سواء نوى الحفظ أو أطلق وفي النهاية ما نصه وغير الخنصر للمراة كالخنصر والخنثى ملحوظ
بالرجل فى أوجه احتمائين إذا لبسه فى غير خنصر فأن أمره الوديع بوضعه فى خنصره فجعله فى بنصره لم
يضمن لأنه أحرز لكونه غاظلاً لأن جعله فى أعلاه وفى وسطه ما وانكسر لفظ البصر فيضمن وإن قال اجعل
فى البصر فجعله فى الخنصر فأن كان لا ينتهى إلى أصل البصر فالذى فعله أحرز فلا ضمان والأضمن ١ هـ
وهذا كله فى المعنى إلا الحاق الخنثى بالرجل فإنه اعتمد الحاء بالمرأة قال الرشيدى قوله وغير الخنصر للمرأة
كالخنصر يشمل نحو السباقة مع أنه لا يعتد باللبس فيها بالنساء أصلاً فغير اجمع (قوله وكثير يعتادون الخ)
عبارة النباهة نعم يجب تعديده عن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد باللبس فى غيره كما يفعله كثير من العامة
لأن قصد بلبسها فيها الحفظ لا يضمن وقضيته تصديقه فى دعواه أنه لبسها للحفظ ١ هـ (قوله وقضية
ما تقرر) أى قوله فإنه لا يعاد الخ أنه لا يضمن أى من اعتاد اللبس فى الألبام (قوله الألبسة) أى الخاتم وقوله
من غير نية الحفظ أى بان نوى الاستعمال أو أطلق (قوله وكذا فى الخنصر) عطف على قوله فى غير الخنصر
١ هـ كرى (قوله إذا لا يعلم الخ) علة لمخوف أى ويصدق فيه إذا لا يعلم الخ أى قصد الحفظ وقوله وباتى ذلك
يعنى التصديق فى قصد الحفظ (قوله كامر) أى فى شرح فترك عطفه ضمن (قوله ولا رد علفه) أى المصنف
أى على مفهوماً وقوله بخيانة (قوله فإن ضمانها الخ) تعليل لعدم الورود وحاصله أن ذلك مستثنى منه وإفاده
كلامه فى باب النصب (قوله فإن لم يستعملها) أى الوديعه التى أخذها من محلها على ظن أنها ملكه
(قوله ظن الملك) أى للوديعه التى استعملها (قوله قيمة المتقوم) أى إلى قوله قبل فى المعنى (قوله أن
تألف) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وأجرة المثل الخ) أى فى مسئلة اللبس فقط كما هو
ظاهر ١ هـ رشيدى (قوله عنده) أى الوديع بعد التعدى (قوله وإن بليس الخ) غاية لقول المتن فيضمن
(قوله لأن العقد أو القبض الخ) يشير إلى أنه لا بد من إقرار التبة بالقبول أو القائم مقامه من الاستيجاب أو
القبض ١ هـ سيدمر عبارة المعنى لا تقرر أن الفعل بنية التعدى ١ هـ وظهر أن العبرة بحالة القبض فقط
ويؤيده قول الكردى قوله لأن العقد أى أخذ الوديع من محلها وقوله أو القبض أى من المالك ١ هـ (قوله
فيضمنه فقط) أى مالم يترتب على أخذه تلف لباقيا كان علم السارق بها عند أخراجها وأخذ الدرام منها
وكالوديعه مالم يسهل له أن يسهل له في شراء متاعه ودفع له دراهم ثم صاعته فى تاليها هذا التفصيل ١ هـ (قوله
مالم يفض ختم الخ) عبارة المعنى إذا لم يفتح قفلاً عن صندوق وختمه كس فيه الدرام فإن فتحه أو ودعه
دراهم مثلاً مدفونة فتدبها ضمن الجميع وإن لم يأخذ شيئاً لأنه هنا كذا فى ضمان الصندوق والكيس
وجان أوجه ما كمال شيخنا الضمان هو قوله وفى ضمان الصندوق الخ كذا فى النهاية (قوله فإن رده)
أى بعينه وم معنى (قوله ضمن نصف درهم) بظن أن الفرض أنه خلط خلطاً غير مميز أو افتتق
الحكم بخصوصه وجوداً وعدمه ١ هـ سيدمر (قوله بخلاف رد بده) عبارة المعنى فإن ورد بده إلى المالك
المالك إلا بالدفع إليه ولم يبرأ من ضمانه ثم لم يميز عنها ضمن الجميع خلطاً الوديعه بمال نفسه وإن يميز عنها
بالباقى غير مضمون دلياً وإن يميز عن بعضها مخالفاً لفته لصفة كد أو ديباض وسك ضمن مالا يميز خاصة ١ هـ
إذا لبسه فى غير خنصره لأن الأصل عدم الضمان شرح م (قوله إذا لا يعلم) أى القصد الأمانة أى فلذا صدق
فيه (قوله فإن رده أى بعينه)

فيه فيضمن لتعديده بخلافه
لنحو دفع الدود عامر
وبخلاف الخاتم إذا لبسه
الرجل فى غير الخنصر فإنه
لا يعد استعماله وكثير
يتمادون لبس شئ فى
أبهامهم فقط وقضية ما
تقرر أنه لا يضمن الألبسة
فى الألبام من غير نية الحفظ
وكذا فى الخنصر بقصد
الحفظ إذا لا يعلم الأمانة وباتى
ذلك فى لبس الثوب كما مر
وأما صدق المالك فى الخلو
اختلاف فى وقوع الخوف
لسهولة البينة به ولا رد
عليه مالم استعملها ظاناً
أنها ملكه فإن ضمانها مع
عدم الحيانة معلوم من
كلامه فى الغصب فإن لم
يستعملها لم يضمنها وقول
الاستوى ظن الملك عذر
أما هو بالنظر لعدم الإثم
للاضمان لأنه يجب حتى
مع الجمل والنسيان (أو)
بان (ياخذ الثوب) مثلاً
(البسها أو الدرام) لينفقها
فيضمن قيمة المتقوم باقصر
القيم ومثل المثل أن تلف
وأجرة المثل أن تمت مدة
عنده لمثلها أجرة وإن لم
يلبس وينفق لأن العقد
أو القبض لما اقترن بنية
التعدى صار كقبض
الغاصب وخرج بقوله
الدراهم أخذ بعضها كدراهم
فيضمنه فقط مالم يفض
ختماً أو يكسر قفلاً فإن
رد مالم يزل ضمانه حتى لو

تألف الجبل من درهما والنصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقى بخلافه وإن لم يميز بخلافه ورد بده إلى المالك يميز قوله

او نقصت به لانه ملكه لغيري فمالو خلطها بما قبل مثل بمثلين لا والاول لنية الاستعمال والثاني لنية الاخذ والامساك اه وليس يصحح بل الاول لنية الامساك ايضا والثاني لنية الاخراج (ولو نوى بعد القبض (الاخذ) (٢٣٣) اى قصده قصدا موصفا ولم ياخلط يضمن على

الصحيح) لانه لم يحدث فعلا ولا وضع بدتعدبا لكونه ياتى واجرى الرافعى الخلاف فيما اذا نوى عدم الردوان طلب المالك لكن ذكر غيره انه يضمن هنا قطع لانه لم يمسك لنفسه وفيه نظر اما اذا اخذ قبضين بالاخذ لا بالنية السابقة عليه كما هو ظاهر لان مجرد النية لا يضمن ووجود المتوى بعدها لا يوجب تأثيرها وقول الزكشى ان المتن يفهم ضمانه من حينها وفيه نظر يرد بتبع افهامه ذلك (ولو خلطها) عمدا لا سوا على ما عتبه الا ذرى وفيه نظر بل لا يصحح مع اطلاقهم متأثرى الغصب ان الخلط منه ملكه (عالة) او مال غيره ولو اوجد (ولم يتميز) بان عسر يتميزها كبر شعير (ضمن) ضمان الغصب باقصى قيم المتقوم ومثل المثل لان المالك لم يرض بذلك ولدخولها في ملكه بمجرد الخلط الذى لا يمكن فيه التمييز امالو تميزت بنحو مكره فلا يضمنها إلا لان نقصت بالخلط (ولو خلط دراهم كسيتين للدروع) ولم يتميز وقد اودعها غير مختومين (ضمن) تلك الدراهم بما مر (في الاصح) لتعديها بما

(قوله لانه) أى البدل ملكه اى الوديع (قوله قبل مثل بمثلين الخ) الاول أن يقال في نكتة التعددان الاول مثال الانتفاع مع بقاء العين والثاني لمع ذهابها نعم قد يقال الضمان في الثاني مفهوم بالاخذ منه في الاول فكان الاول عكس الترتيب المذكور وإن كان الصريح بما يعلم التزاما لا بأس به اه سيد عمر (قوله ايضا) اى كنية الاستعمال (قول المتن ولو نوى الاخذ) اى الوديعه خيانه ونوى تعديها ولم ياخلط لم يعيب اه معنى (قوله ولا وضع بد) بالاضافة (قوله واجرى الى الرافعى الخلاف) معتمداه ع (قوله وفيه نظر) هو يشعر بترجيح جريان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان اه ع (قوله لا بالنية السابقة) خلافا للنهية والمعنى عابرها واهم كلامه انه إذا اخذها يضمنها من وقت نية الاخذ حتى لو نوى يوم الخميس واخذ يوم الجمعة يضمن المنفعة والارش من يوم الخميس والمراد بالنية كقوله لا امام تجر بد الفصد لاخذها لا ما مضى بالبال وداعية الدين تدفعه فانه لا اثر له وان تردد الرأى ولم يجرم فالظاهر عندنا انه لا حكم له حتى يجر قد قصد العدوان اه قال ع (قوله يوم الخميس لعل وجهه انه ما جرد قصده للاخذ) واتصل به بعد نزول منزلة المستولى من حين النية والامكان الظاهر ان لا يضمن لبقا لامانة حقه إلا ان ياخلط اه ويعلم بذلك ان الكلام فيما إذا استمرت نيته السابقة إلى الاخذ بخلاف ما إذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية أخرى فالمراد حينئذ على النية الثانية فقط (قوله عمدا لا سوا) إلى قول المتن ومضى طلبها في النهاية لا لقوله وفيه نظر إلى المتن (قوله) على ما عتبه الخ عبارة النهاية كما عتبه الخ (قول المتن عالة) اى وان قل كقوله الامام اه معنى (قوله بان عسر) الى قول المتن ومضى صارفى المعنى (بنحو مكره) عبارة المعنى فان تميزت بسكة او عتق او حراته او كانت دراهم فخلطها بدنا تميز يضمن اه وقال سم قد يقال مجرد السكة لا تقتضى التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر يتميزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط اه لو كان يقول لم ير بالشارح مطلقا السكة بل ما سهل بها التمييز بقرينة اول كلامه عبارة المعنى قال الزكشى وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط حنطة بشعير مثلا كان ضمانا فظاهر اه وهذا ظاهر اذا عسر التمييز اه (قوله بامر) وهو قوله ومثل المثل اه كرى (قوله امالو كانا مختومين الخ) اى واحداهما نهاية زاد المعنى واما اذا كانت اى الدراهم لمودعين فاقبلى بالضمان ولو قطع الوديع بالدابة المودعة او احرق بعض الثوب عنده خطأ ضمن المتلف فقط دون الباقي لعدم تعديبه فيه او شبهه ودر عدا ضمنهما مجعما لتعديبه اه وهو واق لما مر عن النهاية من الفرق بين العمد والسهر في الخلط خلافا للشارح (قوله يضمن) اى وان ختمه بعد ذلك وقوله بنقص الختم اى ما فاضه فقط حيث لم يخلط اه ع (قوله فقط) عبارة النهاية والمعنى وان لم يخلط اه (قوله لان القصد) عبارة المعنى لم يضمن لان القصد الخ لا ان يكون مكتوم ماعنه يضمن ولو خرق الكيس من فوق الختم لم يضمن لان بنقصان الخرق نعم ان خرقة معتمدا ضمن جميع الكيس ولو عد الدراهم المودعة او وزنها وذرع الثوب كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه كاجر به صاحب الانوار اه (قوله لا كتمته عنه) قضيته انه لو دلت القرينة على قصد كتمته عنه ضمنه اه سم وقد مر انتفاع المعنى ما واقه (قوله كالجو جده الخ) لا يثنى ما فيه اذى داخل في قول المصنف وغيره الا ان يقيد الغير بكونه عامرا كلفه المعنى (قوله ويلزمه) الى قوله وكان الفرق (قوله بل لا يصح) لا يثنى هذا قوله لم يقطع وديع دابة يدها وأحرق وديع ثوب بعرضه فان كان خطأ ضمن المتلف ذرى الباقي او عمدا او شبهه عمدتبهما قال في شرح الروض لا يخالف ذلك تسويتهم الخطأ بالمعدى الضمان لان علمه في ضمان الاتلاف كافى البعض المتلف في مسئلتنا لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها إلا تعدي فيه اه وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك الخ كما هو ظاهر (قوله امالو تميزت بنحو مكره) قد يقال مجرد السكة لا تقتضى التمييز لان المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر يتميزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط (لا كتمته عنه) قضيته انه لو دلت القرينة على قصد كتمته عنه ضمن

لو كانا مختومين يضمن ما في كل بنقص الخاتم فقط كفتح الصندوق المغفل بخلاف حل خيط يشده برأس الكيس او رزمة القماش لان القصد هنا منع الانتشار لا كتمته عنه (ومضى صارت) مضمونة بانتفاع غيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ) كالجو جدها ثم اقرها ويلزم مردها فورا

في المعنى (قوله خلاف سرتن أو وكيل) أي فانه لا يلزم ما للردفور وان تعدي ببقاء الرهن والوكالة وان زالت الامانة أه عش (قوله خلاف غيرها) الانساب الاصغر بخلافهما (قوله واذا نالخ) عبارة للمعنى كقولنا استامنتك عليها او ابرأتك من ضمانها وامر به الى الحرز راه (قوله لانه اسقط) إلى قوله وإنما تضمنت المتن المذكور في المصنفين

بمحصل ماله يده بنحو
 (قوله) وكذا البراءة نحو وكذا (قوله) هو محترز المالك (قوله) كان طالبه (الخ) مثال للمنفى لا للنفي (قوله)
 لا يرد (الاوليه) فيه ان محجور الفلوس لا ولي الا ان يرد بالولي بالنسبة اليه الحاكم لمير اجمع (قوله) او اعلام
 هبوب ربح ان لم يعلمه او

بمحصوله في حرز كذا ان عليه لابقيد كونه في ذلك الحرز (بلا عذر ضمن)

التعديبه بخلافه لنحو صلاة وطهر واكل دخل وقتها وهى بغير مجلسه وملازمة غريم وكذا الاشهاد على وكيل اوولى او حاكم

طلبها عن أودعه إياها لاحتمال عزله فلا يقبل قول الوديع في الدفع إليه حينئذ فكان تأخير الدفع إليه حتى يشهد على نفسه بالأخذ منه عذرا ولو لاطل زمن العذر كئذرا اعتكاف شهر متتابع فالوجه أنه يلزمه توكيل أمين يردها (١٢٥) إن وجدته متبرعا ولا يربك رفع المودع الأمر

للحاكم ليؤممه بعث من يسلمها له فإن أتى أرسل الحاكم أمينه ليسلمها له كالوهاب الوديع ذكره الأذرعى وإنما يتجه ما ذكره آخره أن كان خروجه لذلك يقطع تنابع اعتكافه والقياس أنه إذا عجز عن التوكيل لومه بالخروج ولا ينقطع به تنابعه حينئذ يلزمه الحاكم بالخروج بنفسه قال رمى ترك ما لومه هنا مع القدرة عليه ضمن ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح أن اشتراط الفور فيما ذكر إنما هو لدفع الضمان لا غير فلا يانم بالتأخير وإن ضمن به لأن الأمر المطلق لا يقتضى الفور ويحتمل لكن الوجه ما دل عليه كلامهم من أن الأثم أيضا لأن عمل ما ذكر ما لم يدل القرينة على الفور وهي هنا دالة عليه إذ طلب المالك أو وكيله وقوله أعطاهما لأحد إن أومن قدرته عليه من وكلاهما بقدره على إحداهما أو أحدهما ظاهر في احتياجه لها أو في نزعها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما دل على دفعها لمن شئت من ذين أومن وكلاهما فاقى فانه لا يصح كافي أصل الروضة بل ولا يضمن كما رجحه الأذرعى من وجهين اطلاقهما وبه يعلم الفرق

الصومع قبول قول الوديع في الرد عليه تخليص نحو الحاكم من زوطة لزوم غرمه بعد العزل اه (قوله) طلبها أي الوكيل أو الولي الخ وكذا الضمير المستتر في أودعه وفي يشهد والمجروح في عزله وفي إليه في الموضعين (قوله) فلا يقبل قول الوديع الخ في الرضوان آخره أي الإخطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينته في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارع لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره أي الشارع هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المغنى والثنية ما يوافق ما ذكره الشارع في الحكم دون التعليل وعن الأول ما يوافق ما في الرضوش وشرحه وعدولها عن تعليل الشارع له له لخالفتها لما يأتي في شرح على من اتهمته فلنأمل (قوله) كئذرا اعتكاف الخ وأحرام بطول زمنه نهاية ومعنى (قوله) والابوكل الأولى وأن لم يوكل (قوله) يلزمه أي بعد ثبوت الإبداع عنده اه معنى (قوله) يلزمه أي يلزم الحاكم الوديع الممتنع من التوكيل اه كردى (قوله) فان أبى أي الوديع من البعث (قوله) ما ذكره ما خرا) وهو قوله فان أبى الخ اه كردى (قوله) قال أي الأذرعى (قوله) ومعنى ترك الخ قوله ويؤخذ في المغنى (قوله) ماله مهنا أي من التوكيل والبعث والخروج (قوله) لكن الأوجه الخ قضية ما يأتي أنفا عن المغنى عدم الأثم بمجرد التأخير بل انتهى عنه (قوله) لأن عمل ما ذكر أي أن الأمر المطلق الخ (قوله) أو وكيله أي أو وليه أو الحاكم أخذاه امر (قوله) وقوله الخ عطف على طلب الخ (قوله) في احتياجه الخ) راجع إلى قوله إذ طلب الخ وقوله أو في نزعها الخ إلى قوله وقوله أعطاه الخ على طريق التلق (قوله) ضمن بالتأخير) ولوم طلبه الوكيل ولو قال مع ذلك ولا تزخر فأخرج عنى أيضا اه معنى (قوله) بخلاف ما لو قال الخ إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله) فانه لا يصح أي بالتأخير ليعطى آخره سم ومعنى (قوله) المتأثر أذكر خفيا كسرة) وشمل أطلاقتهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أرداه ولم يتخبر به بالسرقة ثم طلبه فأخبره وهو الوجه نهاية ومعنى وسم (قوله) وغضب) إلى قول المتن وجوه في النهاية لا قوله بالبدية والانتفاضة وكذا في المغنى إلى مسألة الموت (قوله) وبحت حمله أي الغصب اه عش عبارة عن المغنى وسم النصب كالسرقة كما قاله البغوى وقال الرافعى أنه الأقرب وقيل كالموت وجهه المتولى وقال الأذرعى إن ادعى وقوعه في جميع طوبى بينة وإللاهاه وينبغي حمل الكلامين على ذلك اه (قوله) على ما إذا ادعى الخ) وإلا طوبى بينة نهاية وسم قال عش قوله وإلا طوبى الخ معتمدا (قوله) بخلة) أي في عمل ليس فيه أحد اه عش (قوله) ولا يلزمه الخ) أي في الأولى معنى ورشدى (قوله) نعم يلزمه الحلف الخ) له إذ اطلب تخلفه اه سم (قوله) على السبب الخفى) عبارة عن المغنى عند ذكر السبب الخفى اه (قوله) انه لا يملكه الخ) أي فلا يكلف الحلف إنهم تأنف اه عش (قوله) وموت) أي فهذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الخريق في حكمه الآتى من ثم لم يذكره مع دفع تفصيله والظاهر أن حكمه وجوب البينة نعم استفاض ليبنى تصديقه بلا يمين نظير الخريق ويدل على ذلك قوله الآتى لا يصدق بيمينته اه رشدى (قوله) وبحت حمله أي الموت على ما إذا الخ جزم به النهاية (قوله) على ما إذا

عطف على التخلية (قوله) فلا يقبل قول الوديع الخ في الرضوان آخره أي الإخطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينته في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارع لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله) فانه لا يصح أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله) أو ذكر سببا خفيا كسرة الخ) وشمل إطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أرداه ولم يتخبر به بالسرقة ثم طلبه فأخبره وهو الوجه وفصل العبادى فقال أن كان يرجو وجودها فلا ضمان وإن أيس منها ضمن ونقله الزركشى عنه وأقره شرح مر والضمان هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا عذر لا ينبغي الدلول عنه (قوله) وبحت حمله على ما إذا ادعى وقوعه بخلة) أي وإلا طوبى بينة عليه شرح مر

بين هذه ومقابلها بأن تلك فيها الضمان ومن لازمه الأثم غالبا وهذه لا أثم فيها ولا ضمان فاقبجه ما ذكرته من الأثم وان دفع له الأخذ من الأخيرة عدم الأثم فيما قبلها فقامت له (وان ادعى) الوديع (تلقها ولم يذ كر سببا) له أذكر سببا (خفيا كسرة) وغضب وبحت حمله

على ما إذا ادعى وقوعه بخلوه (صدق يمينه) إجماعاً ولا يلزمه بيان السبب لعدم يلزمه الحلف لأنها تلتفت بغير تفریط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك أنه لا يعلمه وغرمه البذل (وإن ذكر ظاهره كحريق) وموت وبحث حمله على ما إذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع (فان عرف) بالبيئة أو الاستفاضة (الحريق ١٣٦) وعوموه صدق بلا يمين (لا غنا مظهر الحال عنها نعم إنهم بان احتمال ملائمتها حلف وجوبا

(وإن عرف دون عوموه) واحتمل سلامتها (صدق يمينه) لاحتمال ما ادعاه (وإن جهل طوبى بيمينه) على وقوعه (ثم يحلف على التلف به) لاحتمال سلامتها وإنما لم يكلف ببيئة على التلف به لأنه ما تخفى فان نكل حلف مالكها على فقي العلم بالتلف ورجع عليه (وإن ادعى) وديع لم يضمن الوديعة بتفريط أو تعد (ردعها على من اتهمته) وهو اهل للتقص حال الرد مالكا كان أو وليه أو وكيله أو قبا أو حاكا (صدق يمينه) لأنه رضى بامانته فلم يحتاج لإشهاد عليه به وأفى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى تسليم ما جابه استأجره على الجباية كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (أو ادعى الوديعة الرد على غيره) أى غير من اتهمته (كوارثه) أو ادعى وارث المودع) بفتح البال (الرد) منه على المالك (الوديعة) (أو أودع) (الوديعة) (عند سفره أمينا) لم يمينه المالك (فادعى الامين الرد على المالك طوبى) كل من ذكر (بيئة) كما لو ادعى

ادعى وقوعه (الخ) ولا اصدق يمينه ناهية وسم (قوله بالبيئة) عبارة الاسنى بالمشاهدة اه (قوله بأن احتمال سلامتها) (الخ) قد يقال المراد بالعموم في كلام الاصحاب شمول السبب للوديعة فلا حاجة لما زاد ما لا تخفون من التقييد باحتمال السلامة ثم ترايته في شرح الروض اشار لما نحنه اه سيد عمر (قوله بأن احتمال سلامتها) بان عم ظاهر الايقين ما معنى شرح الروض (قول المتن وإن عرف) أى الحريق وقوله وإن جهل أى ما ادعاه من السبب الظاهر اه معنى (قول المتن ثم يحلف على التلف به) قد يقال فلا فصل بين ما إذا ادعى ضرت البيئة لكون الحريق مثلاً لعرف وعوموه فيصدق الوديعة باليمين وبين ما إذا لم تتعرض فيحتاج اليمين اه رشيدى أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالبيئة عقب قول المصنف فان عرف (قوله فان نكل الخ) عبارة المعنى فان لم يقم بيئته أو نكل عن اليمين حلف الخ اه (قوله لم يضمن الوديعة الخ) أى لم يسبق له تفریط أو تعد يقتضى دخول الوديعة في ضمانه (قوله لم يضمن الوديعة بتفريط الخ) لا يخفى أن مثله يثنى فيسار في دعوى التلف لكنه إنما خص هذا بالتقييد لأن الرد مبرىء دون التلف فربما يتوهم أن ادعى الرد كالرد فسرعه بما ذكر اه رشيدى أقول وقد أشار الشارح كثيره اليه بقوله نعم يلزمه الحلف الخ (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن اتهمته فهم مودعون اه سم (قوله لا يرضى) أى من اتهمته وكذا ضمير عليه (قوله به) أى الرد (قوله بتصدق جاب الخ) بخلاف جاب وقف أقامه غير ناظره كرافقه ادعى تسليم ما جابه لناظره لا يصدق عليه لأنه لم ياتمه سم على حج وفهم قوله غير ناظره أنه لو استأجره ناظره للجباية قبل دعواه التسليم اه عش (قوله لمستأجره الخ) ليس بقيد فثله ما لو اذن لشخص في ذلك من غير ذكر عوض اه عش (قول المتن كوارثه) أى المالك اه معنى أى ووكيل المودع كما مر عن الروض والمعنى (قول المتن وارث المودع) ومثله وارث الوكيل اخذاً من قوله الاتى وما ذكر من التفصيل الخ اه عش (قوله منه) أى من الوارث لا من مورثه فانه يأتى حكمه (قوله لم يعينه الخ) لم يمين يحترزه اه سيد عمر أقول قد يتبين عامر عن الروض والمعنى في حاشية قوله فلا يقبل قول الوديعة الخ أنه لا يفهم له ارجع وتامل ولعل لهذا لم يذكر المعنى ذلك التقيد (قوله وملقط) عطف على من طيرت الخ وقوله الرد مفقود ادعى (قوله كامر) أى قيل قول المصنف منها إذ نقلها الخ اه كرى في خلاف قوله أوبده قبل التمكن الخ راجعه (قوله على أن للوديعة اخذها الخ) معتمد اه عش (قوله كامر) أى في شرح فان فقدته فامين (قوله بأن قال) الى الكتاب في النهاية لإفوله المسقط الضمان وقوله وفارق الى بخلاف نحو (قوله يمنع) بئول الخ خبر وجوهها (قوله المسقط الخ) نعمت التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد أو التلف فخرج به ما لو

(قوله نعم يلزمه الحلف له الخ) لعله إذا طلب تحليفه (قوله وبحث حمله الخ) عبارة القوت ومنها أى التنبيهات عند التولى موت الحيوان والنصب من الأسباب الظاهرة والحق البعوى الغصب بالسرقه قال الرافعى وهو الاقرب قلت وينبئني انه ان ادعى موت الحيوان بقرية أو قرية سفر كافال المتولى أو ببره حال انفراده فكالسرقه وكذا يقال في الغصب ان ادعى وقوعه في جمع كرقعة أو سوق طوبى بيمينه وإلا فلا اه (قوله على ما إذا ادعى وقوعه بمحضرة جمع) أى وإلا فهو من الخفى (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن اتهمته فهم مودعون (قوله وأفى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى الخ) بخلاف جاب وقف أقامه غير ناظره كرافقه ادعى تسليم ما جابه لناظره لا يصدق عليه لأنه لم ياتمه سم (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يخالف انه لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه أو انكسر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) بتعلق

من طيرت الرميح أو بالنودار أو ملقط الدعى المالك لأن الأصل عدم الرد ولم ياتمه أما لو ادعى وارث الوديعة أنه ورثه ادعى ردعها على المودع أو أنها تلتفت في يده ورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفریط فيصدق بيمينه كامر لأن الأصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تعدبهما وفهم المتن تصديق الامين في الاخير في ردعها على الوديعة وهو كذلك لأنه اتهمته بناء على أن الوديعة اخذها منه بعد عوده من السفر كامر (وجودها بعد طلب المالك) لها بأن قال لم تودعنى يمنع قول دعواه الرد أو التلف المسقط الضمان قبل ذلك للتناقض

لا طلبه تحليف المالك ولا البيعة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته انه لا يقبل دعواه النسيان حيث لا يثبت وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد اذ يقع فلفظ فيه اكثر وفارق ما هنا ما في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل تاويلا بخلافه لاحتمال ان يريد لم تدعى لم يقع منك ايداع لي بعد التلف او الرد بخلاف نحو قوله لا ودعة لك عندي يقبل منه الكل (١٢٧) اذ لا تناقض هذا كله حيث تلفت والا

فرو بقسيمه (مضمن)
واذا ادعى غلطاً او نسياناً لم
يصدق فيه المالك لانه خيانة
نعم ان طلبها منه محضرة
ظالم خشى عليها منه فجدها
دفعاً للظالم لم يضمن لانه
محسن بالجحد حيث نذر
يطلب المالك قوله ابتداءً
او جواباً لسؤال غير المالك
ولو محض نفاً لقول المالك
لي عندك ودعة لا ودعة
لا عندك لان اخفاها
ابلق في حفظها ولو انكر
اصل الادعاء الثابت بنحو
بيعة حبس وهبل يكفي
جوابه بلاستحق على شيا
لتضمنه دعوى تلفها
اوردتها اولاً فيه تردد
والظاهر منه على ما قاله
الزركشي الاول (نتية)
بأن كرم التخصيص في التلف
والرد يجري في كل امين الا
المرتمن والمستاجر فانهما
لا يصدقان في الرد وسيعلم
ما يأتي في الدعاوى ان نحو
الغاصب يصدق في دعوى
التلف ايضا لا بخلافه بحسبه
ثم يخرم البذل واقرى ابن
عبد السلام فبين عنده
ودعة ايس من مال الكفا بعد
البحث التام ويظهر ان
يلحق بها فيما يأتي لفظة
الحرم بانه يصرفها فيهم

ادعى الرد والتلف بعد ذلك اى بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن اى البذل ولا يصدق في
دعوى الرد لا لابيئنة كاستفاد ما يأتي عن شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه اى الوديع وقوله ولا
البيئة مطوفان على قبول الخ (قوله باحدهما) اى الرد والتلف (قوله لا احتمال نسيانه) اى نسيان الوديع
اصل الادعاء (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله لا يقبل دعواه النسيان) اى فى الاول نهاية اى فى دعواه
الرد (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك فاصفوا هناك بين ان يذكر لفظه وجهاً محتملاً فلا تسمع
بينته وان لا فلا فليتأمل اه سم (قوله بخلاف نحو قوله الخ) حال من لم تدعى من قوله بان قال لم تدعى
(قوله يقبل منه الكل) ادعى الرد او التلف والبيئة اه عش اى وطالب تحليف المالك (قوله يقبل
منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية برهلم يصدق في دعواه الرد لا
بيئته انتهى اى او امداد دعواه التلف فيصدق فيها بيئته ويضمن كاستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان
ادعى التلف بعده اى الجحد صدق بيئته ومن ضمن البذل لحايته بالجحد وكالغاصب سواء قال في جحد له لاشئ
لك عندي ام قال لم تدعى وان ادعى الرد بعده لم يقبل لا لابيئنة انتهى اه سم (قوله فهو) اى الجحد بقسيمه
اى لم تدعى ولا ودعة له عندي اه سم وعش وكردى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله وخرج
في المغنى (قوله لا يصدق فيه الخ) صفة قوله غلطاً او نسياناً (قوله لانه) اى الجحد (قوله ان طلبها منه الخ)
سواء طالب الظالم المالك بها ام لا اه معنى (قوله او لقول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله
لا ودعة لاحداث محفل للقول ابتداءً الخ (قوله وهل يكفي جوابه) اى لدعوى الادعاء الثابت اه سم
عبارة الرشيدى اى من قامت عليه البيئنة باصل الادعاء كما هو ظاهر السياق فاي راجع اه اى ويعلم منه
كفايته جواباً عن غير الثابت بالاولى (قوله ما ذكر من التخصيص) الى قوله قال لا ادعى في المغنى الا قوله
وسيعلم الى واقرى وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتمن والمستاجر) والضابط ان يقال كل من ادعى التلف
صدق ولو غاصباً ومن ادعى الرد فان كانت يده بضمن كالسلام لا يقبل قوله لا لابيئنة وان كان اميناً فان ادعى
الرد على غير من اتهمه وكذلك او على من اتهمته صدق بيئته الا المكترى والمرتمن اه عش (قوله لا يصدقان
في الرد) اى يصدقان في التلف اه معنى (قوله ان نحو الغاصب) اى من يده بضمن كالسلام (قوله
ويظهر) الى الاشارة (قوله لفظاً للحرم) اى حرم مكة لا المدينة لجزا تلك لفظه بخلاف الاول اه عش
(قوله وله) اى ابن عبد السلام اه كردى (قوله قال) اى لا ادعى (قوله بان يبعد في العادة) ان كان

بالرد والتلف يخرج به ما وادعى الرد والتلف بعد ذلك اى بعد الجحد فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن
ولا يصدق في دعوى الرد لا لابيئنة كاستفاد ما يأتي عن شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قد يقال
التناقض المذكور حاصل مع البيئنة ايضا ضرورة انه فرع الدعوى (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان
كذلك فاصفوا هناك بين ان يذكر لفظه وجهاً محتملاً فلا تسمع بينته ولا فلا فليتأمل (قوله يقبل منه الكل)
قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحد بانها كانت باقية برهلم يصدق في دعواه الرد لا لابيئنة الرد انتهى اى
وامداد دعواه التلف فيصدق فيها بيئته ويضمن كاستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف
بعده اى الجحد صدق بيئته ومن ضمن البذل لحايته بالجحد وكالغاصب سواء قال في جحد له لاشئ لك عندي
ام قال لم تدعى وان ادعى الرد بعده لم يقبل لا لابيئنة انتهى (والا فهو) اى الجحد بقسيمه اى لم تدعى ولا
ودعة لك عندي (وهل يكفي جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار اصل الادعاء المذكور فشكل لانه

المصالح ان عرفوا اسال عارفاً وبقدم الاحوج ولا يثبت ما سجد اقال لا ادعى وكلام غيره يقتضى انه يدفعه لقاض امين وله انما قال ذلك
لفساد الزمان قال كالجواهر ويبنى ان يصر فيها كاللفظة لعل صاحبها نسيها فان لم يظهر صرفها فبما ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع
ففى لم يأس من مالها امسكه لا بداع التعريف بنذرها واعطاء للقاضى الامين في حفظه له كذلك ومتى ايس منه اى بان يبعد في العادة وجوده
فيما يظهر صائر من جملة اموال بيت المال كما مر في باب احياء الموات

مراده ما مر في الفرائض في المفقود فواضح والا فاللائق اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشى من اطلاع القاضي تلقيا لينبغي اعتقار عدم الحكم ثم يبق النظر فيما لو لم يعلم من حاله شيئا اه سيد عمر (قوله) فيصرفه في مصارفها اي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لاتحاد القاض والمقبض اه عرش وقدر خلافة وسياتي ايضا عنه في اوائل كتاب قسم التي خلافة (قوله) بان له (الخ) اي من تحت بداهة مال من لا وارث له (قوله) او يدفعه للامام (الخ) مقابل قوله فيصرفه في مصارفها من هو تحت الخ اه رشدي (قوله) فيما يظهر) وحيث فرض الامام غير جائز لم لا يتعين الدفع اليه اذا تصرف فيما ذكر حيث نذله فليراجع اه سيد عمر (خاتمة) لو تنازع الوديع اثنان بان ادعى كل منهما انها له فصدق الوديع احدهما بعينه فلا خير تحلفه فان حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر ورغم له الوديع القيمة وان صدقها فليذهبها والحصرمة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسيته فكذباه في النسيان ضمن كالغاصب والغاصب اذا قال المصوب لاحد كما وانسيته لحلف لاحدهما على البت انه لم يغصبه تعيين المصوب بالاخر بلايين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطلب منه الوديع فله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث واخذها وان قال الوديع مجبسته اعندى لا نظر له اوصى بها مالها او لا فهو متعدد ضمن ولو ادعوه ورقة مكتوبة فيها الحق المقربة اي مثلا وتلفت بتقصيره ضمن قيمتها مكتوبة واجرة الكتابة اه معنى زاد النهاية ومن نظائر مسئلتنا ما لو اعار ارضا للدفن فحفر فيها المستعير ثم رجع المعير قبل الدفن فؤنة الحفر عليه لولي الميت ومالوطى زوجته او نقص وضوءها باللس فانه يازمه ثمن ماء الغسل والوضوء ومالوحي الوطيس اي القرن ليخبر فيها واخر وبرده فانه يازمه اجرة ما يخبر فيه اه قال عرش قوله ضمن كالغاصب وحكمه فيهم من قوله والغاصب لو قال الخ وقوله واجرة الكاتب اي المعتاد ومن ذلك الحجج المعروفة والتذاكر الدورية ونحوها ولا نظر بما يجرم على مثلها حين اخذها لتعدي اخذها وقوله او تقض وضوءها الخ يرقى ما لو علت على زوجها او تقضت وضوءه والقياس انها تضمن ماء غسله وضوءه بل لو تقض وضوء اجنية او تقضت وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من التفقات اه (كتاب قسم التي والغنيمة)

(قوله) بفتح القاف) الى قوله وهو الانسب في المعنى الا قوله وهو بكسرهما التصيب الى قول المتن فيحسم في النهاية الا قوله حريين الى وخرج وقوله وما صرح الى المتن وقوله فاندفع جواب السبكي الى كرتها بمعنى (قوله) وهو الخ) الا الى اسقاطه (قوله) لرجوعه الخ) اي من الكفار اه معنى (قوله) في اسم الفاعل) الا الى اسقاط اسم كافي المعنى (قوله) سمي بذلك لان الخ) قد يقال قد تقدم ما سمي لاجله لباي قوله ثم سمي به المال الخ وهذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية عبارة الدميري اي والمعنى والتي مصدر فارسي ما اذا رجع لانه مال راجع من الكفار الى المسلمين قال القفال سمي في ثانيا لان الله تعالى خلق الدنيا الخ جعل ما قاله القفال شرحا وبيانا لما قال قبله اه رشدي (قوله) ومن خالفه اي بالكفر (قوله) وسيله) اي من خالفه اه كدى (قوله) فميلة الخ) استعملت شرعا في رجع من الكفار خاص وسميت بذلك لانها افضل وفائدة محضرة الاصل في الباب قوله تعالى ما افاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الا يتيين وفي حديثه وقد فسّر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعطوا من الغنم الخمس متفق عليه اه معنى وقوله والاصل الخ في النهاية مثله (قوله) ولا عكس الخ) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانها راجعة الخ فكان ينبغي ان يثبت العكس لان الشيء راجع

فيصرفه في مصارفها من هو تحت بداهة ولو لبناء نحو مسجد وقوله ولا يبنى بها مسجدا لعله باعتبار الافضل وان غيره اهم منه والافقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناء او يدفعه للامام ما لم يكن جائزا فيما يظهر (كتاب) (قسم) بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة وهو بكسرهما التصيب (التي) مصدر فارسي. اذا رجع سمي به المال الا في رجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او المفعول لانه مردود سمي بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها المؤمنين للاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسيله الرد الى من يطيعه (والغنيمة) فميلة بمعنى متغولة من الغنم اي الربيع والمشور تغايرهما كادل عليه العطف وقيل اسم الشيء يشمله لانها راجعة اليها ايضا ولا عكس فهي اخص وقيل هبها كالفقر والمساكين

تقدم ان انكار اصل الابداع يمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك ان كان المراد جوابا لدعوى الابداع الثابت فواضح ويكون وجه الرد دعوى الصراحة في دعوى الرد والتلف (كتاب قسم الشيء والغنيمة)

(قوله) ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانها راجعة اليها فكان ينبغي ان يثبت

ولم يجل لغير نابل كانت تأنيهم نار من السما شحرق ما جمعوه وكانت في صدر الاملا مة صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصر اُلبست الاله ثم لم يسخ ذلك واستقر الامر على ما باتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا النسب لانه قد علم ان ما تحت ابدى الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة لهم كدع تحت يده مال لغير وسيله رده اليه فلذا ذكر عقب الدعية لمناسبة لها وهذه مناسبة دقيقة لاستغفار الامن هذا الصنيع فكان اولي فان قلت: بل لم كان الغاصب فكان الانسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالغاصب وان صح من وجهه لكن فيه تكلم وانما الاظهر التشبيه بالدع من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٣٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (التي مال) ذكره

لانه الاغلب وان قيل حذف المال اولى ليشمل الاختصاص (حاصل) لنا (من كفار) حريين او غيرهم لما باتي في الاثملة فتقيد شيخنا بالحرين موهوم وان امكن توجيهه على بعد بانه باعتبار انهم لاصل لا لاخراج غيرهم نعم يشترط كونه ملكهم ليخرج ما استولوا عليه لنحو مسلم فانه يجب رده اليه كباقي قريبا وخرج به نحو صيد دارم الذي لم يستولوا عليه فانه مباح لملكه اخذه في ارضنا (سلا قال وياحرف) اي اسراع نحو (نخل وركاب) اي ابل وبلاء مؤنة اي ملوق قع كاهو ظاهر (كيزبة) وخراج ضرب على حكمه كذا قيده شارح والوجه انه لافرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جرة عليه لانه وان كان اجرة يصدق عليه حد الفقه ومنه خصوصي دخل دارنا فاخذه مسلم وصالة حرق يلا بدلتا بخلاف

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يجل) عبارة المغني والنهاية لم تحمل الغنائم اه (قوله تحرق ما جمعوه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في القمع دخل في عموم اكل النار السبي وفيه بعدوي يمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق ان من قبلنا اذا غنمو الحيوانات تكون ملكا للغنائم دون انبيائهم واذا غنمو غير الحيوانات جمعوا فاجبىءنا رقتهم فها انتهى اه عش (قوله وهو الانسب) جرى عليه المغني (قوله بل هذا) اي صنع المصنف (قوله مع جواز تصرفهم الخ) قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الدعي والغاصب واما التصرف فممتنع على كل حال اه سيد عمر عبارة الرشيدى لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الحرز والنقل من محل الى اخر للحاجر نحو ذلك اه (قوله ذكر الخ) اي المال (قوله لنا) خرج بما حصل لاهل الذمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم اه مغني (قوله ما استولوا عليه الخ) عبارة المغني ما اخذوه من مسلم او ذمي ونحوه بغير حق فان لا ملكه بل يرد على ما كان عرف والا فيحفظ اه (قوله وخرج به) اي بقوله حصل الخ وقوله نحو صيد الخ ككشيشها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كبقال وخمير وشفتن ورجالة اه مغني (قوله على حكمها) عبارة المغني عليهم على اسم الجزية اه (قوله قيده شارح الخ) وافقه المغني (قوله بينه) اي الخراج الذي ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) منفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله يؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعني لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كرى وقال الرشيدى قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصة الخراج الذي في حكم الاجرة وكذا قوله وتؤخذ بالنسب اه والاول احسن بل متعين اذ الظاهر ان حتى هنا تقريعية فيرتفع مدخلها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لا فرق الخ وعلة اه كرى (قوله يصدق عليه حد الفقه) اي الى اسلامهم كاعلم من قول المصنف من كفار قوما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشيدى (قوله ومنه) اي الفقه (قوله نحو صبي) اسقاط النجاسة لفظه تحرق وعلل الشارح ادخل بها المجنون والمرأة ثم رابت في عش مانص ويبنى ان مثل الصبي المارة حيث دخل بالامان منا اه (قوله لان اخذه يحتاج الخ) اي فيكون غنيمة اه عش (قوله من اهلها) اي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد يؤيده قول المغني من كفار شرط عليهم اذا دخلوا دارنا اه (قوله وما صول الخ) كذا في المغني (قوله ولو من غيرنا) جزم به المغني (قوله اخذا الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقيد الخ (قوله حدته) اي خرقا هسم (قوله ويرد الخ) معتمدا اه عش (قوله بانه يدخل) اي ما جلا عنه الخ فيه اي الخوف (قوله او لنحو عجز الخ) اي اى اظنهم عدوا فبان خلاه اه عش (قوله وقد يرد هذا) اي ما تر كره له لمغني الخ (قوله الا ان يجاب) هذا الجواب لا يرد اولى بالحدف (قوله وما جلا عنه) مستأنف (قوله مستغرق) قد يقال

العكس لان الفقه ربح لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ما تحت ابدى الكفار الخ) لا يخفى انهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالردعية بل من حيثيات لا تناسب الاباب السير على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالمال المغصوب اقرب ثم رابت الشارح ذكر ذلك (قيل الاولى حذله)

(١٧) - شرواني وابن قاسم - سابع) كامل دخل دارنا فاخذ لان اخذه يحتاج مؤنة اي غالبا (وعشر تجارة) يعني ما اخذ من اهلها ساوى العشر ولا ماصول عليه اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلا) اي هو ا (عنه خوفا) ولون غيرنا فيما يظهر ثم رابت الاذرى بمحنة ايضا ورد تقيد بعض الشراح بالمسلمين اخذنا من عبارة الشيخين قيل الاولى حذله ليشمل ما جلا عنه لنحو ضراصهم ويرد بانه يدخل فيه لما تقر انه شامل لحرقهم منا ومن غيرنا نعم لو فرض انهم تركوا امالا لا لمغني او لنحو عجزوا بهم عن حمله فهو في ايضا كاهو ظاهر وقد يرد هذا عليه الا ان يجاب بان التقيد بالخوف للغالب وما جلا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمة لكنه لما حصل التباين كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد (ومال) واختصاص (مر تدفن او مات) على الردة (و) مال واختصاص (ذمي) او ما عاده او مستمان (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

يترك وارثا أصيلا وترك وارثا غير حائز لجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كايته السبكي والق فيه داغلي كثيرين
أخطأوا في ذلك فإن خلف مستقرين لم ير أنه (١٣٠) بمقتضى شرطه عرفا واليه التمسك تعرض لهم في قسمته واعترض الحد بشموله لما

أهداه كافر في غير حرب
فانه ليس بفيء كانه ليس
بغنيمة عند صدق تعريف الفتي
عليه ولما اخذ بسرعة من
دار الحرب مع انه غنيمة
خمس وكذا ما اهداه
والحرب قائمة مع انه كذلك
وبان مافي حيز لا بد من
انتفاء جميعه والبراءة تحتمل
انتفاء مجموعها فكان ينبغي
إعادة ولا يجاب بان قرينة
نفي القتال والنجاف تدل
على ان الكلام في حصول
بغير عقد ونحوه بالامنة
فيه لا بخروجه وهذا حاصل
بذلك فمن اتجه حكمهم
عليه بانه ليس بفيء ولا
غنيمة واتجه انه لا يرد على
حد الفتي وبان السارق لما
خاطر كان في معنى المقاتل
على انه سيذكر حكمه في
السير كاللصق الاظهر
لميراد من السارق لولا
ذكره ثم ما يفيد انه غنيمة
لان فيه مخاطرة ايضا اذ قد
يتهمونه بانه سرقة على ان
الاذرعى بحث ان اخذ ماله
بدارنا بلا مان كوفي دارم
ويوجه بان فيه مخاطرة ايضا
بغلاف اخذ الصلة السابق
وبان الحرب لما كانت
قائمة كانت في معنى القتال
وبان الاصل في باني حيز الفتي
انتفاء جميعه لا مجموعها
كما اشاروا اليه في تفسيره ولا

المتن مستقر عن التقييد مستقر لان من له وارث ان كان مستقر فاقوله جميع المال ولا لاله ببعده وبعضه في
ففي المفهوم تفصيل فلا يرد باعتبار ان المراد بالمال السابق جميعه اه سيد عمر (قوله فجميع ماله) الاولى
كونه بفتح اللام (قوله وما فضل عن وارثه) في شرح الفصول للشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد
وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده
تقييد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنى عنه لعلمه بما سبق في الفرائض او لقمييه فجل تأمل لجواز
ان يكون كلامه محمولا على الاصل من انتظام امر بيت المال اه سيد عمر (قوله لبيت المال كما بينه الخ)
انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لانه لا يأخذه ارثا اه رشيدى أقول يؤخذ بما مر من قبيل الباب ومن
مواضع في كلامهم ان من هذا المال تحت يده يصرف في مصارف بيت المال ثم رأت في عرش فيما ياتي عن
قريب ما يصرح به (قوله مستقرين) (الاولى الافراد) (قوله لا تعرض لهم في قسمته) اى وان اقتسموه على
خلاف مقتضى شرعنا بما يظهر اه سيد عمر (قوله واعترض الحد) اى قوله وبان مافي حيز لا في المنفى
(قوله فانه ليس بفيء الخ) بل هو لمن اهدى له اه معنى (قوله بسرعة) او هبة او نحو ذلك كلفظة اه معنى
(قوله مع انه كذلك) اى غنيمة خمسة اه كردى (قوله وبان الخ) عطف على بشموله (قوله مافي حيز لا)
هو قتال وانجاف خيل وركاب قوله لا بد منه الخ انتفاء الخ اى بحسب المراد هنا قوله لا بد منه لا بد منه لا بد منه
اى كما تحتمل انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموعها) اى يقتضى ان يكون فينا بانتفاء واحد من الثلاثة
وان وجد الاخران لا نفي في المجموع نفي للحكم عن الجلة وهو يتحقق بفيء واحد منهم وجود الاخرين
اه عرش وقوله لا بد منه لا بد منه الخ اى حتى تكون نصافي المقصود (قوله اعادته) بان يقول ولا انجاف
خيل ولا ركاب اه معنى (قوله وهذا حاصل) اى ما اهداه كافرا له في غير حرب وقوله بذلك اى يعقد
او نحوه اه نهاية (قوله كاللصق) اى كذكره حكم كاللصق وقوله لا يظهر نعت المنطق وقوله من السارق
اى لما سرقة السارق وقوله لولا ذكره اى ذكر المصنف في السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله انه
الاولى التاثير اذ الضمير للقطعة (قوله لان فيه) اى اخذ القطعة (قوله كوفي دارم) معتمده اه عرش
(قوله السابق) اى انفا (قوله وبان الاصل الخ) هذا لا بدفع الاحتمال الذى هو مدعى المعترض اه سم
(قوله في تفسيره ولا الضالين) اى من الصراط المستقيم وهو صراط المنعم عليهم وهو غير المغضوب عليهم
وغير الضالين فاشترط لكونه صراطا مستقيما في كل من كونه صراطا للمغضوب وصراطا للضالين اه عرش
(قوله بان كونه بمعنى الخ) وهو اظهر اه معنى (قوله اذ المراد) اى في جانب النفي في حد الفتي (قوله
انتفاء كل على انفراد) فيه ان او بعد النفي تصلح لنفي كل على انفراد اه سم ووجهه كما في المنفى ان احد
الثلاثة اعم من كل واحد منها وانتفاء اعم يستلزم انتفاء الاخص كما يستلزم انتفاء الحوي لان انتفاء الانسان
(قوله جميع الفتي) اى قوله وهذا السهم في المنفى الا قوله وزعم الى ان الفتي والى قول المتن والثاني في النهاية الا
قوله وزعم الى المتن وقوله يؤيده حصره الى وقال الماورى وقوله تنبيهه اى فائدة قوله قيل لا يجوز الى قبل

أى خوفا (قوله وما فضل عن وارثه في الثاني) في شرح الفصول للشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول
بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله وبان الاصل لما
في حيز النفي انتفاء جميعه لا مجموعها) كما اشاروا اليه في تفسيره ولا الضالين الخ هذا لا بدفع الاعتراض لانه
مع مخالفتها لمقرره الاثمة في باب الايمان انه لا يطف بالواو بدون اعادته الثاني يقتضى نفي المجموع لا بدفع
الاحتمال الذى هو مدعى المعترض فتأمل وقد تمتع المخالفة بان حملهم على نفي المجموع لاحتمال النفي لذلك
لانا لا نخش بالشك (قوله اذ المراد انتفاء كل على انفراد) فيه ان او بعد النفي تصلح لنفي كل على انفراد

الضالين وسباني قبيل التفويض ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بان الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل إنجاف تحتمل
ذلك ويقام على حقيقتها من الجمع على انه مردوبان كونه بمعنى أو إنما هو في جانب الابتناء في حد الغنيمة لا النفي في حد الفتي بل هي على
بها إذ المراد انتفاء كل على انفراد (فيخمس) جميع الفتي خمسة اسمهم متساوية وقول الاثمة الثلاثة بصرف جميعه لمصالح المسلمين

ما يبطل (قوله لنا) الى الشافعية (قوله وزعم الخ) اى فى الاستدلال على التخميس (قوله بالنص) فان قوله تعالى فى آياتها فان الله خمسة الخ دليل على التخميس اه سم (قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد) جرى عليه المغنى وكذا سم وطال فى الرد على الشارح كاباى (قوله حقيقتان متغايران الخ) لك ان تقول تغايرهما لا ينافى [إطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بكونه اخاسا وحمل الاول على الثانى على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر فى الاصول فلو كان التغاير مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلهم على ان حمل المطلق على المقيد جارى فى المتغاير اه سم يحذف (قوله فلم يصورها الخ) هذا يقتضى الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الا ان يقال ان البعد بجماع الاس محالة اه سم (قول المتن وخمسة) اى الفى خمسة فالقسمة من خمسة وعشرين اه معنى (قول المتن مصالح المسلمين) فلا يصرف منه لكفراهم معنى (قول المتن كالنور) وكهارة المساجد والقناطر والحصون اه معنى (قوله من اطراف الخ) اى التى تلى بلاد المسلمين فيخاف اهلها منهم اه معنى فتشجن الخ عبارة المغنى اى سدها وشحنها بالعدد والمقالة اه (قوله بالعدة) يضم العين وشد الدال اى آله الحرب (قوله بالعدد) بفتح العين يعنى من الرجال وهذا اصوب بما فى حاشية الشيخ اه رشيدى من حمله على ضم العين وتفسيره بما يستعان به فان فيه تكرارا والتأسيس خير منه (قوله وهم اى قضاء العسكر وقوله كما تمهم الخ) اى كاتر زنى ائمة العساكر ومؤذنيهم من الاخاس الاربعة (قوله ومؤذنيهم) اى وعما لهم اه معنى (قوله والائمة الخ) اى ومعلمين للقرآن اه معنى (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما تصرح به عبارة ته فى شرح الارشاد سم ورشيدى (قوله وسائر من يشتغل الخ) تأخير عن قوله ولو اغنياء يقتضى ان التعميم غير مراد فيهم وهو محل تأمل فليراجع اه سيد عمر افول فى عرش ما يصرح بجرى ان التعميم فيهم ايضا عبارة وينبغى ان يقال مثله اى التعميم بقوله ولو اغنياء فى سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ويدر له قوله والحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغنى ومن ذلك ما يكتب من الجماعة للشتغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين فيستحقون ما عين لهم ما وازى قيامهم بذلك ولكن ينبغى لمن يصرف فى ذلك مراعاة المصلحة فيقدم الاحوج فالاحوج وبغاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ويشير الى ذلك قول الشارح العطاء الخرج على اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم ان لا يكرن لهم مشروط فى مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعنية للامام والخطيب ونحوهما من ائمة المسجدين فلا كان ولم يواز تعميمهم فى الوظائف التى قاموا بها دفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الاوقاف اه وكذا اصنع المغنى صريح فى جريان التعميم المذكور فيهم ايضا (قوله مصالح المسامين) كمن يشتغل بتجهن الموتى من حفر القبر ونحوه اه عرش (قوله والحق بهم الخ) عبارة المغنى اى والنهاية قال الغزالي ويعطى ايضا من ذلك العاجزون عن الكسب لامع النفاه والظاهر ان اراد بالمغنى مقدار الكفاية وحيدته فقدم المغنى به يقتضى الدخول فى المساكين الا ان فاجه اندراجه فى هذا القسم فليراجع اه

(قوله لنا القياس على الغنينة الخمسة) فان قوله تعالى فى آياتها فان الله خمسة الخ دليل على التخميس (قوله وباقى ان الفى والغنينة حقيقتان متغايران شرعا) لك ان تقول تغايرهما لا ينافى [إطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بقوله اخاسا وحمل الاول على الثانى فتأمل على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر فى الاصول فلو كان تغاير الحقيقةين مانعا من الحمل كان مانعا من القياس الذى ذكره ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلهم علم ان حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل للاسرين المتغايرين الذين اطلقت جهة لاحدهما وقيدت فى الاخر كالقسم الذى اطلق فى الفى وقيد فى الغنينة (قوله فلم يصورها الخ) يفيد الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الا ان يقال البعد بجماع الاستحالة (قوله فى المتن وخمسة خمسة) لم يبين ان قسمة هذا الجنس من الاخاس الاربعة بالقرعة كما ذكر ذلك فى الغنينة كما يأتى فليراجع (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما فى الزكاة وغيرها

لنا القياس على الغنينة الخمسة بالنص بجماع ان كلا راجع اليان الكسب واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر وزعم ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد بعيد لما عرف مما تقرر وباقى ان الفى والغنينة حقيقتان متغايران شرعا فلم يصورها بطلاق ومقيد (وخمسة خمسة) متساوية (احدهما مصالح المسلمين كالنور) وهى محال الخوف من اطراف بلادنا فتشجن بالعدة والعدد (والقضاء) اى قضاء البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لاهل الفى فى مزارهم فيرزقون من الاخاس الاربعة لاهل خمس الجنس كما تمهم ومؤذنيهم (والعلماء) يعنى المشتغلين بعلوم الشرع والآنها ولو مبتدئين والائمة والمؤذنين ولو اغنياء وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم تفهم والحق بهم العاجزون عن

الكسب والعطاء إلى رأى الامام معتبر اسة المال وضيقه وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويخرج منه دونه ثلثه ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله اكثر من قالوا وكان له الاربعة الاخماس الآية فجعله ما كان يأخذه إحدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الرويانى وكان يصرف العشرين التالى للمصالح قبل وجوب قبل ندب وقال الغزالي وغيره بان كالتى كله في حياته ولو مات آخرها بعد موته ويؤيد حصره قولنا لنا القياس الخ إذ لو خمس في حياته لم يحتج القياس وقال الماوردى وغيره كان له في اول حياته ثم نسخ آخرها ويؤيد الاول الخبر الصحيح ما لما (١٣٢) افاء الله عليكم الاخماس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته (نتبه) وقنع

لرافى هناك صلى الله عليه وسلم مع حصره في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا ينتقل منه الى غيره اوثا وسبقه لذلك جمع متقدمون ورد بان الصواب المنصوص انه كان يملكه وقد غلط الشيخ ابو حامد من قالم يكن صلى الله عليه وسلم يملك شيئا وإنما أبيع له ما يحتاج اليه وقد يقول كلام الرافى بانه لم ينفع الملك المطلق بل الملك المقضي للارث عنه ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص انه يملك ما يملكه يورث كالانبياء أما التلبيس وارثهم موتهم فيه لك لان ذلك كفر كما قاله المحاملى قال الزركشى وقريب منه ما ذكر ان حكمه عدم شبهه صلى الله عليه وسلم ان النساء يكن هن كراهته منه كفر واما التلبيس فيهم الرغبة في الدنيا جميعها لورثتهم (فائدة) منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قيل لا يجوز لاحد من أخذ شيء منه أصلا لانه مشترك

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) اى قدر اعطى (قوله مؤتسنة) اى ليعاله دون نفسه (قوله والباقي) اى من هذا السهم (قوله قالوا) اى الاكثر من (قوله إحدى وعشرين) كذا في اصله لكن لا يخطئه فله من تغيير الناس فان الظاهر احد وعشرون خبر فجملة الخ وخبر كان قوله يأخذه اى سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ اقول بل المتعين (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله الاتى لانه (قوله) وضع سهم ذوى القربى الذى في الآية فيهم اى سهم (قوله حصره) اى القزالي ومن معه اى كرى (قوله) إذ لو خمس الخ) اى صح التخصيص وثبت (قوله لم يحتج القياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع الدس على ان عدم الاحتياج له لا يمنع صحة الاحتجاج به اى سهم ولكن تجيب بان المراد بقول الشارح لم يحتج الى القياس لم يقتصر على الاحتجاج بالقياس ولم يضطروا اليه (قوله كان له في اول حياته الخ) جزم بالمعنى (قوله ثم نسخ الخ) اى واستقر الامر على ما ياتى اى معنى (قوله ويؤيد الاول) اى قوله وهذا السهم كان له الخ عى (قوله ورد) اى قول الرافى والجمع وقوله وقد غلطت تاييد الرد (قوله ويؤيد ذلك) اى الحكمة المذكورة (قوله) وقريب منه اى ما قاله المحاملى (قوله وكرهته) اى الشيب منتهى النى صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله ما ذكره ابن عبد السلام في المعنى الاول لو خالفه الى واثى المصنف (قوله) منع السلطان) اى لو منع الخ فقوله في الاحياء الخ جواب ابو المقدس قاي منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي في الاحياء جو اناخذ ما يعطاه لان المال الخ عبارة المعنى قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد اخذ شيء من بيت المال فيه اربعة مذاهب احدها الى ان قال والاربع يأخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) اى القول المذكور (قوله غلو) اى تجاوز الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان عمل جو اناخذ فيما يفرق منه لاحد من مستحقه اما ذلك فيملكه من افرز فلا يجوز لغيره ما اخذ شيء منه ومن اموال بيت المال التركات التي تقول لبيت المال فن ظفر بشي منها جاز له ان يأخذ منه قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتلهم فيجب عليه الاحتياط فلا يأخذ الا ما كان يستحقه لو صرفه الى بيت المال على الوجه المجازى ويجوز ايضا ان يأخذ منه لغيره ممن عرف احتياجه ما كان يعطاه اى عى (قوله قدر حقه) لعل الاوضع الانتصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) اى القول الاخير (قوله هو القياس) معتمد اى عى (قوله وله فيه) اى في بيت المال (قوله انتهى) اى ما في الاحياء زاد المعنى عقبه ما نضعه افره في المجموع عى هذا الرابع وهو ظاهر اى (قوله) وما لاجنابن) عطف على الاموال عبارة النهاية كالاجنابن الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخطبا) اى خطبا لا يعبر (قوله وعلى بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل الله شيء من غلة ما وقف عليه وغيره حيث لم تصرف لبقية المستحقين اى عى (قوله وما ذكره الغزالي) اى ترجيحه القول الاخير من الاقوال الاربعة المارة (قوله يرد) اى ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) اى

(قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخصيص في حياته نحو قوله الاتى لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذى في الآية فيهم (قوله إذ لو خمس في حياته لم يحتج القياس) فيه نظر بناء

ولا يدرى حصته منه وهذا غلو وقيل يأخذ كفاية يوم ويوم قبل كفاية سنة وقبل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون ما وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقوا ورثاه وخالفه ابن عبد السلام فنع الظفر في الاموال العامة لاهل الاسلام وما لاجنابن والايام واثى المصنف بان من غصب اموالا لاشخاص وخطبا ثم فرغها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل اخذ قدر حقه اولى به من لوم من وصل له شيء قسمته عليه وعلى الباقين نسبة اموالهم وما ذكره الغزالي اوجه ما ذكره ابن عبد السلام إذ كلامهم الاتى في الظفر يرد ولا يعارضه هذا الافتاء لان اعيان الاموال يختص لها مالا يختص لغيره تدعى الحقوق (بقدم الامم قلام)

وجواباً لهم هاد الثغور (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) المسلمون لأنه عليه السلام وضع سهم ذوى القرن الذى فى الآية لهم دون بنى اخيهما شقيقهما عبد شمس ومن ذريته عثمان واخيها لا يسمان اولي جحيان ذلك بقوله نحن وبنو المطلب شئ واحد وشك بنى اصابعه رواء البخارى اى لم يفرقوا بنو هاشم فى نصرته عليه السلام جاهلية ولا اسلاما والعبرة بالانتساب للابادون الامهات لانه عليه السلام لم يعط الزبير وعثمان رضى الله عنهما شيئاً ان اميهم هاشميتان ولا يرد عليه ان من خصائصه (١٣٣) صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاءة

وفيهما كان بتتريقه من عثمان وامامة بنت بنته زينب من ابى العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي رضى الله عنهم وهم هاشميون اباؤ الكلام فى الاطعام من النى اأما اصل شرف النسبة عليه السلام والبيادة فظاهر أنه يعم أولاد البنات مطلقاً نظير ما مر فى آله انهم هاشميون ذكر فى مقام نحو الدعاء كل مؤمن قفى كما فى خبر ضعيف (يشترك) فيه (الغنى والفقير) لاطلاق الآية ولاعطائه عليه السلام العباس وكان غنيا وقيده الامام بسعة المال والاقدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيّة عمّة ابى هاشم الله عنهما كانا ياخذان منه (ويفضل الذكر كالارث) بجامع انه استحقاق بقراءة الاب فله مثل حظى الاثنى بخلاف الوصية فان قلت ينافى ذلك اخذ الجدة مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدلهما بميزتين ومدل

ما ذكره الغزالي هذا الاتفاق اى اتمام المصنف المذكور (قوله وجوبا) الى قوله وإنما أعقب فى المتن وإلى قول المتن والنساق فى النهاية (قوله وبنو المطلب) منهم إمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله لهم) اى بنى هاشم والمطلب (قوله دون بنى اخيهما الخ) مع قوله اه معنى اى القسم عليهم ايضا (قوله عن ذلك) اى الوضع فى بنى الاولين دون بنى الآخرين (قوله لم يفرقوا) اى بنو المطلب (قوله مع ان اميهم هاشميتان) اما الزبير فامه صفيّة عمّة رسول الله عليه السلام كائناً واما عثمان فامه كافي جامع الاصول اروى بنت كرز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسدت اه وعليه فى قوله اميهم هاشميتان نظر بالنظر لعثمان اه عش (قوله ولا يرد عليه) اى على قوله والعبرة الخ (قوله كان بنته الخ) اسمه عبدالله اه معنى (قوله اعقب) اى خاف عليه السلام (قوله من علي الخ) البيان الواقع لأفهموه له (قوله اولاد البنات) اى بناته عليه السلام وقوله مطلقاً اى سواء اولاد بنات صلبه عليه السلام بلا واسطة وبواسطة المذكور والاناث (قوله فيه) اى خمس الخس (قوله لا إطلاق الآية) الى قوله فان قلت فى المتن لا قوله وقيد الامام الى المتن (قوله) وقيد الامام بسعة المال الخ جزم به النهاية (قوله وإلا) اى بان كان المال يميز الا يسمد بالتوزيع اه نهاية (قوله قدم الاحوج) وتلكم ما بالافراز اخذ من قولهم يجوز بيع المرتزقة ما فرز لهم وإن لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم لم يسلوكوه اه عش (قوله عمّة ابىها) اى فاطمة اى عمّة النبي عليه السلام (قوله كانا ياخذان) الظاهر التانيث (قوله بجامع انه) الى قوله لا تدفع فى النهاية (قوله ينافى ذلك) اى قول المصنف كالارث (قوله من حيث الجلفة) يعنى جعلتهم مشبهة بجمعتهم اه كرى (قوله ترجيح جمع) عبارة الغنى وحكى الامام فى ان الذكر يفضل على الاثنى اجماع الصحابة ونقل عن المازنى واثنى وروى جرير بالتسوية اه (قوله بالاستواء) اى بين الذكر والاثنى (قوله نظر لذلك) اى لكون التشبيه بالنسبة لكل على انفراده كرهى ويحتمل ان الاشارة الى اخذ الجدة مع الاب الخ (قوله وبحت الاذرع) ان الخنى لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر هو والاوجه نهاية ومعنى (قوله لا اخذه شيئا) فى تقريب هذا التعليل نظر (قوله من كل) اى من الارث والوصية (قوله فلم يناسبه) خلافاً لثانيه الى المتن كاسر (قوله وانهم) الى المتن فى الثانية وفى المتن (قوله وانهم التشبيه استواء) عبارة الثانية وفى المتن ويؤخذ منتهى من قوله كالارث انهم لو عرضوا الخ ومن اطلاق الآية استواء صغير الخ (قوله لم يسقط) وعليه لم يقاتلون على عدم اخذه كما قالوه فى الزكاة ولا يفرق فيه نظر والاقرّب الثاني ثم قضية عدم سقوطه لا يحفظ الى اخذه اياه فان ايس من اخذه لم يحتل ان الامام يصرفه فى المصالح ويحتمل نزولهم منزلة المفقودين من الاضناف فيرد نصيبهم على بقية الاضناف عش (قوله لم يبلغ) الى قوله ولا بدق فى المتن

على جواز القياس مع النص وما حكاه التاج السبكي فى شرح المختصر عن الاكثر وإن شئى على خلافه فى جمع الجوامع وعدم الاحتياج الى القياس لا يمنع محمّد ذكره الاحتجاج به (قوله والكلام فى الاعطاء من النى اأما اصل شرف النسبة الخ) هذا الصنيع يقتضى التفاوت بين الامرين ومع التامل يظهر عدم التفاوت (قوله لا ينافيه لان التشبيه بالارث الخ) فنديقال مقصود الجمع المذكور ان هذا الاحكام تدل على عدم جريان هذا على طريق الارث وقضية ذلك استواء المذكور والاثنى وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجلفة (قوله وبحت الاذرع) ان الخنى يعطى كالائى ولا يوقف له شئ الخ (الاوجه انه يوقف بقية نصيب

بجهة قلت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث الجلفة لا بالنسبة لكل على انفراده فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظرا لذلك وبحت الاذرع ان الخنى يعطى كالائى ولا يوقف له شئ وقد وجه بان الوقف إنما ينافى فى بقاءه ملك حقيقى كالارث والوصية وما هانئ ليس كذلك لا اخذه شيئا من كل كافر ولم يناسبه الوقف وانهم التشبيه استواء الصغير والعالم ضد هاء وانهم لو عرضوا لم يسقط وسيد كره فى السير (والثالث اليتامى) للآية (وهو) اى اليتيم (صغير) لم يبلغ بسن واحتمل لغيره لا يتم بعد اختلاف حسنة المصنف وضعفه غيره (لا لابه)

وان كان له جدول لم يكن من اول الامر ترقو ويدخل فيه ولد الزنا والمغنى لا القيط على الاوجه لان لم تتحقق لقيادته على انه غنى بنفقة في بيت المال
مثلا ما فائد الام فيقال له منقطع وتبين البهائم فائد اموه والطور فائد هما (ويشترط) اسلامه و (فقره) او مسكنته (على المشهور) لان لفظ
البيت يشعر بالحاجة وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم و افرادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت البيت والاسلام والفقر هنا
من البيئة وكذا في الهاشمي والمطلي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا بد معها فقيها من استفاضة لنسبه ويوجه بان هذا النسب اشرف الانساب

ويغلب ظنوه في اهله
لتوفر الدواعي على اظمار
اجلهم فاحتيط له دون
غيره لذلك لسهولة وجود
الاستفاضة به غالباً وهل
يأخذ اهل المحس الاول بمن
يقيم في اشترط البيئة او
من يأتي في الاكتفاء بقوله
عمل نظرو الاقرب الاول
لسهولة الاطلاع على حالهم
غالباً والرابع والخامس
المساكين وابن السبيل
ولو بقوله بلامين وان
اتهموا نعم يظهر في مدعي
تلف مال له عرف او عيال
انه يكلف بيته نظير ما يأتي في
الباب الاقنى وذلك للآلية
ويأتي بينهما والمساكين
يشملون الفقراء ولهم اموال
ثان وهو الكفارة وثالث
وهو الزكاة ويشترط الاسلام
في الكل والفقر في ابن
السبيل ايضا ولو اجتمع
وصفات في واحد اعطى
بأحدهم الاموال الغزو مع نحو
القراءة فيعطي بهما والا
من اجتمع فيه يتم ومسكنة
فيعطي بالبيت فقط لانه نصف
لازوم المسكنة منفكة كذا
قاله الماوردي وحزم به
غيره وفيه نظر كيف والمسكنة
شرط للبيت فلا يتصور

الاقوله لا القيط الى المتن والى قول المتن والرابع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له جد) هذا غايه في
تسميته يتيم ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنياه رشدي (قوله لا القيط) خالفه المغنى والنهاية
وقالوا وشمل ذلك ولد الزنا والقيط والمغنى اللعان نعم لو ظهر لهماى المغنى والقيط شرعا، ترجع المدفوع
لها فيما يظهر اه (قوله على انه غنى الخ) قد يقال ولد الزنا والمغنى كذلك اه سم (قوله والطور فائد هما)
لهله بالنسبة لنحو الحام بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدين فرخما لا يفقر الا لام اه رشدي
(و الطور فائد هما) من العطف على معمولي عامين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المحجور (قوله والفقر)
اي المشروط في البيت فلا ينافي ما سياتي من ان المساكين يعطون بمجرد قولهم اه عى اى كما اشار اليه
الشارح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) اى في ثبوت كونه هاشميا او مطالبا بانهية (قوله معها) اى
البيئة فيها اى الهاشمي والمطلي (قوله لنسبه) الاولى لنسبهما بالثنية (قوله) يغلب الخ وعطف على
اشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعاقب يغلب وقوله لذلك اى لان هذا النسب اشرف الخ وقوله ولسهولة الخ
عطف على لذلك (اهل المحس الاول) وهم المصالح وقوله الاقرب الاول اى فيشترط في اعطائه من ادعى
القيام بشئ من مصالح المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماما او خطيبا اثبات ما ادعاه بالبيئة اه عى (قوله)
ولو بقرهم) اى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى وذلك (قوله عرف) ندمت مال (قوله)
او عيال) بالجر عطف على تلف الخ (قوله وياق) اى في الباب الاقنى ياتيهم اى المساكين وابن السبيل (قوله)
ولها) اى المساكين والفقراء (قوله في الكل) اى في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) اى
كالبيت وقوله القرابة اى كونه من بني هاشم او المطلب وقوله فيعطي بالبيت فقط معتمد اه عى (قوله)
والمسكنة منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كها وزواها بخلاف البيت فانه في وقته اى قبل بلوغه
يستحيل انفكا كها وزواها لانه في وقتها مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال البيت يزول ايضا بالبلوغ سم
على حج اه عى (قوله عقبه) اى عقب كلام الماوردي وقوله وهو اى قول الماوردي من اجتمع فيه بيت
ومسكنة الخ وقوله وهو اى قول الاذرى وقوله فيماد كره اى النظر (وبتسليمه) اى مقاله الماوردي
من تصور اجتماعهم مستقلين وقوله فارق اى المسكنة (قوله هما) اى بالغزو وكونه هاشميا (قوله ومنه)
اى الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالغزو) اى لياخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معا (قوله)
الامام) الى قول المتن واما الاخراس في النهاية وكذا في المغنى الاقوله وبقره الى ومن فقد (قوله وجميع
احادهم) ولا يجوز الانحصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة اه معنى (قوله في غيرهم) اى غير ذوى

ذكر مر (قوله لا القيط على الاوجه) خالف مر وعبارة شرحه نعم لو ظهر لهماى المغنى والقيط
شرعا استرجع المدفوع لهما فيما يظهر اتهمت (قوله على انه غنى بنفقة في بيت المال) قد يقال ولد الزنا
والمغنى كذلك (قوله والاقراب الخ) كذا مر (قوله نعم يظهر الخ) كذا اعتمد مر (قوله والمسكنة
منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كها وزواها بخلاف البيت فانه في وقته يستحيل انفكا كها
وزواها لانه في وقتها مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال البيت يزول ايضا بالبلوغ (قوله كيف
والمسكنة شرط للبيت الخ) قد يقال شرطية له لا تافى استغلا في حد ذاتها فيها جهتان فقد يتم الاخذ
بها من حيث الاستقلال (قوله وبتسليمه فارق الخ) ويجاب عنه بان المراد انه يعطى من سهم يتايب

اجتماعهم مستقلين حتى يقال يعطى بالبيت فقط ثم ايت الاذرى قال عقبه وهو فرع ساقط لان البيت لا بد له من فقر
او مسكنة وهو صرح فيه اذ ذكره بتسليمه فارق اخذ غار هاشم ملامها هاناب الاخذ بالغزو والحاجتوا بالمسكنة لحاجة صاحبها ومنه يؤخذ
ان نحو العلم كالغزو (وبهم) الامام زنا به (الا صناف الاروبة) وجميع احادهم (المتأخرة) بالعطاء غايبهم عن محل الفى وحاضرهم وجوب بالظاهر
الا بدعهم يجوز التفاوت بين احادهم فبغير ذوى القربى لا تحاد القرابة وتفاوت الحاجة للمعترية في غيرهم لا بين الاصناف

ولو قل الحاصل بحيث لو علم يسد مسداً خص به الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من اعيانهم) كالزكاة ولمسقة النقل ويرده ان النقل لا تليق لاشي عليه او فيه ما لا يفي بساكنيه اذ اوزع عليه بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول اليهم وغيره انما هو لموافقة الية مقتضية لجوب تعمم جميعهم في جميع الاقاليم ويفرق بينهم وبين الزكاة بان التشوف لها انما يكون في محلها فقط لان الغالب انه لا يفرقها الا الملاك بخلاف الفتي لان المحرق له الامام او نائبه وهو اسعة نظره بتشوف كل من في حكمه لوصول شيء من الفتي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن قد قدم الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (واما الاخماس الاربعة التي كانت هي وخمس الخمس للتي صلى الله عليه وسلم على ماسر (فالظاهر ان البرزقة) وقضاتهم وائمتهم ومؤذنيهم وعماهم لم يوجد متبرع (١٣٥) وهم الاجناد المرصدون في الديوان

(للهجاء) لحصول النصرة لهم بعده صلى الله عليه وسلم سوا بذلك لانهم ارصدوا نفوسهم للذب عن الدين وطلبوا الرزق من مال الله تعالى وخرج بهم المنطوعة بالقرزوا لانتطو ايعطون من الزكاة دون الفتي عكس المرتزقة اى مالم يعجز عنهم عن كفايتهم فيكمل لهم الامام من سهم سبيل الله اخذ من كلام الامام الذي قال الاذرع عقبة انه ضمن صحيح غريب وحاصله انه اذا دع مال الفتي من بدال الامام والمرزقة مفقود فيهم شرط استحقاق سهم سبيل الله لمجرد صرفه اليهم فان لم يفقد فيهم ولو لم يكفهم اضاعوا راي اضره اليهم وان اتهاضهم للقتال اقرب من انتهاز المتطوعة لم يعترض عليه اه وزيف اعني الامام قول الصيدلان اذا لم يكن للمرتزقة شيء

القرني (قوله ولو قل الخ) اى ما لغزو ذوى القرني وكذا ما لذوى القرني كما مر (قوله لو عم الخ) اى الاصناف واحداهم (قوله لاشي عليه) اى من الفتي (قوله اذ اوزع الخ) متعلق بلا يفي وقوله بقدر الخ متعلق بالنقل (قوله يحتاج) اى الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبران (قوله تعمم جميعهم) اى الاصناف (قوله الاصناف الاربعة) اى المتاخمة (قوله التي كانت) اى قوله اخذ من كلام الامام في النهاية وكذا في المغني لا قوله وقضاتهم الى المتن (قوله على ماسر) اى قيل التنبيه (قوله متبرع) اى من القضاة الخ اه ع (قوله سهمهم) اى المرتزقة (قوله فيكمل لهم الخ) اى وهم فقراء اه معنى وسيصرح بهذا القيد ايضا قول الشارح الا ان وان لم يفقد فيهم الخ به يدفع ترددهم بقوله هل ولومع الغني اه (قوله من سهم سبيل الله) اى من الزكاة فان احتاج الى شيء بعد ذلك اولى بوجدي من الفتي فعلى اغنياء المسلمين اه ع (قوله وحاصله) اى كلام الامام (قوله والمرزقة مفقود الخ) جملة حالية (قوله شرط استحقاق الخ) اى الفقر (قوله لمجرد صرفه الخ) جواب اذ اوزعهم سهم سبيل الله (قوله فان لم يفقد الخ) اى شرط استحقاق الخ (قوله ولو لم يكفهم) من كفاه مؤتمرو المفعول الثاني محذوف اى والحال لو لم يعطهم الامام كفايتهم لتفروا (قوله ورأى الخ) عطف على لم يفقد الخ والضمير للامام وقوله صرفه اى سهم سبيل الله مفعول راي وقوله وان اتهاضهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعترض الخ جواب فان لم يفقد الخ وقوله عليه نائب فاعل لم يعترض والضمير للامام (قوله وجوبا) اى وقيل عرفت في المغني وإلى قوله لم يعم ما يدفع في النهاية الا قوله ويطلق الى المتن (قوله اى دفتر الخ) عبارة المغني وهو بكسر الدال اشهر من فتحها الدفتر الذي يكتب فيه اسماءهم وقدر ارزاقهم ويطلق الديوان على الموضع الذي يجلس فيه للكتابة فان قيل هذا لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا زمن ابي بكر رضي الله تعالى عنه فهو بدع وضلالة اجيب بان هذا امر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل اول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع يوما على ديوانه وهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اى بجانيهم ثم حذفوا الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا اه معنى (قوله على الكتاب) بوزن رمان اى المكتبة (قوله وعلى محلم) اى الكتاب اى على جلوسهم للكتابة (قوله وان ان وينصب لكل قبيلة الخ) زاد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب النقباء وكل نقيب ينصب العرفاء وكل عريف محيط باسماء المخصوصين به فيه فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو النقباء وكل نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عريف يدعو من تحت رايته والعريف فعل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم اه معنى (قوله ندبا) كذا في المغني (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن ذلك مشايخ الاسواق والطوائف والبلدان اه ع (قوله وجوبا) كذا في المغني (قوله من المرتزقة) الي

لا من سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولو مع الفتي

الله اذا قاتلوا ما منى الزكاة اه وكان وجه التزييف ان اشترط ما قلهم ما منى الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم الموفقة قول الغزالي اذا قاتلوا ما منى الزكاة لم يعد ان يعطوا من سهم الغارمين بعيد جدا (لوضوح) وجوبه باعتد جمع وادعوا انه ظاهر كلام الرضوي وقد باعد اخرين وهو الوجه لان القصد الضبط هو لا يتصرف في ذلك (الامام ديوانا) اى دفتر اقتداء بعمر رضي الله عنه فانه اول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسي معرب وقيل عربى يطلق على الكتاب لحرقهم لانه بالفارسية اسم الشيطان وعلى محلم (وينصب) ندبا (لكل قبيلة وجماعة عريفا) يعرفه باحرامهم ويجمعهم عند الحاجة يروى ابو داود وغيره خبر العرافة حتى ولا بد للانس منها ولكن العرافة التي تاراي لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام وجوبه بانفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتزقة (وعياه)

صرف اليهم من سهم سبيل

وهم من تلزمه نفقتهم (وما يكفهم فبطيخه) ولو غنيا (كفائتهم) من نفقة وكسوق سائر مؤنهم مراعى الزمان والاعلام والرخص وعادة أهل
والمروءة وغيره الآخر علو ونسب لينصرف للجهاد ويؤيد من زاده عيال ولوزجر رابعة ويعطى لامهات أولاده وان كثر اقتضاء اطلاقهم
خلافا لابن الرفعة هنالان حملن ليس (١٣٦) باختياره ولا ذرى في الزوجات لاختصارهن ولعبيد خدمته الذين يحتاجهم لا لما زاد على

قوله ثم ما يدفع في المغنى الا قوله وان كثرت إلى ولعبيد وقوله أى اصوله إلى الملك (قوله من تلزمه نفقتهم) من
أولاد زوجات ورقق حاجة غزوا وخدمة ان اعتادها لارقق زينة أو تجارة اه معنى عبارة عرش
ومثلهم من يحتاج المهر في القيام بما يطلب منه كسياسة وقواسم يحتاج اليهم في خدمة نفسه ودوابه
ومعانيه على قتال الأعداء في السفر ويشعر به قوله الا ان كان حاجة الجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك
لامرأوا مجردون بمصر فاعيطون ما يحتاجون اليه لهم ولعياهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها
لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بنيتهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه عرش (قوله وسائر مؤنهم)
بقدر الحاجة اه معنى (قوله مراعى الزمان) في المطاعوم والملابس اه معنى (قوله لا نحو علم الخ) كيق
في الاسلام والمجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يسون كالارث والغنيمة لانهم يعطون
بسبب ترصدهم للجهاد وكلهم مترصدون له اه معنى (قوله لا اختصار من الخ) تعليل المراجع الذي خالفه الا ذرى
من الاعطاء الزوجات مطلقا (قوله ولعبيد خدمته) عطف على الامهات الخ عبارة المغنى ومن لا رقيق له يعطى
من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته اذا كان من يخدمه يعطى مؤننه ومن يقاتل فارسا ولا فرس له
يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤننه بخلاف الزوجات يعطى لهذه مطلقا اه عبارة عرش ومثل
عبيد الخدمة اماؤها بل وغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو خدمة أهل بيته حيث كان من
يخدم اه (قوله لما زاد) الاولى لمن زاد (قوله الملك لهم فيه) الجملة خبر ثم ما يدفع الخ (قوله الملك فيه لهم
حاصل الخ) وعياها فالوجه فاقالم سقط النفقة عنه بذلك واللافاضة له في ذلك وهو خلاف المقصود
على المنهج اه سيد عمر (قوله ونحو الاب) أى من سائر الاصول (قوله لها) أى لا للرب ترك (قوله وغيرهما
الخ) عطف على الزوجات الخ أى الزوجات والاصول والفروع التناصت ونحو العبيد تدفع حصتها لو اتم
فالمراد بالولى ما يشمل المال (قوله ان ذلك) أى القضية المذكورة قوله لها أى الزوجات ونحو الاب (قوله
الانه) أى ملكه اه وكذا الضمير في قوله لا تى فهو ملك وقوله بسبب أى المرزوق خبر ان وقوله ليصرفه أى
المرزوق المال المدفوع اليه لاجلها (قوله فتنقيد الخ) أى يصره له في مقابل الخ هذا مظهر في حاله وعليه
فكان الاخصر الاوضح فهو ليس ملكا مطلقا بل مقيد به (قوله ما فائدة الخ خلاف حيثنذ) أى حين التقيد
بذلك (قوله اذ اعطى) أى المرزوق لاجل الزوجات (قوله فهل يورث الخ) هذا التردد يبنى على ان الملك فيه
لهم كما سيذكره والشارح والافلامجال لهذا التردد على ان الملك فيه له كما هو ظاهر (قوله أو طلقت حيثنذ)
الاولى عقبه (قوله والظاهر لا) أى وان قلنا أنه ملكها اه كرى (قوله لما تقرر الخ) في هذا التعليل نظر
ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أى يورث منها فى الاولى وتأخذه منه فى الثانية قوله أو تسترد منه أى يسترد
الامام من المرزوق (قوله من الاول) أى الملك فيه لهم (قوله لشينخ الخ) واقفه المغنى (قوله الثانى) أى
بملكه هو ويصير الخ (قوله وعباراتهم) أى الاصحاب وقوله له انه يعطى الخ يدل من عباراتهم وقوله فيه أى
الثانى (قوله بملكه وقوله صرف) الظاهر أنهما بصيغة الفعل الماضى (قوله أشبههما الاول) أى ملكه ثم
صرف الخ (قوله وبفريضة) أى الجواهر (قوله على الثانى) أى فى كلام الجواهر وكذا فى قوله ضعف الثانى
اه سيد عمر عبارة الكرى على الثانى أى قوله أو لا بل الملك الخ وقوله ان الصرف الخ مفعول التفرع وقوله
الخالف صفة الصرف اه (قوله اصرح المغنى) أى قوله فيعطيه كفائتهم (قوله يتضح) متعلق لتفريعه

(قوله يتضح ضعف الثانى) أى فى الجواهر

حاجته الا ان كان حاجة
الجهاد ويظهر الحاق اماته
الموطآت بعبيد الخدمة
فلا يعطى الا لمن يحتاجهم
لعفة أو دفع ضرر ثم ما يدفع
اليه لزوجته وولده أى
واصوله وسائر فروعه على
الوجه الملك فيه لهم حاصل
من الفى وقيل بملكه هو
ويصير اليهم من جهته
وقضية الاول ان الزوجة
ونحو الاب الكاملين تدفع
حصصتها لها وغيرها
لولهما والظاهر أن ذلك
ليس مراد الان الملك وان
كان لها الا انه بسببه ليصرفه
في مقابلة مؤنتها عليه فهو
ملك مقيد لا مطلق فتنقيد
به وحده فان قلت ما فائدة
الخلاف حيثنذ قلت فائدته
في الحلف والتماثل ظاهرة
وأما فى غيرها فنفخية اذ لو
اعطى لمدة ماضية فانت
عقب الاعطاء فهل يورث
عنها أو طلقت حيثنذ فهل
تأخذوه الظاهر لا لما تقرر
انه فى مقابلة مؤنثها عليه أو
مستقبله فهل هو كذلك أو
يسترد منه حصصتها كل
يحتمل وما ذكر من أن
الاول اصح هو ما وقع
لشينخنا فى شرح منجه تبعا
لفيره والذى فى الجواهر

وغرمان الاصح الثانى وهو الذى يتجه عندى وعباراتهم أنه يعطى كفاية بموئنه
أى يتصرف فيها كيف شاء صريحة فيه وعباراتهم اعني الجواهر هل تقول ملكه ثم صرف اليهم من جهته أو لا بل الملك يحصل لهم اى ابتداء
فيتولى الامام أو منصوبه صرفه اليهم قولان أشبههما الاول وبه قطع بعضهم ويؤخذ من قوله فيتولى الامام أو منصوبه صرفه
الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فتأمله وبفريضة على الثانى ان الصرف يكون للمؤمن الخالف لصرح المتن وغيره يتضح

ضعف الثاني وبتبين بعض ما ترددنا فيه عليه ما تقرر فتأمل (و يقدم) ندبا (في اثبات الاسم) في الديوان (والاعطاء قريشا) لحزب الشافعي وغيره قوما قريشا ولا تقدموا وها هو ظاهر كلامهم ان مواليمهم ليسوا مثلهم وها هو ما ياتي في قيل فصل من طلب زكاة (و هو ولد النضر ابن كنانة) ابن خزيمه وقيل ولد نضر بن مالك بن النضر وقل عن اكثر اهل العلم وقيل غير ذلك سواء بذلك لثقل شهم اى تجمعهم او شدتهم (و يقدم منهم بنى هاشم) لثقلهم لكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و بنى (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرنه بهم كما وفادت الواو انه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذى يتجه خلافه لان السكلام في الاولوية يظهر ان تقديم بنى هاشم والى وسيعلم من كلامه انه لا يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله ﷺ (ثم) بنى (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم بنى (و قل) لانه اخوه لايه (ثم) بنى (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم سائر البطون) من قريش (الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيعد (١٣٧) بنى عبد العزى بنى عبدالدار ثم بنى زهرة ابن كلاب اخوال النبى صلى الله عليه

اه كرى ولعل وجه الايضاح ان ضعف الفرع اللازم يستلزم ضعف الاصل المزوم (قوله ضعف الثاني) اى في ترتيب الجواهر والاثم الاول السابق في كلام الشارح سيد عمر وسم وكردى (قوله) وبتبين (الخ) معطوف على تبصيح (قوله) بعض ما ترددنا (الخ) وهو قوله كل محتدل وخير عليه يرجع الى الثاني اه كردى اى الجار متعلق بترددنا لعل المراد بالضعف الشك الثاني من التردد اى الاسترداد والمراد ما تقرر قوله لانه في مقابل مؤثما عليه ويحتدل المراد به قول الجواهر في تولى الامام (الخ) (قوله من قوله) اى الجواهر وقوله في جواب عن بعض ما ذكره لعل المراد بالجواب ما مرنا من الاسترداد (قوله من التردد) الاول لى التردد والجار والمجرور بيان للضعف (قوله ندبا) لى قول المتن سائر العرب في المعنى الاول لانه ابن خزيمه اى سوا وقوله وها هو ظاهر كلامهم الى المتن وقوله كذا قيل الى المتن وقوله قيل في النهاية الاول وها هو ظاهر كلامهم الى المتن وقوله فان استوى الى وذلك (قوله كاسر) اى في شرح والثاني بنو هاشم والمطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعنى بين بنى هاشم وبنى المطلب (قوله كذا قيل) جرى عليه المعنى (قوله وسيعلم من كلامه) اى الاتى انفا (قوله) انه يقدم منهم) اى من بنى هاشم والمطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه اقرب لنبى صلى الله عليه وسلم والا فبد شمس شقيقها كما مر اه ع (قوله لان خديجة (الخ) وهى بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى اه معنى (قوله ثم بنى زهرة (الخ) سكنت عن وجه تقديم بنى عبدالدار عليهم فليراجع (قوله وهكذا) اى ثم يقدم بنى مخزوم ثم بنى عدى لكان عمر رضى الله تعالى عنه ثم بنى جح وبنى سهم فها في مرتبة واحدة ثم بنى عامر ثم بنى حارث معنى وروى مع شرحه (قوله وبحث تقدم الاوس (الخ) والافاضل كلهم من الاوس والخزرج هما ابنا حارة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشى معنى وشرح الروض (قوله) وان كان) اى من عدا قريش (قوله واستواء جميع العرب) عبارة المعنى والا يعنى سائر العرب اه (قوله لكن خالف السرخسى (الخ) معتمد السرخسى نسبة الى سرخس بفتح السين والادامه لثمنى عامر معجمة سا كنه بعدها سين وقيل باسكان الراء وفتح الحاء اه ع (قوله والماوردى فى الثاني) لقال بعد الانصار ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فبر تبهم على السابقة كقريش معنى واسى (قوله معتبر افيهم النسب (الخ) عبارة المعنى والاسنى والتقدم فيهم ان لم يجتمعوا على نسب بالا جناس كالترك والهند بالبلدان ثم ان كان لهم سابقة فى الاسلام تروا عليها والا فبقريش الى والى الاسرنم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قريه وبعدها كالعرب (قوله هنا) اى فى العجم وقوله فكما ياتى اى انفا (قوله وذلك) اى تقدم العرب على العجم (قوله والمعتدل (الخ) وقال المعنى وشرح الروض (قوله ثم بالدين) اى يقدم الاروع فى الدين ع (قوله ثم بتخير الامام) اى بن ابراهيم وان يقدم بر ابراهيمه معنى وشرح الروض (قوله وفرق الزركشى) قول وقال (قوله بخلافنا) اى بخلاف الاثرية فى الامامة فليست ملحوظة هنا كالارث ولها فضل الذكر وهى لا تختلف فرق الزركشى وقوله لما ذكرته اى من الفرق (قوله وجوبا) خلافا لنهاية قال الجبير مى والذى اعتمدته

(١٨ - شروانى وابن قاسم - سابق) مافى الروضة انه يقدم السابق للاسلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ثم بتخير الامام واستشكل تقدم النسب على السن هنا عكس الرأى فى اامة الصلاة ويجاب بان المدار هنا على مانه الاختيار بين القبائل وثم على ما يزيد به الخشوع ونحوه والسن ادخل فى ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد كثر الخير ونقص الشر قيل على ان المذكور هنا غيره ثم لان فرض ذلك اجتماع اسن غير نسب مع نسب وهناتى نسبين احدهما سن والاخر اقرب اه وفيه نظر بل الاسن فى هذه الصورة ايضا مقدم ثم لانهما الفرق ما ذكرته وفرق الزركشى بان الاثرية ملحوظة هنا كالارث ولها فضل الذكر وهى لا تختلف بالنسب بخلافها ثم وهو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتأمل (ولا يثبت) وجوبا كما يصرح بكلام الروضة وغيرها

وكان وجهه انه قد شرب على اثباته مفسدة كادعائه ان مانعه انما حدث بعد اخر ققرة لاني عليهم بدليل اثبات اسمه قبل (في الديوان) مع المرتزة (اعني ولا زمانا ولا من لا يصلح للغزو) لنحوجين او قد يداء وجه بالقتال وصفة الاقدام لعجزهم وعمله في مرتزق كذلك اما عيال مرتزق بهم ذلك فيثبتون تبعاله كما يحسنه (١٣٨) الجلال اليقيني وافهم من لا يصح الاعم عاقله جواز اثبات اخرس واصم وكذا اعرج

يقا تل فارسا وقضية التعبير في مؤلا بالجو اوز في اولئك بالحرمه وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف الحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا لالكاله وهو محتمل (ولو مرض بعضهم او جرح ورجى زواله) ولو بعد مدة طويلة (اعطى) وبقي اسمه في الديوان لئلا يرغب الناس عن الجهاد (فان لم يرج فالظاهر انه يعطى) ايضا لذلك لكن يعنى اسمه من الديوان اى وجوبا بناء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية بمونة اللائقة به الان وظاهر كلام ابن الرفعة تقريرا على المعتمد انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى بمون المرتزق ما يليق بذلك المومن وهو (زوجته) وان تعددت ومستولداته (وأولاده) واز سفلا وأصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما يحسنه الاذرى واعترض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ويوجه به انه يقتصر في التابع المحض ما لا يغتفر في

الزادى تبعاً للرخصة وجوب ذلك اه أقول وهو قضية صنيع المغنى (قوله وجهه) اى وجوب عدم الالاب (قوله ان مانعه انما حدث بعدا) اى تستحق من الغنى الحادث بعد (قوله عليهم) اى المرتزة الذين هو منهم واخذ منهم (قوله لنحوجين) اى قوله وافهم في النهاية (قوله وصفة الاقدام) وعبر النهاية بأوبدل الواو (قوله وعمله) اى عدم جواز اثبات مؤلا بقوله كذلك اى اعني اوز من ونحوه (قوله اما عيال مرتزق) اى ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان معي اوز زمانا او عجوز عن الفرق فيثبتون تبعاله فهذا واضح من ان محتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هوما يكفى مؤنتهم سم على حج اه رشيدى (قوله وافهم) اى قوله وقضية التعبير في الروض من شرحه (قوله جواز اثبات اخرس واصم) لقد رتبهم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) اى لا راجلا (قوله وقضية التعبير) اى محل تامل اه سيد عمر (قوله في مؤلا) اى الاخرس الخ قوله وفي اولئك اى الاعمي والزم الخ (بالحرمه) اى على ما اختاره تبعاً للرخصة من وجوب عدم اثبات اولئك خلافاً للنهية (فأمر قول المتن زواله) اى المانع من المرض والجنون (قوله ولو بعد مدة) اى قوله وظاهر كلامهم في المغنى الا قوله اى وجوباً بناء على ما تقرر والى قوله واعترض في النهاية الا ذلك القول (قوله لذلك) اى لا يرغب الناس الخ عبارة شرح الروض كما يعطى زوجات الميت وأولاده بل اولى اه (قوله يعنى اسمه) اى من المحل الذى يكتب فيه اسماء المرتزة من الديوان فيما يظهر والا فحرمه مطلقاً قد يقع في اللبس اه سيد عمر (قوله اى وجوبا) اى قد ثبت توقف في الوجوب هنا وبقرق بينه وبين ما مر بانقضاء المفسدة هنا بالكية لانه معطى بكل تقدير وان اختلف القدر المعطى في الحالين نعم ينبغي التنبيه على الاختلاف المذكور اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله يعنى اسمه الخ اى ندباً لوجوباً على قياس ما مر بل اولى بعدم الوجوب والشهاب ابن حجر يرى الوجوب هنا وهناك اه (قوله بناء على ما تقرر) اى من وجوب عدم اثبات نحو الاعمي (قوله اللائقة به) اى لا القدر الذى كان ياخذ له لاجل فرسه وقتاله وما شبه ذلك اه مفتى وساطان (قوله على المعتمد) اى الذى عبر عنه المصنف بقوله فالظاهر انه يعطى كما هو ظاهر خلافاً للرشيدى حيث حمله على وجوب عدم اثبات نحو الاعمي الذى اختاره الشارح خلافاً للنهية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنته) اى المريض أو المجنون (قوله يعطى) اى قوله بشرط في المغنى (قوله ما يليق بذلك المومن) اى لا ما كان للمرتزق اخذه اه مفتى (قوله الذى الخ) هل هو تمت للزوجات ايضا (قوله بشرط اسلامهم الخ) فلا تعطى الزوجة الكافرة كاقفى به الوالد رحمه الله تعالى لانها عطية ميتة لها ومثلها الباقر فان اسلمت بعد موته فالظاهر اعطاهما لانقضاء علة منعه وهو الكفر اه نهاية (قوله انه لا فرق الخ) وهو الظاهر اه مفتى (قوله ويوجه الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهية كما مر ولشرح الروض قال سم الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لمعونه ولو كافرا لظهور التبعية قبل الموت وضعفها بعد الموت مر اه (قوله وان لم يرج) اى قوله ثم رايت في النهاية والمغنى (قوله لا غنا عيالهم) اى بدعهم (قوله واستنبط الخ) عبارة النهاية وما استنبطه السبكي الخ برز ظهور الفرق الخ (قوله يعطى بمونه) عبارة المغنى زوجته وأولاده اه (قوله

(قوله) اما عيال مرتزق لم ذلك فيثبتون الخ ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عي اوز زمانا او عجوز عن الغزو فيثبتون تبعاله فهذا واضح من ان محتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هوما يكفى مؤنتهم (قوله الان) انظر ما ضابطه هل هو كل يوم بلانه عند حضورها بالنسبة للنفقة وكل فصل عند حضوره بالنسبة للكسوة (قوله ويوجه الخ) وجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لمعونه

في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كونهم من المرتزة بعد لتلايع رضوا عن الجهاد الى الكسب لا غنا عيالهم واستنبط السبكي من هذا ان الفقيه والمعيد والمدرس اذا مات يعطى عونه ما كان ياخذها يقوم به ترغيبا في العلم فان فضل شيء من رزق الوظيف لا نظر لا خلال الشرط فيهم لانهم تبع لا يبيهم المنصف بمدة قوتهم معتقرة في جنب البعض كمن البطالة

والممتنع انما هو تقرير من لا يصلح ابتداء اه و فرق غيره بين هذا والمرتزق بان العلم محبوب للنفس لا يصعد الناس عنه شيء فويل للناس فيه الى ميلهم اليه والجهد مكره للنفس فيحتاج الناس الى رصاده فنعلم اليه الى تالفه بان الاعطاء من الاموال العامة هي ما تناقروا به من الخاصة كالآوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين متقيد بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وقضية هذا ان عون العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو متجه (٣٩) ثم رأيت بعضهم رجحه ايضا وان الكلام في غير آوقاف الا ترك لانها

والممتنع انما هو (الخ) هذا بقيد تجوز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستأنب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لان يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا عليه قبل يستني ما لو شرط الوافان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولده وانه يستأنب عنه ان لم يصاح لمباشر تاحت حتى يجوز تقرير بالولد قبل صلاحه ويستأنب عنه اولاً فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول ويقرر هو في نظارسم على صحيح أقول والا اقرب انه يقرر عملاً بشرط الوافان ويستأنب عنه امه عش (قوله) و فرق غيره (الخ) الفرق الاول لابن النقيب والثاني للرافعي المغني (قوله اقرب (الخ) خبران (قوله) وقضية هذا) أي الفرق الثاني (قوله) وان الكلام (الخ) عطف على ان عون العالم (الخ) (قوله) في غير آوقاف الا ترك) أي الا رقاء (قوله) لانها من بيت المال (الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله) ولعل هذا مراد السبكي بما يبعد او يمنع ان هذا مراده قوله ولا نظر (الخ) فنامله اه سم (قوله) المستولدة (الى) قوله نعم في المغني الا قوله كجنس المعطى الى قوله ويظهر في النهاية (قوله) وغيره) كارت ووصية ووقف وقضية قوله الاق وكذا بقدرته (الخ) ان الثاني زوجة او مستولدة او فرعاً لا تكلف بالكسب فتعطي وقد رت على الكسب (قوله) فان لم تنكح (الخ) أي لم تستغن بكسب او غيره مغني ورشدي (قوله) وان رغب (الخ) اي رغب الا كفافاً في نكاحها (قوله) على ما اقتضاه (الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه النسخ عبارة المغني وهو ظاهر اه (قوله) بقدرته على الكسب (النسخ) عبارة المغني بقدرته الكور على الغزو اه (قوله) ثم الحيرة في وقت الاعطاء (الخ) عبارة المغني والروض مع شره وليكن وقت الاعطاء معلوماً يختلف سمانه او مشارة او نحو ذلك من اول السنة او غيره أو لكل شراً وغيره بحسب ما راد الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ولا يشغلهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم التي لاتؤخذ في السنة الامرة اه (قوله) لا يفرق الفلوس (النسخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي ان له دفع غير هامن العروض كالحبوب والنيابير اعني تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاخراج مع جواز غيرها اه عش اقول يمكن ان يقال ان استثناء الفلوس يحول على ما اذا دار الامر بين تفريق النقود والفلوس واما اذا دار بين تفريق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر التفريق فتيعين جواز تفريق الفلوس اذا راجت واقفه اعلم (قوله) ويجيب من طلب (الخ) ظاهره وجوباً وعليه ينبغي ان راد في القيود الحاجة الى اثباته والله اعلم اه سيد عمر (قوله) مطلقاً اي احتجنا اليهم لا (قوله) وغيره) أي لغير عذر (قوله) اعظم ما يترتب (الخ) ينبغي او مساو واقفه اعلم اه سيد عمر (قوله) الاق اي قبيل

ولو كان الظهور التبعة قبل الموت وضعفها بعدهم (قوله) والممتنع (الخ) هذا بقيد تجوز تقرير من لا يصاح للتدريس عوضا عن أبيه ويستأنب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لان يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا عليه قبل يستني ما لو شرط الوافان تكون الوظيفة بعد موت المدرس ولده وانه يستأنب عنه ان لم يصاح لمباشر تاحت حتى يجوز تقرير بالولد قبل صلاحه فيعزل الاول ويقرر هو في نظارسم على صحيح أقول والا اقرب انه يقرر عملاً بشرط الوافان ويستأنب عنه امه عش (قوله) و فرق غيره (الخ) الفرق الاول لابن النقيب والثاني للرافعي المغني (قوله اقرب (الخ) خبران (قوله) وقضية هذا) أي الفرق الثاني (قوله) وان الكلام (الخ) عطف على ان عون العالم (الخ) (قوله) في غير آوقاف الا ترك) أي الا رقاء (قوله) لانها من بيت المال (الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله) ولعل هذا مراد السبكي بما يبعد او يمنع ان هذا مراده قوله ولا نظر (الخ) فنامله اه سم (قوله) المستولدة (الى) قوله نعم في المغني الا قوله كجنس المعطى الى قوله ويظهر في النهاية (قوله) وغيره) كارت ووصية ووقف وقضية قوله الاق وكذا بقدرته (الخ) ان الثاني زوجة او مستولدة او فرعاً لا تكلف بالكسب فتعطي وقد رت على الكسب (قوله) فان لم تنكح (الخ) أي لم تستغن بكسب او غيره مغني ورشدي (قوله) وان رغب (الخ) اي رغب الا كفافاً في نكاحها (قوله) على ما اقتضاه (الخ) عبارة المغني وهو ظاهر اه (قوله) بقدرته على الكسب (النسخ) عبارة المغني بقدرته الكور على الغزو اه (قوله) ثم الحيرة في وقت الاعطاء (الخ) عبارة المغني والروض مع شره وليكن وقت الاعطاء معلوماً يختلف سمانه او مشارة او نحو ذلك من اول السنة او غيره أو لكل شراً وغيره بحسب ما راد الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ولا يشغلهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم التي لاتؤخذ في السنة الامرة اه (قوله) لا يفرق الفلوس (النسخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضي ان له دفع غير هامن العروض كالحبوب والنيابير اعني تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاخراج مع جواز غيرها اه عش اقول يمكن ان يقال ان استثناء الفلوس يحول على ما اذا دار الامر بين تفريق النقود والفلوس واما اذا دار بين تفريق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر التفريق فتيعين جواز تفريق الفلوس اذا راجت واقفه اعلم (قوله) ويجيب من طلب (الخ) ظاهره وجوباً وعليه ينبغي ان راد في القيود الحاجة الى اثباته والله اعلم اه سيد عمر (قوله) مطلقاً اي احتجنا اليهم لا (قوله) وغيره) أي لغير عذر (قوله) اعظم ما يترتب (الخ) ينبغي او مساو واقفه اعلم اه سيد عمر (قوله) الاق اي قبيل

رأه اهلوا في المال سقوا بعضهم اخراج نفسه لعذر مطلقاً وغيره لان احتجنا اليه وظهر ان المراد بالعدر المقدم على حاجتنا اليه ما يترتب عليه ضررانا وله اعظم ما يترتب على ترك حاجتنا اليه (فان فضلت) ضبط بالتشديد وكأنه لو وقع في خطه والافلاوجه لتعيبه (الاخاس الاربعة) عن حاجات المرزقة (وقانا بالآظهار انها لم غاصت وظهر ان المراد بجائهم) فمأذكر محتاجونه في المدد المضروبة للفرقة عليهم من نحو شهر او سبعة يؤده بل يصير به قولهم الاق ومن مات (١) وقول المحمدي قوله ولو قيل الخ الذي في نسخ الشرح التي بأيد بنخله اه من هامش

من المرتزة (الخ) (وزع) الفاضل (عليهم) أي المرتزة الرجال دون غيرهم على ما نقله الامام عن غوى كلامهم (على قدر مؤنتهم) لانه حقهم وقيل على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز (١٤٠)) لانه لا يصرف بعضه) أي الفاضل لأكله (في اصلاح الثغور) في (السلاح والكرع)

وهو الخيل لانه مونة لهم وصريح كلامه انه لا يدخر من الف في بيت المال شيئا ما وجد له مصرفا ولو نحو بناء رباطات ومساجد اقتضاها ربه وان حاف نازلوه وهو ما نقله الامام عن النص تاسيا بآي بكر وعمر رضي الله عنهما فان نزلت فعل اغنيا المسلمين اتيان بهائم نقل عن المحققين ان له الادخار ولا خلاف في جواز صرفه للمرتزة عن السنة القابلة وله صرف مال الف في غير مصرفه وتعمير المرتزة اذ آراه مصلحة (هذا حكم منقول الفقيه فاما عقاره من بناء اوارض) فالمنزلة (انه) لا يصير وقفا بنفس الحصول وان نقله اليقيني عن الامام عن الائمة واعتمده بل الامام يخير بين انه (يجعل وقفا وقسم غلته) في كل سنة مثلا (كذلك) أي على المرتزة فيجب حاجاتهم لانه انفع لهم او تقسم اعيانه عليهم او يباع ويقسم ثمنه بينهم واعتمد الاذرعى المتن وحمل التخيير المذكور وقفا

الفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وكذا في المتن الا قوله وهو ما نقله الامام عن النص وقوله وله صرف الى المتن (قوله الرجال) أي المقاتلة معنى وعش عبارة سم عن العباب وشرح الرض وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤنتهم ويخص بالرجال المقاتلة فلا يعطى من الذراري الذين لا راجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة كالفاضي والوالي وامام الصلوات (اه) قول المتن على قدر مؤنتهم) أي على حسبها ونسبتها فاذا كان لاحد منهم نصف مالا اخر ولا اخر ثلثه وهكذا اعطاهم على هذه النسبة اه رشيدى عبارة المعنى مثال ذلك كفاية واحدا لثلاثة وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية الرابع اربعة آلاف فجموع كفايتهم عشرة آلاف ففرض الحاصل على ذلك عشرة اجزاء فيعطى الاول عشرة اوارض والثاني خمسة اوارض والثالث ثلاثة اوارض والرابع خمسة اوارض وكذا يفعل ان زاد اه (قوله) وهو ما نقله الامام (الخ) معتمدا اه ع (قوله) عن السنة القابلة) أي لم يسكن به بذلك وينبغي ان لا يرجع على تركهم بذلك اذ ماتوا لانهم استحقوا اجر حصصه فاعطاهم عن السنة القابلة دفع ما استحقوه الآن اه ع (قول المتن هذا) أي السابق كله وقوله فالذهب أنه أي جمعه وقوله كذلك أي مثل قسم المنقول اه معنى (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الا قوله واعتمدا الاذرعى الى (قوله من بناء اوارض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للاراض اه سيد عمر (قوله لا يصير وقفا بنفس الحصول) بل لا بد من انشاء وقفه نهاية معنى (قوله بل الامام يخير (الخ) اعتمده النهاية بالمعنى (قوله بين انه) أي العقار والاولى في انه (قوله او تقسم (الخ) وقوله او يباع معطوفان على يجعل (الخ) ومعنى الواو (واعتمدا الاذرعى المتن) أي تعين الوقف عبارة المعنى يفهم من كلام المصنف تجتم الوقف وليس مراد بل الذي في الشرح والروضة ان الامام لو رأى قسمته او يبعه وقسمته جاز له ذلك اه (قوله رحل) أي الاذرعى التخيير أي بين الامور الثلاثة المذكورة في الشرح وقوله وقفا بالخ تمثيل للحمل وقوله واه أي واحد من الامور الثلاثة (قوله) واعموه) أي عوم الامام بان يكون الامام اعم من المجتهد وغيره فهو وجهه ضعيف قاله الكردى لسكن صريح صنيع النهاية يرجع الضمير الى المتن عبارة ومما حلت عليه كلام المصنف ظاهر ليوافق الروضة كاصلها واما اخذه على عمومه فهو وجهه ضعيف اه وقوله على عمومه أي تجتم الوقف سواء رأى الامام غيره من القسمة او البيع وقسمته الثمن ام لا (والاخراس الاربعة) أي من العقار (قوله حكمها مام) أي من التخيير بين الامور الثلاثة اه معنى عبارة المنهج مع شرحه لاه الامام وقف عقار في ما يبعه وقسم غلته في الوقف او ثمنه في البيع بحسب ما يراه كذلك أي كقسم المنقول لاربعة اخماس للمرتزة وخمسه للبصالح والاصناف الاربعة سواء له ايضا قدمه كالمقول لسكن خمس الخس الذي للبصالح لا سبيل الى قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله) او قبل تمام الحول عبارة النهاية باقيل تماما وبعد جمع المال بل لا وجه للتنبيه لان معنى التخفيف انه اذا فضلت الاخراس الاربعة جميعا عن حاجات المرتزة بأن كانوا اغنيا حاصل المعنى على هذا وان استغنى المرتزة عن الاخذ من الاخراس الاربعة وزعت عليهم ولا يخفى ان هذا امر احل كثيرة عن المراد (قوله) فان فضلت الاخراس الاربعة عن حاجات المرتزة وزع الفاضل عليهم أي المرتزة الرجال دون غيرهم (الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤنتهم ويخص بالرجال المقاتلة فلا يعطى منه الذراري الذين لا راجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة كالفاضي والوالي وامام الصلوات وله صرفه الى المرتزة كلعام قابل (الخ) ونحوها عبارة شرح الروض (قوله من بناء اوارض) انظر الشجر (قوله) او تقسم اعيانه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم سهم المصالح بل بوقف وتصرف غلته في المصالح او يباع ويصرف ثمنه اليها اه (قوله) واعتمدا الاذرعى المتن وحمل التخيير المذكور (الخ) اعتمد مر التخيير

لا يقسم بل يباع أو يوقف وهو أولى ويصرف ثمنه أو غلته فيها من مات من المرتزة بعد جمع المال وتام الحول إلى المدة فقسطه المصير وبه للتفرقة وغيره بالحول لانه لا غالب ثم ايتهم ماصر حاب ذلك فقالوا ذكر الحول مثال فله الشهر ونحوه فخصيصه لو اراه او قبل تمام الحول

كان لورثته قسط المدة وبعد الحول وقبل الجمع فلاشي لوارثه ولو ذاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسدا بدي بالاحوج ولا وزع عليهم
 بنسبة ما كان لهم ويصير الفائز ديناهم ان هذا ان مال التي له الصالح فان قلنا انه للجيش - قسط قاله الماوردي لكن اطلق في الروضة ان من
 عجز بيت المال عن اعطائه في ديناعليه لا على ناظره (نصل) في الغنيمه وما يتبعها من الغنيمه (مال) ذكره القالب فلا اختصاص كذلك ولا يتنا فيه
 ما ياتي فيا يسفل فيه الجهاد لانهم كونه غنيمه اخضع بحكمه ما يرثه لمال في اخذه (١٤١) وقسمته لتعذر اثبات احكام المال فيه فزعم

شارح ان نحو السكالب
 وجد الميتة غير غنيمه ليس
 اطلاقه في محله (حصل من)
 مالكين له (كفار) اصليين
 حريين (بقتال واجفاف)
 لنحو خيل او ابل مثالا
 ذميين فانه لهم ولا يخمس
 والواو بمعنى او فلا يراد بالماخوذ
 بقتال الرجالة وفي السفن
 فانه غنيمه ولا يجاف فيه
 اماما اخذوه من مسلم قبرا
 فيجب رده المالكه كقضاء
 الاسير ردا له كذا اطلقوه
 ويظهر ان غلمان كان من
 ماله ولا يراد المالكه ويحتمل
 انه لا فرق لان اعطاه عنه
 يتضمن تقدير دخوله في
 ملكه نظير ما ياتي فيمن امهر
 عن زوج طلق قبل وطء
 هل يرجع الشرط للزوج
 او المصدق ويرد بانا إنما
 احتجنا للتقدير بمضرورة
 سقوط امر عن ذمة الزوج
 ولا كذلك هنا لانه لا شيء في
 ذمة الاسير فلا تقدير فتمتين
 الرد هنا للمالك جز ما واماما
 حصل من مرتدين في مكان
 مر ومن ذميين يرد اليهم
 وكذا بمن لم تبلغه الدعوة

فقط له او عكسه فلاشي ما انتهت وهي اوضح اه سيد عمر (قوله او بعد الحول الخ) ويعلم منه بالاولى انه
 لا شيء لوارثه اذ اذ مات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كودي (قوله عنهم) اي المرتبة (قوله ولا) اي بان
 سيد بالتوزيع مسدا (قوله فان قلنا انه للجيش) وهو الاظهر كما تقدم (قوله اطلق في الروضة الخ) وكذا
 اطلق الروض واقره شرحه

(فصل في الغنيمه وما يتبعها) (قوله في الغنيمه) الى قول كقضاء الاسير في المغني الا قوله ولا يتنا فيه الى المتن
 ولى قول المتن ليقدم في النهاية الا قوله المذ كور وقوله ويرد الى اماما حصل وقوله ويرد الى ولا يراد (قوله)
 وما يتبعها اي كان الفضل الذي يشرطه الامام مع ما في بيت المال (قول المتن مال حصل) اي لاختلاف الحاصل
 الذميين كاي (قوله ولا يتنا فيه) اي كون الاختصاص غنيمه (قوله في الجهاد) متناقبه وقوله ياتي المقيد بالجار
 الاول (قوله في اخذ الخ) اي الاختصاص (قوله ان نحو السكالب الخ) اي كخمر غير مة (قوله مالكين له)
 وقوله اصليين وقوله حريين سيد كمر حترز اهما على الترتيب (قوله فانه) اي الحاصل لهم من اهل الحرب
 (ولا اجفاف فيه) الوالو لالحال (قوله مثلا) اي من ذمى ونحوه اه مغني (قوله يراد) اي حيث كان باقيا
 فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحربي اه ع (قوله اليه) اي الاسير وكذا اختيار من ماله (قوله ولا يراد
 للمالكه) معتمد معلوم ان الكلام في المالك المتبرع عن الاسير اما لو قال الاسير لغيره فادى ففعل فهو قرض
 فيرد له جزا اه ع (قوله نظير ما ياتي الخ) حاصله انه ان كان الدافع الزوج او وليه رجوع للزوج او
 اجنبا رجوع للدافع اه ع (قوله طلق) عبارة المغني ثم طلق اه (قوله من مرتدين الخ) اي من تركتهم
 (قوله) وكذلك ان لم تبلغه الدعوة) الى قوله على ما قاله الاذرى في المغني (قوله ان تمسك الخ) الظاهر رجوعه
 للمعطوف فقط لكن عبارة المغني كالصريح في رجوعه للمعطوف عليه ايضا فاقول (قوله ولا) عبارة المغني
 اما لو كان متمسكا بدين باطل الخ (قوله ويرد ما ياتي الخ) الذي ياتي في الديات ان فيه بدية مجوسى مفروض
 فيمن لم تبلغه دعوة نينا اه سم (قوله على التعريف) اي على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ان تكاب
 تجوز في التعريف وقد اشترح احتياجه اقرب بقواضحه واشهره لان يقال الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل
 ذلك اه سم (تخلاف ما تركوه) عبارة المغني ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا في دارهم
 وضرب معسكرنا فيهم فانه ليس غنيمه في اصح الوجوه عند الامام مع وجود الايجاف وعلى عكسه ما اخذ
 على وجه السرقة ونحوها فانه غنيمه اه (قوله) وبجواب عن كون الخ) اي الذي يشكك على هذا اه سم
 عبارة الرشيدى غرضه من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصور المذكورة في قوله ولا يراد على

(قوله في ديننا عليه) قضيت ان هذا الزم من نفقة القريب

(فصل في الغنيمه وما يتبعها) (قوله ويرد ما ياتي في الديات من وجوب بدية مجوسى) مفروض فيمن لم
 تبلغه دعوة نينا ياتي هناك ايضا ترددين شك له بلغة دعوة في هل يضمن او لا في عدم الضمان يتجه انه
 كحربي لكن ينبتا هناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هنا فاجبه (قوله فان القتال الخ) حاصله ان تكاب
 حاصل هذا التوجيه ار تكاب تجوز في التعريف وقد اشترح احتياجه اقرب بقواضحه واشهره لان يقال
 الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل ذلك (قوله) وبجواب عن كونه الخ) اي الذي يستشكل على هذا (قوله)

اصلا بالنسبة لتبناي على عليه وسلم ان تمسك بدين حق ولا فهو كحربي على ما قاله الاذرى ويرد ما ياتي في الديات من وجوب بدية
 مجوسى في قتله هو صريح في عصمته فالوجه انه كالذي ولا يراد على التعريف خلافا لما زعمه ما هو بواعثه عند الالتفات قبل شهر السلاح وما
 صالحوا به او دهره لاعداء القتال فان القتال لما قرب صار كالمتحقق الموجود صار كانه موجودا بطريق القوة المنزلة لمثله الفعل بخلاف
 ما تركوه بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في لانه لم يقع تلاقي لم تقو شائبة القتال فيه وبجواب عن كون البلاد المفتوحة صلحا غير غنيمه

بان خروجهم عن المال لنا بالسكينة صير في حوزتنا لاشائهم فيه بوجه بخلاف البلاد فان بدهم باقية عليها ولو تغير الوجه الذي كان قبل الصالح فلم يتحقق معنى الغنيمة فيها ومرت في تعريف التي ماله تعلق بذلك (فيقدم منه) اي من اصل المال (السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو صبي وقت وان لم يشترط له وان (١٤٢) كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل كما اقتضاه اطلاقهم وان نحو امرأة او صبي ان قالوا ولو اعرض عنه للخبر المتفق

التعريف ما هو بواعته الخ اه (قوله) بان خروجهم عن المال) اي المصالح به فيما تقدم اه سم عبارة الرشيدى
 الى اى المسائل التي جعلنا المال فيها غنيمة اه (قوله) ماله تعلق بذلك) ومنه ان من الغنيمة السرقة من دار
 الحرب ولقطتها اه عس عبارة المعنى ومن الغنيمة ما اخذ من دارهم سرقة او اختلاس او لقطه واما المرمون
 الذي للحرب عند مسلم واخذى والمؤجر الذي له عند احدهما اذا انفك الرهن وانقضت مدة الاجارة قبل هوفه
 او غنيمة وجهان اشبههما كما قال الزركشي الثاني اه (قوله) اي من اصل المال) الى التنبيه في النهاية والمعنى
 (قوله) (المسلم) فارسا كان ام لاهم معنى (قوله) ولو نحو صبي) كالمجنون والاشي اه معنى (قوله) وان لم يقاتل
 اي المقتول وقوله وان نحو امرأة من النحو العبد اه عس (قوله) ولو اعرض) اي مستحق السلب معنى ونهاية
 (قوله) (لدى) متعلق بالن (قوله) نحو غنخل الخ) عبارة المعنى ويستثنى من اطلاقه الذمي والمغنخل والمرجف
 والحائن ونحوهم لا لاسهم له ولا رضح اه عبارة شرح الروض اما المغنخل هو الذي يكسر الاراجيف ويكسر
 قلوب الناس ويثبطهم لا لاشي له لاسهم ولا رضح ولا سلب ولا نفلا لان ضرره اكثر من ضرر المنزوم بل نفع
 من الخروج للقتال والحضور فيه ونجرح من المسكران حضرا الان يحصل باخراجه وهن فترك اه (قوله)
 وعين) اي من الكفار عليا بان يثو له للجنس على احوالنا والصورة انه مسلم واما في حاشية الشيخ عس
 من المراد به من نرسله نحن عينا على الكفار ووجه عدم استحقاقه السلب انه انما قاتل حين ذهابه للكشف
 احوال الكفار اه فيقال عليه ان عدم استحقاقه حينئذ انما هو لعدم شهوده الصف لا لخصوص كونه عينا
 فلا فائدة في التصوير به اه رشيدى اقول ولعل ما في عس اقرب (قوله) التي عليه) الى قول المتن على المذهب
 في المعنى الا قوله فرس الى لا اكثر والى قوله وانما يستحق في النهاية الا قوله وقيد الامام الى المتن وقوله
 وفرس الى لا اكثر وقوله ولو يلحق بالي المتن (قوله) التي عليه) اي ولو حكا اخذنا من فرسه المنهى معه للقتال
 الا في اه عس (قول المتن والران) برآه قال فنون (قول المتن وسلاح) عبارة العباب وآ ل حرب
 محتاجا اه وهي شاملة للعدد وغيره من نوع كسيفين وانواع وقضيت اخر اخرج الاحتياج اليه وينبغي
 ألا كنهاف في الحاجة بالترفع فكما وقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وعس (قوله) قضيت اه علف
 السلاح على الدرع (قوله) به بالم يزد على المادة) قضيت انه لو كان معه آلات الحرب من انواع متعددة كيف
 وبندقه وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان كان معه سيفان فانا يعطى واحدا منها
 ويمكن حل ذلك اي الزائد على العادة على ما لا يحتاج اليه لغيره اوق ما رافا اه عس (قوله) وعليه يفرق الخ)
 لكن الاوجه انه كالجنينة تامة وس (قول المتن ولجام الخ) وهو ما يجمل في قم الفرس والمقود الذي يجعل في
 الحلقة ويمسك الراكب والمهاز هو الركاب لكن في عس عن الخنار هو حديدة تكون في مؤخر خف الزائر
 اه والرائض من روض الدابة اي يعلبها اه بجيري (قول المتن سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنابا لبدليل
 عطف الطوق عليه اه بجيري (قول المتن ومنطقة) وهي ما يشده بالوسط (قول المتن وهيمان) اسم لكيس
 الدرهم اه عس (قوله) وطوق) وهو حل للعتق اه قاموس (قول المتن ونفقة معه) بكيسه لا المخلفة في رحله
 عن المال) اي المصالح به فيما تقدم (قوله) (لدى) متعاق بالن (قوله) في المتن وسلاح) وعبارة المنهج آله
 حرب قال في العباب محتاجا اه وهو شامل للعدد من نوع كسيفين او رعيح او انواع كسيف وروح
 وترس وقضيت اخر اخرج الاحتياج اليه وينبغي الا كنهاف في الحاجة بالترفع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان
 من السلب (قوله) وعليه يفرق الخ) لكن الاوجه انه كالجنينة شرحه

عليه من قتل قتيله عليه
 بينة فله سلبه نعم القاتل المسلم
 القن لذي لا يستحقه وان
 خرج باذن الامام وكذا نحو
 غنخل وعين (تنبيه)
 قوله ^{عنه} من قتل
 قتيله مشكل اذا قيل كيف
 يقتل فهو من مجاز الاول
 وهو ظاهر قبل ويصح
 كونه حقيقة باعتبار انه
 قتل بهذا القتل لا بقتل
 سابق ونظيره جواب المتكلمين
 عن المغالطة المشهورة ان
 إيجاد المدوم محال لان
 الابدان كان حال العدم
 فهو جمع بين النقيضين
 احوال الوجود فهو تحصل
 الحاصل باننا نختار الثاني
 والابدان للوجود انما هو
 بوجود مقارن لا متقدم
 فليس فيه تحصل للحاصل
 (وهو ثياب القاتل) التي
 عليه (والخنفر والران) وهو
 خف طويل لا قدم له يلبس
 للساق (والآلات الحرب
 كدرع) وهو المسمى بالزردية
 واللامه (وسلاح) قضيت
 ان الدرع غير سلاح وهو
 كذلك وقد يطلق عليه وقد
 الامام السلاح بالم يزد

على العادة وهو محتمل (ومركوب) ولو بالقوة كان قاتل واجلا وعنه اي يده وتلاو ظاهر كلامهم هنا لا يكفي امساك
 غلامه حيثئشان نزل له حاجة وعليه يفرق بينه وبين ما قاله في الجنينة بانما تامة لمركوبه فاكتفى باقادة غيره ولا كذلك هذا (وسرج ولجام)
 ومقود ومهماز لثبوت يده على ذلك لاجل القتال حسا (وكذا سوار ومنطقة) وهيمان بما فيه وطوق (وخاتم) ونفقة معه وجنيبة
 فرس او غيره ولو من غير جنس مركوبه كراكب فرس معه نحو ناقه او بغل جنين فيما يظهر لا اكثر من واحدة

ولا ولد مرگوبة والخيرة في واحد من الجنائب للمستحق (تقاد) وان لم يقدها هو على المتمد (معه) امامه او خلفه فقولهما في الحرد والروضة واصحابا بين يديه مثال ويلحق بها على الوجة سلاح مع غلامه بحمله له ويفرق بينه وبين ماسر في المركوب الذي مع غلامه بان ذاك يستغنى عنه كثير اختلاف سلاحه وان تعدد فكله لم يفارقه (في الاظهر) لا اتصال هذه الاشياء مع احتياجه للجنيبة (لاحقية مشدودة على الفرس) وما فيها من تقدم متاع (على المذهب) لا تفصلها هو عن فرسه مع عدم الاحتياج اليها وان اطال جميع في الانتصار لدخولها نعم لو جعلها وقاية لظهره اتجه دخولها (ولما يستحق) القاتل السلب (بركوب غرر يكتفي به) اي (١٤٣) الركوب والغرر المسلمين (شركا) (اصلي)

مقبل على القتال (في حال

الحرب) كان اغرى به كلبا

او اعجميا يعتقد وجوب

طاعته ووقف في مقابلته

حتى قتله بمغراه لانه خاطر

بروحه حيث صبر في

مقابلته حتى عقره الكلب

قاله القاضى وهو صريح في

رد الحاق ابن الرفعة اغراه

له وهو في نحو حصن لانه

هناك يحاطر بشيء اصلا وفي

المراد انه وقف قريبا من

الكلب حتى قتله وحينئذ

فقبالته تصح بالوحدة

نظرا لقربه المذكور

وبالقوية نظرا لمقائنه

الكلب الذي هو اقل الكافر

فتمتين الاذرعى الثاني بعيد

(فلورى من حصن او من

الصف او قتل نائما) او اغافلا

او مشغولا او نحو شيخ هم

(او اسيرا) لغيره ولا

فسياني (او قتله وقذاهزم

الكفار) بالكلية بخلاف

ما اذا تحجزوا او قصدوا نحو

خدمة لبقاء القتال ويظهر

فيها لو انهزم واحد فقتله

اي منزله اه شرح منج (قوله) ولا ولدمركوبة) اي وان كان صغيرا ويستغنى ذلك من حرمة التفريق بين الولد والقول ولدها ويغنى ان محل نسيام الام للقاتل حيث كان بعد شرب البياو وجود ما يستغنى به الولد عن امه ولا تركت امه الغنيمة او يسلم مع امه للقاتل حتى يستغنى عن اللين ان رأى الام ذلك اه ع (قوله) ويلحق بها (الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد لامام والظاهر انه من السلب نهاية يوم (قول المتن لاحقية) بفتح المهملة وكره القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقه والبعير اه معنى (قوله) نعم لو جعلها) اي الحفمية (قول المتن بركوب غرر يكتفي به) بشر كافر في حال الحرب) هذه قيود ثلاثة فرع عليها قوله للورى (قوله) المسلمين) مفقول يكتفي (قوله) او اعجميا (الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قال بعد نقل مسألة الكلب عن القاضى مانصه وقول الزركشى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو اغرى عليه مجنونا او اعجميا به وتقدير وجوب طاعته مردود اذا لم يقس عليه لا يملك والمقسط يملك فهو للمجنون ولما لك الرقيق لا لارهما اه قال سم ولا يبعد ان الصبي الذي لا يترك المجنون اه (قوله) قاله القاضى) اي اذ كرم من مسألة الكلب وعلتها

لا مسألة الاعجمي ايضا لما مر خلافا لما يروى من وجوبه ويحتمل رجوعه للملة فقط (قوله) وهو في نحو حصن (الخ) جملة حاوية (قوله) قريبا من الكلب (الخ) يقتضى انه لو كان قريبا منه وبعيدا من الكافر ان الحكم بذلك وهو محل توقف فالذى يظهر ويؤذن به قوله ووقف في مقابلته (الخ) ان العبرة بالقرب من الكافر حتى يتحقق الخطر بالروح وعليه فيظهر ان ضابطه ان يكون يحمل بئله به سلاح الكافر ولو نحو سهم اه سيد عمر اقول قوله يقتضى الى قوله فالذى يظهر محل تأمل (الخ) ان القارب من الكلب الذى آتته مستلزم للقرب من الكافر (قوله) فقبالته) اي هذه المادة في قول القاضى حيث صبر في مقابلته (الخ) (قوله) للكافر) متعلق بقوله لمقاتلته (قوله) ثم رابت (الخ) وليظهر وجه تاييدها استظهاره وليحرر (قوله) والامام (الخ) عطف على الماوردى (قوله) لعدم التغيرير) الى قوله وقول السبكي في المغنى ولما قلناه اهميت الدين في النهاية (قوله) لما باتى) اي في قوله انه نصل الله عليه وسلم اعطى سلب انى جعل الخ (قوله) فان لم يخنه) اي جرحه ولم يخنه وقلته اخر (قوله) او امسكه (الخ) او اشركه اثنان في قتله او اغتافه (قوله) له فان منعه (الخ) مقتضى كلامه ان مجرد المنع عن الحرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به فى الاسنى والمغنى والغرر خلافا له وان لا بد مع ذلك من ضبطه ولا فليس بأسر حتى لو منعه واحد عن الحرب له اخر اشركا عليه فالمراد بالضبط وليحرر اه سيد عمر (قوله) كمخذل) اي وذى (قوله) خذف وراه) عبارة المغنى وكذا كتبها المصنف مخظه في المنهاج ثم ضرب على لفظة وراه اه (قوله) وقول السبكي (الخ) افراهى قول السبكي (قوله)

(قوله) ويلحق بها (الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد لامام والظاهر انه من السلب لانه لما يحمله عليها ليقال به عند الحاجة شرح مر (قوله) لا تفصلها عنه عن فرسه) اذ ليست ملبوسا لو احد منهما مثلا (قوله) كان اغرى به كلبا) نقله في شرح الروض عن القاضى ثم قال قاله الزركشى ان الحكم كذلك لو اغرى به مجنونا او عبدا اعجميا اه الوجه خلافه في المجنون بل السلب للمجنون والفرقان الكلب لا يتصور ملكه فهو

حتى قتله مرتسكا الفرغ فيه ان له سلبه وان بعد عن الجيش وانقطعت نسبتة عنه بخلاف المنهزم بانهم جيشه لا تدافع شره ثم رابت الماوردى قال ان قتله وقبولى عن الحرب تاركها فلا سلب له الا ان فرل ان الحرب كروفر الامام قال المنهزم من فارق المعترك مصر الا من تردد بين الميسرة والميمنة (فلا سلب) لعدم التغيرير بالنفس الذى جعل له السلب في مقابلته ولو اغتفه واحد وقلته اخر فهو للمخن لما باتى فان لم يخنه فثلاثى او امسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقتله اخر فلها فان منعه فهو الاسر ولو كان احدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لا الا مانع غنيمة وعبارة اصله من وراه الصف خذف وراه لاجهاها وفهم صورتها بما ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلتزم في الاختصار الاثبات بمعنى الاصل من غير تغيير

والآل يجوز عيب اذن شان المختصر تعير ما وهم سياتان كان فيما أتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم التغيير في خطبه فاقاله السبكي لا يلاق صنيعه اصلا (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يبقا) يعني يزيل حشو (عينه) او العين الباقية له (او يقطع بدبه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جهل (١٤٤) لانه الله لم يخفيه ابى عفراء دون قاتله ابن مسعود رضى الله عنهم (وكذا لو اسره فقتله الامام

والا) اى وان التزم الا بتيان معنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز هذا التتديد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الان المصنف ليس من التزم ذلك اه سم (قوله او العين) الى قول والمهم الماتن في المغنى الا قوله لانه ازال الى الماتن (قوله لاحقه) الى الاسر وقوله رقبته اى الماسور وما ذكر صريح فان من اسر كافرا لا يستقل بالتصنف فيه بل الخيرة فيه لا امام وظاهره انه لا فرق في ذلك بين اباسره في الحرب او غيره كان دخل دار نايفير امان فاسره اه عش (قوله او قطع بدا ورجلا) اى او اليد او الرجل الباقية اخذا من قوله السابق او العين الباقية (قوله وفرض بقاءه) اى الامتناع وقوله مع هذا اى قوله او قطع بدا الخ اه عش (قول الماتن يخرج) كذا في نسخ الشارح بمنأه تحتية وضبطه النهاية والمغنى تقلا عن خط المصنف بمنأه فوبه (قوله حيث لا متطوع) الانسب لما ياتى به زيادة ويكون ذلك بالمصلحة (من المؤن اللازمة) كاجرة محال راع (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفريع (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة المغنى وان شرط الامام للعيش ان لا يخص عليهم لم يصح شرطه وجب تخميس ما غنموه سواء شرط ذلك للضرورة ام لا (قوله ويكتب على رقعة الخ) لم يذكر كذلك في قصة مال الفى كما تقدم فليختر سببه اه سم اقول ان الغنائم هنا مال كون للاتحاس لاربعة وحاضرون وعصرون ويجب دفع الاتحاس الاربعة اليهم حال على ما ياتى فوجب القرعة القاطعة للزراع كاتى سائر الملاك واما الفى فاسره وهو كقول الى الامام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اه رشدى (قوله في بنادق) اى متساوية اه معنى (قوله فخرج لله) اى او للبصالح اه معنى (قوله ويقدم قسمتها الخ) اى يستحب ان يكون قسمة ما للغنائم في دار الحرب (قوله ويكره تاخيرها الخ) اى بلا عذر روض (قوله ولو بلسان الحال) قد يؤخذ منه ان المدين يجرم عليه عدم توفية الدين اذا دلت القرينة على الطلب من الدائن اه عش (قوله وافهم الماتن الخ) اى حيث اطاق التخميس وقد تقرر في عمله ان مطلقا العلوم ضرورة (قول الماتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم بعض ما اصابوه نهاية ومعنى قال عش قوله ببعض ما اصابوه يتامل هذا مع ماسياتى من ان له بعد اصابة المغنم تنفيل من ظهرت منه نكابة في الحرب ثم رابت سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يجعل ما ياتى على ان المراد انه من سهم المصالح لان الاتحاس الاربعة اه (قوله بفتح الفاء) الى قوله والمخذل في المغنى والى قول الماتن ولائى في النهاية (قوله بالتخفيف) اى مفتوح الفاء ومضارعه الاتى مضومها

بجردا لا يخلف المجنون وكذا فى العبد الاعجمى فيكون لسيده شرح م ولا يبعد ان الصبي الذى لا يميز كالمجنون (قوله والا) اى وان التزم الا بتيان معنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز هذا التتديد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الان المصنف ليس من التزم ذلك فقل ان ما ورد على السبكي لا يلاق ما افادته عبارة اصلا (قوله ويكتب الخ) لم يذكر ذلك في قصة مال الفى كما تقدم فليختر سببه (قوله ويكره تاخيرها) قال في الروض بلا عذر (قوله في الماتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم بعض ما اصابوه اتمته بليتامل ما افادته هذا مع قوله الاتى وللغلل قسم اخر الخ فانه ظاهر في انه بعد اصابة مع انه كان ماعن مال المصالح او هذه الغنيمة (قوله وافهم الماتن السين الخ) لم يبين الحكم حيث نقل مع الجهل بالقدريا ذ كر كل يجب شئ وما هو الا

او من عليه اوراقه او فاده نعم لاحق له في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهما (او قطع بدبه او رجليه) او قطع بدا ورجلا (في الاظهر) لانه ازال اعظم امتناعه وفرض بقاءه مع هذا او ما قبله نادر (ولا يخمس السلب على المشهور) للاتباع صححه ابن حبان (وبعد السلب يخرج) من راس مال الغنيمة حيث لا متطوع (مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤن اللازمة للاجتماع اليها ولا يجوز له اخراجها ثم متطوع ولا باكثر من اجرة المثل لانه كولى البيت ثم يخمس الباقي وان شرط عليهم عدم تخميسه فيجعل خمسة اقسام متساوية ويكتب على رقعة لله او للبصالح وعلى اربعة للغنائم وتدرج في بنادق ويقرع فخرج لله جعل خمسة للخمسه السابقين فى الفى كما قال (نخمس لاهل خمس الفى) يقسم كاسبق) والاربعة الباقية للغنائم وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تاخيرها لدارنا بل يجرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحال كما بحثه الاذرى والمهم الماتن انه لا

يصح شرط الامام من غنم شيئا وله في قول يصح وعليه الائمة الثلاثة (والاصح ان النقل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من لا خمس الجنس المراد للبصالح) لانه الماتن وكا جاعه عن ابن المسيب واما مجرى هذا الخلاف (ان نقل) بالتخفيف معدى لواحد وهو ما اثر في خطه بالتشديد معدى لاثنتين اى جعل النقل بان شرط الثلث مثلا (عاسي غنم في هذا القتال) وغيره ويغتفر الجهل للحاجة واهتمت السين امتناع

التنفيل مع الجهل بالقدر ما غنم وهو كذا المك بخلاف ما اذا علم كقائل (و يجوز ان ينفل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال وموجب
تعيين قدره اذ لا حاجة لا غنما للجهل حيث تدور ما اقتضا كلام المتن من تخيره بين الخس (١٦٥) ومال المصالح يحمل على ما اذا لم يظفر له ان

لا غير اه رشیدی (قول المتن الحاصل عنده) تنفيه لا يخص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه
بل يجوز ان يعطى عما يجدد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) ككثره العدو وقلة المسلمين
واقضاء الحال بعث المرابا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو متعدد اه معنى
(قوله ولو غير معين) كمن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم الخراج) وهذا يسمى انعاما وجزاء على
فعل ماض شكر او الاول جعله اه معنى (قوله او من هذه الغنيمة) عطف على قوله عنده اه او من سهم
المصالح الذي هو من هذه الغنيمة اه عش (قول المتن في قدره) ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن
الربم بحسب الاجتهاد اه معنى (قوله اي الباقي منها الخ) الاول بل الصواب حذفه لان الكلام هنا والذي
قبله انما هو في الباقي بعد ما ذكر كما تقدم التصريح به انه هو من الساب والمؤنه من الاخماس الاربعة وهو
خلاف ما مر من اخر اجهماء من راس المال ثم يخمس الباقي اه رشیدی (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم)
الوافيه بمعنى مع اذ الآية لا دلالة فيها بجردها وانما بيننا فعله صلى الله عليه وسلم اه رشیدی (قوله
والمرجف) عطف تفسير وقوله لا ية لممارعة اللفظ اذ عطف تفسيرى كما هو الظاهر اه عش (قوله
فلا يردان) اى على منظر في المتن (قوله خلافا لبعضهم) افر ذلك البعض المغنى (قوله او قاتل) الى قوله اما
المجوع في المغنى الا قوله ولا يرد الى فان عاده (قوله ليعول ابى بكر الخ) تعليل المتن (قوله ولو لان الغالب ان
الحضور بجره الخ) ولا يتأخر عن في الغالب الا عدم الحاجة اليه اه معنى (قوله فعمل الخ) اى من اشتراط
احدا من القتال او نيته (قوله لكن ان كان الخ) عبارة النهاية لكن عمله فيمن لم يكن من ذلك الجيش والا
استحق فيما يظاهر (قوله والا استحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل
اه سم (قوله على الوجه) المتبادر ان معناه على الوجه من الخلاف فيكون الحاصل ان الذى من غير هذا
الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذى منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق
لما في الروض وشرحه اى المغنى بما حاصله انه يسهم له وان لم يقاتل كان من هذا الجيش او جيش اخر قطعما
في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اى الذى من غير هذا

(قوله الا انه لم فعله) اى كقائل الرافعى انه الاشبه بعد فعله التخيير عن الغزى الى (قوله ويجتهد الامام في قدره)
قال الصارح في شرح الارشاد قضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله
المارودى عن ظاهر النص خلافا عن نقله عن المارودى ما يخاف ذلك اه (قوله حمز يسهم الخ) في الروض
وبعض غايبا حضر للقتال قبل انقضائه ما سيجاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان من يسهم له (قوله او
قاتل وان حضر بنية اخرى) اى كما يفهم من قوله الاتى والاصح ان الاجير الخ (قوله اسكن ان كان من غير
هذا الجيش والا استحق على الوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان معنى قوله والا استحق على الوجه من الخلاف
فيكون الحاصل ان الذى من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف والذي فيه يستحق وان
لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول المارودى وشرحه وان اقلت اسير من يد الكفار واسلم كافر اسهم
له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم اسكل منهم ما بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش
آخر اسهم له ان قاتل لانه قد بان بقتاله قصد وجهه اودان خلاصه لم يتحصن غرضه والافق لان احدهما
وصححه في الشرح الصغير يسهم له ووجهه واقعة ثانيا بما لا لعدم قصد الجهاد واصله كما ترى انه
يسهم له وان لم يقاتل كان في هذا الجيش او جيش اخر قطعما في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف
بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اى الذى من غير الجيش لكن قضية الصنيع حيث عدم استحقاق
الذى من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع تقلا ومعنى (قوله والا استحق على الوجه) ظاهره وان لم

(١٩) - شروانى وابن قاسم - (سابع)

لقول ابى بكر وعمر رضى الله عنهما انما الغنيمة لمن شهد الواقعة
ولا يخاف لهما من الصحابة لان القصد تنبيههم للجهد لان الغالب ان الحضور بجره الى ولا فيه تكثير سواد المسلمين فلم انه لو هر ب اسير
من كفار لغضر بنية خلاص نفسه دون القتال لم يستحق الا ان قاتل لكن ان كان من غير هذا الجيش والا استحق على الوجه ولو اهتمهم حاضر

غير متحرف ولا متجنز قربيه لم يستحق شيئا ما غنم في غيبته ولا يدخلها لمن زعمه لان امره ابطال نية القتال فان عاد او حضر شخص الوقفة في الانشاء لم يستحق الا ما غنم بعد حضوره ويصدق متحرف لقتال ومتجنز لقطة قربيه يمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشارك في الجميع والسر ايا المبعوث من دار الحرب لكونه البايع بها شركاء فيها غنمته وكل الجيش وإن اختلفت الجهة وخش البعد بينهم اما المبعوث من دارنا فلا يشارك الا ان اعلنوا (١٤٦) وانعدا ويرمى الجهة إذ لا يكونون كجيش واحد الا في اذ كروا بلحق بكل جاسوسها

الجيش لكن قضية الصنيع حيث عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذا لم يقاتل وهو ممنوع نقلا ومعنى اسم (قوله غير متحرف) اى القتال (قوله ولا متجنز لقربيه) واما المتجنز الى قطة قربيه فانه يعطى لبقائه في الحرب معنى اهمنى (قوله يمينه) وان نكل لم يستحق الا من المحور بعد عوده اه معنى (قوله والسر ايا) مبتدا خبره شركاء اه سم (قوله لكونه البايع الخ) علة مقدمة لقوله شركاء وقوله اه اى دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلف الخ غاية (قوله على لامة) اى عكسه (قوله لمن زعمه) اقره المبنى (قوله لانهم) علة لعدم ورود (قول المن ولا شيء) الى قوله وللراجل في النهاية وكذا في المبنى الا قوله والاعغام (قوله لما مر) اى من قول ابى بكر وعمر الخ (قوله اى حق تملكه) اى لا نفس الملك فلا يورث المال عنه بجره وذلك بل الامر مفضل لى الى الوارث ان شاء تملك وان شاء اعرض اه عش (قوله لما سيد كراخ) لتعليل للتفسير (قوله الا بالقسمه) واختيار التملك اى على القولين في ذلك اه رشيدى (قوله حصته منه) اى من المحور اه عش (قوله بقاء سهمه) اى الفرس وقوله المتبوع متعلق للبقا (قوله ومرضه) اى المقاتل اه عش (قوله والجنون الخ) فلما جن بعد انقضاء القتال ولو قيل الحيازة استحق سهمه من الجميع او فى اثنائه وقبل حيازة شيء فلا شيء له او بعد حيازة شيء استحق ما حيز قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالمرتد وهو اوضح الا فى الثلاثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا باطل قطعاً فابى يظهر وإنما يرد النظر فى انه هل يرضخ له او يسهم اخذا مما باقى فى ذى ورضخ زال نقضه فى اثناء القتال فانه يسهم له ما حيز قبل زوال نقضه فليتام له اسيد عمر (قوله والاغما كالومات) خلافا للمبنى عبارته وفى المبنى عليه وجبان وجهه ما ان يسهم له لانه نوع من المرض اه عبارة قسم قوله والاغما كالومات اى الا فى قوله لفته لوارثه كما هو معلوم اه وعبارة عرش قوله والاغما الخ ويبنى ان غله اذ لم ينشأ الاغما من القتال والا فلو من المرض اه (قوله اجارة دين) اى ان قيدت بمدة اخذا مما باقى اه رشيدى عبارة المبنى والاظهر ان الاجير الذى وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة الخ اما من وردت الاجارة على ذمته او بغير مدة فليس على وان لم يقاتل اه (قوله اما اجير الذمة) اى او بغير مدة اه نهاية (قوله او نوى القتال) لم يذكروا هذا فى اجير العين اه سم لكن سب كرم ما يدل على انه لا فرق (قوله لاسهم له الخ) دل له الساب الظاهر لا اه سم وقال عرش مانصه قال سم على حج له الساب ام لاقية نظر اه سم اقول والاقرب الاول اخذا من عموم حديث من قتل قتيلا فله سلبه اه وتقدم عن المبنى فى بحث الساب ما يفيد انه لا سلب له وفاقا لما استظهره سم راجعه (قوله لبطان الاجارة الخ) لانه يجوز الصف بينه وبينه بغيره معنى (قوله معها) اى التجارة اه عرش (قوله كاتقرر) كانه اشارة الى قوله فى اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واطهر من هذا دلالة على ذلك قوله الا فى والتاجر والمتحرف اذا

يكن حضوره فى الاصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسر ايا) مبتدا خبره شركاء (قوله والاغما كالومات) اى الا فى قوله لفته لوارثه كما هو معلوم (قوله او نوى القتال) لم يذكروا هذا فى اجير العين (قوله لاسهم له الخ) دل له السلب الظاهر لا (قوله كاتقرر) كانه اشارة الى قوله فى اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واطهر من هذا دلالة على ذلك قوله الا فى

وحارسها وكينها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه ايضا لانهم فى حكم المحاضرين (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) لما مر (وفى) لو حضر قبل حيازة المال جميعه وبعد انقضاء الوقفة (وجه) انه يعطى لانه قبل تمام الاستيلاء والاصح المنع لانه لم يشهد شيئا من الوقفة (ولومات بعضهم بعد انقضائها والحيازة حقها) اى حق تملكه لما سيد كراخ النسيمة لا تملك الا بالقسمه او اختيار التملك (لوارثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد انقضاء القتال) (وقبل الحيازة فى الاصح) لوجود مقتضى التملك وهو انقضاء القتال (ولومات فى) اثناء القتال (قبل حيازة شيء) فالذهب انه لا شيء له فلا حق لوارثه فى شيء او بعد حيازة شيء له حصته منه وشارك استحقاقه لسهم فرسه الذى مات او خرج عن ملكه فى الانشاء لو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه للمتبوع

ومرضه وجرحه فى الانشاء لا ينع استحقاقه وان لم يرح برؤى والجنون والاغما كالومات (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة لم الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمتحرف) كالحياط (يسهم لهم اذا قاتلوا) لانهم اولى بمن حضر بنية القتال ولم يقاتل اما اجير الذمة فيستحق جز ما نال من نوى القتال كتاجر نوى القتال واجير الجهاد لاسهم له ولا رضخ ولا اجرة لبطان الاجارة مع اعراضه عن القتال بالاجارة للمنافاة له وبذا فرق بينه وبين عو التجارة لانها لا تنافيه ومن ثم اثيرت نية القتال معها كما تقرر (ولالراجل سهم ولل فارس)

وإن غضب الفرس لكن من غير حاضر والآن ذبه كالأضاع فرسه في الحرب فوجد آخر قتال عليه ليسهم المالك (ثلاثة) واحده واثان لفرسه للاتباع واد الشيخان وإن لم يقاتل عليه بان كان معه أو قرب منه يتبنا لك ولكن قاتل رابلا أو سفينة بقرب الساحل واحتل ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج إليها ولو حضر افرس مشتركا أعطيا سهمه شركة بينهما (١٤٧) فازركها او كان فيها قوة السكر والفر

بهما أعطيا أربعة أسهم سهمان لها وسهمان للفرس وإلا فسهمان لها فقط نعم ينبغي ان لها الرضخ كالا غنا فيه ولو غزا نحو صيان وعبيد ونساء قسم بينهم اعدا الحسن بحسب ما يقتضيه الرأي من أساو وتفضيل مالم يحضر معهم كامل وإلا فلم الرضخ وله الباقي وقضية ما تقرر إن كان لهم بعد الحسن الرضخ والباقي للسلم وبه يصرح قول الروضة وأما إذا كان مع اهل الرضخ واحدهم اهل الكال فتعديره باهل الرضخ هنا فيفيدان ذكره قبله العبيد والنساء والصيان للتمثيل لا للتقييد وهذا تبين أن الأصح من وجبين في النهاية لم يرجح ابن الرفعة وغيره منها شيئا لما غنمه مسلم وذو كاملان انه بخمس الكل ثم للذي لرضخ لا غير ويوجه بان كونه تابعة للسلم اولى من كونه مساوية (ولا يعطى) من معه أكثر من فرس (إلا) لفرس واحد) للاتباع (عربيا كان أو غيره) كبرزون وهو ما بواه أعجميان وهجين وهو ما بوه

لم يقاتلوا ولا نوبيا القتال اسم أقول بل اشارة إلى قوله كنتا جر نوى القتال (قوله وإن غضب الخ) الى قوله وقضية ما تقرر في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله لم يدم إلى ولو غزى (قوله لكن من غير حاضر) عبارة المعنى ولو استأمر فرسا واستأجره وأغضبه ولم يحضر المالك الوقعة وأحضره لفرس غيره اسم له لا للمالك لانه الذي أحضره وشهده الوقعة أما إذا كان المالك حاضرا لفرس معه ولم يفرسه أو أوضاع فرسه الذي يريد القتال عليه فانه يستحق سهمه وإن كان معه فرس فلا يستحق سهم المصسوب ولا الضائع المسباني أنه لا يعطى إلا لفرس واحد اه (قوله والذي) أى مالك الفرس اه ع ش (قوله والذي) مانضه ظاهره وإن لم يتمكن من اخذه من الغاصب اه سم (قوله متبنا لك) خرج بذلك ما صحبه الجمل عليه فلا شيء له بسببه لانه ليس معد للقتال وإن احتيج اليه في حل الانتقال اه ع ش (قوله أو في سفينة) أو في حصن اه معنى (قوله ان اها) أى لفرس الرضخ وقسم بينهما اه ع ش (قوله كالا غنا ما الخ) أى كفرس لا غنا اه الخ (قوله نحو صيان الخ) من النحو المجازين اه ع ش (قوله قسم بينهم الخ) ويتبهم صفار السبي في الاسلام اه معنى (قوله وقضية ما تقرر) أى قوله وإلا فلم الرضخ الخ (قوله قول الروضة الخ) أى والمعنى (قوله فتعديره) أى الروضة (قوله للتمثيل الخ) أى فقلهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) يقول لم يرجح الخ وقوله فيها غنمه الخ كل منهما نعمت لوجهين (قوله انه يتجسس الخ) خبر ان الأصح الخ (قوله كبرزون) الى قوله واعلاها في النهاية والمعنى الا قوله في القاموس إلى ذلك (قوله ويطلق) أى الهجين (قوله وعربي) عطف على التميم وقوله ومرف كقوله وهجين عطف على برزون (قوله ايضا) أى كالهجين (قوله اى اه الخ) من كلام القاموس وتفسير لما بداني الخ (قوله وتقوا تهما فيه كنفاتو الخ) مبتدأ وخبر (قول الماتن لالبعير الخ) والخبوان المتولدتين ما يرضخ وما يسهم له حكم ما يرضخ لنهاية ومعنى (قول الماتن وغيره) ومن الغير ما لو ركب طائر أو قاتل عليه بيق ما لو حمل آدمي أو دابة أو قاتل عليه هل يسهم اياها بان يعطى كل سهم راجل أو للمقاتل ويرضخ للحامل فيه نظر والأقرب الأول اه ع ش (قوله إذ لا يصلح) أى غير الخيل (قوله اها) أى البعير وغيره والثالث باعتبار معنى الغير (قوله اها) أى يرضخها على حذف المضاف (قوله قبل إلا الهجين الخ) اعتمد الشهاب الرمي والنهاية والمعنى (قوله لا يقدم) أى الهجين منه (قوله البعير لا تقع فيه) قد يغنى عنه قول المصنف الا في وما لا غنا فيه (قوله لا تقع فيه) الى قول الماتن فاهم الرضخ في النهاية (قول الماتن اعجب) ولو أحضر اعجب فصيح فان كان حال حضور الوقعة صحيحا اه هم له وإلا فلا كبحته بعض المتأخرين نهاية ومعنى ويتبني أو في انائها وقد يشمله قوله حال حضور الوقعة اه سم (أى هزول) الى قول الماتن فلم الرضخ

والتاجر والمحترف إذا لم يقاتل ولا نوبيا القتال اه (قوله وإلا فاذبه) ظاهره وإن لم يتمكن من اخذه من الغاصب (قوله نعم ينبغي الخ) اعتمد اه ع ش (قوله ولو غزا نحو صيان الخ) ومن كل منهم في الحرب اسم له فيها بغير شرح اه ع ش (قوله وعربي) عطف على مرف وهجين قبله عطف على برزون (قوله واعلاها القيل بالبعير قبل إلا الهجين الخ) عبارة شرح الروض والظاهر انه يفضل البعير على البتل بل نقل عن الحسن البصري انه يسهم له لقوله تعالى فواو جفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رأيت في التعليق على الحاوي والأوراق تفضل البتل على البعير ولم أر في غيرهما وفيه نظر اه رجع شيخنا الشهاب اه يحمل الاول على نحو الهجين والثاني على غير شرح اه ع ش (قوله في الماتن اعجب) ولو أحضره اعجب فصيح فان كان حال حضور الوقعة صحيحا اه هم له وإلا فلا كبحته بعض المتأخرين شرح اه ع ش وقوله حال حضور

عربي فقط ويطلق أيضا على التميم وعربي أمه أمو ومرف وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضا في القاموس والمرف كحسن ما يداني الهجنة أي امره بيلة لا بوه لأن الأقراف من قبل الفحل والهجنة من قبل الام وذلك لصلاح الكل للذكور والفرقوا تها فيه كنفاتو الرجاله (لالبعير وغيره) كقيل وبغل إذ لا تصلح صلاحة الخيل نعم يرضخ لها ولا يبلغها سهم فرس ويقاوت بينها واعلاها القيل قاله بعير قبل إلا الهجين ليقدم على القيل وفيه نظرا فالبل فالحمار على الأوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كغيره وهو ما يبلغ سنة و (اعجب)

أى مهزول والحق به الأذرى الحرون الجوح (و ما لا غنا) بفتح الهمزة والمدائى نفع (فيه) لبحو مجبورهم لعدم فائدة (و فى قول به على أن لم يعلم نهي الأير عن احضاره) كالشيخ الهم و فرق الأول بان هذا يتنفع براه ودعائه والكلام فى السهم اما الرضخ فيعطى له أى مالم يعلم انتهى عن إحضاره فيما يظهر إذ لا يدخل الامير دار (٤٨١) الحرب إلا فرسا كاملا ولا يؤثر رطل وجفقه ومرضو جرحه انما القتال كاملا بالاولى

مامر فى موته (و العبد والصبي) والمجنون ولو غير ميمزين (والمرأة) ومثلها الخشنى مالم تن ذكرته والاعى والزمن وفائد الاطراف والتاسجر والمحترف اذا لم يقاتل ولا نوبيا القتال وقد يشك الزمن بالشيخ الهم الان يفرق بان من شأن الزمن نقص رايه بخلاف الهم الكامل العقل (والذى) والحق به معاهد ومسانم وحر فى بشرطهم الاتى (اذا حضروا) ولو بغير اذن سيد وزوج وولى (فلم) ان كان فيهم نفع ولم يكن للسلم منهم سلب (الرضخ) وجوبا للاتباع فى ذلك وماللقن لسيده وترددوا فى البعض ورجح الأذرى وغيره انه كالفن والدميرى وغيره انه ان كانت مهاباة وحضرفى نوبته اسهم له والارضخ لان الغنيمة من باب الاكتساب والركشى انه ان كانت صرف لى نوبته والا قسم له بقدر حر يتوارضخ لسيده بقدر رقه الذى يتجه فيه انه كالفن لنقصه فيكون الرضخ بينه وبين سيده مالم

فى المغنى الا قوله لا نوبيا القتال (قوله اى مهزول) أى هذا لا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا لاقد يكون المهزول انفع من كثير من السنان كالابننى اه سم (قوله والحق به الأذرى الحرون الخ) ولو كان شديدا فويا لانه لا يكره ولا يفر عند الحاجة بل قديم لك راكه ا نه نهاية زاد المغنى وهو حسن (قوله فيعطى له) ظاهره ولو لم يفرع الا نفع فيه بوجه من الوجوه وقد يوجه بان فيه تكثير للسواد وقد يشك على ما يأتى فى نحو العبد والصبي انما يرضخ له حيث كان فيه نفع اه سيد عمر (قوله اذلا يدخل الخ) بتامل تطبيقه على مدلوله اه سيد عمر اقول لعله مبنى على ارجاعه لقول الشارح اى مالم يعلم الخ واما اذا رجع الى قول المتن ولا يعطى الفرس الخ كما هو صريح صنيع المغنى فتطبيقه ظاهر عبارة عرش قوله اذلا يدخل الخ اى لا يليق بالاميران يدخل الخ لانه بائنه بذلك اه (قوله مامر الخ) اى فى شرح فالذهب لاشئ له (قول المتن والذى) اى والذمية اه معنى (قوله بشرطهم الاتى) عبارة النهاية والمغنى ان جازت الاستماعة بهم واذن الامام لهم اه (قوله) ولم يكن للسلم الخ خلافا للشهاب الرمى والنهاية والمغنى حيث اعتمدوا ان السلم يستحق الرضخ وان استحق السلب فلا ينزف خلافا لابن الرقة لا اختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله لم يأت فى النهاية والمغنى اقول له يظهر الى المتن والذى يتجه فيه الخ والوجه كقَالَ شيخى الاول اه معنى اى قول الأذرى انه كالفن (قوله فيكون الرضخ بينه الخ) هذا الصنيع يقتضى انه لو كانت مهاباة وحضرفى نوبه بتسيده قسم بينهما وهو بعيد خارج عن قياس النظائر فايراجع وليحرر اه سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له هلا قال اوفى نوبه سيده فلسيده اه (قوله بحسب تفاوت نفهم) فيرجع المقائل ومن قتله اكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التى تدأوى الجرحى او تسقى العطاش على التى تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يسوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوب عليه والرضخ بالاجتهاد معنى ونهاية (قوله ولا يبالغ برضخ) عبارة النهاية والمغنى لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كاجرى عليه ابن المقرى وهو المعتمده وفى قسم بعد ذلك عن الروض وشرحه مانصه ولا يخفى ان هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له او لفرسه فيكون الاصح انه لا بدان ية نص جمعه ماله مع فرسه من سهم راجل لا فى الفارس وحده اى فيه اله قطع النظر عن فرسه وعلى هذا فقول الشارح و يظهر فى رضخ الفرس الخ المقنعين ان للفارس

الوقعة ينبغي اوفى انثاء او قد يشمه له حال حضور الوقعة (قوله اى مهزول) أى هذا لا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا لاقد يكون المهزول انفع من كثير من السنان كالابننى ولو كان الفرس اعنى فيحمل ان يقال ان كان لنفع بان امكن المقاتلة عليه لا متوا الارض وعدم ما يمنع من كرو فرها اى اى هو الا لا (قوله مالم تن ذكرته) عبارة التجريد لجدول بانت رجولية الخشنى قال البندنجى صرف له سهم من حين بان اه وفى تقييده من حين نظر فليتأمل (قوله من شأن الزمن نقص رايه) لا يخفى ما فى هذه الدعوى وكان يمكن الفرق بان المراد من ليس شيخا له راي (قوله ولم يكن الخ) تتبع فيه ابن الرقة ومن تبعه لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب مر انه لا فرق خلافا لابن الرقة (قوله ورجح الأذرى الخ) اعتمده شيخنا الشهاب مر ايضا (قوله فيكون الرضخ له) هلا قال اوفى نوبه سيده للسيد (قوله فى المتن وهو دون سهم) اى سهم راجل قال فى الروض ولا يبلغ به سهم راجل ولو لفارس اه قال فى شرحه واضية قول الاصل وان كان فارسا فوجهان بناء على انه هل يجوز ان يبلغ آمزير الحرد العبد انه يبلغ به اى رضخ الفارس سهم راجل لكنه عقبه بقوله والمانع قطع الماوردى وقال الأذرى ظاهر كلام الجوهى والمنع هو الاصح فالنصرخ

تسكن مهاباة وحضرفى نوبته فيكون الرضخ له لو كون الغنيمة اكتسابا لا يقتضى الحافه بالا حرا فى اى يسهم له لان السهم انما رضا يكون للسكامين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم مجتهد الامام فى قدره) لانه لم يرد فيه تحديد وفتاوت بين مستعقبة بحسب تفاوت نفهم ولا يبلغ برضخ راجل او فارس سهم راجل و يظهر فى رضخ الفرس انه لا يبلغ به سهمى الفرس الكامل وان بلغ سهم الفارس اعتبار الكل مجانبه (ومعلا الاختاس الاربعة فى الاظهر) لانه سهم من الغنيمة بسبب استحقاقه حضور الوقعة (قلت انما برضخ لذى

ومن الحق به (حضر بلاجرة) ولو جمعه القولان فلا شيء له غير ما جاز ما وإن زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به (وباذن الامام) أو الأمير (على الصحيح) ولا فلا شيء له بل بمنزلة إن رأى ذلك تعديه (واقطع علم) وباختياره ولا لأن أكرهه الامام أو الأمير على الحضور فله أجره مثله ولو زال نقص ذي الرضخ بنحو اسلام وعق وبلغ أثناء القتال أسهم لهم ولو ما من قبل زال نقصه فيما يظهر أو بعده فلا رول قبل الحياة فيها يظهر ثم رأيت كلام الروضة مصرحاً بذلك (كتاب قسم الصدقات) أي الزكوات المستحقين وأجمعها باختلاف أنواعها سميت بذلك لا شعارها بصدقها بالذلة ولشموها للأنفل وضعا ذكره في فصل آخر الباب ورتبهم (١٤٩) على ما يأتي مخالفاً لمن ابتدأ بالعامل تقدمه

في القسم لكونه يأخذه عوضاً تامساً بالالة المشار فيهم بلام الملك في الأربعة الاول الى اطلاق ملكهم ونصرفهم وبنى الظرفية في الأربعة الأخيرة الى تقييده بالصرف فيما أعطوا لاجله ولا استرد على ما يأتي وبواو الجع ليفيد اشراكهم على السواء فلا يجوز حرمان بعضهم ولا إعطاؤه اقل من الثمن على ما يأتي وايضاً وأما قول المخالف القصد مجرد بيان المصرف فيجوز دفع المالك زكاته لصف بل لو احدمته كقفر فهو مخالف لقاعدة اللغة فيحتاج لدليل إذ ما لعرف للشارع فيه يجب حمله على اللغة وما يصرح بموافقته الاتفاق في نحو الوصية والوقف والنذر والافرار ليدعمه وبكبرش على أنه يصرف اليهم على السواء وذكر أكثر الأصحاب كالتخصيص هذا لانه كما سبقه يجمعه الامام ويفرقه واقليم كما لام اخر الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان انساب وجري عليه

رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا للفرسه دون سهمي الفرس فيه نظر أي نظراً فليتامل اه سم (قوله ومن الحق به) ومنه الحرفي اه سم (قوله ولو جمعه) الظاهر ان مراده لو كانت الاجرة بجمعة لاه سم (قوله ولا فلا شيء له) ويجوز ان يبلغ بالاجرة سهم راجل نهاية معنى (قوله وإن زادت على سهم راجل) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وجازت الخ) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن وباذن الامام) ولا اثر لاذن الاحاد ولو غرت طائفة ولا امير فيهم من جهة الامام فمكر في القسمه واحداً اهلاصحت ولا فلا نهاية ومعنى (قوله وباختياره) كقول المتن وباذن الامام عطف على قوله بلاجرة (قوله فإن أكرهه الخ) أي ولا يصدق في دعوى ذلك إلا بينة اه عش (قوله ولو زال الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما لو كان راجلاً في ابتداء ثم صار فارساً في الائناء ولو قبل الانقضاء يسير فيعطى سهم فارس اه عش (قوله بنحو اسلام الخ) كافة مجنون ووضوح ذكره مغنى (كتاب قسم الصدقات)

(قوله أي الزكوات) الى قول المتن في المغنى لا قوله مخالفاً الى تاسيا وقوله وبواو الجع الى وذكر والى قول المتن ولا يمنع في النهاية لا قوله وبواو الجع الى وذكر (قوله ولشموها) متعلق بقوله الآتي ذكره (قوله وضعا) أي لا ارادة لما مر انفسهم بالزكوات (قوله ورتبهم الخ) عطف على قوله وجمعهم الخ (قوله لتقدمه) علة لابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيا علة لرتبهم اه سم (قوله وبنى الظرفية الخ) كقوله الآتي وبواو الجع الخ عطف على قوله بلام الملك الخ (قوله وبواو الجع) أي العاطفة اه سم (قوله ليفيد اشراكهم) الانساب الاخير الى اشراكهم (قوله هذا) أي كتاب الصدقات (قوله كسابقه) أي التي وبقية (قوله واقليم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله قيل هذا الخ) واقفه المغنى عبارته ولو ذكر المصنف الآية ثم ذكر ما اقتضت الآية استحساناً لم ياربط كلامه ببعضه ببعض كالمعل في المحرر اه (قوله ما يحتاج اليه فيه) أي كان يقال كتاب قسم الصدقات وهي الزكوات وبحسب قسمها على الفقراء الخ ما في الآية ثم يقول فالفقير من مال الخ اه عش (قوله ما يأتي الخ) عبارة النهاية فبأني من الخ يخرج منه كونه مقفلاً لإدلة السياق الخ اه (قول المتن يقع موقعا الخ) ولا فرق بين أن يكلم نصاً بامن الممال

بالترجيح من زيادة المصنف اه ولا يخفى أن هذا الخلاف في الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح أنه لا بد ان ينقص مجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لا في الفارس وخده أي قبله مع قطع النظر عن فرسه ولا فلا معنى للباقي في عبارة الرضوخ ولا تخصيص اصله الخلاف في الفارس فتالمه على هذا قول الشارح ويظهر في رضى الفرس الخ المقتضى ان للفارس رضى لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمي الفرس فيه نظر فليتامل (قوله ومن الحق به) ومنه الحرفي (قوله ولو جمعه) الظاهر ان مراده ولو كانت الاجرة بجمعة (كتاب قسم الصدقات) (قوله لتقدمه) علة لابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسيا علة لرتبهم (قوله وبواو الجع) أي العاطفة (قوله واقليم) عطف على أكثر (قوله لان دلالة السياق الخ) ففاداة الفصة مع الاختصار (قوله في المتن يقع) ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون المتن وقوع كل بانفراده وذلك صادق

في الروضة (الفقير من الماله) قيل هذا مفلت فانه لم يرد كرايربطه اه وليس في محله لبتا زعم الثقلت على زعم أنه لم يرد كرايربطاً فان اراد الرابط النحوي فليس هنا ما يحتاج اليه أو المعنوي فهو مذكور بل متكرر في كلامه الآتي وبفرض أنه لم يرد كرايربطاً من أن هؤلاء الاصناف الثمانية هم المستحقون لهذه الصدقات لم يكن مغفلاً لان دلالة السياق بحكمة وهي قاضية عند من أدنى ذوق بان المراد قسمتها لمستحقها وأنهم الميئون في كلامه (ولا كسب) حلال لا تقبه (يقع) جميعها وأجمعها (موقعا من حاجته) من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ومعونته الذي تلزمه مؤنته لا غير وإن اقتضت العادة إنفاقه خلافاً لبعضهم وكأنه توجهه من كلام السبكي الآتي رده

على ما يليق به من غير اسراف ولا تقتير كمن يحتاج عشرة ولا يجد الا درهمين وقال الحمالي للاثلاثة والقاضي الاربعة واعترض بأنه يقع
موقعا قضية الحدان الكسوف غير فقير وان لم يكتب هو كذلك هنا في الحج في بعض صور كافر وفيمن تلزم نفقة فرعه بخلافه في الأصل
المنفق عليه لم يمت كإبائى وإن وجد من (٥٠) يستعمله وقد عليه أى بان لم يكن عليه فيه مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحله تعاطيه

أو لا تقلد يقع النصاب ومقامه كفايته اه معنى (قوله جميعهما) الى قوله ونزاع الرافعى في المغنى الى قوله
وفي الحج الى ان وجد (قوله او مجموعهما) اى اجملة اه عرش (قوله على ما يليق الخ) راجع الى قوله من
مطم الخ (قوله من غير اسراف) المراد به هنا ان تجازوا الحد به في الصرف على ما يليق بحاله وان كان في
المطاعم والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سببا للتجور على السفيه اه عرش (قوله واعترض الخ)
اى قول القاضي اه كرى عبارة النهاية والمغنى والقاضي الاربعة وهو الوجه وان اعترض (قوله
وفيمن تلزمه الخ) معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج الى قوله فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوف وان لم يكتب
وقوله بخلافه في الأصل اى يلزم فرعه انفاقه وان كان هو مكتسبا ولم يكتب سبب وعش ورشدى (قوله
ان وجد الخ) راجع الى قوله وهو كذلك الخ (قوله وان ذا المال الخ) عطف على قوله ان الكسوف الخ
(قوله قدره) اى دين قدر المال زاد المغنى ارا كثر منه اه (قوله او اقل الخ) هذا معلوم ما قبله بالاول
(قوله لا يخبر جاه الخ) لعل القيد به لكونه محل الزوم والضمير المستتر راجع الى الزائد على القدر الاول
لالى القدر الاول فتدبر (قوله غير فقير ايضا) اى هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتدين
كإبائى اه عرش (قوله ينبغي الخ) ضعيف اه عرش (قوله ان لا يعتبر) اى المال المذكور وقوله كمنع
اى الدين (قوله بان في منعه الخ) عبارة النهاية بان المعتد عدمه للفقرة وعلى المنع الخ (قوله فوجب
الزكاة) اى زكاة الفطر (قوله بناء على ما يأتى الخ) انظر مفهومه اه سم (قوله لزمه بيعه الخ) مثل ما لو كان
بيده عقار غائبا لاتفى بنفقته ومثمه يكتفى بتحصيل جامكية او وظيفة يحصل منها ما يكفيه فيكلف بيع العقار
لذلك لا يدفع له من الزكاة اه عرش (قوله وان اعتاد السكن بالاجرة) وقفا لا بدى وخلافاً للنهاية
والمغنى عبارتهما وان اعتاد السكن بالاجرة وفى المدرسة ومعه ثمن مسكن او له مسكن خرج عن اسم الفقر
عامه كاجته السبكي اه قال الرشيدى قوله اوله مسكن الخ فيه من الحرج ما لا يخفى على الذى نقله غيره
عن السبكي اتمامه فإذا كان معه ثمن المسكن اه عبارة السيد عمر قال السبكي فلوا اعتاد السكن بالاجرة
اوفى المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر ثمن المسكن كذا فى الاسنى والمغنى والنهاية اقول ما ذكره فى
ساكن المدرسة واضح لكن ينبغي أن يكون عمله ما اذا لم يخش الاخراج منها كانه تجرى عادة النظار مثلا
باخراج المستحق من غير شحوة والافاقى فيه ظاهرا ما ذكره الشارح فى الزوجة المكفية باسكان زوجها وكذا
ما ذكره فى ثمن المسكن ان فرض انه لو اتجر به واشترى به بضعة كان الربح كافي الاجر المسكن ولسان المأون
او المبيع الموقع منه والوفى فرض ان المتحصل منه انما يفي بالاجرة فقط فالقول بأنه حينئذ يخرج عن الفقر
مشكل جدا وقد يؤخذ بما ذكرته الجمع بين كلام السبكي والمخالف له كالشارح ثم يبق النظر فى مسكنه
الححتاج الا لا يبق له لو كان بحيث لو بيع واتجر فى ثمنه لكفاه الربح لاجرة مسكن لا يبق له والمخبر جاه عن حد

ولا يأتى به كإبائى والا
اعطى وان ذا المال الذى
عليه قدره او اقل بقدر
لا يخبر جاه عن الفقر ولو حالا
على المعتد غير فقير ايضا
فلا يعطى من سهم الفقراء
حتى يصرف ما معه فى الدين
ونزاع الرافعى فيه الناشئ
عن تناقض حكى عنه هنا
وفى العتق بأنه ينبغي ان
لا يعتبر كمانع وجوب
نفقة القريب وزكاة الفطر
مردود بان في منعه للفقرة
تناقضا مر اى وعلى المنع
ثم يفرق بان تلك مواساة
فى مقابلة طهرة البدن وهو
ليس من أهله لتعلق الدين
بذمته وما هنا ما حظه
الاحتياج وهو قبل صرف
ما يديه غير محتاج وبان
نفقة القريب يجب مع الدين
كأذكره وفى الفس فوجب
الزكاة فيه ونفقة القريب
معه يقتضيان الغنى ثم هذا
الحد لفقير الزكاة لفقير
العرايا والعائلة ونفقة
المؤمن وغيرهم ما هو معلوم
فى محاله ومن له عقار ينقص
دخله عن كفايته فقير او
مسكين بناء على ما يأتى انه يعطى
كفاية العمر الغالب نعم ان
كان نفيسا ولو باعه حصل
به ما يكفيه دخله لزمه بيعه
على الوجه (ولا يمنع

الفقر) والمسكنة كإبائى (مسكنه) الذى يحتاجه لابقه وان اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل فى موقف يستحقه الفقر
على الوجه فيه ما لان هذا كالمالك بخلاف ذلك ويتردد النظر فى مكفية باسكان زوجها هل يكفى بيع دارها لم يكفى الزوج إياه لانها مستغنية
عنه الآن كالمساكن بالموقوف أو يفرق بأن الناظر لا يقدر على اخراجه والزوج يقدر على طاعتها كل يشتمل والثانى أقرب

ويفرق بينه وبين مامر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه الحاجة الراهنة دون المستقبلية بدليل أنه يكلف بيع ضيعته وراس ماله بخلافه هنا بدليل النظر للسنة والعمر الغالب (وثيابه) ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة (١٥١) وأن تعددت أن لاقت به أيضا

على الوجه خلافه لما مر به
كلام السبكي ويؤخذ من ذلك
صحة افتاء بعضهم بأن حلى
المرأة اللائق بها المحتاجة للزينة
به عادة لا يتعمد فقرها وقته
الحاجة لخدمته ولومروته
لكن أن اختلت مروته
بخدمته لنفسه أو شقت عليه
مشقة لا تحتمل عادة وكتبه
التي يحتاجها ولو نادرا لعلم
شرعي وأوله له كتوارين
المحدثين وإشعار نحو الغوين
ولومروته في السنة أو لطباو
وعظ لنفسه أو غيره ولو
تكررت عنده كتب من
فن وأدبقت كلها للمدرس
والمبسوط لغيره فيبيع الموزج
إلا أن كان فيه ما ليس في
المبسوط فيها يظهر أو نسخ
من كتاب بقي له الإصح
لا لا الحسن فان كانت إحدى
النسختين كبيرة الحجم
والأخرى صغيرة ته بقينا
للمدرس لا يحتاج لحل هذه
الدرس وغيره بقي له احصيا
كما مر وألّا تحترف كتيل
جندی مرتق وسلاحه إن
لم يعطه الامام بدلها من بيت
المال كما هو ظاهر ومتطوع
احتاجها وتعين عليه الجهاد
نظير مامر في الفلاس مع
ما يأتي بحيته هنا مما مر عن

الفقر هل يكون الحكم كما مر أو لا محل تأمل والثاني أقرب إلى إطلاقهم وعليه ليعتبر بأن ليعاد ذكر مقارعة
للدالوف وفيه مشقة لا تحتمل عادة ما سيدعم أقول قوله من غير جنة له ليس بتعدي وقوله لا كالأشراح فيه
أن الشارح إنما خالف في المسكن لا في ثمنه كما يصح به قوله لا في ثمنه ما ذكر الخ قوله ويفرق بينه أي
بين مسكن المسكينة (قوله) بأنه ينظر فيه (الخ) قد يقال لم كان كذلك أه سم (قوله) ولو للتجمل إلى
قوله فان كانت إحدى النسختين في المعنى الأوله كتوارين المحدثين إلى أو لطباو إلى التنيه في النهاية
الأ قوله كتوارين المحدثين وإشعار نحو الغوين وقوله ومن تفصيل المصحف (قوله) أن لاقت (الخ)
أي من حيث حسنها أو تعددها فيما يظهر أه سيدعم (قوله) أيضا (أي) كالمسكن (قوله) من ذلك (أي) من
قوله ولو للتجمل (الخ) (قوله) وقته) وقوله وكتبه وقوله والعنف عطف على قول الماتن مسكنه (قوله)
ولو مرة في السنة) الأولى ذكره عقب قوله ولو نادرا ثم يظهر أن الأولى تعبير بعضهم والثانية تعبير غيره
والشارح جمع بينهما (قوله) لطباو) أي وليس ثم من يعتق بهاه نابة عبارة المعنى ويبقى كتب طب يكتسب
بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البلد أه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه
وبها تعلم ما في إطلاق الشارح أه (قوله) أو وعظ لنفسه (الخ) وأن كان في البلد أعظ لا نه تعظ من نفسه
ملا لا تعظ به من غيره نابة ومعنى وروض (قوله) والمبسوط لغيره) أي المدرس عطف على كلها للمدرس
(قوله) فيبيع الموزج) أي المختصر (كبيرة الحجم) (الخ) كان المراد أن كبير ته هي الأصح والأفلا حاجة إليها
أه سم وذك أن تقول الحاجة إليها من حيث وضوح الخط غالبا في كبر الحجم وأن فرض تساويهما في الصحة
نعم أن فرض أنها لا تميز عن صغير ته بوجه أوجه تبقى الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لو احتاج لنقل
نسخة إلى محل الدرس ليقرأ فيها على الشيخ أو ليراجعها حال المذاكرة قول تقيان له أيضا ويفرق بعموم
نفع المدرس بالنسبة إلى كل محتمل والقلب إلى الأولى أميل وأن كان الثاني لكلامهم أقرب أه سيدعم أقول
قوله والقلب إليه أميل هنا هو الظاهر (قوله) وتعين عليه الجهاد) بتدقيق ما وجه اشتراط التمين هنا بخلافه
في العلم مع أن كلامهما فرض كفاية بل ربما يقتضي كلامهم في كتب العلم أنها تبقى ولو كان العلم مندوبا
فليتأمل والفرق بين ماهنا وبين ما في الفلاس واضح فان ذاك حق أدنى فاحتيط له أكثر ثم رأيت كلام
الشارح الآتي في الغارم يؤيد الفرق أه سيدعم (قوله) مع ما يتأتى (الخ) الأوضح من تفصيل المصحف
وما يتأتى بحيته هنا مامر هناك عن السبكي وغيره بقيد (قوله) ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وريباع
المصحف مطلقا كما قاله العبادي لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان يحمل لاحافظ له فيه ترك له
أنته أه سم (قوله) أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله) ولو مرة (الخ) كان الأولى زيادة قواو العطف
(قوله) على إعطاء السنة) أي المرجوح وقوله صريح فيه أي في ذلك البناء (قوله) والحاضر) إلى قول الماتن

بالجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن أه (قوله) بأنه ينظر فيه الحاجة الراهنة
إلا أن يقال لم كان كذلك (قوله) وأن تعددت أن لاقت به أيضا على الوجه خلافه (الخ) كذا شرح مر
(قوله) أو عطف لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطبيب يكتسب بها إلى الكتب أو لعلاج نفسه
أو غيره والمعالج معدوم أو يعظ بها أه قال في شرحه وأن كان ثم واعظ إذ ليس كل أحد يتنفع بالوعظ
كانتفاع في خلوته وعلى حساب أراذته أه فعمل ما في إطلاق الشارح في مسألة الطبيب (قوله) كبيرة الحجم) كان
مراده أن كبيرة الحجم هي الأصح والأفلا حاجة إليها (قوله) ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وريباع
المصحف مطلقا كما قاله العبادي لأنه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان يحمل لاحافظ له فيه ترك له
أه (قوله) فاعمل هذا مبنى (الخ) أو ذكر السنة مثال

السبكي وغيره بقيد ومن تفصيل المصحف وثن ما ذكر مادام معه يمنع إعطاه بالفقر حتى يصره فيه (تنبيه) قضية قولهم أيام السنة ولو
مرة في السنة أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب والكتب في كل سنتين مرة مثلا لا يتيقن أنه وهو مشكل فدل هذا مبنى على إعطاء السنة وقولنا
الآتي في بحث المسكين والعمدة إلى آخره صريح فيه (وماله الغائب في مرحلتين)

او الحاضر وقد قيل يثنونه ويثبته (و) ماله (المؤجل) لانه معسر الان فيهما وان نازع في الاولى جمع فاخذ حتى يصله او يحل لمحمد من يقرضه على الاوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تلذذه ما يتبع ذمته معلقة (وكسب لا يلبق به) شرعا او عرفا لمرة متوا لا خلا له بمروته لانه حينئذ لا عدم كما لو لم يحدد يستعمله الا من ماله حرام اى اوفيه شبهة قوية فلما يظهور افاقى الغزالي بان ارباب البيوت الذين لم تجر عادتهم بالكسب لهم الاخذ وكلامهم يشملهم لكنه قال في (١٥٢) الاحياء ان ترك الشرف نحو النسخ والحياطة عند الحاجة حرفة وروعة نفس واخذة الا وساخ

عند قدرته اذهب لمروته
اه فان اراد بذلك ارشاده
للاكمل من الكسب فواضح
او منعه من الاخذ فالوجه
الاول حيث اخل الكسب
بمروته عرفا وان كان نسخا
لكتب العلم (ولو اشتغل)
بحفظ قرآن او (بعمام) شرعى
ومنه بل او منه في حق من لم
يرزق قلبا سليما عالم الباطن
المطهر للنفس عن اخلاقها
الردنية او آلة له وامكن عادة
ان ينشأ منه تحصيل فيه ولبق
بذلك الاشتغال بالصلاة على
الجنائز بجماع انه فرض
كفاية ايضا قوله بالنواهل
يفهمه (والكسب) الذى
يحسنه (يعتبه) من اصله او
كآله (ف) هو (فقير) فيعطى
ويترك الكسب لاعدى نفعه
وعمره (ولو اشتغل
بالنوافل) من صلاة وغيرها
وقول بمضهم المظافة غير
صحيح بل لو فرض تعارض
رأية وكسب بكفيه كلف
الكسب كما يعلم من العلة
الاية (فلا) يعطى شيئا من
الزكاة من سهم الفقراء وان
استغرق بذلك جميع وقته
خلاف الفلحال لان نفعه قاصر
عليه سواء الصوفى وغيره

ولا يشترط في النهاية الا قوله ولبق الى المتن (قوله) او الحاضر وقد قيل (الخ) ودخل فيه مؤنة الزوجة المطيعة
الثابتة على زوجها المورس المتعنت من ادائها ولا تقدر الزوجة على التوصل عليها بنحو القاضي (قول المتن
والمؤجل) قضية اطلانه عدم الفرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة القصر ام لا وهو كذلك لان الدين لما
كان معدوما لم يعتبر له زمن بل اعطى الى حله و قدرته على خلاصته نهاية بمعنى (قوله) فى الاولى) وهى ماله
الغائب فى مرحلتين (قوله) او فيه شبهة قوية (الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله اذا سلم مال الزوجة منها او كانت
فيه اخف اه سيد عمر (قوله) وفاقى الغزالي بان (الخ) رجى عليه الاتواراه معنى (قوله) وكلامهم يشملهم
معه متداهش (قوله) عند الحاجة) اى والقدرة عليه وقوله اذهب لمروته اى من التكتسب بالنسخ والحياطة
ونحوهما في منزله اه معنى (قوله) ارشاده للاكمل (الخ) لك ان تقول ان فرض ان الكسب يحل بمروته فاقى
بكونه اكمل بل لا كمال فيه حينئذ بالكلية وقد اختلف اصحابنا في تعاطى خاتم المرومة هل هو حرام او مكروه
على اوجه او جهات انا اذا كان متحملا للشهادة حرم لان فيه اسقاط حق الغير والاكراه كما ساقى في كلامه وان
فرض انه لا يخل فموتعين لا كمال اذ لا يسوغ الصرف له حينئذ من الزكاة فليتأمل اه سيد عمر (قوله) من
الكسب) بيان للاكمل (قوله) فالوجه (الخ) وقال قائلنا في المعنى (قوله) الاول) اى ما فى الفتاوى (قوله) حيث
اخذ (الخ) اى كما قد به فاما مروكان ينبغي الاقتصار عليه اه رشيدى (قوله) يحفظ قرآن او تعلمه او تعليمه اه
معنى (قوله) علم الباطن) اى العلم الذى يبحث عن احوال الباطن اى عن الحاصل الرديئة والجميدة للنفس وهو
النصوف اه كرى (قوله) او آلة (الخ) عطاف على علم شرعى (قوله) وامكن عادة (الخ) ومن ذلك ان تصير
فيه قرة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل مسائله او بعضها اه ع ش عبارة الكرى بان كان ذلك
المشتغل نجيا اى كى بما يرجى نفع الناس به اه عبارة السيد عمر والا فنفعه حينئذ قاصر اذ الفائدة في
الاشتغال به لا حصول الثواب له فيكون كنوافل العبادات اه (قوله) تحصيله (فيه) اى تحصيل المشتغل
في ذلك العلم اه رشيدى (قوله) وقوله (الخ) اى الآتى آتفا (قوله) الالية) اى بقوله لان نفعه
الخ (قوله) فلا يعطى شيئا) الى المتن فى المعنى (قوله) وان بعد نذره) اى بان كان الصرم لا يضره اه ع ش (قوله)
اى الفقير الى قول المتن المسكين فى النهاية (قوله) بالعادة) اى الالة (قوله) واطاهر الاخبار) لعل الاولى
لا غناء ما بعده عنه اسقاطه كافعل المعنى (قول المتن المسكين بنفقة قريب او زوج (الخ) عمل الخلاف اذا كان
يمكنه الاخذ من القريب او الزوج ولو فى عدة الطلاق الرسمى او البائن وهى حامل كما قاله الماوردى والا
يجوز الاخذ بخلاف خرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فيجوز له الاخذاه معنى (قوله) والبنفق) اى
قريبا او زوجا (قوله) نعم (الخ) هو استدراك على قوله والبنفق وغيره الخ اه رشيدى (قوله) قربه) اى
بخلاف زوجته كما صرحوا به يؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ والذووجة لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها

(قوله) فى المتن ماله المؤجل) اى ان قل الاجل كنصف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم
يعتبر (قوله) وفاقى الغزالي (الخ) كذا شرح مر (قوله) وقوله) وقول بعضهم (الخ) كذا شرح مر (قوله) اعطى
على (الوجه) اى كما قاله ابن البرزى وافره الاذرى واعتمده مر (قوله) نعم لا يعطى المنفق قربه) اى
بخلاف زوجته كما صرحوا به يؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه اذ الذووجة لا تسقط

نعم لو نذر صوم الدهر وانعد نذره ومنعه صومه عن كسبه اعطى على الاوجه للضرورة حينئذ لو احتاج
للنكاح ولا شيء معه فيعطى ما يضره فيه (ولا يشترط فيه) اى الفقير (الزمانة) بالفتح وفست بالعاقرة بما يقعد الانسان وظاهر ان
المراد بها هنا ما يمنع الكسب من مرض ونحوه (ولا التعفف عن المسئلة على الجدين) فهما لصديق اسم الفقير مع ذلك واطاهر الاخبار
ولانه ^{بشكل} اعطى القربى والسائل وضدهما كما يعلم مما باتى اول الفصل الاقنى (والمسكين بنفقة قريب) اصل او فرع (او زوج ليس
فقيرا) ولا مسكينا (فى الاصح) لا ستوائه والبنفق وغيره الصرف اليه بغير فقر والمسكنة نعم لا يعطى المنفق قربه من سهم المولفة

مع الغنا اه سم (قوله ما يغنيه الخ) يقتضى ان له ان يعطيه منه ما لا يغنيه وقوله لانه الخ يقتضى خلافه لان هذا كراستقاط البعض النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ اتمام الكفاية فينالهم اه سيدعمر
ولك ان تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كلا او بعضا (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة اه سم عبارة
الكردى اى ولا يعطى المفقون قريبه من سهم ابن السبيل الا الخ اه وعبارة السيدعمر مقتضى السياق
تخصيصه بالقرب والحكم في الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه
وسيان عن المغني ما يوافقه لكن يتبد (قوله و باحدهما) اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر الخ
اه سم اى وقوله الا اى الاخذ بنسبة الفاعل نعمت لخرق عبارة الكردى اى والذفق الصرف الى منفقه
براحمن الفقر والمسكنة اه (قوله بالنسبة لكفاية نحو الخ) قال في شرح العباب ويبحث ابن الرفعة
ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه سم
(قوله بمن لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وتخير انفاقه راجع الى من (قوله لم تعط الخ) محله ليعين اثمت به بخلاف
المندورة بنحو صفر او جنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه (قوله ولو سقطت) الى قوله
فيل في المغني (قوله نفقتها) اى الزوجة المقيمة اه مغنى وكذا في سم عن الروض والعباب وشرحهما
(قوله ومن ثم) اى من اجل تلك العلة (قوله بلاذن) اى وحدها اه سيدعمر عبارة المغنى وفي سم عن
الروض مثله وان سافرت وحدها باذنه فان رجعت نفقتها كان سافرت لحاجته اعطيت من سهم ابن
السبيل باقى كفايتها حاجة السفروان لم تجب نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت كفايتها منه اه (قوله
او مده الخ) اى الزوج سيدعمر ورشيدى عبارة الكردى اى او سافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال
لا تسافرى معى فسافرت اه (قوله اعطيت الخ) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم
نفقتها له حينئذاه سم (قوله من سهم الفقراء الخ) لم يبين مانعها فان كانت تعطى كثيرها كفاية العمر
الغالب اشكل الا اذا عادت رجعت نفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب
نفقتها سم على حجج اه عش (قوله حيث لم تقدر الخ) قضيتها انه لو قدرت عليه لم تعط اه سم عن شرح

نفقتها بذلك لوجوبها مع الغنى وفي الروض ويعطى اى الزوج الزوجة من سهم المكاتب والغارم
وكذا المؤلفة ومن سهم ابن السبيل لان سافرت معه او وحدها بلاذن كانه راجع لهما الا فى الرجوع
اليه وان سافرت وحدها باذنه او وجبت نفقتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها والاعطيت
كفايتها منه ومن سافرت بلاذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقيمة
فانها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال في شرحه والمسافرة لا تقدر على العود في الحال وقضيتها انه لو قدرت
عليه لم تعط اه والسياق دل على ان المراد في هذه اعطاها من الزوج او من اعم منه في خير ثم قوله
تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين مانعها فان كانت تعطى كثيرها كفاية العمر
الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب
نفقتها (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة قوله و باحدهما اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير
الفقر والمسكنة (قوله بالنسبة لكفاية نحو الخ) انفاقه قال في شرح العباب
ويبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم
لا تلزم الاب اه (قوله ومن ثم لو سافرت بلاذن الخ) قال في العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة
فانها لا تعطى من سهم الفقراء او المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كفاد على الكسب ومحل
فيمن اثمت به بخلاف المندورة بنحو صفر او جنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها
على الطاعة وثبت نفقتها على ذلك مضت مدة امكان عودها جاز الصرف اليها قاله الامام اه ولعله
حيث لا مال له يمكن التوصل اليه (قوله ومن ثم لو سافر الخ) كذا شرح مر (قوله اعطيت من سهم
الفقراء والمساكين) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها لزوم نفقتها حينئذ (قوله

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط
النفقة عن نفسه ولا ابن
السبيل الا ما زاد بسبب السفر
وباحدهما بالنسبة لكفاية
نحوقن الاخذ من لا يلزم
المزكى انفاقه ولو سقطت
نفقتها باشور لم تعط لقدرتها
على النفقة حالا بالطاعة
ومن ثم لو سافرت بلاذن او
معه ومنعها اعطيت من
سهم الفقراء او المساكين
حيث لم تقدر على العود حالا

لعذرهما وكذا من سهم ان السبيل إذ اترك السفرو وعزمت على الرجوع لانتهاه المعصية قيل قول اصله لا يطع من سهم الفقراء اوصوب لان القريب فقير لصديق الحد عليه لكنه انما يعطى لكونه في معنى القادر بالسبب واما الملكية بنفقة الزوج فغنية قطعاً بما تملكه في ذمته اه وهو ممنوع بل الوجه ماسلكه المصنف لان صنيع اصله يوم ان الحد غير مانع بالنسبة للقريب لما قرره المعترض انه فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدره بعضه كقدرته لتزنيله منزله فاسلكه المصنف فيه اذ هو اوصوب وافهم قوله المسكين ان الكلام في زوج وسر ابا معسر لا يكتفى بتام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان لا يكتفى ما وجب لها على المورس لكونها اكلة تادخام كفايتها بالفقر ولو منه فيما يظهر وان الغائب زوجها لا (١٥٤) مال لهم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الافتراض تاخذ وهو متجه ثم رابت الغزالي

والمصنف في فتاوى وغيرها ذكر ما يوافق ذلك من ان الزوج او البعض لو عسر او غاب ولم يترك منفقاً ولا مالا يمكن الوصول اليه اعطيت الزوجة والقريب بالفقر او المسكنة والمعدنة التي لها النفقة كالتي في العصمة ويسن لها ان تعطى زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان اتفقت عليها خلافاً للقاضي الحديث زيب زوجة ابن مسعود رضي الله عنه في البخاري وغيره (المسكين من قدر على مال او كسب) حلال لا تقي به (يقع موعداً من كفايتها) وكفايتها ممن مطعم وغيره مأمور (ولا يكفيه) كن يحتاج عشرة فيجد ثمانية أو سبعة وان ملك نصاباً أو أنصبا ومن ثم قال في الاحياء قد يملك الفاهو فقير وقد لا يملك الاقاسا وحبل وهو غني ولا يمنع المسكنة المسكن وما معه مما مر مبسوطا

الروض (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ ذلك السهم سم ومعنى (قوله قيل الخ) نقله المغني عن السبكي وقره (قوله لان القريب الخ) اي المسكين بنفقة قريبه (قوله لكونه في معنى القادر الخ) قد يقال هنا يقتضي انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه له حكمها اه سم (قوله فغنية قطعاً) اي فيخالف حكاية الخلاف اه سم (قوله بل الوجه ماسلكه الخ) ليس فيه تعريض لرد قول المعترض واما المسكنة الخ فان كان لتسليمه فهو كاف لا تمام قوله ان قول اصله اوصوب فيتامل اه سيد عمر (قوله لان صنيع اصله يوم الخ) يتامل ذلك سم ورشيدى (قوله لان قدرة بعضه) الاولى قريبه (قوله فيه) لاجابة اليه (قوله في زوج الخ) اي او قريب (قوله اما معسر الخ) صريح في ان من عسر زوجها بنفقة تاخذ من الزكاف ان كانت متمكنة من الفسخ اه رشيدى (قوله فتاخذ الخ) اي ولو من الزوج (قوله ولو منه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسه ان لم تكفها نفقته ولمن يلزم مؤنته اه سم (قوله وان الغائب زوجها) اي او قريبه ومثل الغائب الحاضر المتمتع عدواً ولم تقدر الزوجة مثلاً على التوصل الى حقها منه بنحو القاضى (قوله او غاب) ويظهر انه لو عاد كان للزوجة المطالبة بنفقته بخلاف القريب فان نفقته اذا استقر في الذمة بافتراض القاضى بخلافه اه سيد عمر اقول وفيما استظهره وقفة (قوله والمعدنة) الى قوله وان اتفقت في المغني (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المغني لا قوله ولا يقال الخ (قوله او كسب حلال) اي وليس فيه شبهة قوية اخذنا عامر في الفقير اه عرش (قوله فيجد ثمانية الخ) عبارة المغني ولا يجد الا سبعة او ثمانية اه (قوله او سبعة) اي بل او خمسة وستة ما تقدم من ان من يملك اربعة فقير على اوجهه اه عرش (قوله كفاية العمر الغالب) اي بالنسبة لا لاخذ نفقته اما هو فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل لاحظ فيه كفاية ما يحتاجه الان من زوجة وعبد وادب مثلاً بتقدير بقائها او بدها لو عدت بقية عمره الغالب اه عرش (قوله لان من معه مال الخ) هذا هو الجواب واصله انه ليس المراد من كون المالك يكفيه العمر الغالب انه يكفيه عنه يصرفها كائناً عليه المعترض اعترضه بل المراد انه يكفيه ربحه اه رشيدى (قوله ما تقر) اي من تعريفي الفقير والمسكين (قوله ان الفقير اسوا حالاً من المسكين) واحتجوا له بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالها مساكين فدل على ان المسكين من يملك ما منتهية ومعنى (قوله لانها) اي الفقر والغنى تعاروا اي تعاقبا عليه عليه السلام وكان خاتمة امره اي صلى الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما الذي يرد عليه) اي على ابي حنيفة اه كردى (قوله

لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالسبب) قد يقال هنا يقتضي انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه له حكمها (قوله فغنية قطعاً) اي فيخالف حكاية الخلاف (قوله ويوم الخ) يتامل ذلك (قوله ولو منه فيما يظهر) في العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسه ان لم تكفها نفقته ولمن يلزم مؤنته اه (قوله وهو متجه الخ)

المعتمد ان المراد بالكفاية هنا وفيما مر كفاية العمر الغالب لانه لا يستحب نظيره باياتي في الاعطاء خلافاً لمثل لفرق ولا يقال يلزم على ذلك اخذاً كثراً لاغتيال بل الملوكة الزكاة لان من معه مال يكفيه ربحه وعقار يكفيه دخله غنى ولا غنى ما غلبهم كذلك فضلاً عن الملوكة فلا يلزم ما ذكر (تنبيه) علم ما تقر ان الفقير اسوا حالاً من المسكين وعكس ابو حنيفة ورد بانه عليه السلام استعاذ من الفقر وسأل المسكنة بقوله اللهم احبب مسكيتي والحديث ولا رد فيه لان الفقر المستعاذ منه فقر القلب والمسكنة المسئلة سكونه وتواضعه وطائنته على ان حديثها ضعيف ومعارض بما روى انه عليه السلام استعاذ منها لكن اوجب بانه انما استعاذ من فقنتها كما استعاذ من فقنتي الفقر والغنى دون وصفيها لانها تعاروا فكان خاتمة امره غنياً بما آفاه الله عليه وانما الذي يرد عليه ما نقله في المجموع عن خلافتي من اهل اللغة

مثل ماقلناه (و العامل) المستحق للزكاة بان فرق الامام و نائبه لم يجعل لها جرة من بيت المال هو (ساع) بحبيها (و كاتب) ما وصل من ذوى الاموال و ما عليهم و حاسب (و قاسم و حاشر) وهو الذى يجمع ذوى الاموال او السهمان و حافظ و عريف و هو كالقيب للقبيلة و مشد احتيج اليه و كمال و وزان و عداد بين بين الاصناف (لا) الذى به نصيب المستحقين من (١٥٥) مال المالك بل اجرت عليه ولا نحو راع

و حافظ بعد قبض الامام لها بل اجرت من اصل الزكاة لان خصوص سهم العامل ولا (القاضى و الوالى) على الافهم اذا قاما بذلك بل يرزقهما الامام من خمس الخمس المرصدة للصالح لان عملهما عام و قضية المتن دخول قبض الزكاة و صرفها في عموم ولاية القاضى وهو كذلك كاقبله الرافعى عن الهروى و اقره الا ان ينصب لها متكلا خاصا و بحث جواز اخذه من سهم الغارم اذا استدان لاصلاح و من سهم الغازى المتطوع و من سهم المؤلف الغير الضعيف التية لان هذا لا تصح توليته القضاء و ظاهر انه اذا منع حقه في بيت المال جاز له الاخذ بنحو الفقر و الغرم مطلقا و سياتى في الرشوة ان غير السبكي بحث القطع بجواز اخذه للزكاة (و المؤلف من اسلم و نيته ضعيفة) في اهل الاسلام او في الاسلام نفسه بناء على ما عليه ائمتنا ككثر العلماء ان الجمان اى التصديق نفسه يرب و ينقص كسمرته فيعطى ولو امرأة ليتقوى ايمانه (او) من نيته قوية لكن (لشرى) بحيث

مثل ماقلناه أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين اه سم زاد الكردي ووجه الرد عليه أنه لما كان قوله مخالفا لكثير من أهل اللغة كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتن و المؤلف في النهاية قوله ما وصل الخ عبارة المغنى يكتب ما أعطوه ارباب الصدقة من المال و يكتب لهم زيادة بالاداء و ما يدفع للمستحقين اه (قوله و حاسب) الى قوله و يبحث في المغنى (قوله او السهمان) عطف على الاموال (قوله و عريف) قال في الاسنى و العريف هو الذى يعرف ارباب الاستحقاق و هو كالقيب للقبيلة اه و قوله و هو الخ لعله اشارة الى ان القيب هو المنصوب على ارباب الاموال كان العريف هو المنصوب على ارباب الاستحقاق اه سيد عمر (قوله و مشد) هو الذى ينظر في مصالح الخ ل اه عش و فيه وقفة ظاهرة عبارة المغنى و جندى و هو المشد على الزكاة ان احتيج اليه اه و هي ظاهرة (قوله يميز الخ) راجع لسكبان و ما عطف عليه (قوله بذلك) اى امرار الزكاة من قبضها او صرفها (قوله بل يرزقها الامام الخ) اى اذا لم يتطوع بالعمل اه معنى (قوله متكلا) عبارة المغنى ناظرا اه (قوله و بحث الخ) عبارة النهاية و الاوجه جواز الخ اه (قوله اخذه) أى القاضى اه سم عبارة عش أى من ذكر من القاضى و الوالى اه (قوله اذا اذنان) بكسر الهمزة و تشديد الدال اصله تدانين عبارة النهاية استدان اه (قوله و من سهم الغازى الخ) اى اذا كان غازيا و قوله و من سهم المؤلف الخ اى اذا كان مؤلفا اه كردي (قوله لان هذا) اى ضعيف التية اه كردي (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى شمل ولا يتأمر الزكاة ام لا (قول المتن و المؤلف) ظاهرة م م يعطون و لو مع الغنى سم على المنهج اه عش (قول المتن و نيته ضعيفة) و يقبل قوله في ضعف التية بلامين اه معنى (قوله في اهل الاسلام) الى قول المتن و الرقاب في النهاية الا قوله و هذا الى و من المؤلف (قوله ليتقوى ايمانه) ماضيا بمرتبة التقوى التى بالوصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم و قد يقال قوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الردة و لو على احتمال بخلاف غيره فضعيفه اه سيد عمر (قوله ليتقوى ايمانه) اى و يالغب المسلمين اه معنى (قوله عن التائف) لعل الانسب التاليف كفى المغنى (قوله على انها الخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل اه سيد عمر (قوله لقول من قال الخ) و يجوز أن يكون مراد هذا القائل انهم كانوا يعطون في اول الاسلام ثم لما اعز الله الاسلام استغنى عنه فلا يريد اعطاه شىء مما ذكر فتأمله اه سيد عمر (قوله ان مؤلفه الكفار) و هم من يرجى اسلامهم و من يخشى شرفهم اه معنى (قوله قطعا) للاجماع اه معنى (قوله على الاصح) عبارة المغنى على الاظهر اه (قوله و هذا) اى قوله و عندنا الخ (قوله و اعادة الاجماع) يقتضى انها صحيحة لكنها بعيدة و مقتضى ما نقله عن المجموع انها لا تصح فليتأمل اه سيد عمر (قوله و من المؤلف) الى قوله و حذفهم فى المغنى (قوله ايضا) أى كالمعتفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله و من يقاتل الخ يشترط في هذين الذكورة

كذا شرح مر (قوله مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله و حافظ) قال في شرح الروض للامام الى قبل جمع الامام لها دليل ما باقى و حيث قد يقال هلا كانت اجرت على المالك لان الحق حيث لم يصل للمستحقين و لا نائبهم الا ان يصور بما اذا و حلت الساعى الذى لم يقض اليه فقرتها و يجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله و هو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله و بحث جواز اخذه) اى القاضى (قوله في المتن اسلام غيره) هو اولى من قول الروض نظرائه (قوله من يقاتل الخ) ثم (قوله و من يقاتل الخ) يشترط في هذين الذكورة و هو محل ما فى الروضة اخر الباب مر (قوله

(يتوقع باعطائه اسلام غيره) ولو امرأة (و المذهب انهم يعطون من الزكاة) لنص الآية عليهم و لو حر و لو زم ان لا يحمل لها و دعوى ان الله اعز الاسلام عن التاليف بالمال انما تنوجه فيمنه لان نص فيه على انها لا تاتجه رد القول من قال ان مؤلفه الكفار يعطون من غير الزكاة لعلمهم يسلمون و عندنا لا يعطون منها قطعا و لا من غير ما على الاصح و بهذا لما خذ من المجموع و غيره و بدفع ما لو و هم كلام شيخنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم حتى من غير ما و اعادة الاجماع المذهبي يفتية جدا و من المؤلف ايضا من يقاتل او يخوف ما معنى الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام و من يقاتل من

يليه من الكفار أو البغاة فيعطيان أن كانا أعطاهما أسهل من بعث جيش. وخذفهما لأن الأول في معنى العامل والثاني في معنى الغازى وظاهر قوله الاتى والافاقسمة على سبعة أن المؤلف بأقسامه يعطى وإن قسم المالك هو كذلك كاتى الروضة وغيره اخلافا لجمع متأخرين وجزم شيخنا في شرح المنهج بما قاله بتناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثانى والمؤلفة يعطيها الامام والمالك ما يراه نعم اشترط ان للامام

دخلا فى الاخيرين متجه لتعظيمها بالمصالح العامةراجع امرها اليه بخلاف الاولين لسهولة معرفة المالك لضعف التنية او الشرف فلا وجه لترقق اعطاهما على نظر الامام ثم اشترط جمع فى اعطاهم الاربعة الاحتياج اليهم فيه نظر بالنسبة للاولين ايضا وكفى بالضعف والشرف حاجز وكذا الاخيران فان اشترط كون اعطاهما اسهل من بعث جيش يغنى عن اشترط الاحتياج اليهما (والرقاب المكتوبون) كما فسرهم الآية اكثر العلماء وقال مالك واحد هم راقا يشترطون ويعتقون وشرطهم صحة كتابتهم كما سيذكره فخرج من علقه باعطاهم مال فان عتق بما اقترضه واداه فهو غارم وان لا يكون معهم وفاء بالنجوم وان قدروا على السكب لاحتلوا النجوم توسيعا للطرق العتق لتشوف الشارع اليه وبه فارق الغارم ولا إذن السيد فى الاعطاء واذا صححنا كتابة بعض قن كان اوصى

بكتابة عبد فجز الزك عن كله لم يعط وقيل ان كانت بها اعطى فو بته والا لا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته وان قدروا على السكب وانما يعط الفقرو المسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والسكوب يحصل كل يوم كفايته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) اى حيث اشترط حلول دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) اى لعود الفائدة اليه قال فى شرح الروض بخلاف الغارم فان لرب الدين ان يعطيه من زكاته ويفرق بان المكاتب للمكاتب فكله اعطى مملوكه بخلاف الغارم اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسب ما عليه لبعده) هذا نقله فى شرح الروض عن جمع الزركشى وبين كلامين متعارضين فى ذلك (قوله لا بعده) ظاهر فى تصويره بما اذا كسب بعد الاخذ

بكتابة عبد فجز الزك عن كله لم يعط وقيل ان كانت بها اعطى فو بته والا لا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته وان قدروا على السكب وانما يعط الفقرو المسكين القادران على ذلك كما مر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والسكوب يحصل كل يوم كفايته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) اى حيث اشترط حلول دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) اى لعود الفائدة اليه قال فى شرح الروض بخلاف الغارم فان لرب الدين ان يعطيه من زكاته ويفرق بان المكاتب للمكاتب فكله اعطى مملوكه بخلاف الغارم اه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسب ما عليه لبعده) هذا نقله فى شرح الروض عن جمع الزركشى وبين كلامين متعارضين فى ذلك (قوله لا بعده) ظاهر فى تصويره بما اذا كسب بعد الاخذ

وان صرفه فيها ولم يثبت اذ علم قصده الا باحة ولا لكننا لاصدقه فيه اى بل لا بد من بينة فان قلت من اين علمها بذلك قلت لما ان تعمد القرائن
المفيدة له كالاعصار (او) استدان (لمعصية) يعنى اولزم ذمته دين بسبب عصى به (١٥٧) وقد صرف فيها كان اشترى خرا في ذمته كذا

ذكره الرافعى وهو مشكل
لانه اذا اشترى اها وانفقها
يلزم ذمته عصى الا ان يحمل
على كافر اشترى اها وقبضها
في الكفر ثم اسلم فيستقر بدلها
في ذمته او يراد من ذلك انه
استدان شيئا بقصد صرفه
في تحصيل خمر وصرفه فيها
فلا استدان به هذا القصد
معصية وكان اتلف مال
غيره عددا او اسرف في
النفقة وقوطم ان صرف
المال في اللذات المباحة
غير سرف محله فيمن يصرف
من ماله بالا استدان من
غيره رجما وقاه اى حال فيها
يظهر من جهة ظاهرة مع
جهل الدائن بحاله فان قلت
لواريد هذا لم تنقيد الاسراف
قلت المراد بالاسراف هنا
الزائد على الضرورة اما
الاقتراض للضرورة فلا
حرمة فيه كما هو ظاهر من
كلامهم في وجوب البيع
للبضطر المعسر (فلا) يعطى
شيئا لتقصيره بالاستدانة
للمعصية مع صرفه فيها
(قلت الا يصح يعطى اذا ناب)
حال ان غلب ظن صدقه في
توبته (واقه اعلم) وكذا اذا
صرفه في مباح كعكسه
السابق ويظهر ان العبرة
في المعصية بعقيدة المدين
لا غيره كالشاهد بل اولى
ولا يعطى غارم مات

وان صرفه اى قوله اى حال في المعنى الا قوله اى بل الى المنتهى وقوله وهو مشكل الى وكان اتلف (قوله)
اذ اعلم الخ متعلق يعطى وقوله او لاى اى في حالة الاستدانة متعلق بقصد (قول الماتن او المعصية فلا) ليس في
النسخ التى شرح عليها المحقق المحلى وصاحبها المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كه لما يفهمه
عموم مفهوم الشرط من قوله ان استدان في غير معصية فانه يفهم ان المستدين لمعصية لا يعطى وطلقا لهذا
نقل في الروضة عن المحرر الجرمي بانه لا يعطى ومراوده ما اقتضاه المفهوم اه ولك ان نقول بناء على هذه
النسخة المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به والغرض من الاستدراك بيانه لا الاعتراض وان اقتضى ما نقل
عن الروضة خلافاه اه سيد عمر (قوله) وقد صرفه الخ حال من فاعل استدان ويحتمل من ضمير ذمته
(قوله) الا ان يحمل الخ مقتضاه ان شرأه له حينئذ معصية وهو محل تأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان
المباشرة بالعقد الفاسد حرام والكافر مكلف بالفروع (قوله) او يراد الخ فيه انه ما فائدة قوله في ذمته
والحال ما ذكر فيلتام اه سيد عمر وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدانته (قوله) وكان اتلف الخ لا يخفى
ما في جعله مثالا للاستدانة عبارة المعنى ومثله من لومه الدين باتلاف مالى الخ عبارة النهاية وتعيينه بالاستدانة
جرى على الغالب فلو اتلف مال الخ وهو ظاهر ان (قوله) او اسرف في النفقة اى وقد استدان بهذا القصد كما
هو ظاهر اه سيد عمر (قوله) اى حال) هل المراد حال الاستدانة او حال الصرف والذى يظهر ان كلا منهما
معبر بالنسبة لما اضيف له فيعتبر لحل الاستدانة رجاء الوفاء عند ما حل الصرف وجاءه عنده ثم يبقى النظر
فيما لو جهل الدائن حاله وانتفى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقا او لا يصح مطلقا ويفصل بين
الظاهر والباطن محل تأمل اه سيد عمر اقول والقلب الى الاول اميل لكن بشرط عدم ظن المدين بجهل
الدائن بحاله (قوله) او اريد اى بالتعجيل بالاسراف في النفقة وقوله هذا اى الاسراف فيها باستدانة من غير
رجاء الخ (قوله) لم تنقيد بالاسراف اى بل يكفي التمثيل بالاتفاق باستدانة الخ (قوله) الزائد على الضرورة)
هل المراد بالضرورة ما يسد الرق او ما يليق به عرفا فاعل تأمل وعلى كل فهل يقيده بالاخذ بما يحتاجه لمدة
مخصوصة كيوم فيوم لانه امر سوغ للضرورة فيقدر بقدرها او لا يتقد لانه قد لا يتيسر له او يفصل بين
ما يغلب على ظنه التحصيل اى وقت اراد او غيره محل تأمل كذلك اه سيد عمر اقول والا قرب من كل من
التردد بين الشئ الثاني (قوله) حالا) ظرف ليعطى كى دى اى يعطى بلا استبراء بعض مدة يظهر فيها حاله معنى
وسم (قوله) ان غلب) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله السابق) اى آتفا في شرح اعطى (قوله) ويظهر ان
العبرة في المعصية الخ قد وردت في العبرة فيها اذا اختلفت عقيدة المعطى والاخذ بعقيدة الاخذ فيجوز
لشافعى فقير مثلا مال ذلك نصاب فقد اخذ زكاة الحنفى الجمال بذلك فليراجع (قوله) لا غيره اى كالا مام والمالك
(قوله) والا اى ان لم يصب بذلك (قوله) ويعين حاله الخ يقتضى انه لو استدان لمعصية صرفه في مباح او لمباح
وصرفه في معصية انه لا يحبس وان لم يتب في النفس منه اى موقوف الشارح المذكور لا يطالب بالخروج ان
يكون مراده المطالبة الديونية بقائه اذ مات مفلسا سقط الديوى بالكلية اه سيد عمر عبارة عرش قوله
لا يطالب به اى الآن اه وعبارة الرشيدى قوله فهو غير محتاج الى الخ لان مطالبة الدائن التى كنا نعطيه
لدفعهما قد اندفعت عنه ما لم يأت فاعل اد المطالبة في قوله لا يطالب به المطالبة الديونية كما يصح بذلك كلام
الدميرى وليس المراد دفع المطالبة الاخر ويؤبه باندفع ما في التحفة ما هو مبنى على ان المراد ذلك اه (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه اعطى من الزكاة معه ما يغني عن عليه وهذا يجب ان السؤال الذى سألته في شرح
الروض وان اجاب عنه بشئ آخر (قوله) محله الخ) كذا شرح ر (قوله) يعطى اذ اناب حالا) عبارة شرح
الروض قال في الاصل لم يشترطوا ان لا يستبرأ حاله بعض مدة يظهر فيها حاله الا ان الروايات قال يعطى على
احد الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حل اطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروايات

ولا وفاة معه لانه ان عصى به فواضح والا فهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا اطلقه شارح ويعتبر محله على انه لا يحبس
بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه واما عدم المطالبة به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضى خلافه

وعلى غير المستدين لنفع عام دقية اقسام الغارم الآتية ثم راي بعضهم جزم باستثناء بعضها فقط وهو المستدين للاصلاح وما ذكرته اولى حلا
على هذه المكرمة (والاظهر اشتراط ١٥٨) حاجته) بان يكون بحيث لو قضى دينه مامعه لم تكن كارجاه في الرخصة واصحابه والجموع

وعلى غير المستدين (الخ) عطف على قوله على انه الخ لكن المحمول على ما مر قول الشارح المذكور لانه لا يبالغ
بمحمول على ما هنا قوله ولا يعطى غارم مات ولا فامعه (قوله) كدية اقسام الغارم) اى يعطى كابدل
عليه قوله حلا الخ قال في العباب ولو مات الغارم لنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها ولا اصلاح قضى اقال
في شرحه في الاول ومحلها كافتاده قوله تبعها لمن ياتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والاقتضى
عنه منها لاستحقاقها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغازي وابن السبيل حيث ينقطع
حقهم اه وقوله ولا اصلاح قضى قال في شرحه كافي المجموع عن ابن كجب وقضيته لا فرق بين موته قبل
الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه وبوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يقتصر فيه ما لا يقتصر
في غيره انتهى اسم محذوف (قوله) بان يكون بحيث (الخ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية (قوله) تسكن
اى صار مسكنا اعرش (قوله) فيترك له مامعه (الخ) ولمسها سؤال وجواب اوردهما السيد عمر ثم
بين ان السؤال ساقط من اصله فلا حاجة لتكليف الجواب عن راجحه (قوله) اى الحال) الى قوله وواضح
في النهاية الا قوله من الاحاد (قوله) اى الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين اسم اقول بل لا يحتمل غيره
(قوله) في قتيل) اى وانحوا طرف اهمغنى (قوله) او مال (الخ) اى او عرض (قوله) وان عرف قاتله) خلافا
لما في الروض اسم اى والمغنى (قوله) ان حل الدين (الخ) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحالا
الا ان يجاب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بشئ مؤجل ما يصره في ذلك الجهة كابل الدية سم على
حج اعرش (قوله) ايضا) اى مثل ما استدانه لنفسه (قوله) على المعتمد) وفاقا للمغنى (قوله) ولو بقند) كذا
في المغنى (قوله) القاضي (الخ) نعمت الحل (قوله) لا فرق) اى بين الغني بالقدو الغني بغيره من المقار والعرض
(قوله) مثله) اى قوله ورجحه بعضهم في المغنى (قوله) الضامن لغيره) اى لا لتسكين فتنة نهاية ومعنى (قوله)

وهو ظاهر اه فليتأمل (قوله) كدية اقسام الغارم) اى فيعطى كابدل عليه قوله حلا الخ قال في العباب ولو مات
الغارم بنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها ولا اصلاح قضى اقال في شرحه في الاول ومحلها كافتاده
قوله تبعها لمن ياتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والاقتضى عنه منها لاستحقاقها قبل موته
مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغازي وابن السبيل حيث ينقطع حقهم هادما ذكره جمع
لكن خالفه ابن الرعة والنيقبق فقالا لان قلت لم لا يقضى عنه اذ مات بعد الوجوب كانه محصورين ومنعنا
الثلث كالفقر قلنا لانه لو كان قبض قبل موته لم يمت ملكه عليه ويسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فان
ملكه بعض القبض مستقر فجاز ان يثبت قبل القبض اه وهو وان كان له وجه لكن الوجه الاول اه
وقوله ولا اصلاح قضى قال في شرحه كافي المجموع عن ابن كجب وقضيته لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده
ولا بين انحصار المستحقين وعدمه وبوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يقتصر فيه ما لا يقتصر في غيره اه (قوله)
فيترك له مامعه ما يكفيه (الخ) لا يخلو ذاع مخالفة لقوله السابق وقيل ولا يمنع الفقر وان ذا المال الذي
عليه قدره الخ لان في هذا انصر يحا عطا تدون صرف مامعه في الدين وفي ذلك انصر يرجع بانه لا يعطى الا بعد
صرفه فيه المبتال ان الجواب بان المراد هناك انه لا يعطى من سهم الفقراء كما عبر به هناك المراد ههنا ان يعطى
من سهم الغارمين (قوله) بان ذلك حق آدمي) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من ان ما هنا ليس حق آدمي الا ان
يراد بذلك مجرد ان الزكاة التي حق الله يجوز صرفها للدينه وان عصى به ولا تكفه الا كسباب ويراد بما
هناك انه ليس هناك زكاة براد دفعها اليه ولا يخفى ما في ذلك فان هذا يؤول الى عدم الفرق فليتأمل (قوله) في
المتن ذون حلول الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحالا لان يصور بما ياتي قريبا (قوله)
اى الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين (قوله) وان عرف قاتله) اى خلافا لما في الروض (قوله) ان حل
الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الاحالا لان يجاب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بشئ

فيترك له ما معه ما يكفيه
اى السكناية السابقة
للعمر الغالب فيها يظهر ثم
ان فضل معه شئ صرته في
دينه ونعم له باقية والاقتضى
عنه الكل ولا يكلف كسب
الكسب ههنا لانه لا يقدر
على قضاء دينه منه غالبا الا
بتدريج وفيه مخرج شديد
وظاهر كلامهم ههنا انه
لا يكلفه عاص بالاستدانة
صرفه في مباح او تاب فليتبني
اطلاقم السابق في الفليس
بل اخذ بعضهم ما هنا ان
شرط ذلك ان يصرفه في
ممصيبة ولا يتوب ولك ان
تفرق بين البين بان ذلك
حق آدمي فغالب فيه اكثر
(دون حلول الدين) لانه
يسمى الآن مدينا قلت
الاصح اشتراط حلوله وانه
اعلم لعدم حاجته اليه الآن
(او) استدان) لاصلاح
ذات البين) اى الحال بين
القوم بان يخاف فتنة بين
شخصين او قبيلتين تنازعا
في قتيل او مال متلف وان
عرف قاتله او متلفه فيستدين
ما تسكن به الفتنة ولو كان
ثم من الاحاد من يسكنها
غيره (اعطى) ان حل الدين
هنا ايضا على المعتمد (مع
الغنى) ولو بقندوا الامتنع
الناس من هذه المكرمة
(وقيل ان كان غنيا بقند
فلا يعطى اذ ليس في صرفه

الى الدين ما يهلك المروءة ويرد بان الملاحظ هنا الحمل على مكارم الاخلاق القاضي بانه لا فرق وافهم ذكره فيعطى
الاستدانة البالد عليها العطف كما تقرر انه لو اعطى من ماله لم يعط ومثله ما استدان ووفى من ماله ومن الغارم الضامن لغيره

فيعطى إن كان المضمون حالاً وقد أسراراً وان ضمن بالاذن أو أسره وحده ان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى
ضيف ثم اختلفوا لحقه كثير من استدان لنفسه ورجحه جمع متأخرون وآخرون من استدان لصلاح ذات البين إلا ان غنى بقدر وجهه
بعضهم ولورجحه أنه لا أثر لغناه بالقدأ بصلاحه على هذه المسكرة العام نفقها لم يعد (١٥٩) وواضح أن الكلام فيمن لم يملك حصته قبل

موتة لكونه من المحصورين

الذين ملكوها (تنبيه)

لا يتعين على مكاتب

اكتسب قدر ما اخذ

الصرف فيما أخذه كاسر

وكذا الغارم وابن السبيل

بخلاف ما إذا ارادوا

ذلك قبل اكتساب ما بقى

وان توقع لهم كسب بقى

على الأوجه ويظهر ان

هذا بالنسبة للاخذ اما

الدافع فبما تجرد الدفع

وإن لم يصره الأخذ فيما

أخذه ويحتمل خلافه

(وسبيل الله تعالى غزاة لا

فيهم) اى لا سهم لهم في

ديوان المرتزقة بل هم متطوعة

يوزون إذا انشطوا أو لا لهم

في حرقهم وصنائعهم وسبيل

الله وضعا للطريق الموصلة

اليه تعالى ثم كثر استعماله

في الجهاد لانه سبب الشهادة

الموصلة الى الله تعالى ثم وضع

على هؤلاء لانهم جاهدوا

لا في مقابل فكانوا أفضل

من غيرهم وتفسير احمد

وغيره المخالف لما عليه

اكثر العلماء بل الحجة الحديث

فيه أجابوا عنه اى بعد تسليم

صحته التي زعمها الحاكم ولا

قد طعن فيه غير واحد بان

في سنده مجرولا وبأن فيه

عنقطة مدلس وبأن فيه

فيعطى (الخ) فان روى أى الضامن ماعلى الاصيل بما قضيه من الزكاة فلا رجوع له على الاصيل وان ضمن باذنه
وصرفه الى الاصيل المعسر اولى لان الضامن فرعه معنى ونهاية (قوله) وقد عسر اى الضامن والاصيل
(قوله) وإن ضمن (الخ) غاية (قوله) أو عسر هو وحده فان عسر الاصيل وحده اعطى دون الضامن وان
كانا معسرين لم يعطى واحدهما معنى ونهاية (قوله) ومنه اى الغارم (قوله) لنحو عمارة مسجد) كبناء منظره
وفك ايرام معنى (قوله) من استدان لنفسه اى يعطى بشرط الحاجة (قوله) ورجحه جمع متأخرون واعتمدته

شيخنا الرملى اه سم وكذا اعتمدته المعنى (قوله) وواضح أن الكلام لا يخفى أن في ارتباط هذا الكلام
بما قبله خفاء اى خفاء ثم راجعت اصله رحمه الله فلو ايت قبله مضر وباعليه ماصورته وحزم بعضهم بانه لا يقضى
منها دين ميت إلا ما استدانته للاصلاح وهو محتمل حلا على هذه المسكرة وواضح (الخ) ووجه الضرب اغناؤه
السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه فالذى يغلب على الظن والله اعلم انه عند الضرب على ما هنا اغفل ما ذكره
مع ان الاثر نقله الى ما سبق فليتأمل وليحذر اه سيدعمر (قوله) لا يتعين الى قوله بخلاف الخ في النهاية

(قوله) الصرف فيما أخذه اى لا يتعين صرف ما أخذ من الزكاة في العتق اه كرى (قوله) كاسر اى قيل
قول المتن والغارم (قوله) وكذا الغارم (الخ) والتسليم لما يستحقه المكاتب والغارم الى السيد او الغرم باذن
المكاتب او الغارم احوط وفضل إلا ان يكون ما يستحقه اقل مما عليه واراد ان يتجر فيه فلا يستحب تسليمه
الى من ذكره وتسليمه اليه بغير إذن المكاتب او الغارم لا يقع عن زكاة لانها المستحقان ولكن يسقط عنها
قدر المصروف لان من ادى عنه دينه بغير اذنه تبرأ منه اه معنى (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافي قوله

الآن وشرطه الحاجة لان الفرض أنه اعطى قبل الاكتساب اه سم وهذا يجزى اى ايضا في الغارم المستدين
لمصلحة لنفسه (قوله) إذا ارادوا ذلك اى الصرف في غير ما اخذوا له فليتأمل اه سم (قوله) ويحتمل خلافه
هنا هو الذى يظهر وبقتضيه كلامهم كاهو ظاهر عند المتبع المتأمل اه سيدعمر (قول المتن غزاة) اى
ذكر اه معنى (قوله) اى لا سهم الى قوله فان امتنعوا في النهاية الا قوله على ان الى المتن وقوله ومراى وان

عدم (قوله) المخالف) نعت تفسير الخ وقوله بل الحجة متعلق به اى بتفسير الخ وخبره لا بن السبيل (قوله)
أجابوا (الخ) اى أكثر العلماء (قوله) بان لا يمنع (الخ) متعلق بقوله أجابوا (قوله) في سبيل الله (الآية) اى فى المراد
به (قوله) وقوله (الخ) مبتدأ خبره قوله صرح (قوله) بهم اى بطائفة سبيل الله وكان الاولى به اى لفظ سبيل
الله وقوله فيها اى الآية وقوله من ذكرناه اى الغزاة المتطوعة (قوله) ذلك الحديث اى الذى استدلل به
احمد وغيره (قوله) جعل صدقة (الخ) اى وقفا (قوله) لمن يبيع متعلق باعطاء الخ (قوله) ومراى اى فى قسم الفى
وقوله لهم اى المتطوعة وقوله لاهلها اى الفى وهم المرتزقة (قوله) على ما مر اى فى قسم الفى (قوله) فيهم
أى اهل الفى وقوله عن الامام هو انه اذا جاز سهمهم عن كفايتهم كل سهم من سهم سبيل الله اه سم (قوله)

مؤجل ما يصره في تلك الجهة كابل الدية (قوله) وقد عسر اى الضامن والمضمون عنه (قوله) وإن)
مباغة (قوله) ورجحه جمع متأخرون واعتمدته شيخنا الشباب مر (قوله) قبل موته قد يقال لاحاق في
هذا للثبوت بالموت (قوله) كاسر اى فى قوله لكن قبل كسب ما عليه لا بعده فانه يفيد جواز الصرف في غير
ما اخذ له بعد كسب ما عليه (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافي قوله الا فى شرطه الحاجة لان الفرض
انه اعطى قبل الاكتساب (قوله) بخلاف ما إذا ارادوا ذلك اى الصرف في غير ما اخذوا له فليتأمل (قوله)
بان لا يمنع (الخ) متعلق باجابوا (قوله) على ما مر اى فى قسم الفى وقوله عن الامام اى هو انه اذا جاز

اضطربا بان لا يمنع أنه يسمى بذلك وإنما النزاع في سبيل الله في الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لانحل الصدقة إلا لخسة وذكر منها الغزاة في
سبيل الله صريح فى أن المراد بهم فيها من ذكرناه على أن فى أصل دلالة ذلك الحديث على مداهم نظرا لان الذى فيه إعطاء بغير جعل صدقة في
سبيل الله كفى رواية أو وصى به لسبيل الله كفى أخرى بان يبيع عليه فيفرض أنه بغير زكاة فيحتمل أن معطاه فقير أو أنه أر كبه من غير تمليك
ولا يملك (فيعطون مع الفنى) إعانة لهم على الغزو ومراة لا يحفظ لهم الفنى كالا حط لاهل الزكاة إلا على ما مر فيهم عن الامام وغيره

فان عدم وادعاه رزاقهم لزم اغنياهم. انما نذر الزكاة فان امتنعوا ولم يجزهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كمياتهم الاخذ منها فيما يظنرون ان نقل ذلك الذي رزقوا لتمامه يطع الآل منها لان امتناعه وانما في. لان المنع ثم لشرف وادعاه بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكر والابن فيه تغليب (منشئ سفر) من بلد الزكاة وان لم تكن وطوره قسم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذ اطلاقه عليه مجاز لدلائل هو عندنا القياس على الثاني بحاجه احتياج (١٦٠) كل لاهية السفر (أو اجتاز) به على ذلك الملازمته السبيل وهي الطريق وأردف الآية

دون غيره لأن السفر محل
الوحدة والانفراد
(وشرطه) من جهة الاعطاء
لا التسمية (الحاجة) بأن
لا يجد من يقوم بحوائج
سفره وإن كان له مال
يغيره ولو دون مسافة
القصر وان وجد من يقرضه
على المعتمد و يفرق بين هذا
و ما من اشتراط مسافة
القصر وعدم وجود مقرض
بأن الضرورة في السفر
أشد والحاجة فيه أغلب
ومن ثم لم يفرقوا فيه بين
القادر على الكسب ولو بلا
مشقة كما اقتضاه اطلاقهم
وبين غيره لتحقيق حاجتهم
قدرتهما دون ما من (عدم
المعصية) (الشامل لسفر
الطاعق والمكروه والمباح
ولو سفر زهرة على المعتمد
بغلاف سفر المعصية بأن
عصى به لا فيه كسفر الهاتين
بلا تعاب النفس والدابة
بلا غرض صحيح حرام
وذلك لأن القصد
باطعائهما عنه ولا يعان على
المعصية فان تاب أعطى
بقية سفره (وشرط
اخذ الزكاة من هذه
الامتناف الثانية) الحربة
الكاملة الا المساكن

وبنو المطلب من الأهل كأمرو وكالزكاة كل واجب كالنذور والكفارة ومنها دعاء النسيك بخلاف التطوع وخرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه اشرف وحلت له الهدية لانه شان الملوك بخلاف الصدقة (وكذاه ولايم (١٦٦) في الاصح) لاخير الصحيح مولى القوم منهم

وبيرق بينهم وبين بنى اخواتهم مع صحة حديث ابن اخت القوم منهم بان اولئك لما لم يكن لهم آباء وقبائل ينسبون اليهم غالبا تمحضت نسبتهم لساداتهم فحرم عليهم ما حرم عليهم تحقيقا لشرف مواليتهم ولم يعطوا من الخس اثلا يساورهم في جميع شرفهم فان قلت يمكن ذلك باعطائهم من الخس والزكاة قلت ممنوع لان اخذ الزكاة قد يكون شرفا كما في حق الغازي فلا يتحقق حيثئذ انحطاط شرفهم واما بنو الاخت فلم اباؤهم قبائل لا ينسبون اليها بل يعطوا وبغيرهم في شيء من ذلك وان لا يكون عوننا للزكي على ما مر فيه من التفصيل وان لا يكون لهم سهم في القى كاسر بما فيه آتفا وان لا يكون محجور اعليه ومن ثم اتفق المصنف في بالغ تاركا للصلاة كسلانه لا يقبضها له الا وليه اى كسبي ومجنون فلا يعطى له وإن غاب وليه خلافا لمن زعم بخلاف ما لو طرأ تركه اى أو تبذره ولم يحجر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها لفاسق إلا ان علم انه يستعين بها على معصية فيحرم اى وان اجزا كما علم مما تقرر ولا عى كما ذهب منه وقيل يولان وجوبا

الزكاة اليهم عند معصيتهم من خمس الخس اخذ من قوله في الحديث ان لكم في خمس الخس ما يكفيكم اى يغنيكم فانه يؤخذ منه ان محل عدم اعطائهم من الزكاة عند اخذهم حقهم من خمس الخس لكن الجمهور طردوا القول بالنحرى لم لا بأس بتقليد الاصطخرى في قوله الآن احتياجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يعيل الى ذلك بحجة فيهم فنعنا الله بهم اه (قوله) وبنو المطلب من الال) تسكلة للدليل (قوله) كمر اه اى فى قسم الفى (قوله) كل واجب كالنذر الخ) عبارة بالغى وكذا يحرم عليهم ما اخذ من المال المذكور صدقة كما اعتمده شيخنا اه قال السيد السهوى فى حاشية الروضة وفى فتاوى البغوى لو نذر التصديق بدينار مطلقا او على الفقراء هل يجوز صرفه للاموية قال فان قلنا يحمل على اقل ايجاب الله تعالى لا يجوز كالزكاة والكفارة وان قلنا يحمل على اقل ما يقرب به الى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة الفروع و اشار المصنف الى ان الراجح فيها يختلف باختلاف المذرك فقد صححوا فيه من نذر اعتاق عبد اجزاء المصيب والكافر وهو منصوص الام ورجحوا اجواز كل الناذر من الشاة المهيئة لنذر الاضحية والراجح عندى الحاق ما نحن فيه به لان المعنى فى تحريم الزكاة عليهم وما لحق بهما من الكفارات كون وضعها التطهير بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه والامتنع على العلوى اخذ ما نذر به صاحبه العلوى ولا قائل به انتهى ولعله الاقرب ان شاء الله تعالى ويمكن ان يراى بعد قوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التقرب المشعر برفعة المصروف اليهم المناسبة لعورتهم اه سيد عمر (قوله) كل واجب الخ) يدخل فيه ما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع سم ونهاية (قوله) كالنذر انصر عليه المعنى (قوله) ومنها اى الكفارة (قوله) بخلاف المتطوع اى يعيل لهم (قوله) الكل اى الواجب والمتطوع الخبر الصحيح الى قوله واتفق فى النهاية الا قوله فان قلت الى اتفق المصنف (قوله) يمكن ذلك اى عدم المساواة (قوله) لان اخذ الزكاة قد يكون شرفا الخ) تدقيق بنا فيه اطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لانهاى وساخ الناس واعطاء الغازي لترغيبه فى الجهاد لا لشرفه اه سيد عمر (قوله) وان لا يكون عوننا الى قوله راما يظفر فى المعنى الا قوله وان لا يكون لهم سهم اى اتفق المصنف وقوله نعم الى واتفق (قوله) وان لا يكون عوننا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا (قوله) على ما مر اى فى التغيير (قوله) وان لا يكون محجور اعليه) فيه ان السلام فى استحقات الزكاة لا يقبضها (قوله) تاركا الخ) حال من المستتر فى بالغ اه سيد عمر (قوله) ان علم اى ظن (قوله) ما تقرر اى فى بيان شروط الاخذ اه كرى (قوله) ولا عى) عطى على لفاسق (قوله) يولان اى الاعمى لاخذوا الاعمى الدافع (قوله) واتفق الخ) عبارة المعنى ولو كان لشخص اب قوى صحيح فقير لا يجب عليه نفقته هل يجوز ان يدفع اليه من زكاته من سهم الفقراء اى اتفق ابن يونس عماد الدين والثانى واخوه كمال الدين والاول قال ابن شبة وهو الظاهر اذ لا وجه للتعلم اه (قوله) وهو الظاهر اى الجواز وكذا الضمير فى قوله الآن واما يظفر (قوله) يلزمه الكسب اى ولا يجب نفقته على الابن (قوله) وهو اى القل يلزم الكسب ضعيف (قوله) والاصح وجوب نفقته الخ) على الابن الفنى وصور المعنى المسئلة كاسر آتفا اذا كان الابن فقير الا يلزمه نفقة الاب على هذا لخلاف بين الاقنابين (فصل فى بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) (قوله) فى بيان مستند الاعطاء الى قوله لما صح فى النهاية

(قوله) وكالزكاة كل واجبت يدخل فيه ما اتفق به شيخنا الشهاب رمن انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع اه (قوله) وان لا يكون عوننا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا الخ وقوله ولا عى عطف على لفاسق (فصل فى بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) فى فتاوى السيوطى فى كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد

(٢١ - شروانى وابن قاسم - سابع) ويرد قولهم يجوز دفعها مربة من غير علم بجنس ولا قدر ولا صفة نعم الاولى توكلهما خرو جامن الخلاف واتفق العباد ابن يونس بمنع دفعها لاب قوى صحيح فقير واخوه بجواز قال شارح وهو الظاهر اذ لا وجه للتعلم اه (وما يظفر ان قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نفقته وان قدر عليه قالوه الاول (فصل) فى بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى

(من طلب زكاة) أو لم يطلب وأريد إعطاؤه أو أن الطلب لانه الأغلب (وعلم الامام) أو غيره ممن له ولاية الدفع وذكره فقط لان دخله فيها أقوى من غيره والمراد بالعلم الظن كما يعلم بما ياتي (استحقاقه) لها (او عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء امر الزكاة على السهولة وليس فيها اضرار للغير وبه يعلم انه لا ياتي بها ماسا يذكر ثم ان القاضي اذا قامت عنده بتبطل عليه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيئا من حاله (فان ادعى فقره) او مسكنته (وانه) (١٦٢) غير كسوب وان كان جلد اقربا (لم يكلف بيته) لعسرهما وكذا لا يكلف وان اتهم لم يصح انهما

صلى الله عليه وسلم اعطى من سلاله الصدقة بعد ان علمها انه لاحظ فيها لغنى ولا تقوى مكتسب ولم يحلفها مع انه رأى جلد بن ومن ثم قال الحافظ المنذرى هذا اصل في ان من لم يعرف له مال فامره محمول على العدم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الانسان مع ذلك قد يكون اخرق لا كسب له مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر في امرهما فاندراهما اي ومن ثم قال الغوى يسن للامام اي او المالك ذلك فيمن يشك في استحقاقه (فان عرف له مال) يفتيه (وادعى تلقه كلف) بيته رجلين او رجلا وامر اثنين بتلقه وان لم يكونا من اهل الخبرة الباطنة بحاله لان الاصل بقاؤه وسره ادعى سببا ظاهرا المخفى بخلاف ما روي نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا الفقر بطله ان الفرض انه عرف له مال يفتيه (وكذا ان ادعى عيالا في الاصح) يكلف بيته بذلك لسهولة انما السبكي والمراد

والمغنى الا قوله به يعلم الى المنتهى (قوله مستند الاعطاء) عبارة المغنى ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها اه (قوله وقدر المصطفى) اي وما يتبع ذلك من حكم الاعطاء نفسه اه ع (قوله بمن له ولاية الدفع) اي من منصوب الامام لتفريقها من المالك المفقود بنفسه وكيفية التفريق اه معنى (قوله وليس فيها) اي الزكاة (قوله لا يعمل بواحد منهما) اي بل يعمل هنا بعلمه اه سم خلافا لشيخ عبارته قوله عمل بعلمه اي مالم تعارضه بيته فان عارضته عمل به بدون علمه لان معارضه بزيادة علمه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لم نهاية اي فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلا يمين وان كان جلد اقربا ع (قوله ومن ثم) اي من اجل صحة الحديث المذكور (قوله ليس للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك اه سيد عمر (قوله يفتيه) قد يقال الا ترى ترك هذا القيد بناء على ما سياتي من ان من له دون الكفاية يتم له فليتأمل وتابعه في النهاية على هذا القيد ثم قال المال قدرا لا يفتيه لم يطالب بيته الاعلى تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلا يمين ولا يفتيه اه سيد عمر (قوله بيته رجلين) الى قوله سواء ادعى في النهاية والمغنى (قوله وان لم يكونا الخ) ولم يغير لفظ شهادته واستداده ودعوى عند قاض ويقتضى عن البيته الاستفاضة بين الناس كما ياتي كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاؤه الخ) تعليل للذين وقوله لان الاصل ثم الخ تعليل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان اي فيصدق بلا يمين ان كان السبب ظاهرا وقوله عدم الاستحقاق اي فلا يصدق الا بيته مطلقا (قوله سواء ادعى الخ) والوجه كما قاله المحب الطبري بجى ما في الوديعه هنا نهاية ومعنى (قوله بخلاف ما راح الخ) اي من التفرقة بين ما اذا ادعى التالف بسبب ظاهر او خفى (قوله يكلف بيته) الى التنبية في النهاية والمغنى (قوله عن يمكن صرف الزكاة الخ) اي بان يكون من مستحقها عبارة قسم كانه احتراز عن نحو الهاشمي والمطالي والكافرا (قوله وغيرهم يستلون الخ) مبتدأ وخبر (قوله دون شرف) اي المارفي المنتهى وقوله او قتال اي المار بقسمه في الشارح (قوله) وتعدر ما الخ الظاهر ان مراده بما يشمل التمسك لما روي في الغارم ان لها اعتداد القرائن اه سيد عمر (قول المتن وغار) ومثله ما في لفظة اذا قالوا لناخذ لن دفع من خلفنا من الكفاية او ناتي بالزكاة من مانعها اه ع (عبارة رسم على قول الشارح كالتبعية المارغا او قتال انصه يبين ان هذا في قتال وقوع المال او ايراد الخروج لقتال مستقبل فينبغي ان يعطى بقوله كالتبعية بل غار غرضه صوم راه (قوله بقسمه) اي المنفى. والمحتراز (قوله مطلقا) اي قل او اكثر اه ع (قوله لتبين انهما الخ) قضية هذا التعليل انهما لو اتفقا في الطريق او

الذي تصرف اليه الزكاة هل هو من ادرك وقت الوجوب بانيته يقطع الترخيص ام كيف الحال ولاذم يقبل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الحاكم ام لا فاجاب بقوله المراد بفقير البلد. وكان يبلد المال عند وجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزكشي في شرح المنهاج ان الفقراء اذا امتنعوا من اخذ الزكاة قتلوا ولا يصح لهم ابرار بالمال منها اه (قوله لا يعمل بواحد منهما) اي بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جلد اقربا) في شرح م ر وقول الشرح وساله يشهد بصدقه فان كان شيئا كبيرا او زمنا جرى على التناوب اه (قوله) بخلاف ما روي في نحو الوديع وقال المحب الطبري التفرقة كالوديعه (قوله بمن يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احتراز عن نحو الهاشمي والمطالي والكافر (قوله والوجه ان المار الخ) اعتددهم (قوله او قتال) يبين ان هذا في قتال وقوعه او وقع امال او ايراد الخروج لقتال مستقبل فينبغي ان يعطى بقوله كالتبعية بل هو

بالعيال من تلزمه وتتهم وغيرهم ممن تقضى المروءة بانفاقه عن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره اه والوجه ان المراد بالزكاة بهم من تلزمه وتتهم وغيرهم يسألون لانفسهم ويسالونهم (ويعطى) مؤلف بقوله بلا يمين ان ادعى صفة بيته دون شرف او قتال السهولة اقامة البيته عليهم وتعدر ما على الاول (غازوا بن سيل) بقسمه (بقولها) بلا يمين لانه لا رسمه قبل وانما يبلدان عند الخروج ليتنبأ له (فان) اعطيا فخر جانيهم رجما است. ففاضل ابن السيل. هالفا وكذا فاضل الغازي به قد روي ان كان شيئا له وقع عرفا لم يتردد على نفسه لتبين انهما

اعطى فوق حاجتهما (تنبيه) مران لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وخيئذ لا يتأق استرداد منه لانه لا يعرف لوبق ما عطيه
وصرف منه هل كان بفضل منه شي. أو لا فليحمل كلامهم على ما لوصرف من عين ما عطيه وقد يقال بنسب ما صرفه فتر بعلى نفسه أو لا ما اخوذه
فان فضل من الماخوذ شي. استرد منه بقدره وعلمه فيظهر انه يقبل قوله في قدر الصرف وان له ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يترد منه شي. لان
الاصل برأفة ذمته وإن (لم يخرج) بأن مضت ثلاثة أيام تقريبا ولم يترد صدل الخروج ولا انتظار رفة ولا أهبة (استرد) منها ما اخذهاى ان
بقى ولا قبله وكذا الخروج الغازى ولم يفرتم رجوع وقال الماوردى لو وصل بلادهم (١٦٣) ولم يقاتل لبعده العدم لم يسترد منه لان القصد

المقصد زيادة على المعتاد استردوا انهم المتبين انهما اعطيا فوق حاجتهما اه عرش (قوله تنبيه) مران أى
التنبيه اه سم (قوله ان لابن السبيل صرف ما اخذه الخ) اى بعدا كنساب قدر ما اخذ لاقبله كاعلم عامر
اه سم (قوله وقد يقال بنسب الخ) قد يقال هذا هو المتجه وإن اوم صنبه ترجيح الاحتمال الاول لان
توجيهه بقوله لانه لا يعرف الخ واضع المنع فليتامل اه سيد عمر (قوله بان مضت) اى قوله وكذا استرد
في النهاية الا قوله اى ان بقى الى وكذا والى المتن فى المغنى الا قوله اى ان بقى الى وخروج (قوله تنبيه) رجوع قد
نتجه الاعطاء إذا كان العدو بمحل معين فخرج له فلدا وصل اليه وجد العدو وقهر ب أو بعد بحيث لا يتمكن
الوصول اليه اه سيد عمر (قوله أو فى المقصد الخ) هل يمكن ان كان بحيث لو لم يمت لغزا اه سم (قوله
لما تقرر) رى ان انه يسترد من المنتجع جميع ما اخذه اه معنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة للمغنى ولا يختص
الاسترداد بها بل اذا اعطى المكاتب ثم استغنى عما اعطياه بترع السيد باعتاقه او برأفة من النجوم استرد
ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العلق بالمال المدفوع اليه ولم يحصل قال فى البيان ولو سلم بعضه لسيد
فأعقته فقضى المذهب انه لا يسترد منه لاحتمال انه إنما أعقته بالمقبوض قال فى المجموع ومقالة متعين
قال الرافعى ويجرى الخلاف فى الغارم إذا استغنى عما اخذه ببراءة ونحوه اه (قوله كأم) اى فى شرح
والقاب والمكاتبون (قوله ولو لا صلاح الخ) الى المتن فى النهاية الا قوله ويحمل الى ابن الرفة (قوله ولو لا صلاح
ذات البين) عبارة للمغنى واستغنى ابن الرفة بجمع الجماعة من الغرم ما اذا غرم ذات البين لشهرة قامه
وقال صاحب البيان انه لا بد من البيعة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذرى ولعل هذا المين لم يستغنى غرمة
لذلك يرجع الكلام الى انه ان اشتر لم يتج الى البيعة ولا احتاج كالغارم لمصلحة وهذا جزم بين الكلامين
وهو حسن اه (قول المتن بيعة) اى بالعمل والكتابة والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بيعة بما بقى
من النجوم كما قاله الماوردى اه معنى (قوله دعوى العامل) عبارة للمغنى مطالبة العامل بالبيعة اه (قوله
بان الخ) متعلق باستشكل (قوله يعلم حاله) فلاتأتى مطالبة البيعة فيه اه معنى (قوله استعد له) اى
العامل وقوله حتى وصلها اليه اى الى الامام اه رشيدى (قوله او قال الخ) وقوله او مات الخ عطف على قوله
طلب الخ (قوله أن يرد) أى السبكي (قوله وأن يرد يد الخ) عطف على قوله أن يرد الخ ويرد هذا بنظير ما قبله
(قوله وابن الرفة الخ) كقوله الاذرى والاذرى عطف على السبكي (قوله اى البيعة) الى قوله وبغير قفى
المغنى الا قوله وقد يحصل واستقر او الى قول المتن ويعطى فى النهاية (قوله فيها ذكر) اى هنا فيأمر

غاز بخصوص مر (قوله تنبيه) مر أى فى تنبيه (قوله لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر)
اى بعدا كنساب قدر ما اخذه لاقبله كاعلم عامر (قوله وقال الماوردى الخ) كذا شرح مر (قوله
اوفى المقصد) هل يمكن ان كان بحيث لو لم يمت لغزا (قوله رده ابن الرفة الخ) كذا شرح مر (قوله
اى البيعة) قال الماوردى ولا يشترط كونها من اهل الخيرة الباطنة ومحلها شهدت بنحو هلاك ماله ما
اذا شهدت باعساره فلا بد من خبر تهايباطه كاجرم به القمولى شرح العباب (قوله فى المتن اخبار عدلين)

بانه ان فرق فلا عامل وإن فرق لا امام فلا وجه لمطالبيته المالك ويحتمل أن يريد أن المطالب قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لى زكاتك
ويرد بأن الكلام ليس فى هذا بل فى طلب العامل لحصته المقابلة لعمله وأن يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بأن يعطى
من ارسله اليه فجاره من يدعى انه عامل الامام وانه ارسله اليه ليكلفه البيعة حيثئذ وابن الرفة بما إذا استأجره الامام عن خمس الخمس
فادعى أنه قبض الصدقات وتلفت فى يده من غير تفرط وطلب بالاجرة يرد بأن فيه خروجا عما نحن فيه لانه انما يدعى بالجرة من خمس
الخمس لان الزكاة والاذرى بما اذا فوض اليه التفرقة ايضا ثم جاء وادعى القبض والتفرقة وطلب اجرة من المصالح ويرد بنظير
ما قبله (وهى) أى البيعة فيما ذكر (اخبار عدلين) أو عدل وامرأتين ولو بغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض

(ويغني عنها) في سائر الصور التي يحتاج للينة فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يهدو أطوفهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله الراعي كثير واستغراب ابن الرملة له ويجاب (١٦٤) عنه بان القصد هنا الظن المجزئ للعطاء وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا

اه معنى (قوله في سائر الصور) أي من الاصناف فلا يختص بالعامل والمكاتب والغارم كما هو منه السياق (قوله وقد يحصل ذلك الخ) أي الاستفاضة اه ع (قوله واستغراب ابن الرملة) أي حصول الاستفاضة هنا بثلاثة (قوله وبه يفرق) أي بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أي القصد المذكور (قوله بلا ينة الخ) الاولى كافي المعنى يغني عن الينة (قوله مع متهمة) أي بالواطؤ (قوله لا اكتفاء باخبار ثمة الخ) ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه شرح الروض اه سم (قوله اللذان) الى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله ثم رأيت الى أمان من يحسن (قوله لأن وجوب الزكاة الخ) هذا يصلح لمنع لغيره النص للمنع الزيادة لينبغي ان زاد الزكاة تتكرر كل سنة ليستغني بها سنة فاستغنى عنها سيد عمر وقوله ان زاد الخ أي ويقتصر عليه كإفعل النهاية والمعنى (قول المثلن كفاية العمر الغالب) ينبغي ان يكون اعتبار العمر الغالب جاريا في حق من هو حتى لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلا ومعه ابن تحسين مثلا إنما يعطيه للمومن كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة لسنة ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة بالنسبة للمومن وإن كان إنما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه او يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للمومن ايضا لأنه إنما يعطى بطريق التبع له ولا يعلم بقا المتبوع بعدها حتى تستمر التبعية عمل تأمل ولعل الثاني اقرب فليتأمل اه سيد عمر اقول قد قدمت عن ع ش الحزم بالثاني وفيه هنا ما نصه واما الزوجة إذا لم يكن لها نفقة زوجها من له اصل ارفع لا تجب نفقته عليه فينبغي ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون في كل وقت ما يدفع حاجتهم من توسعة زوج المرأة عليها بتيسير مال او غير ذلك ومن كفاية قربه له اه (قوله) فان زاد عمره عليه أي الغالب فيظهر أنه يعطى سنة كما في به بالوالد اه نهاية أي وإذا مات في أثناءها لا يسترد منه شيء لما سران الاربعة الاول من الاصناف لم يكون ما اخذوه ملكا مطلقا اه ع (قوله عليها) الظاهر التذكير إذ المرجع العمر الغالب (قوله الاثنى) أي انفا قبل قول المثلن فيشترى به (قوله) وظاهر ان المراد الخ) ينبغي ان يكون عمله فيما يظهر فيما إذا لم يجاوز ثمنها قيمة عقار يكفيه غلته اه سيد عمر اقول ولا يبعد ان يحجى نظيره في التجارة (قوله او الشراء) أي شراء الامام او نائبه المستحق فيجزى قبضه لانه كقبض

في الشهادة وما يصرح بذلك قولهم (وكذا تصديق رب الدين والسيد في الاصح) بلا ينة ولا يمين ولا نظر لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب ويؤخذ من اكتفائهم باخبار الغريم هنا وحده مع متهمة الاكتفاء باخبار ثقة ولو عدل رواية ظن صدقه بل القياس الاكتفاء بمن وقع في القلب صدقه ولو فاسقا ثم رأيت في كلام الشيخين ما يؤيد ذلك نعم بحث الزركشي في الغريم والسيد ان عمل الخلاف اذا وثق بقولها وغلب على الظن الصدق قال والام لم يقد قطعا اه وبعد ان مهد من اول الفصل الى هنا ما ثبت به الوصف المقتضى للاستحقاق شرع في بيان قدر ما يعطاه كل فقال (ويعطى الفقير والمسكين) الاذان لا يحسمان التكسب بجرة ولا تجارة (كفاية سنة) لان وجوب الزكاة لا يعود إلا بمضيها (قلت الاصح المنصوص) في الام (وقول الجهمر) يعطى (كفاية العمر الغالب) أي ما بقي منه لان القصد إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك فان زاد عمره عليه فيظهر انه يعطى سنة إذا لم يزد

وذكر الثلاثة في خبر مسلم للاظهار لا للاشراط ذكره في المجموع (قوله في المثلن ويغني عنها الاستفاضة) قال في شرح الروض لحصول العلم او غلبة الظن قال في الاصل ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ما قاله بعض اصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد يعتمد قوله كفي وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب من الى ترددي انه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتباره اه والا قرب الجواز ويكون دخلا في قوله ولا له إعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا من ادعى قرا أو مسكنة أن ذلك يعطى مع الشك بخلاف هذا قال في شرح العباب وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب من الى ترددي انه لو حصل الوثوق بقول من يدعي الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتباره اه قضية ما صدر به كلامهما من الراجح في شرح الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروضة ويقوم مقام العدلين الاستفاضة او غلبة الظن فعمل الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشتها والحال بين الناس وقول ابن الرملة لا يكتفي في الدين قطعا مردود انه لا يشترط بلوغ الحد التواتر خلافا للشيخ علي وعلى الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه (قوله) ويؤخذ من اكتفائهم الخ) كذا شرح مر (قوله) فان زاد عمره عليه أي على الغالب فيظهر انه يعطى سنة هو ما في به شيخنا الشهاب مر (قوله) او الشراء له) هذا يفيد الاجزاء هنا مع عدم قبض المستحق ثم رأيت ما يأتي عما يدل له على هذا

عليها مما رأيت جزم بعضهم الآتي وهو صحيح له أمان من يحسن حرقة تكفيه الكفاية الثلاثة به كأم أول الباب فيعطي ثمن آلة حرقة وإن كثر وظاهر ان المراد باعطاء ذلك له الاذن له في الشراء أو الشراء له نظيره ما يأتي

أو تجارة فلعطى رأس مال بكيفية كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلدته بما يظهر ويختلف باختلاف ذلك الأشخاص والنواحي وقد ورد في باب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا ينطبق إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرقة والكل يكفيه اعطى ثمن أو رأس مال الأدنى وإن كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم يكفه واحدة منها أعطى واحدة وزيد له شراء عقار بثمن دخله بقية كفايته فيما يظهر (تنبيه) لم أر أحدهما بيان قدر العمر الغالب والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين السنتين والسبعين من الولادة وعليه فهل العبرة هنا بالسنتين فقط لأنها التيقن دخوله في السبعين احتياطاً للاخذ كل محتمل وقد يؤخذ خبر جريح هذان أنا إذا فأنافى المفقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين فالسبعون أقل (١٦٥) ما قبل على هذا قالوا أخذها هنا غير بعيد وإن

أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة ثم ستة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك اعطاء تفدي بكيفية تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله (فيشترى به) إن أذن له الإمام وكان رشيداً والافوله (عقاراً) ونحو ما شية إن كان من أهلها (يستغله) ويفتني به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه (واقه اعلم) للمصلحة العائدة عليه لأن القرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرقة والأوجه كالفهم قولي أن أذن له الإمام اخذاً من كلام الزركشي وغيره وأفهم كلام المحرر كالقاضي أن الطبيب أن للإمام دون المالك شراءه له نظير ما يأتي في الغازي وله أن يلزمه بالشراء وعدم إخراجها عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من جبر الرشيدو حينئذ ليس له إخراجها فلا يحمل ولا يصح

المستحق اه سم (قوله أو تجارة) عطف على حرقة (قوله وقد ورد الخ) عبارة المعنى قال الرافعي وأضحوه بالمثل فقالوا البقي يكفيه خمسة دراهم وبالأقلاني عشرة والفا كرا في عشرون والخجاز خمسون وبالأقل مائة والعطار الف والبراز الفان والصير في بخمة الألف والجوهري عشرة الألف وظاهر ما قال شيخنا أن ذلك على التقريب فلوزاد على كفايتهم أو تنقص عنها تنقص أو يزيد ما يليق بالحال اه (قوله إلا ما ذكرته) وهو قوله باعتبار عادة بلدته اه كرى (قوله أكثر من حرقة) أراد بها ما يشمل التجارة اه سيد عمر اى كابدل عليه قول أو رأس مال الخ (قوله أعطى واحدة) لعله إذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثنتان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطيه لهما ويستغنى عن شراء العقار اه سم (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به النهاية (قوله وبعدها يعطى) الى المتن في النهاية (قوله وليس المراد الى المتن في المعنى (قوله ذلك) اى التكسب بحرقه أو تجارة (قوله إن أذن له الإمام) تركه شرح مر اه سم لكن ذكره المعنى كالشرح (قوله فيملكه) اى قول المالك والمكاتب في النهاية الا قوله كالفهم اى اخذاً وقوله وعلى بقية الى ولو ملكه وقوله فان قلت اى هذا كله (قوله شراءه له) اى ويصير ملكاً له حيث اشتراه بنيه اه عش عبارة سم اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذته منه بدليل قوله نظير ما يأتي في الغازي اه سم (قوله وحينئذ ليس له الخ) مفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكررت ذلك منه مر على صحيح وصرح به الأمر بالشراء لا بقضى المنع من الإخراج وقد يتوقف فيه ليقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الأوامر اه عش (قوله وعلى بقية الخ) عطف على قوله عليه (قوله باغنا الخ) فيه تامل (قوله ولو ملكه هذا) اى من لا يحسن التكسب اه كرى عبارة عش اى من ذكر من الفقير والمسكين ومن لا يحسن الكسب اه (قوله كائجه السبكي) كان السبكي لا يرى أن العبرة في الكفاية المعتبرة في تعريف الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب والاثم ما ادعاه ثمان من غير منازعة في هذا الاشتراط اه سيد عمر (قوله وكان معه تسعون الخ) قد يقال قال المساوردي جزئى من جزئيات كلام السبكي فالأولى أن يقول وصرح المساوردي الى الوسبة المساوردي اه سيد عمر (قوله وإن كفته الخ) غاية (قوله وعنداهل الخبرة) ما فاقته (قوله ليس المراد) اى مما تقر (قوله

(قوله أعطى واحدة) لعله إذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثنتان أمكنه الجمع بينهما فينبغي أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون) اعتمدته مر (قوله إن أذن له الخ) تركه مر (قوله شراءه له) اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذته منه بدليل قوله نظير ما يأتي في الغازي وإن قال الأذرى وإن كان رشيداً فلا بد من دفعه الى آخر ما قاله مما تكلم عليه في شرح العباب (قوله وحينئذ) اى حين إذ لزمه بما ذكره ومفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وإن تكررت ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على قوله (قوله

فما يظهر وعلى بقية المستحقين باغنا عنهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة كفايته كائجه السبكي وأطال في الرد على بعض معاصره في اشتراط إصافه يوم الأقطار بالفقير والمسكين اى باحتياجه حينئذ ليعطى ويؤيد الاول قول المساوردي لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشر الأخرى وإن كفته التسعون لو أنفقها من غيرا كسب فهاستين لا تبلغ العمر الغالب فان قلت إذا تقررت أنه يشترى له عقار بكيفية دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وعنداهل الخبرة فلعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاري في عشرة وهكذا على الذى يظهر انه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع إعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد عليه فان وجد تعيين الاول والثاني فقط اشترى له

ولا أثر للزيادة للضرورة فيظهر أيضا في العرض انعدام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمره به عمارة تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى اخف من عمارة ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال تعين شراؤه ويبيع ذلك ويوزن ثمنه في هذا كله في غير محصورين اما

المحصورون فسياتي انهم يملكونه وهل ملكهم له بعد دروسهم او قدر حاجاتهم أو لا يملكون الا الكفاية دون الزائد عليها تردد في الديمري وغيره والذي يظهر انهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا يتألف ما ياتي من الاكتفاء باقل متمول لاحد منهم لان ملكه كما هو ظاهر حيث لا ملك ويفرق بان ذلك منوط بالمقرق لا يستحق معين فنظر فيه لاجتهاده ورعاية الحاجة الى ايجابية على الامام أو نائبه انما تقتضي الانتم عند الاخلال بها لا منع الاجزاء وهذا الملك فيه منوط بوقت الوجوب لمعين فلا ينظر للفرق وحيث فلا مرجح الا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها وان الفاضل عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم وقول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين لسكتها وقلتها لم يزمه قسمتها كلها عليهم وينتقل بعدهم لورثتهم فيه نظر بل الوجه ما يصرح به كلامهم كما اعترف به ثم اوله ان مازاد من الزكوات على كفايتهم يحفظ لوجودهم (و) يعطى (المكاتب والغارم) لغير

ويظهر أيضا (الخ) ولو اتلف ما أعطيته من المال تعدى ما قبل يعطى بدله وان لم يبق أو ان تاب أو لا يعطى أصلا للنظر فيه بحال ولو قبل يعطى مطلقا ما لم يذهب على الظن لثلاثة لهذا أيضا فيجب تحت بدقته ينفع منه عليه لم يبعد اهامداد (قوله ويوزن الخ) أي يصر (قوله هذا كله) أي ما ذكر من قول المتن ويعطى الفقير وما ضمه اليه الشارح هنا (قوله فسياتي) أي في الفصل الآتي (قوله يملكونه) أي الزكاة والتذكير باعتبار السهم الواجب المالي (قوله بعدد رؤسهم) أي وان زادت الزكاة على حاجتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله او قدر حاجاتهم أي ولو زادت الزكاة عليها (قوله الا الكفاية) أي كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر انهم يملكون) وهو الشق الاخير من التردد الدال كرو عياره بالنهاية والوجه انهم أي المحصورون يملكونه على قدر كفايتهم كما في به الودرحه الله اه (قوله ما ياتي) في الفصل الآتي (قوله لاحد منهم) أي المستحقين وليس الضمير للمحصورين وان اوجه السياق (قوله حيث لا ملك) أي لعدم الحصر (قوله لا ملك) أي لاحصر (قوله بان ذلك) أي ما نفي فيه الملك لعدم الحصر (قوله ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله الوجبة نعمت رعاية الخ (قوله وهذا) أي ما وجد فيه الحصر وقوله الملك فيه مبتدأ خبره قوله منوط الخ والجملة خبر هذا (قوله بوقت الوجوب لمعين) الاولى بمعنى من موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ) هلا نقل كما يأتي في شرح ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه سم على حجب قول يعني فالقياس انه ينقل اه ع (قوله ما يصرح به كلامهم الخ) معتمد اه ع (قوله كما اعترف به) أي ما يصرح به الخ وقوله ثم اوله أي كلامهم وقوله ان مازاد الخ بيان ما يصرح (قوله لوجودهم) أي وجود ذاتهم (قوله ويعطى المكاتب) أي قوله شرط التقديف النهاية والمعنى الا لفظه تخوم قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول ان المكاتب) أي كتابة صححة معنى ونهاية (قوله لغير) محل تأمل فانه أي المستندن للاصلاح وان اعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين كما هو ظاهر فتأمل نعم قوله ما لم يكن معوقا الخ ينبغي ان يفيد بما ذكره واقعه ثم رابت عبارة الاسنى أي والمعنى وهو يعطى المكاتب والغارم ما عجز عن ادائه من كل الدين او بعضه نعم الغارم للاصلاح ذات البين يعطى الكل ولو مع القدرة على ادائه وبه يتبادر ما شرت اليه لفي تمام اه سيدع قوله عبارة الاسنى الخ ووافقها عبارة النهاية (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) بزيادة نحو وإطلاق الغنى الشامل للغنى بالنقد فيه اشارة الى اعتياده لبعثه السابق في الغارم المستدين لنحو عمارة مسجد من ان حكمه حكم المستدين للاصلاح فتذكر وتدر ابراه سيد عمر (قوله لاسمائه) أي الغارم للاصلاح اه سم (قوله ببعضه) أي في بعض الطريق ولعل الاولى إسقاطه (قوله والاحوط تاخير الخ) أي تاخير ما يطاء الرجوع الى شروعه فيه اه سيد عمر زاد الذكر بان يرسله الى محل الذي يرجع منه اه (قوله ووجد شرط النقل) أي بان يكون المحل الذي يرجع منه اقرب محل المسال مع عدم الاصناف فيه او فضل عنهم ما يرسله الى محل الرجوع (قوله شرط النقل) أي اللازم لاعطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان علمها حينئذ مختلف

ونحو اصلاح ذات البين لاسمائه يعطى مع الغنى أي كل منهما (قدردنه) ما لم يكن معوقا لبعثه ولا لايها بيه فقط (وان) محلهما السبيل ما يوصله مقصده بكثر الصاد إن لم يكن له في طريقه اليه مال (او موضع ماله) إن كان له في طريقه مال فان كان ببعضه بعض ما يكفي كماله كفايته ويعطى لرجوعه ايضا ان عزم عليه والاحوط تاخيرها إلى شروعه فيه إن تيسر أي ووجد شرط النقل

ان كان المفق المالك ولده إقامة المسافرين وهي أربعة ايام لاثمانية عشر لان (١٦٧) شرط اقل ما يوجد (و) يعطى (الغازي

قدر حاجته) اللائقة به
ويعطونه (انفقة وكسوة) له
ولهم (ذاهاوا رجعا ومقيا
هناك) اى فى السفر او نحوه
الى الفتح وان طال لبقاء
اسم الغزو مع الطول
بخلاف السفر فى ابن السيل
ويعطيان جميع المؤنة لا ما
زاد بسبب السفر فقط مؤنة
من تلزمهما مؤنة ولم يقدر
والمعطى لاقامة الغازي
وبحث الاذرى انه يعطى
لاقل ما يظن اقامته ثم فان
زاد زيد لم يعتقر له النقل
اى من المالك حيث لدار
الحرب للحاجة او تنزل
اقامته ثم لمصلحة المسلمين
منزلة اقامته ببلد المال (و)
يعطيه الامام لا المالك
لامتناع الابدال فى الزكاة
عليه (فرسا) ان كان عن يقاتل
فارسا (وسلاحا) ولو غير
شرا لمبايى (ويعبر ذلك)
اى الفرس والسلاح ملكا
له ان اعطى الثمن فاشتري
لنفسه او دفعهما له الامام
ملك اذا رآه بخلاف ماذا
استاجرهما له او اعاره
ايهما ليكونهما موقوفين
عنده اذله شرائهما من هذا
السهم وبقاؤهما ووقفهما
وتسمية ذلك عارية مجاز اذ
الامام لا يملكه والاخذ
لا يصحته لو تلف بل يقبل
قوله فيه يمينته كالوديعة لكن

محلها حيث يختلف اه سم (قوله) ان كان المفق المالك) اى وما ان كان المفق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لانه النقل من غير شرط اه عش (قوله) لاثمانية عشر) تتبع ذلك شرح الروض لكن الذى اثنى به شيخنا الشهاب الرملى انه يعطى الى ثمانية عشر اه سم واعتمدته النهاية والمغنى كباقي (قوله) لان شرطه ان لا يوجد) قد يتوهم انه محل ما ذكره حيث اعطى من زكاة غير بلد الاقامة ولا يعطى حيث يوجد ما لو لاثمانية عشر يوما ثم ان سافر قبلها استرد منه الباقي عبارة المغنى ولا يعطى لمدة الاقامة الا إقامة مدة المسافرين كإقامة الرخصة وهذا شامل لما اذا اقام حاجة يتوقفها كل وقت يعطى لثانية عشر يوما وهو المعتمد وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين اه زاد الثانية عقب قوله وهو المعتمد كإثباته بالدرجته انه تعالى اه ويؤخذ من قوله اقام حاجة يتوقفها كل وقت الخ ان المسئلة مفروضة فيها ذكره حيثن فيحصل ما يحتمل ان يكون جمعا بين الكلامين او توسط بينهما فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ويعطى (الغازي) الى قول المتن وما ينقل فى النهاية كذا فى المغنى الا قوله يعطيان الى ولم يقدر او قوله او تنزل الى المتن وقوله بالصواب الى بخلاف ما (قوله) ويعطيان) اى ابن السيل والغازي (قوله) بحث الاذرى الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية وينجى كإثباته الاذرى الخ (قوله) او تنزل الخ) ظاهره انه معطوف على يعتقر وحيثن فقد يقال لا مغايرة لان حاصلهما اعطاء النقل حكمه فليتأمل لا يقال ينبغي ان يقر ايصبة المصدر فيكون معطوفا على الحاجة عطفًا تفسيرى بالا فانقول العطف التفسيرى من خواص الواراه سيد عمر اقول وايضا يراد عليه ما ورد على الاول (قوله) لامتناع الابدال الخ) صريح فى ان الامام ابدلها بما يرى فيه المصاحبة للمستحقين اه عش عبارة سم فيه تصريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها والى الاله ثم اخذها والى الامم يكن ذلك من باب الابدال للملكة لما عن الزكاة بمجرد دفعها اليه ثم رد عبارة العباب الا صرح فى ذلك ثم قال وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء الوقف بالنسبة لغيره كالفقر او المسكين لانه لا يملكه الا بالملك كغيره او للشراء والامم يكن ذلك من باب الابدال للملكة لما عن الزكاة بمجرد دفعها اليه وعبارة العباب كغيره او للامام بالصلحة للملك اشترى خيل وسلاح وحمله من هذا السهم ووقفها لجهة يعطى لها عند الحاجة الخ وفى شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والآلة وان اشترىها بمال الزكاة ولو باذنه فيها يظن اذلا ملك له قبل القبض وذلك لامتناع الابدال فى الزكاة للامام لان له ولا يعطى لغيره لانه لو يغير اذنه يعطاه اه وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء الوقف بالنسبة لغيره كالفقر او المسكين لكن قضية قوله السابق والوجه كما افهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافا للمعار (قوله) فى المتن ويعبر ذلك ملكا له) قال الزركشى قضيت انه لا يسترد منه اذ يرجع وبه صرح الفارق ويشه ان ياتي فيه ما سبق فى فاضل النفقة اه ثم قال فى قوله وبها له ولا ابن السيل افهم سياقه استرداد المالك منها اذ رجعا هو كذلك اه (قوله) بخلاف ما اذا الخ) كذا فى شرح م

لما وجب ردهما عند انقضاء الحاجة منها (وبها) من جهة الامام (له) ولا ابن السيل

مر كُوب أن كان السفر طويلاً (كان السفر قصيراً) ولكنه (كان ضعيفاً لا يطيق المشي) بالضابط السابق في الحج كما هو ظاهر دفعا لضرورته بخلاف ماذا فهو قوي وأعطي الغازي مركوباً غير الفرس كما صرح به العبارة ليتوفر فرسه للحرب إذ ذكره في الطريق يضعفه (و ما ينقل عليه الزاد متاعه) (١٦٨) لحاجته إليه (الآن يكون قد ابتعداً مثله حمله بنفسه) لانتفاء الحاجة وأهم

التعبير يبين أنه يسترد منها جميع ذلك إذا عاد وأعطى في الغازي أن لم يملك له الامام إذا لأنه لاحتجته إليه أقوى استحقاتاً من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو مالمسكه إياه ويعطى المؤلف ما وراء الدافع كما روى العامل أجرة عمله فإن زاد سهمه عليها رد الفائض على بقية الأصناف وإن نقص كدل من مال الزكاة أو من سهم المصالح (ومنه فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقر والغرم أو الغزو (يعطى) من زكاة واحدة أي باعتبار ما وجبت فيه لا من وجبت عليه فيأخذها ولو كان على واحد زكوات اجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة في زكاة جنس واحد كانت متحدة (بأحدهما فقط) والخيرة إليه ويفرق بينه وبين ما مر فحين له حرف بكيفية كل منها يعطى بالآدمي أنه لو أعطى ثم فرق الأدنى لزم أخذه لئلا يبدل موجب وهذا كل من الوصفين موجب للاخذ في اختياره لأحدهما وإن اقتضى الزيادة على الآخر

سأني من قوله وفهم التعبير يبيناً أصلها وضبطها بالقلم هكذا اه سيد عمر (قول المتن مركوب) أي غير الذي يقابل عليه الغازي بأجرة أو إعاره لامتلاك بقر بنه ما يأتي اه معنى (قوله السابق في الحج) أي بان تلحقه مشقة لا تختمل عادة أهش (قوله وهو قوي) الزاوي للحال (قوله وأعطي الغازي الخ) فلو أعطى فرساً لا يصف به أصلاً بل يقتصر عليها نظراً للاكتفاء بها أو يعطى مركوباً آخر نظراً للغالب والفاء للاندراج تحت كل محتمل ولعل الأول أوجه معنى وإن كان الثاني أقرب لاطلاقهم فليحرم اه سيد عمر (قوله كما صرح به العبارة) أي قول المتن ويعطى الغازي فرساً مع قوله وبهاله مركوب عبارة المخفية كلامه كالحرم أن المركوب غير الفرس الذي يقابل عليه اه (قوله لحاجته إليه) إلى التنبية في النهاية إلى قوله ويفرق إلى المتن وكذا في المعنى إلا قوله وحمله إلى يعطى المؤلف وقوله أو من سهم المصالح (قول المتن أن يكون) أي ما ذكر من الزاد والمتاع وكذا ضمير حله (قوله جميع ذلك) أي المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع ناهياً عن معنى (قوله لاحتجته إليه) علة مقدمة قوله أقوى الخ الذي هو خبران (قوله استرد منه) أي من ابن السبيل اه سم (قوله ولو مالمسكه إياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لا بن السبيل وأنه يسترد منه إذا رجع فينتقض الملك لو حصل منه زوائد منفصلة فالوجه أنه يفوز بها شريطة أه يجبري أي ولا تسترد منه (قوله الدافع) أي من الامام أو المالك وقوله كما مر أي في بحث المائة (قوله وأن نقص) ولو رأى الامام جعل العامل من بيت المال إجارة أو جعله جاز وبطل سهمه فتنقسم الزكاة على بقية الأصناف كالوالم يكن عامل اه ناهياً عن الزاد المعنى وليس للامام أن يستأجره بأكثر من أجرة مثله فإن زاد عليها بطلت الإجارة لتصرفه بغير المصلحة اه (قوله أو من سهم المصالح) لعل أو لتخير الامام (قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق) أي ولو عاملاً فقيراً اه معنى (من زكاة واحدة) سيذكره عترة (قوله نعم أن اخذ بالغرم أو الفقر الخ) وفي الكنز لو كان العامل فقيراً ولم تكفه حصته كل دل من سهم الفقراء انتهى اه سم (قوله اخذ بالفقر) والظاهر أنه في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعاً حتى يكفي إعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال أه يجبري (قوله أو من يتأجل التصرف) لعله إذا كفاه الماخوذ ولا ولا إلا فالوجه جواز الأخذ بالآخرى إلى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ ولا لا أه سم أقول هذا ظاهر ويشير إليه قول الشارح كالنابذة والمخفي وفي فقير ويصح به ما رافعا عن الكنز (قوله كغناز هاشمي الخ) ليتأمل وجه التنظير فانه لا يخلو عن خفاء اه سيد عمر أقول عبارة المخفية اما من فيه صفتا استحقاق لئلي واحداهما الغزو كغناز هاشمي فيعطى بهما اه سألته عن الاشكال (قوله لما قرنته) أي

(قوله فلذا استرد منه) أي من ابن السبيل (قوله ولو مالمسكه إياه) هذا يفيد جواز تملك ما ذكر لا بن السبيل وأنه يسترد منه فينتقض الملك لو حصل منه زوائد منفصلة هل تستقر له أو تسترد أيضاً فيه نظر (قوله وان نقص كل) هذا يدل على جواز إعطائه أكثر من الثمن حيث (قوله وأن نقص كل من مال الزكاة) ولو رأى الامام جعل العامل من بيت المال إجارة أو جعله جاز وبطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الأصناف كالوالم يكن عامل شرح مر (قوله نعم أن اخذ بالغرم أو الفقر) كذا شرح مر وفي الكنز لو كان العامل فقيراً ولم تكفه حصته كدل من سهم الفقراء (تتمة) من فيه صفتا استحقاق في الفئ واحداهما الغزو غناز هاشمي يعطى بهما اه (قوله أو من يتأجل الخ) كذا شرح مر (قوله أو من يتأجل قبل التصرف في الماخوذ) لعله إذا كفاه الماخوذ ولا ولا إلا فالوجه جواز الأخذ بالآخرى إلى تمام الكفاية قبل التصرف في الماخوذ ولا

(في الاظهر) لانه مقتضى العطف في الآية نعم أن اخذ بالغرم أو الفقر مثلاً فاخذه غره مر في فقير اخذ بالغرم وانزع فيه كيرون فالتزم اما هو الأخذ بهما دفعة واحدة أو مرتباً قبل التصرف في الماخوذ اما من كاتين فيجوز أن ياخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة أخرى كغناز هاشمي يأخذ بهما من الفئ كما مر (تنبيه) باق أن الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة وقضيتها منه ممنوع عليه اعطاء واحدة بصفة من زكاة باخرى من زكاة اخرى وهو بعيد الذي يشبهه جواز ذلك كما قررته في معنى اتحاد الزكاة

وكونها فيه كذا كانه واحدة انما هو بالنظر لجواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما ما يقتضي التسهيل عليه (فصل في) فقسمة الزكاة بين الاصناف ونقلها وما يتبعهما (بجواب استيعاب الاصناف) الثانية بالزكاة ولو زكاة (١٦٩) الفطر لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة

فقراء أو مساكين مثلا واخرون جوازه لواحد واطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الروياني عن الائمة الثلاثة وآخرنه بمجوز دفع زكاة المال ايضا الى ثلاثة من اهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبا ولو كان الشافعي حيا لافقانا به اه (ان قسم الامام) او ثابته (وهناك عامل) لم يحمل الامام له شيئا من بيت المال لاضافته اليهم جميعهم فلم يجوز حرمان بعضهم كامر اول الباب ونقل الاذري عن الدارمي وقره انه لا يجوز إعطاؤه إلا إذا لم يوجد متبرع والاوجه وفاقا للسبكي جوازه وان وجد فيستحق ان اذن له الامام في العمل وان لم يشترط له شيئا بل وان شرط الا باخذ شيئا لانه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من المخلوق كما تستحق الغنيمة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه الا بتنازل (والا) بقسم الامام بل المالك او قسم الامام ولا عامل هناك بان حملها اصحابها اليه او جعل للعامل اجرة من بيت المال وكنهم انما لم ينظروا هنا لكونه فريضة لان ما باخذه من بيت المال في

بقوله أي باعتبار ما رجيت فيه الخ (قوله) وكذا هو الخ مبتدا خبره وانما هو الخ والجملة استئناف بياني (فصل في فقسمة الزكاة بين الاصناف) (قوله) وما يتبعهما اي من سن الوسم والاعلام باخذها هـ ع (قوله) الثانية الى قوله وكنهم في المعنى الاول ولو كان الشافعي الى المختار الى قوله والمختار واذ قسم الامام في النباية (قوله) ولو زكاة الفطر) معتمدا هـ ع عبارة المعنى حتى زكاة الفطر فان شقت القسمة في زكاة الفطر جمع جماعة فطرتهم ثم قسموها على سبعة اه (قوله) لكن اختار الخ عبارة الثانية وان اختار الخ وقال عـ ش أي من حيث الفتوى اه وعبارة المعنى واختار جماعة من اصحابنا منهم الاصطخري جواز صرفها الى ثلاثة من المستحقين واختاره السبكي وحكي الراجح عن اختيار صاحب التنبية جواز صرفها الى واحد قال في البحر وانا افتي به قال الاذري وعليه العمل في الاغصار والامصار وهو المختار والاحوط دفعها الى ثلاثة (قوله) جواز دفعها اي الفطرة (قوله) وهو الاختيار اي من حيث الفتوى اه عـ ش (قوله) لتعذر العمل الخ عبارة المعنى قالوا القول بوجوب استيعاب الاصناف وان كان ظاهر المذهب بعيد لان الجماعة لا يلزمهم خلط فطرتهم والصالح لا يمكن تفرقه على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله) اي قول الروياني (قول) المان ان قسم الامام ولو قسم العامل كان الحكم كذلك فيمزل حقه ثم يفرق الباقي على سبعة اه (قوله) لاضافتها الخ لتعيل لوجوب الاستيعاب (قوله) لا يجوز اعطاؤه اي العامل (قوله) كما تستحق الغنيمة بالجهاد اي ان لم يقصد الا اعلاء كلمة الله تعالى نهاية ومعنى (قوله) فلا يخرج اي سهم العامل عبارة المعنى فاذا عمل على ان لا ياخذ شيئا يستحق واستقاطه بعد العمل لما ملكه به لا يصح الا بما ينقل الملك منه هـ ع ونحوها اه (قوله) أو جعل للعامل الخ عطف على قوله ولا عامل هناك ثم قوله هذا كافي عـ ش يحترز قوله السابق لم يحمل الامام له شيئا الخ (قوله) لم ينظر الخ اي كانظروا فيما اذا شرط ان لا ياخذ شيئا وقوله هنا اي فيما اذا جعل للعامل اجرة من بيت المال وقوله لكونه الخ معتنى بالنظر المان وقوله لان الخ في النظر (قوله) فلم تقتض اي فريضة العامل (قوله) بخلافها ثم كان المشار اليه ما ذالم يحمل له شيئا من بيت المال اه سم اقول والظاهر بل المتعين قول عـ ش مانصه اي فم لم يشرط ان لا ياخذ شيئا فانه لو لم ياخذ من الزكاة شيئا لكانت ما يقابل سعيه بالكلية اه (قوله) ولم يبال بشمول هذا الخ ان اراد ان في هذا الشمول تكرار فهو لا يتدفع قوله لانه قد قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان اراد انه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح وان اراد شيئا اخر فليحرم اه سم ويمكن ان يقال اراد الاول وقول المحشى فهو لا يتدفع الخ جوابه ان ما ذكر ليس علة لعدم الجبالة بل بيان للشمول والعلة ما اشار اليه المحشى من انه تعميم بعد تخصيص ولم يتعرض الشارح له لظهوره مع شدة انه لا غدور فيه وبناء الكتاب على الاختصار اه سيدع وقد يقال انه علة لعدم الجبالة والمعنى ان تقدمه حكمه فريضة في عدم ارادته هنا فلا تكرار (قوله اي صنف) الى التنبية في المعنى قوله لا قوله ولا امر الى فان الخ (قوله) او صنف الخ تفسير لقول المان بعضهم اه سم (قوله)

(فصل في قسم الزكاة بين الاصناف ونقلها وما يتبعهما) (قوله) فلا يخرج عن ملكه الا بتنازل) ظاهره انه عليه قبل قبضه وقد وجهه بانه اجروا به فهو محصور والمحصور ملك قبل القبض كاسياني وانه يمكنه نقله قبل قبضه وسياتي التصريح به في المحصور (قوله) بخلافه ثم ان كان المشار اليه قوله ما ذالم يحمل له شيئا من بيت المال (قوله) ولم يبال بشمول هذا للعامل ان اراد ان في هذا الشمول تكرار فهو لا يتدفع بقوله لانه قد قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بانه بالعموم فليس محذورا لانه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان اراد انه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كاهو واضح وان اراد شيئا اخر فليحرم (قوله اي صنف الخ) تقصير لقول المان بعضهم

(٢٢ - شرواني وابن قاسم - سابع) حكم البذل عنها فلم تفت هنا بالكلية بخلافها ثم (فالقسمه على سبعة) منهم المؤلف كاسر بما فيه (فان قدّم بعضهم) أي السبعة أو الثانية ولم يبال بشمول هذا الفقهاء العامل لانه قدّم حكمه أي صنف فاكسر

او بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك ومنه ومن غيره بالنسبة للامام (فعلى الموجودين) تكون القسمة فيعطى في الاخيرة حصة الصنف كله لمن وجد من افراده لان المعدوم لاسهمه (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجود لان اربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبيل والامر كاقال في

غالب البلاد فان لم يوجد احد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم (تنبيه) سيذكر هذا ايضا بقوله ولا لايرد على الباقي ولا تكرار لانه ذكرنا ضروره التقسيم وتم لبيان الخلاف (وذا قسم الامام) او عامله الذى فوض اليه الصرف (استوعب) وجوبا (من الزكوات الحاصلة عنده) ان سدت ادى مسدول وزعت على الكل (احاد كل صنف) لسهولة ذلك عليه ومن لم يلزمه استيعابهم من كل زكاة على حدتها لمسه بل له اعطاء كافوا واحدا واحد لان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وبهذا يعلم ان المراد في قولهم اول الفصل بالزكاة الجنس (وكذا يستوعب) وجوبا على المعتد (المالك) او وكيله (الاحاد) ان انحصر المحتقون في البلد بان سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم نظير ما باتى في النكاح (وروى بهم) اى بحاجاتهم اى الناجزة فيما يظهر (المال) لسهولة عليه حيثنذ ونافضا هذا اعنى الوجوب

او بعض صنف) بان لم يوجد منه الا واحدا وثان اه معنى (قوله) في الاخيرة اى فلما اذا وجد بعض صنف (قوله) لان اى في زمنه وامانى زمانا فلم ينفذ الا للمالكين اه معنى (قوله) حفظت (الخ) تقدم عن سم قيل قول المتن والمكاتب والغارم ما فيه راجعه (قوله) وسيذكر هذا) اى حكمه فقد البعض (قوله) او عامله) الى قول المتن وفي المعنى الا قوله ومن ذا الى المتن ولى قول المتن ويجب التسوية في النهاية (قوله) او عامله) عبارة عن التباينة والمعنى او ثابته اه (قوله) ان سدت (الخ) اى لا لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج اخذ اذ من نظيره فى التباينة ومعنى (قوله) ادى مسد (الخ) هل المراد انه يحصل لكل ما يقع الموقر او اقل متمول محل تامل اه سيد عمر اقول المتبادر من لفظة الاذى الثانى وقياس ما باتى انفا عن عش الاول لان اى يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله) بل له (الخ) هل هذا اذا جدى يده اكثر منه زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق اه سم اقول ان المقام كالصريح فى الاول (قوله) اعطاء زكاة واحد (الخ) وتخصيص واحد شرع واخر بغيره نهاية ومعنى (قوله) لان الزكوات كلها (الخ) ومن ثم قال المعجلى للامام ان يعطى الانسان زكاة مال نفسه اه سم (قوله) وبهذا) اى قوله بل له (الخ) بل ظاهر كلام النهاية هنا رجوع القيد المذكر لكل من المعطوف والمعطوف عليه وسيأتى عن الجبرمى عن الزيادى والحضر ما يؤيده (قوله) في قولهم (فى معنى الباء) (قوله) بالزكاة) بدل من قولهم (قوله) بالزكاة) اى الذى مر عقب قول المتن الا صنف اه رشيدى (قوله) الجنس) اى لا العموم والاستغراق (قول المتن) وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون فى البلد (الخ) وتجب التسوية بينهم حيثنذ اه معنى (قول المتن) وكذا يستوعب المالك (الخ) والحاصل ان المحصورين يستحقونها بالوجوب ويجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فاقال او اكثر ووفى بهم المال اه نهاية قال عش قوله ان كانوا الخ راجع لقوله ويجب استيعابهم لا لقوله يستحقونها (الخ) فانه مقيد بما لو كانوا ثلاثة فقط كما باتى في قوله اما بالنسبة للمالك (الخ) وفى السكردى عن شرح الارشاد للشارح ما يوافقه وفى المعنى ما يخالفه عبارة نعم ان انحصر المستحقون فى ثلاثة فاقال وكذا لو كانوا اكثر ووفى بهم المال استحقوا من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة ولو مات احد منهم دفع نصيبه الى ورائه الخ وهى الموافقة لاطلاق الشارح والنهاية فى او اخر الفصل السابق (قوله) فى النكاح) اى فى باب ما يحرم من النكاح (قوله) اى الناجزة) انظر المراد بها اه سم ويحتمل ان المراد مقه يتقوم ولبلة وكسوة فصل اخذنا بما باتى فى صدقة التطوع اه عش (قوله) ولا ينحصروا) الى قوله او المالك فى المعنى الا قوله لا ابن السبيل الى نعم (قوله) لا ابن السبيل) مستثنى من قوله لانهم ذكروا الخ (قوله) وهو) اى الجمع المراد فيه اى ابن السبيل اه (قوله) لاسرفيه) اى قوله وافردي الاية دون غيره لان السرفى محل الوحدة والافراد عش ورشيدى (قوله) او جبت عمومهم) فيه ان هذه من الاسباب المجزئة كالألالموجبة كالتقرب على عمله (قوله) وكذا قوله فى سبيل الله) اى ان المراد منه الجمع لكن بتقدير المتماثل جمعا للاضافة الى المعرفة وان اوجه السياق (قوله) يجوز اتحاد العامل) اى ان حصلت به الكفاية اه معنى (قوله) فان اخل) اى الامام او المالك (قوله) (قوله) بل له (الخ) هل هذا اذا جدى يده اكثر من زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق (قوله) نظير ما باتى (الخ) كذا شرح مر (قوله) اى الناجزة) ما المراد بها وزى منها (قوله) وهو) اى الجمع المراد فيه اى ابن السبيل (قوله) الامام) ابن مر (قوله) فان اخل) بصنف غرم له حصته) عبارة عن العياب فرع لاول الامام بصنفه ضمن لعم مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة فان اخل به المالك ضمنه من مال نفسه قال الشارح فى شرحه ذكره الماوردى وافرده القمولى وغيره لكن قيده الشاشى بما اذا بقى من مال الصدقات شئ مقال ولا ضمن من مال نفسه كالمالك وفى كل ذلك نظر لان الزكوات كلها يدا الامام كزكاة واحدة فكيف اذا

فى موضع اخر وحمل على ما اذا لم ينفهم المال كما قال (ولا ينحصروا) وانحصروا ولم ينفهم المال (فيجب اعطاء غرم ثلاثة) فاكثر من كل صنف لانهم ذكروا فى الاية لفظ الجمع واصله ثلاثة لا ابن السبيل وهو الراد فيه ايضا واما افر دما مر فيه على اضافته للمعرفة او جبت عمومهم فكان فى معنى الجمع وكذا قوله فى سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان اخل بصنف غرم له حصته

او يبيض الثلاثة مع القدرة
 عليه غرم لاهل متمول نعم
 الامام انما يضمن ماعنده
 من الزكاة ثم التفصيل بين
 المحصور المذكور وغيره
 انما هو بالنسبة للتعيم
 وعدمه اما بالنسبة للملك
 ففي وجد وقت الوجوب
 من كل صنف ثلاثة اقل
 ملكوها وان كانوا ورثة
 المازكي بنفس الوجوب
 ملكا مستقرا يورث عنهم
 وان كان رثتهم اغنياء او
 المالك وحيث تسقط الزكاة
 عنه والنية لسقوط الدفع
 لا لتعذر اخذها من نفسه
 لنفسه ولم يشاركهم من
 حدث ولم التصرف فيه
 قبل قبضه بالا الاستبدال
 عنه والابرامته وان كان
 هو القياس لان الغالب على
 الزكاة التعبد كما اشار اليه
 ابن الرقعة ولو انحصر صنف
 او اكثر دون البقية اعطى
 كل حكمه ومرو في الوكالة
 جواز التوكيل في قبضها
 بما فيه وهما انهم يملكون
 على قدر كفايتهم لانها
 المرجحة في هذا الباب كما
 علمته مما مروياتي (وتجب
 التسوية بين الاصناف)
 سواء اقدم المالك ام العامل
 وان تفاوتت حاجاتهم لان
 ذلك هو قضية الجمع بينهم
 بواو التشريك نعم حيث
 استحق العامل لم يرد على
 اجرة مثله

غرم لاهل متمول) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعيين ام لا
 وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله
 اى الروض على الاكتفاء باقل متمول لكن اجاب الجوهرى بوجهين حمل الاكتفاء بذلك على غير
 المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم قبل قول
 المتن والمكاتب والغارم ما يوافق الجواب الاول دون الثاني اسم اقول وسياق عن الكثر وغيره ما يوافق
 الاول ايضا (قوله) ماعنده من الزكوات اى لا من ماله بخلاف المالك كما قاله المساردي نهاية ومعنى
 ويظهر ان نائب المالك يضمن ايضا ما يملكه المالك بذلك فالضمان عليه حيث يرد في نائب الامام هل
 هو كالامام فيضمن من مال الصدقات او كالمالك فيضمن من مال نفسه محل تأمل وعلى الثاني فيظهر ان محله
 مال يملكه الامام بذلك اه سيد عمر عبارة عشاى دون سهم المصالح وعليه لم يكن عنده شئ من الزكاة
 هل يسقط ذلك او يبق لهم الى ان توجد زكاة اخرى فيؤدى منها فيه ونظرو الثاني اقرب لاستحقاقهم له
 بدخول وقت الوجوب فاشبهه الدين على المعسر اه وهذا يخالف ما في رسم عن الاعيان عبارة قال الشارح
 في الاعيان لكن قيده الشاشى اى ما مر عن المساردي بما اذا بقى من الصدقات شئ قال والا لضمنه من مال
 نفسه كالمالك الذى يتجه حمله على ما اذا ملكها الا صنف اى احادهم لا انحصارهم انتهى اه (قوله) ثم
 التفصيل (الخ) قضيت ان المحصور في قول المصنف ان انحصر المستحقون وفي قوله اما بالنسبة بالمالك (الخ) واحد
 لكن قوله في هذا ثلاثة اقل يخالف ما فسر به في المتن اه سم قوله قضيت (الخ) محل تأمل اذ اظهر صنف
 الشارح بل بصره بالمعايرة فليتامل اه سيد عمر (قوله) ملكوها اى وان لم يقبضوها اه عشاى عبارة
 سم قال في شرح الارشاد ويتجه ان ملكهم لذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرؤس للاكتفاء باقل متمول
 لاحد وان انحصروا في ثلاثة في الكثر المتجه الملك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما يوافق هذا وسياق
 قريبا الاشارة اليه اه سم (قوله) وان كانوا ورثة المازكي انظر ما فائدة هذه العبارة (قوله) ملكا مستقرا
 (الخ) فلا يضمن من حدوث غنى او غيبة اه معنى (قوله) ورثتهم اغنياء (الان) بالنسبة لما بعده الوارث غنيا (قوله)
 او المالك بالنسبة لعطف على اغنياء اه سم (قوله) وحيث عدم سقوط النية اذا لم يكن الوارث
 المالك وفي بقية صور الانحصار مع الحكم بالملك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غير نية لم يجز مع حصول
 الملك وفيه نظر فان الملك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل الملك من جهةها ولا يجزى الدفع بل قضية قوله
 ولم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج الى دفع مطلقا اه سم (قوله) ولم يشاركهم (الخ) عطف على
 يورث (الخ) (قوله) من حدث (الخ) عبارة المعنى قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله) وان كان هو (الخ)
 اى كل من الاستبدال والابرام (لان الغالب (الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن الكفارة
 والنذر اه عشاى (قوله) وهما اى مر في هذا الباب قبل قول المتن والمكاتب والغارم كردى وسم (قوله)
 في هذا الباب (الخ) قد يغنى عنه قوله وهما (قوله) وياى الظاهر انه عطف على مرفوعة ما لا يخفى ولعله اراد بها
 باقى قوله ولو نقص سهم صنف اخر (الخ) وقول المتن مع تساوى الحاجات مع قول الشارح اما لو اختلفت الخ
 (قوله) سواء اقدم (الى قول المتن والظاهر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او من بيت المال وقوله كما يعلم الى

اخل بصنف من زكاة يضمن له نصيبه مع ان له ان يعطيه الواحد من بعض الاصناف فالذي يتجه حمله على
 ما اذا ملكها الا صنف لا انحصارهم او على ما اذا اخل بصنف من جميع صدقات العام اه وقوله فالذي يتجه
 لئلا يخفى انه لا يمكن غير هو ان قضية الوجه الاول من الجواب انه يمنع عليها عند انحصارهم دفع زكاة واحدة
 لواحد (قوله) او يبيض الثلاثة (الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء اكان
 الثلاثة متعيين ام لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة
 حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله على الاكتفاء باقل متمول لاجاب الجوهرى بوجهين حمل الاكتفاء بذلك
 على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم

فان زاد الثمن عليها زاد الزاد الباقى على ما ياتى (١٧٣) او نقصت تمام من الزكاة او من بيت المال كما مر ولو نقص سهم صنف اخر عن كفايته

و زاد سهم صنف آخر رد فاضل هذا على اولئك كما يعلم ما ياتى و وقع في تصحيح التنبيه تصحيح نقله لا و لك الصنف والمعمد خلاه (لا بين احاد الصنف) فلا يجب التسوية ان قسم المالك لعدم انضباط الحاجات التى من شأنها التفاوت لكن يسن التساوى ان تساوت حاجاتهم وفارق هذا ما قبله بان الاصناف محصورون في ثمانية فاقول و عد ذلك صنف غير محصور غالباً بسقط اعتباره و جاز التفضيل (الا ان يقسم الامام) او نائبه وهناك ما يسد سد الوزوع (فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) على المعتمد لسهولة التساوى عليه ولان عليه التعميم كما مر فكذا التسوية بخلاف المالك فيها ما لو اختلفت الحاجات فيراعيا و اذالم تجب التسوية فالمتوطنون اولي (والاظهر) وان نقل مقابله عن اكثر العلماء وانتصر له (منع نقل الزكاة) لغير الغازى على ما مر فيه عن محل المؤدى عنه من الفطرة والمال الذى وجبت فيه وهو فيه مع وجود مستحق به الى محل اخر به مستحق لتصرف اليه ما لم يقرب منه اى بان نسب اليه عرفاً

المتن و قوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) اى ثمن الزكاة الذى هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية او مائة من الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد به بعضهم اه عش (قوله على ما ياتى) اى في شرح او بعضهم الخ (قوله كما مر) اى قبيل قول المتن ومن فيه صفته الاستحقاق (قوله ولو نقص سهم صنف اخر) الاولى اسقاط لفظة اخر (قوله رد فاضل الخ) معتمد اه عش (قوله ما ياتى) اى في شرح او بعضهم الخ (قوله تصحيح نقله لا و لك) اى في بلد اخر اه عش (قوله التى من شأنها) انظر ما لداعى الى هذا الوصف هنا اه رشيدى (قوله ان تساوت حاجاتهم) اى فان تفاوتت استجب التفاوت بقدر ما وكلام الشارح الا ترى راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) اى قول المصنف لا بين احاد الصنف وما قبله اى قوله ويجب التسوية الخ اه عش (قول المتن فيحرم عليه الخ) ظاهر مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه التعميم الخ قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين في البلد وفى بهم المال عبارة البجرى والحاصل انه يجب على الامام اربعة امور تعمم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تعميم احاد الاقلام الذى يوجد فيه نفقة الزكاة لا تعمم جميع احاد الناس المستحقين لتعذرهم ويجب على المالك ايضا اربعة امور تعمم الاصناف سوى العامل والتسوية بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد وفى بهم المال واحد كل صنف ان انحصروا وفى بهم المال ايضا اما اذا لم ينحصروا او انحصروا ولم يفهم المال فالواجب عليه شيان تعمم الاصناف والتسوية بينهم زيادى وخضراء واعتمده شيخنا في حاشية شرح الغزى على ابي شجاع (قوله ليراعيا) الظاهر وجوبه في تقسيم الامام وندباني تقسيم المالك ليراجع (قوله واذالم تجب التسوية الخ) الاصوب الاستيعاب اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والغرباء لكن المستوطنون اولي لانهم جيرانهم اه (قول المتن) الاظهر منع نقل الزكاة بفهم ان القولين في التحريم لكن الاصح انهما في الاجزاء او اما التحريم فلا خلاف فيه اه معنى (قوله عن اكثر العلماء الخ) عبارة البجرى عن القليوبي قال شيخنا تاج عالم ر و يجوز ذلك لشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الائمة كاللاذعى والسبكي والاسنوى على المعتمد (قوله على ما مر فيه) اى في شرح والغزى على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر ان بيان للؤدى عنه وقوله الذى الخ صفة محل وخمير وجبت للزكاة وهو عائد الى المؤدى عنه وخمير فيه للحل وفيه مع ما ترى من القلاقة ان الفطرة اسم المؤدى لالا المؤدى عنه فليتامر فلعل الله يفتح بحمل اخر اجمل واحلى اه سيد عمر وقوله صفة محل اى صفة كاشفة له عبارة الكردى قوله من الفطرة والمال بيان للؤدى عنه فالمراد بالفطرة هنا خلقه الانسان لانه لا يتولى عنها الفطرة قوله وهو فيه اى والحال ان المؤدى عنه في ذلك المحل مع وجوده الخ اه وقال سم وقوله المال عطف على المؤدى عنه اه اقول عطفه على الفطرة كما مر عن السيد عمرو الكردى هو الظاهر وقول الكردى فالمراد الخ يتدفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم المؤدى الخ (قوله على الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج عن سور ما الخ) خلافا للمغنى حيث قال واطلاقه يقتضى جريان الخلاف في مسافة القصر وما دونها وهو كذلك ولو كان النقل الى قرية يقرب البلد اه وواقعه عش عبارة فرع ما حد المسافة التى يمتنع نقل الزكاة اليها فيه تردود المتجه منه ان ضابطها في البلد

بحيث يعدمه بلدا واحدا وان خرج عن سورة وعمرانه فيها يظهر ثم ايتا بشكيل قال ومحل المنع في غير سواد البلد ونحوه

وقراء فلا خلاف في جوازه فيه اهـ والظاهر أن مراده بذلك ما ذكرته الا في موضعين وعبارتيه للخلاف بل وما يحتج به قول الشيخ ابي حامد لا يجوز لمن في البلدان بدفع زكاته لمن هو خارج السور لا نه نقل الزكاة اهـ لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لا نه ليس فيه اقرار ابي حامد ولا تقييد اني شكل فتاها ثم رايته انور كشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انهم اختلفوا في البلد التي دون مسافة القصر بخاضره كافي الحيام اى الحل المتفرقة غير المتأخرة لمن يتدينه عندها حجازة هؤلاء هم (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصر كباقي هذه المقالة لا فادها ان

المعدين من سواد بلد وان تفرقت منازلهم الى دون مرحلتين ينقل اليهم فقط فيها تقييد المقالة اى شكل ومع ذلك فالوجه ضعفها ايضا ثم ما ذكر عن الشيخ هنا بانه ماسر عنه ففعل كلامه اختلف واذا معنا النقل حرم ولم يجوز خير الصحيحين تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم ونظري وجه دلالة اى لان الظاهر ان الضمير لعموم المسلمين ولا متداد اطاع مستحق كل محل الى ما فيه من الزكاة والنقل يوحشهم وبه فارت الزكاة الكفارة والنذر والوصية ووقف الفقراء وما مسكين اذا لم ينص نحو الواقف فيه على نقل وغيره وعلم من اناطة الحكم ببلد المال لا المالك ان العبرة ببلد المدين لا الدائن لكن قال بعضهم لصره في اى بلد شاء وقدر وجه بان ما في الذمة لا يوصف بان له وحلا مخصوصا لا ناهي تقديرى لاحصى فاستوت الاماكن كلها اليه فيخير ماله ومجده في دين يلزم المالك الاخراج

ونحو ما يجوز الترخيص ببلوغه ثم رايته حج مشى على ذلك في فتاويه فحاصله انه يمنع نقلها الى مكان يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اهـ سمع من شيخه وعبارة اخطي قوله اى محل آخر الى محل تقصر فيه الصلاة فليس البلد الاخر بقيد فاذا خرج مصري الى خارج باب السور كباب القصر لم حاجة آخر يوم من رمضان فغرت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب اخرج فطرته لفقره اخرج باب القصر اهـ (قوله) في جوازه اى النقل فيه اى الى سواد البلد وقراءه (قوله) ما ذكرته اى بقوله اى بان نسب الخ (قوله) وما يذكر خبر مقدم لقول الشيخ الخ قوله فيه اى نفى اى شكل للخلاف فمفعول يرد قوله وما يحتج به عطف على فيه (قوله) لكن فيه اى قول الشيخ (قوله) ولا تفرط اى شكل اى ان لم يرد من قوله المار ما ذكره الشارح (قوله) عن الشيخ اى اى حامد (قوله) لمن قد يتبعون الخ نعمت ثالث للحل (قوله) كباقي اى قيل قول المتن ولو عدم الخ (قوله) وهذه المقالة اى ما نقله الزركشي عن الشيخ وابن الصباغ (قوله) ينقل اليهم الخ اى ان ينقل بعض المدين الى بعضهم وقوله فيها تقييد الخ خبر ومبتدأ والجملة خبر وهذه المقالة (قوله) ومع ذلك اى التقييد ضعفها اى هذه المقالة ايضا كاطلاق اى شكل (قوله) هنا اى في شرح الزركشي (قوله) واذا معنا اى قوله فان تدر الوصول في النهاية (قوله) واذا معنا النقل اى على المعتمد اهـ عش (قوله) حر ولم يجوز قد يقال هذا هو المنع فترتبه عليه ترتيب الشيء على نفسه الا ان يقال المراد اذا عمننا المنع لانه قد يرد به احد الامرين فقط اهـ سمع (قوله) ولم يجوز بضم اوله اهـ رشيدى (قوله) ولا متداد الخ عطف على قوله الخ (قوله) وبه اى قوله ولا متداد الخ (قوله) من اناطة الحكم الخ اى المارة اتفاقا في قوله من محل المؤدى عنه الخ (قوله) لكن قال بعضهم الخ عبارة النهاية لكن الاوجه ان له صرفها في اى بلد شاء لان ما في الذمة الخ (قوله) ومجده اى الى التخيير (قوله) يلزم المالك الخ اى بان كان حاله لا يترتب تحصيله اهـ كرى (قوله) الاخراج اى اخراج الزكاة (قوله) والا اى بان كان على معسر مثلا او مؤجلا هـ عش (قوله) ويحتل الخ) لكن افي الولد رحمة تعالى باعتبار بلد الدين اهـ نهاية قال عش هذا يخالف ما مر في قوله لكن الاوجه ان له الخ الا ان يخص ما بالدين الذي تجب الزكاة عنه حالا بان كان حاله على موسر باذل ويخص ما هنا بخلافه اهـ (قوله) كل حول بالنصب ظرف لتعلق الخ ويحمل جره باضاعة وجوب (قوله) مر نعمت حول وقوله به اى الدين متعلق بتمام الخ والكلام الى قوله بل يلزمها في المعنى (قوله) مطلقا اى سواء وجد المستحقون ام لا وسواء مال غيره وماله لان ولا يتعامه اهـ عش (قوله) لما مر اى في شرحه واذا قسم الامام الخ (قوله) ان الزكوات كلها الخ اى البلاد كلها بالنسبة اليه كبلد قواحدة (قوله) ومثله اى الساعي (قوله) بان لم يزلها الامام الخ اى فيدخل قبض الزكاة وصرفها في عموم ولاية القاضي (قوله) لكن لا ينقل اى من جاز له النقل ولو قدمه على قوله كذا الخ لكن اولى (قوله) وقد يجوز الى قول المتن او عدم في المعنى الا قوله مع السكر اهـ فلو لم يزل مع بعض صنف الى الحل وقوله وانما لم يجوز الى اذاجز (قوله) بكل محل اى بكل من محلين مع السكر اهـ وطريق الخروج من السكر اهـ ان يقدمه الامام والساعي او يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة فقياس ما تقدم في بيع الزكاة ان يقع الجميع وجبا لعدم تاني

(قوله) ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك الخ) كذا شرح مر

عنه هو في الذمة والاحتمال ان العبرة بحمل قبضته من حيث يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحمل انه كالاول فيخبر هنا ايضا لانه بالقبض تبين لتعلق وجوب كل حول وبه وقد كان حيثه غير موجود حسا فتغير هنا ايضا والكلام في المالك المقيم ببلد او بادية لا يظن عنها اما الامام فله نقلها مطلقا لما مر ان الزكوات كلها في يده كقواحدة وكذا الساعي بل يلزمه نقلها للامام اذ لم ياذن له في تفرقتها ومثله قاض لدخل فيها بان لم يزلها الامام غيره ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك فيه على الاوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجا كما يؤخذ من مر في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك ايضا اذا كان له بكل محل عشر وشاة فله مع السكر اهـ اخرج شاة باحداها حذرا من التشخيص

وكان حال الحول والمال بادية لا مستحق ما يفرقه في اقرب محل اليه به مستحق وللمتتبعين من اهل الخيام الذين لا قرار لهم صر فيها لمن معهم ولو بعض صنف كمن يسفينة في اللجة فياظهر فان فقدوا اقل من باقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تمدد الوصل للاقرب قبل ينقل للاقرب إلى ذلك الاقرب وهكذا ويحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجلا اوصول عن قرب تنتظر والاقبل لكان اوجه ولو استوى بلدان في القرب اليه فالذي يظهر انها (١٧٤) كبلد واحد فيجوز في مستحقهما ما مرق في مستحق بل واحد والجلل الممايزة بنحو ما

التجزة اه عش (قوله) وكان حال الخ عطف على كذا الخ (قوله) والمال بادية وكالبادية البحر لمسافر فيه فيصرف الزكاة لا قرب بلد إلى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم تكن له فيه في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار اقرب محل من البر يرغب فيه بشمن مثله وعمله إذا لم يكن في السفينة من يصر له كما يأتي اه عش (قوله) صر فيها لمن معهم) يعني بتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) مامر) اى وجوب استيعاب الاصناف والآحاد والتسوية بين الاصناف مطلقا وبين الآحاد عند تساوى الحاجات على الامام وجوب استيعاب الاصناف والتسوية بينهم مطلقا واستيعاب الآحاد والتسوية بينهم عند انحصارهم ووفاء المالمهم فيهما وتساوى الحاجات في الثاني على المالك (قوله) والحلل المتمايزة إلى قوله لانه محض في النهاية (قوله) كل حلة الخ) مبتدأ خبره كبلد والجملة خبر الحلال الخ (قوله) له النقل اليهما الخ) والصرف إلى القطاعين معهم أولى لشدة جوارهم اه معني (قول المتن) لو عدم من باب طرب انتهى مختار اه عش (قوله) او فضل عنهم) اى عن حاجاتهم اه سم (قوله) إلى مثاهم انما يناسب المظروف فقط (قوله) محل المال) اى محل الوجوب (قوله) فان جاوز اه (قوله) او اقرب (قوله) وانما يجز) بفتح الباء (قوله) مطلقا) اى وجد المستحق ام لا (قوله) لانه) اى دم الحرم وجوب لهم اى لمساكين الحرم (قوله) فهو) اى دم الحرم كمن الخ اى كمن ذروره الخ (قوله) واذا جاز النقل) اى اوجباه معني (قوله) في خطر) اى كان اشرفت على هلاكه اه سم (قول المتن وبعضهم) اى الاصناف غير العامل اما هو فنصيبه يرد على الباقيين كاعلم عامر اه معني (قوله) او فضل عن كفاية بعضه) اى بعض ذلك البعض والظاهر ان الفاضل عن كفاية جميع ذلك البعض كذلك فوجهه لا انقصار فليتأمل وقد يجاب بان في الصورة المذكورة يجب النقل ولا يبقى فيه الرد فلا يجرى فيه التفصيل والخلاف الا في اه سيد عمر (قوله) كما هو الاصح) الاولى الاظهر (قوله) فيرد بالنصيب) اى لانه في جواب النفي ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ والى الاظهر يرد اى يجب رده اه عش اقول قول الشارح كالتأية بالنصب وتعليل عش له بما رقى في كل منهما نظر لانه جواب ان يقتعين فيه احدا لا من الجزم والرفع (قوله) وجوبا) اى ردا واجبا (قوله) نصيب المفقود) داخ) نشر على ترتيب الف (قوله) او الفاضل) الظاهر انه معطوف على نصيب الخ وحيد فراجع غيره اما البعض المفقود وليس كذلك والبعض الموجود ولم يسبق له ذكر فليتأمل اه سيد عمر اقول قد سبق ذكر مطلق البعض وقيد الموجود ماخوذ عن عنوان الفاضل (قوله) على استحقاتهم) اى الاصناف (قوله) فليس الخ) اى النص (قوله) في محل النزاع) اى العموم في الامكنة (قوله) اذا امتنع المستحقون) الخ كذا في المعنى (قوله) وان نص على ذلك) اى اعطاء نفسه وعمونه

(قوله) ولو بعض صنف) كان المراد ما يجرى في نصيب ما عدا ما ياتي في قول المصنف الآتي او بعضهم الخ (قوله) حرم ولم يجز) بقيد فالهذه المنع قد تبيته عليه ترتيب الشيء على نفسه لان يقال المراد اذا امتنعنا معناه المنع لانه قد يرد به احدا لا من فقط (قوله) او فضل عنهم) اى عن حاجاتهم (قوله) في الزكاة) اى لا في بقية ماله وهذا راجع لقوله وبه بعد فقط (قوله) في خطر) اى كان اشرفت على هلاكه (قوله) او عدم بعضهم الخ) عبارة الروض وسمى عدم بعضهم او فضل كفاية بعضهم شىء رداى نصيبهم في الاولى والفاضل في الثانية على الباقيين قال في شرحه ومجله اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا يقل عن ذلك الصنف اه (قوله) او وجد بعضهم

ومرعى لسلك كل حلة منها كبلد يجرى النقل اليها وغير المتمايزة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب (ولو عدم الاصناف في البلد) اى بلد الوجوب او فضل عنهم شىء (وجب النقل) لها او للفاضل إلى مثلهم باقرب محل محل المال فان جاوزه حرم ولم يجز كنقل ابتداء وانما يجز نقل دم الحرم مطلقا بل يحفظ لوجود مساكنه لانه وجب لهم بالنص فهو كمن نذر تصدقا على فقراء بلد كذا فقدوا يحفظ حتى وجدوا الزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد واذا جاز النقل فونه على المالك قبل قبض الساعى وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك كالوخشى وقوعها في خطر او احتاج لرد جبران (او) عدم (بعضهم) من بلد المال او وجد بغيره او فضل عنه شىء بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شىء او وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شىء (وجوده) النقل) مع وجودهم

(وجب) النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه (ولا) تجوز كما هو الاصح (فرد) بالنصب وجوباً بالنصب المفقود من البعض وإن او الفاضل عنه او عن بعضه (على الباقيين) ان نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم لا تنحصر الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليه (وقيل ينقل) إلى اقرب محل اليه للنص على استحقاتهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويرد بان النص لو سلم عمره مكان في عمره في الامكنة خلاف فليس صريحا في محل النزاع (فرع) اذا امتنع المستحقون من اخذ الزكاة قوتوا لتعطيلهم هذا الشغار العظيم كتعطيل الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل اولى ولو قالوا فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا يعمونه وإن نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باحد أو صافه السابقة (كونه حرا) ذكر (اعدا) في الشهادة لانها لا يسهل من ذوى القربى ولا من واليه ولا من المرتزقة ومراته يغتفر في بعض أنواع المعامل كثير من هذه الشروط لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذه بعض اجرة (فقط) بابواب الزكاة فليأخذ منه ولا يشترط له ما يأخذه ومن يدفع له (فان عين له اخذ ودفع) بان (١٧٥) نص له على ما خذ وبقيته ومدفوع اليه بعينه

وإن عين له المأخوذ من غير إقراره لا نه يصير قايضا وقضاء من نفسه فان اقره مجازا عرش (قوله) وصف
اى ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (باحدا وصافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام
خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ ام سم وقد يقال بان في كلامه ما استخدا ما (قول
المتن عدلا) استغنى بذلك عن اشتراط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله) في الشهادة عبارة المغنى
في الشهادات كلها فلا بد ان يكون سمعا بصيرا اه (قوله) ومراته اى قبيل قولنا انن وان لا يكون هاشيا
(قوله) يغتفر يعنى يتساهل ولا يعتبر (قوله) فكان ما يأخذه الخ والمعتد بخلافه حيث يستاجر اما اذا
استؤجر فيجوز كونه هاشيا او مطلقا اه عرش اقول و اشار اليه الشارح كالنهي بقوله ومر (قوله
كاعوانه) الى قوله و قوله الاحكام في المغنى (قوله) ولا الحرية او قياسا من جواز توكيل الصبي في تفرقة
الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما يأخذه وما يدفعه اه عرش وقد بناه في قول المغنى واما بقية الشروط
فيعتبر منها التكليف والعدالة اه و قول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيه البلوغ لا ندرجه في
عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ بنار معين حاضر ودفعه لفقر معين حاضر عنده فالوجه عدم اشتراط
البلوغ اه (قوله) سفارة اى وكالة (قوله) على اخذ من معين اى لعين اخذنا بما تاقى (قوله) لالم معين
له المأخوذ منه اى فيه نظر اذ تعين المأخوذ بالخص كما هو المتبادر يستلزم تعيين المأخوذ منه (قوله
توكيل الاحاد له) اى الكافر (قوله) ويجب على الامام الى قوله ومعلوم في المغنى والى الفصل فى النهاية
لا قوله ومنه ما يفعل الى وكذا ضرب (قوله) ويجب على الامام هل ولو علم انهم يخفون الزكاة او مخله مالم
يعلم او يشك ترد دفعه سم اقول والاقرب الثانى بشقيه لا نه علمه بالاخراج لا قاندة للبعث لان يقال قاندة
نقلها المحتاجين وامكان التعميم والنظر فيها واصح اه عرش (قوله) ندبا اى خلافا لما يتبادر من ان
من الوجوب (قوله) ومحل ذلك اى ندب تعيين الشهر (قوله) بامام اى فى الزكاة اه كردى (قوله) حوله
اى حول ماله (قوله) ولا يجوز التاخير اى فان اخر وقت المال في يده ضمن ذلك كانه اه عرش عبارة المغنى
وبعضه الامام ان اخر التفرق بلا عذر بخلاف التوكيل بتفرقها اذ لا يجب عليه التفرق بخلاف الامام
ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما اخذته فلو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزاء زكاة وان تلفت في يده
وإن اتهم رب المال فيها بمنع وجوب الزكاة كان قال لم يجل على الحول لم يجب تحليفه وإن خالف الظاهر بما
يدعيه كما قال اخر جرت زكاته او بعته ويسن للمالك اظهار اخراج الزكاة لتلايىء الظن به ولو ان اخذ
الزكاة فانه اعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ واذا اراد الاخذ منها لزمه البحث عن قدرها
فياخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صفته ولا اثر لادون غلبة الظن اه (قوله) وخيله الى
فولو يؤخذ منه في المغنى الا قوله لا يغير تحوارث وقوله ويبحث الى ويظهر وقوله وقد مر الى وكتب جزئى وقوله
وكذا ضرب الى ويحرم وقوله ويظهر الى ويبحث (قوله) في بعضها اى فى نعم الصدقة اه معنى (قوله) حتى يرد
اى دون الباقي بدليله ما قلناه من قوله بان وجدوا كلهم وحيث قد مر على الاقرب فريد على الباقي بالنسبة
لهذا مع انه لا باقين بالنسبة اليه الا ان يراد بالباقين بالنسبة اليه في هذا البعض الموجود لان الفرض انه
فضل عن كفاية بعضه شئ فريد هذا الفضل على بقية بشرطه (قوله) وصفه باحد او صافه هذا يقتضى انه
اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ (قوله) وهر اى فى شرح
قول المصنف وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام (قوله) من بقية الشروط يدخل فيه
البلوغ لا ندرجه في عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ بنار معين حاضر ودفعه لفقر معين حاضر عنده

وشر لا يسن فيه ذلك ليعتد العامل وقت وجوبه بامن اشتداد الحبل ودر الكثر وهو لا يختلف غالبا في الناحية الواحدة كثير اختلاف ومعلوم
بما مر ان من تم حوله وجد المستحق ولا ندر له لزمه الاداء فور ولا يجوز التاخير المحرم ولا ندره (ويسر) نعم الصدقة والى وخيله
وحره وبغاله وفيه الاتباع في بعضها وقياسا فى الباقي ولنتهيز حرقه واوجدها ولا يتماكها لانه قد بعد فاته بذكره لانه قد نسي ان

يتملكه من دفعه له بغير نحو إرث أو ما نحو نعم غيرهما فيباح وسهوه وبهله وقيل معجزة التأثير بنحو وقيل المهملة للوجه والمعجزة لساثر البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهر صلب (لا يكثر شعره) ليظهره الأولى وسه الغنم في الأذن وغيره في الفخذ كون ميسم الغنم ألطف وفوقه البقر وفوقه الأبل ويحث أن ميسم الخيل فوق ميسم الحمر ودون ميسم البقر والبغال ويظهر أن الفيل فوق الأبل وكتب صدقة أو زكاة في الزكاة وكذلك الله بل هو برك وأولى لأن الغرض منه مع تبرك التبرك لا الذكر فلا نظير لغير غباها في التجاسة وقد مر أن قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة المقتضية لحزمة (١٧٦) مسه بلا طهر وبه رد المال سنوي ومن تبعه هنا وكتب جزية أو صفار في الجزية وفي نعم بنية

الن في ويكنى كتب حرف كبير ككاف الزكاة (ويكره) الوسم لغير أدي (في الوجه) للنبى عنه قلت الأصح تحريمه وبه جرم البغرى وفي صحيح مسلم خبر فيه (لن فاعله) وهو من ^{صلى الله عليه} نبحار وقد وسم في وجهه فقال لمن الله الذى وسعهم وحيتن فن قال بالكره إذا أراد كراهة التحريم أو لم يبلغه هذا (والله أعلم) أما وسم وجه الأدي ومنه ما يقل بوجه بعض الأرقاب للوجه أن التقيد بالوجه ليس إلا لكون الكلام فيه إذ لا مزية في حرمة بغير الوجه أيضا لأن التعذيب بالنار أو غيرها لا يجوز إلا أن ورد كما في الوسم هنا أو كان لضرورة توفقت عليه فقط كالندوى بالنجاسة بل أولى لخرام إجماعه وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الأشربة ويحرم الخصاص الصغار لما كثر بظهر ضبط الصغر بالعرفاء بما يسرع منه التره يخف الألم وقد يرجع لما قبله وبحت الأدرعى تحريم

(الخ) أى إذا شردت أو ضلت (قوله) عن دفعه له ولا يكره أن يتملكها من غيره اه معنى (قوله) بغير نحو إرث) لا حاجة إليه بل لا وجه له لأن الكلام في التملك ولا تملك فإذا ذكر بل لا فعل الذى هو متعلق الحكم اه سيدعمر (قوله) فيباح) أى لا مندوب ولا مكروه اه معنى (قوله) وكون ميسم (الخ) كقوله الا ترى كتب الخ عطف على وسم الغنم والميسم بكسر الميم اسم القوسم (قوله) وفوقه البقر) قضية البحث الا ترى ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال اه سم (قوله) وبحت (الخ) عبارة النهاية والأوجه الخ (قوله) ودون ميسم البقر والبغال) ظاهره أنها متساويان اه عش (قوله) بل هو برك وأولى) اقتداء بالسلف لأنه أقل حر وقلها هو أقل ضررا قاله الماورى والرويان وحكى ذلك في المجموع عن ابن الصباغ وقره اه معنى (قوله) وبه يرد الخ) أى ما مروى يحتمل بقوله لأن الغرض الخ (قوله) أو صفار) بفتح الصاد أى ذل وهذا أولى لقوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعنى (قوله) وفي نعم بنية) (الأنسب وفي نعم بنية) الله (قوله) ككاف الزكاة) وصاد الصدقة وجم الجزية وقاء أى تنهاه بمعنى (قوله) لم يبلغه هذا) أى الخبر المذكور (قوله) أما وسم وجه الأدي الخ) عبارة عن المعنى قال في المجموع وهذا غير الأدي أما الأدي فوسمه حرام إجماعا وقال فيه أيضا يجوز السكى إذا دعت الحاجة إليه بقول أهل الخبرة وإلا فلا سواء فيه نفسه أو غيره من أدي وغيره اه (قوله) في حرمة) أى وسم الأدي (قوله) كافى الوسم هنا) أى فى نعم الصدقة والى (قوله) خرام الخ) جواب أما وسم وجه الخ (قوله) وكذا ضرب وجه) أى الأدي وإن كان خفيفا ولو بقصد المزاح والتفنيده بل ذكر الإجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجح منه التحريم اه عش (قوله) إلا للصغار لما كثر) أى وبشرط اعتدال الزمن أيضا اه عش (قوله) وقد قيل (الخ) أى الضبط بما يسرع الخ فأنه أى الضبط بالعرف (قوله) وبه يرد الخ) أى بقوله ويؤخذ الخ (قوله) في قول شارح الخ) أقرنا معنى عبارة ما يحرم التهريش بين البهائم ويكره إزهاا الخ على الخيل قال الدميرى وعكسه اه (قوله) نعم أن لم يحتمل الخ) من كلام شارح المذكور اه رشيدى (قوله) جنته) أى القرس (فصل في صدقة التطوع) (قوله) في صدقة التطوع) أى قوله وقد انطلقا في النهاية إلا قوله للفقير (قوله) غالباً) أى إلا فقد نطق على الواجب كالزكاة في البهجة وشرحه للشارح ما يفيد إطلاقه على النذر والكفارة ودما الحج اه عش (قوله) حتى يفصل الخ) أى فى يوم القيامة اه عش (قوله) أنه يصرفها في معصية) وهل يملكها حينئذ لا فيه نظر الأقرب الأول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كفى بيع العنب ما عاصر الخمر اه عش (قوله) لا يقال تجب الخ) عبارة المعنى وقد تجب في الجملة كان وجدته مضطرا ومعه ما يطمعه فاضلا عن حاجته اه (قوله) نعم من لا يتأهل للالتزام) أى وليس له ثمولى اه نهاية (قوله) يمكن جريان ذلك) أى الوجوب المتهوم من قوله تجب المضطر اه عش (قوله) حيث لم ينوال رجوع الخ) فالوجه عدم اشتراط البلوغ (قوله) عن دفعه الخ) أخرج غيره (قوله) وفوقه البقر) قضية البحث الا ترى ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبغال وليظهر في البقر والبغال أيهما ألطف (فصل في صدقة التطوع) (قوله) نعم لا يتأهل للالتزام) وليس له ثمولى شرح مر (قوله) يمكن الخ)

أزهاا الخيل على البقر لكثرة أنها ويؤخذ منه أن كل إزهاا مضر لا يحتمل عادة كذلك وبه يرد التنظير يقتضى في قول شارح بلحق إزهاا الخيل على الحمر بعكسه في الكراهة نعم أن لم يحتمل إلا أن الفرس ما يزدكر جنته أنجبت الحرمة (فصل في صدقة التطوع) وهى المراد عند الإطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة الآيات والأحاديث الكثيرة الشهيرة لهما منها الخبر الصحيح كل امرئ فى ظل صدقة حتى يفصل بين الناس وقد تقرر كان علم وكذا أن ظن لها يظهر من الأخذ أنه يصرفها في معصية لا يقال تجب المضطر لنهرحيمهم بانه لا يجب البذل إلا بشئ ولو فى الذمة لا لأدى معه نعم من لا يتأهل للالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينز الرجوع

وسأني في السير أنه يلزم
 المياسير على الكفاية نحو
 لإطعام المحتاجين (ونحل
 لغني) للخبر الصحيح به
 ويكرهه وإن لم يكفه ماله
 أو كسبه إلا وما يليق يظهر
 أخذاً عامراً أنه لا عبرة
 بكسب حرام أو غير لائق به
 أخذها والتعرض له إن لم
 يظهر الفاقة أو إرسال ولا
 حرم عليه قبولها واستغنى
 في الإحجام من تحرير سؤال
 القادر على الكسب ما إذا
 كان مستغرق الوقت في
 طلب العلم وفيه أيضاً سؤال
 الغني حرام بأن وجد ما يكفيه
 هو ومعه يومهم وليتهم
 وسرهم رتبة يحتاجون
 إليها وهل له سؤال المحتاج
 إليه بعد يوم وليلة ينظر أن
 كان السؤال متيسراً عند
 نقاد ذلك يجوز ولا جاز أن
 يطلب ما يحتاج إليه لئلا
 ونزع الأذرى في التحديد
 بالسنة وبحسب جوأ طلب
 ما يحتاج إليه إلى وقت يعلم
 عادة تيسر السؤال والأعطاء
 فيه ولا يحرم على من علم
 غنى سائل أو مظهر للفاقة
 الدفع إليه فيما يظهر خلافاً
 للأذرى لأن الحرمة إنما
 هي لتعريضه بظاهر الفاقة
 من لا يعطيه لو علم غناه فن
 علمه وأعطاه لم يحصل له
 تقرير ثم رأيت بعضهم

يقضي أنه إذا نواه عليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أو قيمة وأنه يجب الإشهاد أن أمكن وحيد
 لا يقال أنه يجب عليه التصديق بل بحريته وبين ما ذكر قوله يمكن الخ عمل تأمل ولعل هذا هو الذي
 أشار إليه الفاضل المحشي بقوله وفيه نظر دقيق اه وقد يجاب من قبل الشارح بأنه واجب عليه الدفع بنية
 الرجوع أو بجنا واحد فردى الواجب المحرور وصف بأنه واجب لرل هذا ما لاحظ من غير ما يحتاج في الجملة
 بل قد يقال بنظر ذلك في المضطر وإن تأمل الالتزام فإنه لا يتعين عليه الدفع بالعوض فيما يظهر سديعمر
 ورشدي (قوله وسأني في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يتصور ما ذكره في المضطر
 المحتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنيًا قد ما يتناوله ووجده مع غيره فلا يلزم دفعه له
 بجائزاً لا إشكال سم على حج اه عرش (قول المتن لغني) أي مال أو كسب ولو من ذوى القربى اه منج
 زاد الغني والمراد بالغني هو الذي يحرم عليه الزكاة اه وعبارة البجيرمي قوله بمال أي يكفيه العمر الغالب
 ممر والمراد بماله سنه أو المراد بماله أخذها اه وسأني عن عرش الاقتصاد على الأول (قوله ويكره)
 إلى قوله واستغنى في الغني إلا قوله ويظهر إلى أخذها وقوله أو إرسال (قوله له) أي للغني ويستحب له
 التزعمها على معنى وشرح منج (قوله بما مر آنفاً) أي في الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي وإن لم
 يتعرض لها بما هو معنى (قوله أخذها) نائب فاعل يكره (قوله إن لم يظهر الخ) راجع للمعطوف عليه فقط
 فكان الأولى قلب المعطوف كفاعل النهاية والمعنى (قوله أو الإحرام الخ) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع
 إليه كافي به شيخنا الشباب الرمي سم على حج وقوله يملك الخ أي فبالسؤال ما لو أظهر الفاقة وظنه الدافع
 متصفاً بما قبله يملك ما أخذته لأنه قبضه من غير رضاه صا حه إذ لم يسمح له إلا على ظن الفاقة اه عرش (قوله)
 واستغنى الخ أي الغزالي وكان الأولى تأخيرها عن قوله وفيه أيضاً الخ إذ هو إنما استثناء منه اه رشدي (قوله)
 ما إذا كان مستغرق الوقت أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنع من الاكتساب ومنه ما لو كان الزمان الذي يزيد
 على أوقات الاشتغال لا يتأتى فيه إلا اكتساب عادة فهو كالعدم اه عرش (قوله سؤال الغني حرام) أي ومع
 ذلك يملك ما أخذه اه عرش أي أن علم المعطى غناه كامروراني (قوله ما يكفيه هو الخ) يظهر أن المسكين
 كذلك اه وفي جميع ما يأتي ولم أر من تعرض له وعليه قبل تنقيذ يوم وليلة كسائر المأون الظاهر نعم اه
 سيدعمر أقول بل الظاهر اعتبار إعادة البدق مدة إجارة البيوت ثم رأيت أنه مال إليه في سياقي (قوله وانية)
 الخ) قال في القوت عن الأحياء ويكنى كونه أخز فيه اه سم وظاهره وإن تلقى بهم وينبغي خلافه اه عرش
 (قوله ونزع الأذرى الخ) معتمد اه عرش (قوله إنما هو لتعريضه الخ) قضية التعليل بما ذكرناه لا يجزم

فيه نظر دقيق فتامه (قوله وسأني في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يتصور ما ذكر
 في المضطر المحتاج بما إذا كان الباذل من غير المياسير أو كان المضطر غنيًا لكن قد ما يتناوله ووجده مع غيره
 فلا يلزم دفعه له بجائزاً لا إشكال (قوله في المتن ونحل لغني) قال الزركشي في التكة وظاهر الأمر أي في
 في خبر ما تارك من هذا المال وانت غير مستغنى ولا سائل غنيه قال ابن حزم يجب أخذه لمن عرض عليه ولو
 غنياً واحتج بعضهم بقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه وقد يخرج على أن الأمر بعد الحظر
 الإباحة أو لا واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ إذا كان حلالاً لا نية فيه موله ولا إردفه في مودته
 عرف مستحقه ولا فهو كالالمضطر اه استدلال الزركشي بظاهر الأمر يشكل على ما ذكره الشارح من
 كراهة الأخذ إذ مقتضى ذلك الاستدلال عدم الكراهة بعد طلب الأخذ لئلا تأمل (قوله أخذها) فاعل
 يكره (قوله أو إرسال) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع إليه كافي به شيخنا الشباب ممر (قوله وانية)
 قال في القوت عن الأحياء ويكنى كونه أخز فيه اه (قوله وهل له سؤال ما يحتاج إليه بعد يوم وليلة) بنظر
 فان كان السؤال متيسراً عند نقاد ذلك يجوز ولا جاز أن يطلب ما يحتاج إليه لئلا (قوله وسأني عن)
 يقال يجوز طلب ما يحتاج إليه إلى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والأسعاف فيه ولا يتجاوز
 أسبوعاً كان أو شهراً أو سنة أو دون ذلك اه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل

عليه سؤال من عرف بحاله عدم تغيره له اه عش عبارة السيد عمر بنوخذمنه عدم حرمة السؤال إذا علم
السائل ان المعطى يعلم غناه ومع ذلك برضى البذل له ويؤيده ما يأتي في قوله وظاهر الخ اه اقول ولو ينبغي
تقييده بما سيذكره الشارح عن شرح مسلم **(قوله رد عليه)** اي على الاذرى **(قوله لا حرمة فيه)** خبران
سؤال الخ **(قوله ومن اعطى)** إلى قوله وطلقا للمعنى **(قوله كقصر الخ)** او علم او تقليدا مام **(قوله حرم عليه)**
الاخذ الخ ينبغي ان يكون مضطرا لتقصير على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافه لانه لا يمتنع الدفع له
بما يأتي في خبري ان يقول للمالك است هذه الصفة التي تظني بها الواسي مضطرا فاما ان تدفع لى من هذا ما يدفع
ضرورة بجانا واما بالبدل فان علم انه لا يوافق لم يعد حيث نأخذ مقدار الضرورة من غير اشعار ويغرم
له البدل إذا قدر عليه اه سيد عمر عبارة ع ش هل ذلك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن قنرى شيخنا
الشباب الرملى او لا يفرق بانه هنا إنما اعطى لاجل ذلك الوصف الثانى اوجه ما لم يوجد نقل بخلافه عليه
فهل يبطل الوقت والتذرية في نظر ثم رايت قوله الاتى وحيث حرم الاخذ لم يملك ما اخذه فتعين الفرق لكن
في بطلان نحو الوقت نظر والظاهر خلافه سم على حج والاقر ب عدم صحته اه ع ش **(قوله وطلقا)** اي
وان كان محتاجا **(قوله لو كان به وصف باطنا)** اي ككونه شافيا **(قوله ومثلها سائر عقود التبرع)** اي
الاخذ به اه رشيدى قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد الوقت والتذرية اه ع ش انه الاقر **(قوله)**
ندب التزوة للفقير صنع القوت صريح في ان هذا في الغنى اه سم وتقدم عن الحلى والمعنى وشرح المنهج
ما يوافق القوت **(قوله من هذا المال)** اي جنس المال الحلال **(قوله غير مستتر)** اي معرض السؤال
اه ع ش **(قوله يعمل البحث)** اي ندب التزوة اه ع ش **(قوله متى اذل نفسه)** ومنه بل اقبه ما يتبدن
سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك ما اخذه حيث لم يعطه على ظن صفة ليست فيه اه ع ش **(قوله والخ)**
في السؤال ظاهر وان لم يؤذ المسؤل سم على حج اه ع ش **(قوله حرم اتفاقا)** اي السؤال على وجه من هذه
الوجود كما يصرح به كلام غيره اه رشيدى **(قوله حرم اتفاقا)** ومع ذلك يملك ما اخذه اه ع ش **(قوله وان)**
كان محتاجا اي الا ان يضطر كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش ومرو عن السيد عمر ما يوافق مع زيادة احتيال
اخر هو الاظهر **(قوله وان الحاضر بن)** ينبغي ان يمتنع لوصول الخبر اليه **(قوله وحيث حرم الاخذ لم يملك الخ)**
اي قضية انه لو اعطى غنيا يظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه بملك ما اعطاه فامر عن فتاوى شيخنا انه
حيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه ينبغي حمله على غير ذلك وان مظهر العاقبة يملك الا ان يكون المتصدق
لو علم حاله لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح اذ كل من اخذ وظن الدافع فيه صفة لولا ما مادفع
له ولم تكن فيه لم يملك ما اخذه وحرم عليه قبوله وانه إذا أظهر صفة لم تكن فيه كالفقر او سأل على وجه اذ
به نفسه حرم عليه الاخذ ولو كان يملك ما اخذه إذا كان بحيث لو علم الدافع بحاله لم يمتنع من الدفع اليه اه ع ش
عبارة السيد عمر قوله وحيث حرم الاخذ الخ اي وحيث حرم السؤال يملك الاخذ ما اخذه بخلافه انما في
الوقت كما في به شيخنا الشهاب الرملى مر اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الاخذ كان سالا وهو

بعدم الحرمة وظاهر ان
سؤال ما اعتيد سؤاله بين
الاصدقاء ونحوهم مالا
يشك في رضا بآله وان علم
غنى اخذه كقفل وسواك
لا حرمة فيه لا اعتبارا بالمساحة
به ومن اعطى لو وصف يظن
به كقصر او صلاح ونسب
بان تورفت القرآن انه إنما
اعطى بهذا القصد او
صرح له المعطى بذلك وهو
باطنا بخلافه حرم عليه
الاخذ مطلقا ومثله ما لو
كان به وصف باطنا واطلع
عليه المعطى لم يعطه ويجرى
ذلك في الهدية ايضا على
الوجه ومثلها سائر عقود
التبرع فلما يظهر كربة
ووصية ووقف ونذر
وبحث الاذرى ندب التزوة
للفقير عن قبول صدقة
التطوع الا ان حصل
للمعطى نحو تاذ او قطع
رحم وقد يعارضه الخبر
الصحيح ما ناك من هذا
المال وان غير مستتر
ولاسائل فغده الا ان يحجب
بحمل البحث على ما إذا كان
في الاخذ نحو شك في الحل
او هنك للمروءة او دناءة
في تناول وفي شرح مسلم
وغيره متى اذل نفسه او
الخ في السؤال او اذى
المسؤل حرم اتفاقا واي وان
كان محتاجا كما في باب
الصلاح في الاحياء متى
اخذ من جوز ناله المسئلة
علما بان باعت المعطى
الحياة منه ومن الحاضرين

ولولا ما اعطاه فهو حرام اجماعا ويازم رده اه وحيث حرم الاخذ لم يملك ما اخذه لان مالكه ام يرض ببذله له غنى

وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تضجر ولم يمان أن برده إلى أن رد السؤال صغيرة مالم يشهروا لفك كبيرة اه وبحمل
الاول على ما إذا أدى بذلك السؤال إنباء لا يحتمل عاقبة الثاني على نحو مضطر مع العلم بحاله (١٧٩) ولا لغووم ما قاله غرب وبوقدا تعلقوا انه

يكروه سؤال مخلوق بوجه الله
افى داود لا يستل بوجه الله
إلا الجنة وقضيت أن السؤال
بالله من غير ذكر الوجه
لا كراهة فيه وفيه نظر
إذا الوجه بمعنى الذات
فتساوى إلا أن يقال إن
ذكر الوجه فيه من التفخمة
ما يناسب أن لا يستل به إلا
الجنة بخلاف ما إذا حذف
ويظهر أن سؤال المخلوق
بوجه الله ما يؤدى إلى الجنة
كتعلم خير لا يكروه وأن
سؤال الله بوجه ما يتعلق
بالدنيا يكروه كما دل عليه
الحديث وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
المشكاة (وكافر) ولو حريا
لخبر الصحيحين في كل كيد
رطبة اجر وخبرنا يا كل
طعامك الا التي المراد به ان
الاولى تحرى الاقتداء بآيات
منع اعطائه من تخمية
الطوع (ودفعها سرا)
افضل منه جهرا الآية ان
تبدوا الصدقات ولا تخفيا
بحيث لا تعلم شيئا ما انفقت
عنه كناية عن المبالغة في
أخفاها من السبعة الذين
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل
الاظله وفي حديث سنده
حسن صنائع المعروف في
مصارع السوء وصدقة
السر اتقى غضب الرب
وصلة الرحم تزيد في العمر

غنى وعلم الملك حاله واعطاه ملك رضا الملك وحيث حرم الاخذ ولو لم يحرم السؤال كأن سأل فقير عاطاء
الملك لظن انصافه بالعلم مثله لك لعدم رضا الملك فتأملوا وصف ثم تأملت أن في عبارة الشارح اشعرا
بذلك فان منطوق قوله وحيث حرم الاخذ صادق بما إذا حل السؤال او حرم ومفهومه من الملك حيث لم يحرم
الاخذ صادق بحل السؤال وحرمة لئلا يملو ويجرأه (قوله وذهب الحلبي الخ) في فتاوى السيوطي في
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قرينة وليس بمكروه اضلا عن ان
يكون حراما هذا والمنقول الذي دلت عليه الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك سم على حجج وقوله السؤال في
المسجد ومثله التعرض فيه ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المساجد في اوقات الصلاة ليتصدق عليهم
وشمل ذلك ايضا ما لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكره له ذلك هذا كله حيث لم تدع اليه ضرورة والا
انتفت الكراهة اه عشاى وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنيا
ولو بالسكسب والافحرم بالاولى (قوله ان أدى إلى تضجر الخ) مفهوما انه حيث امن ولو لمع التضجر
لا يحرم وفيه نظر بالنظر للحمل الا في كلامه قد براه سيد عمر (قوله لم يمان أن برده) اى لم يظن أن يعطيه
شيئا اه كردى لعل المراد اذا قبل بالله (قوله وبحمل الاول) اى قوله الى حرمة السؤال الخ (قوله والثاني)
اى قوله الى أن رد السائل الخ اه عشاى (قوله على نحو مضطر) لا بد من ملاحظة البدل ونبه الرجوع اخذا
عامر لانه لا يجب اعطاه بجانا فتدكره اه سيد عمر (قوله على نحو مضطر) لعل صور تمانه غلب على ظنه
ان غيره يعطيه والا لينبغى ان رده كبيرة اه عشاى (قوله وقد اطلقوا الخ) حال من فاعل غرب وبوقدا في قوة
التعليل للغير لكن بالنسبة الى عموم الاول (قوله الا ان يقال الخ) وجهه في حد ذاته غير ان القلب الى الاول
اميل اذ هو الاقرب تنظم شأنه تعالى بان لا يجعل عرضة لطلب امر دينوى وذكر الوجه في الحديث للتعالم
اه سيد عمر (قوله ولو حريا) وبه صرح في البيان عن الصبرى لكن الوجه كما قاله الاذرعى ان محل
استحبابه في حقه فيمن له عبادا ذمة او قرابة او رجى اسلامه او كان يدين باسرو ونحوه فان كان حريا ليس
فيه شئ مما ذكر فلا نهاية ومضى قال عشاى قوله استحبابه في حقه فيمن الخ هذا ظاهر ويعلم منه ان المراد من
حلها على الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله لخبر الصحيحين) الى قول المتن وتقرير في النهاية الا قوله
وفي حديث سنده الى وابدأوا قوله بل قال الى اما الزكاة وكذا فى المعنى الا قوله كافى المجموع الى المتن
(ولان تخفيا الخ) عطف على الآية (قوله كناية الخ) تفسير لقوله بحيث لا تلم الخ وقوله من السبعة خبر
ان اه رشيدى (قوله صنائع المعروف) اى اعطاء الاحسان تقي مصارع السوء اى تقي وقوع البلاء اه كردى
(قوله لا لفرض) عبارة النهائية والمعنى من غير رياء ولا سمعة اه (قوله الا المال الخ) اى زكاته فيمن
اخفاها اه كثر اه سم (قوله قال في رمضان) كذا فى اصله فى المغنى صدقة فى رمضان فليحروا وقوله
وبداه عباة المعنى وتنا كذا فى الايام الفاضلة كعشر ذى الحجة وايام العيديات اه بصرى (وبليه)

اعطاه على ظن صفة وهو فى الباطن بخلافه ولو علم به لم يعطه لم ملك لاخذ ما اخذه كية المساء فى الوقت
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هكذا في شرح م وقضيت انه لو اعطى غنيا بظنه فقرا ولو علم غنا لم يعطه
لم ملك اعطاه فاسر عن فتاوى شيخنا حيث حرم السؤال ملك الاخذ ما اخذه يبتغى حله على غير ذلك
وإن لم يظهر الفاقة بملك الان يكون المتصدق لو علم الحال لم يعطه (قوله وذهب الحلبي الى حرمة السؤال بالله
تعالى إن أدى الخ) فى فتاوى السيوطي فى كتاب الزكاة السؤال فى المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء
السائل فيه قرينة بناب عليها وليس بمكروه فضلا عن ان يكون حراما هذا والمنقول الذى دلت عليه
الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك (قوله إلا المال الباطن اى ان الخ) عبارة الكسز ويسن اظهار زكاة المال

وابداؤا هالىقتدى بغيره لا لفرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام انه لمقصدا صالح أفضل وسبقه الى الغز الى بشرط ان لا يتأذى الاخذ بالظهار
امال الزكاة فظاهر ما افضل اجماعا كافى المجموع قال المساورى الى المال الباطن اى ان غشى بخدوا والافه وضعيف (و) دفعها (فى رمضان)
لاسبا عشرة الاخر افضل لخبر ابن داود اى الصدقة افضل قال فى رمضان ولعجز الفقراء عن السكسب فيه وبليه عشر الحجة فيما يظهر

وفي الاماكن الشريفة ككنة ثم المدينة وعند الامرالمهم كغزو وحج ومرض وسفرو كسوف واستسقاء افضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة يسن له تاخيرها الشئ مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثار منها فيه لانه اعظم اجرا واكثر فائدة (و) دفعها (قريب) تلومه نفقته أولا الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام - واهم محرم الرضاع ثم المصاهرة ثم المولى ثم اعلى ثم من اسفل (١٨٠) الفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة ايضا اذا كانوا اربعة الاستحقاق والعدو من الاقارب

أولى لغيره وهو الحق به العدو من غيرهم (و) دفعها بعد القرب الى (جارا افضل) منه لغيره فعمل ان القريب البعيد الدار في البلد افضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولى منه بناء على منع نقل الزكاة واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا (فرع) قال في المجموع عن الشيخ اني حامدا واثرا يكره الاخذ ممن يده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف البراءة بقلة الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان تيقن ان هذا من الحرام الذي تمكن معرفة صاحبه اى ليرده ولا قبله لما سر في النصب ان من ملك بالخطأ يتجر عليه في التصرف فيه حتى يعطى البدل وقول الغزالي يحرم الاخذ ممن اكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ انفرده اى على ان في بسطه جرى على المذهب فجعل الورع اجتناب معاملة من اكثر ماله وقالوا بان يحرم وان غلب على الظن انه بالان الاصل المعتمد في الاملاك اليد ولم يثبت

أى رمضان (قوله وفي الاماكن) افضل عطف على قوله في رمضان افضل (قوله كز ووجع الخ) اى له او لحاصته كقريبه او صديقه اه عش (قوله واستسقاء) يظهر ان عرض القسط كذلك وإن لم يستسق له ويظهر ايضا ان حدوث الوباء والطاعون كذلك وقديدي دخول جميع ما ذكر في الامرالمهم والاخيرين في المرض بعد تعميمهما سيد عمر (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة افضل بلا شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة) اى في رجب وشعبان مثلا (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء الخ عبارة المعنى وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم اجرا مما يقع في غيرها اه (قوله يلزمه نفقته) الى قوله ويجرى في المعنى وإلى قول المتن ومن عليه في النهاية لا قوله اى ليرده الى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كأولاد العم والحال (قوله العدو من الاقارب) اى من غيره من بقية الاقارب ويؤني ان عمل ذلك اذا لم يظن ان اعطاه يحمله على زيادة الضرر لظنه انما اعطاه خوفا منه اه عش (قوله لغيره) وليتلف قلبه ولما فيه من معاناة الرباء وكسر النفس اه قال السيد عمر بعد ان ذكر مثله عن فتح الجواد مانصه عبارة شرح المنهج ونحو قريب كزوجة وصديق اه وقضية ان دفعها الصديق اولى منه فهل يمكن الجمع بينه وبين ما اقتضاه صنيع التحفة بحمله على عدو لا يفيد فيه التناقض وغيره فليتأمل وليحجر اه وقوله بحمله اى ما في شرح المنهج اقول الا الى حمله على تقديم الصديق على من لا عدو له ولا صدقة (قوله ودفعها بعد القريب) اى من في معناه من محارم الرضاع والمصاهرة الخ اه عش (قوله الى جار) اى اقرب فاقرب اه معنى (قوله منه لغيره) الى الفرع في المعنى ثم قال ويسن ان تكون الصدقة مما يجب وان يدفعها ببشاش وطيب نفس لما فيه من تكثير الاجر ورجح القالب وتكره الصدقة بالردى وان لم يجد غيره فلا كراهة وما فيه شبهة ولا ينافي من التصديق بالقليل فالقليل الخير كثير عند الله ولو بعث بشئ مع غيره لى لغيره فلم يجده استحب للبايع ان لا يعود فيه بل يتصدق به على غيره وتسب الصدقة بالماء لخبر اى الصدقة افضل قال الاماكن الى ما في الاحتياج اليه فيها اكثر من غيره ويكره للانسان ان يملك صدقته او زكاته او كفارته او نحوها من الذي اخذها لخبر العائدين صدقته كالسكب يوم دقيته ولانه قد يستحي منه فيجابه ولا يكره ان يملكه من غير ملكه له ولا يبارئ من ملكه اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا فقراء اه عش (قوله مطلقا) اى ولو كانوا من الاجانب وهل يقال ولو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة صاحبه الخ) بما يضبط هذا الامكان اه سيد عمر وقديقال بعدم الياس منها (قوله والاخ) اى اى لو لم يكن رده بعينه (قوله لا مراءخ) لتعيل لقوله ولا قبله (قوله ان من ملك بالخطأ الخ) انظر هذا مع الاستثناء المذكور اعلم ما مع مخطط اه سم وقديقال ان المراد اخذها مراءخ (قوله لنافيه) اى فيمن اكثر ماله حرام (قوله لغيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ) قديقال لا يجب والحالة هذه اه سيد عمر عبارة سم عن الزركشي واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ لمن عرض عليه الصدقة ولو غنيا ثم ان كان حلالا لا تابعة فيه قوله والارادة في مورد ان عرف مستحقه او فهو كالمال الصانع (قوله الشئ) الى قول المتن وفي استجاب في النهاية الا قوله خلافا لكثيرين الى قيل وقوله لم رايت الى يؤيده قوله كما رضاء الى المتن (والاوى) اولى الظاهر وخفا: كذا المال الباطن اه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخطأ) انظر هذا مع الاستثناء المذكور اعلم ما مع مخطط (قوله قال غيره ويجوز الاخذ الخ) كذا مر (قوله

لنافيه اصل آخر يعارضه فاستصحب لم يبال بقلبة الظن اه قال غيره ويجوز الاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه إلا ان كان لان مفتيا واحا كما وشاهد ايلزمه التصريح بانما ياخذ للرد على مالكه لا لیسوا باعتقاد الناس في صدقه ودينه فيردون فتيا وحكمه وشهادته (ومن عليه دين) لله أو لأدمي (أوله من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤدى عليه) تقدما للأهم عبارة أصله كالروضة وغيره لا يستحب له ان يتصدق والاولى اولى لان أهمية الدين ان لم تقضى الحزمة على هذا القول فلا أقل من ان تقضى طلب عدم الصدقة

قال الأذرى ومذا اليس على إطلاقه إلا يقول أحدنا أن الدين عليه صدق أو غيره إذا صدق بحدو غيرة عبادة طبع بأنه لو بقي لم يبدله لجهة الدين لأنه لا يستحب له التصديق وإنما المراد أن المسارعة لبرادة الذمة أولى وأحق من التطوع عن الجملة (قلت الأصح تحريم صدقته) ومنها فيما يظهر إبراهيم بن لهو مسر مقرأه بنية (بما يحتاج إليه) حالا كما رآه ابن الرفعة (١٨١) وينبغي أن مراده به يومهم وليلتهم (لنفقة)

ومؤنة (من تلزمه نفقته أو لدين) ولو مؤجلا لله أو لأدنى (لا يرجو) أي يظن (له وفاء) حالا في الحال وعند الحلول في المؤجل من جهة ظاهرة (وأما علم) لأن الواجب لا يجوز تركه لسنة ومع حرمة التصديق بملكه الأخذ خلافا لكن كثيرين اغتروا بكلام لابن الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعي والأصحاب

وقد بينت ذلك أنهم يريان وأوصفت في كتابي قرة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين قبل قضية الماتن جوازه بما يحتاجه لنفقة نفسه وبه صرح في الروضة وصح في المجموع التحريم مطلقا وأهـ ويعلم ما يأتي من حل الأول على ماذا صبر على الإضافة وعليه يحمل قولهم يجوز للضطر إتيان مضطر آخر مسلم والثاني على ماذا لم يصبر وعليه حمل قولهم في التيمم يحرم على عطشان إتيان عطشان آخر ولا يرد على الماتن لأن من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا واستشكل جمع ذلك بأن كثيرين من الصحابة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعياهم ومجاوب

لأن التصديق عليها خلاف الأولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحتمل أن يكون واجبا أو حراما أو مكروها فإن ذلك كله غير مستحب أهـ معنى (قوله) قال الأذرى (الخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحرمة لأن في أوله يتأتى لأن فيه أو قل إسقاط شيء من الدين عن الذمة على تأمل أهـ سيدعروا حل الأول هو الظاهر إذا قلنا بحرمة التصديق بما ذكره بعد من بكرامته كالأجنبي ثم رأيت عشا أنه جزم بالثاني كما يأتي (قوله) إبراهيم بن (فرع) إبراهيم بن عساو قد بينت غناؤه البراءة وبشرط الإعصار فبينت غناؤه بطلت حر أهـ سم على حج أهـ غش (قوله) أوله بنية) ينبغي أن وكان ثم قاض علم به وهو بمن يقضى بعده كاذ كره في حال متعددة أهـ سيدعمر (قول الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التي لا تحتمل عادة أهـ سم أقول الظاهر الأول وينبغي أن نحل ذلك ما لم يترتب عليه ضرر لعياهم وأن لم يصل إليه الضرر أو وصل إليه الضرر من جانبهم وأن لم يضرروا أهـ عشا أقول المبادر من أجمع الأقا بل مال قوله وينبغي الخ الثاني (قوله) ومؤنة (الخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقيد بيومهم وليلتهم أهـ سم عبارة السيدعمر قوله ومؤنة شامل للمسكن فيما يظهر وينبغي أن يتأتى ما سياتي فلا تغفل أهـ (قول الماتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كإسياني أهـ سم (قوله) من جهة ظاهرة) ظاهره وإن لم يبطله صاحبه ويؤيده ما يأتي في قوله نعم أن وجب الخ أهـ عشا (قوله) قيل إلى قوله واستشكل في المعنى الأول يعلم ما يأتي (قوله) مطلقا أي بما يحتاجه لمونه من نفسه وغيره (قوله) ويعلم ما يأتي (الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فإن الكلام هنا فيما يحتاجه حالا ولما يأتي فيما فضل عن حاجته حالا أهـ سم (قوله) ولا يرد) أي ما في المجموع المحمول على غير الصابو وقوله على الماتن أي قوله لنفقة (الخ) (قوله) يحمله على علمهم (الخ) عبارة المعنى فمحمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ إلى الأكل وإنما قل أي الأنصارى فيه أي في الخبر لا مهم يومهم خوفا من أن يبطلوا الأكل على عادة الصبيان في الطلب من غير حاجة أهـ (قوله) ولا يرد) أي للستقبل (قوله) ورضى بذلك) ولا بد من إذهابه بغيره من الحلي (قوله) أما إذا ظن أن قوله لا يحرم في المعنى الأول ولو عند حلول الأجل وقوله بل قد بينت (قوله) نعم (الخ) عبارة المعنى الآن حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور (الخ) (قوله) حرمت الصدقة) أي بما يمكن أنه يدفع من الدين وإن قل كحديثه مثلا وقوله مطلقا أي لجهة يرجو الوفاء منها لا أهـ عشا (قوله) مطلقا) أي ظن الوفاء من جهة ظاهرة أم لا (قوله) كما تحرم صلاة النفل) ينبغي ألا رواتب ذلك الفرض الفوري أهـ سم أقول وكذا لو خاف فوت راتب الحاضرة فبقدمه على القضاء وإن كان فوريا لأن الاشتغال بالآ بعد تقصير أهـ عشا وقال السيدعمر بعد ذكر كلام سم المار ما نصه وهو محل تأمل وكلامهم

قال الأذرى (الخ) كذا شرح حر (قوله) ومنها فيما يظهر) كذا مر (قوله) في الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هي ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التي لا تحتمل عادة (قوله) ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقيد بيومهم وليلتهم (قوله) في الماتن من) يشمل نفسه كإسياني (قوله) ويعلم ما يأتي (الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فإن الكلام هنا فيما يحتاج إليه حالا ولما يأتي فيما فضل عن حاجته حالا (قوله) والثاني (الخ) قد يقال بين قوله والثاني (الخ) وقوله ولا يرد على الماتن الخ تناف الاقتضاء الأول أنه يعتبر في التحريم عدم الصبر والثاني لاكتفاء فيه بمجرد الحاجة (قوله) كما تحرم صلاة النفل (الخ) ينبغي ألا رواتب ذلك الفرض الفوري

بجعله على علمهم من عياهم الكمالين الرضا والصبر والإتيان ثم رأيت ابن الرفعة جمع يحمل المنع على الكفاية حالا والحل عليها إلا بدوما ذكرته أولى كالأجنبي ويؤيده ما ذكره قول جمع لو كان من تلزمه نفقته بالغا فلا رضى بذلك كان الأفضل التصديق أما إذا ظن من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا بل قد بينت نعم أن وجب أدائه فور الطلب صاحبه أوله نصه أنه يسبه مع عدم علم رضاء صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري (وفي استحباب التصديق

بما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وموئنه يومهم وليتهم وكسوة فصلهم وقادينه (أوجه) أحدها يسن مطلقا ثانيها لا يسن مطلقا ثالثها هو (أصحها) أنه (إن لم يشق عليه (١٨٢) الصبر استحب) لأن الصديق رضي الله عنه وكرمه وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي صلى الله عليه وسلم صححه

الترمذي (والا) بأن شق عليه الصبر (فلا) يستحب له بل يكره للخبر الصحيح خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أى غنى النفس وهو صبرها على الفقر وبهذا التفصيل جمعوا بين الأحاديث المختلفة الظواهر كذا الحديث مع خبر ابن بكراً أما التصديق ببعض الفاضل عن ذلك فيسن اتفاقا نعم المقارب لكل كالكل وخرج بالصدقة الضيقة فلا يشترط فضلها عن مؤنة من ذكر على مافي المجموع للخلاف القوي في وجوبها ويتعين حله على ما إذا لم يؤد إشارته إلى الحاق أدنى ضرر بموئنه الذي لا رضاه على أنه خالفه في شرح مسلم (فرع) في الجواهر يكره أمساك الفضل وغير المحتاج إليه كما يوب عليه البيهقي أه وبحت غيره أن المراد بالباقي ما زاد على كفاية سنة أخذها من قولها أيضا إذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فإن أتى أجبره الحاكم ويؤيده قول الموسر الواسعة بما زاد على الروضة عن الإمام يلزم كفاية سنة قال بعضهم في أي حال الضرورة لا مطلقا أه وهو فاسد كما يعلم مما سأذكره أوائل السير ولا ينافي اعتبار السنة تمامها أنفالا إن الكراهة كما يحتاج لها أكثر من الدب كما هنا

في باب الصلاة كالصرح في رده فليراجع أه (قول المتن بما) أى بكل ما ألح أه (قوله السابقة) أي قوله وخرج في المعنى وإلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله يومئذ) كذا في شرح حرر النظر مع الاختصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر وبوجه اعتبار هذا القيد في موئنه أيضا أه سم (قوله يومئذ) أى لا ما يكفيه في الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته أه معنى (قوله وكسوة فصلهم) كمن يترضى للسكن والظواهر أنه لا بد من اعتباره وعليه بل يعتبر سنة لأنها الغالب أو ينظر للعرف في تلك البلد ويحكم ويراجع أه سيد عمر أقول والأقرب الثاني كما مر (قوله مطلقا) أى شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبله منه) أى لم ينكره عليه أه عرش (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لأن ألح أه سم (قوله مع خبر ابن بكر) فيه أن الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجب بأن التفصيل في قوله وبهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلت الأصح الخ أه يجزى (قوله وخرج بالصدقة الخ) عبارة المعنى في شرحه الأصح تحريم صدقة الخ بالضيقة كالصدقة كقوله المصنف في شرح مسلم أه (قوله خالفه في شرح مسلم) أى حمل الضيقة كالصدقة وهو المعتمد أه شيخنا الزبائدي أه عرش عبارة سم اعتمد ما فيه أى شرح مسلم مر أه (قوله في الجواهر الخ) ويسن التصديق عيبك معصية كقوله الجرجاني ومنه التصديق ديننا وأوصفه في وطء الحائض ويسن لمن لبس ثوبا جديدا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للبحر حاجة أفضل من قبول صدقة التطوع أو لا وجهان رجح الأول جماعة منهم ابن المقرئ والثاني آخرون ولم يرجع في الروضة واحدا منهما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي وأنه يختلف بالأشخاص فإن عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع به أى الاستحقاق فإن كان المتصدق إن لم يأخذ هذا منه لا يتصدق فلأخذها فإن أخرج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من إخراجها ولم يرضى بزيادة أى على أهلها تخير وأخذها الشد في كسر النفس أه أى فهو حيث نأخذ أفضل أه نهاية زاد المعنى وهذا الظاهر وأخذ الصدقة في الملا ترك في الخلوة أفضل لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الخير أن لا يتخلى يوما من الأيام من الصدقة بشئ وإن قل ويسن التسمية عند الدفع إلى المتصدق إليه ولا يطعم المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه كلابتقص أجر الصدقة فإن دعاه استحب أن يرد عليه مثلها التمس صدقة وهو ليس التصديق بالثواب القديم من التصديق بالردى بل مما يجب وهذا كما جرت به العادة من التصديق بالفلوس دون الذهب والفضة أه (قوله إمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل إن كان ما زاد على يومه ليلة فلا حاجة مع كراهة لكرهه ما زاد على سنة أه سم عبارة عرش انظر ما المراد بالفاضل الذي يكره إمساكه وما المراد بالفاضل الذي يستحب التصديق به أن صبره ويكره إن لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحت غير ما ألح إلا أنه يلزم عليه أن الفاضل هو غير المحتاج إليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج إليه لأنه عين الفضل أه وقديقال أن الجمع للتفسير ويان المراد بالفضل (قوله أن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج إليه أه عرش (قوله من قولها) أى الجواهر (قوله عن قوته وقوت عياله سنة) أي ما لم يشتد الضرر ولا أجبره على بيع ما زاد على الحاجة الناجزة أه عرش (قوله ما مرانفا) أى بقوله يومهم وليتهم الخ (كتاب النكاح)

(قوله يومئذ) كذا في شرح حرر النظر مع الاختصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر وبوجه اعتبار هذا القيد في موئنه أيضا (قوله بل يكره) قال في شرح الروض والوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لأن ألح أه سم (قوله على أنه خالفه في شرح مسلم) اعتمد ما فيه مر (قوله ويكره إمساك الفضل) ما المراد بالفضل أن كان ما زاد على يومه ليلة فلا حاجة مع كراهة لكرهه ما زاد على سنة (كتاب النكاح)

(قوله) كفاية سنة قال بعضهم في أي حال الضرورة لا مطلقا أه وهو فاسد كما يعلم مما سأذكره أوائل السير ولا ينافي اعتبار السنة تمامها أنفالا إن الكراهة كما يحتاج لها أكثر من الدب كما هنا

(كتاب النكاح)

قيل بلغ أسماء بعض اللغويين ألفا وأربعين وهو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن إباحة وطء باللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد مجازي الوطء لصحة نفيه عنه ولا استحالة أن يكون حقيقة فيه ويكنى به عن العقد لاستنباح ذكره (١٨٣) كفعله والافح لا يكتفى به عن غيره

وارادته حتى تنكح زوجها غير دل عليه خبر حتى تدوق عسلته وفي الزاوي لا ينكح الا زانية بنادى ما قاله ابن الرمانة المراد لا يوطأ دل عليها السياق وقيل عكسه وقيل حقيقة فيما فلو حاف لا ينكح حدث بالعقد ولو زنى بأمرأة لم تثبت مصاهرة والاصل فيه قبل الاجماع الايات والاخبار الكثيرة وقد جمعتهما فزادت على المائة بكثير في تصنيف سميته الا لفاصحا عن احاديث النكاح وشرع من عهد آدم صلى الله عليه وآله وسلم واستمر حتى الجنة ولا نظير فيها تعبدنا به من العقود فاندته حفظ النسل وتفرغ ما يضر حبسه واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي التي في الجنه وهل هو عقد تمليك او إباحة وجهان يظهر اثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئا ولزوجها الاصح لاحث حيث لاينة وعلى الاول فهو مالك لان ينفعه لا للنفقة فلو وطئت بشبهة فالمرء لها اتفاقا ولا يجب عليه وطؤها لانه حقه وقبل عليه مرة ليقضى شهوتها ويقرر مبرها (هو) اى النكاح بمعنى الزوج (مستحب محتاج اليه) اى نائق له بتوقافه لوطء ولو خصيا (يجدها به) من مهر

(قوله قيل) الى قوله اتفاقا في المعنى الاول وفي الزاوي وقيل وقوله وقد جمعتا الى وشرع والى المتن في النهاية الاول وفي الزاوي وقيل وقوله وقد جمعتهما الى وفائدته (قوله بعض اللغويين) وهو على بن جعفر اه معنى (قوله باللفظ الآتي) وهو الانكاح والزواج وما اشتق منهما اه ع ش اى وتربتها (قوله لصحة نفيه عنه) اى نفي النكاح عن الوطء اذ يقال في الزنا سافح لانكاح ويقال في السرية ليست زوجة ولا منكوحة وصحة الثاني دليل المجاز اه معنى زاد الرشيدى لكن قد يقال ان هذا لا يسلبه الخصم اه (قوله ولا استحالة الخ) اى عرفنا كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة ع ش هذا لما يظهر بنادى انه حقيقة في الوطء مجازي في العقد اما على القول بانه حقيقة فيما فلا لانه اذا استعمل في العقد على هذا يكون مستعملا في حقيقته اه اى فيكون من باب الصريح لا السكينة (قوله فيه) اى الى وطء وكذا ضمير ذكره وكفعله وارادته (قوله ويكنى به الخ) الوال لالحال اه ع ش (قوله لاستنباح الخ) الظاهر انه علة للاستحالة اه رشيدى اقول وهذا صريح صنيع المعنى (قوله وارادته) مبتدأ خبر مرفوع لدل عليها عبارة المعنى ولا يرد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تدوق عسلته اه (قوله وفي الزاوي) عطف على قوله حتى تنكح اه سم اى وقوله الى دل عليها السياق على قوله دل عليها خبر الخ بحرف واحد مع تقدم الجرور (قوله بناء على الخ) حال من متعلق في الزاوي المقدر بالخطف وقوله ان المراد الخ بيان لما وقوله دل الخ خبر ذلك المتعلق المقدر (قوله وقيل عكسه) عبارة المعنى والثاني من الارجاء الثلاثة في موضوع النكاح اه حقيقة في الوطء مجازي في العقد وقال ابو حنيفة وهو اقرب الى اللغة والا اول اقرب الى الشرع اه (قوله حقيقة فيما) اى بالاشراك كالعين اه معنى (قوله فلو حلف الخ) تفرغ على الاول وقوله ^٢ ولوزنى الخ تفرغ ثان اه رشيدى (قوله فلو حلف الخ) عبارة المعنى وفائدة الخلاف بيننا وبين الحنفية نظير فيمن زنى بأمرأة فأنكحها على والده وولده عندئذ لا عندنا قاله الماوردى والرويانى وليما لى علق الطلاق على النكاح فانه يجعل على العقد عندئذ لا الوطء الا ان نواه اه (قوله حدث بالعقد) لا الوطء الا ان نواه اه شيخنا زبادى وقضيته انه يقبل ذلك منه ظاهر اوله وجهه شرهته ليه وان كان مجازا فليجمع ثم قضيته انه لا يحث حيث لاينة وان دل ذلك القربة على ارادته كان حلف لا ينكح زوجته وينبغى خلافه عملا بالقرينة اه ع ش وقوله وينبغى الخ يؤيده قول المعنى واذ قالوا الى العرب تنكح زوجته وامرأته لم يريدوا الا المجامعة اه (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على ان المراد العقد وقد يستبعد ويكون المراد اثر النكاح وهو ثبوت الزوجية اه سم اقول افاده قول الشارح الا في هذه هي التي الخ (قوله والتمتع) عطف تفسير على قوله استيفاء اللذة (قوله وهذه) اى الفائدة الثالثة اعنى استيفاء اللذة والتمتع (قوله) و (اباحة) معتمد اه ع ش (قوله وله زوجة) الوال لالحال (قوله والاصح لاحث الخ) نظار ان الراجح هو الثاني اه معنى (قوله وعلى الاول) اى التملك (قوله اتفاقا) اى على الوجهين (قوله ولا يجب عليه الخ) مستأنف وقوله وطؤها وان كانت بكر افلوع لم توطأ فالتعاقب وجوب الوطء لدفع هذه المفسدة لساكونه حقا لها اه ع ش (قوله اى النكاح) الى قوله والمراد هو الخ في المعنى والى قوله ووجه انه الخ في النهاية (قوله ونفقة يومه) اى وليته ع ش اى التمكن سم (قوله بأعشر الشباب) خصمهم بالذكر لانهم الذين تغلب عليهم الشهوة والافئام غيرهم اه ع ش (قوله والمراد) اى بالباء وقوله هو اى (قوله وارادته) على انه لا يمتنع ارادته هنا بل يجوز ارادة العقد لا بد منه في التحليل غاية الامر انه يعتبر معه شي آخر كما انه لا يكتفى ارادة الوطء بل لا بد منه من طلاق الثاني ثم انقضاء العدة ثم عقد الاول (قوله وفي الزاوي الخ) عطف على قوله حتى تنكح (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على ان المراد العقد وقد يستبعد وقد يكون المراد اثر النكاح وهو ثبوت الزوجية (قوله ونفقة يومه) اى التمكن

وكسوة فصل التمكن ونفقة يومه وإن اشتغل بالعبادة للخبر المفق عليه بأعشر الشباب من استطاع مشك الباءة للزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج والباء بال لغة الجماع والمراد هو المؤمن للرواية من كان منكم ذاطل للزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطع من فقد المؤمن

يريدان ان يستعفف وفي مرسل من ترك الزوج غزاة العيلة فليس منا وحلوا الامر بالاستعفاف في الآية على من لم يجز وجه ولا دالة لهم عند التامل في شيء مما ذكر اذ لا يلزم من الفقر واتيانهن بالمال والاعانة وخوف العيلة وعدم وجدان الابهة بالمعنى السابق لاسيما ودليلنا من لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجاء اقطاع اصح وهو صريح فينا قلناه لا يقل تاويل (وكره) ارشادا ومع ذلك ثاب لان الارشاد الراجع الى تسهيل شرعي كالغفة هنا (١٨٦) خلافا لما اخذ باطلاق ان الارشاد نحووا شهدوا اذا تابيعتم لانواب فيه (شهو به بالصوم)

للحديث المذكور وكونه يثير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكسر به تزوج ولا يكره ما ينحو كالفور فيكره بل يحرم على الرجل والمرأة ان أدى الى اليأس من النسب وقول جمع الخبر يدل على حل قطع العاجز بالاباء بالادوية مردود على ان الادوية خطيرة وقد استعمل قوم الكافور فاورثهم عللا مزمنة ثم ارادوا الاحتيال لعود الباء بالادوية الثمينة فلم تنفعهم واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال ابواسحاق المروزي يجوز القاء النطفة والعلقة ونقل ذلك عن ابي حنيفة وفي الاحياء في مبحث العزل ما يدل على تحريمه وهو الواجب لانها بعد الاستقرار آيلة الى التخلق الميائنة في الروح ولا كذلك العزل (فان لم يحتج) الى يثق النكاح بعدم ترقانه للوط خلقة ولعارض ولا علة به (كره) له ان فقد الابهة لانزاعا لا يقدر عليه بلا حاجة وسيدكر ان شرط صحة نكاح السفية

يريدان يستعفف) الجملة حال من التاك (قوله) رحلوا اي الكثيرون وقوله اصح خرقه قوله ودليلنا هـش (قوله) ارشادا) والفرق بين التذب والارشاد ان التذب لثواب الاخرة والارشاد لما نفع الدنيا اه كرى (قوله) لان الارشاد (الخ) هذا يفيد حيث يرجع لتكثير شرعي لاحتياج قصد الامتثال وان لم يرجع لذلك فلا نواب فيه وان قصد الامتثال وبعبارة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف وبكره المشمس مانصه قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد مجرد غرضه لا يثاب ويجرد الامتثال يثاب ولها يثاب نوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال انتهت اه عـش (قوله) زوج) اي مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة بذمته ولم يقدر على المهر تكلفه بالافتراض ونحوه اه عـش (قوله) فيكره بل يحرم (الخ) وقا للنباية والمغنى (قوله) ان ادى (الخ) عبارة للمغنى والنباية قال البغوي يكره ان يحتجنا لقطع شهوته ونقله في المطالب عن الاصحاب وقبل يحرم وجزم به في الانوار والاولى حل الاول على ما اذا لم يذب على طهه قطع الشهوة بالكلية بل يفرها في الحال ولو اراد اعادةها باستعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك الثاني على القطع لها مطلقا اه (قوله) والخبر) اي المارآفة (قوله) قطع العاجز) مصدر مضاف الى فاعله وقوله الباء مفعوله (قوله) عن ابي حنيفة) عبارته في مبحث الفرة افق ابواسحاق المروزي يحمل سقيه امته ودوا لم تسقط ولدها مادام علقه أو مضغة وبالع الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الواجب كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهت اه سم (قوله) على تحريمه) اي التسبب الى القاء النطفة وحكى الشارح خلافا في كتاب امهات الاولاد واطال فيه وظهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اه عـش (قوله) اي يثق) الى قوله بل بحث في النباية وإلى قوله وعليه فيفرق في المغنى (قوله) وسيدكر (الخ) عبارة المغنى تنبيه على السكراهة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة اما من لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه فانه يحرم عليه النكاح حيث نكاهه الباقى اه (قوله) فلا يرد) اي على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما ياتي مخصص لما افاده كلامه هـنا اه سم (قوله) بل بحث جمع (الخ) اعتمده المغنى لا للنباية حيث عقبه اي البحث بقولها وكلامهم بابه اه قال عـش قوله وكلامهم بابه اعتمد اه (قوله) وعليه (الخ) ظاهره على هذا البحث وقد يقال على مجرد عدم السكراهة الذي هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما ياتي اه سم (قوله) اي التخلي) الى قوله ولك في النباية وكذا في المغنى الا قوله وقد ردت الى وما اقتضاه (قوله) من المتعبد لعل الاولى حذفه ليعظم الاستدراك الآتي في المتن (قوله) افضل منه) اي من النكاح اذا كان يقطعه عن العبادة وفي معنى التخلي للعبادة التخلي للاشتغال بالعلم كما قاله الماروي بل هو داخل فيها اه معنى (قوله) وقد ردت ما ذكر) اي قوله اي التخلي اه سم (قوله) لان ذات العبادة (الخ) علة للعلقة (قوله)

يحرم على الرجل والمرأة ان ادى اليه) اعتمد هـما مر (قوله) واختلفوا في جواز التسبب الى القاء النطفة (الخ) ذكر الشارح هذه المسئلة في مبحث الفرة ايضا وعبارته ثم فرغ ابواسحاق المروزي يحمل سقيه امته ودوا لم تسقط ولدها مادام علقه أو مضغة وبالع الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الواجب كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهت (قوله) فلا يرد) اي على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فما ياتي مخصص لما افاده كلامه هـنا (قوله) وعليه) ظاهره على هذا البحث وقد يقال وعلى مجرد عدم السكراهة الذي هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما ياتي (قوله) وقد ردت ما ذكر)

الحاجة فلا تردها (ولا) يفقد الابهة مع عدم حاجته له (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصده لا تنحصر وما في الوطء بل بحث جمع نديه الحاجة صلة وتأسر وخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما ياتي فيمن به علة مزمنة بان هذا قادر على الوطء فلا يخشى فساد زوجته بخلاف ذلك (ايكن المباداة) اي التخلي لها من المذهب (افضل) منه خلافا للحنفية اهما ما بشانها وقد ردت ما ذكر لانه هو عمل الخلاف كما قاله السبكي وغيره لان ذات العبادة افضل من ذات النكاح قطعا ويصح عدم التقدير ويكون افضل

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولو لا بتغاء النسل صرح به جمع قال بعضهم اصبحت من الكافر وورد بان صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعبادة المساجد والعقوب بانه صلى الله عليه وسلم امر به بالعبادة انما تتلقى من الشارع وافق المصنف بانه ان قصد به طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الاخر فثبت عليه والا فهو مباح وسبقه اليه الماوردي ولك ان تقول ان اريد بنى العبادة عنه مطلقا انه لا يساها اصطلاحا لقرب ابائه لانه لو ثبت عليه مطلقا فبعد مخالف للاحاديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) مزبذوبه ووثاب ثم انه كحديث ابائنا احدنا

شهوته وفيه ايجار فقال ارايتم الخ وحديث حتى ما تضع في امر اهلك لكلامهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كاتقرو ولا يكون فيه وثاب وهذا ينظر ايضا في قول المصنف والا فهو مباح والحاصل ان الذي يتجهاته متى سن له فعله ولم يوجد منه صارف او لم يسن له وقصد به طاعة كولد ائيب والا فلا والكلام في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة قطعيا مطلقا لان فيه نشر الشريعة المتعلقة بمحاسنة الباطنة التي لا يطالع عليها الرجال ومن ثم وسع له في عدد الزوجات ما لم يوسع له في اميره لتعطف كل ما لم يحفظه غير هالتعذر احاطة العدد القليل بها لكن تنها بل خروجهما عن الحصر قلت فان لم يتعد فالنكاح احسن في الاصح من البطالة لثلاث

وما اقتضاه ذلك) اى كلام المتن اه معنى قال عرش اى التقدير اه ولا مدخل له كالبخني (قوله) كعبارة (المساجد الخ) فان هذه تصح من المسلم وهي منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معنى (قوله) وافق المصنف الخ) وعليه اى اقتناء المصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله) ان اريد بنى العبادة) اى في كلام الجميع (قوله) لا وثاب فيه مطلقا) اى عن انفصال اى المار عن اقتناء المصنف او الا في الحاصل (قوله) وكلامهم) عطف على قوله للاحاديث (قوله) بشرطه) اى من وجود الحاجة والاهية وعدم مانع كدار الحرب (قوله) كما تقرر) اى في المتن والشرح (قوله) صارف) اى عن الامثال كان تكبح لمجرد غرضه او كان في دار الحرب (قوله) والكلام في غير نكاحه) الى قوله به يتدفع في المعنى والى قول المتن ويستحب في النهاية الا قوله ولو طرأت الى التنبيه وقوله لا دخل للصوم فيها (قوله) مطلقا) اى وان فقد الاهية (قول المتن) فان لم يتعد) اى فانه الحاجة للنكاح واجدا لاهية الذي لا علة به اه معنى (قوله) بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا اه سم (قوله) مطلقا) انظر ما المراد به ويحتمل ان المراد هو اما كان فيما سبق بمعنى فاضل او لا (قوله) وصح خبر الخ) لا موقه له ناهذا هو دليل مقابل الاصح ولم يذكره حتى يستدل به عبارة المحلى والاهية والمعنى والثاني تركه افضل منه للخطر في القيام بواجبه وفي الصحيح اتقوا الله الخ) وهي ظاهرة (قول المتن) كبرم) وهو كبر سن وقوله وتعين اى او كان مسوحا اه معنى (قوله) كذلك) فقه الحنف من الثاني لدلالة الاول اه سم (قوله) المؤدى الخ) اى عدم التحسين (قوله) به الخ) اى بقوله مع عدم الخ (قوله) وقول الفزاري الخ) في اندفاعه بحث لان السكر اه لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره موجوده الا ان يرد بالسكر اه اصطلاح الاقدمين وفيه نظر اه سم وقديقال ان قوله المؤدى الخ) اشارة الى القياس بمنهى (قوله) في نحو المحبوب) اى في تزوجه اه عرش (قوله) هذه الاحوال) اى الهرم وما عطف عليه ويحتمل رجوعه الى قول المتن فان لم يتبع الخ (قوله) فهل يلحق الخ) هل المراد من هذا الاحاق كراهة الاستدانة فيطلب منه الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شيء اخر فليتأمل اه سم (قوله) تنبيه) الى قوله الا لا شيء في المعنى (قوله) ما اقتضاه سياق المتن الخ) عبارة المعنى اطلاق المصنف لا يشمل المرافيل قوله بمجداهية اه (قوله) وخافته الخ) اى وغير متعبد اه معنى (قوله) ان احتاجته) اى لتوقاها الى النكاح او الى النفقة واخاف من اقتحام الفجرة او لم تكن متعبد اه معنى (قوله) والا كره) عبارة المعنى وان كانت لا تحتاج الى النكاح اى وهي تتمتع بكره لمان تزوج اى لانها تنقيذ بالزوج وتشغل عن العبادة اه (قوله) ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله)

اى قوله اى التخلي (قوله) بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا (قوله) كذلك) فقه الحنف من الثاني لدلالة الاول (قوله) وقول الفزاري الخ) في اندفاعه بحث لان السكر اه لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره موجوده الا ان يرد بالسكر اه اصطلاح الاقدمين وفيه نظر (قوله) فهل يلحق بالابتداء) لا يخفى انه لا يتصور الا لاحتيا بالابتداء في كراهة التزوج الذي كان الكلام فيه وقوع الزوج فلا يتصور بعد وقوعه ان ينهى عنه فعمل المراد من هذا الاحاق كراهة الاستدانة فيطلب الطلاق ولا يخفى من مزبذبه او شيء اخر فليصور فليتأمل (قوله) والا كره) نظير هذا في الرجل وما ذكره المصنف بقوله السابق والا فلا بجامع عدم الحاجة فيها وما عدم فقد الاهية ثم يقابله هاناه لاهية من جهتها مطلقا وكان عليها حقوقا للزوج

نعين) كذلك بخلاف من يعين وقتادون وقت (كره) له النكاح (والله اعلم) لمدام حاجته مع عدم تحصين المرأة المؤدى غابا الى فسادها وبه يتدفع قول الاحياء بسن لنحو المسموح فيها بالصالحين كما بسن امر امر المسمى على راس الاصالح وقول الفزاري اى نهى ورد في نحو المحبوب والحاجة لا تنحصر في الجوارح ولو طرأت هذه الاحوال بعد العقد ففعل تلحق بالابتداء ولا اثره في الزمان زد عليه الوركي والثاني هو الوجه كما هو ظاهر (قوله) ما اقتضاه سياق المتن من تلك الاحكام لا تأتي في المرأة غير ما ادنى الام وغيره من النكاح والحق بها حاجة للنفقة وخافته من اقتحام فجيرة وفي التنبيه من جاز لها النكاح ان احتاجته ذهب لما والا كره ونقله الاذرى عن الاصحاب ثم بحث

وجوبه عليها اذ لم يندفع عنها النجزة الا به ولا دخل له وفيها وما ذكره لم يصح قول الزوجاني بسن لها مطلقا اذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بما رها وسرها وقول غيره لا يس (١٨٨) لها مطلقا لان عليها حقوق الزوج خطيرة لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم رد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تتجمل لحرم عليها اه نعم ما ذكره بعد بل متجه (ويستحب دية) بحث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط للخبر المتفق عليه فاظهر بذات الدين تربت يداك اى استغثت ان فعلت او افترقت ان لم تفعل وتردد في مسئلة تاركة للصلاة وكثائية فقيل هذه اولى للاجماع على صحة نكاحها ولبطالان نكاح تلك لدتها عند قوم وقيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف فيعورج بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوي انما هو في غيرهما ولو قيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لامنه من قننتها وقرب سياستها لها الى ان تسلم وغيره تلك لثلاث تقفته هذه لكان اوجهه (بكر) للامر به مع تعليقه بانهن اعذب افواها اى الين كلاما رها على ظاهره من اطبيتهم حلاوه واتق ارحاما اى اكثر اولادا او اسخن اقبالا وارضى باليسير من العمل اى الجماع واغرغرة بالكسر

ثم بحث وجوبه معتمدا على (قوله عليها) اى وعلى وليها وظاهر اطلاقه ولو لغير الكف والكف غير موجود او لا يرغب فيها ليراجع ثم رابت في الشارح في فصل الكف ما يفيد (قوله) ولا دخل للصوم (الخ) في اطلاقه نظروا ما لم يمنع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر بها بالصوم فايراجع سم ولك ان تقول يحتمل ان مرادهم ان الصوم لا يفيد في كسر هاشوبتها بالتجربة ولا يبعد ان يكون له وجه من حيث القياس والاول كان مفيدا لكان بعض تحكم يبعد بل يستحيل صير ورثهم اليه اه سيد عمر اقول ويؤيد النظر صنع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بتمامه الا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسقطه (قوله) وما ذكر اى عن الامم وغيره (قوله) عدم القيام بها اى حاجته المتعاقبة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا امرها به والذين بانواع الزينة عند ما يزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهئية الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه عرش (قوله) حرم (عليها) وما فيها في ذلك الرجل اه عرش (قوله) انتهى اى كلام الغير (قول المتن دينة) يردد النظر في دينة وقامقة يعلم او يابى على اقل ان تزوجها يكون سببا لزال فسقها ولعل الثانية بلى بل لو قيل بوجوب ذلك لم يبعد فايراجع وليجره اه سيد عمر (قوله) بحث الى قول المتن ليس في النهاية الا قوله واسخن اقبالا (قوله) فاظهر اى اى الاسترشد (ان فاعت اى ما ترك به شرح روض (قوله) واقترت ان لم تفعل اقتصر عليه شر حاله منج والروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفر وخسر واقتروا ويده لا اصاب خير او ترب قل ما له كثر ضدها لا ان يقال ان التفسير الاول على التجوز بعلاقة العنفدية (قوله) هذه اولى اى الكتابية وقوله نكاح تلك اى تاركة الصلاة (قوله) عند قوم) عبارة عميرة عند الامام احمد رضى الله عنه وفي وجه عندنا اه وعبارة عرش نسب غير الشارح هذا القول الى احدى مقتضاه ان مجرد التارك ردة المتقول في مذهبه خلاه قال في منتبى الارادات ومن تركها ولو جهلا فلم واصر كفروا كذا انها وناو كسلا اذا دعاه امام او نائبه لفعلها اى حتى تضاع وقت التي بعدها يستتاب ثلاثة ايام بان تاب بفعلها او الا ضرب عنقه وقال شارح رها ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الاقناع من اثمة الحنابلة لم يمتعه انه يعلم ان النساء الموجودات في زماننا انكحتهن بصحة حتى عند ادهام (قوله) وقبل تلك اى تاركة الصلاة وهذا هو المعتمد مطلقا اه عرش (قوله) الاول اى القولى بالولوية الكتابية (قوله) لقوى الايمان (الخ) قد يقال ينبغي ان يزاد ويرجى ولو على بعد اسلامها والا فتن يقين انها لا تسلم بعد تقديمها على المسئلة المذكورة وقد يقال ايضا انه لو علم او غلب على ظنه انها تسلم لم يبعد الوجوب حينئذ فيما يظن اه سيد عمر اقول ويعنى عن قبال جماعة قوله وقرب سياستها (الخ) (قوله) والعلم اى التصديق فالعطف للنفسير (قوله) هذه اى الكتابية خبر الاول وقوله وغيره عطف على لقوى (الخ) وقوله تلك اى تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واحد وقوله لكان (الخ) جواب ولو قيل (قوله) بانهن اى الا بكار (قوله) من اطبيتها (الخ) اى التهم (قوله) واسخن اقبالا لعل المراد به اسرع خلا ثم كتم الاول او بدل الواو كما في بعض النسخ اى غرة البياض) الاضافة بيان اى اه عرش عبارة الرشيدى قال الشباب سم انظر المراد اذ ان الالوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت اه وقد يقال لا مانع من نقصها واشترافها بزوال البكارة وان لم يدرك ذلك اه اقول بل هو مدر لكان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالنظافة (قوله) او حسن الخلق عطف على البياض (قوله) وارادتهما اى البياض وحسن الخلق (قوله) ولمن عنده (الخ) اى ونحوه كمن يكثر ضيفانه (قوله) لهذا اى لنقوم على اخواته (قوله) وفي الاحياء الى قوله ولا يتناهي في المعنى وشرح الروض الالفة البكر (قوله) فالزوج عليه حقوق ما لم يكرهها لان لا يقال حقوقه عليها اكثر واخطر فليتأمل (قوله) ولا دخل للصوم فيها في اطلاقه نظرا ما لم يمنع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر بها بالصوم فليراجع (قوله) اى غرة البياض انظر المراد فان الالوان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوت (قوله)

اى ايدعم معرفة الشر والفتن له بالضعف اى غرة البياض وحسن الخلق وارادتهما معا جود نعم الثيب اولى لعاجز عن الافتناض ومن عنده عيال يحتاج اكاملة تقوم عليهن كاستصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء من ان لا زوج بنته

بنته البكر الامن بكر لم تزوج قط لان الغرس جرات على الاناث ما بول ما لوف لا بنا فيه ما نقر من نذب البكر ولولا لب لا نذاك فجا من
للزوج وهذا الجا منس للولى (نسبية) اى معرفة الاصل طيبة لنسبتهم الى العلماء والصالحين وتكره بنت الزنا والفاسق والحكيم القطة ومن
لا يعرف ابوها الخبر تخبرو الطفكم ولا تضموها في غير الاكفاه صححه الحاكم واعترض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) الخبر فيه النهى عنه

وتعليقه بان الولد يحمى ونحفا
لكن لا اصل له ومن ثم
نازع جمع في هذا الحكم
بانه لا اصل له وبنا كحه
صلى الله عليه وسلم عليا كرم
الله وجهه ورد بانحافة
الولد الناشئة غالبا عن
الاستحباب من القرابة القريبة
معنى ظاهر يصلح اصلا
لذلك وعلى كرم الله وجهه
قريب بعيد اذ المراد
بالقرابة من هي في اول
درجات الخلق والعمومة
وقاطمة رضى الله عنها بنت
ابن عم لهنى بعيدة
ونكاحها لولى من الاجنية
لا تنفاه ذلك المعنى مع حنو
الرحم وتزوجه صلى الله
عليه وسلم لرئيت بنت جشش
مع كرتها بنت عمته لمصلحة
حل نكاح زوجة المتبنى
وتزوجه بن بنته لاني
العاصم مع كونها بن خالتها
بتقدير وقوعه بعد النبوة
واقعة حال فعليه فاحتمال
كونه لمصلحة يسقطها وكل
ما ذكر مستقل بالنذب
خلافا لما يومه ظاهر
العبارة ويسن ايضا كونها
ودودا لودا ويعرف في
البكر باقاربا ووافرة
العقل وحسنة الخلق وكذا
بالغة وفاقدة ولدن غيره

بنته البكر) ينبغي ان يكون ذكر البكر في البنت ليس قيذا احترازا بابل الغالب ثم رايت ان المعنى والاسنى
استقام وينبغي ايضا ان يكون التعبير بالبنت كذلك فطلق المولية كذلك اه سيد عمر (قوله وتكره
بنت الزنا الخ) لا تقديعير بعير بالدناء اصله وربما كنسبت من طباع ايها ام عش (قوله في غير الاكفاه)
لفظ المعنى الا في الاكفاه فليحرر اه سيد عمر (قوله واعترض) عبارة المعنى قال ابو حاتم الرازى ليس له اصل
وقال ابن الصلاح له اسانيد فيها مقال ولكن صححه الحاكم اه (قول المتن ليست قرابة قريبة) هذا من نفي
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالاجنية وقوله القرابة البعيدة وهي اولى منها ولو ابدل المصنف ليست بقوله
غير كان مناسب للصفات المتقدمة اه معنى (قوله لخبر فيه) الى قوله اى بحسب طبعه في النهاية وكذا في المعنى
الا قوله لنحافة الولد اى على رضى الله عنه وقوله وتزوجه الى ويسن (قوله وتعليقه) عطف على النهى وقوله
لكن لا اصل له اى لذلك الخبر عبارة المعنى واستدل الزا ففى لذلك تبعا للوسيط بقوله ^{صلى الله عليه وسلم}
لا تنكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضارواى نحفا وذلك لضعف الشهرة وغيره اى يحى كرمبا على
طبع قوم قال ابن الصلاح ولم اجد لهذا الحديث اصلا معتمدا قال السبكي فينبغي ان لا يثبت هذا الحكم
لعدم الدليل وقد زوج ^{صلى الله عليه وسلم} عليا فباطمة رضى الله تعالى عنهما وهي قرابة قريبة انتهى اه
(قوله يصلح اصلا الخ) نظرية الشهاب سم بانه لا بد للحكم من اصل كتاب وسنة واجماع وقياس اهرشيدى
عبارة عش قوله يصلح اصلاى وان لم يثبت وقوله لذلك اى الكرامة اه وعبارة الكرى دى قوله لذلك
اى دليلا للحكم اه (قوله ونكاحها) اى القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الا لولى نصبه عطف على سخافة
الولد (قوله والعمومة) الواو بمعنى او (قوله وتزوجه الخ) وقوله وتزوجه الخ كل منهما جواب عما يراد على
المتن (قوله واقعة حال الخ) خبر وتزوجه (قوله فاحتمال كونه) اى ذلك التزويج (قوله يسقطها) خبر
فاحتمال الخ اى يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة اى الاستدلال لها (قوله بما ذكر) اى من قوله ديه الخ
(قوله ودودا) اى متعجبة للزوج اه عش (قوله ويعرف) اى كونها ودودا لودا (قوله ووافرة العقل)
عبارة المعنى عاقلة قال الاسنوى ويتجه ان يراد بالعقل هنا العقل العرفى وهو زيادة على مناطقة تكليف اه
والمتجه كاقال شيخنا ان يرادهم من ذلك اه ولا ينبغي ان تعبير الشارح كانها بظاهر فيما قاله الاسنوى
(قوله لا لصحة) راجع للمستثنين قبله اه رشيدى (قوله قول بعضهم الخ) الفى بهذا القول شيخنا الشهاب
الرملى اه سم اى وبواقعة صريح النهاية وظاهر المعنى (قوله نعم الخ) لا ينبغي ان هذا الاستدلال بما
يناسب لقول البعض لا ما اختاره الشارح (قوله نعم تكره) الى قوله قليل الشقرة فى المعنى والى التنبيه فى النهاية
الا قوله وكانها الى ولا ذات مطابق (قوله ذات جمال) فاعل سلت اه سم (قوله وان لا تكون شقرا الخ)
وان لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة وبقياس بالزوجة الشرعية قاله ابن العماد ويسن ان
يزوج في شوال وان يدخل فيه ان يعتمد في المعجود وان يكون مع جمع واول النهار ثابته ومعنى قال عش
قوله من غير حاجة الخ بها انهم حصل ولد منها واحتياجه للخدمة وقوله ويسن ان يتزوج في شوال اى
حيث كان نكاحه فيه وفى غيره على السواء فان زوج سبب للنكاح في غيره فعلمه رصح الترغب في الصغر ايضا
روى الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ابنته قاطمة عاليا في شهر صفر على رأس اثنى عشر شهرا من

يصلح اصلا لذلك) فيه نظر بل لا بد ان يبين اصلا يلحق به ما نحن فيه ويبين انه معمل بهذا المعنى الظاهر ليصح
الالحاق بسببه لا بدلا بالحكم من كتاب وسنة واجماع ولا شىء من ذلك او قياس ولم يبينه فتامله (قوله وبهذا
يرد قول بعضهم الخ) الفى بهذا القول شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله ذات جمال) فاعل سلت (قوله)

لا لمصلحة وحسنا اى بحسب طبعه كما هو ظاهر لان القصد الدفعة رهي لا تحصيل الا بذلك وهذا رد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف
القائم بالذات المتضمن عند ذوى الطباع السليمة نعم تكره ذات الجمال البارح لانها تزوجه وتطلع اليها عن الفجرة ومن ثم قال احد
ماسلت اى من فتنة او قطع فاجر الزنا او فتره عليها ذات جمال اى بارع قطر خفيفة المهر وان لا تكون شقرا قبل الشقرة يباح

ناصح بخلافه تقطع في الوجه لونه غير لونه اه وكانه اخذ ذلك من العرف لان كلام اهل اللغة شكل فيه اذ الذي في القاء وس الاشارة من الناس من يعملون بياض حمرة اه وبتعين تأويله بما يشير اليه قوله يعلوه بأن المراد ان الحرة غلبت البياض وقهرته بحيث تصير كاهب النار الموقدة اذ هذا هو المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالخرقة انه افضل الا لان في الدنيا لانه لونه صلى الله عليه وسلم الاصل كايديته في شرح الشانل ولا ذات مطلق لما اليه رغبة او عكسه (١٩٠) ولا من في حلمه خلاف كان زنى او تمتع امها او باقره او اصله او شك بنحو رضاع

المجرة اه (قوله ناصح) أى خالص (قوله تأويله) أى مافى القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانسب حذف الهاء اه سيد عمر (قوله غلبت البياض وقهرته) الانسب جعل الفعلين مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييد به فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله اوجها) عطف على بامها قوله فرعه الخ الاولى كافي النهاية او فرعه الخ عطف على الضمير المستتر في زنا او تمتع (قوله او شك) عطف على خلاف سم ورشيدى (قوله الزرقاء البنية) على حذف اى التفسيرية (قوله او العجوز المدبرة) أى التي تغيرت أحوالها اه عرش (قوله مطلقا) أى جملة أم لا اه عرش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية عقب البكارة (قوله ثم الجمال) الاولى تقديم الجمال على البكارة لما فيه من مزيد الاعفاف الذى هو المقصود الاصل من النكاح اه سيد عمر (قوله ورجا) الى قوله وعلقه المغنى والى المتن في النهاية (قوله المجوز) انظر ما فائدته (قوله ايضا) أى كاشتراط قصد النكاح ورجاء الاجابة بجماعها (قوله عليه بخلوها الخ) ينبئ اوطنه اه سم (قوله كالتمريض) فيه تأمل سم ورشيدى (قوله للامربة) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله للامربة الخ) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبة وقد خطب امرأه انظر اليها فانه اخرى ان يؤد بمنسك المودة والالفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤد أى يدوم يقدم الواو على الدال اه (قوله اى تدوم) اى يصير النظر سببا لدوام المودة (قوله والالفة) عطف تفسير (قوله ونظرها الخ) وفي كثر الاستاذ البكرى مانصه ويندب للراة إذا أرادت التزويج عن رجعت إجابته كما مر ان تنظر لما عاودته والاسوة صفته على قياس ما سبق سم عبارة الرشيدى اى تنظر منه ما عاودا بين سرته وركبته كاذكره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا للنسب والمغنى عبارة تمنى في حيث نظر الامر مانصه وشرط الحرمة ان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعيت كالوكان بالخطوبة نحو ولدا مرد توعدر عليه رؤيتها سماع وصفها جازله نظره ان بلغه استواءهما في الحسن والافلا كما يحتمل الاذرى ويظهر ان عله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفي سم بعد ذكر ما مر اختصار مانصه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وينبئ ان يجوز نظر نحو اختها لكن ان كانت مزوجة فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها وان رضاه وكذا بغير رضا نفسها واطن رضاها اذا كانت عزباء لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصاحبة هذا الخاطب اه اقول وينبغى اعتبار ان رضاه مطلقا عزباء ولا (قوله وان بلغه) اى مر يد التزوج (قوله المقصود منه) اى من النظر (قوله عاذ كر) اى فى المتن والشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الاولى (قوله ومعنى خطب الخ)

وفي حديث عند الديلى والخطابي النبى عن نكاح الشبهة الزرقاء البنية والبهرة الطويلة المزولة والنهر القصيرة الذميمة او العجوز المدبرة والمهندرة العجوز المدبرة او المكثرة للزنى اى الكلام في غير محله او القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلعا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم اشرافية الذنوب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه اظهر بحسب اجتهاده (تنبيه) كما يسن له تعمرى هذه الصفات فيها كذلك يسن لها ولو ليها تحريمها كاهو واضح (واذا قصد نكاحها) ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء ظاهرا وعلله غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز ويشترط ايضا كاهو ظاهرا عليه بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التمريض كالجعية فان لم تحرمه جاز النظر وان علت به لان غايته انه كالتمريض فاطلاق بعضهم حرمة في العدة اذا كان

وشك) عطف على خلاف (قوله عليه بخلوها الخ) ينبغى اوطنه (قوله لان غايته انه كالتمريض) فيه تأمل (قوله ونظرها اليه كذلك) لم يتعرض لما تنظر منه وقد يقال ما يأتى انه ينظر من الامة ما عاودا بين سرته او كثرها ينقض ان المنظور من الرجل ما عاودا بين سرته وركبته فليتأمل ثم ايت فى كثر للاستاذ البكرى مانصه ويندب للراة إذا أرادت التزوج عن رجعت إجابته كما مر ان تنظر لما عاودته والاسوة صفته على قياس ما سبق اه (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مر وينبغى اشتراط عدم الشهوة وان الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وان يجوز نظر نحو اختها لكن ان كانت مزوجة

بأذنها أو مع عليها بانظر غيبته في نكاحها ينبغى حمله على ما ذكرته (سن نظره اليها) للامربة في الخبر الصحيح مع تأويله جواب بأنه أخرى أن يؤد بينهما أى تدوم المودة والالفة وقيل من الادم لانه يطلب الطعام ونظرها اليه كذلك وخرج بها نحو ولدها امرأه فلا يجوز له نظره وإن بلغه استواءهما في الحسن خلافاً لغيره وقيل من عدم هذا حاجة بجوزة ممنوع إذا استواء في الحسن المقصود لكون نظره يكتفى عن نظرهما في كل ما هو المقصود منه بكاد يكون مستحيلاً أمالوا تنق شرط ما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مسوغه وبعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب رواية أراد الخبر الآخر إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها

وظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد يعرض فتاذى هي او اهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة ايضا فاقبل بحتمل حرمة لان اذن الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة برهان الخبر مصرح بجوازه بعدها فقبل حصرة وانما اولوه بالنسبة للاولوية لا الجواز كما هو واضح إذ ما عالج به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وان لم تأذن) هي ولا وليها اكتفاء (٩١١) باذن الشارع ففي رواية بان كانت لا تعلم

بل قال الاذرعى الاولى
عدم عليها لانها قد تزين
له بما يغره ولم ينظر
والاشتراط مالك الاذن
كانه لخالفه للرواية المذكورة
(وله تكرار نظره) ولو
اكثر من ثلاثة على الوجوه
مادام بيقن ان له حاجة الى
النظر لعدم احاطته باوصافها
ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم
الرائد عليها لانه نظر ايسر
لا ضرورة فليقتيد بها قال
جمع وان خاف الفتنة قال ابن
سراقة ولو بشهوة ونظر
فيه الاذرعى (ولا ينظر)
من الحرة (غير الوجه
والكفين) من رؤوس
الاصابع الى الكرع ظهرا
وبطنا بلا مشي، منهما
لدلالة الوجه على الجلال
والكفين على خصب البدن
واشتراط النص وكثيرين
سرتما عاذاهما حتى ينظر لهما
بحمل على ان المراد به منع
نظر غيرهما او نظرها ان
ادى الى نظر غيرهما
ورؤيتهما ولو مع عدم عليها
لا تستلزم تعمد رؤية
معاذهما فاندفع ميل الاذرعى
لظاهر كلام الجمهور من
من الجواز مطلقا سرت
اولا وتوجيه بان الغالب
انها مع عدم عليها لا تستر

جواب عن اقتضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية اشار اليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله اراد اى
خطبه وقوله لا يخبر اخ لتعليل للتأويل المذكور (قوله وظاهر كلامهم انه لا يندب الخ) وقا قال ظاهرا المغنى وشرحي
المنيع والروض وخلافا لتبهاية عبارته وظاهر كلامهم بقاء تذب النظر وإن خطب وهو الوجه اه (قوله
وانه) اى النظر مع ذلك اى مع كونه بعد الخطبة وجمع عدم التذب (قوله بان الخبر) اى المار انفا (قوله
بالنسبة للاولوية) لا يحنى ما فيه ثم رايت المحشى قال وفيه نظر لان التأويل يقتضى ان ذلك المعنى هو المراد
الا ان يجاب بانه يقتضى ان المراد على وجه الاولوية وفيه نظر اه سيد عمر (قوله هي ولا وليها) الى قوله
ولم ينظر وادى المغنى الا قوله فى رواية الى لانها والى قوله قال جميع فى النهاية الا قوله وضرر الطول الى ومن
لا يتيسر (قوله ولم ينظر الخ) عبارة المغنى ولكن الاولى ان يكون باذنها وخروجها من خلاف الامام
مالك فانه يقول بحرمته بغير اذنها اه (قوله على الوجوه) كذا فى المغنى (قوله قال جمع الخ) وقوله قال ابن
سراقة الخ اعتمدهما النهاية والمغنى (قوله من الحرة) الى قوله واشتراط النص المغنى فى قوله وقول
الامام فى النهاية (قوله واشتراط النص) مبتدأ خبره قوله يحمل (قوله او نظرها) عطف على نظرها سم
(قوله ورؤيتهما الخ) الواحالية اه كرى اقول بل استثنائية يانية (قوله لا تستلزم تعمد الخ) اى فان
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب الغرض سريعا وان علم انه متى نظر اليها ادى ذلك الى نظر غيرهما حرم
النظر وبعث اليها من يصفها له ان اراد اعرش (قوله الظاهر الخ) متعلق بعميل واللام بمعنى الى (قوله
مطلقا) معناه علت اولادى اولاه كرى اقول هذا هو المناسب للسياق لكن المتبادر ان قوله سرت الخ
تفسير للاطلاق فلا يظهر على هذا دعواه الاندفاع (و توجيه الخ) عطف على ميل اه سم (قوله اشتراط
ذلك) اى السرت (قوله اما من) الى قوله ولا يعارضه فى المغنى (قوله من فيهار) اى ولو مبعضه اه معنى (قوله
لتعليم عدم حل الخ) اى فى الحرة اه كرى (قوله ما ياتى) اى فى المتن عن قريب (قوله انها) اى الامة
(قوله هنا) اى عند قصد النكاح (قوله مطلقا) اى فى الحرة والامة (قوله واذا لم تعجبها الخ) كذا فى المغنى
(قوله واذا لم تعجب سن له الخ) هذا اذا كان النظر بعد الخطبة كما هو ظاهر اه كرى وسياق مثله عن
الرشيدى (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سمو كتب عليه الرشيدى ايضا ما ضاع اى فيها اذا كان
نظره بعد الخطبة اما اذا كان قبلها فلا يترتب ثم تبت ما ذكر كى لا يحنى اه (قوله منع خطبتها) اى لغير
الحاطب اه كرى (قوله جازت) اى الخطبة (قوله كما ياتى) اى فى الفصل الا فى شرح الا بان الحاطب
(قوله وضرر الطول الخ) جواب اعتراض (قوله كاشترط الخ) اى من الحاطب وقوله منه اى

فينبى امتناع نظره باغير رضاء زوجها او ظن رضاءه وكذا باغير رضاءها نفسها او ظن رضاءها اذا كانت عزا
لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الحاطب (قوله بالنسبة للاولوية لا الجواز) فيه نظر لان
التأويل يقتضى ان ذلك المعنى هو المراد لان يجاب بانه يقتضى انه المراد على وجه الاولوية وفيه نظر (قوله
فى المتن ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظاهر كلامهم سن نظرو وجه الحرة وكيفية ما عاذا ما بين سره الامة
وركتها وان حصل المقصود بدون ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك بسن نظره وما زاد
يجوز نظره لاذن الشارع فيه لكن لا يسن مر (قوله او نظرها) عطف على نظر (قوله فاندفع ميل)
الاذرعى (الخ) كذا شرح مر (قوله وتوجيه) عطف على ميل (قوله كما صرح به ابن الرفعة) اعتمده مر
(قوله ولا يترتب عليه) اى السكوت جواب اعتراض وقوله جازت اى خطبتها

معاذهما وان اشتراط ذلك بسد باب النظر اه اما من فيهار فينظر معاذا ما بين سرتها وركبتها كما صرح به ابن الرفعة وقال اه مفهوم
كلامهم اى لتعليم عدم حل ما عد الوجه والكفين بانه عورة وسبقه لذلك الرواياتى ولا يعارضه ما ياتى انها كالخبرة فى نظر الاجنبى اليها لان
النظر هنا ما موره بلوع خوف الفتنة فانبطع معاذا عورة الصلاة وفيما ياتى منوط بخوف الفتنة وهو جارى فيما عدا الوجه والكفين مطلقا
واذا لم تعجب سن له ان يسكت ولا يقول لا اردها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشعر بالاعراض جازت كما ياتى

وضر الطول دون ضرر قوله لا يريد ما احتمل غلى ان الاعراض قد يحصل بغير السكوت كما شرط ما يعلم منه انهم لا يجيبون اليه ومن لا يتيسر له النظر لا يريد به بنفسه يسئل ان يرسل من يحمل له نظرا هاليتالما ويصفها له ولو لمالا يحل له نظره فيستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٣) وصف امرأة رجل وقول الامام له امر المرأة بنظر متجردها مرادها معاداة العورة كما هو

الاستراط وقوله انهم الخ اى اهل المخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله وهذا فى المعنى (قوله يسئل الخ) لكن النظر عند ما كانه اذ لم يرسل من يحمل له نظرا هاليتالما ويصفها له ولو لمالا يحل له نظره فيستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٣) وصف امرأة رجل وقول الامام له امر المرأة بنظر متجردها مرادها معاداة العورة كما هو الاستراط وقوله انهم الخ اى اهل المخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله وهذا فى المعنى (قوله يسئل الخ) لكن النظر عند ما كانه اذ لم يرسل من يحمل له نظرا هاليتالما ويصفها له ولو لمالا يحل له نظره فيستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٣) وصف امرأة رجل وقول الامام له امر المرأة بنظر متجردها مرادها معاداة العورة كما هو الاستراط وقوله انهم الخ اى اهل المخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله وهذا فى المعنى (قوله يسئل الخ) لكن النظر عند ما كانه اذ لم يرسل من يحمل له نظرا هاليتالما ويصفها له ولو لمالا يحل له نظره فيستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٣) وصف امرأة رجل وقول الامام له امر المرأة بنظر متجردها مرادها معاداة العورة كما هو

واضح (ويحرم نظر خل) وخصى ويجوب وخشى اذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظرها ولما نظرهما له احتياط وانما غسله بعد موته لا لقطع الشهوة بالموت بل لمق للاحتياط حينئذ معنى ويظهر فيه مع مشكل مثله الجرمة من كل للآخر في حال الحياة بتقديره مخالفا له احتياط اذ هو المبني عليه امر لا مسح كما يأتى (بالخ) ولو شيخاها ومختارها وهو التشبه بالنساء عاقل مختار (اي عورة حرة) خرج مخالفا لايحرم نظره في نحو امرأة كما اتي به غير واحد يؤيده قولهم ولو علق الطلاق برؤيتها لم يبعث برؤية خيالها في نحو امرأة لانه لم يرها ومحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يخف الفتنة ولا شهوة وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشى منه فتنة وكذا ان التذبه كما بهته الزكشى ومثله فى ذلك

(قوله ومن لا يتيسر له النظر الخ) وقضية كلامهم انه لا يحصل الاستحباب بالاستيصال مع امكان الرؤية والوجه حصوله ان رب الصلحة المقصودة على كل منها ومحل كلامهم على ان ذلك اكمل كذا فى كذا الاستاذ البكرى ويوافق ما قال انه لا وجه قول الشارح ولا يريد به بنفسه الخ (قوله فى المتن ويحرم نظرها) يجوز ان يراد بالفعل غير المسحوق الا بديل مقابلته به فيشمل الحصى والمجبوب (قوله اذ هو) اى الاحتياط (قوله عاقل) سياتى عند قول المصنف وان المراهق كالبالغ بائد على حرمة نظر المجنون وان على الولي منعه منه ارجعه (قوله وليس منها) اى العورة (قوله ولانه اذ حرم نظر المرأة الى عورة مثلها فاولى الرجل) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فبما نحن فيه (قوله من داعية) بيان للفتنة (قوله

من ابصارهم ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها كما فى الحديث الصحيح فاولى الرجل (وكذا وجهها) اوبعضه راجع ولو بعض عينها او من وراء نحو ثوب يحكى ما وراءه (وكفها) اوبعضه ايضا وهو من راس الاصابع الى السكوع (عند خوف الفتنة) اجماعا من داعية نحو مس لها او خلوة بها وكذا عند النظر بشهوة بان يلبنه به وان امن من الفتنة قطعاً (وكذا عند الامن) من الفتنة

فما يظنه من نفسه وبلا شبهة (غل الصحيح) ووجه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سائر ارجلهن ولو حل النظر لكن كالمردود بان النظر مظنة للفتنة ومحرك للشهوة فاللاتق بحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالاجنية وبه اندفع ما يقال هو غير عورة فكيف حرم نظره ووجه اندفاعه انه مع كونه غير عورة فنظره مظنة للفتنة او الشهوة فنظم الناس عنه احتياطاً على ان السبكي قال الاقرب الى صنيع الاصحاب ان وجهها وكفيها عورة في النظر ولا (٩٣) يتناقض احكامه بالامام من الاتفاق نقل المصنف

عن عباس الاجماع على انه لا يلزمها في طريقها ستر وجهها ولما هو مستقو على الرجال غرض البصر عنهن لا لانه لا يلزم من منع الامام لمن من الكشف لكونه مكروها والامام المنع من المكروه ما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه وإلا كانت معينة له على حرام فقامت ثم رابت بازرعة اتي بما يفهمه فقال في امة جميلة تهرز مكشوفة ماعدا عين الرقوة الركبة الاجانب يرونها محل جواز يزورها الذي أطلقوه إذا لم يظهر منها تبرج يزعمون لا تعرض لونية ولا اختلاط لمن يمشي منه عادة الفتان بمثل ذلك وإلا أئمت ومنعت وكذا الامر اه ما خصا وكون الاكثرين على مقابل الصحيح لا يقتضى رجحانه لاسيما وقد اشار الى لسان طريقتهم بتعبيره بالصحيح ووجهه ان الآية كما تدل على جواز كشفهن لوجوههن ذلك

راجع الى قوله وكذا النظر بشهوة (الخ) قوله فيما بينه (الخ) والافان الفتنة حقيقة لا يكون الامن المعصوم اه حلى (قوله وبلا شبهة) عطف على قول المتن عند الامن (قوله ولو حل النظر (الخ) الظاهر ان هذا التعليل جار على حل نظر الامر مع عدم الشهوة وامن الفتنة ثم رابت القاض الحشى قال مانصه قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيره على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمتنعون من الخروج سافرى الوجه فقام له اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكرته فقام له اه سيد عمر وقوله بما ذكرته اى من ان هذا التعليل جار على الضعيف من حل نظر الامر مع عدم الشهوة (قوله ومحرك للشهوة) عطف مناهر اه عش (قوله وبه اندفع) اى توجيه الامام وقوله هر اى الوجه اه عش وقال الكردى اى الوجه والكفان واقر الضمير باعتبار ما ذكره اه وهذا افيد والاول اقرب (قوله قال السبكي (الخ) وياتى قيل قول المتن يحمل ماسواه جزم بذلك (قوله ولا يتناقض) الى قوله نعم مردود (ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا يتناقض هذا الجمع وكلام القاضى ضعيف شرح مرادى والمحطاب اه سم ووجه الرشيدى جمع التحفة وداعى النهاية راجعه (قوله لانه لا يلزم (الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله من منع الامام) اى الحاكم (قوله وللامام (الخ) الواو حالية (قوله بدون منع) اى من الامام (قوله ورعاية (الخ) توجيهه لا اختصاص المنع بالامام (قوله من تحققت نظر (الخ) ومنها فى ذلك الرجل (قوله اتي بما يفهمه) فى افهامه ذلك تأمل اه سم (قوله بما يفهمه) اى يفهم (قوله نعم من تحققت (الخ) اه كردى (قوله محل جواز (الخ) مقول فقال (قوله ووجه) اى وجهه فساد طريقتهم (قوله جوازه) اى النظر (قوله قال البقنى الترجيح (الخ) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك ان المدرك مع ما فى المنهاج كما ان الفتوى عليه اه وقول ان قوله له ما فى المنهاج غير الترجيح والغنى والترجيح على طبق ما فى المنهاج من جهة قوة المدرك ومن جهة المذهب لم يرد راجع دليلا ومذهبا فاقام له رشيدى اقول قضية قوله والمعنى الخ ان الفتوى معطوف على قوة المدرك ولك عطفه على الترجيح بل هو الظاهر (قوله والفتوى على ما فى المنهاج) معتمدا عهش (قوله الصواب (الحل) اى حل النظر الى الوجه والكفين عند الامن اه كردى عبارة النهاية والغنى وحيث قيل بالجواز كرهه قيل خلاف الاول وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح حرم النظر الى المنقبة التى لا يبين منها غير عينيها محاجر كما يحسنه الاذرى لاسيما اذا كانت جميلة فكفى المحاجر من خناجر اه فى القاموس والمحجر كجلس ومنه الحد يفتق من العين مدار بها وبان البرقع او ما يظهر من نقابها اه (قوله والمهم) الى المتن فى النهاية الا قوله هو ظاهر الى اختيار الاذرى (تخصيص حل الكشف بالوجه) اى فبما ذكره القاضى عباس اه رشيدى ويحتمل فى الآية (قوله لانه) اى غير اليدوم قوله ومحتمل فيها اى فى اليد (قوله واختيار الاذرى)

ولو حل النظر (الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيره على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمتنعون من الخروج سافرى الوجه فقام له (قوله ولا يتناقض) الى قوله ولا يلزم (الخ) مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا يتناقض هذا الجمع وكلام القاضى ضعيف شرح

هر (قوله لكونه مكروها) قد يقال اذا كان المنع من الكشف لانه مكروه لم يدل على حرمة النظر لجواز انه مكروه فقط فكره الكشف (قوله لانه) الى قوله فقام له (قوله اتي بما يفهمه) (فى افهامه ذلك) تأمل

(٢٥ - شروانى وابن قاسم - سابع)

ويلزم من وجوب انقض حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كالا يخفى فأتضح ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البقنى الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما فى المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعطله بالاحتياط بقول الاستوى الصواب الحل للذهاب الاكثرين اليه ليس فى محملوهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة كشف ماعدا من البدن حتى اليدوم هو ظاهر فى غير البدن لانه عورة فمحتمل فيها لانه حالاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذرى قول جمع محل نظرو وجهه وكفى عجوز يؤمن نظرها الفتنة لا يلقى القوامع من النسيان

ضعيف وبرده مامر من سد الباب وان لكل ساقطة لاقطة ولا دالة في الآية كما هو جلي بل فيها إشارة للحرمة بالتنقيذ بغير مترجات بربنة واجتماع ابى بكر وانس بام ايمن وسفيان (١٩٤) واضرابه بر اربعة رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء لا يقاس بهم

اي من حيث الدليل اعمش (قوله ضعيف) خبره قوله واختيار الاذرعى الخ وجرى على ضعفه المغنى ايضا عبارته واطرافه الكبيرة يشمل المعجوزاتى لا تشتهى وهو الاجرح فى الشرح الصغير وهو المعتمد اقول ويؤيد ما اختاره الاذرعى قول الشارح الاقوى واجتماع ابى بكر الخ (قوله برده) اى ما اختاره الاذرعى (قوله) وان لكل اخر) يظهر انه عطف على مامر وعطفه ع ش على سد الباب حيث قال اى ومثله ان لكل الخ فالمعجوزاتى لا تشتهى قد يوجب لهما من يربدها ويشتهى ا (قوله بل فيها إشارة الخ) بتأمل وجهها إشارة فان ظاهره جواز الاظران لم تنبرج بالزينة ومفهومها الحرمة اذا تزينت وهو عين ما ذكره الاذرعى اعمش (قوله واجتماع) الى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله بنسب) الى قول المتن بين فى المغنى ولولاه لرس فى النهاية (قوله فيه تجوز) اى حيث جعل بين مفعول به واخرجهما عن الظرف فيجوز من غير المتصرة لكن قد يقال عليه ما المانع من جعل المفعول به محذوفاً والتقدير ولا ينظر من محرمه شيئاً بل الخ اهر شديد وقد ربح عليه ان فيه حينئذ حذف الموصوف يدون شرطه (قوله لانه عورة) اى فيحرم نظر ذلك اجماعاً بانه معنى (قوله ويلحق به الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا والمادة بغيره كالروضة حل نظر السرقو الركبة لانهما غير عورة بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك ا (قوله وفيما ياتى) اى فى الامة (قوله وبه) اى الاحتياط وقوله مامر الخ من ان عورة الرجل والامة فى الصلاة ما بين السرقو الركبة (قوله هنا) اى فى نظر الاجنبية (قوله حيث لا شهوة) الى قوله وما قبل فى النهاية والمغنى الا قوله ولوز من الرضاع وقوله فاجراما شارح الى المتن قوله او مع خوف الفتنة (قوله حيث لا شهوة) اى ولا خوف فتنة ا سم (قوله ولو كافر الا يرى الخ) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالمجوس امتنع نظره وخلوته كاتبه عليه الزور كشى نهاية مغنى قال الرشيدى بمعنى ان تمتعه من ذلك ا (قوله يضم المم) عبارة النهاية والمغنى بفتح المم ا (قوله وهو) اى ما يبدو الخ (قول المتن حل النظر الخ) اى وان كان مكروهاً ومعنى (قوله فاجراما شارح) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم اقول بمجرد اعتقاد هذا الشارح لطريقة الخلاف لا يكتفى فى دفع السهو وإنما يدفع ان ثبت ان الرافعى يعتمد ما ظاهر التحفة انه يعتمد طريقة القطع فليراجع ا سيدعمر (قوله بين المتن) نعم للخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) اى المبيعة ايضا اى كالاتمة (قوله وسبب صحيح) اى المصنف بقوله والاصح عند المحققين الخ (قوله لا يختص بها) اى الامة (قوله لكل منظور اليه) من محرم وغيره غير زوجته وامته نهاية ومعنى وصنيعهما هذا قد بشر بتخصيص الحكم بغير الجادات وقال ع ش قوله لكل منظور الخ يشمل عموم الجادات فيحرم النظر اليها بشهوة ا ع ش وانظر ما المارد بشهوة الجادات او التلذذ بها اذ لم تكن على صورة الادنى (قوله على هذه الطريقة) اى طريقة الرافعى (قوله وقد يوجه) اعلم ان المصنف تعرض للتنقيذ بعدم الشهوة فى مسألة الامة والصغير والارردون بقية المسائل وقال

غيرهم ومن ثم جوزوا لمثلهم الخلوة كما ياتى قبيل الاستبراء ان شاذ الله تعالى (ولا ينظر من محرمه) بنسب اورضاع ومصاهرة (بين) فيه تجوز اوضحه قوله الاتى الاما بين سره وركبة) لانه عورة ويلحق به هنا وفيما ياتى على الوجه نفس السرقو الركبة احتياطاً وبه فارق مامر فى الصلاة الا ترى ان الوجه والكفين عورة هنا لانهم (ويحل) نظر (ماسوا) حيث لا شهوة ولو كافر الا يرى نكاح المحارم لان المحرمية تحرم المناكحة فكانا كرجلين او امرأتين (وقيل) يحل نظر (ما يبدو فى المنة) يضم الميم وكسرها اى الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان الى الركبتين (قط) اذ لا ضرورة لنظر ماعده كالسد ولو زمن الرضاع (والاصح حل النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (الى الامة) خرج بها المبيعة فهى كالخبرة قطعاً وقيل على الاصح فاجراء شارح الخلاف بين المتن واصله فيها ايضا سهو (الا ما بين سرقة وركبة) لانه عورتها فى الصلاة فاشبهت الرجل وسبب صحيح انها كالخبرة ونفى الشهوة لا يختص بها لان النظر

مهما او مع خوف الفتنة حرام لكل منظور اليه وما قبل لعل النفى لا ينافى بانه لو خشى الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير صحيح بل الوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد يوجه

تخصيص النفي بهذا بان فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمة من امرأة اجنبية مع عدم (١٩٥) مانع للشهوة وهو يجر غالبا اليها نفثت

الشارح المحلى انه الحكمة تظهر بالتأمل اه والحكمة أن الامة لما كانت في مظنة الامتحان والابتدال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما تومح جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسما عند عدم تمييزها عما تومح جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامر لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب الاحوال ربما تومح جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة بل الضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور واقادبه بتحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الآخر بشهوة اذا لم تكن بينهما زوجية ولا محرمة ولا غير ميو لا سيادة بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة او المحرم الى المحرم بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور اه شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامر مد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة اولى من التعرض له في نظر الامر كالا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر وبفهم منه حكم نظر الامر بالاولى فليتأمل اه سم (قوله تخصيص النفي) اي نفي الشهوة بهذا أي نظر الامة (قوله عما يأتى) أى من نظر العبد الى سيده ونظر المسود الى الاجنبية (قوله ولا يرد) أى على ذلك التوجيه النظر الخ أى بان يقال ان النظر للفصد نظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقيد بنفي الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما حاصله ان غاية ما يفيد التقييد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانها مطلقا اه (قوله) (قوله) اي النظر لنحو فصد (قوله يرد ذلك الخ) أى التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله له جعله فاعل يرد وقوله قيدا في الصغيرة أى كما فاداه العطف (قوله أيضا) أى كالا (قوله انه قيد) أى المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيت ان لا يقيد الامة بذلك كثيرها (قوله لانه) أى تقييد الجميع وقوله من هذا أى تقييد الصغيرة (قوله) (لا تشبه) الى الماتن في النهاية (قوله فان لم يشته الخ) في تقريره على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أى الصغيرة في الماتن اهر شدي (قوله وفارقت العجوز) يعنى لم يفصل في نظر العجوز بالاشتباه وعدمه ولو بغرض زوال التشبه كما صلو في الصغيرة (قوله ولو تقديرا) أى في التشبه (قوله الماتن الى الفرج) أى قبلا او دبرا وينبئ ان محل الفرج مثله اذا دخل في الفرج او قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع (قوله فيحرم) الى قوله اما الصبي في النهاية والمغني (قوله لنحو الام الخ) أى عن يرضع بانهاية ومغني قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها عما تومح جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامر لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب الاحوال ربما تومح جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور واقادبه بتحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الآخر بشهوة اذا لم تكن بينهما زوجية ولا محرمة ولا سيادة بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة او المحرم الى المحرم بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامر مد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة اولى من التعرض له في نظر الامر كالا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر وبفهم منه حكم نظر الامر بالاولى فليتأمل اه سم (قوله تخصيص النفي) اي نفي الشهوة بهذا أي نظر الامة (قوله عما يأتى) أى من نظر العبد الى سيده ونظر المسود الى الاجنبية (قوله ولا يرد) أى على ذلك التوجيه النظر الخ أى بان يقال ان النظر للفصد نظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقيد بنفي الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما حاصله ان غاية ما يفيد التقييد بعد التسليم نفي الشهوة على أنها غرض من النظر لانها مطلقا اه (قوله) (قوله) اي النظر لنحو فصد (قوله يرد ذلك الخ) أى التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله له جعله فاعل يرد وقوله قيدا في الصغيرة أى كما فاداه العطف (قوله أيضا) أى كالا (قوله انه قيد) أى المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيت ان لا يقيد الامة بذلك كثيرها (قوله لانه) أى تقييد الجميع وقوله من هذا أى تقييد الصغيرة (قوله) (لا تشبه) الى الماتن في النهاية (قوله فان لم يشته الخ) في تقريره على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أى الصغيرة في الماتن اهر شدي (قوله وفارقت العجوز) يعنى لم يفصل في نظر العجوز بالاشتباه وعدمه ولو بغرض زوال التشبه كما صلو في الصغيرة (قوله ولو تقديرا) أى في التشبه (قوله الماتن الى الفرج) أى قبلا او دبرا وينبئ ان محل الفرج مثله اذا دخل في الفرج او قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع (قوله فيحرم) الى قوله اما الصبي في النهاية والمغني (قوله لنحو الام الخ) أى عن يرضع بانهاية ومغني قال

زوال تشبهها فان اشتهر ما حثتدحرم نظر ما والافلا وفارقت العجوز بأنه سبق اشتهاو هاولو تقدير فاستصحب ولا كذلك الصغيرة (الا الفرج) فيحرم اتفاقا ومافى الروضة عن القاضى من حله عملا بالعرف ضعيف نعم يجوز نظره ومسه لنحو الام من الرضاخ والترقية

للضرورة اما الصبي فيحل نظر فرجه مالم يميز والفرق ان فرجها الخفى وقيل يحرم ويذل لمخبر الحائض ان محمد بن عياض قال رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صرعى وعلى خرقه وقد كشفت عورتى فقال غطا عورتك فان حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير ولا ينظر الله إلى كاشف عورتهم وظاهر قوله (١٩٦) رفعت وكونا رافعة وقولية والاحتمال بمعناها يمنع حملها على المدين (فائدة) روى

ابن عساكر في تاريخه بسند ضعيف عن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج بين رجلي الحسن ويقل ذكره وفي ذخائر العقبى للحب الطبري عن أبي ظبيان قال والله ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليفرج بين رجله يعني الحسن فيقبل زيبته خرج ابن السري وخرج ابو حاتم ان ابا هريرة امر الحسن ان يكشفه عن بطنه ليقبل ما رآه صلى الله عليه وسلم يقبله فكشف له فقبل سرته اه ولا حجة في شيء من هذه الاحاديث لما ذكر نفيا ولا إثباتا خلافا لمن توهمه (و) الاصح (ان نظر العبد العدل ولا تكفي العفة عن الزنا فقط غير المشترك والمبعض وغير المكاتب كافي الروضة عن القاضي وافر وهان اطالوا فبرده (الى سنده) المتصفة بالعدالة ايضا (و) الاصح ان (نظر مسح) ذكره كذا اثنائه بشرط ان لا يتي فيه ميل للنساء اصلا واسلامه في المسئلة وعداته ولواجبنا لاجنية متصفة بالعدالة ايضا (انظر الى محرم) لينظر ان منها ما عدا ما بين السرة والركبة وتظهر

عش التعبير بالارضاع جرى على الغالب ولا فالمدار على من يتهدد الصبي بالاصلاح ولو ذكر اكان التعامل فرجه من التجاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة لمن يتعاطى اصلاحه بين كون الام قادرة على كفالته واستغنائه عن مباشرة غيرها وعدمه اه (قوله للضرورة) التعبير بها يشعر بانها كغيرها عديم الحاجة وليس من الحاجة مجرد دلاعية الصبي اه (عش (قوله اما الصبي فيحل (خ) خلافا للنهية والمخفي (قوله نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعتمده النهاية والمخفي (قوله ولا حجة في شيء (خ) هل وجهه نفي الحجة عدم صحة هذه الاحاديث واحتمال ان القبيل كان مع حائل وينافي الثاني ما خرج ابو حاتم عن ابن هريرة اه سم (قوله العدل) الى قوله وتظهر منهما في المخفي والى قوله ولان العادى النية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد من هذه الثلاثة اليها ولا نظر ماله كصره به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب كافي الروضة) ولا فرق بين ان يكون معه وفاة الجرم ولا خلافا للقاضي في الشق الثاني معنى ونهية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال ما وجه اعتبار العدالة لسيدها اذا كانت منظورة وغير نظارة وكان العبد الناظر عدلا فليتأمل كذا يقال منظورة المسحوق اه سيد عمر عبارة الرشيدى في تأنيدها هنا وفيما ياتي نظر الى حل نظر امه الى الله الا في كاهو ظاهر والا فلا معنى للتقييد بذلك بالنظر لمجرد نظره اليها حيث لم تنظر اليه فتأمل اه وقوله الى حل نظر ما حل الى حل سفره وخوله معها الا في (قول المتن ونظر مسح) اي حرمانه لا اه معنى (قوله الاصح ان) الاولى اسقاطه ليرجع قول المتن كالنظر النج الى المعطوف عليه ايضا (قوله واسلامه) بالجر صفا على ان لا يتي (عش (قوله ولو لاجنية) وقوله لاجنية راجعا للثمن والاول للبصاف اليه والثاني للبصاف اسكن الاول لا يخفى عنه التقييد بالمحرم (قوله فينظر ان (خ) اي لا يشوقه وخوف فتنة (قوله لقوله تعالى او ما ملكت ايمانك) دليل الاول وقوله او التابعين دليل الثاني وقوله لغيره الى الاربية اي الحاجة الى التكاح اه معنى عبارة عش اي الشبهة اه (قوله ايضا) اي كالنظر فكان الاول تاخيراه عن قوله في الخلوقة السفر (قوله في جواز دخوله) اي المسحوق (قوله لا في نحو محل المس الخ) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن في صحة هذا المعطوف فقه والمراد ان العبد والمسحوق كالمحرم في حل النظر فقط لا في نحو المس قاله الرشيدى واقول بل الظاهر المتعين انه عطف على قول الشارح في الخلوقة الخ كافي الكردى (قوله ولما حل) جواب عما يترجم من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته لحل نظر السيد لامتة المشتركة اه رشيدى (قوله لامتة المشتركة) يبين ان المبيعة كالمشركة ثم رايت في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبيعة لما عدا ما بين سرته وركبته وعكسه وكذا صرح شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصرح به اه يجوز (خ) (قوله فيحل نظر فرجه) اي قبله كما هو ظاهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح حر (قوله ولا حجة (خ) هل وجهه نفي الحجة عدم صحة هذه الاحاديث واحتمال ان القبيل كان مع حائل وينافي هذا الثاني ما خرج ابو حاتم عن ابن هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر هالواحد من هذه الثلاثة ولا نظر واحد منهم اياها كصره به الشارح في شرح الارشاد وصرح فيه ايضا بان سيد المشترك والمبيعة يجوز نظره الى ما عدا ما بين سرته وركبته وتدفق بان نظر الرجل اقوى لان التمتع له بالاصالة فيجازه من النظر ما يجوز للرأفة لقوة جانبها نظر اليه تبعوا وفي شرح الروض وسياتي انه مباح نظر الرجل الى مكاتبته انتهى فانظر عكسه (قوله فينظر ان (خ) وقوله يلحقان (خ) اعتمد ذلك حر (قوله ولما حل نظر له لامتة المشتركة) يبين ان المبيعة كالمشركة لان اليه من الحر كالمبعض المملوك للغير في

منهما ذلك لقوله تعالى او ما ملكت ايمانك او التابعين غير اولى الاربية ويلحقان بالمحرم ايضا في الخلوقة والسفر سم
وقول الاذرى لاحسب في حرمة سفر المسحوق معها خلافاً من قال بالسكينة ولا خلاف في جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا في نحو محل المس وعدم تقيض الوضوء واما حل نظر له لامتة المشتركة لان المالكية اقوى من المملوكية فايح للمالك ما لا يباح للمملوك كذا قبل

وقضيته حل نظرها ملكاتيا وللشرك بينهما وبين غيره او قد صرحوا بخلافه فالذي يتجه في الفرق ان ملحظ نظر السيدة الحاجة وهي متنفية مع الكتابة او الاشتراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل الماورى الاتفاق على العبد (١٩٧) لا يلزمه الاستدنان الا في الاوقات

الثلاثة وعلوه بكثرة حاجته الى الدخول والخروج والمخالطة قال بعضهم والمحرم البالغ يستأذن مطلقا ونظر غيره فيموز النظر متجها فالوجه انه لا يلزمه الاستدنان الا فيهما كالمراقق الاجنبي بل اولى واطال المصنف في مسودة شرح المهذب وكثيرون من المتقدمين والمتأخرين في الانتصار للمقابل الاصح في العبد وجابوا عن الآية بانها في الامام المشتركات وعن خبر ابي داود ان فاطمة رضى الله عنها استترت من عبده وهى صلى الله عليه وسلم فلما وقد اتاهها به فقال ليس عليك باس لانما هو لك بانه كان صبيبا والغلوم يخص حقيقة بوابها واقعة حال محتملة وفيه نظر لانها قولية والاحتمال يعممها وبعدة العدائق الاحرار فكيف بالماليك مع غلب بل اطردهم من الفسوق والفجور لكن بتأمل مامر من اشترط اعدائهم ما يتدفع كل ذلك ثم رايت الاذرى ذكر ذلك لابن العباد احتمال بالجواز في بعض بينه وبينها مهابا في نوبتها لاحتياجها حيثئذ الى خدمته وقياسه مشتركها بايات فيه شريكها والوجه الحرة مطلقا كما صرح بكلامهم ولا نظر

سم قوله ان ملحظ نظر السيدة المصدره مضاف لمفعوله اهرشيدى وكتب عليه سم ايضا مانصه يتأمل حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرة بعضها ثم رايت الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشترك او المبعضة لماعدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح في شرح في هذا الفرق للعلل فيتحكم اهر قوله الحاجة اي حاجة العبد قوله او الاشتراك هذا واضح اذا كان بينهما مهابا ونظر في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما مهابا او كانت فنظر في نوبتها فالحاجة موجودة ثم ما ذكر في المشترك ياتي مثله في البعض اهر ع وشوقه ونظرات الخ المناسب للقيام ونظر بالنزك اذ الكلام كاسر من الرشيدى في نظر العبد الى سبته لافى عكسه قوله ولا كذلك في السيد اي في نظره الى مملوكته اهرشيدى قوله ويؤيده اي الفرق المذكور وقد يقال ان ناقله الماورى إنما يناسب الجزء الاول من الفرق دون الثاني قوله الا في الاوقات الثلاثة اي التي تضمن فيها ثابن المذ كورة في قوله تعالى ليستأذنكم الذين ملكتم انما تذكر والذين لم يبلغوا الخ لم منك الآية اهر شرح الروض قوله مطلقا اي في اي وقت كان قوله الا في الاوقات الثلاثة قوله لمقابل الاصح الخ وهو انه محرم نظره لسبته اهر معنى قوله في الاما المشتركات والمغلغلين الذين لا يشترط النساء معنى وشرح الروض قوله المشتركات اسقطه المعنى قوله وعن خبر ابي داود الخ عطف على قوله عن الآية قوله ان فاطمة الخ عبارة للمعنى قال صلى الله عليه وسلم فاطمة مودة اتاهها معه عبد قدسوه له بها وعليها ثوب اذا قمت به راسها لم يبلغ رجلها واذا غطت به رجلها لم يبلغ راسها فلما راها النبي صلى الله عليه وسلم ما تلقى قال انه ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلماك اهر قوله وقد اتاهها الخ جملة حالية وقوله به اي العبد قوله إنما هو الخ اي الداخل اهر ع وشوقه ذلك اي قوله لكن بتأمل مامر الخ قوله مايات اي السيدة قوله شريكها مفعول ما يات وقوله مطلقا اي وجدت المهابا لا ام قوله مع ما فيه اي العبد البعض او المشترك قوله وهو من قارب اي قول المنزوع على في النهاية الا قوله لا يحتمل خلافة وقوله ثم رايت الى يخرج قول المتن كالبايع اي في النظر اما الدخول على النساء الا جانب بغير استدنان فانه جائز الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة يضمن فيها ثابن فلا بد من استدنانه فيه اهر معنى وفي سم ما حاصله قضية كلام شرح الروض حرمة الخلوة على المراقق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استدنان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة اهر قوله كالجنون اي البالغ اهر ع وشوقه يخالف مامر في اي عمل سم وهو

حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرة بعضها ثم رايت الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشترك او المبعضة لماعدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح في شرح الروض بذلك الا العكس فلم يصرح به قوله وقضيته الخ قد يقال قضيته ايضا حرمة نظر المشترك الى سيدها وهو خلاف مامر عن تصريح شرح الارشاد قوله وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه الخ اعتمد ذلك ممر قوله ان ملحظ نظر السيد الخ يتأمل في هذا الفرق فلعل فيه تحكما قوله والمحرم البالغ بقى غير البالغ وفي كذا الاستدنان بعد ذكر ان العبد لا يلزمه الاستدنان الا في الاوقات الثلاثة وكذا في الطفل المميز ولو ابنا بعد البلوغ يستأذن في امه مطلقا كما قاله بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى قوله فالوجه الخ اعتمد ممر قوله الا في الاوقات الثلاثة قوله في المتن وان المراقق كالبايع عبارة الروض والمراقق كالبايع في النظر لا الدخول في الاوقات الثلاثة عنم الى كالجنون والمميز اي غير المراقق كما في شرحه والمحرم بنسب اورضاع او مصاهرة الخلوة ونظر ما فوق العروة تحت الركبة انتهى وقول شرحه اي غير المراقق يقتضى حرمة الخلوة على المراقق ولا ينافيه ما قدمه من جواز دخوله بلا استدنان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة قوله وهو قرب خمسة عشر اي فيما يظهر شرح ممر يخالف مامر

لحاجة مع ما فيه من الحرية وأملك الغير (و) الاصح (ان المراقق) وهو من قارب الاحتمال أى باعتبار غالب سبته وهو قرب خمسة عشر لا التسع ويحتمل خلافة (كالبايع) فيلزمها الاحتجاب منه كالجنون فان قلت هذا يخالف مامر لا يلزمها سبب جهها وكيفية قلت يحمل

لهنا على ستر عداها أو على ما إذا عدت منه تعد النظر إليها لا نه حيث يجز الفتنه ويلزم وليه منه النظر كاليله منه سائر المحرمات ولو
ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعاً (١٩٨) والمراهقة كالبالغة قبل وفي المراهق المجنون نظاره وقضية تعليمه الحاق المراهق

بالبالغ يظهر على العورات
وحكاية لها انه ليس مثله ثم
رايت الزركشي بحث ذلك
اخذاً من كلام الامام وما ياتي
في ريميه إذا نظر من كوفى
كونه يضمن لإذ أصبح عليه
انه لا بد فيه من كونه
متيقظاً مخرج المراهق غيره
ثم إن كان بحيث يحكى ما رآه
على وجهه فكالحرم وإلا
فكالعدم ويحل نظر رجل
إلى رجل مع ان الفتنة بلا
شهوة اتفاقاً إلا ما بين سره
وركية ونفسهما كامر
فيحرم نظره طلقاً ولو من
محرم لانه عورة قال الأذرى
والظاهر ان المراهق كالبالغ
ناظراً او منظوراً ويجوز
للرجل ذلك فخذ الرجل
بشرط حائل وامن فتنة
واخذ منه حل مصافحة
الاجنية مع ذنك والمهم
تخصيصه الحل معهما
بالمصافحة حرمة مس غير
وجهها وكفها من وراء
حائل ولو مع امن الفتنة
وعدم الشهوة وعليه في وجهه
بانه مظنة لاحدهما كالنظر
وحيث قيل حققتها الامرد
في ذلك ويؤيده إطلاعهم
حرمة معانفته الشاملة
لكنونها من وراء حائل
(ويحرم ولو على امرد) نظر

عجيب فقد مر آتفاً في شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سيد عمر (قوله على ستر عداها)
أي على وجوب ستره (قوله ويلزم وليه الخ) عطف على قوله فيلزم منها الخ (قوله ولو ظهر منها الخ) أي المراهق
بقربته قلت على ذلك اه عش (قوله يظهر الخ) متعلق بتعليمهم وقوله وحكاية الخ عطف على ظهور الخ
وقوله انه أي المراهق المجنون ليس مثله أي البالغ (قوله بحث ذلك) أي ان المراهق المجنون ليس مثل البالغ اه
كردى (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم سم وسيد عمر أي وقوله انه لا بد الخ عطف على انه ليس الخ
(قوله وما ياتي في ريميه الخ) هذا ياتي في باب الصبال وقوله وفي كونه الخ هذا ياتي في باب وجبات الدبة
والضمير فيهما راجع إلى المراهق وقوله يضمن وفي نسخة الكردى من الشارح لا يضمن وهو الموافق لما
يأتي (قوله لا بد فيه) أي المراهق المجنون وقوله هذا في كونه كالبالغ في النظر وقوله متيقظاً لعل المراد به
بقربته ما ياتي في الشارح قوة التمييز وإلا فسكوته ناظر ايفي عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظوراً
لا يحتاج إلى اعتباره فمثل (قوله مع امن الفتنة) إلى المتن في النهاية لا لقوله ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافاً
للنهاية والمعنى كامر (قوله كامر) أي في المحرم (قوله فيحرم نظره) يعني ما ذكره من السرة والركبة
ونفسهما وقوله مطلقاً أي وجود احد من الشهوة وخوف الفتنة لا (قوله ولو من محرم) عبارة المخفى ولو من
ابن وسيدو لافرق بين أن يكون في حرام وغيره ونقل القاضي حسين عن علي رضي الله تعالى عنه ان الفخذ في الحام
ليس بعورة اه (قوله ان المراهق) أي مع البالغ وقوله كالبالغ أي مع البالغ وقوله ومنظوراً ينبغي تعقيده
بما إذا لم يصدق عليه حد الامرد (قوله ذلك فخذ الرجل) أي ومثله بقية العورة حتى الفرج اه عش أي
بشرط الحاجة كما ياتي (قوله وامن فتنة) أي وعدم الشهوة (قوله واخذ منه الخ) ينبغي تعقيد كل من
المساخوذ والمساخوذ منه بالحاجة مقلت وحيث لا يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة سم وعبرة الرشيدى
الظاهر ان ذكر المصافحة مثال وآثره لان الايتلابه غالب وحيث فلا ياتي قول الشارح وانهم تخصيصه اه
(قوله مع ذنك) أي الحائل وامن الفتنة اه عش (قوله تخصيصه) أي الاخذ (قوله غير وجهها) انظر
ما وجهه والذي اهمه التخصيص حرمة مس الوجه ايضاً اه رشيدى ياتي عن فتح المدين ما يوافقه (قوله
من وراء حائل) لا يبعد تعقيده بالحائل الرفع بخلاف الغليظ مر اه سم اه عش ورشيدى (قوله بانه
مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه ايضاً بل والكف من مظنة لاحدهما سم (قوله وحيث) أي حين
التوجيه بذلك (قوله في ذلك) أي في حرمة مس ماسوى الوجه والكفين ولو بحائل رشيدى وعش هذا
التفسير نظر الصنيع الشارح ولا يقدم عن الرشيدى ان الذي اهمه ان التخصيص حرمة مس الوجه ايضاً
(قوله يؤيده إطلاعهم) قد يمنع التأييد بان المعانقة كالمعانقة للشهوة بخلاف مجرد اللبس باليد مع الحائل
اه عش (قوله ولو على امرد) فيه تسامح (قوله وهو من) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى
مع خوف فتنة (قوله لم يبلغ الخ) عبارة المعنى الشاب الذي لم تنبت لحريمه ولا يقال لمن اسن ولا شعر بوجهه
امر د بل يقال له ثل بالناء المثلثة اه (قوله غالباً) أي باعتبار العادة الغالبة للناس لا جسسه اه عش (قوله
الرجال أي السليمة الطبع (قوله مراده الخ) يتأمل اه سم (قوله مع خوف الخ) إلى قول المتن قلت في المخفى
(قوله مع خوف الخ) راجع إلى المتن وقوله وبشهوة عطف عليه (قوله لم يندثر الخ) نبيه على ان

في أي محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم (قوله فكالحرم) قضيته ان يستاذن في الاوقات الثلاثة
(قوله في المتن إلا ما بين سره وركبة) يخرج البسرة والركبة مر (قوله قال الأذرى الخ) اعتمده مر
(قوله واخذ منه الخ) ينبغي تعقيد كل من المسخوذ والمسوخوذ منه بالحاجة قلت وحيث لا يحتمل ان غير
المصافحة كالمصافحة (قوله من وراء حائل) لا يبعد تعقيده بالحائل الرفع بخلاف الغليظ مر
(قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال مس الوجه ايضاً بل والكف من مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

شئ من دن (أمرد) وهو لم يبلغ أن أو طوع الحدية غالباً ويظهر ضبطاً ابتداءه بان يكون بحث لو كان صغيرة لا شتهت للرجال مجرد
ومن زعم انه المحرم مراده البالغ من الاحكام فلا ياتي ما ذكره مع خوف فتنة بان لم يندثر وقوعها كقائه ان الصلاح او (بشهوة) اجماعاً

وكذا كل منظور اليه فائدة ذكر ما فيه تمييز طريقة الرأى وضبط في الاحياء الشهوة بان تأثر بحال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه وبين الملتحى وقريب منه قول السبكي هي أن ينظر فيلند وان لم يشته زيادة وقاع او مقدمة له فان ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والمحبة طائفتين سلامتهم من الاثم وليسوا باساليين منه (قلت وكذا) يحرم نظره (بغيرها) أى الشهوة ولو لمع من الفتنة (في الاصح المنصوص) وان نازع فيه حكاير تفلج مع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه خرق للاجماع وليس في محله وان وافقه قول البلقيني يحمل مع امن الفتنة اجماعا وذلك لانه مظنة الفتنة كالرأى بل قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم اثماتها لانه لا يحمل بحال واتمام

يؤمر بها بالاحتجاب بالشبهة في تركهم التعلم والاسباب واكتفاءه بوجوب النقص عنهم الحاجة كآيات وقد بالغ السلف في التفسير منهم وسومهم الاثنان لا يستقدرا م

شرعا ووقع نظره بعضهم على امر دفعا عجيبة فاخبر استاذاه فقال سترى غبه ففسى القرآن بعد عشرين سنة وشرط الحرمة مع امن الفتنة وانتفاء الشهوة ان

لا يكون الناظر محر ما ينسب وكذا رضاء او مصاهرة على ماشئله اطلاقهم ولا سيدا ويظهر حل نظر مملوكه

وممسوح اليه بشرطهما السابق وان يكون المنظور جميلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويفرق بين هذا

والرجوع فيه اذا شرط في المبيع مثلا الى العرف بناء على الاصح ان الملاحة وصف ذاتي بان المدارس على

ما تريد به المالى هو ومنوط بالعرف لا غير هنا على ما قد تميز لفتنة وهو منوط بميل طبعه لا غير وانما لم

يقيدوا النساء بذلك لان لكل ساقطة لافطة ولان الميل اليهن طبيعي وخرج بالنظر المس ليجرم وان حل النظر كاجرم به بعضهم وانما يتجه ان قلنا بما تاتي عن مقتضى

الروضة ان المحرم المرأه يحرم مسها مطلقا اما على المتعد الاق من التفصيل فيعين مجيء مثله هنا او الخلو به فتجرم لكن ان حرم النظر فيها يظهر والفرق بينها وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأه على حل خلوها المحرم بها واختلافهم في حل مسها وان كان معه امر دأخر او اكثر كآياتي (والاصح عند المحققين ان الامه كالخروف والله اعلم) لا غشرا كهما في الآثوم فهو خوف الفتنة بل كثير من الامام

بجرد الخوف لا يكفي في الحرمة وان كان هو المتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجرد ادراكه ولو لم يعد فلا بد من ظن الفتنة بان كثر وقوعها ام عرش عبارة المعنى وليس المعنى بخوف الفتنة غلبة الظن بوقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا و لا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله) وكذلك الكل منظور اليه (الخ) عبارة المعنى ولا يختص هذا بالامر دأخر بل بالنظر الى الملتحى والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وانما ذكره توطئة لما بعده اه (قوله) ذكرها (أى الشهوة فيما يى نظر الامر د (قوله) بحيث يدر ك (الخ) أى بالذمة وقوله فرقا بين الملتحى اى بحيث تسكن نفسه اليه ما لا تسكن عند رؤى الملتحى وقوله زيادة وقاع هو من اضافة الصفة الى الموصوف أى وان لم يشته وقاعا زاد اعل مجرد الذمة اه عرش (قوله) تمييز طريقة الرأى (أى مع ما قدمه من الحكمة في ذلك اه رشيدى (قوله) كثير (الخ) عبارة المعنى قال أى السبكي وكثير من الناس لا يقدمون على فاحشته يقتصرون على قول المتن قلت وكذا بغيره (الخ) اثنى شيخنا الشباب الرملى بان المعتمد ما خرج به الرأى خلافا لتصحيح المصنف شرح مراههم اقول ولو وافقه المعنى فيبطى الردى على تصحيح المصنف وافر النزاع وقول البلقيني الاثنين وكذا افضل في النهاية ثم قال فلم اعلم ما تقر ان ما قاله المصنف من اختياراته لا من حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرأى اه (قوله) فزعم انه (أى ما صححه المصنف (قوله) وليس (الخ) اى ما زعمه البعض وكذا اختبره وان وافقه (قوله) وذلك (راجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويظهر الى وان يكون (قوله) لانه (أى الامر د لا يحمل بحال) اى مع ذلك قالونا بالمرأه اشد اثمنا من اللواط به على (الراجع لما يؤدى اليه الزنا من اختلاط الانساب اه عرش (قوله) لم يؤمر (أى الامر د (قوله) فاعجب) اى احبه وقوله غبه اى عاقبه اه كردى (قوله) حل (نظر مملوك) اى الامر د قوله اليه متعلق بنظر المضاف الى فاعله (قوله) السابق (أى فى شرح وان نظر العبد الى سيده و نظر ممسوح (الخ) (قوله) وان يكون (الخ) عطف على ان لا يكون (الخ) (قوله) بين هذا) اى جمال الامر د المنظور وقوله فيما يى الجمال (قوله) بذلك (أى بالجملة (قوله) وخرج (أى قوله بدليل في النهاية الا قوله وانما الى والخوف (قوله) بما تاتي (أى فى شرح رضى حرم النظر حرم المس (قوله) فيعين مجيء مثله (الخ) قد يمنع التبعين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى اه سم (قوله) والخلو (عطف على المس وقوله به اى الامر د (قوله) لكن ان حرم الخ (فيه نظر اه سم (قوله) والفرق (الخ) اى حيث تقيدت حرمة الخلو بمجرمه النظر ولم تقيد حرمة المس به اه سم (قوله) وان كان (الخ) غاية لقوله فتجرم (قوله) كآياتي (أى فى شرح ويباحن لفصد الخ (قوله) لا شترأ كهما (الى قوله نازع في النهاية والمعنى (قوله) بل كثير من الامام (كالتريات اه معنى (قوله) فخرجوها (أى الفتنة (قوله) بالكاع) عبارة القاموس وامرأة الكاع كقطام اثيمة اه (قوله) لاحتيال


بتأمل (قوله) في المتن قلت وكذا بغيره (أى الاصح (الخ) اثنى شيخنا الشباب الرملى بان المعتمد ما صرح به الرأى خلافا لتصحيح المصنف شرح مراههم اقول (قوله) فيجرم مراههم اعتمد مراههم (قوله) فيعين مجيء مثله هنا قد يمنع التبعين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى (قوله) والخلو (عطف على المس (قوله) لكن (الخ) كذا مراههم (قوله) ان حرم فيه نظر (قوله) والفرق (الخ) اى حيث تقيدت حرمة الخلو بمجرمه النظر ولم

لكل ساقطة لافطة ولان الميل اليهن طبيعي وخرج بالنظر المس ليجرم وان حل النظر كاجرم به بعضهم وانما يتجه ان قلنا بما تاتي عن مقتضى الروضة ان المحرم المرأه يحرم مسها مطلقا اما على المتعد الاق من التفصيل فيعين مجيء مثله هنا او الخلو به فتجرم لكن ان حرم النظر فيها يظهر والفرق بينها وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأه على حل خلوها المحرم بها واختلافهم في حل مسها وان كان معه امر دأخر او اكثر كآياتي (والاصح عند المحققين ان الامه كالخروف والله اعلم) لا غشرا كهما في الآثوم فهو خوف الفتنة بل كثير من الامام يفوق اكثر الحرائر اجمالا فخرجها بين اعظم وضرب عمر رضى الله عنه لامة استربت كالخروف وقال اتقوا بهن بالحر اتركوا الخ لا يدل للحل لاحتيال

أهله ليدانها الحرائر بطن انهن هي اذا لاماهن يقصدن للزنا والحرث كن يعرفن بالسرو وتازعن في البلقيني واطال بما اشار الاذهرى لرده
 بذكر جمع محققين صرحوا بذلك وبان الأدلة شاهدة له (والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) ليحل حيث لا خوف فتتولد لاشهوة لها نظر ما عدا
 نسرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة (والاصح) تحريم نظر ذمية وكل كافرة ولو حرة (الى) ما لا يبدو في المبهة من (مسألة) غير سيدتها ومحرما
 لمفهوم قوله تعالى اونسائهن ولا تهاقن (٢٠٠) تصفها الكافر فيفتنها وصحن عن عمر رضي الله عنه منعها من دخول حمام معها ودخول

الذميات على امهات المؤمنين
 الورد في الاحاديث الصحيحة
 دليل لما صححه من حل
 نظرها منها ما يبدو في المبهة
 واعتمد جمع ما اقتضاه
 المتن من انها معها كالاجنبي
 وافق المصنف اى بناء
 على ما في المتن بجمرة كشف
 نحو وجهها للذمية لانها
 تعينها به على ما غشى منه
 مفسد وهو وصفها لمن قد
 نفتن به على محرم اذ
 الكافر مكلف بالفروع
 على عامر ولا يحرم نظر
 المسلة لها خلافاً لن توقف
 فيه اذ لا يحذور بوجهه
 ومثلها فاسقة بسحاق او
 غيره كرنا او قيادة فحرم
 الكشف لها (و) الاصح
 (جواز نظر المرأة الى بدن
 اجنبي سوى ما بين سرته
 وركبتها) وسواهما ايضا
 كامر (ان تخفف فتنة) ولا
 نظرت بشهوة لنظر عائشة
 رضى الله عنها الحبيشة
 يلعبون في المسجد والتي
 يراها وفاق نظره
 اليها بان يلبسها عورة ولذا
 وجب سره بخلاف بدنه
 (قلت الاصح التحريم
 كبر) اى كظفره (اليها)
 والله اعلم للخبر الصحيح

انه (الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال قصده بذلك نفى الاذا عن الحرائر لان الامام كماله فغشى انما اذا
 استتر الامام حصل الازاء للاحرائر فامر الامام بالتكشف ويجتزئ من الصيانة عن اهل الفجور اه (قوله)
 ونازع عليه (الخ) عبارة المغنى قال البلقيني في تصحيحه ما دعاه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرفه و
 شاذ مخالف لاطلاق نص الشافعي في عورة الامم ومخالف لما عليه جمهور اصحابه انتهى وهذا ما عليه عمل
 الناس ولكن الاول احوط اه (قوله صرحوا) نعمت ثابن جمع (قوله بذلك) اى بما دعاه المصنف وكذا
 ضميره (قوله فيحل حيث) الى قوله ومثلها في النهاية والمغنى الا قوله سرتا ور كبتها وقوله ودخول الذميات
 الى واعتمد جمع (قوله لانه عورة) اى ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما (قوله غير سيدتها ومحرما)
 عبارة المغنى والنهاية (تنبيه) محل ذلك في كافرة غير محرم المسلمة وغير مملوكة لها امها فيجوز
 لها النظر اليها اه (قوله لمفهوم قوله تعالى اونسائهن) فلو جازها النظر لم يبق للتخصيص فائدة اه
 مغنى (قوله منعها) اى الكنايات وقوله معها اى المسلمات اه معنى (قوله دليل لما صححه) قد يقال
 الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اى للاستلزام هنا وجه منه فيما سياتى في قصة نظر عائشة الى الحبيشة كاهو
 ظاهر اه سيد عمر (قوله لما صححه) اى في الروضة واصلا اه نهاية (قوله من حل نظرها منها (الخ)
 وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله اى بناء (الخ) اعتمد مر اه سم اى والمغنى (قوله بجمرة كشف (الخ)
 يعنى بانه يحرم على المسلمة تمكين الكافرة من النظر اليها (قوله على محرم) عطف على قوله على ما غشى (الخ)
 (قوله اذ الكافر (الخ) قد يقال الذى استظهره ثم مكلف بالفروع المجمع عليها وهذا ليس منها كاهو واضح
 ليتأمل اه سيد عمر (قوله ومثلها (الخ) خلافاً للنهاية والمغنى ورجع عن ما اختاره الشارح عبارته
 وما قاله اى حج ظاهر لان ما عللوا به حرمة نظر الكافر موجود فيها ويغنى ان يحرم على الامر بالتكشف بل
 هذه حاله ما ذكر اه (قوله فاسقة (الخ) قد يقال عدم تقيدده المنظر اليه بالصفة يقتضى حرمة نظرها
 لفاسقة اخرى وهو متجه اه سيد عمر (قوله وسواهما (الخ) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله كاسر) اى امرارا
 (قوله اى كظفره) الى قوله وورد في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ينظر ان) لعل التذكير باعتبار الشخصين
 (قوله وان ذلك (الخ) عطف على وليس (الخ) (قوله او عائشة (الخ) عطف على قوله قبل نزول الخ اى او بعده
 ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ زكان الاول اسقاط واول العطف عبارة النهاية وان عائشة الخ وعبارة المغنى
 او كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) اى بان لم تر افاق اذ اذ اه رشيدى (قوله ورد بان استدلالهم الخ)
 في هذا الرد كالذى بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النبى صلى الله عليه وسلم على ميمون ان سلبه لنظرهما غير
 الوجه والكفين وان الوجوب الذى قال به ابن عبد السلام منع النساء من رؤية غير الوجه والكفين اه
 رشيدى اقول ومن النظر المؤدى الى الفتنة كما يشير اليه قوله الاتى اى وقد علم منها الخ (قوله انه لا فرق)
 تنقيح حرمة المس به (قوله ولو حرة) اى وان كانت قريبة غير محرم كثر (قوله غير سيدتها ومحرما)
 قال في شرح الروض اماهما فيجوز لها النظر اليهما انتهى (قوله من حل لدره منها الخ) اعتمد
 الحل مر (قوله اى بناء الخ) اعتمد مر (قوله ولا يحرم نظر المسلمة لها) كذا مر (قوله ومثلها
 فاسقة بسحاق الخ) وقول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسلمة مردود كما قاله البلقيني

انه  امر ميمون تقوم اسلبه وقد ارهما ينظر ان لابن ام مكتوم باحتجاب منه فقالت له ام سلة اليس هو اعمى لا يبصر فقال افعميا وان اى
 انتما السبا تبصرانه وليس في حديث عائشة انها نظرت رجولهم وابدانهم وانما نظرت لعبيهم وحرابهم ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع
 بلا قصد صرفته حالوا ان ذلك قبل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمة نظرها لوجهه
 وبدنه بلا شهوة وعندنا من الفتنة لم يقل به احد من اصحاب ورد بان استدلالهم بما مر في قصة ابن ام مكتوم والجواب عن حديث عائشة

صریح فی انه لا فرق و یرده ایضا قول ابن عبد السلام جاز ما به جزم المذهب یجب علی الرجل سد طاعة تشرف المرأة مناعا علی الرجال ان لم تنه
بنیه وقد علم منها تعد النظر الیهوم و مر ندب نظرها الیه لخطیئة کبر الیه (ونظرها (٣٠١) الی محرما کمکسه) ای کنظره الیه

فتنظر منه ما عدا ما بین السرة
والرکبة و مر الحاقهما بما
بینهما خلافا لما یوممه کلام
شارح (ومتی حرم النظر
حرم المس) بلا حائل و کذا
معناه ان خاف فتنة بل وان
أمنها علی مامر بل المس
اولی الحرمة لانه یبلغ فی
اثارة الشهوة اذ لو انزل به
افظر او بالنظر فلا یحرم
مس شیء من الامر مدلی ما
مرو من عورة المائل او
المحرم وقد یحرم النظر دون
المس کان امکن طبینا
معرفة العلة بالمس فقط
و کمضوا اجنبیهما بایحرم
نظره فقط و دبر الحلیة
یحرم نظره ای علی ضعیف
والاصح حرمتها فی الاول
وجوازها فی الثاني وما
الیهما الماتن انه حیث حل
النظر حل المس اغلب ایضا
فلا یحیل لرجل مس وجهه
اجنبیه وان حل نظره لنحو
خطیئة او شهادة او تعلیم
ولا لیسیده س شیء من
بدن عبدها وعکسه وان حل
النظر و کذا الممسوح کا
مروما قبل و کذا بمن غیر
مراقب لا یحیل مسه وان
حل النظر مردود و ما حل
نظره من المحرم قد لا یحیل
مسه کطبها ورجلها
وتقبیلها بلا حائل لغير حاجة
ولا لشفقة بل و کیدهها علی ما

أی بین الوجه و الکفین و غیرهما ع و یجوز ان المعنی بین نظر الرجل الی الاجنبیه وعکسه (قوله
و مر ندب نظرها الیه لخطیئة) و قول المصنف کبر الیهما یقتضیه اه معنی (قوله) خلافا لما یوممه (الخ)
لا ولتا یقر المعنی (قوله) وان امنها علی مامر) ای فی شرح و یحیل نظر رجل الی رجل الا (الخ) اه سم (قوله)
لا یبلغ) الی قوله و ما اقمه فی المعنی و الی الماتن فی النہایة الا قوله ای کل مال و فی شرح مسلم (قوله) من (المراد)
ای الاجنبی (قوله) علی مامر) ای فی شرح ح قلت و کذا بغيرهافی الاصح المنصوص اه سم (قوله) وقد یحرم
الخ) معتمدا اه ع (قوله) یحرم نظره) ای فقط (قوله) حرمتها) ای النظر و المس و کذا تخیر جوازها
و قوله فی الاول ای فی عضو الاجنبیه الملبس و قوله فی الثاني ای دبر الوجه و الامه (قوله) ای انقطو
(قوله) فلا یحیل الخ الفاء للتعلیل (قوله) مس وجهه اجنبیه) ای بلا حائل اخذا بما ذکره فی شرح و یحیل نظر
رجل الی رجل الخ لکن قد ما هنا کن عن الشیدی المیل الی الاطلاق وهو الظاهر ثم رایت فی فتح المعین
مانصه و حیث حرم مسه بلا حائل نعم یحرم مس وجهه الاجنبیه مطلقا اه (قوله) وان حل نظره) ای
و امن الفتنة و الشهوة (قوله) او تعلیم) ای علی القول به اه سم (قوله) مردود) ای فحل نظره و مسه
لکن قال سم قضیه کر نه کالمحرم ان باقی فی مسه تفصیل مس المحرم الی آخر ما ذکره فلیراجع اه ع
(قوله) و ما حل نظره الخ) عطف علی قوله لا یحیل لرجل الخ عبارة المعنی و من الثاني ای ما استثنی من المفهوم
المحرم فانه یحرم مس بطن الام و ظهرها و غیر سابقا و رجلا کافی الرخصة لکنه مخالف لما فی شرح مسلم
للمصنف من الاجماع علی جواز مس المحارم و جمیع بینهما یحمل الاول علی مس الشهوة و الثاني علی مس
الحاجة و الشفقة و هو جمع حسن اه و سیاق عن شرح الارشاد مثله (قوله) من (المحرم) و کذا من غیرها علی
ما مر فی قوله و اقمه تخصیصه الخ (الخ) اه ع (قوله) و تقبیلها الخ) لا یحیی ما فی عطفه علی طبینا الواقع
مثلا لا حل نظره الخ (قوله) بلا حائل الخ) راجع لقوله قد لا یحیل مسه (قوله) لغير حاجة) و من الحاجة ما جرت به
العادة من حکر رجلی المحرم ونحوه کمسلم او تکبیس نظره اه ع (قوله) لکن قال الاسنوی الخ)
ضعیف اه ع (قوله) انه) ای ما اقتضاه عبارة الرخصة (قوله) و سبیه) ای مقتضى عبارة الرخصة
ع (قوله) ان الرافعی عبر) ای فی اصل الرخصة (قوله) و هو) ای تعبیر الرافعی (قوله) و لا مس الخ) ای ولا
یحیل مس الخ اه ع (قوله) بغير المصنف) ای فی الرخصة (قوله) المشترط لیه) تقدم الاثبات الخ) ای
غالبوا الا قد یتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفی كما وضح السعدنی المطول کافی والله لا یحب کل

وان جزم به الزرکشی شرح حر م (قوله) و یرده ایضا قول ابن عبد السلام) کذا شرع حر م (قوله) وان أمنها
علی مامر) ای فی شرح و یحیل نظر رجل الی رجل الاما بین سرته و رکبته (قوله) و یحرم مس شیء من
الامر د علی مامر) ای فی شرح قلت و کذا بغيرهافی الاصح المنصوص (قوله) و الاصح حرمتها) ای
النظر و المس فی الاول ای عضو الاجنبیه (قوله) او تعلیم) ای علی القول به (قوله) و کذا بغيره غیر مراهق)
قضیه کر نه کالمحرم ان باقی فی مسه تفصیل مس المحرم و فی شرح الارشاد له قضیه کلامه حل المس من کبيرة
لصفیر ای لم یبلغ حد ایشیتى عفا و عکسه و هو یحتمل و یحتمل حرمة لا یبلغ فلا یلزم من حل
النظر خله لان الاحراز عن النظر مع الصفیر یشق بخلاف المس انتهى ولیه ایضا بعد ذلك ما غیر المراهق
فان کان یمیز الکالمحرم و ان کان غیر مد من فان لم یحک مراده فهو ضره کتبیته و یجوز التکشف له انتهى
فلنامل هذامع اول الحاشیه (قوله) مردود) کذا مر (قوله) المشترط لیه) تقدم الاثبات الخ) ای غالباً
و لا لاف قد یتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفی كما وضح السعدنی المطول کافی والله لا یحب کل

كل ما لا يحرم نظره منه حتى يطابق ما ذكر اعني الاسنوى اولامن شرط سلب العموم قوله للمشترط فيمالى اخره يتعين تاويله بان المراد بتقدم الابتناء على كل تاخر النفي عنها على انه باقى الاللا لذلك تحقيق تتعين مراجعته وشرح مسجل من راس المحرم وغيره مما ليس بعورة اجماعاى حيث لاشهوقولا خوف فتنة بوجه سواء مس لحاجام شفقة وعبراصله وغيره بحث بدل متى واستخدمة السبكي لان حيث اسم مكان والفصدان كل مكان حرم نظره حرم مسه ومتى اسم زمان وليس مقصودا هناورد بمنع عدم قصدبل قد يقصد الا لاجنبية يحرم مسها وبعده نكاحها يحل وبعده طلاقها يحرم والطفلة تحل ثم يحرم وقبل زمن نحو معاملة يحرم ومعه يحل (وبياحان) النظر والمس (لفصد وحجامة وعلاج) للحاجة لكن بحضرة مانع خلو كحرم اوزوج اوامرافقة حل خلو رجل بامرأتين يتحسهما وليس الامردان كالمرأتين خلافا لمن يحسه لان ماعللا يفهمان من استحباب كل بحضرة الاخرى لا ياتى فى الامردن كاحصر حواه فى الرجلين

مختلف لغزو وغيره اه سم (قوله) اي كل ما لا يحرم نظر (الخ) كان التاويل بذلك ليطهر السلب الذي ذكر ان المصنف عبر به مع ما لان العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه ان التاويل المذكور لا يفيد السلب المطلوب هنا وانما يفيد انه يقول مثلاً اي كل ما حل نظره من المحرم لا يحل مسكه كما يظهر بمرآة علم المعاني (قوله) حتى يطابق ما ذكره (الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اه سم وان شرط سلب العموم تقدم النبي على كل يقضي ان يكون شرط محرم السلب تاخر النبي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تاخره عن كل فتقول بالنفي ليطهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما في ذلك التاويل فتنبه (قوله) يحل من اس المحرم الخ اي يحال وبودنه اه عش (قوله) وغيره) اي غير الراس (قوله) وليس بعورة) عبارة شرح الارادته يحرم من ساق او بطن محرمه كما هو تعقيبها وعكسه لا حاجة ولا شفقة ولا اجاز عليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع من المحارم في الراس وغيره ما ليس بعورة اه وحيث جاز تعقيب المحرم هل يشمل تعقيب الفم اه سم اقول قضيتهما طلاقهم الشمول (قوله) سواء امس لاجه ام شفقة) يقضي ذلك عدم جواز عدم القصود مع اتفاتها ويحتمل جوازه حينئذ لانه صلى الله عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال عش قوله ويحتمل جوازه اي ومع ذلك فالعامة ما قدمه من الحرمة عند اتفاتها والحاجة والشفقة ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق يحمل على... شفقة اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المعنى من الاجواز عبارة تهو الذي ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه (قوله) وليس) اي الزمان (قوله) يمنع عدم قصده) ان اراد مطاعا فلا يلائق السؤال وان اراد هنا فاطما كما شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا عبر اصلا الى المتن في المعنى (قوله) يحرم) اي النظر اه عش (قول المتن لصدور حجامة) ومثل النظر لها نظر الخاف الى فرج من يحتمل ونظر القابلة الى فرج التي تولدها اه معنى (قول المتن وعلاج) من عطف العام على الخاص (قوله) للحاجة) الى قوله وسعسوح في المعنى الاول فلو ليس الامردان الى وبشرط والى المتن في النهاية (قوله) باسراين ثنتين) ومنه يؤخذ ان محل الاكتفاء باسرة ثمة ان تكون المعالجة ثمة ايضا اه عش (قوله) وليس الاسردان) اي ولا اكثر منهما اه عش (قوله) لان ما علوا (الخ) محل انظرو وتصريحهم بما ذكر في الرجلين لا يؤيده اذ لا يلزم من عدم استحباب الرجل من الرجل في الفعل عدم استحبابه معه في الانفعال بل هما اولي بما ذكر من المراتين ثم رآيت المحشى سم قال ما لفظه قوله لا باق في الامردين قد يقال بل باق لان

مختار فخور بغيره **(قوله)** أي كل ما لا يحرم نظره (الخ) كان التواويل بذلك ليظهر السلب الذي ذكر أن المصنف عبر بعمومه لأن العبارة في الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومته **(قوله)** حتى يطابق ما ذكره كان المراد هنا الكلام ما ذكره أولا ومن أن شرط سلب العموم تقدم الشيء على كل يقتضي أن يكون شرط عموم السلب تأخر الشيء عن كل والعبارة المقولة عن المصنف ليس فيها شيء فضلا عن تأخره عن كل فالول بالفقير ليظهر فيها ذلك **(قوله)** وفي شرح مسلم بحل من راس المحرم وغيره ما ليس بعور (الخ) عبارة شرح الإرشاد نعم يحرم من ساق أو بطن محرمة كما هو وتقبلها وعكسه بلا حاجة لا شفقة ولا إجازة وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع عس المحارم في الرأس وغيره ما ليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل النعم **(قوله)** وليس مقصودا هنا ودالخ) أقول لا يخفى أن المصنف ذكره أولا لحكم نظر الاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الاجنبية إلى غيرها وحكم نظر الصغيرة باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغر إلى غيرها وهكذا فحيث ذكر بعد ذلك حكم المس وانما تابع النظر في الحكم لا يفهم من ذلك إلا أن المقصود بيان حكم من بين حكم نظره لا بيان حكم الاجنبية بعد زوال كونها اجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فافقر للسبكي وليس مقصودا هنا كلام صحيح عند التامل الصحيح وقول الراد بل قد يقصد أن ادعى نفسه قسما ولم يرد أو دنا فافهم عن هذه الردغير ملاق للردود تامل **(قوله)** لا يأتي في الأمرين قد يقال بل يأتي لأن الذكر قد لا يستحي بحضرة مثله إذا كان

ويشترط عدم امرأة تحسن ذلك ككسبه وان لا يكون غير أمين مع وجود أمين ولا ذميا مع وجود مسلم او ذميا مع وجود مسلمة وبحث البلقيني انه يقدم في المرأة مسلمة فقصي مسلم غير مراقق فكاقر غير مراقق فامارة كافرة (٢٠٣) فحرم مسلم فحرم كافر فاجنبى مسلم

الكافر وواقفه الاذرى على تقديم الكافرة على المسلم وفى تقديمه لها على المحرم نظر ظاهر

والذى ينتج تقديم نحو محرم مطلقا على كافرة كظنرها مالا

تنظر هي ومسوح على مراقق وامهرو لو من غير الجنس والذين على غيره ووجود من لا يرضى الا باكثر من اجرة المثل كالعدم

فيما يظهر بل لو وجد كافر يرضى بدونها ومسلم لا يرضى الا بها احتمل ان المسلم كالعدم ايضا اخذ بما ياتي ان الام لو طلبت اجرة المثل ووجد

الاب من يرضى بدونها سقطت حضانة الام ويحتمل الفرق ويظهر في الامرد انه يتأتى فيه نظير ذلك الترتيب فيقدم من يحل

نظره اليه ففسر مراقق فمراقق فمسلم فكاقر بالغ ويعتبر في الوجهه والكسف اذنى حاجة وفيما عداهما مبيح تيمم الا الفرج

وقريبه فيعتبر زيادة على ذلك هو ان تشدد الضرورة حتى لا يعد الكسف لذلك

هتكا للردوء وقلت ويباح النظر للوجه فقط (للماملة)

كبيع وشراء ليرجع بالعدة ويطالب بالثمن مثلا (وشهادة) تحملا واداء لها او عليها كنظر الفرج للشهادة بزا او لاداة او

الذكر فلا يستحى بحضرة مثله اذا كان فاعلا ويستحى اذا كان مفعولا فالخبر على ذلك ثم لا بدنى الامرد من كونهما تفتين كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وبشرط الخ) عطف على بحضرة الخ (قوله عدم امارة الخ) ظاهره ولو كافر في المسلمة وعكسه (قوله وان لا يكون الخ) وبشرط الماوردى ان يامن بالافتنان ولا يكشف الا قدر الحاجة كقاله الفغالى في فناء وبهاية ومعنى قال عش قوله ان يامن بالافتنان هو ظاهر ان لم يتعين وان تعين فينبغى ان يعالج ويكف نفسه ما يمكن اخذاعا ميا فى الشاهد (قوله ولا ذميا) معطوف على غير امين (قوله وبحث البلقيني الخ) بقدرى في هذا الترتيب نظر من وجوه اخر غير ما اشار اليه الشارح منها تقديم المسلم المراقق على الكافر الغير المراقق مع ان الاول كالا جنبي بخلاف الثاني فانه كالمحرم او كالعدم ومنها تقديم المراقق الكافر على المرأة الكافرة فان ما اختاره هو تبعيا لقضية المنهاج وافتاء الزوى التسوية بينهما وقياس ما فى الروضة واصلها تقدمها فى وجه القول بتقديمه ومنها ترتيبه بين المحرمين والمسلم والكافر مع انها متساويان فى الحل والنظر ومنها تقديم المراقق مسلما كان او كافرا على المحرم مسلما كان او كافرا مع ان الاول كالا جنبي اه سيد عمر (قوله وفى تقديمه) خبر مقدم وخبره للبلقيني (قوله على المحرم) اى بسميه اه معنى (قوله والذى ينتج الخ) هلا قدمت الكافرة على المراقق مسلما كان او كافرا لان المراقق كالبالغ فى النظر والكافرة لها نظر ما يدوفى المنة كذا افاده الفاضل المحشى ولك ان تقول هذا الترتيب للبلقيني وهو ماش على ما تقي به المصنف فى الكافرة لا على ما فى الروضة واصلها نعم يمكن ان يقال كان القياس المساواة اه سيد عمر (قوله نحو محرم) اى كالمملوك والمسوح وغير المراقق (قوله مطلقا) اى كبيرا او صغيرا اه عش وكان الانسب مسلما او كافرا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة اه سم وفى النفس منه شىء اذا كان الماهر كافياعا انه مخالف لما فى قوله ويشترط عدم امارة تحسن الخ فليتأمل اه سيد عمر اقول دفع عش المخالفة بما نصه هو اى قول ابن حجر وامر الخ بفيضان الكافر حيث كان اعرف من المسلم يقدم حتى على المرأة المسلمة بها بقيد ما ذكره الشارح من ان محل تقدم الاتى على غيرها حيث لم يكن اعرف منها اه (قوله ولو لم يكن غير الجنس الخ) اى كرجل كافر مع المرأة المسلمة (قوله الا باكثر الخ) اى وان قلت الزيادة اه عش (قوله احتمل ان المسلم الخ) بعتمده اه عش (قوله ويعتبر) الى المتن فى المعنى (قوله فى الوجه الخ) اى من المرأة اه عش والامررد (قوله مبيح تيمم) قضيتها كقَالَ الزركشى انه لو خاف شيئا فاحتسفى فى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر معنى وشرح الروض وافرده سم وعش (قوله الا الفرج) اى السوانتين اه معنى (قوله للوجه فقط) الى المتن فى النهاية الاقوله وفى ذلك الى ولو عرفها (قوله للوجه الخ) اى من الامررد وغيره اه معنى (قوله ليرجع) وقوله ويطالب الاولى فيها التائيد (قول المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الضبط اه سم كى اياتى فى شرح بقدر الحاجة (قوله او عالة) هى كبر الذكر اه عش عبارة المعنى ويجوز النظر الى عانة والدالكفار لينظر هل ثبتت اولوا ويجوز للنسوة ان ينظرن الى ذكر الرجل اذا ادعت المرأة عالبته وامتنعت من التمكين اه (قوله الرضاع) اى للشهادة عليه اه معنى (قوله لا يضر) اى لا يحرم اه سم (قوله او محارم اى ونحوهم كالمسوحين (قوله يهتبه) اى النظر للشهادة وقوله بين ما مر الخ اى من الترتيب (قوله

فاعلا ويستحى اذا كان مفعولا (قوله فامارة) هلا قدمت المرأة الكافرة على المراقق مسلما او كافرا لان المراقق كالبالغ فى النظر والمرأة الكافرة لها نظر ما يدوفى المنة (قوله والذى ينتج) كذا فى الكنى ايضا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة (قوله مبيح تيمم) قال فى شرح الروض وقضيتها كقَالَ الزركشى انه لو خاف شيئا فاحتسفى فى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر اه (قوله فى المتن لماملة الخ) اى بلا شهوة ولا خوف فتقهر (قوله فى المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الضبط (قوله لا يضر)

عالة او التحام افضاء الذى الرضاع لاحاجة وتعد النظر للشهادة لا يضر وان تيمر وجود نسما او محارم يشهدون على الواجوه ويقرق بينه وبين راسه فى الماملة بان النساء انصهت ولا يقبلان المحارم ونحوهم فلا يشهدون ثم ايت بعضهم جا به بهم وسعى انها اعتناء بالشهادة

والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لكن في عدم الصغائر ما يخالفه وتكلف الكشف التحمل والاداء فان امتنعت امرت امرأة او نحوها بكشفها قال السبكي وعند نكاحها لابد ان يعرفها الشاهدان بالنسب او بكشف وجهها لان التحمل عند النكاح منزل منزلة الاداء اه وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكره في الفتاوى ويأتي بعضه ولوعرفها الشاهدان في الثقاب لم يحتمل الكشف فعليه يحرم

والنظر لغير ذلك الخ) وقال البغوي وخلافه بالنسبة عبارة تم والنظر لغير ذلك عمدا غير مفسق خلافا للماوردي لانه صغيرة اه (قوله لغير ذلك) اي لغير ما ذكر من الامور المحرزة اه ع) قوله وتكلف الكشف الخ) له لاداء المقتضى المحرم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نساء الخ) قد يقتضي انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله امرت امرأة الخ) اي قبرا عليها ويتلطف مريد الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يتلف شيامن اسبابها فلو امتنعت وادت عمالة كشفها لانتلاف شيء من اسبابها فظاهر ضمانه لنسبة التلف اليه اللهم الا ان يقال ان امتناعها من التمكن من الكشف ومعاجلتها مقتض لا حالة التلف عليها ومسقط للضمان ومن اسبابها فالأقرب ضمان الممتنعة لان ذلك نشأ من امتناعها فنسب اليها اه ع) اقول قضية هذا التعليل عدم الضمان الا في الصورة الاولى كما اشار اليه اخرا (قوله لا بد الخ) اي في صحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بانه تزوج او يتزوج امرأة من غير معرفتها نفسها ولا صورتها لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم ايرت في حجج بعد الكلام على نكاح الشغار ما يصح بعدم اشتراط معرفة الشهود لها اه ع) (قوله منزل منزلة الاداء) اي واداء الشهادة لا بدلا اعتداده من معرفة المشهود عليه بنسبه او عينه اه ع) (قوله منزل منزلة الاداء) لعل الانسب منزلة التحمل (قوله ويأتي بعضه) اي بعد الكلام على نكاح الشغار اه ع) (قوله فعليه الخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المعنى قاله الماوردي قال الزركشي وقضيته بتحريم النظر حيثئذ اه (قوله الا ان تعين) ويأتي مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ماعدا الخطبة على ما مر فيها وقوله لا ينبغي الحل اي حل النظر للشهادة اه ع) (قوله مطلقا) أي وجد خوف الفتنة والشهوة ولا (حل قوله الاول) اي قول السبكي بآثم بالشهوة وقوله الثاني اي قول البعض بحل مطلقا وقوله مفرغ على المذهب معتد وقوله اما ما عليه العمل ضعيف وقوله كما يأتي في الشهادة اي من الاكتفاء بتعريف العدل وقوله وفيه نظر معتد ايضا وقوله وان قلنا به اي بكفاية تعريف العدل المرجوح اه ع) (قوله النظر الخ) الاول لكن النظر الخ) (قوله لا مرد ورائي) كذا في النهاية والمعنى وفي سم مانصه عبارة الكنز لا مرد ورائي ان فقد فيه ما الجنس الى اخر ما سيد كره الشرح من الشروط اه اي بالشمول للاتي (قوله هذه) اي مسئلة جواز النظر للتعليم (قوله وانما يظن) اي انما يفرضه المنهاج من جواز النظر للتعليم (قوله ذلك) اي التعليم اه معنى (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من تولدت فيه أمر على ما قدمه في العلاج اه ع) (قوله كابدله الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن ولو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره اه سم (قوله قوله) اي المصنف وقوله تعذر تعليمه اي تعلم المطلق للطلقة (قوله انتهى) اي كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمد المعنى والتمية نقلا والمعتد انه يجوز النظر الامر ذو غير والتعليم واجبا كان او

الكشف حيثما لا حاجة اليه ومتى خشي فتنة او شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك ياتم بالشهوة وان ائيب على التحمل لانه فعل ذو وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكف الشاهد بازائها ولا يؤخذ بها كما لا يؤخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوة ثم والحال كما قيل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حل الاول على ما باختياره الثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره وبحت الزركشي ان حل نظر الشاهد مفرغ على المذهب انه لا يكتفي تعريف عدل اما على ما عليه العمل كما يأتي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر احوط واولى وكفى بذلك حاجة بجوزة له (وتعليم) لا مرد ورائي كما صرح به السياق خلافا لما هو به كلام شارح من اختصاصه بالامرء قال السبكي وغيره هذه من تفردت المنهاج اي دون الروضة واصحابها والافه في شرح مسلم والفتاوى وانما

اي فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مر في شرحه النظر لغير ذلك غير مفسق خلافا للماوردي لانه صغيرة اه (قوله وتكلف الكشف لتحتمل) له لاداء المقتضى المحرم او النساء لكن قوله السابق وإن تيسر وجود نساء او محارم يشهدون الخ) قد يقتضي انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله والذي يتجه حل الاول الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله لا مرد ورائي الخ) عبارة الكنز لا مرد ورائي ان فقد فيها ما الجنس الخ ما سيد كره الشارح من الشروط (قوله كابدله الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن ولو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره (قوله وقال جمع) اعتمد

يظهر فيها يجب تعليمه تعليمه كافا تحتمل ما يتبعه فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جنس وعمر صالح وتعذر من مندوبا وراء حجاب وجود مانع خلوة اخذها من في العلاج لا فيما لا يجب كابدله قوله الا في الصدقات تعذر تعليمه على الاصح وعلله الرافعي بخشية الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة ومقابلة يعلمها من وراء حجاب بغير خلوة قالو جهان متفقان على تحريم النظر اه وقال جمع لا يتقيد الحل بالواجب وفروا بين هذا وما في الصدقات بان تعليم المطلق يمتدحه الطمع لسبق مقرب الالفه بخلاف الاجنبي

وعليه فلا بد من تلك شروطها ايضا وظاهر انها لا تعتبر في الامر د كحليها الاجماع الفعلي وبوجه اشتراط العدالة فيها كالمملوك بل اولى (ونحوها) كامة يريد شرها ما فينظر ماعدا عورتها وحاً كيمحك لها وعليها او يحلفها وانما يجوز النظر في جميع ماس (بقدر الحاجة والله اعلم) فلا يجوز ان يجاوز ما يحتاج اليه لان ما حل ضرورة بقدر هاهو من عم قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظر فلم يجز ثانية او براءة بعض وجهها لم يجز لروية كل ما في البحر عن جمهور من الفقهاء انه يستوعبه مبنى على الضعيف السابق من حل نظر وجهها حيث لا فتنة ولا شهوة وكل ما حل له نظره منها الحاجة يحل لها نظره منه الحاجة ايضا كالمالمة (٣٠٥) وغيرها مامر (لرفع) وطى وحليته

متفكر في محاسن اجنية
حتى خيل اليه أنه يطوها
فول يحرم ذلك التفكير
والتخيل اختلف في ذلك
جمع متأخرون بعد ان قالوا
ان المسئلة ليست منقولة
فقال جمع عققون كابن
الفركاك وجمال الاسلام
ابن البري والكمال الرداد
شارح الارشاد والجلال
السيوطي وغيرهم يحل
ذلك واقتضاء كلام التقي
السيكي في كلامه على قاعدة
سد الذرائع واستدل الاول
لذلك بحديث ان الله تعالى
تجاوز لامتي ما حدث به
انفسها لورد بان الحديث
ليس في ذلك بل في خاطر
تحرك في النفس هل يفعل
المعصية كالزنا ومقدماته
اولا فلا يؤخذ به إلا ان صمم
على فعله بخلاف الهاجس
والواجس وحديث النفس
والعزم وما نحن فيه ليس
بواحد من هذه الخمسة لانه لم
ينظره عند ذلك التفكير
والتخيل فعمل زنا لا مقدمة

مندوب او اذ مانع من تعلم الزوجة المطلقة لان كلا من الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر فمنه ذلك اه (قوله) وعليه اي قول اجمع المعتقد وقوله تلك الشروط اي المارة من السيكي بقوله بشرط فقد جنس الخ (قوله) وظاهر (الي الماتن في النهاية) (قوله) وظاهر انها اي الشروط اه ع (قوله) لا تعتبر في الامر د فقد يقال من جعلتها فقد اوجب وعلم ليس من مواضع الاجماع الذي اشار اليه فليتأمل ثم راي المتحشى سم قال مانصه قوله وظاهر الخ فيه نظر اه فان كان إشارة الى ما ذكرته فواضح الى جميع الشروط فيرده مانقوله الشرح من الاجماع اه سيد عمر أقول ويرجع الثاني ما قدمته عنه من الكثرانفا (قوله) فيها اي في الامر د ومعلمه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فيها اي في المعلم والمعلم سواء المراف او الامر د فلما يظهر نعم ولم تعد وجوده لم عدل اولم يكن المتعلم عدلا قبل ينظر مطلقا للحاجة او في الواجب المعنى من العلم وما يضطر اليه من الصنائع محل نظر فليتأمل وليراجع اه اقول قضيه ما مر في شرح وشهادة من قوله ومتى خشى فتنة الخ لا ثم قد قدمنا في بحث نظر العبداني سيدته من الرشيدى وسيد عمر ما يفيد انه لا يعتبر في تعلم الرجل الامر د عددا المتعلم (قوله) كلمة الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله) كامة يريد شرها اي او عتيدت المراف شره اه مغنى (قوله) ماعدا عورتها عبارة للمغنى ماعدا بين السر والركبة اه (قوله) فرغ الى قوله في كلامه في النهاية (قوله) ابن البري بكسر الياء نسبة لبذر الكتان كما ذكره الشارح في صلاح الجامعة (قوله) يحل ذلك معتمد اه ع ش (قوله) واستدل الاول اي اجمع المحققون غير السيكي اه كردى (قوله) ولك رد اه اي هذا الاستدلال (قوله) في ذلك اي التفكير والتخيل (قوله) من هذه الخمسة) عبارة في فتح المبين في شرح الحديث السابع والثلاثين مانصه قال اى السيكي في حليته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مرات الاولى الهاجس وهو ما باق فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم الهم وهو ما يرجع قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فلما جاس لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء طرقة فبر اعليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس وان قدر على دفعه ما كنهه ما روعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أجز لها في الحسنات ايضا لعدم القصد اما الهم فدين الحديث الصحيح انه بالحسنة تكتب حسنات وبالسيئة لا تكتب سيئة فان تركها تكتب حسنات وان فعلها تكتب سيئة واحدة واما العزم فالمحققون على انه يؤخذ به اه بحذف و علم بذلك ان مراد الشارح هنا بالواجس الخاطر والعزم الهم (قوله) تصور قبيح) وقوله بصورة حسن كل منهما بالاضافة (قوله) وقوع وطئه) مفعول تخيله وقوله انه عازم الخ فاعل يلزم (قوله) هي الظاهر انه مفعول ل فرض الخ) وقوله تلك الخ بدل منه ويجوز ان يكون قوله هي بدلا عن موطوءه راجعا الى حليته ويكون قوله تلك الخ مفعول فرض الخ (قوله) كرامة ذلك اي التفكير والتخيل (قوله) ورد قد يجاب انه اراد البكر اه باصطلاح القدماء هو يشمل خلاف الاولى اه سم (قوله)

مر (قوله) وظاهر انها لا تعتبر في الامر د فيه نظر (قوله) وبوجه الخ) كذا مر (قوله) وما في البحر الخ) كذا شرح مر (قوله) ورد الخ) قد يجاب بانه اورد السكراة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الاولى

له فضلا عن العزم عليه وانما الواقع منه تصور قبيح بصورة حسن فهو متأس للوصف الذاتي منذ كر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا محذور فيه اذا غلبته انه تصور شيء في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تخيله وقوع وطئه في تلك الاجنية انه عازم على الزنا بل قلت ممنوع كاهو واضح وانما اللازم فرض موطوءه هي تلك الحسنات وقد تقر راته لا محذور فيه على انالو فرضه انه ضم اليه مخطو الزنا تلك الحسنات لو ظفر بها حقيقة لاثم إلا ان صمم على ذلك فانقص ان كلا من التفكير والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وانه لا اثم إلا ان صمم على فعل المعصية بتلك المتخيلة لو ظفر بها في الخارج قال ابن البري وينبني كرامة ذلك ورد بان السكراة لا بد فيها من نهي خاص

أى وإن استفيد من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كغسل الجمعة وحرمة فيه كعب الشطرنج إذ لم يصح في انتهى عنه حديثه ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء أنه يستحب في وجوبه لأنه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين من الأصحاب قصد به أن خشى تعلقه بقلبه واستأنس له بما في الحديث الصحيح من أمر من رأى امرأة فجبته أنه يأتى أمراته فيؤاخذ بها وفيه نظر لأن إدمان ذلك التخيل يبقى له تعلقا بما يتكلم الصورة فهو باث على التقاطع بها إلا أنه قاطع له وإنما القاطع له تناسى أوصافها وخطورها ما يباله ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلقه بها راسوا قال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة عجبته أو أتى أمراته جعل تلك الصورة بين عينيه وهذا نوع من الزنا كما قال علماؤنا فيمن أخذ كوزا يشرب منه (٣٠٦) فتصور بين عينيه أنه خمر فشربه أن ذلك الماء يصير محرما عليه اهـ ورده بعض المتأخرين

بأنه في غاية البعد ولا دليل عليه وإنما بناء على قاعدة مذهبه في سد الذرائع وأصحابنا لا يقولون بها ووافقه الإمام أحمد الواهد وهو شافعي غفلة عن هذا البناء اهـ وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الأربعة في الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تاندلما قاله في المرافقة فرقت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضي حسين كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمني لا لا يحل كما منع من النظر لا لا يحل قلت استدلال القاضي بالآية وقوله عقبها فنع من التمني الخ صريحان في أن كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخيل السابقين وإنما هو في حرمة تمنى حصول ما لا يحل له بأن يتمنى الزنا بفلافة وأن تحصل له نعمة فلان بعد سلبها عنه و من ثم ذكر الزركشي كلامه في قاعدة حرمة تمنى الرجل حال أخيه من دين سم أودنيا قال والنهي في الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم في مسالتنا إلى التخيل والتفكير تمنى وطنا زنا فلا شك في الحرمة إلا أنه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاما حرام ولم يتم له كلام القاضي هذا من استدلاله للحرمة ولا من إجابته بأنه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخيل إذ التفكير أعمال النظر في الشيء كما في القاموس اهـ (و الزوج) والسيد في حال الحياة (النظر إلى كل بذنها) أي الزوجة والمملوك التي تحل وعكبه وان منعها إقتضاء إطلاقهم وان بحث الزركشي منها فاذنهما بولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حالة الجماع عواطفه أشد ذلك لأنها عمل استنات وعكبه والبراءة حجج لا نظن دورك إلا في زواجك واما لك أي أبي أولى أن لا تعظم منه لأن الحق له لا لها

بأنه في غاية البعد ولا دليل عليه وإنما بناء على قاعدة مذهبه في سد الذرائع وأصحابنا لا يقولون بها ووافقه الإمام أحمد الواهد وهو شافعي غفلة عن هذا البناء اهـ وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الأربعة في الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تاندلما قاله في المرافقة فرقت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضي حسين كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمني لا لا يحل كما منع من النظر لا لا يحل قلت استدلال القاضي بالآية وقوله عقبها فنع من التمني الخ صريحان في أن كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخيل السابقين وإنما هو في حرمة تمنى حصول ما لا يحل له بأن يتمنى الزنا بفلافة وأن تحصل له نعمة فلان بعد سلبها عنه و من ثم ذكر الزركشي كلامه في قاعدة حرمة تمنى الرجل حال أخيه من دين سم أودنيا قال والنهي في الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم في مسالتنا إلى التخيل والتفكير تمنى وطنا زنا فلا شك في الحرمة إلا أنه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاما حرام ولم يتم له كلام القاضي هذا من استدلاله للحرمة ولا من إجابته بأنه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخيل إذ التفكير أعمال النظر في الشيء كما في القاموس اهـ (و الزوج) والسيد في حال الحياة (النظر إلى كل بذنها) أي الزوجة والمملوك التي تحل وعكبه وان منعها إقتضاء إطلاقهم وان بحث الزركشي منها فاذنهما بولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حالة الجماع عواطفه أشد ذلك لأنها عمل استنات وعكبه والبراءة حجج لا نظن دورك إلا في زواجك واما لك أي أبي أولى أن لا تعظم منه لأن الحق له لا لها

الزنا بفلافة وأن تحصل له نعمة فلان بعد سلبها عنه و من ثم ذكر الزركشي كلامه في قاعدة حرمة تمنى الرجل حال أخيه من دين سم أودنيا قال والنهي في الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم في مسالتنا إلى التخيل والتفكير تمنى وطنا زنا فلا شك في الحرمة إلا أنه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاما حرام ولم يتم له كلام القاضي هذا من استدلاله للحرمة ولا من إجابته بأنه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخيل إذ التفكير أعمال النظر في الشيء كما في القاموس اهـ (و الزوج) والسيد في حال الحياة (النظر إلى كل بذنها) أي الزوجة والمملوك التي تحل وعكبه وان منعها إقتضاء إطلاقهم وان بحث الزركشي منها فاذنهما بولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حالة الجماع عواطفه أشد ذلك لأنها عمل استنات وعكبه والبراءة حجج لا نظن دورك إلا في زواجك واما لك أي أبي أولى أن لا تعظم منه لأن الحق له لا لها

التمتع ولا عكس وقيل يحرم
نظر الفرج لخبر اذا جامع
احدكم زوجته أو أمته
فلا ينظر الى فرجها فان
ذلك يورث العمى أى فى
الناظر او الولد او القلب
حسنة ابن الصلاح وخطا
ابن الجوزى في ذكره فى
الموضوعات ورد بان أكثر
المحدثين على ضعفه وانكر
الفارقى جريان خلاف فى
حرمة نظره حالة الجماع وقول
الدارى لا يحل نظر حلقة
الدبر قطعا لانها ليست محل
استمتاعه ضعيف فى النهاية
وغيرها وجريا عليه يحل
التلذذ بالدبر من غير ايلاج لان
جملة اجزائها محل استمتاعه لا
ما حرم الله تعالى من الايلاج
وعليه ينبغي كراهة نظره
خروجاً من الخلاف وخرج
بالنظر المس فلخلاف فى
حله ولولم يفرج بحال الحياة
ما بعد الموت فهو كالبحر
وبالنسبة تحل زوجة معتدة
عن شبهة ونحو أمة بجوسية
فلا يحل لها انظر ما عدا ما بين
سرتها وركبتها (تنبيه)
كل ما حرم نظره منه أو منها
متصلاً حرم نظره منفصلاً
كقلامة يد أو رجل والفرق
مبنى على مقابل الصحيح فى
قولوه وكذا وجه الخ وشعر
امرأة وعانة رجل فتجب
مواراتها والمنازعة فى
هذين بان الاجماع الفعلى
بالقائما فى الحمامات والنظر

سم أو يؤيد بحث الزركشى الذى اعتمده النهاية والمغنى (قوله لزما الخ) أى حيث لم يلحقها ضرر بذلك
كما هو ظاهر وتصدق فى ذلك وقوله تمكينه أى أن تكرر امره ع (قوله خطأ) أى ابن الصلاح (قوله
ورد) أى تحسين ابن الصلاح وشيدى وعش (قوله) وأنكر الفارقى (وهو ممنوع بان الخبر المذكور
مصرح بخلافه أنه نهاية عبارة المغنى وخص الفارقى بالخلاف بغير حالة الجماع وجرى عليه الزركشى
والدميرى وهو ممنوع عن الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع اه وعلم بذلك أنه كان الاولى ان يقال
فى حل نظره (قوله وعليه) أى على ما فى النهاية وغيرها (قوله) كراهة نظره (قوله) أى دبر الحلياة وقوله من الخلاف
أى الدارى (قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لغير حاجة وشقفة
وتقدم فى الجناز ما يخالف بعض ذلك اه سم عبارة النهاية فلا يحل بشهوة اه قال عش قوله فلا
يحل بشهوة أى النظر وأفهم حل النظر بلا شهوة الى جميع بدنها اه (قوله معتدة عن شبهة) أى فلا يحل
نظره الى شئ من بدنها مطلقاً اه عش (قوله ونحو أمة بجوسية) ومكاتبة ومزوجة ومثرتة ونحوه
بنسب ورضاع ومصارعة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين السرة وركبة دون ما زادها معنى (قوله
كلما حرم نظره) الى قوله والمنازعة فى المغنى الى قوله وباحت استثناء الاب فى النهاية (قوله) كقلامة يد الخ
عبارة المغنى كشمرة عاتر لو من رجل وقلامة ظفر حرمة ولو من يدها او عبارة فتجب المعين كقلامة يد او رجل
وشعر امرأه وعانة رجل اه (قوله والفرق) أى بين قلامة ظفر اليد والرجل حيث جاز نظر الاول وحرم نظره
الثانى اه عش (قوله وشعر امرأة) ينبغى او رجل بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الا نوار وشعر عانة الرجل
وشبهها يحرم النظر اليه منفصلاً ثم قال ويجب على من حلق عانته موارة شعرها الثلاثا ينظر اليه انتهى اه سم (قوله
فتجب مواراتها) أى قلامة الظفر وشعر المراتة عانة الرجل واطلاق القلامة شامل لقلامة ظفر الرجل
وقياس القلامة تعدى ذلك الى جميع اجزائه حتى شعر الراس فليزجعه اه عش اقول وتقدم عن المغنى وفتح
المعين تنقيح القلامة يكونها من ظفر الحرة (قوله والمنازعة الخ) عبارة النهاية والمنازعة الخ حرمة ودودة اه (قوله
والمنازعة الخ) اعتمدها المغنى عبارة ثم استبعد الاذرى الوجوب قال والاجماع الفعلى فى الحمامات على طرح
ما تناثر من امتشاط شعور النساء وخلق عانات الرجال اه وليس فى كلام الشيخين ما يدل على الوجوب والوجه
ما قاله الاذرى اه (قوله فى هذين) أى شعر امرأة وعانة رجل ويحتمل ان الضمير للقلامة والشعر (قوله) ورد
بذلك خبر ان الاجماع الخ الاشارة لوجوب الموارة وقوله قدمت الخ خبر قوله والمنازعة الخ (وما قبل) أى

(قوله فهو كالبحر) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغير حاجة وشقفة وتقدم
فى الجناز ما يخالف بعض ذلك (قوله) كقلامة يد او رجل (عبارة الروض كشمرة عانة وقلامة ظفر
قال فى الا نوار ويحرم النظر الى قلامة رجلها دون قلامة يدها ويده ورجله انتهى وهو فى المسئلة الاولى مبنى
على الضعيف القائل بان لا يحرم نظرو وجهه الحرق وكيفية ان لم يخف فتنة وهو الذى عليه الاكثر لاسيا
المتقدمون كما قاله فى الروضة قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين
لكن عليه يكره وفى الثانية مبنى على الضعيف القائل بان نظر المرأة الى الرجل جائز الا ما بين السرة والركبة
وقد جزم به فى الا نوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقاً قدم حرفه اورد قال فى شرحه
وجوباً كما اقتضاه كلام القاضى ثلاثا ينظر اليه احداً استبعد الاذرى الوجوب الخ اه وقياس وجوب
موارة قلامة ظفر قدم المرأة لحرمة النظر اليه وجوب موارة قلامة ظفر الرجل لحرمة نظرها اليه قال فى
الا نوار لو اباين شعر الاما وظفرها ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه وهو
مبنى على ان الامة لا يحرم النظر اليها الا ما بين السرة والركبة منها وهو ما جزم به فى الا نوار وقيل هى كالحرمة ولا
يخفى ان التقيد بالحرمة لا يأتى على الصحيح السابق ان الامة كالحرمة وقد يقال ان وجوب الموارة لا يأتى على
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر الا ان يفرق (قوله وشعر امرأة) ينبغى او رجل
بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الا نوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر اليه منفصلاً اه ثم قال ويجب

اليها يرد ذلك قدمت فى مبحث الانتفاع بالشارع فى احياء الموات ما يرد فراجع اه قال القاضى

تقييد القاعدة كالحرم نظرا الخ **(قوله كشمع)** عبارة النهاية كفضلة او شعر اه قال ع ش تمييرها اي
 الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظره لمن ع بانته بول امرأة وكلامهم مانصه بول المرأة كدم فصدما
 فيحرم نظره اولا ولا يفرق بما يؤخذ من كلامه الا ترى مع العلم بانته جزء من عرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظرا اه اقول الاقرب عدم الحرمة لما عا له به اه و اقول الفرق بين البول والغائط تحكم وكذا
 ان يراد بالفضلة غيرهما تحكم **(قوله يبنى حله)** خبر ما لم يبنى الخ وقوله غفلة الخ خبر وما قيل **(قوله)** وتحرم
 مضاجعة زوجين الخ واكضا جمة ما يقع كثير في مصر نامن دخول اثنين فاكثر مغطس الحمام فيحرم ان خيف
 النظرا والمس من احدهما العورة الاخر اه ع ش **(قوله عاريين الخ)** ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم
 التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد ان تباعداه نهاية **(قوله وان لم يتماسا)**
 عبارة للمعنى وشرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه **(قوله وبحت استثناء الاب الخ)**
 اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع اه سم **(قوله لخبير صحيح ليه)** اي في الاستثناء وكذا قوله
 لذلك **(قوله بعد الخ)** خبر وبحت **(قوله)** وبفرض دلالة الخبر الخ عبارة شرح الروض وظاهر ان محله
 اي الاستثناء في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حل ذلك اي الخبر على الولد الصغير اه
(قوله وإذ ابغ الخ) الى قوله وقد يوجه في المعنى ولى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية **(قوله وجب التفريق)** اي
 عند العري كما قاله شيخنا الشهاب الرمي لان ذلك اي العري معتبر في الاجانب فبالك بالحارم لاسيما الاباء
 والامهات نهاية ومعنى **(قوله)** واعترض الخ اقره المعنى عبارة وهو لا دلالة ليه اي الخبر كما قاله السبكي وغيره على
 التفريق بينهم وبين ابائهم اه **(قوله السابق)** اي في قوله لخبير صحيح فيه **(قوله)** قد يؤدى الى محذور الخ
 ولا ينافي هذا ما تقدم من تقييد الحرمة بالرجلين والمرأتين مع انهما شامل للمعنى لان التقييد فيها
 سر لجرد التصوير لا للاحتراز اه ع ش **(قوله حرمة تحكيها)** اي من يبلغ عشرين ذكرا وانثى واه واه واه
 او اخيه واخته **(قوله)** ولو مع عدم التجرد خلافا للنهاية والخ كمرافقا **(قوله)** ومن التجرد عطف على
 قوله من التلاصق **(قوله)** وليس يبعد اي اما اقتضاء اطلاقهما من حرمة ما ذكر **(قوله ويكره الخ)** كذا في
 النهاية **(قائمة)** افاد السبكي عن ابي عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا وطلما انه كان يذكر انه يكره
 النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم اي ويغطي بياها ويغيرها وتسن مصالحة الرجلين والمرأتين
 نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرد الجليل تحرم مصاحبة لهما ان المس ابغ من النظر قال العبادي ويكره
 مصاحبة من به عاهة كجذام او برص وتكره المعانقة والتقبيل في الراس والوجه ولو كان اقبل او المقبل صالحا
 لا لاقاد من سفر او تباعدا عرفاهما مستورا في تقبيل الامرد ما مرويسن تقبيل الطفل ولو ولد غيره
 شقة ولا بس تقبيل وجه الميلى الصالح ويسن تقبيل يده الخ الصالح ونحوه من الامور الدينية كعلم وشرف
 وزهد ويكره ذلك لغناه ونحوه من الامور الدنيوية كشوكته ووجهاته عند حال الدنيا ويكره حتى الظاهر

على من خلق عاتته مواراة شعرها لا ينظر اليه اه **(قوله)** وكدم فصد مثلا هل بول المرأة كدم فصدما
 فيحرم نظره اولا ولا يفرق بما يؤخذ من قوله الاتي مع العلم بانته جزء من عرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظر **(قوله وان لم يتماسا)** قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش
 اه **(قوله وبحت استثناء الاب والام)** نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان محله في
 مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حل ذلك على الولد الصغير اه **(قوله وبحت استثناء الاب**
والام) اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع **(قوله وإذ ابغ الصبي والصبي او الصبية عشر سنين الخ)**
 ويجوز نومهما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد
 وان تباعداه شرح مر **(قوله عشرين سنين)** نازع الزركشي في اعتبار العشر بمحدث الدار قطني الصريح في
 اعتبار السبع وقد اوضح ذلك في شرح الروض **(قوله وجب التفريق)** اي عند العري كما قاله شيخنا
 الشهاب الرمي لان ذلك معتبر في الاجانب فبالك بالحارم لاسيما الاباء والامهات شرح مر

وكدم فصد مثلا وما قيل
 ما لم يمتين بشكله كشمع
 يبنى حله غفلة عما في
 الروضة فانه نقل ذلك
 احتمالا لا لامام ثم ضعفه
 بانه لا اثر لتمييز العلم بانه
 جزء ممن يحرم نظره وتحرم
 مضاجعة رجلين وامرأتين
 عاريين في نوب واحد وان
 لم يتماسا وبحت استثناء
 الاب والام لخبير صحيح فيه
 بعيد جد او يفرض دلالة
 الخبر لذلك يمتين تاويله
 بما اذا تباعد بحيث امن
 تماس وربية قطعاً وإذ ابغ
 الصبي او الصبية عشر
 سنين وجب التفريق بينه
 وبين امه وابيه واخته
 واخيه كذا قاله واعترض
 بالنسبة لاسباب الخبر
 السابق وقد يوجه ما قاله
 بان ضعف عقل الصغير مع
 امكان احتلامه قد يؤدى
 إلى محذور ولو بالام وقضية
 اطلاقهما حرمة تحكيهما
 من التلاصق ولو مع عدم
 التجرد ومن التجرد ولو مع
 البعد وقد جمعها فراش
 واحد وليس يبعد لما
 قرره وان قال السبكي
 يجوز مع تباعدهما وان
 اتحد الفراش ويكره
 للانسان نظر فزج نفسه
 عبثا

(فصل في الخطبة بكسر الحاء وهي التماس النكاح) تحمل خطبة خلية عن نكاح وعدة) نسرى بما وتربى أيضا ونحرم خطبة المنكحة كذلك إجماعا فيها م وسيعلم من كلامه أنه يشترط خلوها إضمان بقية موانع النكاح ومن (٢٠٩) خطبة الغير قيل يرد على مفهومه المعتدة عن

مطلقا لكل أحد من الناس وأما السجود له فحرام ويسن القيام لاهل الفضل من علم وأصلاح وشرف وأبحر ذلك كما لا ريب. وتفخيما قال في الروضتين ثبت فيه أحاديث صحيحة اه معنى واكثر ما ذكر في الروض وشرحه مثله

(فصل في الخطبة) (قوله في الخطبة) أى وما يتبعها من حكم من استشير الخ اه عش (قوله بكسر الخاء) الى قوله قيل في المغنى والى المتن في النهاية (قوله وهى) أى شرعا ولغة اه عش (قوله التماس الخ) أى التماس الخطاب النكاح من جهة الخطبة بمغنى وعش (قول المتن وعدة) أى ونسرى كما يأتى اه عش (قوله خطبة المنكحة) أى وأما المعتدة فسبأى فى المتن اه رشيدى (قوله كذلك) أى نصريحا وتربى أيضا (قوله فيهما) أى فى الحل والحرمة (قوله وسيعلم من كلامه) أى بمعونة ما قرره فيه والافليس فى كلامه ما يعلم منه ذلك اه عش (قوله أيضا) الاول تأخير عنه الجار والمجرور (قوله قيل الخ) واقفه اه صاحب القيل المغنى (قوله لحل خطبته الخ) عبارة فى المغنى فان الاصح القطع بنحو خطبته ائمن له العدة وقوله بمن له العدة يعلم عدم ملاقة جواب الشارح الا فى السؤال (قوله المطلقة ثلاثا) أى بقضاء العدة اه رشيدى (قوله خطبته) ومنها واقفه معها على ان تزوج غيره لتحل له فيحرم اه عش (قوله انتهى) أى كلام صاحب القيل (قوله وهو) جواز التعريض فقط (قوله فسأوت) أى المعتدة عن شبهة اه عش (قوله بعد عدة الاول الخ) لانه حينئذ يصدق عليها ما قبله عن نكاح وعدة اه سم (قوله انكالا ترد الخ) معتنق بقوله الا فى لا ترد الخ (قوله هذه) أى الخلية المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله كما تقرر) أى بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خصا) أى النكاح والعدة (قوله تلك) أى المطلقة ثلاثا (قوله وبهذا) أى بما ربه الثانى (قوله برده على) أى المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الروايل حال وقوله وفيه نظراى فى الحل اه عش (قوله لما به) أى فى الحل او فساد كرم من خطبة المستفرشة (قوله حرمة) أى ما ذكر من خطبة المستفرشة اه عش (قوله مطلقا) أى نصريحا وتربى أيضا (قوله ومحبته) عطف على اعراض الخ (قوله ومحبته لتزويجها) الظاهر ان مثالا لمساوى عنده تزويجها وعدمه اذا المدار على عدم تأذيه لاهل بيته له اه سيد عمر (قوله بل مجرد على الخ) الاول لمجرد سؤال غيره فى ذلك المشعر بامتداد نظره لها ايداهم الخ (قوله فى ذلك) أى تزويجها متعلق بالسؤال وقوله ايداهم الخ خبر لقوله بل مجرد ويحتمل ان قوله فى ذلك خبر مقدم لقوله ايداهم الخ والجملة خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وبهذا) أى بما ربه الثانى او بقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسه الخ) كذا فى نسخ الشارح وهو صريح فى انه من كلام الماوردى وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما يعلم من حواشى شرح الروض فعمل الكتبة اسقطت من الشارح قال ابن النقيب قيل قوله وقياسه الخ اه رشيدى وقوله من حواشى الروض الخ أى من المغنى عبارة ولا بد ان يحل له نكاح الخطوبة فلو كان تحت اربع حرم ان خطب خامسة قاله الماوردى قال ابن النقيب وقياسه تحريم خطبة من يحرم الجميع بينها وبين زوجته كذا ثمانية السفيه وثالثه العبد اه (قوله تحريم نحو اخت الخ) أى تحريم خطبة نحو اخت الخ على حذف المضاف (ولم يرد ذلك البلقينى) قال الشهاب سم يمكن

(فصل فى الخطبة) (قوله وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا) يحتمل ان وجه الايراد انه يصدق عليها فى حال عدة المطلق انها خلية عن نكاح وعدة بناء على ان المراد عدة غير الخطاب وحينئذ يشكل قول الشارح الا فى والثانى بان لا يتوهم الخ بل التوهم موجود حال العدة ايضا ما ذكر ويحتمل ان الايراد مصور بما بعد انقضاء عدة المطلق ولعله اقرب بل هو مراده (قوله بان الجائز الخ) لا يقال هذا الردي لا يدفع ورود على المهر لان ما يأتى بين المراد من هذا المفهوم (قوله لا بعد عدة الاول) أى لانه حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة (قوله ولم يرد ذلك البلقينى) فلا يتناقضان لظاهر انه حيث حلت الخطبة فى هذه

(٢٧) - شروانى وابن قاسم - سابع) الموانع مراد وهذا من جهتها وبهذا يضح ايضا انه لا يرد عليه قول الماوردى يحرم على ذى اربع الخطبة أى لقيام المانع منه وقياسه تحريم نحو اخت زوجته اه ولم يرد ذلك البلقينى فبحث الحل اذا كان قصده انها اذا

أجابنا بأن واحد هو كذا في نحو اخذت زوجته وهو متجه وبحرمة خطبة صغيرة ثيبا وبكرامة جبر لها ضعف إلا أن إرفاق عقد فاسد وتحمل خطبة نحو مجوسية لينكحها إذا أسلمت واللهم قوله تحمل أنها كالتنكاح لأن الوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجودها إذا أو جينا النكاح وهو الله عليه وسلم وجري عليه الناس وبحرمة بعضهم أنها كالتنكاح لأن الوسائل حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجودها إذا أو جينا النكاح وهو مستبعداه ولا بعده في إذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان نصريحهم بكرة خطبة المحرم مع حرمة نكاحه حيث لم يخطبها لينكحها مع الإحرام والإحرام وكذا يقال في خطبة (٣١٠) الحلال للحرمة وتوافقت المعتدة لتوقف الانقضاء على إخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف

فإن التحلل منه لا يتوقف على إخبارها وقد يقال إن أريد بها مجرد الانكاس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من ندب وغيره حتى الوجوب أو الكيفية المخصوصة من الإتيان لا ولياها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء أنها وسيلة للنكاح وإن للوسائل حكم المقاصد: نوع بإطلاقه لعدم صدق حد الوسيلة عليها إذا تنكح لا يتوقف عليها بإطلاقها إذ كثير ما يقع بدونها وأخرج بالحالية المزدوجة فتحرّم خطبتهما نصريحاً وتعميماً كما مر والمعتدة لكن لما كان فيها تفصيل ذكره بقوله (لا نصريح) من غير ذي العدة المستبرأة أو (المعتدة) عن وفاة أو شبهة أو إفراق بإطلاق بائن أو رجعي أو بفسخ أو انقضاء فلا يحل اجتماعاً لها قد ترغّب فيه فتكذب على انقضاء العدة وواضح أن هذه حكمه فلا ترد العدة بالاشهر وإن أمن كتبها إذا علم وقت فراغها أمادو العدة فتحل له أن حل له

تقييد كلام الماوردي بغير ما قاله الباقين لا يتأفان أه رشدي (وهو متجه) أي بحث الحل أه عرش (قوله) وبحرمة الخ) مبتدأ خبره قوله له ضعف عبارة النهاية والأوجه حل خطبة صغيرة خ لا خلافاً لمن بحث خلافه إلا أن إرفاق الخ) أه (قوله) واللهم قوله الخ) أي المصنف (قوله) وقال الغزالي (نسن) وهو المعتد أه نهاية (قوله) واحتجاً لعل الألف من السكتية وأصله واحتج بالافراد يدل ذلك قول ابن شبة وقال الغزالي هي متعبة لفعله صلى الله عليه وسلم الخ) (قوله) لكن قال (أي البعض عبارة النهاية قال لكن أه (قوله) وفارقت) أي المحرم وقوله وقد يقال الخ من كلام الشارح وهو معتمده أه عرش (قوله) الخطبة أه عرش (والكيفية الخ) عطف على مجرد الالتباس (قوله) مع الخطبة) يضم الخاء أه رشدي (قوله) مطلقاً) أي سن النكاح أولاً (قوله) إذ النكاح الخ) قد يمنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الانضاء ولو في الجملة سمع على صحيح أه رشدي وفيه تأمل (قوله) كأم) أي في أول الفصل (قوله) والمعتدة) عطف على المزدوجة (قوله) من غير ذي العدة) إلى قوله وواضح في المعنى الأول قوله للمستبرأة وإلى قول المتن وتحرم في النهاية الأول كان طلقها ثلاثاً وهي في عدته وانا قد على جماعتك (فلا تحل) وقوله فتحل الأولى تذكريهما (قوله) لأنها قد ترغّب فيه الخ) عبارة المعنى وذلك أنه إذا صرح بتحقيق ترغبه فيها فرم بما تكذب الخ) أه وهي سائلة عن استحكال سم التعليل الشارح بأن هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) حكمته) أو علة باعتبار شأن النوع أه سم (قوله) وهي الخ) أو الراحل (قوله) وكان وطى) أي الشخص وقوله معتدة أي من طلاق بائن أو رجعي (قوله) بشبهة) متعلق بوطى وقوله فإن عدته أي الحل وقوله ولا يحل له أي لصاحب الحل وقوله لا يحل له الخ أي لبقاء عدة الأول أه عرش (قول المتن ولا تعرض الخ) أي ولو باذن الزوج أه عرش قال المعنى وقيل منه أي من منع التعريض منع التصريح بطريق الأولى أه (قوله) عن ردة) أي من الزوج إذا المردة لا يحل نكاحها فلا تحل خطبتهما من حيث الردة أه رشدي يعني خلافاً لعش حيث قال وقوله بالرجعة والإسلام أمافي الرجعة فظاهر وأمافي الإسلام فهو أي الدود بمعنى أنه يأتين بالإسلام أو التخرج عن الزوجية أه وقد يجاب عن أشكال الرشدي بحل خطبة المردة لينكحها إذا أسلمت أخذها من امرئ المجرسية (قوله) بغير جماع) سيذكر عزه (قوله) لايتها) أي عدة الوفاة (قوله) وخشية الخ) مبتدأ خبره قوله نادرة والجملة جواب اعتراض مقدر (قوله) بالافراء أو الأشهر) يتأمل هذا التقييد وأخرج المعتدة بالحل أه سم وقد يجاب أن هذا التقييد لدفع التكرار مع قوله السابق ولو حاملاً (قوله) وأورد) أي على قوله والأظهر (قوله) حل التعريض الخ) الأولى في عدم حل التعريض (قوله) برضيه) أي جربان الخلاف أه عرش (قوله) قيل ما لا خلاف فيه الخ) ويمكن الجمع بحل الأول على

نكاحها بخلاف ما إذا لم يحل كأن طلقها ثلاثاً وهي في عدته وكان وطى معتدة بشبهة غلبت فان عدته تقدم ولا يحل له خطبتهما إذ ذى لا يحل له نكاحها (ولا تعريض لرجعية) ومعتدة عن ردة لأنها في معنى الزوجية لعدم النكاح بالرجعة والإسلام (ومحل تعريض بغير جماع) في عدة وفاة ولو حاملاً لا يتأهل وهي لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية القائم الخ لتنجيل الانقضاء نادرة فلا ينظر إليها (وكذا) محل التعريض (البائن) معتدة بالافراء أو الأشهر (في الأظهر) لعدم الآية وأورد على بائن ثلاث أورضاع أو لعان فانه لا خلاف في حل التعريض ولو قد يجاب بأن بعضهم أجازوا أيضاً لعل المصنف برضيه والمعتدة عن شبهة قيل ما لا خلاف فيه وقيل ما

فيه الخلاف ولجواب الخطبة حكمه في التفصيل المذكور ثم التصريح بما قطع بالرفقة في النكاح كذا انقضت عندك نكحتك والتعريض
ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جملة من بعده ذلك ان الله ساقى اليك خبر الاتقي امار بياغ فيك وكذا في واغب فيك كما نقله الاسنوى عن
حاصل كلام الام واعتمده وهو بالجماع كعمدى جماع مرض وانقاد على جماعك (٢١١) محرم بخلاف التعريض في غير نحو هذه

الصورة فانه مكروه وعليه

ذى العدة وحل الثاني على غيره فايراجع (قوله) وجواب الخطبة (الى قوله) وعليه حلوا في المعنى الا قوله ان الله
ساقى الى وهو بالجماع (قوله) لا يتقي امارا ككيس من لزوج لها الظاهر انه مثال مستقل (قوله) وانا
قادر الخ (مثال مستقل كما هو صريح صنيع المعنى (قوله) وهو بالجماع اي التعريض بالجماع اه ع
ش (قوله) محرم خبره بالجماع (قوله) وعليه حلوا الخ عبارة الرض بكرة التعريض بالجماع لمخطوطة وقال
في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل بمأمته امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر
الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه سم عبارة المعنى ويكره التعريض بالجماع لمخاطوبته لقبه وقد
يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله اننا قادر على جماعك او لعل اقره برك من مجامعك ولا يكره
التصريح به لزوجته وامته لانها محل تمتعه اه (قوله) ونحو الكناية لعله ادخل بالجماع المجاز وقوله قد
تفيد الخ خبر النحو والتائب نظر اللصاف اليه (قوله) بذكر لزامه يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى المزموم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التخليص فيها ان الانتقال فيها من المزموم الى اللازم
اه سم اقول وجمع بينهما يحمل كلام صاحب المفتاح على ما اذا كان اللازم ملزوما ايضا (قوله) الخ من
الصريح (اي) اخفا في ان الالبغية فيها ليست من حيث افهام المصروف الصريح بل من هذه الحشية بالاتفاق
لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من امر الى امر اخر والالبغية في النكاح اتماما للمعنى الذي اشار اليه
الشارح يعني ان الكلام الذي اشتمل عليها يوصف بالبلاغة باصطلاحهم رشيدى (على عالم) الى قوله وسكوت
البكر في النهاية والى قوله وادعائه في المعنى الا قوله او وليها الى مكاتبته وقوله لان القصد الى وسكوت
البكر (قوله) على عالم بالخطبة الخ هل بشرط طي الحرمة ايضا العلم بجواز الخطبة السابقة او يكتفى بعدم العلم
بالحرمة محل تأمل وهل بشرط العلم بعين مخاطب الظاهر لا لان تكون ذمية لاحتمال انه كافر غير محترم
اه سيدعرا قول ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى عدم اشتراط العلم بجواز الخطبة السابقة (قوله)
وبصراحتها (قديني) هذا عن قوله الا في قد صرح لفظا بجامته ولو اخر هذه القيود عن ذلك كما فعله المعنى
لسم عن التكرار (قوله) وإن كرهت اي كان كافد الا هيته به علة اه ع ش (قول الماتن بجامته) اي
ولو بنائيه اه معنى (قوله) عن ذلك اي الخطبة على الخطبة وكذا خبره ولما فيه والتذكير ليعلم بانها
ان يخطف او ما ذكر (قوله) فيه اي في النهى (قوله) للغالب اي ولا نه اسرع امتثالا اه معنى (قوله) ولما
فيه عطف على قوله للنهى (قوله) والسultan عطف على المجبر اه كرى اقول بل على السيد (قوله) او هي
والولى عطف على المجبر وكذا قوله او غير المجبرة وقوله او وليها وقوله ومكاتبته (قوله) وكونها الخ جواب
اعتراض (قوله) لاس اي قبيل قبل الماتن لا نصريح (قوله) وكذا مبصرة اي هي مع السيد قياس ما تقدم
في الحرمة ان يقال هي مع السيد والولى ولو مجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها مع السيد
ان اذنت لوليها في اجابته او في تزويجها اه سم (قوله) لم تجبر اي كان كات ثيبا وكان الاولى غير مجبرة

بتأمل هذا التقيد لإخراج الممتدة بالحل (قوله) وعليه حلوا نقل الروضة عن الاصحاب كراهته عبارة
الروض بكرة التعريض بالجماع لمخطوطة قال في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل
بمأمته امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس (قوله) وهي الدلالة على
الشيء بذكر لزامه يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم الى المزموم وهو طريق صاحب المفتاح
وطريق صاحب التخليص فيها ان الانتقال من المزموم الى اللازم (قوله) وكذا مبصرة اي هي مع السيد
وقياس ما تقدم في الحرمة ان يقال هي مع السيد والولى ولو مجبرة في غير الكف او المجبرة في الكف او وليها

في غير الكف او غير المجبرة وحدها في الكف او وليها وقد اذنت في اجابته او في تزويجها ولو من غير معين كروحي عن شئت هذا ما انتضاء
كلامهما هو متجه وان نازع فيه البلقي ومن تبعه بالنص على انه لا تنكح اجابته وحدها ولا اجابة الولي وقد اذنت له في غير معين
وكونها لا تستقل بالنكاح لا يمنع استقلالها بجواب الخطبة لما رانه لا تلازم مكانته كناية صحيحة مع سيدها وكذا مبصرة لم تجبر

والافو ووليه اجبتك مثلاً وذلك لان الفدا جارية لا يتوقف العقد بعده ا على امر متقدم عليه وسكوت البكر غير المجبر ملحق بالصرح
 وادعاء انه لا بد منها من نطقها لانها لا تستحي منه غير صحيح حكاه تلياً كما هو واضح ورجح بعضهم في رضى بك زوجانه ان يعرض فقط وفيه
 نظير الاول وجه انه صريح كاجبتك (لا) (٢١٢) باذنه اى الخطاب له من غير خوف ولا جفاء والا ان يترك او يعرض عنه المذهب

(قوله فهو) اى السيد (قوله اجبتك مثلاً) مقول لقوله بان يقول له رشيدى (قوله وذلك) اى حصول
 التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصرح) وفاقا للمغنى وخلافاً للثانية (قوله لا بد منها) جرى عليه
 النهاية (قوله لا تستحي منه) اى من اجابة الخطبة فكان الاولى بالتاثير (قوله اى الخطاب) الى قوله ومنه
 سفره في المغنى الى قول المتن ومن استشير في النهاية (قوله اولاً وان يترك) بان يصرح بعدم الاخذ فلا يتكرر
 مع قوله الا ان او يعرض هو اى الخطاب اى عرش (قوله ومنه) اى اعراض الخطاب (قوله المنقطع)
 ويظهر ان المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية اى عرش (قوله
 لاستثناء الخ) لتبليغ لما استثناءه المتن والشارح (قوله ما ذكر) اى اعراض الخطاب والموجب (قوله صريحاً)
 الى قول المتن ومن استشير في المغنى الا قوله او كان الى ومن خطب (قوله بان لم يذكر الخ) بان سكت عن
 التصريح للخطاب باجابه او رد السالك غير يكره يكتفى بسكوتها اى معنى (قوله المنقطع) اى بالقول
 الاظهر في السكوت اى تعبيره بالظاهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يبطلها) اى بالخطبة الثانية اى عرش
 (قوله مطلقاً) اى علم الثانى بما بانى اولاً (قوله السكن وقع اعراض) اى صريح فلا يتكرر مع قوله
 الا فى اوطال الزمن الخ (قوله كاسر) اى انفاً (قوله او حرمات الخطبة) كان خطب في عدة غيره اى معنى
 ويظهر انه معطوف على قوله اجيب ثم يضاف (قوله كما مر ايضاً) اى غير مرة (قوله لاصل الا باجابه الخ) عبارة
 شرح المنهج اذ لا حق للاول فى الاخيرة اى فيها الا حرمات الخطبة لسقوط حقة فى التالى قبلها اى فاجعل
 اعراض باذن او غير من الخطاب والموجب ولا لاصل الا باجابه فى البقية اى فيما اذ لم يجب الخطاب الاول او
 اجيب ثم يضاف مطلقاً الى قول الشارح السكن وقع الخ (قوله بنحو اذنه الخ) دخل فى التحويد الخطاب
 واعراض المذهب (قوله فلا يخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فخطبة الى) اى حق لو عاد الى
 الاسلام لا يعود حقه اى عرش (قوله ومن خطب خمساً معاً الخ) اى وصرح به لا اجابه اى معنى (قوله او
 مرتباً) اى مع قصد ان يتسكن منهن اربعاً اخذاً ما قد فاعداً كان تحت اربع وخطب خامسة او نحو اخذت
 زوجته وقضية الحرمه عند الاطلاق اى عرش (قوله خطبة اهل الخ) من اضافته المصدر الى مفعوله اى
 رشيدى (قوله فن خطب) ببناء المفعول (قوله ولم يرد) اى المخطوب وقوله واحدة اى تزوجها
 (قوله بالشروط) اى شروط حرمه الخطبة الثانية وقوله السابقة اى فى قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان
 لم تسكن) اى الخطبة فى بعض النسخ لم يكمل بايام من الثلاثى وعليه فالعداء له (قوله لم تسكن) ينبغى
 وكذا اذا كل او كان متزوجاً اربع اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما اذا لم يعزم مرة اى سم (قوله
 مطلقاً) اى وجدت الشروط السابقة ولا (قوله او نحو عالم) الى قوله ولا ينافيه فى المتن والى قول المتن
 ويستحب فى النهاية الا قوله والنص الى معنى الخ (قوله او نحو عالم الخ) عبارة للمغنى او مخطوبة او غيرهما

مع السيد ان ذنت لوليه اى اجابته وفى تزويجها (قوله وادعاء انه لا بد منها من نطقها الخ) اعتمد هذان (قوله
 والا ان يترك او يعرض عنه المذهب الخ) سئل الجلال السيوطى عن خطبة امرأته ثم رغبته عنها
 ووليه اهل يرفع التحريم عن ريد خطبها وهل الخطبة عقد شرعى وهل هو عقد جائز من الجانبين فاجاب
 بقوله يرفع تحريم الخطبة على الغير بالزوجة فيما يظهر وان لم يشر ضواله وانما امر ضوالها اذا سكتوا او
 رغب الخطاب والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تحيل كونها عقد اقليل بلازم بل جائز من الجانبين
 قطعاً وما يجزمه من ارتفاع التحريم بالرغبة عنه ما خذ من جزم "الشارح بقوله او يعرض المذهب (قوله
 فان لم يكمل العدد الخ) ينبغى وكذا اذا كل او كان متزوجاً اربع اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف

او يعرض هو كان يطول
 الزمن بعد اجابته حتى
 تشهد قرائن احواله
 باعراضه ومنه سفر البعيد
 المنقطع استثناء الاذن
 والتزك فى الخبر وقيس هما
 ما ذكر (فان لم يجب ولم
 يرد) صريحاً بان لم يذكر
 له واحد منهما او ذكر له
 ما شمر باحدهما او بكل
 منهما (لم يحرم فى الاظهر)
 المنقطع به فى السكوت
 اذ لم يبطل بها شيء مقرر
 وكذا ان اجيب ثم يضاف
 مطلقاً او تصرحاً لم يعلم
 الثانى بالخطبة او علم بها ولم يعلم
 بالاجابة او علم بها ولم يعلم
 كونها بالصرح او علم كونها
 به ولم يعلم بالحرمه او علم
 بها لكن وقع اعراض احد
 الجانبين كاسر او حرم
 الخطبة او تسكن من يحرم
 جمع المخطوبة بها اوطال
 الزمن بعد الاجابة بحيث
 يعد مضرراً كما مر ايضاً
 كان الاول حراً او مراً
 لاصل الا باجابه مع سقوط
 حقه بنحو اذنه واعراضه
 والمراد لا يتسكن فلا يخطب
 وطرو رده قبل الوطء
 يفسخ العقد الخطبة الاولى
 ومن خطب خمساً معاً او

مر تبالم تجز خطبة احدثان حتى يحصل نحو اعراض او يعقد على اربع ويسن خطبة اهل الفضل من الرجال فمن
 خطب واجاب والخطبة مكتملة للعدد الشرعى ولم يرد الا واحدة حرم على امرأته الثانية خطبته بالشروط السابقة فان لم يكمل العدد ولا
 اراد الاقتصار على واحدة فلا حرمه مطلقاً لكان الجمع (ومن استشير فى خطب) او نحو عالم بان يرد الا اجتماعاً به او معاملته هل يصلح اولاً

أولم يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالمسعى غيباً أن يخبر به من يرشد به مطلقاً خلافاً لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا إذ لم يستشر فأرأى أن
الأعراض أشد حرمة من الأموال وذلك لأن الضرر هنا أشد لأن فيه تكشف بضع وهتك سواء ذو المروءة يسمع في الأموال بما لا يسمع
به هنا (ذكر) وجوابي الأذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى الفقهاء وابن الصلاح (٢١٣) وابن عبد السلام (مساوية) الشرعية

وكذا العرفية فيما يظهر أخذاً

من الخبر الآتي وأما معاوية

فصلوك لأمال له أي

عيوبه سميت بذلك لأنها

تسمى صاحبها أي ما ينجر

به منها أي لم ينجر بنحو ما

يصلح لك كما قاله المصنف

كالنظر ولا ينافيه الحديث

الآتي خلافاً للذريع

لاحتمال أنه صلى الله عليه

وسلم علم من مستشير تهانها

وإن اكتفت بنحو لا يصلح

لك نظن وصفاً أجب عما

هو فيه فبين دفعا لهذا

المحذور ولا يقاس به

غيره في ذلك فيلزمه

الافتقار على ذلك وإن

توهم نقص الخش لأن

لفظه لا يتقيد به فلا مبالاة

بإيمانه (يصدق) ليحذر

بذلك للتضيعة الواجبة

وصح أنه صلى الله عليه

وسلم استشير في معاوية

وإن جهم فقال أما أبو

جهم فلا يضع عصاه عن

عاقبه كناية عن كثرة

الضرب قيل أو السفر وأما

معاوية فصعلوك لأماله

نعم إن علم أن ذلك لا يثيد

أمسك كالمضطر لا يباح له

إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ

منه أنه يجب ذكر الاخف

فالأخف من العيوب وهذا

من أراد الاجتماع عليه لنحو معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه (قوله) أولم يستشر في ذلك
هذا هو المعتمد اه معنى (قوله على من) أي اجنب اه معنى (قوله مطلقاً) أي استشير أولاً (قوله فيه)
وقوله هنا أي في مرئيه نحو التكاثر (قوله فارقاً) أي بين مرئيه نحو التكاثر ومرئيه نحو البيع (قوله بان
الأعراض الخ) لعل المراد أن من فرق يقول الأعراض أشد حرمة أي أحتراماً فحذر من متبهاً بخلاف
الأموال اه ع (قوله وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق وما خطا خلافاً
لما في الشريعة من أنه من كلام الفارق (قوله لأن الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوي وقوله هنا
أي في الأعراض (قول المتن مساوية) أي وإن لم تتعلق بما يريد به كان أراد الإيجاب وكان فاسقاً وحسن العشرة
مع الزوجات فيذكر كزوجة الفسق وإن لم تسأل الزوجة عن ذلك اه ع (قوله) وأما معاوية الخ) بدل
من الخبر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينجر به الخ يرجع لعيوبه اه سم (قوله
سميت) أي عيوب الإنسان بذلك أي بالفظ المساوي لأنها أي العيوب بوز كرها (قوله ولا ينافيه) أي تعقيد
المتن بقوله أن لم ينجر الخ (قوله ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره) قد يقال في الفرق أن أفاضله صلى الله
عليه وسلم متوفرة للدواعي على تقبلها فيستكرر حصول الإهم بتكررها بخلاف الفاظ الغير فليتام
اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله فيلزمه) أي الغير المساوي مع
حصول الانجرار بنحو ما يصلح لك (قوله على ذلك) أي نحو ما يصلح لك (قوله وإن توهم) أي من الافتقار على
ذلك (قوله لأن لفظه) أي الغير وقال ع (قوله) أي قول الرسول لا يصلح لك اه (قوله) ليحذر أي الناس من
مصارهم ثم أخذ المثل عنه ومعاملته اه كرى ثم قوله ذلك الخ قوله ويظهر في المتن الأقوال نعم إلى يجب
ذكر الاخف وقوله أي عرفاً ولو بأشرف قوله بالقلب أي ومن أنواعها وقوله بان يذكر إلى ويجاهرته
وقوله لكن إلى وشهرته (قوله بذلك الخ) علة للعلل المذكورة (قوله في معاوية) هو غير ابن أبي
سفیان اه ع (قوله أن علم) لعل المراد بالمع ما يشمل الظن فليراجع (قوله أمسك) أي لم يذكر شيئاً
من مساوية اه كرى دي ولا يقول بنحو لا يصلح لك أيضاً (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قوله كالمضطر الخ
(قوله وهذا) أي ذكر مساوي نحو الخاطب (قوله أحد أنواع الغيبة الخ) وقد نظمت ذلك بعضهم فقال
القدح ليس بغيبة في سنة ه متظلم ومعرف وعذر
ولمظهر فسقاً ومستفت ومن ه طلب الاعانة في إزالة منكر

اه ع (قوله وهي) مطلق الغيبة (قوله ذكر الغير بما فيه الخ) أي بان يقول فلان الفاسق أو أبو
الفاسق أو زوج الفاسقة مثلاً وخرج بذلك ذكر ولده أو زوجته فقط من غير تعرض لذكره فإنه لا يكون
غيباً كما هو واضح فتنبه اه رشیدی (قوله بما فيه) أي أما بما ليس فيه فهو كذب صريح اه ع (قوله
بما يكره) عبارة للمعنى بما يكره اه بالضميم (قوله لا ينحو صلاح) أي من الأوصاف الحيدة اه ع (قوله
وقوله ولو بأشرف) يبدو وأراس وجفن اه معنى (قوله بالقلب) الأولى أو بالقلب (قوله بان أصر فيه)
أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطو فيه (قوله ومن أنواعها الجائز الخ) يعني من الأسباب المبيحة للغيبة
كأعبر بذلك المتن (قوله لنرى قدره الخ) مفهومه الحرمة من ذلك اه ع (قوله أو الاستعانة)
ظاهرة أنه عطف على أنصافه وكان الأولى عطفه بالو أو على التظلم وقوله أودع مصيبة عطف على تغيير منكر
عطف خاص على عام فكان الأولى العطف بالو أو كافي النهاية وقوله الاستفتاء وقوله ويجاهرته الخ وقوله

ماذا لم يعزم مر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينجر به يرجع لعيوبه (قوله)

أحد أنواع الغيبة الجائزة وهي ذكر الغير بما فيه أو في نحو ولده أو زوجته أو ماله بما يكره أي عرفاً أو شرعاً لا ينحو صلاح وإن كرهه فيها يظهر
ولو بأشرف أو أياها بل والقلب بان أصر فيه على استحضار ذلك ومن أنوعها الجائزة أيضاً التظلم لنرى قدرة على أنصافه أو الاستعانة به على
تغيير منكر أو دفع مصيبة والاستفتاء بان يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه للفتى وإن أغنى إجماله لأنه قد يكون في التعمين فائدة

وبجاءه ته بفسق او بدعة بان لم يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جلباب الحياء لم يبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي ان تكون بجاءه ته بصغيرة كذلك فيذكرها (٣١٤) فقط وشهرته بوصف بكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريفه بغيره للالتصيص

ويظهر في حالة الاطلاق انه لا حرمة ولا استشير في نفسه وفيه مساو فقيه تردد الذي يتجه انه يلزمه ان يقول لا اصلح لكم فان رضوا به مع ذلك فواضح والامه الترك او الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعا او عرفا فاما يظهر نظير مامر وبحت الاذعن بحرم ذكر ما فيه جرح كزنا بعيدوا ان امكن توجيهه بان له مندوحة عنه بترك الخطبة وقول غيره لو علم رضاه بعبه فلا فائدة لذلك فيرد بان استشارتهم له في نفسه تدل على عدم رضاه فتبينه الاخبار او الترك كما تقرروا النص على انها لو اذنت في العقد لم يجز ذكر المساوي ينبغي ان يحمل على ما اذا ظهر بقرائن الاحوال عدم رجوع اعنائه وان ذكرت فهو موافق لما مر ان جواز ذكره امر وطبلا احتياج اليه فتوجيهه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة انما ياتي على الوهم السابق انه لا يجب ذكر المساوي الا بعد الاستشارة فعلى الصواب انه يجب وان لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء كانت غيبة ام فطينة خلعا فان اوم كلامه فرقا بينهما ومقتضى ما قررنا فرضهم

وتشهرته الخ كل منهما عطف على التظلم (قوله) وبجاءه ته الخ) ظاهره وان لم يقصد بذلك جرحه عن المعصية اه ع ش وفي المغني وشرح الروض مانصه قال الغزالي في الاحياء الا ان يكون المظاهر بالمعصية عالما بقدي به فمتنع غيبته لان الناس اذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب وغيبته الكفار بحرمته ان كان ذميا ومباحة اذا كان حريا اه (قوله) او بدعة من عطف الخاص على العام فكان الاولى العطف بالواو (قوله) بغير متجاهر) بصيغة اسم المفعول وقوله نائب فاعله والضمير راجع للوصف المقدراى بغير امر متجاهر به عبارة النهائية بغير متجاهر به اه وحى احسن (قوله) كذلك اي الجحارة بفسق (قوله) ولا استشير الى قوله فان رضوا في المغني (قوله) فان رضوا به اي اذنعوا بذلك وامتنعوا منه اه كردى (قوله) مع ذلك انظر ما قلناه ته (قوله) بما فيه من كل الخ) الا وفق لما مر وباقى اسقاط كلمة كل (قوله) نظير مامر) هو قوله ان لم ينجر الخ اه كردى اقول واقر به من قوله يجب ذكر الاخفاء والخواطر منهما قوله وكذا العرفية فيما يظهر (قوله) وقول غيره الخ) يؤيده بل يصرح به قوله السابق نعم ان علم ان الذكر لا يفيد الخ (قوله) تدل على عدم رضاه) قد يخدمه عدم ملاقة هذا الرلدل ودلان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد يمنع قوله لما مر اي في شرح بصديق وذلك لا يكون الخ (قوله) وان ذكرت غاية لعدم الرجوع (قوله) فواضح اي النص وقوله ان جواز الخ بيان لما مر (قوله) فتوجيهه اي النص (قوله) انه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله انه يجب الخ بيان للصواب وقوله ان لم يستشر غاية (قوله) كانت اي الاذنة في العقد (قوله) ومقتضى ما تقرر اي الصواب المذكور (قوله) بترتيبه السابق اي بان يقول انما لا اصلح لكم ثم يذكر الاخفاء لا خف (قوله) وان لم يستشر) ببناء المفعول غاية (قوله) مطلقا اي استشيره ولا (قوله) للخاطب الى قوله وذكر الماوردى في النهاية وكذا في المغني الا قوله وان كان وكذا في الخاطبا وقوله عند ارادة العقد الى هو اه اك (قوله) ان جازت الخطبة الخ) اي بان كانت الخطبة بخالية عن الواقع اه رشدى (قوله) لا بالتمريض اي فقط وقوله بما فيه تمريض اي يجوز فيه التمريض فقط (قوله) صار نصريحا مقتضاه حرمتها حيثن وهو ظاهر اه ع ش (قول المتن تقديم خطبة) وتبرك لا لمتهم بما روى عن ابن مسعود موقفا ومر فورا قال اذا اراد احدكم ان يحط بالحاجة من نكاح او غيره فليقل ان الحمد لله ثمعه ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات اعمالنا ان من الله فلامضل له ومن يضل الله فلا هادي له اشد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان نعبد عبيده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه بايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون بايها الناس اتقوا ربكم الى قوله رقيقا بايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا لاسديدا الى قوله عظما وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان الفضل يقول بعدها ما بعد فان الامور كلها ايد الله بقضى فيها ما يشاء بحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما اخر ولا مجتمع اثنان ولا يفرق اثنان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وان غامض الله تعالى وقدر ان خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا اقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم اجمعين معنى وشر حال الروض

تدل على عدم رضاه) قد يخدمه عدم ملاقة هذا الرلدل ودلان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الإشارة فان قيل بل قد يجتمعان بان يعلم رضاه بعيب مخصوص لكن استشاره حذرا ان يكون فيه غيره قلنا يمنع توجه الرضا حيثن لان الذي ادعاه هذا الفاعل عدم ذكر ذلك العيب الذي علم رضاه به لا عدم ذكر العيب طافا وقد يلزم هذا المدعى مع الاستشارة فكيف حيثن اذ يحجب بتحويل ليس في ما تكرهه فليتأمل (قوله) صار نصريحا) قد تمنع هذه الملازمة اذ يتصور كون الخطبة بالتمريض فقد كان يبذل جنتكم خاطبا كرىتمك بشحو وبعد فرب راغب في كرىتمك ومن يجد مثله ويقول الولي ليس الراغب في التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتقيد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق وان لم يستشر هو قياس والبهجة من علم بعيمه عيا يلزمه ذكره مطلقا (ويستحب) للخاطب وانابته ان جازت الخطبة بالتصريح لا بالتمريض كما بحثه الجلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سئلت فيما فيه تمريض صار نصريحا (تقديم خطبة)

بضم الحاء) قبل الخطبة) بكسر هاء خبر كل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ بقبحه بحمد الله فهو أرفع من أي البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصي بالتقوى ثم يقول جنتكم وإن كان وكلا قال جاءكم موكل أو جنتكم عنه خاطبا كرميتكم أو فاتكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست برغوب عنكم أو نحوه (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل المقد) عند إرادة التلغظه سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه واجبي قال (٢١٥) شارح وهي اكد من الاولى (ولو خطب

الولي) كما ذكرتم قال زوجتك

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله ﷺ قبلت)

إلى آخره (صح النكاح)

وإن تغفل ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمة القبول مع قصره

فليس اجنيا عنه وإن لم

يقبل بده (بل) على الصحة

(يستحب ذلك) للخبر السابق

(قلت الصحيح لا يستحب

والله اعلم) بل يستحب تركه

خروجا من خلاف من

أبطل به وكذا في الأذكار

لكن الأصح في الروضة

وأصلها نداء بزيادة الوصية

بالتقوى وإطال الأذرى

وغيره في نصويه وتلا معنى

واستبعد الأول بان عدم

التدب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

الماوردي أنه صلى الله عليه

وسلم لما زوج فاطمة عليها

رضي الله عنهما خطبا جميعا

قال ابن الرملة وحينئذ

الحجة فيه للتدب ظاهرة لأنها

إماتكون من كل مقدمة

كلامه والوارد كما بينته

في كتابي الصواعق المحرقة

الله زوجها في غيبته وأنه

وبهجة (قوله بضم الحاء) وهي الكلام المقتضب بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

المختصر بالوصية والدعاء اه معنى (قوله السابق) أي في أول الكتاب اه ع (قوله فيبدأ) أي الخاطب أو

نائبه اه معنى (قوله ثم بالصلاة الخ) أي ثم يأتي بالصلاة الخ (قوله واجنتكم عنه الخ) وبني أن مثله جنتكم

خاطبا كرميتكم لموكل في الخطبة اه ع (قوله كرميتكم) زاد المغني فلا تاه وزاد الحلبي لي أول ابني

أولوبد مثلا اه (قوله أو فاتكم) الف الف الشاب والفناء الشابة والفني أيضا السخي الكريم اه ع ع

المختار (قوله فيخطب الولي الخ) أي في الهجرة مطلقا وفي غير ما يذاهن في الإجابة ولا يبعدن بها من المرأة

إذا خطبت من نفسها لأن المقصود منها مجرد الذكر بل هذا ظاهر إطلاقهم اه ع (قوله واجني)

قول المتن لو خطب إلى قوله على الصحيح مثله في الروض وقال شارحه عقب ذلك والخطبة من الاجنبي كهي

من ذكر أي الولي والزوج فيحصل بها الاستحباب ويصح معها المقداه وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبي

أحد العاقدن أو أعم وهل يفتقر توسط خطبة الاجنبي بين القبول والواجب إذا لم يكن أحدهما العاقدن اه

سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية اغتفار ذلك (قوله وهي آكد الخ) معتمد اه ع (قوله وإن

تغفل ذلك) أي قول الزوج الحمد لله الخ بين الواجب والقبول وكذا الضائرا لانية في قوله لأن مقدمة الخ

(قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) وهذا المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله

وكذا) أي صحح عدم الاستحباب (قوله واستبعد) أي الأذرى الأول أي عدم الاستحباب عبارة المغني

وما صححه منا تخالف للشرحين والروضة فإن حاصل ما فيها وجهان أحدهما البطلان لأنه غير مشروع فاشبه

الكلام الاجنبي والثاني ونقله على الجمهور واستحبابه لا يثبت ولا يبطل خارج عنهما قال الأذرى

ولم أر من قال لا يستحب ولا يبطل فلعان ضعف الخلاف ومضى قبل لا يستحب إنجه البطلان لأنه غير مشروع

فأشبه الكلام الاجنبي وذكر البلقيني نحوه وفي كلام السبكي إثارة اليه الأولي أن يحمل البطلان على ما إذا طال

(قوله أعاده) أي صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جزما) إلى قوله وعن اقتضى في المغني وإلى التتمة

في النهاية لا أقوله وعن اقتضى إلى واشترط قوله وإن لا يرجع المبتدئ إلى وإن يقبل (قوله ما ذكر) أي في

المتن (قوله وضبطه الفقهاء بان يكون الخ) والأولى أن يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيد وهو أي

الضبط بالعرف مراد الفقهاء كما أشار إليه الأذرى حيث فسر به عبارة ع وش ويجوز أن يكون مراد

الفقهاء بما ذكره ضبط العرف فلا تنافي بينهما اه (قوله ويؤخذ الخ) قال المتولي ويشترط علم الزوج بحمل

المنكوحة لكن في البحر لزوج امرأته أو يمتقدن بينهما أخوة من رضاع ثم تبين خطأ وضع النكاح

على الصحيح من المذهب والأول أوجه اه معنى (من طلب الخ) عبارة المغني إذا صدر من القائل الذي

يطلب منه الجواب اه (ومن اقتضى) عطف على قوله ممن طلب الخ (قوله لا يضر) خلافا لما يتر المسمى

عبارة ما قول بعضهم لو قال زوجتك الخ صحيح المنازعة فيه بأنه وهم مفرقة على أن الكلمة في البيع ممن

كرهت ما رغبت عنه أو نحو ذلك (قوله في المتن ولو خطب الولي إلى قوله صح النكاح) لما ذكر مثله في

الروض وعلاه شارحه قال عقب ذلك والخطبة من الاجنبي كهي عن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح

معها العقد اه فهل فرض ذلك إذا كان الاجنبي أحد العاقدن أو أعم وهل يفتقر توسط خطبة الاجنبي بين

لمساج. أخره بان الله تعالى أمره بذلك فقال رضيته فإن ورد ما قاله الماوردي فلهله أعاده لما حضر طبيبيا لحاظه وإلا فمن خصائصه
صلى الله عليه وسلم أنه تزوج من شاة من بلادنا لأنه أولى بالأمم من من أنفسهم قال في الأذكار ويسى كون التي أمام المقد أطول من
خطبة الخطبة (فإن طال الذكر الفاضل) بينهما (لم يصح) النكاح جز ما لا إشعار به بالأعراض وكونه مقدمة القبول لا يستدعي اغتفار طوله
لأن المقدمة التي قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يفتقر طوله وضبطه الفقهاء بان يكون زمنه لو سكتها فيخرج الجواب عن كونه جوابا
ويؤخذ ما في البيع أن الفصل واجبي عن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن اقتضى كلامه لا يضر إلا أن طال لقول بعضهم لو قال زوجتك

فاستوص بها فقبل ليصبح وهم وبالسكوت يضربان طالوا واشترط وقوع الجواب من خوف ودون نحو وكيله وان يسمعه من بقره وان لا يرجع المبتدى، وان تبنى اهليه وامهليه الاذنه المشترطه انما الى انقضاء العقد وان قبل على وفق الايجاب فلا بالنسبة للمهر وان لم يتم المبتدى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغري ذلك ما بانى بحججه هنانعم في انطرافه من ذكر المهر وصفاته وقفة وانما اشترط هذا ثم بالنسبة للثمن لان ذكره من المبتدى بشرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالتقياس صحة الشئ الآخر بعد تمام الصيغة المصححة وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا ان (٢١٦) يجاب بانهم مع تكلم المبتدى ولا يسمى جوابا فيقع لغوا فيه ما فيه (تتمه) بنسب النزوح

في شوال والدخول فيه للخبر الصحيح فيها عن عائشة رضی الله عنها مع قولها ردأ على من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل في فيه وأى نسائه كان أحظى عنده منى وكون العقد في المسجد للامر به في خير الطهراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر اللهم بارك لأمي في بكورها حسنة الترمذي وبه يرد ما اعتد من إبقائه عقب صلاة الجمعة نعم إن قصد بالتأخير اليه كثرة حضور الناس لاسبيا العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كان أولى وقول الولي قبل العقد ازوجك على ما امر الله تعالى به من إمساك بمعروف وأمر بمرح باحسان والدعاء لكل من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلام الأذكار انه يست أيضا كيف وجدت اهلك

انقضى كلامه لا يضرب وقد مر رده اه (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنبيا اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تخلل الاجنبي بطل البيع ولو عن انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط الخ) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المعنى ذلك الاشتراط (قوله الى انقضاء العقد) تنازع فيه الفعلان قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) اى اما هو فالتخالف فيه يفسد المسمى فيجب مهر المثل وان كان دون ماسماه الزوج لانه المهر الشرعي دون النكاح اه (قوله وقفة) اى فينفذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه ع (قوله فالتقياس) عبارة النهاية فالوجه اه (قوله وإن كان الخ) غاية والضمير للشئ الآخر وكذا خير بانه (قوله في أثناء ذكر المهر الخ) اى او قبل ذكره بالمره اه ع (قوله وفيه ما فيه) اى فالوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اه ع (قوله يندب الزوج) الى قوله خبر المهر في النهاية والمعنى الا قوله يوم الجمعة كامر (قوله وقول الولي) الى قوله وظاهر كلام الاذكار في المعنى والى الفصل في النهاية (قوله يقول الولي) عطف على قوله الزوج الخ وكتب عليه ع (قوله ما نصه) اى فلا يطلب ذلك من غيره وعليه فلو اتى به اجنبى لانحص السنة اه وظاهر ان لائب الولي حكمه (قوله قبيل العقد) اى فيقول ذلك ولا يتم بذكر الايجاب ثانيا اه ع (ازوجك) زاد المعنى هذه او زوجتك اه وعبارة النهاية زوجتك اه قال ع (ازوجك) الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) اى من حضر سواء الولي وغيره اه ع (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية الزوج اه (قوله عقبه) اى العقد فيطول بطول الزمن عرفا وينبغي ان من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذا تلقى الزوج وإن طال الزمن ما لم تنفد نسبة القول الى التثنية عرفا اه ع (قوله انه ليس الخ) اى بعد الدخول وينبغي للزوج ان يجيبه بالدعاء له في مقابلة ذلك ولا ينبغي ذكر اوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك اذا كانت الاوصاف مما يستحى من ذكرها اه ع (قوله لما صبح الخ) وجه الاستدلال به انه ^{عليه السلام} أقرها على ذلك وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون باجتهاد منها او انها كانت فبمت استحباب ذلك منه ^{عليه السلام} بطريق ما هو ع (قوله وإنما هو) اى الاستفهام (قوله لما اشترت الخ) اى بقوله ما فيه من نوع استحسان الخ (قوله وهو) اى الدعاء (قوله بالرفاء الخ) اى اعترست بالرفاء الخ اه ع (قوله بالمد) اى وكسر الراء اه معنى (قوله مكروه) لورود النهي عنه اه معنى (قوله والاخذ) كقوله الآنى وفعله الخ عطف على قوله الزوج الخ (الامر به) اى بما ذكر من التنظيم وما بعده ويحتمل من الاخذ بالناسية وما بعده (قوله في لو هن الخ) اى في تفسيره (قوله انى احب

القبول والايجاب إذا لم يكن احدا العاقرين (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس اجنبيا (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ان تخلل الاجنبي بطل البيع ولو عن انقضى كلامه وقياسه النكاح فلا وهم فيها ذكره بعضهم ان سلم ان ذلك من الاجنبي لكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط الخ) عطف على ان في ان الفصل الخ (قوله نعم في اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلام الاذكار الخ) يؤخذ

بارك الله لك لما صبحته ^{عليه السلام} لما دخل على زينب خرج فدخل على عائشة فلم يقل عليك السلام ورحمة الله كيف وجدت اهلك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل نساء وكل قالت ما قالت عائشة وقد يقال فلو هن له كيف وجدت اهلك يؤخذ منه ندبه مطلقا ما فيه من نوع استحسان مع الاجانب لاسبيا العامة وقد يجاب بان هذا الاستفهام ليس على حقيقةه بدليل انه صلى الله عليه وسلم لم يجب عنه وإنما هو للترتيب اى وجدته على ما تحب ومع ذلك ينبغي أن لا يندب هذا إلا للعارف بالسنة لما أشترت اليه وهو بالرفاء بالبداء والالتزام بالبين مكروه والاخذ بنصائهم اى لقائهما ويقول بارك الله لك لى لنا فى صاحبه ثم إذا اراد الجماع تغطيا بشوب قدما قبله التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوهما ان يشط له الأمر به قال ابن عباس في لو هن الذى عليهن انى لاحبان انزين لزوجتى كما احبان تزين لى هذه الآية

وقال كل منهما ولو مع الياس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ولتحرر استحضار ذلك بصدق في قلبه عند الانزال قال له انرا بيننا في صلاح الولد وغيره ولا يكره للقبلة ولو بصحرا ويكره تكلم احدهما اثناء لاشيء من كفيته حيث اجتنب الدبر الاما يقضى طبيب عدل بضرره ويحرم ذكر تفصيله بل صح ما يقتضيه انه كبيرة (٢١٧) ومرا فاحكم تخيل غير الموطوء قبل

يحسن تركه ليلة اول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يحضره فبين ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبفرضه الذكر الوارد بمنه ويندب إذا تقدم انزاله ان يعمل للنزل وان وان يتحرى به وقت السحر للاتباع وحكمته انفاء الشيع والجوع المفرطين حينئذ اذ مع احدهما مضر غالبا كالافراط فيه مع التكلف وضبط بعض الاطباء انفعه بان يجد داعيته من نفسه لا بواسطة فكيف نعم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاعجبته بهو الله بان مامع زوجته كما مع المارية ففعله يوم الجمعة قبل الذهاب اليها اوليتها وان لا يتركه عند قدمه من سفر والتقوى به لا بدوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح كعفة او نسل وسيلة لمحبوب فليكن محبوبا لما يظهر وكثيرون يخطئون ذلك فيقول منه امور ضارة جدا فليحذر وطء الحامل والمرضع منبه عنه فيكره ان يخشى منه ضرر الولد بل ان تحققه حرم ومن اطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش

(الخ) مقول قال (قوله وقال كل الخ) عطف على تعظيما عبارة النهاية وقول كل منهما الخ عطف على التزوج (قوله كل منهما الخ) علم منه ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية اه سم وظاهر المعنى انه سنة الزوج فقط (قوله ولو مع الياس الخ) اي لكبر او غيره من صفات السن والخل اه ع (قوله استحضار ذلك) اي قوله بسم الله الخ اه ع (قوله تكلم احدهما الخ) زاد النهاية بما لا يتعلق به اه قال ع (قوله هل منه ما يرغب الزوج في الجماع ما يفعله النساء) حالة الوطء من الفرج مثلا فيه نظر والا قرب الكراهة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يتمكن معها ان تمام مراده في الوطء اه (قوله لاشيء من كفيته) اي لا يكره شيء من كفيته الجماع من كونها مضطجعة او مستقيمة على الجانب او قائمة او من جانب القبلة والديروا غير ذلك اه كرى (قوله بل صح ما يقتضيه انه كبيرة) ظاهرة ولو مرة واحدة اه ع (قوله حكم تخيل الخ) وهو حل ذلك عند جمع تحقيقه اه نهاية (قوله قيل يحسن الخ) الى قوله ويرد عناه المعنى الى الاحياء وأقره (قوله ووسطه) اي النصف منه (قوله يحضر الخ) اي الجماع في هذه الليالي ويجمع اه معنى (قوله ان كراخ) اي المارافرا (قوله ان يعمل للنزل) ويظهر ذلك باخبارها وبقرائن تدل عليه اه ع (قوله اذهر) اي الجماع وكذا ضمير فيه وضمير انتمه (قوله وضبط بعض الاطباء) ويسن ملاعبة الزوجة إنسانا وان لا يخليها عن الجماع كل اربع ليال مرة بلا عذر اه فتح المعين (قوله نعم في الخبر الخ) هو في حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الوطء اه ع (قوله به) متعلق بامر الخ والضمير للجاء (قوله وفعله الخ) اي ويندب فعله الخ اه ع (قوله عند قدمه الخ) اي في الليلة التي تعقب قدمه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اه ع (قوله من سفر) اي تحصل به غيبة عن المرأة عرفا اه ع (قوله والتقوى) اي للجاء مبتدأ خبره قوله وسيلة الخ اه كرى (قوله ذلك) اي رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) اي يذهب وورولو باخبارها حيث صدقته اه ع (قوله بل ان تحققه الخ) عبارة النهاية بل ان غلب على ظنه حرم اه قال ع (قوله ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوى الظن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه لا يلحق بالولد لما لا يتحمل عادة كملك لولد اه

(فصل في اركان النكاح (قوله في اركان النكاح) الى قوله وجزم في النهاية الا قوله اربعة فابدا بمخسة يجعل الزوجين ركيتين وسياق عن ع (قوله بالجمع بينهما) قوله وتوابعها) اي كـ نكاح الشغار وكالشهادة على اذن المرأة اه ع (قوله وهي) اي الاركان (قوله وشاهدان) عدما ركننا لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الاخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الاخر وجعله احجر ركنوا احداهما لتعلق العقد بهما فلا تخاف بينهما اه اي بين التحفة والنهاية (قوله المستدعي لطول الكلام الخ) ولا يضر ان كثير ما يعطون تقديم الشيء بقوله الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه حلى (قوله وكذا القول) اي في انه يعتد به من المازل اه ع (قوله مثلا) راجع لقوله موليت فلانة (قوله وظاهره) اي كلام البعض (قوله مع الاطلاق) اي بلانية شيء من الاجاب والوعد (قوله امر) اي

من المعنى والاستدلال الا في ان هذا بعد الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الخ) فلم ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية

(فصل في اركان النكاح وتوابعها) (قوله المستدعي لطول الكلام عليها) كثيرا ما يعطون تقديم

(٢٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) منه ضررا (فصل في اركان النكاح وتوابعها) وهي اربعة زوجان وولي وشاهدان رصيفة وقدمها لا ينتشر الخلاف فيها المستدعي لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) ولو من هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجك او انكحك) موليت فلانة مثلا وجزم بعضهم ان زوجك او انكحك كذلك ان خلا عن نية الوعد وظاهر الصحة مع الاطلاق وفيه نظر والذي يتجه ان ياتي به امر اخر الضمان في اذى المال بل لو قيل ان اختصاص ما هنا بمزيد

احتياطاً واجب أن لا يفتر فيه موم الوعد مطلقاً لم يعد منهم رات البقني اطلق عنهم عدم الصحة فيهما ثم بحث الصحة اذا انسلخ عن معنى الوعد بان قال الان وهو صريح فيما ذكرته (وقول) مرتبط بالاجاب كما مر آفاً (بان يقول الزوج) ومثله وكيله كما سئله (زوجته) (او) نكحها) فلا بد من دال عليها من نحو اسم او ضمير او اشارة (او قبلت) او رضيت لافعلت واتحادهما في البيع لا ينافي هذا كما يظهر بالتأمل (نكاحها) بمعنى انكاحها ليطابق الاجاب ولا يستعالة معنى النكاح هنا اذهو المركب من الاجاب والقبول كما مر وروى الآجري ان الواقع من على في نكاح فاطمة رضي الله عنهما رضيت نكاحها (او تزويجها) أو النكاح او التزويج ولا نظر لايها نكاح سابق حتى يجب هذا او المذكر خلافاً لنزعه لان القرينة القطعية بان المراد قبول ما واجب له تنفي عن ذلك لا قبلت ولا قبلتها مطلقاً ولا قبلته الا في مسألة المتوسط على ما في الروضة لكن ردوه ولا يشترطها ايضاً تخاطب فلو قال الولي زوجته بذلك فقال زوجته على ما اقتضاء

من أن قوله أودى المال وعد بالانكاح نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى انشاء عقد الضمان انعقد به اه (قوله مطلقاً) اي وجدت قرينة صارقة الى العقد ولا (قوله فيهما) اي ازوجك وانكحك (قوله وهو) اي كلام البقني صريح فيما ذكرته اي اطلاقه المذكور صريح في قول الشارح بل لو قبل الخ وبخته المذكور صريح فيما قبله من قوله والذي يشبه الخ (قوله مرتبط بالاجاب الخ) ولا يضرب تخلف خطبة خفية من الزوج وان قلنا بعدم استحبابها خلافاً للسبكي وابن أبي الشرف ولا يقل بلبت نكاحها لانه من مقتضى العقد اه تنع المعين وقوله ولا يقل قبلت الخ لا ينافي ما يأتي في أوائل الفصل الآتي من قول الشارح كالنهاية ولا يصح ايضاً قل تزوجتها الخ لان هذا فيما اذا قاله الولي بعد الاجاب وما يأتي فيما اذا انقصر عليه بدون سبق الاجاب ولحرقه (قوله كما مر آفاً) اي في قول المصنف فان طال المذكور الفاصل لم يصح وقول الشارح هناك ان الفصل بالسكون يضمر ان طال (قوله كما سئله) اي في فصل لا ولا يتركيب (قوله فلا بد من دال) الى قوله وروى الآجري في النهاية الاوله لافعلت الى المتن وكذا في الغني الا قوله ولا يستعالة الخ (قوله من دال عليها) اي الزوج اه عرش (قوله اورضيت) ومثله اوجب أو أردت كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومعنى (قوله واتحادهما الخ) اي رضيت ولفعت (قوله لا ينافي هذا) اي تاخيرهما في النكاح (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلا له لكن بردان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً له ويحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً له بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول اه سم (قوله بمعنى انكاحها) كما صرح به جمع من اللغويين اه معنى (قوله كما مر) أي أول الباب (قوله وروى الآجري الخ) الانسب ذكره قبيل قول المصنف نكاحها (قوله حتى يجب هذا) اي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح او لفظ المذكور بان يقول النكاح المذكور رسم وكردى (قوله عن ذلك) اي عن ضم لفظ هذا او المذكر (قوله لا قبلت) الى قوله ومن ثم في النهاية لا لا قوله من عامي ثم قوله ذلك عطف على قول المتن او قبلت نكاحها او تزويجها (قوله لا قبلت) اي فقط من غير ذكر نكاحها او تزويجها اه عرش (قوله مطلقاً) اي في مسألة المتوسط وغيرها (قوله لكن ردوه) معتمد اه عرش عبارة سم اي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه (قوله ولا يشترط فيها) اي في مسألة المتوسط والحاصل في مسئلته ان يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت بكذا فلان تزويجها له او زوجته اياها ولا يكفي زوجت بدون الضمير ولا تزويجها بدون ذكر الزوج وان يقول الزوج بعد قول المتوسط زوجت بكذا فلا يكفي زوجت او قبلت نكاحها لا قبلت وحده ولا مع الضمير نحو قبلته اه عرش وقوله تزوجت سيأتي ما فيه (قوله ايضاً) اي كما لا يشترط ذكر نكاحها او تزويجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المرجوح (قوله فلو قال) أي المتوسط (قوله فقال الزوجت) اي بدون الضمير (قوله لكن جزم غير واحد الخ) معتمد اه عرش (قوله لا بد من زوجته او تزويجها) ونبه شيخنا الشهاب الرملي على انه لا بد في مسألة المتوسط ان يقول الولي زوجته فلان فلو انقصر على زوجته لم يصح كما يؤخذ من مسئلة الوكيل نهاية ومعنى وسم وعبارة

الشيء بقلة الكلام عليه (قوله واتحادهما في البيع لا ينافي هذا) يحتمل ان مراده أنه لا بد من ذكر النكاح فيقع معمول لافعلت وهو غير منتظم اريد بالنكاح الاجاب والعقد وقد يقتضي هذا امتناع فعلت البيع والكلام فيه فيتام له (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً له لكن يرد ان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً له ويحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً له بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول (قوله بمعنى انكاحها) قال الزركشي نعم صرح جماعة من اللغويين ان النكاح مصدر كالانكاح وعليه فيخرج كلام الفقهاء انتهى (قوله حتى يجب هذا) اي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ (قوله او المذكر) اي بان يقول النكاح المذكور (قوله الا في مسألة المتوسط الخ) كذا شرح مر (قوله لكن ردوه) اي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها (قوله بان لا بد من زوجته او تزويجها) ونبه شيخنا الشهاب الرملي على انه لا بد ان يقول

فقال قبلته على ما مر أو تزوجتها فقال تزوجتها صح ولا يكتفى هنا نعم وأوفى كلامه للتخيير مطلقا إذ لا يشترط توافق اللفظين قيل كان ينبغي تقديم قبلت لأنه القبول الحقيقي أه ويرد بمنع ذلك بل الكل قبول حقيقي شرعا وبفرض ذلك لا يرد عليه لأن غير اللاحق قد يقدم لاكتنه كالرد على من تشكك أو خالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت أو نكحت نظر لتردده بين الاخبار والقبول وفي تعليق البغوي في قوله تزوجت قال اصحنا لا يصح لأنه اخبار لا عدا أه ويرد النظر بأنه مبنى على الاكتفاء بهجرت تزوجت من غير نحو ضمير والأصح خلافه كما سر وحيث ذنا في التعليق صحيح لكن لحلوه عن ذلك الموجب لتمحضه للاخبار أو قرب منه لا للتردد الذي ذكره لأن هذا إنشاء شرعا كمت ولا يضر من عامي نحو فتح تاء متكلم وابدال الزاى جواو عكس والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح انكحك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك أو اليك لأن الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون كالخطأ في الأعراب والتذكير والثاني أه وهو صريح فيما ذكر وغيره

الرشيدي لا بد من زوجته وأزوجه إلى مع قوله فلان في الشق الثاني ويظهر أنه لا يشترط قوله فلان في الشق الأول بل يرجع أه أقول وهذا قضية صنيعة النهاية والمعنى المارأ نفا (قوله ثم قال) أي المتوسط (قوله على ما مر) أي عن الوضحة المرجوح (قوله أو تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها أي أو قال المتوسط الخ عر وسم (قوله فقال) أي الزوج (قوله تزوجتها) عبارة النهاية تزوجت أه بلا ضمير وكتب عليه الرشيدي مانصة عبارة التحفة تزوجتها وهي الأصوب لما مر أه أي من قوله فلا بد من ذلك عليها الخ (قوله صح) جواب لوقال الخ (قوله ولا يكتفى هنا) أي في مسئلة المتوسط بخلافه في البيع أه عر عبارة المعنى بخلاف ما قالوا لا أحد منهم أه (قوله وأو) أي قوله قيل في المعنى (قوله مطلقا) أي سواء أتى الولي باللفظ أو النكاح أو التزويج فليس قبلت نكاحا راجعا لانكحت وقبلت تزويجا راجعا لزوجت أه عر وقوله قبلت نكاحها أي ونكحت أو قوله رقباء تزويجا أي تزوجتها (قوله توافق اللفظين) أي أما توافق المعنوي فلا بد منه كما مر قبيل الفصل في قوله وإن يقبل على وفق الإيجاب لا بالنسبة للبر الخ أه عر (قوله قبل كان الخ) وافقه المعنى (قوله تقدم قبلت) أي الخ (قوله لأنه القبول الحقيقي) أي قول الزوج تزوجت أو نكحت ليس قبولا حقيقيا فهو أه عر إذا ضم إلى ذلك الضمير أه معنى (قوله وبفرض ذلك) أي أن الحقيقي هو قبلت فقط (قوله لأن غير اللاحق) أي كزوجت أو نكحت هنا (قوله وقد قيل الخ) تعليل لوجود التشكك والخالفة فيما ذكر من تزوجت أو نكحت على ترتيب اللفظ (قوله وفي تعليق البغوي الخ) من جملة ما قيل أه رشيدي أي عطف على قوله في صحة الخ (قوله انتهى) أي ما قبل (قوله كما مر) أي أنفا بقوله فلا بد من ذلك الخ (قوله في التعليق) أي من عدم الصحة (قوله عن ذلك) أي نحو الضمير (قوله الموجب) نعم لحلوه أه سم (قوله الذي ذكره) أي صاحب التقييل ولو اسقط ضمير النصب أو هم رجوع الضمير المستتر للبغوي صاحب التعليق كان أولى (قوله لأن هذا) أي تزوجت مع نحو الضمير (قوله إنشاء شرعا) قال الشهاب سم لأوجه لكونه إنشاء مع نحو الضمير ومتمعضا للاخبار أو قربا منه عدمه انتهى أه رشيدي (قوله ولا يضر) أي قوله والتذكير في المعنى لا قوله من عامي وقوله بعض المتقدمين أي قوله الغزالي (قوله من عامي) عبارة النهاية ولو من عارف الخ وكتب عليها عر مانصة خلافاً لحج في المعارف ولكن القلب إلى ما قاله حج أميل أه (قوله وابدال الزاى جواو الخ) أي كجوزتك وتجوزها قال عر وباتى مثل ذلك فيما قال الزوج في المراجعة رجعت جوزتك لعقد نكاحي فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك أو زوزتي أه (قوله والسكاف همزه) كأننا حكت وأنا حنا وأنا حنا وفي عر ظاهره أي شرح مر ولومن عارف وظاهره وإن لم تكن لغته ولائغة بإسائه أه (قوله يصح انكحك) أي بابدال التاء كافا ويصح أيضا الزوجتك ولو من عالم ونقل في الدرس عن الرمي مايو افقهو عن شيخ الإسلام ما يخالفه ووجه الصحة أن معنى أزوجتك فلا تة صيرتك زواجا وهو مساو في المعنى لزوجتك أه عر (قوله كما هو لغة الخ) وحيث أن انكحك لغة فالظاهر أنه يصح العقد بها حتى من غير أهلها وإن كان عارفا بالاصل قادرا عليه أه سيد عر (قوله والغزالي) عطف على بعض أه سم (قوله لا يضر زوجتك الخ) ومثله أجوزتك ونحوه أه معنى (قوله لأن الخطأ في الصيغة) أي الصلات نهاية وهي لك أو اليك الخ عر (قوله والتذكير والثاني) أي وكل منهما لا يخل بالمعنى (قوله انتهى) أي ما في فتاوى الغزالي (قوله وهو الخ) أي ما مر من

الولي وزوجتها فلان لوقا قصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مثله الوكيل شرح مر (قوله ثم قال للزوج) عطف على قال للولي (قوله أو تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها (قوله وفي تعليق البغوي في قوله تزوجت الخ) تقدم هذا في المتن مع الجزم بعده من القول (قوله الموجب) نعم لحلوه (قوله لأن هذا إنشاء الخ) لأوجه لكونه إنشاء مع نحو الضمير ومتمعضا للاخبار أو قربا منه عدمه (قوله ولا يضر من عامي الخ) كذا شرح مر (قوله والغزالي) عطف على بعض (قوله لا يخل بالمعنى) ظاهره أنه لا يتعبد بالعامي (قوله لا يخل بالمعنى) قد يشكل بما قالوه في نعمت بضم أو كسر ثم رأيت ما ياتى (قوله

لاجل ما بعد حتى اذا من الواضح ان العامى لا يشترط فيه ذلك فان قلت يتناقض ذلك غدم كاسر انعمت بضم التاء وكسر هاء محيل للمعنى وكان هذا هو الحامل بعضهم على قوله لا يصح العقد مع فتح التاء مطلقا ونقله غيره عن الاسنوى في بعتك بفتح التاء قلت بفرق بان المدار في الصبح على المتعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرآن فتأمله والعجب عن اسندل بقول الغزالي لا يصح الخطا في التذكير والتثنية اى كما صرحوا به في الطلاق والغنى والعق على ان فتح التاء يضر وغفل عن انه اذا صح زوجتك بكرر الكاف خطا بالزوج صح بفتح التاء بلا فرق وسيعلم مما بانى صحة النكاح مع فنى الصداق فيشترط للزومه هذا ذكره في كل من شق العقد مع توافقهما فيه كزوجتهما والا وجب مهر المثل (ويصح تقديم لفظ الزوج) او وكيله سواء قبلت وغيرها كما قاله خلافه لمن فرق وزعم ان تقدم قبلت غير منتظم لاستدعائه مقبولا متقدما ممنوع اذ يصح ان يقال قبلت ما سيجى منك والتعبير

بالماضى عن المستقبل اشعاراً بالثقة بوقوعه حتى كانه واقع شائع لغة وعرفاً (على) لفظ (الولى) او وكيله واقفه
 لحصول المقصود (لا يصح) التكاثر (الاباط) التزييج او الانكاح) اى ما شق منها فالليس هذا مكرراً مع ما مرلابامه حصر الصحة
 في تلك الصيغ فيصح نحو انا مزوجك الى آخره وقول البلىنى هنا الآن يقضى انه يشترط هنا ظاير ما قدّمه في انكحك والذى يظهر خلافه

لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يوم الوعد حتى يحترز عنه بخلاف المضارع فإن قلت الخلاف في كل منهما مشهور وإنما الذي تفارقه الترجيح عند جمع فكان ينبغي تعيين الآن فيه مثله خروجهما من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوجدان فقلت كفي باختلاف الترجيح مرجحا لاسيا والمرجون ايضا من احاطوا باللغة اكثر من غيرهم وذلك لحبر مسلم اتقوا الله (٢٢١)

الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وكلمته ما ورد في كتابه ولم يرد فيه غيرهما والقياس يمنع لأن في النكاح ضربا من التعميد فلم يصح بنحو لفظ لإباحة وهيبة وتمليك وجعله تعالى النكاح بلفظ الهبة من خصائصه صلى الله عليه وسلم لقوله خالصة لك من دون المؤمنين صريح واضح في ذلك وخبر البخاري ملكتها بما مملك من القرآن أما وهم من معمر كما قاله الثيسابوري لأن رواية الجمهور زجرتمكم والجامعة أولى بالحفظ من الواحد أو رواية بالمعنى لظن الترادف أوجع صلى الله عليه وسلم بين اللفظين إشارة إلى قوة حق الزوج وأنه كالمالك وينتقد نكاح الآخرس بأشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابتها بلا خلاف على ما في المجموع لكنه معترض بأنه يرى أنها في الطلاق كناية والعقود أغلظ من الحلول فكيف يصح النكاح بها فضلا عن كونه بلا خلاف وقد يجاب بعمل كلامه على ما إذا لم تكن له إثارة

وافقه وحققنا معناه في الآيات البيئات مع بسط بيان اسم **(قوله فلا يوم الخ)** أي نحو أنامز وجك **(قوله في كل منهما)** أي اسم الفاعل والمضارع **(قوله قلت كفي الخ)** قد يستغنى عن ذلك بأن المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غير هاء أو اسمية حالية مطلقا اسم وفيه شبه المصادرة **(قوله باختلاف الترجيح)** أي بأن الترجيح في المضارع الاشتراك في اسم الفاعل كونه حقيقة في الحال مجاز أو الاستقبال **(قوله والمرجون)** أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله بمن احاطوا أحوال من الوارد وقوله أكثر الخ خبر والمرجون **(قوله)** وذلك لحبر مسلم أي قوله إشارة في المعنى وإلى المتن في النهاية إلا أنه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل اقتصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ وذلك **(الخ)** راجع إلى المتن **(قوله بامانة الله)** أي يجمعان تحت إيدكم كالامانات الشرعية أه عرش **(قوله)** ما ورد في كتابه وهو التزويج والنكاح أه معنى **(قوله فلم يصح الخ)** فترجع على المتن **(قوله في ذلك)** أي منع القياس **(قوله وخبر البخاري)** جواب اعتراض **(قوله بما مملك)** أي تعليمك لإباحة ما مملك من القرآن وقد كان معلوما للزوجين أه عرش **(قوله بأنه يرى)** أي المجموع وقوله أنها أي الكتابة **(قوله)** والعقود أغلظ **(الخ)** جملة حالية **(قوله)** يجعل كلامه الخ عبارة المعنى بأنه إنما اعتبر الكتابة في صحفه لا يته لا في تزويجه ولا ريب أنه إذا كان كاتبا تكون الولاية له فيقول من يزوجه أو زوج وليتو السائل فطر إلى من يزوجه لا إلى ولايته ولا ريب أنه لا زوج بها أه **(قوله)** إشارة مفهومة أي لكل احدا إذا فهمها الفطن دون غيره ساوت الكتابة فيصح بكل منهما أه عرش **(قوله)** وتعدرتو كوله مفهومة أنه لو أمكنه التوكيل بالكتابة أو الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعيين لصحة نكاحه وتوكيله وهو قريب لأن ذلك وإن كان كناية أيضا لكنه في التوكيل وهو يتعقد بالكتابة بخلاف النكاح أه عرش وسنذكر منه ما يتعلق بالمقام **(قوله)** إشارته التي الخ أي فيصح نكاحها بالضرورة حيث تعدرتو كوله أه عرش **(قوله)** وإن أحسن إلى المتن في النهاية كذا في المعنى لا قوله ويشترط إلى قوله هذا قوله يشترط إلى المتن **(قوله وهي)** أي العجمية **(قوله)** ما عدا العربية أي من سائر اللغات نافية ومعنى **(قوله)** فلا يتعلق به أي النكاح **(قوله)** إن فهم كل الخ أي انفتحت اللغات أم اختلفت أه معنى **(قوله)** قبله أو اجاب أي العارف به ولو باخبار النقلة الخ **(قوله فوراً)** أي بلا طول الفصل عرفا بالاخبار بين الإيجاب والقبول عرش ورشدي عبارة سمع الأوجه أنه إن كان الاخبار للبادي بما يأتي به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان لثاني بما يأتي به اشترط عدم طول الفصل بين ما يأتي به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما أتى به صاحبه

إبرادات لبعضهم عليه والله أعلم **(قوله)** قلت كفي باختلاف الترجيح مرجحا لاسيا والمرجون ايضا من احاطوا باللغة الخ قد يستغنى عن ذلك بأن المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة فعلية ماضية أو غير هاء أو اسمية حالية مطلقا **(قوله)** لا يضطراره المناسب لهذا الكلام تزويجه لا تزويجه **(قوله فوراً)** يحتمل أن المراد الفور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله في شرح الروض عن البلقيني فلو أخبر معناها وقبل صح إن لم يطل الفصل أه وقدي نظر في اشتراط الفورية وعدم طول الفصل حيث كان متذكرا لمعناها إلا أن يراد طول الفصل المخف بين الإيجاب والقبول والأوجه أنه إن كان الاخبار للبادي بما يأتي به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان لثاني بما يأتي به اشترط عدم طول الفصل بين ما يأتي به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما أتى به صاحبه

مفهمو تعدرتو كيله لا يضطراره حيثئذ ويلحق بكتابتها في ذلك إشارة التي يختص بفهمها الفطن (و يصح بالعجمية في الصحيح) وإن أحسن العربية وهي ما عداها اعتبارا بالمعنى إذ لا يتعلق به إعجازو يشترط أن يأتي بما بعده أهل تلك الأمة صريحاً لغتهم هذا إن فهم كل كلام نفسه والاخر ولو بأن أخبره بقلة الإيجاب أو القبول بعد تقدمه من عارف به ولو باخبار النقلة لمعناه قبل نكاحه به فقبله أو اجاب فوراً على الأوجه

ويشترط فهم الشاهدين
ايضا كما ياتي (لا بكتانية) في
الصيغة كاحلثك بنى فلا
يصح النكاح (قطعا) وان
قال نويت بها النكاح
وتوفرت القرأتين على ذلك
لانه لا مطلق للشهود المشترك
حضورهم لكل فرد فدفعه
على التيق به فارق البيع وان
شرطه الاشهاد على ما فيه
وقوله ذلك لا يؤثر لان
الشهادة على اقراره بالعقد
لا على نفس العقد وفيه وجه
لكنه لشذوذه لم يعمل
عليه ولو استخلف قاض
فقيها في تزويج امرأة صح
بما يصح به تولية القضاء عما
سياتي فيه اشتراط اللفظ
الصريح وخرج بقولنا في
الصيغة الكتانية في المعقود
عليه كما لو قال ابو بنات
زوجتك احدى اوبنتي أو
فاطمة ونوبا معينة ولو غير
المسماة فانه يصح ويفرق
بان الصيغة هي المحللة فاحتيط
لها اكثر ولا يكفي زوجت
بنتي احدىكم مطلقا (ولو قال)
الولي (زوجتك) الى آخره
(فقال) الزوج (قبلت)
مطلقا اقبلته ولو في مسألة
المتوسط على ما مر لم ينعقد
النكاح (على المذهب)
لاتقاء لفظ النكاح او
التزويج كما مر (ولو قال)

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله فهم الشاهدين الخ) اى ما تاتي به
العاقدان اه عش (قوله في الصيغة) الى قول المتن ولا يصح تطبيقه في النهاية إلا قوله به فارق الى قوله
وقوله ذلك (قوله كاحلثك الخ) هلا جعلوا عدم الصحة بنحو هذا بفقد لفظ التزويج والاكناح اه سم (قوله
على ذلك) اى نيته بها النكاح (قوله لا مطلق) اى اطلاق لانه مصدر ميمي اه عش (قوله المشترك الخ)
نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الاولى جزأ أو قوله معنى عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) اى نويت
الخ اه عش (قوله على اقراره بالعقد) اى قوله اى نويت بما تطلقت به النكاح (قوله وفيه وجه) اى
في الصحة بالكتانية (قوله لم يعمل عليه) اى فلذا ادعى القطع واطاق اه سم (قوله صح الخ) اى الاستخلاف
(قوله صح) اى يصح به (الخ) عبارة النهاية اشترط اللفظ الصريح اه وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع عنها
وكتب عليها الفاضل المحشى ما نصه قوله اشترط الخ اى فلا يكفي الكتانية وهو ظاهر وقد رجع الشارح
رحمه الله عن قوله اشترط الخ الى قوله صح بما يصح الخ كما يراه بخطه فكان الفاضل المحشى لم يبلغه ذلك اه
سيدع عبارة عش قوله اشتراط اللفظ الخ اى بان يقول استخلفتك اذ نيت لك في تزويج فلانة مثلا اه
عش وعبارة الرشيدى اى فلا تكفي الكتانية على المذهب اه (قوله وخرج بقولنا) الى قوله ويفرق
في المغنى (قوله الكتانية في المعقود عليه) من زوج او زوجة كما لو قال زوجتك بنى او زوج بنتك ابنى وقوله
كما لو قال ابو بنات الخ ولا يخفى ان مثل اى البنات ابو البنين فاذا قال زوجت ابنتي بنتك نويا معينتا ولو غير المسمى
صح اه حلي وزيادى (قوله ونوبا معينة) يؤخذ منه انها لم تختلف في التية بطل المعقود لو طالب الزوج
إحدى البنات بعد موت الأب فقال انت المعنية شهدت الشهود بذلك فقالت المعنية صدقت يمينها لان
الشهود لا اطلاع لهم على التية وكذا لو قال لها الشهود انت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطا فاقول قولها
بيمينها لان الاصل عدم النكاح اه عش (قوله مطلقا) اى وان نويا معينتا اه سم عبارة عش اى نوى
الولي معينتا منها او لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدى بناتى ونوبا معينة حيث صح ثم لاهنا انه
يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاشهاد على قبوله المرافق للإيجاب والمرأة ليس العقد الخطاب
معا والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتفر فيها ما لا يغتفر في الزوج اه وقد يخالفه ما مر اتقان الحلي
والزيادى إلا ان يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه ائخذ من مناهل الفراجع (قوله الخ) اى فلانة اه عش
(قوله مطلقا) اى سواء كان في مسألة المتوسط ام لا قاله الكردى ولا خفاء ان المناسب لما بعده ان يقال على
ما مر ومقابلته قوله على ما مر اى في شرح اوتزويجها من الرد على ما في الروضة (قوله كما مر) وهو قول المتن

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله ويشترط فهم الشاهدين) اعتمده مر
(قوله في المتن لا بكتانية) قال في الروض لا بكتانية قال في شرحه في غيبة و حضور لا نها كتانية قال بل لو
قال اغائب زوجتك ابنتي او قال زوجتها من فلان ثم كتب فبلغه الكتاب اخرج فقال قبلت لم يصح كما
صححه في اصل الروضة في الاولى وسكت عن الثانية لانها سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين
ما هنا والبيع بانه اوسع بدليل انعقاده بالكتنابات وثبوت الخيار فيه (قوله كاحلثك بنى) هلا جعلوا
عدم الصحة بنحو هذا بفقد التزويج والاكناح (قوله وقوله ذلك) اى نويت (قوله لم يعمل عليه) فلذا
ادعى القطع واطاق (قوله اشتراط اللفظ الصريح) اى فلا تكفي الكتنابات (قوله زوجتك احدى اى
ونوبا معينة) في الروض فزوجتك احدى بناتى او زوجت احدى كما باطل قال في شرحه لو مع الاشارة كاليك
اه وهو مع مقاله الشارح يخرج منه ان التمييز باحدى مع تية المعنية صحيح لامع الاشارة اليها ولا يخفى
إشكاله هذا ان اراد بالاشارة الى المروجة فان ارادها بالاشارة الى البنات التي المروجة احداهن
فلا اشكال فليحرر ثم وقع البحث مع مر لمال الى الا كنه ما مع الاشارة الى المروجة ولى حمل كلام الروض
على الاشارة الى البنات وتقدم في الحاشية في البيع عن شرح العباب بطلانه في احد العبدن والثوبين وان
نوبا واحدا بعينه وأنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنى احدىكم مطلقا) كذا شرح مر وقوله

الزوج لولي (زوجتي بنتك فقال) الولي (زوجتك) بنى (أو قال الولي) للزوج (٢٢٣) (تزوجها) أى بنى (فقال) الزوج (تزوجته) بها

(صح) النكاح فيهما بما
ذكر للاستدعاء الجازم
الدال على الرضا وفي
الصحيحين إن خاطب
الواهبه قال النبي ﷺ
زوجتها فقال زوجها
ولم ينقل انه قال بعده
تزوجتها ولا غيره وخرج
زوجتي تزوجتي او
زوجتي او زوجها في
وبزوجها تزوجها او
تزوجتها فلا يصح لعدم
الجزم نعم ان قبل او
اوجب ثانياً صح ولا يصح
ايضا قل تزوجتها او
زوجتها لانه استدعاء
للفظ دون التزويج ولا
زوجت نفسي او ابني من
بنتك لان الزوج غير معثور
عليه وان اعطى حكمه في
نحو انا منك طالق مع التنية
لا زوجت بني فلان ثم كتب
او ارسل اليه فقبل وانما
صح نظيره في البيع لانه
اوسع (ولا يصح لعليقة)
فيفسد به كالبيع بل اولى
زبدا الاحتياط هنا (ولو بشر
بولد فقال) لمن عنده (ان
كانت اني فقدت زوجتكها)
فقبل ثم بان اني (او قال)
شخص لآخر (ان كانت
بنتي طلقت واعتدت فقد
زوجتكها) فقبل ثم بان
انقضاء عدتها وانها اذنت له
كانت بكر او العدة لا تدخل
ماما وط م في رد او قال لمز

ولا يصح الابلغ الزوج أو الانكاح إذا كرى أقول عليه كان ينبغي أن يزيد الشارح قوله قوله المشتطو الذي
انما مع ما ذكر في مبحث القبول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ **(قوله)** الزوج للولي عبارة المعنى الخاطب
للولي اه **(قوله)** بما ذكر يعني من غير أن يقبل الزوج بعد ذلك في الاولى ويوجب الولي بعد ذلك في الثانية
(قوله) وفي الصحيحين الخ عبارة المعنى وما وافى الصحيحين ان الاعراب الذي خطب الواجبة نفسها للولي
عليه السلام قال لهزوجها فقال زوجتك بما معك من القرآن الخ **(قوله)** وخرج الى قوله وانما صح في المعنى الا
قوله نعم الى ولا يصح **(قوله)** تزوجني الخ) اي ما قال ان الخاطب تزوجني الخ وقوله تزوجها الخ اي ما قال
الولي تزوجها الخ **(قوله)** لعدم الجزم لانه استفهام اه معني **(قوله)** ان قبل او وجب الخ) انشر على ترتيب
اللف **(قوله)** ولا يصح ايضا قل تزوجتها) اي لا يكتفي هذان الولي كما كفي منه تزوجها فلو قال الولي قل تزوجها
فقال تزوجتها بكف كما كفي لولا قل تزوجها فقال تزوجها وقوله تزوجتها اي لا يكتفي هذان الزوج كما
كفي منه تزوجني فلو قال الزوج قل تزوجتها فقال تزوجتها بكف كما كفي لولا قل تزوجني فقال تزوجت اي لا
أن يوجب الولي بعد ذلك في الاول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني اه سم **(قوله)** لانه استدعاء الخ) انظر لو قصد
به امره بالاستدعاء والتزويج سم ويظهر ان من صواب العبارة لو قصد به الاستدعاء لان مدخول قل في الصورتين
ليس من صيغ الاستدعاء بل ايجاب في احدهما وقبول في الاخرى فليتأمل اه سيد عمر وقوله لو قصد به
الاستدعاء اي التزويج في الاولى والتزويج في الثانية **(قوله)** دون التزويج) وكان الاولى زيادة او التزويج
(قوله) ولا زوجت نفسي الخ) عطف على قل تزوجتها الخ **(قوله)** غير معقود عليه) اي على الصحيح وانما المعقود
عليه المرأة فقط لان العوض من جهة الزوج المهر لا نفسه ولانه لا حجر عليه في نكاح غير ما هما اه معني
(قوله) ولا زوجت بنتي فلانا الخ) عبارة المعنى والروض مع شره ولا يعقد بكتابة في غيبة او حضور لانها
كتابة قلن للغائب زوجتك بنتي او زوجها من فلان ثم كتب الخ في منوات المعنى مانصه نعم لم يطل
الفصل بين الايجاب والقبول صرح النكاح ولا يضر تخال الخبر حيث وجدت الصيغة المختارة اه في عرش بعد
ذكر كلام الروض مع شره المار مانصه وهما مل لاخرس وغير ولكن حيث صح عقد الاخرس بالكتابة
للضرورة كما مر فيتمتع خصيصه بالحاضر لتحق الضرورة فهو يحمتمل التعميم هو الاقرب هذا وقد يقال
ما المانع من ان القاضي يزوجه حيث لم تكن اشار تصريحه كما يصر في اوائله اه **(قول المتن)** ولا يصح
تعليقه) ولولا قل زوجتك ان شاء الله تعالى وقصد التعليق اطاق لم يصح وان قصد التبرك او ان كل شيء
بمعيته تعالى صحبناه اه معني **(قوله)** لفسده) اي قول المتن ولا توقيته في النهاية الا قوله ويرد الى وخرج
(قوله) وانها ذنت الخ) عطف على انقضاء الخ وفيه من حيث المعنى خفاء نعم لو جعل حالا لظهر عبارة المعنى
وكانت اذنت لا يها في تزويجها اه هي ظاهرة **(قوله)** او كانت الخ) ظاهره انه عطف على اذنت فيكون المعنى
ثم بانها كانت الخ وفيه ما لا ينبغي الا ان يقال بامرافنا **(قوله)** او العدة الخ) تصويرا لاجتماع العدة مع البكارة
اه سم **(قوله)** او قال الخ) عطف على قول المتن او قال الخ **(قوله)** قبل) اي ثم بان مواتها **(قوله)** وان لم يظنه الخ)

تحتہ اربع ان كانت احدا من مائت زوجتك بنى قفيل (فالذهب بطلانه) فساد الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مال مورثه ظاناحيا نه قبان
ميتا بجزم الصيغة ثم انتهى ويرد بصحته ثم مع التعليق كان كان ملكي وان لم يظنه ملكه فالوجه الفرق بزيد الاحتياط هنا كما رآها

ويؤخذ منه أن زوجته كانت أمه موروثة إن كان ميتا باطلا وإن كان ميتا وخرج بولد مالمو بشر بانثى فقال بعد تزويجه أو ظنه صدق الخبر وإن صدق الخبر فقد تزوجتكم فانه يصح لأنه غير تعليق (٢٣٤) بل بتحقيق إذا كان حينئذ بمعنى أدوم له مالمو أخير بموت زوجته وتيقن أو ظن صدق الخبر

غاية (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق (قوله إن زوجته أمه الخ) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ عامر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجع اه سم (قوله باطل) كذا في المعنى (قوله وخرج بولد) أي قوله وبموت في المعنى (قوله فقال) أي إن عنده (قوله بمعنى إذ) كقوله تعالى وخافون أن كنتم مؤمنين اه معنى (قوله كان غابت) أي بنت شخص (قوله بموتها) نائب فاعل وتحدث (قوله فقال) أي ذلك الشخص الغائب ينفذ وتحدث الخ إن عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمدا على عبارة المعنى والظاهر أن هذا داخل في كلام الأصحاب فانه لم يخرج عن كونه تعليقا اه (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يراد على الباقي لأنه لم يبين ما قاله على أن إن بمعنى إذ بل على أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام الباقي فيما لا ذم في هذا التحدث عنده شك واستمر على ما كان عليه من تيقن حيائها وظنه وحينئذ فأي فرق بين ظن مستند إلى الأخبار وظن مستند إلى الاستصحاب إذا مدار على انتفاء الشك المرجح لجانب التعليق فليتأمل اه بعد عمر أقول وعدم الفرق ظاهر (قوله حل الأول) أي قوله إن كانت فلانة الخ وقوله والثاني أي قوله وزوجك إن شئت (قوله لما تقرر) أي من مزيد الاحتياط هنا عمن ورشدي (قوله بمدة الخ) أي قوله إن المات في المعنى إلا قوله خالفه إلى وكذا وإلى المتن في النهاية (قوله معلومة) كشيء أو بمجولة كقدوم زيد (قوله عن نكاح المتعة) وهو المؤقت اه فتح المعين (قوله وجاز) أي نكاح المتعة (قوله خالفه كافة العلماء) ولا يحد من نكاحه لهذه الشبهة اه عن عبارة فتح المعين ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدويسة الحدان عقد بولي وشاهدين فإن عقديته وبين المرأة وجب الحدان وطىء وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه (قوله وحكاية الرجوع) عبارة النهاية وما حكي عنه من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وهذا) أي بما ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه ورشدي ولعل الأولى من عدم رجوع ابن عباس مع صحة موافقة جمع النح (قوله وكذا لحوم الخمر الخ) وما تكرر نسخه أيضا القبلية والوضوء مما سمه النار وقد انظم ذلك الجلال السيوطي نقال

وأربع تكرار النسخ بها ه جات بها الأخبار والآثار
فقيلة ومتعة والخبر كذا الوضوء بما تمس النار

اه عن (قوله وبموت الباقي الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه معنى واعتمده فتح المعين عبارته وليس منه أي المؤقت مالمو قال وزوجتكم مدة حياتكم أو حياتها لانه مقتضى العقد بل بقي أثره بعد المات اه (قوله محتمه الخ) أي النكاح المؤقت (قوله لانه الخ) عبارة المعنى قال لانه الخ (قوله وقد تنازع الخ) عبارة المعنى والنهاية وهذا ممنوع فقد صرح الأصحاب في البيع بانه لو قال بعثتك هذا حيائك لم يصح البيع فالتكاح أولى وكذا لا يصح إذا قلنا أي النكاح عدة لا تبقى لها الدنيا غالبا كافاده شيخنا اه (قوله لا يرفع آثار النكاح الخ) فقد مر انه يجوز أن كل منهما أن ينظر من الآخر بعد المات ما عدا ما بين المرأة والركبة اه سيد عمر (قوله

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتصريح بمقتضى الحال محتمه مع أن كان أي بلامات الذي ليس كذلك فالاستدلال في ردالي هذا ليس بجنا فليتأمل (قوله ويؤخذ منه أن زوجته أمه موروثة إن كان ميتا باطلا) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ عامر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجع اه (قوله بمعنى إذ) ليس بلازم (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يراد على الباقي لأنه لم يبين ما قاله على أن إن بمعنى إذ بل على أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المعنى فلا يضر التصريح به (قوله ويتعين) كذا شرح حم (قوله وقد تنازع فيه بان المات لا يرفع آثار النكاح) ولأن الأصحاب صرحوا بانها إذا

فقال إن صدق الخبر فقد تزوجت ببنك وبموت الباقي إن محل امتناع التعليق إذا لم يكن مقتضى الإطلاق ولا كان غابت وتحدث بموتها ولم يثبت فقال زوجته بنتي إن كانت حية صح وفيه نظر لأن إن هنا ليست بمعنى إذ كاهو ظاهر والنظر لاصل بقاء الحياة لا يلحقه بيقين الصدق أو ظنه فيما مر وبموت غيره الصحة فإن كانت فلانة مولى فقد تزوجتكم وفي زوجك إن شئت كالبيع إذا لا تعليق في الحقيقة اه ويتعين حل الأول على ما إذا علم أو ظن أنها موليته والثاني على ما إذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر (ولا توقيته) بمدة معلومة أو مجبولة فيفسد لصحة النهي عن نكاح المتعة وجاز أولا رخصة للمضطر ثم حرم عام خبير ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنص الصريح الذي نوبل ابن عباس لم يستمر على حلها مخالفا كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم تصح بل صح كما قاله بعضهم عن جمع من السلف أنهم وافقوه

في الحل لكن خالفوه فقالوا لا يرتب عليه أحكام النكاح وهذا تنازع الزركشي في حكاية الإجماع فقال إطلاقهم
الحل لا يحقق وإن ادعى جمع نفيه وكذا لحوم الخمر الأصلية حرمت مرتين وبموت الباقي محتمه إذا أتت بمدة عمره وأمرها لأنه يصريح بمقتضى الواقع وقد تنازع فيه بان المات لا يرفع آثار النكاح كلها فالتمس في الحياة المقضى لرفعها كلها بالموت مخالف للمقتضا حيث تدو به يتايد

إطلاقهم ويعلم الفرق بين هذا وهيتك أو امرتك مدة حياتك بأن المدار ثم على صحة الحديث فهو إلى التعبد أقرب على أنه يكفي طلب مزيد الاحتياط هنا فأبينة بين غيره قبل لا يلزم من نفي محتملاني صحة المقدور بدلوهم على قواعدا وأن نقل عن زفر محتمله والغاء التوقيت (و) لا يصح (نكاح الشغار) بمعجمتين ولاهما مكسورة للنهي عنه في خبر الصحيحين من (٣٢٥) شغل الكلب رجله رفعها ليول لسكان كلا

منهما يقول لا ترفع رجله
بني حتى أرفع رجله بذلك
أو من شغل اليد إذا خلا
خلوه عن المهر أو عن
بعض الشروط (وهو) شرعا
كما في آخر الخبر المحتمل أن
يكون من تفسيره عليه السلام
أو من تفسير ابن عمر راويه
ونافع راويه عنه وهو ماصح
به البخاري وأبو داود
فيرجع إليه (زوجتكها) أي
بني (على أن تزوجني) أو
تزوج ابني مثلا (بذلك)
ويضع كل واحدة منهما
(صدائق الأخرى فيقبل)
ذلك بأن يقول تزوجتها
وزوجتك مثلاً وعلة البطلان
التشريك في البضع لأن كلا
جعل بضع موليته موردا
للكاح وصدقا للأخرى
فأشبه تزويجهما من رجائين
واعترضه الراعي بما فيه
نظر وقيل غير ذلك وضعف
الإمام المعاني كلها وعول
على الخبر (فإن يجعل البضع
صدقا) بأن قال زوجتك
بني على أن تزوجني بذلك
ولم يرد فقبل كذا ذكر (فالأصح
الصحة) للتحسين بهر المثل
لعدم التشريك في البضع وما
فيه من شرط عقد فلا

(إطلاقهم) أي عدم الصحة (قوله) والفرق) مبتدأ خبره قوله أن المدار (قوله) (أي وهيتك أو امرتك) الخ
(قوله) (بني) أي النكاح (قوله) لا يلزم من نفي محتملاني أي التعليق والتوقيت نفي صحة العقد إن كان المراد
لا عراض على المتن فيرد قوله ولو بشر الخ وهم وكذا أفسر الكردى الضمير بالتعليق والتوقيت وهو الظاهر
خلافاً لقول عشي المادة المعلومة ومما يجوز قوله الرشيدي أي التوقيت بعمره أو عمرها (عن زفر) أي
من أتمة الخليفة أم عشي قول المتن ولا نكاح الشغار) ولا يلزم من نفي كإصرار به في متن الروض أم عشي
(قوله) (معجمتين) أي قول المتن ولو سميا في المعنى إلا قوله واعترضه إلي وقيل وكذا في النهاية إلا قوله واعترضه
إلى المتن (قوله) (رجله) إسقاط المعنى والقاموس عبارة من شغل الكلب إذا رفع رجله ليول (قوله) (يقول)
أي الآخر (قوله) (إذا خلا) أي عن السلطان أم عشي (قوله) (كأن في آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في
المتن أم رشيد (قوله) (المحتمل) أي آخر الخبر (قوله) (راويه) أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) (عنه)
أي عن ابن عمر رضي عنهما (قوله) (وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله) (فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن
كان من تفسير الراوي لأنه أعلم بتفسير الخبر من غيره أم يجزى عن الزبدي عن شرح التحرير وقوله إلى
التفسير الأولي إلى آخر الخبر قول المتن زوجتكها على الخ) أي نحو قول الولي مخاطب زوجتكها الخ
أم عشي (قوله) (بأن يقول الخ) قال الزركشي قضية المتن الاكتفاء بقوله قبلت العقد وفيه نظار عميرة
(قوله) (تزوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمعنى على ما ذكرت أم (قوله) (وعلة البطلان) أي حكمته (قوله)
واعترضه أي التعليق المذكور (قوله) (وقيل غير ذلك) عبارة المعنى وقيل التعليق وقيل الحلون المهر أم
(قوله) (فقبل كذا ذكر) قضيته أنه لا يكفي الإقتصار على قوله قبلت العقدين كأم عن عميرة خلافاً لما في عشي
مما قصه قوله استيجاب الخ أي قوله قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وتزوج ابنته فكانه قال
قبلت نكاح بنتك وزوجتك بنيتي أم (قوله) (المتن) فالأصح (الصحة) يتردد النظر فيها لاقتصر الخطاب على
قوله تزوجت بنتك أو على قوله وزوجتك بنيتي ولعل الأقرب في الأول البطلان لعدم وجود شرط الإيجاب
وفي الثاني الصحة إذ لا تعليق فيه لأن الإيجاب للتعليق بمعاني عليه لا معاني فإرجع أم سيد عمر أقول وقد
يؤيده قول المعنى والاسمي ما قصه أو قال وزوجتك بنيتي على أن يضعك صدقاً لها صح النكاح في أحد وجهين
يظهر ترجيحهما تبعاً لشيخنا لعدم التشريك لكن يفسد الصدق فيجب بهر المثل أم (قوله) (لا يفسد النكاح)
أي بخلاف البيع ونحوه أم عشي (قوله) (قائم مقام زوجتي) معتمد أم عشي (قوله) (ولجعل البضع الخ)
يتردد النظر فيها لو قال ويضع واحدة منهما صدقاً لأخرى ولعل الأقرب البطلان فيها إذا قل بالصحّة
فيها لا لاسيلاً البو ترجيح واحدة على الأخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أراد ما عينة
فيجتمعت تعنيها للبطلان أخذاً بما تقدم في زوجتك إحدى بناتي أم سيد عمر (قوله) (يصح الأول) أي بهر المثل
أم عشي (قوله) (وسيعلم) أي قوله وعبارته في النهاية إلا قوله فان قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله) (فلو جعل
حامل الخ) أي وأشتهر رجله كان شك في حرمة ما لم يعلم عدمها بعد أو كان المعقود عليه ختي وإن أتضح بالأنوثة

قال بعتك هذا حياتك لم يصح البيع فالتكاح أولى مر (قوله) (لا يلزم من نفي محتملاني) أي التعليق والتوقيت
نفي صحة العقدان كان المراد لا عراض على المتن فيرد ولو بشر الخ وفي شرح م ومثل ما تقرر وأتمته مدة
لا تبقى الدنيا البهاغالب كما أفاده شيخنا الشاب الرمي بناء على أن العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها شرعاً
(قوله) (بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلاً) ظاهره البطلان وإن لم يقل بذلك ولا يقال أنه لم يفسد سقط

(٢٩) - شرواني وابن قاسم - سابق) يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بذلك استيجاب قائم مقام زوجتي ولا
لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صدقاً لأحداهما بطل فيمن جعل بضعها صدقاً فقط في تزوجتكها على أن تزوجني بذلك ويضع بنتك
صدقاً بنيتي يصح الأول فقط وفي عكسه يبطل الأول فقط (ولو سميا) أو أحدهما (ملا مع جعل البضع صدقاً) كان قال ويضع كل وألف
صدقاً الأخرى (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشريك وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد في الزوج من علمه أي ظنه حال المرأة ولو جهل حلها

لم يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح فان قلت يشكل على هذا ما مر من صحة نكاح زوجة مفقود بان ميتا واما مورثا فلان حياته لم يثبت
قلت لا اشكال لان ما هنا من العلم بحكم شرط حل مباشرة العقد ونقد ظاهر الايضاف في تلك المستثنين بالنسبة لثنتين نفوذ وابطان وان اثم
بالعقد وحكم بطلانه ظاهرا واما الفرق بين الصحة فيمن زوج اخته وهو يشك انها بالغة او لا فيان بالغة او زوج المختن اخته فبان رجلا
والبطلان فيمن زوج موليته قبل علمه بانقصاء عدتها بان الشك في ذنك ونظائرهما في ولاية العاقدة في الاخرة في حل المنكوحه وهو لا بد من
تحققه ففيه نظر ظاهر ويطله ما تقر في زوجة المفقود فان عدم العلم بتزوجها اولى من عدم العلم بانقصاء العدة ومع ذلك صرحوا بصحة
نكاحها اذا بان موته فكذلك يصح نكاح (٢٣٦) الاخرى اذا بان انقصاء عدتها وحينئذ الوجه ما ذكرته فتأمل ثم رابت الفارق بما ذكر

مرح في موضع بما ذكرته
فقال قول الشيخين وغيرهما
العلم بوجود شرط النكاح
حال عقده شرط محمول على
انه شرط لجواز مباشرته
العقد لا لصحته حتى اذا
كانت الشروط محققة في
نفس الامر كان النكاح
صحيا وان كان المباشر مختصا
في مباشرته وبان ان اقدم
علما بامتناعه وفي الولي من
قد تنحورق وصباواته او
خنوته وغيرها مما ياتي
وفي الزوجة من الخلو عن
نكاح وعدة ومن جهل
بمطلق على ما قاله المتولي واقره
القول وغيره وعبارته
وطريق العلم بالزوجة اما
معرفة اسمها ونسبها او
معانيها فزوجتك هذه
وهي متتعبة او وراه سرة
والزوج لا يعرف وجهها
ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر
تحمل الشهادة عليها
قال الاذري وهذا منه
تقييد لقول الاصحاب اي
وجرى عليه الرافعي وغيره
لو اشار الحاضرة وقال

كا ياتي ام عرش (قوله لم يصح نكاحها) اي ظاهرا بدليل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) اي اشترط
ظن الحل (قوله ماسر) راجع في اي محل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله ايضا) اي كالباطن (قوله وما في
تيتك المستثنين) كذا في شرح م ر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على اثم الخ فهو غاية ايضا (قوله
والبطلان) عطف على الصحة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اي الحل (قوله فبه نظر الخ)
جواب واما الفرق الخ (قوله ويطله) اي ذلك الفرق (قوله ما تقر الخ) اي انفا من الصحة (قوله فان عدم
العلم الخ) لتعليل لقوله ويطله الخ (قوله اولى) اي بانقصاء عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) اي زوجة المفقود
(قوله ما ذكرته) اي في قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله محمول الخ) خبر قول
الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في البحر لو تزوج امرأة بعد ان اتممتها اخته من الرضاع ثم تبين
خطؤه صح النكاح على المذهب وحكي ابو اسحاق الاسفرايني عن بعض اصحابنا انه لا يصح ما نهاية قال
الرشدي قوله فقي البحر الخ سيأتي تضعيفه اه وقال عرش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتمد وسيذكر
ان هذا هو المعتمد وما في البحر ضعيف اه عرش ومر عن المعنى وباتي في الشارح اعتمادا عدم الصحة
ايضا (قوله واثم الخ) عطف على خطأ (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة
اه سم (قوله او خنوته) الاولى وخنوته بالواو (قوله ومن جهل مطلق) اي بان لا يعرفها بوجه كان
قبل له وزوجتك هذه ولم يعلم عنها ولا اسمها ونسبها اه عرش (قوله وعبارته) اي المتولى (قوله باطل)
ارضاء م ر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظر مع المعامل اه سم (قوله وهذا منه) اي من
المتولى (قوله اي وجري عليه) اي على قول الاصحاب (قوله لو اشار الخ) موقوف للاصحاب (قوله وليس
الخ) الوالو حالية (قوله والركشي الخ) عطف على الاذري وقوله كلام الرافعي الخ موقوف للركشي
(قوله منهم) اي كثيرين وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثيرين والجملة موقوفة لا وقوله كلام المتولى مفعول
فلم يخالف (قوله مع فقههم لها) اي الزوجة وقوله كالزوج اي كعرة الزوج لها (قوله لتعذر) موقوف للقول
(قوله انهم مثله) اي الزوج خبر والذي الخ (قوله لكن رجح ابن العباد الخ) اعتمد م ر اه سم (قوله

جعل البضع صدا قالها فوجهان احدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب به المثل كالوسى خمر او الثاني
البطلان لضعف هذا الشرط عجز عن الاستمتاع بالكية لان الصداق ملك امرأه وليس لاحد ان يتفجع بملك
غيره الا باذنه ذكره المتولى والاوجه الاول لعدم النشر يك انتهي (قوله لم يصح نكاحها) اي ظاهرا
بدليل ما ياتي (قوله قلت لا اشكال لان ما هنا) الخ فديقال زوجة المفقود من الجمهور لها فيشكل الفرق
فتمام جدا (قوله وما في تيتك المستثنين الخ) كذا في شرح م ر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج
وكذا قوله بعد وفي الزوجة (قوله باطل) ارضاء م ر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظر مع المعامل
(قوله لكن رجح ابن العباد) اعتمد م ر

زوجتك هذه صح قال الرافعي وكذا التي في الدار وليس فيها غيرها والركشي كلام الرافعي في الشهادات عن الفقهاء بواق ما قاله في
المتولى قالوا اعني الاذري والركشي وكلام كثيرين قال الركشي منهم الرافعي يشعر بفرض المسئلة اي في كلام الاصحاب فيما اذا كان
الزوج ممن يعلم نسبها اي وعينها في تخالف كلام الاصحاب المطلقة فيمن زوجك هذه كلام المتولى وتردد الاذري فان الشهود هل يشترط
معرفة فقههم لها كالزوج والذي اقره قول المتولى لتعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله لكن رجح ابن العباد انه لا يشترط معرفة فقههم لها لان
الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعا الادلاء يشهدوا بالا بعودة العقد التي سمعها ما قاله القاضي في تناوبه وبغيره في تبين
وبينه بان جهله المطلق بها غير المقد لولا الفائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقا ما تذهب بمعرفة لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كما لا نظر لتعذر

الأدب في نحو انبيها على ان ذلك ان تعمل كلام الاصحاب فيه على اطلاعه اذ لا يخفاء كالمعظم ان اتفاق المدار على ما في نفس الامرانه لو علم في مجلس العقد عنهما او اسمها ونسبها بانت محتمو كذا بعد مجلسه كان امسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان غلوا من الموانع وحينئذ فيتعين حل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن اس من العلم بها ابدوا وهذا الوجه بل اصوب (٢٢٧) مامر عن الازدعي والزركشي فالخامس

انه متى علم انها المشار اليها عند العقد بانت محتمو والا فلا تنقضي لذلك واعرض عما سواه قال المخرجاني وفيما اذا كان الولي غير الاب والجد يشترط في الغائبة رفع نسبها حتى يتقضي الاشتراك ويكفي ذكر الاب وحده اذ لم يكن في البلد مشارك له وفي الثلاثة من تعيين الاقارب في احدي بناتي واختيار الاقارب المجبرة وعدم احرام (ولا يصح) النكاح (الا يحضر شاهدين) قصد او اتفاقا بان يسمعا الايجاب والقبول الى الواجب منهما المتوقف عليه صحة العقد لا نحو ذكر مور كما هو ظاهر للخبر الصحيح لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحديث المعنى فيه الاحتياط للابضاع وصيانة الانكحة عن الجور ودين احضار جمع من اهل الصلاح (شرطهما حربة) كاملة فيهما (وذكورة) حقيقة وكونهما النسيين كما قاله ابن العباد فلا ينعقد بمن فيدرك ولا يجني الا ان علمت عدالته الظاهرة كما هو ظاهر نظير مامر من صحة

في نحو انبيها) اي الآتي في قول المتولي الاصح انعقاده بانى الزوجين (خ) (قوله كلام الاصحاب فيه) اي الزوج (قوله كما علم مامر الخ) قد يمنع علم ذلك مامر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهنالا يرتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر (خ) (قوله ان المدار) راجع لما مر و قوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا يخفاء اهمس (قوله علم) اي الزوج ويحتمل انه بنينا للمفعول ويرجح قوله الآتي كان امسكها الزوج والشهود (قوله الى الحاكم) اي الى ابياتو اليه (قوله وبان غلوا الخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا الخ ايضا خلافا لما يوهه منعيه (قوله فيمن) اي في زوج و قوله به اي الزوج (قوله مامر) اي في قوله قال لا عني الازدعي والزركشي (خ) (قوله فالخامس الخ) خولف مامر سم (قوله متى علم) اي ولو بعد مجلس العقد (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلتاه وقد يجب بان مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة ظاهرا اخذنا من كلامه السابق في رفع الاشكال وقوله على ارادة معينة اي على انهما اراد اعتدله قد معينة (قوله وفي الثلاثة) اي الزوج والولي والزوجة وهو عطف على في الزوج وانظر ضرورة عجزز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة وكلا واحدا فقال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم ام سم اقول ويصور ايضا بان يبد الزوج فيقول ولزوجة واحدة اخته فلانة (قوله من تعيين الخ) قضيته انه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسمها لا نسيان زوجتك بتي قبل انه يصح النكاح اعرض (قوله في مامر) اي في شرح لا بكتبة قطعا (قوله في احدي بناتي) اي ونيو يامعينة سم ورشدي (قوله قصدا) الى قوله وكونهما نسيين في المعنى والى قوله وعلى الاول في النهاية الا قوله الى الواجب منهما الى للخبر وقوله ولا يجني الى ولا بامرة (قوله وصيانة الخ) عطف مامر اعرض (قوله ويسن احضار جمع) اي زيادة على الشاهدين اه معنى (قوله بناتوه) اي التفض (قوله انكحتم) اي الجن (قوله هنا) اي في شهادة الجنى (قوله ثم) اي في التفض (قوله وهو) اي الجنى (قوله وهما) اي في شهادة النكاح (قوله وهو) اي الجنى كذلك اي متاهل لفهم (قوله ولا بامرة) الى قوله ومر اتفاقا المعنى الا قوله كالولا يوقوله والولاية (قوله بان ان لا خل) اي بان كونه اثني في الاول وذكر افي الثاني (قوله بخلاف المعقود عليه) فيه تسع بالنسبة للزوج

(قوله كاعلم مامر) قد يمنع علم ذلك مامر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهنالا يرتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر (قوله ان المدار) راجع لما مر و قوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا يخفاء (قوله فالخامس الخ) خولف مامر (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت (قوله وفي الثلاثة) اي الزوج والولي والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر ضرورة عجزز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة وكلا واحدا فقال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم (قوله في احدي بناتي) اي ونيو يامعينة (قوله بخلاف ما لو عقد على ختي او له الخ) قال في شرح الروض كما جزم به الروياني واقتضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه ان قال وما قررت اوجه ما صوبه بالاسنى من ان الزوجين كالشاهدين انتهى وما صوبه بالاسنى هو الموافق لما اظنبت فيه الشارح من ان العبرة بما باتي نفس الامر في حل الزوجة ونحوه (قوله بخلاف المعقود عليه) في كون الزوج معقودا عليه شيء الا ان يتسامح في هذا الكلام

نحو امامته وحسابه من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت ممر في تقض الوضوء بلبسه بناتوه على صحة انكحتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا وبقرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنالا حضور متاهل لفهم الصبر فان لم يثبت العقد به هو كذلك ولا بامر اقول لا يخفى الابان ذكر كالأولى بخلاف ما لو عقد على ختي او له بان ان لا خلل والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لا لغية بخلاف المعقود عليها فاحتيطا كثر ومن ثم لو عقد على من شك في كونها محرمة فبانت غير محرمة

لم يصح كما قاله خلافاً للروايات (٣٣٨) ومرآتنا ما في ذلك (وعدالة) ومن لازمه الاسلام والتكليف المذكوران باصـله ولا

ينافي هذا العقاده بالمستورين
لانه بمنزلة الرخصة او
ذكر المنفق عليه ثم
الختلاف فيه (وسمع) لان
المشهود عليه قول فاشترط
سماعه حقيقة (وبصر)
لما ياتي ان الاقوال لا تثبت
الا بالمعينة والسماع (وفي
الاعمى وجه) لانه اهل
للمشاهدة في الجملة لا الاصح لا
وان عرف الزوجين ومثله
من بظلمة شديدة وفي
الاصم ايضا وجه ونطق
ورشد وعدم حرفة دينية
فلعمروءة عدم اختلال
ضبطه لفغلة او نسيان
ومعرفة لسان المتعاقدين
وقيل يكفي ضبط اللفظ
وعلى الاول فلا بد من فهم
الشاهد له حالة التكلم فلا
يكتفي ترجمته بعد قول قيل
الشيء الآخر ويفرق بينه
وبين ما مر في قولي اوجب
لزوج ما لا يعرفه فترجم له
قبله لان الشرط ثم
قبول ما عرفه وهو
حاصل بذلك وما نعرفه
ما تحمله حالة التحمل ولم
يوجد ذلك (والاصح
انقاده) ظاهرا وباطنا
بمحرمين ولكن الاولى
ان لا يحضره (وابني

ولا لاقدسر أنه غير معقود عليه وشدي وسم (قوله لم يصح) معتمد اه عـش (قوله ومرآتنا) لـكن
التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وانه يبين الصحة إذا بان عدم
الحلل لا ياتي مع قولهم هنا في الحنفي وإن بان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت غير محرم إلا ان يضاف ما هنا
فيهما أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الحنفي وغيرها فليتام اه سم عبارة عـش قوله ومرآنا
الخاى والمعتمد للصحة ويفرق بينه وبين العقد على الحنفي المشكل حيث لم يصح وإن بانت أو بته بانه لا يصح
العقد عليه بحال بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه في الجملة اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرح وما في
الشرح وهو المعتمد اه (قول المتن وعدالة) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان من يريد الزواج باخذ
حصص المسجد للجوس عليه في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مقصفاً لا يصح
المقدم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما
يتساع وهو بتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجد فتقوا وقع السؤال ايضا عما تمت به البلوى
من ايس القراوين القطعية للشهود والولى هل هو مفسق يفسد العقد أم لا والجواب عنه ان الظاهر انا
لا نحكم بمجرد ذلك بفساد العقد بما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا
يلزم ان يكون الجميع لا يبين ذلك فان اتفق ان فهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وإن كان
حضورهما اتفاقا وما في الولى فانه ان اتفق لفسده ذلك فذكر ان له عذر كجهل بالتحريم ومعرفة ذلك بما يخفى
على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحريم اه عـش (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه
المنافاة أنه جعل العدل الشرطا فلا يصح العقد إذا وجد ثم حكم بصحته بالمستورين مع اتفاقهما اه شدي
(قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) او ان الكلام هنا في الانقضاء باطنا فيما ياتي في المستورين في الانقضاء ظاهرا
اه سم (قول المتن وجمع) اى ولو برفع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) قضيته انه لو كان
العاقدا خرس وله اشارة يفهمها كل احد لا يشترط في الشاهد حينئذ السمع لان المشهود عليه الان ليس
قولا ولا مانع منه اه عـش (قوله في الجملة) اى في مواضع مخصوصة كالافرار (قوله ومثله من بظلمة الخ)
اى لدمد عليهم بالوجوب والقابل والاعتقاد على الصوت لا نظره فلو سمعوا الاجاب والقبول من غير رؤية
للاوجب والقابل ولكنهما جزما في انفسهما بان الواجب فلان والقابل فلان لم يكف للعدالة المذكورة لعل
لفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحته وإن كان العاقدان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى
احدهما الاخر ان المقصود من شهادتي النكاح اثبات المقدما عند التنازع وهو منتف مع الظلمة اه
عـش (قوله وفي الاحم) الى قوله وقيل في المعنى لا قوله وعدم حرفة الى وعدم اختلال (قوله وفي الاحم ايضا
الخ) فيه ترك على المصنف حيث ذكر الخلاف في الاعمى ولم يذكر في الاحم اه عـش (قوله فقيله) اى
بلا طول فصل بين الاجاب والقبول (قوله ظاهرا وباطنا) الى قول المتن لا مستور العدالة في النهاية لا قوله
وبنى السبكي الى الذي يتبعه (قوله اى ابني كل منهما الخ) ويتعقد بائنه مع ابنيها وبدو مع عدوهم باقطعا
محلى ومعنى (قول المتن وعدوهم) وبان احدهما وعدا والاخر معنى وشرحروض (قوله والواو) الى قوله
فان قلت في المعنى (قوله او بجديم الخ) عبارة الروض والمعنى والجد اى من قبل احدهما ان لم يكن وليا
كالابن اه (قوله أو موكله) اى موكل العاقد (قوله شهادته) اى الاب (قوله لا اختلاف دين أو ورق الخ) كان
يكون بنته رقيقة فزوجها سيدها وحضره بصفة الشهود او كافرة فزوجها اخوها مثلا الكافر

(قوله ومرآتنا ما في ذلك) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر
وانه يبين الصحة إذا بان عدم الحلل لا ياتي مع قولهم هنا في الحنفي وإن بان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت
غير محرم إلا ان يضاف ما هنا في القول الثاني ويفرق بين مسألة الحنفي وغيرها فليتام اه (قوله او
ذكر المتفق عليه ثم اختلف فيه) او الكلام هنا في الانقضاء باطنا وفيما ياتي في المستورين في الانقضاء
ظاهرا (قوله لان الشرط ثم الخ) فالتحمل نظير القبول فكما اشترط الأمر في حال القبول فتشترط حال

وحضره الاب اه معنى (قوله وذلك الخ) لتعليل المتيان اه عرش (قوله فان قلت هذه هي علة الضعيف الخ) قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادة في الجملة ولم يقل لانه نقاد النكاح به في الجملة اه اى فقر له هذه هي علة الضعيف في الاعمى ممنوع بل علة غير هذه وهو انه غير اهل لان نقاد النكاح به في الجملة ولا تفصيلا فالاشكال غير ممتات كالجواب عنه الذي حاصله تسلم الاشكال اه رشيدى (قوله بفرق الخ) اى بين الابن والعدو وبين الاعمى (قوله في الاعمى) الاولى اسقاط في (قوله وامكان ضبطه) اى الاعمى لها اى العاقدين الى القاضى اى المان بان له اه عرش (قوله لاحتمال ان الخطاب الخ) بمعنى انه محتمل ان الولي خاطب رجلا حاضرا غير الذي قبل وامسكه الاعمى فلم يصادف قبوله عمله لعدم مخاطبته بالاجاب التى هي شرط كامر وإذا كان هذا مرادهم بذلك التعليل كما هو واضح فلا يتأتى قول الشهاب سم لا يخفى امكان ضبطه على وجه ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انفس وشقة من وضع فقه في اذنه الى القاضى اه ووجه عدم تاتيئه ان هذا الاحتمال قائم معه ايضا اه رشيدى عبارة السيد عمر بعد ذكر قول سم المار نصه اقول كيف ينتفى احتمال خطاب الغير فليتأمل نعم لو كان ثم اخسر ان ايضا يشهدان بالخطاب لعل يكتفى بهما مع الاعمى من المذكورين لحصول المقصود اخذنا من قطعهم بصحة بشهادة عدويه مع عدوهم وابائهم مع ابنيهم نظر الثبوت ساكن من شقى العقد بمن يقبل قبوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هناك الشهادة بالنظر للكلام والمتكلم كاللا يضر ثم بالنظر الى الاجاب والقبول الاول لا يصح اخذنا باطلا فقم على تامل اها قول الاول اقرب كما يدل اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولو كان لها اخوة الخ) هذا ظاهر ان كان الزوج من كف اه اذا بشرط اذن الباقين والافضل تامل لا شرطا اذ انهم ولا ياتي الفرق الا في السيد ولى السفيرة لان انهم من حيث الولاية لا من حيث رفع الحجر فليتأمل اه سيد عمر (قوله فزوجها ادهم الخ) عبارة المغنى وشرح الروض فلو شهد اثنان من ثلاثة اخوة مثلا والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لان عقدهم بوكالة منها او من احد هما لجاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر اه (قوله تعين للولاية) تامل وجه اشتراط التعيين بالنسبة للاخ اه سيد عمر عبارة سم قوله اراخ تعين الخ قضيت ان الاخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبيا يصح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة لاثبت منهم صح ان يحضر او هو محتمل ثم قال بعد ذكر ما مر من شرح الروض مانصه انه اى قول شرح الروض يفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقدنا التهما بركائلهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتأمل اه وفي عرش بعد ذكرها مانصه اقول الصحة واضحة ان كانت اذنت له في تزويجها اما ان خصصت الاذن بالاخوين والاخرين واذنت لها في توكل من شاء فوكلا الثالث ففى صحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكيل يصير مزوجا بلا اذن وهو باطل فليتأمل اه (قوله لقننه) ليه قوله شهادة وقوله اذن معنى (قوله بان كلامهما) اى السيد والولى (قوله واعتمده

وذلك لانه نقاد النكاح بهما في الجملة فان قلت هذه هي علة الضعيف في الاعمى فما الفرق قلت يفرق بان شهادة الابن او العدو يتصور قبولها في هذا النكاح بعينه في صورة دعوى حصة مثلا كما يعلم بما ياتي في الشهادات ولا كذلك في الاعمى وامكان ضبطه لها الى القاضى لا يفيد لاحتمال ان الخطاب غير من امسكه وان كان فم هذا في اذنه وفم الاخرى اذنه الاخرى لا تمنى ما هنا على الاحتياط ما امكن فيعتبر اثبات هذا النكاح بعينه بشهادته فكانت كالعدم ولو كان لها اخوة فزوجها ادهم والاخران شاهدان صح لان العاقد ليس نائبهما بخلاف مالو وكل أب وأخ تعين للولاية حقيقة اذ لو وكيل في النكاح سفير محض فكانا عذلة رجل واحد وفارق صحة شهادة شيدان لقننه وولى للسفيرة في النكاح بان كلا منهما ليس بعاقدا ولا نائبه ولا العاقد نائبه لان اذنه في الحقيقة ليس انابة بل رفع حجر عنه (وبنقد) ظاهرا (مستورى العدالة) وهما من لم يعرف لها مفسق كما نص عليه واعتمده

التحمل (قوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى) كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادة في الجملة ولم يقل لانه نقاد النكاح في الجملة كما قال في هذا (قوله لاحتمال ان الخطاب الخ) لا يخفى امكان ضبطه على وجه ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انفس وشقة من وضع فقه في اذنه الى القاضى (قوله اراخ تعين للولاية) قضيت ان لو لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبيا يصح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع وانه لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة لاثبت منهم صح ان يحضر او هو محتمل لان عقده لا يتوقف على توكلهما وعبارة الروض وشرحه لو شهدوا لكانوا اخوين من ثلاثة اخوة والعاقد غيرهما من بقية الاولياء لان عقد بوكالة منها او من احدهما منه معين لجاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر لما مر انتهى والمتبادر من قوله لا بوكالة منه بعد تعيين الشارح الغير في قوله والعاقد غيرهما لقوله من بقية الاولياء ان الضمير في منه راجع للغير من بقية الاولياء لا يفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقدنا التهما بركائلهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه للعقد عن الوكالة فليتأمل (قوله

جمع وطالوا فيه أو من عرف ظاهرهما (٢٣٠) بالعدل ولم يركبوا وهو ما اختاره المصنف وقال إنه الحق ومن لم يطل الستر بتجرع عدل

جمع الخ) معتمد اه عش (قوله) أو من عرف الخ) اقتصر عليه المغني عبارة وهو المعروفان بظاهرهما لا باطنهما بان عرفت بالخالفات دون التزكية عند الحاكم اه (قوله) وهو ما اختاره المصنف) يمكن حمل النص عليه اه سم (قوله) ومن ثم يطل الستر الخ) أي قبل العقد لا بعده كما سيأتي قال الشهاب اه قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا يأتي على الاول وفيه ما فيه فليحجر اه رشدي وقال السيد عمر عقب ذكر كلام سم المذكور مانصه قوله وفيه ما فيه ما فيه فإما ان كنت من أهله اه اقول يتضح ما اشار اليه السيد عمر بقول المغني ويطل الستر بتفسيق عدل في الرواية فلما خبر بفسق المستور عدل لم يصح به النكاح كما رجحه ابن المقرئ تبع الامام وقول صاحب الذخائر الاشبه الصحة فان الجرح لا يثبت إلا بشاهدين ولم يوجد امرود بانته ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه (قوله) ولم يلحق الفاسق الخ) عطف على قوله يطل الخ (قوله) ولم يلحق الفاسق الخ) أي فلا بد من مضي مدة الاستبراء وهي سنة اه (قوله) ويسن الخ) كلام مستأنف (قوله) استأبنا المستور الخ) انظر ما فائدة هذه الاستأبنة مع ان توبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرق بين ظاهر الفسق وغير ظاهره اه رشدي وفيه ان الغرض ان الشاهد مستور فلا معنى لاحاقه به بالتوبة ولو سلم لاحاق على النص كما يقتضيه صنيع الشارح والنهاية كاف في الفائدة لان صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (وصحيح المتولى وغيره انه لا فرق) وهو المعتمد هنا ثم قالت بدل قول الشارح والذي يتجه الخ وقد يقال اخذنا الخ فإما لمافيها من شبه التناقض وقد يدفع بان ما ذكره ثانياً بطريق البحث اه سيد عمر اقول واعتمد المغني ايضا ثم جمع مانصه ولا يقبل أي الحاكم المستورين في اثبات النكاح ولا فساد به بل ترقف حتى يعلم باطنهما ويمكن حمل كلام ابن الصلاح المصنف في نكته على هذا وكلام المتولى واطلاق المتن على بحر العقد من غير حكم فلم يوارد على محل واحد وهذا اولي اه (قوله) إذ ما طرقة المعاملة أي المعاملة كما هنا فانه قد عوض فيه الصداق عن البضع وقال عشي أي معاملته معاملة غيره كما هنا فانه عول فيه المستور معاملة من ثبتت عدالته اه وفيه ما فيه (قوله) لو رأى أي الحاكم (قوله) الخلاف أي بين نكحت المصنف وابن الصلاح وبين المتولى ومن وافقه (قوله) فيشترط أي في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله) انه أي الحاكم لا يفعل أي لا يعقد النكاح حتى يثبت أي عدل الشاهد (قوله) فهو أي السبكي (قوله) في الحكم أي اشرط العدالة (ويخالفهم ما في القطع) لا يخفى ما فيه مع ما ذكره سابقا اعني قوله وصح المصنف الخ لا يقال هذا من قول الغير لا ناقل تقريره بكتفي في اثبات التدافع ويدفع بان التصحيح السابق للقطع لا للحكم فلا تنافي اه سيد عمر (قوله) والذي يتجه الخ) خلا فالنهاية والمغني كما مر (قوله) لو طلب منه أي من الحاكم (قوله) انه لا يتولى أي الحاكم خبره والذي يتجه الخ (قوله) وان ذلك الخ) كقوله الا في وان الخلاف الخ عطف على قوله انه لا يتولى فتتضاءل انهما ما خروا ان عا مر ايضا وفيه ما فيه (قوله) ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها سم وقد يقال لا يلزم من امتناع الاجابة عدم صحة القسمة فليتام اه سيد عمر (قوله) فلو عقد أي الحاكم (قوله) فبأنواعا عدلين مع قوله الا في فبأنواعا فسين قضيته انهما لو استمرا على الستر لم يصح عقد

ولم يلحق للفاسق إذا تاب عند العقد بالمستور وسم استأبنا المستور عند العقد (على الصحيح) لجريانه بين اوساط الناس بالعوام فلو كفوا معرفة العدالة الباطنة ليحضر المصنف بالطال الامر وشق ومن ثم جمع المصنف في نكته التنبيه كان الصلاح انه لو كان العاقد الحاكم اعترت العدالة الباطنة قطعا لسبوان معرفتها عليه بمراجعة الزكين وصحح المتولى وغيره انه لا فرق إذ ما طرقة المعاملة يستوى فيه الحاكم وغيره ومن ثم لورأي الا يبدد متصرف فيه بلا منازع عاجله كغيره شراؤه منه اعتيادا على ظاهر اليدوان سهل عليه طلب الحجة وبني السبكي الخلاف على ان تصرف الحاكم حكم فيشترط اولا فلا تخار ان انه لا يفعل حتى يثبت غنده لان فعله يثبتي ان يسان عن النقص قيل فهو يوافق المصنف وابن الصلاح في الحكم ويخالفهما في القطع اه والذي يتجه اخذنا من قولهم لو طلب منه جماعة بايديهم مال لا منازع لهم فيه قسمته بينهم لم يجزهم لان ان ثبتوا عند انه ملكها لئلا يجزوا بعد قسمته على انه ملكهم انه لا يتولى العقد الا

او من عرف ظاهرهما بالعدالة) كان معناه انه شهد منهما السباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات واجتناب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجهرين لم يعرف حالهما ولا شهد منهما السباب العدالة ومن هذا يتضح الفرق بين النص واختار المصنف عبارة التنبيه ولا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين ذكرين عدلين خرين مسلمين فان عقد بشهادة مجهرين جازع المنصوص اه (قوله) وهو ما اختاره المصنف) يمكن حمل النص عليه (قوله) ومن ثم يطل الستر الخ) قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا يأتي على الاول وفيه ما فيه فليحجر (قوله) ولم يلحق الفاسق إذا تاب عند العقد بالمستور) قال في شرح الروض فلا يصح به العقد لان توبته حجة تصدر عن عادة لا عن عزم تحقق اه (قوله) وصحح المتولى الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله) ومن ثم لو رأى أي الحاكم (قوله) وان ذلك ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها

مضرو من ثبتت عدلهما وان ذلك ليس شرطا للصحة بل لجواز الاقدام ولو عقد بمستورين فبأنواعا عدلين صح القاضي

تشهد به مفسر او مامدا كان
 الشاهد مستورا ام عدلا
 خلافا لمن فصل كما يعلم بما
 يأتي في القضاء وكون الشر
 يزول باخبار عدل بالفسق
 ولو غير مفسر محله فيما قبل
 العقد بخلافه بعده لا انعقاده
 ظاهر الا بالعدم ثبت مبطله
 (او اتفاق الزوجين) على
 فسقهما عند العقد سواء
 اعلماه عنده ام بعده ما لم
 يقرأ قبل عند حاكم انه
 بعدلين ويحكم بصحته والام
 يلتفت لانتفاقهما اى
 بالنسبة لحقوق الزوجية
 لا لتقرير النكاح وبحت
 في المطلب عدم قبول اقرار
 السفينة في ابطال ما ثبت لها
 من المال ومثلا لامة ثم بطلان
 باتفاقهما انما هو فيما
 يتعلق بمقهما دون حق
 الله تعالى فلو طلقها ثلاثا ثم
 توافقا او اقاما الزوج بيته
 بفساد النكاح بذلك او
 بغيره لم ينفذ لذلك بالنسبة
 لسقوط التحليل لانه حق
 الله تعالى فلا يرتفع بذلك
 ولان اقدامه على العقد
 يقتضى اعترافه باستجماع
 معتبراته نظير ما مر في
 الضمان والحوالة وقضيته
 سماعا بمن زوجه وليه
 وليس مرادنا فالتبر هو
 التحليل الاول وبهما علم
 ضعف اطلاق قول الزبيلي
 تسمع بيته ان ثبت السبب
 ولم يسبق منه اقرار بصحته
 نعم ان علما الفساد

تشهد به) اى بالفسق او غيره وقوله مفسر ابفتح السين حال من الضمير المحرور اى بان تذكر البينة سببها
 الفسق مثلا او بكسرهما حال من الضمير المستتر في تشهد بتاويل كل من الشاهدين (قوله) سواءا كان
 الشاهد (الخ) اى النكاح تعميم لشرط التفسير (قوله) وكون الشر (الخ) جواب عما يقال لاحاجة الى البينة
 ولا الى التفسير في المستور لان الشر يزول بما ذكره اسم (قوله) بخلافه الضمير لما في في الواقعة على
 الاخبار (قوله) لا انعقاده اى النكاح (قوله) على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق او غير (قوله) سواء
 اعلم) الى قوله ولان اقدامه في المعنى الاقوله وبحت الى قوله ثم قوله ما لم يقرأ قبل الخ هذا ما خوذ من القوت
 للادعى لانه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في المات وظاهر ان قوله اى
 بالنسبة لحقوق الزوجية انما يأتي في الشق الثاني خلافا لما صنعه الشارع من تاتيه في الشق الاول بل قصره
 عليه ومن ثم استشكل المحقق سم بما حاصله ان الزوجة معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبت لها
 وعبرة القوت قضية اطلاق الشيعين وغيرهما انه لا فرق في الحكم بطلانه بتصادقهما على فسق الشاهدين
 او باقرار الزوج به بين ان يسبق منهما اقرارا بعد التماس عند العقد ويحكم بصحة النكاح ام لا ثم ساق كلام
 المارودي صريحا في خلاف ذلك وقال عقبه وقد افهم كلامه يعنى المارودي انه اذا اقر او لا بصحته ثم ادعى
 فسقه الى افسق الشاهد انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو ارادوه ولو اعترفه الا لاحال لاجل اقراره
 السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما
 لا تاخر حاله الاخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضائر في قوله انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي
 الزوج كالا يفتي اه رشدي اقول ويؤيده قول الشارع الا في تناقضه هو متجه حيث لم يسبق منها اقرار
 الخ وكلامه الا في شرح وعليه نصف المهر ان لم يدخل بها والاكراه (والالم ينفذ الخ) قضيته انه لا يكتفى
 في عدم الالتفات بحد الاقرار بل احكم لقاضي بالصحة وظاهر ما مر ان نفع الرشدي عن القوت تانه
 يكتفى فليراجع (قوله) لا لتقرير النكاح) اى فانه يبطل اه عش (قوله) وبحت في المطلب الخ) هذا راجع
 لاصل المسئلة اه رشدي اى لاقوله والالم ينفذ لاتفاقهما الخ لعدم صحة المعنى حينئذ كما هو ظاهر
 (قوله) باتفاقهما) ماوجه الانصرار عليه مع ذكر البينة في التفرغ اه سيد عمر (قوله) دون حق الله تعالى
 يتردد النظر في نحو تحريم نكاح من لا يجمع معها وثبوت المصاهر نحو ذلك مما فيه حق للغير ايضا الذي
 يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله اما التمتع له فذا الى منه او ما فيه حق لله تعالى لم يشمل فليراجع
 اه سيد عمر (قوله) او الزوج) قد يقتضى الانصرار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية ما يأتي من قوله ويثبتها
 اذا ارادت الخ وقوله ويهاذر بحيث الغزى الخ كما هو في ذلك اسم اقول وقضية الانصرار على الاتفاق
 واقامة البينة ان علم القاضي بما ذكر بخلافهما فيسقط بعده بفساد النكاح التحليل ايضا فليراجع (قوله)
 وقضيته) اى قوله ولان اقدامه الخ (قوله) التحليل الاول) اى قوله لانه حق الله تعالى الخ (قوله) وبهما) اى
 التعليلين (قوله) ان علما الفساد الخ) (فرع) وقع السؤال عن طلق زوجته ثلاثا عا ماعلم بجهز
 له ان يدعى بفساد العقد الاول وهل له نكاحا ثانيا من غير وقاعدة من نكاحه الاول وهل يوقف نكاحه
 الثاني على حكم حاكم كصحة هو اجبت عنه ما ضررته الحجة لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضي ولا تسمع
 دعواه بذلك وان افقته الزوجة عليه حيث اراد به اسقاط التحليل نعم ان علم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله
 تعالى العمل به بفساد ان بعد في عدة نفسه ولا يوقف حل وطه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم
 لال مدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشرط الصحة ولا يجوز لغير القاضي التعرض له

به فيما سبق للغير بقوله كصفر ارجنون فانظر ما افاده الحصر ههنا مع قوله هناك قد عهد اوائته (قوله)
 سواءا كان الشاهد) اى النكاح (قوله) كون الشر الخ) جواب عما يقال لاحاجة الى البينة ولا الى التفسير
 في المستور لان الشر يزول لما ذكر (قوله) اى بالنسبة لحقوق الزوجية) بتاويل اذا اتفقا فيما ذكر فقد
 اعترفا بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا ينفذ لاتفاقهما بالنسبة فليراجع (قوله) او الزوج) قد

فما فعل وما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا لم يفرق وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح الاول بمن يرى محتمة مع فسق الولي والشاهد او اما اذا حكم به حاكم فلا يجوز له العمل بخلافه لظاهر اولا باطنا لما هو مقرر ان حكم الحاكم برفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا الشافعي بمن يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي ام لا معش (قوله جاز لها العمل الخ) معتد ام معش (قوله اذا علم بها) اي بما جرى بينهما من النكاح بدون التحليل (قوله فرق الخ) يظهر ان هذا اذا لم يعلم القاضي بفساد النكاح الاول ايضا فايراجع (قوله يحمل الخ) فيه نظر ام سم (قوله على انه الخ) اي ما نقل عن الكافي وقوله فيه اي في الكافي (قوله وبحت السبكي) الي قوله وهذا رد في المغني (قوله من المهر) كان كان الطلاق قبل الدخول ام معنى عبارة البجيرى عن الشورى اي من نصفه كان طلقها قبل الدخول ثلاثا ثم اقام بينة على ما منع صحة العقد واراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل حينئذ لو فوجعه تبعا ام عبارة ع ش اي وعليه يسقط التحليل تبعا كانه كائن عليه شيئا الزايد خلافا لابن جرير وسياق آفان المغني وعن سم عن مر اعتاد سقوط التحليل ايضا ام (قوله حيث لم يسبق منها الخ) وكان الاسهل الاخير تنبيه الضمير هنا واسقاط قوله سابقا ولم يسبق منه اقرار بصحته (قوله وبهذا) وقوله وعليه اي بحث السبكي لو اقيمت الخ خلافا للغنى عبارة واذ سمعت البينة حينئذ تبين بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع الحمل ام وقد مر آفان الزايد وغيره وياق عن مر ما يوافقه (قوله لذلك) اي لارادة الزوج والزوج ما ذكر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر ام سم (قوله وان اقرارهما الخ) عطف تفسير على تبعض الاحكام (قوله ومنه يؤخذ) اي من قوله وعليه لو اقيمت الخ او مما علم الخ (قوله وخرج باقاما) الى قوله وقول بعضهم في النهاية (قوله باقاما والزوج) وقوله بفساد النكاح اي من قوله السابق فلو طلقها ثلاثا ثم توافقت الخ (قوله وجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج اليها كالولم يعلا بطلاقة ثلاثا وظاهرها يعاشرها بمك الزوجة فشهد بمبطل النكاح عند القاضي وبهذا يجاب عن قول مر الا في وهناك كذلك ام معش (قوله فتسمع الخ) هل له حينئذ اعادتها بلا محل ام سم اقول نعم والافلا يصح قوله وخرج باقاما الخ المقصود به بيان الفرق بين الحسبة وغيره باسقوط التحليل بالاولى دون الثانية ويصرح به ايضا قوله الا في وفيه نظر اما والاشي وصرح به ايضا السيد عمر وفتح المعين وعبارة البجيرى عن الحلبي واما بينة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بسق الشاهد من موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر ام الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول فشهدت بينة الحسبة ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتها لان نكاحه لبنتها كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ لزوم عدم صحة النكاح ويسقط التحليل لوفوجعه تبعا ام (قوله وقول بعضهم الخ) رافقه النهاية والمغني عبارة تبعا وذكر البيهقي في تعليقه ان بينة الحسبة تقبل لسكرتهم ذكرها في باب الشهادات ان محل قول بينة الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجته وهو يعاشرها او اتفق رقيقة وهو ينكر ذلك اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع وهنا كذلك كنه على ذلك والدرج الله وهو حسن ام وقولها وهنا كذلك قد تقدم آفاجوابه عن معش (قوله ممنوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هناء معاشرتها ام سم

يقضى الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله الا في ويثبتها اذا ارادت الخ (قوله وبهذا يرد بحث الغزى الخ) انها كوفي ذلك (قوله وقضية) اي قضية قوله ولان اقدامه الخ (قوله وما نقل الخ) كذا شرح مر (قوله يحمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر (قوله فتسمع) هل له حينئذ اعادتها بلا محل (قوله وقول بعضهم الخ) رافقه قول شيخنا الشهاب الرملى لسكرتهم ذكرها في الشهادات ان محل قول بينة الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع وهنا كذلك كنه على ذلك والدرج الله وهو حسن ام وقولها وهنا كذلك قد تقدم آفاجوابه عن معش (قوله ممنوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هناء معاشرتها ام سم

يقضى الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله الا في ويثبتها اذا ارادت الخ (قوله وبهذا يرد بحث الغزى الخ) انها كوفي ذلك (قوله وقضية) اي قضية قوله ولان اقدامه الخ (قوله وما نقل الخ) كذا شرح مر (قوله يحمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر (قوله فتسمع) هل له حينئذ اعادتها بلا محل (قوله وقول بعضهم الخ) رافقه قول شيخنا الشهاب الرملى لسكرتهم ذكرها في الشهادات ان محل قول بينة الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع وهنا كذلك كنه على ذلك والدرج الله وهو حسن ام وقولها وهنا كذلك قد تقدم آفاجوابه عن معش (قوله ممنوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هناء معاشرتها ام سم

قبل إيقاع الثلاث لتسمع به البينة ولو من الزوج اخذا من فتاوى البغوى والبقينى اذ حاصل ما فى الاولى انه اذا اعترف بياقن قبل ان تقع عليه الثلاث المعلقة على فعله كذا تخلفه لم يشهد عليه من لا غير متهم فى قوله او بعده احتاج لبينة ولا يكتفى بتصديقها وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا اخذناه به ما لم يظهر بطريق شرعى ان عدتها من طلاق رجعى انقضت قبل ايقاعهن وحلف انه لم يراجعها وما مر عن الاولى انه لا يقبل تصديقها له صرح به القفال انتهى وفيه نظر اما لو افلان قول البغوى احتاج لبينة ليس فيه التصريح بانه تقبل اقامتها منه مع ادايته تجريد النكاح فليحتمل على انه لو اقيمت حسبة (٢٣٤) قبلت نظير ما مر فى مسئلة الفسق بجامع ان فى كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا هنالكان هذا لا دخل له فيها هو السبب فى عدم سماع بينة احدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى واما ثانيا فقول البلقينى ما لم يظهر بطريق شرعى يحتمل على نظير ما مر انه تقبل البينة حسبة لان اقامها احدها وقصده تجريد النكاح (ولائز لقول الشاهدين كذا) عند العقد (فما يقين) مثلا لانها مقرران على غيرهما نعم له اثر فى حكمها فلا حصرنا عقد اختهما مثلا ثم ماتت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل اى ان كان دون المسمى او مثله لاكثر كما هو ظاهر لا يلازم انهما او جبا باقرارهما حقا لها على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وانكرت فرق بينهما) مؤاخذه له بقوله وهى فرقة فسخ لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كالتوكهامة ثم اقربانه كان قادرا على حرة واستشكلهما السبكي بان

ويبنى ان يبذل معاشرتها بنكاحها وزيد عليه ومنع من ذلك فتدبره فانه دقيق وبالتمام حقيق واقعد من ذلك تصور به امره ا زوجت زيد ثم طلقها ثلاثا نعم وعمو طلقها ثلاثا فامت العود لزيد لا عقدا ما ان نكاح عمرو حللها له فيثبت البينة لحسبة الشاهدة بفسق شهود عقد عمرو ان تشهد به لنور الشرط فاذا شهدت امتنع عليها العود الى زيد وجاز لعمرو ان يتزوجها بالتحليل اه سيد عمر اقول قوله ويبنى ان يبذل الخ وقوله وزيد الخ يعلم جوابه بعمامه عن عخش ومن قول الرشيدى بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد عليها بفاسقين مثلا ويريد معاشرتها او لا يفي قال انه طلقها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا لا اعترافها بصحة العقد يخرج عن صورة المسئلة اه (قوله قبل ايقاع الخ) متعاقب اطلاق الخ على تقدير مضاف اى وقوعه (قوله لا تقسم به البينة) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى وفرق بما رده الشارح فيما يأتى بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله فى الاولى) اى فى فتاوى البلقينى (قوله بياقن) اى بوقوعه وقوله قبل الخ متعاقب بقوله اعترف (قوله لم تشهد) ببناء المفعول (قوله بن) اى الثلاث اى بوقوعها (قوله او بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاختلاف (قوله ولا يكتفى بتصديقها) فلم ان هنالكان يكتفى تصادقهما وان كفت البينة مر اه سم (قوله وما فى الثانية) اى فى فتاوى البلقينى عطف على ما فى الاولى (قوله بعمامه الخ) متعلق بقوله صرح الاقوى بقوله انه الخ بيان لما مر الخ (قوله انتهى) اى ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح اه سم (قوله نظير ما مر) اى فى قوله لفلو طلقها ثلاثا الخ (قوله ثم) اى فى مسئلة الفسق وقوله لا هنالكانى مسئلة الاعتراف (قوله لان هذا) اى رفع النكاح (قوله احدهما) اى الزوجين وقوله من انه الخ بيان لما هو السبب (قوله) وقصده الخ جملة اسمية حالية (قوله عند العقد) الى قوله وقيل فى النهاية الى قوله وهو حسن فى المغنى الاول قوله اى ان كان الى المثل (قوله ثم مات الخ) عبارة عن المغنى ثم قال لانك ومات الخ (قوله او مثله) ما فائدته حينئذ فلينال اه سيد عمر وقد يقال ان فائدته انه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قول المتن به) اى بفسق الشاهد ون قوله وانكرت اى الوجه ذلك اه مغنى (قوله وهى فرقة فسخ لا تنقص عددا) وهو الصحيح مغنى ونهاية (قوله واستشكلهما) اى الوجهين (قوله وهو الخ) اى الزوج (قوله وقياس الثانى) اى من الوجهين السابقين (قوله ولا ريبا) الى قوله اخذا فى المغنى رالى قوله فالوجه فى النهاية (قوله لكن بعد حلفها) اى وجوبها عشا وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه كان وجهه رعاية حق الورثة والمسلمين اه (قوله انه عقد اى النكاح) (قوله لان العصمة) عبارة عن المغنى بل يقبل قوله عليها بيمينته لان الخ اه (قوله ولكن لو مات لم ترته) سكت عن ارثه منها وقياس ما مر ان يقال يرثها لكن بعد تحليفه لما ذكرته انفا وكان وجه تركه عليه بالمقايمة ما تقدم اه سيد عمر (قوله ما لم تكن عجورا عليها الخ) والامة كذلك اه مغنى وقوله فلا

(قوله ولا يكتفى بتصديقها) فلم ان هنالكان يكتفى تصادقهما وان كفت البينة مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح (قوله والطلاق بانه فى الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

كلام من الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو ينكره ائمة اول الفسخ بالحكم بالطلاق والطلاق بانه فى الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثانى يقتضى الاتفاق فى مسئلة الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شىء يقتضى الاتفاق عليه اغلبا كما صرح به الرافعى (وعليه) اى الزوج المقر بالفسق (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) بان دخل بها (لكه) عليه ولا يربها لان حكم اعترافه مقصورا عليه ومن ثم رويته لكن ردد حانها انه عمد بعدلين وخرج باعتراؤه اعترافا باخل ولوى او شاهد فلا يفرق به بينهما لان العصمة بيده وهى تزيد وفهموا الاصل بقاؤه او لكن لو مات لم ترته وان مات او طلقها قبل وطء فلا مهر او بعده فلها اقل الامرين من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه

فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كما روي بحث الاسنوي ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم تقبضه والام بسرده اخذ من قول الرافعي لو قال
طلقة تباهي الوطء في الجمعة فقالت بلى له صدقت وهو مقر لها بالمهر فان كانت قبضته لم (٢٣٥) ترجع به والام تطالبه بالبنصف والنصف

الذي تنكره هناك بمثابة
الكل هنا او فرق غيره
بانهم اتفقوا على وجود
موجب المهر وهو العقد
واغتاضوا في المقر وهو
الوطء وهي هنا تدعى نفى
الموجب فتعليقها بشيئها
تعليق بغير سبب تدعيه
فالوجه انه كمن اقر شخص
بشيء وهو ينكره ولو قالت
وقع العقد بغير ولي ولا
شهود قال بل هما صدقت

بشيئها لان ذلك انكار لاصل
العقد ونظيره ما مرق
اختلاف المتبايعين ان شرط
تصدق مدعى الصحة ان
يتفقا على وقوع عقد
(ويستحب الاشهاد على
رضا المرأة حيث يعتبر
رضاها بالنكاح بان تكون
غير مجبرة احتياطاً ومن
انكارها وبحت الاذرى
تدعيه على المجبرة البالغة ثلاثاً
ترفعه لمن يرى اذنها وتجده
فيبطله ولا يشترط ذلك
لصحة النكاح لان الاذن
ليس ركناً للعقد بل شرط فيه
فلم يجب الاشهاد عليه
ورضاها الكافي في العقد
يحصل باذنها او بيينة او
باخبار وليها مع تصديق
الزوج او عكسه نعم الفتى
البليغة كان عبد السلام
بانه لو كان المزوج هو
الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ القياس رجوعه للارث ايضا اه سم وجزم به السيد عمر عبارة ته اى للمستلثين اه **(قوله كاه)**
اى في شرح او اتفاق الزوجين اى مع قوله ومثله الالة اه **(قوله)** وبحث الاسنوي اعتمده النهاية والمخى
خلافاً للشارح كما بآى **(قوله)** والام بسرده اى لانها تقر له به وهو ينكره فيبقى فيدها اه معنى **(قوله)**
فرق غيره الخ رد هذا الفرق الى الدورحماة تعالى بانه لا يجدى شيئاً والمتمم التسوية بين المستلثين اذا لجامع
المعتبر بينهما من فيده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المالى فيده فيهما اه نهاية فلو
رجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديدين هو فيده او لالانه وجب في ضمن عقد ويبنى الثاني
اه سم **(قوله)** بانها تم اى الزوجين في مسألة الرافعي **(قوله)** وهما اى في مسألة اعتبارهما بالخل والخلو الخ **(قوله)**
هى اى الزوجة المعترفة بالخل وكان الانسب تقدمه على هنا **(قوله)** شيئا اه اى المهر **(قوله)** فالوجه انه
الخ اى الزوج هنا **(قوله)** صدقت بيمينها خ خلافاً للنهاية والمخى عبارة الاول نقله اى تصديقها بيمينها
ابن الرفعة عن الذخائر وهو مردود بانه تفرع على تصديق مدعى الفساد فالاصح ان القول قوله اه
وعبارة الثاني هذا اى تصديقها بيمينها احد قواين الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه والقول الثاني ان
القول قوله بيمينه وهو المعتمد بن على ذلك شيخى تفضله الله رحته اه **(قوله)** لان ذلك انكار لاصل العقد
فيه نظرسم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الاجاب الخ القبول وهما هنا متفقان
على صدورهما اه سيد عمر قول المتن على رضا المرأة اى بالنكاح بقولها كان قالت رضيت او اذنت
فيه اه معنى **(قوله)** بالنكاح الى قوله وعليه يحمل فى المعنى والى قوله واما قول البغوى فى النهاية **(قوله)**
وبحث الاذرى الخ وهو بحث حسن اه معنى **(قوله)** لمن يرى اى من الحكام **(قوله)** وتجده
اى المجبرة الاذن فيبطله اى الحاكم المذكور العقد **(قوله)** ذلك اى الاشهاد **(قوله)** رضاها الخ مبتدأ
خبره قوله يحصل الخ **(قوله)** باذنها او بيينة الخ انظر هذا العطف اه رشيدى **(قوله)** نعم الفتى البليغة
الخ عبارة والمعنى وشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان المزوج هو الحاكم وهو كذلك به اى القاضى
والبغوى وان الفتى عبد السلام والبليغة بخلافه اه وكذا فى النهاية لانها قالت بدل قوله وان الفتى
الخ وما قاله ابن عبد السلام والبليغة من ان الحاكم لا يزوجه الخ معنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح
خلافه اه **(قوله)** والفتى البغوى الخ عبارة التجريد للزجذ اى من الفتى البغوى ان رجلاً لو قال للحاكم
اذنت لك فلانة فى تزويجها ماقى فان وقع فى نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم
(قوله) فى قلبه اى الحاكم اه كردى **(قوله)** وعليه الخ اى وقوع الصدق فى القلب اه فتح المعين

الظاهر الاقرار ومقتضاه انه لانكاح فلاطلاق **(قوله)** فلاسقوط الخ القياس رجوعه للارث ايضا **(قوله)**
ولفرق غيره الخ رد شيخنا الرملى هذا الفرق بانه لا يجدى شيئاً والمتمم التسوية بين المستلثين اذا لجامع
المعتبر بينهما من يديه المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المالى فيده فيهما شرح مرفلو
روجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديدين هو فيده او لالانه وجب في ضمن عقد ويبنى
الثاني فرجعه **(قوله)** صدقت بيمينها قال شيخنا الشهاب الرملى هذا معنى على تصديق مدعى الفساد والمتمم
تصديق الزوج بناء على المعتمد تصديق مدعى الصحة **(قوله)** لان ذلك انكار لاصل العقد فيه نظر **(قوله)** نعم
الفتى البليغة كان عبد السلام الخ نقل هذا فى شرح الروض عنها بعد ان نقل عن فتوى القاضى والبغوى
خلافه وما افنى به البليغة كان عبد السلام معنى على ان تصرف الحاكم حكم الصحيح خلافاً لشرح م
(قوله) والفتى البغوى الخ عبارة التجريد للزجذ لفتح الفتى البغوى ان رجلاً لو قال للحاكم اذنت لك فلانة
فى تزويجها ماقى فان وقع فى نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ **(قوله)** الذى يتجه

ثبت اذنها عنده وافتى البغوى بان الشرطان يقع فى قلبه صدق المخبر به بانها اذنت وكلام القفال والقاضى يؤيده عليه يحمل ما فى البحر عن
الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي ارسله الولي لغيره لزوج موليته والذى يتجه انه باقى هنا ما مرق فى عقده بمسئرين ان الخلاف انما هو فى جواز
مباشرة له لافى الصحة كما هو ظاهر المار ان مدارها على ما فى نفس الامر

واما قول البغوي لزوجها ولها وكانت قد اذنت ولم يبلغه الاذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تهور بحض فهو لا يوافق قولهم الغبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الاسر وتورده اقدام على عقد فاسد في ظنه وهو صغيرة لا تسلب الولاية وامامها وقع في الجواهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن قبل تقدم (٣٣٦) دعوى الخاطب الاذن ومطالبة للحاكم بان يزوجها واقامته البينة عليه لكن العمل على

(قوله) واماقول البغوي الخ وفي تجريد المزجدار اذان يزوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذباني الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولاً بالاذن الى ابن عمها فباثته الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (قوله) ولم يبلغه الاذن ظاهره اصلاً لا يبرس ولو لا ما سمع منه عبارة فتصح المعين فرع لزوجها ولها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الراجح ان كان الاذن سابقاً على حالة التزويج لان المعرفة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله) لا يجوز له يعني الحاكم بدليل ما يبدوه كذا ضمير بالاذن له (قوله) انتهى اي الرد وكان الاولى حذله (قوله) في سماعه اي الحاكم الشهادة اي باذن المرأة له في التزويج (قوله) لعدم تصورها الخ اي الدعوى (قوله) مع انها اي الشهادة او الدعوى (قوله) يدعي الخ على حذف الموصول اي الذي يدعي الخ (قوله) ويبحث بعضهم الخ مبتدأ خبره قوله يردده الخ (قوله) مع انهما اي البائع والمشتري (قوله) ان كلا اي من مستثنائين ومسئلة الوكيل وقوله فتقيد الخ اي من تينك المستثنين (قوله) لما مر الخ اي في البيع (فصل فيمن يعدد النكاح) (قوله) وما يتبعه اي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق او غيره اه ع ش (قول المتن) لا تزوج امرأة الخ اي لا تملك مباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله) ولو لها باذن من (لها) الى قوله فان الزانية التي في النهاية والمغنى (قوله) بخلاف اذنها الخ عبارة الشهاب عمير في المغنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها او سقيها او يحنون هي وصية عليه اه (قوله) لغتها سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولو اني باذن لقته اه سم (قوله) او محجورها اشار سم الى ضعفه بان ولايتها على المحجور لا تكون الا بطريق الوصاية والوصي لا يعتبر اذنه خلافاً في العزيز رشدي وعش عبارة السكري قوله او محجورها بان كانت وصياً للطفل فبلغ سقيها فانه يشترط اذنها بناء على القول بتزويج الوصي اه (قوله) الحديث الخ اي اقرا الحديث الخ اه ع ش (قوله) السابق اي في شرح ولا يصح الا بضرورة شاهدين (قوله) اماماً او فالح) تنه هذا الحديث كما في شرح الروض وغيره فان دخلها فلها المهر بما استحل من فرجها اه وكان الاولى ليطهر قوله الانني كاصرح بالخارج ذكرها (قوله) بغير اذن ولها) مفهوماً ان اذا نكحت نفسها باذن ولها صح رجوعها خلف المأمر من قوله ولو باذن من ولها فيحتاج الى دليل ان المفهوم هنا غير مراد لا يقال قوله في الحديث الاتي ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان مفهوماً الاول خاص بقدم على هذا العام اه ع ش (قوله) وكرهه اي قوله نكاحها باطل ع ش

كذا شرح مر (قوله) واماقول البغوي لزوجها ولها الخ في تجريد المزجدار اذان يزوج ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذباني الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولاً بالاذن الى ابن عمها فباثته الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى (فصل) فيمن يعدد النكاح وما يتبعه (قوله) لغتها سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولو اني باذن لقته ر قوله او محجورها لا يخفى ان المرأة لا تكون ولاية على المحجور الا بطريق الوصاية وسياق في قول المصنف بل ينكح اي السقيها باذن ولها وبقبل له النكاح قول الشارح ووليه في الاولى اي فيما اذا بلغ سقيها الاب فالجد فوصى اذن له في التزويج على ما في العزيز لكنه ضعيف الخ فاعلم ما ذكره هنا متين على كلام العزيز فليحذر (قوله) بغير اذن ولها) مفهوماً الجواز بالاذن فكانه محمول على نحو قوله الاتي او وكل موليته

خلافة فردود بان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسموعة وبانه لاحق للخطاب في ذلك فكيف تسمع دعواه اه والحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورها مع انها ليست لطلب حكم بل لحل المباشرة كما مر ولو اقرت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد في الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارية ان من كان القول قوله في اصل الشيء كان القول لوله في صفته كما لو كل يدعي تقيد اذنه بصفة فيشكر الوكيل ويبحث بعضهم تصديق الزوج لانه يدعي الصحة برده تصديقهم للوكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في اصل البيع صدق البائع في نفي اصله لا ناقول ما نحن فيه ان نسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجماع ان كلا فيها اذن الغير فتقيد بما يقوله الاذن واما البيع فكل من الماعدين مستقل بالعقد فارجح مدعى الصحة لان جانبها

اقوى لامر فيه (فصل) فيمن يعدد النكاح وما يتبعه (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من ولها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها الفهم او محجورها وذلك لاية فلا تضره ولو اذلو جاز لها تزوج نفسها لم يكن للعضل تاثير وللخبرين الصحيحين كما قاله الاثمة كاحد وغيره لان كاح لا يولي الحديث السابق واما امرأة النكحت نفسها بغير اذن ولها فتكاحها باطل

ومكره ثلاث مرات وصح ايضا لا تزوج المرأة المرافة ولا المرأة نفسها فان الزانية التي (٢٣٧) تزوج نفسها نعم لم يكن لها ولي

قال بعضهم اصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع اليه اي يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها ان تفوض مع خطيبها امرها الى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد او الى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لامع وجود حاكم ولو غير اهل كاحمرته فيشرح الارشاد نعم ان كان الحاكم لا يزوج إلا بدارمها لوقع كاحدث الآن فيتجهان لها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليه ذلك منه حال التولية وهل يتقيد ذلك بكون المفوض اليه في محلها كما يتقيد القاض بمحل ولايته او يفرق بان ولاية القاضى مقيدة بمحل فلم يجاوزه بخلاف ولاية هذا فان مناطها اذنه له بشرطه بحيث وجد زوجها وان بعد محلها كل محتمل والثاني اقرب وخرج بزواج مالو وكل امرأة في وكيل من زوج موليته او وكل موليته لتوكل من يزوجه ولم يقل لها عن نفسك سواء اقال عن أم اطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لانها سفيرة محضتة ولو لم يكن بامامة امرأة نفذ تزويجها لغيرها

وكرهى (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله نعم لم يكن) الى قوله كاحمرته في النهاية الا قوله وهو الظاهر وقوله اي يسهل الى جاز وكذا في المعنى الا قوله قال بعضهم الى جاز وقوله ولو غير اهل (قوله جاز لها ان تفوض الخ) اعلم ان مسئلتى التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطرار بنشأ من خلط احداهما بالآخرى واعتقاد اتحادهما والتحقق انهما مسئلتان لكل منهما شروط تخصها فنشر وط التحكيم صدورهم من الزوجين واهلية المحكم للقضاة والواقع لا يكتفى بمجرد كونه عدلا خلافا لما في شرح الروض في باب القضاء من الاكتفاء بالعدالة ومن نهي على ذلك الولي ابو زرعة في تجريره وقد دل على الخاص بموت ونحوه ولا بغيبة ولو فوق مسافة القصور ووقع بعض المتأخرين من جوازه مع غيبته وهو ممنوع إذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضى ولا ينبو المحكم عن الغائب بخلاف القاضى لهذه مسئلة التحكيم واما مسئلة التولية وهي تولية المرأة عدلا في تزويجها لم يشترط فيها قدا الى الخاص والعالم فيجوز للرافة اذا كانت في سفر او حضر وبعدت القضاة عن البداية الى هي فيها لم يكن هناك من يصلح للتحكيم ان تولى امرها عدلا كما نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه ايجاب في ذلك بقوله اذا ضاق الامر اتسع وبقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقا حتى تنتقل الى بلد الحاكم لا الى حرج شديد ومشقة تعين من كان بذلك القطر وربما ادى المنع الى الوقوع في الفساد اه فتاوى ابن زباد اليمنى اه سيد عمر (قوله ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير اهل اعتمد هما مره اسم (قوله لامع وجود حاكم الخ) عبارة في النهاية بعد كلام طويل فصار حاصله ان المدار على وجود القاضى وقده لاعلى السفر والحضر اه قال ع شرح قوله وحاصله الخ معتمد اه (قوله نعم ان كان) الى قوله وهل يتقيد في النهاية (قوله لها وقع) اي بالنسبة للزوجين ام عرش عبارة السيد عمر قوله لها وقع ينبغي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله فيتجهان لها الخ) ظاهره وان لم يكن يجتهد او هو ظاهر لان وجود القاضى المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشترط فيمن توليه الاجتهاد اه سيد عمر (قوله مع وجوده) اي القاضى (قوله بان علم الخ) تصوير لعدم العزل وقوله لم يلهى من ولا للقضاء وقوله بذلك اي بانها بما تزوج بالدارم في رسم مانصه ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله وهل يتقيد ذلك) اي جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله بمحل ولايته) اي يكون المرأة بمحل ولاية القاضى (قوله بشرطه) وهو كون المحكم مجتهدا عدلا مطلقا او عدلا مع فقد الحاكم حسا او شرعا (قوله والثاني اقرب) بل متعين اه سيد عمر (قوله وخرج) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله يجوز الى المتن (قوله مالو وكل امرأة الخ) اي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر بما ياتي بل اولى اسم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينبغي ان ينظر لوني عن نفسك ولم يقل هل يكون حكمه حكم القول او لا اه سيد عمر اقول والظاهر الاول لانه حينئذ من افراد النكاح بل اولى (قوله فوكلت) لانها اه معنى (قوله ولو لم يكن بامامة امر الخ) ولولينا بقضاء امر اهل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم انتهى سيد عمر (قوله كاذرة بدار الحرب) عبارة المعنى امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عمر قوله كاذرة كاذرة اي اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة كذا افاده الفاضل الحشى سم وقد قيل ما زاده يمكن ادراجها في عبارة الشارح فليتأمل اه اي بان يراد بكافرة الثانية ما يشمل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مقرر مه انتهى سم عبارة لاعلى مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الا بولي فان المنبأر تولية العقد لكن قد يقال هلاخص هذا المنبأر بمفهوم بغير اذن وليها (قوله جاز لها ان تفوض الخ) حيث جاز التفويض او امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير اهل الخ اعتمد ذلك مرفيها (قوله بان علم الخ) ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله مالو وكل امرأة في وكيل من زوج موليته) اي ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر بما ياتي بل اولى (قوله كاذرة) اي اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مقرر مه

وكذا لو زوجت كاذرة كاذرة بدار الحرب فيكر الزوجان عليه بعد اسلامهما ويجوز اذنها لوليها بالمقتل كالكافي (ولا تقبل نكاحا لاحد)

الرشيدي وعش قوله بدار الحرب ليس بقيد كأنقل عن الزبدي اه (قوله بولاية) الى قوله وان حكم حاكم في النهاية والمعنى الى قوله ولومع الاعلان الى المتي (قوله تقتضي قطعه) اى تطليه على وجه الياقة والكمال لانها محرم عليها ذلك بنهى الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه عش (قوله والختنى مثله) الخ ومع ذلك لو خالف زوج يفتنى انه لا حد على الواطى لاننا لم نتحقق انوثته وبشقيدها فالمرأة تصبح عقدها عند بعض العلماء اه عش (قوله كما مر) اى فى مبحث نكاح الشغار (قول المتي بلاولى) او بولى بلاشهاد اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فانه وجب الحد جزا مالا تنفاه شبهة اختلاف العلماء اه معنى خلافتها بنهاية عبارتها اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى وسيأتى مبسوطا في باب الزنا اه قال عش قولنا لحد احد الخ اى وبانهم وقوله كما فتى به الوالد الخ اى لقول داود وبصحة وان حرم تقليده لعدم العلم بشره عنده انتهى (قوله بان زوجت نفسها الخ) اى او وكلت من يزوجها وليس من اولىائها فلجأها مثلا اه عش (قوله ولومع الاعلان) اى حال الدخول كإبائى في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالا كنفاه) اى الاعلان (قول المتي) وجب مهر المثل قال في العيالب لعله اى وجوب المهر اذا اعتقدت حله او جهلت تحريره اه واجاب عنه الشباب سم بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقده اى ايضا انتهى اه رشيدى (قوله مهر المثل) اى مهر مثل بكر إن كانت بكرا اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المفتى خبرنا امرأته نكحت نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استعمل من فرجها اه (قوله لا المسمى لفساد النكاح) يؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك إذا لم يكن من يعتقده الصحة ويردد النظر فيها لو كان الزوج حنفيا والزوج شافعية ومهر المثل دون المسمى فهل يحرم عليها اخذ الزاد او لا محل تأمل ولعل الاقرب الاول اه سيد عمر وقوله دون المسمى صوابه اكثر من المسمى (قوله وجب) اى المسمى هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى يفتنى نعم اه سم (قوله لانه) اى الزوج

بولاية ولا وكالة لأن محاسن الشريعة تقتضى قطعهما عن ذلك بالكلية لما قصد منهما من الحياء وعدم ذكره بالكلية والختنى مثله فيما ذكره ما لم تنصح ذكره ولو بعد العقد كاسر (و الوطى في نكاح) ولو في الدبر (بلاولى) بان زوجت نفسها بحضرة شاهدين ولم يحكم حاكم بطلانه ولا فهو زنا فيه الحد لا المهر ولومع الاعلان لان مالكا رضى الله عنه لا يقول بالا كنفاه به الا مع الولى (بوجب) على الزوج الرشيد دون السفه كإبائى بتقصيله آخر الباب (مهر المثل) كما صرح به الخبر السابق لا المسمى لفساد النكاح ومن ثم لو حكم حاكم بصحته وجب ولا ارش للبكاكة لانه ما ذن له في اتلافها هنا كما في النكاح الصحيح

(قوله في المتي والوطى في نكاح بلاولى) اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه كما فتى به شيخنا الشباب الرضى شرح مر (قوله ولومع الاعلان الخ) فيه بحث لانه إن كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فدل عليه انه حيث حكم حاكم بالطلاق انتفت الشبهة وجب الحد وهذا قال الشارح في باب الزنا ومع انتفاء احد هما اى الولى والشهود لكن حكم باطلاله او بالفرقة بينهما من براه وقوع الوطى بعد علم الواطى به. وهذا شبهة حيتذ اه فحث حكم حاكم هنا بطلانه وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالا كنفاهه فقله ولومع الاعلان لان مالكا الخ لوجه له وان كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المعنى على كون الوطى في نكاح بلاولى وجب مهر المثل فيرد عليه ان هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولى لا شهود فلا وجه لهذا المبالغة ولا ما وجبها به فتاواه (قوله ولومع الاعلان) اى حال الدخول كإبائى في الزنا (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد (قوله به) اى بالا الاعلان (في المتي) بوجب مهر المثل ظاهره وان اعتقدت التحريم وقد يوجب بشمول الخبر وبان مراعاة القول بصحته او ربه شبهة في الجملة موجبة للمال لكن قال في العيالب ولعله اى وجوب المهر اذا اعتقدت حله او جهلت تحريره اه فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقده هى ايضا (قوله في المتي مهر المثل) اى مهر مثل بكر إن كانت بكرا وان لم يحجب ارش البكاكة اخذنا من قوله في الروض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكرا فمهر بكر لا تنصع بها وقاسا على النكاح الفاسد وارش البكاكة لانها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه وارش البكاكة مضون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ وقوله ومن ثم لو حكم حاكم بصحته وجب اى المسمى هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى يفتنى نعم (قوله

بخلاف البيع الفاسد اذ ليس مقفه وده الوطء ذكر في المجموع (الاحد) وان اعتقد التحريم اشبه باختلاف العلماء لكن يعزى معتقده وان حكمه كما يراه بصحته على ما قاله ابن الصلاح قال ووطءه حكمه كما يراه الخلاف (٢٣٩) معناه انه يمنع النقص بشرطه اصطلاحا

وقوله هنا في نكاح الفاسد (قوله بخلاف البيع الفاسد) اي وجوب الوطء فيه ارش البكارة اه سم (قوله يعزى معتقده) مالم يحكم كما بصحته او بطلانه والافتكا لجمع عليه كما قاله الماوردي ومنتع حينئذ على مخالف نقضه نهائيو معنى قال الرشيدى وعش قوله مالم يحكم كما بصحته او بطلانه الخ اي اما اذا حكم بصحته فالواجب المسمى ولا حد ولا تعزير واما اذا حكم بطلانه فالواجب عليه الحداه وان حكم حالم الخ ضعيف كما ياتي في الشارح ومنع النهاية والمعنى انصار (قوله على ما ياتي الخ) تبر لما ياتي انه مبنى على الضعيف (قوله النقص بشرطه) اي النقص المتلبس بشرطه وباتى القضاء بشرط النقص اه كرى (قوله اصطلاحا) قيد قوله معناه اي معاني الاصطلاح انه يمنع الخ اه كرى (قوله وان حكمه) الخ اي بصحته الوقت (قوله لكنه اعترض) اي ما قاله ابن الصلاح (قوله ان حكمه الحالم) بيان للضعيف (قوله مطلقا) اي فيما باطن الامر فيه كظاهر وفي غير (قوله انه) اي حكمه كرم (قوله فيما باطن الامر) في الخ اي فيما لم يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احراز عن نحو كبحل شرب التثدي باماله واهية وعن نحو حكمه بظاهره (قوله فيباح اقله وغيره العمل) اي ولا حد ولا تعزير على العمل به وان اعتقد التحريم (قوله لا معتد الا باحة) بالرفع عطف على قوله معتقده (قوله لا معتقده باحة) اي ان قلنا القائل بالصحة اه كرى (قوله وان حد الخ) وكان حتى التعيير ان يقول وانما حد معتقدا باحة التثدي بشر به لان ادلته الخ (قوله هنا) اي في النكاح بلاولى بمحضرة الشاهد ين (قوله وهذا) اي بقوله اذا منقضى لا يجوز الخ (قوله انتهى) اي قول السبكي (قوله ولو طلق) الى قوله وقل اني اسحق زاد عليه المعنى والروض ماضيه ولم يطال الزوج في هذا النكاح المذكور فزوجها ولبا قبل التفريق بينهما صح اه (قوله احدهما) اي معتقد التحريم ومعتقدا باحة سم وكرى (قوله قبل حكمه) الخ قضية قوله الا في فن تكه مختلفا فيه الخ تفيد ما هنا بعدم التقليد لمن يقول بصحته وقد قينا فيه التعميم بقوله احدهما لان يريد معتقدا باحة المعتقده بلا تفيد صحيح (قوله لم يقع) اي الاطلاق لانه انما يقع في نكاح صحيح اه معنى (قوله ولم يتبع الخ) من عطف اللازم الى لم يتبع المطلق اذا اراد نكاحا (قوله يحتاج الثاني) اي معتقدا باحة (قوله غلطه فيه) اي ابا اسحق في ذلك القول (قوله ويتعين حمله) اي الغلطاه سم (قوله وصححه) اي الرجوع (قوله والا) اي بان لم يرجع او لم يصححه (و يؤيد اطلاق الاصطخرى) اي للوقوع وعدم الاحتياج الى التحلل الشامل لما اذا لم يرجع عن التقليد وقد منعان المعنى وعش اعتماده ذلك الاطلاق وسبب اني عن من مر ما يوافقه (قوله فان تزوجها الخ) مقول العمر اني (قوله محتمه) اي عاها راجع من التلذذ ام (قوله هذا الخلاف) اي الذي بين ابى اسحق القائل باحتياج الثاني الى التحلل وبين الاصطخرى القائل بعدمه (قال) اي ذلك

بخلاف البيع الفاسد اي وجوب الوطء فيه ارش البكارة (قوله في المتن لا الحد) لكن يعزى معتقد تحريمه مالم يحكم كما بصحته او بطلانه والافتكا لجمع عليه كما قاله الماوردي ومنتع حينئذ على مخالفة نقضه (قوله وان حكمه كما يراه الخ) شامل لحكمه قبل الوطء بدل عليه قوله الا في اما على الاصح فيباح الخ فتامه (قوله فيباح لمقاده وغيره العمل به) اي فلا يحدنها ولا يعزى اي ولا اثر لاعتقاده التحريم لانه مخالف للشرع حينئذ (قوله لا معتد الا باحة) عطف على معتقده (قوله لا يعتد بقض لا يجوز التقليد فيه) لا يخفى اشكال هذا الكلام إذ يلزم عليه فساد تقليد اتباع بقية الامة فيا تقول بنقضه فليحرم (قوله ولو طلق احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الحل (قوله ويتعين حمله) اي الغلطاه (قوله والا) مذهبه معناه ما عير به الخ في شرح جمع الجوامع بقوله وقيل لا يلزمه التزم مذهب معين قلله ان ياخذ فيما يقع به هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا انتهى ودين السيد السموهوى في رسالة التقليدان الذي دل عليه كلام الروضة ترجيح هذا القول وان صحح في جمع الجوامع خلاه فقال عطف على معمول

الولى الفاسق فان تزوجها من ولها الفاسق ثم طلقها ثلاثا قالوا ان لا يزوجه الا بعد محلل فانهم تميزه بالاولى بحتمه بلا محل وبني بعضهم هذا الخلاف على ان العامي له مذهب معين كما هو الاصح عند الفقهاء ولا مذهب له كما هو المقول عن عامة الاصحاب وما الى المصنف

فعل الثاني مطلقا الاول إن قلد من يرى الصحة لو نكح نكاحا مختلفا فيه وطلق ثلاثا لم ينكحها بلا حمل وإن حكم الشافعي بإبطال نكاحه مؤاخذه له بما التزمه ومعنى أنه لا مذهب له أنه لا يلزم (٢٤٥) القاضي وغيره الإنكار عليه في مختلفه ولو استكتبه وإن رفع اليه ولم يحكم حاكم بصحته

أبطله خلافا لابن عبد السلام وأملخصا وسياتي ان الفاعل متى اعتقد التحريم وجب الإنكار عليه من القاضي وغيره وإن اعتقد الحل بتقليد صحيح لم ينكر احد عليه إلا القاضي ان رفع له والذي يشبهه ان معنى ذلك ان المراد بلا مذهب له انه لا يلزمه التزام مذهب معين وبه مذهب أنه يلزمه ذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على انه لا يجوز لعامى تعاطي فعل إلا ان قلد القائل بحله وحيثئذ فن نكح مختلفا فان قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا تمين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسئلة واحدة وهو ممتنع قطعاً وإن اتى التقليد والحكم لم يحتج لمحلل نعم يتعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد يقبل منه اخذاً بما رقبيل الفصل لا يري بذلك رفع التحليل الذي لو لمه باعتبار ظاهر فعله وأيضاً ففعل المكلف يصان عن الالغاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتدابه كالتلفيق ثلاثا هنا وكحكم الحنفى بالصحة

البعض (قوله فعل الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقاً أى قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفريع خفاء إذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى المحلل على الثاني مطلقاً لما تامل (قوله والاول) أى على ان العامى له مذهب (قوله بما التزمه) أى بفعله النكاح المذكور مطلقاً على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على الاول (قوله ومعنى أنه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كإقال المحلى في شرح جمع الجوامع انه لا يلزمه التزام مذهب معين فلان يأخذ فيما يقع له في هذا المذهب تارة وبغيره أخرى وهكذا اهـ (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وسياتي) أى في السير ان الفاعل الخ توطئة لما ياتي من ترجيحه القول باحتياج الثاني للحلل اهـ كرى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم حاكم يراه بصحته اخذاً من قوله الماراً ما على الاصح الخ من قوله الا انى انفا (قوله إلا القاضي) ينبئ تحقيداً بما رانفا وفي قسم مانصه هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لى ترضاً يستعمل أو صلى بدون تسبيح المظانعة مثلاً كيف له الاعتراض عليه اهـ أقول يمكن حمل كلامه اخذاً ما ذكره في شرح او اتفاق الزوجين على ما اذا اتفق به حتى الغير (قوله ان المراد بلا مذهب له) بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم يقتصر على البطل (قوله وبه مذهب) عطف على بلا مذهب له (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السمووى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارع في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحيح في جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطفاً على معمول الاصح وانه يجب على العامى التزام مذهب معين اهـ وقوله على العامى قال المحلى وغيره ممن يبلغ مرتبة الاجتهاد اهـ سم (قوله فن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى اهـ سم (قوله فان قلد الخ) شامل للتقليد بعد النكاح فلا يرجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر اهـ سم أقول بعد الحكم ببطلانه بنحو بينة حسبة لا حاجة الى التقليد كما لم يأت مدافقاً في مبحث اتفاق الزوجين على فسق الشاهد (قوله لا تلفيق الخ) هذا منزع بل له تقليد لان هذه قضية أخرى فلا تلفيق مراه سم وقد مر ما وافقه عن المنفى وعش (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم كما لم يأت مدافقاً في مبحث اتفاق الزوجين على فسق الشاهد (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان عمل عدم القبول ما لم يكن معروفاً بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بإبطاله اهـ سم (قوله قبيل الفصل) أى في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وايضاً الخ) عطف على قوله اخذاً (قوله وكحكم الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرة الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهب) أى الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات يقتضى جواز الحضور وان لم يقبل فلا يرجع اهـ سيد عمر عبارة سم ينبئ ان مجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه اذا كان المتعاطون

الاصح رآه يجب على العامى قال المحلى وغيره ممن يبلغ درجة الاجتهاد اهـ (قوله قال) أى بعضهم (قوله إلا القاضي الخ) هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لى ترضاً يستعمل أو صلى بدون تسبيح المظانعة مثلاً كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السمووى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ووافق ذلك اقتصار الشارع في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين يلزمه البقاء عليه اهـ لكن صحيح في جمع الجوامع خلاف ذلك وأنه يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم التنبيه عليه (قوله فن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر (قوله وايضاً وليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا منزع بل له تقليده لان هذه قضية أخرى فلا تلفيق مراه (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان عمل عدم القبول ما لم يكن معروفاً بعدم التقليد بان كان معروفاً بتقليد القائل بإبطاله (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) ينبئ ان

مباشرة للتزويج إن كان مذهبه ان تصرف في الحاكم حكم بالصحة ولشافعي حضر هذا العقد الشهادة بغير يانه لا بالزوجية إن إلا قلد القائل بصحته تقليداً صحيحاً وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه إلا بعد ذلك التقليد قال المساوردى وليس للزوجين

الاستبداد بعدد مختلف فيه إلا أن كان من أهل الاجتهاد وادعاه إلى ذلك والأفوجه أن أحدهما نعم وثانيهما إلا إلا باقتضائه وقت أو حكم كما هم والوجه كالمعامدة أنه يكفي لحل. بإشترهما تقليد القائل بذلك تقليدا صحيحا (ويقيل لإقرار الولي بالنكاح) على موليته (إن استقل) حالة الإقرار (بالإنشاء) وهو المجرى من أب وأجد وأسيد وأفاض في مجتزئة بشرطها (٢٤١) الآتي وإن لم تصدقه البالغة للمأمران من ملك

الإنشاء ملك الإقرار به غالباً

(والا) يستقبل به لانتفاء

أجباره حالة الإقرار كان

ادعى وهو يثبأنه زوجها

حين كانت بكر أو لا تنفاه

كفاءة الزوج (فلا) يقبل

لعجزه عن الإنشاء بدون

إذنها (ويقيل إقرار) الحرة

(البالغة العاقلة) ولو سفيفة

فأسقة سكرانة (بالنكاح)

ولو لغير كفف. (على

الجدد) إذا صدقها الزوج

وأن كذبها الولي وشهود

عينهم لاحتال نسيانهم

ولأنه صفهما ظم يؤثر

انكار الغير له نعم الكفاءة

فيباحق للولي فكان القياس

قبول طلبة لاثبات رضاه

بتركها وبجوابه وقع

تابعاً لاصل النكاح المقبولة

فيه دون مظاهر المختار أنه لا

يشرط هنا تفصيل الإقرار

بذكر تزويج وليها وحضور

الشاهدين العدلين ورضاها

أن اشترط والمتمتعدا اشترطه

فيه وفي الدعوى والشهادة

به وقولها في الدعاوى لا

يشرط محمول على ماذا وقع

في جواب دعوى أي لأن

تفصيلها يعني عن تفصيله

وبأني ماذا كرفي إقرار الرجل

المبتدأ والواقع في جواب

الدعوى خلافا لمن فرق

عن يعتدون حله (قوله الاستبداد) أي الاستقلال (قوله أو حكم كما هم) أنظر ما المراد بالحكم هنا قبل العقد (قوله على موليته) أي قوله نعم الكفاءة في النهاية وكذا في المعنى الإقوله من أب والي وإن لم تصدقه وقوله سكرانة (قوله وهو المجبر) أي الزوج كفف. أه معنى وكان للشارح أن يزيد ليعلم قوله الآتي أو لا تنفاه كفاءة (قوله بشرطها) أي بأن كانت محتاجة أه ع (قوله وإن لم تصدقه (أخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده بتصدق الزوج فيما يأتي أنه يقبل إقراره وإن كذب الزوج وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج هنا كآلي بعد ما يجري (قوله بدون انشاء) أي فلو ادعى أنزوها بأذنها وأنكرت الإذن فيبني تصديقها لأن الأصل عدم الإذن أه ع (قوله ولو سفيفة (أخ) بكر أو ثيبانية ومعنى (قوله إذا صدقها الزوج) سين ذكر محترزه (قوله لاحتال نسيانهم) ظاهره وإن بعد ذلك عادة يقرب المدة جدا كان ادعته من أمس أه ع (قوله لأنه حقهما) أي الزوجين (قوله وكان القياس (أخ) والاولى التفرع (قوله لاثبات (أخ) صلة طلبة (قوله رضاه) أي الولي وقوله بتركها أي الكفاءة صلة قرضاء (قوله المقولة) أي الحرة المذكرة أي إقرارها أو قوله فيه أصل النكاح وقوله دونه أي الولي حال من الضمير المستتر في المقبولة (قوله هنا) أي في قبول إقرارها بالنكاح (قوله أن اشترط) أي رضاها بأن كانت غير مجبرة (قوله والمعتمد) أي قوله خلافا في المعنى الإقوله وفي الدعوى والشهادة وكذا في النهاية الإقوله وبأني (أخ) (قوله لا يشترط) زوجي منه ولي بحضرة عدلين ورضاي نهاية ومعنى (قوله والشهادة) أي بالقرار (قوله لا يشترط) أي التفصيل في إقرارها (قوله محمول (أخ) فتدبر في الشهادة فيفصل فيها كالقرار فليراجع أه سم أقول والأقرب عدم الشمول (قوله على ماذا وقع (أخ) أي وما هنا في إقرار مبتدأ أه نهاية (قوله ماذا كرفي) أي من اشترط التفصيل في الإقرار المبتدأ وعدمه في الإقرار الواقع في جواب الدعوى (قوله أنه لا يشترط (أخ) بيان للضعيف (قوله مطلقاً) أي سواء كان الإقرار من الرجل والمرأة أو بمحتمل سواء كان صريحاً أو ضمنياً وعلى كل كان يبنى تأخير من قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أي الأنوار (قوله ليس في محله) صفة اعتراض (قوله ولو أقر المجبر) أي قوله وإذا لم يصدقها في النهاية الإقوله لا نكاح على مالي رجح في تدريره وكذا في المعنى الإقوله أخذوا إلى واحد الزوجين وقوله وببحث شارح (أخ) (قوله قدم السابق) أي في الآتيان لمجلس الحكم وإن أسند الآخر الزوج إلى تاريخ مقدم وذلك لأنه يسبقه وأقره بمحكم بصدقه لعدم المعارض إلا أن فإذا حضر الثاني وادعى خلافه كان مردار رفع الإقرار الاول وما حكم به. وته لا يرتفع إلا ببينة أه ع (قوله لا نكاح (أخ) عبارة النهاية قدم إقراره كما رجحه البلقيني في تدريره لتعلق الخو عبارة المعنى فالأرجح تقديم إقرار المرأة

بمجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه إذا كان المتعاظمون عن يعتدون حله (قوله والمعتمد اشترطه فيه) عبارة الروض فيشرط أن تقول زوجي بولي بعدلين ورضاي بكفف. إن اعتبر إقرارها رضاها أه قال في شرحه وقوله من زاده بكفف. أي على بعض النسخ بدل من به لا حاجة إليه في إقرارها: بل إذا عينت زوجها نظر في أنه كفف. أم لا ترتب عليه حكمه أه وقضيت أنه إذا عينته ونظر فيه فوجد غير كفف. أنه يضره وفيه نظر وقياس قبول إقرارها وإن أنكر الولي والشهود دخلافه وعبارة العباب إذا قالت مكفأة زوجي بهذا ولي يشاهد عدل ورضاي إذا اعتبر صدقها أو غير كفف. قبل وإن كذب الولي والشاهدان أه ثم رأيت أن الرافعي نقل عن فتاوى البغوي فيما أقرت المرأة لغير كفف. أنه لا اعتراض للولي لأنه ليس بإنشاء بل إقرار كالأقرب بالنكاح وأنكر الولي فإن في فتاوى التزويج خلافاً قال الزركشي وهو أقرب (قوله محمول)

(٣١) - شرواني وابن قاسم - (سابع) بين الرجل والمرأة وزعم أنه إذا وجد الإقرار من الزوجين لا يشترط فيه تفصيل مبنى على الضعيف وإن انحصره البلقيني وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقاً به ولا في الشهادة به وفي الأنوار لا يشترط التفصيل في إقرارها الضعيف كقولنا طلقني وفيه هنا أيضاً اعتراض على الرافعي ومتابعيه ليس في محله كما يعرف مافرضته فأنامله ولو أقر المجبر لواحد وهي لأخر قدم السابق فأن وقاماً فلا نكاح على ما رجحه البلقيني في بعض كتبه وتبعه غيره لتعارضهما من غير مرجح

ورخص في تدرية تقديم إقرارها لعل ذلك يبينها وحقها وصوره الأوركشي وفيما إذا احتمل الحال احتيازا في المطلب ويجه أنه كالعمية أخذنا بما يأتي في نكاح اثنين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القن لا بد مع تصديق من تصديق سيدة وبحث شارح أنه لا بد مع تصديق الزوج السفية من تصديق (٢٤٢) وليه وهو محتمل وإذا لم يصدقها فتنقض كلامهم على ما ذكره الأوركشي ومن تبعه أن

لها أن تزوج حالا وهو أحد وجهين حكاهما الإمام وقال القفال لا ونقله عنه الرافعي آخر الطلاق اعتبارا بقوله في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها أو وهذا هو القياس فهو المعتبر ولا نسلم أن مقتضى كلامهم ما مر بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعتبارها بنقض الشاهد مع تكذيبها ولو قال رجل هذه زوجتي فسكت أو امرأة هذا زوجي فسكت ومات المحرور ثم الساكت لا عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موتها كما يأتي آخر الرجعة لأنها مقررة بحق عليها وقدمات هو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو أقرت بالنكاح وانكر سقط حكم الإقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وأدعى نكاحا لم يسمع إلا أن يدعى نكاحا جديدا وكان ابن عجيل أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بيعة حسبة بالثلاث ثم تقار الزوجان بعد إمكان التحليل على النكاح لم يقرأ حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كن آخر

لتعاق الخ (قوله) وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية اه سم يعني أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل احتمل ومفعوله عذوف وعبارة المغنى وشرح الروض جبل الحال اه وعبارة النهاية احتمل الحال اه (قوله) أنه كالعمية) أي ليقدم إقرارها (قوله) في نكاح اثنين) أي من الأولياء (قوله) أنه يجوز للحال بيان ما يأتي وقوله مثلها أي مثل المعية (قوله) وكذا) أي يقدم إقرارها لو علم السبق أي لاحد الإقرارين (قوله) لا بد الخ) أي في قول إقراره اه ع (قوله) مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الإقرار (قوله) وهو محتمل) عبارة النهاية وهو متجه اه (قوله) وإذا لم يصدقها الخ) يحترز قوله إذا صدقها الزوج السابق عقب المتن (قوله) فتنقض كلامهم الخ) وإذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم ينفذت اليه وظاهره أن ادعى أنه كان ناسيا في التكذيب فهو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها اه حلى (قوله) وطريق حلها أن يطلقها) كما في نظيره من الوكيل وغيره اه معنى (قوله) انتهى) أي كلام القفال (قوله) وهذا هو القياس) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق اه سم أقول ينبغي أنه كالطلاق فتزوج حالا اه ع (قوله) فهو المعتبر) وقاله المغنى (قوله) ولو قال رجل) أي قوله ولو في الأولى وفي المغنى وإلى المتنق النهاية إلا أن قوله وكان ابن عجيل الو وبما تقرر وقوله وفي بعضه نظري أي قوله الذي يتجه (قوله) هذه زوجتي وقوله هذا زوجي ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الإقرار فينا في ما قدم أنفا من أن المعتقد اشتراط التفصيل في الإقرار إلا أن يقال سكت هنا عن التفصيل لسكونه معلوما ثم فليراجع (قوله) ورثه الساكت) ولو ادعى نكاح امرأه أو ذكر شرائط العقد وصدقه المرأة في فتاوى القاضي أنه لا يجب عليه صداها لأن هذا إقرار باستدامة النكاح واستدامته تنفك عن الصداق اه معنى (قوله) لا عكسه) أي لا يثرب المقران مات الساكت (قوله) ومع ذلك) أي أنكارها وبمينها على الزوجية (قوله) يقبل رجوعها) أي ثبتت في حقه الأحكام الزوجية كالإقرار اه ع (قوله) ولو بعد موته) أي وقسمته تركته اه ع (قوله) وقدمات الخ) حال عن ضميره وقوله وهو مقيم الخ) حال عن فاعل مات (قوله) على المطالبة) أي بقوله هذه زوجتي اه ع قضية هذا أنه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا تراث عنه لو مات قبلها فليراجع (قوله) لو أقر الخ) أي من امرأة (قوله) لو أقر بالنكاح) أي كخص اه ع (قوله) سقط حكم الإقرار في حقه الخ) أي أمافي حقه فلا يسقط فتطالبه بالمر كما هو ظاهر لا نه حتى آدمي فلا يقبل رجوعه فيه اه رشيدى وقوله فتطالبه الخ) أي بعد رجوعه كما يأتي وقوله فلا يقبل الخ) لعل الصواب إسقاط لا (قوله) لم يسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من قبول رجوع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره الشارح بقوله لأنها مقررة بحق عليها وقدمات الخ اه ع (قوله) من هذا) أي بما في التهمة (قوله) ثم تقار الخ) يعني اتفاقا (قوله) بعد إمكان التحليل) أي بعد مضي زمن يمكن فيه العدتان والتحليل والاعتلال من الثاني والعقد لا ول (قوله) وبما تقرر) أي من قول ابن عجيل (قوله) في منزله) صفة زوجة (قوله) قبل موته الخ) متعاقب باقر (قوله) من أنه الخ) بيان لما أتى به البعض (قوله) ومنه) أي من التفصيل اه كرى (قوله) بذلك) أي باقر اه والنكاح المفصل (قوله) لا يدعو اه الخ)

قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالإقرار فليراجع (قوله) ورجع في تدرية) اعتمد ذلك مر (قوله) وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية (قوله) كالعمية) كذا مر (قوله) وكذا لو علم السبق الخ) في ما لو علم عين السابق ثم نسى وقياس قوله أخذنا بما يأتي الخ) حكم هذا كما يأتي فبما ذكر فيه أيضا (قوله) وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق (قوله) كما يصرح به الخ) يتأمل (قوله) ومع ذلك يقبل رجوعها) هل تراث حينئذ (قوله) لا يدعو اه) كان مرجع الهاء مجرد إقراره فهو

لآخرين ثم ادعاهما لا تسمع حتى يذكر انتقالا إليه اه أي ولو بواسطة بما تقرر ريع ما أتى به بعضهم فمن مات عن زوجة في منزله فأقيمت بيعة بأنه كان أقر أنه لطفه لا تاتول من ته بسبعة أشهر فأقامت بيعة بأنه أقر قبل موته أنها عقد نكاحه من أنه لا تسمع دعواها ويثبتها إلا أن ادعت نكاحا مفصلا ومنه أن تذكر أنها تحملت تحليلا بشرطه ثم تقيم بيعة بذلك بخلاف دعواها مجرد إقراره لا يدعو اه

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسبح على الاصح وبخلاف دعواها النكاح وانه اقرار انها في صفة نكاحه ولم تفصل بذلك من يمكن فيه
العدنان والتحليل وغير ذلك لانهم اندع اقراره بانفسه تحريم نكاحها عليه واقراره (٢٤٣) بانها في صفة نكاحه لا يقتضى اربا منه

لاحتياله امرين على السواء
النكاح السابق ويلزم منه
تكذيب البينة باقراره
بالثلاث ونكاح اخرا حدثاه
بعدها يمكن التحليل والارث
لا يثبت بالشك اه وفي
بعضه نظر يعلم بما مر انه
حيث وقع اقراره في جواب
دعوى لا يشترط فيه تفصيل
وحينئذ قلنى يتجه انها
حيث اجابت بانه اقر بانها
في نكاحه بعدهمى امكان
التحليل من طلاقه الاول
واقامت بينة بذلك قبلت
وورثت والا فلا وعلى هذا
يحمل قول بعضهم تسمع
دعواها ويثبتوا ترثه ولا
منافاة بين البيتين لا مكان
زوال المانع الذى اثبتته
الاولى بالتحليل بشرطه
اه ملخصا (ولاب) وان
لم يل المال لطر وسقه بعد
البلوغ على النصف لان العار
عليه خلافا لمن وهم فيه فزعم
ان ولاية تزويجها حينئذ
للساوى كولاية مالها
(تزويج البكر) ويرادفها
العدوان لغة وعرفا وقد
يفرقون بينهما فيطلقون
البكر على من اذنوا السكوت
ولان زالت بكارتها وبخضون
العدوان بالبكر حقيقة
والمعسر تطلق على مقاربة

كان مرجع الهاء مجرد اقراره فهو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد اقراره وقوله عن نفس
الحق اى النكاح سمع على حج اعمش ورشيدى (قوله وغير ذلك) اى من الاعلال عن المحلل والعقد ثانيا
للاول (قوله) بما نسخ تحريم نكاحها عليه عبارة النهاية ما يبيح له نكاحها اه (قوله النكاح السابق) اى
على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح اخرا هم ما خبر ميتا بحذف اى والامر انما النكاح السابق ونكاح
اخرا هم ع (قوله) ويلزم منه تكذيب البينة باقراره (الخ) اى وهى اى بينة الاقرار باطلاق مقدمة عليه
اى الاقرار ببقاء العصمة فلا رثا كذا ينبغي بدليل قوله والارث لا يثبت بالشك اه سمع (قوله انتهى) اى
ما فى به بعضهم (قوله) يعلم بما مر (الخ) فيه ان ما صدر منه ليس جواب دعوى مفصلة (قوله) وحينئذ قلنى
يتجه عبارة النهاية والحاصل الخ اه سيد عا قول وكذا في نسخة من الشرح عبارة قوله والحاصل الخ
انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التثمة وابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رايتم مر تبع
الشرح في ذلك فاوردت عليه انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمنع بل قال يحمل
هذا الحاصل على ما تقدم اه واقره ع (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى
اليمى اه (قوله انتهى) اى قول البعض (قوله) وان لم يل الى قول المتن ويستحب في النهاية الا قوله بهر
المثل الى وعدم عدواة بينهما وقوله اى بحيث لا تخفى على اهل علمها وقوله على ما فى الى واشترط (قوله) وان لم
يل الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان الثبوت البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجهما الا بالاب كذا في
سم على حج وفي كون هذا قضيتي نظر لا يخفى اه رشيدى (قوله) لطر وسقه اى لها وكذا وبلغت رشيدة
واستمر رشدها والزوال لا ية المال يلوغها اه ع (قوله) اذنوا السكوت (قوله) اهل الاول سكوتها اذن (قوله)
وان زالت الخ) اى لا يوطر (قوله) والمعسر) يضم فسكون لفسر قال ع (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى
(قوله) تطلق على الخ) اى لا يشارك على هذه الما على لا يعلم المراد منه الا بقرينة اه ع (قوله) رشيدى (قوله) رشيدى
حاضت) اى بالفعل اه ع (قوله) وعلى من ولدت) اى اول ولادة اه ع (قوله) ساعة طمئت) اى
حاضت ظرف لحبست (قوله) اورا هفت الخ) اى قارب عطف على ولدت (قوله) عاقلة) اى قوله رشيدى (قوله) رشيدى
المعنى الا قوله واجمعوا عليه في الصغير قوله بهر المثل الى وعدم عدواة بينهما وقوله اى بحيث لا تخفى على اهل
علمها (قوله لصحة ذلك) اى تزويج الاب بغير اذنها (قوله) ويسار الخ) وخذ منه انه لو تزوجها بمؤجل وكان
الزوج موسرا بهر المثل صح وان لم يكن موسرا بالمسمى وهو متجه لا نه لم يخسار حقا شيئا وانه لو تزوجها
بمؤجل اعتبر يساره به ايضا وعليه فاظاه ان البرة بوقت - لول الاجل اه سيد ع (قوله) بهر المثل الخ)
عبارة النهاية والمعنى بحال صداقها عليه فلو تزوجها منه موسرا لم يحج لانه عندها حقا اه قال ع (قوله) رشيدى
قوله بحال صداقها الخ) اى بان يكون في ملكه ذلك نقدا كان او غير دخول في ملكه بقرض اذ لا يغيره فالمدار
على كونه في ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك في الصحة ما يقع كثير من اذ غير الزوج كايه يدفع عنه لولى

من اضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد اقراره وقوله عن دعوى نفس الحق اى النكاح (قوله)
ويلزم منه تكذيب البينة باقراره (الخ) اى وهى مقدمة عليه فلا ارث كذا ينبغي بدليل والارث لا يثبت
بالشك (قوله) والحاصل (١١) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم من التثمة وابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح
جد يدوع عن افتاء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رايتم مر تبع الشارح في ذلك فاوردت عليه
انه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمنع بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم
(قوله) وان لم يل المال الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان الثبوت البالغة التى طراسفها بعد البلوغ
لا يزوجهما الا بالاب (قوله) ويساره بهر المثل على المعتمد الخ) ويساره بحال صداقها عليه شرح مر

الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت ار حبست في البيت ساعة طمئت اورا هفت العشرين (صغير وكيرة) عاقلة ومجنونة
(بغير اذنها) لتعبر الدار قطنى الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجهما وهاو اجمعوا عليه في الصغيرة ويشترط لصحة ذلك كفارة
الزوج ويساره بهر المثل على المعتد كما بينته في شرح الارشاد (١) (قول المحشى قوله والحاصل الخ) ايس في نسخ الشارح التى بايدنا

المرأة قبل العقد الصادق فانه وان لم يكن هبة إلا انه ينزل منزلتها وخرج بقولنا في ملكه ان الزوج يستعير من بعض أقاربها مثلا مصاعغا ونحوه ليدفعه للزوجة أو إلى ابنة زوجها ليدفعه لها ليدفعه لها ليدفعه على ما لا يكتفي بعدم ملكه والعقد المترتب عليه فاسد حيث وقم بلائذ من معتبر متباينين ما لو قال ولي المرأة لولي الزوج زوجت بنتي انك عاتمة قرش في ذمتك مثلا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصادق لولده ويقضه له وهل استحقاق الجاهات كالأمانة ونحوها كاف في اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصادق أم لا فيه نظروا الأقرب الأول ومثل ذلك ما لو تجمداى اجتماعه في جهة الوفا والديوان في ذلك وإن لم يقضه له كان لولده عند الناظر وعند من يصرف الجاهات هبة (قوله) وعدم عداوة بينها (الخ) وإن لم يظهر ظهور العداوة هنا كما اعتبره ثم أي بينها وبين الولي لظهور الفرق بين الزوج والولي بل قد يقال كقول شيخنا انه لا حاجة إلى ما قاله لان انتفاء العداوة بينها وبين الولي يقتضي ان لا يزوجه إلا بمن يحصل لها منه حظ ومصلحة لشقته عليها هـ (مضى) قوله بينها وبينه) اما مجرد ذكر اهتباله من غير ضرر فلا يؤثر لكن يكره لوليها ان يزوجه ما منه كائن على الامضى ونهاية (قوله) وعدم عداوة ظاهرة (الخ) الظاهر ان المدار على ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولي لا من جانبها حتى لو كان يجهلها وهي تعاديه كان له الاجبار وفي عكسه ليس له فقال اه سيد عمر (قوله) ان انتفاء هذه) أي العداوة بينها وبين الاب (قوله) في مبحثها) أي العدالة وقوله انها أي العداوة (قوله) والحق الخفاف) أي في الشروط المذكورة اه ع (قوله) وكيلة) ينبغي ان يحل ما لم يعين الولي له الزوج فان عينته لم تؤثر عداوته مراه سم (قوله) وعليه) أي اللاحق (قوله) لا بشرط ظهورها) أي بل يكون مجرد العداوة ما نعا قوله لوضوح الفرق اخوه ان شقة الولي تدعو لرعاية المصلحة ولو مع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شقة له فرما بما حلت العداوة على عدم رعاية المصلحة اه ع (قوله) ولجواز (الخ) عطف على لصحة (الخ) أي ويشترط لجواز (الخ) سم (قوله) ان يحل ذلك) أي اشترط لجواز المباشرة بالحلول ونقد البلد (قوله) ولا جاز ما يؤجل) ومنه ما يقع الآن من جعل بعض الصادق حالا وبعضه مؤجلا باجل معلوم فيصح اه ع (قوله) واشترط (الخ) نقلي في المعنى هذين الشرطين مع بقية الشرطين ابن العاد لم يتعقبه لانه لم يذكر في الأول ومنها ما زاد الشارح بقوله والا فسخ واقتضى كلامه انها من شروط الجواز لا الصحة اه سيد عمر (قوله) واشترط (الخ) مبتدأ خبره ضعيفان والتثنية باعتبار ما لحظنا المضاف في المعطوف وهو ان يلزمها (قوله) والا فسخ) ضعيف اه ع (قوله) وجود العلة) أي منع الزوج لها من الحج اه سم (قوله) أي الباقية) إلى الفرع في النهاية الا قوله أي بناء الى الما الصغيرة (قوله) سكرانة) لعل المراد بها من هي في أول نشوة السكر والا فكيف يحصل المقصود من تطيب خاطرها فليست اه سيد عمر (قوله) تطيب خاطرها) وخروجها من خلافه من أوجه وكان وجهه عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يأتي في الصغيرة عا به ثم وشهرته اه سيد عمر وكان توجهه بكونه معلوما بما يأتي بالاولى (قوله) وعليه) أي التنب (قوله) على ثبوت قوله) أي الدار قطني وبمقتضى ان الضمير للابن وقوله فيه اه الخبر السابق وقوله زوجها ابو هابل من قوله يعني على ثبوت صدور هذا القول عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم اسقط لفظه والبيكر (قوله) الصريح في الاجاب) بتأمل سم اقول وجهه واضح لان كونه تمزجها لا ينافي اشترط الا ان كان في الحوائى اه سيد عمر اقول لا يبقى حينئذ لقوله ولو البكر بعد قوله التيب احق الخ فائدة مع ان القصد بالحديث بيان الفرق بين التيب والبيكر (قوله) فتعين للجمع

(قوله) وكيلة (الخ) كذا هم (قوله) وكيلة) ينبغي ان يحل ما لم يعين الولي له الزوج فان عينته لم تؤثر عداوته مراه سم (قوله) ولجواز (الخ) عطف على لصحة (قوله) وجود العلة) أي منع الزوج (قوله) الصريح في الاجاب) بتأمل (قوله) حرمة) كان ينبغي التقييد بهذا ايضا فيما تقدم في قوله وليس (الخ) (فرع) خلق له قبلان فبينى ان يقال ان كانا صليين زالت البكارة بوطء احداهما حصل الدخول به حتى يستقر امرهما واحدهما زاندا وتميز فالمراد في زوال البكارة وحصول الدخول على الاصل وإن اشبهه فالمراد في ذلك عليها فلا يفتي في اجبار الله عنه لكن المحرر في محله

وبحثت فيه في الميزة لا إطلاق الخبر ولا نفي بعض الأئمة واجبه ويسن أن لا يزوجهما حيث نذر الحاجة أو مصلحة أو برسل لوليته ثقة لا تخشعها
والام إلى علمي بنفسها (وليس تزويج ثيب) عاقلة (الاباذهنا) خبر مسلم الثيب (٢٤٥) احق بنفسها من ولها ووجه انها لما

مارست الرجال زالت
غباوتها وعرفت ما يضرها
منهم وما ينفعها بخلاف
البكر (فرع) حاصل
كلام الشافعي رضي الله عنه
في مختصر البيوطي وغيره
ان الزوج لو قلب اسمه
فاستؤذنت المرأة فبين
اسمه كذا وليس هو اسمه
صح نكاحه ان اشارت
اليه الآذنة كزوجي بهذا
غضايله الولي بالنكاح ولا
فلا والحق باشارتها اليه
نيتها التزويج بمن خطبها
إذا كان تقدم له خطبتها
(فان كانت) الثيب (صغيرة)
عاقلة حرة (لم تزوج حتى
تبلغ) لوجوب ذنوها وهو
متعذر مع صغرهما أما
المجنونة فتزوج كما باتى
وأما الفتنة فزوجها السيد
مطلقا (والجد) أبو الأب
وإن علا (كألاب عند
عدمه) أو عدم أمليته لأن
له ولادة وعصوبة كألاب
بل أولى ومن ثم اخص
بتوليها للطرفين ووكل كل
مثله (وسواء) في وجود
الثبوبة مقتضية لاعتبار
اذنها (زالت بكارتها) بوطه
حلال أو حرام ' وإن
عادت وكان الوطء حالة
النوم أو نحوه أو من نحو

الخ) فيه انه مبنى على التناهي المبنى على أن يزوجهما أو هو اصرح في الاجبار وقدر ما فيه اه سيد عمر وقد مر
ما فيه (قوله) وبحت نديه الخ عبارة المفتي والاسنى ويسن استيفاء المراهقة اه (قوله) ويسن إلى الفرع
في المفتي إلا أنه لا حاجة أو مصلحة (قوله) ان لا يزوجهما أى البكر حيث نذر حين إذا كانت صغيرة اه
عش (قوله) ثمة عبارة المفتي نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها اه (قوله) والام أولى) لا يهاطل على مالا
يطالع عليه غيرها اه معنى (قول المتن) وليس له تزويج ثيب الخ) (فرع) خلق لها قبلان فينبغي ان يقال ان
كانا صليين زالت البكارة بوطه احدهما حصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زادت وتبر فالمدار
في زوال البكارة وحصول الدخول على الاصل وان اشتهى فالدار في ذلك عليهما فلا يفتى اجبارا للولي بوطه
احدهما لان اجبارها ثابت فلا يزول بالاحتمال اه سم وفي عش عن الزبائدي ما يوافقه (قوله) لما مارست
الرجال) أى بوطه قبلها بما باتى ان الوطء في الدبر لا يمنع من الاجبار ومع ذلك هو جري على الغالب لما باتى ايضا
في بوطه القردة مثلا اه عش (قوله) وليس هو اسمه) أى الاصل (قوله) تقدم له) أى لعل المراد فقط عاقلة الى
قوله وقضيتها في الثبابة وكذا في المفتي إلا أنه لا يولي بوطه بل أولى وقوله وابد الشبهة إلى المتن (قوله) حرة) كان ينبغي
التقييد بهذا ايضافاً تقدم في قوله وليس له الخ اه سم أى وفيما باتى في قوله وتزوج الثيب الخ) (قوله)
في زوجهما السيد) وكذا وليه عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقاً) أى ثيباً او غير هامة صغيرة وكبيرة اه عش
أى عاقلة او مجنونة (قوله) او عدم اهليته) أى لعداوة ظاهرة مثلا (قوله) بل أولى) قد يقال ما وجه الاولوية
فان الولد قدوة العصوبة في الاب بلا واسطة وفيه بواسطة الاب ومن ثم يقدم عليه هنا وفي الارث وغير ذلك
واما توليها للطرفين الا فلا يوليه على صاحبهما دون كل من الابوين لا لوليته فليتام اه سيد عمر (قوله)
ووكل كل مثله) لكن الجد يوكّل فيهما وكيّليهما فالوكل الواحد يتولى طرفاً فقط هنا يوافق معنى (قول المتن
بوطه حلال) او شبهة اه نهاية عبارة المفتي او بوطه لا يوصف بهما كسبية اه معنى وكان ينبغي للشارح
ان يزيد ذلك ايضاً ليطرح قوله الا من نحو قرد (قوله) أو نحوه) كالسكرو أو نحوه) (قوله) وابد الشبهة)
أى وطء الشبهة عليه أى على المتن (قوله) وان وطأها) أى الشبهة اه سم (قوله) فعله) أى الواطء. بشبهة
(قوله) من هذه الحيثية) أى من حيث كونها كالعائفل (قوله) وان وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل
نظر بل الوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضي
كون الحل لذاته اه سم وافرده الشيدى وقال السيد عمر ماضيه بتأمل كلام الشارح والفاضل المحشى يعلم
ان كلام الشارح اذ قد واتباع الحق احق اه (قوله) وقولهم الخ) دفع لما يبتهم وورد على قوله فلا يوصف
فعله الخ (قوله) من الاحكام الخمسة) أى الوجوب والتدب والحرمة والكراهة والاباحة وقوله والستة أى
بزادة التآخرين بخلاف الاولى اه عش (قول المتن) ولا اثر لولها الخ) وتصدق المكففة في دعوى البكارة
وإن كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلايين وكذا في دعوى الثبوبة قبل العقد وان لم تزوج وتصال عن الوطء
فان ادعت الثبوبة بعد المقدور فزوجها الولي بغير اذنها فله المصدق بيمينته لما في تصديقها من ابطال
النكاح بل لو شهدت اربع نسوة بثبوتها عند العقد يطل لجواز ازالتها باصبع أو نحوه وانما خلقت
الولي بوطه احدهما لان اجبارها ثابت فلا يزول بالاحتمال (قوله) ان وطأها) أى الشبهة (قوله) وان
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه انه باعتبار ذاته حرام وباعتبار
عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضي كون الحل لذاته (قوله) ثيب) الارجم
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاصله ان البكر لو وطئت في قبلها ولم تزل
بكارتها بان كانت غوراء وهى التى بكارتها داخل الفرع حكمها كسائر الا بكر وهو كظهيره الا فى

قرد كما قاله الاذخعي لأنها في ذلك تسمى ثيباً فيشملها الخبر وابد الشبهة عليه لقولهم ان وطأها لا يوصف بحل ولا حرمة غير صحيح
لأن معناه أن الواطء معها كالعائفل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه الحيثية وان وصف بالحل في ذاته لعدم الائتم
فيوم قوهم لا يخلو فعل من الاحكام الخمسة والستة في فعل المكلف (ولا اثر) لحلقها بالبكارة قولاً (لرواها) بلا وطء كقطعة واحدة بعض

واصبح (في الاصح) خلافا لشرح مسلم ولا لوطنها في الدبر لانهم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على غباوتها وحيايتها وقضيته ان الغوراء اذا وطئت في فرجها ثيب (٢٤٦) وان بقيت بكارتها بل هي اولى من نحو الثائمة ويفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارتها

بدونها كاذكره الماوردي والرويان وان افق القاضي بخلافه نهاية معنى وشرح الروض قال عرش قوله وتصدق المكلمة في دعوى البكارة اي فيكفني بسكوته وتزوج بالا جبار وقوله ولو فاسقه مثل ذلك مالو زوجت بشرط البكارة وادعى الزوج بعد العقد الدخول انه وجدها ثيبا لان الاصل عدم ماداعاه وبتقدير انه وجدها كذلك جاز ان يكون زوالها بمجدة حيض او نحوه فهي بكر ولو لم توجد العذرة اه (قوله واصبح) ونحوه اه معنى (قوله ولا لوطنها في الدبر) اي وان زالت بكارتها بسببه اه عرش وكان الاولى الاخصر وبوطء في الدبر (قوله لانهم تمارس الخ) تحليل لما في المتن والشرح جميعا فالنبي راجع للعقد وقيدته (قوله وقضيته) اي التحليل (قوله ان الغوراء الخ) وهي التي بكارتها داخل الفرج اه شرح الروض (قوله اذا وطئت في فرجها ثيب الخ) والارجح خلافه بل هي كسائر الابكار كظهيره الا في التحليل نهاية معنى (قوله ثم) اي لما بقي في التحليل (قوله لاجله) اي لاجل التنفير عنه (قوله وهو هنا كذلك) اي وزوال الحياء في الغوراء المذكورة بالوطء او المعنى والاسرى في الغوراء المذكورة انها مزالة الحياء بالوطء (قوله وشرح) الاولى وخيل (قول المتن كاخ وعم) اي لا يوجب ولا يبرئ منهما معنى ونهاية (قول المتن بحال) اي بكرا كانت او ثيبا لم يحل معنى (قوله فللخبر الخ) اي لم يعمه وقوله السابق اي عقب قول المتن بغير اذنها عبارة المعنى والمحلى عقب المتن نصها لانه انما يزوج بالاذن واذا تغير معتبر اه (قوله وليسوا الخ) دفع لما يترجم من قياسه على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله باشارتها المفهمة) او بكتبتها كايحتمه الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه فان كتابته بالطلاق كتابة على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة لزوجه الاب ثم الجذم الحاكم دون غيرهما نهاية معنى وقولها فالوجه الخ غير ذلك الشارح ايضا قال عرش قوله وهو ظاهر ان نوت الخ قيد في الكتب مثلها اشارتها التي يفهمها اللفظ دون غيره في انها كناية تحتاج إلى التيقن قوله ان نوت به الاذن اي ويعلم ذلك بكتبتها ثانيا وقوله لزوجه الاباي صغيرة كانت او كبيرة ثيبا او بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع قوله والناتقة بصريح الاذن انه يكتفي باشارتها وان لم تكن صريحة بان يخص بفهمها الفطنون وان كان لها اشارة صحيحة وهي التي يخص بها من ذكره وقد يشكل بما مر في الصيغة لميتامل اه سید عمر (قوله ولو بلفظ الوكالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) اي والحال ان من عندها متافوضون في ذكر النكاح اه رشیدی واستظهر عرش وهو صريح صانع المعنى انه راجع لوقوله يكتفي قولها رضى الخ (قوله لان رضى اي) اي لا قولها رضى ان رضى الخ وقوله او بما فعله اي اي رضى مطلقا سواء كانوا في ذكر النكاح ام لا اه عرش (قوله ولا ان رضى الخ) عبارة المعنى وكذا لا يكتفي رضى ان رضى اي لان ترديده رضى بما فعله يكتفي اه (قوله بما فعله) اي بان تقول ان رضى اي رضى بما فعله اه عرش (قوله السابق) اي عقب قول المتن الا باذنها وقوله وصح خبر الخ انصر عليه المعنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه عرش (قوله قبل كالعقد) انلر رجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه عرش (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب ويبنى ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل التحليل على ما يأتي فيه) قضية تعاليمه بخلافه لانها مارس الرجال بالوطء اه (قوله باشارتها المفهمة) اي او بكتبتها كايحتمه الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابة الاخرس بالطلاق كتابة على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة لا تشرح مر وسياق هذا الاخير (قوله متضمن للاذن للولى الخ) كذا شرح مر (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت له الخ) المفهوم من هذا السياق انه في الثيب ويبنى ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت

لما اشترط زوالها ثم الهام بمبالغة في التنفير عما شرع التحليل لاجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا لان المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك ومن على حاشية النسب اي طرده وفيه امتعارة للكتا بقرش لها بذكر الحاشية (كاخ) وعنه لا يزوج صغيرة ولو مجنونة (بحال) اما الثيب فواضح واما البكر فللخبر السابق وليسوا في معنى الاب لوقور شفقته (وتزوج الثيب) المافلة (البالغة) الخرساء باشارتها المفهمة والناتقة (بصريح الاذن) ولو بلفظ الوكالة للاب او غيره او بقوله اذنت له ان يعقد لي وان لم تذكر نكاحا كاحتبث ويؤيده قولهم يكتفي قولها رضى من رضاه اي او بما فعله اي وهم في ذكر النكاح لان رضى اي او بما فعله مطلقا ولا ان رضى اي إلا ان ترديده بما فعله فلا يكتفي بسكوته لخبر مسلم السابق وصح خبر ليس للولى مع الثيب امر (تنبيه)

يعلم ما يأتي او اخر الفصل الآتي ان قولها رضى ان ازوج او رضى فلانا زوجا متضمن للاذن للولى فلان تزوجها بولا تجديد استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بينة قال الاستوى وغيره الخ ولو اذنت له عزل نفسه لم ينزل كما قضاه كلامهم اي لان لا يثبت الاصل لم يؤثر فيها اعزله لنفسه وقيدته معهم با اذا قبل الاذن والا

كان رده او عضله إبطا لاله فلا يزوجها إلا باذن جديد قيل وفيه نظراى لما ذكرته (ويكنى في البكر) البالغة العاقلة إذا استؤذنت وإن لم تعلم الزوج سواء اعلنت ان سكوتها إذن ام لا كما في شرح مسلم عن مذهبتنا ومذهب الجمهور و يفرق بين هذا واشتراط العلم بكون السكوت نكولا بان السكوت ثم مسقط لحقه فاشترط تقصيره به وهو يستدعى العلم بذلك وهنما ثبتت لحقها فاكنتي به منها مطلقا (سكوتها) الذي لم يقترن بنحو بقاء مع صياح او ضرب خد للمجبر قطعا ولغيره بالنسبة للنكاح ولو لغير كقوله لا لدون مهر المثل او كونه غير نقدا للبد (في الاصح) خبر مسلم السابق ولقوة حائنها كسكوتها قولها لم لا يجوز ان اذن جوابا لقوله لا يجوز ان ازوجك (٣٤٧) او تاذنين اما اذا لم تستاذن وإنا زوج

بحضرتها فلا يكتفى سكوتها وافق البغوى بانها لو اذنت بخبرة ببولوجها فزوجت ثم قالت لم اكن بالغة حين اقررت صدقت بيمينها وفيه نظر إذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها انقضته لا سيما مع عدم إدباتها عن اذني ذلك وتردد شيخنا في خر ساما لا إشارة لها مفهومة ولا كتابة ثم رجح أنها كالجنونة (المعتق) وعصبته (والسلطان كالاخ) فيزوجون النيب البالغة بصريح الاذن واليكر البالغة الاذن واليكر البالغة بسكوتها وكون السلطان كالاخ في هذا لا ينافي انفراد عنه بمسائل زوج فيها دون الأخ كالجنونة (واحق الاولياء) بالزوج (اب) لانه اشفقهم (ثم جد) ابو الاب (ثم ابوه) وان علاقته بالولد قد تم اخ لا يون ولا اب) أي ثم لا ب كاستدركه لا دلالة لا ب (ثم ابته وان سفل) كذلك (ثم عم) لا يون ثم لا ب (ثم سائر العبة كالارث)

(الخ) أي الولي (قوله البالغة) إلى قوله سواء في النهاية وإلى قوله كما في شرح مسلم في المعنى (قوله) إذا استؤذنت) أي سواء كان الاستئذان من المجرى أو من غيره أم عس (قوله) تقصيره به) أي بالسكوت (قوله) وهو يستدعى الخ) أي التقصير (قوله) مثبت لحقها) لعل المراد بالخ هنا استحقاقا بالصدادق ونحوه وعلى هذا يرد عليه كما انه مثبت لذلك كذلك مسقط لحق استغلا فلا يجرح (قوله) به) منها أي بالسكوت من البكر مطلقا علمت بذلك أم لا (قوله) الذي لم يقترن) إلى قوله وافق في المعنى وإلى قول المتن فان كان في النهاية الاقوله بخلاف إلى ومن ثم (قوله مع صياح الخ) أي بخلاف مجرد البكاء فكيفي السكوت المقارن به كما صرح به المعنى (قوله للمجبر قطعا) إشارة إلى ان الخلاف في غير المجرى ويكنى في البكر سكوتها للمجبر قطعا ولغيره في الاصح (قوله بالنسبة للنكاح الخ) قيدي كل من المجرى وغيره سم وعش ورشيدى (قوله ولو لغير كفاء) ولو اذنت بك في تزويجها بالف ثم استؤذنت لتزوجها بحسبة ففسكت كان ذلانا كان مهر مثلها معنى وشرح الروض (قوله لا لدون مهر المثل الخ) أي فلا يكتفى سكوتها بالنسبة لذلك اسم زاد المعنى لتعلقه بالمال كبيع مالها أم (قوله السابق) لعل في شرح ويستحب استئذانها ولكن يرد عليه انه لا دلالة في ذلك على المدعى عبارة المعنى والمحل خبر مسلم الايم احق بنفسها من وليها واليكر تستامر واذن سكوتها أم وهي ظاهرة (قوله ان اذن) الانسب لما بعده ولم لا اذن كما في المعنى (قوله) اما إذا لم تستاذن الخ) يحترز قوله ان استؤذنت (قوله) وإنا زوج بحضرتها الخ) معلوم ان هذا في غير المجرى سم ورشيدى (قوله وفيه نظر) معتمد عس (قوله) وتردد شيخنا الخ) والمشهور ان التردد بين المذكورين لا لا ذرى فليتأمل وليجرحه سديع (قوله) أنها كالجنونة أي فيزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرها نهاية رمضى (قول المتن والسلطان) اريد به هنا ما يشمل القاضي أم معنى (قوله لنمذه) أي عن بقية العصبه أم عس (قوله لنمذه الخ) كل منهم عن سائر العصبات أم معنى (قوله سنذكره) والانسب سيذكره بالياء كما في النهاية (قوله لا دلالة) أي الاخ الاب لمزاقرب من ابته أم معنى (قوله كذلك) أي ابن اخ لا يون ثم لا ب (قوله خاص) أي قوله كالارث خاص بالخ وقوله والاي بان يرجع لما قبله ايضا (قول المتن ويقدم اخ الخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزج الاب بل السلطان أم معنى (قوله كالارث) قياسا على الارث وقوله ولا نه الخ معطوف عليه (وان لم يكن لها) أي لقرابة الام أم رشيدى (قوله) وخرج (قوله) سكوتها الخ) قال في الروض لو اذنت بكر بالف ثم استؤذنت بحسبة ففسكت فهو رضا قال في شرحه بقيد زاده تبعا للبقنى بقوله إن كان مهر مثلها قال وماقاله مفهوم من الفرع السابق أم اشار إلى قوله قبل فرع لو استؤذنت بكر بدون المهر لم يكف انتهى فليتأمل فانه قد يمكن الفرق (قوله بالنسبة للنكاح ولو الخ) كذا شرح مر (قوله لا لدون) هذا يرجع للمجرى ايضا بخلاف ما يوجهه صنيعه (قوله لا لدون مهر المثل أو إلى آخر) أي فلا يكتفى بالسكوت بالنسبة لذلك (قوله) وإنا زوج بحضرتها الخ) معلوم ان هذا في غير المجرى (قوله وفيه نظر إلى آخر) كذا مر (قوله) وكذا لو كان احداهما معتق إلى آخر) عبارة

خاص بسائر وإلا استثنى منه الجد فانه يشارك الاخ ثم ويقدم عليه هنا (ويقدم) مدل بايون على مدل باب ثم يتبين بما هو اقوى من ذلك في سائر المنازل لخينة تقدم لا يون على اخ لا ب في الاظهر) كالارث ولانه اقرب واشفق وقرابة الام رجحة وإن لم يكن لها دخل هنا كما رجح بها العم الشقيق في الارث وان لم يكن لها دخل فيه إذ العمل للام لا يرث وخرج بقولى يتمنى إلى آخره إنا نعم احدهما لا يون والآخر لا ب لكنه اخوها لا ما فهو الولي لا دلالة بالجد والام والاول وانما بدلى بالجد والجددة بخلاف ما لو كان الذى للاب معتق فانه الشقيق يقدم عليه على الوجه ويوجه بان المتعارض حينة لا افريقية والاولى مقدمة ومن ثم لو كان احد ابنيهم مستوين معتق يقدم (قول المحشى) قوله وكذا لو كان الخ الخ ليس في نسخ الشريح التي بايدينا والذي فيها ومن ثم لو كان احدا بين عم مستوين معتق يقدم كاترى أم

لا خلا بل هما سواء ولو كان أحدهما ابنا (٢٤٨) والآخر اخا لام قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلا للزنى كالامة

بقول الخ) الى قول المتن فان كان في المعنى الاول فالظاهر على ان نكاحه (قوله لا خلا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتي منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكور فقياتي منها ببنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها اهـ سم (قوله ولو كان أحدهما ابنا) الخ) ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوسى اهـ سم اقول لا حاجة اليه الا ان فرضناه في الدرجة الاولى من بنته العم وليس بلازم اهـ سيد عمر (قوله بدفع العار عنه) اى عن النسب سم ومغنى (قوله واما قول ام سلمة الخ) عبارة عن المعنى فان قيل يدل للصحة قوله صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يتزوج ام سلمة قال لا ينهار قم فزوج رسول الله ﷺ اجيب باجوبة احدها ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولي وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استطابة لحاظه الخ اهـ وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابي ليس بدليل حتى نحتاج الى الجواب عنه (قوله قول ام سلمة الخ) كان الاول ذكر هذا منسوبا للمروءة ليتأتى رده الاتي الذي حاصله انهم لا تقبل لا بنها ولا ابعدان صدر من هذه العبارة التي حاصرها الجزم بانها قالت لا بنها فلا يتأتى الرد بما يأتى فتأمل اهـ رشيدى (قوله لا بنها) اى لاسمها (قوله فظن الراوى الخ) اى فردا لفظه ابنا بين اللام وعمر (قوله على ان) لا يخفى انه كالجواب الاتي جواب تسليمى فكان المناسب ان يذكره بعد التسليم الاتي (قوله فهو) اى قول ام سلمة الخ وقوله لاهى لا بنها عمر (قول المتن ابن ابن عم) يفهم اهـ لا يتصور ان يكون ابن عمها ابنا وليس مرادا بل يتصور بوجه الشبهة ونكاح المجوسى ويتصور ان يكون مالكها بان يكون مكاتب او باذن له سيده فزوجها بالملك اهـ مغنى (قوله او نحو الخ) الى قوله ولو اماما في النهاية والمعنى (قوله او نحو الخ) او ابن اخيهما او ابن عمها اهـ مغنى (قول المتن او قاضيا) او محكما او وكيلان وليا كما قاله الماوردى اهـ مغنى (قوله لم يغير مقتضى لامة) فاذا وجد مع ما سبب اخر يقتضى الولاية لم يمتنع معنى عبارة عرش (قوله لم يغير مقتضى) دفع به ما يتوهم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا اجتمع مقتضى المانع فقدم الثاني وحاصل الجواب ان البنوة لا يصدق عليها معقوب المانع وهو وصف ظاهر منضبط معروف بقبض الحكم غايته ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية للحكم اذا الاسباب المقتضية لها هي مشاركتها في النسب بحيث يعنى من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليس مقتضى لفعل ما يغير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها اهـ (قول المتن نسب) كذا في اصله وفي بعض النسخ نسب اهـ سيد عمر (قوله ان قلنا بصحة اعتاقه) خبر ومراذه قوله لان الولاء الخ لعيل لقوله ولو اماما الخ (قوله حينئذ) اى حين صحة اعتاق الامام باشتائه للصحة (قوله واخيه) من صورته ان يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتقة اهـ سم (قوله لا عصيته) اى الامام المعتق (قوله لا عصيته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامام فكيف قال لا عصيته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبهم ووليهم وهو الامام سم وقوله وقد يجاب الخ قد يقال لما يشترط اجتماع الاولياء المستوفين في الدرجة في التزويج من غير كفة فلوفره والحال ما ذكر ان التزويج من كفة ينبغي ان يكتبني باحدهم فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله كلامه) اى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون) ان كان مقصوده نفى الولاء عنه بالكلية فلا وجه له لانه من جملة

الثلاثة اذ لا مشاركة بينهما في النسب فلا يعنى بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ للام واما قول ام سلمة لا ينهار قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اريد به ابنا عمر المعروف لم يصح لان سنة حبش كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وم ولما المراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه من عصبتها واسمها موافق لابنها فظن الراوى انه هو ورواية قم فزوج امك باطلة على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا ينفرد لولى فهو استطابة له وبتسليم انه ابنا وانه بالغ فهو ابن ابن عمها ولكن لى لاولى اقرب منه ونحن نقول بولايته كما قال (فان كان) ابنا (ابن ابن عم) لها ونحو الخ بوجه شبه او نكاح مجوس (او معتقا) لها او عصبة لمعتقا (او قاضيا زوج به) اى بذلك السبب لا بالبنوة فهى غير مقتضية لامة (فان لم يوجد نسب زوج المعتق) الرجل ولو اماما اعتق من بيت المال كذا اطانه شارح ومراذه ان قلنا بصحة اعتاقه لان الولاء حينئذ للمسلمين فيزوج نائبهم وهو الامام المعتق او غيره لا عصيته

القوت نعم لو اجتمع ابناءه احدهما لا بوبن والآخر لا بولابن لكن اخوه للام فهو اولى او ابناءه احدهما ابنا والآخر اخوه للام فالابن اولى الخ انتهت قوله لا خلا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتي منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فقياتي منها ببنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها (قوله ولو كان أحدهما ابنا الخ) اى ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوس (قوله بدفع العار عنه) اى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاء حينئذ للمسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامام فكيف قال لا عصيته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبهم ووليهم وهو الامام سم (قوله واخيه) من صورته ان يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتقة اهـ سم (قوله لا عصيته) اى الامام المعتق (قوله لا عصيته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبة الامام فكيف قال لا عصيته وقد يجاب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبهم ووليهم وهو الامام سم (قوله واخيه)

خلافا لما يوهى كلامه لان تزويجه ليس لكون الولاء له لاستحالة لغير مالك بل لنيابته عن مستحقه كاتفر

المستحقين

المستحقين وإن كان ثابتاً عن باقهم وإن كان في انحصاره فيه فلا يتوقف التزوج عليه إلا إن كان من غير كفة على أنه لا ينبغي أن يعمل بما عل به إلا استلزامه أنه سيدعمر ولك أن تدفع الاشكال بأن مقصوده سببته الولاية لا في أصل الولاية (قوله ولو أني) إلى قوله ولو تزوج في المعنى لا قوله وسيتأتى إلى المتن وإلى قول المتن ويزوج في النهاية ولو أني غايبة في الضمير المضاف إليه أنه رشيدى عبارة سم وعشاً ولو كان المعتق أني أنه زاد السيد عمر مافيه مقتضى أن مزوجها حيث تد نصبة سيدتها كالارث وليس على إطلاقه بل على التخصيص الآتي بين الحياة والموت فالأولى إسقاط قوله ولو أني وقصر هذا الحكم على عتيقة المعتق الذكر وأما عتيقة الأنثى فسيأتي ما فيه وفي كلام الفاضل الخشبي إشارة إلى ما ذكرناه (قوله لمة) للحممة بضم اللام القرا به مخار اه ع ش (قوله وكذا العم على أبي الجد) أي وعم أبي المعتق يقدم على جد جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدرجة يقدم على من فوقه من الأصول اه ع ش (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه الخ) اخذ هذان قوله السابق أنفاً أو عصبة لمعتقها اه سم (قوله ولو تزوج الخ) (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيكونان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوج من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ما نا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتها أو أحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفي موافقة أحد عصبته الآخر ولو مات أحدهما وورثه الآخر استقل بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها أحداهن رضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين (قوله موالي أبيها) أي بقصدقه ومعلوم أن الكلام فيها إذا قد عصبة النسب اه ع ش (قوله بعد فقد عصبة) إلى قوله والمكاتب في النهاية والمعنى (قول المتن مادامت حية) دخل فيه ما وجبت المعتقة وليس لها وبلا جده فيزوج عتيقها السلطان لأنه الولي للجنونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب كاخيار وابن عمها فلا ولاية لهم على المعتقة الآن اه ع ش (قوله تبعاً للولاية عليها) وخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالتب الصغيرة العالمة لم يزوج عتيقها بصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق ولها امتها عن كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذا لولاية في الصورة المذكورة لم تنفذ وإنما المتنتي خصوص الاجبار ولا يلزم من انتفاؤه انتفاؤه فالحاصل أن الذي يتجه في هذه الصورة أن الولي يزوجهما والفرق بينهما وبين ما يأتي على ما فيه واضح أن ذلك يتوقف تزويجها على إذن سيدتها بخلاف العتيقة اه سيدعمر أتول ما ذكره

من صورته أن يموت الإمام المعتق ثم تولى غيره الإمامة فيزوج تلك العتيقة (قوله في المتن ثم عصبتها) وإذا وجد المعتق وبه مانع فللزواج عصبتها كما سيأتي (قوله في المتن ثم عصبتها ولو أني) أي ولو كان المعتق أنثى وقضية هذا أن المعتقة الأنثى تزوج عتيقها بعد فقد عصبة العتيقة من النسب وعصبات المعتقة ترتبها ولو في حياتهما حتى يزوجهما إنبأ في حياتها وتقدم على إباحة من أنه ليس كذلك في هذا الكلام إجمال فصله قوله ولو يزوج عتيقة المرأة الخ ولو حل هذا الكلام على المعتق الرجل لأن المرأة تأتي لم يجتنب إلى ذلك لثبوتها (قوله ولو أني) عبارة الزركشي أي سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة اه (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه) اخذها من قوله السابق أنفاً أو عصبة لمعتقها (أرجع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيكونان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتها أو أحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفي موافقة أحد عصبته الآخر ولو مات أحدهما وورثه استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها أحداهن رضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين صرح به في الأصل شرح الروض (قوله وقضية كلام الكفاية الخ) كذا شرحه (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالتب الصغيرة العالمة لم يزوج عتيقها

(ثم عصبتها) ولو أني لمخر
الولاية لمة كحممة النسب
وسيتأتى حكم عتيقة الخشبي
(كالارث) بالولاية في
ترتيبهم فيقدم بعد عصبة
المعتق معن المعتق ثم عصبة
وهكذا ويقدم أخو المعتق
وابن أخيه على جده وكذا
العم على أبي الجد ويقدم
ابن المعتق في أمه على أبي
المعتق لأن التمهيب له ولو
تزوج عتيق بكرة الأصل
فانتبذت زوجها مولى
أبيها كما قال الامتداد أبو طاهر
وقضية كلام الكفاية أنه
لا يزوجه إلا الحاكم والأول
هو المنقول لتصريحهم كما يأتي
بان الولاية لمولى الأب
(ويزوج عتيقة المرأة)
بعد فقد عصبة العتيقة من
النسب (من يزوج المعتقة
مادامت حية) تبعاً للولاية
عليها كأبي المعتقة أجدها
بترتيب الأولياء لا بنها

ويكنى سكوتها إن كانت بكرة كاشملة (٢٥٠) كلامهم خلافاً للموقع في ديباج الزركشي قبل يوم كلامه أنها لو كانت مسلمة والمعتقة

ووليها كافر بزوجه أو كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجه وليس كذلك أه ورديان هذا معلوم من كلامه الاتي في اختلاف الدين (ولا يثبت اذن المعتقة في الاصح) إذ لا ولاية لها ولا إجبار وأمة المرأة كعتقتها لكن بشرط اذن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكر اذ لا تستحق فان كانت عاقلة صغيرة ثيباً امتنع على ابيها تزويج أمها (فاذا مات) المعتقة (زوج من له الولام) من عصباتها فيقدم ابنها وإن سفل على ابيها وإن علا وعتيقة الخنثى المشكل يزوجه باذنه وجوباً على الأوجه خلافاً للبغوي من بزوجته بفرض أئونه ليكون وكيلاً أو ولياً بالمبغضة يزوجه مالك بعضها مع قريباً والأفع معتق وبعضها والأفع السلطان والمكاتبه يزوجه سيدها باذنها فإن كانت بكرة بمبغضة احتيج لأذنها في سيدها لا في ابيها والقياس في أمة المبغضة أنه يزوجه باذنها قريب المبغضة من النسب ثم معتقها وما واهمه كلام البلقيني من اعتبار اذن مالك بعضها فغير صحيح إذ لا تعلق له بوجه فيها محض بعضها الحر وبزوج الحاكم أمة كافراً سلبت باذنه الموقوفة باذن الموقوف عليهم أي وإن انحصروا وإلا لم تزوج فيها يظهر لأنه لا بد من اذن الموقوف عليه

وسورة عتيقة الصغيرة أن يعتق وليها أمها عن كفارة كالقتل (قوله ويكنى سكوتاً) أي العتيقة (قوله زوجها) أي مع أنه لا يزوجه وقوله لا يزوجه أي مع أنه يزوجه (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياق في الحاشية آخر الباب (قوله امتنع على ابيها) أي أذليس له ولاية بزوجه هي (قوله من عصباتها) أي المعتقة (قوله باذنه) أي وأذنها كما هو معلوم (قوله باذنه وجوباً) فلم يصح اذنه لصغره لم يزوج عتيقته اخذاً من اشتراط اذنه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر أن أمة الخنثى كعتقته في وجوب الاذن بل ينبغي أن يقطع بوجوبه (قوله باذنه وجوباً) قال في شرح الروض الاذرعى فلو امتنع من الاذن فينبغي أن يزوجه السلطان أه كلام شرح الروض ويمكن أن يقال بل يبغي أن المزوج حيث يذهب السلطان والولى كان يزوجه احداهما باذن الآخر لأنه بتقدير كورة يكون الحق للسلطان لامتناعه بتقدير الاثوة يكون الحق للولى مطاقاً لا عرة بالامتناع فليتام (قوله فان كانت) أي المكاتبه (قوله احتيج لأذنها في سيدها) أي لأن البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتبه يحتاج محتاج سيدها لأذنها (قوله والام تزوج فيها يظهر) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بان الحاكم يزوجه

ووليها كافر بزوجه أو كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجه وليس كذلك أه ورديان هذا معلوم من كلامه الاتي في اختلاف الدين (ولا يثبت اذن المعتقة في الاصح) إذ لا ولاية لها ولا إجبار وأمة المرأة كعتقتها لكن بشرط اذن السيدة الكاملة نطقاً ولو بكر اذ لا تستحق فان كانت عاقلة صغيرة ثيباً امتنع على ابيها تزويج أمها (فاذا مات) المعتقة (زوج من له الولام) من عصباتها فيقدم ابنها وإن سفل على ابيها وإن علا وعتيقة الخنثى المشكل يزوجه باذنه وجوباً على الأوجه خلافاً للبغوي من بزوجته بفرض أئونه ليكون وكيلاً أو ولياً بالمبغضة يزوجه مالك بعضها مع قريباً والأفع معتق وبعضها والأفع السلطان والمكاتبه يزوجه سيدها باذنها فإن كانت بكرة بمبغضة احتيج لأذنها في سيدها لا في ابيها والقياس في أمة المبغضة أنه يزوجه باذنها قريب المبغضة من النسب ثم معتقها وما واهمه كلام البلقيني من اعتبار اذن مالك بعضها فغير صحيح إذ لا تعلق له بوجه فيها محض بعضها الحر وبزوج الحاكم أمة كافراً سلبت باذنه الموقوفة باذن الموقوف عليهم أي وإن انحصروا وإلا لم تزوج فيها يظهر لأنه لا بد من اذن الموقوف عليه

الله

وهو معتذر وبفرق بينهما وبين امة بيت المال بان الامام التصرف في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف تلك وجزم غير واحد بانه لا بد من إذن الموقوفة ايضا وفيه نظر بل لا يصح لانها باوقفت لم تخرج عن حكم الملك الا في منع نحو البيع فبأنها انما المستولى قد وهى لا يعتبر اذنها فكذا هذه (فان فقد الموقوف وعصيته زوج السلطان) وهو هنا وفيما مروياتي من شملها ولا يتهامها كان او خاصا كالقاضي والمولى للعقد والانكحة او هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد بطل ولا يتهام لو مجتازة به وان كان اذنها وهى (٣٥١) خارجة كما يأتى لا خارجة عنه بل لا يجوز

لأن يكتب بتزوجها ولا ينافيه خلافا لشارح انه يجوز للحاكم ان يكتب باحكامه في غير محل ولا يتهام لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمدعى فيكنى حضوره (وكذا زوج) السلطان (اذا عضل القريب او الموقوف) وعصيته اجماعا لكن بعد ثبوت العضل عنه باقتناع منه واسكوته بحضرة بعد امره به والخاطب والمراقضاران او وكلهما او بينة عند تعززه او تواريه نعم ان فسق بعضله لئلا يكره منه عدم غلبة طاعته على معاصيه او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج لا يبعدو الا لالان العضل صغير وقتا اذ المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها التصريح هو وغيره بانه صغير فو حكايتهم لذلك وجهها ضعيفا وللجواز كذلك للاقتضاء عنه بالسلطان وسيعلم ما يأتى انه يزوج ايضا عند غيبة الولى واهرامه ونكاحه ان

اقتتالها اذا اقتضت المصلحة تزويجها و اقره سم (قوله) وهو هنا) الى قول المتن وانما يحصل في النهاية الا قوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله) كالقاضي (الخ) ويشمل ولا يتهام بخلافه واهما ما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرهما كما يأتى به الوالد رحمه الله تعالى اه ناية و اقره سم (قوله) من هي (الخ) مفعول زوج في المتن (قوله) وان كان (الخ) غايه كسابقه وقوله اذنها مفعول كان وقوله خارجة ظرف مستقر خبره و ضميره راجع لمحل ولا يتهام عبارة النهاية خارجة عن محل ولا يتهام (قوله) كما يأتى) اى عن قريب في السراة (قوله) لا خارجة) الى قوله ارفاء المصنف في المعنى الاول اجماعا وقوله او كيلهما وقوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله) لا خارجة (الخ) عطف على قوله من هي (الخ) (قوله) بتزوجها) اى الخارجة من محل ولا يتهام (قوله) في غير محل (الخ) بمعنى الى كاهو ظاهر امره وشيدي (قوله) باقتناع منه) اى من التزوج متعلق بثبوت الخ وقوله لم يحضرته وقوله بعد امره وقوله والخاطب (الخ) تنازع فيها مقتاعه وسكوته (قوله) او بينة) بالجر عطف على مقتاعه (قوله) لئلا يكره منه) اى ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث الانكحة او بالنسبة الى عرض الحاكم لو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه معنى (قوله) على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل لا به مع غيره والام يحتمل لئلا يكرهه قتاله قدر ادب معاصيه مرات العضل سم وقوله لا به مع غيره محل تامل اذ المداور على ما ينقل الولاية الى الابد ولا فرق فيه بين ما ذكر وغيره ما قوله ولا لالم يحتمل فخرجوا به ان القصد به التمثيل لا الحصر اذ لا عرض يتعلق به فليأتى له سيد عمر (قوله) ولا اى ان لم يفسق بعضله اه سم ولعل الاولى اى وان يتكرره منه او غلب طاعته على معاصيه (قوله) بانه) اى العضل (قوله) انه عند عدم تلك الغلبة) اى مع تكرره منه (قوله) وحكايتهم بذلك) اى لحكايتهم لكون العضل كبيرة (قوله) وللجواز كذلك) اى ولحكايتهم ايضا جواز العضل وجهها ضعيفا وقوله لا اغتناء الخ تعليل للجواز الضعيف (قوله) انه يزوج) اى الحاكم الى قوله حيث لا يقسم في المعنى (قوله) عند غيبة الولى) اى مسافة القصر معنى وسم (قوله) واهرامه (الخ) اى الولى (قوله) ونكاحه (الخ) عبارة فافنى و ارادته تزوج مولىته ولا مساولة في الدرجة اه (قوله) وحسبه) اى لو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة العضل اه عرش (قوله) حيث لا يقسم (الخ) اى بان لا تقطع خبره ولم يثبت موته اه عرش (قوله) حله) اى قول الجمع (قوله) مع ذلك) اى الاجمال (قوله) فزوجها (الخ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن (قوله) وان لم تعرفه (الخ) غايه (قوله) او قالت (الخ) عطف على قوله لاذن الخ (قوله) او مناصيب (الشرع) عطف على المضاف اليه (قوله) صح) جواب لو (قوله) في الاخيرة) هي قوله او مناصيب (الشرع) اه عرش (قوله) كل منهم) اى على انفرادهم بلا اذن الباقيين ولو قال واحد منهم لكان اوضح (قوله) ببناء باقتضاء الولاية)

باذن الناظر عند المصلحة والكلام في الامة اما عديت المال او المسجد والموقوف فيمتنع تزويجهم مطلقا اذ على الحاكم و الناظر مراعاة المصلحة ولا مصلحة في تزويجهم لما فيه من تعلق المأون بكسبه (قوله) كالقاضي والمولى للعقد والانكحة) وتشمل ولاية القاضي بلادنا حيث تدور اهلها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرهما كما يأتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وان كان اذنها (الخ) كذا شارح مر (قوله) على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل (قوله) ولا) اى لم يفسق بعضله (قوله) وللجواز كذلك) اى وجها ضعيفا (قوله) وقد نه) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله عند غيبة الولى لان المراد

هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت الحجر وتعزز الولى او تواريه او حبسه ومع الناس من الاجتماع به وفقد ماله قال جمع وكذا كان لها القارب ولا يعلم ايه اقرب اليها ويتعين حله على ما اذا امتنعوا من الاذن لواحد منهم بعد اذنها ان هو الولى منهم بجملا اذا كان الاذن يكتفى مع ذلك من ثم لو اذنت وليها من غير تعيين تزوجها وليها اياها ولو ان لم تعرفه ولا عزمها قالت اذنت لاحد الولى اى من مناصبه بشرع مزوجها ان لا خيرة كل منهم في تزويجها اى (الناظر) او نائبه باينة باقتضاء الولاية لا يصح اذنها الحاكم غير محتملها

نعم إن أذنت له وهي في غير محل ولايته ثم زوجها وهي بمحل ولايته صرح على الوجه ولا نظر إلى أن أذنها لا يترتب عليه أثره حالاً لأن ذلك ليس بشرط في صحة الأذن الاتري في صحة الأذن قبل الوقت التحلل من الأحرار في الطلب في التيمم والنكاح وأذنت لمن تزوجته أو نكح من وليته بعد سنه ولم ينشئ له الخمر بعد تحللها وإتمام بصح سماعه لينة بحق أو تزكية خارج عمله لأن السباع سبب الحكم فاعطى حكمه بخلاف الأذن هنا فانه ليس سبباً للحكم بل لصحة مباشرة التزويج (٢٥٢) فكفى وجوده مطلقاً بما تقرره علم بالاولى انه الوأذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته

ثم عادت ثم زوجها صرح وتحلل الخروج منها أو منه لا يبطل الأذن وبالتالي صرح ابن العباد قال قالوا سمع البينة ثم خرج لغير محل ولايته ثم عاد يحكم بها ومثلها الاولى على الوجه وان نظر فيها الزركشي كالاذعى وزعم أن خروجها وعودها كالوأذنت له ثم عزل ثم لم يلبس بصحيح لأن خروجها عن محل ولايته لا يقتضي وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها وبينهما فرق ظاهر كان خروجها لغير محل ولايته لا يقتضي ذلك بل عدم الولاية عليها فالمستثنان على حد سواء كما هو واضح ولو زوجها والولى الغائب في وقت واحد البينة قدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما أتى ولو ثبت رجوع العاضل قبل تزويجه بأن يطلاته (ولو إنما يحصل العضل اذا دعت بالفة عاقلة الى كفوف) ولو عتينا ومجبوراً بالياء وقد خطبها وعينته ولو بالنوع بأن خطبها كفا

كما صححه الامام في باب القضاء هو المعتمد اهنا بعبارة المعنى وهل السلطان زوج بالولاية العامة والنية الشرعية وجهان حكاهما الامام ومن فوائد الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها وليها ان قلنا بالولاية زوجها له احدونه او قاض آخر او بالنية لم يحز ذلك وانه لو كان لها وليان والا قرب غائب ان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر او بالنية فلا والى يعنى بالاول كلام القاضي وغيره بقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج للغبية انه زوج بنية اقتضته الولاية وهذا وجهه (قوله نعم ان أذنت له الخ) هذا الاستدراك مكر مع ما رآناه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولايته) اى وهو ايضا في غير محل ولايته اخذنا من قوله لاى وانما لم يصح الخ اعش (قوله لان ذلك) اى ترى تب الاثر حالاً (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب اللف (قوله واذنته اى) وإلى صحة اذن الشخص (قوله وانما لم يصح الخ) ينبغي ان يتأمل فانه لا يتخلو عن خفاء فان مجرد كون ذلك سبباً للحكم وهذا سبباً للصحة المباشرة لا يظهر منه فرق بالسكينة لا يقال يجب الفورى في ذلك دون هذا لان منوع وسيصرح آنفاً بخلافه اى سيد عمر اى في قوله كما لو سمع البينة الخ (قوله وجوده) اى أذنها وقوله مطلقاً فى محل ولايته ام لا (قوله وبالتائيه) اى صورة تحلل الخروج من قوله قال كالو سمع الخ اى قياساً على ما لو سمع الخ اهنا بعبارة (قوله) اى الثانية وقوله الاولى اى صورة تحلل الخروج منها (قوله ولو زوجها هو والولى الخ) اى لشخصين بعد اذن كل من الحاكم والولى اعش (قوله بالنية) يعنى وثبت اتحاد الوقت بالنية (قوله لم يقبل) اى الابينة اه سم عبارة عش اى حيث لم يصدق الزوجان والا قبل فيما يظهر اخذنا بما تى له في الفصل الآتى من قوله ولو زوج الا بعد قاضي الاقرب الخ اه (قوله قبل تزويجه) اى الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) اى ولو سفيهة نهائى معنى (قوله ولو عتينا) الى المتن فى المعنى الا قوله ولو بالنوع الى قوله واظهرت الى الفصل فى النهاية الا قوله قال الاذعى الى ما غير المجبرة (قوله ومجبوراً) الواو يعنى او كما عبر به بالنهائى والمعنى (قوله بالياء) احتراز عن المجنون بالنون (قوله واظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) اى الولي من التزويج اه معنى (قوله ولو لنقص المهر الخ) عبارة المعنى وليس له الامتناع لنقص المهر او لسكونه من غير نقد البلك اذا رضيت بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله فى الكاملة) اى العاقلة باللفظ مفهوه من ان نقص المهر عذرى المجنونة مطلقاً ولو فصل فيها بالمصلحة رعدمه فليراجع (قوله الامن هو اكفا الخ) اى ولم يوجد بالفعل اخذنا بما تى فى المتن (قوله او واخ) وقوله واخفت اى كل منهما عطف على قوله لا ازوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا ازوجها وحدها (قوله وذلك لوجوب اجابتها) تعليل لما تى فى المتن فقط ولو قال لوجوب تزويجها الخ لشمول المجنونة ايضا (قوله لا جبار الحاكم الخ) اى وإن لم يهدده بعقوبة او لم يغلب على الظن تحقيق ما هدده وقديشك عدم الحث هنا مع اجبار الحاكم بما تى له بعد قول المصنف ولا يقع طلاق مكره من قوله لو أبحث حدث تأمل اعش (قوله ان امتناعه) اى الولي (قوله من خلاله) اى من الخلاف فى نكاح التحليل (قوله لفقد العضل) لانه با امتناعه لا يعد عاضلاً اه معنى (قوله تقرير ذلك البحث) غيبته لمسافة القصر والفقد اعم (قوله على الوجه) اى بغيره شينخا الشهاب الرلى (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مر (قوله لم يقبل) الابينة (قوله وقضية كلامه الخ) كذا شرح مر

فدعت الى احدهم او ظهرت حاجته مجنونة لانكاح (وامتنع) ولو لنقص المهر فى الكاملة وقال لا ازوج الامن هو وهذا اكفاهه ما هو اخرها من الرضاع او حلفت بالطلاق اى لا ازوجها او مذمى لارى حانها هذا الزوج وذلك لوجوب اجابتها حيثن كاطام المضطر ولا نظر لافرازه الرضاع ولا لحلفه ولا لمذهبه لانه لا ازوج لا جبار الحاكم لم يأن ولم يحث نعم بحث بعضهم ان امتناعه من نكاح التحليل خروجاً من خلافه لقوة دليل التحريم عنده لا ثم به بل بباب على قصده قال الاذعى وفى تزويج الحاكم حيثن نظر فقد العضل اه وقضية كلامه تقرير ذلك البحث رافقه وغيره وليس بواضح بل الاجره ما دل عليه اطلاقهم انه حيث وجدت الكفاءة

لم ينفذ (ولو غبت) بجرة (كغواواراد الابل) والجد المجبر كفوا (غيره فله ذلك) (٢٥٣) وإن كان مقيها يذلل أكثر من مهر المثل

(في الأصح) لأنه أكمل نظرا منها والثاني يلزمه اجابتها اغفائها واختاره السبكي وغيره قال الأذري ويظهر الجزم به ان زاد معينها بنحو حسن واما ما غير المجبرة فبتعين معينها قطعا لتوقف نكاحها على اذنها (تنبيه) لا يائمه باطنا بعصل مانع محل بالكفاءة عليه منه باطنا ولم يمكنه اثباته

(فصل) في موانع ولاية النكاح (لولاية لربيق) كله أو بعضه وان قل لنقصه نعم له خلافا للفتاوى البغوى تزويج أمه مملوكة ببعضه الحر بناء على الأصح ان السيد يزوج بالملك لا بالولاية وكمالكاتب بالاذن بل أولى لأنه تام الملك (وصى وبنون) لنفسه أيضا وان تقطع الجنون تغليا لزمه المقتضى لسلب العبارة فزوج لإلّا بعدد منه فقط ولا تنتظر افاقته نعم بحث الأذري أنه لو قل جدا كرم في سنة انتظرت كالأغما قال الامام ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو كعدم أى من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحته نكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته صفاء من آثار خيل يحمله على حدة في الخلق كآفهمه قوله (واعتل

وهذا البحث ظاهر اه معنى (قوله لم ينفذ) اى الى حيث يحكم بعضه وان لم يائمه ويزوج الحاكم اه عش (قوله بجرة) الى التنبيه في المعنى إلا قوله قال الأذري الى اما غير المجبرة (قوله لا يائمه) ظاهره الولي مطلقا وقال عش اى غير المجبر اه ولم يظهر له وجه (قوله محل بالكفاءة) وفي زوائد الروضة لو طلبت التزويج برجل وادعت كفايته وانكر الولي رفع للقاضي تزويجها فان امتنع زوجها به وان لم يثبت فلا اه معنى

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله) في موانع ولاية النكاح اى وما يتبعها كزويج السلطان عند غيبة الولي او احراره اه عش (قوله كله) اى قوله ولم ينتظر في النهاية ولى قول المتن وحتى كان في المعنى إلا قوله وكمالكاتب بالاذن بل اولى وقوله نعم بحث الأذري اه وقوله لا من حيث الى ويشترط وقوله وان قل الى المتن وقوله وعليه فسبأ الى واما محجور عليه (قوله كله) عبارة المعنى فن او مدبر او مكاتب او بعض اه (قوله او بعضه) كان وجه دخول البعض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذى رفق وسوا ما قام بكماله أو ببعضه أو جعله بمعنى مرفوق ويكرن حينئذ من الجميع بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سيد عمر (قوله لنقصه) تعاليل المتن (قوله نعم له) اى للبهض وهذا الاستدراك ضرورى اه عش (قوله وكمالكاتب) عطف على قوله بناء الخ والكاف للقياس (قوله بالاذن) اى من سيده اه سم لخواص وفعل لم يصح النكاح ثم لو وطئ الزوج مع ظنه الصحة لاحل لحدله ويوجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه بالفساد ام لا فيه نظر والاقرب انه كذلك ان قال بعض الاثمة بجوازه اه عش (قوله ايضا) اى كارباق (قوله وان تقطع الجنون الخ) ليس المراد انه لا ولاية حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابد يزوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيدى اى لا يزوج في زمنه وان اوهمت علمه انه لا يزوج حتى في زمن الافاقة اه وعبارة السيد عمر قد يقال لا تغليب لان الولاية في زمن الافاقة له وفي زمن الجنون لا بعد اه (قوله فقط) اى دون زمن الافاقة فلا يزوج الا بعد فيه بل يزوج الاقرب المتقطع الجنون (قوله انه لو قل) اى من الجنون (قوله انتظرت) اى الافاقة كالأغما جزم به المعنى والنهاية (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) اى كرم في سنة اه عش (قوله اى من حيث عدم الخ) على هذا يساوى القسم ما تقدم أولا إلا ان يلزم هنا صحة تزويج الابد من الافاقة ايضا فيه نظر سم وقد قال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعقد والنظر في الكفاية والمصالح وهذا وجه مستقل للحالة الامام وفي حاشية المحلى لابن عبدالحق بعد ذكره اى اقرب وجه فيها غير صحيح وتزويج الابد صحيح وتوجبها ظاهر بعد فرض ان مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سيد عمر وقوله توجه مستقل اى غير توجه الشارح (قوله لا من حيث عدم) اى ولا من حيث صحة تزويج الابد فيه لو وقع فلا يصح تزويج الابد في زمن الافاقة اه عش (قوله انكاحه) اى الاقرب (قوله وبحث الأذري) مبتدأ خبره قوله يتعين الخ (قول المتن) (هرم) هو كبر السن وقوله او خيل بترك الموحد و اسكانها هو فساد في العقل اه معنى (قوله او باسقام شغلته الخ) هل لها ضبط من حيث الزمن ولا ينبغي ان يرجع اذ قوله ان كل مرض يمنع عن اختيار الاكفاء وان قل زمنه مشكل اه سيد عمر (قوله زوال مانه) يعنى من شغلته اسقام سيد عمر ومعنى (قوله لاحل الخ)

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكمالكاتب بالاذن) اى من سيده (قوله وان تقطع الجنون) ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابد يزوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه لهذا عبر في الروض بقوله وذى جنون في حالته ولو تقطع اه وعبر الشارح بقوله الاتى فيزوج الابد زمنه فقط اه (قوله اى من حيث عدم انتظاره الخ) على هذا يساوى هذا القسم ما تقدم أولا إلا ان يلزم هنا صحة تزويج الابد في زمن الافاقة ايضا وفيه نظر (قوله وبحث الأذري الخ) كذا شرح مر

النظر) وان قل وبحث الأذري خلافا يتعين حله على نوع لا يؤثر في النظر في الاكفاء والمصالح (هرم) او خيل أصلي أو باسقام شغلته عن اختبار الاكفاء ولم ينتظر زوال مانه لأنه لاحل له يعرفه الخبر بخلاف الانعام ولم يزوج القاضي كالتائب

لبقاء أهليته إذ لزوج في حال غيبته صبح بخلاف هذا (و كذا محجور عليه بسفه) بلوغه غير رشيد مطلقاً و ينفذ به بعد رشده و محجور عليه (على المذهب) لأنه لا يلي أمر نفسه فغيره أولى و يصبح توكيل هذا الفن في قبول النكاح دون إيجابه اما إذا لم يحجر عليه قبلي كما يحتمل الرافعي وهو ظاهر نص الأم وإن صحح جمع خلافه و عليه فسياق الفرق بين صحته تصرفه و عدم ولايته و اما محجور عليه بفلس لئلا يأنه كامل و إنما المحجر عليه لحق الغير (ومتي كان) المتقن أو (الأقرب) من (٣٥٤) عصبة النسب أو الولاء متصفاً (ببعض هذه الصفات الثانوية) في الأولى لا قرب عصبات

المتعق كالارتق في الثانية (للابعد) نسباً فلولاء فلو اعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب وأخ كبير زوج الأب والأخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وإن نقل عن نص وجمع مقدمين أن الحاكم هو الذي يزوج و انتصر له الأذرع و اعتمدته جمع متأخرون و قول البلقيني الظاهر والاحتياط أن الحاكم يزوج يعارضه قوله في المسئلة خصوص تدل على أن الأبعد هو الذي يزوج وهو الصواب اه وذلك لأن الأقرب حينئذ كالعدم ولا جماع أهل السير على أنه ^{صحيح} زوجة و كيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالجيشة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان لكفر أبيهما في مقيان رضى الله عنهم و يقاس بالكفر سائر العوائق السابقة والآتية ولذا كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومتى زال المانع عادت الولاية (والأغواء) والسكر بلا تعد (إن كان لا بدوم غالباً) يعني بأن قل جداً (انتظر افاتحه) قطعاً اقرب زواله كالزوم

محل تأمل اه سيد عمر (قوله لبقاء أهليته) أى الغائب اه سم (قوله إذ لزوج الخ) أى الغائب وقوله بخلاف هذا من شغلته الأسقام فلا يصح تزوجه في حال سقمه (قوله لبلوغه) إلى قول المتن وقيل في النهاية الأقول و عليه إلى قوله و اما محجور عليه (قوله لبلوغه) الانسب بلوغه عبارة النهاية والمعنى بأن يبلغ غير رشيد أو ينفذ في ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهى احسن (قوله غير رشيد) أى في ماله اما من بلغ غير رشيد بالقسق فهو داخل في الفاسق وسياق حكمه اه عش (قوله مطلقاً) أى حجر عليه ولا اه سم (قوله وحجر الخ) لعله صيغة بصيغة المصدر عطف على تذييره (قوله اما إذا لم يحجر عليه بان يبلغ رشيداً ثم يذرو لم يحجر عليه و المراد يولد غير رشيداً ان يحضه له بعد بلوغه من لم يحصل فيه ما ينافي الرشد وتقصى العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطى ما ينافيه لا بمجرد كونه لم يعاط ما نفاً وقت البلوغ بخصوصه اه عش (قوله وهو ظاهر نص الام) ومقتضى كلام المصنف هنا كالروضة وهو المعتمد هنا ومعنى (قوله و عليه) أى الخلاف اه سم (قوله بفلس) أو مرض اه معنى (قوله المتقن أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المتقن فلا حاجة لتقديره فليتناهل اه سيد عمر (قوله فى الأولى) أى فى صورة أضاف المتقن بذلك وقوله وفى الثانية أى فى صورة أضاف الأقرب بذلك (قوله نسباً فلولاء) إلى قول المتن وقيل فى المعنى الأقول ولا جماع أهل السير إلى ويقاس (قوله عن نص) أى الشافعى ولعل تنكيره لكون المشهور عنه خلافه اه عش (قوله والاحتياطان الحالم الخ) عجيب بل الاحتياطان يزوج الحاكم باذن الأبعد أو بالعكس اه سيد عمر (قوله يعارضه قوله) أى البلقيني خبره قول البلقيني الخ وقوله فى المسئلة خبر مقدم لقوله خصوص والجملة بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع إلى المتن (قوله لأن الأقرب) وكان الاوفق لما سبقه ان يزيد والمتقن (قوله حينئذ) أى حين انصف بعض الصفات المذكورة (قوله ولا جماع الخ) قد يتوقف في هذا الاستلال لما تقدم من ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولى اه سيد عمر (قوله تأخير هذا) أى قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلها) عبارة المعنى عن ذكره الفسق واختلاف الدين ايمود اليهما ايضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أى تحقيقنا زواله وينبغي ان يعتبر في زوال التذير حسن نصره مدة يلبس على الظن زواله اه عش (قوله عادت الولاية) ولزواج الأبعد داعى الأقرب أنه زوج بعد تاهله قال الماوردى فلا اعتبار بما اى الأبعد أو الأقرب وألر جوع فيه إلى قول الزوجين لأن العقد لها فلا يقبل فيه قول غيرهما جزم أى الماوردى فيما لو زوجها بعد تاهل الأقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك أو لم يعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والأغواء) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مر اه عش (قول المتن اياماً) عبارة أنها تسمى بالمعنى برماو يمين او اياماً اه (قوله زوجها السلطان الخ) عبارة النهاية والمعنى فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للتولى اه (قوله وقضية ضميمه الخ) افاد الشارح ان الغاية ثلاثة وإن اوهم كلامه الزيادة إذ هي أقل الكثير و اكثر القليل وقد انطأ الشرع بها

(قوله لبقاء أهليته) أى الغائب (قوله مطلقاً) أى حجر عليه أولاً (قوله قبلي كما يحتمل الخ) اعتمدته مر (قوله و عليه) أى على الخلاف (قوله فى المتن اياماً) أى ما تزد على ثلاثة أيام وإلا لم ينتظر وانتقلت الولاية للأبعد مر (قوله لكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم انه قد يفهم من المتن جريان القول الاول في اليرم واليومين بالاولى ولا يفهم جريان الثانى بالاولى

(وإن كان بدوم اياماً انتظر) ايضاً لكن على الاصح لأن من شأنه أنه قريب الزوال كالنوم نعم إن دعت حاجتهما إلى النكاح أحكاماً زوجها السلطان على ما قاله المتولى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنتقل الولاية للأبعد) كالجنون وقضية قوله اياماً ان اليوم واليومين من القسم الاول والذى فى الروضة حكاية الخلاف فيها ما يوافق قضية ضميمه انتظاره وان دام مشراً واستبعده جمع وادعوا ان المعتمد ما فاقده كلام الامام انه متى كان دون يمين انتظره الأزواج الحاكم كالتائب بل إلى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدح) الخرس إن كان له كتابة وإشارة مفهمة

والأزواج الأبدوم رخصة تزويجه وتزوجه بالكتابة مع ما فيه فراجه ولا (العمى) (٣٥٥) (الأصح) لقد تردد على البحث عن الإغماء

وتعذر شهادته إنما هو لتعذر تحمله والافعى مقبولة منه في مواضع تأتي نعم لا يجوز لقاض تفويض ولاية العقود اليه لأنها نوع من ولاية القضاء ويظهر أن العقد الواحد كذلك وعلم بما مر أن عقده بغير معين لا يثبت كشرائه بمعين أو بيعه له (ولا ولاية لفاستق) غير الإمام الأعظم (على المذهب) للحديث الصحيح لنكاح الأبولي مرشد أي عدل عاقل فزوج الأبد واختار أكثر متأخري الأصحاب أنه بلى والغزالي أنه لو كان بحيث لو سلبها انتقلت لحاكم فاستق لا ينزل ولي والأفلا لأن الفسق عم واستحسنه في الروضة وقال ينبغي العمل به وبه أفق ابن الصلاح وقواه السبكي وقال الأذعنى لى منذ ستين أفق بصفة تزويج القريب الفاسق واختاره جمع آخرون إذا عم الفسق وأطالواني الانتصار له حتى قال الغزالي من أبطله حكم على أهل العصر كلهم إلا من شذ بأهم أولاد حرام أه وهو عجيب لأن غاية أنهم من وطء شبهة وهو لا يوصف بحرمة كحل فصول العبارة

أحكاما كثيرة ولم يفتقر ما زاد عليها نهاية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه إذا جاوزها انتقلت الولاية للأبد فليتنا ثم رابت الفضائل المحشى صرح بنقل ذلك عنه عبارة تقول المصنف إماما ما لم ترد على ثلاثة والألم تنتظر وانتقلت الولاية للأبد مرأه سيد عمر عبارة عرش قوله أفاد الشارح الخ معتمد قوله أن الغاية ثلاثة أي فتنقل بعد الثلاثة للأبد وقوله ولم يفتقر ما زاد عليها هذا ظاهر فإن المدة أن لم ترد على ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بما دونها وفي كلام حج أنه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي قسم على منيج وتنقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبر أنه يزبد على الثلاثة أه وقوله أهل الخبر الأقرب ولو لو وحدا ثم لو زوج الأبد اعتمادا على قول أهل الخبر أزال المانع قبل مضي الثلاثة بأن بطلانه قياسا على ما لو زوج الحاكم لغيره الأقرب لبأن عدما أه (قوله والأزواج) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف المتن وشرحه كالحق والنهاية والمغنى كما مر (قوله الحرس) إلى قول المتن ولا ولاية في النهاية إلا قوله ولا يظهر أن المقدال واحد كذلك (قوله وممر) أي في شرح ولا يصح اللفظ التزويج والآن نكاح عبارة المغنى ويحى خلاف الإعمى في الآخرس المفهم لغيره مراده بالاشارة التي لا يختص بفهم الفطنون ولا ريب أنه إذا كان كاتباً تكون الولاية له في كل من يزوج موليته أو يزوجه فها هم أروضة فانه سوى بين الاشارة للمفهمة والكتابة واسقطها إلى الكتابة إبان المقرى نظرا إلى تزويجه إلى الولاية ولا يثبت له إلا قوله ولا يظهر أن كتابة أه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما يخال) حاصله أنه ينقد نكاح الآخرس بأشارته التي لا يختص بفهم الفطن وكذا بكتابه وأشارته التي يختص بفهم الفطن إذا تعذر تركه لا يضطراره حينئذ فاستثنى من عدم صحة النكاح الكتابة لذلك (قوله وتعذر شهادته) أي في النكاح (قوله مامر) أي في البيع أه كردى (قوله أن عقده) أي الإعمى (قوله بغير معين) أي كان قال وزوجك بهذه الدرام بخلاف ما لو قال وزوجتك بكذا في ذمتك وأطلق ليصبح ثم أن كان له ولاية المال وكل من يقبضه والأولئك هي أه عرش (قوله لا يثبت) أي ذلك المعين بل يثبت ممر المثل أه عرش (قول المتن لفاستق) مجرا كان أو لافق بشرب الخمر أو لافق بفسقه أو لانهاية ومغنى (قوله للحديث) إلى قوله وقواه السبكي في النهاية والمغنى الأقوله وقيل عاقل وقوله لا ينزل أنه بلى وبه قال مالك وابو حنيفة أه مغنى (قوله والغزالي أنه الخ) والمعتمد ما اقتضاه إطلاق المتن نهاية ومعنى ومنيج زبادى (قوله لا ينزل) صفة فاسق أه كردى (قوله ولولى) جواب لو والضمير للقريب الفاسق (قوله لا ينزل) عبارة النهاية والمغنى قال أي الغزالي ولا سبيل إلى الفتوى بغيره إذ الفسق عم العباد والبلا داه (قوله واستحسنه) أي ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي) وقال الأذعنى ليس هذا أي ما اختاره الغزالي مخالفا للمشهور عن العراقيين والنصر والحديث بل ذلك عند وجود الحاكم المرضى العالم بالأهل وما غيرهم من الجهلة والفداق فكعدم كاصرح به الأئمة في الودعية وغيرها أه مغنى (قوله واختاره) أي صحة تزويج القريب الخ (قوله وهو) أي ما قاله الغزالي آخر (قوله لأن غايته) أي إبطال تزويج القريب الفاسق أي غاية ما يلزم الحكم ببطلانه (قوله ما قاله) أي الغزالي ولا يأتى قوله أنه لو كان بحيث الخ (قوله أنه) أي الشأن حتى الخ فاعل يؤيد قوله قول للشافعى نائب فاعل حكى وقوله أنه أي النكاح ينقد الخ بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أي وقفنا بامتناع النكاح بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أي فذل الشاهد الفاسق حين عوم الفسق القريب الفاسق (قوله) أما الإمام الأعظم الخ) حترز قوله غير الإمام الأعظم ثم هو إلى قوله قال جمع في المغنى وإلى المتن في النهاية

قوله وممر) أي في شرح قوله ولا يصح اللفظ التزويج والآن نكاح وفي شرح الروض هنا ذكر الأصل مع الاشارة للكتابة فقال في تصحيحه أن الإعمى أن يزوج ويجرى الخلاف في ولاية الآخرس الذى له كتابة أو اشارة مفهمة ولا ينفى اعتباره لما ترك المصنف لما لانه اعتبره في ولاية لا في تزويجه ولا ريب أنه إذا كان كاتباً تكون الولاية له في كل من يزوجهم من زوج والمصنف نظر إلى تزويجه إلى الولاية ولا يثبت له ولا ريب أنه

حكم عليهم بأنهم ليسوا أولاد حل ويؤيد ما قاله أولأنه حكى قول للشافعى أنه ينقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عم في ناحية وامتنع النكاح انقطع النسل المقصود بقاءه فكذا هذا وكذا جازأ كل الميتة للضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل أما الإمام الأعظم فلا ينزل بالفسق

لأقوله قال جمع الى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لأنه أب جازئ التزويج وأولا ولد من الاستئذان لأن تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال من الى الاول من سم لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولى خاص الثاني وذلك لأنه اشترط في تزويجه فقد اقر برب العدل بان لا يكون لها اخ ونحوه فتمحض تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضى الاجبار بل عدمه اهـ ع ش عبارة البجيرمى المعتمد انه لا يكون يجبر الا بزواج بنته الصغيره ولا الكبيرة إلا باذنها اهـ (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستثنين اهـ رشيدى (قوله فيزوج حالا) أى وان لم يشرع فى رد المظالم ولا فى قضاء الصلوات وملاحيت وجدت شروط الوتوبة بان يعزم عزما مصمما على رد المظالم اهـ ع ش (قوله بينهما واسطة) فان العدالة ملكتة تحمل على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكة لا عدل ولا فاسق اهـ معنى (قوله ولذا) أى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله المستور الخ) واصحاب الحرف الذين يولون كارجح فى الروضة القطع به على ونهاية ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مفدى أى فيما من تلك الواسطة لا يتصفان بفسق ولا عدالة الزكشى وقال الاستاذ فى كثره وفيه نظر ظاهر ومنايذة لا طلاقهم قاله واب انهما يوصفان بالعدالة او ماقاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اهـ سم (قوله الاصل) الى قوله او لم يولد له سفية فى المعنى الا قوله وهذا الى المتن وقوله والولى وقوله وتختاره الى قول المتن ولو غاب فى النهاية الا قوله او والولى وقوله او تختاره وقوله وان يرأى الى المتن (قوله الاصل) اما المراد فلا يلى مطلقا على مسلبة ولا مر تدق ولا غيرها لا تقطاع الموالاة بينهما وبين غيره ولا يزوجه بملك كالاتزوج معنى ونهاية قال ع ش قوله فلا يلى مطلقا أى حتى لو تزوج أمته او مولىته فى الردة ثم أسلم يثبت بفسقه بل هو محكوم ببطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف وقوله كالاتزوج أى لكونه لا يلى اهـ (قوله وهذا) أى تعبيره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب لاسبقه بالعدل اهـ سيد عمر (قوله لما تقرر الخ) أى من ان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء كان الزوج مسلما الخ) لكن لا يزوجه المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بفسقه وان صدر من قاضيه نهاية ومعنى وشرح الرض (قوله لا المسلمة) أى لا يلى الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) أى ولو كانت عتيقة مسلمة اخذها امرأ نفاه (قوله الا امام الخ) عبارة النهاية نعم لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد الآتى بيانه ولقاضي تزويج الكافرة عند تعذر لولى الخاص اهـ وعبارة سم فى الرض وشرحه الاسيد مسلم فلان يزوجه امته الكافرة او لولى أى السيد ذكر امطلقا واننى مسلبة فلولى ان يزوجه امته الكافرة او قاض الخ ووجه قوله مطلقا الخ ان ذكر لما

فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولى خاص وبناى غيره بالولاية العامة وان فسق تفخما لشأنه ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا وأعرض والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لهما ملكة تحملهما الآن على ملازمة التقوى (وبلى الكافر) الاصلى غير الفاسق فى دينه وهذا أولى من تعبير كثيرين بعدل فى دينه لما تقرر فى المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلفت دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا وهى مجرة أو غير مجرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجماعا ولا المسلم الكافرة الا الامام ونائبه فانه

لا يزوجهما اهـ (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لأنه أب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لأن تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال من الاول (قوله ان لم يكن لهن ولى خاص) أى والاقدم عليه لتقديم الخاص على الامام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا) قال الزكشى فبين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكة وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاختيار قال الاستاذ فى كثره وفيه نظر ظاهر ومنايذة لا طلاقهم فالصواب أن الصبي اذا بلغ رشيدا والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق يوصفان بالعدالة اهـ وماقاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه (قوله والصبي) عطف على المستور واصحاب الحرف يولون كارجح فى الروضة القطع به شرح مر (قوله وان لم يحصل لهما ملكة الخ) فيه اشار باعتبار هذه الملكة فى العدالة وبانتفاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسلم الثاني كاذكروانه لا يصح شهادتهما لاتناء تلك الملكة وهو غريب فليرأى جمع ثم رايت ما ذكره الاستاذ فى كثره (قوله الاصل) خرج المرتد فلا يلى بحال شرح مر (قوله لما تقرر) أى من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواء كان الزوج مسلما أم ذميا) لا يزوجه المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بفسقه وان صدر من قاضيه شرح مر (قوله ولا المسلم الكافرة الخ) فى الرض

كان لتزويج أمته مسلماً كان أو كافراً مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فيقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة أم (قوله من لا ولي لها) لفقده أو عضله أو غيبته أم عرش (قوله المهادن) عبارة النهاية والمغنى المستان أم (قوله ويزوج نصراني الخ) وللإسلم وتوكيل نصراني ويجزى في قبول نصرانية لا هم بإيقبلان نكاحاً لأنفسهما لا في نكاح مسلمة إذ لا يجوز لها نكاحاً بإجمال بخلاف توكيلها ما في طلاقها لا يجوز لها طلاقها ويتصربان أسلمت كافرة بعد الدخول فقطعها وزوجها ثم أسلم في العدة فإن لم يسلم فيها تبين بينو نكاحاً لا طلاقاً وللنصراني ونحوه توكيل مسلم في نكاح كتابية لا بجربية ونحوها أي كالوثنية وعادة الشمس أو الفم لان المسلم لا ينكحها بإجمال وللعسر توكيل موسر في نكاح أمه لأنه أهل نكاحها في الجملة فإن لم يمكنه حالاً لمغنى فيه نهاية (قوله) وصورته) عبارة النهاية والمغنى بصورة ولاية النصراني على اليهودية أن يزوج نصراني الخ (قوله أو تختاره) لا يخفى إن هذا اختارته فلا تخالف بينهما فليس مانع من إيه أم سيد عمر أي ولذا أسقطته النهاية والمغنى كسر (قول المتن وأحرام أحد العاقدین الخ) شامل لكل محرم حتى الإمام والقاضي وفيهما وجه أنه يصبح لقوة ولا يتبهما أمغنى (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین أم سم (قوله أو الزوج) عبارة المغنى قال الأذرى كان ينبغي أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال فقد على ابنه أو عبده جبراً حيث نواه أو باذن سابق لم يصبح كاذ كره في الروضة أم (قوله أو الزوج أو الولي) لعل الأولى إسقاطه ليظهر الاستدراك الاتي في المتن (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي أم سم عبارة السيد عمر صفة للولي والزوج ووجه الأفراد ظاهر أم أي كونه العطف بأو (قوله أو أحد النسكين) أو بهما أم سيد عمر (قول المتن يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة ومعتدة أم نهاية قال عرش، ولعل الفرق أن في صحة نكاح المحرم خلافاً ولا كذلك المرتدة والمعتدة أم عبارة الرشيدى قوله هنا يعني فيها لو نكحها وهو محرم أي لما في صحة نكاحها من الخلاف أم (قوله وإذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله والولي المراد به ما يشمل السيد (قوله) وإذنه الخ ظاهره بطلان الإذن وإن لم يقل فيه حال الأحرام وهو قضية الفرق الاتي سم (قوله) أي أي النكاح عبارة المغنى وبطلان الإذن لا يصح نكاح المحرم لا يصبح إذنه لعبد الحلال في النكاح ولا ذن المحرمة لعبد هاهنا في الأصح في المجموع أم (قوله فيفريق الخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأه الولاية كالموكل الولي المحرم حللاً لا لزواج موليته ولم يقيد بالعقد في الأحرام أم سم عبارة عرش يرد على هذا صحة ذن المرأة لقنها إلا أن يقال منشأ ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما يمنع عليه النكاح بغیر اذن لحق السيد أم (قوله وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنته الصغیر أم عرش (قوله) حيث لم يقيد الخ سواء قل تزويج بعد التحلل أم أطلق سم ومغنى وشرح الروض (قوله وذلك)

وشرحه وكذا لا يزوج مسلم كافرة إلا سيده مسلم فإنه أن يزوج أمته الكافرة أو وليه أي السيد ذكرنا مطلقاً أو أي مسلمة فولية بان يزوج أمته الكافرة أو قاض فزوج نسأه أهل الذمة أم العدم الولي الكافر لها أو لسيدها أو ما عضله ولا يزوج قاضيه والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار صحيح وإن صدر من قاضيه انتهى ووجه قوله ذكرنا مطلقاً الخ أن الذكر لما كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فتعقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة أم (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدین (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي (قوله وإذنه الخ) ظاهره بطلان الإذن وإن لم يقل فيه حال الأحرام وهو قضية الفرق الاتي (قوله) وعليه يفريق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الأحرام الخ أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأه الولاية كالموكل الولي المحرم حللاً لا لزواج موليته ولم يقيد بالعقد في الأحرام كما قال في الروضة ولو وكلفه حال أحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظراً أن

يزوج من لا ولي لها ومن عضلها أو لبها بمووم الولاية ولا يزوج حر في ذممة وعكسه كالاتي وإن قاله البلقبي قال والمهاد كالذمى يزوج نصراني يهودية وعكسه كالآثر وصورة أن يزوج نصراني يهودية أو عكسه فتدله بنتا فتخير إذا بلغت بين دين أبيها وأمه اختارها وتختار (وأحرام أحد العاقدین) لنفسه أو غيره بولاية أو وكالة (أو الزوجة) أو الزوج أو الولي الغير العاقد أحراماً مطلقاً أو بأحد النسكين ولو فاسداً (يمنع صحة النكاح) وإذنه فيه لقنه الحلال على المنقول المعتمد أو لموليه السفينة كما بحثه جمع وعليه فيفرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الأحرام بان ما هنا منشأة الولاية وليس المحرم من أهلها بخلاف مجرد الإذن إذ يحتاج للولاية بما لا يحتاج

لغيرها وذلك لخبر مسلم وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن ابي رافع انه كان حلالا وانه الرسول بينهما وهو مقدم لانه المباشر للواقعة على ان من خصائصه ^{عليه السلام} ان له النكاح مع الاحرام ويجوز ان يزوج حلالا لحلال امة محجورة المحرم لان العاقد ليس نائبه وان تزف المحرمة لزوجها المحرم وان يراجع تغليبا لكون الرجعة استدامة كما ياتي (ولا تنتقل الولاية الى الابد) في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي لبقاء رشد المحرم ونظره وانما منع تغليبا لما هو فيه وقوله (الا لابد) ايضاح لانه عين قوله ولا تنتقل الولاية (قلت ولو احرام الولي او الزوج ففقد وكيله الحلال لم يصح) قبل التحليل (والله اعلم) لان الموكل لا يملكه ففرعه اولى بل بعدهما لانه لا يعتزل به ولو احرام الامام او القاضي فلتوا به تزويج من ولايته حال احرامه لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة فمن ثم جاز لنائب القاضي الحكم له وبه يرد بحث الزركشي الامتناع ان قاله الامام استخلف عن نفسه اطلق (وارو غاب

راجع لجمع الاحرام الصحة (قوله بكسر كافيهما) وفتح الياء في الاول وضمها في الثاني نهاية ومعنى (قوله وخبره) اي مسلم مبتدا خبره قوله معارض الخ (قوله انه كان) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانه الخ) اي ابار افغ وكذا ضمير لانه (قوله وان تزف الخ) عبارة المعنى ويجوز ان يزف الى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الاحرام وان تزف المحرمة الى زوجها الحلال والمحرم تصح رجعتاه (قوله الماتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) ظاهره انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولى وغيرهما ان ذلك محله في طولها كافي الغيبة ومعنى ونهاية (قوله الماتن عند احرام الولي) اي باذن من المراقب ولا يتوقف على اذن الولي لانه ليس اهله بسبب الاحرام ولا فرق في ذلك بين الجبرة وغيرها (قوله له عين قوله الخ) هذا ممنوع قطعيا بل غاية الامرانه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم سم على حج اه عش ورشيدى (قوله الماتن ففقد وكيله) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة بيمينته لانها الظاهر في العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والرافعنا العقد بالنسبة له واخذناه بقراره ولو احرام تزوج ولم يدر هل احرام قبل تزوجه او بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تغيير المصنف باحرام الولي والزوج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وانما حمل على ذلك اتيانه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله ففقد اهناية وقراها سم وعبارة المعنى والروض مع شرحه واو وكل محرم حلالا في تزوجه واذا نتحرمه لوليهما تزوجهما صح سواء قال كل الزوج بعد التحليل ام اطلق ولو وكل حلال محرم ليوكل حلالا في الزوج يصح ولو تزوج المصلي ناسيا للصلاة صح صلواته ونكاحه بخلاف المحرم لو تزوج ناسيا للاحرام لم يصح نكاحه لان عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه (قوله قبل التحليل) الاولى تفديمه على المصيح لما فيه من الاهام وان كان بعيدا عن المرام اه سيد عمر وكذا كان الاولى ان يقول قبل التحليل التام (قوله من ولايته) اي الامام او القاضي قال السيد عمر الانسب ولا يتم فليتأمل اه اي التواب (قوله وبه يرد الخ) اي بقوله جاز لنائب القاضي الخ (قوله بحث الزركشي الامتناع) ولو وكل حلال محرم ليوكل حلالا في الزوج يصح لانه سفير محض قال الزركشي هذا اذا لم يقل له وكل عن نفسك فان قاله ذلك ينبغي انه لا يصح قال شيخنا والوجه الصحة اه لكن كلامه لا ادعى مطلق فان حل على انه لم يقيد الزوج بمحال الاحرام فما قاله شيخنا صحيح وان حل على التقيد بمحال الاحرام فما قاله وكما لم يعقد في الاحرام لم يصح وان قال الزوج بعد التحليل او اطلق صح انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج موليته ولهذا عبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي او الوكيل الخ (قوله في الماتن ابزوج السلطان عند احرام الولي) قال في شرح البهجة كغيره موقضية كلامه كالشيخين انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها والذى قاله الامام والمتولى وغيرهما ان ذلك محله في طولها دون قصرها كافي الغيبة انتهى (قوله في الماتن عند احرام الولي) اي وان قصرت مدة احرامه مر (قوله وانما منع تغليبا) قضية التعليل بالتعظيم انه لا فرق بين طول المدق وقصرها وبهذا يفارق الغيبة (قوله لانه عين) هذا ممنوع قطعيا بل غاية الامرانه لازم له ولا اشكال في تفريع اللازم (قوله الماتن ففقد وكيله الحلال الخ) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة بيمينته لانها الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والرافعنا العقد بالنسبة له واخذناه بقراره ولو احرام تزوج ولم يدر هل احرام قبل تزوجه ام بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الاصل بقاء الحياة وقول الشارح بعد تغيير المصنف باحرام الولي والزوج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وانما حمل على ذلك اتيانه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله ففقد شرح مر

الوركش صحيح كالأول المحرم للحلال زوجي حال احرأى لم يتحرز بينهما محل نزاع معنى ونهاية
وقال عش والرشيدي قوله وان حل على التقييد بحال الاحرام اى بان يقول القاضى لاحدنا به
استخلفك عن حالة الاحرام فى تزويج موليتي ومع ذلك فى الحل شئ لقول الفارح لان تصرفهم بالولاية
الغ اه (قول المتن الاقرب) اى نسب الاولاء نهاية ومعنى (قوله) ولم يحكم الى قوله قال السبكي فى النهاية
الاقوله وقد ينال به الى قوله كونه (قوله) ولم يحكم بموته) والا زوجها الابد اه معنى (قوله) من
يزوج الخ) اى الحاضر فى البلد او دون مسافة القصر اه معنى (قول المتن زوج السلطان) اى سلطان
بلدها وانابته لسلطان غير بلدها ولا الابد على الاصح وقيل يزوج الابد كالجنون اه معنى (قوله)
وجعل الخ) لا يخفى ما فى جعله غاية فى المتن اذ موضوع المسئلة الغيبة الى مرحلتين المتضمنة لعلم المحل
عبارة المعنى والروض ويزوج القاضى ايضا عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لتعذر
نكاحها من جهة فاشبه ما اذا عضل اه وهى ظاهرة (قوله لبقاء اهلية الخ) راجع الى قوله ان طالت
غيبة الخ قوله واصل الخ الى قوله وحياته (قوله) والاولى ان ياذن الخ) لاحتمال انه الولى اه ورشيدي
(قوله ليخرج الخ) وليؤ من من البطلان عند تبين موت الغائب حين العقديما يظهر والذي يظهر ايضا
انه لا يخرج من الخلاف الا ان اذنت للابعد ايضا واذا نكح اذنا مطلقا هو وليها من غير تعيين له ان كان
المخالف يرى صحته اه سيد عمر (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان بين الخلاف
كأمر عن المعنى انفا (قوله قال البيهقي) اعتمدته النهاية عبارة او يحلفه كاقاله البيهقي اه (قوله) وقد
ينافى الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء ولا يتاى الحاكم وعدم معارضا فلذا احتاج الولي للبيعة هنا
عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته لئلا كفى حلف الولي اه سم عبارة عش ولعل الفرق ان عقد
الحاكم هناك وقع فى زمن كونه وليا للتحقق غيبته بخلافه هنا فانه يتقدير كون الولي الخاص فى مكان قريب
لا ولاية للحاكم اه (قوله كونه الخ) فاعل بان (قوله) وعله) اى تقدم الوكيل على السلطان مبتدأ وقوله
فى المجرى اخبره (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح لقوله لما ياتى اشارة الى قول المصنف
وللبجير التوكيل فى التزويج بغير اذنها وقول المصنف فى غير المجرى ولو وكل قبل استئذنائها فى النكاح لم يصح
اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى
النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنهه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل فى المعنى والى
الغاية فى النهاية (قوله لم يقبل بدون بيعة) وفى سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وفيه دلالة على

(قوله قال البيهقي الخ) اعتمدته مر (قوله) وقد ينال به ما ياتى الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء
ولا يتوعد عدم معارضا لئلا احتاج الولي للبيعة هنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته لئلا كفى حلف
الولي (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله) وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح لقوله لما ياتى
اشارة الى قول المصنف وللبجير التوكيل فى التزويج بعد اذنها وقول المصنف فى غير المجرى ولو وكل قبل
استئذنائها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له
التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنهه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض
وقدم نكاح الحاكم وكفى فارق ما لباع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان
الحاكم كفى النكاح كولى اخر ولو كان له وليان فزوج احدهما فى غيبة الاخر ثم قدم وادعى سبقه كلف
البيعة ولو لباع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر فى النهاية اه وفيه دلالة على تصوير
المسئلة بما اذا ادعى الولي انه زوجا فى الغيبة قبل تزويج الحاكم قضية ذلك انه لو ادعى تزويجه ابعد فلا
اثر له بوبى ما لو ادعى التزويج ولم يبين انه قبله او بعده او علم وقوعه ما معا او علم سبق احدهما ولم يبين
تعيين ثم نسي فل حكمه كاسياني فيما اذا زوج وليان لان الحاكم كولى اخر كما تقرر او يقدم تزويج
الولي مطلقا وفي غير الاخير قد يفرق بضعف معارضة الحاكم للولي بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) او
اكثر ولم يحكم بموته ولا
وكل من يزوج موليته ان
خطبت فى غيبته (زوج
السلطان) لا الابد وان
طالت غيبته وجعل محله
وحياته لبقاء اهلية الغائب
والاصل بقاؤه والاولى ان
ياذن للابعد او يستأذنه
ليخرج من الخلاف ولو بان
بيئته قال البيهقي او يحلفه
وقد ينال به ما ياتى فى كنت
زوجتها انه لا يقبل قوله بلا
بيئته كونه بدون مسافة
القصر عند تزويج القاضى
بان بطلانه اما اذا كان له
وكيل فهو مقدم على
السلطان على المقول
المعتمد خلافا للبيهقي قال
السبكي وعمله فى المجرى وغيره
ان اذنت له اه وقوله ان
اذنته قيدي الغير فقط
لما ياتى ولو قدم فقال كنت
زوجتها لم يقبل بدون بيئته
لان الحاكم هنا والى اذ
الاصح انه يزوج بناية
اقتضتها الولاية والولي
الحاضر لزوج يقدم اخر
غائب وقال كنت زوجت
لم يقبل

تصوير المسئلة بماذا ادعى الولي انه زوجها في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له وبقي ما ادعى التزويج ولم يثبت ان قبله او بعده وعلم وقوعهما معا وعلم سبق احدهما ولم يتعين او تمين نكته في حكمه كما سبق فيما اذا زوج ولان لان الحاكم كولي آخر كما تقر او يقدم تزويج الولي مطلقا وفي غير الاخرية ويفرق بضمف معارضة الحاكم لاراي بدل ان لا يزوج مع حضوره بخلاف ما ياتي في نظر اهل اقول الاقرب الثاني اى تقديم تزويج الولي مطلقا كاصرح به ثانيا بمناصه قوله بدون بينة اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغي تقديم تزويج الولي ويفارق ما ياتي في تزويج الولين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الاخر فالولي مقدم على الحاكم لا الولي الاخر فليتأمل اه (قوله بخلاف البيع) اى بيع الحاكم عبد الغائب مثلا لدين عليه سم ومعنى (قوله بقبل الخ) خلافا لمعنى حيث قال لم كذلك على الاظهر في النهاية اى كلف البيعة كمنسلة الوالين (قوله بقبل يمينه) يؤخذ منه انه لو قال لو كيفه تزويجها كنت زوجتها قبل تزويجك قبل قوله يمينه فليراجع اه سيد عمر (قوله ولا على هذا الخ) عطف على مقدراى لاعلى القول بانه يزوج بالولاية العامة ولا على الخ (قوله كالمقيم) الى قوله على ما عتمدته في المعنى والى قوله و اشار في النهاية (قوله كالمقيم) فراجع اه فيحضر او يوكل اه معنى (قوله الخوف ونحوه الخ) عبارة المعنى لفتنة او خوف جاز للسلطان ان يزوجه باغير اذنه اه (قوله على ما الخ) عبارة النهاية كما اعتمدته الخ (قوله فان صح) اى ما عتمده ابن الرقعة وغيره وكذا خصي به الاقرب (قوله وتصدق) الى قوله وان رأى القاضي في النهاية والمعنى (قوله) وتصدق اى باليمين سم واسنى ومعلى ومعنى ويصرح به قول الشارح فان الحث الخ وبقيده ايضا قوله كانهما يوافقان التحليف اى وان لم تقم بينة فيسن تحليفها كاصرح به شرح الروض والحاصل ان للقاضي ان يكتبني بقوله لكن يستحب له طلب البيعة فتحليفها خلافا لمعنى عبارته قوله وتصدق اى يمينها وقوله ولا اى بان لم تقم بينة بقوله فيحلفها اى وجوبها بالهولل رشدي عبارته قوله ولا فيحلفها هذا لاحاجة اليه مع قوله وتصدق في غيبة وليها اذ من المعلوم ان تصديقها بما يكون باليمين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله ولا الخ من الاجام اه (قوله في غيبة وليها الخ) وله تحليفها على انهم تاذن للغائب ان كان عن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة ومثل هذه اليمين التي لا تتعلق بدعى هل هي واجبة او مندوبة وجهان ويظهر الاول احتياطاً للاضلاع اه معنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب في صورتين مر اه قال الرشدي وعش قوله وعلى انه لم يزوجه القياس في هذا تحليفها على نفى العلم فقط كما هو القاعدة في الحلف على نفى فعل الغير اه (قوله واخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كالا يخفى اه رشدي (قوله في الطلب) اى طلب التزويج (قوله وان رأى القاضي الخ) عبارة النهاية والمعنى فان الحث في الطلب ورأى القاضي التأخير فالواجب ان له ذلك احتياطاً لان نسخة اه قال عش قوله احتياطاً الخ معتمده اه (قوله لما يترتب عليه) اى التأخير وهذا تعليل لقوله واجبت وإن رأى الخ (قوله وعلى ذلك) الى قوله ومن

(تنبه) وقع لا بن الرقعة ان للحاكم عند غيبة الاب تزويج الصغيرة بناء على الضعيف انه تزويج بالنيابة ورد بان الصواب ما في الانوار وغيره انه لا يزوجه ولا على هذا القول لان الحاكم إنما ينوب عن غيره في حق ازمه اداؤه والاب لا يلزمه تزويج الصغيرة وان ظهرت النكحة فيه (ودونها) اذا غاب الاقرب اليه (لا يزوج) السلطان (الا باذنه في الاصح) لانه حينئذ كالمقيم بالبلدان تعذر اذنه خوفاً او نحوه زوج الحاكم على ما عتمده ابن الرقعة وغيره و اشار الاذرى الى التوقف فيه بقوله فان صح وجب تعيد اطلاق الرافعي وغيره لكنه قال عقب ذلك والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعذر الوصول اليه ان القاضي يزوجه والذي يتجه انه حيث تعذر اذنه زوج او تفسر فلا وبه مع بين التوقف والبحث وتصدق في غيبة وليها واخلوها من الموانع ويسن طلب بينة منها بذلك والا فيحلفها فان الحث في الطلب بلا بينة ولا يمين اجببت على الاوجه وان رأى القاضي التأخير لما يترتب عليه حينئذ من المفاسد التي

ما ياتي فيه نظر (قوله الابنية) اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغي تقديم تزويج الولي ويفارق ما ياتي في تزويج الولين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الاخر فالولي مقدم على الحاكم لا على الولي الاخر فليتأمل (قوله في المتن لا يزوج الا باذنه) اى سواء كانت غيبته في محل ولاية السلطان او لا وليس هذا كالفقهاء على الغائب اذا فضاء اه مر (قوله زوج الحاكم) اعتمده مر (قوله ان القاضي يزوج) اعتمده مر (قوله وتصدق) اى بلا يمين (قوله) وتصدق في غيبة وليها الخ قال في الروض وشرحه وهل يحلفها وجوباً على انهم تاذن للغائب ان كان عن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة وجهان انتهى والاوجه الوجوب في صورتين مر (قوله اجببت على الاوجه وان رأى الخ) الاوجه عدم وجوب الاجابة اذ ارأى التأخير مر (قوله)

دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار اثباتها لفرقة سواء اغاب ام حضره هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهما المتمدن من اضطراب طول فيه وان كان القياس له جمع من قبول قولها للمعين ايضا حتى عند القاضي اقول للاصحاب حتى ان المبر في العقود يقول اربابها ومن ثم لو قال اشترت هذه الامة من لادن واراد بيعها لشرؤها منه وان لم يثبت شرؤه لها من عينه لكن الجواب ان التكاثر يحتاج له اكثر ومن اعتمد التفصيل بين المعين وغيره السبكي وتبعه ولده التاج فقال عنه ان عين الزوج لم يقبل الا بيينة حضر او غاب طلاق او مات وان لم يمين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترت اليه اخذه من قول القاضي (٢٦١) فتاوى غاب زوجها وانقطع خبره

فقال لوليها زوجني فانه مات او طلقني وانقضت عدتي فانكر حلف فان نكح حلفت وزوجها فان ائى فالحاكم فقيه وان كان قوله حلف الخ مردود لان العين المردودة لا يتعدى

حكمها ثالث وهو الحكم بفراق الاول لما التصريح بانه اذا صدقها زوجها مع تعيين الزوج واعتمده ابن عجيل والحضري فقالوا خطبها رجل من وليها الحاضر واراد ان يتزوج بها منه جاز ان يتزوج بها منه ويقبل قولها في ذلك لان اعتقاد العقود على قول اربابها بخلاف احكام القضاة فان الاعتدال على ظهور حجة عند القاضي ووافقهما في الخادم على الفرق بين الولي والقاضي ولا بين العاد هتاما هو مردود فتنبه له (فرع) اذا عدم السلطان لزم اهل الشوكة الذين هم اهل الحل والعقد ثم ان ينصوا قاضيا فتقصد حينئذ احكامه للضرورة المجتعة

اعتمد في النهاية (قوله) محل ذلك اى قوله وتصدق الخ (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق به بالودرحه الله نهاية (قوله) لفرقة عبارة النهاية لفرقتها (قوله) سواء غاب الخ اى الزوج للمعين (قوله) وان كان ما قاله جمع الخ والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله) لكن الجواب الخ اى عن قول للاصحاب ان المدة في العقود يقول ارباب الخ (قوله) فقال عنه اى حتى ولده عنه (قوله) مطلقا اى بيينة وبدونها (قوله) اشترت اليه اى آتفا (قوله) اخذه اى أخذ صاحب الانوار ذلك الكلام (قوله) غاب الخ اى لو غاب والى حلف جوابا للمقدرة (قوله) وانقضت الخ راجع لسلك من مات وطلق (قوله) فان ائى اى وليها من تزويجها وقوله فالحاكم اى زوجها (قوله) فقيه خبر مقدم لقوله التصريح الخ اه سم (قوله) وهو اى حكمها المتعدى ثالثا معنا (قوله) واعتمده اى المصرح به المذكور (قوله) واراد اى الخاطب (قوله) ان يتزوج بها منه الا وفق لما امر ان زوجها له تامل (قوله) اذا عدم السلطان الى المتن في النهاية (قوله) ثم ائى فى البلد (قوله) واستدل له اى المصرح به الامام (قوله) لما اصيب الخ ظرف لاخذه (قوله) امرهم من باب التفعيل (قوله) زيد الخ بدل من الذين الخ (قوله) قال اى الخاطي (قوله) فرضى الخ عطف على وانما تصدى الخ (قوله) ووافق الحق من عطف السبب والمطلوب (قول المتن) المذهب التوكيل ظاهر وان ثبت عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير إذن لم يؤثر نهيها اه سم وقد يفهم تخصيصه للفساد لما لو نتهى عن التوكيل الا ترى بغير المجهز اه ع شر (قوله) كاي زوجها الى قول المتن فلا يزوج في المعنى الا قوله من تنافض الى ويكفي وقوله واحد هو لا والى قول الشارح ولا ينافيه البطان في النهاية قول المتن بغير اذن ثم صارت ثيبا قبل العقد فيجبه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن اه سم وسياق عن النهاية والمعنى (قوله) ليس للوكيل استئذانها اى حدث وكل المجهز بغير اذن اه ع شر (قوله) من الاذنة الخ لعل المراد بمن يعتبر اذن وليها الغير المجهز (قوله) شقته) اى الولي وقوله واختباره عطف مغاير اه

دون الولي الخاص لم ينصح باحتياجها للمعين الى الولي الخاص ولا (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق به مشيخنا الشهاب الرملى (قوله) وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها للخ والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص (قوله) التصريح هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله) فى المتن والمذهب التوكيل ظاهر وان نتهى عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر نهيها (قوله) بغير اذن لو وكل بغير اذن لم يصار تيمميا قبل العقد فيجبه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن ويحتمل خلافه فليراجع (قوله) على المتمدن اعتمده مرفى الروض فقال ولو وكله ان يزوجه ولم يعين المرأة لم يصح انتهى لكن في الاستاذ ولو وكله فان زوج امرأته لم يشترط تعيينها والا حوطا لتعيين خروجها

لذلك وقد صرح بنظر ذلك الامام فى الغياث فيما اذا فقدت شوكة سلطان الاسلام او نوابه بلد او قطر واطال الكلام فيه ونقله عن الاشعري وغيره واستدل له الخطاى بقضية خالد بن الوليد واخذه الراية من غير امره لما اصيب الذين امرهم صلى الله عليه وسلم زيد جعفر فان راحة رضى الله عنهم قال وانما تصدى خالد للامارة لانه خاف ضياع الامر فرضى به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصار ذلك اصلا فى الضرورات واذا وقت في قيام امر الدين (والمجهز التوكيل في التزويج بغير اذن) كما زوجها بغير اذن نعم ليس للوكيل استئذانها ويكفي سكرتها (ولا يشترط تعيين الزوج) للوكيل فياذ كرولا تعيينه من الاذنة لوليها (في الاظهر) لان وفور شقته تدعو الى ان لا يוכל لاه من يتق بنظره واختباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج لمن وكله ان يتزوج له على المتمدن من تنافض فيه لانه لا غنا

هنا برجع اليه ونتم بتقيد بالكف موبكتي (٣٦٢) تزوج لي من شئت أو احدى هؤلاء لان عموه الشامل لكل من افراده مطابقة بيني

(قوله هنا) أي فلما لوكل أن تزوجه له وقوله ثم أي فلما لوكل المجر في تزويج موليته (قوله ويكتي الخ) تقيد لا شرائط تعيين الزوجة الخ بأنه إذا لم يعزم الزوجية (قوله لان عموه) أي قوله من شئت أو احدى الخ عبارة المفتي لانه عام وماذا كراي امرأة مطلق ودلالة العام على افراده ظاهرة بخلاف المطلق لدلالة له على فرد اه (قوله من افراده) أي العام وقوله مطابقة أي على الراجح لان القضية الكلية في قوة قضايها متعددة وقيل تضمن وقيل التزام (قوله بنى الغراخ) أي لانه اذن في نكاح أي امرأة ازارها الوكيل بخلاف امرأة فان مسماها واحدة لا يعينها الا بان في إرادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى لغيرها اه عرش (قوله ومن ثم من الخ) الواسح (قوله يجرم) عبارة النهائية فيجرم اه (قوله وإن صح العقد الخ) ان كان منقولا فلا يحيد عنه وإن كان مشكلا ولا يفعل تأمل لان امتياز من قولهم فلا يزوج عدم الصحة والمسايق فيها لزوجها من كف وثم ا كفا منه خاطب لها اه سيدعمر اقول وقد يفرق بان الضرر فيها سيأتي بفوات الا كفاا من فوات الزيادة في المهر لدرام النكاح (قوله وإن صح الخ) أي مهر المثل الذي زوج به اه عرش (قوله فانه يتأثر بفساد المسعى الخ) أي فائز الخ لخالفة فيه ولا كذلك النكاح وليس المراد ان المسعى يفسد هناعصحة النكاح بل الواجب على الزوج بمساهمة فقط حيث كان مهر المثل اه عرش (قوله ولا ينافيه) أي صحة العقد فياذ كر (قوله في زوجها الخ) أي في قول الولي لا وكيلا زوجها الخ (قوله بشرط ان يضمن الخ) بخلاف ما لو قال زوجها بكذا وخد به رها او كنيلا لزوجها ومثل فان المقدحصح اه مفتي (قوله أن يضمن فلان) أي المهر (قوله فلم يشرط) أي الوكيل ذلك أي الضمان أو الرهن (قوله في الاول) أي التزويج بمهر مثل و ثم من الخ (قوله ومثل ذلك) أي زوجها بشرط الخ على الاوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن الخ أي فلا يصح العقد الا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وان كان هذا الضمان فاسدا نظير ما يأتي اتفاقا قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ اه سم (قوله بخلافه) أي صحة العقد وان لم يضمن فلان (قوله كلامه) أي الولي زوجها ولا تزوجها حتى الخ (قوله وكذا في لا تزوجه حتى) أي فلا يصح العقد إلا اذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أي صحة (قوله لما تقرر) تعليل لفي النظر وقوله به أي بالتحليف (قوله وجوده) أي الشرط (قوله ولو فاسدا) أي بأن تحلفه قبل التزوج بالطلاق أنه لا يشرب الخزاء سم (قوله ومن ثم) أي من اجل اشتراط ما ذكر (قوله صح بمهر المثل) قد يقال ان كان الشرط فاسدا ولم يكن المسعى فاسدا فواجهه العدول المهر المثل فليتأمل اه سيدعمر وقد يجاب بأن الشرط الفاسد كشرط الضمان كالجزء من المسعى فاقضى فساد (قوله وإلا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكره كر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا فليتأمل اه سم وقوله وقضية ما يأتي بصرح به قول الشارح الاتي انفا ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه بالمعوض الفاسد (قوله على ما مرعته) أي بقوله قول القاضي بخلافه (قوله قوله لو الخ) بمفعول بني (قوله ما تقرر) أي من رد البغوى (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا اه سم اقول من قوله فاشترط

من خلاف من اوجبه انتهى (قوله ولا تزوجه حتى يضمن فلان) هذا شبيه بقوله الاتي انفا وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخ وسيأتي فيه انه يكتي وجود الشرط ولو فاسدا بان يحلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا الضمان فاسدا يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أي فاذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لان هذه الصيغة تقتضي اشتراط تقدم الضمان (قوله ولو فاسدا) أي بان يحلفه قبل التزوج بالطلاق أنه لا يشرب الخ (قوله وإلا فلا) أي فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكره كر على وجه التعليق به وقضية ما يأتي انه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله وإلا فلا فليتأمل (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا

الفر بخلاف امرأة (ومحاطا الوكيل) وجوبا عند الاطلاق (فلا يزوج) بمهر مثل و ثم من يبدل أكثر منه أي يجرم عليه ذلك وإن صح العقد كما هو ظاهر بخلاف البيع لانه يتأثر بفساد المسعى ولا كذلك النكاح ولا ينافيه البطلان في زوجها بشرط ان يضمن فلان او يهرن بالمهر شيئا فلم يشترط ذلك لان المخالفة هنا صريحة بخلافها في الاول ومثل ذلك على الاوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن فلان وقول القاضي بخلافه رده البغوى بأن كلامه متضمن للتعليق بالضمان فلم يصح بدونه وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخ ولو نظر لعدم امكان هذا الشرط قبل التزوج لما تقرر من تضمن كلامه للتعليق به فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا ومن ثم جرم بعضهم بأنه حيث وكاه بالعقد بمعوض فاسد او بشرط فاسد فزوج كذلك صح بمهر المثل وإلا فلا وبني القاضي على ما مرعته الذي رده البغوى قوله ولو قالت زوجني منه برهن او بضمان فلان صح التوكيل والتزويج بلا ضمان ولا

رهن لتعذرهما قبل العقد لانيا وفي مثله في البيع بتغير البائع ولا خيار هنا اه وقد عدلت رده ما تقرر وأنه لا تعذر لامكان شرطهما في العقد قال البغوى ولو وكل في تزويجها بنحو خر فزوج بقدر مهر المثل صح أي ولا نظر للمخالفة هنا

لأن حقيقة الم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأقرب غايتها لا بما يحلها ويقاس بذلك في معناه كان يزوجه في صورة اشتراط العوض
 الفاسد مبر المثل قال ولو وكل في تزوجه بشرط أن يحل في الزوج بطلانها بعد العقد (٢٦٣) أنه لا يشرب الخمر صح التوكيل والتزويج

بخلاف لا تزوجها إذا لم
 يخلف لا يصح التزوج أي
 إذا لم يخلف أهـ وبفرق
 بأنه في الأول لم يشرط
 عليه شيئاً في العقد ولا
 قبله بل بعده وهو غير
 لازم فلم يجب امتثاله
 بخلاف الثاني فإنه بسبيل
 من وجوده ولو فاسد بان
 لا تزوجها لا ابتداء ولا زوج
 أيضاً (غير كف) بل لو
 خطبها اكفاه متفقون ولم
 يجز تزويجها ولم يصح بغير
 الاكفاه لأن قصره
 بالمصلحة وهي منحصرة
 في ذلك وإنما يلزم الولي
 الاكفاه لأن نظره أوسع
 من نظر الوكيل ففوض
 الأمر إلى مآرئه أصح
 ولو استويا ككفاهما واحدهما
 متوسط والآخرون
 تعين الثاني كما قاله بعضهم
 وعمله أن سلم ما لم يكن
 الأول أصح لحق الثاني
 أو شدة بخله متلا وقال
 أوليها زوجني من شئت جاز
 لأن الزوج من غير الكف
 كالو قال أوليكه زوجها من
 شئت فزوجها بغير كف
 برضاها (وغير المحجب) كالاب
 في الثيب (ان قالت له وكل
 وكل) وله التزوج بنفسه
 فان قالت له وكل ولا تزوج
 فسد الاذن لأنه صار للاجنبي
 ابتداء نعم ان دلت قرينة
 ظاهرة على أنها لم تفتد

نفوذ تصرفه وجوده الخ (قوله) لان حقيقتها) أى المخالفة (قوله) (اذ تسمية الخراج) قضية هذا التوجيه أنه
فمسئلة جزم البعض السابقة لزوج بقدر مهر المثل صح سم وقوله قضية الخ اقول بصرح بذلك قول
الشارح الا انفا وبخاص بذلك الخ اه سيدعمر وقوله قال اى الغرض (قوله) (بعد المقد) متعلق بحلف
(قوله) اى اذ المخلف) مفهوما الصحة اذ حلف اى قبل التزويج كاهو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف
لفظير ما تقدم فى قوله وكذا فى لاتزوجه حتى تحلفه من قوله فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده الخ اه سم (قوله)
وهو غير لازم الخ) يفيد الصحة مع عدم امتثال الوكيل اه سم (قوله) (ولا زوج ايضا) عطف على قوله
فلا يزوجه بمهر المثل الخ (قوله) (بل وخطبها) اى قوله وإتمام بلزيم للمخفى والى قول المتن ولو كل فى النهاية لا
قوله ولم يحل الى ولو قالت (قوله) (تزوجها) كان الاولى لى افاق مختار البصريين تأخير من قوله ولم يصح (قوله)
ولم يصح بغيره الا كراهه) قضيت عدم الصحة وإن كان غير الا كفاء اصالح من حيث اليسار وحسن الخلق
وتحورها ولو قيل بالصحة حيث تملك يكن بعيدا اه عرش وهو وجه ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله) (وإنما
يلزم الولى الخ) شامل لغير المجرى اه سم (قوله) (تعين الثانى) أى فان زوج من الاول لم يصح وقد يشكك هذا
على ما مر من انه لو تزوجه بمهر المثل وثم من يبذل اكثر منه صح مع الحره مقلد الفرقان الضرر هنا باقوات
الامير اشد من فوات الزيادة المهر لدوام النكاح اه عرش (قوله) (تعين الثانى) اى على الوكيل كاهو
ظاهر اه (قوله) (ولو قالت الخ) اى ولو كانت غير رشيدة اه عرش (قوله) (زوجها من شئت) كذا فى
اكثر النسخ وفى النهاية وعلها يحتاج الى قوله الا فى رضاها وفى بعض نسخ الشارح من شئت وعليه
فقله المذكور لا بد منه (قوله) (فسد الاذن الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال جعلت اليك ان توكل عن
نفسك فى بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك انه لا يصح التوكيل ولا الاذن لانه اذ لم يقدر على التصرف بنفسه
لا يقدر ان يوكل غيره اه نهاية قال عرش قوله عن نفسك خرج به ما لوالى عى او اطلق فلا يبطل توكيله
اه اقول وقوله انه لا يصح التوكيل الخ اى الا ان قامت قرينة ظاهرة على انما اقتصد من نيه عن المباشرة
بنفسه احالة (قوله) (لانه صار الخ) اى الاذن اه سم (قوله) (وان قالت له) اى لغير المجهز زوجى الى قوله لله
التوكيل الخ يدخل فى غير المجهز القاضى فله التوكيل اه سم (قوله) (وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا
تصريح بان الولى ولو غير مجبر ومنه القاضى وبكل وان لاقب به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اه

إجماله صح كاجته الاذرى (وانتهه) عن التوكيل (فلا) بولعلا باذنها كاجته اذنه فى أصل التزويج (وان قالت) له (زوجى) وأطلقت فلم تأمره بتوكيل ولا انتهه عنه (فله التوكيل فى الإصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أى مصرفا بالولاية الشرعية فملك التوكيل عنه

وبه فارق كون الوكيل لا يوكل إلا بالحاجة (٣٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولو عينت الولي زوجها ذكره الوكيل فان أطلق

سم (قوله لا يوكل إلا بالحاجة) أي حيث لم يأن له الاكل في التوكيل اه عش (قوله) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين اه سم وسياق من النهاية والمغنى مثله (قوله نظير ما مر) أي في وكيل المجهر سم وعش (قوله ولو عينت الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول أي الاصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل لم عينت لولي في شخصه واجب تعيينه الوكيل في التوكيل الخ (قوله) عبارة النهاية والمغنى ولو نه اه (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اه سم (قوله) وفارق) أي التقييد بالمعين عند الاطلاق (قوله التقييد بالكشف الخ) كان قال الولي زوجها أو الزوجة زوجي حيث يصح التوكيل ووجب التزوج من الكشف (قوله وهو) أي العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين أي ما نوقله وهو أي العرف الخاص (قوله صهرم) كزجره وقوله لا يشترط اطلع الخ أي فانه باطل اه عش (قوله) وانما باطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة لما ذكره قوله وفارق التقييد في حالة الكشف الخ سم وعش (قوله ما نه فيه) أي من حمل اطلاق التوكيل في التزوج على الكشف (قوله) ويتقيد بالمسوغ الخ) أي كاحص الاطلاق هنا وتقييد بالكشف اه سم (قوله بالمسوغ الشرعي) وهو ثمن المثل الحال من نقد البلد اه عش (قوله انتهى) أي ما قبل (قوله غير الحاكم) أي قوله ولو ذكره في المغنى وقوله المتى وليلة في النهاية بادي مغايرة الاقوله على ما قلناه في فالفارق (قوله غير الحاكم) أي من غير المجهر (قوله يعني اذنها) انما المراد ذلك لان التعيين بالاستئذان يوم ان اذنها بلائق استئذان لا يكفي وان استئذناها بكفي وان لم ياذن وكلاهما غير صحيح اه عش (قوله) وان لم يلم به) أي لم يلم غير الحاكم باذنها في النكاح (قوله حال التوكيل) أي والتزوج (قوله فانه يصح) كالمو تصرف الفضولي وكان وكيله في نفس الامر اه مخي (قوله) استخلاف الخ) قضيته انه لو لم يجر له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ الولي سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنبه على ذلك وعبرة العباب السبب الثالث لولاية العامة بزوج القاضى او نائبه بالغة عاقلة وكافرة ليس لها ولي او غاب اقرهم مرحلتين وقال ايضا فرع ولو امر القاضى رجلا بالتزوج امرأة هو وليها قبل استئذناها فزوجها الرجل باذنها صح وعلم ما قررناه ان هذا ليس من باب الاستخلاف اصلا ولا من باب الوكالة المحضة حتى يعتبر فيه بجزر الوكيل وعدم كون مباشرته لذلك لا نقابه والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقديقال انه من باب الوكالة المحضة ولا اشكال لان القاضى ليس وكيله لا لزوجة حتى يشترط في توكيله ما ذكر بل هو ولي شرعا وله اجاز لغيره من الاولياء ايضا التوكيل مطلقا كما هو ظاهر كلامهم وما تقدم من العباب في الفرع قد يشكل على ان ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة اذ قضيت ذلك امتناع تقديم التوكيل على الاذن الان يجاب بانه ليس وكالة محضة فليتامل المراد بعدم تحضها والاولى ان يجعل استخلافه ساعدا (قوله) وبه فارق كون الوكيل لا يوكل الخ) هذا تصريح بان الولي ولو غير مجبر منه القاضى ووكيل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم لقوله في باب الوكالة ما نه ويصح توكيل الولي في حق الطفل او المجنون والسفيه كاصل في تزويج اموال وصي او قيم مال ان يعجز عنه او لم تاق به مباشرته لكن رجع جمع متاخرين انه لا فرق كالتصا اطلاقا ما هنا اه ينبغي ان مرجع قوله فيه ان يعجز عنه الخ قوله ووصى اوقيم دون ما قبلهما والاخالف هذا الذي ذكره هنا فليتامل ان مرجع قوله فيه ان يعجز عنه الخ قوله ووصى يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين (قوله نظير ما مر) أي في وكيل المجهر (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله) وانما باطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيأذكره بقوله وفارق التقييد في حالة الاطلاق بالكشف الخ (قوله) ويتقيد بالمسوغ الخ) أي كاحص الاطلاق هنا ويتقيد بالكشف (قوله) استخلاف لا توكيل) قضيته انه لو لم يجر له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على الاذن لان ذلك حينئذ توكيل لكن قد يشكل على ذلك الفرع المنقول من العباب

فزوج منه لم يصح لان التفويض المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكشف في حالة الاطلاق بانه ساعدا اطراد العرف العام وهو معمول به في العقود بخلاف التقييد بالمعين فانه يقرب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع حصرم بلا شرط قطع في بلد عاينهم قطعه حصرما وبقوله مع ان المطلوب معين مع الفرق المذكور يندفع ما قبل اعتراضا عليهم العبرة في العقود بما في نفس الامر وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذنه اذ ليس فيه تصريح بالنكاح الممتنع بل اطلاقا فكما يجوز ويتقيد بالكشف فكذلك يجوز هنا ويتقيد بالمعين وانما باطل توكيل ولي الطفل في بيع ماله بما نه وهان لانه اذن صريح في البيع الممتنع شرعا اذ هو العرف انما يستعملونه في الاذن في العين فليس هذا نظير ما نحن فيه وانما نظيره ان يطلق التوكيل في بيع مال وليه والظاهر كاقاله السبكي انه يصح ويتقيد بالمسوغ الشرعي اه (ولو وكل غير الحاكم) قبل استئذناها) يعني اذنها (في النكاح لم يصح) النكاح (على الاصح) لانه لا يملك

التزويج بنفسه حينئذ فكيف يفوض لغيره أما بعد اذنا وان لم يلم به حال التوكيل فانه يصح كما هو ظاهر الاذن اعتبارا بما في نفس الامر أما لما لم يلم به تقديم انابته من زوج مولته على اذنها بناء على الاصح ان استئذنا به في شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكر له نائير انصرفت الغالب والواجب التعيين ان اخذت قيمتها كالبيع ويصح (٢٦٥) اذنها لوليها ان يزوجه اذ اطلقها زوجها

وانقضت عدتها لا اذن

الولي ان يزوجه موليته كذلك على ما قاله في الوكالة وقدم بما فيه مع نظرته وعليه فالفرق بينها وبين وليها ان اذنها جلي واذنه شرعي اى استفادته من جهة جعل الشرع له بعد اذنها وليا شرعا والجلي اقوى من الشرعي كما في الرهن وهذا جمعا بين تناقض الرخصة في ذلك والجمع بحمل البطلان على خصوص الوكالة والهبة على التصرف له وموم الاذن قال بعضهم خطأ صريح مخالف للمنفق ومروا في ذلك في الوكالة (وليقل وكيل الولي) لان زوج (زوجتك بنت فلان) ابن فلان ويرفع نسبه الى ان يتبين ثم يقول وكلى او وكالة عنه مثلا ان جعل الزوج او الشاهدان او احدهما وكيله عنه والامتنع لذلك وكذا لا بد من تصريح الوكيل بما افعالها ان جعلها الولي او الشهود وجزم بعضهم بانه يكفي في العلم هنا قول الوكيل وقد ينافيه ما مر انه لا يكفي اخبار العبد بان سيده اذن له في التجارة لانه متمم بآيات ولاية نفسه وهذا بعينه جار في الوكيل ويرد بان الوكيل لا تمتد بقوله وكالته بل ان المقدمة

الاذن لان ذلك حينئذ هو كمال اسم (قوله ولو ذكر له) اى الولي لا وكيل (قوله والا) اى وإن لم يكن غالب اسم (قوله واجب التعيين) اى المولى لم يبق الا قرب فساد التوكيل لانه لم ياذن له في التزويج بغير النائير وقد تقدم ارجح على ما يحتج به الصحة وزوج الوكيل به المثل ويرجحه ما سياتى للشارح من انه لو عقد وكيل الولي بدون ما قدر له من الصحة به المثل اه عرش اقول ويرجحه ايضا بل يصرح بذلك قول الشارح المار قبل غير كفى مو يقاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنها الخ) ولوقالت للحاكم اذنت لاشي ان يزوجه فان حصل الزوجى لم يصح الاذن كما ستظهر لو ركزى ولو وكل المجرى بلا زالت البكارة بوطء قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لو كيلة في النكاح زوج لى فلانة من فلان وكان فلان وليها لنفس ابيه ثم انتقلت الولاية الالب وقال لزوجهها من ابيه فقلت الالب وانتقلت الولاية الا لاخ مثلا لم يكن الموكل زوجها من صار وليا كمنه لو ركزى ايضا ناهية وفى (قوله وعليه) اى ماله في الوكالة (قوله) ان اذنها جلي الخ عبارة النهائية ان تزويج الولي بالولاية اثم رعية تزويج الوكيل بالولاية الجمالية وظاهر أن الاولى اقوى من الثانية فيسكن في فيما عاينا لا يكتفى به في الجمالية لان باب الاذن اوسع من باب الوكالة اه (قوله وبهذا) اى يحل الهبة على اذنها ولو قدمه ما لى اذنه الوكيل (قوله بين تناقض الرخصة) فانه ذكر في الرخصة في باب الوكالة انه لا يذول الى زنى زوج وليه وجزم فيما بالبالعلازونة لى فيما في باب النكاح الهبة عن البغوى واقردها كالتناقض فاقى الشباب الرضى باعقاده في باب الوكالة وانضم به ما في هذا الباب اه رشيدى (قوله والجمع الخ) مبتدأ خبر ماؤه قال بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) اى لانه لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة وم رشيدى (قوله في ذلك) لعل لى ماله به بعضهم (قول المتن وليقل) اى وجوبه اه عرش (قوله ان فلان) الى قوله وجزم في المعنى والى التنبيه في النهاية (قوله ويرفع نسبه الخ) لعله اذاجله الزوج والشاهدان او احدهما لخدمته المصلحة بعدما اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قضية قوله بانه فلان جواز الاقتصار على اسم الاب وعمله اذا كانت بمنزلة ذكر الاب والافلا بد ان يذكر صفتها ويرفع نسبه الى ان يتقوى الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل اركان النكاح مثله لكنه يفيد بكون الزوجة غائبة راجعه (قوله بها) اى بالوكالة (قوله فيما يأتى) اى انفا في قول المتن وليقل الولي الخ اسم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهائية والوجه الاكتفاء في العلم في كونه وكلا بقوله ولا ينافيه ما مر من عدم الاكتفاء باخبار الرقيق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اه قال عرش قوله في كونه وكلا لانه ثبت ان صدقة الموكل معلقة على ذلك لظاهره والافلا قوله في عدم التوكيل فيثبت بطلان النكاح كما يأتى في قوله وانكار الماوكل الخ اه (قوله في العلم) اى يكونه وكلا وقوله من اى في النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جملة المناقاة (قوله ويرد) اى المناقاة (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) اى لانه لم يقع منه الا العقد المذكور وهو من ماذ كرو لم يقع منه اه قال قبل ذلك انا وكيل فلان قال الرقيق قد اذن لى سيدى اه رشيدى وفيه نظر ولو حل ما رعى ما اذ لم يحصل ظن صدق العبد باخباره وما هنا على تحسبه ليعد فليراجع (قوله بان العقد الخ) دطفت على وكالته اى لى يثبت ان الخ (قوله) في جرائنا المار لان ان يكون محولا على مزله الاستخلاف فليتامل ويراجع وبالجملة فلا اشكال على جواين المار لان الغرض في السؤال تقديم اذن المرأة وبوجه حل فرع العباب المذكور على من له الاستخلاف ما غير ذلك له الوكيل بعد الاذن له كغيره من كل ولى غير مجبر كاعلم ما تقدم (قوله والاى وان لم يكن غالب (قوله لا اذن الولي لمن يزوجه موليته الخ) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجمالية وظاهر ان الاولى اقوى من الثانية فيسكن فيما يكتفى به في الجمالية ولان باب الاذن اوسع من باب الوكالة فشرح مر (قوله خطأ) اى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله) فيما يأتى) اى انفاق قوله وليقل الولي الخ (قوله بانه يكتفى الخ) كذا مر

(٣٤) - شروانى وابن قاسم - سابغ) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح بالوكالة بما ذكر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما فى نفس الامر فالذى يتجه انه شرط لحل

كما مر آنفا) اى فى شرح فله التوكيل من قوله ولو عينت الخ اه كرى اقول بل فى شرح لم يصح على الصحيح من قوله لا اذن الولي لمن يزوج الخ (قول المتن وليقل الولي لو كحل الزوج زوجت بنى فلانا الخ) محل الاكتفاء بذلك اذا علم الشهود والولي الوكالة والا فاحتاج الوكيل الى التصريح بها اه معنى ويقدم فى الشارح مثله (قوله كذلك) اى ويرفع نسبة اى ان يمتزج (قوله او تزوجتها) عبارة المغنى او تزوجها اه (قوله على الاولى) اى قبلت نكاحها (قوله وانما احتيج الى المتن فى المغنى والى قول المتن ويلزم المجر وغيره فى النهاية الا قوله كذا اطلقوه وعلم بما مر (قوله وانما احتيج الخ) عبارة المغنى لوقال الولي لو كحل الزوج زوجتك بنى فقال قبلت نكاحها لموكلي لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه) اى مع تسمية الموكل فى الاعجاب فى بعض الصور كما مرفى الوكالة وهذا محل الفرق بين البيع والنكاح اه رشيدى عبارة عرش لا يقال كما يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن الموكل ويزوج للوكيل فيقبل لنفسه لانا نقول المراد ان عقد البيع اذا اوقعه البائع للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغاء تسمية الموكل ووقوع الشراء للوكيل كالمواشراى معيبا بشمن فى الذمة يسمى الموكل فان العقد يقع للوكيل وتلغو التسمية ولا كذلك النكاح فانه حيث عانى العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل اه (قوله هنا له) لعل الاوضح له هنا (قوله لم يصح) كذا فى المتن (قوله لا مطلع) مصدر مبيى اى لا اطلاع (قوله كما ذكر) اى آنفا فى المتن وقول السكردى اراد به ما ذكر اول الاركان مع غاية بعد مبرده قول الشارح الا لا يرد الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة المغنى قد يفهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الاعجاب كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان يقول الولي زوجتها له وليس مراد اذعان الذى جزم به الروضة الجواز وسماى ما يدل عليه اه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وانكار الموكل فى نكاحه للوكالة بطل النكاح بالوكالة بخلاف البيع وقوعه للوكيل كما مر نهاية ومعنى (قوله قال وكيل الولي الخ) ولو قال وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكيل الولي زوجتها فلانا صح لان تقديم القبول على الاعجاب جائز كما مر فان اقصر وكيل الولي على قوله زوجتها لم يصح ولو اراد الاب ان يقبل النكاح لانه بالولاية فيقبل له الولي زوجت فلانة بانيك فيقول الاب قبلت نكاحها لاني لا يشترط فى التوكيل بقول النكاح او اجابه ذكر المهر فان لم يذكره الزوج فيعقد له وكه على من تكافئه مبر المثل فادعوه فان عقد ما فوقه صح مبر المثل خلافا لما فى الا نوار من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكيل الولي بدون ما قدر له الولي صح مبر المثل خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد وكيل الزوج باكثر مما اذن له فيه الزوج صح مبر المثل على المذهب المنصوص كما قاله الزركشى خلافا لما فى الا نوار من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص آخر زوجتى فلانة بمبدك هذا مثلا ففعل صح وما كنه المرافقة كان عرضا لاهية اه معنى وكذا فى النهاية الا اوله الى ولو اراد (قول المتن ويلزم المجر) بنصب المجر مغفوا لمقد ما وقع له تزويج الخ بارفع على انه قائل مؤخر معنى ونهاية (قوله فى بعض الصور الالية) اى ككون المجنون ثوبا (قوله ومثله) اى المجزاه سم (قوله السابق فى التحكيم) اى فى فصل لاتزوج المرأة نفسها اه كرى (قوله اطبق جنونا) اى فى قول المتن لا صغيرة فى المغنى الا قوله كذا اطلقوه الى وعلم بما مر (قوله نظير ما ياتى) اى فى المجنون (قوله وحذفه) اى احتجاجة اه سم (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله واللمهر والنفقة اه سم (قوله عنه) اى عن قيد الاحتياج والتصريح به (قول المتن ويجنون) اى من مال المجنون لان مال نفسه اه عرش (قوله او بتوقع الخ) عطف على ظهور الخ (قوله بقول عدلى طب الخ) اى ولا يشترط لفظ الشاهد او لا كون الاخبار بذلك للقاضى بل يكفي فى الوجوب على الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه عرش (قوله عدلى طب الخ) هل (قوله ومثله) اى المجر (قوله وحذفه) اى احتجاجة للوط (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله او للمهر والنفقة (قوله واكتفى بها) اى بالحاجة اى اصلها حيث لم يقيد بظهورها

زوجت بنى فلانا) ابن فلان كذلك (فيقول لو كحل قبلت نكاحها له او تزوجتها له مثلا كما هو ظاهر وطبقاهم على الاولى لا يعينها الا لافرق فى المعنى بينها وبين غيرها ما ذكر وانما احتيج فى البيع لخطاب الوكيل لانه يمكن وقوعه له ولا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله معنا لم يصح وانواه لان الشهود لا مطلع لهم على النية والوكيل ان يقبل او لا كما ذكر مع التصريح بوكالته ان جعلت ثم يجهى الولي ولا يرد عليه هذا لانه معلوم مما قدمه فى الصيغة ولو كانا وكيلين قال وكيل الولي زوجت بنت فلان من فلان وقال وكيل الزوج ما ذكر (ويلزم المجر) اى الاب والجد وان لم يكن لها الاجبار فى بعض الصور الالية ومثله الحاكم عند عدمه اى اصلا او بان لم يمكن الرجوع اليه نظير الخلاف السابق فى التحكيم (تزوج مجنونة) اطبق جنونها (بالغة) ولو ثوبا يحتاجه قالوط نظير ما ياتى واللمهر والنفقة وحذفه لان البلوغ مظنته غالبا كفى عنه به (ومجنون) اطبق جنونه بالغ (ظهور حاجته) بظهور امارات توقانه بدور انه وحول النساء يتوقع الشفاء بقول عدلى طب او باحتيائه لمن يخدمه وليس له نحو محرم يخدمه

ومؤن النكاح اخف من ثمن امة ومؤنوا ولا نظر الى ان ازوجة لا يلزمها خدمته (٣٦٧) لا اعتياد النساء لذلك ومساحتهم به غالباً بل

تقوم معرفة الولي مع اخبار عدل مقام اخبار العدلين لانهم اقاموه امرقة الشخص نفسه مقام اخبار العدل الواحد حديث اكثروا به في مسائل كثيرة محل نظر اه سيد عمر اقول الاقرب كفاية معرفته مع اخبار عدل في الوجوب وانما التردد في كفاية معرفته فقط في الوجوب عبارة النيابة عدل طلب وقال الرشيدى المراد بعدل الجنس ماسياً في تزويج المحجور من اشتراط عدلين اه وفي البجيرى ماضه عبارة شيخنا عني مر عدل والظاهر ان المراد عدل الرواية حلى وقال الخطيب وغيره عدلين اه وكذا عدل واحد على المعتمد اه فليراجع قوله ومؤن النكاح الخ حال مقيدة ليخرج ما اذا كان عن السرية وقد هنا اخف كاصرح به الروضة اه رشيدى (قوله وذلك) راجع الى مافى المتن (قوله واكتفى بها) اى بالحاجة اى باصلها حيث لم يقيد بظورها اه سم (قوله فيها) اى المجنونة وقوله لافيه اى المجنون (قوله كما يصرح الخ) وقد عبر الشيخ في منهجه بما يفيد التسوية بينهما نهاية ومعنى (قوله فيها) اى المجنون والمجنونة اه عش (قوله من ظهوره) اى للتوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده وقوله بظهورهاى الامارات والحاجة سم وسيد عمر ورشيدى (قوله الذى جبلن عليه) اى فى الاصل بل ربما استدامت الحالة التى الفتها قبل الجنون من غير قصد فلا يقال بهى بعد الجنون لا يميز لاحاقى تختب عما يستجنى من فعله اه عش (قوله وبانذا) فيه بالنسبة الى المجنون توقف ظاهر فليراجع قوله فلا ينبغي انتظارها الخ اعتمدته عش (قوله مامر) اى فى اول الفصل وقوله مامر اى من قول المصنف ولاب تزويج البكر الخ اه كردى (قوله ان هذا) اى قوله فلا يزوجان الخ سم وعش وكردى (قوله فى غير البكر) اما البكر فللدجير تزويجها بغير انهم وان لم يكن بها جنون مطلقاً فمع الجنون المنقطع اولى اه سم (قوله قول المتن لاصغيرة) المراد بها الصغيرة البكر فان الصغيرة الشيب لا تزوج بحال كاهر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز فى المجنون الصغيرة ويجوز فى المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج الاب والجد كياتنى اه عش (قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر فى حاجة الوطء لكن تقدم ان من الحاجة فى المجنونة اى احتياج للدهر والتفقه فى المجنون توقف الشفاء والاحتياج للخدمة على مامر فلا يلزم تزويج الصغيرة والصغيرة لذلك رشيدى وسيد عمر وقد يجاب بان المناط هو الحاجة الى الوطء فقط ذكر الحاجة الى غيره بمجرد التقوية (قوله وبه) اى بما فى النكاح من الاخطار الخ (قوله اذهو) اى ما هنا اه سم (قوله وذلك) اى ماسيد كره (قول المتن ان تعين) اى غير المجبر وقوله لاجابة الخ فان امتنع اثم كالفاضل والشاهد اذا تعين عليه القضاء او الشهادته وامتنع اه معنى (قوله كاخر واحد) الى قوله اى فان امسكوا فى النيابة الاقوله او من مانصيب الشرع او لاحدهم وقوله اورضيت الى المتن وكذا فى المتن الاقوله وحصول الغرض الى المتن وقوله وخبر الى فان تعدد (قوله دعته الى كف) اى تزويج كف مع من يحظ بها او تزويج واحد من اكفها يحظ بها اما اذا لم يكن يحظ بها احد لا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع لما توهم

(قوله واكتفى بها) فيها الى قوله كذا قيل وقال الشارح والحكمة فى المخالفة بينهما ان تزويجها يفيدها المهر والتفقه وتزويجه يغرمه اياها بناء على حسب ما فهمه وليس كذلك بل وجود الحاجة كاف فيما اذا المناط فى كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة واصلا الخ شرح مر وقيل ان ذلك من الاحتياك الذى هو من انواع البديع وهو ان يحذف من الاول ما ثبت اخر او عكسه لحذف ظهور الحاجة فى المجنون واثبت البلوغ فيها وحذف فى المجنون البلوغ وذو كره فى الحاجة كفى قوله تعالى فته تقتال فى سبيل الله اى مؤمنة واخرى كافرة اى تقتال فى سبيل الشيطان انتهى اى والحكمة فى حذف ما حذف او ذكر فى احد الجانبين دون الاخر ما قرره الشارح (قوله بظوره) اى ظهور التوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه (قوله بظورها) اى الامارات والحاجة (قوله ان هذا) اى قوله فلا يزوجان الخ (قوله فى غير البكر الخ) اما البكر فللدجير تزويجها بغير انهم وان لم يكن بها جنون مطلقاً فمع الجنون المنقطع اولى (قوله اذهو) اى ما هنا (قوله فى المتن ان تعين) اى غير المجبر

اكثر من بعد تركه عونة وحقوق ذلك للحاجة واكتفى بها فيها لافيه بل اشترط ظهورها لان تزويجها بقيدها المهر والمؤن وتزويجه يغرمه اياها كذا قيل وفيه نظر بل المناط فيها الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة واصلا فانهم قيدا فيها بالحاجة بظهور امارات التوقان لكن يلزم من ظهوره في ظهورها بخلافه فيها للعيان الذى جبلن عليه فن ثم ذكر الظاهر فيه ونها اما اذا تقطع جنونهما فلا يزوجان حتى يبقوا وبانذا وتستمر افاقتهما الى تمام العقد كذا اطلقوه وهو بعيد ان عهدها ندرتها وتحقق الحاجة للنكاح فلا ينبغي انتظارها جيتد وتؤده مامر فى اقرب ندرت افاقته وعلم مامران هذا فى غير البكر بالنسبة للدجير (لا صغيرة ولا صغيرة) فلا يلزمه تزويجها ولو بجنتين كياتنى وان ظهرت الغبطة فى ذلك لعدم الحاجة حالاً مع مافى النكاح من الاخطار والموت به فارق وجوب بيع ماله عند الغبطة وسيد كره تزويجها للصاحبة بسائر اقسامها وهو غير ما هنا اذهو فى الوجوب وذلك فى الجواز (ويلزم المجبر وغيره ان تعين) كاخر واحد

(اجابة) بالغة (وامنه) ان تزويج دعته الى كف تحصينها لها وحصول الغرض بتزويج السلطان لا ينظر اليه لان فيه شقة وهذا

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التمين على من سئل منهم كقال (فان لم يتبين كاخوة) اشقاما واولاد (فسالت بعضهم) ان يزوجها (لزمه الاجابة) في الاصح (تلا بؤدى الى التواكل كاشاهد من عدم ما غير مطالب منها الا اذا فان امتنع الكل زوج السلطان بالفضل (ولا اذا اجتمع اولياء من النسب (في درجة) ورتبة واحدة (٣٦٨) كاخوة اشقاء وقد اذنت لكل اوقات اذنت ان شاءكم من مناصب الشرع واولادهم

في تزويجي من فلان او
رضيت ان ازوج اورضيت
فلانا زوجا وتعينها لاحدم
بعد ليس عزلا لباقيهم
(استحب ان يزوجها المقوم)
لباب النكاح واورعهم
(واسنهم برضاهم) اى
باقيهم لان الافة اعلم بشروط
المقد والاورع ابدعن
شبهتمو الاسن اخبر بالا كفاء
واحتيج لرضاهم لانه
اجمع للمصلحة فان تعارضت
الصفات قدم الافة
فالاورع فالاسن ولزوج
المفضل صح اما الواذنت
لاحدم فلا يزوج غيره
الا وكالته واما وقالت
زوجوني فانه يشترط
اجتماعهم وخرج باولياء
النسب المعتقون فيشترط
اجتماعهم او توكلهم نعم
عصبة المعتق كالاولياء النسب
فيكفي احدهم فان تعدد
المعتق اشترط واحدم
عصبة كل (فان تشاحوا)
فقال كل واحد منهم
الذى ازوج واتحد الخاطب
(اقرع) ولومن غير الامام
ونائبه بينهم وجو باقتضا
للزاعق من قرع منهم زوج
ولا تنتقل الولاية للحاكم
وغيره فان تشاحوا وقال السلطان
ولى من لا ولى له يحول على
العصل فان تعددت من رضاه

من عدم الزوم لحصول التحصين بتزويج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التمين) ومعلوم انه
انما افرده للخلاف فيه اى ارشيدى (قول المتن فان لم يتبين) اى غير المجبر (قول المتن فسالت الخ) فيه مامر
انقاع سلطان (قوله فان امتنع الكل) اى دون ثلاث مرات فان عضلوا ثلاثا زوج الابدع على مامر اه
عش (قوله من النسب) سيدكر محترمه (قوله او من مناصب الشرع) صريح في شموله اى لفظ مناصب
الخ اولياء النسب بل وفي اعطاطه عليهم اه سم (قوله واولادهم) اى لاحد مناصب الشرع عطف على
من شاء الخ وقوله في تزويجي الخ متعلق باذنت (قوله ان ازوج) اى فلا تاروا واحدا من الخاطبين (قوله
وتعينها الخ) واضح فمال اذا كان السابق وذلنا بالعموم اما اذا كان مطلقا فحل تامل فلجرح اه سيدكر
اقول قضية قول المغنى ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم بل ينزل بالاقوى تخصيص عدم العزل بما اذا
كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا قضية صنع الروض حيث ذكر ذلك بعد تصور الاطلاق فقط (قوله
ليس عزلا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بمجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر
لا يخصصه اه فانظر إذ عينت احدهم بغير اللقب بماله مفهوم كاكبرم اه سم (قوله واورعهم الخ)
عبارة المغنى والناحية وبعده واورعهم وبعده اسنهم اه وهى لا غناها عن قوله الاقنى فان تعارضت الخ اولى
(قوله واحتيج) اى ندبا اه حلى (قوله ولو زوج المفضل الخ) اى برضاها بكفاء اه معنى قال عش
الاولى ان يعبر بالفالانه مفرع على ما قبله اه (قوله اما الواذنت لاحدم) اى معينا سم وعش (قوله
فلا يزوج غيره) اى لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك بانقائهم على
واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالكافة باقيهم او باجتماعهم على الاجاب اه عش
وقوله منهم ينبغي ان غيرهم (قوله او توكلهم) ولو امتنع احدم من التزويج فلا يقرب انه لا يزوج
الحاكم حينئذ بل تراجع لنقص الاذن على غير الممتنع فيزوجها اخلافا لسم وعش وسيد عمر (قوله
فيكفي احدم) اى إذا اذنت لكل منهم واولادهم بلا تعيين واما اذا اذنت لمعين منهم وقالت زوجوني
فكفا في اولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) اى وقد اذنت لكل منهم اه معنى (قوله فن
قرع) اى خرجت له القرعة اه عش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على اقرع (قوله فان تعددت من رضاه)
ظاهر صنيعه رحمه الله ان الاقراغ ينتفى في صورة التعدد مطلقا وهو محل تامل فمال اذا ارضت واحدا من
الخاطبين وقال كل انا الذى ازوج فينبغي ان يقيدها بمتن واحد من رضاه لا بتحادا لخطاب اذا الاول مستلزم
للاخير ولا عكس فليتأمل اه سيد عمر (قوله فان رضيت الخ) اى بان اذنت بالتزويج باى واحد منهم اه
عش (قوله امر الحاكم بالتزويج من اصلهم) اى بعد تعيينه اه معنى (قوله امر الحاكم الخ) قضيته
انه استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه عش
(قوله ان هذا) اى الاقراغ (قوله رجم) ببناء المقول (قوله وله) اى للزركشى (قوله انتهى) اى احتال

(قوله او من مناصب الشرع) صريح في شموله اولياء النسب بل وفي اعطاطه عليهم (قوله وتعينها لاحدم
بعد ليس عزلا) قال في شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بمجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر
لا يخصصه اه فانظر إذ عينت احدم بغير اللقب بماله مفهوم كاكبرم (قوله اما الواذنت لاحدم)
اى معينا (قوله فانه يشترط اجتماعهم) قال الاستاذ في الكثر فان تشاحوا فاطاب الانفراد طاحل اه
فانظر هل يزوج الحاكم حينئذ لا نهالما اذنت للمجموع وقد عضل المجموع بعض بعضه وتزوج البقية
يشكل لانهم تاذن للبقية وحدها (قوله ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجو بالخ) كذا مر (قوله فان تعددت

فان رضيت الكل امر الحاكم بالتزويج من اصلهم وظاهر ما تقر من هذا خاص بتشاح غير الحكم فلو اذنت لكل
من حكماء بلده فاقشاحوا فلا اقراغ كاعنه الزركشى اذلا حظهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتمد به اى فان امسكوا رجع الى
موليهم فيما يظهر وله احتمال انا ان قلنا تزويج الحاكم بالولاية اقرع اوليائه فلا كالوكلاء اى عن شخص واحد انتهى

ومرأته بنبأه انتقضت الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلزوج غير من خرجت نزعته وقد أذنت لكل منهم) كره إن كان القارع الامام وانائبه و (صح) النكاح (في الاصح) لان الفرعة قاطنة للزواج (٣٦٩) لاسالبة للولاية ولوبادر قبل الفرعة صح

قطعا ولا كراهة (تنبيه)
ظاهر هذا الصنيع ان
الكرهة إنما هي لجريان
وجه البطلان وعدمها
اعدم جريانه وحينئذ فلا
ينافي هذا ما صرح به وجوب
الفرعة لان ذلك انما هو
من حيث قطع النزاع
وعدمه لكن في الجمع بين
وجوبها وعدم توقعها على
الامام ونائبه نظر إذ
لا يصلح الاجبار عليها الا
منه وبحاج به على عدم
توقعها عليه على ما اذا
اتفقوا على فعلها وإلا فالوجه
رفع الخطاب الامر اليه
ليلزم بها (ولو زوجها
احدهم) اي الاولياء وقد
اذنت لكل منهم (زيدا
وآخر عمر) او وكل الولي
فزوج هو وكيله او وكل
وكيلين فزوج كل الزوجان
كفؤان او استقطوا
الكفاءة والإبلا مطلقا
إلا إن كان احدهما كفؤا
او معينا في ذلك فذاك
الصحيح وإن تأخر (فان)
سبق أحد العقدتين (وعرف
السابق منهما) (بيته او
تصادق معتبر ولم ينس
لهو الصحيح) والآخر
باطل وإن دخل المسبوق
بها للغير الصحيح باعتبار
زوجها وليان فهي لاول

الزركشي (قوله رمر) أي في بحث العضل أنه أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه
في واحد واحد على ما مرانه بامر مركب من الولاية والنبأية اه كردى (قول المتن وقد اذنت لكل منهم)
خرج بهما لوازنت لاحدهم فزوج الآخر فانه لا يصح قطعا كما مر نهاية ومعنى (قوله كره) قد يشكل
الافتصا على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي بعدم الحرمة فيه مع رجوب الافراع إذ مقتضاها امتناع الاستقلال
اه سم عبارة عش وقوله لا كراهة يتأمل وجه عدم الكراهة مع وجوب الفرعة فان مقتضى الوجوب
حرمة المبادرة فضلا عن كراهتها إلا ان يقال الفرعة انما تجب إذا طلبت بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي
لا تنكر معها صورتها ان يبادر احدهم قبل التنازع وطلب الفرعة اه ولا يخفى بعده كما اشار اليه بقوله إلا
الخ مع ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الا في ثم ثابت قال السيد عمر ما نصه قوله فلا ياتي الخ يظهر ان
ملخصه ما يات به ترك الافراع مطلقا لعدم أيانه الواجب ويكره تعاطي العقد في الاول لجريان خلاف في
الصحة حينئذ لا يكره في الثانية لاتفاقه فليس مورد الحرمة الكراهة امرا واحدا لان مورد الحرمة ترك
الافراع ومورد الكراهة فعل العقد وانهم ظاهر كلامه اتحاد ذاتا واختلافه بالحقيقة وبالتالي فاما ذكر
يعلم انتفاع ما ورد المحشى لهم الا ان يكون التنبيه المذكور سابقا من نسخته فانه من الملحقات في اصل
الشارح بخطه وهذا المحمل هو الاقبح لجملة الفاضل المحشى اه (قوله ان كان القارع الامام الخ) مفهومه
عدم الكراهة اذا كان القارع غير محمى فيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجه بعدم صحة النكاح واطلاقهم
يقضى اجماعا سواء اقرع الامام وانائبه او غيرهما اه عش (قوله لان الفرعة) الى التنبيه في النهاية والمعنى
(قوله هذا) اي الكراهة في الاولى وعدها في الثانية فيحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كما هو قضية الاشكال
المار عن سم (قوله وعدمه) لا حاجة اليه (قوله لا منه) الظاهر منهما وكذا علم ما رواه ما فيهما على فلا
تغفل اه سيد عمر وقد يقال ان افراد الضمير نظر الى ان الواو في قوله ونائبه بمعنى او كما عبر بها فيما مر آتفا
(قوله فالوجه رفع الخطاب) هلا قيل طالب الفرعة لانه طرف النزاع حينئذ على كل فهل ماذ كر على وجه
الوجوب عمل تأمل اه سيد عمر والاقرب الوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة المسامرين
بالفرعة بخلاف الاول (قوله اي الاولياء) الى قوله مجرد العلم في المعنى الا قوله للغير الى المتن وقوله او معينا
في ذنها الى قول المتن ولوسبق في النهاية الا قوله او معينا في ذنها (قوله او وكل الولي) عطف على قول
المتن زوجها احدهم الخ (قوله الولي) اي التجبر اه معنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجبر فليد اجمع (قوله
او استقطوا) اي الاولياء والمرافاه حلى (قوله مطلقا) بمعنى في جميع الصور الخمسة الآتية (قوله او معينا
الخ) قد يوهم اطلاقه صحة نكاحه وان كان غير كف ولم يسقط الكفاءة وليس كذلك فالاولى اسقاط في
لأنه يشمل تعيين الولي ايضا اه سيد عمر (أو تصادف معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه عش
(قوله ولم ينس) سيأتي محتمزه في المتن (قوله وإن دخل الخ) غاية (قوله المسبوق بها) الاولى المسبوق
(قوله الاول منهما) اي من الزوجين اه سم (قوله واضح) اي لان الجمع يمنع وليس احدهما الى من الآخر
اه معنى (قوله نعم ينس الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونفوذ على ترافع من اثنين او ثلاثة منهم او رفعه ولو
من المرافة وحده او لا يتوقف كما هو ظاهر اطلاقهم على كل نظر وقد يوهى ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا
الفسخ لم يشترع رفع النزاع حتى يتوقف على الفعل بل مجرد الاحتياط اه سيد عمر (قوله ان يقول الخ)
او بامرهما بالتطبيق اه معنى (قوله لتحل الخ) عبارة المعنى والاستي ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة

أي الخطاب (قوله كره الخ) قد يشكل الانتصا على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع
وجوب الافراع إذ مقتضاها امتناع الاستقلال (قوله فهي لاول منهما) اي من الزوجين (قوله نعم ينس

منهما (وإن وقما معا) فباطلان وهو واضح (أو جهل السبق والمعية فباطلان) لتعذر الامضاء والاصل في الابضاع الحرمة
حتى يتحقق السبب المبيح نعم يسر للحاكم ان يقول إن كان قد سبق احدهما فقد حكمت ببطلانه لتحل يقينا

فتثبت له هذه الولاية للحاجة (وكذا) يطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من تعينه (على المذهب) لما ذكره مجرد العلم بالسبق لا يفيد وإنما توقف نظيره من المجتمعتين (٢٧٠) فلم يحكم بطلانهما لأن الصلاة إذا تمت صحيحة لا يطرأ عليها مبطل لها ولا كذلك العقد

أه (قوله) أى للحاكم أه عش (قوله) وأيس من تعينه (قوله) هلا قيدوا بنظر هذه فيما قبله أه سم (قوله) لما ذكر (قوله) أى لتعذر الامضاء الخ أه عش (قوله) لم يحكم بطلانها) أى حتى تعاد جمعة بل تعاد طرأ لاحتمال صحة أحدهما وذلك مانع من أن تعاد جمعة أه عش (قوله) بخلافه هنا) فإن المدارفة على علم الزوج ليجوز له الإقدام على الوطء أه عش (قوله) ثم الحكم (قوله) إلى قوله نعم فى المعنى (قوله) الحكم بطلانها) أى فيما إذا علم السبق دون السابق وعند جهل السبق والمعية معنى وعش (قوله) ومحلها) أى محل كون الحكم بطلانها فى الظاهر فقط (قوله) وإلا) أى وإن جرى من الحاكم فسخ أه رشدى (قوله) فيجب التوقف) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ أه سم (قوله) (لنسيانه) إلى التنبيه فى النهاية إلى الإقوله فإن قلت إلى ولو مات (قوله) لتحقيق صحة العقد) أى وعدم تعذر الامضاء حتى تفارق ما قبلها أه رشدى وفيه نظر (قوله) حتى يطلقها أو يموت الخ) أى وتنقض عنها من تطلق أو يموت آخر أه معنى (قوله) ويجبها الخ) أى وجوباً على الممتداه عش (قوله) وكالفسخ الخ) عطف على قوله للضرورة أى وقياساً على الفسخ الخ (قوله) ولا يطالب) أى قوله ولا أقالا شهادة فى المعنى إلى الإقوله وقيل إلى ويجه (قوله) ولا يطالب واحد الخ) لا لشكال ولا سبيل إلى الزام مرن ولا إلى قسمة مهر عليها أه معنى (قوله) كذلك) أى لا يطالب واحد منهما (قوله) بحسب حالها) من يسار أو عسار أه سيد عمر عبارة سم أى فلو كان أحدهما موسراً والاخر معسراً فاعلى الأول نصف نفقة الموسر والثاني نصف نفقة المعسر أه عبارة عش ثم إذا تعين الغنى فهل يرجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظرو لا يبعد الرجوع بما ذكر فيها أه (قوله) لحسبها) فلو طلق أحدهما مثلاً قبل يقال يجب جميع النفقة على الثانى وهو خير بين تجديد العقد والاستمرار على الانفاق والتطليق أو غير ذلك ينبغي أن يحرم أه سيد عمر أقول قضية التعليل بالحسب الوجوب والتخير ثم رابت قال الطائى بعدد ك كلام السيد عمر المذكور مانصه القياس الأول أه والله الحمد (قوله) ثم يرجع المسبوق الخ) ولو فسخ الحاكم عند القياس فينبى أنه لا الرجوع لواحد منهما أه سم يعنى لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه رقة (قوله) وقيل عليها الخ) أى يرجع المسبوق على المرأة ثم يرجع هى على السابق (قوله) وإلا) أى بأن فقد الحاكم أو شق الوصول إليه أو امتنع من الحكم أى الإذن بالبرشة أه عش (قوله) فليغن) أى

الخ كذا مر (قوله) وأيس من تعينه) هلا قيدوا بنظر هذه فيما قبله (قوله) فيجب التوقف الخ) قضيته أنه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ (قوله) نعم بحث الزركشى الخ) فى الروض ولها أى فيما إذا تعين السابق ثم نسي طلب الفسخ للضرورة أه قال فى شرحه وهذه جزم بها الأصل فى موانع النكاح أه وهذه وإن لم تكن مقيدة بالياس يفهم منها حكم الياس بالأولى لليتأمل مع ذلك النقل عن بحث الزركشى كالبقينى (قوله) ناعليهما نصفين) وهو المتمد شرح مر (قوله) بحسب حالها) أى فلو كان أحدهما موسراً والاخر معسراً مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر وعلى الثانى نصف نفقة المعسر (ثم يرجع المسبوق على السابق) لو فسخ الحاكم عند الياس فينبى أن لا رجوع لواحد منهما (قوله) وقبل عليها) أى يرجع عليها ثم يرجع على السابق (قوله) ويتجه) أى كاصو به الاثنى وغيره (قوله) ويتجه أنه لا بد فى الرجوع من إذن الحاكم الخ) وقول فى عاصم العبادى الذى حكاه فى الروضة وأصلها وأجرى عليه ابن المقرى أنه إنما يرجع إذا اتفق بغير إذن الحاكم قطع به ابن كعب حله شيخنا الشهاب الرملى على أن المراد بالاذن هنا الإزام والأزام للشخص لا يرجع به على غيره شرح مر وقوله الإزام أى بأن يرى الحاكم ك الزامها بالرجوع له فإذا اتفق بالزام كما كذلك لكن باذن الحاكم فله الرجوع بخلاف ما إذا اتفق بالزام كما يرى الإزام

لأنه يفسخ بأسباب ولان المدار ثم على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا ويسن للحاكم هنا أيضاً نظير ما مر فيقول فسخت السابق منها ثم الحكم بطلانها إنما هو فى الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج ومحل إن لم يجر من الحاكم فسخ ولا انفسخ باطناً أيضاً حتى لو تعين السابق فلا زوجية أما إذا لم يقع باس من تعين السابق فيجب التوقف إلى تعينه (ولو سبق معين ثم اشتبه) لنسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقيق صحة العقد فلا يرتفع إلا بتبين فيمتنعان عنها ولا تنكح غيرهما وإن طال عليها الأمر كوجه المفقود حتى يطلقا أو يموتا أو يطلق واحد ويموت الآخر نعم بحث الزركشى كالبقينى أنها عند الياس من التبين أى ويظهر اعتبار العرف فيه فطلب الفسخ من الحاكم ويجبها إليه للضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى ولا يطالب واحد منهما بمهر وصحح الامام أن النفقة حال التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع

إبن كعب والدارمى وصححه الخوارزمى واقتضى كلام الرافعى ترجيحه وهو الوجهان أعلاه نصفين بحسب حالهما لحسبها إيجاب لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليهما ثم على غيره ويتجه أنه لا بد فى الرجوع من إذن الحاكم وجد وإلا فلا شهادة نية الرجوع كافى هرب الجمل ونحوه فإن قلت بفرق بأن هنا إيجاب الشرع فليغن عن ذلك قلت وفى بعض تلك النظائر إيجابه أيضاً ولم يغن عنه

ويوجه بأنه إيجاب متعلق بأمر مشتبه بان خلافة فلم يكتف به وحده ولومات أحدهما ونف ارث زوجة أو هي فارت زوج (تنبيه) ظاهر عبارة المتن ركنا أصل الروضة هنا استمرار الوقت وهو مشكل ازيد تضررها به فلذا بحث (٢٧١) ذلك ما ذكره كونهما لم يستحضرا

قول أصل الروضة في موانع النكاح وان طليت الفسخ للاشتباه فسخ كافي انكاح الولين اه فهو صريح كما ترى في أن لها طلب الفسخ هنا للضرورة أي لتضررها بسبب التوقف وفي أنه لا فرق في اجابتها لذلك بين اليأس وعدمه ولا بين بين أن تزويجهما نفقتها مدة التوقف وان لا والحق ان ما هنا والبحث المفرع عليه أقوى مدركا اذ اجابتها بمجرد الاشتباه مع إيجاب نفقتها بعيد جدا فتأمل (فان ادعى كل زوج) عليها (علها بسببه) أي بسبق نكاحه على التعيين والا لم تسمع الدعوى (سمعت دعواهما) كدعوى أحدهما ان انفرد بناء على الجديد) الاصح كما مر (وهو قبول اقرارها بالنكاح) لان لها حينئذ فائدة وتسمع أيضا على وليها ان كان مجبرا لقبول اقراره به أيضا لدعوى أحدهما او كل منهما على الآخر انه السابق ولول التحليف لان الزوجة من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد وتسمع دعوى النكاح في غير هذه الصورة على المجبر في الصغيرة فان اقر فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج

إيجاب الشرع عن ذلك أي اذن الحاكم (قوله ويوجه) أي عدم الاغناء به أي إيجاب الشرع هنا (قوله) فلم يكتف الخ لم يظهر لوجه التفرع (قوله) ونف ارث زوجة أي ان لم يكن له غير ما والاخص منها من الربع او الثمن اه معنى (قوله) فارت زوج) التي تبين الحال او الاصطلاح اه معنى (قوله) بحث ذلك أي الزكشي والبقني وكذا ضمير قوله الاتي وكأما الخ وقوله ما ذكر أي انها عند اليأس من التبين الخ (قوله) قولها أي الشيخين في أصل الروضة الخ اعتمدها المعنى وما لا إليه السيد عمر عبارة قوله فسخ كافي انكاح الولين قد يقال هذا أوجه للضرر في الجملة اه (قوله) انتهى أي قولها وكذا ضمير فهو صريح (قوله) ما هنا أي قول الشيخين في هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله) والبحث) عطف على ما هنا أي بحث البقني والزكشي وقوله عليه أي على ما هنا وقوله أقوى خبر ان قول المتن فان ادعى كل زوج عدلها الخ قال الشهاب سمع عن شيخه البرلسي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كاذر كان تنازع وزعم كل انه السابق وانما تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل ويعرف أن المعنى هذا بما رجعة الرافعي الكبير اه رشيدى أقول ويصرح بذلك المعنى دخول المعنى على المتن بماضيه وما تقدم كله عند اعتراف الزوجين بالاشكال فان ادعى الخ (قوله) أي بسبق نكاحه) الى قوله ولا تسمع دعواه في المعنى والى المتن في النهاية (قوله) على التعيين) أي وكل منهما كف ما عندنا سقاط الكفاة كما مر اه معنى (قوله) على التعيين) هذا من جملة التفسير للفتن لا تقيدله من الخارج وبه يندفع استشكل الرشيدى بماضيه قوله على التعيين انظر كيف يتأتى هذا التقيد مع إضافة سبق الى ضمير المدعى المقيدان الصورة أن يقول كل في دعواه أنها تعلم الى السابق وأي تعيين بعده هذا اه (قوله) والا) أي بان ادعى كل عليها بسبق أحدهما سمعني ورشيدى (قوله) لم تسمع للدعوى) للجهل بالمدعى معنى واسنى (قوله) كما مر) أي في اوائل فصل اركان النكاح (قوله) لان الخ) عبارة المعنى ثلاث يتصل حقهما فان لم يقبل اقرارهما لم تسمع الا فائدة فيه (قوله) لها) أي الدعوى اه عرش وكان الاولى أي لسماح الدعوى (قوله) لا دعوى أحدهما) أي الزوجين اه عرش (قوله) لا تدخل تحت اليد) أي فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر اه معنى (قوله) غير هذه الصورة) يعني غير صورة ما اذ الزوجان الماشتملة على الصور الخمسة المتقدمة بان ادعى شخص على الولي انه زوجه اباهما ورشيدى (قوله) والكبيرة) أي البكر اذا الكلام في الولي المجبر وبقيده كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تقيده فيما يأتي انفا التيب بالصغيرة الاطلاق هنا وبأن على المعنى ما يفيد انفا (قوله) بعد تخلفه) أي الولي (قوله) تخلفها الخ) أي الكبيرة البكر بقرينة المقام وقيد المعنى بالتب عارته ثم ان حلف أي المجبر فلم يدعى تخلف التيب أيضا بعد الدعوى عليها فان نكلت حلف المدعى اليقين المردودة وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولو لا يتقدح فيه حلف الولي اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام بخالف لكلامهم السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها فليراجع (قوله) صغيرة) قضية اطلاقهم في فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعليم الاتي انفا انه ليس بقيد (قوله) من تخلفه) وهو قوله لانه ان الخ (قوله) له) أي لقول البغوى المار (قوله) فان اقرت لها) أي قوله وهو عتمل في النهاية والمعنى الا ان صريح الاول وظاهر الثاني ان حلف الولي على البيت (قوله) فان اقرت لها الخ) وظاهر أن المراد أنها أقرت لها بعبارة واحدة والا فالزوج من أقرت له أو لا كما هو واضح اه رشيدى

بلا رجوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله) في المتن فان ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كاذر كان تنازع وزعم كل انه السابق وانما تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل يعرف ان المعنى هذا رجعة الرافعي الكبير (قوله) والا) أي بان ادعى كل عليها بسبق أحدهما (قوله) لم تسمع الدعوى) قال في شرح الروض للجهل بالمدعى (قوله)

وأخذها الكبيرة لكن للزوج بعد تخلفه تخلفها ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ولي تيب صغيرة وإن قال نكحتها بكر لانه الآن لا يملك انشاء فلا يقبل اقراره به عليها قاله البغوى ويؤخذ من تخلفه محبة حمل الغزى له على ما ذالم يكن له بينة بما ادعاه (فان) أقرت لها

فكدهمه او (انكرت حلفت) هي او انكرت وليها المجبر وحلف وان كانت رشيدة على نفي العلم بالسبق لوجه اليمين عليها بسبب فعل غيرهما لكل واحد منهما يميناً انفراداً او اجتماعاً وان رضيا يمين واحدة وسكوت الشيعين على ما يخالف ذلك لا يمل بضعفه بما قرراه في الدعاوى وغيرها وإذا حلفت لهما بقى التداعي والتحالف بينهما والممتنع انما هو ابتداء التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها فن حلف فالتكاح له كذا تقلده عن الامام والغزالي وافرأوا اعتراضاً بان المنصوص وعليه الاكثرون انهما لا يتحالفان مطلقاً قال جمع فليبق الاشكال وقال ابن الرفعة بل يبطل التكاحان بحلفها قال الاذري وهو المذهب وعن النص انه لو امتنع حلفها نحو خرس اى مع عدم اشارة مقهية او عنه اوصياً فسخا ايضاً وهو محتمل الا نى صباها لانه ان كان لها جبر فقد مروا لا فانظار بلوغها سهل لا يسوغ بمثله الفسخ (وان اقوت لاحد هما)

اى وسياق في المتن انفا (قوله فكدهمه) فيقال لها امان تقرى اى تخفى اه نهاية قال عرش قوله اما ان تقرى اى اقراراً يرد به بان يكون واحد منهما فقط اه (قول المتن حلفت) يضم اوله بخطه ولو حلفها الحاضر فلانها ب تحليفها اى وجه الوجهين نهاية ومعنى وقد يفيد ايضا قول الشارح الا نى انفراد الخ (قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلف لكدهمه مسمى حلفها الا نى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما فاده كلام شرح الروض اى والنهاية وهو ظر اه م وقال السيد عمر قد يقال صنيع الشارح اولى بما في النهاية في شرح الروض فليتنامل اه وامل وجهه ان الاصل في اليمين ان تكون موافقة للجواب (قوله بالسبق) اى على التعمين (قوله بسبب نعل غيرهما) هذا واضح في الزوجة واما الولي فلا يتأني فيه الا اذا كان وكل يتزوجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) اى وجوباً عرش ومعنى (قوله وسكوت الشيعين الخ) يعنى عدم تعرضهما لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما يميناً مستقلة على الاصح عبارة المعنى تنبيهه فقبضه كلامه الا كنهاف يمين واحد هو احد وجهين قاله الفقهاء والوجه الثاني لكل منهما يمين وان رضيا يمين واحدة به قال البغوى وهو الوجه كما رجحه السيكي اه (قوله انهما لا يتحالفان الخ) وهو الوجه نهاية ومعنى (قوله مطلقاً) اى لا ابتداء ولا بعد حلف الزوجة (قوله ليمتنع الاشكال) اى الاشبهة في التكاحين بحلفها على نفي العلم به (قوله بل يبطل التكاحان الخ) لعله اذا لم يكن هنالك ولي يجبر الا فلهما تحليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعه قوله سمعتم جزم به في قوله اخرى (قوله بحلفها) وان ردت عليها اليمين خلفاً او نكلاً بقى الاشكال وقياس قول ابن الرفعة انهما لو حلفا او نكلا بطل نكاحهما كالوا عتر قابلاً لاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره فان حلف احدهما اليمين المردودة ثبت نكاحها ويحلفان على البت معنى راسى (قوله وهو المذهب) وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره وجرى عليه الشيخ في شرحه على البهجة نهاية (قوله او عته) اى خبل (قوله اوصياً) انظره مع ان الصورة انه زوجها وليان بانها اه رشيدة وقد يجاب بانه نظراً لما سبق في الشارح والنهاية من قولهما وتسمع دعوى النكاح في غير هذه الصورة الخ ((قوله فسخا)) عبارة النهاية والمعنى يفسخ النكاح اه وقال عرش قوله يفسخ الخ لعل المراد يفسخ الحاكم وعبارة صحيح فسخا ايضاً اه وهي تفيد انه لا يفسخ بنفسه بل لابد من فسخ الزوجين فليراجع اه اقول ويجعل قول الشارح فسخا منبياً للقول اى يبطل النكاحان ترتفع المخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما

في المتن حلفت) ضبطه المصنف بخطه يضم اوله شرح مر (قوله حلفت) على البت شرح مر (قوله على نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسياق فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا للعلم به ان كلاماً من الزوجين والى يحلف على البت وحمل في شرح الروض كلام الروض في الولي على ما نى فلذا اقيده حلفه بانه على البت حيث قال مع المتن ولهم الاول ولهما الدعوى بما مر على الولي المجبر ويحلف على البت ولو كانت موليته كبيرة الخ اه (قوله على نفي العلم) هذا مسمى حلفها الا نى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما فاده كلام شرح الروض وهو ظاهر (قوله وإذا حلفت لهما بقى التداعي الخ) قال في الروض وكذا لو ردت اى اليمين عليها خلفاً او نكلاً بقى الاشكال قال في شرحه وقياس ما مر عن ابن الرفعة اى قياس بطلان النكاحين بتأديهما انهما لا يتحالفان اذا حلفت ان يقال فان حلفا او نكلا بطل نكاحهما كالوا عتر قابلاً لاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره وجرى عليه في شرح البهجة اه ثم قال في الروض عقب ما ذكره والاى بان حلف احدهما اليمين المردودة فيقتضى الحالف ويحلفان على البت انتهى (قوله بقى التداعي والتحالف بينهما) والممتنع انما هو ابتداء التداعي والتحالف بينهما من غير ربط الدعوى بها (قوله بان المنصوص الخ) اعتمد شيعتنا الشهاب الرمى (قوله بل يبطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هنالك ولي يجبر والا فلهما تحليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجعه (قوله وهو المذهب) وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره شرح مر (قوله فسخا ايضاً) عبارة مر وينفسخ النكاح

بإعلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح أيضا عبارة الرشيدى قوله بنفسه النكاح أى فى جميع الصور لا ينافيه أنه فى الصور الثلاث محكوم ببطلانه لأنه إذا لم يحصل من الزوجين تداخ كل علم عامر عن الشيخ عميرة فليراجع اه أقول بعمل الانقاسخ على ظاهر ماى الانقاسخ بنفسه يتدفع المناقاة من اصلها **(قوله على التمين)** إلى قوله ويظهر فى النهاية الاقوله اى السماع الى المتن وقوله الدال الى وما انفهمه **(قوله من يصح اقرارها)** اى بان كانت بالغة عاقلة وسفية وفاضة وسكرانة بكر او ثيبا كما مر له بعد قول المصنف وقبل اقرار البالغة الخ اعش **(قول المتن ثبت نكاحه الخ)** وقولها لاحدهما لم يسبق نكاحك اقرار منها الآخر ان اعترفت قبله يسبق احدهما والى يجوز ان يقع معا فلا تكون مرة يسبق الآخر اه معنى **(قول المتن وتحليفها)** الاولى اى ان يقرأ بالنصب مفعول معه حتى لا يعترض على المصنف باقرار بنتى فتأمل اه سيد عمر ويرد عليه ان جمهور النجاة اشترطوا كون عامل المفعول معه فعلا او معنى فعل **(قوله لان التحليف الخ)** او على التأويل بالمذكور اه سم **(قول المتن فيمن الخ)** اى فى مسئلة اه معنى **(قوله وهو الاظهر)** الى قوله لانها حالت فى المعنى **(قوله فيحلف الخ)** اما إذا لم يحلف بين الدلا غرم عليها نهاية ومعنى **(قوله ويغرمه الخ)** اى فى الحالين اه سم زاد المعنى وان لم تحصل له الزوجة اه **(قوله لانها حالت الخ)** قضية هذا التعليل مع معلوله لانها لا تطالبه بالبرو وقديوجه بأنه لا سبيل الى الزام مبرين نعم الاقرب انها لا تطالبه بالبرم بعد انقضاء النكاح الاول بالموت والطلاق فليراجع **(قوله ما تقرر)** اى قوله ويغرمهم المثل **(قوله ان اقرارها له الخ)** اى حقيقة او حكايان نكلت وردت اليمين على الثانى اعش **(والا صارت زوجة للثانى)** وتتمدد للاول عدة وفاة لم يطأها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلاثه اقرامدة الوطء ما تكن حامللا والقياس انها ترجع على الثانى بما غرمته له لانها إنما غرمته للحيلولة اه نهاية وشرح الروض قال عرش قوله والقياس الخ والقياس ايضا انها لا تراث من الاول لدعواها عدم زوجية ومن ثم سلبت للثانى بلا عقد عملا باقرارها له **(قوله وخرج)** الى قوله كزوجتها فى المعنى **(قوله مالم يتعرض للسبق الخ)** فليعمرو يحتاج لتحريرها الاول مالم يحكم فيما لو ادعى معا الثانى مالم يحكم فيما لو اقرت لاحدهما ثم لاخر والظاهر ان الكلام فيه كافى الصورة السابقة فى دعوى العلم بالسبق الثالث فيما اذا ثبت النكاح للمدعى الاول يمينته هل تسمع دعوى الثانى مطلقا او حتى ينقض النكاح الاول بموت او نحو هو على كل فاحكمه لم ار فى جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيد عمر اقول والظاهر ان الكلام فى الاول كاللثانى كافى الصورة السابقة وقدّم هناك عن المعنى وشرح الروض حكم نكولها وبينهما ويمين احدهما ونكولها راجعه وان دعوى الثانى تسمع مطلقا لان اليمين المردودة كالاقرار وان الحكم ايضا كما فى الصورة السابقة والحاصل اخذ من كلام المعنى ان الفرق بين الصور تين انما هو فى كون الحلف على نفى العلم فى الاولى وعلى البت فى الثانية **(قوله وفصل)** اى القدر المحتاج اليه اه معنى **(قوله فيحلف بالخ)**

(قوله واقرده لان الخ) او على التأويل المذكور **(قوله ويغرمه الخ)** اى فى الحالين **(قوله مالم يعتد من الاول عدة وفاة لم يطأها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلاثة اقرامدة الوطء مالم تكرر حامللا شرح روض **(قوله والا صارت الخ)** قال فى شرح الروض والقياس انها ترجع على الثانى بما غرمت له لانها إنما غرمته للحيلولة اه فان كانت الدعوى على المجبر عبارة شرح الارشاد ولزوجين الدعوى بما مر على المجبر ويحلف على البت وان كانت وليته كبيرة لصحة اقراره ثم ان حلف لله تحليفه ايضا فان نكلت حلف المدعى يمين الرود ثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدر فيه حلف الولى انتهى وقياس ذلك انهم المولى بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلها تحليف الولى ايضا فان نكل حلف المدعى يمين الرود وثبت نكاحه فان قلت لكن قول الشارح كغفره واذا اطقت لهما الخ يخالف ذلك بناء على المعتمد منه وهو ما عليه الاكثر وانهم لا يمتثلان مطلقا ومقالة ابن الرفة عليه انه ييطال النكاحان بخلفهما الا ان يخص هذا بما اذا لم يكن ثمولى مجبر قلت لا تسلم المخالفة اما اولا فلان هذا مفرض فيما إذا لم يتعرض للسبق ولا**

حلف المدعى منهم اولا وثبت نكاحه كالمواثيق وان حلف الولي (ولو تولى جد طر في عقد تزويج بنت ابنه) البكر او المجنونة كمنكح الشطره
 المنصف وبه يعلم اشتراط اجبار مو به صرح العراقيون واعتمده ابن الرافعة في تتبع ذلك في بنت الابن التي تبالي العاقلة (باب ابنه الآخر)
 المحجور له والاب فيها ميت او ساقط الولاية (صح في الاصح) لقوة ولايته وشقته دون سائر الاولاد وكما يبيع فيجب عليه الاتيان بالايجاب
 والقبول كزوجتها وقيل نكاحها (٢٧٤) بالواو فلا يجوز حذنها كما قاله صاحب الاستقصاء وابن من واقضاء كلام غيرها خلافا

لمن نازع فيه اذا جمل المتناسب
 الغرض من متكلم واحد
 لا بد لها من عاقل جامع
 يدل على كمال اتصالها والا
 لسكان الكلام معها فمات
 غير ملتزم ولا يتو لها غير
 الجحد حتى ويكلمه بخلاف
 ويكلمه او يكلمه وهو حتى
 الحاكم في تزويج مجنونة
 مجنون وبحت البقيني في
 غم يريده ان يزوجه بنت اخيه
 بابنه الصغير ان الحاكم
 يزوجه منه لولده لان
 ارادته القبول لولده صيرته
 كولي يريده ان يزوجه
 موليته فيزوجه الحاكم
 (ولا يزوجه ابن العم) فلا
 اذ مثله في ذلك المعتقد
 وعصبته (نفسه) من موليته
 التي لا ولي لها اقرب منه
 لانها في امر نفسه ولا نه
 ليس كالجد (بل يزوجه
 ابن عم في درجته) لا يشترط
 معه في الولاية لا ابعده منه
 لحجبه به (فان قد) من
 درجته (ففاض) لبدما
 بزوجهاته بالولاية العامة
 كقد وقولها وفي قولها
 زوجني من نفسك يجوز
 للقاضي ان يزوجهها بهذا
 الاذن اذ معناه فوض امرى
 الى من يزوجهك اباي

ويجوز لها ذلك ان لم تعلم سبقه وعدم العلم يجوز لها الحلف الجازم اه معني (قوله حلف الخ) وإن نكل
 حلف المدعى بين الرد وثبت نكاحه شرح الارشاد اه سم (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدر
 حلفه وقياس ذلك انها لم يبدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت قبلما تخلف الولي ايضا فان نكل حلف
 المدعى بين الرد وثبت نكاحه اه سم (قوله جد) الى الفصل في النهاية لا لقوله كزوجتها به الى ولا
 يتولاها (قوله اشتراط اجبارها) اي في تولى الطرفين اه سم (قوله) به صرح العراقيون معتمداه عشرين
 (قوله النبي الخ) ومعلوم انها اذنت له اه عشرين (قوله البالغة) هلا سقطه اذا اجبار في الذيب الصغيرة
 العاقلة ايضا اه سم (قوله وكما يبيع الخ) عطف على قوله لا في الخ وقياسا على البيع (قوله بالواو فلا
 يجوز حذنها) وهذا كما قاله الشبني راي مرجوح ومعني ونهاية عبارة سم قال في السكنى والاوجه انه ليس
 بشرط اه (قوله اذا جمل) اي قوله غير ملتزم مردود بان هذا للاولوية لا للصحبة اه نهاية (قوله ولا يتولاها)
 الى الفصل في المعنى لا لقوله اذالى بخلاف (قوله غير الجحد) شمل الحاكم وسيصرح به اه عشرين (قوله وحتى
 الحاكم الخ) ولو تزوج الحاكم من لاولي لها لمجنون ونصبه من يقبل وبزوجهاته وبالعكس صح كتابه
 عليه الزكشي اه نهاية زاد المعنى لكن لا يصح في الاولى الا على راي مرجوح اه (قوله وبحت الخ)
 اعتمده النهاية والمعنى ثم قال وللمعنى تزويج ابنة اخيه بائنه البالغ ولا ينعم تزويج ابنة عمه بائنه البالغ لانه لم يتول
 الطرفين وليس له اى للشخص تولى الطرفين في تزويج عبيده بامته بناء على عدم اجبار له وهو الاصح اه
 (قوله ان الحاكم يزوجه) من لولده اي فيقبل له ابنة عمه ومعني (قوله ان تزوجه الخ) اي لنفسه (قوله
 نفسه من وليته) لعل فيه قبا والاصل موليته من نفسه او لفظه من زائدة (قوله لا ابعد) فاذا كان ابن العم
 شقيقا وله ابتاع احداهما شقيق والآخر لاب زوجته منه الاول اه معني (قوله وفي قولها الخ) عبارة
 المعنى ولو قالت لابن عمها او لمعتقها زوجني الخ اه (قوله هذا الاذن) ظاهرا وصريح في انه لا يتوقف على
 اذن الولي وقوله اذ الخ يوم خلافه فليحرره سعيدهم اقول ولعل الايهام المذكور حمل المعنى على اسقاطه
 (قوله اذ معناه الخ) اي يحل لفظا على ذلك وان لم تعرف معناه اه عشرين (قوله او المحجورة) اي بقوله
 له اه معني (قوله من قوة) اي كالسلطان اه معني (قوله لان حكمه) اي الخليفة اه عشرين (قوله
 اي واحدا في الايجاب الخ) بل طريقه ان يتولى هو طرفا والقاضي آخر كما تقدم في قوله وبحت
 الباقي الخ اه عشرين

لعلها به وقول الشارح المذكور مفروض فيما اذا تعرض لذلك فهم مستلزمان واما ثانيا فلا نه يمكن تخصيص
 القول المذكور بما اذا لم يكن ثم لم يجز قلنا بل (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدر حلفه (قوله وبه
 يعلم اشتراط اجبارها) اي في تولى الطرفين (قوله البالغة العاقلة) هلا سقط قوله البالغة اذا اجبار في
 الذيب الصغيرة العاقلة ايضا (قوله بالواو) قال في السكنى والارحاه انه ليس بشرط (قوله بالواو الخ)
 وقضية اطلاقه اي المتن عدم تعيين الواو قد منع بان غايته اثبات الاولوية لا توقف الصحة عليها
 (قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد النزاع مر (قوله فمات الخ) ممنوع (قوله وبحت البقيني في غم الخ) وللمعنى
 تزويج ابنة اخيه بائنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احد هما بائنه الطفل لم يصح بل يقبل له
 والحاكم يزوجه منه شرح مر

(فصل)
 بخلاف زوجني فقط او بن شئت لان المفهوم منه تزويجها باجني (فلو اراد القاضي نكاح من لاولي لها) غيره
 لنفسه او المحجورة (زوجه من) هي في عمله سواء من (اوتة من الولاية) ومن هو مثله (او خليفته) لان حكمه نافذ عليه وإن اراد الامام
 الاعظم تزوجه خليفته (وكا لا يجوز لو احدثوا الطرفين) غير الجحد كمر (لا يجوز ان كل وكلا في احدهما) ويتولى هو الآخر (او وكيلين
 فيهما) اي واحدا في الايجاب وواحد في القبول (في الاصح) لان فعل وكيله كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان قصر فمما بالولاية العامة

(فصل في الكفارة) وهي معتبرة في النكاح لاصحته. مطلقا بل حيث لا رضاهن المرات وحدها فيجب ولا عنه وقع ولها الاقرب فقط فيها عداها (زوجها الولي) المنفرد كما بنواخ مسلمانا او ذميا في ذمية كيان في نكاح المشرک من جملة ضابط ذكره اخذنا من اطراف كلامهم فراجعه فانه مهم (غير كفؤ برضاها او) زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستون) في درجة واحدة كاخوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفينة وإن سكنت البركة بعد استئذنا فيه معينا او بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقين) صرحنا (٢٧٥) (صح) التزوج مع الكراهة وإن نظر

فيها وقال ابن عبد السلام بكرة كرامة شديدة من فاسق لا لربية وذلك لان الكفارة حقها وحقهم وقد رضوا باسقاطها ولا نه ^{عليه السلام} امر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح اسامة حبه وهو مولى وزوج ابو حذيفة سالما مولاه بنت اخيه الوليد بن عتبة متفق عليهم والجمهور ان موالى قريش ليسوا الكفاه لهم وزوج ^{عليه السلام} بناته من غير الكفاه وان جاز ان يكون لاجل ضرورة بقاء نساها كزوج ادم بناته من بنه لذلك تنزلت لا تغاير الحائض من نكاح النسيين وخرج بقوله المستون الا بعد فاته وإن كان ولها وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه ولها خلافا من رجمه لاحق فلهذا كما قال (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ (برضاها فليس

للابعد اعتراض) لإدخاله له لأن في الولاية ولا نظر إلى قصره بل هو العار لنسبه لأن القرابة يكسر انتشارها فيشك اعتبار رضا الكل ولا ضابط

(فصل في الكفارة) (قوله في الكفارة) إلى قوله والذي يتجه في النهاية إلا قوله من جملة ضابط إلى المتن وقوله وإن نظر فيها وقوله كزوج آدم إلى وخروج (قوله لاصحته مطلقا) الا وضوح لاصحته لمطلقا (قوله ولا عنه) الاولى إسقاطا (قوله لئلا عداها) أي الجب والمنة اه عش (قول المتن زوجها الخ) على تقدير اداة الشرط أي لزوجها (قوله مسلمانا الخ) أي سواء كان الولي مسلمانا الخ (قوله او ذميا في ذمية) أي إذا ترافعا بينا عند العقود إلا فليس لنا التعرض لهم على ما يأتي في نكاح الكفارة اه عش (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة وقوله كاخوة أي أشقاء أو اب عند تقديم اه وشيدى (قوله غير كفؤ) مفعول أو زوجها (قوله ولو سفينة) ولو محجورة لان الحجر إنما هو في المال فلا يظهر لفسهها اثر هنا واستثنى شارح التبعين كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا لقوله تعالى ولا تنكحوا المشرکين حتى يؤمنوا اه معنى (قوله وإن سكنت) غاية اخرى اه وشيدى (قوله معينا) حال من ضمير ليه الرابع إلى غير كفؤ اه وبها بشخصه واسمها ونسبه كابن فلان مثلا لانها متمكنة من السؤال عنه كذا في عش (قوله او بوصف الخ) أي أو بمنزلة العنوان بان يقال مثلا رجل غير كفؤ لك (قول المتن ورضا الباقين) صرح أي وإن لم تعرف الكفارة لاهي ولا ولها لاهم مقصرون بذلك عن ذلك اه عش (قوله مع الكراهة) إلى قوله ولا يرد في المعنى (قوله وإن نظر الخ) عبارة المعنى ويكره التزوج من غير كفؤ برضاها كما قاله المولى وإن نظره الاذرعى ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين إلا أن تكون تخاف من فاحشة او ربه اه وظاهر رجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله لا لربية) أي تنفاس عدم تزويجه كانه خيف زناه بالولم ينكحها أو تسقط فاجر عليها عش وشيدى (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن اه عش (قوله والجمهور الخ) جواب سؤال العبارة المعنى قال قيل مولى قريش الكفاهم احب بان الجمهور على المنع اه وزوج ^{عليه السلام} الخ عطف على قوله امر فاطمة الخ (قوله وتقديم غيره لا يسلب الخ) جملة معترضة اه عش ويجوز عطفه على اسم كانه غيره (قوله لاحق له فيها) أي الكفارة (قوله لإدخاله) لان في الولاية) أي في التصرف بها وتزويجها وإلّا لثاني قوله السابق فانه وإن كان ولها الخ اه وشيدى عبارة سم قد بنى في قوله السابق وإن كان ولها الخ إلا أن يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو نحو ذلك فليتنامل اه أي فكان الاولى في التزوج كاعبر في المعنى والمحلى وشرعى الروض والمنهج (قوله لدونه) أي الكل اه سم عبارة الرشيدى أي دون رضا الكل اه قال عش أي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السيد عمر مانعه قوله ولا يرد عليه ما المورده عليه اه سم (قوله أي غير الكفؤ) إلى قوله والذي يتجه في المعنى إلا قوله لا يجب بوضوح الفرق (قوله ولا عنه) الو او انب من أو اه سيد عمر (قوله ولم يرضاها الخ) سيد عمر عتبه ثم يره (قوله ثم بان) أي يتخلل أو فسح وغير ذلك سم

(فصل في الكفارة) (قوله وقال ابن عبد السلام بكرة الخ) عبارة الزكشى عنه إلا ان يخاف من فاحشة او ربه اه (قوله تنزل) فضيته امتناع تزويج بعض افراد الخل الواحد بعض (قوله إذ لاحق له الآن في الولاية) قد بنى في قوله السابق وإن كان ولها تقدم غيره عليه لا يسلب كونه ولها إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو ثمة الولاية أو نحو ذلك فليتنامل (قوله ولا ضابط له) أي الكل (قوله ثم بان) أي يتخلل أو فسح وغير ذلك (قوله برضاها فقط) أي دون رضاها فظاهره وإن صرحوا بالرجوع

لدونه فيتميد الاسر بالاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المعتبر حينئذ رضا الابدل لانه الولي والاقر بالعدم (ولو زوجها احدهم) أي المستون (به) أي غير الكفؤ لغرض جوار عنه (برضاها دون رضاها) أي الباقين ولم يرضاها بالمرءة (لم يصح) وإن جهل الماقد عدم كفاها ته لاحق جميعهم (وفي قول يصح لهم الفسخ) لان النقص يقتضى الخيار فقط كميح المبيع وجب بوضوح الفرق اما المجهوب والعين فيكني رضاها وحدها به لاحق فيه لها فقط. اما إذا رضوا به أو لا ثم بان ثم زوجها احدهم به برضاها فقط

ليصبح على مقتضى كلام الروضة وجزء به بعض مختصرها والذي يشبهه فاقا لصاحب الكافي وجزء به صاحب الانوار مقابلة لان هذه عصمة جديدة وقد ما يصح به ما ياتي قربان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لان هذه في الجملة بخلاف إعادة البائن (ويجوز القولان في تزويج الاب) وإن علا

وبكر صغيرة أو تزويج الاب او غيره (بالغة غير كفؤ بغير رضا) أي البالغة المجبرة بالنكاح وغيرها بعدم الكفؤ بان اذنت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج (في الاظهر) التزويج (باطل) لانه على خلاف الغبطة (وفي الاخر يصرح وللبالغة الخيار) حالا (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت) لما مر ان النقص إنما يقتضي الخيار وقبل التغيير وسياق في باب الخيار ما يدل مناته حيث كان هناك إذن في معين منها او من الاولياء كفي ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انه متى ظنت كفايته فلا خيار الا ان بان معيبا او رقيقا وهذا محل قول البغوي لو اطلقت الاذن لوليها أي في معين فبان الزوج غير كفؤ تخفرت ولو زوجها المجبر بغير الكفؤ ثم ادعى صغرها الممكن صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وإنما لم يكن القول قول الزوج لانه يدعي الصحة لان الاصل استحباب الصغر حتى ثبت خلافه ولا نه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لان

ونهاية ومعنى (قوله فيصيح) اعتمده لانه المعنى وفي سم اعتمده مر وأتى به الشباب الرمي اه (قوله) على مقتضى كلام الروضة (الخ) عبارة المعنى كما هو قضية كلام الروضة وجزء به ابن المقرئ اه زاد النهاية وأتى به الولد رحمه الله تعالى اه (قوله) وما يصح به ما ياتي (الخ) دعوى ان ما ياتي قريبا يصح بذلك ليست في محلها بل عنوة معناه وانحاز لظهور الفرق لان الاحتياج إلى إذن السيد في أصل العقد الكلام فيما نحن فيه امر تابع خارج عن العقد وايضا فعلق السيد برقيقه فوق تعاق الولي بمولاه اه سم بخلاف (قوله في الرجعة) أي رجعة عبده (قوله وإن علا) إلى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشدي عبارة سم قوله بالنكاح هل زاد او بعد الكفؤ فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكفؤ. وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بمحمل النكاح متعلقا بالمجبرة فحمل بعدم الكفؤ المتعلق برضاها راجعا لكل من المجبرة وغيره (قوله وغيرها) أي غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت) (الخ) تصوير لعدم رضا غير المجبرة بعدم الكفؤ. (قوله من غير تعيين) سياق يخبره في قوله وسياق (الخ) (قوله ومن الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفايته) أي وهو معين كما علم من التفسير الآتي اه رشدي أي ومن أول كلامه (قوله إلا ان كان معيبا) (الخ) أي بخلاف ما لو بان فاقا ردف في النسب والحرقة مثلا فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير إذن فان النكاح باطل اه ع (قوله وهذا) أي المستثنى المذكور محل قول البغوي (الخ) أي فإداه بغير الكفؤ خصوص المغيب والريق (قوله صغرها) أي المجبرة (قوله) لانه يدعي (الخ) لتدليل البغوي. وقوله لان الاصل الخ لتدليل لفي (قوله) استصحاب الصغر مقتضى هذه العلامة لو مات الزوج وادعى وارثه صغرها حتى لا تثر صدق اه ع (قوله) ويصرح بذلك قول الشارح الآتي قال القاضي (الخ) (قوله) وكذا تصدق الزوج (الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طاعة بعد الكمال اه سم عبارة ع (قوله) وكذا تصدق الزوج (الخ) فنياس ماسيا في السفينة ونحوها ان محل ما ذكر اذ لم يمكنه بعد بلوغها اختاره اه وهل يقيد هذا بكونها عالة بالمسئلة لانها ما يخفى على العوام الاقرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه لا يرجع (قوله حال عقد المجبر) (الخ) أي بالاولى في غير المجبر (قوله ولو زوج الحاكم) (الخ) قال في الروضة قال الشافعي في الاملا لو زوج اخته فمات الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضا وانها لا تثر فقالت زوجتي برضا فاقول قولها وترث شرح الروض اه سم (قوله) وانكر (قوله) كذا في بعض

الحق لعنير مع عدم انزعاه عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوج إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجبر النسخ عليها بغير الكفؤ قال القاضي لو زوج الحاكم امرأة ظانا بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا تثر وانكرت تصدق

يبيحه كالأدعي في البائع صفره عند المقدوم أمكن (ولو طلبت من لاولي لها) غير القاضي لعدم غير أم وقد شرطه (أن يزوجه السلطان) الشام
حيث أطلق للقاضي ونائبه ولو في معين كأم (بغير كفو ففعل لم يصح) التزويج من غير (٢٧٧) محبوب وعين (في الاصح) لمافي من تركه

الاحتياط بمن هو كالنائب
عن الولي الخاص بل وعن
المسلمين ولهم حظ في
الكفاة وقال كثيرون أو
الا كثرون يصح وأطال
جمع متأخرون في ترجيحه
وتزييف الاول وليس كما
قالوا وخبر فاطمة بنت قيس
السابق لثنافيه إذ ليس
فيه انه صلى الله عليه وسلم
زوجها اسامة بل اشار
عليها او امرها به ولا
يذكر من زوجها فيجوز
ان يكون زوجها ولي
خاص برضاها وخص جمع
ذلك بماذا لم يكن تزويجه
لنحوغية الولي أو عضله
او احرامه والا لم يصح
قطعا لبقاء محقه وولايته
وعلى الاول لو طلبت
ولم يجبها القاضي فهل
لها تحكيم عدل وزوجها
حينئذ منه للضرورة أو
يمنع عليه كلقاضي محل
نظر ولعل الاول
اقرب ان لم يكن في
البلد كما يرى ذلك اثلا
يؤدي ذلك الى فسادها
ولانه ليس كالنائب
باعتباره السابقين ثم
رايت جمعا متأخرين
بحسبوا انها لو لم تجد كفو
وخافت العنت لزم
القاضي اجابتها قولا
واحد الضرورة كأبيحت

النسخ ولعل الضمير على هذه لما حكى وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرأة وهي الظاهرة أو
الصحيحة (قوله كالأدعي البائع الخ) في التنظير به نظر فإن الثاني يدعي لنفسه حاله وعاملها من غير هو الاول
يدعي على غيره حاله وعاملها منه فثابت ثم رايت فرج الاملاء وهو منافض لما قاله القاضي ومؤيد لما حقه
فثابت مراقبا للانصاف مجابا للاعتساف اه سيد عمر اقول وقد مر عن عث اخذا من تعليمهم
بالانصاف ما يوافق قول القاضي (قوله غير القاضي) الى قوله وعلى الاول في المعنى الى قوله ثم رايت في
النهاية (قوله أو لقد شرطه) أي الغير اه رشدي (قوله حيث أطلق) أي السلطان اه عث (قوله
ولو في معين) غايقة في النائب اي وان كان النائب نائبه في شيء معين اي شامل للانكحة اه رشدي وعبرة
الكردي اي ولو كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كأم) اي في شرح ولو فقد المعتق زوج
السلطان اه كردي (قوله ولهم حظ) اي للمسلمين اه عث (قوله وقال كثيرون الخ) هذا مقابل
الاصح (قوله وتزييف الاول) اي ما صححه المصنف من عدم الصحة (قوله وليس) اي الحكم كما قالوا اي
الكثيرون والاولا كثرون (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أي أنفاني في شرح ورضا
الباقين صح (قوله لا ثنافيه) اي ما صححه المصنف قال سم قد يقال بل ثنافيه لانه واقعة حال قولة والاحتال
يعمم اه (قوله او امرها) اقتصر النهاية والمعنى على ما قبله (قوله برضاها) اي التي صلى الله عليه وسلم
وهي اه عث ولعل الاول تأنيت الضمير كما في بعض النسخ في المعنى (قوله وخص جمع ذلك الخ) اي
الثاني اه عث (قوله لنحو غيبة الخ) اسقط المعنى لفظة النحو (قوله والا لم يصح قطعا) جزم به المعنى بغير
عرف للجمع (قوله لبقاء محقه الخ) شامل لصورة العضل فثابت سم اقول وجهه ظاهر لان عضله يمنع
التزويج من غير الكف لا يغل بولايته والعضل اغل المنع من التزويج بالكف اه سيد عمر (قوله وعلى
الاول اي الاصح (قوله لو طلبت الخ) مفهومة انها لو لم تطلب وحسب حكمة ابتدأ لم يصح ولعله غير مراد بل يكتفي
عليها بما تنهه اه عث (قوله منه) اي من غير كف (قوله عليه) اي المحكم (قوله ولعل الاول اقرب)
عبارة النهاية والاولاه الاول اه (قوله يرى ذلك) اي تزويجها من غير كف (قوله ولانه) اي المحكم
(قوله باعتباريه السابقين) وهما النهاية عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه عث (قوله ثم رايت
جمعا متأخرين بحسبوا الخ) اي في جمع الصور الشاملة لثنية الولي وعضله واحرامه عبارة فتح المعين اما القاضي
فلا يصح له تزويجها من غير كف وان رخصت به على المعتد ان كان لها ولي غائب ومفقود لانه كالنائب عنه فلا
يترك الحظ له وبحسب جمعا متأخرون انها لو لم تجد كفو وخافت الفتنة لزم القاضي اجابتها للضرورة قال شيخنا
وهو متجه مدركا امامنا ليس لها ولي اصلاً لتزويجها القاضي لغير كف بطلبها التزويج منه صحيح على المختار
خلافاً للشيخين اه وعبارة البجيرمي على المنهج قوله لان زوجها له كما فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من
يكافها او لم يوجد من يرغب فيها من الاكفاء والالاجاز ان يزوجه حينئذ في جميع الصور التي يزوجه فيها
حيث خافت العنت ولم يوجد كما يرى تزويجها من غير كف ولم تعدد لتحكمه في تزويجها من غير
الكف والاقدماعل الحاكم المذكور رجل اه (قوله والذي يتجه الخ) اي لمين لاولي لها غير القاضي الخ
(قوله ان كان الخ) بيان للوصول (قوله فان فقد) اي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفقدا اخذاً
من نظائره ما يشمل تمدد الوصول اليه او امتناعه من التزويج الابرشوة (قوله اي الصفات) الى قوله وهل
تعتبر سنة في النهاية (قوله المعتبرة فيها) اي الزوجة رشدي وعث (قوله ليعتبر مثلها) اي الصفات
كالودعي البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف (قوله لا ثنافيه) قد يقال بل ثنافيه لانه واقعة
حال قولة والاحتال يعمم اه (قوله وخص جمع الخ) كذا شرح مر (قوله لبقاء محقه) شامل
لصورة العضل فثابت (قوله ولعل الاول اقرب الخ) كذا شرح مر

الامة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه تقلاماً ذكرته انه ان كان في البلد كما يرى تزويجها من غير الكفو معين فان قد
وجدت عدلاً لتحكمه يزوجه معين فان قد اتعين بمأخذه هؤلاء (وخصال الكفاة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها في الزوج

خمس والعبرة فيها بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كذا أطلقه غير واحد وهو ظاهر أن تابس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها التوبة والإفلا بدمن منى زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يبر بها وهل تعتبر السنة في القامق لإذاتاب الحرفة القياس نعم ويفرق بينه وبين ما مر في الولى (٢٧٨) بأن المدار ثم على عدم الفسق وهما على عدم التعير به وهو لا يبنى إلا بضى سنة نظير

ما يأتى فى الشهادات فان قلت لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكورة قلت لان عرف الشرع اطرد فيه بزوال وصحته بعد السنة لافى الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عرف ثم رايت ابن العماد والزركشى بحثان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة وينبى حمله على ما ذالم تمض سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتمادا لاطلاقهما لكن بالنسبة للزنا فانه ايداه بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردق مبيع ثبت زناه وان تاب منه لا اثر الزنا لا يزول بالتوبة قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لانه الذى لا تزول وصحة عاره مطلقا وهو محتمل ثم رايت ابن العماد صرح به فى موضع آخر بان الزانى المحسن وان تاب وحسن توبته لا يعود كفؤا كما لا تعود عفته وبما تقرر من ان العرة فيها بحالة العقد يرد مافى تقية الربى عن بعضهم ان طرور الحرفة

فى الزوج يرد عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الوجبة سليمة وليس كذلك ويجوز أن يراد بقوله المتبرة فيها الموجودة فى الزوجه وبقوله لا يعتبر ليشترط فيه ما لا يبنى اه حلى عبارة الرشيدى قوله لا يعتبر مثلها الخ انظر مع ما سياتى من التخيير بنحو البرص وإن كان ما بها أقبح اه (قوله خمس) خبر قول المتن وخصال الكفافة (قوله والعبرة فيها) أى الكفافة أو خصالها عبارة عى أى الصفات اه (قوله اطرد فيه) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله فعلنا وقوله فيما ليس الخ نعمت له (قوله فعملنا فيها) أى الحرفة على خلاف الغالب من حالة الجار والمجرور بعد المعرفة (قوله بحثنا أن الفاسق الخ) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشيدى أى وإن كان الفسق بغير الزنا كما افنى به والده الشارح خلافا لابن حجج وإن تبعه الزيايدى اه وبعبارة عى ويمكن حمل قول حجج وينبى حمله الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لاطلاق الشارح وعليه فالزنى لا يكون كفؤا للعفيفة وإن تاب وإن كان بكارا على هذا القول ابن العماد الزانى المحسن الخ فى مفهومه تفصيل وهو ان غير الزانى اذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافا للعفيفة وان غير المحسن لا يكافى العفيفة وإن تاب كالمحسن (فرع) وقع فى الدرس السؤال عما لو جات امرأة مجهولة النسب الى الحامك وطلبت منه ان يزوجه ما منى ذى الحرفة الدينية ونحوها لم يلج بجيبها ام لا والجواب عنه ان الظاهر الثانى للاحتياط لا من النكاح فلعل ما ينسب الى ذى حرفة شريفة وبفرض ذلك لنزويجهما من ذى الحرفة الدينية باطل والنكاح محتاط له اه (قوله فانه ايداه الخ) تأويل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله على ردق مبيع الخ) قياس ذلك ان ما للحقوه بالزنا فى انه يرد به وان تاب ان الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتام له سم (قوله قضية قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع ان لا يتقيد بالزنا بل بجرى فى غيره مما تقدم الى فى المبيع انه عيب وان تاب منه اه سم (قوله مطلقا) أى تاب ام لا (قوله هو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بان الزانى المحسن) ومثله البكر وينبى ان مثله الزانى الا لاط اه عى زاد بعض المتأخرين وآى البهايم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفؤا) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وبما تقرر) الى المتن فى النهاية (قوله قال) أى الربى وكذا ضمير زعم (قوله بل هو) أى ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أى مافى التقية عن بعضهم (قوله وليس طرور ذلك) أى الحرفة الدينية والاولى الاخضر وليست هى (قوله ما قررت الخ) أى من ان العبرة فى الكفافة بحالة العقد (قوله يتخير) كذا فى نسخ الشرح بالياء وهو فى النهاية بالتاء (قوله به) أى طرور الرق اه عى (قوله احدها) أن لا ينسب لماسياتى اولها (قوله وكذا الآبائه) هل حتى

(قوله وهو ظاهر ان الخ) كذا شرح مر (قوله بحثنا أن الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة) افنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وان كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك ان ما للحقوه بالزنا فى انه يرد به وان تاب ان الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتام له سم (قوله قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا) بل قضية قياسه على المبيع انه لا يتقيد بالزنا بل بجرى فى غيره مما تقدم انه عيب وان تاب منه (قوله لا يعود كفؤا) وافنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وبأن المحجور عليه بسفه لا يكافى الرشيدة شرح مر وسيأتى بعد فى كلام الشارح (قوله وكذا الآبائه) أى حتى من الجب والعنة

الدينية ثبت لها الخيار قال وخافه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس كما زعمه بل هو الوجه وذلك هو الذى لا وجه له كما هو واضح لان من الخيار رفع النكاح بعد صحته لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الآتية فى بابها ونحو العتق تحت رقيق وليس طرور ذلك احدامن هذه ولا فى معناه وما قول الاسنوى ينبى الخيار إذا تجدد الفسق فردده الاذرى وابن العماد وغيرهما بان لا وجه له وهو كما قالوا اخلافا للزركشى ووجه رده ما قررت من كلامهم نعم طرور الرق يبطل النكاح وقول الاسنوى يتخبر به مردود بانه وهم احدها (سلامة) للزوج وكذا الآبائه

على احد وجهين الواجهة مقابله وزعم الاطباء الاعداء في الولد لا يمول عليه (من العيوب المثبتة للخيار) فن به جنون او جذام او برص لا يكتفى بولو من هذا ذلك وان اتحد النوع وكان ما اقبل لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه او يجب او غنة لا يكتفى بولو رقتا او قرنا ومرضان الولي لاحق له في هذا بخلاف الثلاثة الاول والعيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعمى وقطع اطراف ونشوء صورة خلل فالجميع متقدمين بل قال القاضي بؤثر كل ما يكرس سورة التوقان والروابي ليس الشيخ كفتوا للشابة واخبر وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكتفى بجبل بلديا فلا يرعى لانه ليس بشيء كالي الروضة (و) ثانيا (حرية قار قب) اى من به روقا ونق (ليس كفتوا الحرية) ولو عتيقة ولا لمبعضه لا مع تغيرها به تنصير بانفاقه نفقة المعسر (و) والعتيق (٢٧٩) ليس كفتوا الحرية (اصلية) لنقصه عنها

وعروض نحو امرأة او ملك له لا ينفي عنه وصحة الرق فاندفع ما يطال به السبكي هتاما المنازعة في ذلك وان تبعه البلقيني واطال ايضا وكذا لا يكتفى من عتق بنفسه من عتق ابوها ولا من مس الرق أحد آباءه أو اباه أقرب من مس أحد آباءه أو هوس لها أباً ابعد ولا اثر لمسه للام (و) ثالثا (نسب) والعبرة فيه بالأب باكال سلام فلا يكتفى من اسلم بنفسه اوله ابوان في الاسلام من اسلمت بابيها أو من لها ثلاثة آباء فيه ومازم عليه من ان الصحابي ليس كفتو بنت تابعي صحيح لا زال فيه لما باتى ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما للاذرى هنا واعتبر النسب في الاباء لان العرب فتخبر به نبيهم دون الامهات فن انتسب من تشرف به لا يكتفيتها من لم يكن كذلك وحيث ان (فالجمعي) ابوان كانت أمة عربية (ليس كفتو عربية)

من الحب والعنة اه سم (قوله على احد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الارص كفتوا لمن ابوها سليم لانها تعير به نهاية ومعنى قال الرشيدى قد يتوقف في هذه الاقربية خصوصا في نحو العنة لاسيما اذا كان حصولها في الاب لمطه في السن اه ورافعا عن سمة مثله وقال السيد عمر بعد ذكر كلام النهاية مانصه افول وعليه فهل هو على إطلاعه كما هو مقتضى اطلاق الحكم ومحل حيث كان الولد يعير به بخلاف ما اذا علا جدا بحيث لا يعير به اخذا من العلة عمل تامل ولعل الثاني اقرب اه (قوله الواجهة مقابلة) خلافا للنهاية والمعنى كما مر آنفا (وقوله وزعم الاطباء الخ) قد يقال يكتفى في توجيهه ذلك ان الولد يعير بآبائه حيث لا تقتصر الزوجة اه سم (قول المتن الخيار) اى في النكاح وستاتى في باب اه معنى (قوله فن به جنون) ان قوله بل قال القاضي في المعنى وإلى المتن في النهاية الا قوله ومرالى اما العيوب (قوله وان اتحد النوع) كذا في النهاية وفي اصل الشارح وان اختلف الجنس فليحرره سيد عمر ويوافق ما في اصل الشارح قول المتن اختلف العيبان كرتقاء ومجربو او اتفقا كابرص وبرصاه (قوله اوجب) عطف على جنون (قوله ومر) اى في اول الفصل (قوله في هذا) اى الذى ذكر من الحب والعنة (قوله بلديا) الارلى بلدي (قوله اى من بهرق) اى قوله ويرقى في النهاية لا قوله وقد كرتما الى المتن (قوله من بهرق الخ) اى ولو لمكتابه معنى (قوله ولا لمبعضه) وهل المبيض كفتو لما قال في البحر ان استوبا وزادت حرته كان كفتو لها والا فلاه معنى وفي رقص عن بعض الهوامش وعن حواشى شرح الروض للرمي مثله (قول المتن ليس الخ) وكف لعتيقة اه معنى (قوله وعروض نحو امرأة الخ) اى عروض كونه اميرا او ملكا اه كرى (قوله فاندفع ما طال الخ) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى اه سم وكذا اقر المتن ما قاله السبكي والبلقيني من ان طر والامرة او الملك للعتق ويجعله كفتو الحرية الاصل (قوله وكذا لا يكتفى) الى قوله فان من خصائصه في المعنى (قوله لها اب ابعد) الأولى اب ابعدها (قوله من اسلمت بابيها الخ) نشر على ترتيب اللف (وما لم عليه) اى على قوله كالا سلام فلا يكتفى الخ (قوله من ان الصحابي) اى الذى اسلم بنفسه قول المتن ولا غير هاشم الخ كبنى عبد شمس ونوفل وان كانا اخوين لها ثم اه معنى (قوله ولا دفاطمة) عبارة المعنى اولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) اى من بنى هاشم (قوله ان اولاد بناته) اى اصله صلى الله عليه وسلم (قوله وبه رد) اى بقوله ان من خصائصه الخ (قوله انهم) اى غير اولاد دفاطمة من بقية بنى هاشم وقوله لم لا ولا دفاطمة (قوله بين هذا) اى استثناء بنى هاشم ومطاب بالنسبة للكفاءة (قوله فيهم)

(قوله على احد وجهين) هو الواجهة خلافا لما في الروض عن الاسنوى نقلا عن الهروى مر (قوله وزعم الاطباء الخ) فقد يقال يكتفى في توجيهه ذلك ان الولد يعير بآبائه حيث لا تقتصر الزوجة (قوله ولا لمبعضه) شامل لتبعض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى (قوله بان المدار ثم الخ) لو قيل لم كان المدار هناك وهنا على ما قاله احتيج للجواب (قوله)

وان كانت امها عجمية لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم فضائل جمة كما سمحت به الاحاديث وتذكرتها وغيرها في كتابي بلغ الارب في فضائل العرب (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) اى كفتو قرشية لان الله تعالى اصطفى قرشيا من كنانة المصطفين من العرب كما باتى (ولا غير هاشمي ومطالي) كفتوا (الها) خبر مسلم ان الله اصطفى من العرب كنانة واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بنى هاشم وصح خبر نحن وبنو المطالب شيء واحد فهما متكاثران نعم اولاد دفاطمة منهم لا يكتفونهم غيرهم من بقية بنى هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به بويرد على من قال انهم اكفاء لهم كما اطلقه الاحباب ويفرق بين هذا واستواء قريش كلهم بالنسبة للامامة العظمى بان المدار ثم على طيب المحدث وهو عام فيهم وهنالك الشرف المتضمن للحرق عارما

بنكاح الغير ولا شك ان بنى هاشم والطالب اشرف من بقية قريش بذلك الاعتبار وغير قريش من العرب اكفأوا كقفاؤهم وإلغاؤهم بقدموا كثافة مع مامر لهم لان العرب لا يعدون (٢٨٠) لهم غير امة مزاعلي غير محبت يمينون لو نكح غيرهم فسامهم وبهذا يفرق بين ما هنا

أى قريش كلهم (قوله بنكاح الخ) أى بسببه (قوله) وغير قريش اكفأوا خلافا للمعنى عبارة والامر الثانى اى ما انتصاه كلام المصنف ان غير قريش من العرب اكفأوا بعض ونقله الرافعى عن جماعة وقال في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الرافعى ومقتضى اعتبار النسب في العجم اعتباره في غير قريش من العرب قال الماوردى في الحاروى واختلف اصحابنا في غير قريش فالصيريون يقولون بانهم اكفأوا البغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه ^{صلى الله عليه وسلم} هذا كاقال شيخنا هو الوجه اذا قلنا ان غير قريش من العرب ان يكونوا كافيا للمهمات كالعجم قال الفاروق والمرداد البعري من ينسب إلى بعض القبائل واما اهل الحضرة فن ضبط نسبة منهم فكما العرب ولا فكما العجم اه (قوله) وإلغاؤهم بقدموا كثافة اى على غيرهم من العرب (قوله مع مامر) اى في خبر مسلم (قوله) وقد يتصور إلى قوله لان وصحة الرق في المعنى وإلى قول المتن وعفة في النهاية (قوله) وقد يتصور الخ هو في معنى الاستدراك اه عرش (قوله حتى لا ينافي الخ) حتى هنا تعليل بقوله الضمير راجع لقولهم لان وصحة الرق الثابت من غير شك الخ اه عرش وقال الرشيدى قوله حتى لا ينافي الخ لعله مع كون الخ الذى حصل به الفرق بين هذه المسئلة والى بعدها فالضمير في ينافي به يرجع لاصل الحكم في هذا الذى هو جواز تزويج السيد امة الخ كانه قال انما يتبين بهذا المعنى حتى لا ينافي ما جزمنا به في هذه المسئلة ما قالنا في المسئلة الاخرى وهذا اصوب بما في حاشية الشيخ اه (قوله في تزويج امة الخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الظاهر وصف لقولها وهذا اصوب بما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول عرش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه اقول وكل هذا على ما في نسخ النهاية وفي اكثر نسخ التحفة من الظاهر بال واما على ما في بعض نسخها المصححة على اصل الشارح وكتبه فوقفه صرح من ظاهر يدون ال وكتب في هامشه قوله ظاهر كذا في اصل الشارح وفي النسخ الظاهر اه فقوله في تزويج الخ ظرف لقولها وقوله ظاهر الخ خرق قوله الخلاف الخ اجملة مقول القول (قوله لان غله) اى محل قولها في تزويج امة عربية بحر جعوى الخ اى ومامر من التصور فبالاذا وزوجها سيدها (قوله غير سيدها الخ) عبارة النهاية الحاكم اه (قوله) فالفرس افضل الخ ما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين معلقا بالثريا لثناؤه لرجال من فارس اه معنى (قوله من النبط) بفتح ناء اه قالموس وقال عرش النبط طائفة من ملوكهم شاطىء الفرات اه عرش (قوله) وبنا اسرائيل افضل الخ لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من النبط) بكسر القاف اه عرش (قوله) بخلاف الرؤساء بامرة جائزة بان كانت اهلها عرش ورشيدى وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه يردد النظر فيما لو كان الامرة جائزة لكن بعد التولية ظلم ونجواز الحدود فهل يباح بمن ولى ابتداء ولا يباح طاعة كجباية المكوس ولا نظر الاصل محل تأمل اه اقول ومقتضى مامر عن عرش والرشيدى الثانى (قوله) غير ما ذكره اى الامة (قوله بذلك) اى يقول التهمة (قوله عنهم) اى عن الامة (قوله) يعرف كذا في اصله رحمه الله بالياء اه سيد عمر (قوله لا نسف به) محل تأمل اه سيد عمر ويحاج بان مراد الشارح بالنسخ معناه اللغوى اى التغيير (قوله عن الفسق) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى لا قوله لا لانه اعتمد نزاع الزركشى في الفاسق (قوله عن الفسق فيها الخ) قضية هذا السياق ابن الفاسق مثلا وإن كان عفيفا لا يكفى العفيفة وإن كانت بنت فاسق وفي شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع اه رشيدى اقول في كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة (قوله ولو ذميا الخ) اى اذا زانوا فوالينا عند العقد اه عرش (قوله او مبتدع) عطف على فاسق قال عرش اى مبتدع لانكفروه ببدعته كما هو

وغير قريش من العرب) أى حتى كثافة (قوله^(١)) نعم قول الشيخين الخ) اجاب في شرح الروض بحمل هذا

اسرائيل وكذا ما فيس بذلك من اعتبار عرقهم في الحرف ايضا يتعين حمله على غير ما ياتي عنهم من انه رفيع اودنى والا ظاهر لم يعتبر بعرق لهم ولا لغيرهم خالف ناذ كره الامة لانهم اعلم بالعرق وهو بعد ان عرفوه وقرروه لانسخ فيه (و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفي آياته (فليس فاسق) ولو ذميا فاسقا في دينه اى على مامر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليس في نسخ الشرح التى بايدنا اه من هاشم

والقديم في الديوان كاسر في قسم اللى لان المدار ثم على مطلق الشرف لا هذا القديم من ثم قدم السكتاني في الامامة على غيره بخلافه هنا وقد يتصور تزويج هاشمية برقيق ودنى ونسب بان يتزوج هاشمى امة بشرطه قلند يتناهى ملك للمالك امها فزوجها من رقيق ودنى نسب لان وصحة الرق الثابت من غير شك الت اعتبارا كل كال مع مع كون الحق في السكفافة في النسب لسيدها لالهاعلى ما جزم به شيخنا حتى لا ينافي قولها في تزويج امة عربية بحر جعوى الخلاف في مقابلة بعض الخصصال ببعض الظاهر في امتناع نكاحها وصوبه الاستزى لان محله فبالاذا وزوجها غير سيدها كوليها اوما ذنه (والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب) قياسا عليهم فالفرس افضل من النبط وبنو اسرائيل افضل من القبط ولا عبرة بالانتساب للظلة بخلاف الرؤساء بامرة جائزة ونحوها لان اقل مراتبها ان تكون كالخرف وقول التهمة وللعجم في النسب عرف فيعتبر بحمل على غير ما ذكره مامر كقديم بنى

ولا ابن احمدا وان سفل (كفو عفيفة) اوسنية ولا محجور عليه بسفه كفو رشيدة كاجزم به بعضهم وذلك لقوله تعالى افن كان مؤمنا
كن كان فاسقا يستونون وغير الفاسق ولو مستورا كفو لا وغير مشهور بالصالح كفو للشهورة وبوافق كفو لفاسقة مطلقا الا ان زاد
فسقه او اختلف نوع لسقمها كاجته الاسنوى لمكن نازحه الزركشي قال كانه لم (٢٨١) يفصلوا بعد الاشتراك في دناءة الحرفة او

النسب ورد بظهور الفرق
ويجري ذلك في مبتدع
ومبتدعة (و) خامسها
(حرفة) فيها وفي احد من
آبائه وهي ما يتحرف به
لطلب الرزق من الصنائع
وغيرها وقد يؤخذ منه ان
من باشر صنعة دينية لاصلي
جهة الحرفة بل لنفع المسلمين
من غير مقابل لا يؤثر ذلك
فيه وهو محتمل ويؤيد ما باتى
ان من باشر نحو ذلك اقتداء
بالسلف لا تنخرم به مروتة
(فصاحب حرفة دينية)
بالمه زواله وهي مادلت
ملاسته على انحطاط المروءة
وسقوط النفس قال المتولي
وايس منها تجارة بالنون
وخبازة وقال الرويانى براعى
فيها عادة البلد فان الزراعة
قد تفضل التجارة في بلد وفي
بلد آخر بالعكس وظاهر
كلام غيره ان الاعتبار في
ذلك بالعرف العام والذي
يتجه ان ماضوا عليه لا يعتبر
فيه عرف كاهرو وما لم يصوا
عليه يعتبر فيه عرف البلد
وهل المراد بالبلد المقادير
الروجة كل محتمل والثاني
أقرب لان المدار على عارها
وعدهم وذلك انما يعرف

ظاهرا كالشعبة والرافضة او قول هذا باعتبار زمانه والاول من سلم منهم في زمانه ان قدف سيد تناخاشة
وتكفير والدها الصديق اكبر رضى الله تعالى عنهم (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا
بحيث يجهل انتسابه اليه بالاولا لانه لا تعير حينئذ سيد عمر وياتى منه ان الاقرب الثاني (قوله لقوله تعالى
افن كان مؤمنا الخ) كذا استدلوا بهذه الآية وفيه نظر لانها في حق الكفار والواو ان معنى (قوله
كف ملها) اي للقيمة (قوله مطلقا) اي سواء كان فسقة مهابزا او شرب خمر او غيرهما عرش ورشيدى
(قوله الان زاد الخ) خلافا للغة عبارة ثنائيه ان الفاسق كف للفاسقة مطلقا وهو كذلك وان قال في
المهمات الذى يتجه عنده بادة الفسق او اختلاف نوعه عدم الكفاءة كافي العيوب ام (قوله ويجرى ذلك)
اي قوله الان زاد فسقه الخ ام عرش (قوله وخامسها) الى قوله وقضيت في النهاية الاقوله وخبازة فانها
ابدلت تجارة بالنون وقوله الذى يتجه الى وهل (قوله ما يتحرف به) يعنى عمل ملازم عليه عادة وقد يؤخذ
منه اي من التعريف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمداه عرش (قوله ان من باشر نحو ذلك) اي
وان كان يعوض ام عرش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير ام عرش (قوله مادلت ملاسته الخ)
اي كفاية القاذورات ام معنى (قوله منها) اي من الحرفة الدينية (قوله وقال الرويانى الخ) معتمداه
عرش عبارة للمغنى وذكري الحلية ان تراعى الماد في الحرف والصنائع فان الزراعة الخوذ كرفي البحر نحوه
ايضا وجزم به الماردي ويبنى كما قال الاذرى اخذ به ام (قوله لا يعتبر فيه عرف) اي لا عرف البلد
ولا العرف العام (قوله كاهرو) اي انفا قيل قول الماتن وعفا (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال عرش اي
فلو اوجب الولي في بلدو ووليت في بلد اخرى فالعمرة ببلد الروجة لا ببلد المقادير (قوله اي التي بها الخ) قضيت
اعتبار بالبلد المقادير ان كان يجيها لها لمرض كبرارت وفي بيتها العود الى وطنها ويبنى خلافا له عرش
عبارة السيد عمر قوله اي التي بها حالة العدة ان كان المراد التي بها على وجه الوطن واضحا وان كان
المراد ولو غربية بها على عزم العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله سم فاختصن كلام الفاضل المحشى ان
الاولى ترك هذا لنفسه الموراهم (قوله هو وابنه) الى قول الماتن وراعى المغنى (قوله وان سفل) هل هو على
اطلاقه او محله الماتن قطع نسبته اليه بحيث لا يتغير به عرفا في نظير ما مر فذكر كراه سديد عرش والاقرب
الثاني كباتى منه (قوله لقوله تعالى وانته الخ) وجه الاستدلال بما يفهمه من ان اسباب الرزق مختلفة بعضها
اشرف من بعض ام عرش (قوله بضدها) اي بذل ومشقة ام معنى (قول الماتن فكناش وحجام
وحارس الخ) ونحوهم كجناشك والظاهر ان هؤلاء اكفاء بعض لبعض ام معنى (قوله لا يثنى في عدم الخ) قد
يقال الكلام فيمن اتخذ الرعي حرفة ثم ورشيدى (قوله عددها) اي من الحرف الدينية ام عرش (قوله
لان ما هنا الخ) واجاب المغنى بانه لا يلزم من ذلك كون صفة مدح لغريمه الا ترى ان نقد الكتاب في حقه عليه
الصلاة والسلام معجزة فيكون صفة مدح في حقه وفي غيره ايس كذلك ام (قوله وغاب الخ) حذف

على ما اذا تروجا غير سبدها بذن او لا بقية على مالهما (قوله كاجزم به بعضهم) واقنى به شيخنا
الشهاب الرملى (قوله كاجته الاسنوى) اعتمدهم (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر
(قوله وليس منها تجارة بالنون) وتجارة بالنون شرح مر (قوله والذي يتجه الخ) اعتمدهم (قوله
اي التي بها حالة العدة) ان كان المراد بها على وجه الوطن فواضح وان كان المراد بوليت بها على عزم
العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله (قوله لا يثنى في عدمه هنا ورد الخ) قد يقال الكلام فيمن اتخذ الرعي

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - سابع)
تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو او ابنته وابنته وان سفل (كفو ارفع منه) لقوله تعالى والله افضل
بمضكم على بعض في الرزق اي سببه بعضهم يصله بغزو وسوءه لوقوع بعضهم بضدهما (فكناش وحجام وحارس) ويوطار وداغ (وراع)
لا يثنى في عدمه ما يورد من نبي اذعى الفهم لان ما به باعتبار ما يعرفه الناس وغلب على الراعي بعد تلك الامنة من التساهل في الدين وقلة المروءة

وقضيته انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باجرة أو تبرعا ولو قيل في الاول والمتمعن ان فعل ذلك لينعزل به عن الناس ويتأسى بالسلف لم يؤثر كافتقاره الاخبار الدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد (وقيم حام) هو ابو ابيه ليس كقوة بنت خياط) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة (٢٨٢) على الاصح ايس كقوة الذي حرفة لا مباشرة فيها لاهوا وان بقية الحرف التي لم يذكرها فيها

متساوية الا ان اطر في العرف التفاوت كما مر ثم رايتم ما يؤيد ما ذكرنا ولا وهو ان القصاب ليس كقوة لبنت السمك خلافا للفقهاء (ولا خياط) كقوة (بنت تاجر) وهو من يجلب البضائع من غير تعقيد بجس منها للبيع ويظهر ان تعبيرهم بالجلب للغالب كما يدل عليه تعريضهم للتجارة بانها تقليب المال افترض الربح وإن من له حرفتان دينيتان روية اعتبر ما اشتر به ولا غلبت الدينية بل لو قيل بتغليبها مطلقا لانه لا يخلو عن تغيره بهالم يبعد (او يزال) وهو باع الستر (ولاهما) اي كل منهما كقوة (بنت عالم او قاض) لاقتضاء العرف ذلك وظاهر كلامهم ان المراد بينت العالم والقاضى من في آياتهما المنسوبة اليهم احدهما وان عللا لانهما ذلك فتعذر به وكلامه استواء التاجر والبراز والعالم والقاضى وهو محتمل وفي الروضة ان الجاهل بكافي العالم وهو

على الصلة وقوله من التساهل الخ بيان للوصول (قوله وقضيته) اي قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيته) الى الماتن ليس في الاصل الذي عليه خطه فليحرمه سيد عمر (قوله هو ابو ايه) الانسب لما تقدمه ان يذكره بعد ليس ويبدل ابو ايه بانه (قوله والمتمعن) مقتضى بحثه السابق في شرح حرفة ان لا يقيد المتمعن بما ذكر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله في الاول) اي من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) الى قوله وكلامه استواء الخ في الدامية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على اطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذي يستجبه الخ اه سيد عمر (قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) أي عرف البلد لا العرف العام حتى لا ينافيه ما مر له آتيا اه سيد عمر (قوله ثم رايتم الخ) عبارة النهائية يؤيد بذلك قول بعضهم ان القصاب الخ اه (قوله ولا) اي قوله ان كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) اي ما يؤيد الخ (قوله ان القصاب) اي الجزاز اه ع (قوله كما يدل عليه تعريضهم الخ) ويبدل تعريضهم ايضا على ان قولهم من غير تعقيد بجس جرى على الغالب ايضا فانظر هل هو كذلك رشدي وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتر به الخ) معتمد اه ع (قوله لم يبعد) اقول بل يتعين ما لم يندر تعاطيه لاجدا بحيث لا ينسب اليها ولا يعبر بها اه سيد عمر (قوله أي كل منهما) أي التاجر والبراز (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وكلامه في المعنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) تردد النظر ليعين في آياته عالم مثلا ومن في آياتها عالمان أو أكثر هل يكافئها أو لا اه سيد عمر ولعل الثاني أقرب أخذا عما صرفي شرح ونسب (قوله من في آياتهم الخ) فلو كان العالم في آياتها اقرب من العالم في آياته مقياس ما صرف في التفاوت بين المنسوبين الى من اسلموا الى العتق انه لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كفاها كان المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتبها كفاها الاقرب الاول اه ع (قوله وان علا) هل هو على اطلاقه او محله بالم بعدد او بعده وله شجرة كالشافعي واي حنفية رضي الله تعالى عنها ما بحيث لا يشتر به عرفا فاعل تأمل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم الخ) اي واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى الاهل ولعل هذا الوجه فليتأمل اه سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهائية والمعنى والجاهل لا يكون كقوله للعالم كافي الانوار وان او هم كلام الروضة بخلافه لان العلم اذا اعتبر في آياتها فلا ينسب فيها بالاولى اذ اقل مراتب العلم ان يكون كالخرفه وصاحب الدينية لا بكافي صاحب الشريعة اه (قوله وبحت الاذرى) الى قوله انتهى عقبه النهاية بما نصه والافربان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الهيئة اه وقال الرشدي قوله فيعتبر الخ اي فلو كانت عالمة فاسقة لا يكافئها فاسق غير عالم خلافا لما اقتضاه كلام الاذرى اه عبارة سم قوله وبحت الاذرى الخ فيه نظر بل المتجه من ابو هاعالم فاسق لا يكافئها من ابو هاعلم غير عالم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابو هاعلم غير عالم اذ غاية الامر تعارض الصفات وسببان ان بعضهما لا يقابل ببعض لليتأمل اه سم (قوله ثم رايته) اي الاذرى وقوله فقال الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله ففي النظر اليه نظر) بل ينبغي ان لا يتوقف في مثل ذلك اه معنى (قوله

حرفة (قوله لو قيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى الاهل ولعل هذا الوجه فليتأمل (قوله وفي الروضة الخ) الاوجه ان الجاهل لا يكافي للعالمه ولا ينافي تضعيف الروضة لما نقله عن الروباني لان التضعيف للمجموع مر (قوله وبحت الاذرى) فيه نظر بل المتجه من ابو هاعالم فاسق لا يكافئها من ابو هاعلم غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابو هاعلم غير عالم اذ غاية الامر تعارض

بالجاهل وبحت الاذرى ان العلم مع الفسق لا اثر له اذ لا فخر به حينئذ في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك القضاء بل اولي ثم رايته صرح بذلك فقال ان كان القاضى اهلا فعالمه وزيادة وغير اهل كما هو الغالب في قضاء زمنا تجد الواحد منهم كقرب العبد بالاسلام في النظر اليه ونظرو يحيى فيه ما سبق في الظالة المستولين على الرقاب بل هو اولي منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار بخلاف

بخلاف الملوك ونحوهم اه وبحث ايضا وقوله غيره عن فتاوى البغوى أن فسق أمه وحرقتها الدينية تؤثر هنا أيضا لأن المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاه لكن كلامهم صريح في رده (تنبيه) الذى يظهر أن مرادهم بالعالم هنا هو الذى يسمى عالما فى العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا مما فى الرواية وحيث أنه قد قضيت أن طالب العلم وأن برع فيه قبل أن يسمى عالما بكفى بنبته الجاهل وفيه وقفة ظاهرة ككفايته بنت عالم بالاصلين والعلوم العربية ولا يبعد أن نسب أبوها العلم بفخره (٣٨٣) عرقا لا يكافئها من ليس كذلك وبفرق بين

ما هنا والرواية بأن المدار هنا على التسمية دون ما به الاختار وهنا بالمعكس فالعرف هنا غيره ثم قتله وإذا بحث بعض المتأخرين في حفاظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه أن من لا يحفظه كذلك لا يكافئ بنبته قائل في سئلنا لكن خالفه كثير من معاصريه فقالوا إنه كفى لهأى لا نالا نعتبر جميع الفضائل التى نصوا عليه وإنما نعتبر ما يطرد به الاختار عرقا بحيث يعد ضده عارا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا فى بعض النواحي (والاصح ان اليسار) عرقا (لا يعتبر) في بدو ولا حضر ولا عرب ولا عجم لان المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ويفتخر به أهل المروآت والبصائر ويحجب عن الخبير الصحيح الحسب المال واماماعة تصمك المال وان لا يطمح الخبير بان الاول على طبق الخبير الاخر تنسجهم المارة لحسبها ومالها الحديث اى ان الغالب فى الاغراض ذلك ووكل صلى الله عليه وسلم بيان ذم المال للمعارف

بخلاف الملوك (الخ) أى المستولين على الرقاب (قوله) وبحث ايضا) الى قوله لكن كلامهم فى النهاية وعبارة والوجه كبحته ايضا (خ) (قوله) تؤثر فيها (الخ) والوجه عدم النظر الى الامم (قوله) لكن كلامهم (خ) عبارة النهاية وإن كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله) صريح في رده) فى دعوى الصراحة نظر اه سم (قوله) الذى يظهر (خ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فنابوها نحوى او اصولى مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانها حيث عد كل منها عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لفتاوتها فيها اذ التساوى لا ينضب وان العالم بالثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئ من شاركه فى العلوم الثلاثة او بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله ككفايته اى الجاهل اه سم (قوله) بالاصلين) اى اصول الدين واصول الفقه وقوله والعلوم العربية اى كمالها ككفايته اى المعانى والبيان والبدع وغيرهما من العلوم الاثنى عشر (قوله) واذا بحث (الخ) اى بذلك شيخنا الشباب الرملى واقروه له فى الشارح رحمهما الله تعالى لكن فى بعض البلاد يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فلم يعتبر ذلك حتى لا يكافئ. الثانى بنت الاول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة ثم عا وعرف الشرع فقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الحاصل لا يقابل بعضها اه سم والظاهر ان محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسق كجباية المعكس اه سيد عمر (قوله) لا يكافئ بنبته) وهى ذلك من يحفظ نصفه بالراأت السبع لا يكافئ بنبته من يحفظ كله واحدة او يحفظه بقراءة ملقطة وكما يعتبر حفظ القرآن فى حق الاب كذلك يعتبر فى بقية اصوله كاتقدم فى العالم والقاضى اه

عش (قول المتن والاصح أن اليسار (خ) وعليه لوزوجها ولها بالاجار بهس بحال صداقها عليه ليصح النكاح كأمه وليس مبنيا على اعتبار اليسار كقوله الزركشى لانه لا يفسد صداقها فهو كالمزوجها من غير كفو لا يعتبر اجمال البلد قال فى الروضة وليس البخل والكرم والطول والقصر معتبر اقال الاذرى وفيما اذا افترط القصر فى الرجل نظر وينبغى ان لا يجوز الاب تزويج ابنته عن هو كذلك فانه مما تغير به المارة نهاية ومعنى قال عش قوله وليس البخل الخ معتمد قوله مما تغير به المارة اى ومع ذلك لو وقع صح لانه ليس من خصال الكفاية اه (قوله) عرقا الى المتن فى النهاية الا قوله فان قلت الى الثالث (قوله) وحال حائل) اى نازل متغير وزائل قال عش هذه المعاطيف مقامها باختلافه لكن المراد منها واحد اه (قوله) وطود) اى جبل اه عش (قوله) فصلوك) كصفة والفقير اه قاموس (قوله) بان الاول) اى خبر الحسب المال (قوله) من الدنيا) اى الزائدة على قدر الحاجة اه عش (قوله) ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفترخ به (خ) (قوله) لانه) اى ذم الدنيا (قوله) وتوصى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله) وسيلة للخير (خ) نشر مشوش

الصفات وسأى أن بعضها لا يقابل ببعض فليتأمل (قوله) لكن كلامهم صريح في رده) فى دعوى الصراحة نظر (قوله) الذى يظهر ان مرادهم بالعالم هنا (خ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالنحو لانه لا ينقص عن الحرفة فنابوها نحوى او اصولى مثلا لا يكافئها من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانها حيث عد كل منها عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لفتاوتها فيها اذ التساوى لا ينضب وان العالم بالثلاثة او بعضها لا يكافئ من شاركه فى العلوم الثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم او بعضها وخلا عن بقية العلوم مر (قوله) ككفايته) اى الجاهل (قوله) واذا بحث بعض المتأخرين (خ) اى بذلك

من الكتاب والسنة قد ذمه لاسيما قوله تعالى ولو لآن يكون الناس أمة واحدة لجلعنا من يكثر بالرحن ليوهم سفاهة فضة الى قوله وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يجمع عبده المؤمن من الدنيا كجمعى أحدكم من بعضه من الطعام والشراب لوسويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ماسى كافرا منها شرية ما من ثم قال الآية لا يكتفى فى الخطبة بالافتقار على ذم الدنيا لانه مما تواصى عليه منسك والمعاد ايضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وإنما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشر

ومن ثم كثرت أحاديث بنده وأحاديث بنده ومجملها ما تقرر وهذا بنا في ما ذكرنا قلت لا ينافيه لأن القصد أنه لا يمدح من حيث ذاته فلا افتخار به شرعا وهو مقدم على الاختيار به عرفا والثاني تصح ما يعذر فامتنعوا وإن لم يكن منفرعا كما مر أول الباب في مبحث الخطبة فاندفع هذا ما للأذرعى وغيره (هـ) (الأصح (أن بعض ٢٨٤) الخصال لا يقابل ببعض) فلا يكتفى بمعيب أنسيب سليمة دينية ولا بجسمى عفيف عربية

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أى من الحديثين (قوله ما ذكرنا) أى من ذلك المال قال الكردى أراد به قوله ولا يفترجه الخ اه (قوله وهو مقدم الخ) قد بينع بما قدمه من قاعدة ما ليس للشرع فيه عرف يحكم فيه بالعرف العام (قوله والثاني تصح الخ) عطف على قوله الأول اه سم (قوله فاندفع بهذا الخ) فيه نظر (قول المتن ابنه الصغير الخ) بخلاف المجنون يجوز تزويجه مباشرة نهاية ومعنى (قوله لأن شهوره) أى الصغير وقوله وإن ذلك أى حين كونه مرافعا (قوله فله) أى المراهق (قوله جوزوا) أى للاب له أى لابنه المجنون متعاقب بقوله نكاح الامة (قوله رده) أى قول الزور كفى أو قياس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد تمتع كذبها وقوله إذ لم ينشأ الخ فيه بحث لأن انعقاد المني ليس منشا الشهوة بل الأمر بالعكس كذا أفاده المحشى ولا يخفى ما فى كل من يحينه من الوهن مع ما فى الأول من منع السند لميتأمل اه سديمر (قوله يعيب) إلى الفصل في النهاية والمغنى (قوله ثبت الخيار الخ) أى كالبرص كما فى المغنى والمجنون كما فى الرشيدى (قول المتن على المذهب) وقطع بعضهم بالبطان في تزويجه الرقاة والقرناء لانه بذل مال في بعض لا ينتفع به نهاية ومعنى (قوله وكذا عيما الخ) عبارة النهاية والمغنى وإن زوج المجنون أو الصغير يجوز أو عيما أو قطعا أو الصغيرة بهم أو اعمى وانقطع فوجهان أحدهما كما قاله البلقينى وغيره وعدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمة ذلك عليه اه بخذف قال سم بعد ذكر ما وافق ذلك عن الروض مع شرحه مانصه ثم قال في الروض والحصى والخنى غير المشكل كالاعى اه

(فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في تزويج المحجور عليه) أى وما يتعلق به كزوم مهر المثل إذا نكح بلا إذن ووطى وغير شديدة اه عش (قوله المحجور عليه) أى مجنون أو صغير أو قل وسفه أو ورق

شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لكن في الأرياف يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكتفى بالثاني بنت الأول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكتفى بالان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قد يقال مشيخة البلد كالحرقة وبعض الخصال لا يقابل بعضها (قوله والثاني) عطف على قوله الأول (قوله كاذبة) قد تمتع كذبها وقوله إذ لم ينشأ الخ فيه بحث لأن انعقاد المني ليس منشا الشهوة بل الأمر بالعكس (قوله وكذا عيما وعجز ومقطوعة طرف الخ) قال في الروض وإن زوج المجنون أو الصغير لعجز أو عيما أو قطعا للأطراف وبعضها أو الصغير قهرم أو اعمى وانقطع فوجهان قال في شرحه صحيح منهما البلقينى وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانه إنما يزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة في ذلك فيه بضرر عليهما وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صورة الصغيرة وهذا هو الوجه لكن يظهر حرمة ذلك عليه أخذنا عامر فى شروط الاجبار شرح مر لأن وليها إنما يزوجهما بالاجبار من الكفو وكل من هؤلاء كفو فالماخذ في هذه وما قبلها مختلف ثم قال في الروض والحصى والخنى غير المشكل كالاعى اه (قوله ثبت له الخيار كما صرح به) فيزاد ثبوت الخيار له بنحو الحرقة على ما ياتى في الخيار مر (فصل في تزويج المحجور عليه) (قوله في المتن لا يزوج مجنون صغير) قال في الروض ولا يزوج معنى عليه تنتظر إفاقته قال في شرحه وعبار الأصل اما المطلوب على عقله بمرض منتظر إفاقته فإن لم تنزع إفاقته

فاسقة ولا فاسق حر عفيفة عتيقة ولا فاق عفيف عالم حرة فاسقة دينية بل يكتفى صفة النقص في المنع من الكفاءة إذا فضيلة لا يجبرها ولا تمتع التعبير بها وليس له تزويج ابنه الصغيرة لانه ما مون العنت قال الزور كفى قد تمتع هذا في المراهق لأن شهوره اذ ذلك اعظم فان قبل فله ليس زنا قيل وفعل المجنون كذلك مع أنهم جوزوا له نكاح الامة عند خوف العنت فلا كان المراهق كذلك اه ولك رده بأن وطء المجنون يشبه وطء العاقل انزالا ونسبا وغيرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وادعاء ان شهوره اذ ذلك اعظم بمنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوى وهو انعقاد المني (وكذا معيبة) يعيب بثبت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف الغبطة وكذا عيما وعجز ومقطوعة طرف كفى الام واعتمده البلقينى والأذرعى ونقله عن خلائق من الامة واما صح تزويج المجبرة من نحو اعمى كما مر لانه كفو وليس المدار في نكاحها الا عليه اذا الملحظ ثم العار وها

المصلحة ولأن تزويجها يفيد ما تزويجه يفرمه فاحتيط له أكثر (ويجوز) تزويجه (من لا توافقه بعض الخصال في الأصح) اه لأن الرجل لا يتغير باستفراش من لا توافقه له أنه إذا بلغ بثبت له الخيار كما صرح به (فصل في تزويج المحجور عليه) (لا يزوج مجنون صغير) أى لا يجوز ولا يصح تزويجه إلا حاجته به حاله وبعد البلوغ لا يدرى حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته إليه بعده

ونقل ابن الرقة عن ابن داود واقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يتجه في مراحق لانه (٢٨٥) في النظر كجاء كأمهم رابت الزركشي ذكر

أعم منه فقال قضية قوله لا مجال للحاجة تعديده وخدمته فان للاجنبيات ان يقمن بها ان هذا في صغير لم يطلع على عورات النساء ما غير فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمة اه (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير) أى بالغ لانه يغرم المهر والنفقة (الا الحاجة) لشيء مما مر في بحث وجوب تزويجه فيزوجه ان اطبق مجنونه كأمهم مع ما خرج به الاب فالجد فالسلطان وكولاية ماله اذا علم ان تزويجه للحاجة (فواحدة) يجب الاقتصاد عليها لا ندفاع الحاجة بها وفرض احتياج اكثر منها نادر فلم ينظروا اليه لكن باقى في المخلبل انهم نظروا لحاجته مع ندرتها وب يتأيد بحث ان الواحدة لو لم تعفه او تسكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته وكالمجنون مخبل وهو من بعقله خلل وباعضائه استرخاوا لاحتياج للكنكح غالبا ومغلوب على عقله بنحو مرض لم يتوقع افاقته منه (وله) اى الاب فالجد (تزوج صغير عاقل) غير ممسوح (اكثر من واحدة) ولو اربعا ان رأه مصلحة لان له من سعة النظر والشفقة

اه حلى (قوله جواز تزويجه) اى المجنون للخدمة ولما يتجه الخ منع تزويجه للخدمة مطلقا مر اه سم وهو اى المنع مطلقا ظاهر صنيع المغنى (قوله يارس) اى فى اول الباب (قوله ثم رابت الزركشي الخ) عبارة النهاية وقول الزركشي ان قضية الخ منع اه (قوله اعم منه) اى من المراحق (قوله تعديده) اى المجنون من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله فان للاجنبيات ان يقمن الخ) ولولم تزوج اجنبية تقوم بذلك قبل زوج للضرورة ولا للندرة فقد من فليحق ذلك بالاعم الا غالب فيه نظرو قضية اطلاقهم الثانى اه عش (قوله ان هذا) اى قوله لا يزوج مجنون صغير (قوله اما غيره) اى بمن يظهر على ذلك اه عش (قوله اما غيره فيلحق بالبالغ الخ) هذا منع شرح مر اه سم (قوله اى بالغ) الى قوله لكن باقى في النهاية (قوله لشيء) الى قوله او باعضائه في المغنى (قوله لشيء مما مر) عبارة النهاية والمغنى الا الحاجة للكنكح حاصلة حالا كان تظهر رغبتة في النساء بدورانه حولهن وتعلقه بهن او مالا كنتم قشفاته باستنفاغ مائه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك او بان يحتاج الى من يخدمه ويتمده ولا يجد في مخارجه من يحصل به ذلك وتكون مؤنة الكناك اخف من ثمن امه وتقدم انه يلزم المجبر تزويج مجنون ظهرت حاجته من مزيد ايصاح اه قال عش قوله بشهادة عدلين اى او واحد لا يقدمه اه وتقدم ما فيه (قوله مع ما خرج به) عبارة النهاية والمغنى املوا كان منقطع المجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا يذن يقع العقد حال الاقامة فلو جن قبله بطل الاذن اه (قوله الاب الخ) فاعل فيزوجه (قوله فالسلطان) وظاهر كلامهما ان الوصى لا يزوجه وهو الراجح نهاية ومعنى ويأتى في الشارح الجزم بذلك (قوله فالسلطان) اقول لاشبهة ان المراد به ما يشمل الامام ونوابه والقاضى وخلفاءه وانما يتردد النظر في قيم اقامه القاضى عليه للنظر والتصرف في اموره هل يزوجه نظرا لكونه نائباً عن القاضى او لا يزوجه لانه يشبه الوصى في ان تصرفه خاص وظاهر ان محل التردد حيث لم يعين له القاضى تزويجه بالخصوص ولا فيأتى فيما يجتبه الشارح رحمه الله تعالى فيها مران النائب الخاص كالعام فليتام ذلك وليحرراه سيد عمر (قول المتن فواحدة بالنصب) اى يزوجه الاب الخ يجوز الزايع اى فواحدة يزوجه اه معنى (قول المتن فواحدة) اى ولو امه بشرطه برلى اه سم (قوله لا ندفاع الحاجة بها) تقديره ان كان الحاجة للكنكح لم يرد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه مر وبوجه بان من شأن الواحدة ان تكن حاجة للكنكح وليس من شأنها ان تكن للخدمة اه سم (قوله بحث ان الواحدة الخ) اعتمد المغنى لانه في عبارتها وقول الاسنوى انه قد تقدم ان الشخص قد لا تعفه الواحدة فتستحب الزيادة الى ان ينتهى الى مقدار يحصل به الاعفاف يرتجه مثله في المجنون وقد اشار اليه الرافعى في الكلام على السفية مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرى رابت وصا بالام انه لا يجمع له بين امرتين ولا جاريتين للوطء وان اتسع ماله لان نسقم ايتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح او يتسرى اذا كان ماله محتملا لذلك اه والظاهر انهم اوجزمت او برصت او جنت عاجزون يخاف منه عليه كان الحكم كذلك اى يجوز جمعه بين اثنتين واما الامه اذ لم تكن ام ولد فتباح وقد لا تكون الواحدة ايضا للخدمة فيزاد بحسب الحاجة اه قال عش قوله بحسب الحاجة اى وله التمتع بما زاد ايضا اه (قوله لو لم تعفه الخ) اى المجنون (قوله اى الاب) الى قوله ويؤخذ في المغنى ولما قل بان ولاية الاجبار في النهاية (قوله اى الاب فالجد) لا وصى ولا قاض اه معنى (قوله غير ممسوح) اما الصغير فكالمجنون اه (قوله ونقل ابن الرقة عن ابن داود واقره جواز تزويجه) اى المجنون للخدمة (قوله وانما يتجه الخ) منع تزويجه للخدمة مطلقا مر (قوله فيالحق بالبالغ الخ) هذا منع شرح مر (قوله كأمهم الخ) عبارة ثم ما اذا انقطع جنونهما اى المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يقيقا يا ذناو تستمرا فاقتهما الى عام المقد كذا اظفوه الخ اه (قوله فالسلطان) دون الوصى مر (قوله فواحدة) ولو امه بشرطه مر (قوله يجب الاقتصاد عليها لا ندفاع الحاجة بها الخ) تقديره ان كانت الحاجة للكنكح لم يرد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه وبوجه بان من شأن الواحدة ان تسكف حاجة الكناك وليس من شأنها ان تكن للخدمة

ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لمرض صحيح ويؤخذ من نظرم للشفقة ان من يشوبين ابته عداوة ظاهرة

لا يفضل ذلك وهو نظير ما مر في المجبرة إلا أن يفرق بان ولاية الأجير أقوى لثبوتها مع الرشد مع إيقاعه لها بهيئتها لا بما حكمها الخلاص منه في الأثناء لأن المصمة ليست يدها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وإن كان اشتراط الكسفة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال (وزوج) جواز (المجنونة) أن تطبق جنونها نظير ما مر (أبا جرد) أن فقد الأب أو انتفى ولايته (أن ظهرت مصلحة) كزيادة مهر أو قضية تقييده كثيره بالظهور أنه لا يكتفى (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذنا مما مر في التصرف في مال اليتيم إلا أن يفرق بنحو ما

تقرر (ولا يشترط الحاجة) إلا في الوجوب كما مر بخلاف

المجنون لأن تزويجه يغرمه (وسواء) في جواز تزويج

الأب فالجد المجنونة للصلمة (صغيرة وكبيرة ثيب وبكر)

بلغت مجنونة أو عاقلة ثم جنت لأنه لا يرجى لها حالة

تستأذن فيها الأب والجد لها ولاية إيجارية في الجلة

(فان لم يكن) للصغيرة المجنونة (أب) وجد لم تزوج

في صغرها ولو لبغطة أذلا إيجار لغيرها ولا حاجة في

الحال (فان بلغت زوجا) ولو ثيبا (السلطان) الشامل

لن من (في الأصح) كإبلى مالها ويسن له مراجعة

أقاربها ولو نحو خال وأقارب المجنون فيما مر تطيبها

أقربهم (لحاجة) المار تفصلها (لمصلحة) كنفقة

ويؤخذ من جعل هذا مثالا للصلمة أن الفرض فيمن

لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج وإلا كان الاتفاق

حاجة أي حاجة (في الأصح) وسيأتي أن الزوج ولو معسر

يلزمه إخراجها من الرخصة مطلقا وغيرها أن خدمت في بيت أبيها ويردد النظر

في المجنونة هل هي كالرخصة أو لا وحيدنا احتيج لإخراج المجنونة فلو لم تندفع حاجتها إلا بالزوج أم لا

لحاجة الخدمة أن جعلنا كالرخصة أو أن كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما زوج المجنون لحاجة الخدمة فيما مر بهذا أولى لوجوب

الخدمة هنا لأنهم وإذا زوجت ثم أفاقت لم تخير وقضية كلامه أن الوصي لا يزوجه وهو المعتمد لقصوره ولا ينفق عليه (ومن حجر عليه

بسفه) بلوغه فيها الحجر في هذا بمعنى دأموه وأن اختلف جنسه فإنه لا يحتاج لإنشاءه وطرو تبيد رعيه بعد رده ولا بد في هذا من إنشاء حجر

والأصح تصرفه ومنه نكاحه وإن قلنا بأنه لا يزوجه ومولته لا ولاية الغير تحتاط لها لما لا يحتاج لتصرف النفس (لا يستقل بنكاح) كي لا يفنى

المسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني نهاية ومعنى قال عرش قوله غير مسح

ظاهره ولو يجوب بالوصياهم وانظر ما للفرق بين المسوح وبين المجبوب والخصى (قوله) لا يعامل ذلك

وهو (الخ) معتمده عرش (قوله) إلا أن يفرق بان (الخ) عبارة عرش بإمكان تخلص الصغير من ضرر

الزوجة إذا لم تلاق به بعد كآله ولا كذلك المرأة (قوله) أقوى لثبوتها (الخ) قد يقال إذا أثرت العداوة

الظاهرة في الأقوى فلا تؤثر في الاعتصاف بالأولى وقد يجاب بأن عدم العداوة والظاهرة شرط لتحقيق ولاية

الأجير لأن العداوة مانعة وبينهما فرق دقيق هو بالنأمل تحقيق فليتأمل وليحرر أه سيد عمر (قوله) مع

إيقاعه أي الولي المجبر لها أي المرأة بسببها أي الولاية (قوله) في الأثناء أي أثناء النكاح ودوامه (قوله) قد

يعنى (الخ) قد يقال أن كانت مهملته كما هو الظاهر فليس فيه كبر جردى أو كلفة فلا وجه لاشتراط ما ذكره

سيد عمر أي عدم العداوة والظاهرة (قوله) بخلافه هنا (الخ) لعل الأنسب بخلاف الولاية هنا وفي المال أي قالها

ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله) جواز (الخ) إلى قول المتن في الأصح في النهاية لا في قوله إلا أن يفرق بنحو ما تقرر

(قوله) وقضية تقييده (الخ) قد يكون المراد بالظهور الإطلاع فلا يقتضى ما ذكره أه سم (قوله) بنحو ما تقرر

أي اتفاق (قوله) إلا في الوجوب إلى قول المتن للمصلحة في المعنى لا في قوله وأقارب المجنون فليأمر (قوله) بلغت

مجنونة (الخ) ظاهر إطلاعهم ولو كان جنونها يسق دواء مجنون أه سيد عمر (قوله) لأنه لا يرجى لها حالة (الخ)

أي للزوج وفي هذه الحالة تم إقامته لم يضر ذلك في صحة النكاح ولا خيارها كما يأتي أه عرش (قوله) ولا حاجة

في الحال هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم في مبحث وجوب تزويج المجنونة الكبيره ويأتي أنفا أيضا

أن من الحاجة فيها الاحتياج للهرم والنفقة فلا جاز بل لزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا

قدمنا عن البيهقي والريشدي في مبحث الوجوب عبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال أي للمجنونة في

صغرها إلى النكاح لعدم احتياجها للوطء وإن احتاجت للنفقة ولا منفق واحتاجت للخدمة ولا خادم هذا

ظاهر كلامهم (قوله) لمن (مر) أي من القاضي وتوابعه أه عرش (قوله) تطيبها ألقومهم) ولأنهم أعراف

بمصلحتها ولهذا قال المتن براجع الجميع حتى الآخر والعمل باللام والخال نهاية ومعنى (قوله) المار تفصلها

عبارة المعنى النكاح بظهور علامة شهواته أو توقع شفتائها بقول عدلين من الأطباء أه (قوله) مطلقا أي

خدمت في بيت أبيها أو لا (قوله) وغيرها أي غير الرخصة (قوله) وإن كانت (الخ) لاخصر الأصح حذف أن

(قوله) وإذا زوجت) أي سواء زوجها الولي المجبر والسلطان (قوله) تخيير) أي في فسخ النكاح وفاقا

لنهایتة والمعنى (قوله) بلوغه (الخ) وقوله وأطرو (الخ) اعتمد هذا التعميم النهاية والمعنى (قوله) جنسه أي جنس

الحجر الذي احتجب إليه الدوام (قوله) وأطرو (الخ) عطف على بلوغه (قوله) كيلا يفنى) أي التنبيه في النهاية

(قوله) في المتن تزويج المجنونة (أب) جرد) أي وإن طرأ جنونها بعد البلوغ كما يأتي وقال في الرخصة عرش في

المجنونة أو وجه الصحيح أن الأب والجد عند عدمه يزوجهما سواء كانت صغيرة أو كبيرة بكر أم ثيبا إلى أن قال

وسواء التي بلغت مجنونة أو من بلغت عاقلة ثم جنت بتأديع أن من بلغ عاقلا ثم فن ولاية ماله لا يهره وهو الأصح

وإن قلنا أنها للسلطان فكذلك التزويج وقضية تقييده كثيره بالظهور أنه لا يكتفى قد يكون المراد بالظهور

الإطلاع فلا يقتضى ما ذكر (قوله) والظاهر خلافه) اعتمدهم أيضا (قوله) جبت) ينبغي رجوعه لا قرار

إلا

الاقوله فالجدا لى وبشرط **(قوله)** ولا يصح اقراره ليه الخ قضية اطلاقه وتقيده ما يأتى ان الحكمنا كذلك وان قبل له الولى باذنه فليحرره سيد عمر فجعل الحيشية الاتية قيدا لاقرار السفية فقط وقال سم وقره الرشيدى بنفى رجوعه لاقرار الولى ايضا اه وفيه قففة ظاهرة لان ايراد رجوعه رجوع نظيره وتردعش فقال مناصه قوله ولا يصح اقراره ليه الخ ظاهره وان سبق من السفية اذن للولى في تزويجه قياس ما ذكره في السفية ان عمل عدم القبول عند عدم اذن السفية لوليه ان اريد بضمير فيه من قوله حيث لم ياذن له فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كاه الظاهر اتجهما ذكره اه وعقبه الرشيدى بقوله وما فى حاشية الشيخ من جواز رجوع ضمير فيه للاقرار وفيه قففة من حيث الحكم اه فانفق سم وعش ورشيدى على تقييد مسألة اقرار الولى ايضا اخلافا للسيد عمر **(قوله)** ليه اى فى النكاح وقال عش اى فى الاقرار اه وقدر ما فيه **(قوله)** وانما صح اقرار المرأة اى السفية كما مر اه سيد عمر **(قوله)** النكاح باذنه هل يشترط اذن الولى له بالاذن اخذ من قوله لصحة الخ اولاً وبقرق بانه يحتاط فى العقد الذى هو المقصود بالذات لا يحتاط فى تابعه الا اذن ومن ثم اجزأ فيه السكوت فى بعض الصور ولم يحز النطق فى ذاك فى بعض الصور كالسكنية محل تأمل اه سيد عمر **(قوله)** بعد اذن الولى له قضيته توقف قبول الولى واذا نهى السفية للولى على اذن الولى فليتأمل فيه وليراجع اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه اى اذن السفية لكن بعد اذن الولى فى النكاح اه وصى ربحية فى الاشراط والتوقف لكن ظاهر صنيع المعنى وشرعى الروض والمنهج عدم الاشراط وسبأى عن سم عند قول الشارح لما مر من صحة عبارته الخ انه الظاهر اه **(قوله)** فى الاول اى من بلغ سفياً اه سم **(قوله)** الاب فالجدا اى ان كان له اب اوجد والا فتزوجه الى القاضى ارنائبه كذا فى الانوار اه كرى عبارة شرح المنهج المرابا لى هنا الاب وان علمه السلطان ان بلغ سفياً والا فالسلطان فقط اه **(قوله)** فرصى اذن له الخ وفاقا لظاهر المعنى **(قوله)** وفى الثانى اى من طرأ بغيره اه سم **(قوله)** ويشترط الى قوله من التشرى او التزويج فى المعنى **(قوله)** بنحو ما مر الخ ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض يشاع عنه حدة توجب عدم حسن التصرف او غير ذلك كحرارة تشامن عدم استفراغ المخى وان لم يشاع عنها عدم حسن التصرف اه عش **(قوله)** ثلاث زوجات الخ يقتضى انه لا يزوج بعد طائقت امراتين ويزوج بعد تطليقتين وعليه فافترق فيلحرره سيد عمر ولعل

الولى ايضا **(قوله)** بعد اذن الولى له قضيته توقف قبول الولى واذنه للولى على اذن الولى فليتأمل فيه وليراجع **(قوله)** ووليه فى الاول اى من بلغ سفياً اه سم **(قوله)** الاب فالجدا فرصى اذن الخ عبارة شرح المنهج والمراد بوليه هنا الاب وان علمه السلطان ان بلغ سفياً والا فالسلطان فقط اه وفيه تصريح بان السلطان يزوج فى الاول بعد الاب وان علمه **(قوله)** فرصى اذن له فى التزويج لو كان الوصى اثنى لم بات قوله او يقبل له الولى كما هو ظاهر واعلم انه ليس فى الكلام ايضا من يزوج الثيب البالغة التى طرأ سفياً بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجدا الخ وان ولاية القريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيما بين الرشيدة ومن حجر عليها بعد بلوغها رشيدة **(قوله)** وفى الثانى اى من طرأ بغيره القاضى او نائبه عبارة الناشرى اما اذا طرأ اى السفى واعيد الحجر عليه فامر تزويجه ممنوط بالسلطان كما ذكر فى باب الحجر وفيه على قولنا وليه الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه فى السفية يزوجه الحاكم مع وجود ابها وان كانت بكر انتهى وقوله وان كانت بكر تقدم درده فى شرح قوله وللأب تزويج البكر وقياس البكر الثيب فليحرره **(قوله)** فان كان مطلقاً الى قوله سرى امة قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاصحاب اى حتى ابن سريج لانه من يوافق على هذه المسئلة على بطلان الدور فى المسئلة السرجية كما اوضح ذلك الناشرى فى نكته اتم ايضاح انتهى وافول غايه ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة التشرى وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضى موافقته على وجوبه ايضا بل يجوز عنده ان تكا بطريق التعليق المانع من وقوع الطلاق وعدم تصرجه هنا بذلك لا يقتضى عدم صحته عنده على ذلك ولعمري ان هذا فى غاية الظهور

ماله فى مؤنه ولا يصح اقرار له عليه ولا اقراره هو حيث لم ياذن له فيه وليه وانما صح اقرار المرأة لانه يفيدها ونكاحه يفرمه (بل ينكح باذن له او يقبل له الولى) النكاح باذنه لصحة عبارته فيه بعد اذن الولى ووليه فى الاول الاب فالجدا فرصى اذن له فى التزويج على ما فى العزيز لكنه ضعيف وان اطال السبكي وغيره فى اعتياده وفى الثانى القاضى او نائبه ويشترط حاجته للنكاح بنحو ما مر فى المجنون ولا يكتفى فيها بقوله بل لا بد من نبوتها فى الخدمة وظهور قرائن عليها فى الشهرة ولا يزوج الا الواحدة فان كان مطلقاً بان طلق بعد الحجر اوبقه كما هو ظاهر ثلاث زوجات او تسنين

وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة (٢٨٨) على الأوجه، مريّة فإن تضجر منها بادت ولا يزال على حليته وإن اتسع ماله نص عليه

الفرق ظهور نسبة القصور إليه في الأولى دون الثانية (قوله) وكذا ثلاث مرات (أي متفرقة على ما يفيد قوله
مرات أم عرش (قوله) ابداً) أي حيث أمكن فإن تعذر ذلك المأدوم من يرغب فيها لا مقام بها أو
يصير ورثتها مستولدة بقياس ما رفيع من سقمتان يضم معها غيرهما من أمراة أو أمه أم عرش (قوله) نعم
الخ) استدرأك على قوله ولا يزال الخ (بأن الخ) عبارة المغني فإن لم تعفه واحدة زيدا يحصل به الاعفاف
كامر في المجنون أم (قوله) ما في المجنون (أي من الواحدة لم تعفه أو تكفه للخدمة زيد عليها بقدر
حاجته (قوله) والذي يتجه الخ) عبارة المغني وظاهر كلامهم أنه لا يسرى ابتداءً وينبغي كإقال في المهبات
جواز الأمرين كإقال في الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة أم (قوله) لأن التحصين به الخ (أي العفة به عن
الاجنبات ولو لم يكن ينظر ما وجهه فإن السرية ربما كانت أجل من الحرة وذلك أقوى في تحصيل العفة عن
الاجنبات وقد يقال المراد بكون التحصين به أقوى أنه تحصل به صفة كال بالنسبة لغيره كثبوت الاحصان
المميز عن التسري أم عرش (قوله) وإن تكرأ الخ (الأولى وإن كان تكرأ الخ (قوله) بين تكرأ ذلك)
أي الإطلاق لعذر (قوله) هنا أي في السفية (قوله) ويمكن الفرق بأن الأب قوى العقل الخ) انظر الأب السفية
أم سم وقد يقال في قول الشارح غالباً إشارة إلى جملة بالأعم الأغلب (قوله) فلا يبعد وفي أصله بخطه
بعد ما هنا أقعد أم سيد عمر (قوله) ثم أي في الأب (قوله) الأولى إلى قوله ووقع هنا في النهاية (قول) التثنية
وعين أمراة (أي بشخصها أو نوحها كزوج فلانة أو من بني فلان أم مغني (قوله) تليق به) انظر هل هو قيد
وقضية ما استدكره عن عرش عند قول المتن من تليق به أنه قيد فلو عين غيراً ثقة فنكحها لم يصح لليراجع
(قوله) دون المهر (أي قدره وإن عين غيراً فجعله منها أخذاً ما باني في شرح قول المصنف من المسمى (قول)
المتن لم ينكح غيرها) قال ابن أبي الدوم ما تقر من تعيين المرأة المحمول على ما إذا لحقه معارم بسبب المخالفة فلو
عدل إلى غيرها وكانت خير من المعينة نسباً وجالاً ودناؤاً مهرها وثقة فبنيى الصحة قطعاً كالعين مهرها
فترك بدو نه انتهى وهذا ظاهرها بآية ومعنى قال عرش قوله ودونها مهرها وثقة قضيتها أنها لو سارت المعينة
في ذلك أو كانت غيراً من نسبها وجالاً ومثلها وثقة مهر المصالح نكحها وهو قريب في الأول لا أنه لم يظهر فيه
للدخالة وجه دون الثاني لأنه يكفي في مسوغ العدول مزيد من وجهه وبآية مثله فلياً لو سارت في صفة أو
صفة من ذلك وزادت المعدول إليها على المعدول عنها بصفة أو قوله وهذا ظاهر معتد أم (قوله) فإن فعل
إلى قوله كشر بك في المغني الأول أي من تقد البالد والفرق (قوله) لم يصح (أي ما لم تكن خير من المعينة
على ما مر أم عرش (قوله) الذي نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين شيئاً بالكلية كان قاله أنكح فلانة أو من بني
فلان ولم يشترط لصداق بالكلية والذي يظهر فيها أنه يصح مهر المثل أخذاً بما يأتي في قول المصنف ولو أطلق
الأذن الخ وأما قول المحشى بقى ما لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح في ذمته باز يد من ذلك القدر
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى أم ليس في محله فإن
قوله بقى الخ عن المسئلة الآتية في قول المصنف ولو قال أنكح ألف ولم يعين الخ وقوله بقياس الخ هو عين قول
الشارح فيها سياق في تلك أو أزيد منه صحح مهر المثل منه خلافاً لابن الصباغ انتهى فليتأمل أم سيد عمر
أقول وقوله بقى ما لم يعين الخ ليس في محله لأنه داخل في قول المصنف هنا وقوله فإن قوله بقى الخ عن المسئلة الخ
فيه أنه كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله بقياس الخ هو عين قول الشارح الخ فيه أنه
كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المقيد بتعيين المهر فقط (قوله) المأذون له) فاعل نكح وقوله في النكاح
متعلق بالمأذون وكذا قوله منه متعلق به وخبره يرجع إلى الولي قاله السكري ويظهر أنه متعلق بالنكاح

نعم باقى هنا ما مر في المجنون
والذي يتجه أنه يتعين الإصحاح
من التسري أو التزويج
ما لم يرد التزويج بخصوصه
لأن التحصين به أقوى منه
بالسري (تثنية) ظاهر
كلامهم هنا أن الإطلاق
يسرى وإن تكرأ طلاقه
لعذر لكنهم ذكر وأنى
الاعفاف أن الأب إذا أطلق
لعذر أبداً زوجة أخرى
وظاهره أنه لا فرق بين تكرأ
ذلك وعدمه فيمكن أن يقال
بنظيره هنا ويمكن الفرق
بأن الأب قوى العقل فيذكر
العذر على حقيقته غالباً
وهذا ضعيفه فلا يبعد أن
يتخيل ما ليس بعذر عذراً
نعم أن فرض ظهور العذر
بقرائن قطعية عليه اتجه
تساوى البابين وظاهر
كلامهم ثم أنه إذا أطلق لغير
عذر ولو مرة لا يبدل بل
يسرى فيحتمل عيبه هنا
ويحتمل الفرق بأن المأذون
ثم على الغير فضيض على الأب
أكثر منه على السفية لأن
المأذون من ماله (فإن أذن له)
الولى (وعين أمراة) تليق
به دون المهر (لم ينكح
غيرها) فإن فعل لم يصح ولو
بدون مهر المعينة بخلاف
ما لو عين مهر افتكح باز يد
منه أو انقص لأنه تابع
(ونكحها) أي المعينة
(مهر المثل) لأنه المراد الشرعى
(أوائل منه) لأن لغيره قفا
به (فإن زاد عليه فالشهور

وعجيب من الناسرى ومن وافقة على ما قال (قوله) على الأوجه) كذا عرش مر (قوله) والذي يتجه الخ)
كذا شرح مر (قوله) ويمكن الفرق بأن الأب قوى العقل الخ) انظر الأب السفية (قوله) الذي نكح
بعينه بقى ما لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح في ذمته باز يد من ذلك القدر من ذلك الجنس
ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله) المأذون له في النكاح منه) أي

صحة النكاح بمهر المثل (أي بقدره) (المسمى) الذي نكح بعينه المأذون له في النكاح منه ويلغو ما زاد لانه تبرغ من وخبره

سفيه وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه لانها ترضى لا بجمعيه و ترجع بمهر المثل أى من نقد البلد في ذمته واعتمده البلقيني وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له بالازيد الآتي قريبا و فرق الغزى بما حاصله ان تصرف الولي وقب للغير مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطل المسمى من اصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو يملك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كشرىك باع مشتركا بغير إذن شريكه

وباقى في الصداق انه لو نكح لطفه بفوق مهر المثل او أنكح موليته القاصرة أو التي لم تاذن بدونه ففسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أى في الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولي السفيه ووقع هنا في شرح الروض سمته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظروا وضحا لما تقرر في ولي السفيه الآتي في ولي الصغير مع أن ذلك لا يأتي في الاخيرتين لان الفرض فيهما انه بدون مهر المثل الا ان اريد من جنس المسمى (ولو قال له انكح بالف ولم يعين امرأة نكح بالاقول من الف ومهر مثلها) لامتناع الزيادة على إذن الولي وعلى مهر المتكوجة فاذا نكح امرأة بالف وهو مساولر مثلها او ناقص عنه صح به او ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وان كانت الزوجة سفيهة كايصرح به كلامهم وإن خلفه الاذرعى وغيره ويوجه بانه ممنوع من الزائد فرجع البرد الشرعى وإن لم ترض به المرأة من اصل التسمية فوجب قدر مهر المثل من المسمى فهما

وضمير مرجع إلى الموصل كما يشير إليه قول المغنى من المسمى المعين ماعينه بان قال له امهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه وقول سم قوله الماذون له في النكاح منه أى بان قال له امهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه (قوله واراد) أى ابن الصباغ (قوله و فرق الغزى الخ) معتمداه عى (قوله والسفيه هنا الخ) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أى وصح في غيره فيصح التسمية واعتبار المسمى بالنسبة إليه اه سم (قوله القاصرة) أى صبوا او جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وانكح اه سيد عمر (قوله فيوافق) أى ما يأتي في الصداق (قوله ووقع هنا الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رددينه وبين غيره اه سم (قوله ووقع هنا) أى في بحث نكاح السفيه (قوله في هذه الثلاثة) ارادها الطفل والقاصرة التي لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع إلى قوله بما حاصله ان تصرف الولي الخ اه كرى (قوله في ولي السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة عى قوله في ولي السفيه أى حيث نكح له بفوق مهر المثل اما بدون مهر المثل فصحيح لانه زاد خيرا اه عى (قوله الاينى) نعمت لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في ولي الصغير) لا يظهر وجه التقييد به فان ما ذكر باينى في الولي في المسائل الثلاث فليتأمل اه سيد عمر وقد وجه التقييد بان المراد بتصرف الولي فيما تقرر تصرفه في مال موليته الموجود كايصرح به المغنى (قوله مع أن ذلك) أى الصحة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان الفرض فيهما الخ) أى الصحة بقدر مهر المثل انما تتصور فيها إذا كان المسمى أكثر من مهر المثل والفرض انه دون اه سم (قوله الا ان اريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لامتناع الزيادة) إلى قوله وقول الزركشى في النهاية الاقوله وان كانت الزوجة إلى او نكحها وكذا في المغنى الاقوله خلافا لابن الصباغ (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظرى في نقص عن مهر مثلها بل يبنى البطلان هنا فلا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المغنى صح النكاح بالمسمى قال الاذرعى وهو ظاهر في ريشة رضيت بالمسمى دون غيرها اه (صح بمهر المثل منه) هل هو على ظاهره وعليه فافترق بين هذا وامر او المراد به صح بقدره من المسمى ففيه تجوز فليحرر سيد عمر اقول قول الشارح منه خلافا لالخ قوله فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثاني ولا وقع للتوقف (قوله لا من اصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكها) وهو لغوية الزائد وصحة التسمية بالنسبة إلى قدر مهر المثل من المسمى (قوله والا) أى بان زاد الالف مهر مثلها او ساواه (قوله صح بمهر المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له امهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المستلئين بل في السكن من المسمى او من نقد البلد ويوجب بان المراد انه يطل في الزائد ويصح في غيره وقضية سمته في غيره صحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة له (قوله ووقع هنا في شرح الروض الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رددينه وبين غيره فراجعاه (قوله ولي السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور (قوله الاينى) نعمت لما (قوله لان الفرض فيهما الخ) وإذا كان الفرض ذلك لم يتصور سمته بقدر مهر المثل من المسمى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسمى أكثر من مهر المثل والفرض انه دونه نعم ان اريد بقوله من المسمى من جنسه تصور سمته بقدر مهر المثل من جنس المسمى وان كان الفرض ما ذكر (قوله الا ان اريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذى هو دون مهر المثل في الاخيرتين كبهذا فهل يمين دفع المعين وبكمل (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظرى في نقص عن مهر مثلها بل يبنى البطلان هنا فلا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

(٣٧) - شرواوى وابن قاسم - (سابع)

حيثبان مختلفتان أعطوا كلا منهما حكما أو نكحها باكثر من الالف بطل النكاح إن نقص الالف عن مهر مثلها لتعذر سمته بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه والاصح بمهر المثل لانه اقل من الماذون فيه او مساو له او باقل من الف والالف مهر مثلها او اقل صح بالمسمى لانه اقل من مهر المثل

او اكثر صح بهر المثل ان تكبح باكثر منه والاف بالمسمى اما الذايعين له قد راوا امره ان تكبح فلانة بالف فان كان الالف مبر مثلهما او اقل فتكبح به او باقل منه صح بالمسمى لانه لم يخالف الاذن بما يضره او باكثر منه لغا الزاد في الاولى لو يادته على مبر المثل وانعقد به ولو افقته للباذن فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر به بالمسمى وبهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه فظنير ما مر او اكثر منه فالاذن باطل من اصله وقول الزركشي كالاذرى القياس بحته بهر المثل كالوقبل له الولي بزيادة عليه يرد بان قبول الولي وقع مشتملا على امر من تخلفي الحكم لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه (٢٩٠) وهو صحة النكاح اذ لا مانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مبر المثل واما

وجوابه (قوله او اكثر) عطف على مبر مثلهما سم (قوله صح بهر المثل) باقى فيه ظنير ما مر فتذكر
 اه سيد عمر وقد مر جوابه (قوله اما الذايعين الخ) عبارة للمخني تنذيه فذكر المصنف للمسئلة ثلاث حالات
 وهى ما اذا يعين امراة فقط او مبر فقط او طلق واحدا او رابعا وهو ما اذا يعين المرافة فقط مبر بان قال انكبح
 فلانة بالف الخ (قوله في الاولى) اى فيها اذا كان الالف مبر مثلهما وقوله في الثانية اى فيها اذا كان اقل
 منه (قوله او اكثر منه) عطف على قوله مبر مثلهما (قوله فالاذن باطل الخ) اى فلا يصح النكاح اه معنى
 (قوله وهو) اى حكم كل (قوله واما قبول السفية الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة
 الغير الماذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزيادة المذكورة كبيرة وفعلها علما بها او بامتناعها فهو
 مسلوب الولاية حينئذ وليس الكلام فيه والا فلا مانع اذ صحته قبول الولي للسفية لا تتوقف الا على اذنه وقد
 وجد منه اذن بجميع واما كون النكاح بهر المثل فحكم آخر لا تتوقف على صحة النكاح بخلاف نكاح السفية فيها
 ذكر فانه موقوف على اذن الولي ولم يوجد اذن صحيح لبطله بفاسد نعم قد يقال يؤخذ ما تقر رانه لو قال
 انكبح واجعل الصداق الفار لم يجعل الجملة الثانية قيد الاولى صح بهر المثل فلنحذر اه سيد عمر اقول قضية
 قول الضارح وهو انتفاء الاذن الخ عدم الصحة مطلقا لميراجع (قوله اما ر آتفاخ) وقوله ولما باى الخ يتامل
 فيها ما سم (قوله بان قال) الى التنبيه في النهاية وكذا في المخني الا قوله خلافا للاستوى الى ولزوج
 الولي (قول المتن من تلق به) ومفهومه انه لو نكح من لا يلق به لم يصح نكاحا لو ان لم يستغرق مبر مثلهما ماله
 ولا قرب من الاستغراق وهو واضح اه عرش (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغي ان يحل ذلك حيث
 كان ماله يزيد على مبر اللافقة عرفا ما لو كان بقدر مبر اللافقة او دونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مبر
 مثلهما ماله لان تزوجه به ضرورى في تحصيل النكاح اذ الغالب ان مادون ذلك لا يوافق عليه اه عرش (قوله
 مبر مثلهما الخ) هلا قال ما وجب بعقد هاهنا ليشمل ما اذا تزوجهما بدون مبر مثلهما وكان مات زوجها بم يستغرق
 ماله اه رشيدى ومر عن عرش آتفاخ جوابه (قوله بهذه) اى من يستغرق مبر مثلهما مال المجنون حقيقة
 او حكا (قوله وهى تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته لاهذه لان يقال انه نادرا سم (قوله لم يصح
 مقول قوله في شرح الروض (قوله بل بتقيد بالمصلحة) اى بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا في قول الكلام
 الى ان عدم الصحة لا انتفاء المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما فى شرح المنهج اه كرى ويأتى عن الحلى ما يرد
 (قوله فانه) اى السفية (قوله اه) اى ما فى شرح الروض وهذا يقيدان المدار فى ذلك على المصلحة وعدمها
 لانها فى ذلك متنتفة فبدا انما ايدا كما يفيد كلامه هنا اى فى شرح المنهج فليتام اه حلى (قوله وذلك)
 اى عدم المنافسة (قوله في هذه الصورة) اى فيما لو نكح السفية من يستغرق مبر مثلهما ماله (قوله لهذا الامر
 النادر) اى ان قد يكون كسو بالخ (قوله النظر لقرائن حاله الخ) خبر لكن (قوله تفريق الصفة) اى من

قبول السفية فقارنه مانع
 من صحته وهو انتفاء الاذن
 المجزؤه من اصله ولا يقال
 بصحته في قدر مبر المثل لما
 مر آتفا في رد كلام ابن
 الصباغ ولما يأتى في بما
 شئت (ولو اطلق الاذن)
 بان قال انكبح ولم يعين امراة
 ولا قدرا (قالا لصح صحته)
 لان له مرد كما قال (وينكح
 بهر المثل) لانه الماذون فيه
 شرعا او باقل منه فان زاد
 لغا الزائد (من تلق به) من
 حيث المصروف المالى فهو
 نكح من يستغرق مبر مثلهما
 ماله لم يصح النكاح كما
 اختاره الامام وقطع به
 الغزالي لا انتفاء المصلحة
 فيه خلافا للاستوى ويظهر انه
 لو لم يستغرقه وكان الفاضل
 تافها بالنسبة اليه عرفا كان
 كالمستغرق ولو زوج الولي
 المجنون بهذه لم يصح على
 الاوجه لا اعتبار الحاجة اليه
 كالسفيه وهى تندفع بدون
 هذه بخلاف تزوجه للصغير
 العاقل فانه مشروط بالمصلحة
 فى ظن الولي وقد تظهر له فى
 نكاحها ومن ثم جاز له ان
 يزوجه بارب كما مر

(تنبيه) قولى لا انتفاء المصلحة فيه تبعت فيه شرح المنهج ولا ينافيه قوله فى شرح الروض تبدل الروضة عن الامام والغزالي لم يصح بل بتقيد صحة
 بالمصلحة قال الزركشى ولا نك ان الاستغراق لا ينافى المصلحة فانه قد يكون كسو او المبر مؤجلا ههنا وذلك لان انتفاء المصلحة فى هذه الصورة
 هو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر على ان النظر للكسب فى المستقبل بعد خروج ما فيه ويعدو كذلك لتأجيل لانه يصعدا للحلول والاحتياج
 فساغنى المصلحة من اصلها السكن الذى يتجه النظر لقرائن حاله الغالبة فان شهدت باحطار ارمه لنكاحا بخصوصها صم عدم تأثره بفقد ما يديه
 صح النكاح والا فلا ولو قال له انكبح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع للحجج بالكيفية لبطل الاذن من اصله ومن ثم لم يثبت فيه تفريق الصفة

وليس لفسه أذن له في نكاح توكيل فيه لأن حجه لم يرفع إلا عن مباشرته (فان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح) لما مر من صحة عبارته هنا (وقبل له) (بهر المثل فاقبل) كالشراره (فان زاد صرح النكاح بمهر المثل) ولغت الزيادة (٢٩١) لأنه ليس اهلا للتعزير وبطل المسمى

من أصله كما مر أنفا بما فيه (وفي قول يبطل) النكاح كما لو اشترى له بكثرت من المثل وبجواب بانه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع إذ لا مرد له بخلاف النكاح (ولو نكح السفية) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من وليه الضام للحاكم عند فقد الأصل أو امتناعه وإن تعذرت مراجعة السلطان (فباطل) نكاحه لالغاء عبارته فيقرق بينهما قال ابن الرفعة هذا اذا لم ينته الى خوف العنت وإلا فالاصح صحة نكاحه كأمرة لا ولي لها بل أولى (فان وطئ) منكره الرشيعة المختارة (لم يلزمه نكاح) أي أحد قطعا للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهر ولو بعد فك لانها مقصرة بترك البحث مع كونها سلطنته على وضعها بخلاف باطنا بعد فك الحجر عنه كما نص عليه في الام واعتدوه بخلاف صغيرة وبجونة ومكرهه ومزوجة بالاجبار ونامة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطهن ومن ثم لو كملت بعد العقد وعلت سفه ومكته

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما مر) الى قوله قال ابن الرفعة في النهاية (قوله لما مر من صحة عبارته الخ) قضيت صحة عبارته بدون إذن الولي فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التحويل على ما هنا اه سم (قوله وقبل له الخ) عبارة للمنفى وإتمام قبل له الولي نكاح امرأة تليق به بمهر المثل الخ (قوله لانه الخ) أي الولي بالنسبة لمال مواليه (قوله كما مر أنفا) أي في شرح بهر المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) أي حسا أو حكا على ما مر اه رشیدی (قوله من وليه الضام) الى قوله وقول الأذرعى في المنفى لا قوله ومزوجة بالاجبار وقوله لها الفسخ الى المتن (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم بزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصح به اه سم (قوله أو امتناعه) أي لغير مصلحة اه معنى (قوله وإن تعذرت الخ) راجع الى قوله الضام للحاكم الخ (قوله فيقرق بينهما) أي بين السفية ومنكوحته بلا إذن (قوله قال ابن الرفعة هذا الخ) عبارة للمنفى وعمله كما قال ابن الرفعة إذا لم ينته الخ (قوله والأفلاصح الخ) لكن الحق الوالد بخلافه اه نهاية قال عرش قوله لكن أفنى الوالد الخ معتد وجه ندره ما ذكره ابن الرفعة أي من تعذر رجوع الولي والحاكم وبقى المالم يكن ثم ولي ولا حاكم لم يتزوج ام لافيه ونظروا الاقرب الاول صيانة له عن الوقوع في الزنا اه وفي قسم بعد ذكره عن النكاح مثل ما في الشارح مانصه لكن افي شيخنا الشباب الرمي بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم امامه فينبغي ان يجوز وهو حينئذ كسئلة المرأة المذكورة اه وافرده الرشیدی (قوله كأمرة الخ) أي فانها تتحكم اه رشیدی (قوله لا ولي لها) عبارة للمنفى في المفازة لا لتجدولها اه (قوله منكوحته) الى قول المتن وباذنه في النهاية لا قوله بخلافه باطنا الى بخلاف صغيرة وقوله ومزوجة بالاجبار (قوله أي حد قطعا الخ) قضية اطلاقه ولوع العلم بالفساد ويوجه بان بعض الاثمة كالام مالك يقول (بصحة نكاح السفية) ويثبت لوليها الخيار وهذا موجب لاسقاط الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهرا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وفاقا للبنى كأمرة وخلافا للنهية عبارته سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لو ومه في ذمته باطنا ضعيف اه (قوله بخلاف صغيرة الخ) تحرز الرشيدة المختارة (قوله ومزوجة الخ) خلافا للنهية والمغنى عبارتهما وقول الاسنوي ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفية فانه لا تقصير حينئذ من قبلها فانها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكين حينئذ اه وزاد سم لكن لو جعلت فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين فقيه نظر اه اقول ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذا وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فليراجع ثم رأت قال عرش مانصه قوله اذا لا يجب التمكين حينئذ أي حين العلم بفساد النكاح وعليه فلوطنت صحته فالوجه ما قاله الاسنوي اه (قوله ومكته مطارعة) أي لم يسبق لها تمكين قبل والافتقار استقرار المهر بالوطء السابق ولا شيء لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما يأتي اه عرش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف اه كردى حاجته الا هذه الان يقال أنه نادر (قوله لما مر من صحة عبارته هنا) قضيت صحته عبارته بدون إذن الولي فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التحويل على ما هنا (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحاكم بزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصح به اه صرح بذلك (قوله والأفلاصح صحة نكاحه) عبارة كثر الاستاذ البكري قال ابن الرفعة واصح الوجوهين صحة نكاحه هو أولى من المرأة في المفازة لا لتجدولها اه لكن افي شيخنا الرمي بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم امامه فينبغي ان يجوز وهو حينئذ كسئلة المرأة المذكورة (قوله بخلافه باطنا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوي وهو مردود لانه

مطارعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفية حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضا كما في به المصنف وإن غلبت الفساده وطاوعه واعترض بالاعتداد باذن السفية في التلاف البدني ولهذا لو قال سفية لآخر أقطع يدى قطعه هدر ويرد بأن البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لأذنها (٢٩٣) مغب سفيها دخل فيه بخلاف نحو اليد (وقيل يلزمه مهر المثل) لثلاثين لوطه عن مقابل

(قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أي بخلاف نحو قطع اليد فإن واجب القود ابتداء سم أي المال إنما يجب بالعفو عليه عرش (قوله) لما بعدة أي لبيان المأون (قول المتن ومؤون النكاح الخ) أي المتجدد على الحجر من مرور نفقة وغيرهما أما النكاح السابق على الحجر فونه فيها معه إلى قسمه ماله أو استغنائه بكسب أه نهاية زاد المغني ولو اشترى أمة في ذمته بعد الحجر واسترد لها نفق كآل وجبة الحادثة بعد الحجر كاجته بعض المتأخرين أه (قوله) مع اختياره لاحداثها عبارة النهائية مع احداثها باختياره أه وهي أحسن (قوله) بخلاف الولد المتجدد أي أن فاق حدوثه فقبري إذ لا يلزم من الوطء الاحبال ومؤنه في ماله حتى يقسم أه عرش (قوله) بشرطه) وهو بالنسبة للهر عدم الوطء بالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق ففسخ صبيحة الرابع على ما يأتي أه عرش (قوله) ولو اتى أي أو كالمراهنة ومضى أي أو لو كان سيده أثنى أو كالمراهنة (قوله) وقول الأذرع يستثنى الخ) أقره المغني (قوله) لفرقه لما كالم (قوله) قد يقال أن وجود من الحاكم المرفوع إليه حكم بالامر بالنكاح أو بصحة النكاح يعد وقوعه بالاستثناء واضح على مذهبه أيضا ولا يخرج عن أن تصرف الحاكم هل هو حكم أو لا إن قلنا حكم فكذلك ولا فلا وجه للاستثناء فتأمل سيدهم وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراد به فلو اراد به الاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الأذرع وقوله ولا يخرج عن الخ قد مر أن الراجع أنه حكم فليارفع اليد أو الرفع هنا موجود في كلام الأذرع فالاستثناء واضح عبارة سم قوله لم يصح الاستثناء في عدم محتمة نظر فإن عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في محتمة أه (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقديم الحاشية في قول المصنف فإن فقد الموقوف وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشباب الرولى أن العبد الموقوف يتمتع بزوجه مطلقا فراجع أه سم أي مبحث تزويج العتقة شرعا حاشية (قوله) يتعذر تزويجه أي لعدم تصور إذن سيده أه سم (قوله) إذا بطل الخ) راجع إلى المتن (قوله) تعلق مهر المثل بذهنه أي أن وطئ أه رشيدى (قوله) وإلا أي بأن كانت صغيرة أو مجنونة أو مكرمة أو موزوجة بالايجاب أو سفية حال الوطء (قوله) تعلق برقبته أي لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضا ولا عبرة برضا الولي إلا لاحق له في المهر سم وعرش (قوله) نظير ما مر في السفية) أي في قول الشارح بخلاف صغيرة أو مجنونة الخ قوله في السفية أي في وطئ نحو الصغيرة إذا نكحها بالأذن وليه وبه نحل توقف سم بمناصه انظر في أي محل مر وكيف يتصور التعلق برقبته الحر أه وأما قوله فكيف يتصور الخ لجوابه أن مراد الشارح من نظير ما مر في السفية التشبيه في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلفه بالذمة أو الرقبة ثم رأيت قال الرشيدى قوله نظير ما مر في السفية أي من حيث مطلق الوجوب وبه يندفع ما في حواشى التحفة أه والله الحمد (قوله) وجزم الانوار الخ) اعتمد مر أه سم (قوله) غير مأذونة الخ) أي بأن نكحت بغير إذن السيد ووطئت أيضا كما يمكن العبد ما دونها أه كرى (قوله) وقال الخ) عبارة النهائية لا يلزمها تمسكه بمغيب فساد النكاح لكن لوجبه لفساد النكاح واعتقدت وجوب التمسك فيه نظر (قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أي بخلاف نحو قطع اليد فإن واجب القود ابتداء (قوله) فلم يكن لأذنها مع سفيها دخل) إذ لا اعتبار بأذن السفية في الأموال (قوله) في المتن ومؤون النكاح في كسبه أي ليستثنى هذا من قولهم أن الحجر يتعدى إلى ما حدث له (قوله) ولو اتى أي ولو كان سيده أثنى (قوله) لم يصح الاستثناء في عدم محتمة نظر فإن عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في محتمة (قوله على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقديم الحاشية في قول المصنف فإن فقد الموقوف وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشباب أن العبد الموقوف يتمتع بزوجه مطلقا فراجع أه (قوله) يتعذر تزويجه أي لعدم تصور إذن سيده (قوله) والاتعلق برقبته أي لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضا ولا عبرة برضا الولي إلا لاحق له في المهر (قوله) نظير ما مر في السفية) أنظر في أي محل مر وكيف يتصور التعلق برقبته الحر (قوله) وجزم الانوار الخ) اعتمد مر

(وقيل) يلزمه (أقل متمول) حذرا من الخلو المذكور (ومن حجر عليه بفلس صح نكاحه) كما تقدمه في الفلس وأعادها ناطونة لما بعدة وذلك لصحة عبارة قوله ذمة (ومؤون النكاح في كسبه لا فيما معه) لتعلق حوى الغرماء به مع اختياره لاحداثها بخلاف الولد المتجدد فإن لم يكن له كسب ففي ذمته ولها الفسخ باعساره بشرطه ومبحث تخييرها أن جهات فلسه طعيف (ونكاح عبد) رلو مدبرا ومبعضا ومكاتبيا ومعلقا بعتقه بصفة (بلاذن سيده) ولو اتى (باطل) للحجر عليه وللخبر الصحيح أي ما عاكك تزويج بغير إذن سيده فهو عاهر وقول الأذرع يستثنى من ذلك ما لو منه سيده فرقه الحاكم يرى اجباره فأمره فامتنع فأذن له الحاكم أو وزوجه فانه يصح جرمه كالو عضل الوالى فيه نظر لانه ان اراد محتمة على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء او على مذهبه فلا وجه له وانهم ما تقررون الموقوف كله او بعضه على جهة يتعذر تزويجه واذا بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذهنه فقط وبتجه ان عمله في غير نحو الصغير والاتعلق برقبته نظير ما مر في السفية ثم رأيت الأذرع يحتم

وجزم الانوار كالامام في وطئه أه غير مأذونة أيضا بتعلقه برقبته وقال الوركشى وغيره بل بذهنه (و) نكاحه (بأذنه) وإن

اي السيد الرشيد غير المحرم
نطقوا لواتي بكرا (صحيح)
لمفهوم الخبر (وله اطلاق
الاذن) فيكبح حرة او امة
يبلده غير هانم للسيد منته
من الخروج اليها خلافا
لمن وهم فيه (وله تقييده
بامراء) معينة (او قبيلة او
بلد ولا يعدل عما اذني في)
والا بطل اوان كان مهر
المعدول اليها اقل من مهر
المعينة نعم لو قدر له مهر
فزاد اوزاد على مهر المثل
عند الاطلاق صححت الزيادة
ولزمت ذمته فيتبع بها
إذا عتق لان لذهمة صحيحة
بخلاف ما مر في السفه
ويؤخذ منه ان الكلام في
العبد الرشيد وعمل ما ذكر
في صورة التقدير ان لم ينه
عن الزيادة والا بطل
النكاح لانه غير مأذون
فيه حينئذ ولا يحتاج الى
اذن في الرجعة بخلاف اعادة
البائن ولو نكح فاسد انكح
صحيحا بلا انشاء اذن لان
للفاسد لم يتناول اذن
الاول ورجوعه عن
الاذن كرجوع الموكل
وكذا ولي السفه كما هو
ظاهر (والاظهر انه ليس
للسيد اجبار عبده على
النكاح) صغيرا كان او كبيرا

وان قال اه (قوله اي السيد الرشيد) الى الكتاب في النهاية الا قوله واقتضى كلامه الى وانما اجبر الاب وقوله
التي تحمل من قن وحر كتابي وقوله بناء على حلهما الى كزوج وقوله وان لم يكن له الى اما الكافر وكذا في المثنى
قوله ويؤخذ منه الى وعمل ما ذكر وقوله وكذا ولي السفه كما هو ظاهر وقوله وانما اجبر الاب الى المثنى
وقوله ولا يجبر الولي الى الكتاب (قوله غير المحرم) مفهوما عدم محته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الا بعد
تحله لفساد اذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الفهاب الرمي له اسم
(قوله ولو اتى الخ) اي او كافر اه معنى ويحتمل ان الضمير للعبد (قوله لمفهوم الخبر) اي المأزنا (قوله
يبلده) اي السيد (قوله من الخروج اليها) اي الزوجة اذا كانت بغير بلدها رشدي وقال عرش الضمير
راجع الى قوله يبلده وغيرها اه (قوله والا بطل) اي وان عدل بطل النكاح قال عرش ظاهره ولو كانت
المعدول اليها خيرا من المعينة نسبيا وجالا ودنيا عليه فيمكن ان يفرق بينه وبين ما تقدم في السفه عن ابن
ابي الدم من الصحة بان حجر الرقاوى من حجر السفه اه عرش (قوله نعم الخ) استدراك على قول المصنف
ولا يعدل الخ اه رشدي (قوله لو قدر الخ) وان نقص عما عينه لسيداه وعن مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو
نكح بالمسمى من مهر هادونه صح بهاه معنى (قوله فزاد الخ) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر
وان بطل في نظير ذلك من السفه كاحصر به الروض وشرحو الفرق لا تنع واضع اه سم (قوله صححت الزيادة
ولزمت الخ) الاولى صح ولزمت الزيادة ذمته (قوله ولزمت ذمته) هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت
صغيرة تعلق المهر برقبته اه حلي (قوله ويؤخذ منه) اي من التعاليل (قوله في العبد الرشيد) فلو كان غير رشيد
هل صح النكاح ولت الزيادة مطلقا اوفيه التفصيل المار في السفه والثاني اقرب فليراجع (قوله وعمل
ما ذكر الخ) اي على صحة النكاح فلما لو قدر لها مهر افزاد (قوله والا بطل النكاح) اي كما في السفه اه معنى
(قوله ولو نكح فاسدا) اي بان اطلق السيد اذن له في النكاح فنكح نكاحا فاسدا فقد شرط من شروطه اه
عرش (قوله نكح صحيحا) اي جاز له ان ينكح ثانيا نكاحا صحيحا اه عرش (قوله ورجوعه) اي السيد كرجوع
الموكل اي يعتد به اه عرش (قوله وكذا ولي السفه) اي رجوعه كرجوع الموكل اه رشدي (قول المثنى
والاظهر انه ليس للسيد اجبار عبده) والثاني له لإجباره كالامة اه نهاية قال عرش وعلى هذا الثاني
لو طاق السيد مثلا زوجته ثلاثا ثم زوجها ليا باذنها بعد انقضائه عتدها لهذا العبد باجبار سيده صح النكاح
ثم اذا ملكها اياه سيده بعد طهها انفسخ النكاح فلا يحتاج الى تطليق من العبد وتحمل المرأة بذلك زوجها
الاول بعد انقضائه عتدها من العبد قال بعض اهل العصر والعمل بهذا القول حيث امكن اولى بما يغفل
الان في التحليل بالصبي قال سلامة ما ذكر من الاحتياج الى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان المزوج
السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحته اه وفيه بعد تسليمه انه عمل بمقابل الاظهر وقد صرح الشارح
كحجج في شرح الخطبة بانه لا يجوز العمل به ولو نكح هو انه يحتاج مع ذلك الى عدالتى المرأة والكهود
وانى بذلك ليكون المقدس صحيحا عند الشافعية تأمل ولا تغتر بما قيل اما قول وفيقيد جواز التقليد والعمل
لنفسه بمقابل الاظهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير الخ
وقول المثنى والثاني له اجباره كالا موقيل يجبر الصغير قطعاً وهو موافق لظاهر النص ولما عليه اكثر
العراقين ولا تنقض كلام الراعى في بابي التحليل والرضاع انه المذهب والمساياتي للمصنف في كتاب الرضاع

(قوله غير المحرم) مفهوما عدم محته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الا بعد تحله لفساد اذن حال الاحرام
وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الفهاب الرمي وان خالف غير مو تبعه في العباب
ويمكن ان يفرق توكيل الولي للمحرم غيره حيث لم يقيد بحال الاحرام بصحة عبارة الوكيل في نفسه بغير
اذن احد في النكاح بخلاف العبد الان قضية ذلك عدم محته وتوكل العبد المحرم في قبول النكاح له حيث
لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع (قوله فزاد) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق
المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفه لكن الفرق لا تنع واضع قال في الروض ولو نكح بالمسمى اي

بأسائر أقسامه السابقة لأنه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير وأطال الأسنوي فيه وإنما أجبر الالب
الابن الصغير لأنه قد يرى تعيين المصلحة له حينئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته باقسامه السابقة أيضا إذا
طلب منه في الاظهر لأنه يشوش عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كترجيح الامة (وله اجبار امته) التي بملك جميعه ولم يتعلق بها حق

لازم على النكاح لكن
حيث قال فيه ولو زوج امه ولده عبده الصغير الخ اه واما قول عرش وانه يحتاج الخ لجوابه ظاهر غنى عن
البيان والله اعلم (قوله بأسائر الخ) يشمل المكاتب والمبعض فيقتضى ان فيهما الخلاف وقال المغني والنهاية
انهما لا يجبران قطعا وزاد الاول والعبد المشترك له سيده اجبارا وعليهما اجابة في الخلاف المذكور في
الطرفين ولو اجابه احدهما الى النكاح وامتنع الاخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) اي النكاح يلزمه
الخ ولانه اي السيد لا يملك رفع النكاح بالطلاق فكيف يجبر على ماله يملك رفعه نهاية ومعنى (قوله ترجيح
مقابله الخ) مال اليه المغني (قوله وإنما اجبر الاب) اي بان يزوجه بغير رضاه اي بقوله النكاح له اه
عرش (قوله ولا عكس) الجراور الرفع نهاية ومعنى قال الرشدي قوله بالجرا لم يظهر لي وجهه فليتأمله اه (قوله
باقسامه السابقة) الا امر تدل فلا يزوج بحال ناشري اه سم (قول المتن وله اجبار امته) اي واحدا كان السيد
او متعددا فاشتتر كيجبرها ما ملكها اه عرش (قوله التي بملك جميعه الخ) سيد ك محترزه بقوله اما المبهضة
الخ وقوله في جميع ماضي ومنه العفة والسلامة من العيوب ومن دماء الحررة على ما افاده قوله نعم الخ من ان
ما عدا الرق ودائمة النسب معتبرا اه عرش (قوله والام يصح) اي النكاح (قوله له اجبارا على رقيق الخ)
اي وان كان ابوها قرشيا كاسم معنى وسم (قوله ولو لم تكن له الخ) اي عند امن ضرر يلحقها في بدنها اه
نهاية قال عرش اي ولو باعتبار غلبة ظنها كان كان مجنونا او ابرصا اه (قوله المال) اي لا التمتع اه
عرش (قول المتن باى صفة كانت) تعمم في صفة الامنة بكارة وثبوت وصغر وكبر وعقل وجنون
وتدبير واستيلاد اه معنى (قوله كالا يجبرانه) كان الظاهر تانيت الفعل (قوله ومرأته) محترزه قوله ولم يتعلق
بها حق لازم اه عرش (قوله الا من مرتين) اي او باذنه نهاية ومعنى وسم وسيدعمر (قوله ومثلا جانية
الخ) اي بلا اذن المستحق اه معنى (قوله حينئذ) اي حين اذ كان موسرا الذي ومعنى قوله والا اه
رشدي (قوله ووصح العتق) اي اذا كان السيد موسرا مع انه مفوت للرقبة (قوله لا يجوز لفلس) اي محجور
عليه بفلس اه سيدعمر (قوله تزويج امة تجارة عامل قراضه) فيه تنابع اربع اضافات (قوله بغير اذن
الغرماء) اي اما باذنه فصيح ثم لم يظهر غريم آخر فذلك الا لا يبيني بطلان النكاح اه عرش (قوله بغير
اذنه) اي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غابة (قوله او تجارة قته الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله
المأذون له) اي في التجارة (قوله المدين) اي والا فيزوج ما بلا اذنه (قوله بغير اذنه) اي القن (قول المتن
يلزمه تزويجها) اي وان خاف عليها العنت وقوله مطلقا اي صغيرة او كبيرة حلت او لا اه عرش (قوله
مؤدا) اي ينسب اورضاع او مصاهرة وكانت بالغة كاقاله ابن بونس ثائفة خائفة الزنا كما قاله الاذرعى اه
معنى (قوله ما اذا كان) اي السيد (قوله فيما يملك الخ) خبر ان وقوله ونقله الى الغير وإنما يكون الخ عطف على

عن يكفائها في جميع مامر
والا لم يصح بغير رضاها نعم
له اجبارا على رقيق ودنى
النسب اذ لا نسب لها وانما
صح بيعها بغير السكوة ولو
معينا ولو مالا تمكينه على
الاصح عند المتن لان
الغرض الاصل من الشراء
المال ومن النكاح التمتع
(باى صفة كانت) لان
النكاح يرد على منافع
البضع وهي للملك ولا تنفعه
بغيرها ونفقتها بخلاف
العبد اما المبهضة والمكاتب
فلا يجبرهما كما لا يجبرانه
ومرأته ليس الراهن تزويج
مرهونة لزوم رهنها الامن
مرتبن ومثلا جانية تعلق
برقبها مال وهو معسر
والاصح وكان اختيار اللفداء
وانما لم يصح البيع حينئذ
لانه مفوت للرقبة وصح
العتق لتشوف الشارع اليه
وكذا لا يجوز لفلس تزويج
امته بغير اذن الغرماء ولا
لسيد تزويج امة تجارة
عامل قراضه بغير اذنه لانه
ينقص قيمتها فيضطر به
العامل وان لم يظهر به ربح
او تجارة قته المأذون له
المدين بغير اذنه واذن
الغرماء (فان طلبت) منه
ان يزوجه (لم يلزمه)

تزوجها) مطلقا لنقص قيمتها وفوت استمتاعه بمن تحمله (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا والخ به ما اذا كان امرأة
(لزمه) اجابته تحصينا لها (واذا زوجها) اي الامة سيدها (فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لان التصرف فيها بملك استيفاءه ونقله الى
الغير إنما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة (فيزوج)

على الاول مبعوض امته خلافا للفقوى كما رو (مسلم امته الكافرة) التي تحمل من قن وحر (٢٩٥) كتابي بخلاف المرتدة اذ لا تحمل بحال ونحو

المجوسية والثنية على احد وجهين وجه بعضهم لانه لا يملك الاستمتاع بهما والاوجه مارجعه للجلال البقيني وشرح الجاوى بل نص عليه الشافعي رضى الله عنه انه يزوجهما بكافر قن او حر بناء على حكمه على الاتى عن السبكي ترجيح خلافه كما يزوجه محرمة بنحو رضاع وان لم يكن له عليها ولا به من جهة اخرى خلافا لما هو فيه شارح امالكافر فلا يزوجه امته المسلمة على ما سألناه ممنوع من كل انصرف فيها الا ازاله الملك

عنها (وفاسق) امته كما يزوجه (ومكاتب) كتابة صحيحة امته لكن باذن سيده وليس السيد الاستقلال بزوجهما كعده (ولا يزوجه ولي عبد) موليه من (صبي) ويجنون وسفيه ذكرا وانثى لعدم المصلحة فيه باقتطاع كسبه عنه ولم ينظروا الى انها ربما تظهر مع تزوجه لندرة (وزوجه) ولي النكاح والمال وهو الاب فالجد فالسلطان (امته) اجبارا التي يزوجهما لمولى بتقدير كاله (في الاصح) اذا ظهرت النفقة فيه اكتسابا للهو والنفقة نعم لا بد من اذن السفيه في نكاح امته وخرج بوليها ما صغيرة عاقلة ثيب فلا تزوجه وامة صغيرة وصغيرة مجنونة

اسما وخبرها (قوله على الاول) اى انه بالملك (قوله التي تحمل) ينافي هذا التقيد ما ياتي من قوله والاوجه مارجعه الخ وقوله كما يزوجه محرمة الخ (قوله ونحو المجوسية الخ) اسقط الثبابة والمغنى لفظه نحو (قوله لانه) اى السيد (قوله بهما) اى المجوسية والثنية (قوله والاوجه مارجعه للجلال الخ) وهو المعتمدية ومغنى (قوله على حكمه) اى الكافراهم سم (قوله كما يزوجه) اى السيد (قوله محرمة) اى المملوكة كاخيه سم وثبابة ومغنى (قوله اما الكافر) محترض مسلم (قوله الا ازاله الملك الخ) اى وكتابتها بانه ومغنى (قول الماتن) ومكاتب الخ وامة المكاتبية يبنى ان يزوجهما سيدها باذنها فلا يرجع قاله سم مذكر عن الروض والعباب ما يفيد وكذا في المغنى ما يفيد (قوله كعده) اى عبد المكاتب اى كانه ليس له الاستقلال بتزويج عبد المكاتب بل باذنه فيه اى عرش (قوله كسبه) اى العبد وقوله عنه اى المولى (قوله ولي النكاح الخ) قد يصدق على ابن عم وصلى على بنت عمه ويحجب بان المقصود ان تكون ولايته لهما من جهة واحدة اى سيدهم وقوله من جهة الخ ولعل الاول ان يقول شرعية لا جعلية (قوله لا بد من اذن السفيه) اى ذكر او انثى اخذا من سابق كلامه وفي سم بعد ذكر كلام المنهج وشرحه مانصه هذا ظاهر في اعتبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرح الروض والبهجة مانصه قضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك اه (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال عرش رشيدى (قوله امة صغيرة) بالاضافة وكل من عاقلة و ثيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوجه) اى لانه لا يلى احد نكاح تلك الصغيرة (قوله وامة صغيرة) عطف على قوله امة صغيرة (قوله مجنونة) اسقطه النهاية والمغنى وفي سم بعد ذكر كلام المنهج مانصه هذا

الكافرة (١) وقول الشارح اى الكتابية كافي المحر ومثال وانما حمل كلامه على كلام اصله لان الشيعين حكيا في المجوسية وجهين ولم يرجع شيئا وقوله لان غير ما لا يحمل نكاحها اى لهو الا فسقيا حل الوثنية الوثني شرح م (قوله والاوجه مارجعه الخ) وهو المعتمد شرح م (قوله بناء على حكمه) اى الكافر (قوله كما يزوجه محرمة) اى المملوكة كاخيه بنحو رضاع (قوله في الماتن ومكاتب الخ) وامة المكاتبية يبنى ان يزوجهما سيدها باذنها فلا يرجع قال الشارح في شرح الارشاد ويبحث ان الامة للمبعضه يزوجهما من يزوجه المبعضه باذنها اى من يزوجه المبعضه لو كانت حرة وقوله الى لان يزوجهما الآن وهو مالك البعض والولى اه وتقدم ذلك في كلام الشارح في بحث الاولياء وفي الباب كالروض وزوجه امة غير المحجورة وليها باذنها مطلقا ولو بكر ولا يعتبر اذن الامة اه (قوله في الماتن ولا يزوجه) ولي عبد صبي وزوجه امته الخ في الروض فصل ليس للمولى تزويج عبد الصبي والسفيه المجنون ولو تزوجه امته للمصلحة اب اوجد جاز لا غيرهما الا السلطان في امة غير الصغير وزوجه اى وان علامة الثيب المجنونة لا امة الثيب الصغيرة اى العاقلة وان كانت اى الامة لسفيه استؤذنه و ظاهره انه اذا كانت الامة لسفيه لا تستأذن لكن قول المنهج وشرحه مانصه للمولى نكاح ومال من اب وإن علا سلطان تزويج امة موليه من ذى صغر وجنون وسفه ولو انثى باذن ذى السفه فلا يابى وإن علا تزويجها الا ان كان صغيرا او صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطاقا اه ظاهر في اعتبار استئذان السفيه ايضا و ظاهره وإن كانت بكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل لذى الجنون منهما خلاف تقيد الشارح الصغيرة بالمجنونة وعبرة الجواهر هل للمولى الطفل والسفيه والجنون ذكر او اناثا تزويج رقيقهم عبدا كان امة فيه اوجه الى ان قال والثالث وهو الاظهر ان يزوجه الامة للمصلحة دون العبدى ان قال وان كان اى الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال امة المرأة ينظر في حال سيدها فان كانت محجورة فقد مروا ان كانت مطلقة وزوجهما ولي السيد برضا السيدة دون الامة سواء كان وليا بالنسب او غيره وسواء كانت السيدة ثيبا او بكر اه (قوله فالسلطان) ظاهره وان طرا السفه بعد بلوغه رشيدا فلا يرجع (قوله نعم) لا بد من اذن السفيه في نكاح امته قال في شرح الروض كما يستأذن في نكاحه وفي شرح البهجة لانه لا يلى نكاحه الا باذنه اه وقضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك انتهى (قوله وخرج بوليها) اى النكاح والمال

(١) قول المحشى وقول

الشارح اى الكتابية ليس في نسخ الشرح التي يابينا وكذا قوله بعد وقوله لان غير ما لا يحمل نكاحها اه من هامش

اختلاف الجنس لقوله غير ذلك أي غير اختلاف الجنس وقوله وهو أي غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب وبنات عمك الخ) وذكر ما مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لان في بيان حل من فيه تحريرا للقرابة المقضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اهم (قوله للقرابة) أي المقضية للتحريم (قوله وحيثئذ) أي حين ضبط القرابة المانعة لما ذكر (قوله أي نكاحهن) أي قوله على الاصح في النهاية (قوله جميع ما باتى) أي والاية السابقة انفا وكان الاولى ان يصرح به هنا ليظهر قوله الاتي وقيل الخ وما في الكردى من ان قوله أي نكاحهن الخ يرجع الى الاية لا الى المتباني عنه السياق (قوله على هذا) أي تقدر الوطء في الاية اه كره دى (قوله دون الاول) أي تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور وطؤها الخ) أي لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها اه أي وسياتي منعه (قوله هذا) أي قوله أي نكاحهن الى هنا (قوله على تحريم الوطء) أي وطءه ولو كونه المحرم وقوله مطلقا أي ما كانت او لا (قوله بمنزلة النص عليه) أي نص الشارع على تحريم الوطء (قوله بنى الحد) أي بوطء المملوكة المحرم اه سم (قوله فاقضى) أي تصر بهم المذكور ضعف ذلك التفرغ أي قوله فجد بوطء الخ (قوله كما اطلقه في الام) أي كضعف ما اطلقه في الام من عدم التصور اه سم عبارة السيد عمر أي كضعف ما اطلقه في مسألة الام انه يجب بوطءها اتفاقا والمقصود تشبيه التفرغ بالاطلاق في مطلق الضعف لا تنظير في انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكها اه سم (قوله وهي الجدة) أي قوله ومع النفي في النهاية والمغنى (قوله وحرمه أزواجه الخ) دفع به ما يقال في تعريف الام بما ذكره كقاصر فانه لا يشمل زوجه صلى الله عليه وسلم مع انهن حرم من على غيره صلى الله عليه وسلم وسمين أمهات المؤمنين اه سم (قوله غير ما نحن فيه) أي من أمومة النسب (قوله ومن ثم) أي من اجل بقاء احتمال بنية المنفية باللعان (قوله لولا كذب) أي الثاني (قوله على الاوجه) خالفه النهاية والمغنى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه يثبت لها جميع احكام النسب سوى

ان أريد منع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد في القرآن الكريم من النصريح بالتفضيل لقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تاويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزيز بل ينبغي الحكم بالسكوت لان ذلك رد للقرآن من غير عذر وإن أريد منع التفضيل مع الجمل بما ورد في القرآن ومع اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغي التعزيز لرد له فليتأمل (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال آية الاحزاب وبنات عمك الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة من اسبابه وان يحجب بان في بيان حل ما فيها تحريم للقرابة المقضية للتحريم وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكة) أي لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنى الحد) أي بوطء المملوكة المحرم (قوله كما اطلقه في الام) أي كضعف ما اطلقه في الام من عدم التصور (قوله اذ يتصور ملك ولدها الخ) أي استمرار ملكه (قوله ولولا احتمالا كالنفيه باللعان) ولولم يدخلها بما وفي القصاص بقتلها والحد بقذفه لها والقطع بسرقه ما لها وقبول شهادته لها وجهان انتهى قال في شرحه نقلها الاصل عن التهمة اشبه بها قال الاذرى واقتضاه كلام التهمة نعم وقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح مقابلة الخ والمعتدكا افاده شيخنا الشباب الرملي هو مقابلة الذي اقضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال في شرح الروض قال البلقيني وقد باق الوجهان في انتفاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها والحلوة بها ولا يلزم من ثبوت الحرمة الحرمية كإثبات الملاعنة وام الموطوءة يشبهه وبها الأقرب عندى عدم ثبوت الحرمة انتهى هذا كلام شرح الروض والاوجه عدم الانتفاض بالمس اذ لا تقضى بالشك مر (قوله سوى تحريم نكاحها) قد يقال من احكام النسب وان كان من احكام الرضاع والمصاهرة أيضا عدم نقض الطهارة بالمس ولا ينجيه الاثبوت اذ لا تقضى مع الشك إلا ان يريد الاحكام الخاصة به ومن احكامه عدم القصاص بالقتل والحد بالقذف والقطع بالسرقة ونحو ذلك على احد الوجهين بل هو المعتمد على ما علم انقرر إلا ان يريد الاحكام المتفق عليها وفيه نظر او يكون اعتقاده ترجيح الوجه الاخر فليتأمل

أراد ذلك إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه فلا يحتاج لنفي (وكل من ولدتها وأولدت من (٢٩٩) ولدها) وإن سفل (فهى بنتك) حقيقة وبجاء

نظير مامر (قلت والمخلوقة من) ماء (زنا تحمل له) لأنها اجنبية عنه إذ لا يثبت لها وارث ولا غيره من أحكام النسب وقيل تحرم إن أخبره نبي كعبى وقت نزوله بأنها من ماته ويرد بان الشارع قطع نسبته عنه كاتفر فلا نظر لسكونها من ماء سفاحه نعم يكره له نكاحها للتحلاف فيها (ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من زنا والله أعلم) إجماعا لأنه بعضها وانفصل منها انسانا ولا كذلك المتي ومن ثم اجمعوا على ارثه وبه اتضح فرق اللبني بانه علم تصرف الشارع في نسبة الولد للوطي فلم يثبتها الا بنكاح أو شبهة لا للوطوة بل الحقة بها في الكل (والاخوات) من جهة ابويك واحدهما نعم لو زوجه الحاكم بجهولة ثم استلحقها ابوه بشرط ولم يصدقه هو ثبتت اخواته وبقي نكاحه نص عليه وبه تندفع مخالفة جمع فيه وعن جرى على الاول العبادى وكذا القاضى مرة قالوا ليس لنا من ينكح اخته في الاسلام غير هذا ولو ابانها لم يحل له وكذلك استلحق زوج بنته المجهول

جواز النظر والمخلوة فيحرمان احتياطا (قوله أريد ذلك) أى عدم علم الدخول لا علم عدم الدخول (قوله) إذ لو علم عدم دخوله لم تلحقه (الخ) قد تمتع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المني ما يشمله اه سم (قوله وإن سفل) أى قوله بعد كاله في النهاية والمغنى الا قوله وبه انصاع الى المتن وقوله المجنون والصغير (قوله ولا غيره (الخ) فلو وطى مسلم كافرا بالزنا لم يلحق الولد الكافر في الدين كما عتمده الشارع بتمالو الدهه ع (قوله وقيل تحرم (الخ) ولو ارضعت المرأة بلبن الزاني صغيرة فكسبتها مغنى وشرح الروض (قوله كاتفر) أى اتقا بقوله لا يثبت (الخ) (قوله نعم بكرة (الخ) أى مطلقا وان اوه صنيعة فتقيد بها ما اذا أخبره نبي (الخ) اه سيدعر (قوله ولا كذلك المني) أى متى الرجل يعنى لم يتفصل منه انسانا ع (قوله وعلى ارثه) أى من امه اه ع (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصديقها ان كبرت اه ع (قوله ولم يصدقه (الخ) عبارة عن المغنى والنهاية فان صدقة الولد والزوجة ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلا شئ لها وبعده فلها مهر المثل وان كذبها ولا يثبت نسبها ولا يفسخ النكاح وان اقام الاب بينة ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كاتقدم وان لم يكن بينة وصدقته الزوجة فقط لم يفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو ابانها لم يحزله بعد ذلك بتجديده نكاحا لان ادانها شرط وقد اعترفت بالتحريم واما المهر فيلزم الزوج لانه يدعى ثبوته عليه لكنها تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى او بعده فكله وحكما في قبضة من اقر شخص بشئ وهو ينكره وتقدم حكمه في باب الافرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزويج لم يحز لان نكاحها اه قال ع (قوله وقيل تحرم (الخ) وهو انه يتيق فيد من هو يبيده حتى يرجع المنكر ويعترف اه (قوله وعن جرى على الاول) أى بقاء النكاح (قوله ولو ابانها لم تحل (الخ) مفهوه انه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية في حكم الزوجة ومحتمل الحرمه اذ ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التي هي سبب الحل مع ثبوت الاخوة اه سم والاقرب الاول (قوله وكذا واستلحق (الخ) عبارة عن النهاية والمغنى وقيس بهذه الصورة وما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقها ابو هابت نسبها ولا يفسخ النكاح ان لم يصدقه الزوج اه (قوله المجنون) أى بان طرا جنونه بعد العقد والصغير أى بان كان القعد عندن يقول به اه ع (قوله او الصغير) قد يشكك لانه لا يزوج الصغير الا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرده جنونه بعد تزوجه وتزويج الحاكم اياه اه سم وقد يدفع الاشكال بان يزوجه كما براد كمر عن ع (قوله وإن سفلن) الى الفرع في النهاية الا قوله وهى من هذه الحيثية الى المتن وكذا في المغنى الا قوله ولم يحز مر الى المتن (قوله وإن سفلن) عبارة عن التنبيه أى والمغنى وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وان سفلن

(قوله أريد ذلك) أى فليس مراده عدم الدخول بل عدم علم ذلك (قوله إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه) قد تمتع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المني ما يشمله او يريد الدخول وما في حكمه (قوله في المتن من زناه) على حذف مضاف أى من ما زناه (قوله وقيل تحرم (الخ) إذ لم تحرم عليه فغيره من جهته اولى ولو ارضعت المرأة قبل الزاني صغيرة فكسبتها (قوله وعلى سائر محارمها) أى حتى الزاني منهم كان زنى باخته قامت ببنت فحرم عليه من حيث انها بنت اخته كما هو ظاهر (قوله ولو ابانها لم تحل له) مفهوه انه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية في حكم الزوجة ومحتمل الحرمه اذ ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التي هي سبب الحل مع ثبوت الاخوة وقد يخرج ذلك على ان الرجعية ابتداء واستدما وهى ما يتخلف فيه الترجيع بحسب المذكور (قوله او الصغير) قد يستشكل لانه لا يزوج الصغير الا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرده جنونه بعد تزوجه ويكره تزويج الحاكم اياه (قوله في المتن وبنات الاخوة والاخوات) عبارة عن التنبيه وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وان سفلن وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وان سفلن اه (قوله وإن سفلن) عبارة عن الروض وإن بعدن

المجنون أو الصغير ولم يصدقه هو بعد كاله على ما فيه ما يثبت في شرح الارشاد فراجع (و بنات الاخوة والاخوات وان سفلن والعلمات والحالات

وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علما من جهة الأب والأم سواء أختها لوبية أو أحدهما (فعمتك أو أخت أختي ولدك) وإن علت من جهة الأب والأم سواء أختها لوبية (٣٥٠) أو أحدهما (فخالتك) وعلم عامران الآخر من هذا كله إن قال يحرم كل قريب

وبنات الأخوة وبناات الأخت وإن سفلت انتنت به سم (قوله وإن علما) عبارة عن الملقى بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمة أهلك بجاز أو قد تكون العممة من جهة الأم كاخت أبي الأم (قوله وإن علت) عبارة عن الملقى بلا واسطة لخالتك حقيقة أو بواسطة كخالته أمك فخالتك بجاز أو قد تكون الخالة من جهة الأب كاخت أم الأب أو عبارة عن الرضاعة كاخت أم الأم وعمه أو اخت أم الأب خالة أم (قوله وعلم عامران) هذان مع ما مر أعش (قوله إن الآخر) لكن يفوت حينئذ بيان جهة القرابة غير شدي (قوله في ولد العمومة) أي الشاءة للأعمام والعمات وقوله في الخوة والخالهات اسم (قول الملقى يحرم هؤلاء السبع بالرضاع الخ) سياتي في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه ومن الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرمت المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع اه سم (قوله ولو بواسطة) تعمم لقوله أو رضعته من أرضعتك الخ (قوله أو ولدت مرضعتك) أي بواسطة أو غيرها اه معنى (قوله الذي اللبن له) احتزبه عال كان اللبن لغيره كان تزوج امرأة ترضع فإن الزوج المذكور ليس صاحب اللبن اه عش (قوله وإن ولدته) أو رضعته بواسطة كاهو ظاهر فكان ينبغي زيادة هذا اليلان ماسبق اه سيد عمر أقول والآخر الاشتغال لعدم الصور الثلاث أن يقول ولو بواسطة (قوله فالمرضة بلبنك الخ) أي سواء كانت المرضعة زوجة أو أمة أو موطرة أو شبيهة اه عش (قوله وبنتها) أي بنت المرضعة بلبنك الخ (قوله كذلك) أي ولو رضعته اه سيد عمر (قوله ولو رضعته) متعلق بكل من أهلك أو أمك اه سم (قوله ومولودة أحدهما رضاعا) أمانسأ فليس الكلام فيه وقد تقدم اه سم (قوله نسباً أو رضاعاً) يحتمل أن يكون تعميلاً لبنت وولد المرضعة أو لاهو هما هو النسب وقوله أو أختك وبنتها نسباً ورضاعاً فيه نظير ما مر فتذكر وبالجملة في كلامه يتبين لك تداخل بعض الأقسام اه سيد عمر وعبارة سم قوله نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك أو أختك وبنتها أي المرضعة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما اه أقول وقوله نسباً ورضاعاً عقب قوله وبنت وولد اه رضعته أمك أو أرتضع بلبنك متعلق بكل من البنت والأم والأب (قوله بلبن أصلي) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثاني وما فوقه لاهله الأول إذا لم ترضع بلبنه أخت كاتقدم لاعم ولا خالة سم على حجج اه عش (قوله عمقر رضاعاً) أي في الأصل الذكور وقوله وأخته أي في الأصل الأنثى اه سم (قوله لا بنت الخ) أي لك (قول المتن ولا أم مرضعة) وأما المرضعة نفسها فلا إشكال في عدم تحريرها برسلى اه سم عبارة الرشيدى أعالم بذلك من أرضعت ولدك

إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخوة (ولم يحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) أي كاحرم بالنسب للص على الأمهات والأخوات في الآية وللغير المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو رضعته من أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت مرضعتك أو) ولدت أو رضعته (ذا) أي صاحب (لبنها) شرعاً تحليل المرضعة الذي اللبن له وإن ولدته بواسطة فأم رضاع وقس بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضة بلبنك أو بلبن فرعك ولورضعها وبنتها كذلك وإن سفلت بنت رضاعاً والمرضة بلبنك

أو أمك ولورضعها ومولودة أحدهما رضاعاً أخت رضاع وبنت المرضعة أو الفحل نسباً أو رضاعاً وإن سفلت ومرضعة بلبن أخيك أو أختك وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن سفلت وبنت ولد أرضعتك أمك أو أرتضع بلبن أهلك نسباً أو رضاعاً وإن سفلت بنت أخ

(قوله وكل من هي أخت ذكر ولدك وإن علما من جهة الأب والأم الخ) قال في الرضاعة فاخت أبي الأم عمه وأخت أم الأب خالة اه (قوله في ولد العمومة) أي الشاءة للأعمام والعمات (قوله والخوة) أي الشاءة للأخوال والخالهات (قوله في المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) وسياتي في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه ومن الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرمت المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع (قوله ولو رضعته) متعلق بكل من أهلك أو أمك (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أمانسأ فليس الكلام فيه وقد تقدم (قوله نسباً أو رضاعاً) ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك أو أختك وبنتها أي المرضعة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما اه أقول وقوله نسباً ورضاعاً عقب قوله وبنت وولد اه رضعته أمك أو أرتضع بلبنك متعلق بكل من البنت والأم والأب (قوله بلبن أصلي) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثاني وما فوقه لاهله الأول إذا لم ترضع بلبنه أخت كاتقدم لاعم ولا خالة (قوله عمقر رضاعاً) أي في الأصل الذكور (قوله وأخته) أي في الأصل الأنثى (قوله في المتن ولا أم مرضعة ولدك) وأما المرضعة نفسها

أو أخت رضاعاً وأخت خل أو مرضعة وأخت أصلهما نسباً أو رضاعاً ومرضعة بلبن نسباً أو رضاعاً عمقر رضاعاً وأخته لانه (ولا تحرم عليك من أرضعتك أخاك) أو أختك وإنما حرمت أم أخيك نسباً لأنها أمك أو موطورة أهلك (و لا من أرضعت (نافلتك) أي ولد ولدك لأنها كاتني قبلها أجنبية عنك وحرمت أمه نسباً لأنها بنت أو موطورة ابن (ولا أم مرضعة ولدك) لذلك

وهي نسبا موطوءة لك (وبنتها) أي المربعة لذلك وهي نسبا بنت أو بنية فلعلم أن هذه الأربعة لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضا ما يحرم من النسب لما علمت أن سبب انتفاء التحريم عن الرضا انتفاء جهة المحرمية نسبيا فلذا لم يستثنها للحققتين فاستثنأها في كلام غيرهم صوري وزيد عليها الأم والعم والخال والخالوة والابن فقولنا أيضا يحرم نسباً (٣٠١) لارضا لما تقرروا صورة الأخيرة امرأة

لها ابن أرفع من أجنبية ذات ابن فلها نكاح أخى ابنها رضا وان حرم نسباً لكونه ابنها وابن زوجها وهي من هذه الجئية غير أم الإخ المذكرة في المثنى (ولا) يحرم عليك أيضا (أخت أخيك) الذي من النسب أو الرضا (نسب ولا رضا) متعلق باخت بدليل قوله (وهي) نسباً (أخت أخيك لا يملكها) بأن كان لام أخيك لا يملك بنت من غيرك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يملك لابه بأن كان لاني أخيك لا يملك بنت من غير أمك ورضا أخت أخيك لا بأم رضا رضا بان أرضعتها أجنبية عنك (فرع) ادعت أمه أنها أخته رضا فان كان قبل أن يملكها حرمت عليه وكذا بعده وقيل التمكن بل وبعد تمكين مع نحو صغر كاهو ظاهر بخلافه بعد تمكين معتبر إلا أن ادعت غلطاً ونسباً ناخذاً مما في الروضة قبيل الصداق أن الزوجة لو ادعت ذلك قبل قولها بالنسبة لتحليفه على نفيه أي فان نكل حلفت وانفسخ النكاح وبخلاف ما لو ادعت أنها

لأنه يصد ديان من يحرم من النسب ويحل من الرضا وأما من أرضعت ولدك فهي تحل من النسب والرضا معا كما لا يخفى اه (قوله وهي الخ) أي أم ولدك (قوله أي المربعة) أي مربعة ولدك (قوله وهي) أي بنت أم ولدك (قوله لما علمت الخ) عبارة غامضة عن الروضة لأن أم الإخ لم تحرم لكونها أم إخ وانما حرمت لكونها أم ولد حلية أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقين هو عبارة الرشد في أي قام أخيك مثلاً لم تحرم عليك من حيث أنها أم أخيك بل من حيث أنها أمك أو موطوءة أي كما تقدم وذلك متصف عن أرضعت أخاك مثلاً اه (قوله كالحققتين) راجع للذي (قوله وزيد عليها) أي الأربعة المذكورة في المثنى (قوله الأم) أي من الرضا اه عش (قوله لما تقرروا) أي من انتفاء جهة المحرمية نسبياً فبين (قوله من أجنبية ذات ابن) فذلك لأن أخوين المرأة المذكورة (قوله فلها) أي المرأة المذكورة وقوله غير أم الإخ الخ أن أراد ما في قوله من أرضعت أخاك فقد يقال ما هنا بين له من سائر الجئيات اذ ذلك في مربعة أخ النسب وما هنا في أم الإخ من الرضا النسبية فليتامل اه سم أي فلا حاجه للتنبيه إلى الغيرية (قوله متعلق باخت) أي من حيث المعنى اه عش (قوله بدليل قوله الخ) قد يقال هذا دليل متعلق بأخيك أيضا اه سم (قوله لا بأم) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب والإفالشقيق كذلك كاهو ظاهر سم (قوله وكذا بعده وقيل التمكن) هو واحد وجهين اعتمده الرضا في باب الرضا والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكن وهو الوجه كما في شيخنا الشباب الرمي اه سم (قوله إلا أن ادعت غلطاً الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما في شيخنا الشباب الرمي إلى أن ما قبل التمكن كما بعده وذلك لأن التمكن غلطاً أو ناسياً لا يزيد على عدمه وإسأ فليتامل نعم أن أرصد هذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب اه سم أي فيكون الاستثناء حيث تصدوراً (قوله اخذاً مما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوج مجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالأزوجة في ذلك اه سم (قوله لو ادعت ذلك) أي الغلط أو النسب (قوله لتحليفه) أي الزوج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله فهذا) أي الوطء (قوله فلا يثبت) أي التحريم بما هو قوله بخلاف الرضا أي يثبت بقولها فكذا التحريم به (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الإطلاق وامكان التقييدش فليتامل اه سم وقد يجاب بما صرح النووي في شرح المذهب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالنصر صريح (قوله بالرضا) أي بدعوى الرضا في تفصيله أي تفصيل الرضا ودعواه بكونها قبل التمكن الاعتبار وبعده (قوله عليك بالمصاهرة) إلى قولها ولا نظرمع

فلا إشكال في عدم تحريمها بر (قوله فلها) أي المرأة (قوله غير أم الإخ المذكورة في المثنى) أن أراد ما في قوله من أرضعت أخاك فقد يقال ما هنا بين له من سائر الجئيات اذ ذلك في مربعة ما في النسب وما هنا في أم الإخ من الرضا النسبية فليتامل (قوله بدليل) قد يقال هذا دليل متعلق بأخيك أيضا (قوله لا بأم) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب والإفالشقيق كذلك كما هو ظاهر (قوله وكذا بعده وقيل التمكن) أحده وجهين اعتمده الرضا في باب الرضا والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكن وهو الوجه كما في شيخنا الشباب الرمي مر (قوله إلا أن ادعت الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما في شيخنا الشباب الرمي إلى أن ما قبل التمكن كما بعده وذلك لأن التمكن غلطاً أو نسباً لا يزيد على عدمه وإسأ فليتامل نعم أن أرصد هذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب (قوله اخذاً مما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوج مجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالأزوجة في ذلك (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالاندفاع مع الإطلاق وامكان التقييدش.

أخته نسباً فارق بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضا فكذا التحريم به يؤيده إطلاق الروضة وغيره أن أمه لو منعت وقالت وطئني نحو أيك قبل قوله يميني لأن الأصل عدم وطئه اه فهنا مثل النسب بما مع أن لا لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها بخلاف الرضا وبهذا المذكور عن الروضة وغيره الصام لما إذا مكنته أو لا يندفع الحاق بعضهم دعوى وطئه نحو الأب بالرضا في تفصيله المذكور

(ويحرم عليك بالمصاهرة (زوجة من ولدت) وإن سفل من نسب أو رضاع (أو ولدك) وإن علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وحلائل
 ابنائكم الذين من أصلابكم ومنطق خبر يحرم من الرضاع السابق يعين حل من أصلابكم على أنه لاخراج زوجة المتبني دون ابن الرضاع لقوله
 تعالى ولا تتكحروا ما نكح آبائكم من (٣٠٢) النسأ (و) يحرم عليك (امهات زوجتك منهن) أي النسب والرضاع ولو لطفلة طفلةتها

وان علون وان تدخل
 بها لاطلاق قوله تعالى
 وامهات نسائكم وحكمته
 ابتلاء الزوج بمكالمتهما والخلوة
 بها لترتيب امر الزوجة
 فحرمت كسابقته بنفس
 العقد ليتمكن من ذلك ولا
 كذلك البنت نعم يشترط
 حيث لا وطء صحة العقد
 لان الفاسد لا حرمه له عالم
 بنشأ عنه وطء واستدخال
 لانه حينئذ وطء شبهة
 واستدخال وهو محرم كما
 يأتي (وكذا بناتها) أي
 زوجتك ولو بواسطة سواء
 بنات ابنها وبنات بنتها وان
 سفن (ان دخلت بها) بان
 وطئها في حياتها ولو في
 البروان كان العقد فاسدا
 وكذا ان استدخلت مادك
 المحترم في حال نزوله وادخاله
 اذ هو كالوطء في اكثر
 احكامه في هذا الباب وغيره
 لقوله تعالى وربائبكم اللاتي
 في حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلن بهن الآية ولم
 يمد دخلتم لامهات نسائكم
 ايضا وإن اقتضت قاعدة
 الشافعي من رجوع الوصف
 ونحوه لاسر ما تقدمه لان
 عمله ان اتحد العامل وهو
 هنا مختلف اذ عامل نسائكم
 الاولى الاضافة والثانية

ذلك في المعنى والى التنبيه في النهاية لا قوله وادخاله (قول المتن وتحرم زوجة من ولدت الخ) عبارة الروض
 فيحرم بمجرد العقد الصحيح امهات زوجتك وزوجات اصولك وفروعك انتهت اه سم (قول المتن زوجة
 من ولدت) أي وإن لم يدخل ولدتها انتهى معنى (قوله وإن سفل) أي ذكر اكان او انثى بواسطة وغيره ما هو
 شامل لزوج ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة اذ الولد يشمل الذكر والانثى فتقبله
 فانه دقيق جدعاش (قوله وإن علا) بواسطة وغيره اباا والجد من قبل الاب والام وان لم يدخل وان ذلك
 بها اه معنى (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المعنى اما النسب فلا يأتى اما الرضاع فلحديث المتقدم فان قيل
 انما قال تعالى وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاة ايجيب بان
 المفهوم انما يكون حجة اذالم يعارضه منطوقه قد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب فان قيل ما فائدة التقييد في الآية حينئذ ايجيب بان فائدة ذلك اخراج حليلة المتبني اه (قوله
 ومنطق الخ) جواب اعتراض وارد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حل الخ) فيه بحث لان الخبر عام
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الاصولية تقدم الخاص ولو مفهومه اه سم (قوله لاخراج زوجة
 المتبني) فلا يحرم على المرء زوجة من تنبأ لانه ليس بابن له اه معنى (قوله او الرضاع) كذا في اصله رحمه الله
 تعالى والمناسب بيادى الراى انما هو الواو فليتأمل اه سيدعمر اقول قضيه وجوب مطابقة الضمير لرجعه
 لفظه اركا هو ظاهر (قوله وحكمته) أي حكمة عدم اعتبار الدخول في تحريم اصل البنت دون تحريمها اه
 معنى (قوله كسابقته) حماز زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله من ذلك) أي الترتيب (قوله نعم
 يشترط الخ) عبارة المعنى والحاصل ان من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة العقد كالزينة ومن حرم بالعقد هو
 الثلاث الاول فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الاولى حرم بالوطء في العقد
 (قوله وطء واستدخال) ظاهره وان كان كل منهما في البر وهو ظاهر لوجوده مسمى الوطء والاستدخال
 وقد قالوا لا قبل في احكامه الا ما استثنى ولم يذكر وهذا في المستثنيات فينسب اليهم منطوقا لما صرح به
 التوى في شرح المذهب ان ما يفهم من اطلاقهم يضاف اليهم بالنسب اه ع شر (قوله لانه) أي الوطء
 او الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حينئذ) أي حين اذ نشأ عن العقد الفاسد (قوله
 كما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله وان سفن) يعني عنه قوله المار ولو بواسطة (قوله وادخاله)
 خلافا لنهاية ووالده (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعد الخ) بنها المفعول وقوله دخاتم
 نائب فاعله عبارة المعنى اعيد الوصف الى الجملة الثانية ولم يعد الى الجملة الاولى وهى وامهات نسائكم
 مع ان الصفات عقب اجل تعود الى الجميع الخ (قوله وإن اقتضته) أي العود اليه ايضا (قوله لان عمله) أي
 العود لجميع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله خلافا للركشى الخ) مال المعنى اليه أي
 ما قاله الركشى (قوله لان الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على
 ذلك) أي العود للجميع (قوله يلزم عليه ان العقد الخ) ليتأمل وجه اللزوم اه سيدعمر عبارة سم قوله

فيتأمل (قوله في المتن وتحرم زوجة من ولدت او ولدك الخ) عبارة الروض فيحرم بمجرد العقد الصحيح
 امهات زوجتك وزوجات اصولك وفروعك انتهى (قوله يعين حل الخ) فيه بحث لان الخبر عام
 ومفهوم من أصلابكم خاص والقاعدة الاصولية تقدم الخاص ولو مفهومه اه سم (قوله لاخراج زوجة
 المتبني) فلا يحرم على المرء زوجة من تنبأ لانه ليس بابن له اه معنى (قوله او الرضاع) كذا في اصله رحمه الله
 تعالى والمناسب بيادى الراى انما هو الواو فليتأمل اه سيدعمر اقول قضيه وجوب مطابقة الضمير لرجعه
 لفظه اركا هو ظاهر (قوله وحكمته) أي حكمة عدم اعتبار الدخول في تحريم اصل البنت دون تحريمها اه
 معنى (قوله كسابقته) حماز زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله من ذلك) أي الترتيب (قوله نعم
 يشترط الخ) عبارة المعنى والحاصل ان من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة العقد كالزينة ومن حرم بالعقد هو
 الثلاث الاول فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الاولى حرم بالوطء في العقد
 (قوله وطء واستدخال) ظاهره وان كان كل منهما في البر وهو ظاهر لوجوده مسمى الوطء والاستدخال
 وقد قالوا لا قبل في احكامه الا ما استثنى ولم يذكر وهذا في المستثنيات فينسب اليهم منطوقا لما صرح به
 التوى في شرح المذهب ان ما يفهم من اطلاقهم يضاف اليهم بالنسب اه ع شر (قوله لانه) أي الوطء
 او الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حينئذ) أي حين اذ نشأ عن العقد الفاسد (قوله
 كما يأتي) أي في المتن عن قريب (قوله وان سفن) يعني عنه قوله المار ولو بواسطة (قوله وادخاله)
 خلافا لنهاية ووالده (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعد الخ) بنها المفعول وقوله دخاتم
 نائب فاعله عبارة المعنى اعيد الوصف الى الجملة الثانية ولم يعد الى الجملة الاولى وهى وامهات نسائكم
 مع ان الصفات عقب اجل تعود الى الجميع الخ (قوله وإن اقتضته) أي العود اليه ايضا (قوله لان عمله) أي
 العود لجميع ما تقدم (قوله مع ذلك) أي اختلاف العامل (قوله خلافا للركشى الخ) مال المعنى اليه أي
 ما قاله الركشى (قوله لان الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) أي من المعمولين (قوله على
 ذلك) أي العود للجميع (قوله يلزم عليه ان العقد الخ) ليتأمل وجه اللزوم اه سيدعمر عبارة سم قوله

حرف الجر ولا نظر من ذلك لاتحاد عملهما خلافا للركشى لان اختلاف العامل يدل على استقلال
 كل بحكمه ويجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما هو واضح وذكر الحجور للغالب فلا مفهوم له (تنبيه) لم ينزلوا الموت هنا
 منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقرير المهر ويوجه بان التزليل هنا يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقرير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء وتوابعه فلم يحرمه الا ما هو من
جنسه في الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مر والمقصود فيها المال لا جنس له فادير الامر فيه على مقرر روجه الذي هو العقد
وهو الموت او الوطء المأكد كذلك الموجب (ومن وطئ امرأة حية وهو واضح) (بلك) ولو (٣٠٣) في الدبر وان كانت محرمة عليه ابدًا كما يأتي

عن اصل الرضعة (حرم عليه
امهاتها وبناتها وحرمت
على ابائهم وابنائهم اجماعا
وتثبت منها المحرمية ايضا
(وكذا) الحية (الموطوءة)
ولو في الدبر (بشبهة) اجماعا
ايضا لكن لا يثبت بها
محرمية لعدم الاحتياج
اليها ثم المعتبر هنا اى في
تحريم المصاهرة وفي حقوق
النسب وجوب العدان
تكون شبهة (في حقه) كان
وطئها بفاسد نكاح وكظنها
حليته وكونها مشتركة او
امة فرعه وكوطئها بجهة
قال بها علم يعتد بخلافه وان
علت (قبل او) توجد شبهة
في (حقيها) كان ظنته حليلها
او كان بها محنوم وان علم
فلى هذا باهما قامت
الشبهة اثرت نعم المعتبر في
المهر شبهتها فقط ومنها ان
توطئ نكاح بلاوى وان
اعتقدت التحريم فليست
مستثناة خلافا للبليغي لما
مر ان معتقد تحريمه لا يبعد
لشبهة ولا اثر لوطء خنى
لاحتيال زيادة ما لو لوج به
او فيه (تنبيه) مر ان
الاستدخال كالوطء بشرط
احترامه حالة الانزال ثم حالة
الاستدخال بان يكون لها
شبهة فيه وحيث قد فشلك
بتأثير ووطء شبهته وحده لا

يلزم عليه اخذا بمنع وانما اللازم ان المحرم المعقد مع الموت لا يقال هو بخلاف النص لا ناقول هو ملحق
بالمصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله) ثم اى فى الارث وتقرير المهر (قوله) فلم يحرمه
اى المطلوب من البنت وفي سم ماضيه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك ام (قوله) عن ذلك اى السر
المذكور (قوله) لما مر اى اتفاق قوله وحكته ابتلاء الزوج الخ (قوله) والمقصود الخ عطف على
المطلوب (قوله) فيها اى الارث وتقرير المهر (قوله) فادير الامر فيه الخ لم كان كذلك ام سم (قوله)
وهو اى المقرر (قوله) حية الى التنبيه في النهاية الا قوله وكونها مشتركة الى وان علنت وكذا في المعنى الا
قوله ومنها ان توطئ والى لاث (قوله) حية اما المنيعة فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما جزم به الرافعي
في الرضاع ام معنى (قوله) وهو واضح سيذكر عجزه (قوله) وان كانت محرمة الخ اى ينسب اورضاع
كخالته من نسب اورضاع فتجرم بتناعله ويحرم هي على ابيه ام سم (قوله) اجماعا ولان الوطء بملك
العين نازل منزلة عقد النكاح على معنى (قوله) لكن لا يثبت الخ عبارة المعنى تنبيه قد يشعر تشبيهه وطء
الشبهة بالوطء بملك العين ان وطء الشبهة يوجب التحريم والمحرمية وليس مراد ابل التحريم فقط فلا يحل
لواطئ شبهة النظار الى ام الموطوءة وينتأه والخلوة والمسافرة بهما ولا مسهما كما موطوءة بل اولى ذل
تزوجها بعد ذلك البنت المحرمية ايضا ام (قوله) بها اى بوطء الشبهة وتأنيت الضمير باعتبار المضاف اليه
(قوله) لعدم الاحتياج الخ عبارة عميرة والفرق احتياج الاصول الى المخاطلة في الاول دون الثاني ام (قوله)
وفي حقوق النسب الخ عطف على قوله هنا (قوله) ان تكون تاممة وشبهة فاعله (قوله) بفاسد نكاح اى
اوشراء ام معنى (قوله) حليته اى زوجته او امته (قوله) وان دلت غاية البنت اى علمت الموطوءة ان
الواطئ اجنبي منها (قوله) حليلها اى زوجها او سيدها (قوله) وان علم غاية للعتن (قوله) فعلى هذا اى
الوجه الثاني المرجح (قوله) ومنها اى من شبهتها (قوله) بلاوى وكذا بلاوى وشهوده ام عش (قوله)
لشبهة اى شبهة اختلاف العلماء (قوله) ولا اثر لوطء خنى اى لا يترتب على وطء حرمة الموطوءة على اصوله
ام عش (قوله) لوج ببناء المفعول (قوله) او فيه اسقطه المعنى وهو اللاتق لان ما هنا عجزه وقوله وهو
واضح وايضا يلزم على ذكره ان يكون قوله لوطء خنى من اضافة المصدر الى فاعله ومعفوله معا (قوله) ر اى
قبيل قول المصنف وكذا بناتها (ان الاستدخال) الى قوله ولو فقه ذلك في المعنى الا قوله وحيث قد فشلك الى
لا يثبت بالاستدخال (قوله) كالوطء خبر ان (قوله) بشرط احترامه اى المعنى (قوله) بان يكون الخ راجع
لحالة الاستدخال فقط (وحيث قد فشلك) اى حين اذا عتبر في تأثير الاستدخال احترام المولى حالة الاستدخال كحالة
الانزال (قوله) فيشكل اى عدم تأثير الاستدخال مع الاحترام في حالة الانزال فقط (لكنها) اى شبهته
(قوله) ثم اى فى الاستدخال (قوله) فاذ الخ اى فى عدم الحرمة (قوله) وبذلك اى الجواب بقوة الوطء
(قوله) بالاستدخال بشرطه عبارة المعنى والاسنى باستدخال ما تزوج او سيد او اجنبي يشبهه ام (وكذا
الرجعة الخ) بعبارة ثم باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء ان قصد به الرجعة وتختص الرجعة بوطء وقوله
في الدبر ومثلا مستدخلة ما تم المحترم على المعتمد ام (قوله) بخلاف نحو الاحصان الخ عبارة المعنى والاسنى
دون الاحصان والتعليل وتقرير المهر وجوبه باللفق وضوء الغسل والمهر في صورة الشبهة ام (قوله) وغير
المحترم عجزه بقوله بشرط احترامه في حالة الانزال عبارة المعنى والاسنى ولا يثبت ذلك اى النسب والمصاهرة

بالمصوص ولو امتنع مثل ذلك انسداد باب القياس (قوله) فلم يحرمه الا ما هو من جنسه لم كان كذلك (قوله)
فادير الامر فيه الخ لم كان كذلك (قوله) وان كانت محرمة عليه ابدًا اى بنسب اورضاع كخالته من

ان يجاب بقوة الوطء او بانته في حالة الوطء تعارض شبهته وتعمدها فغلبت شبهته لاها فاقوى لسكونها اخرجت ما عن السفاح حال وصوله
للمحرم ثم لا تعارض حال الادخال فاقوى عليها يحرمته ويؤيد ذلك قوله لم لا يثبت بالاستدخال بشرطه الا بالنسب والمصاهرة والعدو وكذا
الرجعة على المعتمد بخلاف نحو الاحصان والتعليل وغير المحترم كما مرنا الزوج

لا يثبت به شيء وقال البغوي يثبت قباسا على من وطئ زوجته يظن أنه يزني بها وروى بان هذا الوجه ليس بذاك في نفسه الا انه يجلد في مسئلته
ولقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم ما ليس (٤٠٣) بمعتد وهو انه لا يشترط الاحترام الا في حالة الزنا والاستدلال بقوله غير ولو انزل في

زوجته فساحت بنته فجلت
منه لحقه الولد وكذا لو مسح
ذكره بحجر بعد انزاله فيها
فاستنجت به اجنبية جلست
منه اه (تنبيه اخر)
اطلاق جمع متقدمون
حرمة وطء الشبهة وغيرهم
حله وكلاهما عجيب لانه ان
اريد شبهة الحبل كالشركة
فهو حرام اجماعا او شبهة
الطريق كان قال بجله يجتهد
بقوله فان قاده وصف بالحبل
والا فبالحرمة اتفاقا لهما
بل اجماعا ايضا او شبهة
الفاعل كان ظاهرا حليته
فهذا غافل وهو غير مكلف
اتفاقا ومن ثم حكى الاجماع
على عدم اثمه واذا انتفى
تكليفه انتفى وصف فعله
بالحل والحرمة وهذا محل
قولهم وطء الشبهة لا يوصف
بجل ولا حرمة (لا انزني بها)
فلا يثبت لها ولا لاحد من
اصولها وفروعها حرمة
مصاهرة بالزنا الحقيقي
بخلافه من نحو مجنون او
مكره عليه لان الله تعالى
امتن على عباده بالنسب
والصهر ولانه لا حرمة له
(وليست مباشرة) بسبب
مباح كفاحته (بشهرة
كوط في الاظهر) لانه لا
توجب عدة فكذا لا توجب
حرمة قال الزركشي ويرد
عليه لمس الاب أمه بانها

نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه ونحوه على ابيه (قوله ولقوة ذلك الاشكال) اي المار في قوله فيشكل
الخ (قوله اعتمد بعضهم ما ليس بمعتد هو انه الخ) عن اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرمي بل لعلة المراد
من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من ارادة المطلقين الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى
يتعجب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف اشار اليه في جمع الجوامع بقوله والصواب
امتناع تكليف الغافل كايته شارحه لا ناقل كلام جمع الجوامع انما يفيد اننا نقول لا بالاجزاء ولا يلزم منه
لوقوعه ولا ينافي الاجزاء (قوله انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) لقال ان يقول الحل المنتفى الوصف به
معناه الاذن والحرمة المنتفى الوصف بها معناها المنع ويجوز ان يريد من اطلاق الحرمة بها عدم الاذن ولا
يلزم منه الاثم ومن اطلق الحل بعدم المنع لا الاذن فليتام (قوله بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه)
عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكره والمجنون من اقسام وطء الشبهة ليعطى حكمه انتفى وقضيته ثبوت
النسب من المسكره والذى اعتمده شيخنا الشهاب الرمي بخلافه عبارة شرح م بخلافه من مجنون فان
الصادر منه صورة زنا فثبت به النسب والمصاهرة ولو لا بطيغلام لم تحرر على الفاعل ام الغلام وبنته انتفى
(قوله بسبب مباح) اي كالزوجية والملك (قوله في المن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليها
كثير (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح م

وتحرر ماله من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم انه لا يحرم
الاوطء (ولو اخطأت محرم) بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب اخر كعدان او تورث منهن من تكاف وضبط المأثن بالضم واثنى بدلالة
ليشمل ذلك (بنسوة قريبة كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسهولة على متيقنة الحل مطلقا خلافا للسبكي رخصة له

من الله تعالى وحكمة ذلك انه لم يبع له ذلك ربما انسد عليه باب النكاح فانه وان سافر ليلد لا يامن نسافر لها اليها وينكح الى ان يبقى محصورا على مارجحه الروايات وعليه فلا يخالفه مترجيهم في الاواني انه باخذ الى بقاها واحدة لان (٣٠٥) النكاح يحاط له اكثر من غير وما افرق

بان ذلك يكنى فيه الظن
فيباح المظنون مع القدرة
على المتيقن بخلافه متغير
صحيح لما تقرر من حل
المشكوك فيها مع وجود
الروايات تحمل قينا روايات حل
غيره بالنكاح وانقضاه
عندنا وان ظن كذبها و
في مبحث الصبيته ماله تعلق
بذلك على ان زوال يقين
اختلاف المحرم بالنكاح
منه يضعف التقييد
بالمحصورات ويقوى
القياس على الاواني وعدم
النظر للاحتياط المذكور
نعم ان ارد بالظن المثبت
ثم المخفى هنا النكاح عن
الاجتهاد قربت صحة ذلك
الفرق (لا بمحصورات) فلا
ينكح منهن فان فعل بطل
احتياط الاضاع مع عدم
المشقة في اجتنابهن بخلاف
الاول ولا يدخل الاجتهاد
هنا نعم لو يتيقن صفة بجرمه
كسواد نكح غير ذات
السواد مطلقا كما هو واضح
واجتنبا ان انحصرن ثم
ما عسر عده بمجرد النظر
كالانقباض غير محصور وما سهل
كالعشرين بل المائة كما
صرحوا به في باب الامان
ذكره في الاواني ما عسر
وبينهما اوساط تلتحق
بأحدهما بالظن وما يشك
فيه يستغنى فيه القلب قاله
الغزالي والذي رجحه

وغيره اه معنى وكان حقه ان يكتب عقب المتكاتب فله المخفى او عقب قوله خلافا للسبكي ليعبر رجوع
الخلاف الى الغاية (قوله) ربما انسد (الخ) عبارة المخفى لتضرر بالسفر وربما انحصر عليه باب النكاح
فانه (الخ) (قوله) على مارجحه الروايات عبارة النهاية كما رجحه (الخ) وعبارة المخفى وهذا ما رجحه الروايات هو
الارجح اه (قوله) وما افرق (الخ) بهذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذلك
المحرمود بما تقرر (الخ) (قوله) فيباح (الخ) عبارة المخفى بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل
تناول مع القدرة على متيقنها اى محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله) فغير صحيح اى خلافا للسبكي
ويجوز ان من فرق بذلك بنى كلامه على مقالة السبكي اه عش (قوله) وباتى حل (الخ) تقرير لرد الفرق
المار اه عش (قوله) وان ظن كذبها عبارة فيما ياتى ولم يقع صدقها في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها
لجواز ان يكون الحاصل مجرد الشك اه عش وباتى في الفارح والنهاية في مبحث التحليل كل من
التعيينين (قوله) بالنكاح متعلق بزوال (الخ) (قوله) يضعف التقييد اى قولنا الى ان يبقى محصور اه سم
(قوله) ويقوى القياس (الخ) اى فيجوز ان ينكح الى ان يتبقى واحدة (قوله) وعدم النظر (الخ) عطف على
القياس (قوله) ثم اى فى الاواني وقوله هنا فى النكاح وقوله النكاح اى الظن النكاح نائب فاعل اريد
(قوله) المتن لا بمحصورات) هذا التفصيل ياتى فيما لو اراد الوطء بذلك اليمين ايضا اه معنى (قوله) فلا ينكح
الى المتن فى النهاية لا الاول به بحث الى ولو اخطأت وكذا فى المخفى الاول نعم الى ان يمتنع وقوله هو المراد به بحث
وقوله بل المائة الى محصور (قوله) فان فعل بطل اى ومع ذلك لا يحد للشبهة امع اى اذا وطئ (قوله) وباتى
بخلاف الاول اى غير المحصورات (قوله) نعم انظر ما وقع هذا الاستدراك مع قول المتن ولو اخطأت
(الخ) (قوله) مطلقا اى انحصرن او لا سم وعش (قوله) واجتنبا اى ذات السواد سم وعش (قوله)
ان انحصرن مفهومه انه لا يجنب ذات السواد الغير المحصورات وهو صحيح اه سم اى الى ان يتبقى منها
محصورات (قوله) ثم ما عسر عبارة المخفى قال الامام المحصور ما سهل على الاحاد عده دون الاول قال الغزالي
غير المحصور كل عدلوا اجتماع في صعيد واحد لمعسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله) كما صرحوا به اى
بالتشبيه بالمائة وكذا خبره ذكره (قوله) وبينهما بين الالف والعشرين كما هو صريح المخفى عن الغزالي
والمائة كما هو صريح صنيع الشارع وصرح به النهاية حيث اسقطت العشرين (قوله) قاله الغزالي اى قوله
ما عسر اى هنا الاول بل المائة الى قوله محصور (قوله) لان من الشروط الخ) تعليل للاذرعى وعلل المخفى
المتن بذلك ثم ان رد الاعتراض الا فى عليه (قوله) واعترض اى قوله ان من الشروط العلم (الخ) اه سم (قوله)
وسمنا فيه) وهو ان هذا يرجع للشك فى ولاية العاقل فى كل من امة مودع زوجة المفقود وما هنا يرجع

(قوله) على مارجحه الروايات الخ) كذا شرح مر (قوله) وما افرق (الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله)
يضعف التقييد اى قولنا الى ان يبقى محصور (قوله) مطلقا اى انحصرن او لا بدليل مقاباته بقوله
ان انحصرن وقوله ان انحصرن مفهومه انه لا يجنبها ان لم ينحصر وهو مسلم ان كان الفرض تعدد السواد
مع عدم الانحصار لثبات السواد والافلا قتاله (قوله) واجتنبا اى ذات السواد وقوله ان انحصرن
ان اراد انحصار الجملة من ذات السواد وغيره فافهمه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وليس يصح ان اتحدت
ذات السواد او تعددت مع الانحصار لان الاختلاف فى الحقيقة انما هو فى ذات السواد وان اراد
انحصار ذات السواد فافهمه صحيح فليتأمل (قوله) ان انحصرن مفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن
وهو صحيح ان تعددت السواد وينبئ ان يبقى سوادا بقى ما لو اخطأ غير محصور من المحارم بغير محصور
وتساووا وتفاوتا كالف والالفين ولا اشكال فى الحرمة على طريق السبكي والاذرعى فى نحو هذا
المسأل (قوله) قاله الغزالي (الخ) كذا شرح مر (قوله) واعترض اى ان من الشروط العلم بجلها

لشك في ذات الامر اهل محل او لا وحاصل ما مر ان العبرة في المعة ودعليه بيقين الحل فلا يكفي وجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة المقدمة لما يقتضيه نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استيفاء الشرط اعمش وعبارة المغنى وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك او لا وهو لا يضرب اذا تبين انه مالك كالزوج اعمش حتى اخته وتبينت ذكوره ثم عن الثانية بان بعض الائمة يرى ذلك فاذا تبين انه كان في نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه اننا نحرّم الاقدام عليه ونحكم بالبطان ظاهر اذ ان تبين بعد ذلك انه غير محصور تبتنا الصحة والاستمرار بالحكم بالظان اه سيد عمر وهل موقفة قل الشارح احتياط لا لبضاع وكتابه هنامن تحريف الناسخين والا فلا يظهر وجه الاخذ لو المراد بالتبين (قوله حرمة النكاح) مفعول بحث (قوله وهو) اي الحكم (قوله لم يجوز وطء الخ) يؤخذ منه انه لو اراد العقد على واحدة منهن لم يمتنع وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي محصورات ما لا اه عش (قوله لان الوطء) غارة المغنى ولو باجتهاد اذ لا يدخل الاجتهاد في ذلك ولو ان الوطء الخ قول المتن ولو طرا مؤيد الخ ولو عقاب على امر او ابنته على بنتها وقت كل غير زوجها ووطئها غاطلا انفسخ النكاح ولو لم كلا الوطء منه مهر المثل وعلى السابق منهما بالوطء لزوجته نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منهما وجوه اوجهها كما فاده الشيخ يجب لصغيرة لا تمقل ومكره ونائمة لان الانفساخ جائز غير منسوب اليها ويرجع الى الثاني على السابق بنصف مهر المثل لا بمهر المثل ولا بما غرم ولا يجب له اقله طارعة في الوطء ولو غطلا وان وطئها ما فعل كل لزوجته نصف المسمى ويرجع كل على الاخر في احدى وجهين يظهر كما فاده الدرر حمه الله تعالى ترجيحه بنصف ما كان يرجع به لو انقروا وجهه نصفه ولو اشكل الحال ولم يدر سبق ولا معية ويجب للوطء مهر المثل وانفسخ النكاح وان لا يرجع ولا حدمها على الاخر ولو زوج كل نصف المسمى ولو تكبح امر او بنتها جاعلا مهرها ثلثي ما بطل فان وطئها الثانية فله طء عانا بالحریم بنكاح الا في بقاءه او جاعلا به بطل نكاح الا في ولومه ولاولى نصف المسمى وتحرم عليه ابداء الوطء مهر المثل وحرمت عليه ابداء كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم ابداء الا ان كان قد وطئ الام ام نهاية في المغنى ذلك بزيادة تفصيل (قوله بفتح الباء) الى قوله كما يصرح في النهاية (قوله وبكرها) اي يكون صفة المحنوفة بقدره سبب مؤيد للحریم اه عش (قول المتن قطعه) اي منع دوامه اه (قوله بالياء) الى قوله كما يصرح في المغنى (قوله او النون) يستثنى فقال بعضهم الحنفى الملاينة طالع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك ويتصور وجودان الخ في باب عبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع واثمت موطؤه به بولد قال ابن يونس فقلنا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسباً احتياطاً ولا نكح به بذكرته لان الحسن لا يكذب اه عش و اشار المغنى في حل المتن بقوله كوطء الواضح زوجة ابنته الى الاستثناء المذكور (قوله كما ضبطهما) اي ضبط بهما فيه حذف واإصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمة معاً اي به (قوله

من عماره اختطان بغير محصور لكنه لو قسم عليهن صار ما يخص كلا منهن محصوراً حرمة النكاح منهن نظراً لهذا التوزيع وغالطهما ابن العباد نظراً للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاح وهو كما قال خلاطه زعم ان كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته باجنيتا لم يجوز وطء واحدة منهن مطلقاً لان الوطء انما يباح بالعقد دون الاجتهاد (ولو طرأ بعد تحریم) بفتح الباء فهو من اضافة الصفة للموصوف وبكرها (على نكاح قطعته كوطء زوجة ابيه) بالياء او النون كما ضبطهما بخطه (بشيبة)

(قوله او النون) يستثنى فقال بعضهم الحنفى الملاينة طالع بوطئه زوجة ابنته نكاح ابنته لاحتمال زيادة الذكر الذي وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يشكل له وراي الحنفى لانه ان اخصت ذكوره تعين ان وطئها طالع النكاح كغيره وان لم يضرع فاشكل لايه يحتمل نكاحه حتى يتصور له ولد ولو لمذاقوا اماماً مشكلاً استعمال كونه اباً ابوجداً او اماً او زوجاً انتى ويجوز ان يزوج به بولد كراهي العباب في باب الحديث وعبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخبر بذلك ثم جامع واثمت موطؤه به بولد قال ابن يونس فقلنا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسباً احتياطاً ولا يكره بذكرته لان الحسن لا يكذب انتهى بقي انهم خص هذا البعض الاستثناء بزوج ابنته ولا ذكره في زوجة الاب ايضا ثم انظر ما مانع من ان يصور ايضا بما اذا استدخلت امرأة ذكره وهو نائم اظنها انه زوجها واثمت منه بولد (قوله

ومو طاء الزوج امو بنت زوجها بشبهة فثبت منع النكاح الحاقاً للدماء بالابتداء لانه منقو. وجوب تحريم ماءه فإذا ضا طر أقطع كالزناح وهذا
يتضح لا فرق بين كون الموطوءة محرماً للموطئ وغيره الموطئ. بنت اخيه وأخته التي تحت ولده بشبهة حرمت علي ولدها بذلك بصرح به قول
اصل الروضة للموطئ. أمته المحرمة عليه بنسب ورضاعاً فانما لا يجب الحداي وهو الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا تحرم كقوله ابن
الحداد ومن تبعه ضعیف عن ابن القتيبيده ليس بحمله بل يصدق بالحرم وغيره لان (٣٠٧) المصاهرة التي ابتناها الشيخان وقد تحريم

وكوط الزوج ام او بنت زوجته الخ) اى يتحرمان الاولى اى ام زوجته مطلقا والثانية اى بنت زوجته
ان تدخل بالام سم وعش (قوله الخاف الخ) تعليل للمنفق والشرح معا (قوله وبذا) اى التعليل
(قوله بين كون الموطوءة الخ) اى قبل العقد عليها اه معنى (قوله وغيرها) عطف على عمر ما الخ (قوله فلو)
وطى وبنت اخيه الخ) نشر مرتبة (قوله او خالته) عطف على اخيه اه سم (قوله كما يصرح به) اى بعدم
الفرق وقوله لو وطى ما الخ مقول القول (قوله فقول غير واحد الخ) عبارة النهائية والمغنى خلافا لمن قد بالحق
الثانى اه اى يكون غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) اى تقيدهم الموطوءة بلا تحريم اى بغية
للمحرم (قوله كما قاله الخ) لله من جهة المقول والا كان الا وضاع الاخصر فقول غير واحد ان الحداد من تبعه
لا تحرم ضعيف (قوله فيقده) اى التقييد بغية المحرم (قوله الى اثبتها الشيخان) اى بقوله آتفا ثبتت
المصاهرة وقوله وبذا الخ خبر ان اه سم (قوله لغيره) اى الاب متعلق بوطء الاب وقوله نكاحها اى
المحرم متعلق بقوله طرأ (قوله ومن تبعه غل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عاتقتر الخ) اى بقوله آتفا لو
وطى ائمه المحرمة الخ (قوله وخرج) الى قوله والوجه فى المغنى الى قول المتن من حرم جميعها النهائية (قوله
بنكاح) اى بطرء على نكاح (قوله ولائى) عليه اى غير الاثم اه سم اى ان اعتماد عبارة عش اى
لائى للابن على الاب فى مقابلة التحريم اه الم فلو انه فى مقابلة الوطء اه (قول المتن ويحرم جمع المرأة
الخ) صرح القرطبي بانه يجوز نكاح سائر المحارم فى الجنة الا الام والبنت اه عش (قوله ولو بواسطة)
راجع للعمدة والخالة وقوله لا بون الخ راجع للاخت ايضا وقوله ابتداء واما راجع للجمع (قوله كاليه)
اى فى خبر النبى عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انك اذا فعلن ذلك قطعتم ارحامهم اه معنى (قوله
يحرم تناكحهما الخ) يخرج المرأة وبنت خال او بنت عمه لها اه سم (قوله والملك) عطف على المصاهرة
(قوله ثم يتزوج سيدها) اى او يتزوج السيدة او لا ثم يعرض لها مرض يمنع حصول العفة بها اه عش
(قوله او يكون الخ) عطف على قوله يتزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) اى كل من المرأة واعتبا على
الآخرى (قوله وربته) اى بنت زوجته من رجل اخر اه عش (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ)
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله فى نكاح اثنين) اى فى نكاح الوليين من اثنين اه معنى (قوله
فان وقعا الخ) تفصيل لفعله بائى هماما الخ (قول المتن او مرتبا لثانى) (فرع) وقعه مرتبا لان الاول
بلاولى او بلائمه ولكن حكم بصدقه حاكم به حكمه فانار للعقد الثانى فيثبت ان العقد الصحيح هو العقد الاول
اسبق وجوهه بالحكم ثبتت بصدقه من حين وجوده لان حين الحكم فقط ولو وقع حكاما متعارفان احدهما

و كرم الزوج ام او بنت زوجته بشبهة اي فخرمان في الاولى مطلقا وفي الثانية ان دخل بالام (قوله) او حاله عطف على اخيه (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقرائها انما ثبتت المصاهرة (قوله مؤيد) خبر ان (قوله ولا شيء علي) اي غير الائتم (قوله يحرم نكاحها لو قدرت احد امها ذكرا) يخرج المأزور بنت خالتها او بنت عمته (قوله اذ لا تحرم المنكحة بغيرهما الخ) لانه لا فراقة بينهما ولا رضاع (قوله في المتن) او مرتبا فانما في طوع وعقار متبا ان الاول بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحة حاكم براه احكامنا لعمدة الثاني لغيره ان الصحيح هو العقد الاول لسبق وجرده و بالحكم كثبت بختنه من حين وجوده لان

هنا نحشى قطعهم الملك فيحل الجمع بين امرأة وامتها بان يزوجهما بشرطها الا في ثم بزوجهما سيدتها او يكون فنا وان حرمت كل بتقدير ذكره الاخرى اذا العبد لا يتكلم سيدته هو السيد لا يتكلم امته محل الجمع ايضا بين بنت الرجل وريثته وبين المرأة وبنية زوجها من امرأة اخرى وبين اخوت الرجل من امهراخته من ابه اذا لا تحرم المانا كحمة بينهما بتقدير ذكره احوادهما (فان جمع) بين نحو اخيتين (بعده) واحد (بطل) النكاح ان اذ لا مرجح (او) بتقدير ياتي هنا ما مرفى نكاح يقين فان وقعا معا وعرف سبق ولم يتبين سابقة ولم مرجعتهما او جهل السابق والمعة بطلوا وقعا (مرتباً) وعرفت السابقة ولم تنس (الثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل فان نسبت

ورجيت معرفتها وجب
التوقف حتى يتبين والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم
وانه لو أراد العقد على
احدهما امتنع حتى يطلق
الاخرى باثنا لا احتمال انها
الزوجة فتحل الاخرى بقينا
من غير مشقة عليه في ذلك
بوجه أما إذا فسد الاول
فالثاني هو الصحيح سواء
أعلم بذلك أم لا خلافا
للماوردي ومن ثم تعقبه
الروائي بقوله لو عدى بنعقد
نكاح الثانية بكل حال غايته
انه عزل هذا المقدور
النكاح جسد للحديث
(نفيه) باني ما ذكر في
جمع أكثر من أربع وليما
إذا نكح عشرة في أربعة
عقود أو بعوا ثلاثا وثنتين
وواحدة وجعل السابق
فوطى. بعضهن ومات
فيؤخذ من التركة مسمى
أربع لان في نكاحه أربعة
يقتين يجب مهرهن وان لم
يدخل بن ومهر مثل من
دخل بن لاحتمال انهن من
الزائدات على تلك الأربع
وما أخذ للدخول بن

بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مراه سم على حج اه عش (قوله) ورجيت
معرفتها) مفهوما انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر
في نكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان عمل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه
عش (قوله) والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم ان كان الخ (في القوت) ما حاصله ان هذا الاوجه في صورتى
معرفة السابق دون دين السابقة وجعل السابق والمعية ينفى بخلاف ما رويهم صريح اشارة من ان في صورة
التوقف اه سم عبارة عش هذا الاوجه انما يحتاج اليه فيما إذا لم يعلم دين السابقة بان علم السابق ولم
تعيين السابقة ما إذا علمت السابقة ثم نسبت فلا معنى لان القوت التوقف الواجب على الفسخ فليراجع سم على
حج نعم لما طلب الفسخ من القاضى وبذلك الضرورة ويؤول به التوقف اه وفي قوله نعم لها الخ نظر (قوله)
وانه لو أراد العقد الخ) في حيز الاوجه والمتبادر رجوعه الى الاوجه لما إذا نسبت السابقة ورجيت معرفتها
وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقا في غاية البعد ثم يرجع بان هذا الحكم فيما إذا لم
سبق ولم يتعين متجه جدا اه سم يعنى كامر عن القوت (قوله) باثنا) يشيخ اورجيا وتنقض العدة اه
سم (قوله) بذلك) اى فساد الاول (قوله) خلافا للماوردي) اى في قوله لام لا اه عش (قوله) ما ذكر) اى
من قول المتن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح (قوله) وفيما إذا نكح الخ) ظاهر انه عطف على جمع الخ
ويحتل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والغاية فيه شيئا فالجزء الا هم قد يزلون العرف المقدم منزلة الشرط
ومتعلقه ماؤخر منزلة الجزاء كما قرره سيويه في زيد حين لقيته فأكرمه (قوله) فوطى ببعضهن) اى ولو أكثر
من أربع اه عش (قوله) مسمى أربع) قد يقال إذا كانت مسمى بثمان مائة ففى معنى راعى وفي الروضة
مخالفة لما هنا من وجوده تعرف برأيتها اهرشيدى (قوله) لان في نكاحه اربع اية) عبارة النهاية لا احتمال
ان في نكاحه اربعاه اه قال الرشيدى هذا الصواب من قول النجاشي لان في نكاحه اربع اية ينفى إذا لم يكون في
نكاحه اربع يبين لان السابق نكاحه الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه وانحو ذلك بخلاف. إذا
سبق نكاح اثنين مثلا فانه لا يصح بعده الا نكاح الواحدة على اى تقدير إذا لم يوردها لم يقع الا اربعة ود
ومتى وقع نكاح من تحمل ومن لا تحمل في عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه (قوله) اربع اية يبين في حصول
اليقين فيما ذكر نظر فليتامر ثم ايت الفاضل المحشى به على ذلك اسيده عن عبارة سم انظر اى يقين مع
احتمال تقدم الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع
او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ فليتامر اه (قوله) يجب الخ) نعمت اربعا (قوله) ومهر مثل الخ) عطف على
مسمى اربع (قوله) لاحتمال انهن من الزائدات الخ) يؤخذ منه ان صورة المستثناة ان الموطآت زائدات على

حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان أحدهما بصحته والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بصحته مراه
(قوله) ورجيت معرفتها) مفهوما انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم عبارة القوت هنا إذا علمناه ان الثاني اما لو لم يعلم عنه أصلا فيبطلان وان علمناه
ثم اشبه توقفنا في نكاح الوليين من اثنين ذكره الماوردي فقلوا بن الروضة تعقبها قال في الامم وتزوجها
لا يدري ايتهما اولى افسدنا نكاحهما وما في الامم ظاهر في التصريح بما إذا لم يعلم ولم يتعين السابق قال
الماوردي وهل يفترق بطلانه الى فسخ الحاكم أم لا على وجهين وقد يؤخذ من هذا النص ان له استئناف
العقد على ايتهما شاء. وينبغي ان لا يعقد على واحدة منهما حتى يتلطف بطلاق الاخرى لا احتمال سبق عقدها
فتكون زوجة باطنا وبعبارة التكملة قال الماوردي وفي افتقار البطلان الى فسخ الحاكم وجهان
انتهى (قوله) وان له لو أراد العقد على احدا هما الخ) في حيز الاوجه والمتبادر من العبارة رجوعه لما إذا
نسبت السابقة ورجيت معرفتها وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقا ففى غاية
البعد ثم يرجع بان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جدا (قوله) باثنا) يشيخ اورجيا وتنقض
العدة (قوله) اربع اية يبين) انظر اى يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع

الاربع فيخرج بذلك ما اذا وطئ ومنهن سبعا واكثر اذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر
ما حكم ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربع رشیدی (قوله يدفع لمن) الوجه ان الذي يدفع لمن الاقل من
مهر مثلن والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن الاسمى او الزائدات فليس لمن
الامر المثل فالحقق الاقل والزائد مشكوك ثم رابت في الروض ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عرش
عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله وللاربع يوقف الخ) عطف على قوله للدخول بهن يدفع الخ (قوله
يوقف بينهما الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن ينفي ان تعطى
قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاق اياه بكل حال واستقراره لما لکن ان لم يكن اكثر من المسمى اه سم (قوله
كاختين) الى قوله وان ظنها تحمل في المعنى الا قوله ولان التقاطع فيه اكثر والى قوله نعم باتى في النهاية الا قوله وفي
نسخ بيع وهى اوضح وقوله او تقارن الملك والنكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قول المتن
ملك) او ملك ونكاح ان لم يعلم من كلامه اه معنى اقول ويفيد قول المصنف الاتى ولو ملكها ثم نكح
الخ مع قول الشارح هناك او تقارن الملك والنكاح اه (قول المتن فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة
لا يتخفى ما في من جمعو اخر قوله في فرج ووضح او دبر وقال عقب قوله تحمل في دبرها مطلقا وقرجها ان كانت
واضحة لظاهر عبارة المعنى فان وطئ طائفا او مكرها او واحدة منهما ولو في الدبر او مكرها او جاهلة حرم
الاخرى ثم قال ولو ملك شخص امه وخفى فوطئه جاز له عقبه وطء امه وهى ظاهرة (قوله في فرج ووضح)
بالتوصيف وتقدم آفعا للمعنى محترضا ووضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت مجوسية او نحوها كحرم
فوطئها جاز له وطء الاخرى معنى وروض (قوله ولا يؤثر) الى قول المتن واذ اطلق في المعنى الا قوله وفي نسخ
بيع وهى اوضح (قوله ولا يؤثر ووطئها) الى الثانية بان تعدى ووطئها مظهره وان ظنها الاولى وهو
ظاهر وقد يشمله قول الشارح قبل وان ظنها تحمل عرش (قوله تحريم الاولى) الى بل هى باقية على حلها
وبلزمه بقاء الثانية على تحريمها عرش عبارة المعنى فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى اثم ولم تحرم
الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرى الثانية لئلا يجمع المافى رحم اخنتين اه (قول المتن
كبيح) اى وعق لکها او بعضها اه معنى (قوله وهبة) اى ولو لفروعه ولا يضر تمكنه من الرجوع في

او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الثنتين ثم الثلثة فليتام (قوله يدفع لمن)
الوجه ان الذي يدفع لمن الاقل من مهر مثلن والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن
الاسمى والى زائدات فليس لمن الامر المثل فالحقق الاقل والزائد مشكوك ثم رابت في الروض ما يفيد ذلك
(قوله يوقف الخ) الى لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بها منهن ينفي
ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاق اياه بكل حال واستقراره لما لکن ان لم يكن اكثر من المسمى (قوله
حرم جميعه ما في الوطء بملك لانه اذا حرم العقد فالوطء لى لانه اقوى ولان التقاطع فيه اكثر) قد افاد هذا
الكلام حرمة وطمه واجمعها وجواز وطء احداهما فقط وقد يجاب بالمنع فان وطمتهما من تعلق الاطباع
بالواطن ما ليس في الاقتصار على وطء احداهما الا بشاعة تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب
تخصيص احداهما بالوطء اكثر منه بسبب وطمهما فليتام (قوله غير محرمة عليه بنحو رضاع) استشكل
شيخنا الشهاب البرلى في ما هس شرح المنهج بما تقدم في وطء الاب بشبهة زوجة ابنته اقوى من وطء
السيدة لان اثر الاول التحريم المؤبد وان اثر الثاني حرمة مؤقتة لا ترى ان الرقيقة الموطوءة للولد اذا وطمها
ابو حرمت على الولد ايضا فوجه الولد محرمة على الاب ابدًا ومع ذلك لو طئها الاب بشبهة انقطع نكاح
الولد ففرض كونها في هذه الصورة محرمة بالاب بكت اخيه مثلا لان اثره لان غايته تحريمها المؤبد على الاب
وذلك حاصل بدرجة الولدان لم تكن بنت اخى والده فالوجه ما قاله شيخنا انتهى وعبارة الروض فرع
لوملك اخنتين احداهما مجوسية واخذ من رضاع فوطئها لم تحرم الاخرى انتهى (قوله بنحو رضاع) اى
او تمس (قوله وهو متجه) كذا مدر (قوله ولا يؤثر ووطئها) اى الاخرى (قوله اذا الحرام لا يحرم الحلال

يدفع لمن وللاربع يوقف
بينهن وبين الورثة الى
البيان او الصلح ولذلك
تفريع طويل في الروضة
وغيرها فارجعه (ومن حرم
جميعهما بنكاح) كاختين
(حرم) جميعهما (في الوطء
ملك) لانه اذا حرم العقد
فالوطء لى لانه اقوى ولان
التقاطع فيه اكثر (لا
ملكهما) اجماعا لان الملك
قد يقصد به غير الوطء ولهذا
جاز له ملك بنحو اخته (فان
وطئ) في فرج ووضح او
دبر ولو مكرها او جاهلا
(واحدة) غير محرمة عليه
بنحو رضاع وان ظنها تحمل له
وظاهر كلامه الاستدخال
هناليس كالوطء وهو متجه
(حرمت الاخرى حق يحرم
الاولى) لثلاث يحصل الجمع
المنهى عنه ولا يؤثر ووطئها
وان حلت على الوجه
تحريم الاولى اذا الحرام لا
يحرم الحلال ثم التحريم
يحصل بزيل الملك (كبيح)
وفي نسخ بيع وهى اوضح
ولو لبعضهن لزوم ان شرط
الخيار فيه للشرى وهبة
ولو لبعضها مع قبضها باذنه
(او) بزيل الحل نحو
(نكاح او كتابة) صحيحة
لارتفاع الحل فان عا دخل

الأولى بنحو فسح وطلا قبل وطء الثانية تخيير في وطء أيتهما شاء بعد استبرأ الملعان أن أرادها أو بعد وظها لميطا العائدة حتى يحرم الأخرى
وعلم بما أن له ملكة أو بنتها حرامت أحدا مما قبله وطء الأخرى (لاحض وإحرام) ونحو ردة وعدة لانها أسباب عارضة قربة الزوال
(وكذا زاهر) مقبوض في (الصاح) البقاء الحل لو أن له المرتبة (ولو ملكها) أي أراة وطئها لا (ثم كبح اختياره) أو عتبا أو خاتما الحرة أو
الامة بشرط (أو عكس) أي نكح امرأة (٣٠) ثم نكح نحو اختياره وتقارن الملكة والنكاح (حلت المنكوحة دونها) لأن فراس النكاح أقوى

للحقوق الولد فيه بالامكان
ولا يجامعه الحل للغير بخلاف
فراش المملك فيجاء (والعبد)
ولو ميسرا (امراتان)
لاجماع الصحابة عليه ولا نه
على النصف من الحر (والحر
اربع فقط) للحر الصحيح
انه عليه السلام قال قل ان اسلم على
اكثر من اربع امسك اربعا
وفارق ماثرهن وكان حكمة
هذا العدد هو الحق لا خلاط
البدن الاربعية المترددة عنها
انواع الشهوة المستوفاة
غالبها بن قال ابن عبد السلام
كانت شريعة موسى تحل
النساء من غير حصر لمطاعة
الرجال وشريعة عيسى
عليه السلام تمنع غير الواحدة
لمطاعة النساء فراع شريعة
نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة
التوطين وقبلة التمتين الواحدة
كما مر في نكاح السفيه
والمجنون (فان نكح) الحر
(خمساً) لو اكثر (معاً)
بطلن اى نكاحهن اذ لا
مرجع لمن لم لو كان فيهن
من يحرّم جمعه بطل فيه
فقط وصح في الباقيات
ان كن اربعا فاقبل

اقرناهم عليه كالذي نحو الجوسى كافى الروضة لكن نوزع فيه بان الكتابى لا يحل له نحو جوسية وقضية ان نحو الجوسى لا تحل له كناية وقد
يجاب بان كلام الروضة صريح في حل ذلك فعلا بمقالة لارحله عليه (وتعيب) قيل ينبغي فتح ارحله ليشمل ما نزلت عليه اى واتى قصدهما واحترز
بذلك عمالوهم وبني للفاعل فانه ان كان فوقية او هم اشتراط فعلا او تحتية وهم اشتراط فعله (قبلها حاشفته) ولوم نوم ولو منهما مع زوال
بكارها ولو غروراء على المعتمد وان لف على الحشفة خرقه كنيته ولم يزل او قارنا نحو حيش او صوم واعدة شبهة عرضت بعد نكاحها نعم باتى في
مبحث العنة ان بكارة غير الغرور المولم تزل لرة الذكر كان وطا كاملا وان هذا صريح (٣١١) في اجزائه في التحليل ومما قل عن ابن المسيب

من الاكتفاء بالعقد بقدر
صحته عنه مخالف للاجماع
فلا يجوز تقليده ولا الحكم
به وبنقض قضاء القاضي
به وما احسن قول جمع من
اكارا الحنفية ان هذا قول
رأس المذلة بشر المريسى
وانه مخالف للاجماع وان
من اتى به فعليه لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين
وليهض الحنفية ما يخالف
بعض ذلك وهو زلة منه
كنسبته للشافعى ذلك فلا
يفتر به (او قدرها) من
فاندها الذى راد تنقيبه
فالعبارة بقدر حشفة التي
كانت دون حشفة غيره كما
مرالو الفصل المعلوم منه
ان ما اوجب دخوله الفصل
اجزاها وما لا فلا ويطلقها
وتقتضى عدتها لقوله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره اى
ويطوا للخبز المتفق عليه
حتى تدق عسلته ويدق
عسلته وهى عند الشافعى
وجهور الفقهاء الجماع
لخبز احد والنساء اى اصل
الله عليه وسلم فرسها به سى
بذلك تشبيها بالمثل بجماع
الذة اى باعتبار المظنة

(قوله اقرناهم عليه) اى بان لا يكون مفسد مقارن للارتفاع اه عش (قوله كالذى الخ) عبارة المعنى
ونحل كناية مسلم بوطء جوسى ووثى في نكاح تفرم عليه عند تر المصم اليها اه (قوله قبل ينبغي فتح اوله)
جزم به النهاية (قوله بذلك) اى بقوله ينبغي فتح اوله (قوله عا لوضم الخ) اى اول تعيب في المتن (قوله فانه ان
كان) اى ارحله المضموم (قوله ولو منهما) اى ولو كان النوم منهما (قوله او قارنا الخ) عبارة المعنى ويكنى وطء
محرم بنسك رخصى ولو كان صامتا او كانت حائضا او صائمة او مظهرا منها او معدة من شبهة وقعت في نكاح
الحلل او محرمة بنسك لانه وطء زوج في نكاح صحيح اه (قوله بعد نكاحها) اى المحلل (قوله وما نقل
عن ابن المسيب الخ) راجع الى قول المتن وتعيب قبلها الخ (قوله بتقدير صحته) اى النقل عنه اى عن
ابن المسيب (قوله ان هذا) اى الاكتفاء بالعقد (قوله كنسبته) اى بعض الحنفية وقوله ذلك اى
ما يخالف بعض شروط التحليل المقررة هنا (قوله من فاندھا) الى قوله اى باعتبار المظنة في المعنى الا قوله
كأمر الى ويطلقها الى قوله وقد يوجب خدمته في النهاية الا ذلك القول (قول المتن او قدرها) اى وتعترف بذلك
عليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعرف باصابة ولا عدمها واذنت في تزويجها من الاول ثم ادعت
عدم اصابة الثاني فاطلها تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول او بعده اه عش بخلاف (قوله
تغيبه) اى الفاق (قوله المعلوم منه) اى عامر (قوله يطلعه الخ) عطف على قول المتن تنكح عبارة المعنى
ومعلوم انه لا بد ان يطلعه او تقتضى عدتها كاصح به المحرروا سقطه المصنف لوضوحه اه (قوله لقوله
تعالى الخ) تعليل لما في المتن من الحرمة ان تتحلل (قوله اى ويطاها) عطف على تنكح في الآية
(قوله وهى الخ) عبارة المعنى والمراد بها عند اللغويين الذة الحاصلة بالوطء عند الشافعى الخ (قوله فسرھا
به) اى بهذا اتضح وجه الاكتفاء بدخول الحشفة مع نومها اه عش (قوله سعى بذلك) اى سعى
الجماع بلفظ عسيلة (قوله تشبيها) اى الجماع (قوله لا ناطة الاحكام) عبارة النهاية لا ناطة كثر الاحكام
اه (قوله رقبس بالخر الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ اى قبس بالخر الذى نزلت الآية في حقه اه
كردى (قوله غيره) اى العبد والمبعض بجماع استيفاء مملوكة من الطلاق اه معنى (قوله وشرع الخ)
عبارة المعنى وشرح الروض واما حرمته عليه بذلك الى ان تتحلل تنفيرا (قوله وبقدرها اقل منه كمعنى
حشفة لسلم الخ) عبارة شرح المنهج بالحشفة مادونها وادخال المعنى اه (قوله وكادخال المعنى) والاولى
اسقاط الكاف (قوله بالفعل) الى قوله واما لحق بالوطء في المعنى الا قوله وليس لنال الى المتن (قوله وان قل
الخ) عبارة المعنى وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او اصبعها اه (قوله بانه الصحيح) اى اشتراط
الانتشار بالفعل لا بالقوة اه معنى (قول المتن وصحة النكاح) يعلم منه ان الصبي لا يحصل التحليل به الا ان
كان المزوج له ابا او جد او كان عدلا في تزويجه مصالحة للصبي وكان المزوج للمرأة وليها العدل بمحضرة
عدلين فتن اختلف شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع في زمان من تعاطى

لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله كالذى نحو الجوسى كافى الروضة الخ) وقضية ان نحو الجوسى لا تحل له
كناية اى فلا يتأتى ان نحو الجوسى كالذى (قوله وقد يجاب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر

واكتفى بالحذرة لانا لا كما هم افاض في العمل قياسا في غيره لاه الآلة الحاسبة وليس الالتذاذ الاها وقيس بالخر غيره وشرع تنفيرا
عن اللامح خرج نكاح طء لسبب بالملك بل واشترها المطلق لم تحل له برة بل وطء الدبر وبقدره اقل منه كمعنى حشفة السلم وكادخال
الى (بشرط الانتشار) بالفعل وان قل ان اربع بنجر اصبح وقول السبك لم يشترط بالفعل احد ابدال الشرط سلامته من نحو
عنة وشلل ردوه بانه الصحيح مذهبا ودلا وبش اننا وطء بتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فاسد
وان وقع وطء فيه لان النكاح في الآية لا يتناولهم ومن ثم لو حلف لا يتكح به واما لحق بالوطء

فيه النسب ووجبت العدة لان المأذون لم يما على مجرد الشبهة وان لم يوجد نكاح اصل او عدم اختلاله فلا يكفي وط. معردة احدى الوافى عده طلاق رجعي بان استدخلت مائة وان راجع او اسلم المرتد او كونه ممن يمكن جماعه اى ينشرف اليه منه عادة ما ياتي في غير المراق (لاطلا) وان انتشر ذكره كما يصرح به المتن وغيره لانه لا اطلاق فيه لذوق عسيلة ومثله البنديجي بان سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكره في شرح الارشاد من ان اشتبه طبعاً حال كما ينقض (٣١٢) الوضوء بلبسه ومن لا فلا واماماً اقتضاه كلام غير البنديجي من ان المراد به غير المراق

وهو من لم يقارب البلوغ فبعد من عبارة المتن وغيره فان قلت لم يضببط بالتمييز فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه لان المجنون يحلل مع عدم تمييزه فانبط عن من شأنه ان يتاهل لوط. وهو من مر وانما تحللت طفلة لا يمكن جماعها بجماع من يمكن جماعه لان التفسير المشروع لاجله التحليل يحصل بدون عكسه كما هو واضح فاندفع قياسه عليه (على المذهب فيمن) اى الانتشار وما بعده (ولو نكح) مريد التحليل (بشرط) وليها موافقة هو او عكسه في صلب المقد (انه اذا وطئ طلق او) انه اذا وطئ (بانت منه) (او) انه اذا وطئ (فلا نكاح) بينهما وانحو ذلك (بطل) النكاح لمناقة الشرطين لمقتضى العقد وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له وعليه يحمل ايضا ما وقع في الانوار انه يحرم على المحلل استماعه التحليل (وفي التطبيق قول) انه لا يضر شرطه كالمحلل بشرط ان لا يتزوج عليها ويحجب بان هذا شرط

ذلك والا كنفاه به غير صحيح اه ع ش (قوله فيه) اى النكاح الفاسد (قوله فيما) اى النسب والعدة (قوله وعدم اختلاله) اى وبشرط عدم اختلال النكاح (قوله فلا يكفي) الى اتي في المتن (قوله بان استدخلت مائة) اى ما الثاني وهو تصوير ليكون الزوج الثاني طلق جميعا قبل الوطء ثم وطئ بعده واراد ثم وطئ بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وان الردة قبله تنجز الفرقة اه ع ش (قوله بان زيادة) (قوله) وان راجع اى المطلق (قوله عادة) اى من ذوات الطباع السليمة اه ع ش (قوله ومثله) اى الطفل الذى لا يأتى منه الجماع (قوله منه) اى من تمثيل البنديجي (قوله ان من اشتبهى) لعله ببناء الفاعل لكنه اشكل في بعض النسخ المعول عليه ببناء المعقول (قوله واماماً اقتضاه الخ) اعتمده النهاية ورجع ع ش كلام الشارح ما ياتي (قوله من ان المراد به) اى بالطفل (قوله وهو) اى غير المراق (قوله فبعد الخ) خلافا للنهابة كما رأنا (قوله فان قلت) الى التنبيه في النهاية الا قوله وقد غلط الى ولو كذبها (قوله وهو) اى من شأنه الخ من رأى من تقتضى طبعاً خلافاً للنهابة بعبارة وهو المراق دون غيره اه قال ع ش قوله دون غيره اى ولو اشتبهى فيما يظهر من عبارة قوله غير مراد لما تقدم من حجج اه (قوله وانما تحللت طفلة) اى مطلقه ثلاثاً (قوله بجماع من يمكن جماعه) اى بان كان ذكره صغيراً اه ع ش (قوله دون عكسه) عبارة المعنى وشرح الروض بخلاف غيوبة حشفة الطفل اه (قوله في صلب المقد) فان توطا العاقدان على شئ من ذلك قبل العقد من عقد بذلك المقصد بلا شرط كره وروجهان خلاف من ابطله اه معنى وبنيده قول الشارح الاقوان توطا عليه (قوله وانحو ذلك) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو تزوجها على ان يحلها الاول صح كاجرم به الماوردى لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط ان لا يوطأها او لا يوطأها الا هارا او الامرة مثلاً بطل النكاح اى لم يصح ان كان الشرط من جهتها لمناقته مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حق لله تركه والتحكين حق عليها فليس لها تركه ولو تزوجها على ان لا تحل له لم يصح لاختلاله مقصود العقد للتناقض او على انه لا يملك البضع واراد الاستمتاع فنكح شرطاً لا يوطأها وان اراد ملك العين لم يضر لانه تصرح بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) اى شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على المحلل الخ) الذى في الانوار على المحلل له بزيادة بعد المحلل الذى هو مفتوح اللام اه رشيدى (قوله بان هذا) اى اشتراط ان لا يتزوج (قوله ففسد) اى الشرط (قوله وخرج) الى قوله ما لم ينضم في المتن (قوله وان توطأ) اى العاقدان (قوله من ادعت التحليل) بان قالت نكحتى زوج ووطئنى وفارقنى وانقضت عدتها اه كرى (قوله ولم يقع في قلبه صدق) بل ووطن كذبها كايان وممر (قوله وان كذبها) غاية اه ع ش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذبها (قوله وان صدقناه) اى الزوج الثاني يمينه اه معنى (قوله في تنبيه) اى النكاح او الوطء قوله حتى لا يلزمه اى الزوج مبر او نصفه

(قوله في المتن) لو نكح بشرط انه اذا وطئ طلق الخ) قال في الانوار ولو نكح على انه اذا وطئها طلقها بطل النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي عزمه انه اذا وطئها طلقها كره وصح العقد وحلت بوطئها ولو نكحها على ان لا يوطأها مرة فان شرطه الزوجية بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا انتهى قال الزركشى ولو تزوجها على ان يحلها الاول وفي الاستتار للدراى فيه وجوبان وحزم الماوردى بالصحة لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله كفى في الروضة الخ) اعتمده مر

شئ. خلج عن النكاح لا يأتى ذاته الموضوع هو لم يفسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخرج بشرط ذلك اضاره نشر فلا يؤثرون او توطا عليه قبل العقد لكنه مكره وان كل ما لوصرح به باطل بذكره اضاره كما يفسد عليه ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمه امكانه ولم يقع في قلبه صدق وان كذبها زوج عينته في النكاح او الوطء وان صدقناه في تنبيه حتى لا يلزمه مبر او نصفه ما لم ينضم لتكذيبه في اصل النكاح تكذيب الولي والعهود كافي في الروضة خلافاً للزركشى والبلقيني وان نقله

عن الزاوي وغيره نعم في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على (٣١٣) الروضة لانه انما منع عند تكذيب

الثلاثة دون اثنين منهم
ومر انه يقبل إقرارها
بالنكاح لمن صدقها وإن
كذبها الولي والشهود ولو
انكر الطلاق صدق ما لم يعلم
الاول كذبه وإنما قبل
قولها في التحليل مع ظن
الزوج كذبها لما مر ان
العبرة في العقود بقول
أربابها وانه لا عبرة بالظن
إذا لم يكن له مستند شرعي
وقد غلط المصنف كالامام
المخالف في هذا ولكن
انتصر له الأذرعى واطال
ولو كذبها ثم رجع قبل
كما افق به الفقهاء ومر انها
مضى اقرب للحاكم بزوج
معين لم يقبلها في فراقه إلا
بينة وفي الجواهر لو اخبرته
بالتحليل ثم رجعت فان كان
قبل الدخول يعني قبل العقد
لم تحل او بعده لم ترتفع ولو
اعترف الثاني بالاصابة
وانكرتها لم تحل ايضا وفي
الحاوي لو غاب زوجها ثم
رجع وزعم موتها حل لاختها

نكاحه بخلاف ما لو غابت
زوجته واختها فرجعت
وزعمت موتها لم تحل له اه
وكان الفرق انه عاقد فصدق
بخلاف الاخت (نتيجه)
ظاهر ما تقرره ان لمطلقا يقول
قولها بلا بين وهو ظاهر
وقول شيخنا يمينها بحمل
على الموت زوجته فمعا لقاض
قادت التحليل الممكن
فتحلف هي حيثن ويمكنه

نشر مرتب (قوله عن الزاوي) اسمه ابو الفرج اه ع (قوله حلت) اي للزوج الاول (قوله ذلك) اي مافي
التهذيب (قوله على الروضة) اي على ما مر منها اتفاقا (قوله لانه) اي صاحب الروضة انما منع اي حلها
للزوج الاول عند تكذيب الثلاثة اي الزوج والولي والشهود (قوله ومر) اي في فصل لا تزوج المرأة نفسها
وهذا تاكيد لما قبله اه كرى (قوله ولو انكر الخ) عطى على قوله من ادعت التحليل اي بكره تزوج
من انكر الزوج الثاني طلاقها قاله الشكرى وفي هذا المصنف ما لا يخفى ويظهر انه عطى على بكره تزوج
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) اي الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) اي الاول عبارة الروض مع شرحه اي
والمعنى والاول تزوجها وان ظن كذبها لكن بكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان
قال بعده تبين صدقها فله تزوجها لانه ربما انكشف خلاف ما ظنه اه فلم الفرق بين ظن كذبها من
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني الا ان رجوع وقال تبين صدقها
اه (قوله لما مر اي في فصل لا ولاية لزوج (قوله في هذا) اي ان العبرة الخ (قوله انتصر له) اي للمخالف
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انفا عن الاسنى والمعنى ما يوافق (قوله ومر) اي في فصل لا ولاية لزوج
عبارة هناك ومحل ذلك اي تصديقها في خلوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها معين والاشترط في
صحته تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص اثباتا لفرائه اه (قوله وفي الجواهر الخ) قال في شرح
الروض ولو قالت لم انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقى واعتمدت وامكن
ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى إلا واحدة او اثنين فله
التزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حقا لغيرها اه وقديقال بطلت حق الله
تعالى وهو التحليل وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقته قوله السابق وبكره تزوج
من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقديقال الخ بدفع بظن صدقها
كما هو المفروض (قوله لو اخبرته) اي المطلقة ثلاثا تزوجها الاول (قوله ولو اعترف الثاني الخ) اي
بخلاف عكسه كما تقدم اه سم (قوله وانكرتها) اي من اصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع (ش
(قوله وزعم) اي ادعى الزوج (قوله وزعمت) اي الاخت موتها اي الزوجة (قوله انه) اي الزوج
(قوله ما تقرره) اي قوله وبكره تزوج من ادعت التحليل الخ وقوله وإنما قبل قولها في التحليل الخ
(قوله وقول شيخنا الخ) اي والمعنى (قوله ويمكنه) من التمكين والضمير المستتر للقاضى والبارز للزوج
(قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة المعنى ويقبل قولها ايضا يمينها عند الامكان في انقضاء عدتها
وللأول تزوجها وان ظن كذبها لكن بكره اه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فعمل ان المولى على الزوج الثاني في انكار الطلاق دون انكار الوطء
مر (قوله وإنما قبل قولها في التحليل مع ظن الزوج كذبها) قال في الروض وشرحه له الاول تزوجها
وان ظن كذبها لكن بكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها إلا ان قال بعده تبين صدقها
فله تزوجها لانه ربما انكشف خلاف ما ظنه اه فلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثاني يمنع إلا ان رجوع وقال تبين صدقها (قوله ولو اعترف الثاني
بالاصابة الخ) اي بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) اي اختها (قوله ان لمطلقا يقول قولها بلا بين
الخ) قال في شرح الروض ولو قالت انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقى
واعتمدت وامكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى إلا
واحدة او اثنين فله الزوج بها بغير تحليل قاله في الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حقا لغيرها وقد
يقال ابطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقته قوله
السابق وبكره تزوج من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقديم انكار النكاح هنا

(فصل في نكاح من فيها) (٣١٤) رقب وتوايه (لا ينكح من يملكها) ولو مستولدة ومكاتب (أو) ملك (بعضها) لتناقض

(فصل في نكاح من فيها رقب قوله في نكاح) الى قوله المورس في النهاية الى قوله وملك زوجة لتنفقها (قوله وتوايه) اي طرو اليه اليسار اه عش (قول المتن لا ينكح الخ) اي الرجل ولو لم يعضا اه عش (قوله ولو مستولدة) اي فيحرم عليه لتعاطيه عقدا فاسد الان وطاهرا جائزا من غير عقد اه عش (قوله ولو مستولدة) الى قوله بل ان ينفع في المعنى (قوله) اذ الملك لا يقتضي الخ اي بخلاف الوجبة (قوله) وملك زوجة لتنفقها) عطف على قدم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله) لانه) اي الشخص يملك به اي يملك اليه من (قوله) اذ لا يقتضي الخ) لتعليل لضعفة النكاح وقوله ملك احمه اي الرقية والمنفعة (قوله) بشئ خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالضعف وغيره (قوله) كاسر اي انفا في شرح حاشية المذكورة دونها (قوله) على ان الترجيع الخ) يتأمل العلاوة اه سم (قوله) بين عينين) وهما الزوج والامه والمراد بين امرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين اي الامة ووصفاها الملك والنكاح رشدي رسم (قوله) وعلوكة مكانة) الى قوله ويجز للرد في المعنى (قوله) وعلوكة مكانة الخ) وكذا الامة الموقوفة عليه او الموصى له بتناقلها كملوكة نهاية ومعنى قال عش قوله او الموصى له الخ قال حج ما ذكر في الموصى له بمنفعة بتعين حمله على ما لو اوصى له بخدمتها او منفعتها على التايد لان هذه هي التي يجه عدم صحة زوجها الخ يمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقال اي بتناقلها كلها لان الاضافة للعملة تفيد العموم اه (قوله) وعلوكة فرعه المورس) واطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب وقيد مر بالمورس ثم ضرب عليه سم على حج وفي كلام الروباني الجرم بمافي الاصل اه عش (قوله) لا يلزمه اي الفرع اغفاه اي الامة (قوله) هو او مكانته) الى قوله كما تفعله الماوردي في النهاية (قوله) لا فرعه اي يفرق في ملك الفرع بين الابداء والدرام بخلاف المكاتب اه سم (قوله) ملكا تاما) الى قوله كما تفعله الماوردي في المعنى (تول المتن بطل نكاحه) اي انفسخ اه معنى (قوله) لا تقرر الخ) ولوروقت عليه زوجته او اوصى له بنفقة ما قبل ينفسخ نكاحها كالملك مكانة زوجة ما لا يله نظير والا قرب الاول لانها كالملوكة كنه خصص صا الوقف لا يتم الا بقبول له والوصية لانه لا يله اه عش (قوله) بشرائهم اي العين (بشرط الخيار له) اي اما اذا كان الخيار للبايع او لها لملك له اصلا رشدي (قوله) اقره اي الرباني (قوله) ضعف الملك) اي ملك المشتري في زمن الخيار له (قوله) كاسر اي في البيع اه كردى (قوله) حتى يمنع الانفساخ اي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله) وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم اطال في ردده (قوله) هنا اي فيها

(فصل في نكاح من فيها رقب وتوايه) (قوله) على ان الترجيع الخ) يتأمل العلاوة (قوله) بين عينين) يتأمل (قوله) بين عينين) اي وهما الزوج والوجة (قوله) بين رصفي عين) يتأمل (قوله) بين رصفي عين) اي وهي الامة ووصفاها الملك والنكاح (قوله) كملوكة) ظاهره انها غير ملوكة كنه مع ان المكاتب علوكه فليحرج (قوله) وكذا المورس) وكذا الموقوفة عليه او الموصى له بتنفقها شرح م ر واطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب ويحرم على الحر ابتداء نكاح امرأه فرعه انفسب وقوله التحذير خرج به الفرع من الرضا نكاح امته بشرط ان سفر ولم يلزمه اغفاه اه وقيد مر بالمورس ثم ضرب عليه (قوله) لا فرعه اي يفرق في ملك الفرع بين الابداء والدرام بخلاف المكاتب (قوله) بشرائهم اي العين (قوله) وقد يجاب الخ) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب فان قوله الملك هنا طارىء على ثابت محقق ان اراد بالثابت المحقق ملك البايع فان اراد انه حاطر بانه كان ملكا للبايع ثابتا بمحققا فان صحيح اذ لا ينصرف ثبوت الملك للبايع حاشا بثبوت ما لم يشتري وان اراد انه كان تابعا محققا قبل الطر بان ثم زال بذلك الطر بان كاهر المواقف لم يثبت ثم دبره مجرد ذلك وقوله حتى يقوى على رفع ذلك الثابت يرد عليه ان قوله قدما قبل ذلك التام وانما المنزلة وقف على ذلك التام استمراره وبقي عن هذا التمسك الاستدلال على ضعفه بالنكاح من اوله الخيار فليتأمل وان اراد بالثابت النكاح فلم ينسلم الابدية التي ادعاها او لم ينسلم لان لم يرد تمام الدب بدليل حل الوطو وملك القوائد والمنوقف على انقطاع الخيار لتمام

المبيع وبياح له وطؤه من حيث الملك كما مر فاي ضعف فيه حتى يمنع الانفساخ وقد يجاب بان الملك هنا طارىء اذا

على ثابت محقق فلا بد من
تمام سببه حتى يقوى على
رفع ذلك الثابت وبلافتساخ
في زمن الخيار زال السبب
فضعف المسبب عن ازالة
ذلك وهذا فرق حل الوطء
ملك الفوائد اكتفاء بوجود
السبب والمسبب عند
وجودهما لا غير وكذا في
عكسه الذي تضمنه قوله
(ولا تنكح) المرأة (من)
تملكه او بعضه ملكا تاما
انضاد احكامهما ايضا
لانها طالبه بالسفر للشرق
لانه عيها وهو يطالبه
للغرب لانها وزوجه وعند
تقدير الجميع بسقط الاضعف
كما مر وخرج بمن تملكه
عدياها او ابنها فيحمل لها
نكاحه على المعتمد خلافا
لا في زرع وليس كنز
لابا امة ابنته لشمه الاعفاف
هنا لا ومن مجرد استحقاق
النفقة في مال الاب والابن
لا نظر اليه ومن ثم نكح الولد
امة ابيه (ولا الحر) كله
(امة غيره) ويلاحظ هنا فيما
يظهر حر قوله هارقيق بان
ارصى لرجل يعمل امة
دائما فعقبا الوارث كما مر
اخر الوصية بالمنافع بما فيه
(الاشروط) اربعة بل
اكثر احدها (ان لا تكون)
تحت حرة او امة (تصلح)
للاستمتاع ولو كانت ابنتي
عن نكاح الامة على الحرية
او هو مرسل لكنه اعتضد

اذا اشتراها بشرط الخيار له (قوله على ثابت الخ) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) اي باق طاع الخيار
(قوله وبلافتساخ) اي انقضاء عقد البيع (قوله زال السبب) اي الشراء (قوله لضعف المسبب) اي ملك
المشتري عن ازالة ذلك اي النكاح الثابت (قوله وهذا فرق الخ) ما وجه اقتضاه هذه المقارنة والاكتفاء
المراد كورين اه سم (قوله اكتفاء الخ) علة لكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله وخرج في المعنى
والى قوله كما قد اشار في النها الى قوله وقال اخرون الى المتن وقوله بكسر الجيم على الاصح (وكذا
في عكسه) راجع الى قوله اما لو لم يتم الخ كما هو صريح صنيع المعنى حيث اخر مفهوم التثنية السابق وقال
عقب ذكرها ما هو مثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من تملكه الخ) اي او الموقوف عليها
او الموصى لها بمنفعته على الدوام اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقييده السابق
انها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون
نكاحا صحيحا فليراجع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه يفرق بين طرو الملك على
النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للمشتري لكونه دواما وبين طر والنكاح
على الملك فيحنطه فيبطل النكاح وجود الملك في الجملة وان كان منزولا اه ع (قوله او ابنها) هذا قد
تقدم اه سم اقول قول المتن ولو ملكك (قوله ومن ثم نكح الخ) اي مع وجوب نفقته على ابيه اه سم (قوله
كله) الى قوله ويرد في المعنى (قوله حر ولد هارقيق) انظر هل يصح تزويج هذه الحرة من الموصى له بالولادة
لانهم يعتقدون عليه ولا لانهم يعتقدون ارقا ثم يعتقدون في هذا النكاح ارقا وولاده وان لم يمتزج
الثاني اه سم وهذا يخالف في المعنى عبارته بعد ذكر ما في الشارح نعم الموصى له ان تزوج بانيه
على ذلك شيخي وكذا من اوصى له بالولادة فاعتقد عليه اه (قوله بان اوصى لرجل يعمل امة دائما)
اي بخلاف ما لو اوصى بعض اولادها فيصح تزويجها من الحر اذا اعتقد ولدت ما اوصى به فلواوصى
بالولد لندته صح تزويجها من الحر بعد ولادة الاول لا قبله اه ع (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه
لو اعتقها الموصى كان رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع اه ع (قول المتن الا بشروط) (فرع)
لو علق سيد الامة عقبا بتزويجها من زيد قبل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقدا
تعبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة يرسم على حج لا ينبغي انه لو علق عقبا على صفة توجد قبل امكان
اجتماعها عادية صح تزويجها لعدم امكان ارقاق الولد الحاصل منه اه ع (قوله او امة) اي بالملك او
النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع بالدفع للنت اه سم (قوله
هو استمرار السبب لاصله وكان النكاح ثابت محقق كذلك حل الوطء واخذ الفوائد من حيث الملك
فلينال (قوله وهذا فرق الخ) ما وجه اقتضاه هذه المقارنة والاكتفاء المراد كورين (قوله والمسبب)
ما هو (قوله في المتن من تملكه او بعضه) اي وملك مسكناتها ملكها (قوله ملكا تاما) مفهومه على
قياس مفهوم التقييده السابق انها تنكح من يملكها ما كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع (قوله او ابنها) وهذا تقدم (ومن ثم نكح الولد)
اي مع وجوب نفقة امة ابيه (قوله كله) قال في شرح الروض بخلاف الميعض وكل من يفرق يجوز لهما
نكاح الامة والمبعضه بلا شرط بما ياتي انتهى وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر المبعضه وتؤيده قول
الشارح الاتي اخر الفصل اما من يفرق فيزوج جميعا بل هذا يصرح به لتأمل (قوله حر ولد هارقيق)
انظر هل يصح تزويج هذه الحرة من الموصى له بالولادة لانهم يعتقدون ارقا ثم يعتقدون
في هذا النكاح ارقا وولاده وان لم يمتزج المتجه الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو اعتقها المولى كان
رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع (فرع) لو علق سيد الامة عقبا بتزويجها من زيد قبل يصح تزويجها
من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد او تعب فلا ترق اولادها لا بعد الصحة مر (قوله في المتن
تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع بالدفع للنت وسياتي قبيل الصادق قول الشارح الا الحر لا تزوج

ولامنه العنت المشترط بنص الآفة من ثم قبل لا حاجة لهذا الشرط مع قولهم أن يخاف زنا ويرد بانحد كثير من تحتها صالحة لذلك وهو يخاف
 الزنا فاحتيج التصريح بما لم يكن أحد ههنا من الآخر فالأحسن التعليل بان وجودها أبين من استطاعة طولها المانع بنص الآية والتقييد
 فيها بالمحصنات أي الحرائر لما في منات للغالب أن المسلم انما يرغب في حرة مسلمة خرج بالحركة العبد والمبعض فله نكاح الامة لان اوراق ولده غير
 عيب (قبل ولا غير صالحة) للاستمتاع (٣١٦) لنحو عيب خيار أو هرم لعموم التهي السابق ولا يمكن الاستغناء بوطء مادون الفرج

وتضمينه هذا كالجور من زيادته عند جمع وقال الآخرون ان اصله يشير لذلك والآخرون ان الذي فيه خلافة والحق ان عبارته محتملة (و) ثانيا (ان) يعجز بكسر الجيم على الاصح (عن حرة) ولو كناية بان لم يفضل عمامه او مع فرعه الذي يلزمه اعفائه بما لا يباع في الفطرة فيها يظهر ما يفي به مثلها وقد طلبته ولم ترض الا بزيادة عليه وان قلت وقد ر عليها نعم لو وجد حرة وقامة لم يرض سيدها الا باكثر من مهر مثل تلك الحرة ولم ترض هذه الحرة الا بما طلبه السيد لم تحل الامة اخذا من النص لقدرته على ان ينكح بصدقاتها حرة وان كان اكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاته لكلامهم يعد مغبونا بالزيادة على مهر مثل الحرة ولا يعد مغبونا في الامة المعتبر في مهر مثلها خسة السيد وشرفه وقديتته شرف السيدان يكون مهر امته بقدر مهر حر اخر فالوجه انه لا اعتبار بذلك

المشترط أي العنت أي خوفه (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل حصول الامن بوجودها (قوله قبل الخ) وافقه المغني (قوله كثيرا) مفعول مطلق مجازي لنجد (قوله فالأحسن التعليل الخ) أي بدل قولهم ولائته العنت الخ اه رشدي (قوله المانع) أي استطاعة الطول والتذكير لان المصدر المؤنث يذكر وبؤث (قوله والتقييد نفيا) أي الامة وهذا جواب عما يرد على قوله وامه قوله ولو كناية (قوله وخرج الخ) أي قوله لان اوراق الخ في المغني (قوله فله) أي لكل من العبد والمبعض نكاح الامة أي بلا شرط اه شرح الروض وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر البعض يصرح به قوله الشارح لآتي آخر الفصل اما من في فرق فيجوز جمعها اه سم (قوله السابق) أي انفا (قوله ولائته يمكنه الخ) يتامل اه سم عبارة عرش قوله مادون فرجه أي كاطها اه (قوله وقال آخرون) أي ليس من زيادته اه رشدي (قوله ولو كناية) أي قوله كذا قاله شارح في المغني (قوله بان لم يفضل الخ) عبارة للمغني فقدها او فقد صداقها ولم ترض الا بزيادة على مهر مثلها او لم ترض بنكاحه لقصور نسبته او نحو اه (قوله بما لا يباع الخ) بيان لما في عما اه سيد عمر (قوله او لم ترض الخ) عطف على قوله لم يفضل الخ (قوله الا باكثر من مهر مثل الحرة) أي هو مهر مثل الامة اه عرش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن في كلامه ما يمنع حملته على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه اه سم (قوله وقديتته شرف السيد الخ) وحيث يجب تقيد الحكم بما اذا كان شريفا او افلاوا جه له اذا كان دنيا بالفضل اه رشدي (قوله حر اخر) الاولى اسقاط اخر (قوله بذلك) أي بقدرته على ان ينكح الخ (قوله للاستمتاع) أي التنية الاول في التنية الا قوله ثم راي الة لولم لا يحل وقوله فيها (قوله باعتبار الخ) أي الصلاحية باعتبار الخ (قوله يرجع الثاني) أي اعتبار العرف معتمد اه عرش (قوله وبه) أي بالنقل المار (قوله ولو توقعا) أي احتمالها ولو الخ (قوله ان المتغيرة) أي التي تحتها (قوله تمنع الامة الخ) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذالم بامنه فلا تمنعها اه تايه وافر اه سم (قوله ثم راي بعضهم بمنع الخ) يحمل على ما اذا امن زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذالم بامن فيلثمان اهمم (قوله النظر فيها) أي في المتغيرة التي تحتها وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يحل نكاحها الخ) أي الامة المتغيرة اه سم عبارة التنية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة

الفئة الطفلة مطلقا انتهى (قوله ويرد الخ) يقال انما يرد هذا القول لا حاجة لقوله وان يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وانما قيل العكس وبجواب المانع بل يرد مع العكس ايضا لانه اذا جامع خوف الزنا وجود الصالحة مع اشتراط عدم وجودها فيحتاج الى ذلك هذا الاشرط (قوله ولائته يمكنه الخ) يتامل (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن في كلامه ما يمنع حملته على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه (قوله وبه يعلم ان المتغيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاها) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذالم بامن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة نظرا للحاجة الراهنة وعلا بالاحتياط وبه يفرق الخ شرح مر (قوله ثم راي بعضهم بمنع الخ) يحمل على ما اذا امن العنت زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذالم بامن فليتا مل (قوله فلا تمنع) أي المتغيرة (قوله ولا يحل نكاحها) أي الامة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيتهما انما قياما باعتبار طبعهما وباعتبار العرف كل يحمل والنظر فيه مجال وتتميلهم نظرا للصالحين بما تحتل وطوا له ما عيب خبار ولا همة ولا زنا في ولا غايته لا معدة يرجع الثاني وبان اريد باحتمال الوطء ولو توقعا يعلم ان المتغيرة صالحة تمنع الامة انزع شفاها هم راي بعضهم بمنع ويحت منع نكاح امة متغيرة قال لمنع وطنها شرعا فلا تندفع بها حاجته وفي التام هذين البعثن نظر ظاهر فالوجه النظر فيها الحالة الراهنة فلا تمنع الامة ولا يحل نكاحها لما تقرر

ولانه الاحتياط فيهما هو يفرق بين هذا وغدم نظرهما في خيار النكاح وايضا فالصحيح يتناولهما ومن لم يلمح ليعقوب ابا سباه الحسة الاتية غير ما عوجود للمعنى فيه وزيادة قيل (اولا تصلح) نظير ما مر ولعدم حصول الصلحة (٣١٧) هنا لم يجرى في الرخصة في هذه على ما هنا

واطلق الخلاف في عدم يلمح ليعقوب
منه شيئا (تنبيه) ما تقرر
من اطلاق المعتبرة هو ما وقع
في كلام شارح لكن في
مفهومه تفصيل هو ان
الرجعية والمتخلفة عن
الاملام والمرتبة بعد الوط
كالزوجة كما مر آنفا فلا
تحل له الامة قبل انقضاء
العدة وان وجدت فيه
شروطها والباين لتحل له في
عنتها الامة كما ختار اربع
سواها ومثلها الموطوءة
بشبهة ومن ثم قال شيخنا
ولا معتدة عن غيره اى
بخلاف المعتدة منه فان فيها
التفصيل السابق (فلو قدر
على) حرة (غائبة) حلت له
أمانة لحقه مشقة ظاهرة (وهي
ما ينسب متحملها في
طلب زوجة الى مجاوزة
الحل (في قصدھا او خاف
زنا) بالاعتبار الا في (مدته)
أى مدة قصدھا او لم تحل له
ولو لمه السفرا ان امكن
انتقالھا معه لبلده والا
فكعدم كما يحتمل الزكشى
لان في تكليفه التغريب
اعظم مشقة ولا يلزم قبول
هبة مهر وامة للنة
(تنبيه) اطلقوا ان
غيبه الزوجة او المال يبيع
نكاح الاموال ومشكل
بما تقرر فيمن قدر على من
يتزوجها بالفرأها فيبني

نظر الحالة الراثة اه (قوله) ولانه الاحتياط فيهما قد منع في الاول بل الاحتياط منع المتحيرة الامة كذا
قاله المحشى ولك ان تقول المراد بالاحتياط امانة من الوقوع في الزنا فيهما فليتناهل ا سيد عمر اقول وقول
سم فلان اامن زمن التوقع من العنت كما مر فلا يلاقيه رده (قوله) وبه اى بقوله ولانه الاحتياط فيهما
(قوله) وعدم نظر (الخ) اى حيث لم يخبروا الزوج بالتحير لتعطل الوط في الحال وان توقع اه سم (قوله)
لها اى للعالة الراثة اه سم (قوله) غيرهما اى الحسة مفعول لم يلعقوا (قوله) وزيادة مفعول معه (قوله)
الصالحة قد يقال الاولى المتكوفة فتأمل ثم رأيت المحشى اشارة الى عبارة لدل الاولى المرأة او الحرة فتأمل
اه سيد عمر (قوله) هنا اى في الشرط الثاني وقوله لا ثم اى في الشرط الاول (قوله) في هذه اى في مسئلة العجز
عن الحرة (قوله) على ما هنا اى في مرجع الاول اه سم (قوله) ولم يرجع منه شيئا اى وقع ذلك المعتد ما في
الكتاب اه عرش (قوله) ما تقرر (الخ) اى في التمثيل المار (قوله) كما مر آنفا اى قبيل قول المتن واذا
طاق الحر ثلثا (قوله) والباين اعطف على الرجعية (قوله) والباين تحل له (الخ) قد يقال الكلام في الحرة
المعجوز عنها لا في التي تحتها وحيداً فالمعتدة البائن منه او لو طرشة منه تحل له فليس عاجزا عن حرة تصلح
وحيداً فتمت زول شيخ الاسلام ولا معتدة عن غيره ليس ما افاده من التفصيل بل افادته من المعتدة منه اما
ليبنونة او وطه يشبهه وهى صالحة ولو رجعى او نحو وهى في حكم الزوجة فتأمل اه سيد عمر ولك ان تمنع
كون الكلام في الحرة المعجوز عنها بل الكلام فيما يشملها والتي تحتها بقرينه قوله السابق وهل المراد هنا
وفيما مر (قوله) هنا اى في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصلح للاستمتاع (قول المتن على حرة غائبة)
اى غير متزوجة او يربط تزويجها اه عرش (قوله) وهى الى التنبيه في المعنى والى قول المتن ولو وجد في
النهاية (قوله) الا اى في شرح ان يخاف زنا (قوله) والا اى بان اتفق كل من الامرين المذكورين
(قوله) والا اى وان لم يمكن الانتقال (قوله) فكا لعدم اى ففى كالمعدومة (قوله) التغريب الانسب
التغريب اه سيد عمر اى كما عجز به المعنى (قوله) وامة لدل الاولى او كما في النهاية (قوله) اطلقوا (الخ) اى
فيما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يتقدم في كلام المصنف اه عرش (قوله) والا اى هو قوله ان غيبه الزوجة
يبيع الخ اه عرش مشكل الخ عبارة النهاية ولا يشك الاول الخ (قوله) فيبني ان يتاى الخ) تاتى التفصيل
في الاول متجه جدا للملابني العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم
على حج وهو وجه اه عرش فيهما اى في الزوجة الغائبة تفصيلها اى الحرة الغائبة التي يربط تزويجها
السابقة في المتن (قوله) الثاني هو قوله ان غيبه المال يبيع الخ اه عرش (قوله) مشكل) عبارة النهاية ولا
الثاني الخ (قوله) بان الطمع الخ) ثم قوله بان ما هنا الخ نثر على ترتيب الصف فالاول راجع للاشكال بذلك
التفصيل والثاني راجع للاشكال عما مر في قسم الصدقات (قوله) العنت اى خوف العنت اه كرى
(قوله) لان المحجور عليه منهم) قد يقال اتاهم لا يصلح علة لمتاع نكاح الامة عليه وانما يصلح لمتاع صرف

المتحيرة (قوله) ولانه الاحتياط فيهما) قد منع في الاول بل الاحتياط منع المتحيرة الامة (قوله) وبه يفرق بين
هذا وعدم الخ اى حيث لم يخبر الزوج بالتحير لتعطل الوط في الحال وان توقع (قوله) وعدم نظرهما اى
لحالة الراثة اه (قوله) الصالحة لدل الاولى المرأة او الحرة فتأمل (قوله) ثم جرى في الرخصة في هذه على ما هنا
اى في مرجع الاول (قوله) اطلقوا (الخ) كذا مر (قوله) والا الاول ومشكل الخ) قد يشك ايضا اطلاقهم ان القدرة
على المعتدة لا تمنع الامة (قوله) فيبني ان يتاى فيها تفصيلها) تاتى ذلك التفصيل في الاول متجه جدا فلا ينبغي
العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات (قوله) وقد يفرق الخ) كذا مر
(قوله) لان المحجور عليه منهم الخ) قد يقال اتاهم لا يصلح علة لمتاع نكاح الامة عليه وانما يصلح لمتاع

ان يتاى فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل ايضا وما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونهما وقد يفرق بان الطمع
في حصول حرة لم ينافها بخفف العنت وبان ما هنا يتناولها كثر خشية من الزنا (فرع) في الوسيط للفلس نكاح الامة مرحلة ان الرمة على
غير المحجور عليه قال لان المحجور عليه منهم قد دواء خوف الزنا لاجل الزوام اه ويؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر

وانها تحمل له باطنا المعجز وهو ظاهر (ولو وجد حجرة) ترضى (أو رجل) ولم يجد المهر وهو يتوقع القدرة عليه عند الحمل ولو لم يجد ظاهرة كما اقتضاء إطلاقهم (أو بدون مهر مثل) وهو يجده (فلا يصح حل أمته في الأولى) لأنه قد لا يجد وفاء قصير دمه مشغولة وانما وجب شراء ماله بنظر ذلك كإسار في التيمم لأن الغالب في الماه (٣١٨) أنه تاله يقدر على ثمنه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وإضافته يحتاج مع ذلك

كفاه آخر كنفقة وكسوة والقرض أنه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكلف بيع ما يبقى في الفطرة كما علم مما قدمته آنفاً ومنه ما صرحوا به هنا من مسكنه وخادمه الذي يحتاج إليه ولو أمة لا تحل أو لا تصح ما اقتضته عبارة الروضة فيها يحول على من لا يحتاجها للخدمة نعم ينبغي نحو خادم أو مسكن نفيس قدر على بيعه وتحصيل خادم وممكن لا تقو مهر حرة أو يلزمه أخذ ما مرثم (دون الثانية) لا اعتبار المساحة في المهور فلا تمتع بخلاف المساحة به كله لأنه لم يعتد مع لزومه له بالوطء ولا نظر كإقتضاء كلامهم إلى أنها قد تنذر له بائناً وطنياً للمنة التي لا تختمل حينئذ (و) ثالثاً (أن يخاف) ولو خصياً (زناً) بأن يتوقعه لأعلى التدور وبأن تغلب شهوته تقواً بخلاف من غلبت تقواه أو مروءته المانعة منه أو اعتدلاً ذلك لقوله تعالى ذلك أن خشي العنت منكم إلى الزنا وأصله العنت الشديدة سمي به الزنا لأنه سببها بالحد أو العذاب والمرعى عندنا كما في

مهره من أعيان أو الهرة نكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن مهر في ذمته سم على حج أم عرش (قوله) وإنها تحمل له باطناً ظاهره وبصره مهره من الماه كالنفقة لم يجمع فانه قد ترد فيه مهر أم سم (قوله) ولم يجد المهر إلى قوله وجهه بعض المحققين في النهاية وكذا في المغني الأقوله ولا نظر إلى ابن وقوله لأعلى التدور (قوله) عند التحلل بكسر الحاء أي التحول (قوله) وهو يجده أي الدوز (قول الماتن حل أمة) أي واحدة أمهني (قوله) لأنه قد لا يجد الخ) عبارة المغني لأن ذمته تصير مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطلب عليه أم وهي أحسن (قوله) بنظر ذلك أي الماتن حل أم عرش عبارة المغني بمؤجل بأجل عند الوصول له ماله أم (قوله) فهو يحتاج الخ) أي بخلاف من الماه (قوله) بين ذلك الأولى إسقاط بين (قوله) أمه ما قدمته آنفاً أي فشرح وأن يعجز عن حرة أم كردى (قوله) ومنه) أي بما يبقى في الفطرة (قوله) فيها أي الأمة التي لا تحل الخ قال عرش أي الفطرة أم (قوله) وهو حرة (أي) أو ثمن أمة يتسرى بها كما يأتي (قوله) أنه يلزمه أي البيع أم عرش (قوله) أنه يلزمه عبارة المغني لم يتكح الأمة أم وهي أحسن (قوله) عامر أي في الفطرة (قوله) لا اعتبار المساحة الخ) ولو كان ما رخصت به تافهاً جدامفل الحكم كذلك أخذاً بإطلاقهم ولا أخذاً من تعليل مسألة لدون باعتبار المساحة ومسألة إسقاط الكل بالمنة التي لا تختمل عمل تامل ولعل الثاني وجهه أمه سيد عمر (قوله) بخلاف المساحة به أي المهر (قوله) مع لزومه) علة ثانية لحل الأمة والضمير للمهر المثل أم عرش (قوله) لأعلى التدور) تأمله مع قوله لا إلى أو اعتدلاً يتبين لك ما فيه من التدافع تأمله أمه سيد عمر يعني فكان حقاً أن يقدم قوله لا إلى على قوله بخلاف الخ (قوله) لأعلى التدور) خلافاً للمغني عبارته وإن لم ينبغ على ظنه وقوع الزنا توقعه على تدور أمه لكن النهاية وافق الشارح وكذا شيخنا عبارته بأن يتوقعه لا إلى تدور بأن ينبغ على ظنه الوقوع فيه أو بمحتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء بأن تغلب شهوته أو تضعف تقواه بخلاف ما إذا توقه على تدور بأن تضعف شهوته أو قويت شهوته وقويت تقواه وإيضاً لا تحل له الأمة أم (قوله) وأصله أي العنت وكذا ضمير به (قوله) بالحد أو العذاب) وفيه للتنوع والمراد بالحد في الدنيا أي أحد والعذاب في الآخرة أن لا يجد أمه سيد عمر عبارة عرش عيباً أو بناء على أن الحد ودجوار في الملهدين وهو الرابع من حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة (قوله) عمومهم أي الزنا بأن يخاف الزنا مع كل من يجده أم كردى (قوله) تميمه) من باب التعميل (قوله) منه أي من المجرى بمتاع باستحالة الخ أم رشيدى (قوله) قال جمع الخ) جزم به في الروض أم سم واعتدله النهاية والمغني (قوله) لا تحل له الأمة أي مطلقاً بما به ومغني (قوله) نظر الأول) أي لاستحالة الزنا من المجرى

صرف مهره من أعيان أو الهرة نكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن مهر في ذمته (قوله) المعجزه وهو ظاهر) يتأمل هذا الكلام فإنه إن كان سبب المعجز تعلق في الغرماء بالمال وأنه ممنوع من ذلك من التصرف في أعيان ماله فهو كالقضي عجزه عن مهر الحرة يقتضي عجزه عن مهر الأمة وإن كان أقل وكذا يقال إن كان سببه عدم وجود ماله مع أن مثل هذا لا يعجز عليه وإن كان الماله موجوداً ولو لا منعه صرفه له لنكاح لكنه ممنوع من الصرف للحرمة دون الأمة فهذا مما لا وجه له وإن كان أراد أنه إذا وقع ماله بمهر أمه لم يفسد بمهر حرة جازات الأمة فهذا يمكن أن جاز له التصرف في أعيان ماله للنكاح لم يفسد ثم رأت مهره جوزه لنكاح الأمة باطناً وصرف مهره من الماه كالنفقة أمه فليحرم فإنه أمثال ذلك على التردد (قوله) والمرعى عندنا الخ) كذا مر (قوله) قال جمع متقدمون) اعتمده مر وجزم به في الروض

البحر عمومهم فلو خافه من أمة بعينها لقوله ماله لا تحل له إذا وجد العاقل قال شارح بل وإن فقدوه هو ظاهر ومن ثم قال أمه شيخنا والوجه ترك التعبد بوجود الطول لأنه يقتضى جواز نكاحه عند فقد الطول ليقوت اعتبار عموم العنت مع أن وجود الطول كاف في المنع من نكاحها ولا اعتبار بعشقه لأنه نداء تهجيه البطالة الفكر وكمن بتلى بوزل عنه ولا استحالة الزنا بالمجرب دون مقدمته منه قال جمع متقدمون لا تحل له الأمة نظر الأول

ورجعه بعض المتقدمين وأخرون تحمل لفظ الثنائي ويجرى ذلك في العنين نظر إلى بدو نوع الزنا منه لعدم غلبة شهوته فاطلاق القاضي أنها لا تحمل لمبنى على الأول ويبحث ابن عبد السلام حملها للمسح لتعذر لحوق الولد به وكأنه ينظر إلى أن خوف الزنا والمقدمات إنما ينظر إليه عندما كان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها تنقص مطلقا فيشترط (٣١٩) الاضطرار إليه بخوف الزنا ومقدماته

وأن لم يلحقه الولد وأطلق القاضي أن المجنون بالنون لا يزوج أمه واعترضه شارح بأن الأوجه أنه إذا عصر وخيف عليه العنت زوجها وليس لمن توفرت فيه شروط نكاح الأمة نكاح أمة صغيرة لا توطأ ورتقام وقرنا له لا يامن به العنت ويؤخذ منه أن غيره ولا بمن لا يصلح كذلك (انظر) كان معه مال لا يقدر به على حرة (امكنه تسر) بشرائه صالحة للاستمتاع به بأن قدر عليها بمن مثلها فاضلا عما مر (فلا خوف) من الزنا حيث لا تحمل له الأمة (في الأصح) لأنه العنت به فلا حاجة لارفاق ولده فكانت بكافة فكذلك قطعا (و)

رابعا (اسلامها) ويجوز جرده فلا يحمل لمسلم نكاح أمة كتابية لقوله تعالى من قياتكم إلى المؤمنين ولا اجتماع نفسي الكفر والرق قبل أمة مسلمة وإن كانت لكافر (وتحل لحر وعبد كتابيين) أمة كتابية (على الصحيح) لتكاثفهما في الدين وكذا المجوسى مجوسية وثني وثنية كذا قبل وانما يشمى

أمر رشدي (قوله) ورجعه بعض المحققين عبارة الغنى وهو كذلك خلافا لروايتي من تبعه زاد النهاية ومنه في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام ينبغي جواز المسح مطلقا لا تنفعا بخوف رق الولد خطأ فاحش أم (قوله) نظر الثنائي أي تأتي المقدمات منه أم رشدي (قوله) ويجرى ذلك أي الخلاف المذكور (قوله) ويبحث ابن عبد السلام (الخ) أقره المغني (قوله) وما المانع (الخ) على هذا يتبع نكاح الأمة وإن أخبر الصادق بأنها لا تلد أو بأنه لا يلد مرقوله أن ينظر إلى أن نكاحها (الخ) وينظر إلى أنه مظنة لارفاق الولد أم سم (قوله) مطلقا أي أمكن لحوق الولد به أم لا (قوله) بخوف الزنا أي على ما قاله جمع من قدماء الراجح أو مقدماته أي على ما قاله جمع آخرون المرجوح (قوله) بأن الأوجه (الخ) معتمدها عرش (قوله) أن غيره ولا (الخ) أي كالتجريد أم عرش (قوله) فلو كان معه (الخ) إلى قوله كذا قيل وما ذكر الخ في النهاية والمغني الأقول كذا قيل وانما يشمى إلى ويشترط وقوله وسياق إلى المتن وقوله يحمل لمسلم إلى المتن (قوله) صالحة للاستمتاع (الخ) باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس أم عرش (قوله) به أي المال والياد متعلق بالنكاح (قوله) عامر أي عما يقبى في الفطرة المار في شرح في الأولى أم كردي (قوله) فلا تحمل له (الخ) أشار بتقديره إلى أن الخلاف في ذلك لاقى الخوف للقطع بانتمائه فكان الأولى للصنف أن يصرح به أم مغني (قوله) ويجوز جرده (الخ) لأن قوله أن لا يكون الخ عقب قوله لا بشرط ويجوز أن يكون في محل جرحه أنه بدل مفصل من يحمل لا يجوز أن يكون خبر مبتدأ أعذوف فالجرح على الأول والرفع على الثاني لأنه معطوف عليه وانما يذكر ذلك في الشروط المتقدمة لأنه ليس فيها ما يظهر فيه الإعراب رشدي وسيد عروسم (قوله) لتكاثفها أي الزوجين (قوله) وكذا المجوسى المجوسية (الخ) عبارة النهاية والمغني ونكاح الحر المجوسى أو الوثني الأمة المجوسية أو الوثنية كنكاح الكتابي الكتابية أم (قوله) ويشترط أي في نكاح الحر الكتابي وكذا الحر المجوسى والوثني لأمة إذا طلبوا من قاضينا ذلك خوف العنت (الخ) إلا فلا فإن نكاح الكفار محكوم بصحته لقوله لصحة (الخ) علة لقوله لا مطلقا وقوله وخوف العنت التي تعلق بشرط وقوله لأنهم الخ علة أي الاشتراط (قوله) جعلوه أي الكتاب (قوله) إلا في نكاح أمة كافرة فاتمنا التحمل للمسلم وتحمل للكتابي أم عرش أي وكذا تحمل للمجوسى والوثني (قوله) السبكي (الخ) واعتدته النهاية والمغني (قوله) فراجعها) وقد راجعت ما يأتي في فوجده، وانفا لما

(قوله) ويجرى ذلك (الخ) كذا مر (قوله) فاطلاق القاضي الخ الوجه التفصيل في العنين كبير دقان وجدي فيه شروط نكاح الأمة حلت له والأحرمت عليه مر (قوله) ويبحث ابن عبد السلام حملها للمسح (الخ) المعتمد حرمها عليه واعترض ما قاله ابن عبد السلام في المسح أنه خطأ فاحش يخالف لص القرآن وقد يستنبط من النص معنى يخصه وبأن الصبي لا ينكح الأمة مع أنه لا يولد له وبامتناع نكاح الأمة الصغيرة مع أنها لا تلد مر (قوله) وما المانع أن ينظر (الخ) أو ينظر إلى أنه مظنة لارفاق الولد (قوله) وما المانع (الخ) على هذا يتبع نكاح الأمة وإن أخبر الصادق بأنها لا تلد أو بأنه لا يلد مرقوله أن ينظر إلى أن نكاحها (الخ) وينظر إلى أنه مظنة لارفاق الولد أم سم (قوله) مطلقا أي أمكن لحوق الولد به أم لا (قوله) بخوف الزنا أي على ما قاله جمع من قدماء الراجح أو مقدماته أي على ما قاله جمع آخرون المرجوح (قوله) بأن الأوجه (الخ) معتمدها عرش (قوله) أن غيره ولا (الخ) أي كالتجريد أم عرش (قوله) فلو كان معه (الخ) إلى قوله كذا قيل وما ذكر الخ في النهاية والمغني الأقول كذا قيل وانما يشمى إلى ويشترط وقوله وسياق إلى المتن وقوله يحمل لمسلم إلى المتن (قوله) صالحة للاستمتاع (الخ) باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس أم عرش (قوله) به أي المال والياد متعلق بالنكاح (قوله) عامر أي عما يقبى في الفطرة المار في شرح في الأولى أم كردي (قوله) فلا تحمل له (الخ) أشار بتقديره إلى أن الخلاف في ذلك لاقى الخوف للقطع بانتمائه فكان الأولى للصنف أن يصرح به أم مغني (قوله) ويجوز جرده (الخ) لأن قوله أن لا يكون الخ عقب قوله لا بشرط ويجوز أن يكون في محل جرحه أنه بدل مفصل من يحمل لا يجوز أن يكون خبر مبتدأ أعذوف فالجرح على الأول والرفع على الثاني لأنه معطوف عليه وانما يذكر ذلك في الشروط المتقدمة لأنه ليس فيها ما يظهر فيه الإعراب رشدي وسيد عروسم (قوله) لتكاثفها أي الزوجين (قوله) وكذا المجوسى المجوسية (الخ) عبارة النهاية والمغني ونكاح الحر المجوسى أو الوثني الأمة المجوسية أو الوثنية كنكاح الكتابي الكتابية أم (قوله) ويشترط أي في نكاح الحر الكتابي وكذا الحر المجوسى والوثني لأمة إذا طلبوا من قاضينا ذلك خوف العنت (الخ) إلا فلا فإن نكاح الكفار محكوم بصحته لقوله لصحة (الخ) علة لقوله لا مطلقا وقوله وخوف العنت التي تعلق بشرط وقوله لأنهم الخ علة أي الاشتراط (قوله) جعلوه أي الكتاب (قوله) إلا في نكاح أمة كافرة فاتمنا التحمل للمسلم وتحمل للكتابي أم عرش أي وكذا تحمل للمجوسى والوثني (قوله) السبكي (الخ) واعتدته النهاية والمغني (قوله) فراجعها) وقد راجعت ما يأتي في فوجده، وانفا لما

على خلاف ما يأتي عن السبكي أول الفصل الثاني ويشترط عندئذ فهم البينا لا مطلقا لصحة انكحهم خوف العنت وقد طول الحره لأنهم جعلوه كالمسلم إلا في نكاح أمة كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البقيني فقال إنما تعتبر الشروط في مؤمن حر كما دل عليه القرآن وسباني قيل فصل المسح تحت أكثر من أربع ضابط يعلم منه الراجح منها في راجعه (لا لعبد مسلم في المشهور) لأن مدر كالمعنى فيها كفرها

فاستوى فيها المسلم الحر والقرن كالمردة ويجعل المسلم وطء كناية بالملك لا نحو مجوسية كباقي وخالها ان تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا لملوكه لمكانته او لولده على ما مر كذا (٣٣٠) قيل وما ذكر في الثانية تبين حله على ما لو اوصى له بخدمتها او نفعها على التأييد لان

هذه هي التي يتجه عدم صحة تزوجها بالحر بان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كاستجارة له فالوجه حل تزوجها بالاذا رضى الوارث لانها ملكة ولا شبهة للصوى له في ملك رقبته (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا ينكحها الحر الا بالشروط السابقة لان ارقاق بعض الولد محذور ايضا ومن ثم لو قدر على مبعوثه امة لم تحل له امة كإرجاءه الزركشي وغيره وكان شارحا اخذ منه بحجة انه لو قدر على امة لاصلها لغيره تعينت الاولى لان عقاد اولادها احرار او فيه نظر واضح لان بقاء ملك اصله اى علوقها غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نكح حرة بشرطه ثم اسرا ونكح حرة لم تنسخ امة) اى نكاحها لانه يقتصر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا ما لا يقتصر في الابتداء ومن ثم لم يثابر ايضا بطارو احرام واعدة وقد نعم طرر على كناية زوجة حر مسلم بقطع نكاحها لان الرق اقوى تاثيرا من غيره (ولو جمع من) اى حر لا تحل له امة (امتن بطلنا قطعا) (حررة وامة بعقد) وقدم الحرة كزوجتك بنتي

السبكي (قوله كإرجاءه الزركشي وغيره) اى من تردد الامام لان تخفيف الرق مطلوب والشرع مشفوق للحرية قال وما قاله الامام بناء على القول بان ولده المبيعة يتعقد بمصاها هو الراجح شرحه من فان قلنا يتعقد حرا كما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح امة قطعا كذا في شرح الروض وقيل قياس انعقاد حراما واما المبيعة للحره فيصح نكاحها وان قدر على الحره فليراجع (قوله لا انعقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايته في شرح الارشاد عبر قوله لان اولادها يعتقون على مالها انتهى (قوله وقدم الحره) كذا شرحه (قوله وقدم الحره) لم يتعرض لمحرزه ويحتمل انه كما في تفریق الصفقة في البيع فيجرى فيه ما قبل ثم (قوله وقدم الحره) تقدم في البيع في تفریق الصفقة اختلاف في انه هل شرطها تقدم الجائز او لا فرق قبل اشتراط تقديم الحره بناء على الاشتراط ويفرق بين البابين فيه نظر (قوله فالتقييد بالتح) قد يقال التقييد للاحتراز عن العبد اذا جمع بينهما

وامنى بكذا ويكون وكلا فيهما الاولياى واحدا وكلا في الاخر فقيلهما (بطلت امة) قطعا لان شرط نكاحها فقد اما القدرة على الحره (لا الحره في الاظهر) تقرر بالصفقة وفارق نكاح الاختين لعدم المرجع فيه وهنا الحره اقوى او جميعهما من تحل له كان وجد حرة بمؤجل أو بلا مهر بطلت امة قطعا ايضا وفي الحره طريقان والراجح عدم بطلانها فالتقييد بن لا تحل له لان الاظهر انما يأتى فيه

امان فيه رقيق الخ) اي ولو مبعضا كاصرح به في شرح الروض وهذا صريح
 قدر على مبعضه مر ا ه سم عبارة المغني ومن بعضه رقيق كالرقيق فيفتح الامة مع القدرة على الحرية
 (قوله) فقبل البنت ثم الامة) ا ر قبل البنت فقط ا ه معنى (قوله وفي هذه) اى في صورة الجمع بمقدين ا ه
 ع ش (قوله) فجمع في القبول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يتخلو القطع عن تأمل والظاهر انه
 لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا بقوله حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حلت لان جمع القبول
 ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا فقال قبالت بكذا وامتك
 بكذا بان وزع المعنى عليهما وترك ذكر بكذا صرح في الحرية قطعا ولا يتخلو عن تأمل ويتصور هنا تقديم الامة
 ايجابا وقولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة ولا
 لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره
 في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بمحمسائة ونصفه بمحمسائة او يفرق بينهما في نظر فليحرر
 ا ه سم اقول ظاهر قول الشارح كالنهاية فكذلك وقول المغني بدله فكتة فصليهما في الاصح اه ته رور
 تقديم الامة وجريان التعليل المذكور في كل من صورتي تفصيل احد طرفي العقد او اجمال الآخر لكن قضية
 قول ع ش قوله فكذلك اى يصح نكاح الحرية دون الامة ا ه عدم جريان التعليل المذكور فيها
 معا ولعله هو الظاهر (قوله) ان الولد رقيق الخ) (تمت) ولد الامة المتكسرة رقيقا لما كتبها لها
 وان كان زوجها الحر عر يباو كذا لو كان من شبهة لا تقتضي حرية الولد او من زنا او تزوج بام ولد الغير فولد
 منها كالا م لوطن وان ولد المات ولده يكون حرا فيكون حرا كافي الانوار وتلزمه القيمة للسيد معنى ونهاية قال
 ع ش قوله عر يباو ا لو كان هاشميا او مطلبيا كما تقدم وقوله كالام اى فينمقد رقيقا ومتى بموت السيد
 ولا ينكح ان كان بنتا لا بشرط الامة وقوله ولوطن الخ) وانما يقبل ذلك منه اذا كان عن حنى على مثله ذلك
 ا ه (قوله) ما لم بشرط الخ) فان شرط كان حر المتعلق وقوله في احدهما اى الصحيح والفاسد وقوله بصيغة
 متعلق اى بان قال ان اتت منك بولده فهو حر وقوله لا مطلقا اى للزوجها وشرط في صلب العقدان يكون
 اولادهما حرا والغال الشرط وانفق والزنا ومن ثم لم تنكح الا حبث وجدت فيه شروط الامة اه ع ش وقوله
 ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصيغة المتعلق للحر مطلقا فاقا للبعض الاتي في الشارح
 مع رده (قوله) فالخشية اى خشية رقيق الولد (قوله) مطلقا اى وجد التدبير والحكم بصحته او لا
 (فصل في حل نكاح الكافرة) (قوله) في حل نكاح الكافرة) الى قول المتن والكتابية يهودية في
 النهاية والمغني لانهما عطفان مجوسية على من لا كتاب لها وحذا قوله اى لم يخش فتنتها بوجه وقوله اى
 الشرط يفيد حل الامة

امان فيه رقيق فصح جمعها
 لان تكون الامة كتابية
 وهو مسلم ولما بعدين
 كزوجتك بنتي بالف وامتي
 بائة فقبل البنت ثم الامة
 فانه يصح في الحرية قطعا
 وفي هذه لو قدم الامة
 ايجابا وقولا وهي تحل له
 صح نكاحها لانه لم يقبل
 الحرية الا بعد صحة نكاح
 الامة ولو فصل في الايجاب
 لجمع في القبول او عكس
 فكذلك (فرع) نكاح
 الامة الفاسد كالصحيح
 في ان الولد رقيق ما لم بشرط
 في احدهما عتقه بصيغة
 متعلق لا مطلقا كما بينته في
 شرح الارشاد الكبير
 ومع هذا الشرط بصيغة
 المتعلق لا لتحل الامة لان
 بقاها ملك الشارط المقتضى
 لحرية الولد غير متيقن فا
 او همه كلام بعضهم ان ذلك
 الشرط يفيد حل الامة
 لانتهاء المحذور وهو رقيق الولد
 غلط صريح فتنبه له فان
 قلت يمكن امتناع زوجها
 عن ملكه بان يدبرها ويحكم
 به حتى فلا محذور حيثئذ
 قلت ممنوع بل يمكن مع
 ذلك البيع بتبين فساد التدبير
 او الحكم به فالخشية موجودة
 مطلقا (فصل) في حل
 نكاح الكافرة

و ثوابه (محرم) على مسلم وكذا كتابي على الأوجه من وجهين في الكفاية يؤيده بالاولى بحث السبكي ان مله ونفى وجوبى ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣٢٢) (نكاح من لا كتاب لها كوثنية) اى عابدة وثن اى صنم وقيل الوثن غير

تصلي وقوله لا تصلي الخ وحذف المفعول له منسوب الى زرادشت وقوله وكتابي الى لقوله تعالى والمحصنات وقوله حيث لم يخش الى المتن (قوله وتوابه) كحكم فهو بالنظر اى وعكسه وجوب الغسل على الكافرة اعمش (قوله) يؤيده اى قوله وكذا كتابي الخ (قوله ان مله) اى مثل المسلم ونفى وجوبى الخ اى فيحرم على كل نكاح الوثنية والمجوسية ونحوها كعبادة الشمس والقمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة) معتمد اعمش (قول المتن وجوسية) وهى عابدة النار (قوله) ووطؤها تلك اليمين (معطوف على قول المتن نكاح الخ اه سم عبارة المفعول وحكم الوطء تلك اليمين فيمن ذكر حكم النكاح قال الزركشى هو مذهبه وفى النفس منه شيء تعرف بتأمل الآثار وال اخبار الواردة فى وطء النساء بالواجب الجواب عنها عصر فلما يظهر اه (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما فى المتن فقط (قوله لما ياتي) اى انما من قوله تعالى والمحصنات الخ (قوله وما اقتضاه ظاهر المتن) عبارة النهائية والمفعول المصنف وجوسية عطوف على من لا كتاب لها لا على وثنية فانه يقتضى ان لا كتاب لها اصلا مع اختلاف المشهور اه (قوله الى زرادشت) وفى عش عن ابن ابراهيم وفى السيد عمر عن الانكاكى قال السلطان عماد الدين فى تاريخه وزرادشت بزاى مقترحة منقولة فراء مهملة بعدهم الف فندال مضمومة مهملة فشين ساكنة منقولة فتاة مشاة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه (قوله وحرمت) اى المجوسية (قوله) واهدم تيقن اصله اى اصل كتاب المجوسية اى وجود كتاب لهم فى الاصل (قوله وكذا غيرها) اى من نحو وثنى ومجوسى اعمش (قوله) (بأنه) اى من النزاع وجوابه (قوله وكلام اهل السير الخ) معتمد اعمش (قوله بخالف ذلك) اى لم يطأها الا بعد الاسلام اعمش (قوله حيث لم يخش العنت) اى وان لم يجد مسلة اعمش (قول المتن حرية) اى ليست بدار الاسلام اه معنى اى اما اذا كانت فى دار الاسلام فحكمها حكم الذمية كفى سم (قوله للتأريق) ولما فى الميل اليها من خوف الفتنة اه معنى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع ما توهم من اشكال ذلك بان المقر فى السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقانها اه سم (قوله كرهت مسلة) اى نكاحا وتسريا اه معنى (قوله اولد) اى اوتفتن ولده اعمش (قوله وبحت الزركشى) اعتمد المفعول وكذا النهاية عبارة والوجه كبحته الزركشى اه (قوله ندب نكاحها) اى الذمية ويظهر ان الحرية مثلها اعمش (قوله

المصور والعصم المصور (وجوسية) وعابدة نحو شمس وقر وصوره ووطؤها بملك اليمين لقوله تعالى ولا تتكسروا الشركات حتى يؤمن من خرجت الكتابية لما ياتي فليبق من عداها على عمومها وما اقتضاه ظاهر المتن من عطف وجوسية على وثنية لا على من ان المجوسية لا كتاب لها على بالنظر الى الآن ولا فقد كان لهم كتاب منسوب الى زرادشت فلما بدله رفع على الاصح وحرمت مع ذلك احتياط ولعدم تيقن اصله (وتحل كتابية) لمسلم وكتابى وكذا غيرها على ما مر عن الروضة بما يفيى مبحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحصنات من الذين

(قوله وكذا كتابي الخ) وقول الشيخ اى شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فعل كذلك الوطء بملك اليمين وينفى نعم لمراجعها وان لو وقع حكم عليه بالصحة وهو ظاهر بناء على الاصح من محجة انكحهم فقد قالوا لو كان تحتهم وجوسية او وثنية وتخلف عن الاسلام قبل الدخول تنجزت الفقرة او بعده فلا الا ان تصر على ذلك الى انتفاء الدعة قال شيخنا الشهاب الرملى انه غير ملاق لكلام السبكي إذ هو فى التحريم وهذا فى عدم منعهم (قوله) ووطؤها بملك اليمين هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كبحته السبكي المذكور بخالفه بالنسبة للمجوسى والوثنى ما مر قبل الفصل عن شرح الوضوء عن الروضة (قوله ولعدم تيقن اصله) على هذا يصحح قوله من لا كتاب لها معلوم فندخل المجوسية انتهى (قوله وكذا غيرها) اى كجوسى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع ما توهم من اشكال ذلك بان المقر فى السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقانها (قوله) ولان فى الاقامة بدار الحرب الخ صريح فى تصوير المسئلة باقامتها بدار الحرب قبل ذلك لانه من لازم كونها حرية حتى اذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحربا وبه اى ارقانها بسببه وعلى هذا فهل اذا تزوجها على قصد نقلها الى دار الاسلام ووثق منها ووافقها على ذلك تنفى الكراهة عن هذا التزوج اولى من ذلك من لازم كونها حرية بل يثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام الى ان

أوتوا الكتاب من قبلكم اى حل لكم نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحا لا تسريا وتمسكوا بأهله صلى الله عليه وسلم كان يطأ صفيق وريحانة قبل اسلامها قال الزركشى وكلام اهل السير يخالف ذلك (لكن يكره) للمسلم حيث لم يخش العنت فيها يظهر كتابية (حرية) ولو تسريا لئلا يرق ولدها اذ اسبيت حاملا فانها لا تصدق إن

حملان مسلم ولان فى الاقامة بدار الحرب تكثير سوادهم ومن ثم كرهت سامة مقبلة ثم (وكذا ذمية على الصحيح) لثلاثته بقرط ميله اليها او ولده وان كان الغالب ميل النساء الى دين ازواجهن ولانهم على الابهاء والامهات نعم الكراهة فيها اخف منها فى الحرية وبحت الزركشى ندب نكاحها اذا رضى به لإسلامها ولو لم يشن ثنت بها وجهه كاهو واضح

كما وقع لعلمان رضى الله عنه انه تنكح نصرانية كاثية فاسلمت وحسن اسلامها وهو غير مان عمل الكراهة ان وجد مسلمة اى تصلى والا فبى
 اولى من مسلمة لا تصلى على ماسراول النكاح (والكتابية مودة او نصرانية) قوله تعالى ان تقولوا لما انزل الكتاب على طائفتين من قريتنا
 (لا متمسكة بالزور وغيره) كصحف شيت وادريس وبرايم صلى الله وسلم على نبيينا وعليهم فلتخلوا وان اتروا بالجزية سواء اثبت تمسكها
 بذلك بقولهام بالتواتر اجماع عدلين اسماعلى المعتمد لانه اوحى اليهم معانيها لا الفاظها ولكن كونها حكما ومواعظ لا احكاما وشرايع
 ولفرق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقص الكفر فى الحال وثيرها فيه مع ذلك (٣٢٣) نقص فساد الدين فى الاصل (فان لم تكن

الكتابية) اى لم يتحقق كونها
 (اسرائيلية) اى من نسل
 اسرائيل وهو يعقوب صلى
 الله على نبيينا وعليه وسلم
 ومعنى اسرائيل عبد اوبل الله
 فان عرف انها غير اسرائيلية
 او شك اى اسرائيلية او
 غيرها (فالاظهر حاشيا)
 للمسلم والكتابى (ان علم)
 بالتواتر او بشهادة عدلين
 اسما لا بقول المتعاقدين
 على المعتمد وانما قيل ذلك
 بالنسبة للجزية لتغليظ الحق
 الدماوم بما تقرر فى العدلين
 يعلم ان المراد العلم والظن
 القوى اذ اخبارها انما
 يفيد لكنه ظن اقامه
 الشارع مقام اليقين ولم
 يكتفوا احدا احتياط النكاح
 نعم قياس قولهم لو اخبر
 زوجة المفقود عدل بوثه
 حل لها التزوج اى باطنا
 الحل باطنا هنا باخبار
 العدل فما شرط ان بالنسبة
 للظاهر فقط وحينئذ لا بد
 من شهادتهما عند القاضى
 كما هو ظاهر وكان من عبر
 مرة بشهادتهما ومرة
 باخبارهما لحظ ذلك
 فالاول بالنسبة للظاهر

كما وقع الخ) تايد للبحث (قوله) وهو الخ) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره اهـ سم (قوله) ان عمل
 الكراهة اى كراهة الذمية اهـ نهاية قال عرش قوله روح كراهة الذمة الخ قضيته ان الحرية باقية على
 الكراهة وان لم يجد مسلمة ايضا (قوله) والا فبى اولى الخ) وقيل تاركه الصلاة اولى وهذا هو المعتمد
 اهـ عرش (قوله) كصحف شيت الى التقي فى المغنى لا فله سواء اثبت الى لانه اوحى والى قوله وما تقرر فى
 النهاية (قوله) سواء اثبت تمسكها بذلك) اى بالزور وغيره لاحاجة الى هذا التعميم هنا اهـ رشيدى (قوله)
 لانه اوحى اليهم معانيها الخ) اى فشر لم يردون شرف ما اوحى بالفاظها ومعانيها اهـ عرش (قوله) نقص فساد
 الدين الخ) لا يخفى ما فى هذا الاطلاق اذ لا يلزم من نفي الكتاب فساد الدين اهـ سيد عمر عبارة لرشيدى قال
 الشهاب سم يتامل قوله نقص فساد الدين الخ اهـ اقول للملوجه التامل انه كيف يقال بفساد الدين فى
 الاصل فيمن تمسك بالزور ونحوه فان كان هذا مراده بالتامل فالجواب عنه ان الزور ونحوه لا يصح
 التمسك به لما رانه حكم موعظ لا احكام وشرايع اهـ (قوله) ومعنى اسرائيل الخ) اى بالعبرانية اهـ غنى وعرش
 (قوله) بان عرف الخ) اى ما بانى انما (قوله) انها غير اسرائيلية) اى بل من الروم ونحوه اهـ غنى (قوله) للمسلم
 والكتابى) اى والمجوسى والوثنى ونحوهما اخذ امامهم اهـ عرش (قوله) بالتواتر) اى ولو من كفار اهـ سم
 (قوله) لا يقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح بهلهم ذلك باطنا فيما يظن ويؤيده ما بانى اهـ
 سم (قوله) وانما قيل ذلك) اى دعوى الكفار ان اول ابائهم دخل قبل النسخ اهـ عرش عبارة المغنى واعتمد
 الفرقى بين النكاح وباب الجزية الاذرى ثم قال وحينئذ فكلح الذميات فى وقتها متنع الا ان يسلم منهم
 اثنان ويشهدان بصدقة ما اوافق دعواهم اهـ (قوله) ان المراد) اى يقول الماتن علم (قوله) الحل الخ) خبر قياس
 الخ (قوله) فمما الخ) اى العدلان (قوله) اى دين موسى) الى قوله واقتضاه كلام الشبخين فى النهاية وكذا
 فى المغنى الا قوله فالحل لفضيلة الدين الى الماتن وقوله لقوله تعالى الى اما الاسرائيلية (قوله) يقينا متعلق
 باجتناب افقظ سم وعرش اهـ ولعل المراد باليقين هنا يشمل الظان الحاصل بشهادة عدلين نظير ما مر انما
 فليراجع (قوله) لتمسكهم الخ) لتعالم لما فى الماتن (قوله) فالحل) اى حل النكاح (قوله) لفضيلة الدين الخ) اى فى
 غير الاسرائيلية التى الكلام فيها اما الاسرائيلية فسباق ان النظر فيها لنسبها اهـ رشيدى (قوله) ومن ثم
 اى من اجل فضيلة الدين وحده (قوله) فى كتابنا الخ) متعلق اسمى (قوله) مع انهم) اى هرقل واصحابه (قوله)
 اذا كان ذلك) اى الدخول (قوله) بتحريره) اى وعدم اجتناب المحرف يقينا (قوله) وقبل ذلك) عطف على

يثبت لها امان بطريقه أو كيف الحال فليراجع وليحرف ذلك وقد يقال هى بائناؤها الى دار الاسلام
 وحصول امان لها لا تزد على الذمية المقيمة بدار الاسلام مع كراهة نكاحها كما تقرر فهذا التردد
 كله لا طائل تحته فليتامل (قوله) وهو وغيره) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره (قوله)
 نقص فساد الدين فى الاصل) يتامل (قوله) لا يقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح
 بهلهم ذلك باطنا فيما يظن ويؤيده ما بانى (قوله) يقينا متعلق باجتناب افقظ على ما يدل عليه
 الاقتصار فى بيان المفهوم على قوله الا ولم يجتنبوا ولو احتمالا (قوله) وقبل ذلك) عطف على علم

والثانى بالنسبة للباطن (دخول قوما) أى أول آباؤها (فى ذلك الدين) أى دين موسى أو عيسى صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم (قبل
 نسخه وتحريفه) او قبل نسخه وبعد تحريفه واجتنابوا المحرف يقينا لتمسكهم به حين كان حقا فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم
 سمى صلى الله عليه وسلم هرقل واصحابه اهل الكتاتيب فى كتابه اليهم مع انهم ليسوا اسراييليين (وقيل بكفى) دخولهم بعد تحريفه وان لم
 يجتنبوا المحرف اذا كان ذلك (قبل نسخه) لان الصحابة رضى الله عنهم تزوجوا منهم ولم يجنبوا الا اصحاب المنع لبطان فضيلة الدين بتحريره
 وخرج بعلم ما لو شك هل دخلوا قبل التحريف او بعده او قبل النسخ او بعده فلا تحل منّا نكحتهم ولا ذبا نكحتهم اخذ بالاحوط ويقبل ذلك

الذي ذكره وذكرنا ما لدخول بعد التحريف ولم يحتجوا ولو احتجوا لأول بعد النسخ ثم دووا نصهم بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم وأثم دووا بعد بعثة عيسى بناء على الأصح أنها ناسخة لشرعية موسى صلى الله عليه وسلم وقيل أنها غصصة لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ولا دلالة فيه وإن انتصر له السبكي لاحتماله النسخ أيضا إذ لا يشترط في نسخ شريعة ما قبلها فيها جميع أحكامها وقول السبكي ينفى الحل فيه من علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال ولا فإمن كناني اليوم لا يعلم أنه أسرا أثيل ولا ومحتمل فيه ذلك فيؤدي إلى أن لا محل ذبايح أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولانما كسحتهم بل ولا في زمن الصحابة كقبي بظقة النصير وقبضاع وطلب متى بالنام

قوله يعلم اه سم (قوله الذي ذكره) أي المصنف في قوله قبل نسخه الخ وقوله وكرناه أي في قوله أو قبل نسخه وبعد تحريفه الخ وقوله ما لدخول بعد التحريف الخ أي فلا محل منا كسحتهم الخ اه ع (قوله) أو بعد النسخ الخ عطف على بعد التحريف (قوله) وقيل أنها غصصة يعني ناسخة لبعض لا للجميع الذي هو مراد الأصح كما لا يخفى لا استحالة إرادة التخصيص حقيقة هنا الذي هو قصر العام على بعض أفرادها ورشدي (قوله) ولا دلالة فيه أي في قوله تعالى ولا حل لكم الخ اه ع (قوله) لاحتماله النسخ أي للجميع (قوله) ومحتمل فيه ذلك أي الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتحريف الأولي أن يقول وفيه ذلك التردد (قوله) وطلب الخ ببناء المفعول وقوله منهم نائب فاعله (قوله) دليل شرعي أي على حل ذبايحهم (قوله) ضعيف خبره وقول السبكي (قوله) ومنهم الخ صيغة المضي يقتضيه ما يشمل الظن القوي بقرينة قوله أو يقول عدلين نظير ما مر في قول المصنف علم (قوله) مطلقا يعني قوله ما لم يتيقن الخ (قوله) ما لم يتيقن دخول الخ بان علم دخوله فيه قبلها أو شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كعبته من بين موسى وعيسى مخي وشرح المنهج (قوله) وزبور دووا قد مر الخ استئناف يأتي (قوله) ولا يؤثر هنا أي في الأسر اثيلية يقتضيه اه ع (قوله) لما ذكر أي من شرف نسبها (قوله) بان شرفهم وقوله أن لا يحرموا الأولى فيهما الأفراد والتأنيث (قوله) فلا شبهة لعله تفسير لقوله فاعلا (قوله) يعلم بما يأتي إلى قوله واستعمال دووا في النهاية (قوله) بما يأتي أي انفاقي الماتن (قوله) أول المنتقلين الخ أي باعتبار الأول لان الغالب تبعية إتيانها وللأحرار عن دخول ما عدا الأول متلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل أن شرط الحل دخول الأول بشرطه يقتضيه مطلقا وأحتمالا في الأسر اثيلية وتبعية من بينها أي المنكوحة وبينه أي الأب المذكور له أي لهذا الأب وجه الحل فيه ولو في غير الأسر اثيلية فالحاصل أن الشرط عدم علم التبعية فليتام سم علي حج اه رشدي (قوله) لانا أي الكتانية حيث تد أي حين إذ دخل واحد من آبائنا بعد النسخ والتحريف (قوله) بين من محل الخ الظاهر تعدد كير الفعل (قوله) وظاهره لعل مرجع الضمير قوله أن يكفي في تحريمها الخ أو قوله لانا حيث تعدد عبارة النهاية وظاهره الخ بالضمير (قوله) هنا أي في تحريم كتانية دخل واحد من آبائنا الخ (قوله) ثم أي في المتولدة بين من محل ومن تحرم (قوله) وغيرها أي قوله فان ابنت في المغني (قوله) لا شرا كهما أي الكتانية والمسلية المنكوحة حين (قوله) كحليلة مسلمة الخ عبارة المغني ونجبر الزوجة الممتعة مسلمة كانت أو كنانية وكذا الأمانة أي الحلل إيجابا على

(قوله) أما الأسر اثيلية يقتضيه هذا شكل مع قوله أو يقول عدلين إلا أن أراد البقية ولو حكام أو أراد به ما يشمل الظن القوي نظير ما قاله في قول المصنف السابق علم (قوله) بعد بعثة تنسخه قال في شرح المنهج بان ظلم دخوله فيه قبلها أو شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه أو بعد بعثة لا تنسخه كعبته من بين موسى وعيسى اه (قوله) أول المنتقلين الخ أي باعتبار الأول لان الغالب تبعية إتيانها له وللأحرار عن دخول ما عدا الأول متلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل أن شرط الحل دخول الأول بشرطه يقتضيه مطلقا وأحتمالا في الأسر اثيلية وتبعية من بينها أي المنكوحة وبينه أي الأب المذكور له أو وجه الحل

منهم من الذبايح قايت لأن يدمر على ذبيحتهم دليل شرعي ومنهم قبي بحسب يقتوى بعضهم ولا بأس بالمنع وأما الفتوى به فيحل واشتباه على من أقر به اه ملخصا ضمه على أن فيه مناقشات ليس هذا محل بسطها أما الأسر اثيلية يقتضيه بالتواتر أو يقول عدلين لا المتأخرين كما مر بما فيه فتحل مطلقا لشرف نسبها ما لم يتيقن دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه لسقوط فضيلته بنسخه وهي بعثة عيسى أو نبينا ﷺ لبعثة من بين موسى وعيسى لانهم كلهم أرسلوا بالثورة وزبور داود وقد مر أنه حكم ومواعظ لا يؤثر هنا مسكهم بالحرف قبل النسخ لما ذكره واقضا كلام الشيعين أن الأسر اثيلية ولو يودية لا تحرم إلا أن كان ثورا دول أصولها بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم مبنى على ما مر أن بعثة عيسى غير ناسخة وقد يجاب بفتح البناء بوجه بان شرفهم اقتضى أن لا

يحرموا إلا بعد بعثة ناسخة قطعها التواتر والاشبه بخلاف المحتملة وإن كان الأصح أنها ناسخة (تنبيه) يعلم بما يأتي من حرمه بالتولدة غسل بين من محل ومن لا محل أن المراد بقوله هنا في الأسر اثيلية وغيرها أول آبائنا أول المنتقلين منهم وأنه يكفي في تحريمها دخول واحد من آبائنا بعد النسخ والتحريف على ما مر وإن لم يتيقن أحد منهم غيره لانا حيث صارت متولدة بين من محل ومن تحرم وظاهره أنه يكفي ما به بعض آبائنا من جهة الأم نظير ما يأتي ثم والكتانية المنكوحة الأسر اثيلية وغيرها (كلمة) منكوحة (نفقة) وكسوة ومسكن (وقدم وطلاق) وغيرها ما عدا نحو التوارث والحديقة فما لا شرا كهما أي الزوجية المأهولة لك (ونجبر) كحليلة مسلمة أي لا إيجابا (دلى) مثل - بعض ونفاس

عقب الاقطاع لتوقف حل
الوطء عليه وقضيته الخفي
لا يجبرها لكن الاجهات
له ذلك لان ذلك عنده
احتياط فغايتها ان كالجنابة
فان ابت غسلها ونشترط
نيتها اذا اغتسلت اختيارا
كغسل الجنوبة على المتمد
والمعتقة استباحة التمتع
وخالف في المجموع في موضع
فيجزم بعدم اشتراط نية
الاولى للضرورة ولو لا بشرط
في مكرهه على غسلها
للضرورة مع عدم مباشرته
للفعل (وكذا جنابة) اى
غسلها ولو فوراً وإن كانت
غير مكنته (وترك اكل
خزير) وشرب مايسكر وإن
اعتقدت حله ونحو بصل
نبي وزالت وسخو شعرو
بنحو ابط وظفر ككل
منفر عن كمال التمتع (في
الاظفر) لما في مخالفة كل
ما ذكر من الاستقذار
وبحث استثناء مسح
ورقاق ومتخيرة ومن بعدة
شبهة واحرام للا يجبرها
على نحو الفسل اذ لا تمتع
فيه نظرو الوجه ما اطلقوه
لان دواهم نحو الجنابة يورث
قدرا في البدن فيشوش
عليه التمتع ولو بالنظر
(ويجبر هي ومسألة على غسل
مانجس من اعضائها) وشيء
من بدنها ولو بمفعو غنه فيها
يظهر لتوقف كمال التمتع على
ذلك وغسل نجاسة مايوس
ظهر ريعها ولو لها وعلى عدم

غسل الخ ويستحب هذا الفسل الوطء وإن تنهى للضرورة اهـ (قوله عقب الاقطاع) متعلق بتجبر او
غسل في المتن (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله نيتها) اى الكناية وقوله اذا اغتسل اختيارا متعلق بتشترط
وسذكر محرمه بقوله ولا يشترط في مكرهه الخ قوله استباحة التمتع مفعول نيتها وقوله كغسل الجنوبة الخ
اى كاي بشرط نية مباشر غسل الجنوبة الخ (قوله والمعتقة) اى مسلمة كانت او كافرة سمى كرى (قوله
وخالف الخ) عبارة عنها يقولون خالف الخ (قوله نية الاولى) اى الكناية اهـ عش (قوله ولا يشترط) اى نية
المجبر او المجبرة استباحة التمتع فكان الاولى التائيد وقوله في مكرهه الخ اى في معتدلة بالايجاب لا بالاختيار
(قوله مع عدم مباشرته) اى المجبر على الفعل اى الفسل (قوله اى غسلها) عبارة للمعنى اى يجبر الكناية على
غسلها من الجنابة اهـ (قوله ولو فوراً) هو غاية في الاجبار والوجه الثاني انه لا يجبرها الا اذا طأل زمن الجنابة
اهـ وشيئى (قوله وشرب مايسكر) الى المتن في المعنى (قوله وان اعتقدت الخ) عبارة للمعنى ومحل الخلاف في
اجبار الكناية على ترك اكل لحم الخنزير اذا كانت تعتقد حله كالنصرانية فان كانت تعتقد تحريمه كاليهودية
منعها منه قطعاً (قوله ونحو بصل الخ) واكل ما يخاف منه حدوث المرض اهـ معنى (قوله ولو بنحو ابط
وظفر الخ) عبارة للمعنى ولما يجبرها الى الوجرة مطلقاً ايضا على التنظيف بالاستعداد او قلة الاظفار وازالة
شعر الابط والاساخ اذا تنافش شيء من ذلك وكذا ان لم يتفاحش اهـ (قوله وبحسب استئذان الخ) مبتدأ
خبره قوله لاني فيه نظر (قوله استئذان مسح الخ) يعنى استئذان ما اذا كان الحليل مسحاً مطلقاً او كانت
الحليلة تقيماً الخ (قوله والوجه ما اطلقوه) سئل العلامة حج عماداً الممتنع الزوج من تمكين الزوج لتسعة
وكثرة واساخه لم تكن ناشئة ام لا عاجب بانها لا تكون ناشئة بذلك إذ كلما يجبر المرأة على ان لا يجبر هو
عليه اخذنا بما في البيان ان كل ما يتأذى به الانسان يجب على الزوج ان التهاه اى حيث تأذى بذلك تأذياً
لا يحتمل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان اخبر
طبيباً انما يدهى او تآت به تاذى لا يحتمل عادة للآزمنة مع ذلك على عدم تنظيف ما يدهى فلا يصير ناشئة
بامتناعه وان لم يجبر بذلك ولازم على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما يتأذى به عادة وجب عليها
تمكينه ولا عبرة بمجرد تضرعها ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح والسيالة ونحوها من كل ما لا يثبت التحريم ولا
يعمل بقولها في ذلك بل يشهد من يعرف حاله لكثرة عشره اهـ عش (قوله فيشوش عليه التمتع)
اى ولو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام اهـ عش وبه يندفع اعتراض سمعنا به قوله ولو
بالنظر فنيته وجواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة من انه يحرم نظرها ولو بلا شبهة
اهـ (قول المتن ويجبر هي الخ) ويجبر عليها الاستمتاع ببعض متنجس اذا تولى منه تنجيس كاحتجته الاذرى وفى
قدر ما يجبرها على الفسل من نحو اكل خنزير وجها او جبهة ما سبعا كولو غه وكالزوج فيأذرك السيد
كافهم بالاولى وليس له اجبار امته المجوسية او الوثنية على الاسلام لان الرق اقادها الا مان من القتل اهـ نهاية
زاد المعنى ولها منع الكناية من شرب مايسكر وكذا من غيره ومن البيع والكناس كبايع المسلم من شرب
النبيذ اذا كانت تعتقد اباحته من القدر الذى يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اهـ (قوله ولو
بمفعو غنه) اى وإن لم يظهر له نجاسة اثر من لون او غيره اهـ عش (قوله ظهر ريعها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه
فيه ولو في غير الاسرائيلية فالخاصل ان الشرط عدم علم عدم التبعية فليتأمل (وقوله تشتط نيتها الخ)
كذا شرع مرم (قوله والمعتقة الخ) اى سواء المسلمة والكافرة كايته الشارح في فتاويه (قوله وخالف في
المجموع في موضع فيجزم الخ) قول الشارح ويفتقر عدم النية للضرورة كباي المسلمة المجنونة تحمّل على
نفى ذلك فيها فلا ينافي ما تقرر شرع مرم (ولو بالنظر) قضيتها وجواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح
به في باب العدة في قول المصنف قبيل فصل عاشرها كزوج لا يستمتع بها حتى تقضيها حيث علمه بقوله لا لاختلال
النكاح يردن حق الزهر بها وقال ومنه يؤخذ انه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والحلوة بها انتهى (قوله
ظهر ريعها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضا اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب

ليس نجس او ذى ربيع كرهه وخروج ولوسجد ركيسة واستعمال الدوام يمنع الحمل والقاء وافساد نقطة استقرت في الرحم لحرمته ولو قبل تخلفها على الوجه كامر وعلى فعل ما اعتاده منها حال المتنع ما يدعو اليه ويرغب فيه اخذنا من جعلهم اعراسها وعبوسها بعد لطفها وطلاقة وجهها امارا نشوز وبه يعلم ان اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لاعتبادو عدده غير صحيح وظاهر ان الكلام في غير مكر وه ككلام حال جامع فقد سئل الشافعي رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حيث لا يؤيد ما ذكرته او لا يقل بعضهم عن الجهور ان عليها رفع اخذها والتحر كاله واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوبه ايضا لكن ان طلبه وبعضهم وجوبه لم يرض وهرم فقط هو ووجهه ولو توقف على استعمالها عليه لنحرم مرض (٣٣٦) اضطرب للاستغفار لم يبعد وجوبه ايضا (وتحرم متولدة من وثي) او مجوسى وان علا

(وكذاية) جز ما لان الانتساب الى الاب هو ولا يتخلل من كنهه (وكذا عكسه) فنحرم متولدة من كذاى ونحو وثنية (في الاظفر) تغليبا للتحريم الان بلغت واختارت بين الكتابين منهما كما حكاه عن النص وقرائه لا استقلالها حيثند وهو المتمد وان جزم الرافعى في موضع آخر بتحريمها واعتمده الاسنوى ووجه تخصيص الخلاف بالثانية ان تبعية الاب اقوى لحرمت الالوي قطعاً ودون الثانية على قول ومير اول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة بين آدمى وغيره (وان خالفت السامرة اليهود) وهم طائفة منهم اصلهم السامرى عابد العجل (والصابئون) من صبا اذار جمع (النصارى) وهم طائفة منهم (في اصل دينهم) ولو اوحى لان كانوا نفا الصانع او عبدوا كركبا قال الرافعى في الصابئة وعبدوا الكواكب السبعة وعليه فهو لا يثاني ما بان في الصابئة الاقدمين لاحتمال

ذلك ولا يبعد جبرها حيثند ايضا اذا خشي عند المتنع التلوث من رطب قد يتفق اه سم (قوله ليس نجس) عبارة المخني ليس جلد الميتة قبل دباغه اه (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النقطة في الرحم واخذها من مبادئ التخلق في (قوله كامر) اى فى اوائل باب النكاح (قوله وبه يعلم) اى بقوله اخذنا من جعلهم الخ (قوله ما ذكرته) اه ولا اى قوله على فعل ما اعتاده (قوله وبعضهم وجوبه) اى التحرك او يحتمل اى الرفع (قوله لم يرض وهرم) قد يقال ان توقف عليه الوطء ظاهر والافضل تأمل وحيثند فالصواب ان كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخلو تحرك واستعلا يجب وما لا فلا ويحتمل وجوب ما يتوقف عليه كال المتنع وان لم يتوقف عليه اصله وبؤده ما مر فندبرو لو قيل ما يتوقف عليه أصل المتنع يجب مطلقا وما يتوقف عليه كاله كتحرك يجب ان طلبه والا فلا يبعد ما سيدعمر (قوله الان بلغت الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا (قوله وهو المتمد) وفاقا للبغى وخلافاً فانها (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله ومار اول النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة الخ) قال هناك ما حاصله ان المتولد بين آدمى و آدمية ومغافل لا يتحل منا كنهه ولولم هو مثله وان استوبا في الدين وانه لو وطى آدمية بهيمة فولدها لآدمى مملوك للملكها ولا يلحق نسبته بنسب الواطى حتى يرثه انتهى اه سم اختصار (قوله وهم طائفة) الى قول المتن ولوجود في النهاية الاقوله قال الرافعى الى المتن وكذا في المتن الاقوله مالم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله ولو اوحى) فلا بد من العلم بموافقهم في اصله اه سم ولعل المراد بالعلم هنا نظير ما مر في الكتابية الغير الاسرائيلية ما يشمل الظن القوى (قوله لاحتمال موافقة هؤلاء) اى الصابئة من النصارى لا ولئك اى للصابئة الاقدمين في عبادة الكواكب السبعة (قوله مالم تكفرهم اليهود والنصارى) اى على توزيع اه رشيدى (قوله كبتدعة الخ) تعليل للثب (قوله مطلقاً) لعله اراد به وان كان ما ذكر من عبادتهم الكواكب السبعة وضافتهم الآثار البهاخالا (قوله لما استغنى الفقهاء بهم) اى وقيموا واقفهم من صابئة النصارى منهم اه عر ش (قوله وتركهم) اى قائله اقدم اه معنى (قوله اى تنصر) الى الباب في النهاية الاقوله ومصلحة الى المتن وقوله وان اقتضى الى المتن (قوله كما يصرح به) اى بقوله اودارنا (قوله

قد يتفق (قوله استقرت في الرحم) عبر في باب العدة باستقرار النقطة في الرحم واخذها من مبادئ التخلق (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر (قوله ومار اول النجاسة ما يعلم منه الخ) قال هناك في آدمى متولد بين آدمى و آدمية ومغافل ميل الاسنوى الى عدم حل منا كنهه وجزم به غيره لان في احداصله ما لا يحل رجلا كان او امرأة وان هو مثله ان استوبا في الدين ثم قال ولو وطى آدمى بهيمة فولدها لآدمى مملوك للملكها اه وذكر ايضا مانصه قال بعضهم ويبعد ان يلحق نسبته بنسب الواطى حتى يرثه انتهى والوجه عدم الحقوق لان شرطه حل الوطء واقرانه بشبهة الواطى وهما منتفیان هنا واطال في ذلك بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو اوحى) فلا بد من العلم بموافقهم في اصله

موافقة هؤلاء ولا ولئك (حر من) كالمتردين لخروجهم عن ملتهم الى نحو راي القدماء الاثنى (والا) بخالفوهم في ذلك والا بان واقفهم فيه بيقينوا اما خالفوهم في الفروع (فلا) يجر من ان وجدت فيهم الشروط السابقة مالم تكفرهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا وقد تطلق الصابئة ايضا على قوم اقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم منسوبين لصابى نعم نوح صلى الله عليه وسلم ومبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار اليها ويؤمنون ان الفلك حى ناطق وليسوا غافجن فيه اذ لا يتحل منا كنههم ولا ذابحهم مطلقا ولا يقرون بجزبه ومن ثم اتى الاصطخرى والحاملى القاهر بقتلهم لما استغنى الفقهاء عنهم فبذلوا له ما لا كثير اتركهم (ولو هو دنا صرناى او عكسه) اى تنصير يودى دار الحرب او دارنا كما يصرح به كلامهم ومصلحة قبول الجزبه بعد الانتقال بدار الحرب الذى زعمه الزركشى

لا نظر اليها والافراق اذا طابها وان انتقل بدارنا لم يبق في الاظهر) لانه اقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقر ابطالان ما انتقل اليه فلم يبق كسمل ارتد وقضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مرادها كاهو ظاهر لاننا لا نعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعليل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له (فان كانت) المنتقلة (امراة تحمل لمسلم) (٣٢٧) لانها لا تقرر كرامة (وان كانت) المنتقلة

(منكوحته) اي المسلم ومنه كافر لا يرى حل المنتقلة (فمكردة مسلمة) تنتجز الفقرة قبل الوطء وكذا بعده ان لم تسلم قبل اقتضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) ان لم يكن له امان فنقتله ان ظفر نابه والابغ مامنه وفاء بامانه (وفي قول) لا يقبل منه الا الاسلام (او دينه الاول) لانه كان مقرا عليه وليس المراد انه يطلب منه احدهما اذا طالب الكفر كغير بل انه يطلب بالاسلام عينا فان ابي رجع لدينه الاول لم يتعرض له وبقيل المراد ذلك ولا طلب فيه للكفر لانه اخبار عن الحكم الشرعي كما يطالب بالاسلام او الجزية (ولو توثن) كتابي (لم يقر) لما مر (وفيما يقبل) منه (القولان) المذكوران اظهرهما تعين الاسلام فان ابي فكاهم (ولو تهود وتني او تنصر لم يقر) لذلك (وبتعين الاسلام كسمل ارتد) ولم يجزها القولان لان المنتقل عنه ادون فان ابي فكاهم ايضا على الاجه وان اقتضى كلامهم قتله مطلقا تغليا لحقن الدم ووفاء بالامان ان كان له

والافراق) ويظهر بتأمل كلام الزركشي ان في عن النهاية انه لا يقوم عليه اي الزركشي فانه يقول باقراره فيما ذكر (قوله اذا طابها) اي الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) اي التعليل اي ما تضمنته من قوله وكان مقرا الخ (قول المتن فان كانت) الاولى اسقاط تاء التانيث (قوله المنتقلة) اي من النصرانية الى اليهودية او بالعكس (قوله فتنتجز الفقرة) اي قوله وقيل المراد في المغني (قوله قبل الوطء) اي ووصول مني محترم في فرجهما معنى وشرح المنهج (قول المتن منه) اي من انتقل من دين النصرانية الى دين اليهودية او بالعكس (قوله فنقتله ان ظفر نابه) اي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز المن عليه اه شيخنا الزبدي وهذا في الذكر وقباضه في المرافاة انما لا يقتل ويسكتنا ترق بجر دلا لا ستيلا عليها كسائر الحريات ولا ينافيه قوله قبل لانها لا تقرر كرامة لجواز ان يريد بانها لا تقرر بالجزية قاله ع وشلا يخفى ما فيه اذ كلامهم كالصريح في تعين القتل بل كلام الادريعي ان افناصريح فهو ايضا قوله لجواز ان يريد الخ ظاهر المنع ولذلك عقب الحلبي مامر عن الزبدي انما يصفا من فيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق او مننا عليه اه وقال سم قوله ولا ابغ مامنه قال في شرح الروض ثم هو حرقى وان ظفر نابه فقتله اه واقتصاره على القتل يفهم انه لا يكتفى ارقاه وبوجه ان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا القول رقتاه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قول المتن في قول الخ) وقول الزركشي ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية قبل الانتقال الى التودد ونصراني بدار الحرب ثم جاء وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم اه نهاية ومرافا في الشارح ما يوافقهم واعتمد المغني ما قاله الزركشي (قوله كما يطالب بالاسلام الخ) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب بنفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه سم (قوله كتابي) الى التمسمة في المغني الا قوله نعم يعزى (قوله كتابي) اي ويجوسى اه معنى (قوله لمامر) اي في شرح بمقر في الاظهر (قوله اظهر هاتين الاسلام) فان كان امراة تحت مسلم فمكردة مسلمة فيما ياتي اه معنى (قوله فكاهم) اي اتفان قوله ان لم يكن له امان الخ (قوله على الاجه) في الاصل على الاول فليجرح اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي سواء كان له امان او لا (قوله تغليا الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله) وزعم الزركشي كالاذري انه الخ) عبارة لا ادعى عقب قول المصنف كسمل ارتد نصها هذا الكلام بمقتضى انه ان لم يسلم فقتله كالمردم الوجه ان يكون حاله كما قبل الانتقال حتى كان له امان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حرييا لا امان له قتل الا ان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشيدى (قوله وان وقع منه) اي من الوثني ذلك اي الانتقال الى اليهودية او النصرانية (قوله يعيد من كلامهم الخ) اقول ويحمل قولهما لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال في شرح الروض فان راي نكاحها اقرارها انتهى (قوله والا) اي بان كان له امان بلغ مامنه وفاء بامانه قال في شرح الروض ثم هو حرقى وان ظفر نابه فقتله اه انتهى واقتصاره على القتل يفهم انه لا يكتفى ارقاه وبوجه ان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا القول رقتاه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قوله كما يطالب بالاسلام والجزية) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب بنفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطالب بالاسلام والجزية) وقول الزركشي ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اي قبل الانتقال الى التودد ونصراني بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم شرح م

والفرق بينه وبين مسلم ارتد ظاهر وزعم الزركشي كالاذري انه يتي على حكمه وان وقع منه ذلك يعيد من كلامهم والمغني كاهو ظاهر (ولا تحمل مرتدة لاحد) مسلم لا هادرا هو كافر لعلة الاسلام مرتد لا هادرا ايضا (ولو ارتد زوجان) معا (واحداهما قبل دخول) اي وطء او وصول مني محترم لفرجهما (تجزت الفقرة) لان النكاح لم يثاكد لقد غابته (او) ارتدا او احدهما

(بعده وقت) الفقرة كطلاق وظهار (٣٢٨) وإيلاهم (فإن جمعهم الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما لنا كده ونقد ما ذكر (والا

فالفقرة) بينهما حاصلة (من) حين (الردة) منهما اومن احدهما ولا ينفذ ما ذكر (ويحرم الوطء في) مدة (التوقف) انزل ملك النكاح اشرافه على الزوال (ولاحد) فيه الشبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت له عدة نعم بعز فليس له في زمن التوقف نكاح نحو اختها (تمة) من قال لزوجته يا كاسرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقر في الردة او الشتم فلا وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وجريان ذلك للشم كثيرا مراد به كفر نعمة الزوج

(باب نكاح المشرک)

(هو هنا) الى قول المتن واسلمت في المعنى الاقوله او امة الى المتن الى قوله نعم واسلمت في النهاية الا قوله فان قلت المتن (قوله على اى امة كان) اى كنايةا كان ولا اه معنى (قوله وقد يستعمل معه الخ) عبارة المعنى ولذا قال البلقيني ان المشرک والكتابي كما يقول اصحابنا في الفقير المسكين ان جمع بينهما في اللفظ اختلاف مدلولها وان اقتصر على احدهما تناول الاخر اه وحى لسلطتها بما يحويه تعبير الشارح والنهاية من ان ذلك استعمال ثالث احسن (قوله كالفقير مع المسكين) لعل المراد ان حيث اطلق المشرک شمل الكتابي كما في الترجمة ما شمل الكتابي عند اطلاقه لغير الكتابي فلا يجزى بعده اه رشيدى (قوله يحل له الخ) اى لوجود شرط حاله السابق في الفصل السابق اه سم (قوله او امة) اى كنايةا بكا فيه العطف على حرة اه سم (قوله بما ياتي) اى في الفصل الاتي (قوله كنايةا لتحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله واستدعى الخ) عبر المعنى بالواو بدل او (قوله لما مر في الردة) اى من قوله لان النكاح حل بها كدخال (قوله لا تقضاهما) للام بمعنى الى (قوله وان قارنه) اى الى انقضاء اه عش واستشكل

(قوله ونقد ما ذكر) اى من الطلاق وغيره جرى فيها ما تقر في الردة وفي الروضة والشرح قبيل الصداق عن فتاوى البغرى انه لو كان تحته مسلمة وكافرة غير مدخول بها فقال للمسلمة ان تددت واذمية اسلمت فانكرت ان ترفع نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرادة بزعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة شرح مر

(باب نكاح المشرک)

(قوله يحل له) اى لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله او امة) السياق قيدها بالكناية اعطاه على حرة (قوله او امة وعذرتني الدت واسلمت ليه الخ) هذا يخالف ما افاده كلام الروض وشرحه الاتي (قوله لتحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم

اسلمت فيها وهو من يحل له نكاح الامة كما يعلم بما ياتي (دام نكاحه) اجماعا (او) اسلم وتحته كنايةا لتحل او (وثنية او جرمية) مثلا (فتخلف) عنه بان لم تسلم معه (قبل دخول) او استدخال ما محرم (تيجرت

الفرقة) بينهما ما مر في الردة (او) تخلف (بعده) اى الدخول ونحوه (واسلمت في العدة دام نكاحه) اجماعا لا ما شذبه الاخري (والا) تعلم فيها بل اصررت لا تقضاهما وان قارنه اسلامها كما انقضاء كلامهم تقليدا للانع (فالفقرة) بينهما حاصلة

(من) حين (إسلامه) (إجماعاً) (ولو أسلمت) (زوجة كافر صر) (وأكفره) كتابيا كان أو غيره (فكمسكه) المذكور فان قبل نحو وطه تنجز الفقرة أو بعده واسلم في العدد دام نكاحه أو لا فالفرقة من حين إسلامه فان قلت علم انظر ان هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت ممنوع باطلاته بل هو عكس في التصور لان ذلك أسلم وتخلفت وهذه أسلمت وتخلفت وفي الحكم من حيث ان الفقرة ثم نشأت عن تخلفها وهنا نشأت عن تخلفها وهي فيها فرقة فليخ لا طلاقاً لها بتأخير اختيارها (ولو أسلمها معها) قبل وطه ما وبوده (دام النكاح) بينهما إجماعاً على أي كثر كانوا ولتساويهما في الإسلام المناسب للتفرير فارق هذا ما لو ارتد معها (والمعية) في (٣٣٩) الإسلام انما تعتبر (بآخر اللفظ) المحصل له لان المدار في حصوله عليه

دون اوله ووسطه وظاهر أن هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الشهادة فوات مورثه بعد اولها وقبل اخرها لم يرثه وكان قياس ما مر في الصلاة من انه يتبين بالرادخوله فيها من حين النطق بالهزمة ان يقال بالتبين هنا الا ان يفرق بان التكثير ثم ركن وهو من الاجزاء لمكان ذلك التبين ضروريائهم وامامنا فكلمة الشهادة خارجة عن ماهية الإسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لان المحصل هو تمامها لا ما قبله من اجزائها والإسلام بالنية كواسقلالاً فيما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع أي الطفل أو المجنون قبل نحو الوطء دام النكاح كإقتضاء كلامهما بناء على ما صححه أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب إسلامه على إسلام أيه لا يقتضي قدما وتأخر بالزمان وقال جمع منهم البغوي تنجز الفقرة بناء

سم والسبب دهر تصور المقارنة راجعاً (قوله من حين إسلامه) فيتزوج حالاً نحو أختها اه ع (قوله) (زوجة كافر) أي مطاقاً كتابية كانت أو غيرها اه ع (قوله نحو وطه) أي من استدخل إلى المحرم (قوله من حين إسلامها) أي فتزوج حالاً (قوله فان قلت الخ) عليه ما لا يخفى على ذي فطنة سليمة اذا المفهوم من كلام المصنف ان ما ذكر نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصوير ثم رأيت في كلام المحمدي ما يوافقه اه سيد عمر بنحذف (قوله فرقة فليخ) أي فلا ينقص عدد الطلاق اه ع (قوله ولتساويهما) متعلق بقوله فارق الخ (قوله ما لو ارتد معها) أي حيث فصل فيه بأنه ان كان قبل الدخول تنجزت الفقرة أو بعده وقت الخ (قوله المحصل الخ) عبارة للمعنى الذي يصح به سلباً ان يقرن آخر كلمة من إسلامه بآخر كلمة من إسلامها سواء ارفع اول حرف من لفظهما ام لا واسلام ابوي الصفيين والمجنونين واحدهما كإسلام الزوجين واحدهما اه (قوله فوات مورثه) أي المسلم ما مورثه الكافر فيرثه لانه مات قبل إسلامه اه ع (قوله عن ماهية الإسلام) وهي التصديق بالغالب اه ع (قوله لا ما قبله الخ) أي قبل النام (قوله فترتب إسلامه) أي الزوج الطفل والمجنون (قوله) قال جمع الخ اعتمدته النهاية بالمعنى (قوله فهو) أي إسلام الزوج (قوله بأنه ان كان الخ) غرض البقنى بما ذكره توجيه التقدم الذي عل به البغوي ولوسلم فقله لم يحتاج لهذا التوجيه بدنه بان عدم الاحتياج لا يقتضي الرد اه سم (قوله لان الشارع نزل الخ) حاصله ان تأخر الحكم بإسلام الفرع عن إسلام الاصل لا يقتضي تأخر المحكوم به ايضاً بل اذا صار الاصل مسلماً حكم بإسلام الفرع مع إسلام زمانا اه سم (قوله زعمه) أي البقنى (قوله لان المدار فيه على التقدم الخ) يتأمل معنى هذا الكلام قوله لكونه محسوسا ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوسا اه سم ويمكن ان يقال ان ضميري فيمو لكونه للحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقدم الخ

ان إسلامه يقارن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخر اعطى الإسلام عن آخر جزء منها وقديماً بآخر جزء منها بلا فصل فان اراد المعنى الاول فليس بظاهراً والثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتضى ومانع حتى يغلب المانع فليتأمل (قوله لا عكس له) فيه ادنى شيء لان المصنف لم يجعل هذا عكساً لما قبله بل شبه العكس وإن لزم منه ما قاله (قوله ولتساويهما) عطف على إجماعاً (قوله لان المحصل هو تمامها الخ) ان اراد ان تمامها وحده محصل ولا يدخل ما قبله فهو ممنوع منعاً ظاهراً ولا لزم حصول الإسلام إذا اتى بآخره دون أولها وإن اراد التوقف على التمام مع مدخلة ما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة فليتأمل هذا ويمكن ان يفرق بان الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الإسلام بالاعتراف معنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالتنام إذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناها فتمامه (قوله وقال جمع الخ) اعتمدته مد (قوله لم يحتاج لهذا التوجيه) عدم الاحتياج لا يقتضي رده وغرض البقنى بما ذكره توجيه التقدم الذي عل به البغوي والحاصل ان تأخر الحكم بإسلام الفرع عن إسلام الاصل لا يقتضي تأخر المحكوم به ايضاً بل اذا صار الاصل مسلماً حكم بإسلام الفرع مع إسلام زمانا (قوله لكونه محسوسا) ليس

(٤٢) - شرواني وابن قاسم - (سابع) على تقدمه واختاره السبكي ووجهه البقنى ومن تبعه بعدم مقارنة إسلامه لإسلامه لان إسلامه إنما يقع عقب إسلام أيه فهو عقب إسلامه لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم للولد بإسلام حتى يصير الاب مسلماً ولك رده بأنه ان كان بئى كلامه على بناءه عليه البغوي وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يحتاج لهذا التوجيه وإن بناء على الاصح ان العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لان الشارع نزل نطق التبوع بالإسلام منزلة لنطق التابع به فكان نقطهما وقع في زمن واحد حيث اندفع زعمان إسلامه لم يقارن إسلامه أو قبله لان الحكم للتابع الى آخره لا يفيد هنا لان المدار فيه على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوسا

لا بالرتبة لانه امر على ان يناسب هنا فامله قال البغوي ويطلب ايضا ان اسدلت عقب اسلام الاب لان اسلامها قولي وإسلامه حكمي وهو أسرع فيكون إسلامه متقدما على إسلامها يأتي ذلك في إسلام أبيها معه (قائدة) ورد انه عليه السلام زوج بنته زينب رضى الله عنها لا في العاص ابن الربيع رضى الله عنه قبل البعثة ولا إشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه بالسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بجل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كافرا ولم تكن منه باقتضاء عدتها لان (٣٣٠) تحريم نكاح الكافر للسلسلة لا يمتثل بعد الهجرة بل استمرت معزولة عنه الى الهجرة فهاجرت معه عليه السلام

واستمرت كذلك حتى نزلت آية تحريم المملكات على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست لحينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء واطهر إسلامه فردها عليه السلام له بنكاحها الاول لانه ليس بين اسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العددة الا اليسير وبما تقر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها موافق لمذهبنا لا يرد عليه من شيء خلافا لمن زعم فيها أشياء لم تثبت ثم اوردها علينا (وحيث ادعنا النكاح لا تضر مقارنة العقد) اي عقد النكاح الواقع في الكفر (للفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما الغي اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصحابة أسلوا أو أفرم النبي عليه السلام بل وأمر من أسلم على اثنين ان يختار احدهما وعلى عشرة ان يختار

(قوله لا بالرتبة) عطف على الزمان (قوله لا يناسب هنا) أي الإسلام في المحكوم به قوله لانه إلى الخ القدم والتاخر بالرتبة (قوله ويطلب) إلى القائدة في النهاية وكذا في المعنى الاقوله وباتي ذلك الخ (قوله ويطلب) أي النكاح (قوله ان اسلمت الخ) أي البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في إسلام أبيها) أي إسلام أبي الزوجة الطفل أو الجنوة قبل نحو الوطء وقوله معه أي الزوج البالغ العاقل أي وعقب إسلامه (قوله حينئذ) أي قبل البعثة (قوله والعقد) أي وان العقد حينئذ (قوله فهاجرت معه) أقول القصة الشهيرة في كتب السير في اسر ابن العاص قبل اسلامه مصرحة بتاخر هجرتها عن هجرته عليه السلام فليراجع ثم رايت قال المحشي لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه عليه السلام هاجر والا فهم لم تسكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اه سيدعمر (قوله أي عقد النكاح) أي قوله ويظهر في النهاية وكذا في المعنى الاقوله لكون جمع إلى وجب (قوله أي عقد النكاح الخ) أي راعى عقدوا محضه اه معني (قوله لكون جمع الخ) دليل الالغاء (قوله وجب الخ) جواب لما (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتاامل في امثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط اه سم (قوله فلا تقر) بل يرتفع النكاح نهاية ومعني (قول المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي يحتاج اليه ثلاث رد مالوزال المفسد اما قران للعقد قبل الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه اه كما ملطعة فلا الظاهر ان قوله وكانت الخ ليس بخبر التأكيد والايضاح للاحتراز ايضا اه سم بحذف (قوله أي يحل له ابتداء نكاحها الخ) وبكفي الحل في بعض المذهب كما ذكره الجرجاني نهاية ومعني (قوله بما قبله) أي من قوله لمفسد هو زائل الخ (قوله المقارن) أي قوله وهذا يفرق في المعنى الاقوله فالصابط إلى المتن وإلى قول المتن ونكاح الكفار في

كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتاخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسب هنا) لم ذلك (قوله ويطلب ايضا) كذا مر (قوله فهاجرت معه عليه السلام) لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه هاجر والا فهم لم تسكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله في المتن لمفسد هو زائل عند الاسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تحل له الان أي لعدم مفسد حينئذ ما عدا الوصاف الكفر لقوله في اول الباب فيما اذا كانت وثنية او مجوسية او يهودية واسلمت في العدد دام نكاحه مع ان وصف المجوسية والوثنية مانع من النكاح ومفسد له وقد بقي إلى اسلام الزوج ويرافق بقاء نحو العدة والحرمية واللعان والطلاق ثلاثا بان هذه الامور مانعة مطلقا وجنس الكفر غير مانع في الجملة (قوله وجب اعتبارها حال) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتاامل في امثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط وفيه تامل فليتاامل (قوله في المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي قلت قول المنهاج المذكور يحتاج اليه ثلاث رد مالوزال المفسد اما قران للعقد قبل الاسلام ولكن طرأ قبل الاسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت بحيث تحل له الان نعم يرد عليه مالوزال قبل المفسد الاسلام وطرأ مانع من الحل لا يقتضي تايد التحريم كدعة عن وطء شبهة ملاعرضة بعد زوال المفسد الذي قارن العقد وحصل الاسلام فيها فان النكاح يديم فيما يظهر مع صدق انها لا تحل له الان اه واقرول ويمكن ان يجاب بان قوله وكذا لوزال الاسلام عدة

أريدوا وجب اعتبارها حال التزام احكامنا بالاسلام ثلاثا لخلو العقد عن شرط في الحالين معانهم ان اعتقدوا الفساد المفسد النهاية الوائل لا تقر ويظهر فيه الواخلاف بين قوم الزوج والزوجية اعتبار الاول اخذا بما مر اول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تحل له الان) أي يحل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قبل الحاجة لهذا لانه احترز به عن مسألة الحرية والامة الآية وهي معلومة بما قبله لان المفسد فيها هو عدم الحاجة لنكاح الامة بل يرد عند الاسلام واجيب بانه ذكر تاكيدا وايضا (وان في المفسد) المقارن لمفسد الكفر

إلى وقت إسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقتة كنكاح محرم وملاعنة ومطلة ثلاثاً قبل تحليل (الانكاح) بينهما لماتع ابتداءه حينئذ
 إذا تقرر ذلك (بقبر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لحل نكاحها الآن فالضايط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها
 مع تقدم ما نسمى به زوجة عندهم (و) يقبر على نكاح وقع (في عدة) للغير سواء عدة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الإسلام)
 بخلافها إذا بقيت لما تقرر

(و) يقبر على غضب حربى
 أو ذى الحرية إن اعتقده
 نكاحاً على نكاح (مؤقت
 إن اعتقده مؤبداً) إلغاء
 لذكر الوقت بخلاف ما إذا
 اعتقده مؤقناً فانهم لا
 يقرون عليه وإن أسلموا
 قبل تمام المدة لأن بعدها
 لا نكاح في اعتقادهم وقبلها
 يعتقده مؤقناً ومثله لا
 يحل ابتداءه وهذا يفرق
 بين هذا والتفصيل في
 شرط الخيار وفي النكاح في
 العدة بين بقاء المدة والعدة
 فلا يقرون وانقضت
 فيقرون وحاصله أن بعدها
 هنا لا نكاح في اعتقادهم
 بخلافه في ذنبك وقبلها
 الحكم واحد في الكل
 (وكذا) يقبر (لو قارن
 الإسلام) من أحدهما أو
 منهما (عدة شبهة) كان
 أسلم فوطئت بشبهة ثم
 أسلمت وأكسوه وأوطئت
 بشبهة ثم أسلم في عدتها
 (على المذهب) وإن امتنع
 ابتداء نكاح المعتدة لأن
 طروعة الشبهة لا يقطع
 نكاح المسلم لهذا أولى

النهاية لإفوله وله احتمال أنه إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فإن قلت (قوله) وقت الإسلام
 أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر اه سم (قوله) وقتة) أى وقت إسلام أحدهما (قول المتن فلا
 نكاح) أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد لا يضر وهو كذلك إلا في رضاع أو جاعر أو عيب للنكاح اه
 معنى أى وطلاق ثلاث كإمراء عن سم وفي الشارح وبأنى المتن وأطرو ويسار أو اعفاف في الامة كإباني
 في الشارح (قوله) إذا تقرر ذلك فيقرب الخ) عبارة المفتى فرفع المصنف على المفسد الوائى عند الإسلام بقوله
 فيقرب الخ (قوله) أو مع إكراه) عبارة المفتى وبلاذئيب أو بكر والولى غير أب وجده (قوله) وغيرها) أى
 كعدة النكاح اه سم (قوله) لما تقرر) أى في قوله لماتع ابتداءه حينئذ اه عش (قوله) على غضب
 حربى الخ) فان غضب ذى ذمية فأنخذها زوجة فانه لا يقرون إن اعتقده نكاحاً لا على الإمام دفع بعضهم
 عن بعض وهذا عقيد كقوله ابن أبى هريرة بما إذا لم يتوطن الذى في دار الحرب ولا فهو كالحرى في ذلك يجب
 الدفع عنه حينئذ اه نهاية زاد المفتى وبؤخذ من التعليل انه لو غضب الحرى ذمية واعتقده نكاحاً لا يقرب
 وبه صرح البلقينى وكالغضب فيما ذكر المطاوعة كاصرح به في التنبيه اه قال عش بقى المعاهد والمؤمن
 والظاهر انهما كالحرى لان الحرة فيهما متصلة وامانها معرض للزوال فكان لا امان لها اه (قوله)
 ان اعتقده نكاحاً) إقامة للعقل مقام القول اه معنى (قوله) لان بعدها الخ) أى المدة عبارة النهاية لانه
 لا نكاح بعدها اه (قوله) ومثله) أى المؤقت اعتقاداً (قوله) وهذا) أى قوله لان بعدها لا نكاح الخ اه عش
 (قوله) والتفصيل الخ) أى وبين التفصيل الخ (قوله) بين بقاء المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله) وحاصله) أى
 الفرق (قوله) ان بعدها) أى المدة وقوله في ذنبك أى شرط الخيار والنكاح في العدة اه عش (قوله) وقبلها)
 أى المدة (قوله) الحكم واحد الخ) وهو عدم التقرير (قول المتن عدة شبهة) أى بعد العقد اه معنى (قوله)
 فهذا أولى) أى لانه يحتمل في انسحة الكفار ما لا يحتمل في انسحة المسلمين معنى ونهاية (قوله) دون نظائره
 أى كطرو المحرمية بنحو رضاع مطلقاً وطرو ويسار أو الاعفاف في الامة (قوله) نعم) الى قوله احتمال
 في المفتى (قوله) عليه) أى الزوج وقوله لكونه أى الواطئ (قوله) ويرده) أى الاحتمال المذكور (قوله) ما
 بأتى) أى أنفاق المتن (قوله) وحيث لم يقرن الخ) لعله محترز بمقارنة العقد لمفسد السابق في المتن بتقيد لقوله
 السابق هناك نعم ان اعتقدوا الخ (قول المتن لا نكاح محرم) عطف على نكاح بلاولى (قوله) لا يقبده الاقنى

شبهة على المذهب لا نكاح محرم قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما احتز به عن مؤبد
 التحريم ونحوه كالمطلة ثلاثاً فقط فظهر اندفاع هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الخ ليس محرزاً للتأكد
 والإيضاح بل للاحتراز أيضاً فلينال اه (قوله) الى وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام
 الآخر (قوله) وغيرها) أى كعدة النكاح (قوله) وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة الخ) في الروض
 وإن أسلم ونحته كتاباً فان أسلمت وعققت في العدة قررت ولا انفسخ نكاحها اه وقوله والاقال في شرحه
 بأن لم تكن كتاباً كان كانت وثبة أو كانت كتاباً ولم تسلم ولم تعتق أو أسلمت وعققت بعد العدة اه ولا يحق
 تصرع هذا الكلام بأنما إذا كانت غير كتابية وإن أسلمت وعققت في العدة انفسخ نكاحها وهو في غاية
 الاشكال وبأنما إذا كانت كتابية وعققت ولم تسلم أو أسلمت ولم تعتق لكنه بمن يحل له نكاح الامة انفسخ
 نكاحها وهو في غاية الاشكال أيضاً وتقدم في كلام الشارح اول الباب التصريح بخلافه (قوله)

فمن غلب عليه حكم الاستدامة هنادون نظائره نعم إن حره ما وطئه ذى الشبهة عليه لكونه أباه أو ابنته فلا تقرير كإمام الى الأذى
 وله احتمال أنه يناط بمعتقدهم فان لم يعتقدوا فيه شيئاً فلا تقرير ويرده ما بأن أن نكاح المحرم لا ينظر لا اعتقادهم فيه وحيث لم يقرن بمفسد
 لا يؤثر اعتقادهم فساداً لانه لا رخصة في رعايته اعتقادهم حينئذ (لا نكاح محرم) كبنته وزوجته فإنه لا يقرب عليه إجماعاً نعم لا تعترض
 لهم فيه إلا بقبده الآن ولا نكاح زوجة آخر كذا أطلقوه ويظهر أن محله حيث لم يقصد الاستبلاء عليها وهى حربية

والإسكاح وانفسخ نكاح الأول كما يعلم بأباني ولا نكاح بشرط الحبار ولو لاحد مما قبل انقضائه المدة إلا ان اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا اثر له فيما يظهر أخذاً بما مر في الوقت فان (٣٣٣) قلت فالمرق بين مؤقت اعتقدوا محتمة مع التأقيت ونحو نكاح بلاولى وشهود اعتقدوا

محتمة قلت لان اثر التأقيت من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظر لاعتقاده (ولو سلم ثم احرم) بنسك (ثم اسلمت) في العدة (وهو محرم) او اسلمت ثم احرمت ثم اسلمت في العدة (وهي عزمة) (اقر) النكاح بينهما (على المذهب) لان طرورا الاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا أولى نظير ما مر اما لو اسلما معا ثم احرم احدهما فبقر جزما (ولو نسح حرة) صالحة للتمتع (وامة) معا او مرتبا (واسلوا) اى الثلاثة معا ولو قبل وطء او اسلمت الحرة قبله او بعده في العدة كما بان في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تبعين) الحرة وقد فعت الامة على المذهب) لا ممتنع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحتمه وإنما لم يفرقوا بين تقديم نكاحها وتاخره لما مر آتفا في الاختين وكذا تندفع الامة بيسار او اعفاف طارىء قارن اسلامهما معا وإن فقد ابتداء وإلا فلا وإن وجد ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامة إذ سبق لإسلامه حرمت عليه الامة لكفرها او إسلامها حرمت عليه لاسلامهما وإنما غلب رها

وهو الترافع اعمش (قوله والإسكاح) هذا استثناء ضرورى ولا فائدة قصد الاستيلاء عليها ليس بزوج اعمش زادهم واقل المقصود استثناء هذا ما فهمه ما قبله انه ليس له التعرض بزوجه اخر اه ولا يخفى بعده (قوله ما يأتى) أى في السير في فصل نساء الكفار الخ (قوله بين مؤقت الخ) أى حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله) ونحو نكاح بلاولى الخ اى حيث نظروا لاعتقادهم وافروا النكاح اه رشيدى (قوله لأن اثر التأقيت الخ) الاو قبله قبله الفرق ان أثر الخ (قوله وأسلمت) اى قوله لا تألم بفرقوا في المعنى (قوله نظير ما مر) اى انما في شرح على المذهب (قوله االمالو اسلما الخ) محرز ثم اسلمت في المقت (قوله يفر جزما) ولو قارن إحرامه إسلامه اهل يفر جزما وعلى الخلاف قال السبكي لم أر فيه خلافا والا قرب الثاني معنى ونهاية اى على الخلاف الراجح منه التقرير عش (قوله صالحة للتمتع) اما إذا لم تكن الحرة صالحة فكالمعدم نهاية معنى وسيندره الشارح في شرح او حرة اما الخ (قوله وأسلمت الحرة الخ) عبارة للمعنى ولو اسلمت الحرة فقط مع الزوج تبعين ايضا وانفذت الامة اه (قوله كبا يأتى) اى في الفصل الاين (قوله منع وقوعه الخ) الجلة صفة تقسيم (قوله بين تقديم نكاحها) اى الامة اه عش (قوله لما مر آتفا في الاختين) لعل المراد في الفرق بين نكاح حرة وامة يعقدون نكاح الاختين بعقد عارتهناك وفارقوا اى نكاح حرة وامة يعقدون نكاح الاختين بعدم المرجح فهو هنا الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجرى هنا ثم رأيت قال عش قوله لما مر الخ اى من انه لا مزية لاحدهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله قارن اسلامهما) اى الرجل والامة معا لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو سلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت اى زوجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر اه سم (قوله إذ سبق الخ) تعليل لاختصار وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله وإنما غلبوا الخ) عبارة شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شديدا بحال ابتداء نكاح الامة واعتبر الطارىء هنا دون ما مر من عدة الشبهة والاحرام لان المفسد الخ (قوله هنا) اى فى اليسار او الاعفاف الطارىء (قوله شائبة الابتداء) كان المراد اعتبارانه محل ابتداء نكاحها الآن اه سم وما مر آنفا عن شرح الروض صريح في هذا المراد (قوله فاشبه) اى اليسار أو الاعفاف الطارىء المحرمية اى الطارئة بنحو رضاء (قوله الاصليين) الى المتن في النهاية (قوله الاصليين) خرج به المرتدون اه سم (قوله الذى الخ) نعم المضاف وسيندره كبحرته (قوله بناء على ما نقلناه عن الامام) ضعيف

والإسكاح وانفسخ نكاح الاول قد يقال ليس في هذا إقرار على نكاح زوجة لآخر حتى يحتاج الى استثناءه ما قبله ولعل المقصود استثناء هذا ما فهمه ما قبله انه ليس له التعريض لزوجة اخر (قوله بين مؤقت اعتقدوا محتمة مع التأقيت) اى حيث لا يقرون عليه (قوله في المقت وانفذت الامة) قال في القوت أطلن الامة اندفاع الامة سواء أسلموا معا أو تقدمت الامة واجتمعوا على الاسلام في العدة وشبهه ان علمها إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع الخ هو قوله او تقدمت الامة ذلنا في النسخة التى رايناها وهو موافق لما يأتى في شرح قوله او حرة وإما الخ ربح ألف لتقييد الشارح لإسلامهم بالمعنى بالنسبة لغير الحرة اه (قوله قارن إسلامهما) اى الرجل والامة لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو سلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت اى زوجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذا لو اسلمت وهو موسر ثم أسلم وهو معسر اه (قوله حرمت عليه لاسلامهما) قال في شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شديدا بحال ابتداء نكاح الامة اه (قوله وإنما غلبوا هنا شائبة الابتداء) كان المراد اعتبارانه محل ابتداء نكاحها لان (قوله الاصليين) خرج المرتدون (قوله من القطع بان من نكح محرمه

شائبة الابتداء لان المفسد خوف إرقاق الولد وهو دائم فاشبه المحرمية بخلاف العدة والاحرام لولا المعان قرب (ونكاح اه الكفار) الاصليين الذى لم يستوف شرطا لكن إن كان ما يقرون عليه لو اسلبوا بناء على ما نقلناه عن الامام من القطع بان من نكح محرمه

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيرهما من نحو المسمى تاروقه المثل أخرى لأن النكاح لم ينفذ ورجعه الاذرى وايد بالصبر وغيره ونقله
عن جماعة لكنها من افعال النكاح كغيرها وكلامهم بيل اليه في حكمه بصحة نكاحها واستثنائها ما لا ناهى عما يقرب عليه لان الحكم بصحة
انكحانهم (صحيح) اى يحكم بصحته اذا الصحة تستدعى تحقق الشر وطرح خلاف الحكم (٣٣٣) بهار خاصة وتحققا (على الصحيح) لما سمن

التخيير بين احدى الاختين
والامر باسماك اربع من
عشر مع عدم البحث عن
وجود شرطه او لا اما
استوفى شروطه وصح
جزما (وقيل فاسد) لعدم
مراعاتهم للشر وطو اقرارهم
عليه رخصة للترغيب في
الاسلام (وقيل) لا يحكم
بصحته ولا بفساده بل يترك

الى الاسلام ثم (ان اسلم
وقرر) عليه (تبيننا صحته
ولا فلا) لا يمكن اطلاق
صحته مع اختلال شروطه
ولا فساد مع انه بقرعه
(فعلى الصحيح) وهو الحكم
بصحة انكحانهم (لوطاق)
كتابية (ثلاثا في الكفر ثم
اسلم هو او غيرهما ثم اسلم)
ولم تتحلل في الكفر وما
ذكرته في الصورة الاولى
ظاهر وان اوهم طبائهم على
التعبير هنا ثم اسلما خلاه
لكن قولهم السابق وتحته
كتابية مرة يحل لنكاحها
ابتداء فيهم هذا (لم يحل) له
(لا محلل) بشرطه السابقة
وإن لم يعتقد وقوع
الطلاق لا لاثرا لاعتقادهم
مع الحكم بالصحة وعلى
الاخيرين لا يقع على كلام

اه عش (قوله لان النكاح) اى نكاح المحرم (قوله لكنهما ففلا عن القول الخ) وهو المعتمد هنا به معنى
(قوله انها) اى المحرم وكذا الضائر الثلاثة لاني وقوله كغيرها اى في استحقاق نحو المسمى تاروقه من
المثل أخرى (قوله اى يحكم) الى قوله ثم رابت بعضهم في النهاية وكذا في المعنى لافله ثم اسلم هو او غيرها
وقوله وما ذكرته الى المتن وقوله اى الشدة الى المتن (قوله اى يحكم بصحته) لعل المراد ان يعطى حكم
الصحيح ولا فجر دانه يحكم بصحته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله اذا الصحة الخ) لتعليل للتفسير وقوله
رخصة لاعتبار المتن (قول المتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط انكحانهم ولو ترافوا اليانام بطله
قطعا ولو اسلموا اقرارنااه معنى (قوله اما ما استوفى الخ) كان الاولى تاخير عن القوانين الاتيين اهر شدي
عبارة عش هذا اعتراض قوله الذي يستوفى شروطه ما لم يوافقا قاضى المسلمين بحضرة مسلمين
عدلين اه (قوله فهو صحيح) اى حقيقة لا بمعنى يحكم بصحته على ما مرانفا عن عش (قوله او غيرها)
بالنصب اى اوطاق غير الكتابية اه سم (قوله ولم تتحلل في الكفر) اما لو تملك في الكفر كفى في الحل
نهاية ومعنى قال عش قوله كفى في الحل اى ان وجدت شروطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم وهو
ظاهر قوله كفى في الحل اه ولعل الاكتفاء والظاهر (قوله في الصورة الاولى) وهى قوله لو طلق كتابية
ثلاثا في الكفر ثم اسلم (قوله ظاهر) لكن ينبغي ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو وشاهلا اذا اسلمت قبله
لان الحكم لا يتخلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافه) اى حل الكتابية المطلقة ثلاثا في الكفر للزوج
بعد اسلامه بلا محلل (قوله فيهم هذا) اى خلاف ما ذكرته اى حيث اطلقوا هناك دوام النكاح باسلامه
فيتمثل ما لو طلق ثلاثا لم تتحلل (قوله بالصحة) اى صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الاخيرين)
اى قوله الفساد والوقف (قوله لا يقع اى الطلاق) (قوله ولو نكحها الخ) عبارة عن المعنى ولو طلقها في الشرك
ثلاثا ثم نكحها في الشرك الخ (قوله او بعد اسلام الخ) عبارة عن النهاية والمعنى وان اسلموا معا سبق اسلامه
او اسلامها بعد الدخول اى وقبل ان تصفوا المدة ثم طلق ثلاثا ثلاثا لم ينكح الخ (قوله مختارة لاختين) اى
للكناح اه عش (قوله او الحرية) عبارة عن الرضى تعينت الحرية للتحليل وان دفعت الامة انتهت اه سم (قول المتن
فان قبضته) اى ولو باجبار قاضيهم كما يحل في تركه نهاية ومعنى (قوله اى الشدة) اى المختارة اه سم وينبغي

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غيرها الخ) قال في شرح الروض وهذا هو الموافق لص الشافعى من ان
ما زاد على اربع لا مهر لئن اندفع نكاحهن باختيار اربع قبل الدخول والمساينة وواخر الباب من ان
المجوسى اذا مات وتحت محرم لم تورثها اه النص المذكور مرجوح والمعتمد استحقاق من زاد على اربع
المهر شرح مر (قوله لكنهما ففلا عن القول الخ) كغيرها) هو المعتمد شرح مر (قوله اى يحكم بصحته)
لعل المراد انه يعطى حكم الصحيح ولا فجر دانه يحكم بصحته لا يخلص فتأمل (قوله او غيرها) بالنصب
اى او اطلق غيرها اى الكتابية (قوله وما ذكرته في الصورة الاولى ظاهر) لكن ينبغي ان يكون قوله فيها
ثم اسلم هو وشاهلا اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يتخلف كما هو ظاهر (قوله او حرية وامة) قال في الروض
ولو اختين (قوله او بعد اسلام) عبارة عن الرضى وشرحه وان اسلموا ثم طلقن ثلاثا ثلاثا او اسلمتاهم طلقهما
ثلاثا ثلاثا ثم اسلم في العدة وعكسه بان اسلم ثم طلقها ثلاثا ثلاثا ثم اسلمتاهم طلقن الحرية للتحليل وان دفعت
الامة ولا يحتاج فيها الى حل اه (قوله او الحرية) عبارة عن الرضى تعينت الحرية للتحليل وان دفعت الامة اه
(قوله اى الشدة) اى المختارة (قوله او قبضته) اى غيرها) ولو باجبار من قاضيهم كما يحل

في انابهما لان الرفعة وفيها للاذرى فانه قال الظاهر انه يقع في كل عقد يقرب عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام اصحابه ولو نكحها
في الشرك من غير محل ثم اسلمها لم يقر ولو طلق اختين او حرية وامة ثلاثا ثلاثا فطلق اسلام الكل لم ينكح واحدة الا محلل او بعد اسلامه لم ينكح
مختارة لاختين او الحرية الا محلل (و) اعلم انه كانت الصحة للنكاح ثبت المسمى على غير قول الفساد فيختص (من قررت فلها المسمى
الصحيح) اما على قول الفساد فالوجه ان المثل (واما) المسمى (الفاسد كخمر) معناه او في الذمة (فان قبضته) اى الشدة او قبضته ولى غيرها

والأرجح لاعتقادهم على الأوجه (قبل الإسلام فلا شيء لها) أن انفصال الأمر بينهما قبل أن يجزى عنهم، كما نعلم من أن أحد قضاة حرامه لم يسلطوا عليه
فلما أمر المثل وإن قبضته قبل الإسلام لانا لا نقر في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر والخنزير لأن الفساد في الخمر خلق الله تعالى وخالق المثل لا يجوز
العفو عنه وكما سلم سائر ما يخص به كام (٣٣٤) ولده نص عليه ويظهر أن الحر الذي بذارنا وما يخص به كذلك لأنه لا بد له من دفع عنهم

فهم رأيت بعضهم يحته أيضا
لكنه لم يقبده بما عرفت به
ولا بد منه كما يعلم بما يأتي
(والا) نقبضه قبل الإسلام
(فلما مهر مثل) لانها لم
ترض الا بمهر وتعدن الان
مطالبتها بالخمر فتيين البذل
الشري وهو مهر المثل (وان
قبضت بعضه) في الكفر
(فلما قسط ما بين من مهر
مثل) لتعدد قبض البعض
الآخر بالاسلام نعم لو كانت
حرية ومنعنا من ذلك أو
المسمى الصحيح قاصدا تملكه
نقط كالو نكحو اتقوا
واعتقاد ان لا مهر
للفوضة بحال ثم اسلموا بعد
وطء او قبله فلا مهر لأنه
استحقوطا بالمهر كقوله
هنا وذكر في الصداق خلافه
لكنه في الذين لا لزائمهم
احكامنا فتيين ان ما هنا في
حريين والاعتبار في تقسيط
ذلك في صورة مثل كخمر
تعدت ظروفها واختلف
قدرها أم لا بالكيل وفي
صورة متقوم كخمر من
زادت احداها بوصف
يقضى زيادة قيمتها
وكخمر يرين واجتماعها
كخمر وكلين وثلاثة خنازير
وقبضت احدا اجناسا او
بعضه بالقيمة عندهم براهها
(ومن انفذت بالاسلام)

الزركشي شرح م (وقوله ولا) أي بان قبضه غير الرشيدة بنفسها رجع لاعتقادهم على الأوجه عبارة
القوت بنقاشي لم ارفه نصا هو انه لو كان قبضها الخمر والخنزير ونحوه في حال صفرها او جوعنها او
سفهها او قبضته مكره هل يكون ذلك كالعدم حتى يقضى لها مهر المثل على المذهب بعد الاسلام او عند
الرافع اليها او يكون قبض الكبيرة الرشيدة او يقال اذا اعتبروه فلا مهر ولا واجب هذا موضع تأمل
اه قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر يملك بمن الخمر الذي باعه فلهذا يوجب عليه الرد لاحال
الكفر ولا بعد الاسلام وحيث اذا كان مسلم عليه دين ودفع له عن ذلك وجب عليه قبوله وبأجاب الفقهاء
في فتاوى لكن الرافعي في باب الجزية قال اصح القولين لا يجبر على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج الى الجمع بين
الكلامين اه وقوله قضية كلامهم الخ يمنع ان قضية كلامهم ذلك فلا اشكال (وقوله ويظهر أن الحر الذي
الخ) كذا شرح م (وقوله وذكر في الصداق خلافه) لكنه في الذين ينكح (وما هنا في الحريين) وفيما اذا
اعتقدا ان لا مهر بحال خلافه ثم أي في الصداق فيها شرح م (وقوله وانما الذي الخ) كذا شرح م
وقد يخدشناه انه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتأمل (وقوله يأتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يبرأ

منها أو منه (وإذا دخل) أو استدخال من محترم بان اسلم احدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلما المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم) في
لا استقراره بالدخول واورده عليه انه لو نكح اما او بنتها ودخل بالام ثم اسلم وجب لها مهر المثل مع انها انما اندفعت باسلام بعد دخول ويرد
بمنع هذا المحصر وانما الذي دفعه في الحقيقة صيرورتها حرما بال عقد على بنتها على انه يأتي قريبا ان محل وجوب مهر المثل ان فسد المسمى

(والا) يصح وكان قد سمي فاسدا ولم تقبضه في السكر (فهر مثل) لحاقه مقابل الوطء فان قبضت به في السكر فكما رأف (أو) اندلعت
باسلام (قبله) أى الدخول (وصح) النكاح لاستيفائه شرائطه أو على الأصح انه يحكم بصحته (فان كان الاندفاع باسلا مهلاشي لها) لان
الفرقة من جهتها واذما يجب لها شي مع صحته فاولى مع فساده اذا فرض أن لواط (٣٣٥) فقولوه وصح غير قيد هنا بل فيما بعد كما يعلم

عما يأتي وبهذا يندفع
الاعتراض عليه (أو
باسلامه) وصح النكاح
(فنصف مسمى ان كان)
المسمى (صححا) (الاصح
كخمر (نصف مهر مثل)
ككل تسمية فاسدة فان لم
يشم شي فمتعة أما اذا لم
يصح النكاح فلاشي لها
لان الموجب في النكاح
الفاقد انما هو الوطء أو
نحوه ولم يوجد ولو ترفع
الينا) في نكاح أو غيره
(ذى) أو معاهد (ومسلم
وجب) علينا (الحكم)
بينهما جزما (أو ذهبا)
كهوديين أو نصرانيين أو
ذى معاهد (وجب)
الحكم بينهما (في الاظهر)
قال تعالى وأن احكم بينهم
بما أزل الله وهي ناسخة كما
ضح عن ابن عباس رضى
الله عنهما فقله أو اعرض
عنهم أما بين يهودي
ونصراني حل التخيير فلا
نسخ وهو أولى وحيث
وجب الحكم بينهما لم
يشترط رضا الخصمين بل
فينبى جزما وقيل على
الخلاف لا معاهد لانالم
تلتزم دفع بعضهم عن بعض
وعليهما رضا أحدهما
وحيث يجب الاعداء

في المسئلة المذكورة وقوله قد سمي أى الزوج لها معنى (قولوه وعلى الاصح) الموافق لما مر على الصحيح
(قولوه هنا) أى فى الاندفاع باسلا ما وقوله فيما بعده أى فى الاندفاع باسلا (قولوه المثل أو باسلا ما) (الخ)
وظاهر كلامه أن المحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يميل اليه ونقله عن القفال وهو المعتد كما رجحه ابن
المقرئ فيمن أسلم وتحت أم وبنتها ولم يدخل بواحدة منهما رجحه الباقين معنى ونهاية وتقدم فى الشرح
ما يوافقه (قولوه فان لم يسم شي) (الخ) أى ونكحها تفويضا واعتقدوا ان لا مهر كاسبق أو الواجب نصف مهر
المثل ان كان الاندفاع قبل الوطء والا فكله لان عدم التسمية من غير المفوضة يوجب مهر المثل اه ع
(قولوه المتزوج في الاظهر) أهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما نى واستوفيتاه وبه صرح الباقين ونهاية
ومعنى (قولوه وعليهما) أى المعاهد نى أى اذا لم يترافعا مع مسلم أو ذى بقربة ماهر اه رشيدى (قولوه)
وعليهما حل التخيير (الخ) عبارة المعنى ومنهم من حمل الآية الاولى على الذميين والثانية على المعاهدين وهذا
أولى من النسخ ولهذا قيد المصنف بالذميين اه (قولوه وهو) أى الحمل أو لى أى النسخ (قولوه لا معاهدان)
وفهم بما نقرر عدم لزوم الحكم لنا بين حريين أو حرين ومعاهد أو الظاهر كما قاله الأذرى انه لو عقدت
الذمة لاهل بلدة دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم نهاية ومعنى (قولوه)
وحيث يجب الاعداء (المحضور) عبارة المعنى واذا وجدنا الحكم وجب الاعداء المحضور والافلاحيان
اه (قولوه يجب الاعداء) أى الطلب اه ع عبارة الكردي أى اعانة الطالب منهما احضار خصمه وان
لم يرض أى خصمه اه (قولوه والمحضور وطلبه رضا) يعنى لا يجب فى الرضا الصراحة بل حضور أحدهما
وطلب حضور الآخر كان رضاه اه كرى (قولوه رضا) أى بالحكم اه ع (قول المثل أو باسلا ما) (الخ)
قيد لقوله ما نقره (قولوه مع تقدم كثير من صوره) قد منع أن الذى مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور
ليمن أسلم منهم وهذا الضابط فيها آثار افعو الينا فى حال الكفر واستغنى النصف عن إعادة تلك الصور هنا
بهذا الضابط الذى حاصله ان حكمهم اذا ترافعا الينا حكمهم اذا أسلموا فيما يقرن عليه ومالا اه
رشيدى (قولوه بخلاف ما لو علمناه) (الخ) حال من مقدروا الأصل فقرهم لو ترافعا الينا على نحو نكاح (الخ) (قولوه)
اعرضا عنه) ولا نفرق بينهم اه معنى (قولوه الا ان رضى بحكمنا) (الخ) فان قيل قد مر فى نكاح المحرم انا
نفرق بينهما وان لم يرضوا بحكمنا فلا كان فى الاختين كذلك اوجب بان المحرم اشد حرمة لان منع نكاحها
لذا تم وانما منع فى الاختين للبهية الاجتماعية معنى وسم (قولوه ويجيبهم حاكنا فى تزويج كتابية لاولى لها)

(قولوه وجب مهر المثل) أى اللام (قولوه لا معاهدان) (الخ) والظاهر كما قاله الأذرى انه لو عقدت الذمة
لاهل بلدة دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم شرح م (قولوه ولو
جامنا) (الخ) كذا شرح م (قولوه ان رضاعه الا ان رضى بحكمنا) هلا جعل طلبه فرض النفقة رضاعا على
قياس قوله السابق وطلبه رضا الا ان يقال انما يطلب فرض النفقة لا ما يتماق بنفس النكاح (قولوه)
اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) كذا فى الروض فلم يكف بالرضا الذى تضمنه الترافع اطلب النفقة وعبارة
مع شرحه ولو ترافعا أى الكفار الينا فيما فى النفقة كان جامنا كافر وتحت اختان وطلبوا فرض النفقة
اعرضا عنهم لم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضى به فرنا بينهم بان ناره باختيار أحدهما اه
لكنه قابل ذلك ناهضه مع شرحه وان نكح الجورسى محرما له ولم يترافعا الينا لم تعرض عليهما فان اترضا
الينا فى النفقة فرنا بينهما أى ابطنا نكاحهما ولا نفقة لهما بالترافع اظهر اما يخالف الاسلام فاشبهه ما لو

والحضر وطلبه رضا (ونقرهم) أى الكفار فترافعا فيما (على ما نقرهم) عليه (أو باسلا ما لا ترافعا) (الخ) (قولوه) (الخ)
مع تقدم كثير من صوره لانه ضابط صحيح يجمعها وغيرها فافهم على نحو نكاح خلا عن ولوى وشو دلا على نحو نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه
فيهم ولم يترافعا الينا فيه فلا تنرض لهم ولو جامنا من تحت اختان اطلب فرض النفقة مثلا اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا فانه باختيار
أحدهما ويجيبهم حاكنا فى تزويج كتابية لاولى لها بشهودنا ومن ثبت عليه منهم زنا أو سرقة

حدود إن لم يرض أو شرب بخمر لم يجدوا رضى لا اعتقادهم حالاً فان قلت يشك على حد الحنفى بشرب ما لا يسكر قلت يفرق بان من عقيدة الحنفى ان العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الأدلة الشاهدة بضعف رايه فهو لا كذلك هم فان قلت ما فرق الخبر نحو الزنا قلت لانها اسهل لانها احلت وان اسكرت في ابتداء ملتوا تلك لم تحل في مدة قط فن ثم استثبتت اعنى انحر من قولهم يلزم الحكم بينهم بحاكم الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما ازل الله وحضار التوراة لرجم الزانيين انما هو لشكذب ابن صور بالدين في قوله ليس فيها رجم لا لراية اعتقادهم ولو تجا كموالينا بعد القبض في بيع فاسد (٣٣٦) اقبله وقد حكم حاكمهم بما ضانه لم تعرض له ولا نقضناه كذا اطلقوه وهو مشكل بما

مرفى نحو التكاخ المؤقت او بشرط نحو خيار من النظر لا اعتقادهم وان لم يحكم به حاكمهم فالوجه ان المراد بحكم حاكمهم هنا اعتقادهم اى فان اعتقدوه صحيحاً لم نتعرض له والا نقضناه حينئذ فالخاصل كما علم من هذا مع ما مر في قولى فان قلت ما الفرق الى آخره انهم متى نكحوا نكاحاً او عقدوا عقداً اعتدلا عندنا لم نتعرض لهم فيه ثم ان ترافعوا اليها فيه اوفى شئ من آثاره وعلمنا اشتداله على المفسد وليس لنا البحث عنه فبما يظهر لان الاصل في انكحتم الصحة كانكحتمنا نظرنا فان كان سبب الفساد منقضياً اثره عند الترافع كالخلع والى والشهود وكما رتبته العدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضت وكانت بحيث تحل له الآن اقرناهم وان كانت بحيث لا تحل له عندنا فان قوى المانع كمنكاح امه بلا

اى فيزوجها الحاكم بالولاية العامة اه رشيدى (قوله اى) اى بما يترتب على الزنا والسرقة من الجلد والتغريب او الرجم ومن القطع وغرم المال اه عش (قوله بشرب ما لا يسكر) اى قدر لا يسكر من النبيذ (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وايضا الحنفى يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة اه سم (قوله بضعف رايه الخ) اى الحنفى اى امامه (قوله اعنى الخ) تفسير لنا بفاعل استثبتت (قوله يلزمه) اى حاكمنا (قوله واحضاره) اى النبى صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله وقد حكم الخ) قيد للمعطوف فقط اخذنا بما يأتى في الحاصل (قوله ما الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعبرتم بما الفرق اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخرو وغيره انهم الخ (قوله وعقدوا عقداً مختلفاً) ومنه العقد بلا صبغة او بلا رواية فاذا ترافعوا اليها فيه اقرناهم لا نقضاً بالمفسد عند الترافع كمنكاح بلال ولا لاشوداهم عش (قوله) وليس لنا البحث عنه اى عن اشتال انكحتمهم على مفسد اى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد اننا لا نبحث عن اشتالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد او زائل فنيقه فامرنا اننا ننقض عقدهم المشتعل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحت بمنع علينا ونكح بالصحة مطلقاً كذا اظهر لليتامل اه رشيدى (قوله لان الاصل) المواقيت لما رى في التحالف في البيع لان الظاهر اه رشيدى (قوله في انكحتمهم الخ) الانسب في عقودهم الخ ركع قودنا الخ اه سيد عمر (قوله بحيث تحل له الخ) اى عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ اى الآن فنفي كلامه احتباك (قوله ومنه) اى المانع القوى (قوله) ومشروط فيه نحو خيار الخ اى قبل انقضاء المدة اخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه مؤبداً (قوله مطلقاً) اى ترافعوا اليها ام لا اه عش (قوله اى ان التحقيق عندنا منهم ايمه وامكنتين الخ) فيه ما سلف لك في كتاب الصلاة فلا تنقل اه سيد عمر (قوله ما قررته) اى بقوله وان ضعف كد وقت الخ اه كرى ولعل الاولى اى بقوله ثم ان ترافعوا الى قوله ان قلت (قوله وما هنا) اى ما قررته هنا (قوله لان ذلك) اشارة الى قوله حلى الخ اه كرى (قوله لم نعلم الخ) قد قبله لعل يعتبر حينئذ اعتقادهم اه سم (قوله) وكان الفرق اى بين نحو عقد نكاح مؤقت وبين صيغ الطلاق (قوله على عقود مختلفة) اى في صور ضعف المانع وقوله وما هنا كبحض اثر يعنى ان الطلاق اثر عقد النكاح اه كرى (قوله وما هنا) الاولى هناك

اظهر الذمى الحرمة انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كافي مسئله الاختين وقد يفرق بان امر نكاح المحرم اعظم من جمع الاختين فلنامل (قوله يفرق بان من عقيدة الحنفى الخ) وايضا الحنفى يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة (قوله ما الفرق الخ) كانه رواية بالمعنى فانه لم يعبرتم بما الفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) يرد عليه ما قدمه مال فصل يجرم نكاح من لا كتاب له او ايدى به بحث السبكي فانه من احكام الدنيا وقد بنا على انهم مكفون بفرع الشرع اربعة فاجعه وتامله يظهر لك ذلك اللهم الا ان يريدتم بالحكمة غير ذلك لانهم لا العقاب في الآخرة لكنه من ابعد البعيد من سياقه خصوصاً وهو غير مراد قطعاً في المسلم الذى الحق به الكافر في ذلك فتامله (قوله لم نعلم اشتداله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم

شروطاً ومطلقاً ثلاثاً قبل التحليل لم ننظر لا اعتقادهم وفرقنا بينهم احتياطاً لرق الولد للوضع ومنه فيما يظهر عدم الكفاءة بزيادة دفعا لما روى ان ضعف كد وقت اعتقدوه مؤبداً ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مقصورة نظراً لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكفون بالفروع فلم نؤاخذهم بها مطلقاً قلت ذلك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندنا انهم ليسوا مكفنين الا بالفروع المجمع عليها دون المختلف فيها الا لعقاب فيه الا على معتقد التحريم او القلدة ولا ينافى ما قررته حلى في شرح الارشاد قول المارردى العبرة في صيغ طلاقهم بما عتدتم على ان محله ما اذا لم يترافعوا اليها ولا احكمنا باعتقادنا لان ذلك في آثاره قد لم نعلم اشتداله على مفسد وما هنا في آثاره عقد علم اشتداله عليه وكان الفرق اننا قد نقرهم على عقود مختلفة ترغيباً في الاسلام

بزيادة الكاف كما مر انفا في نسخة الكردى من الشارح **قوله** وما هنا محض اثر لا ترغيب الخ قد يمنع ان الاثار لا ترغيب فيها اه سم

(فصل في احكام زوجات الكافر) **قوله** اذا اسلم الخ قيد بذلك لانه لم يذكر جميع احكام الزوجات هنا اه عش **قوله** كافر حر الى قول المتن والطلاق اختيار في النهاية لا قوله لما مر اول الباب وقوله وفيه بسط الى المتن **قوله** حر شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك انه اختيار اربع بل انه يلزمه ذلك ومؤنه الى الجميع لا الاختيار وقد وجه بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقد يؤيد من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه عش **قوله** الحرائر اى وسياتي حكم الاما **قوله** قبله اى الزوج **قوله** وان لم يسلمن لو قال ولم يسلمن كفى فان حكم ما لم يسلمن علم من قولها اسلمن معه وعليه فالاول للحال اه عش قول المتن لومه اختيار اربع كالصريح في انه لا يجوز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة فليس له الانتصار على واحدة خلافا لمن زعم على شيخنا الرملى خلافه مر اه سم على حج اه عش عبارة الحلبي قوله لومه اختيار ما يحق ان لم يطلب منه وليس له ان يختار ما دون مباحة اى يائمه بذلك اه وعبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصهم الذي يظهر في توجيه لزوم اختيار اربع الذي اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع يندفع بالاسلام ونقي الاربع في العصمة مهمات لا تزيل الا بهام الا لا اختيار اربع اذ به تعين باقية العصمة من زائلها واختيار ما دونها ليس طلاقا بقي من تنمة الاربع نعم يظهر انه لو طلق بعد اختيار معينة ما عداها زال المحذور اه وقوله نعم يظهر انه الخ برده ما ياتي من قول الشارح مع المتن والطلاق اختيار للطلقة اذ لا يخاطب به الا الزوج فان طلق اربعاً تعين لكل النكاح وان دفع الباقي شرعا اه ووجه الردان طلاق ما عدا معينة اختيار لمن جميعا فالمحذور هو الا بهام باقى على حاله **قوله** لو ما حتما لتنا كيد الرد على الزاعم الا في **قوله** لمن زعم الخ وافقه المغني عبارته تنبيه تعبير المصنف بلزوم اختيار اربع يوم من اجاب العدد وليس مراد ابل المراد ان اصل الاختيار واجب وما امساك اربع بخاتره لانه يلزمه ذلك كما قاله جمع من شراح الكتاب منهم ابن شهاب بن قاسم والديهاطي لكن ظاهر الحديث اللزوم والوفاء بل عدم لزوم يحمل الامر في الحديث على الاباحة كسائى عن السبكي والاذعى اه بخذف **قوله** ذلك اى اختيار الاربع **قوله** ان تامل الخ قيد للمتن اه رشيدى عبارة الكردى قيد للزوم واحتراز عن لا يتاهل فانه لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكافا كائى اه **قوله** ولو مع احرام الخ غايه للثبوت **قوله** بان يختار الخ نصو ير للضمي **قوله** كائى اى قبيل قول المصنف والطلاق اختيار **قوله** لحرمة الزائد الخ تعليل للثبوت **قوله** لا امسا كن عطف على اختيار اربع سم ورشيدى **قوله** تقدم من الى قوله لا اجتماع سلام من في المغني لا قوله ولو اسلم معه اى امان لم يتاهل **قوله** ولو ميتات ولا نظر لثمة الارث فيرثن اه الميتات المختارات غير الكنيات اه معنى **قوله** تقدم من الخ تعميم للثبوت اى سواء تقدم نكاحه او تاخر الخ **قوله** للبر الخ تعليله وللتعميم الذى في الشرح **قوله** فدل اى عدم التفصيل **قوله** كاهو شان الوقائع الخ اى والقاعدة ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال لقاعدة اخرى وهى وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال

قوله وما هنا محض اثر لا ترغيب فيه قد منع ان الاثار لا ترغيب فيها

(فصل في احكام زوجات الكافر اذا اسلم **قوله** حر شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك ان له اختيار اربع بل انه يلزمه ذلك ومؤنه الى الجميع لا الاختيار وقد وجه بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقد يؤيد من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه عش **قوله** في المتن لومه اختيار اربع كالصريح في انه لا يجوز اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة فليس له الانتصار على واحدة خلافا لمن زعم على شيخنا الرملى خلافه مر **قوله** لا امسا كن عطف على

وما هنا محض اثر لا ترغيب فيها
فيه لحكمنا فيه باعتقانا
(فصل في احكام زوجات الكافر اذا اسلم
وهن زائدات على العدد الشرعى اذا اسلم) كافر حر
(وتحته اكثر من اربع)
من الزوجات الحرائر
(واسلمن معه) ولو قبل وطء
(او) اسلمن قبله لم اسلم هو
او عكسه بعد نحو وطء وهن
(في العدد او كن كنيات)
يجل للمسلم نكاحهن وان لم
يسلمن (لومه) لزوجها حتما
خلافا لمن زعم ان معنى لومه
ان له ذلك ان تامل للاختيار
لكونه مكلفا او سكرانا
مختارا غير مرتد ولو مع
احرام وعدة شبهة (اختيار
اربع) ولو ضا بان يختار
الفسخ لفي اذ عليهن كائى
لحرمة الزائد عليهن
لا امسا كن فله بعد اختيارهن
فراقهن (منهن) ولو ميتات
فيرثن تقدم او تاخرن
استوفى نكاحهن الشروط
لم يستوفها كان عقد عليهن
معا للخبر الصحيح السابق انه
صلى الله عليه وسلم امر من
اسلم وتحته عشرين ان
يختار اربعاً ولم يفصل له
فدل على العموم كاهو
شان الوقائع القولية

وحمله على الأوائل تردة رواية الشافعي والبيهقي فيمن تحته خمس اختار أو لاهن للفراق على تجديد العقد مخالف للظاهر من غير دليل وإسلام من فيه رق على أكثر مننتين كإسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد يتصور اختياره لأربع بأن يعق قبل إسلامه سواء قبل إسلامه أو بعده ومعه أو بعد إسلامه (٣٣٨) وقبل إسلامه لأن العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حرو من ثم امتنع عليه امساك الأمة

ولو أسلم معه أو في العدة ثنتين
ثم عتق ثم أسلمت الباقيات
فيها لم يخر الأثنتين ولو من
المتاخرات لاستيفاء عدد
العبد قبل عتقه ما من لم
يتأهل كغير مكلف أسلم
تبعافير عقب اختياره لجماله
ونفقته في ماله وإن كن
الفا لهن بحسب ما لحقه
(وبندفع) باختياره الأربع
نكاح (من زاد) منهن على
الأربع المختارة لكن من
حين الإسلام أن أسدوا معا
ولافن الإسلام السابق من
الزوج والمندفعة فتحسب
العدة من حيثئذ لانه السبب
في الفرقة لا من حين الاختيار
وفرقتن فرقة فسخ لا فرقة
طلاق أو أسلمت على أكثر
من زوج لم يكن لها اختيار
على الأصح أسدوا معا أو
مرتباتهن إن ترتب النكاحان
لهن الأول وكذا لو أسدوا
دونها والأول وحده هو
كناية فأن مات ثم أسلمت
مع الثاني أقرت معه إن
اعتقدوا صحته وإن وقعا
معا لم تفرع واحد منهما
مطلقا (وإن أسلم) منهن
(معه قبل دخول أو) أسلم
منهن بعده أو قبله بعد الدخول

(في العدة أربع فقط) بأن اجتمع إسلامه وإسلام من قبل انقضائها وليس تحته كناية (تدين) واندفع نكاح من في لتذر الميئات
إمساكن وتختلفن عنه في الأولى وعن العدة في الثانية وألهم ما تقرر فيها أنه لو كان تحته ثمان مثلا فأسلم أربع لم يخرهن وأسلم الزائدات
أو بعضهن في العدة أو كانت الزائدات كنيات لم تعين الأول وإنه لو أسلم أربع ثم انقضت عدتهن أو من ثم أسلم ثم الباقيات عدتهن تعينت
الاخيرات لاجتماع إسلامهن (١) قول المحقق قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل إسلامهن أو بعده أو معه اه من هامش

مع إسلامه قبل انقضاء عدته ولو اسلم اربع ثم هو قبل انقضاء عدته وتخلفت الباقيات حتى انقضت عدته من حين إسلامه او من مشركات تعينت الاوليات لما ذكر فان لم يتخلل بل اسدل قبل انقضاء عدته من حين اسلامه اختار اربعا كيف شاء لا اجتماع اسلامه واسلام الكل قبل انقضاء عدته (ولو اسلم وتحتاهم وبنتها كتابتان او) غير كتابيتين ولكن (اسلما ٣٣٩) فان دخل بهما (او شك في عين المدخول

بها حرمتا ابدا) وإن قلنا بفساد انكحهم لان وطء كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى إن صحح والا فمر مثل (والا) دخل (بواحدة) منهما او شك هل دخل بواحدة منهما او لا (تعينت البنت) واندفعت الام لحرمتها ابدا بالعقد على البنت بناء على صحة انكحهم (وفي قول يتخير) بناء على فسادها (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعينت) البنت ايضا لحرمه الام ابدا بالعقد على البنت او بوطنها (أو) دخل (بالام حرمتا ابدا) الام بالعقد على البنت بناء على صحة انكحهم وهي بوطء الام ولها مهر المثل بالوطء كذا قالا واعترض بان قياس صحة انكحهم وجوب المسمى واجيب بحمله على ما إذا فسد المسمى (وفي قول بقي الام) بناء على فساد انكحهم ومن اندفعت منها بلا وطء لاهرها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الثقال ان صححنا انكحهم (أو) اسلم حر (وتحتاهمة) فقط (واسلمت معه) قبل دخول او بعده (أو) اسلمت بعده او قبله (في العدة اقر) النكاح (ان

البيت كما تقدم الا ان يكون موته قبل اسلامه بمنزلة انقضاء عدته قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو ميتات مفروضا فلما إذا من بعد اسلامه فليزج مع على حج ام عس عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصا والعبارة المذكورة هي عبارة اصل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم انه إنما ينظر إلى الميتة إذا اجتمع اسلامه واسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اه اقول لما مر انفا عن المعنى كالصريح في ذلك (قوله ثم موخ) انظر عكسه اه سم اقول حكمه كحكم الاصل اخذا من التعليل وقوله الاق فان لم يتخلل الح يجرى في العكس ايضا (قوله لما ذكر) اي لا اجتماع اسلامه الخ اه عس (قوله فان لم يتخلل) مكرر مع قوله فاسلم اربع الخ فانه مندرج فيه (قول المتن وتحتاهم وبنتها) نكحهما معا ولا اه معنى (قوله او غير كتابيتين) الى قول المتن عند اجتماع اسلامه في المعنى (قوله لان وطء كل بشبهة يحرم) اي فينكح اولى ولبقن تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لا لان الاسلام كابتداء النكاح ولا بدعته ابتداءه من ثبوت حل المنكوح اه معنى (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في صورة الشك للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل وبوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمعنى في صورة الشك على بطلان نكاحها اسم (واندفعت الام) واستحققت نصف المسمى ان كان صحيحا والآن نصف مهر المثل لا ندفع نكاحها بالاسلام قبل المدخول وهذا ما رجحه ابن المقرئ وبصرح القيني وغيره وقيل لاشي لها بناء على فساد انكحهم اه معنى (قوله حرمة الام ابدا الخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في اصل الروضة وعلم كما علم امر ان كان المسمى فاسدا وإلا فلها نصف المسمى اه معنى (قوله بالعقد على البنت) اي بناء على صحة انكحهم او بوطنها اي بناء على فسادها (قوله او دخل بالام) اي انقطاع معنى (قوله وهي) اي الام (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة المعنى والنسبة على ما إذا نكح الام والبنت بمهر واحد فانه يجب للام مهر المثل كالنكح نسوة غير واحداه (قوله ولها نصفه عند الثقال) تقدم عن المعنى انفا وعنه وعن النهاية في مبحث نكاح الكفار اعتباه ومال الشارح هناك ايضا الى ترجيحه (قوله ان صححنا انكحهم) يعني بناء على صحة انكحهم فكلام الثقال مبنى على صححتها كان كلام ابن الحداد مبنى على فسادها خلافا لما يومه من صنيعة اه رشيدى (قوله بعد الخ) اي بعد اسلام الزوج وقوله حيث نذاى حين اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لو حلت له الامة عند اجتماع اسلامها (قوله او عكسه) اي وتختلف عن اسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) او بعد دخول ولم يجمعهما الاسلام في العدة ولم تحمل له عند اجتماع الاسلامين اه معنى (قوله لما مر اول الباب) اي من ان النكاح قبل المدخول لم يتأكد

ميتات مفروضا فلما إذا من بعد اسلامه فليزج مع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمتا ابدا) انظره في الشك مع احتمال ان المدخولة البنت فلا تحرم لان برادها ان الحرمة ظاهر احقى لو تبين ان المدخول البنت حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في صورة الشرح وهي ما لو شك في عين المدخول بها للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل وبوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحها (قوله بوطء البنت^(١)) وكذا بمجرد العقد الصحيح على البنت (قوله وهي) اي البنت وقوله ولها اي الام (قوله لاهرها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الثقال) تقدم في شرح ونكاح الكفار صحيح ما يتعلق بذلك

حلت له الامة عند اجتماع اسلامه واسلامها لاعتباره مع خوفه العنت حيث نذاى عنه نكاحها حيث نذاى خلاف ما إذا لم تحمل له الان ولو طلقها في الحالة الاولى ثم ليس رحلت له رجعتها لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) غن اسلامه او عكسه (قبل دخول تنجزت الفقرة) لما مر اول الباب (١) قول المحشى (قوله بوطء البنت الخ) الذي في الشرح حرمة الام ابدا بالعقد على البنت او بوطنها اه من هامش

والكتابية هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (او) اسلم وتحت (امام واسلمن معه) ولو قبل وطه (او) اسلمن قبله وبعده (في العدة اختار امة) واحدة منهن (ان حلت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند) اجتماع (اسلامه و) اسلامهن) قيد في اختيار امة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه و) اسلامها لانه في امة معينة منهن كما يأتي وذلك لحل ابتداء نكاحها حينئذ وينفسخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كله ولا اختار اثنين (والا) (٣٤٠) بان تحل له الامة عند اجتماع اسلامه و) اسلامهن (لندفعن) كلهن من حين الاسلام لحرمه

ابتداء نكاح واحدة منهن حينئذ ولو اخص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو اسلم ذو ثلاث امام فاسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخران وهما لا يحلان تعينت الاولى او الاولى والثانية وهما يحلان دون الثانية اختيار واحدة منهما ولو اسلم على اربع امام فاسلم معه ثلثان فتعنت واحدة من المتقدمتين ثم اسلمت المتخلفتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حرة عند اسلامه و) اسلامها لانكاح الفنة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع اسلامها و) اسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهما هذا ما ذكره واعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تنقيحه انه يتخير بين الجميع لان التعينة في حالة الاجتماع في الاسلام كانت امة لكن اطال السبكي في ردده والانتصار الاول وفيه بيطمهم في شرح الارشاد الكبير فراجعهم (او) اسلم حرا وتحت (حرة) تصلح للتمتع وامام

(قوله والكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنتجز الفرة لحل الحرة الكتابية للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) اي وجدت شروط نكاح الامة او لا اه ع (قوله قيد) اي قول الماتن و) اسلامهن قيد الخ اه سم (قوله كما يأتي) لعلى قوله ولو اخص الحل بوجوده الخ (قوله وذلك) الى قول الماتن والاختيار في المعنى الاقوى لو واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه يسقط الى الماتن وقوله وان ماتت او ارتدت (قوله وذلك) راجع الى ما في الماتن (قوله هذا ان كان حرا) اي كاعلم من قوله السابق اسلم حرا اه ع (قوله والا) اي بان كان فيرق (قوله لحرمه) ابتداء نكاح واحدة الخ اي فلا يجوز اختيارها كذوات المحارم اه معني (قوله حينئذ) اي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار بوجوده في بعضهن الاخصر ببعضهن (قوله تعين) اي ذلك البعض بالزوجية اه سم (قوله وهي تحل له) اي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامها بعبارة المعنى وهو معسر خائف العنت اه (قوله وهما لا يحلان) اي بان كان موسرا عند اسلامها وكذا يقال فيما بعده اهرشيدى والواو احوال (قوله او الاولى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المعنى فعل هذا الواو على ثلاث امام فاسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم الثانية في عتدها وهو وسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى وبغيره في الاختيار اه (دون الثانية) اي لم تحل له حين اسلامها (قوله منهما) اي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحها) معتمدا ع (قوله عند اسلامه و) اسلامها) اي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبها الخ) قضيت انه لو قارن عتقها باسلامها اندفعت الفنة المتقدمة ايضا (قوله هذا) اي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح الفنة المتقدمة ما ذكره اي تبعا للغزالي وهو الظاهر وجري عليه ابن القمري في روضه اه معني (قوله وفيه) اي في المقام وفي الانتصار الاول (قوله او اسلم حرا) اما غير الحرة اختار اثنين فقط اه معني (قوله تصلح للتمتع) اي ويقر على نكاحها اه معني (قوله او اسلمن قبله الخ) اي قبل اسلامه وكن مدخرا ليهن اه معني (قوله وان ماتت) ولومات قبل اسلامه و) اسلام الامام قبل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه اه سم اقول وهو اي السقوط قضية لتعليقها ويؤيده ايضا الضابط الاقنى (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المعنى فله اختيار واحدة منهن اه (قوله وهي غير كتابية) اي لم يجل ابتداء نكاحها نهاية ومعنى اي اما ان كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الامام اه ع (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله لو) اي استلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لو وقوعه) اي

(قوله الكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنتجز الفرة لحل الحرة الكتابية للمسلم (قوله مطلقا) اي ولو كتابية (قوله قيد) اي قول الماتن و) اسلامهن قيد الخ (قوله تعين) اي بعضهن (قوله عند اسلامه و) اسلامها) اي عند اجتماع الاسلامين (قوله وان ماتت) لو ماتت قبل اسلامه و) اسلام الامام قبل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار وبدل عليه تغيير الركنين بقوله اما اذا تاخر عتقهن عن الاسلامين بان اسلم ثم اسلمن ثم عتقن استمر حكم الامام عليهن فتعنت الحرة فان

واسلمن اي الحرة والامام (معه) ولو قبل وطه واسلمن قبله وبعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت او ارتدت سواء الاختيار اسلم الامام قبله ام بعد هاهم بين اسلام الزوج و) اسلامها (وان دفعن) اي الامام لانها تمنعن من ابتداء فكذا واما ومن ثم لو لم تصلح لاختار واحدة منهن كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر (وان اصرت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فاقضت عتدها) وهي مصرة (اختار امة) ان حلت له حينئذ لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالو كالتحضت الامام اموالا واختار امة قبل انقضاء العدة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لو وقوعه

في غير وقته ليجدده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتق) أى الامام (ثم أسلم في العدة فمكحراثر) أصليات المكحله قبل انقضاء عدتها (فيختار) الحر منها (اربعاً) وكذلك أسلم ثم عتق ثم أسلم أو عتق ثم أسلم ثم أسلم وضابطه أن يعتق قبل اجتماع اسلامه واسلامه فان تأخر عتقه عن الاسلام تعينت الحرة ان كانت وصلحت والاخترامة محل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامه بتقديمه عليه

(والاختيار) أى أفاضه (الدالة عليه) (اخترتك) أو اخترت نكاحك أو تقريره أو حبسك أو عقدك أو قرر نكاحك (أو قررت نكاحك أو امسكتك) أو امسكت نكاحك (أو ثبتك) أو ثبت نكاحك أو حبسك على النكاح وكلها صرائح الا ما حذف منه لفظ النكاح ومثله مراده كالزواج فكناية بناء على جواز الاختيار بها نظرا الى انه ادا تم مجرد اختيار الفسخ للزائدات على الاربع يعين الاربع للنكاح كما لو قال لمن اريدكن وان لم يقل للزائدات لا اريدكن لكن يظهر اخذا بما تقرر ان اريدكن للنكاح صريح ومع حذفه كناية ونحو فسخت او زلت او رفعت او صرفت نكاحك صريح فسخ ونحو فسختك أو صرفتك كناية (والطلاق) بصريح و كناية ولومعلقا كان نوى بالفسخ إطلاقا (اختيار) للطلقة إذ لا يخاطب به الا الوجه فان طلق اربعا تعين للنكاح وان دفع الباقي شرعا ولا يتأق ما تقرر في الفسخ قاعدة ان ما كان صريحا في بابه لانها

الاختيار وكذا ضمير فيجدده (قوله ولو أسلمت الحرة) أى معه وفى العدة نهاية ومعنى (قوله أى الامام) أى قبل اجتماع اسلامه واسلامه نهاية ومعنى (قوله من اربعا) أى ولو دون الحرة اه معنى (قوله او عتق ثم أسلم الخ) أو عتق ثم أسلم ثم أسلم (فرع) أو أسلم من امامه وفى العدة واحدة ثم عتق ثم عتق الباقيات ثم أسلم اختيار اربعا منهن لتقدم عتقه على اسلامه اه معنى (قوله فان تأخر عتقه الخ) بان أسلم ثم أسلم أو عكسه ثم عتق اه معنى (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزكشى بقوله اما اذا تأخر عتقه عن الاسلام بان أسلم ثم أسلم ثم عتق استمر حكم الامام عليهن فتعين الحرة ان كانت والاخترامة فقط بشرطه اه سم (قوله ان كانت) أى وجدت اه عش وبارة سم أى تحته وان ماتت اخذ ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قول المتن والاختيار اخترتك الخ) وليس الشهادة شرطه بخلاف ابتداء النكاح اه عش (قوله أى أفاضه) الى قوله ولا يتألف في التأليف والمعنى الا قوله ومثله مراده كالزواج (قوله وكلها صرائح) أى فلا تحتاج لنية اه عش (قوله ومثله الخ) أى مثل النكاح مرادف النكاح وقوله فكناية أى فاحذف منه ذلك فكناية اه كرى (قوله كالزواج) أى والعقد (قوله بناء على جواز الاختيار الخ) واعتمده الى الجواز والمعنى والنهية (قوله بها) أى الكناية (قوله نظرا الى انه) أى الاختيار ادا مه أى لا ابتداء نكاح (قوله ويجرد اختيار الفسخ الخ) أى بدون ان يقول للاربع اخترتن (قوله كالو قال الخ) أى قياسا عليه (قوله بما تقرر) أى فى قوله وكلها صرائح الا الخ (قوله ومع حذفه) أى النكاح ومراده (قوله) ونحو فسختك او صرفتك كناية وعلم بما تقرر صحة الاختيار بالكناية وان منعه المارورى والرويان وقال انه كابتداء النكاح نهاية ومعنى (قول المتن والطلاق اختيار) اطلاهم المذ كرى على تأمل من حيث المدرك اذا الجاهل القريب المذهب بالاسلام كيف يؤخذ بذلك اه سيد عمر (قوله ولو معلقا) أى ولو كان الطلاق بفسخ معلقا وقوله كان نوى التمثال الكناية (قوله ما تقرر في الفسخ) أى من كونه كناية في الطلاق اه سم أى مع كونه صريحا في الفسخ عبارة عش أى من صراحته مع النكاح وجعله كناية بدونه ووقع الطلاق بنية المشار اليه بقوله كان نوى الخ اه (قوله ما كان صريحا في بابه) أى وجدته نافذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناء هذا) أى ما تقرر في الفسخ وقوله منها أى القاعدة المذكورة (قوله ويوجه) أى ذلك السر بان قضية القاعدة الخ فيه تأمل (قوله كبرى) أى كالفسخ المطلق فلا يعتد بنية الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أى تعليق الفسخ المراد به الطلاق كالأجوز تعليق الفسخ المطلق (قوله له فيه) أى لمن أسلم في التعليق (قوله مساعته) أى من أسلم (قوله مساعته الخ) مفعول فاقضت (قوله بنيه) أى الطلاق (قوله لتقصه) لتعليل للكون المذ كرى وقوله فلا مساحة مفرع على النظر الى ذلك الكون وقوله لان المساحة الخ لتعليل لني ذلك النظر (قوله قبل الخ) راجع الى المتن (قوله ان اراد) أى المصنف بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بمعناه) أى لفظ اخر بمعنى الطلاق (قوله وان اراد

كانت والاخترامة فقط بشرطه اه (قوله ان كانت) أى تحته وان ماتت اخذ ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قوله والحق مقارنة العتق لاسلامه) عبارة شرح الروض ويؤخذ من هذا أى لتعليل الضابط المذ كرى بان اجتماع الاسلامين حالة امكان الاختيار ان العتق مع الاجتماع كوقوله اه (قوله ما تقرر في الفسخ) أى من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحا في بابه)

أغلبية وسر استثناء هذا منها التوسعة على من رغب في الاسلام ويوجه بان قضية القاعدة أن بنية الطلاق بالفسخ كبرى فلا يجوز تعليقه مع أنه قد يكون له فيه رغبة دون التجنيز فاقضت مساعته بأمر أخرى مساعته بالاعتداد بنيه حتى يجوز له التعليق فلا نظر الى كون الطلاق أضر من الفسخ لنقصه العدودونه فلا مساحة لان المساحة من جهة لا تقتضيها من كل جهة قبل أن اراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك إذ فسخت بكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وإن اراد

الاعم ورد عليه ان الفرق من صرائع الطلاق وهو هنا فسخه او يحجب باختيار الثاني ولا يرد الفرق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فمن قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق (لا الظهار ولا اليلام) فليس احدهما اختيارا (في الاصح) لان كلامن الظهار لتحرجه واليلام لتحرجه ايضا لكونه حلقا على الامتناع من الوطء بالاجنية البقي منه بالمتكوهة فان اختار المولى والظهار منها للنكاح حسب مدة اليلام والظهار من وقت (٣٤٢) الاختيار لانه قبله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فيه صير في الظاهر عائدا ان لم يفرقها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ كان دخلت فقد اخترت نكاحك او فسخته لما تقرر انه ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما يتمتع تعلية ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليقا لانه قد توجد وقد لا نعم صح تعليق الاختيار للنكاح ضمنا كان دخلت فانت طالق او من دخلت لمي طالق لانه يغتفر في الضمن ما لا يغتفر في المستقل وتصح نية الطلاق بلفظ الفسخ وحينئذ يصح تعليقه لكونه طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس) او عشر مثلا جاز لانه خفف الاجام وحينئذ اندفع من زائد على تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنا بل مطلقا لاربع في الحر وثنين في غيره لما مر اول الفصل المتي عما هنا ولا توهم ان ذاك لا ياتي هنا (ونفقهن) اي الخس وكذا كل من اسلم عليهن

الاعم) اي مطلق اللفظ الدال على الطلاق (قوله وهو) اي الفرق هنا اي في باب الاختيار فسخ اي لا اختيار (قوله باختيار الثاني) اي اعم (قوله لانه لفظ مشترك) اي بين الطلاق والفسخ وحققة في كل منهما ويتعين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الررض عن الزركشي ماضيه وفيه اشعار بعدم تبادر في الفسخ والالتصين فيه بلا قرينة اه وقد يجاب بتبادره في الفسخ بحسب المقام كما اشار اليه الشارح بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لاداة الاختيار (قوله انه) اي لفظ الفرق صريح فيه اي الفسخ (قوله فليس احدهما) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله بقر كل منهن الى المتن وكذا في المغني الا قوله وذكر العشر الى المتن (قوله لتحرجه) في الموضوعين متعلق لقوله الآتي البقي الذي هو خبر ان قوله ولا اليلام عطف على الظاهر وقوله لكونه الحلة لتعريم اليلام وقوله بالاجنية حال من الضمير المستتر في البقي الراجع لكل من الظاهرا واليلام وقوله بالمتكوهة حال من ضمير منه الراجع لكل منهما ايضا (قوله المولى والظهار) بصيغة المفعول وقوله منها تنازع فيه الوصفان وضمير راجع الى ال فيهما (قوله والظهار) معطوف على مدة اليلام ورشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) والموطوءة اسمي الصحيح وهو المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها اه معنى (قوله ابتداء) اي على المرجوح واستدامة الخ الى على الراجع (قوله وكل منهما لا يحصل به) اي كالرجعة اه معنى (قوله لا تقرر الخ) وقوله لان مناط الخ كل منهما حلة للمطوف عليه فقط عبارة المغني وشرح المنهج لانهما تعين ولا يتعين مع التعليق اه هي لشموله للمطوف ايضا احسن (قوله فلم يقبل) اي الاختيار وقوله لانه الخ الى الشهوة (قوله وتصح نية الطلاق) عطوف على قوله يصح الخ (قوله كامر) اي في شرح والطلاق اختيار (قول المتن ولو حصر الاختيار الخ) واسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فلهن اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا حاجة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختيار واحدة منهما مع ثلاث غيرها امر اه سم على جميع اه عش (قول المتن وعليه التعيين) اي قوله اه يحيرني عن الحلبي (قوله لما مر في اول الفصل) اي في قول المصنف لزمه اختيار اربع المغني عما هنا اي من قوله وعليه التعيين (قوله لا ياتي هنا) اي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان ياتي به) اي بالاختيار في الصورة المارة اول الفصل او التعيين هنا (قوله انظره) اي وجوب او قوله ثلاثة ايام اي كمال اه عش (قوله مدة التروي) اي التفكير فان لم يفد فيه الحيس عزه الخ وهكذا كل من اقر بفتح وقدر على ادائه وامتنع واصرو لم ينصح فيه الحيس وراي الحاكم ان يضم الى الحيس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهذا ان يختار) ولو اختار اربعاً منهن ثم قال رجعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) اي ولو طال الزمن جدا اه عش (قوله ويحلى نحو مجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى افاقت) وان طال جنونه اه عش (قوله والمتمداته) اي امسك بمعنى الخ الى حال كونه اي والفسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفرق الخ) في شرح الررض قال الزركشي وفضية هذا ان لفظ الفرق صريح في الفسخ كما انه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فيهما ويتعين في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادر في الفسخ والالتصين فيه بلا قرينة (قوله في المتن ولو حصر الاختيار في خمس الخ)

اذا لم يختار منهن شيئا واراد بالنفقة ما يعمر سائر المون (حتى يختار) الحر منهن اربعا وغيره ثنتين لانهن يحوسرات حكم النكاح (فان ترك الاختيار) او التعيين (حسب) بامر الحاكم الى ان ياتي به لا متناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استنظر انظره ثلاثة ايام لانهما مدة التروي شرعا فان لم يفد فيه الحيس عزه بما يراه من ضرب وغيره فاذا برى من الم الاول كره وهكذا الى ان يختار ويحلى نحو مجنون حن رقيق ولا ينوب الحاكم عن المتنع هنا لانه خبر شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الآتي وبحسب السبكي توقف حبسه على طاب ولو من بعضهن لانه حقن كالدن وهو مبيى على رايه ان اسلك اربعا في الخبر للاجاجة

والمعتداته بمعنى اختيارهن للزكاح الوجوب وان واقفه الازدعي وهو وجوب حتى الله تعالى لما يلزم على حل تركه من امساك اكثر من اربع في الاسلام وهو متفق فمن ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طلب كما اطلقوه (تنبية) ظاهر كلامهم بل صريح قولها عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور ولعله يتروى ان الحبس ليس تعزيرا وانه لا يجوز تعزيره ابتداء بنحو ضرب والقضية الاولى غير مرادة والثانية متعبة ووجهها ان المقام مقام تزولم يبادر بما يشوش الفسكرو يعطله عن الاختيار بل بما (٣٤٣) يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات

قوله) أي الاختيار اعتدت حامل به) أي بوضع الحل وان كانت ذات اقراء (وذات أشهر وغير مدخول بها) وإن كانت ذات اقراء (باربعة أشهر وعشر) احتياطا لاحتمال الزوجية في كل منهن وذكر العشر تغليا لليالي كما في الآية وجريا على قاعدتهم ومن ثم قال الزحضرى لوقيل وعشرة كان خارجا عن كلام العرب (وذات اقراء بالاكثر من الباقى وقت الموت من (الاقراء) المحسوب ابتداءها من حين اسلامها ان اسلم معا والافن اسلام السابق (واربعة) من الاشهر (وعشر) من الموت لان كلا يحتمل كونها زوجة فنظر معاودة الوفاق ومفارقة في الحياة فعليها الاقراء فوجب الاحتياج لتحل يقيين (وبوقف) فيها اذا مات قبل الاختيار (نصيب زوجات) اسلمن كمن من ربيع او ثمن يعول أو دونه للعلم بان فين ربيع وزوجات لكن جهنا اعانين (حتى)

بمعنى الخ قوله للوجوب خبر ان يعنى أنه للوجوب هذا المعنى اه كرى (قوله اختيارهن) لعل الاصول آخرهن فليراجع اصل الشارح (قوله) وان واقفه الازدعي) وفي كلام شيخنا الزيدى وسم نقلا عن الرلى ان الازدعي تعقب السبكي في ذلك ولم يوافقه فراجع اه فلعل الازدعي اختلف كلامه اه عش وعبارة المغنى بعد ذكر كلام السبكي قال الازدعي وقوله اى السبكي امساك اربعا بالا بانه لا يتنازع فيه احد وان اوم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهن لا يحذور فيه الا اذا طعن ازالة الحبس فيجب كسائر الدبوز ولا يلزم موضع وقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امساك اكثر من اربع في الاسلام وذلك محذور اه وهو كلام حسن اه وبه علم ان الازدعي وافق السبكي في دعوى كون الامر في الحديث الاباحة وخالفه في دعوى توقف الحبس على الطلب (قوله على حل تركه) اى الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امساك الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله ان الحبس الخ خبر ظاهر كلامهم (قوله) والقضية الاولى غير مرادة) وحيث قد قلنا لا يعز بغير الحبس اه سم (قوله اى الاختيار) اى والتعيين (قوله اى بوضع الحل) هو مفهوم من حامل اه سم قول المتن وذات اشهر) اى لكونها صغيرة او ايسة اه عش (قوله وذكر العشر تغليا لليالي الخ) وكانها إنما غلبت لانه لو قال وعشرة لتوهم العشرة من الاشهر اه رشيدى (قوله وجريا على قاعدتهم) وهى ان العشر بلاتاء، والثبوت واليالى مؤتة اه كرى (قوله لوقيل الخ) اى وقال الله تعالى في القرآن اه عش (قوله) كان خارجا عن كلام العرب) قال سم عن البيضاوى مامعناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل ذلك مراعاة الايام اصلا ووجه بان لليالي غر الاعوام والشهور اه رشيدى عبارة عش اى لانهم يغلبون لليالى على الايام من ثم يورخون بها فيقولون لعشر ليال مضين من شهر كذا وبقين منه ولعل الحكمة في ذلك ان الليالى سابقة على الايام اه (قوله فعليها الاقراء) اى الاعتداد بالا قراء اه عش (قوله فوجب الاحتياط الخ) فاذا مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام اربعة اشهر وعشرا اكثتها وابتداءها من الموت وان مضت الاربعة والعشر قبل تمام الاقراء امت الاقراء وابتداءها من حين اسلامها ان اسلم معا والافن حين اسلام السابق اه معنى (قوله يقر كل منهن الخ) سياق تضعيفه فكان الانسب السكوت عنه هنا ثم رابت في نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح انه مضروب عليه (قوله لان غير التركة) عبارة المغنى فيقسم الموقف على ما يقع عليه الاتفاق بينهن من تفاضل او تساوى لان الحق لمن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى ثمانية لان المدعومة نث اه عش (قوله) ولا ينقطع به تمام حقهن بناء على انه لا يشترط في الدلع البين ان لا يبرثن عن الباقى وهو ما يحجه الشيخان لانا يتقنان فيهن من يستحق المدفوع فكيف بكنن بدفع الحق اليهن اسقاط حق اخر ان كان اه (قوله اما اذا اسلم الخ) محرز قوله اسلمن كهن (قوله فلا شيء

لو اسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فين اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا يقال لاجابة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث من غيرهما اه (قوله) والقضية الاولى غير مرادة) وحيث قد قلنا لا يعز بغير الحبس (قوله اى بوضع الحل الخ) هو مفهوم من حامل (قوله) وذكر العشر تغليا لليالى كما في الآية الخ) قال البيضاوى في تفسير الآية مانصه

فقر كل منهن لصاحبها انهاهى الزوجية ثم تسألها ترك شيء من حقها فتسمح (ويصطلحن) على ذلك بتساوى أو تفاضل لا من غير التركة نعم ان كان فيهن محجور عليهما لم يجز ليهما ان يصلحا على اقل من حصتهما من عددهن كالم من اذا كن ثمانية لانا وان لم يتقين انه حقها لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف ولوطالب بعضهن شيئا قبل الصلح اعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي للوكن ثمانية فطلب اربع لم يعطين شيئا او خمس اعطين ربع الموقوف ليقين ان فيهن زوجة او ست فالنصف وهكذا لو هن اربعة او خمسة ما اخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن اما اذا اسلم بعض والباقيات يصلحن للزكاح فكان كتابات اسلم منهن اربع واربع كتابات واربع وثبات واسلم الوثبات فلا شيء

للمسلات لاحتفال أن الكتابيات هن الزوجات (تنبيه) ظاهر كلام الصمري توقف صحة هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح يقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبها النكاح الزوجية ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا اعتياده وليس كذلك اما اولاهو ومشكل لان فيه إلحاق ضرر عظيم بالمقرة لانه قد تورط بصدور الاقرار ثم نأى المقررة لها ان تترك لها شيئا فيلزم ضياعها واما ثانيها فقد ذكر وانا صحة صلح الولي مع انه يتعذر إقراره على موليه وهذا صريح في ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالوجه ان كلام الصمري مقالة ضيقة على أنه يمكن تأويله بان مراده بقوله وطريق الصلح إلى آخره ونصوب وقوع الصلح هنا على الاقرار لان الاقرار شرط لصحة هذا الصلح واما ثالثا فالأمر هنا منهم انبها ما لا يرجى انكشافه بوجه فكيف تحمل كل منهن على الاقرار بما يعلم كل احد بطلانه فأتضح ان الوجه انه لا يشترط هنا إقرار وانه يصح الصلح (٣٤٤) بدون تعذره كما علمت ثم رايت الشيخين صراحا بما ذكرته في نظير مسئلتنا وهو

مالو طلق احدى امرأته ومات قبل البيان وقبضا نصيب زوجة فاصطلحا وكذا الوادعيا ودعة في يد رجل فقال لا اطمح لي كما هي ثم اصطلحا فيها على شيء وكذا لو تداعيا دارا في يدهما اقام كل بيعة ثم اصطلحا ولم يصرحا باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الاقرار لكن كلامهما كالصريح في الاستثناء وبصرح غيرهما ونقل الرافعي في الاولى عن الاصحاب ان ما فيها ليس صلحا على إنكار اعترضه الزركشي بتصريح الفقهاء لئلا يجوز الصلح ويكونه على إنكار لان كل واحدة تقول الموقوف لو وحدي قال وكذا في المسئلتين الاخيرتين وفي مسئلة مالو اسلم على ثمانه ولكان تقول لا إنكار هنا ضمني لكن عارضه ما هو أقوى منه وهو كون الموقوف

للمسلات الخ) عبارة المغني فلا توقف للزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات الارث غير معلوم لاحتفال انهن الكتابيات وكذلك كان تحتها مسألة وكتايبه وقال احدا كاطلاق ومات ولم يبين اه (قوله لاحتفال ان الكتابيات هن الزوجات) أي وشرط الارث تحقق موجهه اه عرش (قوله اعتياده) أي التوقف (قوله ضياعها) أي حق المقررة على حذف المضاف (قوله وهذا) أي ما ذكرناه من صحة صلح الولي (قوله تأويله) أي كلام الصمري (قوله فكيف يحمل كلامهن) كذا افهاما باننا من نسخ العلم ولعله من تحريف الناسخ والاصل تحمل كلامهن كافي بعض نسخ الطبع او يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا من قول المغني فكيف يكلف الخ (قوله يطلانه) أي الاقرار او المقر به (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ) هو قالوا بالغي كما مر (قوله بما ذكرته) أي من عدم اشتراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا وما صرح به الشيخان (قوله انتهى) أي قول الشيخين (قوله وبه) أي استثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافعي الخ) مبتدأ خبره قوله ما عارضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) أي في مسئلة التطلق (قوله الموقوف) أي النصيب الموقوف للزوجة (قوله قال) أي الزركشي (قوله في المسئلتين الخ) أي من الثلاث المتقدمة انفا (قوله انتهى) أي كلام الزركشي (قوله ولكن ان تقول الخ) أي في توجيه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو الخ) أي ما يقرب الخ (قوله وهذا الخ) من تنبيه توجيههم (قوله قال الخصوم) كالخفي (قوله وينكر) أي كل قوله صاحبه بالنصب على المفعولية (قوله فاذا صالح) أي كل صاحبه ويحتمل انه من اسناد الفعل إلى ضمير المصدر أي وقع الصلح

(فصل في مونة المسئلة أو المرتدة (قوله في مونة المسئلة) إلى الباب في النهاية والمغني (قوله في مونة المسئلة الخ) أي في حكم مونة الزوجة اذا اسلمت او ارتدت مع زوجها وانخلف احدهما عن الآخر اه معنى (قوله أو المرتدة) كذا اصله والواو انصب اه سيد عمر (قول المتن استمرت النفقة) أي وبقية المؤن نهاية ومعنى (قوله في اصله) أي في المحرر (قوله وحده) أي قيد وليست كتابية (قوله فلا نفقة لها) أي ولا شيء من بقية المؤن اما الكتابية فلها النفقة قطعا اذا كان يحل لها ابتداء نكاحها والافهى كغيرها من الكافرات اه معنى (قول المتن فيها) أي العدة (قوله وبحث الزركشي) وهو هنا وفيما يأتي بصيغة الماضي

وتأنيث العشر باعتبار الياي لانها غرر والشهور والأعوام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهبا إلى الايام حتى انهم يقولون صمت عشرا ويشهد له قوله لا ينتم الا عشر اثم ان ينتم الايو ماه واما نفقة بينة له وتانيث العشر وقول الشارع وذكر العشر

تحت يد كل من بالوبة من غير مرجع لاحد ان فساق لمن الصالح وإن لم يوجد صريح الاقرار لتعذرهم كما مر ثم رأيتهم وجهوا الصلح في (قوله هذه المسائل بما يقرب عما وجهته وهو ان قبض شيئا يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو مبة مني اليك وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في اصله وهو لا يؤثر كافي عليك ألف ثمان فقال بل قررنا راي القاضي وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الخصوم صاحبكم أي النافعي رضى الله عنه جواز الصلح على الإنكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على إنكار لان كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه وينكر صاحبه اليك لما أتتة فاذا صالح في زعم كل واحد ان ترك بعض الحق لصاحبه وتبرع به عليه (فصل في مونة المسئلة أو المرتدة لو اسلمها ما) بل دخول او رده (استمرت النفقة) بقاء النكاح (ولو اسلم واشرت حتى انقضت العدة) وليست كتابية كافي اصله وحده للعلم به من كلامه قبل (فلا نفقة لها لاسمها) بخلافها عن الاسلام الواجب اورا من غير رخصة فلم يكن من جهة منع بوجه (وإن اسلمت فيها لم تستحق نفقة) (لادة النكاح في الجدود) لاسمها بخلافها ايضا وان بان باسما لها منها الزوجية وبحث الزركشي وغيره ان تخلفها لو كان لصفر او

جنون او اغما ثم اسلمت عقب زوال المانع استحقت كالرشد اليه تعليمهم وفيه نظر لان التخلف ينزل منزلة النشوز كما صرحوا به والنشوز مسقط للنفقة ولو من نحو صغير ولو اختلفا فيمن سبق اسلامه منها صدقت لانه يدعى مسقطا (٣٤٥) للنفقة التي كانت واجبة والاصل

عده (ولو اسلمت او فاسقط العدة واصل) الى انقضائها (فلهذا نفقة العدة على الصحيح) لاحتسابها ايامه بالتخلف وفارق حجها بان الاسلام واجب فوري اصاله فهو كصوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بتفويت معوضه ولو بعدن كاكل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المقصود له وبحت الزوركش انه لو تخلف لنحو

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة المعنى ورد هذا البحث وان كان التعليل يرشد اليه بانها تسقط بعدم التمكن وان لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحسبها ظلالا (قوله ولو اختلفا فيمن سبق الخ) فقال الزوج اسلمت او لا فلا نفقة لك وقالت بل اسلمت او لا لا نفقة اه معنى (قول المتن فاسقط العدة) فلها نفقة مدة تخلفه نهاية ومعنى (قوله اذا سبق اسلامها الخ) اي مع احسانها واسبابه بالتخلف (قوله قبل القبض) اي قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) عطف على اسم ان وقوله للتمكين على خبرها عبارة المعنى وفرق المتولي بين هذين ما اذا سبقت الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العدة فسقط بتفويت العاقبة غير ذلك معوضته الخو النفقة للتمكين وانما تسقط للتعدى ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) اي الزوج المقصود به الازمة بالنفقة (قوله نظير مامر) وهو بحث الزوركش ايضا اه كرى (قوله نظير مامر) اراد به ضد مامر اي عدم الاستحقاق اه رشيدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معتمد اه عرش (قوله ومن اسلامها) اي من حين اسلام المرتدة متعلق بقوله لا تستحق الخ (قوله الابما ياتي في النفقات) اي فلا بد من رفعها للقاضي واعلامه بانها رجعت للطاعة فيرسل القاضي الى الزوج فان مضت بعد الارسال والعلم مدة امكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الان من جانبها عرش

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في النكاح) الى قول المتن ثبت في النهاية الا قوله وان قل على الوجة وقوله سوادا الى وكما يخبر وقوله او علمته الى شبه بعنان وكذا في المعنى الا قوله كذا قيل الى قال المتولي والاقوله اى حشفة كره الى فان بقي قول المتن جنونا والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء نهاية ومعنى اى قبضت به الخيار عرش عبارة سم يبنى ان منه اوفى معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسحورا كذلك اى كالجنون ويحتمل ان يلحق بالاغما اه ولعل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متقطعا) او كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الوجة) خالفه النهاية والمعنى فقالا ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذى يطرأ في بعض الازمان اه قال عرش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم في سنة اه (قوله لانه يفضى) اى الجنون للجناية اى على الزوج (قوله ومثله الخبل) اى في ثبوت الخيار وقوله كذا قيل اى ان الخبل مثل الجنون وذلك يقتضى مغايرتهما عرش ورشيدى (قوله قال المتولي الخ) عبارة المعنى والنهاية والروض مع شرحه اما بالاغما بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومحل كما قال الزوركش فيما تحصل منه الاقامة كما هو الغالب اما المايوس من زواله فكالجنون كاذ كره المتولي وكذا ان بقي الاغما بعد المرض فيثبت به الخيار اه (قوله والاغما الخ) هو

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في المتن جنونا) يبنى ان منه اوفى معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسحورا كذلك ويحتمل ان يلحق بالاغما (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فراجع (قوله قال المتولي والاغما) عبارة الروض وشرحه لا الاغما بالمرض فلا يثبت به الخيار كسائر الامراض قال الزوركش ومحلها فيما تحصل منه الاقامة كما هو الغالب اما الدائم المايوس من زواله فكالجنون ذكره المتولي لا بعده اى لان بقي الاغما بعد زوال المرض فيثبت به الخيار كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله اما الدائم الخ لما قبله ان المراد بالدائم ما لا يحصل منه الاقامة اى بالكلية سوا ما كان متقطعا ام لا كما في الجنون فليتامل (قوله والاغما) هو عطف على الخبل

(٤٤ - ع شرواني وابن قاسم - سابع) بالاخر جنونا ولو) متقطعا وان قل على الوجة وان لم يستحكم لانه يفضى للجناية بمرضى زوال الضرر من القلب مع بقائه في الاعضاء وحر كنهها ومثله الخبل بالتحريك كذا قيل والذي في القاموس انه الجنون واصل الاول لمح الجنون لانه كما استغرق خلاف الخبل فالمتولي والاغما المايوس من زواله (او جذا ابرصا) وان قل ان

استحكم بقول خبرين وعلامة الاول اسوداد العضو الثاني عدم احمراره وان يولغ في قبضه (او وجدها رتقاء) اى منسداجل جاعها بلحم ومثله ضيق المنفذ بحيث يفضيها كل (٣٤٦) واطى وكذا اطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر دخول ذكر من يده كيدنها تحتها وضدها

فرجها سواء ادى لافضائها ام لا ثم رابت البطنى اشار لذلك بقوله في تدريبه وضيق المنفذ لنحافتها بحيث لا يسع آلة تحيف مثلها وبفضيها اى شخص فرض اه فسوله بحيث صريح فيما ذكرته وما ذكره بعده الواقع في كلامهم مجرد تصريح قال الاستوى وكما يخبر بذلك فكذلك تنخير هي بكبر التبعث يفضى كل موطوءة (او رتقاء) اى منسداد ذلك منها بمعظم (او وجدته) وهو بالغ عاقل (عنيانا) اى به داء يمنع انتشار ذكره عن قبلها وان قدر على غيرها وعلته قبل النكاح من عن اعراض او شبه بعنان الدابة لئله (او يجوبها) اى مقطوع ذكره او الادون قدر الحشفة اى حشفة ذكره اخذا بامر في التحليل وغيره فان بق قدرها وعجز عن الوطء به ضربت له المدة الاتية كالعنين (ثبت) للكاره منهما الجاهل بالعيب والعال به اذا انتقل لاخش منه منظره كان كان باليد فانتقل للوجه لا لليد الاخرى وانما نزاع الرهن بزيادة فسق الموضوع تحت يده وان كانت من جنس الاول كان كان ينى في الشهر مرة فصارت ينى فيه مرتين كاقضاء اطلاقهم

عطف على الخيل اه سم (قوله المايوس من زواله) اى بان قال اهل الخبرة لا يزول اصلا وقضية انه لو قال الاطباء يزول بعد مدة لم يثبت الخيار وان طالت المدة وقيل بثبوته حيث قل بعد اه عش (قول المتن وجدنا) وهو علم بحمرتها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر ويصير فكل عضو غيراته يكون في الوجه اغلب او برصا وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دونه نهاية بمعنى (قوله وان قل الخ) راجع لسلك من الجذام والبرص (قوله ان استحكم الخ) عبارة النهائية والمعنى وحل ذلك بعد استحكامها ما او اتها فلا خيار به كاصح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالنقطع وتردد الامام فيه وجواز الاكتفاء بأسوداده وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة اه قال عش قوله وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة معتمد بعبارة شيخنا الو بادي والمعتمد انه لا يشترط استحكامها بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه جذاما او برصا لم انتهت ولعل هذا مراد الامام بقوله بالاكتفاء بأسوداده وحكم اهل المعرفة فلا تخالف اهو قال السيد عر بعد ذكر ما مر عن الزياى ما نصه فقد اختلف النقل عن اى صاحب النباهة الاول هو الموافق المنقول الشيخين عن الجويني وافر والثاني منقول عن ابن ابي الدم وغيره وهو وجه من حيث المعنى لسكون النفس قعانه وتفرغته مطلقا ولان ما يخاف منه من الاعداء لا يتبدل بالاستحكام اه وقوله عن ابن ابي الدم الخ واختاره الامام كامر (قوله الثاني الخ) اى علامة البرص ان يعصر المكان فلا يحمر اه كردى (قول المتن رتقاء) وليس للزوج اجبارا على شق الموضوع فان شقتمه امكن الوطء فلا خيار ولا يمكن الامة من الشق قطعا الا باذن السيد بمعنى ونهاية قال عش قوله ولا تجبر على شق الموضوع اى حيث كانت بالغه ولو سبقها اما الصغيرة فينبغى ان لو لها ذلك حيث راي فيه المصلحة ولا خطر اخذا بما تاقى في قطع السلمة اه (قوله ومثله) اى مثل الرتقاء ثبوت الخيار به (قوله قوله لبحث) اى الخ (قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله وبفضيها الخ الظاهر في التقيد اه سم (قوله وما ذكره الخ) اى قوله وبفضيها الخ (قوله وعلته) عطف على قدر اه سم عبارة المعنى قضية قوله وجدته علم احد هما بعيب صاحبه قبل العقد لا خيار له وليس على اطلاقه بل لو عتد بعته قبل العقد فلما الخيار بعده على المذهب لان العنة قد تحصل في حق امرأة دون اخرى وفي نكاح دون نكاح وثبت الخيار للزوجة بالعنفوان كان قادر ا على جماع غيرها اه (قوله من عن) اى لفظ العنين مأخوذا من عن الخ وقوله وشبه عطف على من عن عبارة النهائية والمعنى سمي بذلك للين ذكره وانقطاعه مأخوذا من عنان الدابة اه (قوله او الادون قدر الحشفة) عبارة المعنى وهو مقطوع جميع الذكرا لم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله اى حشفة ذكره) اى كبرت واصفرت حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة معتدلة او اكثر لكن دون حشفته واصفرت حشفته جدا وكان الباقي قدرها دون المعتدلة لا لخيار اه عش (قوله فان بق قدرها الخ) عبارة المعنى اما اذا بق منه ما يولغ قدرها فلا خيار لها اه (قول المتن ثبت) جراب اذا المقدرة في كلام المتن اه معنى (قوله الجاهل بالعيب) اى مطلقا يصدق منكر العلم به بيمينه اه فتح الجواد (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله كان كان) اى من وضع الرهن تحت يده (قوله كاقضاء) اى التعميم المذكر بالغاية (قوله ان يزيد) اى اى الفسق (قوله وذلك) الاول اسقاطه رغبة ما يتكف فيه انه بدل من قوله وانما نزاع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هتامن الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثلا ثم علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو مشكل اى فيحتاج الى الفرق الا فوجه استشكل احد الموضعين بالاخر اه سم

(قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله وبفضيها الخ الظاهر في التقيد (قوله وعلته) عطف على قدر (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله لا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هتامن الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثلا ثم علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

خلاف لما نزع انه لادان يزيد من جنس اخر وذلك لان الزيادة تم قد تودي الى ذهاب عين الزه بالكلية فاحتيط له بنزعه منه عندها ولا كذلك هنا وقضية قولهم للكاره لو لاوصفه

بما يعين ان المراد به السلم ان ذا العيب لو اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاساءته الآخر بتحملة ضرر معاشرته وان رضى اجيب وهو بعيد
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا السلم ووجهه ظاهر ولا نظير بعد رضا السلم (٣٤٧) بالعيب الى ما ذكر (الحارثي في فسخ النكاح)

ان بقي العيب الى الفسخ
ولم تمت الاخر كما ذهب اليه
اكثر العلماء وصح عن عمر

رضي الله عنه في الثلاثة الاول

المشتركة بينهما والقرن

ومثله لا يفعل الا عن

توقيف ولا جاع الصحابة

رضي الله عنهم عليه في

الحاصين به وقياسا اولويا

في الكل على ثبوت خيار البيع

بدون هذه اذ الفاتت ثم

مالية يسيرة وهذا المقصود

الا عظم وهو الجاوع والتمتع

لا سيما والجذام والبرص

يعديان المعاشر والولد

او نسله كثيرا كما جزم به

في الام في موضع وحكا

عن الاطباء والمجربين في

موضع آخر قال البيهقي

وغيره ولا ينافيه خبر لا

عدوى لانه نفي اعتقاد

الجاهلية نسبة الفعل لغير

الله تعالى فوقه بفعله

تعالى ومن ثم صح خبره

من المجزوم فرارك من

الاسد واكل صلى الله عليه

أقول وبذلك المقضي بصرح كلام صاحب المغني في هامشه (قوله بما يعين الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب
الخ لكن في دعوى التعين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به الخ) مفعول يعين والضمير للكاره (قوله ان ذا
العيب الخ) اي صاحب العيب خبره وقضية الخ (قوله كراهة لاساءته) اي ذى العيب من الاضافة الى الفاعل
واللام التقوية وقوله الاخر السلم مفعول وقوله بتحملة اي الاخر والباء متعلقة بالاساءة بمعنى
لسكراته اي ذى العيب تسببه في مشقة تحمل السلم ضرر معاشرته اي ذى العيب معه وقوله وان رضى غاية
بقوله ان يتخير الخ والضمير للسليم (قوله اجيب) جواب ل (قوله الى ما ذكر) اي الى اساءة الاخر الخ (قوله
لأن بقي العيب) الى المتن في المغني الا قوله والقرن وقوله واكل الى وخرج وقوله وسكوتهما الى وقلمهما (قوله
ولم تمت الاخر) اي المحيب (قوله كاذب) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) اي ثبوت الخيار
لأنك العيوب (قوله وصح) اي ثبوت الخيار عطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) اي الجنون
والجذام والبرص (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله ومثله) اي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة وتجويز
الفسخ (قوله عن توقيف) أي وروى في الشرع (قوله ولا جاع الخ) وقوله وقياسا الخ عطف على قوله ك
ذهب الخ (قوله عليه) اي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به اي الزوج ومهما احب والعنة امعش (قوله بدون
هذه) اي يعيوب دون هذه امعش (قوله او نسله) اي الولد (قوله كاجرم به) اي ابعاد اميها وكذا ضمير
وحكا (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة للمغني فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدمي وقد صح في الحديث
لا عدوى اجيب بان مراد انه يعدمي بفعل الله لا بنفسه والحديث ورد رد الما يعتقده اهل الجاهلية من نسبة
الفعل لغير الله وان غاطلة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الداء (قوله ولا ينافيه)
اي ما جزم به في الامن الاعداء (قوله ومن ثم) اي من اجل وقوع الاعداء (قوله واكل) بظنر انه جملة لفعلية
استثنائية (قوله وخرج بهذه الحسة الخ) بالنظر لكل من الزوج على حدته اذ كل واحدة منهما يتخير
بخمسة اه رشيدي عبارة للمغني تنبيهه فاعلم ما مر ان جملة العيوب سبعة وانه يمكن في كل من الزوجين خمسة
واقصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضي انه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع
به الجمهور فلا خيار بالخير والصان والاستحاضة والقروح واليالة والعمى والزمانة والبله والخصام والاضاء
ولا يكونه تنعوط عند الجاع وقوله فلا خيار الخ ذكره التبايع وزادت عقب الاستحاضة مانصه وان تحفظ
لها عاده وحكم اهل الخبرة باستحكاها خلافا لار كشي اه وقال عش قوله والقروح واليالة ومنها
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه (قوله كعتور) بالمتانة
الفوقية كدبرهم وادوقوله وهو فيها اي الزوجين وقوله وفيه اي الرجل اه عش (قوله فلا خيار به)
أي بغير الخمسة مطلقا أي ليس من زواله ألا (قوله على ان المرض المايوس) اي القائم بالزوج ومنه مالو
حصل له كبر في الاثنين بحيث تغطي الذكرهما صار البول يخرج من بين الاثنين ولا يمكن الجاع شيء
منه فيثبت ازوجته الخيار ان لم يسبق له وطء وايس من زوال كبرهما بقول طبيين بل ينبغي الاكتفاء
بواحد عدل ولو اصابهما مرض يمنع من الجاع وايس من زواله فهل يثبت له الخيار الحاقا باله الرق او لا فيه نظر
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم اهل الخبرة باستحكاها اه عش وقوله بل
قد يفهمه الخ ظاهر الدنع (قوله في معنى العنة) وحديثه في فصل فيه بين كونه قبل وطء او بعده اه حالي قال
سم في معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجاع ان يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجاع

مشكل والافاوجه استشكل احد الموضعين بالاخر (قوله لاساءته الاخر) أي السلم (قوله)
انه لا يتخير الا السلم) اي اذا كان احدهما سالما والا فالخيار ثابت اذا كانا مبنيين ايضا كما سبلم
(قوله بدون هذه) اي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجاع

وفيه من ينزل قبل الايلاج فلا خيار به مطلقا على المتمد وسكوتهما في موضع على ان المرض المايوس من زواله ولا يمكن معه
الجاع في معنى العنة إنما هو لسكون ذلك من طرق العنة فليس قسها خارجا عنها ونقلها عن الماوردي ان الساجارة العين

كذلك ضعيف لكن لانفقة لها وسيأتي الفسخ بالرق والاعسار ولا يشك ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر انه شرط للكفاءة وان شرط الفسخ الجبل به لان الفرض انها اذنت في (٣٤٨) النكاح من معين او من غير كفو فزوجها الولي منه بناء على انه سليم فاذا هو معيب فصح

اه اقول في معناها ايضا كما تقدم كبرآله بشرطه وفي معنى الرق كما تقدم ايضا ضيق فرجها بشرطه فيثبت بهما الخيار (قوله كذلك) اي ثبت بهما الخيار اه عش (قوله ضعيف الخ) عبارة المغني ولو وجدها مستأجرة العين نقل الشيخان عن المترى انه ليس له منع من العمل ولا نفقة عليه وظاهره انه لا خيار له وهو المعتد بوقوع النكاح من المأذون ان جهل اه (قوله ولا يشك الخ) عبارة النهاية واستشكل تصور فسخ المرأة بالعيب بانها ان علبت به فلا خيار ولا اقل التقي منه شرط للكفاءة ولا صحة مع انتفاء الخيار فرج الصحة غفلة عن قسم اخر وهو انها لو اذنت في التزويج من معين الخ (قوله بما ذكر) اي العيوب الخمسة قوله انه اي السلامة من العيوب المثبتة للخيار اه كرى (قوله وان شرط الخ) عطف على قوله انه الخ قوله به اي بما ذكر وقوله لان الفرض الخ اعلة لثبوت الاشكال (قوله وتخيره) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفو وهو شامل لغير الكفاءة بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تخيره اه سم ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب السلامة من هذا العيب لحمل الاذن في التزويج من غير الكفاءة على ما اذا كان الحال المفوت للكفاءة بذاته النسب وانحوها حمل على الغالب اه عش وهذا الجواب ما خوذنا في شرح قلت ولو بان معينيا او بعد اهلها الخيار واقاعلم (قوله وكذا هو الخ) لعله في نظير الاولى بان ظنها سليمة لبيان معينة كما ياتي هناك (قول المتن وقيل ان وجد الخ) عبارة المغني والنهاية ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يحدد الزوجين بالآخر مثل ما به من العيب ام لا وقيل الخ (قوله والكلام) الى قوله ولو كان يجبو با في النهاية والمغني (قوله والكلام الخ) اي ثبوت الخيار ولعل المراد انه لا يثبت لاحدهما بنفسه والا فلا مانع من ثبوت الخيار لولي المرأة يجنون الزوج كالمو لم تكن يجنوه كما ياتي في شرح قوله وتخيره بمقارن جنون الخ من قوله وان كانت مثل الزوج اه عش (قوله ولو كان يجبو با الخ) ولو اختلفت في شى هل هو عيب كيباض هل هو برص او لا صدق المتكرو على المدعي البيئة مغنى وروض مع شرحه (قوله يجبو با) اي او عتبنا كما يعلى بما ياتي في شرح وثبت العنة (قوله وهي رتقاء) اي ابتداء فلا يتكرر معه قوله الا في وحدث بهجب فرضيت اه عش (قوله انه لا يثبت الخ) والا فرب ثبوته نهاية اي لكل منهما عش (قوله ثبوته) جزم في الروض بثبوته سم وعبارة مرد والا فرب ثبوته وذكر المغني الطريقتين من غير ترجيح اه سيد عمر (قوله اي احد الزوجين) تفسير للضمير المستتر وقوله الاخر تفسير للبارز (قوله بعلامه) الى قوله واما تصويره في النهاية الا قوله اي وطء الى انما عرفت وقوله ولما كان الياس الى المتن وقوله ونقص العدد مطلقا وقوله فنلزمه اجابته وكذا في المغني الا قوله وتصور الخ (قوله بعلامه الخ) عبارة النهاية والمغني بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بذكره او نائه سواء اوضح بعلامه قطعية او ظنية انما يخبراه اه (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمغني لان ما به من فقة او سلعة زائدة لا يفوت الخ (قوله كاستاجر الخ) اي قياسا عليه اه ش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيدانه لا بد من ازالة بكاره البكر وقضية ذلك مع قوله كتنقير المهر ثم رقف تقريره على انزالها هو خلاف ما ساقى له في الصداق سم وقوله في الصداق اي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كتنقير المهر الخ) ظاهر صنيعه انه مثال

ان لم يكن منها حقيقة وكذا الحرم الذي لا يمكن معه اجماع (قوله او من غير كفو الخ) كذا شرح مرد (قوله وتخيره) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفو وهو شامل لغير الكفاءة باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كالمو اذنت فيمن ظنته كفو افيان معينيا فانها يتخير لظهور الفرق بين الاذن فيمن ظنته كفو افيان معينيا لانه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين اذنها في غير الكفاءة لتضمنه الرضا بالعيب وقد اوردته مرد مر فوافق على الاشكال (قوله وهو واجه من اعتماد غيرهما ثبوته) جزم في الروض بثبوت الخيار (قوله اي وطء بالمعنى السابق الخ) يفيدانه لا بد من ازالة

النكاح وتخير هي وكذا هو كما ياتي (قيل ان وجد احدهما به) اي الاخر (مثل عيبه) قدرا ومحلا وخشا (فلا) خيار لتساويهما حينئذ الاصح انه يتخير وان كان ما به الخش لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه والكلام في غير المجنونين المطبق جنونهما لتعذر الفسخ حينئذ ولو كان يجبو با بالياء وهي رتقاء فطريقان لم يرجح منهما شيئا والذي اعتمدته الاذرى والركضى انه لا خيار وهو واجه من اعتماد غيرهما ثبوته (ولو وجدة) اي احد الزوجين الاخر (خشي واضعها) بعلامه ظنية او قطعية كالولادة (فلا خيار) له (في الاظهر) لانه لا يفوت مقصود النكاح اما المشكل فلا يصح نكاحه كالمو (ولو حدث) بعد العقد (به) اي الزوج (عيب) عامر قبل الدخول او بعده ولو فعلها كان حجت ذكره (تخييرت) بين نسخ النكاح وادامته لتضررها به كالمقارن وإنما لم يتخير المشتري بتعييده

المبيع لانه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كاستاجرهم الدار المؤجرة (لإعانة) حدثت به (بعد دخول) اي وطء لحقها بالمعنى السابق في التحليل فانها لا تتخير لانما عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها منه كتنقير المهر ووجود الاحصان مع رجاء زوالها

وبه فارت الجب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج كليف فسخت بتعذره لا ناقول لانما يجب اكتفاء بداعية الطبع المجبى اليه فترجاه حيثئذ ولا يعظم ضررها وهذا منتصف عند تعذره يجب او عنة ولما كان اليأس فيهما دائما (٣٤٩) دفع الشارع ذلك عنها بتسكينها من الفسخ

لحقها منه فالكلف للتمثيل وقضية صنيع المعنى أنها للتظهير عبارة للحصول ومقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقدرت قدرته على الوطء وصالت الى حقها منه اه (قوله وبه) اى برجلز والها (قوله عيب عامر) شامل للرتق والقرن نهاية ومعنى زادهم ويفرق بين خياره حيثئذا احداثا بعد الدخول وعدم خياره بمجرد العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت اليه وحقه في الوطء مكل وقت اه وفي النهاية ايضا ما نصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث به ارتق او قرن فالأرجح ثبوت الخيار له اه (قوله فان ذلك) فعل ففاعل والاشارة الى الابلاء وقوله الحرة مفعول أثر وقوله ثم التظليل معطوف عليه وقوله بشرطه اى التظليل من عدم النفي الى الوطء (قوله ومن ثم) اى من اجل تاثير الابلاء الحرة محرم عليه اى الزوج مطلقا (قوله التشطير قبل الوطء) اى وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشطير (قوله مطلقا) اى قبل الوطء وبعده (قوله والضرر عليها) اى لحيث رخصت لا التفات الى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) اى الولي وان كان له المنع ابتداء من نكاح الزوجين نهاية ومعنى (قول المتن بمقارن جب) اى بان زوجهما وهو مجبوب أو عتين اه عش (قوله فيلزمه) اى الولي (قوله الى ذيهما) اى صاحب الجب والعنة (قوله ولا) اى بان لم يجبا الى ذيهما (قوله وتصور الخ) ويمكن ان تصور ايضا باقراره اه سم (قوله مطلقا) اى عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله وانما تصويره بما اذا تزوجها) اقر هذه التصوير المعنى والنهاية واجاب عن الاعتراض الاقنى بان الاصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) اى ولو كانت المرأة بالغه رشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافا للنهاية والمعنى عبارة البجيرمى قوله الولي اى الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتدروا العام فلا يثبت له اخذ من التعليل شورى اه (قوله وان رخصت) يقتضى كقوله السابق بمحدث بالزوج تصوير خيار الولي اثباتا ونفيا بولي الزوجة فقد يقتضى هذا ان الولي الزوج الصغير او المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه انه لا يتصور تزويجه بمعينة لانه لا يصح تزويجها كما تقدم فلوزوج بسليمة فرض لها العيب يتخير اذا كل ولا يتخير وليه اه سم وفي البجيرمى عن شيخه العشايوى مثله (قوله لذلك) عبارة المعنى للعاروف العدوى واذا فسح من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله عامر) اى فى شرح وقيل ان وجد به مثل عيبه (قوله المقتضى الفسخ) الى المتن الا قوله اى مخالطة الى المتن والى التنبيه فى النهاية الا قوله وقيل الى المتن وقوله وهذا اولى الى المتن (قوله بعيب) متعاقب بالفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو اى تحقق العيب (قوله بعض السنة الخ) قضيت انها لو علت بعنته واخرت الرفع الى القاضى لا يسقط خياره واما يقتضى كلامه الاقنى فى شرح فاذنمت السنفرفتم الخ

بكاره الكبر وقضية مع قوله كتنفر بر المهر توقف تقريره على ازالته هو خلاف ما سياتى له فى الصداق (قوله) او حدث بها عيب شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذا احداثا بعد الدخول وعدم خياره بمجرد العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت اليه وحقه في الوطء مكل وقت فليتامل (قوله ونقص) عطف على التشطير (قوله وتصور) يمكن ان تصور ايضا باقراره (قوله ففترض بقولهم الخ) فديقال القول المذكور لا ينافى المعرفة بمعنى الظن او الاعتقاد الجازم لان القرائن تؤدى الى ذلك كما لا يخفى (قوله لكن نازع فيه الركنى) تبعه فى النزاع مدر (قوله وان رخصت) يقتضى كقوله السابق بمحدث بالزوج تصوير خيار الولي نفيا واثباتا بولي الزوجة فقد يقتضى هذا ان ولي الزوج الصغير لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه انه لا يتصور تزويجه بمعينة لانه لا يصح تزويجها كما تقدم والظاهر ان المجنون كذلك فلا يصح تزويجه بالمعينة فلوزوج بسليمة فرض لها العيب يتخير اذا افاق ولا يتخير وليه قال فى الروض لا يمكن الفسخ فى مجنونين لا يتقطع قال فى شرحه بمكها الفسخ فى زمن الافاقاه (قوله وهو) اى

لكن نازع فيه الركنى (بمقارن جنون) وان رخصت لانه يعبر به (وكذا جذام برص) فيتخير بأحدهما اذا قارن (فى الاصح) لذلك وإن كانت مثل الزوج فى العيب أو ازيد كما علم عامر (والخيار) المقتضى للفسخ بعيب عامر بعد تحققه وهو فى العنة بعض السنة

الآية وفي غير ما ثبتت عندها الحكم (على الفور) كما في البيع بجماع أنه خيار عيب فيبادر بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عنده وإسقاط خياره (٣٥٠) وتقبل دعواه الجهل بأصل ثبوت الخيار أو بفوريته أن أمكن بأن لا يكون غاطلا

خلافه اه ع ش أقول ويصرح بخلافه قول الشارع كالنباية فيبادر بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في العنة وأصرح منه قول المغني والمغني بكونه أي الخيار على الفور أن المطالبة بالرفع إلى الحاكم يمكن أن يكون على الفور ولا ينافي ذلك ضرب لمدة في العنة فإنها حينئذ تتحقق وإما يؤمر بالمبادأة إلى الفسخ بعد تحقق العيب اه (قوله الآية) نعمت المضاف فكان المناسب للتكثير (قوله فيبادر بالرفع الخ) إشارته إلى أن المراد بقوله والخيار على الفور أن المطالبة بالفسخ والرفع إلى الحاكم على الفور كما قال بعضهم اه كردى (قوله ثم) أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) قضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع اه سم (أقول) وصرح به أي امتناع المغني (قوله عنده) أي الحاكم (قوله ولا) أي بأن آخر الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أي أن طال الزمن جداه ع ش (قوله) أن أمكن الخ ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف مانصه ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لخفاه على كثير من الناس اه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره اه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثانية إمان أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها ويزاد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بمحدث معه بعيبه أو بعيبها اه يجزى من أقول ويزاد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو واحد بين العقد والوطء بعيبه أو عيبها إشارته إلى الشارع بقوله معه في الموضعين الأولين (قوله والمتعة) الأولى كافي المغني ولا متعة لها بالصلان التعبير بالإسقاط يقتضى سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السلم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للنافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني اه ع ش (قوله فكارد) أي الزوج وقوله ترد أي الوجوه وقوله كذلك كذلك أي كاملا (قوله أي الدخول) أي بأن لم يعلم بالعيب إلا بعد الدخول اه على زاد المغني أو معه اه (قوله أو معه) انظر مع ما بين من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تأمل شوبرى والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حكم ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا يفكر الفسخ للرفع إلى القاضي اه يجزى (قوله لا يهاه) أن حمل وجوب المهر إذا كان هو الفاسخ ورشيدى وع ش (قوله لأنه انما يبدل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقضى أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الاتي واما جواب حج الاتي عنه فلا يشفى عند التأمل فلم اجمع اه رشيدى (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر انما هو عوض نعمته دون العكس اه سم (قوله وهو) أي ما يوافق الخ مبتدأ وقوله وايضا الخ خبره وقوله الاتي أي انفا (قوله أو انفسخ معه الخ) أي الدخول (قوله بمحدث معه) أي الوطء اه معنى (قول المتن جله الواطئ) ان كان العيب بالوطء وجهته هي ان كان بالواطئ اه معنى (قوله لماذا ذكر) أي من انه انما يبدل المسمى الخ (قوله ثم وطئ) أي مختارا اما لو اكره على الوطء فالقياس انه لا يسقط خياره انه يجب مهر المثل ويرجع به على المكروه اه ع ش (قوله لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيبطل خياره فيأظهار اه نهاية قال ع ش قوله شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطئ وهو ظاهر فانه إذا كان العذر تحويل أو غيبة الحاكم اما لو كان العذر جله ثبوت الخيار فيبني أن لا يمتنع لأن وطءه والحالة ما ذكر لا بدل على رضاه بالعيب وعبارة صحيح لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافه ثم ايرت ما تقدمت في مشر الخ اه وقوله هنا في زوج فلم العيب وجهل

أي التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرح (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه) قضيته امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر انما

للعلما أي غاطلة تستدعى عرفا معرفة ذلك لما يظهر ويظهر أيضا أن المراد بالعلما عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعيبه أو عيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمتعة لأنها ان كانت هي الفاسخة فواضح وإلا فهو بسببها فكانها الفاسخة ولانه بذل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعدت بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير عيبها ولان قضية الفسخ ترد العوضين فكما رد بعضها كاملا ترد مهره كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول او معه (الاصح انه يجب) به (مهر مثل انفسخ) بالبناء للفعول لا للفاعل لا يهاه (ب) عيب به أو اها (مقارن) للعقد لأنه انما يبدل المسمى ليستمتع بسليمه ولم توجد فكان لاسمية وقبل ان فسخت بعيبه وجب المسمى قيل وهو الذي لا يتجه غيره لانه بذل المسمى في التمتع بسليمه وقد استفاد فلم يعدل عنه لمهر المثل اه وقد يجب بان العقد كما اقتضى نعمته بسليمه اقتضى العكس

أيضا فاذا وجد عيبه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم ايرت ما يوافق ما ذكرته ويرد غيره وهو وأيضا لقضية الفسخ التي آخره الاتي (أو) انفسخ معه أو بعده (بمحدث بين العقد والوطء) أو فسخ معه أو بعده بمحدث معه (جمله الواطئ) لماذا كراما إذا علمه ثم وطئ فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفورية لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم رايته ما قدمته في مشتر علم العيب وجعل ان له الرقاسه لعل يسقط رده لان استماله رضاه به او لانه لما استعمله
لظنه يسهل من الرقيا في نظير ذلك هنا (و) الاصح انه يجب (المسمى ان) فسبح بعد ووطه وقد (حدث) العيب (بعد ووطه) لانه لما استمتع بسلامة
استقر ولم يغير وانما ضمن الوطه هنا بالمسمى او مبر المثل بخلافه في امثلهما ثم وطلتها (٣٥١) علم عيبها لانه ما مقابل بالمهر وتم

غير مقابل بالثمن لانه في
مقابلة الرقة لا يغير واستشكل
هذا التفصيل بان الفسخ
ان رفع العقد من أصله
فليجب مهر المثل مطلقا أو
من حينه فالمسمى مطلقا
وأجاب عنه السبكي بانه هنا
وفي الاجارة انما يرفع من
حين وجود سبب الفسخ لا
من أصل العقد ولا من حين
الفسخ لان المعقود عليه
لها المنافع وهي لا تقبض
الا بالاستيفاء وحيث تدين
ذلك التفصيل بخلافه في
الفسخ بنحو ردة أو رضاع
أو اعسار فانه من حين
الفسخ قطعاً اه وهو
مشكل في الاعسار فانه
ليس فاشخاً بذاته بخلاف
الذي قبله فكان القياس
الحاقه بالعيب لهما وقال
غيره لا يتأتى هذا التردد هنا
لان سبب وجوب مهر المثل
انه لما تمتع بمعية على خلاف
ما ظنه من السلامة صار
العقد كانه جرى بلاسمية
وأيضاً فقتضية الفسخ
رجوع كل الى عين حقه
ان وجد والا فليقله فتمين
رجوعه لعين حقه وهو
المسمى ورجوعها لبدل
حقها ومهر المثل لقوات
حقها بالدخول (ولو انفسخ)

ان له الرد به ثم ووطه. (قوله) والظاهر خلافه) وفاقا للنهاية كما سرفنا (قوله) ما قدمته) حاصله ان الشق
الثاني ظاهر مدركا وقال السيد عمر اقول هو الظاهر مدركا ونقل اه (قوله) لانه اى الواطى. وقوله
هنا اى في النكاح وقوله ثم اى في الشراء. وقوله لانه اى الثمن في مقابلة الرقة الخ لان العقد على الرقة
والوطه منفعة ملكة فلم يقابلها عوض اه معنى (قوله) هذا التفصيل) اى بين كون الفسخ بعيب يحدث
بعد الوطه وكونه يحدث قبله اه عرش (قوله) مطلقا) اى سواء كان يحدث قبل الوطه او بعده
(قوله) بانه) اى الفسخ وقوله هنا اى في النكاح (قوله) لانه يرفع الخ) لكونه في تاويل انما يرفع الخ
ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردة الخ لكان اخصر وسالما من التكلف عبارة المعنى واما الفسخ
في النكاح بالردة والرضاع والاعسار فمن حينه قطعاً وكذا الخلع اه (قوله) بخلافه) اى الرفع حال منه (قوله)
بخلاف الذين الخ) اى الرد والرضاع وقوله قبله اى الاعسار اه عرش (قوله) الحاقه بالعيب) اى في الرفع من
حين السبب (قوله) لهما) لك ان تقول بل القياس الحاقه بهما بما جمع ان كلا من الثلاثة ملحظ الفسخ فيه
حصوله في الحال من غير نظر إلى كونه مقارناً او غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للمقارن الذي اشرت اليه
واما كون الفسخ يقع بنفسه او بفعل فذا كما سرفنا ان يكون ملحظاً في ذلك فتأمل اه رشيدى
(قوله) وقال غيره) اى غير السبكي في جواب استشكل التفصيل وفى المعنى ما حاصله ان فرق السبكي دقيق
وفرقت غير اولى (قوله) هذا التردد) اى في ان رفع العقد من أصله او من حين الفسخ (قوله) انه لما تمتع بمعية)
هو قاصر على اما اذا كان العيب بها اه رشيدى لهذا اى الشارح بالتعليل الثانى لانه عام (قوله) وايضا
فقتضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشيدى هذا
يقضى وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطه فتأمل اه (قوله) اى الوطه عطف على
بعد ووطه (قوله) فان وطها الخ) فترجع على قوله اوقبله اه سم (قوله) في ردتها) اى وقد عادت الى الاسلام
اية اى فان ماتت على ردتها فلا شيء لها لانها ردها بالردة بخلاف ما لو عادت الى الاسلام فانه يتبين عصمة
اجزائها عرش (قوله) في الثانية) هى قوله او منته نشط اه سم يبنى ان الثانية قوله او ردتها فتأمل اه سيد
عمر (قوله) الزوج) الى قول المتن فان نكل في النهاية الا قوله هذا ما اطلقه شارح الى المتن وقوله ولو امتل
الى التنييه وقوله وسياق الى ولو اختلفت (قوله) بعد الفسخ) ولو اجاز الزوج فعله بالمسمى ولا يرجع به على
الفارجه ما معنى (قوله) سواء المسمى) اى على مقابل الاصح السابق وقوله ومهر المثل اى على الاصح
السابق اه عرش زاد سم ولا يبنى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد ووطه اذ لا تقرير في
هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قول المتن على من غره) اى بالعيب المقارن اما العيب الحادث

هو عوض تمتعه دون العكس (قوله) انما يرفع من حينه وحين وجود سبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ مقارن
للعقد اذ قضيته رفع العقد في هذه الصور من أصله (قوله) لان المعقود عليه لهما المنافع الخ) قد ينظر في
الاحتجاج بذلك بان كون المعقود عليه المنافع وهى لا تقبض الا بالاستيفاء لا يقتضى عدم استيفاء المنافع
بعد وجود السبب بل قد وجد الاستيفاء بعده كما يستمتع بهما وانما تستعمل العين في الاجارة بعده اللهم الا
ان يقال ان استيفاءه ناقص لمصاحبة الخال فهو كالعدم (قوله) وايضا فقتضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة
الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله) فان وطها) تفريع على اوقبله (قوله) في الثانية) هى قوله او منته
نشط المسمى (قوله) سواء المسمى) لعله بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح انه يجب مهر مثل ان
فسخ مقارن الخ ولا يبنى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعد ووطه اذ لا تقرير في هذه الحالة حتى

النكاح (بردة بعد ووطه) بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لان الوطه قبلها قرره وهى لا تستند لسبب سابق اوقبله فان كانت منها
فلا شيء لها او منته نشط المسمى فان وطها جاحلة في ردتها او ردتها فلها مهر المثل مع شطر المسمى في الثانية (فتبيين) مر ما يعلم منه ان استدخال
الماء المحترم ليس كالوطه هنا (ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذى غره سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي او الزوجة

قال المتولي بان سكت عن غيبها لظهاره لمرقة الخطاب به وقال الزا بان تعقد بنفسها وبحكمه حاكمها (في الجديد) لاحتياقه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي (ويشترط في) الفسخ لاجل (العنف) إلى الحاكم) جزما لتوقف ثبوتها على مزيد نظر واجتهاد ويفي عنه المحكم بشرطه ولومع وجود (٣٥٣) القاضي كما شمله كلامهم (وكذا سائر العيوب) أي بأقبا يشترط في الفسخ بكل هذا ذلك

(في الاصح) لانه يجتهد فيه كالفسخ بالا عسار فلوتراضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم ينفذ كما باصله نعم يأتي في الفسخ بالا عسار انها لم تجد حاكم ولا يحكمها نفذ فسخها بالضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) ان سمعت دعواها بها بان يكون مكلفا وهي غير رتقاء ولا قرناء كما علم بغيره وامر بالاروم بطلان كما حها ان ادعت عنة مقارنة للعقد لان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عنت هذا ما اطلقه شارح وإنما يأتي على رأي صرف في مبحث نكاحها (بأقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بينة على اقراره) لا عليها لتعذر اطلاع الشهود عليها ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مكلف عليه بها لعدم صحة اقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بانكاره (في الاصح) لانها تعذر لها منه بقرائن حاله فلا نظر لاحتمال انه يبعضها او يستحي منها قيل التعبير بالنعين اولى لان العنة لغة حظيرة معدة للباشية اه

بعد العقد إذا فسخ به ولا يرجع بالمهر جزما لانتهاء التدليس اه معنى ونهاية (قوله) قال المتولي الخ عبارة المعنى وصور في التهمة الغريب منها بان تسكت عن غيبها وتظهر للولي معرفة الخطاب به وقال ابو الفرج الزا الخ وكل صحيح (قوله) بان سكت) أي الولي تصوير لتغريب الزوجة سم ورشيدى (قوله) لاظهارها) مفعول له حصول لسكت وقوله له أي الولي به أي العيب (قوله) وبه) أي بالتعليل اه رشيدى (قوله) الآتي) أي في المتن انفا (قوله) بشرطه) أي من اهلية القضاء المطلق ان وجد قاض اهل والاجاز تحكيم غير الاهل وان وجد قاض ضرورة كما يأتي في باب القضاء (قوله) ولومع وجود القاضي) عبارة انها بشرطه حيث نفذ حكمه اه قال عرش قوله بشرطه أي بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض ولو قاض ضرورة اه وهذا على مختار النهاية واما على ما يأتي في الشارح بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض مجتهد (قوله) كما شمله) أي قوله ولو مع وجود الخ (قوله) ذلك) أي الرفع إلى الحاكم (قوله) لانه الخ) أي الفسخ بسائر العيوب (قوله) فلوتراضيا) إلى قوله نعم في المعنى (قوله) انها لم تجد حاكم) منه ما لو توقف فسخ الحاكم على دراهم وينبغي ان يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اه عرش (قوله) وهي غير رتقاء) أي قوله فلا نظر في المعنى إلا قوله ههنا اطلقه شارح إلى المتن (قوله) عامر) أي في شرحه وقيل ان وجده مثل عيبه لكن قدمننا هناك عن النهاية والروض انه يثبت الخيار حينئذ خلافا للشارح (قوله) والاروم بطلان نكاحها ان ادعت الخ) لعل فيه تقدما وتأخير اه رشيدى أي تقديم قوله والإحالة على قوله ان ادعت الخ (قوله) ان ادعت عنة مقارنة الخ) ولا تقسم لانتهاء ما ذكر اه معنى (قوله) لان شرطه) أي نكاح الامة وقوله وهو أي خوف العنت (قوله) على رأي) أي رأي من ينظر إلى الزنادون مقدماته اه سم عبارة السيد عمر وهذا الرأي هو المتمد كما يؤخذ عامرا فلا مخدور في الاطلاق إلا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله) ومن ثم) أي من اجل انها لا تثبت إلا بأقراره عند القاضي او بينة عليه لا عليها لم تسمع الخ وقوله لعدم صحة اشارة لعلة لعلة ذلك الحصر لعدم السماع (قوله) دعوى امرأة غير مكلف) ثلاث اضافات عليها أي الغير بها أي العنة (قول المتن) وكذا يمينها) أي او بالخيار معصوم اه عرش (قوله) قبل) إلى قوله وان اقره غير واحد في المعنى (قوله) حظيرة) وهي ما يحوط للباشية كالزريبة مثلا اه عرش (قوله) بانها) أي التعمين والعنة (قوله) جعلها) أي العنة وكذا اختيار فتشكون الخ (قول المتن) ضرب القاضي له سنة) هل ولو اخبره معصوم بأنه عجز خافي توقف فيه سم والاقرب عدم ضرب السنة حينئذ قياسا على ما لو اخبره معصوم بأنه خرج منه نافض اه عرش (قوله) ولو قلنا الخ) أي ولو قلنا ما رست نفسي وانا عتيت فلا تضرب بالي مدة اه معنى (قوله) بها) أي بضرب سنة على حذف المضاف (قوله) وحكى فيه) أي في ضرب سنة (قوله) فاذا مضت السنة) أي بلا اصابة (نتيجه) ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالاهل فان كان ابتداءها في اثناء شهر كل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما معنى ونهاية (قول المتن) بطلها) اهم ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت او مجنونة وهو كذلك معنى ونهاية (قوله)

يصدق قوله على من غره (قوله) قال المتولي) راجع للزوجة (قوله) بان سكت) أي الولي (قوله) لانه) أي الفسخ (قوله) كما علم عامر) أي انه لا خيار حينئذ على احد وجوب تقدم في الكلام على ذلك انه جزم في الرض بالخيار (قوله) على رأي) أي رأي من ينظر إلى الزنادون مقدماته (قوله) بانها) أي التعمين والعنة

ويرد بانها ممر ادفان اصطلاحا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها العقر مصادفة للتعين فتشكون مشتركة (وإذا ثبتت) العنة لا بوجه عامر (ضرب القاضي له) ولو قلنا كافر إذا لم يتعاقب بالطبع لا يفرق فيه الفتن وغيره (سنة) لقضاء عمره رضي الله عنها وحكى فيه الاجماع وحكته معنى الفصول الاربعة فان تعذر الاجماع إن كان لعرض حرارة في الشتاء او برودة في الصيف او يوسم في الربيع او طوبى في الخريف فاذا مضت السنة علم ان عجزه خافي وإنما تضرب السنة (بطلها) لان الحق لها وبكى قولها انا طالبة حتى بموجب الشرع وان جهلت تفصيله

لا يسكوها فان ظنه لنحو دهن أو جهل نهبها إن شاء (فأثبت السنة) ولم يطأها (رفعه اليه) لا متناع استقلا لها بالنسخ ولا يلزمها هنا وفي
الرفع على ما قاله الماوردي والرويانى والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد ما يأتي أنها إذا اجلته بعدها بسقط حقها لا تنفاه الفورية و لا
من وجوب الفورية في العنة بدتحققها (فإن قال وطئت) فيها أو بعدها هي ثياب أو بكر غورا ولم تصدقه (حلف) إن طلبت يمينه أو وطنها
كما دعى لتعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة ما بكر غير غورا مشدرا بغير أنسرة ببقائه بكارتها فتصدق هي لأن الظاهر معها وهل يجب
تحليفه إلا رجح في الشرح الصغير نعم وعليه إلا وجه توقفه على طلبه وكيفية حلفها أنه يصحبها أو بكارتها أصلية ولم تزل البكارة في غير النوراء
لوقلة الذكر فهو وطء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتثل أهل بو ما قل (٣٥٣) (تنبيه) تصديقه في الوطء مستثنى

من قاعدة أن القول
قول نافي الوطء واستثنى
منها أيضا تصديقه فيه
في الإبلاء وفيما لو عسر
بالمهر حتى يمنع فسحبها به
وتصدق فيها في الوطء اختلافا
أن الطلاق قبله أو بعده
واتت بولد يلحقه ولو قال
لظاهر أنت طالق للسنة
فقال وطئت في هذا الطهر
فلا طلاق حالا وقالت لم أطأ
فوقع حالا صدق لاصل بقاء
لصمة ولو شرطت بكارتها
فوجدت ثيبا فقلت انقضت
وانسكت صدقت لدفع الفسخ
وهو لدفع كالمهر ونظيره
انفائه القاضي في إذا أنفق
عليك اليوم فانت طالق
و ادعى الاتفاق فيصدق
لدفع الطلاق وهي لبقاء
النفقة عليه عملا بأصل بقاء
العصم وبقاء النفقة وسيأتي
أواخر الطلاق بما فيه ولو
اختلفت هي والمحلل في
الوطء صدقت حتى تحمل
لللول لعسر إقامة البيت
عليه وهو حتى يشترط المهر
(فإن نكل) عن اليمين

لا يسكوها) عطف على يطلبها وقوله فان ظنه أي السكوت اه سم (قوله لنحو دهن) أي تحير اه
عش و ادخل بالنحو الغفلة (قوله نهبها إن شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم
البحث اه عش (قوله والظاهر أنه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة
يكون على الفور وهو كما قاله شيخنا المعتمد معنى ونهاية (قوله لما يأتي) أي في الماتن أنفا (قوله أنها) أي
الزوجة إذا اجلته أي منّا آخر بعد المدة بعدها أي السنة (قوله ولما مر) أي أنفا في الماتن (قوله أن
طلبت) إلى الماتن في المخني إلا مسئله النوراء وقوله ولو لبطل إلى التنبيه وقوله وسيأتي أو آخر الطلاق بما فيه
(قوله شديرا بع نسوة) خرج مالم يلزم بشهدن بذلك لفقدن أو غيره فانتجته المصدق اه سم (قوله
وعليه) أي هذا الأرجح (قوله وهو صريح في اجزائه في التحليل) أي كالمهر هناك خلافة للثبته بعبارة وهو
صريح في اجزائه في التحليل على ما مر والأصح خلافة اه قال عش قوله والأصح خلافة أي ثم لا هنا
اه (قوله حتى يمنع الخ) حتى ابتدائية بالفعل بالرفع (قوله أو بعده) أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق
لستوفى المهر سم ومعنى (قوله واتت بولد يلحقه) أي ظاهر أفاقول قولها يمينتها ترجيح جانبها بالولد اه
معنى (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله في الوطء) أي ووطنها ومفارتها وانقضت عنتها نية
ومعنى (قوله صدقت) أي فدعوى الوطء يمينتها (قوله وهو الخ) أي وصدق المحلل في انكار الوطء يمينته
(قوله حتى يشترط الخ) بالرفع (قوله عن اليمين) أي قول الماتن ولورضيت في النهاية لا قوله وهذا لو لي الماتن
وكذا في المخني لا قوله وبحت السبكي إلى الماتن وقوله واعتمد لا ذرعي إلى وخرج وقوله ولو كان لا نزل إلى
الماتن (قوله إذا نكل الخ) أي مع اليمين المرددة عش ورشدي (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المردده
أعلاما بدخول وقت الفسخ اه معنى (قوله ومن ثم حذفه) أي قوله فاخترى أقول ويفيد قول المانصف
وقيل يحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وإنما كان هذا) أي الاحتياج إلى ذلك (قوله بخلاف الاعار
فانه يصدد الوال) عبارة في المخني بخلاف النفقة فان خيارها على التراخي ولهذا لورضيت المرأة بأعواره كان
لها الفسخ بعد ذلك اه (قول الماتن ولو اعترته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعا صدق يمينته ثم يضرب

(قوله لا يسكوها) عطف على يطلبها وقوله فان ظنه أي السكوت (قوله على ما قاله الماوردي والرويانى الخ)
قال شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا
للباوردي والرويانى (قوله في الماتن فان قال وطئت حالف) قال في التنبيه وإن وجب بعض ذكره في ما يمكن
الجماع به فادعى أنه يمكنه الجماع وانسكت المرأة فاقول قوله اه وهو الأصح وقيل القول قولها وان اختلفا في
القدر الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين الممثلين في الاتفاق في الأولى دون الثانية
على أن الباقي بما يمكن الجماع به في نفسه (قوله شديرا بع نسوة ببقائه الخ) خرج مالم يلزم بشهدن بذلك لفقدن
أو غيره فانتجته انه المصدق لاحتمال قوله مع أن الأصل بقاء النكاح وعدم تسلطها بالفسخ (قوله أو بعده)

(٤٥ - شرواني وابن قاسم - سابع) (حلفت) هي أنه لم يطأها إذا نكل أو لا قرار (فإن حلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو
بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضي ثبتت العنة أوحق الفسخ فاخترى أو حلف كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله
فاخترى ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبحت السبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مردود لأن المدار على تحقق السبب وقد
وجد (وقيل يحتاج إلى إذن القاضي) لهما في الفسخ (أو فسخه) بنفسه لا ينعى لغيره فظروا اجتهد ويرد بان النظر والاجتهاد قد وقع بماسبق
و إنما كان هذا الأصل في الفسخ بالأعسار لأن العنة هنا خاصة واحدة فاذا تحققت بضرب المدقوع عدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف
الأعسار فانه يصدد الزوال لكل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم يمكن من الفسخ به وهذا أولى بما قرأه به شارح فتاواه (ولو اعترته) وأمرضت

أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) (٣٥٤) المدة إذا أثر لها حيث تستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك لها ثم تحسب عليه

واعتدال الأذرع في مرضه وحسبه وسفره كرها عدم حسابها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها فصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه لا يضرب انظر ما هنا فيما عدا على الأوجوه لو كان الانزال عنه يوما مثلا معينا من فصل فهل يقضى الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يومانه أي يوم القياس الثاني (ولو رخصت بعدها) أي السنة (به بطل حقا) من الفسخ لرضاها بالعب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد به فارق الألاموالاعسار وانهدام الدار في الاجارة وخرج ببطلان رضاها قبل مضيا لانه إسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا لو اجلته) زمنا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق ما هنا الذان بعد الحلول لان حق طلب الدين على التراخي (ولو نكح وشرط) في العقد (فيها اسلام) أو فيما إذا اردت زوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كبراءة أو ثبوت أو كونه قنا

القاضي مدة أخرى ويستكنها بين قوم ثقة ويعتمد قولهم ولا يمنع حسابان المدة حبضا إذا تخلو السنة عنه وسفرها حبسا ونفاسها حبضا كما يحتمل بعض المتأخرين اه معني (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج (قوله واعتدال الأذرع الخ) ضعيف اه ع (قوله ولا يضرب الخ) جواب عما قبل ان الانتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) أي التنبيه في النهاية إلا مسئلة شرط كونه مرافيا قنا هو إمة قوله واخلد إلى المتن وقوله سواء هذا إلى المتن وكذا في المتن إلا قوله وبه فارق إلى المتن وقوله الموصوف إلى مثل ما ما الخ وقوله صح النكاح وحيث ذكر قوله وفارق إلى المتن (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قول المتن به) أي المقام مع الزوج نهاية ومعني (قول المتن بطل حقا) أي كما في سائر العيوب ولو طلبها جميعا بعد ان رخصت به ويتصور باستدخالها ما هو بوطها في الدبر ثم راجع المبدأ بعد حق الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وتجدد نكاحها فان طلبها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح نها هو معني (قوله مع كونه خصلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه معني (قوله رضاها قبل مضيا) أي في أثناء المدة وقبل ضربها فان حقا لا يبطل ولها الفسخ بعد المدة اه معني (قوله لانه إسقاط للحق الخ) أي لم يسقط كالغفر عن الشفعة قبل البيع اه معني (قوله بعد المدة) متعلق بما جلت (قوله لانه على الفور الخ) سكتوا في هذا المحل عن عذرهما بالجهل مع ان قياس خيار عيب المبيع ثم رايت ما تقدم في شرح وخيار على الفور فكانهم اكفوا به عن التنبيه هنا عليه اه سيد عمر (قوله وبه) أي التعليل (قول المتن وشرط) بالبناء للفعول اه معني (قوله وفيه الخ) عبارة المعنى قضية كلامه ان اشتراطا لا سلام فيه لا يتصور وليس مراد بل يتصور في الكتابية اه وعبارة قسم هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تغيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد يقال ان قوله الا في واخذما تقررا الخ شامل للاسلام ايضا فليراجع (قوله إذا اردت زوج كتابية) أي بخلاف ما لو اردت زوج مسلمة فانه لا يحتاج إلى اشتراط الاسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة غير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه ع (قوله كبراءة الخ) مثال الكاملة (قوله أو ثبوتية) قضية انه لو شرطت كونه مرافيا ثبوتيا بان لها الخيار اه ع (قوله وقد يقيد أخذ ما يأتي ما إذا لم تكن ثبوتية ايضا) (قوله أو كونه قنا الخ) مثال الناقصة وقوله أو كون أحدهما النكح مثال لا ولا (قوله ايضا مثل) ادخل به نحو الطول والقصر سم ومعني والكحل والدعج والسمن وغيرهما ذكر في السلم ع (قول المتن فاخلف) بالبناء للفعول اه معني (قوله وقد اذن السيد الخ) عبارة المعنى تنبيه معلوم ان محل الخلاف فيما اذا شرطت حرية فان عبدا ان يكون السيد اذن له في النكاح والام يصح قطعا وفيما اذا شرطت ربتها فبانت إمة اذا نكحت باذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الامة والام يصح جزما وفيما اذا شرطت فيها اسلام فاخلف أن يظهر كونها كتابية يحل له نكاحها والام يصح جزما فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اه (قوله والزواج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله فاذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي إذا بان الزوج المشروط اسلامها كافرة (قول المتن فالأظهر صحة النكاح الخ)

هذا
أو كونه قنا أو كون أحدهما ايضا مثلا (فاخلف) المشروط وقد اذن السيد فيما إذا بان قنا والزواج ممن يحل له الامة إذا بان قنة والكافرة كتابية يحل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لان خلف الشرط إذا لم يفسد البيع المتأثر

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكحة قاصرة و شرط الولي حرة الزوج أو نسيه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة والخلف والذي يظهر فساد النكاح ومنه ايضا فيما يظر مالو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فاختلف عمير فيها ش الخلى اه سم و سلطان **(قوله)** بالشر وط الفاسدة اى بكل واحد منها كبحى هذه البطيخة مثلا بشرط ان تحمل الى البيت او هذا التوب بشرط ان تخيطها والزوج بشرط ان تخصصه بخلاف النكاح فانه لا ياتر بكل فاقسل بل بما يخل به قصوده الاصل منها اه حلي اى وك شرط معتدلة الوط عدمه بخلاف شرط ان يعطى لا ييبا الفانملاه بحيرى **(قوله)** كروجنى من زيد اخ) وكروجنى بذلك فلا تة فزوجها اخنها فيطل ايضا اه بحيرى **(قوله)** فزوجها من عمرو مراده بذلك ان عيب النكاح مقتضى للفسخ وضعه من غير شرط حتى لو شرط فيها عيب نكاح كعدم فظهر بها برص فتغير وإن كان الاول لا اشد من الثانى مر ومثل ما ذكره مالو قال لو كيلة زوجى فلا تة فقبل له نكاح غير هافاته باطل مالو راي امرأته زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم ان تبدل العين ليس شاملا لمثل هذا عا ش **(قوله)** إذا صح عبارة المغنى على الصحة اه **(قوله)** في غير العيب اخ) كان المراد كما اوافق عليه مر بدو تة انه اذا شرط أحد العيوب السابقة بغيره منها تغير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها اه سم **(قوله)** لما مر فيه) علة استثناء العيب **(قوله)** صحت النكاح) ذكره هذا مع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسيد عر عبارة الرشيدى تقدير هذا يترب عليه امران الاول انه يصير حاصل المتن مع الشارح فالظاهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا عما شرط صحت النكاح ولا يخفى ما فيه والثانى انه يفيد ان عدم ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم ان ثبوت الخيار مفرع على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه **(قول المتن)** فلها خيار) فان رضيت فلا رايها الخيار إذا كان الخلف في النسب لوفات الكفاءة تها بى معنى **(قوله)** نعم الاظهر فى الروضة اخ) وهو المتمدود جرى عليه الانوار وجعل العفة كالنسب اى والحرفة نهاية ومعنى زاد سم وقول الشارح الاق واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما يبيض اه **(قوله)** ان نسب اخ) وباقى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما ياتى وإنما فرض الكلام في اشتراط نسبها مناسبة قوله فلها الخيار اه سم **(قوله)** وكذا الو شرط حرته اخ) خالفه النهاية والمغنى هنا و افقاه فيما ياتى من عدم ثبوت الخيار فيما اذا بان تامة وهو عبد **(قوله)** وعلى مقابله اخ)

ان شرط صحته اذا شرط حرته باقبات أمة أن يحل له نكاح الامة **(قوله)** في غير العيب لما مر فيه) كان المراد كما اوافق عليه مر بدو تة انه اذا شرط احد العيوب السابقة لبيان غيره منها تغير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها **(قوله)** في غير العيب) محتمل ان يكون مثل العيب المجنون حتى لو شرط ولى المرأة عقل الزوج او ولى الرجل المجنون عقل الزوجة فاختلف ثيب الخيار للاروايه وإن استوى الزوجان فى المجنون ويحتمل ان يقال فى هذا بفساد العقد كما لو زوج القاصرة بشرط الكفاءة فاختلف فانه يفسد العقد فيما يظهر كما وسكت الشرط وهذا الاحتمال الثانى هو المنع ان يقال اذا لم يتحقق الولى الكفاءة لم يصح الادام على العقد لاننا نقول بكنى فى جواز الادام عليه الظن كذا بخط شيخنا البرلى بها مش شرح المنهج وتخير ولى المجنون وفساد نكاحه إذا بان تة بجنونه فيها نظر على ان العيب يشمل المجنون لانه من العيوب السبعة فامضى التردد فى كونه مثله ثم قد يقال بدل على تخيير ولى المجنون قول المصنف السابق ويخير بمقران جنون اخ) لان تقرير الشارح له اشهر بتصويره بولى الزوجة كانه ت عليه هنا فليحذر **(قوله)** صحت النكاح) ذكره هذا مع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه **(قوله)** ان نسب اخ) فرض الكلام في اشتراط نسبها وباقى ذلك في اشتراط نسبها كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما ياتى وانما فرض الكلام هنا فيما ذكره كفاءه فى شرح البهجة وقول الشارح الاق واخذنا الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما يبيض **(قوله)** وعلى مقابله) اعتمده مر **(قوله)** يتخير

بالشروط الفاسدة فالنكاح
أولى أما خلف العين
كروجنى من زيد فزوجها
من عمرو فيبطل جزما
(ثم) إذا صح (ان بان)
الموصوفى في غير العيب
للمر فيه مثل ما شرط أو
(خيرا) عما شرط) كإسلام
وبكارة وحرية بدل
أضدادها صحت النكاح
وحيث (فلا خيار) لانه
مساو أو أكمل وفارق
مبيعة شرط كفرها لبايات
مسئلة بأن الملحظ ثم
القيمة وقد تزيد في الكفرة
(وإن بان دونه) أى
المشروط (لها الخيار)
للخلف نعم الاظهر فى
الروضة أن نسب إذا بان
مثل نسبها أو أفضل لم
تتخير وإن كان دون
المشروط خلا لما ن اعتمد
مقتضى إطلاق المتن إلا عار
وكذا لو شرط حرته
فبان قتنا وهى أمة على
الوجه وعلى مقابله الذى
جزم به بعضهم بتخير

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب لأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ ما تقرر أنه متى بان مثل الشارط أو فوفه فلا خيار وإن كان دون المشروط (وكذلكه) الخياران (٣٥٦) بانث دون ما شرط سواء هنا أيضا صفة الكال وغيرها (في الأصل) للزعم حكم النسب هنا

وكونها أمة وهو عبد كوثم والخيار فيها الورى لا يحتاج لحاكم وناع فيه الشيخان بانه مجتهد فيه فليكن كامر (تنبيه) وجه جريان الخلاف في هذه دون ما قبلها واختلاف المرجعين فيها ولو بان قنوا هي أمة دون ما إذا بانث أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتزويد الثانية بتضررها بنفقة المعسرين بخلافه (ولو ظنها مسلمة أو حرة) مثلا ولو بشرط ذلك (فبانث كتابية وأمة وهي تحمل له فلا خيار) له (في الاظهر) لتقصيره بترك البحث والشرط وكالوظن المبيع كتابيا مثلا فلم يكن (ولو اذنت في تزويجها بمن ظنته كفوا بان فسقه أو دناءة نفسه أو خرفته فلا خيارها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قلت ولو بان معيبا أو عبدا) وهي حرة (فلها الخيار والله اعلم اما الأول وهو معلوم عامر أول الباب كما علمه ان مثله مالوظنها مسلمة لبانث معيبة فلوا فاقه ما ظنته من السلامة للغالب في الناس واما الثاني فلان نقص الرق يؤدي الى تضررها باشغال سيدها عنها بخدمته وبانه لا ينفقها إلا نفقة

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب) قد يفهم أنها تتخير في سائر العيوب لا السيد فل هذا على ما في البسيط دون منازعة إلا ركشي المذكور في شرح قول المصنف وتخير بمقارن جنون الخ (قوله مثل الشارط أو فوفه) يدخل فيه مالوظنها فبانث فته وهو فن فلا خيار وخرج ما لو كان حرا أو فاروق هذا ما تقدم في عكسه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيد ذلك الشارح في التنبيه الاتي ثم انظر تعمم هذا الأخذ مع قول الروض فان خرج غير ما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر مثله إلا في النسب اهـ فانه اعني هذا التعميم خلاف قوله وإن كان الآخر مثله بالتام (قوله سواء هنا أيضا الخ) الظاهر انه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة والناقصة فتامله (قوله واختلاف المرجعين) اعني على جزم بعضهم دون الاوجه عنده (قوله وهي حرة) اخرج الامة وبارق ماسبق في الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فبانث أمة) اي وان كان حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظر اهـ اذا كان الفسق بالثبوت (قوله فيسقط

المعسرين ويشعير ولدها برق آيه واعتمد جمع متأخرون نص الام والبولطى أنه لا خيار كالوظنها حرة فبانث أمة بالفسخ تحمل لورود بانث يمكنه التخلص بالطلاق وكالفق ويرد بوضوح الفرق إذ الفرق مع كونه الحش عارا يديم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لاسيا بعد التوبة (ومتى فسق) العقد (بخلف) لشرط أو ظن (حكم المهر والرجوع به في الغار ماسبق) في الفسخ بالغيب فيسقط

ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملا على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلاف الشرط (تقرير قارن العقد) بأن وقع شرطا في صلبه كزوجك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن نسيدها لأن الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشرط بمقارنته لصلب العقد ويفرق بأن الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتباها على موجب الفسخ ليقوى على رفضه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فمصحح فيها أو كفي لها بتقديم التفرير على العقد مطلقا كما يقتضيه كلام النزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفا مع قصد الترغيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع للشارح خلاف ما تقر في تقرير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو غر بجمرة أمة) في نكاحه إياها كان شرطت فيه (ومصحناه) أي النكاح بأن قلنا أن خلاف الشرط لا يبطله مع وجود شروط نكاح الامة فيه أو لم نصححه بأن قلنا أن الخلاف يبطله أو

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمغني فإن كان الفسخ قبل وطء فله مهر أو بعده أو معه فهو مثل اه (قوله) (المهر) أي والتمتعاه مغني (قوله) لا معه الخ ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصورهما هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو إلا لم يتصور خلاف الشرط اه سم (قوله) هنا) أي بالفسخ بخلاف وقوله ثم أي في الفسخ باليبس (قوله) ككل مفسوخ الخ أي كالمفسوخ بالأعسار بالمرأ والنقمة والمفسوخ بطرو العتي (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما يعارض لفسا الطلاق كما يأتي ثم أي في النفقات انتهى اه سم (قوله) على تناقض لهما الخ) والأصح وجوب السكنى اه ثم أي مغني (قوله) في سكنها اه أي المفسوخ نكاحها (قول المتن والمؤثر) أي قوله ولو انفصل في النهاية إلا لقوله من أصله قوله أو تنكحني إلى المتن وقوله أو يتلفظ بالمشيئة إلى المتن وقوله ولو استندت تقريرها إلى المتن (قوله) بأن وقع شرط) عبارة المغني بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كزوجك هذه البكر اه وهذه المسئلة أو الحرة بخلاف ما إذا قارنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله) وهو وكيل سيدها) سيدها كز تصور به من المالك أيضا اه ع (قوله) كذلك) أي في صلب العقد (قوله) الآتية) أي القيمة وكان الأولى التذكري بارجاع الضمير للرجوع (قوله) واكتفى الخ) عطف تفسير لقوله سموح الخ (قوله) بتقديم التقرير الخ) وكذا بتأخره عنه كان قال له بين العقود الوطء هذه حرة لأنه لم يقل له كان بسبيل من أن لا يطأها كذا جدهم بخطئه من قرأته على والده ثم وقف من جهة أنه لم يطع على مستنده من كلامهم ع وشم (قوله) (مطلقا) أي عن قيادي الاتصال وقصد الترغيب الآتين (قوله) أو بشرط الاتصال) عطف على قوله مطلقا (قوله) ووقع للشارح الخ) عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التفريرين لجعل المتصل بالعقد قبله كالتدوير في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره وكأنه يشير بذلك إلى الجلال المحلى مع أنه يشبهه لأن قصد بذلك إظهار الحق اه (قول المتن ولو غر) أي حر أو عبيد نأية ومغني (قوله) كان شرطت) أي الحرية فيه أي في العقد أي أقدم عليه مطلقا ومتصلا به عرفا مع قصد الترغيب في النكاح كما مر اه ع (قول المتن ومصحناه) لا مفهوم له فكان الأولى تركه فإن الحكم كاذر إذا أبطلناه لشبهه الخلاف اه مغني وسيشير إليه الشارح بقوله أو لم نصححه الخ (قوله) بأن قلنا أن خلاف الشرط الخ) وهو القول الأظهر اه مغني (قوله) (فيه) أي في المنعور (قوله) أو لفقد بعضها) أي الشروط قسم قوله بأن قلنا الخ اه ع شاي فكان الأولى أو بفقد الخ بالبا يظهر العطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كما يدل عليه إخراج الشارح البعدي فقط اه بجري ثم الظاهر اخذنا من كلام الشارح الآتي عملا بظنه الخ أن المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله)

(المهر) أي بالفسخ (قوله) قبل الوطء لأمعه الخ) عبارة شرح المنهج فإن كان الفسخ قبل وطء فله مهر أو بعده أو معه فهو مثل اه ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصورهما هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو إلا لم يتصور خلاف الشرط (قوله) ولو حاملا) قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما يعارض لفسا الطلاق كما سيأتي ثم أي في النفقات اه (قوله) على تناقض لهما في سكنها) والأصح وجوبها شرح مهر وفي الروض والمذهب كما ذكره أي الأصل في العدد أن لها السكنى اه (قوله) بتقديم التفرير على العقد مطلقا) وكذا بتأخره عنه على ما علق عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وهو غير صحيح كما بينه شيخنا) قال في شرح المنهج بعد أن بين أن المؤثر في الفسخ لا بد من إقراره بالعقد وأنه بسط ذلك في شرح الروض مانصه وتوهم بعضهم يعني الجلال المحلى اتحاد التفريرين لجعل المتصل بالعقد قبله كالتدوير فيه أنه مؤثر في الفسخ فاحذر اه وكتب شيخنا البرلى همامه قلت وفي قوله أن ذلك ناشئ منه عن توهم نظر بين بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الأصحاب من اشتراط ذلك في العقد بخلاف فيه الامام مستدلا بنقض الشافعي أن التفرير من الامة ثبت هذه الأحكام فاقضى أن التفرير لا يرجع ذكره في العقد ولا لمصاح التفرير إلا من عاقد اه ما كتبه (قوله) كان شرطت) أي الحرية (قوله) في المتن ومصحناه) قال في الكنز وهو الأظهر اه قال الزركشي

يتبعه ومن ثم لو وطئ عبد أمه يظن أنها زوجة الحرة كان الولد حراً ولو وطئ زوجته الحرة يظن أنها زوجة الأمة فالولد حراً ولا أثر لظنه خلافاً لمن هو موافق بأن الحرية التابعة (٣٥٨) لحرية الأم أقوى لذا يؤثر فيها شيء مظهر فيها الظن بخلاف الرق برهانهما يقبل الرفع

بالتعلق والشرط فأن فيه الظن أمما علفت به بعد عله كان ولدته بعد ولوطئ بعده بأكثر من ستة أشهر منه فهو رقن ويصدق في ظنه يمينه وكذا وارثه لم يخلق أنه لا يعلم أموره علمه عرفها (وعلى المهرور) في ذمته ولو قلنا (قيمه) يوم ولادته لأنه أول أوقات إمكان تقويمه (لسيدها) وإن كان السيد جد الولد لا يباهى به لتفويته رقه من أصله التابع لرقها بظنه حريتها ما يمكن الزوج قتال سيدها إذا السيد لا يثبت له على قته مال أو تسكن هي الغارة وهي مكانة وقلنا قيمة الولد لا اذ لو غرم لها رجوع عليها وخرج بقول من أصله مالو وطئ أمه أبيه يظن أنها زوجته القنة فلا قيمة لأنه مالم يفوت الرق لانقضاء قنا وعقده عليه عقب ذلك قهرى لا دخل للولد فيه (ويرجع بها) الزوج إذا غرمها لأقبله كالضامن (على الغار) غير السيد لأنه الموقر له في غرامها مع كونه لم يدخل في العقد على أن يضم الولد بخلاف المهر (والتفريق بالحرية لا يتصور من سيدها)

قوله ومحمداً قديمه فان كان الولد حراً صححنا النكاح وأفسدناه للتعليل السابق اه (قوله يتبعه) أى يتبع الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) أى بعد عله (قوله وإن كان السيد جد الولد) رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز ما لو كان السيد بالزوج وليس كذلك فان الاصح باب العتق من الشرحين والروضه لزوم القيمة أيضاً لان الفروا واجب انعقاد حراً ولم يملكه السيد حتى يمتنع عليه فاشبه سائر صور الفروا اه (قوله من أصله) أى أنه انعقد حراً لأنه انعقد رقيقاً ثم عتق (قوله وقلنا قيمة الولد) وسيأتي قريباً ان الاصح خلافه (قوله غير السيد) قال في القوت وقد علمت بما سبق أن إذا كان الفار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله لا يخلو) أى لا يخلو من المعطوف

غالباً العتق بقوله زجره هذه الحرة أو على أنها حرة مؤاخذه له بأقراره ومن ثم لم يمتنع باطناً اذ لم يقصد إنشاء العتق ولا المعطوف سبق منه (بل) يتصور (من ركه) أوليه في نكاحه ربهان يكون خائب ظن أو شرط (ومن هنا) ربهان يكون خائب ظن فقط ولا عبرة بقول من ليس بهاد ولا موقوف عليه ما غير غالب في تصور كأن تكون سرهونة أوجانية وهو معسر وقد نادى له المستحق في تزويجها

واسما حرة أو سيدها مفلسا وسفيا ومكاتب وزوجها باذن الغرماء أو الولي أو السيد أو مريضا وعليه دين مستغرق أو يريد بالحرة العفة عن الزنا لظهور القرينة فيه أو ينفق بالمسكية بحيث يسمع نفسه فقط وما وحه كلام بعضهم ان المسكية ينفع اختصارها في الباطن غير مراد لما يأتي في الطلاق ان اختصارها لا يفيد شيئا لانها رافعة لاصل اليمين بخلاف غيرها (فان كان) (٣٥٩) التغيرير (منها تعلق القرم بذهنها) فتطالب

به غير المكاتبه بعد عتقها لا يكسبها ولا يبرقبتها وان كان من وكيل السيد تعلق بذهمه فيطالب بها حالا كالمكاتبه بناء على الاصح ان قيمة الولد لسيدها او منهما فعلى كل تصفها ولو استند تغيرير الوكيل لقولها رجوع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها للزوج ايضا رجوع الزوج عليها ابتداء دونه لانها لما شافته خرج الوكيل عن اليمين وصورة الرجوع عليها ان يذكرها خبرتها للزوج معا بان لا يستند تغيريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان اخبرها ان سيدها اعتقها فقياس

ما تقرر انه يرجع عليها ثم ترجع عليه مالم يشأه الزوج ايضا فيرجع عليه وحده (ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية) او بجناية غير مضمونة (فلا شيء فيه) لان حياته غير متيقنة اما اذا انفصل ميتا بجناية مضمونة فيه لان عقاده حرا غرة لوارثه فان كان الجاني

والمطوف عليه (قوله) واسما حرة (الخ) عطف على الى اسم وخبر تكون (قوله) وسفيا (مع قوله) والولى يرجع الحكم في ذلك اهـ ورشيدى (قوله) باذن الغرماء (الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) او مريضا عطف على قوله مفلسا ومات من هذا المرض (قوله) او يريد (الخ) عطف على قوله تكون (الخ) (قوله) لظهور (الخ) للام يعمى مع (قوله) في الطلاق) اى في فصل الطلاق سنى (الخ) وقوله لانها (الخ) اى المسكية عبارة هناك ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او ان شامز يدخر به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم اليمين جلتوا واحدة فينا في لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حيث بخلاف بقية التعليقات فانها لا تؤثر له بل يخصه بحال دون حال اهـ (قوله) بخلاف غيرها (اى غير المسكية من التعليقات (قوله) غير المكاتبه) اى اما هي فتطالب حالا كما ياتي (قوله) لا يكسبها (الخ) عطف على بذهنها (قوله) بنامه على الاصح) راجع لقوله كالمكاتبه (قوله) لسيدها (اى المكاتبه (قوله) او منهما) اى الزوجه والوكيل وقوله رجوع اى الوكيل اهـ عرش (قوله) نعم لو ذكرت (الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله اهـ سم عبارة المغنى وان ذكرته للوكيل ثم ذكرته للزوج رجوع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وإن ذكره الوكيل للزوج ايضا اهـ (قوله) لانها لما شافته (الخ) فلما انكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت بيمينها لانه الاصل اهـ عرش (قوله) بان لا يستند (الخ) زائد على شرح الروض اى والمغنى ثم ان كان هذا تفسير للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها (قوله) او قلنا) وقوله او المغرور وقوله او قنة وقوله او السيد وقوله او قنة عطف على قوله حر (الخ) (قوله) ويضمنه) اى الجنتين القن (قوله) لما ذكر) اى من قوله لان الجنتين (الخ) (قوله) عليه) المغرور (قوله) او قنة) اى المغرور (قوله) ولا يجب هنا) اى فيالو كان الجاني قن المغرور اهـ عرش (قول المتن ومن عتقت) كلها وابقيا ولو بقول زوجها فشمش مالو زوج أمته بعدد

اذ الشرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور فيها (قوله) نعم لو ذكرت) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقوله (قوله) بان لا يستند تغيريره (لتغيريرها) زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسير للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها (قوله) بان لا يستند تغيريره (لتغيريرها) بحيث استند تغيريره لتغيريرها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل ايضا للزوج او لا (قوله) انه) اى المغرور وقوله ثم يرجع عليها اى على الوكيل (قوله) ان يثبت معه) احترز عمالو يبرث لما منع فيث غير اهـ كاخوة الجنتين واعمامه (قوله) او المغرور او قنة) فالتسديد على عاقلة (عبارة الروض وإن كان بجناية المغرور فالغرة على عاقلة للورثة ويضمن كاسبق اى يضمن السيد عشر قيمة الام ولا حق في الغرة اى لا يبرث منها شيئا لانه قاتل اى ولا يجيب من بعده من العصابات الى ان قال وان كان بجناية عبد المغرور فحق سيد الامه على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده اى فلا يتعلق شيء من الغرة برفقته ان كان المغرور حرا فزاد ميراث الجنتين فان كان معه للجنتين جدة فنصيبهن من الغرة في رقة العبدانتهى يقول الشارح او قنة فلا سيد على عاقلة فيه نظر بالنسبة لقوله فلا سيد على عاقلة بل الوجه ان الضمان على المغرور ولذا غرم به بانه اذا كان الجاني عبد المغرور فلا سيد على المغرور عشر القيمة (قوله) في المتن ومن عتقت (الخ) (فرع) لو انكر

حرا اجنيا لزم عاقلة غرة للمغرور الحر لانه ابوه ولا يتصور ان يبرث معه الام الام الحرة وعلى المغرور عشر قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنتين القن انما يضمن هذا الوقت اجنيا تعلقت الغرة بريقته ويضمنه المغرور لسيدها بعشر قيمتها لما ذكر او للمغرور فالغرة على عاقلة لوارث الجنتين والسيد عليه العشر او قنة فالعشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة لان زادت جدة الجنتين فمدها في رقة القن والسيد فالغرة على عاقلة والعشر على المغرور او قنة فالغرة بريقته والعشر على المغرور (ومن عتقت)

قبل وطءا وبعده (تحت رقيق او من يهرق نخيرت) هي دون سيدها (في فسخ النكاح) او تحت هر فلا اجماعا في الاول وخلافا في حنيقة في الثاني لان بريرة عتقت تحت مغيب وكان قنا كافي البخاري وهو لا يحيتها وزادة علم راويه مقدم على رواية انه حر فخير حاصل الله عليه وسلم بين المقام والفرار فاختارت نفسها متفق عليه ولتضررها به عار او نفقة وغيرهما نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتق قبل فسخها سقط خيارها او معمل ينفذ زال الضر نعم لو لم من تخييرها (٣٦٠) دوران اعتقها مريض قبل وطء هو ثلث ماله بالصداق لم تخيير لسقوط المهر بنفسها

فإنقص الثلث فلا تعق فيها فلا تخيير ولا يحتاج هنا الى رفع الحاكم لما تقر من النص والاجماع (والاظهر انه) اي هذا الخيار (على الفور) كخيار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كما سبق أنفا نعم غير المكافة توخر لكانها لتضردهن الولي والعتيقة في عدة طلاق رجعي لها انتظار يثبتونها لتستريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد ان اخرجت الفسخ وان ارادته (جملت العتق صدقت يمينها ان امكن) جعلها به عادة بان لم يكن بها ظاهر الحال (بان كان العتق غائبا) عن عملها وقت العتق لعذرها بخلاف ما اذا كذبها ظاهر الحال كان كانت معه في يته ولا قرينة على خوفه ضرر ان اظهر عتقها كما هو ظاهر فانها لا تصدق بل الزوج يمينه وبطل خيارها (وكذا ان قالت جملت الخيار) فيصدق يمينها (في الاظهر) لانه ما يخفى على غالب الناس ولا يعرف الا لخواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم

فادعت على سيدها انه اعتقها فصدقه الزوج وانكر السيد فيصدق اي السيد يمينه وتبقى على رقبها وثبت لها الخيار لانها حرة في زعمهما اي الزوجين والحق لا يعدو هاردا لما رد قولها في حق السيد لا الزوج وعليه اي تصديق الزوج دون السيد لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صدقها لانه حق السيد ولو انها فسخته ثم عتق العبد وايسر امتنع نكاحها اي عليه لانها رقيقة ظاهر او اولادها تجعل ارقاء انها به قال عرش قوله لانه حق السيد اي فيجب له نصف المسمى ان كان صحيحا ونصف مبر المثل ان كان المسمى فاسدا (قوله قبل وطء الخ) ولو كافر ومكانة يابو معنى (قوله في الاول) اي ما في المتن (قوله وخلافا) لا يخفى ما في عطفه على اجماعا (قوله في الثاني) اي ما في الشرح وكان الاول ذكره قبيل قوله لا يفي لغيره الخ وعطف قوله لان بريرة قال على قوله لا اجماعا (قوله وهو) اي انه كان قنا اي روايته (قوله متفق عليه) اي قوله لغيره الخ والحق بالبعد المعض لبقاء علة الرق عليه يابو معنى (قوله نظير ما مر) اي في شرح ثالث ولو بان معيما و عبد الخ (قوله ولو عتق الخ) اي ومات نهاية معنى (قوله لم ينفذ الخ) ولو فسخت بناء على بقاء رقه فبان خلافه تبين بطلان الفسخ كما مر في الفسخ بالعبث يابو معنى (قوله مريض) اي مرض موت (قوله من النص) اي الحديث (قوله والعتيقة الخ) عطف على غير المكافة الخ (قوله لها انتظار يثبتونها) اي فلا يسقط خيارها بذلك فان راجعها ثبت لها الخيار عتقها عرش (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبته عنه اسم (قوله فتصدق يمينها) لم يقل ان امكن جعلها كافي الاول اه سم (قوله كفيته) عبارة النهاية والمغني بان كانت تخالط الفقهاء وتعرف ذلك منهم اه (قوله وتصدق ايضا الخ) كارجعها ابن المقرئ وهو المعتمد سواء كانت قد عتق العبد بالاسلام ولا نهاية ومعنى (قوله لان الفسخ من جهتها) وليس السيد متعها منه لخروجها عن ملكه معنى ونهاية (قول المتن) بعده يعق بعده سكت عمالو فسخت مع الوطء ويتجه مبر المثل وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء يعق بعده وفي تصور مع الوطء يعق معه نظر اه سم عبارة المغني فان عتقت مع الوطء او فسخت معه يعق قبله فالظاهر وجوب مبر المثل اه (قوله وما وجب منها) اي مبر المثل والمسمى اه عرش (قوله للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطنها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي قالمر لها انتهى اه سم عبارة المغني تتيه مبرها اسيدها سواء

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيعي ابا علي مثل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدو هاردا لما رد قولها في حق السيد لا الزوج فعلي هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصدق لانه حق السيد ولو عتق العبد وايسر فليس لنكاحها لان اولادها ارقاء بر (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبته عنه (قوله فتصدق يمينها) لم يقل ان امكن جعلها كافي في الفور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) اذالم يكن المدعي قريب عبد بالاسلام ولم ينشأ ببادية بعدة شرح روض (قوله وتصدق ايضا) وإن لم تكن قريبة عبد بالاسلام (قوله في المتن) بعده يعق بعده الخ سكت عمالو قال فسخت مع الوطء ويتجه مبر المثل (قوله وبعده يعق بعده الخ) وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء يعق بعده وفي تصور فسخها مع الوطء يعق معه نظر (قوله وما وجب منها للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطنها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي قالمر لها انتهى

اصحها كجمعية صدقت جزما او كذنها ككفيته لم تصدق جزما وتصدق ايضا في دعوى الجهل بالفورية ان امكن جعلها كافي الراد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مبر) ولا تمتع وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت (بعده) اي الوطء (بعق بعده وجب المسمى) لاستقراره به (و) فسخت بعد الوطء (عق قبله) وامعه الفرض انه انما مكنته لجعلها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء. او المازن له انصار كوطء في نكاح فارد (وقيل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منها للسيد

متجه فيها إذا ارادت الفسخ وظاهر قولنا مهر مثل حره انه يلزمه ذلك وان امكنه اذا فسخت ان يحصل له زوجة مثلها بدون ذلك وهو احد جهين في الحاوي ثانيهما انه لما يلزمه (٣٦٢) مهر اقل حره تكافئه حتى ذلك في هذه الصورة الزكشي في شرحه ويوجه الاول بان نفسه

تعلفت بها اخذا بما ياتي في مسألة التعلم اذا فارق قبل الوطء فلم يكلف ما يقتضى فسخا إذا لم يزد على مهر مثلها مشقته عليه مشقة لا تحتمل غالبا بقول بعضهم ينبغي تقييده بما اذا لم ينقل مهرها بحيث يمكن الابن تحصيل اخرى او امة باقل منه انما ياتي على الوجه الثاني وقد علم ان الاول هو الراجح ثم رايت شيخنا صرح بذلك فقال وظاهر انه انما يلزمه جميع ذلك اذا كان قدر مهر مثل من تليق به (او يقول) له (انكح واعطيك المهر) اي مهر مثل المشكوحة اللاحقة بفلوزاد في ذمة الاب (او ينكح له باذنه ويمهر او يملكه امة) تحل له (او تمنها) بعد الشراء للحصول الغرض بواحد من ذلك ولا يكفي صغيرة من مهر مثبت خيار وشواها ولو شاء كعمياء وجزءا وتزوجه او ملكه لو احدث من هؤلاء لا يمنع وجوب اعفائه وخرج بملكه انكاحه امة لاهل وغيره فلا يجوز لانه غنى مال فرعون ثم لم يقدر الاعل مهر امة على الراجح بذله وتزوجها الاب للضرورة اما غير الرشيد فعلى وليه اقل هذه الخمسة الا ان يرفع

(قوله) انه يلزمه ذلك) اي في مسألة البلقيني (قوله) وان امكنه) اي الفرع (قوله) وظاهر قولنا (الخ) اي بالنسبة لمسئلة البلقيني اه سم (قوله) في هذه الصورة) اي التي ذكرها البلقيني بقوله لو نكحنا معا سراً (الخ) (قوله) ويوجه الاول) اي من الوجهين (قوله) فلم يكلف) اي الاصل ما يقتضى الخ بغير منعه من مطالبة فرعه بمهر منكوحته (قوله) تقييده) اي ما ذكره البلقيني (قوله) بحيث يمكن) قيد للقول الثاني (قوله) ثم رايت شيخنا صرح بذلك) اي في مسألة البلقيني اه سم (قوله) فقال وظاهر (الخ) اعتمدته للغنى (قوله) اي مهر مثل المتكوحة) اي قوله ووجهه يجب في المعنى الاول قوله كعمياء وجزءا. وإلى قوله لو كان بعصمته في النكاح (قوله) فلوزاد (الخ) اي فلو نكح الاصل بازيد من مهر المثل كان الزائد في ذمة الاب (قول المتان) بملكه امة (الخ) ولو ايسر الاصل بعد ان ملكه فرعه الجارية او تمنها او المهر لم يسترد الفسخ لان ملكه ذلك وقت الحاجة اليه كخفقة دفعها اليه ولم ياكلها حتى ايسرها معنى (قوله) بعد الشراء) اي شراء الاصل (قوله) للحصول الغرض (الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شبقه وافرط شوقه فقبل بولم الولد اعفاه بائنتين او لا قوة لهما من تقييد المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال عرش قوله لشدة شبقه (الخ) اي فان كان عدم الكفاية لا احتياجه للخدمة مقياس ما مر في المجنون وجوب الزيادة قوله لتقييد المنع معتدما (قوله) بواحد من ذلك) عبارة الغنى بكل من هذه الطرق اه اي الخمسة (قوله) ولا يكفي صغيرة من مهر (الخ) لعلمه ان لم يردا الاب اه رشدي (قوله) مثبت خيار) اي من عيوب النكاح (قوله) كعمياء (الخ) ظاهر صنيعه انه مثال الشواها وفيه تامل عبارة النكاح ولا يكفي شواها وصغيرة من ما عيب مثبت الخيار ولو شاب وجزءا ما وكذا لو لم يثبت كعمياء اه وهي ظاهرة (قوله) وجزءا) اي مقطوعة اليد فان من مهر المرض المحصوص يقال لها بجنومة لا جزءا كما في الصحاح فلا يراد ان الجزء داخل فيمن بها مثبت خيار اه عرش (قوله) لا يمنع) ولو كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه اه سم (قوله) فلا يجوز (الخ) اي فلو خالف وفعل لم يقع النكاح اه عرش (قوله) ويتزوجها الاب (الخ) اي بشرطه كما هو ظاهر اه سم اقول وهو الظاهر المتعين وما في الرشدي من ان قوله للضرورة مع ما ياتي في شرح محتاج إلى نكاح من قوله وان يخفف عنتا صريح في عدم اشتراط توفر شروط تزوج الامة فيكون مستثنى عما ركاه هو ظاهر فليحجر اه فظاهر المنع فان كلام الشارع هنا مع ما ياتي انما يفيد وجوب الاعفاء بتزويج الامة على الفرع لو ايسر بمهره فقط وما شرطه تزوج الاصل بالامة فكوت عنه اتكالا على علمه من بابه (قوله) اقل هذه الخمسة) لا يخفى انها ترجع إلى مهر حره او ثمة امة على الصورتين الاولى ليس بينهما فرق معنوي فتأمل رشدي وعش عبارة المعنى اقل ما تندفع به الحاجة اه (قوله) غيره) اي الاقل (قوله) في ذلك) اي بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله) وحله) اي تفسير الضمير (قوله) لان العطف فيهما باو) وبين ابن هشام ان والي يفرديد العطف بها هي التي للترديد دون التنويع اه سم اي وما هنا للتنويع (قوله) على انه) اي ذلك الحل (قوله) وجوب اتفاقهما) اي الزوجة والامة (قوله) لواجعما) كان الظاهر التانيث (قوله) إذ قد يقدر) اي الاصل عليها اي مؤثته فقط اي دون المهر والثمن (قوله) ربما يتوهم) اي لو افرد

حر الفرق بين هذا حيث ذكره الآتي او يقول انكح الخ مجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله) وظاهر قولنا (الخ) اي بالنسبة لمسئلة البلقيني (قوله) ثم رايت شيخنا صرح بذلك) اي في مسألة البلقيني (قوله) وتزوجه او ملكه لو احدث من هؤلاء لا يمنع وجوب اعفائه) لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوي مهر مثل من تليق به فينبغي ان لا يجب اعفائه (قوله) ويتزوجها الاب) اي بشرطه كما هو ظاهر (قوله) لان العطف فيهما باو) بين ابن هشام ان والي يفرديد العطف بها هي التي للترديد

لما كبرى غير هو الحيرة في ذلك للفرع ما يتفقا على مهر كاتمي (ثم) اذا تزوجه او ملكه (عليه مؤثتهما) اي الاب وحليته الضمير لانها من تمة الاعفاء وحله بالزوجة والامة بعيدا لان العطف فيهما باو على انه يهرم وجوب اتفاقهما لاجتماع في نسخ مؤثتها كافي اصله واستحسن لان مؤثته الاصل معلومة من بابها ولانه لا يلزم من اعفائه مؤثته ان يقدر عليها فقط فديعاب بانها بما يتوهم انما اذا عفه

لا يلزمه مؤتة وان ما باتى في النفقات إذا دفعه وبان الغالب ان من احتاج للاعفاف يحتاج الانفاق ولا يلزم الفرع ادم لوجه اصله ولا نفقة خادمها لانها لا تغير بالعجز عنهما ولو كان بعصمة اخرى كشواها انفق على التي تعفه (٣٦٣) فقط على الوجة وليس للاب تعيين

النكاح دون التسرى) ولا
عكسه (ولا) تعيين (رفعية)
لمؤمونة او لثمن جمال
او شرف او يسار لنكاح
او شرف لما فيه من الاجاف
بالفرع (ولو انفق على
مهر) او ثمن (فتعينها
للأب) إذ لا ضرر فيه على
الفرع وهو اعلم بقرضه
(ويجب التجديد إذا ماتت)
الزوجة او الامة بغير فعله
كما هو واضح (او انفسخ)
نكاحه (بردة) منها لانه
على الوجة كالطلاق بلا
عذر او بنحو رضاع (او
فسخه بغير) بها وعكسه
لبقاء الحاجة للاعفاف مع
عدم التقصير (وكذا ان
طلق) ولو بلا مال او اعتق
الامة او غير مستولدة على
ما فيه لا مكان بينهما (بعذر)
كشوز اورية (في
الاصح) بخلافه لغير عذر
لانه المفوت على نفسه
وظاهر انه لا يقبل منه
العزم على عدم عوده لما
صدرته وان ظن صدق ولو
قيل فيها إذ اغلب على الظن
صدقه وحقت ضرورته
بحيث خشي عليه نحو زنا
أو مرض مهلك انه يجدد له
اخرى لم يبعد ولا يجب
التجديد في عدة الرجعية
ويسرى المطلق ومهر
ضابطه في مبحث نكاح
السفيه ويسال القاضي

الضمير (قوله) وان ما باتى عطف على انه إذا صرح (قوله) ولا يلزم الفرع ادم الخ) وقا للثانية وخلافاً للثالثة
(قوله) بالعجز عنهما) اى الامم والحامد (قوله) انفق على التي تعفه فقط) لثالثه فتح بقا محض صباعن المدام
مغنى (قوله) على الوجة) وقا للثالثة وخلافاً لثالثة عبارة لم يلزمه سوى نفقة واحدة وزعمها الاب عليها
ولا تعيين للجديدة اهـ (قوله) ولا عكسه) إلى قول المتن وإنما يجب في النهاية الاقوله ولو قيل إلى ولا يجب
التجديد وكذا في المغنى الاقوله والوجه إلى المتن (قوله) لم الخ) اى من جهة المهر (قوله) ومؤنة) انظر مع
ان المؤنة مقدرة لا سيما وقد مر انه لا يجب لها ادم رشدي (قوله) بجمال) كقوله لمهر متعلق بقول المتن
ورفعه قوله لنكاح الخ متعلق بتعيين (قول المتن) ولو انفق الخ) اى ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقرينة
ما قبله اهـ رشدي عبارة السيد عمر وقد ترقب فيه قد يعين الاب رفعة تعظم مؤناته او امة لا يشعيا
القليل اهـ (قول المتن) فتعينها الخ) اى الزوجة او الامة (قوله) بغير فعله) وليس منه الحبل حتى لو
احبلها فانت بالولادة يجب التجديد اهـ عرش عبارة الرشدي او بفعله المذكور فيه كدفعها لصيال
اخذها ما باتى اهـ (قوله) لا منه الخ) وكردته ردهما كالانحطاق بمغنى (قوله) او بنحو رضاع) عطف
على بردة اهـ سم (قوله) على ما فيه الخ) عبارة المفنية فان قلت كيف يمتنع العذر فانه يمكنه بعما واستبدالها
بغيرها يجب بان ذلك متصور بام الولد ما غيرها فانه لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق
اهـ وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد مانعه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا لانه يمكن
ايجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون الفرض عدم تاتى ذلك اهـ
وعبارتها يقول العذر في الامانة تكون مستولدة او غيرها ولم يحد من رغب في شرائها وخاف ربة
منها او اشتد شقاقها اهـ ولعلها هي الظاهرة واليه ميل كلام الشارح (قوله) بخلافه) اى الطلاق او
الاعتاق (قوله) ولو قيل فيها إذا غلب الخ) وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه لم يعد حديث
خيف هلاكه او وقوعه على اناهم عرش (قوله) لغير عذر) فلو ماتت المطلقة بغير عذر فينبغي وجوب التجديد
كالومات قبل الطلاق مر اهـ سم اقول ويرد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذرا
عيب يجوز للفسخ فهل يجب قياسا على ما بحث في مسئلة الموت او لا فليتأمل اهـ سيد عمر ولعل الاقرب
الثاني لظهور الفرق (قوله) لم مصدر الخ) اى من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله) ويسرى) ببناء المفعول
او الفاعل (قوله) المطلق) لعل المراد به الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا يراد به إذ اطلق لغير عذر لا يجب
التجديد وان طلقها رجعيًا ثم رجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم رآته في سم على منبج اهـ عرش
(قوله) ومرضا بطله) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارته ثم فان كان مطلقا بان طاق
ثلاث زوجات وثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اهـ عرش (قوله) ويسال الخ) ببناء المفعول او
الفاعل عطف على يسرى المطلق (قوله) من غير قاض) معتمداه عرش (قوله) وثمان امة) إلى قوله ولو يظهر
ان القول في النهاية وكذا في المغنى الاقوله لكن في زمن إلى ويرق (قوله) لكن في زمن الخ) معتمداه عرش
عبارة السيد عمر ظاهر كلامهم انه لم يكن يتكسب المهر في زمن قصر وجب على الولد اعفائه ولو قيل يجب عليه
الكسب في الزمن المذكور ويجب على الولد التمتع لم يكن بعيدا اهـ وعبارة الخطيب في هاش المغنى نعم

دون التنوع (قوله) لا منه) وكردته ردهما كالانحطاق شرح مر (قوله) او نحو) عطف على بردة (قوله)
على ما فيه الخ) في شرحه لارشاد ويحت ان محل وجوبه اى التجديد حيث كانت المعقولة لا يمكن بيعها
كالمستولدة بخلاف التي يمكن بيعها واستبدال غيرها بثمنها اهـ ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا
لا يمكن ايجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون عدم تاتى ذلك (قوله) بخلافه
لغير عذر) فلو ماتت فينبغي وجوب التجديد كالومات قبل الطلاق مر (قوله) وثمان امة) اى تعفه كما هو

الحج عليه حتى لا ينفذ من اعاقها والوجه انه ينفك عنه مجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قاض (وإنما يجب اعفاف قاعد مهر) وثمن
امة ولا اوجاد احد مهر او قدرته على كسب يحصله لكن في زمن قصر عرا بحيث لا يحصل له من التزويج فيه مشقة لا تختمل غالبا بما يظهر

ويفرق بين هذا وجوب إنفاقه وإن قدر على كسب بان المشقة ثم أكثر لدوامها ولائها أكد لإخلاص فيها بخلافه (بححتاج إلى نكاح) أي وطء لشدة توقاته بحيث يشق الصبر عليه وإن لم يخف عنتاً أو إلى عقد الخدمة لنحو مرض إن تعين طريقاً لذلك لكنه لا يسمى إعفافاً (ويصدق إذا ظهرت الحاجة) أي أظهرها ولو بمجرد (٣٦٤) قوله وإن لم تحفها قرائن إذ لا تعلم إلا من جهة (بلايين) إذ لا يليق بحرمته تحليفه على ذلك ويأثم بطلبه مع

إِنْ خاف الوقوع الزامة كسبه ينبغي أن يجب إعفافه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أي عدم وجوب الاعفاف مع القدرة على الكسب وقوله ثم أي إلى الاتفاق وقوله لدوامها الخ أي النفقة (قوله بخلافه) أي الاعفاف (قوله أي وطء) إنا حمل النكاح على الوطء لقول المصنف المار بإعفافه رشدي (قوله أو إلى عقده) عطف على قول المتن إلى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر أنها تكتفي هنا وإن كانت شوهاه فليراجع اه رشدي (قوله لكنه) أي العقد للخدمة اه عرش (قوله وإن لم تحفها) أي تقوها اه عرش (قوله ويأثم) أي الأصل وقوله مع عدمها أي الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أي الأب وإن علاه مغنى (قوله فيما إذا وطئها عالماً الخ) قبله وجوب التقرير فقط كما هو صريح صنيع النهاية (قوله لحق الله تعالى) أي لأحق الولد كاذ كره الرافعي اه مغنى قال عرش بعد ذكره عن الوبايدى مثله والأقرب أن كون التقرير ليس لحق الولد خاص بما هنا أنه يعز ولا يثبت أن وجدته في حقه ما يقتضيه في موضع آخر اه (قوله وارش بكرة) أي أن كانت بكر أو اقتضاها اه شرح روض (قول المتن مهر) أي مهر ثياب اه سم (قوله للولد أي وإن كان الأب كافراً أو مؤمناً شرح روض اه سم (قوله في ذمة الخ) هل ولو لمعضلاً لا يملك أو يقال نصف المهر في رقبته ونصفه يتعلق بذمته فيه نظر والظاهر الثاني ويؤيده ما ساقى في قيمة الولد اه عرش (قوله نعم المكاتب كالحر) أي فيكونان في ذمته اه عرش (قوله وإن طأوعته) غايبة للبت وكذا قوله للشبهة لتعليله (قوله وعمله) أي وجوب المهر والارث (قوله ويظهر أن القول في التقدم الخ) واستظهر في شرحه الصغير للارشاد تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقط الأصل عدمه اه سم (قوله يرجحون هذا) أي الثاني (قول المتن لاحت) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرع أخته بل ويثبت النسب م اه سم (قوله على ما اقتضاه) أي عدم الحد في المستولدة كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتقد أنها تقوم مغنى وسمى (قوله وجوبه) أي الحد (قوله نعم لو طوى) والامة الخ) خلافاً للثانية بعبارة ثم وشمل ذلك أي

ذلك ويأثم بطلبه مع عدمها ولو كذب بظاهر حاله كذى فالج فلا ذمعى فيه ترددو الأوجه تصديقه يمينه أن احتمل صدقه ولو على ندور (ويحرم عليه وطء أمة ولده) الذكر والأنثى وإن سفل إجماعاً (والمذهب) فيما إذا وطئها عالماً بتحرمتها (وجوب) تعزير عليه لحق الله تعالى أن رآه الإمام وارش بكرة (مهر) للولد في ذمة الحر ورؤية غيره نعم المكاتب كالحر لأنه يملك وإن طأوعته للشبهة الآتية وعمله إن لم يحبلها أو أحبلها لكن تأخر إنزاله عن تغيب حشفته كما هو الغالب فإن أحبلها أو تقدم إنزاله على تغيب الحشفة أو قارنه فلا مهر ولا ارث لأن وطأه وقع بعد ادمع انتقالها إليه لما يأتي أنه يملكها قبيل الاحبال ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينه إذ لا يعلم إلا من شأنه فهو على نظر لأن الأصل العام برادة الذم والخاص الزاماً إذ اتلف مال الغير الأصل فيه إيجابه للضمان ويقع لهم أنهم

ظاهر (قوله والأوجه) كذا م (قوله لحق الله تعالى) أي لأحق الولد كاذ في الرخصة قال في شرح الارشاد الصغير وأما هو جواب عن سؤال وهو لم عزز لحق ولده فيما إذا قد فع لم يعز وأدعى أمته لحقه بل لحق الله تعالى وأما عزز لحق ولده في ذمته لأنه لا شبهة له في عرض ولده بخلاف ماله كذا قبل وفيه نظر لأن الشبهة لا ترفع التعزير فلا تدخل لحافيه فالوجه الفرق بأن الإدامة في العرض أعظم منه في المال كما يصح به كلامهم في الكليات الخمس اه وقد نقل في شرح الروض جواب ابن أحداهما مضمون القليل المذكور والآخر حاصله منع أن مراد الأصحاب من التعزير للقدف أن التعزير لحق الولد لجواز أن يريدوا أنه لحق الله تعالى (قوله في المتن مهر) هو مهر ثياب قال في شرح الروض ويجب أن كان الأب كافراً أو مؤمناً (قوله ورؤية غيره) أي وإن لم يكمل كائنه شرح الروض (قوله فإن أحبلها الخ) عبارة الروض إلا أن أنزل قبل استحلال الحشفة أو معة أي لا يجب المهر اه (قوله ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينه الخ) في شرحه الصغير للارشاد ولو اختلفا في تقدمه وتأخره فالذي يظهر تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقطاً لما اقتضاه إيلاح الحشفة المتين الموجب للبهر والأصل عدمه مع قوة جانبه بموافقة للغالب ومع ذلك لا نظر لأصل برادة الذمة اه (قوله في المتن لاحت) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروضة في مواضع وجرم به ابن المقرئ شرح م (قوله نعم لو طوى) والامة في دير هاد النخ) خالفة في ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

قوله

يرجحون هذا الخصوص فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لأن الأب أمتا من غيره بما يجب خروجه عن هذا الخاص (لاحد) لأنه بال ولده شبهة الاعفاف المجانس لما فعله ومن ثم لم يفرق في الحال بين الأبن وغيره ولا بين مستولدة الأب وغيره اه على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمد جميعه لكن الذي في الروض وأصلها عن الروايات عن الأصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً لا شبهة فيها بوجه لعدم تصور ملكها بحال نعم لو طوى والامة في دير هاد كما يأتي في الزنا يؤخذ من قولهم أدم الخ أن يحرم الأب المملوك للولد

ليست كالمستولدة (فان احباها الاب قال ولد حر نسيب) للشبهة وان كانا كافتلا عن القفال و اقراء كولد المغرور فيطالب بقيمة الولد بعد عتقه نعم المكاتب يطالبها حالا لانه يملك والمبعض بقدر الحرية حالا وبقدر الرق بعد عتقه وخالفه القاضي ووجهه البليقي (فان كانت مستولدة لابن لم تقصر مستولدة الاب) لانها لا تقبل النقل (والا) تسكن مستولدة له (فالاظهر انها تصير) مستولدة للاب الحر ولو معسر القوة الشبهة هنا وبه فارق امة اجنبي وطئت بشبهة وولد ملك الولد بعد بعضها الباقي حر نقذا استيلا دالاب في نصيب ولده او قن نفذ فيه مطلقا وكذا في نصيب الشريك ان ايسر وولده حر كله فعليه قيمته لها اما القن كله او بعضه فلا تصير مستولدة لتعذر ملك غير المكاتب والمبعض ولائها لا يثبت ايلا دهما لا متهما فامة فرعها الولي واستثنى من ذلك شارح مالو استعار امة ابنة الرهن فرهنها ثم استولدها قال فلا تصير كما اتفق به القفال لادائه الي بطلان عقد عقده بخلاف مالورهن امة

قوله لاحد مالو وطئها في دبرها فلا حد كالوطئ السيدامته المحرمة عليه بنسب او رضاع او مصاهرة او تمسح في دبرها اه (قوله ليست كالمستولدة) اي فلا حد فيها (قوله الاب) اي وان علا (قوله للشبهة) الى قوله لتعذر ملك الحق في الحق لا قوله ولو ملك الى اما القن والى قوله ثم رايت في النهاية الا قوله وخالفه الى المتن وقوله وولده الى اما القن وقوله واستثنى (قوله وان كان قنا الخ) ويلتزم به فيقال للاحربين رقيقين اه عش (قوله وان كان) اي الاب قنا اي او مبعضا اه معنى عبارة سم والاولى اذا كان مبعضا وبه جزم في الرض او اه اقول وبفيده ايضا قول الشارح كالتبعية والمبعض بقدر الخ (قوله كولد المغرور) اي اذا كان المغرور رقيقا اه رشيدى (قوله فيطالب الخ) اي الاب القن ولا ينافي في هذا ماسياق من ان الاب لا يغرر بقيمة الولد لانه في الحر لانه يلزم قيمة الام كاسياق اهرشيدى (قوله والمبعض الخ) عطف على المكاتب (قوله وخالفه) اي القفال القاضي الخ عبارة المعنى وان قال القاضي في تعليقه الصحيح من المذهب ان ولدا لمبعض رقيق وقال البليقي انه الرابح اه (قول المتن فان كانت) اي امة الابن مستولدة الخ وان كانت مكاتبه لابن فاجره ووجهه الوجه ان ينفذ استيلا دالاب لان الكتابة تقبل الفسخ اه معني (قول المتن لم تقصر مستولدة للاب) اي ولو كان الاب مسلبا او الفرع ذميا ومستولدة ذمية اه نهاية قسم (للاب الحر) اي كله ولا فرق بين ان تكون موطوءة لابن او مديرة او مطلقا عنها بصفة او موصى بتمتعها ولا يبين ان يكون الولد عجوزا عليه بسفه او صغرا او جونا او موقفا للاب في دينه او لا واذا ولد امة ولد المازوجة نقذا يلا دها كايلا د السيد لها حر مرت على الزوج مدقلا حل اه معنى عبارة سم قول المتن فالأظهر انها تصير ظاهره وان كانت موطوءة لابن مع انها ينفذ محرمة على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت في ملكه مر اه (قوله وبه) اي يكون الشبهة هنا قن وقوله فارق اي ما هنا اي امة الولد الموطوءة للاب (قوله امة اجنبي وطئت بشبهة) اي فانها لا تصير مستولدة لواطئ مولود وسر او غير مستولدة لاما لكها امعش (قوله اوقن) عطف على قوله حر (نقدية) اي في نصيب ولده وقوله مطلقا اي موسرا او معسرا اه عش (قوله ان ايسر) اي الاب فان كان معسرا لم ينفذ في نصيب الشريك ويرق من الولد نصيب الشريك وينفذ الا لاد في نصيب الابن ذكر ذلك في الرض وغيره انتهى سم على منهج اه عش (ولده) اي ولدا الاب المورس من امة المشتركة (قوله فعليه) اي الاب قيمته اي الولد لها اي الابن وشريكه هذا ظاهر ولكنه مشكل بخالف لما ياتي في المتن الا ان يرجع ضمير قيمته لامة المشتركة بتاويل القن ثم رايت في شرح الرض ما نصه فرع لو استولد موزجارية فرعه المشتركة يعني جارية مشتركة بين فرعه واجنبي نفذ الاستيلا د في الكل ولدها مته حر وعليه المهر والقيمة للفرع وشريكه واستولد موزجارية مشتركة بين فرعه واجنبي نفذ الاستيلا د في بعض الولد وهو نصيب الشريك تبعا لامة اه ونحوها في فتح الجواد وهي ظاهرة (قوله اما القن

اي قوله لاحد مالو وطئها في دبرها فلا حد كالوطئ السيدامته المحرمة عليه بنسب او رضاع او مصاهرة او تمسح في دبرها مر اه ش (قوله وان كان قنا) وبالاو لى اذا كان مبعضا وبه جزم في الرض (قوله وخالفه القاضي) اي فقال انه رقيق على الصحيح من المذهب (قوله في المتن لم تقصر مستولدة للاب) لانها لا تقبل النقل فلما كان الاصل مسلبا او الفرع ذميا ومستولدة ذمية فهل يثبت الاستيلا د للاصل لانها قابلة للنقل كما لو نقصت العمد وسييت او لا لانها الان على حالة تقتضي منع النقل ترددوا الى اوجه القطع بالتا في شرح مر (قوله في المتن فالأظهر انها تصير) ظاهره وان كانت موطوءة لابن مع انها حثرت معة على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت في ملكه مر (فرع) او ولد مكاتبه ولده فويل ينفذ استيلا دة وجهان او امة ولده المازوجة نقذا يلا د السيد وحر مرت على الزوج مدقلا حل روض (قوله ولو معسرا) قال في شرح الارشاد الصغير وكافروهي والابن مسلبان (قوله نفذ فيه) اي في نصيب الولد وقوله ان ايسر اي الاب (بخلاف مالورهن امة فاستولدها ابو الخ) في كتاب امهات الاولاد من تصحيح البليقي ولورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولدها الاب قال القفال لا تصير ام ولد وان ثبت الحق بنفسه لا

فاستولداهو فأنها نصير لانه لا يؤدى لذلك هو يردده ما مران الراهن لو احبل امته المروثة وهو موسر صارت ام ولد له وبطل الزهن مع ادائه الى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رابت ان الفقال (٣٦٦) قائل بان ايلاد الراهن لا ينفذ مطلقا لادائه لما ذكر بخلاف ايه في المسئلة الثانية

وهو صريح في هذا كرته ان ما صححوه في الراهن يرد تفرقة الفقال وتوجيهه المذكورين فالوجه عدم النفوذ فيها لانه لا يملك الفقال بل لانه يلزم عليه تقدير انتقال الملك في المهر ونوع المهر بنحو بيع او هبة ولو ضمنيا فانه ممنوع كما ذكره في الزهن فان قلت التقدير في الاولى ليس لاجنبي لانه للراهن قلت بل هو اجنبي بالنظر الى عدم ملكه للزهن فلم يكن كالملك المستولد لانه لا تقدير فيه ثم رابت القاضي وافق الفقال في الاولى على الحزم بانها لا نصير والبقين وجهه بما بول لما مر عن الفقال مع رده (وان عليه قيمتها) يوم الاحبال بالمهر يستول عليها قبل الوطو والافاقى القيم من الاستيلاء الى الاحبال (مع مهر) بشرطه السابق كما يازم احد شر يكتن استولد المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمهر للابلاج والقيمة للاستيلاء وقد يلزمه مهر من كان زوج امته لاجنبي فوطنها الاب لعلية مهر للزوج لانه محرم عليه ابا وبوطه ومهر لذلك لا شيفاته منفعة بضمه المداوك له فالجمله مختلفة (لا قيمة ولد) فلا يلزمه وان

الخ حترز الحر من قوله للاب (فاستولداهو) هل المراد الموسر ولا يكتن يسارولده اه سم اقول الظاهر انه يكتن يسارولده ولده فليراجع (قوله) ويرده ما مر (الخ) اى نصيره مستولدا للاب اه ع (مطلقا) اى سواء كان الراهن مالكا او مستعيرا (قوله) في المسئلة الثانية) اى في حال استولاد الاب سرهونه الولد (قوله) وهو صريح فيما ذكرته (الخ) فيه قلب وحق العبارة وما ذكرته مما صححوه في الراهن صريح في رد تفرقة الفقال (الخ) (قوله) تفرقة الفقال) اى بين استيلاء الراهن وبين استيلاء ابيه في المسئلة الثانية (قوله) فالوجه عدم النفوذ فيها اى في مسئلتى استيلاء الاب وظاهر صنيع النهاية اعتماد النفوذ فيها كما مر (قوله) لانه يلزم عليه (الخ) فديقال لانه لذلك لان ملك ولد بمنزلة ملكه اه سم (قوله) في الاولى) اى في مسئلة الاستعارة (قوله) لانه للراهن اى المستعير لا مقلده (قوله) قلت هو اجنبي (الخ) تقدم انقاع سم منه (قوله) مع رده) متعاق بالصلوة الضمير للوصول (قوله) يوم الاحبال) الى الفصل في النهاية الا قوله وقد يلزمه الى المتن وقوله على ما اقتضاه الى ان قوة وقوله ومكاتب الى فلا يفسخ (قوله) يوم الاحبال) سواء انزل قول تغيب الحشفة قام بعده اه معنى عبارة النهاية والاسنى سواء انزل قبل ذلك ام بعده اه مع قوله في قدرها اى القيمة قول الاب لانه غارم ولو تكرر وطؤه لها مائة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبرت قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله الفقال وذلك سنة اشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول الفقال اه (قوله) بشرطه السابق) اى في قوله وعلمنا لم يجلها (الخ) اه سم (قوله) نصف كل منهما) اى من القيمة والمهر اه سم وزاد ع وشو نصيره مستولدا للواطى وان ايسر فان كان معسرا لا ينفذ الاستيلاء في حصه الشريك وقياس ما قد مناع سم عن الروض ان يكون الولد مبعضا اه (قوله) ووجبا) اى قيمتها ومهرها (قوله) وقد يلزمه) الى المتن في المعنى (قوله) وقد يلزمه) اى الاب (قوله) لاجنبي) اى لا يوين ولا ي (قوله) وان انفصل حيال ميتا (الخ) عبارة المعنى ان انفصل حيال او اما اذا انفصل ميتا فلا يجب قيمته جز ما نعم ان انفصل بجناية فينبى كما قال الوركى ان يجى فيه ما سبق في المهر اه (قوله) لا انتقال ملكا (الخ) ومتى حكمنا بالانفصال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه اه نهاية قال ع شر قوله وجب الاستبراء (الخ) اى لحق الله تعالى (قوله) ملكها) فيه قلب والاصل ملكها له عبارة المعنى الملك فيها اه (قوله) ولا قيمة عليها) اى لانها لم تنتقل اليه اه سم (قوله) ومحرم (عليه) الى الفصل في المعنى الا قوله ان لم يجب الى لان قوة قوله او مكاتب الى فلا يفسخ (قوله) ومحرم (عليه) اشار به

انه خليفة مورث فنزل بذكره انتهى فلم الفرق عند الفقال بين استيلاء الاب في حال حياة الابن واستيلاءه بعدموته في جاريته المروثة (قوله) فاستولداهو) هل المراد الموسر ولا يكتن يسارولده (قوله) بل لانه يلزم عليه تقدير (الخ) قد يقال لانه لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه (قوله) والبقين وجهه بما بول لما مر عن الفقال مع رده في تصحيحه البقيني في كتاب امهات الا ولادامنه ولو كان الراهن في اصل المسئلة اصلا للزهن قبل نقول بنفذ استيلاءه في امه فرعاهم نقول لا ينفذ استيلاءه اذا كان معسرا لانه ثابت بالزهن حقا لفرع باختباره فلا يملك ابطاله نزاع الفقال الى الثاني حكمه عنه القاضي الحسين في فتاويه والارجع عندنا الاول لم يرد لانه اذا احبل امه افترحت استيلاءه فلان ثبت استيلاءه الاصل في جلوة نفسه اولى لان ابطال الملك اقوى من ابطال مجرد علة الزهن (قوله) وان عليه قيمتها يوم الاحبال) قال في شرح الروض ولو تكرر وطؤه لها مائة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد قال الفقال اعتبرت قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه وذلك سنة اشهر قبل ولادتها لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول الفقال بخلاف نفقة الحامل المبثوثة لانها كانت واجبة انتهى (قوله) نصف كل منهما) اى من القيمة والمهر (قوله) لا انتقال ملكا (الخ) ومتى حكمنا بالانفصال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه شرح مر (قوله) ولا قيمة عليها) اى لانها لم تنتقل اليه

الى انفصل حيال او ميتا بجناية مضمونة (في الاصح) لا انتقال ملكها قبيل العلوق حتى يسقط ما في ملكه صيانة لحرمة ومن ثم لو استولد مستولدا بانه لومه قيمة الولد لانه لا يتصور ملكا له ولا قيمة عليه لاحتى تندرج قيمته فيها (و) يحرم (عليه) اى الاصل

من النسب الحر (نكاحها) اى امة ولده وان لم يجب اعفافه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن مر في مبحث نكاح الامة ان محلها المورس كما اهمته
عقلمم وجرى عليه الزكشي وغيره لان قوة شبهته في ماله استحقاقه الاعفاف عليه (٣٦٧) صيرته كالشريك ومن ثم لم يحرم على اصل فن

كامة اصل على فرعه وامة
فرع رضاع على اصله قطعا
(فلو ملك تزوجوا ابده الذي
لا لعل له الامة) حال ملك
الولد وكان نكحها قبل ذلك
بشرطه (لم ينفسخ النكاح
في الاصح) لانه يتغير دواما
لقوته ما لا يتغير ابتداء
ومن ثم لم يرتفع نكاح الامة
بطر ويسارو تزوج حرمة اما
اذا حلت له حينئذ لكونه
قنوا الولد معسر الا يلوثة
اعفافه او مكاتبه واذا نله
سيده في تزويجهما من ابية
فلا ينفسخ بطر وملك الولد
قطعا وقول الاستوى ومن
تبعه هذا التقيد لا فائدة له
مردود بذلك (وليس له
نكاح امة مكاتبه) لان
شبهته في ماله اقوى من شبهة
الود من ثم قال (فان ملك
مكاتب زوجة سيده انفسخ
النكاح في الاصح) وفارق
الابن بان تعلق السيد بمال
المكاتب اشد من تعلق
الاصل بمال الفرع ومن ثم
جرى لنا قول انه ملك
للسيد وانما لم يرتفع بعض
سيد ما ملكه مكاتبه لانه قد
يجتمع ملك البعض وعدم
العتق اذ المكاتب نفسه لو
ملك ابام لم يعتق عليه والملك
والنكاح لا يجتمعان ابدا
(فصل) السيد باذنه
في نكاح عبده لا يضمن
بذلك الاذن كما دل عليه

الى ان قوله ونكاحها معطوف على قوله ولو طوى امة ولده اه عميرة (قوله من النسب) احتزبه عن الاصل من
الرضاع كما بان (قوله الحر) نهت الاصل عبارة المفتى على الاب الحر الكل اما غير الحر الكل فله نكاحها اذ
ليس عليه اعفافه اه (قوله وان لم يجب اعفافه) اى على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في
وجوب الاعفاف اه رشيدى (قوله ان محله) اى منع نكاح امة فرعه وقوله في المورس اى في الفرع
المورس لانه يلزمه اعفافه لكن قد مضى هناك تصريح صاحب العباب بانه لا فرق اه سم اقول وبسيد الفرق
موافقة النبا بقى المفتى للشارح في قوله لا ينفذ الا في انفا والولد معسر اه الخ (قوله لان قوة شبهته الخ) لتعليل للفتن
(قوله شبهته الخ) وقوله استحقاقه الخ قد ذهب الشارح عليهم فيه فيحتمل ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل انه
مفعول لشبهة على ضرب من التاويل لان شبهة اسم عين اه سم وقوله لان شبهة اسم عين فيه نظير عبارة
القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل اه عبارة عرش قوله استحقاقه مفعول لشبهة اسم على حجج
اه (قوله لم يحرم) اى نكاح امة الفرع اه عرش (قوله على اصل فن) اى كلا او بعضا (قول المتن
الامة) اى امة قائبه اه رشيدى (قوله حال ملك الولد) كذا ليس بنفسه او بيسر قوله اه معنى (قول
المتن لم ينفسخ النكاح) ولو اجل الاب الامة بعد ملك ولد لها لم يصير ام ولد كما مر او لا يصير لان مستند
الوطء النكاح المعتمد الثاني معنى وروى مع شرحه (قوله قنا) اى او مبعضا اه نهاية (قوله او الولد
معسرا) هذا مبنى على ما مر انفاعن الزكشي وغيره كما هو ظاهر اه سم (قوله بذلك) اى بقوله اما اذا
حلت له الخ (قول المتن وليس له) اى يحرم على السيد قطعا اه معنى (قوله لان شبهته) اى السيد وقوله في
ماله اى المكاتب وقوله من شبهة الوالد اى في مال ولده اه عرش (قول المتن انفسخ النكاح الخ) قال في
الروض ثم ينفذ استيلاده وقال شارحه اذ اولد امة مكاتبته انتهى اه سم (قوله وفارق الخ) اى المكاتب قد
يفنى عنه قوله السابق انما ومن ثم الخ (قوله انه) اى ما قيد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) اى اصل سيده
فرعه اه عرش (قوله نفسه) لعله مقدم عن مؤخر واذا اصل اذ المكاتب لو ملك با نفسه الخ
(فصل) السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن (قوله بذلك الاذن) الى قول المتن فان كان في النهاية الاقوله
نعم الى المتن (قوله كاد عليه) اى ارادة هذا المقدر (قوله الذى الخ) نعمت للسباق (قوله واحتمال انه الخ)
اى كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المفتى تنبيه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن باذنه
في نكاح عبده لكان احسن ليتسلط التفتى على الضمان بالاذن فهو نفى لكون الاذن سببا للضمان وهو

(قوله وان لم يجب اعفافه الخ) كذا شرح مر (قوله ان محله) اى منع نكاح امة فرعه (قوله في المورس) اى
في الفرع المورس لانه يلزمه اعفافه لكن تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصريح صاحب العباب بانه
لا فرق (قوله شبهته وقوله استحقاقه) ذهب عليهم فيه فيحتمل ان استحقاقه عطف بيان ويحتمل انه مفعول لشبهة
على ضرب من التاويل لان شبهة اسم عين (قوله في المتن لم ينفسخ النكاح في الاصح) قال في الروض لو
استولداه لم ينفذ قال في شرحه لانه رضى بقر ولده حين نكحها ولان النكاح حاصل بحق فيكون واطنا
بالنكاح لا يشبهه الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم انه لو طوى وان
كان رقيقا كما جارية ولده بغير نكاح كان الولد حر الشبهة (قوله فلا ينفسخ بطر وملك الولد) قد يشك
ذكر الطرم مع قوله او مكاتبوا اذ نله سيده في تزويجهما من ابية لانه صريح في تصوير المسئلة بعدم طر والملك
وانه حاصل عند ابتداء النكاح يمكن ان يجاب بان المقصود بقوله او مكاتب الخ تصوير حاله اخل ويترتب
عليها تصوير طر والملك بان يشترطها المكاتب بعد تزوج الاب (قوله في المتن انفسخ النكاح في الاصح) قال
في الروض ثم ينفذ استيلاده قال في شرحه اذ اولد امة مكاتبته كاسياني ايضاحه في السكتا بانتهى
(فصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزكشي في الاعتراض مانصه تغيير المصنف يعطى ان الاذن

السياق الذى هو نفى كون الاذن سببا للضمان واحتمال انه لا فائدة كون الاذن سببا لنفى الضمان بعيد من السياق والمعنى لان نفى الضمان
هو الاصل فلا يحتاج لبيان سببه لآخر فلا اعتراض على المتن نعم الاحسن لا يضمن باذنه في نكاح عبده

ليكون نصافي الأول فان قلت باذنه قيد المقابل الجديد للفرق بين تقدمه وتأخره فانت مئوغل على الجديد لا فرق بين الاذن وغدومه وعلى القديم لا بد منه لحن العبارة ولو لا ما قررتة السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه ان اذن (وهو النفقة) اى وثنة بل غالب

المقصود وعبارة محتملة لهذا ومحملة أيضا لكون الاذن سببا لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلان اكون ظهير للبحر من وليس بمقصود اه فقول الشارح نعم الخ تسليم لا اعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل او نحو ذلك فلا يتجه قول المحشي بعد ذكره عن الزركشي نحو ما مر من السبكي مانصه وظاهر ان هذا الاعتراض لا يندفع بمأقرره الشارح فان اراده في نفي الاعتراض به نظر اه سيد عمر باختصار (قوله) ليكون نصافي الاصل في النصية انظر اه سم اى لا احتيا لتعلق الجار بالنى ولو بعيدا (قوله) فان قلت باذنه اى الذى فى المتن (قوله) بين تقدمه اى تقدم باذنه على لا يضمن (قوله) ممنوع الخ فى صلاحية ما ذكره مستندا لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم ولك ان تجيب بان محط السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل ان قوله باذنه للاشارة الى رد القديم القائل بسببية الاذن للضمان (قوله) لا بد منه اى من اذنه (قوله) ولو لا ما قررتة اى من دلالته السياق على ارادتها ما قررتة (قوله) يطقونها اى النفقة عليها اى المؤنة (قوله) لا نه يلزم مهما الى قوله وقول الغزالي فى المتن لا نقوله لا النفقة الى المتن (قوله) بل وضمن ذلك اى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله لم يضمنه اى لم يلزمه اه ع ش (قوله) لتقدم ضمانه الخ اى ما ذكر من المهر والنفقة (قوله) بخلافه اى ضمان السيد (قوله) ان علمه اى قدر المهر وقوله منها اى النفقة وقوله علمه اى قدر ما وجب الخ (قول المتن) ومها فى كسبه ولو آخر فنفذه فيهما اى المهر والنفقة جاز اه ووض و ظاهره انه يستقبل بالايجار اه سم (قوله) لانه لا يضمن (قوله) لفرع) لو زوج عبده بامته اتفق عليهما بحكم الملك فان اى العبد منها باو لا د فان اعتقها السيد ولو ادها فتنفقتهانى كسب العبد ونفقة اولادها عليها فان اعسرت فى بيت المال وإن اعتق العبد دونها فتنفقته على العبد كحززوج اه و نفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه اه معنى (قوله) رضى بصرف كسبه الخ) اطلاقه على تامل بالنسبة لعلمى لم يطرد عرف اهل محلته بذلك بل قد يطرد العرف فى بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد عمر وقد تجاب بان التعليل المذكور نظرا للغالب كما يفيد قول ع ش قوله ومها فى كسبه هل ولو خصه باحد مهابا ونفاه عنهما تامل كذا فى هامش والاقر ب نعم لان الاذن فى النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له فى الضمان ونهاه عن الاداء فانه غرم مرجع ما غرمه على الاصل اه (قوله) ولا يعتبر اى فى غير الماذن له بالتجارة واما الماذن له فى التجارة فسبب اى انه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) ووجوب الدفع الخ عطف على النكاح (قوله) وهو اى وجوب الدفع اه ع ش (قوله) مهر غيرها عطف على مهر مرفوضة (قوله) الحال بالعقد الخ اى اذا كانت مطيقة للوطء فلو كانت صغيرة لا تطبقه كان زوج امته الصغيرة رقيق فلا يجب الا بعد الاطاعة كما باتى فى الصداق اه ع ش (قوله) وفى النفقة الخ عطف على فى مهر مرفوضة (قوله) فى الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عنه اى الكسب وقوله ثبوت المضون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ (قوله) انه ينظر فى كسبه الخ اى وجوب الاخذ من قوله لان الحاجة الخ اه ع ش (قوله) اليها اى النفقة (قوله) فى المستقبل راجع لكل من المعطوفين (قوله) وقول الغزالي الخ) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله) فى المقالتين هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه ع ش (قوله) وهو القياس معتمد اه

الفقهاء يطلقونها عليها (قوله) الجديد) لانه لا يلزم مهما تصر بها ولا تنقض بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح فى المهر ان علمه لا النفقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه (ومها فى كسبه) كذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه فيهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن فى النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو فى مهر مرفوضة بفرض صحيح او وطء ومهر غيرها الحال بالمقدور المؤجل بالحلول وفى النفقة بالتمكين وانما اعتبر فى اذنه له فى الضمان كسبه بعد الاذن وإن تأخر الضمان عنه لثبوت المضون حالة الاذن ثم لا هنا كما مر (المعتاد) كالحرفة (والنادر) كلفظة ووصية وكيفية تعلقها بالكسب انه ينظر فى كسبه كل يوم ليقودى منه النفقة لان الحاجة اليها ناجزة ثم ان افضل شئ صرف المهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولو اذخر منه شئ للنفقة أو الجلول فى المستقبل لعدم وجوبها وقول الغزالي يصرف للمهر او لا ثم للنفقة

سبب لنفي الضمان وليس بمقصود انما المقصود نفي كون الاذن سببا للضمان فلو سلبت النفي على الضمان بالاذن فقال لا يضمن باذنه لكان احسن اه و ظاهره ان هذا الاعتراض لا يندفع بمأقرره الشارح فان اراد نفي الاعتراض فحقه نظر لليتأمل اه (قوله) ليكون نصافي الاول) فى النصية انظر (قوله) ممنوع الخ فى صلاحية ما ذكره مستندا لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم وقال فى الروض ولو اجر نفسه فيهما اى المهر والنفقة جزاى اى بناء على جواز بيع المستاجر اه فظاهره انه يستقبل بالايجار (قوله) لانه

حمله ابن الرفعة على ما اذا امتنعت من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كله وتازع الادعى فى المقالتين ثم بحث أنه لا يتعين كل غش من هذين لانهما دين فى كسبه فيصرفهما شاء من المهر او النفقة وهو القياس (فان كان ما ذونا له فى التجارة) فبجانب

عش (قول المتن فبايده من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام إذا في الربح ورأس المال إلى الوجوب للسيد لإتلاهما قبله فليراجع ثم بحث مع مر فوافق على الظاهر المذكور اه سم (قوله) ولو قبل الاذن إلى قول المتن ولو تكفل فاسد في النهاية لإلا قوله ويمكن أن لا يتعلق وقوله خلافاً لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المتن إلا قوله أن تكفل إلى لم يتعلق به حق إلا قوله أن تكفل إلى المتن (قوله) لأنه أي دين المهر والنفقة (قوله) وبه فارق الخ) أي بالتعامل المذكور مامراً في قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله) ويجبان في كسبه هنا الخ) هل يحل في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رابت تعلقاً حاشية المحل لعدم مانصه الظاهر أن مثل ذلك كسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولو قبل النكاح اه سيد عمر عبارة عش ومثله أي ما يده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرقه به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافه إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما يده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل يستفاد من مجروح صنيعه أي شرح مر وصنيع عش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في أن كلامهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كالتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي أن بينهما فرقاً من حيث أن الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وأن الكسب لا يبدآن بكونه بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) أحدهما أي الكسب ومال التجارة به أي. اذكر من المهر والنفقة (قول المتن وإن لم يكن مكتسباً) أما لعدم قدرته أو لكونه مخرباً محروماً اه معنى اه (قوله) أو زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رشدي عبارة سم أي كان إذن له السيد أن يتزوج بعشرة فتزوج بأحد عشر اه (قول المتن في ذمته) أي فقط يطالبهما بعد اعتقاق رضيت بالمقام معه لا بد من لازم الرضا مستحقة فيتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعلق برقبته إذ لا جناحاً منه. لا بد من سيد المأمر أو الفصل اه معنى (قوله) يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاده العبد على ما قدره السيد (قول المتن وله المسافرة به) قال الناشري ونحو يز السفر به إذا كان المهر مؤجلاً ظاهره أن المال كان حالاً والعبد قادر فينتجه منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد أن يتحملهما الأقل كما سبق أي الأقل من أجره مثل مدة السفر ونفقة تنافع المهر اه لعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع إذا بدل له كسب أي اه سم (قوله) أن تكفل الخ) سيأتي أنه لا ياتم بتركه (قوله) أن تكفل الخ) وقول المصنف إلا أن تكفل الخ وقوله لزوم الأقل الخ لعل هذا في غير القسم الأخير وهو ليس مأذوناً ولا مكتسباً أما هو فكل من المسافرة به واستخدامه لا يغوث شيئاً فكيف بشرط التكفل ولزم الأقل

أي السيد (قوله) في المتن فبايده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام إذا في الربح ورأس المال إلى الوجوب للسيد لإتلاهما قبله فليراجع ثم بحث مع مر فوافق على الظاهر المذكور (قوله) ويجبان في كسبه هنا أيضاً) هل يحل في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أو لا فرق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني (قوله) أو زاد على ما قدر له) أي كان إذن للسيد له أن يتزوج بعشرة فتزوج بأحد عشر (قوله) في المأذن في ذمته) وظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة لازيادة (قوله) في المأذن وله المسافرة به) قال الناشري ونحو يز السفر به إذا كان المهر مؤجلاً ظاهره أن المال كان حالاً والعبد قادر فينتجه منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد أن يتحملهما الأقل كما سبق أي الأقل من أجره مثل مدة السفر ونفقة تنافع المهر اه لعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع إذا بدل له كسب أي (قوله) أن تكفل المهر) هل يقيد بالحال وإلا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح إلا أن كذا قيل ويرده الخ (قوله) أن تكفل المهر والنفقة وقول المصنف إلا أن تكفل المهر والنفقة وقوله لزومه الأقل الخ) لعل هذا كله في غير القسم الأخير وهو

(فبايده من ربح) ولو قبل الاذن في النكاح وكذا رأس مال في الأصح) لأنه لزمه بعقد أذن فيه لكان كدين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويفرق أيضاً بأن القن لا تعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن زفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لأنه مفوض لأبيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضاً فإذا لم يف أحدهما بكل من الآخر (ولأن لم يكن مكتسباً ولا مأذوناً له) أو زاد على ما قدر له (في ذمته) يطالب به إذا عتق لوجوبه برضا مستحقة (وفي قول على السيد) لأن الاذن لمن هذا حاله التزام المأذن (وله المسافرة به) أن تكفل المهر والنفقة ويمكن رجوع أن تكفل الآتي

ومفهومه لهذه أيضا ولم يتعلق بحق للغير كرهن ولا اشترط رضاه (وبقوت الاستمتاع) عليه الملك الرقية تقدم حقه نعم للعبد استصحاب زوجته معه والكرام من كسبه فان لم يطلبها للسفر معه فنفقتها باقية بحالها (وإذا لم يسافر) بدأ أو سافر به معها (لومه تخليته ليلا) أى بعضه الآتى فى الامة ووقت فراغ شغله بعد النزول فى (٣٧٠) السفر فيها يظهر خلافا لما يومه كلام الماوردى ثم رأيت الزركشى صرح بنحو

المذكور ان بل لعله ايضا فى غير المأذون الذى معه من مال التجارة ورجمه ما بين المهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وقا بهما فلا حاجة الى اشترط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل اه سم اقول وما ذكره اخر اعمل تأمل لاحتمال تلف ما يده ولو باتلاف السيد كاهر وما ذكره اوله لارادة المغنى فى شرح وقول بلزوم المهر والنفقة فانصاه قال بعضهم جميع ما سبق فى عيد كسب اما العاجز عن الكسب بحالة فليظاهر ان للسيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخداما يقابل باجرة فهو داخل فى قول الاصحاب يلزمه الاقل من اجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومفهومه) أى ورجوع بمفهوم ان تكفل الخ (قوله ايضا) أى كرجوعه مسئلة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أى العبد رضاه أى الغير اه سم (قوله كرهن) أى او استتجار او كتابة او جناية اه حلى (قول الماتن وبقرت) بالنصب من التفويت (قوله للعبد استصحاب زوجته الخ) فان اتممت من السفر معه ولو بمنع السيد لها اذا كانت رقيقة سقطت نفقتها غنى وروى مع شرحه (قوله والكرام) أى لهما من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضرة اه سيد عمر (قوله فى الامة) أى الزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلا (قوله فبايظهر الخ) راجع الى قوله وفوت الخ (قوله انعكس الحكم) أى فتنزه تخليته نهار الاستمتاع وقوله وقيد جمع ذلك أى قول المصنف لومه تخليته ليلا اه عش (قوله ومحل) أى التقيد بما ذكر وقال سم أى محل السكون بمنزل سيده اه (قوله كل وقت) ليتأمل المراد به فان ظاهره مشكل اذ لا يتم الا بتعطيل سيده بالكلية فكان المراد العموم العرفى للاحقبة أى سيد عمر (قوله ولا فرق) أى بين كونها بمنزل السيد أولا اه عش (قوله وتحملها وهو موسر الخ) فيه امر ان الاول انه يلزمه موافقته فى الصورتين اعنى اذا كان موسرا او ادى والا فلا والثانى انه اذا تكفل بشئ لزم منها بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر هر اه سم (قوله أى من ابتداء الخ) مجرد تصوير والمراد الاقل من اجرة مدة الاستخدام والحبس وكل المهر الخ اه عش (قوله الى وقت المطالبة) أى الصورة ان الاستخدام والحبس باقى بقرينة ما قبله اه رشيدى (قوله واحد ذنبك) أى الاستخدام والحبس اه سم (قوله ايضا) أى كاجر قالمثل (قوله فان لم يكن مهر) أى كان ابراته او كانت مفوضة ولم يوجد فرض ولا وط (قوله وذلك) أى لزوم الاقل (قوله طلقا) أى اقل كانت اراك كثر اه عش (قوله من ذلك) أى من قول الماتن وان استخدمه الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أى لازوم السيد اقل الامر من الاجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله لزماه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على عمله

ليس مآذ نارا لا مكتسبا اما هو فكل من المسافرة به ومن استخدام لا بقوت شيئا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل المذكور ان بل لعله ايضا فى غير المأذون الذى معه من مال التجارة ورجمه ما بين المهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وقا بهما فلا حاجة الى اشترط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل (قوله رضاه) أى الغير (قوله فى الامة) أى الزوجة (قوله وقيد جمع ذلك) أى اللزوم (قوله ومحل) أى محل الكرن بمنزل سيده (قوله أى تحملها وهو موسر الخ) فيه امر ان الاول انه يلزمه موافقته فى الصورتين اعنى اذا كان موسرا او ادى والا فلا والثانى اذا تكفل بشئ لزم منها بصيغة ضمان معتبرة لزمه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر هر (قوله احذر ذنبك) أى الاستخدام والحبس (قوله ويؤخذ الخ) كذا شرح هر (قوله لزماه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على عمله بقدرهما

ذلك (للاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان عمله ليلا انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما اذا لم تكن بمنزل سيده لتمكنه منها كل وقت قال الاذرى ومحل ان كان يدخل عليها كل وقت والا كان كان يستخدمه جميع النهار فى نحو زرعه فلا فرق (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أى تحملها وهو موسر او اداؤها ولو معسرا (والا فيخله لكسبها) لاحتائه حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه نهارا (بلا تكفل) او حبسه بلا استخدام لزمه الاقل من اجرة مثل له مدة الاستخدام والحبس أى من ابتداءه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلا كذا قيل ويرده ما مر ان الكسب لا يصرف الالاحال ولا يدخر منه شيء لحلول المؤجل (والنفقة) أى المؤنة مدة ذنبك ايضا فان لم يكن مهر او كان وهو مؤجل فيما يظهر لما قرره فالأقل

من الاجرة والنفقة كما هو ظاهر وذلك لان اجرة إن زادت فان زيادة السيد وإن قصت لم يلزمه الاتمام به بقرينة ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه اجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك ان استخدام بلا تكفل وحسبه بلا استخدام ولا تكفل لانهم عليه فيه لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قد يتوهم من قوله ان تكفل الخ والحاصل كما علم ما قررت به الماتن أنه فى صورتى السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والنفقة لزماه وان لم يتكفل أو تكفل بالاقل السابق لم يلزمه إلا الاقل وان الخبرة

بقدرهما

في ذلك اليه وخرج بنهارا مالواستخدمة ليلاوانهارا فلا يلزمه في مقابلة الليل شي. ويتعين فرضه فيمن عمله نهارا والا كالاتي فالليل في حقه كالنهار كما مروى في استخدام ليل لا يعطل عليه شغل نهارا ولا يفيلزمه هنا الا فيلزمه فيما (٣٧١) يظهر (وقيل يلزمه المهر والنفقة)

مطلقا لانه كما كسب في ذلك اليوم ما ينبغي بالجميع ويرد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كما مروى وقيل مدة النكاح (ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن او لفقد شرط كخالفه المأذون (ووطى) فهر مثل (يجب في ذمته) لحصوله برضا مستحقة نعم لو اذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعالى بكسبه ومال تجارته بخلاف مالوا أطلق لانصرافه للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحل الخلاف في حرة بالغة عاقلة رشيدة مستقيمة سلمت نفسها باختيارها أو أمانة سلمها سيدها فان فقد شرط من ذلك يتعلق برقبته لانه جنابة محضة (وإذا زوج) السيد (امته) غير المسكوبة كتابة صحية حسو أم حرة وغيرها (استخدمها) بنفسه أو نائبه أم هو فلا محل لفطر ماعدا ما بين السرة والركبة وأما نائبه الاجنبي فلانه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خاوة (نهارا) وأجرها إن شاء لبقا ملكه وهو لم ينقل للزوج الامتعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج ليل)

بقدرهما اه سم (قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه اه سم (قوله نرضه) اي قوله لو استخدمه ليلا الخ (قوله كالاتي) والاثون وزان رسول قال الا زهرى هو للحام والجصاصه ترجمته العرب على اثنتين بتأنيدهن واتن بالمسكان اتوا من باب تعدا قام اه عش (قوله فالليل في حقه كالنهار) اي فيلطالب بخدمة النهار ويلزمه اقل الامر من من اجرة خدمة الليل الخ عش ورشيدى (قوله كاسم) اي من مطابق كون الليل في حقه كالنهار وان كان مامرفي تخليته للاستمتاع وهناتي لوزم الاقل المذكور اه رشيدى (قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان عمله ليلا يعطل شغل نهارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فيلراجع اه رشيدى (قوله مطلقا) اي سواء كانا قدرا الاجرة او زاد عليها (قوله بالجميع) اي جميع المؤن السابقة واللاحقة اه عش (قوله لعدم الاذن) الى قوله يعتبر في قيامه في النهاية والمخفى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لو انكر السيد الاذن للعبد في النكاح وادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق فيمهرى ونفقى سمعت دوداوا له العبدان يدعى على سيده قال ابن الرفعة انه يلزمه تخليته ليكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيداه او اجنبي ولو باذنه يفسخ النكاح ولو اشترى الميهض زوجته بخالص ملكه والمشتراك بينهما بين سيده ولو باذن سيده انفسخ نكاحه لانه لم يملك في الاولى وجزمته في غيرهما امتنع عليه الوطء حيث ذلول باذن سيده لانه لا يجوز وطؤه بملك المهرين اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة للمغني والروض مع شرحه نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسدا وفسد المهر دون النكاح يتعلق بكسبه ومال تجارته لوجود اذن سيده قال ابن الرفعة نعم ان عين له المهر فينبغي ان يكون المتعلق بالسكيب اقل الامر من من مهر المثل والمعين اه (قوله لو اذن له السيد الخ) يتردد النظر في وفي المحجور ولو اذن له عمل يكون كاذن السيد يتعلق المهر بذمته او كلا اذن لانه لا حق له في المهر بخلاف السيد على نظر ولعل الاقرب الثاني انه سيد عمر وقوله لو اذن له اي للعبد وقوله بذمته لعله من تحريف الناسخ اصله بكسبه (قوله فان فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة او جني أو نأرو وطئت مكرهه او نائمة او كانت امه لم يسلمها سيدها اه معنى (قوله غير المسكوبة) اي والمبعدة اماهما فستاتان (قول المتن استخدمها نهارا الخ) هذا عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا في وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة للأرضاع يلزم تسليمها ليلا ونهارا اه معنى (قوله نظر ماعدا ما بين السرة والخ) والحلوة بها اه نهاية اي خلافا للشرح والمغني والاسنى (قوله وهو الخ) اي السيد اه معنى (قوله على الثالث) يعني ما بعد الثالث الاول اه معنى (قوله في قيامه) اي السيد (قوله حرفته) اي الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ) ولو كانت حرة فرق قال الزوج تحريف للسيد عندى اي وسلموا الى ليلا ونهارا يلزمه اجابته لانه قد يبدو له الاعراض عن الحرفة واستخدمها بمعنى ونهاية وفي سم عن الكسب مثله (قوله الا ان كانت حرة السيد الخ) دخل في المستثنى منه ما لو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى لكن

(قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه (قوله وفي استخدام الخ) كذا نرحم مر (قوله نعم لو اذن له السيد في الفاسد الخ) عبارة للروض فان اذن له في الفاسد او فسد المهر فقط اي دون النكاح يتعلق اي المهر بكسبه قال في شرحه ومال تجارته نعم انه قال ابن الرفعة ان عين المهر فينبغي ان يكون المتعلق بالسكيب اقل الامر من من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه ان الاذن في الفاسد يستفيد به الصحيح ايضا (قوله في المتن وإذا زوج امته استخدمها نهارا الخ) قال في الروض من زيادته متابعكس المستأجرة للخدمة اي فاعلم بان سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا في وقت النوم دون مابعده ليستوفى منفعتها الاخرى (قوله غير المسكوبة) اما هي فستاتان (قوله نظر ماعدا الخ) والحلوة بها شرح مر (قوله الا ان كانت حرة السيد التي) يردها منها ليلا ايضا (خ) دخل في المستثنى منه ما لو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى

أو وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنص على الثالث تقرىب باعتبار عادة بعض البلاد ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أذا كما هو ظاهر فان كانت حرة ليلا يلزم السيد تسليمه نهارا إلا ان كانت حرة السيد التي يريدونها ليلا أيضا كما بحثه الأذرعى

نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب حينئذ الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه سم عبارة السيد البصري فلو قال السيد اسلمها ليلا على عادة الناس الغالبة وطلب زوجها ذلك نهار الرأحة فيه فافظاها كقوله الجلال البلقيني اجابة الزوج كالو اراد السيدان بدل عماد السكون الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوجه من تردد للاذرعي وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كتب لها ولا خدمة فيها وان مائة او جنون او خبل او غير هذا لا وجه لحبسها حيثئذ اه نهاية ونقل الحشفي كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه اقول يمكن الفرق بموافقة مطلوب الزوج فيما ذكره الشارح للعادة والعرف الغالب بخلافه في مسئلة الجلال فليتأمل اه وكذا في عرش عن الزبدي ما وافق مقاله الشارح (قوله ويبحث الخ) اي الاذرعي (قوله اجبر الخ) رافعا لنهاية والمخفي (قوله الا فيه) اي الليل (قوله اولاً) اي لا يجبر (قوله وانه الخ) عطف على الاول (قوله اما المكتابة) الى المتن في النهاية والمخفي الاوله وانما يتجه الى المبيعة (قوله فان لم يكن مائة باقة) قضيته انه يستخدمها ولو ليلا ونهارا ولا يلزم لها شيء مقابل جزئها الحرو ولعل وجه انها لم تطلب المائة مع امكانها اسقطت حقها المتعاق بجزءها الحر (فروع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة راجعة مثلها فليتأمل سم على منبرج اقول القياس لزومها لانها سببين مختلفين وهما التسليم والقوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما وافقه اه عرش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك راعا المسقطا لحبسها عن زوجها لانه لو سلمها اليه ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها انما شرى وفيه تنبيه لا بأس به اسم (قوله اما المهر) الى المتن في المخفي (قوله بذلك) اي بتسليمها ليلا فقط اه معنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع اه (قوله لان سببه الوطأ الخ) عبارة للمخفي لان التسليم الذي يتمكن معه من الوطأ قد حصل اه (قوله اما لو سلمت له ليلا ونهارا الخ) اي ولو عملت ليلا ونهارا للسيد كما مر عن الناشري (قوله فيلزمه النفقة) اي قطعاً اه نهاية (قوله او جواره) الى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها (قول المتن لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها ولديها او كان لايه ولا يأسا كانه لسفاهاً ومرودة حيث قال قال الاذرعي ويتجه انه لو كاتب حرفة الزوج والسيد ليلا جوا ذلك اي التسليم نهار السيد جوما لان نهار الزوج وقت سكنته وله اذ جعله عماد القسم في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك اي حرفته ليلا ورضى السيد بتسليمها نهارا فذلك والا فلا يس له طلبها نهارا او تعطيل خدمتها عن السيد انتهى لكن نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب الزوج فيما لو كانت حرفته ليلا فطلب السيد التسليم ليلا وطالب هو التسليم نهارا وهو قياس عكسه الذي قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله وانه لو لم يمكن استخداما في شيء الخ) والاوجه من تردد للاذرعي وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كتب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غيرها اذ لا وجه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح من لا كتب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غيرها اذ لا وجه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح من (قوله والا فلا يسد منعهما نهارا) ولو كانت حرفته فقال الزوج يتصرف للسيد في بيتي وسلوها ليلا ونهارا فلا يس له ذلك كنز (قوله في المتن ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشري قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام المصنف ان المسقط لنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك راعا المسقط لنفقة حبسها عن زوجها لاستخدامها لانه لو سلمها الى زوجها ليلا ونهارا قال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلا ونهارا مع اشتغال الزوج عنها لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا بأس به (قوله كالو سلمت الحرة نفسها ليلا الخ) عبارة الروض ويشترط التسليم ليلا لوجوب المهر وليلا ونهارا للوجوب بالنفقة ولو للحرة انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع (قول في المتن ولو اخاف في داره بيتا الخ) اي واذا

وبحث ايضا انه لو سلمها له نهارا فاستمتع اجبر ان كانت حرفته ليلا ولو كانت حرفته ليلا والسيد لا يستخدمها الا فيه وحرفة الزوج نهارا فهل يجبر السيد على تسليمها له ليلا وان ضاع حقه او لا وان ضاع حق الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الاول وانه لو لم يمكن استخداما في شيء وطالب الزوج تسليمها ليلا ونهارا اجبر السيد على ذلك وله وجه اما المكتابة كتابة صحبة فتسلم ليلا ونهارا على ما قاله الماوردي وانما يتجه ان يفوت ذلك عليها تحصيل التجرم والا فلا يس منها من النهار والمبيعة في نوبتها كحرة وفي نوبة السيد كفتة فان لم تكن مائة باقة فكفتة على الاوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) اي حين اذ سلمت له تسليمها ناقصا كالليل فقط. (في الاصح) لعدم التمكين التام كالو سلمت الحرة نفسها ليلا واشتغلت عن الزوج نهارا اما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لان سببه الوطأ وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلا ونهارا تلزمه النفقة تمام التمكين حينئذ (ولو اخاف) السيد (في داره) او جواره على الاوجه (بيتا) وقال للزوج تخلو بها فيه

لم يلزمه ذلك (في الاصح)
 لان الحيا والمروءة بمنعانه
 ومع ذلك لا نفقة عليه وكان
 تخصيص ذلك لاجل
 الخلاف والاقتضاه كلامهم
 انه لو عين له بيتا له ولو بعيدا
 عنه لا يلزمه اجابته لما فيه
 من المنه (والسيد السفر
 بها) ان لم يخل بها لم يتعلق
 بها نحو رهن او اجارة
 تقديم الحق الاقوى على
 حق الزوج ومن ثم امتنع
 عليه السفر بها الا باذن
 السيد فان تعلق بها ذلك
 اشترط اذن من له الحق
 (والزوج) تركها
 و (سحبها) ليستمتع بها
 وقت فراغها ولا نفقة عليه
 لعدم التمكن التام وابهام
 كلام شارح وجوبه ليجعل
 على ما دأبت له تسليمها
 تاما واختار السفر مع
 سيدها وله استرداد مهر
 سله قبل وطء لا تبرعا على
 الاوجه (والمذهب ان
 السيد لو قتلها او قتلت
 نفسها قبل دخول سقط
 مهرها) الواجب له نفوته
 محله قبل تسليمه والحق به
 نفوته والحق به
 قتلها كذلك كارضاع السيدة
 لامته المزوجة بولدها الى
 القن اذا حل بالزوج القنة
 الطفلة مطلقا قتل سيد
 زوجها امته

وخيف عليه من انفرادة فيشبهه ان للسيد ذلك (قوله لم يلزمه ذلك) اي اجابة السيد اه معنى لا نفقة المعنى
 المعلن به في حق ولده مع ضمنية عدم الاستقلال شرح مر اه سم قال عرش قوله لو كان زوجها المخنف
 يخرج الوصى والقوم وعبرة شيخنا الزبدي ولو كان الزوج تحت ولايته سيدها الخوهي شاملا لها فليراجع
 اه (قوله ومع ذلك الخ) عبارة المعنى والتها يقول فعل ذلك لم يلزمه نفقة بلا خلاف اه قال عرش قوله ولو
 فعل ذلك اي الاختلاف بها في بيت السيد او غيره فلا نفقة عليه اي حيث استخدمها السيد والا وجبت عليه
 لتسليمه له ليل ونهار اه (قوله ومع ذلك لا نفقة الخ) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله
 الاقن او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتمه مر وقال لانه اذا لم يسلمه له الا في هذا المكان المخصوص
 كان التسليم ناقصا اه سم (قوله بكان تخصيص ذلك) اي البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) اي
 الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب في المعنى الاقوله وابهام الى وله استرداد وكذا في النهاية الا
 قوله وان لم يخل فقال بدله وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) والمعتمد خلوتها بها لانها معه
 كالحرم كما تقر في النكاح مر اه سم (قوله ولم يتعلق بها الخ) عبارة المعنى والنهاية نعم ان كانت الامه
 مكترأة او مسررة ناهام مكاتبه كناه بصحبه لم يجز لسيدها ان يسافر بها الا بامر المكاتبين والمرتب والمكاتبه
 والجانبة المتعلق برقيتها مال كالفرونة كما قاله الاذرى الان يلزم السيد الفداء اه (قوله امتنع عليه)
 اي الزوج (قوله الا باذن السيد) اي فلو خالف وسافر بها بغير اذن ضمن ضمان المغنوب اه عرش
 (قول المتن للزوج سحبها) وليس للسيد منه من السفر سحبها ولا الزام به اه معنى (قوله ولا نفقة عليه)
 اي اذا سحبها لم تسلم في السفر على العادة اه عرش (قوله وله استرداد الخ) عبارة المعنى فان لم يصحبها لم يلزمه
 نفقة جهازها اما المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليمه والام يلزمه وله استرداد ان كان قد سلمه
 ومحل ذلك كما قال بعض المتأخرين اذا سلمه طائنا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كظنا اه وفي
 سم بعد ذلك كمثل ذلك عن الرض وشرحه ما نصه قال في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليل
 فلا يجوز له الاسترداد اي فالاسترداد انما هو في مسئلة السفر بها اه سم (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه
 طائنا وجوب التسليم عليه نهاية واسنى (قول المتن ان السيد لو قتلها الخ) اي امته ولو خوطبوا زوجها ولده
 ثم وطئها قبل الدخول كما قاله البغوي اه معنى عبارة النهاية وتفويتها كنفوته سواء كان عدمها خطأ
 ام شبهة عمد حتى في وقوعها في برحرفها عدوانا اه قال عرش قوله سواء كان الخ علم منه انه لا فرق في القتل
 بين كونه مباشرة او سبب او شرط اه (قوله والحق به) اي يقتل السيد امته المزوجة (قوله كذلك) خبر
 وتفويته الخ والمشار اليه التفويت بالقتل (قوله كارضاع السيدة الخ) مثال تفويت السيد بغير القتل (قوله)
 مطلقا) اي خاف العنت اولا اه سم (قوله وكقتل سيد الخ) اعطف على كارضاع السيدة الخ (قوله وكقتل
 سيد الخ) وفي الانوار لو قتل السيد زوج الاما وقتلته الامه سقط مهرها ولو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول

اجاب لذلك (قوله في المتن لم يلزمه الخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لا يبيع ولا يسهل اسكنه اسفه او مردوة
 اي كونه امرود وخيف عليه من انفرادة فيشبهه ان للسيد ذلك لا نفقة المعنى المعلن به في حق ولده مع ضمنية
 عدم الاستقلال شرح مر (قوله ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله
 الاقن او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتمه مر قال لانه اذا لم يسلمه له الا في هذا المكان المخصوص
 كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المعتمد حل خلوتها بها لانها معه كالحرم كما تقر في النكاح مر
 (قوله امتنع عليه) اي الزوج (قوله وله استرداد مر سله الخ) عبارة الرض وشرحه فان سافر معها الزوج
 فذلك والافله استرداد مهر من اي اقم بدخل بها ان كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها لاستقراره
 بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك اذا سلمه طائنا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كافي نظاره اه قال
 في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليل فلا يجوز له الاسترداد اي فالاسترداد انما هو في مسئلة
 السفر بها (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه طائنا وجوب التسليم عليه شرح الرض (قوله مطلقا) اي خاف العنت

أي أو قتل الأمة لزوجها كاهو ظاهر (وأن الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الأمة اجنبي) كالزوج (أو أمانة فلا) يسقط المهر قبل الدخول لأن الحرة كالأمة للزوج بنفس العقد ومن (٣٧٤) ثم جازله السفر بها ومنعها منه ولأن الفرق في الأخيرتين لم تحصل من جهة الزوجية ولا

من مستحق المهر وخرج بقتل الحرة نفسها قتل الزوج أو غيره لها ولم يكن مال الكالهر فلا يسقط قطعا (كالو هلكا بعد دخول) فإنه لا يسقط قطعا لاستقراره بالدخول ولو باع مزوجة تزوجا صحيحا وهي غير مفوضة أو اعتقها قبل دخول أو بعده (فالمر) أي المسمى إلى صح والآخر المثل (للبائع) أو المعتق لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه نعم لا يحبسها لخروجها عن ملكه ولا المشتري ولا تحبس العتقة نفسها لأن كلا منهما غير مستحق للهر اما المزاوجة تزوجا فاسدا والمفوضة فليس الاعتبار فيها بالعقد لأنه غير موجب لشيء بل بالوطء فهم أو الفرض أو الموت في المفوضة فن وقع أحدهما في ملكه فهو المستحق للهر (فإن طلقت بعد البيع) أو العتق (قبل دخول فنصفه له) المهر (ولو زوج أمة بعبد) لغة صحيحة لقيم خلافا لمن وهم فيه وإلا فصح عبده وعمله في غير مكانه (لم يجز مهر) لأن السيد لا يثبت له على عبده دين باتلاف ولا غيره

أولا (قوله كاهو ظاهر) ظاهره أنه غير مقول مع أنه يجوز به في الأنوار (فرع) أتى شيخنا الشهاب الزملي تبعا لما في الأنوار بأن الزوجة الحرة لو قتلت زوجها فلا مهر لها (فرع آخر) اشترك السيد واجنبي في قتلهما فيجوز سقوط المهر تغليباً لجانب السيد وقد يؤيده أن المانع بقدم على المفتضى ويحتمل وجوب النصف وقد يدعى أن المانع هنا مانع عن النصف لأن الكل فاعلة (قوله نعم لا يحبس الحر وجها عن ملكه ولا المشتري ولا تحبس العتقة) قال في الروض وأن وجب أي المهر للمشتري فله الحبس وكذا المعتقة لكن معتقة أوصى لها صداقها لا تحبس نفسها لاجلها

فلا يطلابه بعد عتقه وقيل وجب ثم سقط ثم آسن تسمية على ما في الروضة راعرض أن الأكثرين على عدم تدبها فلزوجها على تفويضها وطئها بعد العتق لم يجز له على شيء على الأول أما كتابه كناية صحيحة فيجب له عليه لأنه معه كاجنبي وأما المبعوض فلزمه بقدر حرته

على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنكحك ابنتي ففعل عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح
 أى فى الضرورتين ووجبت قيمة العبد وإن قال لامتة اعتقتك على أن تنكحني زيدا فقبيل وجبت القيمة
 عليها وإن قالت لعبدك على أن تزوجني عتق بخلاف لو لم يقبل أه نهاية (قوله كأيمنه الأذرى)
 (خاتمة) قد غلوا النكاح على المهر إضافي صورته من السفينة إذا نكح فاسدا ووطي ومنها إذا وطى العبد سيدة
 أو أمة سيدة بشبهة ومنها إذا وطى المهرن الأمة المهرونة بأذن الراهن مع الجبل بالتحريم ووطا عتقه وقيامه
 باقى فى عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنها إذا وطئت حرة بشبهة ومنها إذا وطئت مردة بشبهة
 وماتت على الردة ومنها إذا وطى السيد امتة غير المكاتبية ومنها إذا وطى ممة بشبهة ومنها ما لو اعتق المريض
 أمة هى ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينتقد النكاح ولا مهران لم يوجد دخول لأن وجوبه يثبت على الميت ديناً
 يرق به بعضها لعدم خروجها من الثالث فيبطل النكاح والمهر وانباته يؤدى إلى إسقاطه فيسقط أه معنى

(كتاب الصداق)

(قوله هو) أى قول المتن بسن فى النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أى شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ أه
 عش (قوله بفتح) أى للصاد فتشليت أى للدال وقوله وبضم الخ أى للصاد وقوله وجمعه أى صدقة على جميع
 لغاته المارة وقوله صدقات أى فأن جمع السلامة تابع لمفردة أه عش (قوله ما رجب الخ) خبره هو المار
 (قوله به) أى الفرض (قوله العقد هو الخ) الجملة خبران (قوله فيه) أى الوجوب أو الفرض أه رشيدى
 (قوله أو وطى الخ) عطف على عقد الخ أه عش (قوله كرضاع) أى ورجوع شهود نهاية ومعنى
 (قوله وهذا) أى إطلاق الصداق شرعا على ما رجب بعقد نكاح أو وطى أو تقويت الخ (قوله أذهو مشتق)
 أى لأن المعنى اللغوى للشدق من الصدق لا يناسب إلا ما بذل فى النكاح فقط أه رشيدى (قوله لاشعاره
 الخ) أى سمي ما رجب بعقد النكاح الخ بالصداق لاشعاره الخ (قوله هو برادفه) أى الصداق أه عش (قوله
 ويرادفه المهر الخ) وقيل الصداق ما وجب بتسميته فى العقد أو المهر ما وجب بغير ذلك أه معنى (قوله ولو فى
 تزويج امتة بعده) وفاقا للنفى وخلافا لنهاية (قوله على مامر) أى أتفا قبل الباب (قول المتن) أسميته فى
 العقد) أى وإن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئا من الصداق خروجا من خلاف من أوجهه معنى وأسنى (قوله
 للاتباع) إلى المتن فى النهاية إلا قوله عند التسمية وقوله فإن المصدق إلى وإن يكون (قوله عن عشرة دراهم)
 وهى تساوى الآن نحو خمسين نصف فضة أه عش (قوله عند التسمية) أى إذا ذكر المهر فى العقد والا
 فسيأتى حكاية الإجماع على جواز إخلاء العقد منه أه رشيدى (قوله وإن لا يزيد الخ) هلا قيل وإن
 ينقص لانه أو فبرعاية الأدب وليس هنا مريع أه سيد عمر وقد يجاب بأن امثال الأمر ولو ضمنيا

(كتاب الصداق)

(قوله وجمعه فله صدقة وكثرة صدق) أى كما فى فذل وقذل ويؤخذ الجمعان المذكوران من قول الألفية
 فى اسم مذكر رباعى بمد ه نالك أقمتل عنهم اطرد وتولها
 وفعل لاسم رباعى بمد ه قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
 الخ (قوله بفتح) أى للصاد فتشليت أى للدال (قوله أو وطى) عطف على بعقد (فرع) فى فتاوى
 السيوطى فى باب الصداق ما نصه مسألة رجل تزوج بكرا بالغة فنذرت أن لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية
 حال صداقها عليه ما دامت فى عصمته وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الأشهاد عليها وحكمه ووجب
 ذلك حاكم شافعى فهل هذا نذر تبرر أو لا وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف
 والدها بجواز الأشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب إنا يصح النذر المالى من جائز التصرف فإن كانت
 الزوجة البالغة رشيدة صح منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به
 حاكم أو لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لانه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديده أو ما نوله
 وهل اعتراف والدها بجواز الأشهاد عليها قرينة على رشدها فالذى يظهر خلافا له أنه لا بد من ثبوت رشدها

كأيمنه الأذرى

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز

كسرهما وجمعه فله صدقة

وكثرة صدق ويقال صدقة

بفتح فتشليت وبضم او فتح

فسكون وبضمهما وجمعه

صدقات ما وجب بعقد

نكاح ويأتى أن الفرض

فى التنوير وإن كان

الوجوب به مبتدا العقد

هو الأصل فيه أو وطى أو

تقويت بضم قهرا كرضاع

وهذا على خلاف الغالب

أن المعنى الشرعى أخص

من اللغوى إذ هو مشتق

من الصدق لاشعاره بصدق

رغبة بأذله النكاح الذى

هو الأصل فى الإجماع ويرادفه

المهر على الأصح والأصل

فيه الكتاب والسنة

والاجماع (سن) ولولى

تزيوج امتة بعبدته على مامر

(تسميته فى العقد) للاتباع

وإن لا ينقص عن عشرة

دراهم خالصة لأن باخينة

رضى الله عنه لا يجوز عند

التسمية أقل منها وترك

المغالاة فهو إن لا يزيد على

خمسائة درهم خالصة

أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه ما غداً أم حبيبة فإن المصدق لحائنه صلى الله عليه وسلم هو النجاشي أصحمة رضى الله عنه إكراماً له صلى الله عليه وسلم أربعاً متقال ذهباً وإن يكون (٣٧٦) من الفضة للاتباع وصح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فانهما لو كانت مكرمة في الدنيا أو

خير من الأدب (قوله أصدقة بناته الخ) أى أى الخمسة الخ أصدقة الخ ويجوز إبداله عن خمسة الخ (قوله وأزواجه الخ) عطف على بناته (قوله أربعاً متقال ذهباً الخ) لعلمه فمفعول المصدق عبارة لاسن والنفى وأما أصدق أم حبيبة بأربعة دينار فكان من النجاشي إكراماً له صلى الله عليه وسلم اه (قوله لا تغالوا بصدق النساء) أى بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر ما نهلن اه عرش (قوله فانهما) أى المغالاة قال عرش أى هذه الخصلة اه (قوله قول المتن منه) الأولى يقال إن إخلاله منها أى التسمية هذا إن رجعنا الضمير للنكاح أما إذا رجعناه للعقد وهو ظاهر عبارة المصنف للاعتراض اه معنى (قوله إجماعاً) إلى قوله بل وتسمية أقل الخ في النهاية والمعنى لا قوله أو لولا قوله يعنى إلى قوله بان وجدت (قوله نعم ان كان محجور الخ) عبارة المعنى وقد تجب التسمية أعارض في صور الأولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف أو عولكة لغير جائزة التصرف الثانية إذا كانت جائزة التصرف وأذنت لوليها أن يزوجه أو لم تفرض فزوجها هو أو وكيله الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر مثل الزوجة ولما عداها على أكثر منه فتنعين تسمية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز إخلاله منه اه (قوله ان كان) أى الزوج (قوله وجبت تسميته) أى لو خالف ولم يسم اه وصح العقد بمهر المثل عرش وسم (قوله أو كانت) أى الزوجة (قوله أو لولا) لا يخفى ما في عطفه على محجورة المستندة إلى خيبر الزوجة (قوله فانهما) أى الرشيدة ولو لهما في تزويجهما والولى لو كيلة في تزويج موليته (قوله وجبت تسمية) أى لو لم يسم اه وصح كائى قبلها اه عرش (قوله يعنى مثنى الخ) لا ضرورة للناويل اه سم (قوله بل وتسميته أقل الخ) فيه نظر أذ تصور ملك المتعدد ما لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) أى الزكشى (قوله يشير إليه) أى إلى أنه لا بد فيها الخ (قوله حيث اشترط) أى الحصول (قوله في هاتين صورتين) وهما البعض المشترك (قوله وتوجيه إطلاقة) أى الحصول (قوله برد الخ) خبر قوله وتوجيه الخ (قوله بان هذا) أى احتمال التشطير (قوله استبعده) أى الإطلاق (قوله وأن وجهه) أى البعد (قوله وتسمية جوهره) إلى المن في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولو عقد إلى نعم بمتنع وقوله نعم ودال المتن (قوله وتسمية جوهره) عطف على قوله تسمية غير متمول (قوله ودين الخ) عطف على جوهره (قوله على غيرها) مضمرة ما نه يجوز جعل الدين الذى الزوج عليها أصادقها اه عرش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم (قوله على ما مر في المتن) أى في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كرى (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معيناً في العقد فلا معنى لفقده والتلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كسبائى في قوله ولو تلف في يده الخ وان كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا للبعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتام على أن التقيد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب الفضة لا يكون إلا له مثل إلا ان يتكلف ان يصير كونه متقوماً سم أقول بوجه كلام الشارح

تقوى عند الله كان أولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم (وبجوز إخلاله منه) أى من تسميته إجماعاً لكنه يكره نعم ان كان محجوراً ورضيت رشيدة بدون مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة أو عولكة لمحجوراً ورضية أو لولا فاذنوا واطلاقاً ورضى الزوج بأكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صح مبيعاً) يعنى مثنى اذ هو المشبه به الصداق بان وجدت فيه شروطه السابقة (صح صداقاً) فتلغو تسمية غير متمول وما لا يقابل بمتمول كنواة وترك شفعة وحد قذف بل وتسمية أقل متمول في مبيعته ومشاركة لا لا بد فيها من تسمية ما يمكن قسمته بين المستحقين بان يحصل لكل أقل متمول ذكره البلقينى وتبعه الزكشى وزاد ان كلام الحصول بشر إليه حيث اشترط في الصداق ان يكون له نصف صحيح أى متمول أى في هاتين صورتين لا مطلقاً وتوجيه إطلاقه بانه يحمل تشطيره بفراق قبل وطء فاشترط

وهو كراه ما صلحه لدينها أو ما لها يطريقه الشرعى وأقول سياقياً في باب النذر أنه يصح نذر السفينة المال في ذمته والمتجه ثبوت صلاح دينها بقوله فاق نحو صلاتها لان الشارع ائتمنها عليها (قوله وجبت تسميته الخ) وظاهر ان أثر الوجوب بالخالفه لا بالطلان كما يعلم ما يأتى في مسائل المخالفة (قوله في المن وما صح مبيعاً صح صداقاً) واستثناءه وبلا تملك غره لتعلق حق الله به من وجوب ستر العورة أقول غير صحيح لانه ان تعين للستر به امتنع بيه وصادقته الأصحاشرح مر (قوله يعنى الخ) لا ضرورة للناويل (قوله بل وتسمية أقل متمول الخ) فيه نظر أذ يتصور ملك المتعدد في لا ينقسم (قوله وتسمية جوهره الخ) عطف على تسمية غير متمول (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معيناً في العقد

إمكان تنصيفه لذلك يرد بان هذا أمر غير متيقن فلا تخمن مراعاته من ثم استبعده الزكشى وان وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهره بأن في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بنائاً على ما مر في المتن فعمل مقابله الأصح بجوز بشرطه السابقة ولو عقد بنقد لم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كأم ما وقع العقد به زاد سعره وانقص وأعر وجوده فان فقد وله مثل وجب

والاقيمة به ببلد العقد وقت
المطالبة نعم يتمتع جعل ربة
العبد صداقا والوجه الحرة
يل بيطل النكاح لما بينهما
من التضاد كاس واحد
ابوى الصغيرة صداقا لها
وجعل الابام ابنه صداقا
لابنه ولا ترده هذه الاربعة
عليه لانه يصح اصدائها في
الجله والمنع هنا عارض هو
انه يلزم من ثبوت الصداق
رفعه نعم رد على عكسه صحة
اصدائها ما لو اقامتها من
قود مع عدم صحة بيعه (ولذا
اصدق عينا فلفت في يده
ضمها ضمان عقد) لانها
ملوكة بعقد معاوضة كالبيع
يبدانعه فيضمنها بمهر المثل
كباقي اذن ضمان العقد هو
وجوب المقابل الذي وقع
العقد عليه (وفي قول ضمان
يد) كالمستام لبقاء النكاح
فيضمن المثل بمثله والمتقوم
بقيته ومن ثم لو تعذرا
كقن او ثوب غير موصوف
وجب مهر المثل طعاما (فعلى
الاول ليس لها بيعه) اى
المعين ولا التصرف فيه
(قبل قبضه) ويجوز التقابل
فيه ولها الاعتراض عما في
الذمة كالثمن

بان النقد اما خالص او مشوب رائج ومعلوم قدر غشه كاتقدم في خامس شروط البيع فله مثل فاذا قد
قالوا بطل مثله واما مشوب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد
يقال اذا فسد في يومه يجب بامكانه بقرض وجوده او يكون مراده فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها
شرعا كدون مسافة القصر نظير نحو السلم والغصب اه سيد عمر واجاب عرش ايضا بما نصه اقول ويمكن
الجواب باختيار الشق الثاني ويراد منه من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلا اذا كان المسمى ناسوا فقدت
بجب منها نكاحا وقيمة صنعتها وباختيار الاول لكن بناء على ان الصداق المعين مضمون ضمان يده اه
(قوله ولا اقيمة) اتفق بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله لوجه الحرة) صورة اولى وقوله
واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الابام ابنه الخ صورة رابعة اه سم (قوله لما بينهما) اى
الملك والنكاح (قوله كاسر) اى قبيل فصل السيد بانه في نكاح الخ (قوله وجعل الابالخ) صورته بان
يتزوج امه وبشر وطوا ولدته ولدتهم ملكها وولدها فاعتق اولد عليه ثم يرد تزويجه وجعل امه صداقاله
اه عرش عبارة الرشيدى كان ولدته منه وهى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ لو صح ملكها لكانت لغيره فاعتق
عليه فيمتمتع انتقاله للمرأة اه (قوله عليه) اى قول المتن ما صح مبيحا الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات
ولا يصح جعلها صداقا بل يطل النكاح في الصور الاولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه معنى (قوله نعم) رد
الخ قد يدفع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمها) اى ان عرضا عليها وامتنعت من قبضها
نهاية ومعنى (قوله لا يباع لو كره) الى قوله ويجب في النهاية الا قوله واعتراض الى المتن وكذا في المتن الا قوله
نعم الى المتن وقوله ولو كانت قيمته الى وان اتلفته وقوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والزوا الى المتن (قوله
وجوب المقابل الخ) انظر مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله اه سم (قوله لبقاء
النكاح) اى لعدم انفساخه بالالف اه معنى (قوله لو تعذرا) كان المعنى ان القن او الثوب عين في العقد
بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن توقيه وهو الا فلا وكان في الذمة وصف او لا فلا يتصور تلافه قبل
القبض او كان معينا بجمله كان الواجب بمهر المثل بالعقد وان لم يتلف سم على حج اه عرش (قوله
ولا التصرف الخ) عبارة لغوية ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم اه (قوله ويجوز التقابل فيه)

فلا معنى لفقده الاتلف والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كاسياني في قوله فلو تلف في
يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقده الا بانقطاع نوعه اذ التلف لا يقصور الى المعين
ولذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتام على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة
لا يكون الا له مثل الا ان يتكلف لتصوير كونه متقوما (قوله ولا اقيمة الخ) اتفق بذلك شيخنا الشهاب
الرملى (قوله لوجه الحرة) صورة اولى وقوله واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الابام ابنه
الخ صورة رابعة (قوله نعم) رد الخ قد يدفع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا اصدق عينا الخ) قال
السبكي فرض الكلام في العين وكذا في الحر والشرح لان كبر ظهور اثره فيها وان كان الخلاف في
كون الصداق مضمونا وضمانا عقد او بدلا يختص بالعين كسبيطير لك ثم قال واذا كان الصداق دينافان قلنا
بضمان الديجاز الاعتراض عنه وان قلنا بضمان العقد فوجهان كالثمن اجمعهما الجواز ولا يجعل
كلا اعتبار من السلم فبكره الا امام وغيره وفي التهمة لو اصدق تعليم قرآن وتعلم صنعة واراد الاعتراض
عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبها بين المستثنين يتبين لك ان الخلاف في ضمان العقد او
ضمان الدي لا يختص بالعين كالمسلم فيه فعملنا ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غير هاتيه
يتوقف على تألف العين كما هو في طلب الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاعتراض في مسئلة
التهمة عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلم فولا وعدمه وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع
ذلك الاعتراض الذي نقله الشارح (قوله المقابل الذى) انظر مع ان مقابل تلك الدين هو البضع الا ان
يراد المقابل او بدله (قوله ومن ثم لو تعذرا كقن او ثوب الخ) عبارة الزركشى محل الخلاف حيث امكن

نعم تعليم الصنعة لا يعترض عنه كالمسلم فيه كذا إقلاءه عن المتولى وسكتنا عليه واعتراضا بان الأول وجه خلافه كالوكان ثمنا (فولتلف) على الأول كأقاده التفريع (فيده) بأقاة قدر ملكه قبل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزم موهنة نقله وتجهيزه (وجوب مهر مثل) وان طالبته بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضع (٣٧٨) كالتلف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كالورد المبيع والثمن تالف يجب بدله (وان اتلفتها)

الزوجة وهي رشيدة لغير نحو صيال (فقا بضة) لحقها عليها وبيرا الزوج منه نظير ما مر في المبيع (وان أتلفه اجنبي) أهل الضمان (تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كمنظيره ثم (فان فسخت الصداق) أخذت من الزوج مهر مثل (على الأول وهو يرجع على التالف) (والا) تنسخه (غرمت التالف) مثله في انشئ وقيمته في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وان اتلفتها الزوج فكتلته) بأقاة بناء على الاصح أن اتلاف البائع كذلك فيفسخ الصداق وترجمه على مهر المثل (وقيل كاجنبي) فتخير (ولو أصدق عيدين) مثلا (تلف أحدهما) بأقاة أو اتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) تفريقا للصفة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود عليه (فان فسخت فبر مثل) على الأول (والا) تنسخه (فألم) (حصصة) أي قسط قيمة

أي ويجب مهر المثل اه عرش (قوله) تعليم الصنعة أي المجموع صداقها وقوله لا يعترض عنه أي فلا بد من التعليم اه عرش (قوله) وسكتنا عليه وهو المعتمد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم فقبضة قوله الاتي فلوا صدقوا تعليم نحو قران وطلب كل التسليم ائح ان يقال بمثله هنا اه عرش (قوله) فيلزم موهنة نقله أي حيث كان غير آدمي محترم وتجهيزه أي حيث كان آدميا محترما اه عرش (قوله) وان طالبته ائح عبارة ألمني تنبيه لوطالبته بالتسليم فامتنع لم ينتقل إلى ضمان اليد كاحصها وقيل ينتقل اه (قوله) وهي رشيدة لم يذكر حكم تحترزه وهو السقية ولعله أنها تضمنته ويلزم لها مهر المثل ولا تكرر قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه اصيله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عرو عرش (قوله) عليها أي القولين (قوله) منه أي الصداق (قوله) أهل الضمان اما إذا لم يضمن الاجنبي بالاتلاف حرق أو مستحق قصاص على الرق الذي جعل صداقا أو نحو ذلك كاتلاف الامام له لخرابة فكالأمة السماوية اه معنى (قول المتن غرمت التالف) بكسر اللام نهاية ومعنى (قول المتن انفسخ فيه) أي على القول الأول اه معنى (قوله) على الأول ذكره المعنى عقب قول المصنف انفسخ فيه وذكره المحلى عقب قول المصنف لحصة التالف منه عبارة هذا كعلى القول الأول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت إلى قيمة العبدین وان اجازت في الباقي رجعت إلى قيمة التالف اه (قوله) أي قسط قيمة التالف اعتبار القيمة في نحو العبدین واضح واما المثل كقفيزي برتلف أحدهما فالتفليس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عرش (قوله) فلو كانت قيمته ائح ويرجع في القيمة لارباب الخبرة فان لم يتفق ذلك امل القدرهم أو لعدم روية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه عرش (قوله) وان اتلفتها أي الزوجة (قوله) أواجني تخيرت ائح فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان اجازت طالبت الاجنبي بالبدل اه معنى (قول المتن ولو تعيب أي الصداق المعين في بدل الزوج اه معنى (قول المتن قبل قبضه) أي بعد العقد أو قبله شرح ورض اه سم وقوله أو قبله فيه نظر ظاهر (قوله) بغير فعلها أي بأقاة أو فعل اجنبي أو الزوج سم ومعنى قال سيد عمر بن يحيى ان يقيد فعلم اخذا بآثارها رشيدة اه أي بغير صيال (قوله) كعمى القن أي ونسيانه الحرفة بحلى وقطع يده معنى (قوله) والزوائد أي المنفصلة اه عرش عبارة المعنى ولوزاد الصداق زيادة متصلة أو منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصداق فان لم يكن فهو مضمون ضمان عقد قطعا ذكر اه في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو اصدتها عبدا أو ثوبا غير موصوف قال للتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعا وان وصفها وجب المسمى اه فليس ذلك مصورا بالتلف بل بمعنى مجرول أي غير مشاهد والام تفسد التسمية كاهو ظاهر لكن اذا لم يكن مصورا بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المفرض في التالف (قوله) ومن ثم لو تعدل ائح ان كان المعنى ان القن والثراب عين في العقد بالمشاهدة ثم تأم قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة ووصف أولا فلا يتصور تلفه قل القبض أو كان معينا مجرولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف (قوله) وسكتنا عليه وهو المعتمد شرح مر (قوله) وهي رشيدة لم يذكر حكم تحترزه وهو السقية ولعله أنها تضمنته يبدله له ويلزم لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه اصيله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله) في المتن ولو تعيب قبل قبضه قال في شرح الروض بعد العقد أو قبله اه (قوله) بغير فعلها أي بأقاة أو فعل اجنبي أو الزوج (فرع) في فتاوى

(التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتهما فلها ثلث مهر المثل وإن اتلفتها فقا بضة (قول) لقسطه من الصداق أو اجنبي تخيرت كامر (ولو تعيب قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فهر مثل) يلزم الزوج لها على الأول وهو يرجع على الاجنبي المغيب بموجب جنابته (وللا) تنسخ (فلا شيء لها) غير المغيب كشرى رضى بالمغيب نعم ان كان المغيب اجنبيا فلها عليه الارش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمها إلا ان امتنع من التسليم

(قول المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الواوئد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وان استوفاهما او تلفت بعد طلبها وان امتناع بخلاف الاولى بان الزاد لم يتناها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اه سم (قول المتن وان طلبت الخ غاية اه عش (قوله ونزاع فيه جم) عبارة النهاية والمغني فقول الزركشي والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن بموع اه (قوله فيه) اي في قول المتن وان طلبت التسليم الخ اخذنا بما مر من النهاية والمغني اتفاقا لكن قضية جواب الشارح الاتي انهم قالوا بالبطلان مطلقا (قوله) وبجواب) اي عن نزاع الجمع المذكور اه سم (قوله بان ملكها الخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان الواوئد مطلقا ايضا وقدر خلافه فيحتاج الى الفرق المار عن شرح الروض (قوله عليهم) اي الزوجين عبارة النهاية والمغني والحلي واما على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع باجرة المثل بحيث لا امتناع الا لضمان على القولين اه (قول المتن ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفقةتها بقوله اذا سلم الى المهر مكنت انتهى اه سم (قوله اي المالكه) الى قوله وقيل نأثمها في المغني الا قوله ونظر فيه الى نعم وقوله الذي يتجه الى المتن والى قول المتن ولو بادر في النهاية الا قول الزركشي الى الاذرع (قول المتن المعين والحال) اي بالعقد اه معنى (قوله كان) اي المعين او الحال (قوله اجماعا) قال صلى الله عليه وسلم اول ما يسأل المأمن عن ديونه صدق زوجته وقال من ظلم زوجته في صداقها التي الله تعالى يوم القيامة وهو زان اه معنى (قوله وخرج بملكته بالنكاح) اي بجموع ذلك اذ هو مشتمل على قبدين فقوله مالو زوج ام ولده الخ محترز قوله ملكته وقوله ومالو زوج امه ثم اعتقها الخ محترز قوله بالنكاح اه رشيدى (قوله) فعنقت بموته واعتقها او باعها) اي بعد استحقاق صداقها اه معنى (قوله لانه ملك الخ) اي فليس لها الحبس لان الصداق ملك للوارث الخ كذلك لا احبس له اذ لا ملك له فيها اه معنى (قوله ومالو زوج الخ) عطف على مالو زوج ام ولده الخ (قوله ثم اعتقها) اي بعد استحقاق صداقها (قوله ويجبس الامة الخ) محترز قوله اي المالكه لا مهرها اه رشيدى (قوله المالك للمهر) احتراز عن محو المشتري للزوجة فتزوجا صححا وحى غير مفوضة فليس له الحبس كما قيل الباب (والمحجورة وليها) عطف على قوله الامة سيدها (فرع) ففهم من الروضة ان لولى الصغيرة ان يزوجه بائنا وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتان قياسا ببيعها هل بائنا او لا بائنا الاشهاد والارتان لم يجز لان المهر يربغ الازوج فيها الا بدونها سم على حج اه عش (قوله ونظر فيه) اي فيما يفهمه قوله مالم ير المصلحة الخ (قوله)

كقوله (وكذا) لا يضمن المتنافع (التي استوفاهما ركوب ونحوه على المذهب) بناء على الاصحاح ان جنابته كالأفة ويجب بان ملكها ضعيف لنظره لانه نفساخ بالتلف فلم يوقع على ايجاب شيء على من هو في قوة المالك لترقب عوده اليه قهرا عليهما (ولها) اي المالكه لا مهرها التي لم يدخل بها (حبس نفسها) للفرض والقبض ان كانت مفوضة كما سيذكره والافله الحبس (لتقبض المهر) الذي ملكته بالنكاح (المعين) الدين (الحال) سواء اكان بعضه ام كله اجماعا دفعا لضرر نوات بعضها بالتسليم وخرج بملكته بالنكاح مالو زوج ام ولده فعنقت بموته او اعتقها او باعها وصححناه في بعض الصور الاتية لانه ملك للوارث او المعتق او البائع لاهامالو زوج امه ثم اعتقها او وصى لها بمهرها لانها ملكته لا عن جهة النكاح ويجبس الامة سيدها المالك للمهر او وليه والمحجورة وليها مالم ير المصلحة في التسليم ونظر فيه الزركشي بان قياس البيع بخلافه ويرد بانه لا مصلحة تقار ثم غالبا بخلافه

والاذعى (الخ) عطف على الزركشى عبارة النهاية وتنظير الاذعى فيما لو خشى فوات البضع لنحو فلس مردود بانه لا مصلحة حينئذ نعم وينجبه بحته ان لولى السفية (الخ) قوله بانه لا مصلحة (الخ) اى فى التسليم فلا حاجة الى بحثه اه عش (قوله نعم بحته) اى الاذعى (قوله ان لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة عليها ثم رايت الاذعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة ثم تعرض للسفية اه سم اى لم يوافق خارج عنه فلا تكرار (قوله منعها من تسليم نفسها) وإن كانت سلمت نفسها او طئت شرح روض اه سم (قوله متجبه) خبر قوله بحته (الخ) قوله و ترد اى الاذعى (قوله الذى يتجبه (الخ) وقال لانه باه وخلا للنفى (قوله منعها) اى من تسليم نفسها (قول المتن قبل التسليم) اى لنفسها الزوج (قوله فلا يرتفع) اى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاها الرافعى فى الشرح الكبير عن اكثر الائمة وهو المعتمد فى نهاية (قول المتن) لوقال كل لا اسلم (الخ) اى قال الزوج لا اسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هى لا اسلمها حتى تسلم الى المهر اه معنى (قول المتن حتى تسلم الخ) ولو اصدقها تعلم نحو قرآن وطالب كل التسليم فالتى اقيمت به ولم ارفه شيئا انها ان اتفاقا على شئ فذاك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسله للعدل وتقرم بتسليم نفسها اه نهاية قال عش وقد يقال تجبر هى لان رضاهما بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكنها المطالبة بعده و زمن التعليم لا غاية له فهى اذا مكنته قد يتساهل فى التعليم وربما فات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزبائى الجزم بما قلناه اه عش اى بانها تجبر (قول المتن) فى قول يجبر (الخ) محل هذا اذا كانت متبرئة للاستمتاع كافى الروضه اصلها كمرضة وعمره مقال الاذعى ولا يختص هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من إحرام او غيره لم يجبر صرح به العراق شارح المذهب اه معنى (قوله لفوات البضع عليها) يعنى عنه قول ومن ثم (قوله نعم) اى فى البيع (فرع) طلب الزوج من الولي تسلم الزوجة فادعى انها ماتت فالصديق الزوج يبيته لان الاصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى ثبت موتها بالبينة ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وان ثبت البينة وموتها لا مؤنة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر اه سم على صحيح اه عش (قول المتن)

هنا والاذعى اذا خشى فوات البضع لنحو فلس ويرد بانه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحته ان لولى السفية منعها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة متجبه وتردد فى مكاتبة كتابتها بحقه والذى يتجبه ان لسيدتها منها كسائر تبرعاتها (لا لما جمل) لرضاهما بذمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (فى الأصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاهما بذمته فلا يرتفع بالحلول ونازع فيه الاثنى عشر بمارده الاذعى وغيره (ولو قال كل لا اسلم حتى تسلم فى قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصداق دون البضع ومن ثم لم يأت القول هنا باجبارها وحدها لفوات البضع عليها هنا دون المبيع ثم (وفى قول لا اجبار فن سلم اجبر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بايفاء ما عليه دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم اه (فرع) فهم من الروضة ان لولى الصغيرة أن يزوجهما بموكل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشد او الارتهان قياس ببيع ما لها؟ وجل الوجوب فان لم يثبت الا شاهد او الارتهان لم يجز الا ان لا يرغب الا الزوج فيها لا بدونها (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهى مجنونة فهل لها بعد الاقامة الامتناع فيه قولان اقر بهما ان لها امتناع لان بجر دلتكهن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا فى حاله لم يعتبر وهما رقالت فى العياب تبعاً لقناتى القاضى فرع ولو زوج غرب بنته ببدل لم يستوف مهرها فله السفر به الى وطنه حتى يستوفى اه قال فى حاشية شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال فى الخادم وقياسه ان المرأة البالغة الغريبة اذا تزوجها الحاكم لم يفيضها الزوج الصداق ان لها ان تسافر الى بلادها مع محرماً وفى الصور تين اذا وفى الرجل الصداق فينبغى ان يكون اجرة النقل والرجوع على المرأة الى مكان العقد لاها سافرت بغير اذن الزوج لغرضها ولا نفقة مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فوت الى الزوج فى منزلها فدخل عليها باذنها فلا اجرة لمدة سكناها وان كانت سفية او بالغة فمكنته ودخل عليها باذن أهلها وهى ساكنة فعليه الاجرة لمدة اقامته معها لا لأنه لا ينسب اليه ساكن قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او ابنته المرافقة ساكنة على جارى العادة تلمزه الاجرة اه كلام الخادم قال فى الروض وفى العياب واذا قالت سلم المهر لا سلمت نفسها فاما النفقة من حينئذ اه وتجب نفقتها بقولها اذا سلم اى المهر مكنت اه (قوله ان لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة عليها ثم رايت الاذعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة فقط ثم تعرض للسفية (قوله ان لولى السفية منعها) وان كانت سلمت نفسها وطئت شرح روض (قوله ان لسيدتها منعها) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل يضمنه ولاحق له فيه

والأظهر أنها يجبر أن يقوم بوضعه عند عدل وتؤمر هي (بالتكفين فإذا سلبت) وإن لم يطأها من غير امتناع منها (اعطاها العدل) فإن امتنع استرددها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العادل نائبها والا كان هو المجبر وحده ولا نائبه (٣٨١) وإلا كانت هي المجبرة وحدها

بل نائب الشرع لقطع
الخصومة بينهما وقبل
نائبهما لقولهم لو أخذ
الحاكم الدين من الممتنع
ملكه الغريم وتبرأ ذمة
المأخوذ منه ورد بأن هذه
لا شاهد فيها لاستقرار

الملك فيها بقبض الحاكم
ولا كذلك هنا إذ لو
امتنعت من التكفين بعد
قبض العدل أو الحاكم
استردده الزوج وقيل نائبها
واختاره البلقيني كابن
الرفعة لكنه ممنوع من
التسليم إليها وهي ممنوعة
من التصرف فيه قبل
التكفين ووجهه البلقيني

بصريح أبي الطيب بأنه لو
تلف في يده كان من ضمانها
وفيه نظر والذي يتجه
خلافه وأنه من ضمانه نظير
ما مر في عدل الرهن وليس
هذا كالممتنع المذكور كما
هو ظاهر مامر (ولو بادر

فكنت طالبة) على كل
قول لبذلها ما في وسعها
(فإن لم يطأها) امتنعت
حتى يسلمها المهر لأن
القبض هنا إنما هو بالوطء
(ولأن وطئها اختارة فلا)

والأظهر أنها يجبر أن (الخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع
ويفرق بان البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله) وإن لم يطأها (الخ) أي وإن ترك الوطء
تركا غير نائي من امتناع (الخ) اه عش (قوله) فإن امتنعت (الخ) عبارة المفتي فلو لم يطأه بعد أن تسلبت
المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله) لأن ذلك أي الاسترداد قاله عش وقال الرشدي أنه
تعديل للأظهر اه ويصرح به صنيع المفتي (قوله) هو العدل (الخ) أي الانصاف في فصل الخصومة
(قوله) بأن هذه أي مسألة أخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله) إذ لو امتنعت (الخ) في منافاته أنه نائبها
نظر اه سم (قوله) لكنه أي العدل (قوله) في يده أي العدل (قوله) خلافه أي خلاف ما صرح به
أبو الطيب وقوله وأنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله) وليس هذا
كالممتنع (الخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائبها لقولهم (الخ) اه
رشدي (قوله) مامر أي في قوله ويرد بان هذه (الخ) (قول المتن) ولو بادر ففكنت طالبة) ولها جئذان
تستقل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كتنظيم في البيع معنى وروض (قوله) على كل قول إلى قوله
قبل أهمل في المفتي وكذا في النهاية لإلا قوله ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها (قول المتن) امتنعت أي أجازها
الامتناع من تمكينه اه معنى (قوله) هنا أي في النكاح (قوله) بالوطء أي لا بمجرد التسليم (قوله) وإن
وطئها (الخ) أي ولو في الدبر مختارة أي مكلفة اه معنى (قوله) فلا تمتنع أي فلا يجوز لها الامتناع من تمكينه
(قوله) حقها أي حق حبس نفسها (قوله) أو كانت غير مكلفة (الخ) شامل للمالو مكنته ثم جئت فوطئها وهي
مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع
إلا في حال لا تعتبر اه سم (قوله) ولم يكن الولي سلبها (الخ) وفاقا للمفتي وخلافا للنهاية (قوله) لمصلحتها
مختلف ما لو سلبها لغير مصلحة بل المحجور عليها بالسفه ولو سلبت نفسها ورأى الولي خلافه فيبغى كما قال
شيخنا أن يكون له الرجوع وأن وطئها اه معنى وتقدم عن سم مثله (قوله) ويؤخذ منه أي من قوله ومن
ثم لو أكرهها (الخ) (قوله) وبعت الأذرى أن تمكين (الخ) جزم به المفتي (قوله) نحو الرقاء كالقر ناء التحفة
الخافضة من الانضمام (قوله) قبله (الخ) أي الاستمتاع بها مختارة (قوله) ولو بلا عذر قد يقال للاتق بالمبالغة
إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعد ذلك كان ينبغي للصنف إسقاط لافهم عدم العذرية بالاولى سم على

(قوله) في المتن والأظهر أنها يجبر أن ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما
يجبر البائع إذا كان الثمن في الذمة أجبر أنها مطلقا وقوله في ممر بوضعه عند عدل الخ هذا لا يتصور فإذا
كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى أن يتفقا على شيء أو كيف الحال (قوله) في ممر بوضعه (الخ) لو كان
الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فإن اتفاقا على شيء أو لا فسبح الصداق ووجب مهر مثل شرح ممر (قوله)
إذ لو امتنعت (الخ) في منافاته أنه نائبها نظر (قوله) والذي يتجه (الخ) كذا شرح ممر (قوله) في المتن ولو بادر
ففكنت طالبة) قال في الروض وبالتسليم أي بتسليم نفسها لها لقبض الصداق المعين بغير إذن انتهى (قوله)
أو كانت غير مكلفة حال الوطء شامل للمالو مكنته ثم جئت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو
أحد احتمالين وهو الأقرب لأن مجرد التمكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها ممر
(ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها) كان لها الامتناع وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة
لأرجوع لها وإن كملت كالو ترك الولي الشفعة ليس للمجور وعليه بعد كاله الأخذ به ممر ودود الفرق بينه وبين
الشفعة لأخ لا هذا فتويت حاصل وما فيها فتويت معدوم وقد تين أن التسليم وقع على خلاف المصلحة
شرح ممر (قوله) ولو بلا عذر قد يقال للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعد ذلك كان ينبغي

أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلبها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنها لو لم تمكّن إلا
لفظها سلامة ما قبضته فخرج معيما من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وبحت الأذرى أن تمكين نحو الرقاء من الاستمتاع كتمكين
السليمة من الوطء فلها الامتناع قبله لا بعده (ولو بادر فسلم فتمكّن) وجوباً إذا طلب لأنه قبل ما عليه (فإن منعته) ولو (بلا عذر

من كلامه في النفقات على
ان قوله وهو الى آخره
للاغلب لا لذو رضى بمحلهما
او محل نحوها بان كان كذلك
والكلام هنا فيمن عقد
عليها وهي بئز العقد
كالزوج فؤنة وصورها
للمنزل الذي يريده الزوج
من تلك البلد عليها (ولو
استمهل) هي او وليها
(لتنظيف ونحوه) كازالة
وسخ (امهل) وجوب وان
قبضت المهر للخبر المتفق
عليه لا نظروا النساء لا
حتى تمتشط الشعث وتستعد
المغنية قال المتولى فاذا منع
الزوج الغائب ان يطرقها
مغافصة فبئز او وفيه نظر
لان الغائب يتدب له ذلك
من غير طلبها فلا يقاس به
هذا وكان وجه الفرق بين
تدب ذلك مطلقا وجوبه
هذا اذا طلبت ان النفس
تنفر من مفاجئ ما يكرهه
اول الامر ما لا تنفر منه
بعد معرفته (ما) زنى ما (يراد
قاض) من تحريم يوم او يومين
(ولا يجاوز ثلاثة ايام) لان
غرض نحو التنظيف
ينتهي غالبا (لا) لجهاز
وسمن وكذا تزين كاهو
ظاهر ولا (ليقطع حيض)
ونفاس لا مكان التمتع بها
في الجملة مع طول زمنها
ومن ثم لم يبق منه الا دون
ثلاث أمهلته على التمتع
بالفعل بانه يطو هالم بعد ان لها بل عليها الامتناع حيثئذ (ولا تلم صغيرة) لا تحتمل الجماع ولو لثقة قال لاقرها (ولا ربيعة) وهن بئز لا عارض

للدنصف اسقاط. لا لغرم عدم العذرية بالاولى للتيامل (قوله فيكون متبرعا) يؤخذ منه انه لوطن وجوب
التسليم كان له الاسترداد في ما مشر شرح المنهج هنا فانه مهمة تملن بالتسليم (قوله كالزوج وقوله قبله
(وهي) ضب عليها (قوله من تلك البلد) وسياقي ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) طلب الزوج
من الولي تسليم الزوجة فاذا دعى انها ماتت فالصدق الزوج يمينه لان الاصل الحياة فلا يزمه دفع المهر حتى
يثبت موتها بالبينه ولا يلزم مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينه موتها لان مؤنة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة
والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق وما لا اثر فو تابع لثبوت الموت
وان لم يحصل تسليم مهر (قوله على ما في التمتع) قضية كلام الشيوخين خلاف ما في التمتع (فرع) قد تدل
قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الحائض وانها اذا سلمت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر والا فلا حبس نفسها
لاذنه المطالبة بما في ذمته لكن يتجه انها اذا سلمت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر والا فلا حبس نفسها
كالو سلمت غير الحائض نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئه بل او ولي وليس لها اعنى الحائض بهذا التسليم قبض

ثلاث أمهلته على التمتع ولو خشيت ان يعطو هالم بئزها ما سلمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد وقضت القرائن مثله
بالفعل بانه يطو هالم بعد ان لها بل عليها الامتناع حيثئذ (ولا تلم صغيرة) لا تحتمل الجماع ولو لثقة قال لاقرها (ولا ربيعة) وهن بئز لا عارض

لا يطيقان الوطء اى بكرة للولى والاخير تبين ذلك (حتى يزول مانع وطء) اذا المدا رهننا (٣٨٣) وعلى العرف لم يتعارف تسليم هؤلاء مع

ان فرط الشهوة قد يحتمله
على الوطء المضى ويحرم
وطؤها مادامت لم تحتمله
ويرجع فيه لاشهاده نحو
اربع نسوة نعم لو طلب
تفة تسليم مريضة ففيه
وجها رجع ابن المقرئ
الوجوب والزركشى عدمه
ولو قيل ان ذلك قربنة حاله
على قوة شبهة لم يجب والا
وجوب لم يبعد وتسلم له
تحيفة لا بمرض عارض وان
لم تحتمل الجماع اذا لاغاية
تنظر وتكتمه ما عدا وطء
لامنه ان خشيت افضاءها
وله الامتناع من تسلم صغيرة
لامريضة (فرع) العبرة
فيما اذا غابت الزوجة عن
محل العقد بمحله ولو تزوج
امراة في السكوة ببغداد
لزمها المونة لنفسها وطريقها
ونحو محرر معها من السكوة
الى بغداد الى الموصل لو
خرج اليه كذا اطلقوه وانما
يتجه اعتبار محل العقدان
كان الزوج به اما لعقدله
وكيله يبلد ليس هو بها
فالعبرة ببلد الزوج فيما
يظهر لانه المتسلم لا العقد
لانها لم تخاطب بالاتيان
اليه اصلا وانما خوطبت
بالاتيان للزوج ابتداء
فاتعتبر محل العقد دون
محل وكيله وظاهر كلامهم
انه لا فرق في اعتبار محل

مثله لا قوله لو ادعت التحفة (الخ) **(قوله لا يطيقان)** الظاهر الثانيث ومحل عدم وجوب التسليم اذا لم يطلبها
الزوج بدليل قوله الا ترى نعم لو طلب تفة اخام عرش **(قوله والاخير تبين)** وهما المريضة والمزيلة ذلك
اى التسليم (قول المتن حتى يزول مانع وطء) اى ولا تفتقه لعدم التمكين ويبنى ان مثلهما من استسمات
لنحو التتظيف وكل من عذرت في عدم التمكين امر عرش **(قوله مادامت لم تحتمله)** الصغر او مرض او زوال
او نحو ذلك اهمنى **(قوله ويرجع فيه)** اى فى تحمل الوطء **(قوله ونحو اربع نسوة)** ادخل بالجوهر الجليلين
المحررين والمسوحين فى الصغيرة كما مر عن المغنى والروض وشرحه **(قوله تسليم مريضة)** اى قال لا اوطؤها
مغنى وسم **(قوله رجع ابن المقرئ الوجوب)** اعتمدته انما بقوله والزركشى اعتمدته المغنى **(قوله لم يجب)**
اى التسليم **(قوله وتسلم تحفة الخ)** ويجب عليه نفقتها اه معنى وفى سم عن الروض مثله **(قوله)**
لامنه اى الوطء **(قوله ان خشيت افضاءها)** اى او ما لا تحتمل عادة من المشقة سم ورشيدى وعش
(قوله لا الامتناع من تسلم صغيرة) واذا تسلمها لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا ففى
استرداد وجهان وجهها عدم الاسترداد مغنى وروض مع شرحه وتقدم عن سم تقييد عدم الاسترداد
بما اذا لم يظن وجوب التسليم **(قوله وله الامتناع)** اى للزوج **(قوله لامريضة)** اى ولا تحفة اى بالمرض
ويجب عليه نفقتها اه معنى **(قوله بمحله)** خبر العبرة بالخوض للنفقة **(قوله لو خرج)** اى الزوج من بغداد
بعد العقد اليه اى الموصل **(قوله ان كان الزوج)** اى حين العقد به اى محل العقد **(قوله لا العقد)** عطف
على الزوج اه سم اى لا محل العقد **(قوله بالاتيان اليه)** اى محل العقد **(قوله ولو فصل)** اى بين العلم والجهل
ببلد الزوج **(قوله وقياس ما مر)** اى فى البيع **(قوله ان لد العقد)** اى او الزوج (قول المتن ويستقر المهر
الخ) سواء اوجب بكناح ام فرض كافى المفوضة اه نهاية زاد المغنى والقول قول الزوج فى الوطء بيمينه اه
عبارة عرش ويصدق الزوج فى نفية الوطء اه **(قوله وانما يحصل الخ)** اى الوطء **(قوله وانما يحصل)**

المهر المعين بغير اذنه والمطالبة بغير المعين وذلك لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا كالمتنع
حسنا وبفارقى الرق ناقه الرق فاما حيث اعتد بتسليمهما فمهما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستمتاعه
بالوطء فاما الامتناع قبله لا بعده كما تقدم عن الاذرى بان زوال الحبض منتظر بخلاف الزق والقرن من
(قوله لا يطيقان الوطء) قال فى الروض وشرحه ومن افضى امراته بالوطء لم تعد اليه حتى تبرأ البرء الذى
لو عاد لم يتخذوها لو ادعت عدم الركن قالت لم يندمل الجرح فانكره او قال والى الصغيرة لا لتحتمل الوطء
فانكر الزوج عرضت على اربع نسوة نفقات فيهما اورجلين محرر من الصغيرة وكالحرمين المسوحان انتهى
وقد يستشكل التخيير فى الصغيرة بين النسوة والرجلين المحررين بان قياس المداواة متاع المحرمين مع وجود
النسوة فالان يفرق بان المداواة تحتاج من تكر والنظر وغيره ما لا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا اخف ثم قد
يشكل التقييد بالمحرر من بان نظر الاجانب جائز لنحو حاجة الشهادة على الزنا والاولا دة وظاهر عدم التوقف
على فقد الغير **(قوله نعم لو طلب تفة الخ)** لو طلب من افضاءها قبل الاندمال فهل يجرى فيها هذا الخلاف
ويحتمل ان لا يجب **(قوله تسليم مريضة)** اى قال لا اقربها **(قوله رجع ابن المقرئ الوجوب)** اعتمدته
مر **(قوله وتسلم تحفة لا بمرض عارض الخ)** قال فى الروض ويجب نفقة التحفة بالتسليم انتهى قال فى
شرحه والتصريح بهذا من زيادته والذى فى الاصل لو كانت تحفة بالجيلة فليس لها الامتناع لهذا العذر لانا
غير متوقع الزوال كالموت انتهى **(قوله ان خشيت افضاءها)** يبنى او ما لا تحتمل من المشقة **(قوله وله)**
لامتناع من تسليم صغيرة الخ قال فى الروض وشرحه ولو سلمت له صغيرة لا تو طام يلزمه تسليم المهر كالنفقة
وان سلمه عالما بحالها او جاهلا ففى استرداد وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد ابدى الزوج الى
تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجيح عدم استردادها انتهى **(قوله لا العقد)** عطف على الزوج **(قوله فى)**
المتن بوطء) اى وان لم يحصل به التحليل كافى به شيخنا الشهاب الرملى ويؤيده الاكثفاء بالوطء فى الدرر

العقد بين عليهما ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لانهما حالة العلم موطنه نفسها على الذهاب اليه بخلاف ما عده لم يبعد وقياس ما مر ان بلد
العقد لو لم يصلح للتسليم اعتبر اقرب محل صالح اليه (ويستقر المهر بوطء) وانما يحصل بتقريب الحشفة او قدرها من فاقد

وان لم تزل البكارة كما اقتضاه اطلاقهم وفارق ما مر في التحليل من عدم الفرق بين الغرور او غيرهما بان القصد به التفسير عن ايقاع الثلاث فاذا انقضت اليه هذا كان اشدي في التفسير (وان حرم ك) وطدير او نحو (حاضر) كادلت عليه النصوص القرآنية بالاستمتاع وادخال ما وازالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الا من سقط طوكاه وبعضه بنحو طلاق او فسخ (وبوت احدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطله لاجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتلت امه نفسها او قتلتها سيدة او قديسة قط بعد

استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطه وقبل قبضها للصدائق لان السيد لا يثبت له على قته مال كذا زعمه شارح وهو وجه والاصح انه لا يقطع فان قبضته فازت به والارجح عليه بعد عتقه ولا نظر لكونها مملوكة لان الممتنع ابتداء ايجاب للسيد على قته لا دوماً لانه اقوى وقد لا يجب بالكلية كان اعتق مريض امه لا يملك غيرها وتزوجها واجاز الورثة عتقها فانه يستقر النكاح ولا مهر للوراد لو وجب رق بعضها فيبطل نكاحها فيبطل المهر (لا بخلوته في الجديد) لقوم قوله تعالى وان طلقتهن من قبل ان تمسوهن الآية والمس اجماع وماروى ان الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلوته م نقطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعاً (فصل في بيان احكام المسمى الصحيح والفاسد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (بمحرور او مفعوب) صرح بوصفه بما ذكر او اشار اليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغني الا قوله وفارق الى المقت (قوله وان لم تزل البكارة الخ) غاية للتميز والشرح (قوله) وان لم تزل البكارة اى ولم ينشر الذكر امه عش (قوله من عدم الفرق الخ) اى في اشتراط زوال البكارة (قوله اليه) اى الوطه هذا زوال البكارة (قوله لا بالاستمتاع) اى في غير نحو الرقاء كما مر (قوله) وازالة بكارة بلا آلة اى فان طلقها بعد وجب لها الشرط دون ارش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر ووجب ارش البكارة كذا يفهم من سم على منهج امه عش (قوله والمراد الخ) عبارة المغني فان قيل لا بد في الاستقرار مع الوطه من قبض العين لان المشهور ان الصدائق قبل القبض مضمون ضمان عقد ايجاب بان المراد الخ وشمل المهر المسمى وهو المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطه ان لا يحصل انفاسخ النكاح بسبب سابق على الوطه فلو فسخ بعيب سابق على الوطه سقط المسمى ووجب مهر المثل امه (قوله) بنحو طلاق الخ) نشر غير مرتب (قوله فيما لو قتلت امه نفسها الخ) اى وقتلت الامه او الحرة زوجها قبل الدخول امه مغني (قوله لا دوماً) اى لا يوجب (قوله رقب بعضها) اى لان وجوده يثبت ديناً يرق به بعضها امه سم (قوله لم يفهم قوله تعالى الخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم اذ الظاهر ان دلالة الآية بنحوها ولذا حذف المغني وشرح المنهج لمفهوم (قوله ولا يستقر بها) اى الخلوته امه عش (فصل في بيان احكام المسمى الصحيح والفاسد (قوله في بيان) الى قوله وايضا التسمية في النهاية (قوله بما ذكر) اى او بغيره كمصير ورقيق او مملوك له امه عش زاد المغني اما اذا اشار اليه مع الوصف كاصدقتك هذا الرق وجب مهر المثل قطاً كما قاله الاكرون امه (قوله او اشار اليه فقط) كاصدقتك هذا (قوله فقد مر حكمها) عبارة المغني فكلاً واعتقدوا صحة اصدافه يجزى عليه حكم الصحيح كما مر امه (قوله) المتن قيمته اى قيمة ما ذكر امه مغني (قوله اى بدله) اى من مثل او قيمة امه سم زاد المغني فلو عبر بالبدل لكن اولى امه (قوله والمفعوب مملوكاً) قد يقال ما البدل اى ذلك مع ان له قيمة في نفسه امه رشيدى زاد السيد عمر ولم يتعرض الشارح اى المحل لتقدير المفعوب مملوكاً كما مر ايت في العزيزى قال ولا يحتاج هنا الى المفعوب الى تقدير تبديل الصفة والخلفه انتهى امه (قوله او قيمته الخ) عطف على بدله الخ امه سم (قوله لها) اى اخر امه رشيدى وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ اشارت من عدم قيمته واما على ثبوته كما في اكثر نسخ الشارح فالظاهر ان مرجع الضمير الجزاء والحر والمفعوب (قوله مر الخ) اى في فريق الصفقة في البيع (قوله وذلك) اى وجوب البدل لان ذكره اى ما لا يملكه (قوله ما لا قيمة له) لا نسب ما لا يملكه (قوله بخود) اى ما لا يقصد كالحشرات امه (قوله فكذلك) اى وجب مهر المثل امه كدى (قوله وكان الفرق بينهما) الخلع اى حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيًا امه سم (قوله ان المقد) اى كالنكاح وقوله ان الحل اى كالحل (قوله فقوى هنا) اى النكاح عند تسمية بخود (قوله التسمية هنا) اى في النكاح (قوله به) اى بمهر المثل (قوله وثم) اى

(قوله رقب بعضها) اى لان وجوده يثبت ديناً يرق به بعضها (فصل في بيان احكام المسمى الصحيح والفاسد (قوله اى بدله) اى من مثل او قيمة (قوله او قيمته) عطف على بدله (قوله وكان الفرق بينهما) الخلع اى حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيًا

عليه واجهه (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في انكحتمنا اما انكحة الكفار فقد مر حكمها (وفى في قول قيمته) اى بدله بتقدير الحر فتا المفعوب مملوكاً او الحر خلا او عصير او قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك وما فيه وذلك لان ذكره يقتضى قصد دون قيمة البضع ويردانه لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرر ولا فائدة مع سهوله الرجوع للبدل الشرعى للبضع وهو مهر المثل ولو لمسي بخود فكذلك وكان الفرق بينهما وبين الخلع ان العقد اقوى من الحل فقوى هنا على ايجاب مهر المثل وايضا التسمية هنا غير شرط لا يوجب مهر المثل لان انعقاد به عند السكوت عن مهر وثم التسمية شرط لا يوجب المسمى او مهر المثل وغاية ذكر الدم ان كالمسكوت عنه

فيهما وهو موجب هنا لم يوزع أن تسمية الدم يتضمن التفويض بردان التفويض منها لا بد فيه من التصريح بانتفاء التسمية في العقد وليس ذكر الدم منتهى بذلك (أو ولو لم يوصف بطل فيه وصح في الموك في الاظهر) فتريقا للصفحة وبه يعلم انه لا بد من شروطها السابقة ثم ولا كان قدم الباطل بطلت التسمية وجوب مهر المثل (وتخير) ان جهلت لان (٣٨٥) المسمى كله لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل)

يجب لها (وفي قول قيمتها) أي بدلها (وان أجازت فلها مع الموك حصه المكنوب من مهر مثل بحسب قيمتها) علما بالتوزيع فلو ساوى كل ما قلها فانصاف مهر المثل بدلا عن المكنوب (وفي قول تنقعه به) أي الموك ولا شيء لها معه (ولو قال زوجتك بتي وبعتك ثوبا بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكل عنها فيه (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تفريق الصفقة واعادها هنا على وجهه أي فلا تكرار وخرج بثوبها بثوب فان المهر يفسد كبيع عبدي اثنين بشعب واحد ووزع العبد (على قيمة) الثوب ومهر (مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمانا ونصفه صداقا ف يرجع اليه بطلاق قبل وطء ربعه ويفسخ نفسه هذا ان كان ما خص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو نكح) بالف بعضها مؤجل مجهول فسد وجب

في الخلع (قوله فيهما) أي النكاح والخلع (قوله لها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي للتصريح بانتفاء التسمية (قول المتن ومكنوب) والمكنوب كل ما ليس بموك كالزوج كان نكح بموك ونحر أو حر أو مكنوب لكن صرف البيع ان شرط التوزيع ان يكون معلوما ولو لا بطل قطعا وان يكون مقصودا والا فتنقذ البيع بالموك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فياتي مثل ذلك هنا فوجب في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه ع ش وقوله فياتي مثل الخ اقول قول الشرح كالتاليه ولو سمي بخود الخ كالصريح في خلاف ذلك فلا يرابع ثم رابت قال الحلبي بعد ذكر ما وافق كلام ع ش مانصه وقد يتمسك باطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده حرره انتهى (قوله فتريقا للصفحة) الى قول المتن ولو نكح في المغنى ولو في قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله لم يوزع الصحة الى المتن (قوله من شروطها) الاولى التذكير (قول المتن حصه المكنوب) ولو كان بدل المكنوب خرا مثلا واجازت فلها مع الموك حصه الخ من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير خا خلا أو عصيرا أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به ما لو انتفى القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش (قوله فيه) أي في بيع مالها (قوله كما قدمه في تفريق الصفقة) عبارة المغنى فان قيل ان هذه المسئلة سرت في اخر باب المناهي فهي مكررة اوجب بانها ذكرت هنا زيادة على ما تقدم وهي افادة تصوير جمع الصفقة يما ونكاحا اه (قوله فان المهر) أي والبيع انتهى سم (قول المتن ووزع العبد) أي قيمته انتهى معنى (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اه معنى (قوله يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه لكان نسب اه سيد عمر (قوله فان نقص عن الخ) أي كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن أي الرشيدة في العبد بينه والا فلا اثر للنقص فيها كما هو ظاهر سم وسيد عمر وش (قوله وجب الخ) لفساد التسمية حيث بالنسبة للهر اه سم (قوله بعضها مؤجل مجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل م (قوله فسد) اه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي ولا يرجع للزوج على الاب بما دفعه لانه تبرع منه اه ع ش وينبغي ان محله اخذ من التعليل اذا لم يعتقد الزوج وجوب الدفع الى الاب (قوله بالتحية) باقية محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره سم وع ش (قوله والحققت هذه) أي لفظه الاعطاء بما قبلها أي لفظه ان لا يها عبارة النهاية والخ لفظ الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه أي الذي افاده قوله ان لا يها الخ ع ش (قوله ايضا) أي كالا م (قوله ولم يوزع الصحة فيه) أي لفظ الاعطاء (قوله

(قوله في المتن وان اجازت فلها مع الموك الخ) ولو كان بدل المكنوب خرا مثلا واجازت فلها مع الموك حصه الخ من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير خا خلا أو عصيرا أو عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي مهر المثل (قوله وجب الخ) أي لفساد التسمية حيث بالنسبة للهر (قوله وجب المثل قطعا) أي كانه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن في العبد بينه والا فلا اثر للنقص فيها كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل مجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل يحل بموت أو فراق فيجب مهر المثل م (قوله بالتحية) باقية محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق أو غيره

(٤٩) - شروطا وإن قاسم - سابع

التوزيع مع الجهل بالاجل أو (الف) مثلا (على) أو بشرط (ان لا يها) أو غيره خلافا لمن وهم فيه الفان من الصداق أو غيره (أو) على أو بشرط (ان يعطيه) أو غيره بالتحية (الف) كذلك والحققت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضى الاستحقاق والتملك ايضا من ثم صح بعثك هذا على ان تعطني عشرة فتكون هي الثمن وزعم الصحة فيه لاحتمال ان يريد ان يعطيه الفان من الصداق

لها غير صحيح لان الكلام بما يتبادر من شرط الاعطاء هو ما ذكرناه فلا نظر لارادة خلافه بل ان فرض ارادتهما له يصح الصداق ايضا لانه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهر انه مفسد (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فيه ما لان الالف ان لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل (٣٨٦) بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ففسد كما في البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالث على أن يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل أما بالفوقية فهو وعدمها لا يباهو ولا يفسد الصداق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أنكحتكما بشرط أن تطيق هي كذا شرط فاسد لانه شرط عقد في عقد أيضا وأي فرق بين اعطائها الاب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها ولو شرط في صلب العقد اذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه بخلاف البيع في الاخيرة لانه لما دخله الخيار كان زمنه بمثابة صلب عقده بجامع عدم اللزم ولا كذلك هنا (خياراني النكاح بطل النكاح) لما فاته لوضع النكاح من الدوام والازم (أو) شرط خيارا (في المهر) فالظاهر صحة النكاح لانه لا استقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لان الصداق لم يتمحض للموضوعة بل فيه شائبة النحلة فلم يلق به

لها متعلق بقوله ان يعطيها أي لاجل الزوجة لالاجل أيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصحة الخ قال الكردى وحاصل زعم الصحة أنه يجوز ان يكون المشرط هو الاعطاء حال كونه منضموماعلى الالف الاول فيشعر بان الصداق الفان والزوج نائب عنها في دفع احد الفين الى الاب والاب نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ما ذكرناه) اراد به قوله ان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتكليف كالام اه كرى (قوله لارادة خلافه) وهو الاعطاء للاب لاجل بنتها (قوله ارادتهما) أي المعادين له أي خلاف ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج) يؤخذ منه ان محل ما ذكره اذ لم تكن الزوجة محجورة للاب والا فقد وجد شرط التسليم لمستحقه اه سيد عمر (قوله فيهما) أي في صورتى المتن (قوله والا) أي بان كانت من المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزيمه وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع (قوله فهو وعدمها الخ) لعله بالنظر لموافقتها ما هو الاقضى لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذي الكلام فيه اه ع (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغنى وقوله لانه شرط عقد الخ قد يوجه كلامهم بانه في الصورة السابقة وجد العقد المشرط وجوده لا لاجب من الاب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فانه لم يوجد الا احدا الطرفين وهو الايجاب فقط فليتام ثم قوله واى فرق الخ قد يقال الفرق ان النفقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء ايها فانه ليس من مقتضاه اه سيد عمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضى اعتماد مقتضى النظر كما مجرد التوقف في الحكم لا يطله وانما يقتضى مخالفة الاول ولو ذكر ان الثاني هو الوجه وانحوه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع (قوله بل هو) أي وعدا وشرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أي الاتى آتافى المتن (قوله الواجبة لها) أي على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلاف للزركشى اه نهاية عبارة المفتى وهو اى ما قاله الزركشى من الصحة اذ اثر شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار بخلاف لاطلاق كلام الاصحاب اه قال ع (قوله في شرح الارشاد) لا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الایلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه هر رسم على حجب والا قرب ما قاله سم وهو الحق الذى لا يحصى عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ اه (قوله في الاخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لما فاته) الى قوله لكنه في الاول في المفتى والى التنبه في النهاية (قول المتن وفي المهر) أي كان قال زوجتكما بسكذا على انك اولى بالخيار فان شئت او شئت ابقيت العقد به والافسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلا اه ع (قوله بل فيه شائبة النحلة) لانها تستمتع به كما تستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر مخلوكة شربى ومعنى (قوله فيجب مهر المثل) تفريع على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد اى صحة العمل بمقتضاه اه ع (قول المتن وان خالف) يحتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكرى تقيضاله فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحيث سقط الاشكال الاتى في التنبه اه سيد عمرو ولا

(قوله في مقابلة) متعلق بجعل (قوله أو شرط خيارا في المهر) قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الایلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه هر

الخيار لانه انما يكون في المداوضة المحضة فيجب مهر المثل (وسائر الشروط) أي بأقربها (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لنا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في الاول مؤكد لمقتضى العقد فليس المراد بالالغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أومهم كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الاصل) هو الاستمتاع

يخفى بعد ذلك الاحتمال بل مقابله قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتأية والمغنى والمحل من تقدير مقتضاه (قوله سواء أ كان) أى الشرط المخالف (المحل) قول المتن (ولا نفقة لها) أى على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله (ولا نفقة لها مثله فيما يظهر) ما لو قال لا نفقة لها على بل على فلان اه ع ش (قوله) فلان (قوله) فلان لا يفسد (الخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش (قوله مقتضى) كذا بالنصب فيما اطلعنا من الفسخ وفي هامش نسخة قديمة مصححة على أصل الشارح بلا ع وش وقوله مقتضى كذا بالنصب في أصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف السامع ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع (قوله مقتضى لها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل التزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بان المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من التزوج عليها ولا يحذور فيه (قوله) بمعنى ان الشارع جعله (الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرهما بد نكاحها فماتوا ثم عموم تلك المظنة لمنع غيرهما فصار نكاح غيرهما من آثار نكاحها وتابعها له في الثبوت فليتأمل فيه سم على حج اه ع ش (قوله) لانه يخالف الى التنبيه في النهاية الا قوله اى حتى الى (ولا موافقتها) وكذا في المغنى الا قوله (ولا تكرر الى ا ما اذا الخ) فانه قال بالتكرار (قوله ليس في كتاب الله) اى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف موافقتها وان ثبت بغير القرآن اه ع ش (قوله) اذ لم يرض شرط (الخ) عبارة المغنى لان الشرط ان كان لها فلم يرض بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض الزوج يبذل المسمى الا عند سلامة ماضيه وليس له قيمته فوجب الرجوع الى الميراث اه (قوله) لا عند سلامة شرطه اى ولم يسلم نهاية (قوله) كشرط (ولى الزوجة الخ) ظاهره هو لو كان الزوج غير متبني للوطه لصغروا ونحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير متبني للوطه لانه موافق لمقتضى النكاح اه ع ش وقوله مادام الزوج الخ اى ان اراد مادام (الخ) (قوله) وهى محتملة (له) سيد ك تحريمه (قوله) او ان لا يستمتع (الخ) اى ولو بغير الوطه فهو من عطف العام على الخاص (قول المتن او يطلقها) اى بخلاف شرط ان لا يطلقها (ولا يطلقها) فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافقات لمقتضى العقد ومن المخالف الغير المخل سم على حج والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله في المتن ولا نفقة لها) ان قيل بم يفارق ذلك مسألة الارث الاتية على قول الحنابلة قلت الارث الزم للنكاح بدليل ثبوت بمجرد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يصارح بان النفقة يجب مع رقبها وكفرها دون الارث اه (قوله مقتضى لها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل التزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى لها) لا يقال حلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضى النكاح بمعنى ثبوتها تبعيته لى الثبوت لان التزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً فى أربعة عيسى عليه الصلاة والسلام من تزوج ما زاد عليها فاما اثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع ما زاد عليها من تواج نكاحها والاحكام الثابتة بعد موثوث ذلك قبل النكاح لا ينافى ما ذكر ان ترى ان السواك يطلب قبل الوضوء لاجله مع انه مطلوب قبل الوضوء فى كل حال فطلبه فى كل حال لا ينافى ان لا يطلب قبل الوضوء فكذلك اثبت حل ما زاد على الواحدة قبل نكاحها لا ينافى ثبوت تبعية النكاح الذى هو مظنة الحجر (قوله) بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه (ق) قد يمنع بان العلامة عدم تزوج الاربع الصادق بعدم الزوج راساً لا خصراً ص تزوج الدون (قوله) بمعنى ان الشارع الخ وقد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها فدعا لنهم عموم تلك المظنة لمنع غيرهما فصار نكاح غيرهما من آثار نكاحها وتابعها له في الثبوت فليتأمل فيه (قوله) في المتن او يطلقها) اى بخلاف شرط ان لا يطلقها (ولا يطلقها) فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافقات لمقتضى العقد ومن المخالف الغير المخل والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

سواء أ كان لها كشرط ان لا يتزوج عليها (او) عليها كشرط ان (لا نفقة لها ص) (النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العوض فلان لا يفسد بفساد الشرط المذكور اولى (نتبه) قد يستشكل كون التزوج عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر انه لا يقتضى منعه ولا عدمه وجاب بمنع ذلك وادعاء ان نكاح ما دون الاربعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه (وفقد الشرط) لانه يخالف للشرع وصح خبر كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل (والمهر) اذ لم يرض شرط ذلك بالمسمى الا عند سلامة شرطه فيجب مهر المثل (وان اخل) الشرط بمقصود النكاح الاصل (ك) كشرط ولى الزوجة على الزوج (ان لا يطلقها) مطلقاً أو فى نحو نهار وهى محتملة له او ان لا يستمتع بها (او) شرط الولى او الزوج (ان يطلقها) بعدن من معين او لا بطل النكاح للاخلال المذكور

ولا يكرر في الأخيرة مع ما مر في التحليل (٣٨٨) كما يعلم بتأمل ما خلافا لمن زعمه أما إذا كان الشارط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان

(قوله ولا يكرر في الأخيرة) أي مسألة شرط الطلاق مع ما مر الخ أي لا مذكور هنا وقع على سبيل التمثيل لما يخل بمقتضى النكاح ومنه لا يعد تكراراً لأنه ليس مقصوداً بالذات اه ع ش ر ايضاً ما هنا يفيد العموم لعدم تغير المحلل بخلاف ما مر وقال عميرة لأن السابق شرط طلاق بعد الوطء وما هنا ع من ذلك اه (قوله كافي الرضة) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله ما رفته) أي الزوج لولي الزوجة (قوله في الأول) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولي الزوجة (قوله حتى يصح) أي النكاح (قوله حتى يعارض) أي شرطه التنزيل وكذا ضمير يمنع الخ وقوله وشرطها أي شرط وليها كما مر (قوله فاندفع) أي بقوله أي حتى الخ (قوله شرط) أي الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخير الخ) تفريع على نفي الانقضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على التخيّل (قوله ولا موافقتها) أي ولم تنزل موافقتها لزوج كما مر وإنما أضاف الوافقة لحافظ المواقفة الولي والأفلا يتصور منها موافقة الزوج في صلب العقد الذي الكلام فيه كما مر عن الرشيدي (قوله في الثاني) أي فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) أي النكاح (قوله تغليبا الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقة الخ ولا موافقتها الخ (قوله فأنيط الحكم) أي البطلان في الأول والصحة في الثاني به أي بالمبتدئ (قوله على شرطه) أي المبتدئ (قوله دفعاً الخ) علة لقوله فأنيط الحكم الخ (قوله أن ليس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والأفلاقرة يمكن زوال مانعها اه ع ش (قوله أو لم ي من الخ) عطف على مطلقاً (قوله أو شفاء المتحيرة) قال الأذري على وكانت متحيرة وحرماناً وطاهوا وشرط تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفاؤها واحتمل خلافاً أي القول بالصحة لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طال دامت انتهت وهذا الوجه نهاية ومعنى وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدي قوله وهذا الوجه محل حيث أطلق بخلاف ما لو شرط أن لا يطاوان زال المانع بقياس ما يأتي في الشارح من البطلان في شرح عدم ارث الكتبية وإن زال المانع بطلانه هنا اه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمدته النهاية والمعنى خلافاً للشارح كما يأتي (قوله أن من هذا القسم) أي من الشرط المحل بمقصود النكاح الأصلي المبطل للنكاح (قوله ما لو شرط أن لا تزله) محل ما تقرر في شرط نفي الارث كما عرفت في الحاد من غير الكتبية والامة فلو تزوج كتبية او امة على أن لا يرتها فان أراد مادام المانع قائماً صرح النكاح لأنه تصريح بمقتضى العقد وإن اراده مطلقاً فباطل لمخالفته بمقتضى العقد وإن أطلق فالوجه الصحة لأن الأصل دوام المانع اه نهاية (قوله أو أن لا يرتها الخ) وانها لا يتوارثان اه معني (قوله قال جمع الخ) ليس من مقول الشيخين (قوله وهذا) أي القول بصحة النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) أي مقصود العقد (قوله وأقول إنما سكتنا الخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين (قوله عليه) أي على ما نقله عن الحنابلة (قوله وما يتعل من فرق الخ) قد فرق بأن شرط عدم الثقة اهون من شرطها على الاجنبي فانه عهد سقوط الثقة عن الزوج ولم يهدو جرمه على الاجنبي واما نحو الولد في الاعفاف فهو بمنزلة والداهم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض إلا أن يدعي أن مانع الارث

(قوله مع ما مر في التحليل) الذي مر ثم انه اذا نكح او انه اذا وطئ مطلق بطل (قوله أو شفاء المتحيرة) في شرحه للإرشاد بما تقرر يعلم أن ولي المتحيرة لو شرط انه لا يطأها فاراد مطلقاً بطل العقد أو إلى أن يزول التحجير فلا وهذا الوجه ما وقع للشارحين ويظهر أن الاطلاق هنا كماله لو اراد أن يزول التحجير لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجه اه وعن الأذري لو كانت متحيرة وحرماناً وطاهوا وشرط تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفاؤها واحتمل خلافاً لأن الظاهر أن العلة المزمنة إذا طال دامت اه قال مرق في شرحه وهذا الوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمدته مر (قوله وما يتعل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له) قد فرق بأن شرط عدم الثقة اهون من شرطها على الاجنبي فانه عهد سقوط الثقة عن الزوج ولم يهدو جرمه على الاجنبي واما نحو الولد في الاعفاف فهو بمنزلة والداهم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض إلا أن يدعي أن مانع الارث اقوى

كافي الرضة وغيره حالاته حقه فله تركه ولم تنزل موافقة في الأول منزلة شرطه حتى يصح أي حتى يعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يقابل شرطه لا يقتضي صحة ولا فساداً فلا يتخير هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تغليبا لجانب المبتدئ لقوة الابتداء فأنيط الحكم بدون المساعدة له على شرطه دفعا لتعارض وأما إذا احتملت فشرط عدمه مطلقاً أن ليس من احتمالها لتركه فقاء لا متغيرة لاحتمال الشفاء أو إلى زمن احتمالها وشفاء المتحيرة فلا يضر لأنه تصريح بمقتضى الشرع (تنبيه) نقل الشيخان على الخطأ أن من هذا القسم ما لو شرط أن لا تزله أو أن لا يرتها أو أن ينق عليها غيره ثم قالوا في قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متاخرون وهذا هو الأصح لأن الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد أي وهو الاستمتاع وأقول إنما سكتنا عليه لأن ضعفه معلوم من قولها كالأصحاب بالصحة في شرط أن لا نفقة لها وكيف يتعلل فرق بين شرط عدم الثقة من أصلها وشرط كونها على الغريم وما يتعل من فرق بين ذلك خيال لا اثر له فان قلت اعظم غاية للنكاح

الارث ففيه مساو لفي نحو الوطء قلت ممنوع إذا لا يلزم من النكاح الارث اذ قد يمنعه نحو رق أو كفر بخلاف الوطء فانه لازم اقوى

لذات النكاح وان منع منه نحو تحجير على أنه لو نظر لذلك كان في النفقة كذلك ويرق بين نحو النفقة والوطء بأن المقصود من شرع النكاح التماس المتوفى على الوطء دون نحو النفقة فكان تصدداً صائباً وقد غيرناه تابعاً (ولو نكح نسوة بهر) وأحد كان زوجته من جدهن أو عمهن أو ممتعهن أو وكيل أو لياهن (فالظاهر فساد الماهر للجهل بما يخص كلامهن حالاً مع اختلاف المستحق ومن ثم لزوج أمتهن بقن صح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو جبن أو سفیه (بقول (٣٨٩) مهر مثل) بما لا يتباين بمثل من مال الولي

ومهر مثلها يليق به على ما مر في بحث نكاح السفیه وغيره (أو انكح بنتاً) له بموحدة فنون ففوقه كما يحمله (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما مر في قوله لا طهور ظهر أعراسها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كمجنونة وبكر صغيرة أو سفیه بدون مهر المثل (أو) انكح بنتاً له (رشيدة) بكر بلا إذن) منها في النقص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يتباين به (فسد المسمى) لانتفاء الحفظ المشترك في تصرف الولي بالزيادة في الأولي والنقص فيما بعدها أما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لأن في إفساده أضراراً بالان بالزامة بكمال المهر في ماله وظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتضمنه دخوله في ملك المولى قبل هذا التركيب غير مستقيم لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة

أقوى إسم (قوله لذلك) أي لكون الارث أعظم غاية النكاح (قوله كان في النفقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كمنى نحو الوطء وليس كذلك في نحو النفقة أي كالنواثرت (قوله واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية إلا قوله وأخذ ذلك إلى ويلزمه وكذا في المعنى إلا قوله بما لا يتباين بمثل (قوله أب) بدل من ولي (قوله من مال الولي) سيذكر محترزه (قوله ومهر مثلها يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به كشرقة يستغرق مهر مثلها ما له فيبطل النكاح كما هو ظاهر سم ومعنى (قوله بموحدة الخ) كأنه احتز به عن ثيبا بناءً عليه مشددة فباء (قوله بمعنى غير) أي اسم بمعنى الخ (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدر أحد معطوفين على الآخر إسم عرش (قول المتن أو رشيدة) أي بكراتها ومعنى (قوله المشترك في تصرف الخ) نعت الحظ وقوله بالزيادة متعلق بالانتفاء (قوله إماماً من مال الولي الخ) أي جميع المهر وأما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه التعليل حالي بل مقتضى التعليل أنه لو انفرد الولي بالزاد من ماله أنه يبطل لا انتفاء ذلك فلجرح رشو برى والأقرب الصحة عرش أي مجرى (قوله فيصح) عبارة المعنى فإنه يصح بالمسمى عينا كان أو ديناً لأن المجهول صدقاً لم يكن ملكاً لأن حتى بقوت عليه والبرع به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فالو الفات على الان ولزمه مهر في ماله إسم (قوله قبل هذا التركيب الخ) عبارة النهاية وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لأن لا إذا دخلت الحرة ودلنا شرط لا الواجب تكرارها ان لا تكون بمعنى غير كإقصاء جعلها التي يجب تكرارها غير التي بمعنى حيث قالوا شرطها التي يجب تكرارها ان يليها جملة اسمية صدرها معرفة الخ فافهم هذا ان لا التي احتج بها المعترض في الآية ليست بما يجب تكريره لأنها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف عما ذكره اعتبر اضافاً لتعليلاً غير صحيح إسم (قوله واخذ) أي المعترض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لأن لا إذا الخ (قوله كزيد لاشاعر) مثال الخبر وقوله وجاز يداخل مثال الحال وقوله لا فافرض الخ أمثلة الصفة (قوله إسم) أي قول المعنى (قوله ويلزمه) أي المعترض أجزأ ذلك أي الاعتراض المذكور وقوله مع أنه أي المعترض وغيره أي من الشراخ وغيرهم (قوله وجعلوا) الآية بمعنى غير) أي مع أنه لا تنكير فيه مراده ان الأصح في لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما يصح به ولذا جعل هذا المثال اصلاً مقبلاً عليه في المتن ودفع عنه الاستلزام الآية أحدها إيراد قول السعد بمحتمل أنها حرف والثاني إيراد في الآية الآية فافهم مكررة والثالث منافاة ذلك لما مر عن المعنى بقوله في الأول احتمال بعيد وفي الثاني محمول الخ وفي الثالث محمول الخ إسم كرى وقوله والثاني إيراد في الآية الخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الالف قبل لا في قوله وجعلهم إلا في الآية الخ كما في (قوله في لاهذه) أي التي بمعنى غير (قوله عليهم) أي الذين جعلوا لاهذه بمعنى غير صفة الخ (قوله لأنه احتمال الخ) بردها ما في عن معرب لسكافية (قوله وجعلهم لا الخ) أي المفسر ولا يظهر لذكره هنا فائدة اللهم لأن يقال مع ما فيه أنه دفع بذلك احتمال كون لاهذه حرفاً بمعنى غير قياساً على إلا في قوله تعالى لو كان فيها آلهة إلا الله الخ (قوله في الآية الآية) إرادتها لادلول وقوله تفسير معنى لا عراب يعني لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكريره لأنها تحيى بذلك المعنى وإن لم تكن مكررة إسم كرى وهذا كله معنى على ما مر من سقوط الالف قبل لا في بعض نسخ الشارح ولا يأتي على ما في بعض نسخها المعلول عليها المقابلة على اصل الشارح من ثبوت الالف المذكورة

(قوله يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به فيبطل النكاح كما هو ظاهر

السابق وجب تكرارها نحو لا فافرض ولا بكر لاشرقية ولا غريبة إسم وأخذ ذلك من قول المعنى وكذا يجب تكريرها لا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال كزيد لاشاعر ولا كاتب وجازيد لاشاحك ولا باكي لا فافرض ولا بكر لا بارد ولا كرم لا مقطوعة ولا ممنوعة لاشرقية ولا غريبة إسم ملخصاً ويلزمه أجزأ ذلك في طاهر لا طهور مع أنه غير واقعه وجعلوا الآية بمعنى غير صفة لما ظهر أعراسها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لاهذه يحتمل أنها حرف إلى آخره لا يرد عليهم لأنه احتمال بعيد جداً وجعلهم إلا في الآية الآية

بمعنى غير معمول على انه تميز بين الاعراب ولا ينافى ذلك ما ذكر من المعنى لان على كماله واضح ودلت عليه مثلهم فيها اذا اريد الاخبار او الوصف والحوال بنى متباينين فيجب (٣٩٠) تكرير لا حينئذ لان عدمه يوم ان القصد في المجموع لا كل منهما على حدة كما صرح

به السعدى في لادلول انها اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر اعرابها فيها بعدها ويحتمل ان تكون حرفا كما يجعل الا بمعنى غير كافى مثل لو كان فيها آله الا الله لفسدتا مع انه لا قائل باسمها اى الاسم قال في قول الكشاف لا الثانية مزيدة للتأكيد الاولى الثانية حرف زيدت التأكيد التثنية والتأكيد لا ينافى الزيادة على انه يفيد التصريح بعوم التثنية اذ بدلونها ربما يحمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تسمى لا المذكورة للتثنية ولم ينظر السعدى اعتراض اى حيان الزعشرى بقوله ما لم يخصه زعمه التاكيد مع الزيادة ليس بشئ لان لا ذلول صفة مفيدة بلا فيجب تكريرنا فيه ما دخلت عليه وتقديره يقول الى ان التقدير لا ذلول مثيرة ولا ساقية وهو ممتنع كجانبى رجل لا كريم اه لان الحق ان ما الزعم به الزعشرى لا يلزمه اذ الزيادة لاجل تأكيد التثنية ثلاث يتوهم ما مر لانتافى وجوب التكرير ولا توجب ان تقدير الآلة ما ذكره ولا انه مثل جأ رجل لا كريم فتامله يظهر لك ايضا ان الزيادة رايا كيد هنا

وعليه يتبين ارادة لو كان فيها آله **(قوله)** بمعنى لا اعراب اى عند الجهور كما يأتى **(قوله)** ولا ينافى ذلك اى اقرارهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجوبهم لايه بمعنى غير صفة لما قبلها **(قوله)** ما ذكر الخ اى من وجوب التكرير **(قوله)** بنى متباينين اى على كل حال **(قوله)** لان عدمه اى عدم التكرير **(قوله)** كما صرح به اى بان لا معنى غير صفة لما قبلها **(قوله)** السعدى في لادلول اى في تفسيره انها اسم بمعنى غير اى فقال السعدى ان لا ذلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا اى قوله انها اسم الخ بدل من ضرورة ما قبله الا فى قول الخ ما عطف على قال المقدّر على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به السعدى الثانى **(قوله)** ويحتمل الخ عطف على قوله انها اسم الخ **(قوله)** ان تكون حرفا اى بمعنى غير كما يجعل **(قوله)** رابع لقوله ويحتمل الخ **(قوله)** مع انه لا قائل باسميتها فيه نظر عبارة معرب السكاكبة لربى زاده والا بمعنى غير مبنى على السكون لا على له كونه حرفا عند الجهور كما اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية والعلمية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازى كفى حاشية انوار التنزيل للعلو وصام الدين خلافا لبعضهم فانه يقول انه اسم اجري اعرابه فيها بعد كقيل فى لا فى نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدة اسم بمعنى غير وجعل اعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرح به الخاوى واختاره فى الامتحان واما ما ذكره التنمازى فى حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى لا فاضر ولا بكر من انه لا قائل باسمية الا اذا كان بمعنى غير فقد صرحوا بعللانه كفى حاشية انوار التنزيل للعلو للشباب وفى شرح معنى اللبيب للمازنى لو ذهب ذاهبا الى القول باسمية الا اذا كان بمعنى غير لم يبداه فى القول بحرفية الاء فمجموع الاء صفة آله كفى التمهيد وعلى القول باسمية الاء فلا اسم بمعنى غير مبنى على السكون من فروع علاصة آله **(قوله)** ثم قال اى السعدى **(قوله)** لا الثانية مزيدة الخ اذ يكتفى وتسق الحرف اضافة جديد **(قوله)** والتاكيد لا ينافى الزيادة اذ معنى كون الحروف زائدة ان اصل المعنى بدلونها لا يمتثل لانها لا فائدة لها اسلافان لها فائدة فى كلام العرب امام معنوية كناية كيد المعنى كفى من الاستغرافية والباقي خبر ليس واما لفظة كثرين اللفظ وكون اللفظ متهمتا باستقامة وزن الشعر وحسن السجع وغير ذلك حاشى ورضى **(قوله)** الثانية حرف الخ مقول قال **(قوله)** على انه اى للثانية والتذكير باعتبار اللفظ **(قوله)** يفيد التصريح الخ اى فليست مزيدة لجرد التاكيد لا تقديم معنى ما بل مزيدة مفيدة للتصريح الخ **(قوله)** للثنية اى لمعومه **(قوله)** بقوله ما لم يخصه الاخصر بما لم يخصه **(قوله)** زعمه اى الزعشرى **(قوله)** فيجب تكرير الخ اى وجوبه ينافى الزيادة **(قوله)** تكريرنا فيه الخ اى تكرير لا لالتى تنفى لفظ ذلول لاجل الشئ الذى دخلت عليه وهو تسقى اه كرى **(قوله)** وتقديره كذا بالدال فيما اطلعنا من النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالراء ثم هو بالنصب عطف على قوله لا ذلول والضمير للزعشرى اى ولان تقدير الزعشرى المار من ان الثانية فى قوله تعالى لا ذلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مزيدة للتأكيد **(قوله)** ان التقدير اى تقدير الآية **(قوله)** وهو اى ذلك التقدير يمنع لعله لعدم التقابل بين المنفيين وقضية كلام البياضى جواز عبارة تعو الفعلان صفتا ذلول فكانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية اه قال عبد الحكيوم قوله صفتا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منفى لكونه صفة للمنفى فيصح فى العطف لا المزمدة لتأكيد التثنية اه وقال التمجيد قوله كانه قيل لا ذلول مثيرة وساقية والوقوف ان يقول ولا ساقية اه **(قوله)** كجانبى رجل الخ اى كما متاعه ولعله لعدم وجود شرط العطف بلا من ان لا يصدق احد معطو فيها على الآخر **(قوله)** الزعشرى مفعول الزم المستند الى ضمير اى حيان **(قوله)** لا يلزمه من اللزم **(قوله)** لاجل الخ متعلق بالزيادة وقوله لا لاجل متعلق بتاكيد الخ وقوله لا لانتافى الخ خبر اذ الزيادة الخ **(قوله)** ولانه اى التقدير المذكور **(قوله)** غيرهما فى نحو الخ اى هما هنا واجبان بخلافهما فى نحو الخ **(قوله)** فى نحو ما جاء الخ اى فيما اذ سبق لا كلام منفى تام **(قوله)** البتة اى من كل وجه بحيث

غيرهما فى نحو ما منعك ان لا تسجد ومن ثم قال ان جنى ان لا هنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة اخرى وفى المعنى فى يجوز نحو ما جاءنى زيد ولا عمر ويسموننا زائدة وليست بزيادة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي محقق عن كل منهما على كل حال ونفى اجتماعهما فى وقت

الحجى فماذا جنى بها صار نه فى انما فى الاول بخلاف وما يستوى الاحياء ولا الالوات فانها مجرد اننا كيداه وهو واقف لما مر عن السعد ومؤيد لما رددت به ما مر عن اى حيان واعلم ان فى كل ما ذكره معنى غير فاقوع بعضهم ان لا (٣٩١) التى بمعنى غير قسمة لما يجب تكريرها

غير مراد وقد صرحوا بان لا العاطفة والجوايم لم يقعا فى القرآن ويجب تكرير لا ايضا اذا وليها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة قولم تعمل فيها او فعل ماض ولو تقدير (والاظهر صحة التكاثر بغير المثل) لان فساد الصداق لا يفسده كما مر وفارق عدم محته من غير كف بان ايجاب مهر المثل هناك تدارك لما فات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه (ولو توافقوا) اى الزوج والولى والزوجة الرشيدة فاجمع باعتبارها وباعتبار من ينضم للقرينين غالبا (على مهر سرا واعلنوا بزيادة المذهب وجوب ما عقده) اولان تكرر عقد قل أو كثر اتحدت شهود السر والعلن ام لا لان المهر انما يجب بالعقد فلم ينظر لغيره ويؤخذ من ان العقود اذا تكررت اعتبر الاول مع ما ياتى اوائل الطلاق ان قول الزوج لولى زوجته زوجنى كناية بخلاف زوجها فان صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان مثالا يكون اعتبارا باقتضاء العصمة الاولى بل ولا كناية فيه وهو ظاهر ولا يتنافى ما ياتى قيل الوجه لو قال كان الثانى

يجوز حذفه (قوله وهو) اى ما فى المعنى (قوله لما مر الخ) اى من قوله على انه يفيد التصريح الخ (قوله لما رددت به الخ) اى من قوله اذا زاد لاجل الخ (قوله بعضهم وافقه النهاية) كامر (قوله فى كل ما ذكره) اى من الامثلة او المواضع الثلاثة لما رجع المعنى (قوله قسمة لما يجب الخ) اى فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد) اى غير موافق لما تقر فى محله عبارة الشيخ الرضى يجب فى الاختيار تكرير لا الهمة الدخلة على غير لفظ الفعل لا فى موضعين احدهما ان تكون داخلية على الفعل تقدير او ذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا وعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك او على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اى لا ينبغي لك ان تفعله وانما تكرر لافى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها لا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد لا تشر وط احداهما ان تدخل على لفظ شيء نحو هو ابن لائى ونحو كنت بلا شيء ونحو انتك ولا شيء وسوا مو نحو انت لائى وثانيهما ان يجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها ان يعطف ما بعد لا على الجرح ورنه يترك قوله تعالى غير المعضوب عليهم ولا الضالين وإن كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشرط ولم يتركها اى ايضا نحو قوله تعالى الى ظلى ذى ثلاث شب لا ظليل ولا ينمى من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجا فى زيد لا راكبا ولا ماشيا به وقوله وإن كان لا بمعنى مجرد الخ صريح بخلاف ما ادعاه ذلك المهر (قوله وقد صرحوا الخ) تايد لما قبله (قوله لم يقعا) الاولى التانيث (قوله ايضا اى كفى المواضع المتقدمة عن المعنى بشرط نفي المعقباين (قوله صدر ما مر) نكرة نحو لزيد فى الدار ولا عرو وقوله او نكرة كزارجل فى الدار او امرأة (قوله ولم تعمل) اى لا فباى النكرة (قوله او فعل الخ) عطف على جملة الخ (قوله ولو تقدير) بخلافه ما مر عن الرضى فى نحو لا مرحبا (قوله لان فساد الصداق) لافى قوله وبحت الزر كشفى فى النهاية لا قوله ويؤخذ الى المتن (قوله تدارك) بصيغة المصدر خبر ان (قوله وذاك) اى من غير كف اه عش (قوله فاجمع باعتبارها) اى الزوجة الرشيدة وان كان موافقة الولي حينئذ لا مدخل لها اه نهاية (قوله وباعتبار من ينضم الخ) اى من نحو الشهود (قوله للقرينين) اى الزوجين أو الولين أو المختلطين وفى ترجمة القاموس يقال جاء فريق من الناس وهو اكثر من الفرقة وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكتير اه (قول المتن على مهر سرا) اى عقدوا عليه او لا اخذوا بامده (قوله او لا الخ) عبارة شرح المنهج اعتبارا بالعقد فلو عقد سرا بالف ثم اعيد جهرا بالفين تجمل لازم الف او اتفقوا على الف سرا ثم عقدوا جهرا بالفين لزوم الفان اه (قوله كناية وقوله صريح اى فى اقتضاء العصمة الاولى (قوله ان مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعتبارا الخ) العقد الثانى فى الصورى قد يبدل الزوج فيه بقوله زوجنى اه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى اه سم اقول ولان فيه قصد التجديد (قوله ولا يتنافى) اى الماخوذ المذكور (قوله لو قال) اى الزوج (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) وقد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره وما هنا ما على الحال فيه اه سم (قوله لتجمل او احتياط) بان عقد سرا بالف ثم اعيد العقد علانية بالفين تجملا او اعيد احتياطا كمدى (قول المتن ولو قالت) اى الرشيدة لولىها اى غير الجبر لانها التى يحتاج الى اذنها معنى ونهاية (قول المتن زوجنى بالف الخ) وفى فتاوى الفقهاء لو قالت لولىها زوجنى من فلان ان زد على ثباتي مثلا كان له تزويجها منه ان رد ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجنى من فلان ان كان يتزوجنى

(قوله بخلاف زوجها فان صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان الخ) العقد الثانى صورى قد يبدل الزوج فيه بقوله زوجنى (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى وعليه فقيه انه يكون فيه زوجنى فليتأمل (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) قد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره

تجديد لفظ لا عقد لم يقبل لان ذلك فى عقدين ليس فى ثانيهما طلب تجديد الزوج لتحمل او احتياط فتأمل (ولو قالت لولىها زوجنى بالف طلبة لاستلزام الثانى لها ظاهر او ما هنا فى مجرد تجديد طلب من الزوج لتحمل او احتياط فتأمل) (ولو قالت لولىها زوجنى بالف

فنفص عنه بطل النكاح) كالأول قالت له زوجها من زيد فزوج من عمرو (فلواطلقت) له الاذن بالزم تمرض فيه امره (فنفص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطلق يحول على مهر المثل فكانها قدمت به في قول يصح مهر المثل وكذا الزوج بها بلا مهر (قالت الاظهر صحة النكاح في صورتين) صورة التقييد بصورة الاطلاق (بهر المثل والله أعلم) كافي سائر الاسباب المفسدة للصدق ولان البضع لم يرد بشرى يرد اليه فارق تزويجه من عمرو فيما ذكر وبحت (٣٩٢) الزركشي كالبقيتي أنها لو كانت سقيمة فمسي دون ما ذنها لكانت زائدة على مهر مثلها انعدت بالمسي لتلايض الزائد عليها وطرداه في الرشيدة وهو متجه في السقيمة لالما نظر اليه بل لانه لا مدخل لاذنها في الاموال ففسكتها لم تاذن في شيء فكان انعدت هنا بالمسي الزائد فكذا ذلك في مسئلتنا لافي الرشيدة لان اذنها معتبر في المال ايضا فانقصت مخالفتها ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص عنه المالى زاد عليه فينقص بالزائد كافي نظيره من وكيل البيع الماذون له فيه بقدر فزاد عليه فالأفتاء بأنه يجب مهر المثل وبأنه يجب ماسمته ويلغو الزائد لانه قد قصد المحاباة كلامه فيه نظر نعم ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عين له قدر معين معين المشتري او انتهى عن الزيادة فتتمت الزيادة عليه فيها فكذلك اذا عبت الزوج والقدرا ونهت عن الزيادة تمتع الزيادة وحيثه فيحتمل وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتمل وجوب ماسمته فقط لا لغناء تسمية الزائد من اصله والاول اقرب وهذا

على الفدره فان تزوجها عليها صح ولا فلا زوجها ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر نهاية اه سم (قول المتن فنقص عن مهر مثل بطل) اهمم البطلان بطريق الاولى فيما اذ زوجها بلا مهر او مطلقا بازسكت عن المهر سواء اذ زوجها بنفسه ام بوكله اه معنى (قوله كولو قالت الخ) الكاف للقياس (قوله فيما ذكر) اى في قوله كولو قالت الخ اه عرش (قوله وبحت الزركشي كالبقيتي الخ) ما يجاءه مردود بل الواجب مهر المثل نهاية ومعنى واقرها سم (قوله فمسي) اى الولي (قوله لكنته) اى المسمى (قوله وهو متجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى كمرأ افاء (قوله فكأنه انعدت هنا) اى فيما اذالم تاذن وقوله في مسئلتنا اى اذا اذنت اه سم (قوله ينقص عنه) اى في صورة التقييد والاطلاق (قوله بانه يجب مهر المثل) اى لفساد بعض المسمى (قوله او انتهى الخ) عطف على تعيين الخ (قوله فيها) اى صورتي تبين المشتري والنهي عن الزيادة (قوله الزوج وانعدت) الاولى قلب العلف (قوله غيبت) اى حين اذ زاد في صورتين (قوله فيحتمل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع كانه للفرق بان البيع يثاثر بالمخالفة مالا يثاثر نفس النكاح فليتأمل اه سم (قوله لاذ الغاء الزائد الخ) قد يفرق بين الالغاءين بانهما ينفع المولى وفي مسئلتنا بضره اه سم (قوله هنا) اى فيما لو تكح او لم تكح (قوله وبهذا يرد الخ) اى لا يمكن حل الافتاء الاول على ذلك اه سم (قوله البطلان) اى بطلان النكاح (قوله وكا ان الخ) تصوير للاشكال (قوله بشرط كونه) اى النكاح (قوله لى) اى في مسئلة الاجبار (قوله

وما هنا فيما علم الحال فيه (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الآتي بطل البطلان فيها ما وقع لما ياتي في الخلع في نظيره من مخالفة وكيل الزوج على ما مسمى عليه انتم وعبارته هناك فلا قال بوكله خالعا ما علمت بنقص عنها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص عنها لم يعلق وفي قول يقع بمهر المثل اه وقوله في قول يقع بمهر المثل قال الشارح هنا لاهو المعتد في حالة الاطلاق كصحته في الرضا اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاولى على الصحة هنا بمهر المثل على تصحيح المصنف الا في قد يفرق بان ثبوت المال بالنكاح اقوى والزم من ثبوته بالاطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجوب مهر المثل ولو لم يذكر في العلقين لم يجب شيء جاز ان لا يثاثر النكاح بالمخالفة بخلاف الاطلاق وان كان البضع مرددا شرعا على انه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة الوكيل لان تصرف الولي بالنكاح اقوى من تصرف الوكيل بالخلع بدليل ان الولي قد يزوج بلاذن ولا يتصور ان يخالغ احد عن احد بلا اذن لكن قد يقتضي هذا الفرق ان الزوج هان ولو كان وكلا لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليراجع (قوله وبحت الزركشي كالبقيتي الخ) ما يجاءه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مروفي فتاوى الفقهاء لو قالت لوليهما زوجتي من فلان لردن على ثباتي كان له تزويجها منه لرد ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجتي من فلان ان كان يتزوجني على الفدره فان تزوجها عليها صح والا فلا زوجها ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر شرح مروفي (قوله فكأنه انعدت هنا) اى فيما اذالم تاذن وقوله في مسئلتنا اى اذا اذنت (قوله فيحتمل وجوب مهر المثل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع فانه يطل في الصورة المذكورة كانه للفرق بان البيع يثاثر بالمخالفة مالا يثاثر نفس النكاح فليتأمل (قوله لاذ الغاء الزائد على مهر المثل هنا) كالفاء الزائد في مسئلتنا (يفرق بين الالغاءين بنفع المولى وفي مسئلتنا بضره (قوله وبهذا يرد الخ) اى لا يمكن حل الافتاء الاول على ذلك

الالغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كاسر فيما لو تكح لم يله يفرق مهر المثل اذا غاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد بان في مسئلتنا وهذا يرد على من قال في الافتاء الاول انه ليس بشيء كالثاني ثم رايت بعضهم بحث ما ذكره فيهما اذ عين الزوج والقدرا (نتيجه) قد يشكل على تصحيح المحرر البطلان هنا عند الاطلاق قوله او انكم بنتا الى اخره فتأمله وكان اذنها المطلق هنا لا ينصرف الالمهر المثل فكذا ذلك اذن الشارع له في اجبارها ما هو بشرط كونه بهر المثل بل هذه اولى بالبطلان لان مخالفة اذن الشارع والحش ولك ان تفرق

بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره فاثرت المخالفة في هذه دون تلك (فصل) في التوفيز وهو لغة رد الأمر للغير وشرعا ما توفيز به من
وهو اخلاء النكاح عن المهر وامتناعه من مهر كزوجي بما شئت أو شاء فلا زوالا له من المهر أو شيء من مهره أو شيء من مهره وهو واضح وبالفصح
وهو أوضح لان الولي هو امرأته بالزوج أي جده لا دلا في إيجابه فرضه الا في (٣٩٣) وكان قياسه إلى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يحتاج لذكره إذا
(قالت) حرة (رشيدة) بكر
أو ثيب أو سفيهة مهمله كما
علم من كلامه في الحرج ولا
يدخل في الرشيدة الصبية
خلافا لمن زعمه وقوله في
الصيام أو صيانا رشدا
بما عمن اعتبار صدقهم كما
علم مما قدمته فيه لوليه
(زوجي بلامهر) أو على
أن لا مهر لي (فزوج ونفي
المهر أو سكت) عنه أو زوج
بدون مهر المثل أو غير نقد
البذل أو مهر مؤجل أو قال
زوجتكما وعليك لها مائة
ويوجه بأن ذكر المهر
ليس شرطا لصحة النكاح
فلم يكن في قوله وعليك الزام
بل طلب وعدمه لا يلزم
وبه فارق نظيره في البيع فان
المائة تكون ثمننا لتوقف
الانقضاء عليه فكان الزام
محضا (فهو تفويض صحيح)
كما علم من حده وسياتي
حكمه وخرج بقوله بلامهر

بان ولاية المهر (أي بان تكون مجبورة أو بكرا (قوله في هذه) أي مسألة الاطلاق دون تلك أي
مسألة الاجبار

(فصل) في التوفيز (قوله في التوفيز) أي قول المتزوج إذا جرى في النهاية إلى قوله ولا يدخل إلى لوليه
وقوله أو لوليه إلى المتن وقوله وقاسد إلى المتن وكذا في المتن إلى قوله وفيه نظر إلى المتن
(قوله في التوفيز) أي وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها نفسها أم عرش (قوله اخلاء
النكاح الخ) أي على الوجه الخاص الا في المتن ولعل الام في المهر لعدم الشرع أي مهر المثل الحامل من
نقد البذل ليدخل ما ساقى بقوله أو زوج بدون مهر المثل الخ وأن اخلاءه عن المهر هو صورته الأصلية فمثل
أم رشيدة (قوله) وامتناعه من مهر الخ) وحينئذ يجوز النكاح بمهر المثل وما دونها لا يجوز اخلاءه عن
المهر فان اخلاءه عنه وجب مهر المثل أم عرش (قوله) وهو واضح أي لنوعيهما أمره إلى الزوج أو الولي
أم معنى (قوله) وهو واضح) لعل الاصلية باعتبار كثرة فاسدته في كلام الفقهاء أو لافضل ذلك لا يظهر فيه
معنى الاصلية فان الغنيم لم تنوارد إلى معنى واحد أم عرش (قوله) وكذا قياسه (أي وجه التسوية (قوله
والى الحاكم) الاول أو بدل الواو (قوله كتابته) أي الزوج أم عرش (قوله حرة رشيدة) سيأتي
محرزه وقوله بكر أو ثيب تعميم (قوله أو سفيهة) عطف على رشيدة أم سم (قوله أو سفيهة) أشار إلى
أن هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والافعال رشيدة كناية عن مائة وصحة دليلها هو الحاق قوله بمائة أي
بان بلغت رشيدته بذرت ولم يجر عليها أم عرش (قوله لوليه) متبعا بقية الرشيدة (قوله) أو زوج بدون
مهر المثل الخ) ولو نكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتطلى زوجها الفأوق قد اذنت بذلك
ففوضته فلا يلزم شيء بالعقد أم معنى ونهاية قال الرشيدة قوله ولو نكحها يعني الرشيدة ومن هو في معناها
أم عبارة عرش أي الحرة أو المكاتبه ومثلها سيدة لانه لا يتوقف على إذن من الامة (قوله) أو مؤجل
أي أن لم تكن من قوم اعتادوا التاجيل ولا في نفقة بما ساقى أو عرش وقوله والتاجيل قياسه
انه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البذل كالتباجيل أو عرش وقوله بما ساقى أي في الفصل الا في (قوله) ويوجه
بان الخ) لا يخفى صفة هذا التوجيه فانها أي صفة وذلك الخ في حد ذاتها ان تكون مملوكة أو لا وعلى
كل لا يختلف الحكم لاسر خارج أم سيد عمر (قوله في قوله وعليك) أي إلى آخره (قوله فكان) أي
قول البائع وعليك الخ (قوله من حده) أي باخلاء النكاح من المهر (قوله وسياتي الخ) أي في قول المصنف
وإذا جرى تفويض الخ أم عرش (قوله وبه) أي بقوله لاستحيائها الخ (قوله) وينفي الخ) عطف على بقوله
(قوله) وإن جرى وطء (من ثمة قولها أم عرش (قوله) نقل عنه ما صرح الخ) اقتصر عليه النهاية والمعنى

(قوله) بان ولاية المهر أقوى من ولاية غيره) انظر من أين ثبت أن ما هنا يخص بغير المهر وقديقال
الولاية على المحجور والبكر أقوى من الولاية على غيره مما يتناول

(فصل في التفويض) (قوله في التفويض) لان الولي فوض امرها إلى الزوج كذا في شرح الروض لان
هذا المعنى كما يصح الفاعلية يصح المفعول كما إذا قلت ضربت هند نفسها فان ذلك يصح كلاً من الفاعلية
والمفعولية فيتناول (قوله أو سفيهة) عطف على رشيدة (قوله أو قال) انظر لوقال هذا حيث لا تفويض
كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكتت عن ذكر المهر وقد بدلت التوجيه المذكور على عدم وجوب
المائة بل يجب مهر مثل كما لو سكتت عن التسمية رأسا فليراجع

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - سابع) أن نكحها بمهر المثل حالاً من نقد البذل فانه يصح بالمسعى
ولو قالت زوجني بلا مهر حالاً ولا مالا وان وقع وطء فهو تفويض صحيح كما انتصر له الزركشي وفاسد على ما رجحه الاذرع على
أن شارحاً نقل عنه ما صرح به رجع الاول فلعل كلامه اختلف (وكذا قال سيدة زوجتكها بلامهر) اذ هو المستحق كالرشيدة

وعليه فلو مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الاوجه لانه الاحول (ولما قبل الوطء مطالبة الزوج بان يفرض لها مهر) لما (مهر) لما لها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكاه الامام بانان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فادعى (٣٩٥) المفوضة وان قلنا لم يجب به شيء فكيف تطالب

مالا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستحلا أم ونجاب بان معنى المفوضة على الاول انه يجوز لاولي اخلاء العدة عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى وما تطالب ذلك على الثاني لانه جرى

سبب وجوبه فالة قد سبب الوجوب بنحو الفرض لانه وجوب المهر وفرق واضح بينهما (و) لها (حبس نفسها ليفرض) لما مر (وكذا التسليم المفروض في الاصح) كما ذكرنا ذلك في المسمى في العقد اذا فرض

بعده بمنزلة ما سبب فيعزلوا خافت الفوت بالتسليم جاز لها ذلك قطعا (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ولا يكفي لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعتبارها حالا من نقد بلدها لم يشترط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب وأطال الادعى في الانتصار له لانها إذا رفضته لقاض لم يفرض غير ذلك فامتناعها عبث وتعت (اعلها) اي الزوجين وفي نسخ عليها والاول منقول عن خطه (يقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفان

ونقله الراجح عن المعتبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المتمدنهاية ومعنى (قوله) وعليه أي ما قبل من وجوب الاكثر (قوله) اعتبر يوم العقد (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا الى من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرئ وهو الموتر كاسياتي شرح مره اسم (قوله) على الاوجه) أي كما في شرح الروض اسم (قوله) لتكون على بصيرة) إلى قول المتن نقد البلد في المتن (قول المتن مطالبة الزوج) أي ان كان اذ لا ولا لانها مطالبة الولي يقوم مقام الزوج فيها يفرضه كاسياتي الاشارة اليه ع (قوله) واستشكاه أي ملكها المطالبة (قوله) وان قلنا لم يجب به شيء (الخ) قد يقال العقد موجب للفرض والفرض وجب للمهر فلا ينافي قولهم لا يجب بالعقد شيء لأن مرادهم بالشيء المال فليتامه لا سيدعمر وقد يقال ان وجب الموجب لشيء موجب لذلك الشيء فلما فاقه وجوده المهر إلا ان يراد بقولهم المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله) مالا يجب) الانسب الم يجب اسم سيدعمر (قوله) ما وضعه على الاشكال) يعني ما يجب به عن الاشكال هذا وكان وضعه بصفة المعنى وما اذا كان بصفة المصدر فالمنع ان يجب عما بناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قوله) ونجاب) عبارة عن المنع واجيب بان الصحيح انها ملكت ان تطالب بمهر المثل (قوله) وكفى بدفع الاثم (الخ) قضيتها لانه لو ترك التسمية عند عدم الفوت يرضى المهر وهو مخالف لما مر من استحباب التسمية إلا فيما استثنى وليس هذا منه ع (قوله) حجارة اليدعمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز اخلاء العدة بالاجماع ويمكن حله على ما إذا اتفق الولي والزوج على أكثر من مهر المثل إذ لو لم تقوض للمجاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة النور الزبائدي بعض تلامذته (قوله) فالة قد (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون المطالبة قبل الوجوب والمطالبة قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد بشكل فناء له اسم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا الجواب فان العقد امان يكون علة تامة للوجوب وهذا خلاف ما تقرر وان اقصاة والجزء المثلتم المفروض فيلزم ما ذكر من طلب المالم يجب (قوله) لما مر) أي لتكون على بصيرة (الخ) قول المتن لتسليم المفروض) أي الحال وما المؤجل فليس لما حبس نفسها كالمسمى في العقد معنى وسيدعمر (قوله) نعم ان فرض) أي الزوج أم ع (قوله) باعتبارها) قيد في كونه مهر مثلها رشيد (قوله) حالا من نقد بلدها) أي وبذلك لها مهر معنى (قوله) لاعلمها أي الزوجين) أي حيث تراضيا على مهر اسم معنى (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل الدخول اما بعده فلا يصح تقديره إلا بعد علمها بقدره وقولا واحدا لانه قيمة مستهلك قاله الماوردي نهاية ومعنى وقد يقال الدخول يجب مهر المثل فامعنى توقف قدره على علمها لانه لا تقدر ولا يفرض منها مهر سيدعمر عبارة ع (قوله) محل الخلاف (الخ) هذا للتبديد لأحاجة اليه لان الكلام فيما يفرضه بتراضيهما وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد وجوب مهر المثل (قوله) عنه) أي مهر المثل (قول المتن) وفوق مهر المثل قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد بل يجوز بخلاف كما قاله الامام (قوله) معنى ونهاية قول المتن وقيل لأن كان (الخ) فان كان من غير جنسه كعروض تزيد قيمته عن مهر المثل فيجوز قطعا لان القيمة ترتفع وتنخفض فلا تتحقق الزيادة معنى (قوله) لانه بدل (الخ) عبارة عن المعنى بناء على انه (قوله) بدعى صحجة) أي كان قالت نسختي بولي وشاهدني عدل ورضائي بلامر واطلب المهر (قوله)

(قوله) يوم العقد) وقيل الاكثر ايضا وقيل يوم الموت (قوله) على الاوجه (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا أي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرئ وهو الموتر كاسياتي شرح مر (قوله) على الاوجه) أي كما في شرح الروض (قوله) فالة قد (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطلب قبل الوجوب والطلب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد بشكل فناء له (قوله)

على ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما (ويجوز فرض مؤجل في الاصح) بالتراضي كما يجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو لم يجنسه لما مر اغتبر بدو (وقيل لأن كان من جنسه) لانه بدل عنه فلا يزداد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي قدر المفروض ورفع الامر للقاضي بدوى صحجة (فرض القاضي) وان لم يرضيا يفرضه لانه حكم منه ان منصبه فصل الخصومات

(نقد البطل) أي: بل الفرض في إيقاعه وحليته قبل يوم التبرير يوم الله قد أو الفرض كل محتمل لكن قياس ما من اعتبار ما من المثل هنا يوم العقد اعتبار نقد بل الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يبعد ولنا بل الفرض من غير بل ما لا فلا استلزام الفرض - حضورها أو - حضور
وكيفما قلنا لتبرير بل الفرض لتدخل (٣٩٦) هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بل الفرض أو بلها فقد ذكرنا في اعتبار قدره أنه لا يمتنع

عش (قول المتن نقد البلد) أى منه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن يأتى هنا قول الأكثر أيضا اه سم (قوله هنا) أى فى المفوضة (قوله ولا ينافى الخ) فيه تامل إذا التبادر من بلد المرأة محل وطنها لا محل حضوها ووجودها وكبلا الاعمة (قوله فى اعتبار قدره) أى المهر (قوله أنه لا يعتبر بلدها) أى ولا البلد الفرض اه عش (قوله نساء قراباتها) أى وإن بعدن جدا من محل الفرض اه عش (قوله أو بهضن) أى ولو كانت بعدى وكان الأقرب غالبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش وسياق الفصل الاتى عن سم عن مر ما خلفه (قوله قتياسة الخ) خلفه النهاية فقال والحاصل أن العمة فى الصفقة أى صفقة المهر يبلدها أو بلدوكيها فلا يكون الأمن نقد تلك البلد وفى قدره بلد نساء قراباتها إلى آخر ما مر اه (قوله قتياسة الخ) أو رده على أن اعتبار ذلك فى صفته ينافى ما تقدم من اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها لأن اعتباره اعتبار أهته وأقول لا تخاردها هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر فى صفته مع اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها وهو منوع بل المراد منه الكلام تخصص ما تقدم أى قياس ما ذكره فى اعتبار قدره أن يكون على اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بها نساء قراباتها أو بهضن والا اعتبر نقد بلدهن أن جعلن بلدى الآخر ما مر فامله اه سم ولا يخفى أن المراد المذكور مخالف لما مر عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك وإلا لتهذرت الخ) قد يمنع كل من اللازم والتهذر الذى ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فى هذه البلدة من النقد ما وصوفى بصفة نقد البلدة الأخرى فامله فانه ظاهر اه سم (قول المتن حالا) ولها إذا فرضه حالا تأخير قبضه لأن الحق لها اه معنى (قوله وإن رضيت) إلى قوله نظير ما مر فى المتن (قوله بل لو اعتاد الخ) قياس ذلك فيما لو اعتدن فرض العروض أن يفرض نقداى وإن راجت العروض وينقص لذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أى من الزيادة أو النقصان (قوله وهو متجه) لأن منصبه يقتضى ذلك ثم إن شاء أبعد ذلك فعلا ما شاء اه معنى (قوله نظير ما مر) أى من أن القاضى لا يفرض غير نقد البلد الحال وإن رضيت بغيرهما اه عش (قوله ويرد الخ) أى ما قاله القزى (قوله رضاها) أن أريد بعده أى الحكم فظاهر أو قبله فقد يقال لا أثر لحكمه بعد تراضهما بشئ لا يستقر أو الأمر عليه به اه سم (قوله وبدونه الخ) أى وإن حكمه البات بالدون أو الأكثر لا يجوز به رضاها به أى بالدون أو الأكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أى بالابتعاوت السبيل اه معنى (قوله أن يكون هذا) أى العلم (قوله أنه شرط لهما) أى لجواز التصرف ونفوذه اه عش (قول المتن

بلدها الا ان كان ههنا
قرباها او بعضه وال
اعتبر بلدهن ان جعن بلد
والاعتبر اقربهن لبلدها
فان تعذرت معرفتهن
عبرت اجنبيات بلدها
كما ينبغي قياسه ان ذلك يعتبر
في صفته ايضا كما جزم به
بعضهم بل هذا الزام لذلك
والاعتذرت معرفة قدره
من اصله اذا فائدة لمعرفة
عشرة مثلا من غير ان
تعرف من أي نقدي (حالا)
وان رضيت بغيرهما او
اعتيد ذلك لما من في
البيع حقا لتعالى بل لو
اعتاد نساؤها التاجيل لم
يؤجل على المعتمد بل
يفرض مهر مثلها حالا
وينقص منه ما يقابل الاجل
(قلت ويفرض مهر مثل)
حالة العقد بلا زيادة ولا
نقص لانه قيمة البضع ثم
يختفر يسير يقع في محل
الاجتهاد بأن يتعاقب به
نظير ما مر في الوكيل وقضية
كلام الشيوخ منع الزيادة
والنقص ولان رضيا هو
منتهى نظير ما مر وان اختار
الاذرعى خلافه لكن قال
الغزى قد يقال اذا رضيا
خرجت الحكومة عن نظر

4.

والقاضي والكلام فيما اذا فصلت الحكومة بحكم بات اه
ويورد بأن مرادهم أن حكمه البات بمر المثل لا يمتنع رضاهما بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاهما (ويشترط عليه به)
أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لانه متصرف لغيره فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطا لجواز
تصرفه بالنفوذ وله صادقه نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لها لان قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وان صادف الحق

(ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) يعني اذن الزوج سواء الدين والدين (في الاصح) وانما جاء اداؤه دين غيره من غير اذنه لانه لم يسبق لهم عقد ما فمعه وهما الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلحق بتغير العاقبة وما ذونه (٣٩٧) (والفرض الصحيح) منهما ومن

القاضي (كسعى فيشطر بطلاق قبل وطء) كالسعى في العقد اما الفاسد كخمر فلهو فلا يجب شيء حتى يشطر وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه اقوى بكونه في مقابلة عوض وهما دوام سبقه الخو عن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شط) لمفهوم قوله تعالى وقدر ضمت لمن فريضة ولها المنة كما ياتي

(وان مات احدهما قبلها) اي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفرقة بالطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) للخبر الصحيح خلافا لروم

فيه بقضائه عليه السلام بذلك لبروع رضى الله عنها (فصل في بيان مهر المثل) مهر المثل ما يرغب به عادة (في مثلها) نسباً وصفة (وركنه الاعظم) في النسبية (نسب) ولو في العجم على الراجح لان التفاخر انما يقع به غالباً فتختلف الرغبات به مطلقاً (فراعى) من اقاربها حتى تقاس هي عليها (اقرب من تنسب) من نساء العصبية (الى من تنسب) هذه التي تطلب معرفة مهرها (اليه) كاخت وعمة

ولا يصح فرض اجنبي الخ) نعم يذني به لو كان الاجنبي سيد الزوج ان يصح الفرض من ماله وكذا وكان فرعاً له بزمه اعفاً وقد اذن له في النكاح ليؤدي عنه وانولى فرض من مال محجوره اه نهاية قال ع ش قوله من مال محجوره مفهوماً انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يلحق الخ) ولا يصح ابرام المفوضة عن مهرها ولا سقاط فرضها قبل الفرض والوطء فهما لانه الاول ابرام عمالم يجب وفي الثاني كاسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح الا برام عن المنة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لانه ابرام عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح ولا فلا ولو علت ان اى مهر المثل لا يزيد على الفين وتيقنت انه لا يتقص عن الف فابراهنه عن الفين نفذ اه نهاية زاد المعنى وهذه حيلة في الا برام عن المجهول وهي ان يبرى من له عليه دين لا يعقد قدره من قدر يعلم اه اكثر ماله عليه اه قال ع ش قوله وهي ذمرفه صح الخ من هذا يعلم ان غالب الا برام الوافع من النساء في زماننا غير صحيح لانهم يحملون مؤخر الصداق بحل بعت او فرائق وهذا مفسد المسمى وموجب لمهر المثل فاذا وقع الا برام مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح فالطريق في صحة الا برام الذي يقع في مقابله الطلاق تعيين قدر ما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيتها اه لو اتنى تيقنت ذلك لم يصح الا برام وقياس ماسر في الضمان خلافاً بل مرانه لو ابراه من معين معتقداً انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برى فليتام ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وما ذونه) اى كوكيله اه ع ش (قوله منها) الى الفصل في المعنى الاقوله خلافاً لروم فيه (قوله كما ياتي) اى في اخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق او نعت للخبر عبارة المعنى لان بروع بذت واشق نكحت بلامهر فمات زوجها قبل ان يفرضها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نساها وما يراى رواد او داود وغيره وقال الترمذى حسن صحيح اه (قوله ابروع) بكسر الباء عند المحدثين وبفتحة عند اهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول فعول بالكسر الاخرووع وعوتد اسمان لبنت وماء شيخنا الزبائدي اه ع ش

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله في بيان مهر المثل) الى قوله قيل في النهاية ولى قوله انتهى في المعنى الاقوله لقضائه الى اى مجهولة النسب وقوله ان فقدت الى المتن وقوله قيل (قوله مهر المثل) اى وما يتبعه من تعدد المهر واتحاد اه ع ش (قوله نسباً وصفة) اى مجموعهما والافساق انه اذا فقد النسب يرجع الى الصفة فقط في الارحام ثم الاجنبيات اه رشيدى (قول المتن وركنه) اى مهر المثل اه معنى (قوله مطلقاً) اى في العرب والعجم (قول المتن فراعى) اى في تلك المرأة المطلوب معرفة مهر مثلها اه معنى (قوله حتى تقاس هي عليها) كان الاولى ان يدره بعد قول المتن اليه (قوله من نساء العصبية) بيان لمن وقول المتن اليه خيمير يرجع الى من الثانية (قوله ووجدة) اى ولو لم أب اه ع ش (قوله لقضائه الخ) يعنى لقضائه لبروع بمهر نساها اه رشيدى (قوله في الخبر الخ) فديقال لادلالة في الخبر لتعيين المصبة لاحتمال نساء بروع فيه للمصبة خاصة وللاعم منهن وذوات الارحام اللهم الا ان يقال ان اضافة النساء اليها تقتضى زيادة التخصيص وتلك الزيادة ليست للمصبة اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب) اى بان لا يعرف ابوها وانظر هل يمكن مع جهل ابيها معرفة ان فلانة اختها وعمها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام سم على حجر ربي فالولم يعرف لها اب ولا م ولا غيرهما كالتي قطعوا حكمه يعلم من قوله الا انى فان تعذر ارحامها ففساء بلدها اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل ابوها لا تعتبر نساء

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله اما مجهولة النسب) اى بان لا يعرف ابوها وانظر هل يمكن مع جهل ابيها معرفة ان فلانة اختها وعمها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل ابوها لا تعتبر نساء عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها

لام وجدة وخالة لقضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بروع في الخبر السابق اما مجهولة النسب فركنه الاعظم فيها نساء الارحام كما يعلم بما ياتي (وافرهن اخت لا يوين) لادلاها بجنتين (ثم) ان فقدت او جهل مهرها او كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل اخت (لاب

ثم بنات أخ (فانه بنان سفلى) ثم عات (ثم بنات) لا بنان و أولادهن عليه وهم (كذلك) اى لا بنين ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات ابنه وان سفل كذلك قيل
قضية كلامه كالأرفى إن بعد بنات الاخ تنقل العات حتى ولو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمه وليس كذلك بل المراد تقدم جهة
الاخوة على جهة العمومة به صرح (٣٩٨) الماوردى وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشى وغيره إذا ما ذكرى بنت بنت الاخ وهم

كيف وهذه خارجه عما
عصبانها كاخذها وتعذر أرحامها كام أبها فان كان وجه ذلك عدم معرفة عصبانها فهو متكل اذ كبرت
يكون جهل الام مانعا من معرفة اخاتها التى هى بنته دون امه وان كان وجه شيئا اخر فها هو فليحرر اه
سم قد يقال بعدم معرفة نسب عصبانها اذ النسب هو الركن الاعظم هنا فنامل اه سيد عمر (قول المتن ثم
بنات اخ) اى لا بنين ثم لاب اه معنى (قوله فانه) اى فبنات ابن اخ (قوله وان سفل) اى ابن الاخ (قول المتن
المتن ثم عات) هل ولو بواسطة فتقدم اخت الجد وان بعدت بنت العم وكذلك يقال فى بنات العم مع بنات ابن
العم فيه نظر و قياس ما فى الارث ذلك فتقدم العمه وان بعدت بنت العم وان بعدهم ع (قوله ولم يرادهن)
اى بنات العات على اه المتن (قوله ثم) اى لا بنين لا بنين بل لا بنين اى نساء العات ومنه عصبان هذه ورشيدى
وسم وعش (قوله كذلك) اى لا بنين ثم لاب (قوله ثم تنقل) اى نساء العصبية (قوله وليس كذلك بل
المراد اخ اعتمدته المغنى (قوله وهو) اى ما الكلام فيه (قوله قوله اخ) فاعل المصرح (قوله عليه) اى المتن
(قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقدت نساء العصبية اه سم (قوله وقد يجاب) اى عن هذا الوارد
اه سم (قوله فيشمل) اى قوله ثم بنات أخ (قوله الى فرع الاخ) الاخصر والواضح الى الاخ من جهة
الابوة (قوله الذى ذكر) منقبة للضاف (قوله من جهة ابها) متعلق بالصلة والضمير للوصول (قوله بان لم
يوجدن) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله بان لم يوجدن) اى من الأصل اه معنى (قوله ايضا) اى كالأحياء
(قوله استشكل) اى قول المتن اولم ينكح (قوله مع الضبط) اى لم ير المثل (قوله فانه) متعلق بالضبط
(قوله المصرح اخ) نعم لما يرغب الخ لكن فى صراحة تأمل (قوله لو نكحت) اى مثلها (قوله فاستوت
المنكوحة) اى من نساء العصبية (قوله عن ذلك) اى غير المنكوحة أو ما بالقوة (قوله اى قربات
الام) الى التنبيه فى النهاية لا بالقوله نعم لى ثم اقرب (قوله فنه) اى الارحام (قوله من حيث شوله) اى
لفظ الارحام هنا (قوله الاخوات) اى بنات الاخوات اى للاب فقط كما يعلم من قوله الاتى ثم بنات
الاخوات اى للام وحيدته فهن كبنات العات ونحوها من الاجنيات كما يأتى فى التنبيه الاتى سم ورشيدى
(قول المتن كجدات) اى من قبل الام اما التى من قبل الاب فليست هنما من الرحم ولا من العصبان لعدم دخولها
فى تعريف واحد منهما كما يعلم من عبارة عش اه يجرى (قوله لان بن اولى) الى التنبيه فى المغنى لا بالقوله ولو
قيل الى وتعذر الحاضرات وقوله ويعتبر الى ويعتبر عرية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة قالتها يقول ليس
كذلك اذ كيف الخ عبارة للمغنى وليس مراد افقد قال الماوردى الخ (قوله تقدم الام) اى بعدت نساء العصبان
لان الكلام فى ذوى الارحام اه عش (قوله للام) اى فقط (قوله فالجدات) اى للام اه عش (قوله فان
اجتمع ام اب) اى للام لان الكلام فى قربات ام اب اى بنات المنكوحة فلم تدخل فى الارحام بالضابط الذى
ذكره ثم قضية قوله هم ان نساء العصبان المنسوبات الى من تنسب هى اليها ليست من نساء العصبان ايضا
فانهن قد تكون من غير قبيلتها او اهل بلدها فتكون من الاجنيات كبنات العمات فليراجع اه عش

الكلام فيه وهو نساء
العصبان المصرح بن قوله
واقربن الى اخيه ولو
أوردوا عليه ان قضيت ان
بنت ابن الاخ لا تقدم على
العمه وليس كذلك لكان
هو الصواب وقد يجاب
بانه اراد بالاخ جهة الاخوة
فيشمل كل من نسبت الى
فرع الاخ الذى ذكر من جهة
ابها (فان فقدت نساء العصبية)
بان لم يوجدن والا فليمتن
يعتبرن ايضا (اولم ينكح)
استشكل مع الضبط بانه
ما يرغب به مثلها المصرح
فى أن العبرة بفرض الرغبة
فيها لو نكحت الان فاستوت
المنكوحة وغيرها ويرد
بان المنكوحة استقرت لها
رغبة فاعتبرت مع ما فيها
بما يقتضى زيادة أو نقصا
وغيرها ملحظ ما به الرغبة
فيها تختلف اذا ما بالقوة يقع
الاختلاف فيه كثيرا
فاعضوا عن ذلك وانتقلوا
لما لا اختلاف فيه من اعتبار
المنكوحات من نساء
الارحام فالاجنيات (او
جل مهر من فارحام) اى
قربات الام من جهة الاب
او الام فهن هنا اعم من
ارحام القران من حيث

شموله للجدات والارثاء وأخص من حيث عدم شوله لبنات العمات والاخوات ونحوها (كجدات وخالات) لا بنين (قوله)
أولى بالاعتبار من الاجاب تقدم القرين فالقرين من جيات أو جهة وقضية كلامهما عدم اعتبار الام واعتراض بانها
كب لا تنبى وتعتبر أمها ومن قال الماوردى والرويانى تقدم الام فالاختلاف للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجه

الحالته من نبات الاخوات اى
 لام ثم نبات الاخوال ولو لم
 يكن في نساء عصباتها من
 يصفقنهن كالعدم كما صرح
 به جمع واعتمده الاذرى
 ولو قيل يعتبر النسب ثم
 ينقص أو يزداد لفقد الصفات
 ما يليق بانظير ما ياتي لكان
 اقرب وكون ذلك فيه
 مشاركة في بعض الصفات
 بخلاف هذا لاثار له إذ
 ملحظ التفاوت موجود في
 الكل وتعتبر الحضرات
 منهن فان غن كلهن اعتبرن
 دون اجنيات بلدها كما
 جزما به وان اعترضا فان
 تعذر ارحاما فانساء بلدها
 ثم اقرب بلد اليها نعم يقدم
 منهن من ساكنها في بلدها
 قبل انتقالها الاخرى ويعتبر
 في المنفقات اقربهن
 بلدها ثم اقرب النساء بها
 شبهوا وتعتبر عريية بعريية
 مثلها وامو عتيقة مثلها مع
 اعتبار شرف السيد وخسته
 وقرؤية وبلدية وبذوية
 مثلها (تنبيه) علم من
 ضبط نساء العصبه ونساء
 الارحام بما ذكر ان من عدا
 هذين من الاقارب كبت
 الاخست من الاب في حكم
 الاجنيات وكان وجهان
 العادة في المهر لم تعد إلا
 باعتبار الاولين دون
 الاخيرة (يعتبر) مع ذلك
 (سن وعقل ويسار) وضدها
 (وبكارة ويوبؤ) كل
 (ما يختلف به غرض)

(قوله) والذي يتجه استواؤهما أى فلتاخر أو احدى منها زاد مهرها على الاخرى أو نقص ولا التفات إلى ضرر
 الزوج عند الزيادة وضرها عند النقص اه عش **(قوله)** والذي يتجه الخ كذا في شرح م وقال الاستاذ
 ابو الحسن البكري في كنزهم الاقرب تقديم ام لام انتهى اه م **(قوله)** اى اللام اى بالمعنى الشامل للثبقة
 فلم يخرج به إلا نبات الاخوات الاب كاسنجه عليه اه رشدي **(قوله)** فنه كالعدم قال ابن القاسم اى
 الغزى فينتقل إلى من بعدهن نهاية ومعنى **(قوله)** ولو قيل الخ كذا في شرح م اه سم **(قوله)** ولو قيل
 الخ اى بدل قولهم فنه كالعدم اه كردي **(قوله)** نظير ما ياتي اى في شرح ولو خفض العشيبة فقط الخ
(قوله) وكون ذلك اى ما ياتي اه كردي **(قوله)** وتعتبر الحضرات منهن اى من نساء عصباتها شرح
 روض وهل يقدم وان كن ابعد كبنات اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م اه سم
 عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلده بلدها ولا تفقد من الميتات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
 وعبارة عش ظاهره وان قربت المسافة اى للغائبات اه **(قوله)** فان غن الخ اى نساء عصباتها سم
 ومعنى لعل الاقرب ارجاع ضميرى منهن وغن إلى نساء قراباتها الشاملة للعصبات ثم الارحام **(قوله)** دون
 اجنيات هل المراد بها ما يشمل الارحام كما يفيد قول المتن فان فقد نساء العصبه الخ مع قول الشارح
 كانهما والمعنى بان لم يوجد الخ حيث لم يزدوا او لم يحضرن ثم رايت في سم مانصه قوله دون
 اجنيات كذا فيد الاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن اى الغائبات من العصبات على نساء
 بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الروض التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرج اه **(قوله)**
 فان تعذر ارحامها بان فقدن اى من الاصل او لم يتكهن اصلا او جهل مهرهن اه معنى **(قوله)** ثم
 اقرب بلد اليها يؤخذ منه حكم حادثة نعم الابتلاء بها في بعض نواحي مكة المشرقة من اعتياد المهر الفاسد في
 جميع على المستكسرة اما لتأجيله كالأربعضا بجل بجهول كوت واطلاق الوجهاته في نفسه كذكر شيء
 من الابل والرقيق والملبوس والمفروش مع عدم ضبطه بما يتميز به من صفات المسلم فيه اه سيد عمر **(قوله)** نعم
 يقدم الخ عبارة الروض لكن نسأوها اى نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها
 منهن في البلد اى بلدها قبل انتقالها لاخرى قدم عليهن اى اذ لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ
 استدراك على قوله وان غن الخ وحاصله ان نساء عصباتها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك في بلدها
 يقدم على من لم يساكنها اصلا اه سم اقول وظاهر صنيع الشارح انه راجع لمطلق الغائبات الشاملة
 للعصبات ثم الارحام ثم الاجنيات **(قوله)** منهن اى من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ اى على من لم يساكنها
 منهن اه سم **(قوله)** في المنفقات اى من نساء عصباتها او من قراباتها الشاملة لها وللارحام نظير ما مر عن
 سم انفا **(قوله)** ثم اقرب النساء الخ يحذف على قوله ثم اقرب بلد اليها **(قوله)** باعتبار الاولين وهما نساء
 العصبه ونساء الارحام دون الاخيرة وهى دون مدين من الاقارب **(قوله)** مع ذلك اى إلى قوله ويظهر في المعنى
 الا قوله هي مثال إلى قوله من نساها وقوله سواه إلى بل ذكر وإلى قوله وقد يجاب في النهاية **(قوله)** وضدها

ثم رأيت التنبيه الآتى **(قوله)** والذي يتجه الخ كذا في شرح م **(قوله)** والذي يتجه استواؤهما في الكنز
 للاستاذ اى الحسن البكري والاقرب تقديم ام لام اه **(قوله)** ولو قيل الخ كذا في شرح م **(قوله)** وتعتبر
 الحضرات منهن اى من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدمن اى نساء عصباتها وان كن ابعد كبنات
 اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م اه **(قوله)** فان غن كلهن اعتبرن الخ عبارة الروض
 لكن نسأوها اى نساء عصباتها وان غن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن في البلد اى بلدها قبل
 انتقالها لاخرى قدم عليهن اى اذ لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله
 ان نساها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك في بلدها تقدم فليراجع **(قوله)** دون اجنيات كذا
 قيد بالجننيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في لروض
 التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرج **(قوله)** منهن اى من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ اى على

كجمال وعفة وفاسحة وعلم فن شاركتني في شيء منها اعتبروا إن لم يعتبر نحو المال والجمال في الكفاءة لأن مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختلف بالريقات (فان اخضت) عنهن (بفضل) بشي من مآذكر (أو نقص) بشي من ضده (زيد) عليه (أو نقص) عنه (لا نق بالحال) بحسب ما يراد فاقض باجتهاده ولو ساحت واحدة هي مثال للقلو الذرة لا يقدم نسائها (لأنه لم يجز مواقتها) باعتبار ابعاليهن نعم ان كانت مساحتها انقص دخل في النسبة وزر الرغبة فيه اعتبر (ولو خضن) كآهن او غالهن (للمشيرة) اي الاقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافا لما لم يذكر الماوردي انهن لو خضن ادناهن لغير العشرة فقط اعتبر ايضا وكذا لو خضن لذكرى صفة كشياب او علم وعلى هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر (٤٠٠) بحال الزوج ايضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره ومراهن لو اعتدلت التاجيل

الان نسب وضدها لان السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضدها سيد عمر (قوله) ولم يعتبر نحو المال (الخ) فضيته اعتبار المال هنا كالجمال (قول المتن فان اخضت) اي انفردت واحدة منها اه معنى (قوله عليه) عبارة المعنى في مهرها في صورة الفضل اه (قول المتن زيد او نقص الخ) هذا كقول بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه معنى (قوله من نسائها) نعمت واحدة (قول المتن لم يجب الخ) اي على الباقيات اه معنى (قوله اعتبر) اي المساحة كما في الروضة واصلها قال ابن شبة وهذا قد يعلم من الذي قبله اه معنى (قوله بل ذكر الخ) انظر ما وجه الاضراب (قوله ادناهن) اي خستهن اه عرش عبارة المعنى ويكون ذلك في القبيلة الدينية اه (قوله ومرا) اي قبل الفصل في شرح حال (قوله فاذا اعتدلت التاجيل الخ) من تبرع الشيء على نفسه (قوله ويظهر الخ) عبارة التهاية والوجه كافتقه السبكي وسبقه اليه العمراني انه اذا اعتدلت التاجيل الخ بخلاف المسمى ابتداء الخ (قوله ماسر) اي في باب الحجر اه كدرى (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) اعتمدته مر اه سم (قوله هنا) اي في النكاح (قوله من يسار المشتري الخ) بيان لقوله ما في الولي الخ (قوله ايضا) اي كاشتراط اليسار (قوله يعتدته) اي التاجيل (قوله فان اختلفت) اي عادت من اه سم (قوله فيه) اي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) اي او شراء فاسد اه معنى (قوله لاستيفائه) الى قول المتن ولو كرر في المعنى لا قوله ولو في نحو مجنونة الى ثمان انحدت وقوله وجرم به الى المتن وعلى قوله ولا يخلو من نظري النهاية (قوله لفساد) اي للاحرامه للفساد وقوله ذلك اي الوطء فيما ذكر اه معنى (قول المتن فان تكرر الخ) المراد بالتكرار كقالة الدميري ان يحصل بكل وطاة قضاء الوطر مع تعدد الاثمنة فلو كان ينزع ويعودو الافعال متواصلين لم يقض الوطر الاخر افهو وقاع واحد بخلاف اما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وان لم يقض وطء اه معنى زائد التهاية والحوصل انه متى نزع قاصدا لا فلاش حرم ويدخل

فرض الحال كالا ونقص لا نق بالاجل فاذا اعتدلت التاجيل في كله أو بعضه نقص للتعجيل ما يليق بالاجل ويظهر انه إذا اعتدلت التاجيل باجل معين مطرد جاز للولي ولو حاكما العقده به وذلك النقص الذي الذي ذكره محله في فرض الحاكم لانه حكم بخلاف مجرد العقده به ثم رأيت السبكي ذكر ذلك تفقها والعمراني سبقه اليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرة وكانت عادة نسائها ان ينكحن بمؤجل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجرى على عادت من وقد يجاب بان الاحتياط للبولية اقتضى تعين الحال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذي اعتد به يؤيد ماسر أن الولي لا يبيع به وان اعتد الا لمصلحة وعلى اعتماد البحث

من لم يساكنها منهن (قوله ويظهر الخ) كذا مر (قوله ثم رأيت السبكي الخ) مر (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) كذا مر (قوله فان اختلفت) اي عادت من (قوله في المتن فان تكرر) فهر في اعلى الاحوال) والمراد بالتكرير كقالة الدميري ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الاثمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلين لم يقض الوطر الاخر افهو وقاع واحد بخلاف اما اذا لم تتواصل الافعال فتتعدد الوطآت وان لم يقض وطء اه معنى زائد التهاية والحوصل انه متى نزع قاصدا لا لا فلاش حرم ويدخل

فالذي يظهر انه يشترطه ما في الولي اذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدالتو غيرهما أو يشترط ايضا فيمن وخصه يمتدنه ان يعتدلت اجلا معينا مطردا فان اختلف فيه احتمل العاؤ وهو احتمل اتباع اقلهن فيه (وقوطء نكاح فاسد) بحسب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر مهرها (يوم الوطء) اي وقته لانه وقت الاتفاق للعقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فهر) واحد ولو في نحو مجنونة لاتحاد الشبهة في الكل فلا نظر لكونها سلطنته او اخلافا لما بحثه الادريعي ثمان انحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح والا كان كانت في بعض الوطآت مثلا سلمية سميعة وفي بعضها بصد ذلك اعتبر مهرها (في اعلى الاحوال) ادلولم توجد لابل تلك الوطاة وجب ذلك العالي فان لم تقض البقية زيادة لم تقض نقدا (قلت ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فهر) واحدا لشمول الشبهة هنا لكل ايضا

وخصه العرايون بما لا يطأ بعد اداء المهر والاوجب لما بعد اداؤه آخر واستحسنه الاذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج ان محل تدخل الكفار مما لم يتخلل تكفيره والاوجب اخرى لما بعد وهكذا ولا يجب مهر لحرية او مرتدة ما نت مرتدة او امة سيده التي وطئها بشبهة (فان تعدد جنسها) كان وطئها ينكاح فاسد ثم بطنها ائمتها واتحد وتعددت هي كان وطئها بطنها زوجتها ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لان تعدد ما يستند النكاح (ولو كرر وطئه منصوبة) غير زانية كناية او مكره او مطاوعة لشبهة اختصت بها (او مكرهه على زنا) وان لم تكن منصوبة فلا يلزم من الوطء ولو لمع الاكره الغضب فزع م شارح (٤٠١) اختصاص الاولى بالمكرهه وان لا وجه

لعطف هذه عليها غلط فاحش (تكرر المهر) لان سببه الاتفاق وقد تعدد بتعدد الوطئات (ولو تكرر وطء الاب) جارية ابنة ولم تحمل (والشريك) الامة المشتركة (وسيد) بالتزويج ويجوز تركه (مكاتبه) له او لكتبة (فهر) واحد فدين وان طال الزمان بين كل وطينتين كما شمله كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهن (وقيل مهور) لتعدد الاتفاق في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل) ان اتحاد المجلس فهر والا فهو ر (والله اعلم) لا تقطاع كل مجلس عن الآخر وحمل ما ذكر في المكاتبه ان لم تحمل فان حلت خيرت بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير ام ولد فان اختارت الاول وجب مهر فاذ وطئها ثانيا خيرت كذلك فان اختارت الاول فهو آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظر لانها باختيارها الاول كل مرة قصير

وخصه (الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم اياضام ومغنى (قوله العرايون الخ) عبارة المغنى وخص الماوردى الاتحاد بالخ (قوله) ولا الاوجب لما بعد اداؤه (الخ) معتمده ع (قوله) ثم بطنها (الخ) عبارة المغنى ثم فرق بينها ثم وطئها يفتنه ائمتها (قوله) او اتحد اى جنس الشبهة وقوله وتعددت هي اى الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجسم ليشمل هذه الصورة كان اولي اى معنى (قوله) فزع م شارح (الخ) وافقه المغنى وقدر على فرض تسليم ما قاله الشارح انه من عطف الخاص وهو من خصائص الو (قوله) الماتن تكرر المهر) ولو تكرر وطء الملعوبة مع الجليل لم يكرر المهر فن وطئ مرة عالم مرة جاهلا فهو ان اى معنى (قوله) فهو واحد الخ اى بالشرط السابق عن العرايين اى معنى (قوله) بين بقاء الكتابة (الخ) عبارة الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض محلله في المكتبة اذ لم تحمل فتخير بين المهر والتعجيل وتصير ام ولد فتختار المهر فاذا كان كذلك فوطئها مرة اخرى خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر اخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعى اى رشيدى (قوله) فان اختارت الاول (الخ) وان اختارت الثانية كانت ام ولد ولا مهر لها اى سم (قوله) فبر اخر ظاهره ولو قبل اداء الاول اى سم (قوله) وهكذا (الخ) اى فيكرر المهر بتكرار الوطء في الحامل مطلقا اذا اختارت الكتابة يكرر التحير ايضا بتكرار الوطء اما غير الحامل اذا اختارت الكتابة فهي كغيرها من الاجنبيات م اقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لان الحامل لعتقها سببا في الكتابة وقامية ولدوا ما غير الحامل فليس لعتقها لا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتغيير فيها اللهم لان يقال مراده باختار الكتابة اختار بقاءها وعدم التعجيل لكن ليس مالا السلام فيه اى ع (قوله) واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله) الاول) مفعول باختيارها اى سم (قوله) ولو فرض (الخ) غايه وقوله اعتمده اى التعدد (قوله) كامر) اى في باب محرمات النكاح اى كردى (قوله) في التعدد) اى تعدد المهر (قوله) والاخير) اى الفرق

(فصل في تشطير المهر وسقوطه) (قوله) في تشطير المهر (الخ) اى وما يذكر معهما كقوله فلوزاد الخ اى ع (قوله) من كلامه السابق) اى انه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل اى سم (قوله) ولو بعد (الخ) اى ولو كان الفرق بعد (الخ) (قوله) كامر) اى قيل فصل نكحها بخمر (قوله) الماتن منها) متعلق بالفرقة اى الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اى معنى (قوله) كفسخها) لى قوله او منهما كان ارتد اى انها بقى المغنى لا لاقوله لا تباعا اى او رضاعا (قوله) او بعتها) اى تحت رقيق اى معنى (قوله) لا تباعا) اى لاحد ابويها (قوله) بانه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) تبعا لابن الحداد) لعل الاسيبك

تحت قوله ما لا يزوج وان قضى الوط (قوله) وخصه (الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم ايضا (قوله) فان اختارت الاول (الخ) وان اختارت الثانية كانت ام ولد ولا مهر لها (قوله) فبر اخر) ظاهره ولو قبل اداء الاول (قوله) الاول) مفعول اختيارها

(فصل في تشطير المهر وسقوطه) (قوله) كامر من كلامه السابق) اى انه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل (قوله) وما جزم شيخنا بانه لا فرق (الخ) عبارة شرح المنهج وكاسلاما ولو بتبعية احد

(٥١) - شروانى وابن قاسم - سابع) الشبهة واحدة وهى الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما هو واضح على ان الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) العبرة في الشبهة المرجحة للمهر بطنها كامر وحديثه قبل العبرة في التعدد بطنها أو بطنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتز ظنه لانه أقوى أو منها فقط فيعتز بطنها كل محتمل والاخير أو وجه (فصل) في تشطير المهر وسقوطه (الفرقة) في الحياة كاعلم من كلامه السابق (قبل ووطء) في قبل او ذر ولو بعد استدخال منى كامر (منها) كفسخها بعيه او باعساره او بعتها وكردنها او اسلامها لا تبعا كما قاله القفال واما جزم شيخنا بانه لا فرق تبعا لابن الحداد

فهو لا يلزم ما قالوه فيه قالوا أرضعتها أمها أو أرضعتها أمة بجماع إن إسلام الأم كإرضاعها سواء فكأن ينظر والارضاع فكذا لا ينظر
 لا إسلامها ولا محاكة الغزالي عن الأصحاب من التشطير في الوطيرت الريح نقطة لبن من الحالبة إلى فيها فابتنها بل مسألة الرضاع للثانية أولى
 إذ منها فعل وهو المص والازدراد لم ينظروا (٤٠٣) إليه والمسئلة تبعا لأفعل منها البتة وقد جرى الشيخ في ردها معاً على التشطير تغليبا

تقديمه على قوله بأنه الخ (قوله ما قالوه الخ) أي الآتي في المتن آنفاً (قوله كإرضاعها) خبران وقوله سواء خبر
 محذوف أي هي أي إسلامها وإرضاعها متساويان ويجوز نصبه على الحالية (قوله ولا محاكة الخ) عطف على
 ما قالوه (قوله من التشطير في الوطيرت الخ) لعله على المروج وحالاً لا يظهر تصويره إذا اشتد منه حصول
 الفرق والتشطير بوصول نقطة واحدة من لبن الزوجة الكسيرة إلى فم نفسها هو خلاف المذهب فليحذر
 (قوله الثانية) أي إرضاع أمها (قوله أولى) أي بالسقوط من مسألة إسلامها تبعا (قوله إذ منها) أي الرضعة
 (قوله ولم ينظر إلى) أي والحال أنهم لم ينظروا إلى حصول فعل منها (قوله والمسئلة تبعا لأفعل الخ) عطف
 على قوله منها فعل (قوله وقد جرى الشيخ الخ) تأييد لقوله لا تبعا وتضعيف لجزم الشيخ بعدم الفرق (قوله
 لسيبه) أي السببية تحذف بإيه النسبة (قوله هنا) أي في إسلامها تبعا وقوله ذلك أي التشطير تغليبا لسيبه
 (قوله إذ للفرقة الخ) هذا موجود في إسلامها استقلالاً لا أيضاً اسم أي فلا يؤيد ما دعاه (قوله ولا يرد) أي
 ما يأتي في المثمة على ما دعاه من الفرق هنا (قوله أو إرضاعها) عطف على ردها (قوله مثلاً) عبارة المغني وذكر
 الأم مثال لا يفيد فلور أرضعت ابنته زوجة له صغيرة أو أرضعت بنت زوجة زوجها صغيرها كان الحكم كذلك
 اه (قوله ولو الحادث) أي العيب الحادث بعد العقد (قوله أو منها) كقوله الآتي ومن سيدها عطف على
 قول المتن منها (قوله كان اردامها) مثنى في فتح الجواد على اعتداد ردها معها كرده أي فيشطر اه
 سيد عمر (قوله على الأوجه) خلافاً للبغوي والنهاية شيخ الإسلام (قوله وذلك) أي سقوط المهر بار تدادها
 معا (قوله كإرضاعها) أي كإرضاعها المذكور اه سم (قوله وهو) أي سببها وكذا اختياره فغلب (قوله
 لأن البائع) أي كان تدادها للزوج أو أي وجوب نصف المهر مقدم على المقضى أي كان تداده (قوله
 وتصريح الرواي بالتشطير) اعتمد مر أي والمغني اه سم (قوله يته) أي بين اردادها معاً المسقط
 للمهر عند الشارع وبين الخلع أي المشطير كما يأتي (قوله أو من سيدها) أي قوله ومثلها ما لو أذن في المغني إلا
 قوله ويرقى إلى وإن فوضه (قوله لبعضه) أي أصله أو فرعه (قوله أو أرضعت الخ) عبارة المغني أو أرضعت
 إلى الكهنتها العز وجنين برقيق هو عبارة السيد عمر فيشكل تصويره ويجاب بأنه موصوف بما إذا كان الزوج
 أيضاً اه (قوله مع زوجها) أي زوج الأمة اه سم (قوله المسمى ابتداء) أي قوله وفي فسح أحدهما في
 النهاية (قوله لأن فسحها الخ) لتعليل اللبن (قوله فاسقط) أي إنزالها للمعوض عبارة المغني فسقط اه (قوله
 وفسحها الخ) عطف على فسحها وقوله الناشئ عنها أي بعبها اه معنى (قوله أباه) أي الزوجة اه عش
 عبارة المغني أحد أباها اه (قوله فيه) أي الإسلام (قوله كاستقلالها) أي على المروج عند الشارع
 والراجع عند شيخ الإسلام والنهاية والمغني (قوله يلزمها المهر) أي للزوج اه رشدي (قوله لتعنيها) علة
 للزما اه سم عبارة عش أي بان لم يكن ثم غيرها اه (قوله لأن لها الخ) علة لقوله بخلاف الخ اه سم (قوله
 لأن لها جرة الخ) عبارة المغني لأنه لو وجب عليه الغرم لفر عن الإسلام بخلاف المرضعة أيضاً المرضعة

لسببه قياسه هنا ذلك إذ
 الفرقة نشأت من إسلامها
 وتخلفه فليغلب سببه أيضاً
 وبأنيق المثمة أن إسلامها
 تبعا كإسلامها استقلالاً
 فلا تمتع ولا يرد لأن الشطر
 أقوى لقولهم أن وجوبه
 أكد فلم يؤثر فيه الامانع
 قوى بخلاف المثمة أو
 إرضاعها له ولو لوجه أخرى
 له أو ملكها أو إرضاعها
 كان دأب وأرضعت من
 أمه مثلاً (أو بسببها كفسحها
 بعينها) ولو الحادث أو منها
 كان اردادها على الأوجه
 من تناقض للتأخرين في
 فهم كلام الرافعي وفي
 الترجيح حتى ناقض جمع
 منهم نفوسهم في كتبهم
 وذلك لأنهم لم ينظروا إلى
 من الزوج الأخبث انتهى
 سببها كما صرح به المتن
 وغيره وهو هنا لم ينتف
 فغلب لأن البائع للزوج
 مقدم على المقضى له
 وتصريح الرواي بالتشطير
 ضعيف ويفرق بينه وبين
 الخلع بأنه لا سبب لها فيه
 وإنما غايته إن بذلها حامل
 عليه والفرق ظاهر بين
 السبب والحامل عليه عرفاً
 أو من سيدها كان وطى

أتمته الزوجة لبعضه أو أرضعت أمتها مع زوجها (تسقط المهر)

المسمى ابتداء والمفروض بعد مهر المثل لأن فسحها إنزال للمعوض قبل التسليم فاسقط عوضه كإتلاف البائع المبيع قبل القبض
 وفسحها الثاني معناها كفسحها وإنما يلزم أباه المسمى لمهرها مع أنه نفوت بذل بعضها بناء على أن تبعها فيه كاستقلالها بخلاف المرضعة
 يلزمها المهر وإن زلزمها إرضاعها عليها لأن المهر لا يجزى ما قرره من الإسلام لأنه لو غرم لفر عن الإسلام ولا يجفتها به وجل عليها كفسحها

ولم يجعل عليه كفارة لانه بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم يتم خلافا وانما مكنت (٤٠٣) من الفسخ مع ان ما قبضته سلم الدفع

ضررها فاذا اختارت دفعه
فأترد بدله (ومالا) يكون
منها ولا سببا (كطلاق)
ولو خلعا او رجعا بان
استدخلت ماله وبفرق
بين هذا وإسقاط الخلع اثم
الطلاق البدعي بان المدار
ثم على ما يحق الرضا منها
بلحق الضرر وقد وجد
ولا كذلك هنا وان فرضه
اليها فطلقت نفسها او علقه
بفعلها ففعلت (واسلامه)
ولو تبعها (ورده
ولعانه وإرضاع امه) لها
وهي صغيرة (او) ارضاع
(امها) له وهو صغير ومسلكه
لها (يشطره) اي بنصفه
للص علىه في الطلاق بقوله
تألى فقصص ما فرضتم
وقياسا عليه في الباقي وصر
انه لو زوج امته بعبد فلا
مهر فلو عتقا ثم طلق قبل
وطء فلا شطر ومثله ما لو
اذن لعبده في ان يتزوج
امه غيره برقبته ففعل ثم
طلق قبل الوطء فرجع
الكل لملك الامة اما
النصف المستقر فواضح
واما النصف الراجع
بالطلاق فهو لما يرجع
الزوج ان تاهل ولا فلن
قام مقامه وهو هنا مالكة
عند الطلاق لا العقد لانه
صار الآن أجنبيا عنه بكل
تقدير ولو اعقته مالكة او
باعه ثم انفسخ او طلق قبل
وطء رجع هو او سيده
على المعتق او البائع بقيته
أو نصفها لانه ومشتريه

قد تأخذ أجرة رضاعا فتجبر ما تفرمه بخلاف المسلم اه وهي أحسن (قوله) ولم يجعل عليه كفارة) أي بل
جعل كفستها اه ع (قوله) كفارة) عبارة المغنى كفسته اه (قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته
وعبر في شرح الروض أي والمغنى بدل القبض بالملك اه سم (قوله) دفعه) أي دفع الضرر بالفسخ اه
سم (قوله) بدله) أي بدل البضع (قوله) ولا سببا) الاوفى سابق كلامه زيادة لا منها ولا من سيدها (قوله)
بان استدخلت الخ) أي ولو في الدبر وهو تصوير للرجعي قبل الوطء بمجرد الطلاق ولا يتوقف على
انقضاء العدو اذا راجعها لا يجب لها شيء من زيادة على ما وجب لها ولا اه ع (قوله) بين هذا) أي كون
الفرقة بالحلم لا منها ولا سببها اه ع (قوله) بلحق الضرر) متعلق بالرضا (قوله) وان فرضه الخ) غاية
لفعل المتك كطلاق ولو عطفه على خلعا فقال او فرضه الخ كان اوضح اه ع (قوله) المغنى كطلاق وخلع
ولو باختيارها كان فرض الطلاق اليها الخ (قوله) المتن وردته) أي ولو معها على ما تقدم عن الروباني أي
واعتمده شيخ الاسلام والعامة للمغنى خلافا للشارح اه سم (قوله) رقبيا) اعلى الخ) أي بجمع ان كلا
فرقة لا منها ولا سببها اه ع (قوله) ومراخ) أي قبيل باب الصداق (قوله) فلو عتقا) أو احدهما اه
معنى (قوله) فلا شطر) اذ لا مهر اه معنى (قوله) ومثله ما لو اذن الخ) أي في عدم التشطير فقط والا فهو ضد
ما قبله اه سيدهم عبارة الرشيد لا يخفى ان استثناء هذه صوري لان التشطير واقع فيها كما سيصرح به
ولما استثناءها نظر الى ان جميع المهر يصير لملك واحد اه (قوله) مالكة عند الطلاق) وهو سيد الامة
سيد عمر وعش (قوله) لانه) أي مالكة عند العقد اه ع (قوله) ولو اعقته مالكة) وهو سيد الامة ع
ورشيد وسيد عمر (قوله) رجع هو) أي العبد المعتق في صورة البيع او سيده أي في صورة البيع (قوله)
بقيته) راجع لقوله انفسخ قوله او نصفها راجع لقوله او طلقه (فرع) ه يتجه انه لو سحر احدهما
حيوانا لم يؤثر الفرقة لان المسحور ان كان له حقيقة يؤثر لكنه لا يقبل الخواص ولا يخرج المسحور عن
حقيقته وخواصها اه سم (قوله) ومشتريه) الو او بمعنى او اه ع (قوله) كلامهم في شرح الارشاد
الخ) عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة مانعه وبقوله أي وتبه بقوله في حياة
على ان الفرقة في الموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كالمهر وكالموت عدة ومهر وارثا مسخا احدهما حرجا فان
مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعدو او تألى الوجة ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق
منها وبسببها قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخا حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والا
فقياس ما مر انه كالموت ايضا بان المسخ لا يكون إعادة إلا بعد مديدته وتجبر فكان السبب منها اه سم
بخلاف عبارة المغنى وخرج بقيد الحياة الفرقة بالموت لما مر من ان الموت مقرر للهر ومن صور الموت لو
مسخ احدهما حرجا فان مسخ احدهما حيوانا فان كان الزوج كان قبل الدخول ففي التدريب ان يحصل

(قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الروض بدل القبض بالملك (قوله) دفعه) أي الضرر (قوله)
في المتن وردته الخ) أي ولو معها على ما تقدم عن الروباني (قوله) بقيته) راجع لقوله انفسخ او نصفها
راجع لقوله او طلقه (فرع) ه يتجه انه لو سحر احدهما حيوانا لم يؤثر الفرقة لان السحر وان كان له
حقيقة يؤثر لكنه لا يقبل الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصها (قوله) وفي مسخ احدهما
حرجا او حيوانا كلامهم في شرح الارشاد الصغير راجعه) عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج
بفراق منه في حياة مانعه وبقوله أي وتبه بقوله في حياة على ان الفرقة بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كما
مر وكالموت عدة ومهر وارثا مسخا احدهما حرجا فان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعدو او تألى
الار وجه نظر الحياتم ان ابد النظر لموته فلو طردت العادة الالهية بعد مديدته لم يعد المسوخ بل قال كثيرون انه
لا يعيش بعد ثلاثة ايام ولا ينافيه النص على ان الفردة مسوخة لا مكان حملها على المسوخين أنفسهم ولدوا
قبل الايام الثلاثة فأتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها وبسببها
قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخا حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعدهم الاقياس ما مر انه

حيث المستحق عند الفراق وفي مسخ احدهما حرجا أو حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع (ثم قيل معنى

الفرقة ولا يسهطش من المهر إذ لا يتصور عوده للزوج لانتماء أهله بملكه ولا لورثة لأنه حتى فيق للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيوانا بمنزلة الموت أو الأول أو جمل لكن قوله فيق للزوجة إلا وجهه أن يوضع تحت يد الحام حتى يموت الزوج فيعطى أو ارثه أو يرده الله تعالى كما كان في قله له قال وإن مسخت الزوجة حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج أو وهذا ظاهر أو كذا في النهاية لا قوله قال ويحتمل إلى قوله قال وإن مسخت (قوله في النصف) إلى قوله وإذا فرغنا في النهاية وكذا في المنخى الأقوله ودعوى الحصر إلى نعم (قوله أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج أو اما إذا كان الصداق ديناً فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باق تعين حقه في نصفه أه معنى (قوله أو إذا عه) أي عن الزوج وهو صغير أو مجنون أو سفیه أه معنى (قوله والا عا د الخ) دخل فيه مال أو اده ماله البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما داه عن موليه أن الولي إذا أدى عن موليه بقدر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على أبه فإذا أدى عنه يكون تبرعاً مسقطاً للدين كعمل الاجنبي فإذا رجع كان للمؤدى هذا في النكاح وأما في البيع فعود الثمن إلى المشتري مطلقاً كما قاله الشارح في خيار العيب أه ع ش (قوله يعني الفراق) عبارة المنخى وغير الطلاق من الصور السابقة كاطلاق أه (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك قهر غير الارث أه سم (قوله يملك الخ) أي سلب قبيله (قوله ينظر إليه) أي لم يكن له غرض في اخذ الالنظر في صورته ثم رسله ولم يقصد باخذه صيده أه ورشدي (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ (قوله ولسله العبد الخ) أو اده السيد من ماله أه معنى (قوله عاد النصف) راجع لقوله أو طلق وقوله أو البطل راجع لقوله فسخ (قوله عند الفراق) أي لأن الفسخ يرفع العقد من حيث يرجع المهر للزوج أن كان أهلاً للملك وللسيد حين الفراق أن لم يكن أهلاً لأن البايع صار اجنبياً أه ع ش (قوله منها) أي أو بسببها (قوله كل الزيادة) أي قوله أي لأن يدها في المنخى وإلى المتن في النهاية الأقوله ثم رأت إلى أو في يده (قوله كل الزيادة) راجع لقوله أو كان الفراق منها وقوله أو نصفها راجع لقوله وإذا فرغنا على الصحيح أه سم عبارة ع ش قوله كل الزيادة أي في الفسخ وقوله أو نصفها أي في الطلاق وقوله لم يملك أه أن أنسخ النكاح وقوله أو من مشترك أي أن طلق أه (قوله أو نقص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو بأفة سميوية أه

التشطير أن له خيار الرجوع في النصف أن شاء بملكه وإن شاء تركه إذ لا يملك قهر غير الارث (والصحيح عوده) أي النصف إليه أن كان هو المؤدى عن نفسه أو اده عنه وله وهو أب أو وجد والاعاد للمؤدى كارجحاه وإن أطال الأذرع في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وأن لم يختره للآية ودعوى الحصر ممنوعة لأن ترى أن السالب يملك قهرًا وكذا من أخذ صيدا ينظر إليه نعم ولسله العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وطء عاد النصف أو البطل السيد عند الفراق لا الاصدان وقع لشارح عكس ذلك وهو سبق قلم فان عتق ولو مع الفراق عاد له وإذا فرغنا على الصحيح أو كان الفراق منها (قلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (قله) كل الزيادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكه أو من مشترك بينهما أو نقص بعد الفراق في يدها

كالموت أيضاً بأن الفسخ لا يكون عادة إلا بعد ما يدعته وتجبر فكان السبب منها (نتيجه) بين أو زرعة في فتاوه أن المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبيئة للخلاف في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الامة وبفرضه فهو نادر لم يسمع مثله على أنه محتمل أن يكون سحراً وتموها وذلك يستحيل قلب الحقيقة بغايته أنه إذا كان آدمياً صار على شكل آخر ظاهره الوفي نفس الامر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره أه وما قاله محتمل فيا فرضه من المسخ إلى الحيوانية أم المسخ إلى الحجرية فيحتمل أن يأتي فيه ذلك لأنه لا بعد من الأول ويحتمل قبول شهادة البيئة لأنه لا اشتباه فيه وهذا لقرب مو على ما قاله في الأول على ما فيه حيث لم يخبر عدد التواتر بأنهم شاهدوا فلان المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية الناهقة مثلاً وأنه استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر حيث يثق بقبول ورتب على ذلك حكمه الذي قدمناه ويقاس به ما في معناه أه فليتأمل فيه فإن ما نقله عن أبي زرعة من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبيئة يناقض ما قرره من حصول الفرقة بالمسح ووجوب المهر والعدة فان ذلك فرع عما عدا الدعوى والثبوت فليحذر (قوله كارجحاه الخ) كذا اشرح م (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل إذ لا يملك قهر غير الارث (قوله لا الاصدان) هل يرجع للتقييد عند الاصدان كالؤدى لأن الكسب ومال التجارة ملكه فهو بمنزلة المؤدى إلا أن يفرق بعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل الزيادة الخ) راجع لقوله قبل وإذا فرغنا على الصحيح وقوله أو نصفها راجع لقوله أو كان الفراق منها (قوله أو نقص بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو بأفة سميوية

ضمنت الارش كله أو نصفه ان تعددت بان طالبها قامت بغيره وكذا ان لم تعدد أي لان يدها (٤٠٥) عليه يد ضمان وملسكه بنفس الفراق

مستقر به بغير قين هذا

ومارسه في الوفاء بالصدق

بيده قبل قبضها لان ملكها

الآن لم يستقر فلم يقو على

ايجاب ارش لها كما حكم بما

مرسم رأيتهم علوه بانه

مقبوض عن معاوضة

كالمبيع في يد المشتري بعد

الاقالة وهو صريح فيها

ذكره ان اوفى يده فكذلك

ان جنى عليه اجني اوهي

(وان طلق) مثلاً (والمهر)

الذي قبضته (تألف) ولو

حكاه (ه) (نصف بدله

من مثل) في مثل (اوقية)

في متقوم كالورد المبيع

فوجدتمته تألفاً (فان تعيب

في يدها) قبل نحو الطلاق

(فان تقع) الزوج (به)

اي بنصفه معيا اخذه

بلا ارش (ولا) يقنع به

(نصف قيمته سلباً) في

المتقوم ونصف مثله سلباً

في المثل والتعير بنصف

القيمة وبقية النصف

وهي اقل وقع في كلام

الشافعي والجمهور فاما ان

يكون تناقضا وهو ما

فهمه كثيرون واما ان

يكون مؤداهما عندهم

واحد او عليه يحتل تاويل

الاولى التوافق الثانية بان

المواد كل من التصفين على

حدته ويحتمل عكسه بان

يراد قيمة النصف منتزعا

للتصف الآخر والوجه

من ذلك كله مافي المتن

وصوبه في الروضة انه يرجع بنصف القيمة الذي هو أكثر من قيمة النصف رعاية له كإروعيته في تخييرها لا أن مع كونه من ضمانها

(وان تعيب قبل قبضها) له بأقة ورضيت به (فه نصفه ناقصا بلا خيار) ولا ارش لانه حالة نقصه من ضمانه (فان غاب بجناية

سم أي كما يفيد قول الشارح ويبدو كذا ان لم تعدد (قوله) ضمنمت الارش) فان ادعت حدوث النقص قبل الطلاق صدقت بيمينها معنى (قوله) كله أي كان الفرقان منها أو بسببها وقوله أو نصفه أي ان لم يكن منها ولا بسببها عرش (قوله) وبه أي بقوله وملسكه الخ (قوله) ومارس (قوله) أي في اول باب الصدق (قوله) علوه أي ضمانها الارش (قوله) أو في يده أي بان كان قبل قبضه سم وهو عطف على قوله في يدها (قوله) فكذلك الخ لا يخفى مافي هذا الصنيع إذ مقتضا ضمانها في صورة الاجنبي وليس كذلك قطعاً لم رايته المحشى لمح ما شرت اليه ايد سيعبر عبارة سم قوله أو في يده فكذلك ظاهره ان المعنى ضمنمت الارش أو نصفه ولا معنى له في جناية الاجنبي لانها وقعت في يدهم وبعد ملكه فلا مدخل لحافيه ولا تعلق لها بوجه فعل معناه وان لم تساعد عبارة ان له الارش أو نصفه سم وعبارة عرش أي يجب للزوج كل الارش أو نصفه اه (قول المتن وان طلق) عبارة للمعنى وان فارق لا بسببها كان طلق اه (قوله) مثلاً إلى قوله فيرجع في الاصل في المعنى لا لقوله الواجبه من ذلك كله مافي المتن وقوله إذ فارق ولو بسببها إلى قوله ولو لحافياً إذ في النهاية إلا لانه اقتصر على التأويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الشارح والوجه من ذلك كله مافي المتن (قول المتن تألف) فان كان المهر باقيا على فليس لها بدله وان اداه عاق ذمته إلا برضاه اه معنى (قوله) ولو حكاه كان اعتقه اه عرش (قول المتن) فان تعيب أي بأقة اخذها ما بقي في وان تعيب قبل قبضها سم (قوله) وبه أي قيمة النصف اقله أي من نصف القيمة لان التناقص بنصفها اه نهاية (قوله) وقع الخ خبره والتعير الخ (قوله) ان يكون أي التعير بهما (قوله) بان المراد أي بنصف القيمة (قوله) كل من التصفين الخ عبارة للمعنى وشرح المنهج بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من التصفين منفردا لا منتزعا إلى الآخرة فيرجع بقيمة النصف أو بان يراد بقيمة النصف قيمته منتزعا لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة اه (قوله) والوجه من ذلك كله لا يخفى مافيه إذ العبارة الاولى عين مافي المتن (قوله) انه الخ بيان لمافي المتن (قوله) في تخييرها لا أن الخ أي في الزيادة المتصلة اه بجري (قول المتن) فان غاب بان صار ذاعب اه معنى عبارة عرش أي قام به العيب قبل القبض وظاهر ان محله حيث لم تنسخ اه (قول المتن) فان غاب بجناية الخ) ينبغي ان يرجع ايضا لقوله السابق فان تعيب في يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه الشارح وفي طرو النقص عليه بان جنى عليه اجنبي او الزوج واخذت منه الارش او لم تأخذه يرجع إلى المؤدى بتفصيله السابق مارس من النصف والكل حال كونه بارش جناية أي مع نصف الارش في صورة التشطرويع كل في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش ما يغرم أي يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنبي في يد الزوج او في يدها او الزوج وهو يدها اما النقص الطاريء بدون جناية كالآفة السباوية كالعمى والعور أو بجناية لا غرم لا رشحاً كان جنته على عليه فتخير الزوج بين الرضا بنصفه وكاله ناقصاً من غير ارش وبين نصف او كل قيمته او مثله سلباً وفيما إذا جنى عليه هو وهو يدها واجازت له نصفه ناقصاً ولا خيار له ولا ارش انتهت وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها إذا جنى هو

(قوله) أو في يده) بان كان قبل قبضه وانظر ما وجه ضمانها في صورة الاجنبي وقد عبر شيخ الاسلام في الشئ الاول بقوله فله كل الارش أو نصفه فقوله هنا كذلك لا اشكال فيه لا يقال وجهه ان النقص حصل في ملكها واستحققت ارشها فاذا رضى بالصدق مع ذلك لمها القيام للزوج بالارش أو نصفه كما يفهم ذلك مما يأتي في قوله فان غاب الخ لا بالقول الفرض ان النقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لاني ملكها (قوله) أو في يده فكذلك ظاهره ان المعنى ضمنمت الارش أو نصفه ولا معنى له في جناية الاجنبي لانها وقعت في يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه فعل معناه وان لم تساعد عبارة ان له الارش أو نصفه (قوله) في المتن فان تعيب أي بأقة اخذها ما بقي في وان تعيب قبل قبضها (قوله) في المتن فان غاب بجناية الخ) ينبغي ان يرجع ايضا لقوله السابق فان تعيب في يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه الشارح ما نصوفي

وصوبه في الروضة انه يرجع بنصف القيمة الذي هو أكثر من قيمة النصف رعاية له كإروعيته في تخييرها لا أن مع كونه من ضمانها

(وان تعيب قبل قبضها) له بأقة ورضيت به (فه نصفه ناقصا بلا خيار) ولا ارش لانه حالة نقصه من ضمانه (فان غاب بجناية

وأخذت ارشها) يعني وكان الجاني من يضمن الارش وإن لم تأخذ به وإن ارأته عنه ولو رذته له سليما (فالاصح ان له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفانت به فارق الزيادة المتفصلة (ولها) إذا فارق ولو يسبها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كشره ولو لدواجرة ولو في يده فيرجع في الأصل او نصفه او بدله دونها لحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الوهاب نعم في ولد الامة الذي لم يمتعن قيمة الام او نصفها جذرا من التفريق المحرم وان قال أخذ نصفها بشرط ان لا أفرق بينهما على الواجب ولو كان الولد حلالا عند الاصداق فان رضيت رجع في نصفها والا فلا قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامة هذا ان لم تنقص بالولادة في يدها والا تخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا او رجع بنصف قيمتها حيث كان كان النقص في يده

عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت هي عليه شامل لما إذا جنت وهو يد الزوج او يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا بدل على ذلك قوله وفي إذا الخ اه سم قول المتن وأخذت ارشها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله من يضمن الخ) شامل للزوجة اه حلي (قوله ولو رذته له) أي الزوج (قوله فالاصح ان له نصف الارش) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه معنى (قوله اذا فارق الخ) أي سواء فارق بسبب مقارن ام لا اه عش (قوله قبل الفراق) أي حدثت قبله أي وبعده الاصداق معنى ورشيدى وبنيده ايضا التعليل الاتي (قوله في الأصل) أي إن كان الفراق يفسخ وقوله أو نصفه أي ان كان يطلق وقوله أو بدله أي كلا او نصفا كان قالوا اه عش (قوله نعم) الى قوله وانما نظروا في المعنى الاقوله وان لم يميز ولد الامة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الأصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الاصداق وقبل الفراق وقوله الذي لم يميز فان كان يميز أخذ نصفها وان نقصت قيمتها بالولادة في يدها فلا خيار او في يده أخذ نصفها ناقصا اه معنى (قوله تمتع الخ) فليس له الرجوع بالام او نصفها وان رضيت الزوجة اه معنى (قوله قيمة الام) أي ان كان الفراق يفسخ وقوله او نصفها أي القيمة ان كان ينحو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه عش (قوله فان رضيت الخ) انما توقف أي رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشيدى عبارة سم فعلم ان لها الخيار لزيادة المهر بالولادة اه (قوله في نصفها الخ) الا وفق لما قبله في ذاتها او نصفها او الا فلا نصف او كل قيمته يوم الانفصال مع نصف او كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفراق اه عش عبارة المعنى مع قيمة نصفها اه (قوله ان لم يميز ولد الامة) أي والاخذه مع نصفها لجواز التفريق حيث قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لها الذي افاده قوله فان رضيت الخ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر ان المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يميز لا نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وان رضيت لئلا يلزم التفريق في صورتين اه ثم ذكر المعنى كما مر هذه المسئلة أي النقص بالولادة في اذ كان الولد يميز (قوله ناقصا) ظاهر هو ان كان

طرو النقص عليه بان جنى عليه اجنبى او الزوج وأخذت منه الارش او لم تأخذه يرجع الى المادى بتفصيله السابق ما مر من النقص او الكل في حال كونه بارش جناية أي مع نصف الارش في صورة التشطرو مع كله في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش ما يغرم أي يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنبى في يد الزوج او في يدها او الزوج وهو يدها لان الارش بدل الفانت اما النقص الطارىء بدون جناية كالآفة السماوية كالعمى والعور او بجناية لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيخبر الزوج بين الرضا بنصفه او كله ناقصا من غير ارش وبين نصف او كل قيمته او مثله سلبا وفيما إذا جنى عليه هو وهو يده او اجازت له نصفه ناقصا ولخيار له ولا ارش لانه نقص وهو من ضمانه اه وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها إذا جنى هو عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت عليه شامل لما إذا جنت وهو يد الزوج او يدها وبوجه بانها لم تستحق لهذه الجناية ارشا ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ مع ان الارش اذ ذكر مسألة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن) وأخذت ارشها) أي واستحققت اخذه (قوله فان رضيت رجع الخ) فعلم ان لها الخيار لزيادة المهر بالولادة (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم (قوله) وإن لم يميز ولد الامة) أي والاخذه مع نصفها لجواز التفريق حيث قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها لجواز الخ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر ان المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولد الامة ان لم يميز لا نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لا نصفه وان رضيت لئلا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهره

النقص بالولادة يدها بعد الفرق اه سم (قوله رجع في نصفها) أى ولا خيار له اه سم (قوله هنا) أى فيما إذا كان الولد حلا عند الاصداق ونقصت أمه بالولادة (قوله لسببه) وهو الحمل اه سم (قوله وبه يفرق) أى بقوله ان الولد ملكهما معا الخ بين هذا أى ما لو كان الولد حلا عند الاصداق ونقصت بالولادة وأما لو حدث الولد بعد الاصداق في يدها الخ أى ونقصت بالولادة وقضية كلام المعنى المار ان لا فرق بينهما (قوله انه) أى النقص من ضمانه أى ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله ان السبب) أى الحمل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) إلى قول المتن متى رجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أى لا بسبب مقارن كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الرشدي قوله لا بسبب مقارن لانه لغيره بالنسبة لما إذا كان الرجوع النصف وإنما ذكر وهذا التفصيل فيما إذا كان الرجوع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلى مانصه فعمل ان خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر فخر بزيادته المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد وبحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالقارن اه بحذف اقول ان ما ذكره عن شيخه البرلى سيفيده قول الشارع هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره عن عثماني اقرأ ايضا ان قوله لا بسبب مقارن ليس بوجود قديم اطلعتنا من نسخ الشرح نعم ذلك موجود في النهاية كامر (قوله وليس منها ارتفاع السوق) ولا من النقص انخفاضا اه عثماني (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلى بها مشه مانصه إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها لكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كدتها وكذا قوله بعد أو فارق لا بسببها إنما أوجبه إليه التعبير بنصف الدين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رخصا بنصف الدين وكلها أو لا فنصف

وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفرق (قوله رجع في نصفها) أى فلا خيار (قوله فلم ينظر ولسببه) أى وهو الحمل (قوله انه) أى النقص من ضمانه أى ولها الخيار لا من ضمانه له الخيار وهو ما وجهان بلا ترجيح حتى في الروض (قوله انه من ضمانه) ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق (قوله ان السبب) أى الحمل (قوله فيما إذا فارقها) أى لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلى بها مشه مانصه ايضا هذا ما قاله الراجعي في الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمنفصلة فيما سوى الطلاق من الاسباب المشطرة حكما في الطلاق وما يوجب عود الجميع ان كان عارضا كالرضاع وردة الزوجة فكذلك وان كان مقارنا كفسخه ببيعها وعكسه عاد بزيادته يعنى المتصلة ولا حاجة الى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فعمل ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشرط وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احتراز عن المفارقة بالمقارنة فله كل المهر فخر بزيادته المتصلة وعبارة الارشاد وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق فليظر فان كان بسبب قارن العقد كبيع احدهما فبمصل من الزيادة إلى معه كسمن وصعته يرجع المهر إلى الزوج وان لم ترضه كفسخ البيع بالعيب وبحث شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن تقسطن الزوج على الفسخ قبلها إلى ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته اخذنا من الروضة واصلاها ما قررت به كلامه هو ما فهمنا وقل البليغ ان العيب الحادث كالقارن لانها اشتركت في ان العقد قارن نسب الفسخ وهو اما وجود العيب او شرط استمرار السلامة ضعيف ولا يجرى هذا التفصيل في التشطير بل يزعم الزائد فلما مطلقا اه وقد يستشكل قوله ولا يجرى هذا التفصيل الخ بأنه يقتضي تصور وجوب الشرط مع الفسخ بالمقارن مع انه إنما يوجب الكل الآن قال أراد انه لا يجرى لعدم قصوره إلا ان هذا قد يناهيه قوله مطلقا إلا ان يجعل في سائر صور وجوب الشرط فليتام واستشكل ايضا تنقيده المتن هنا بنى المقارن مع انه مفروض في التشطير بدليل قوله فنصف قيمة وقول الشارع لا بسببها التشطير لا تفصيل فيه كاقراءه فليتام (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلى بها مشه مانصه

رجع في نصفها وإنما
نظروا هنا لمن النقص
بالولادة في يده لان الولد
ملكها معا فلم ينظروا
لسببه إذا مرجع وبه
يفرق بين هذا والحدث
الولد بعد الاصداق في
يدهم ولدت في يدها فان
الذي اقتضاه كلام الراجعي
انه من ضمانه نظرا إلى ان
السبب وجد في يده وان
كان الولد لها (و) لها فيما
إذا فارقها بعد زيادة متصلة
(خيار في متصلة) كسمن
وحرقة وليس منها ارتفاع
سوق (فان تحت) فيها وكان
الفرق لا بسببها (ف) له
ولو مسرة (نصف قيمة)
للمهر بان يقوم (بلا

زيادة) ومنع المتصلة للرجوع من خصائص هذا الحل لان العود هنا ابتدأ تمكلا لفسخ ومن ثم لو امر العبد من كسبه او مال تجارة ثم عتق عاد اليه كإمر أو فأول كان فسحا للعالم السك أو لا وهو السيد (وان سمحت) بالزيادة وهي رشيدة (لزمه القول) لانها لكونها تابعة لظاهر فيها المنفعة فليس له طلب القيمة هذا كله ان لم يعد اليه الصداق وإلا فان كان بسبب مقارن للعقد كسب أحد همارجع اليه زيادته المتصلة وان لم ترضى فيه كفسخ البيع بالعيب وإن كان بسبب عارض كدتها تخيرت بين ان تسلمه زائدا وان تسلم قيمته غير زائد (وإن) فارق لا يسببها وقد (زاد) من وجهه (ونقص) من وجهه (ككبر عبد) كبراي منع دخوله على الحرير وقبوله لراياضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة فخرج مصير ابن سنة ان نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيخا فنقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمرها وكثر به حطبها (وتعلم صنعة مع) حدث نحو (برص فان انقاعا) على انه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا يعدو ههما (والا فنصف قيمة العين) مجردة عن زيادة ونقص لانه (٨٠ ٤) الاعدلو لا يجبر هو على اخذ نصف العين للنقص ولا هي على اعطائه للزيادة (وزراعة

الارض نقص) محض لانها تذهب قوتها غالبا (وحرثها زيادة) فان انقاعا على نصفها محروقة او مزروعة وترك الزرع للحصاد فواضح (والا رجع بنصف قيمتها) مجردة عن حرث وزرع هذا إن اتخذت للزراعة كما باصله وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقرينة السياق إذ هو في ارض للزراعة (وحلأمة وبهمة) وجد بعد العقد ولم يفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لان فيه الضعف حالا وخوف الموت مآلا (وقيل البهية) حملها (زيادة) محضة لانها لا تملك به غالبا بخلاف الامه وودوه هنا وان واقفه كلامهما في خيار البيع انه عيب في الامه فقط بانه يفسد

اللبح ومن ثم لم تجز التضحية بحامل كما سياق وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر إذ المدار ثم على ما نخل عطف بالعمارة وهنأ على ما فيه جبر للجانبين على ان كلامهما قبيل الاقالة يقتضى انه فيهما ان حصل به نقص فيب وبالأفلا (واطلاع نخل) لم يؤثر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهرى لحدوثها بملكها ولورضيت باخذها مع النخل اجبر على قبوله وظهور النور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبود الطالع من غير تاثير (وان طلق) مثلا (وعليه ثم مؤثر) بان تشقق ظلمه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصدان ولم يدخل وقت جذاده (بلزما قطفه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لانه حدث في ملكها بلها ابقاؤه الى جذاده ان اعتيد قطفه اخضر لكن نظر فيه الاذرع ويرد بان نظره لانه انما اكثر جبر الماحصل لها من كسر الفراق الى النظر الى هذا الاعتبار ووجب الفرق بينه وبين ما في البيع (فان قطف) او قالت ارجعوا انا فاقطه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن لا نطاف يتأبل باجرة إذ لا ضرر عليه حيثئذ بوجهه (ولورضى بنصف) نحو (النخل وبقية الثمر الى جذاده)

القيمة أو كلها كان أحسن فتأمل انتهى اهـ سم (قوله) ومنع المتصلة الى قوله هذا كله في المعنى (قوله) ولو كان فسحا للعالم (الح) نظره فيه سم وعش راجعها (قوله) (ولا) أى وان عاد اليه الكل بان كان الفراق منها أو يسببها اهـ رشيدى (قوله) وإن كان بسبب عارض أى وقد حدث بعد الزيادة اهـ عش وهو مبنى على البحث المار عن شرح الروض (قوله) بحيث الى قوله كاسياق في المعنى (قوله) قل به ثمرها فان لم يقل فطوله ازا زيادة محضة اهـ معنى (قوله) وترك الزرع (الح) قال الامام وعليه ابقاؤه بلا اجرة لانها زرع ملكها الخالص اهـ معنى (قوله) هذا أى كون الحرث زيادة (قوله) وكان (الح) أى الحرث (قوله) (ولا) أى بان كانت معدة للبناء مثلا أو كان الحرث في غير وقت (قوله) فهو أى الحرث اهـ (قوله) عنه أى عن التشديد بكون الارض متخذة للزراعة (قوله) بقرينة السياق (الح) أى بقرينة تقدم الزرع فاشعر بان الكلام في ارض معدة للزراعة اهـ معنى (قوله) لانها لا تملك (الح) عبارة للمعنى لا تنفاد خطر الولادة فيها غالبا اهـ (قوله) بانه (الح) أى الحل والباء متعلق برده ولا يخفى انه لما يتم فيها إذا كانت ما كولة (قوله) فيها أى البهية (قوله) جبر للجانبين) أى جاني المرافة الرجل والحليف خوف الموت اهـ كرى (قوله) انه فيما) أى الامه والبهية ويحمل ان الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ عش (قول المتن) واطلاع (نخل) أى بعد الاصدان اهـ معنى (قوله) لم يؤثر) أى قوله ويرد في المعنى (قوله) كبود الطلع) خبر وظهور النور (الح) (قوله) ولم يدخل وقت جذاده) ولودخل وقت جذاده من مها قطفه لا يخذ نصف الشجرة اهـ معنى (قول المتن) قطفه) أى قطعه اهـ نهاية (قوله) وان اعتيد (الح) غايقة (قوله) اكثر) مفعول مطلق لقوله نظره وقوله جبر امفعول له اقوله اكثر وقوله الغي (الح) خبر ان (قول المتن) قطف) ببناء المفعول (قوله) وانا اقطفه) من باب ضرب تخاراه اهـ عش (قوله) لا نقص) أى ككسر غصن (قوله) منه) أى القطف (قوله) ولا زمن (الح)

وقبض النصف شاعنا بحيث برئت من ضمانه (اجبرت) على ذلك (في الاصح) لإذ لا ضرر عليها فيه (ويعبر النخل في دهما) كسائر الاموال المشتركة ومن ثم كان في السني كسريكين في الشجر انفراد أحدهما بالآخر أما إذا لم يقبضه كذلك كان قال ارضي بنصف النخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أوجع في نصفه حالاً ولا يقبض إلا بعد الجذاذ أو وأوغيرها نصي فلا يجاب لذلك (٢٠٩) قطعوا قال لها برأتك من ضمانه

لا ضررها لانها لا تبرا
بذلك فان قال اقبضه ثم
أودعها إياه ورضيت بذلك
اجبرت إذ لا ضرورة عليها
حينئذ ولا فلا وعلى هذا
يحمل إطلاق من أطلق ان
قوله أودعها كقوله أعيرها
(ولو رضيت به) أي الرجوع
في نصف الشجر وترك غيرها
لجذاذ (فله الامتناع) منه
(والقيمة) أي طلبها لان حقه
ناجز في العين أو القيمة فلا
يؤخر إلا برضاها ولو وهبه
نصف الثمر لم يجبر على القبول
لزيادة المنفعة هنا بخلافه فيما
مر في الطلع فان قيل اشتركا
فيهما وقبل بجبر وأطالروا في
الانتصار له (ومتى ثبت
خيار له) لنقص (أولها)
لزيادة أولها لاجتماعهما
(لم يملك هو) نصفه (حتى
تختار ذو الاختيار) من
أحدهما أو منهما وإلا
لبطلت فائدة التخيير وهو
على التراضي لانه ليس خيار
عيب مالم يطلب فتكلف هي
اختيار أحدهما فوراً ولا
يعين في طلبه عينا ولا قيمة
لان التعيين بنيان تفويض
الامر إليها بل يطالبها بحقه
عندها فان امتنعت لم
تحبس بل تنزع منها وتمنع
من التصرف فيها فان
أصرت على الامتناع باع

عطف على قوله لا تنقص الخ عبارة المعنى ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) إلى قوله فان قال في
المعنى إلا قوله ومن ثم إلى أما إذا وقوله أو أعيرها نصي (قوله أو أعيرها) عطف على قوله لا اقبضه (قوله)
لانه بذلك لان الأبرام من ضمان العين مع بقائها باطل اه معنى (قوله اجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو
عن حرازه ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الأعاره ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على حجب وذلك
لانه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله اجبرت معنى لان الاجبار الزام الممتنع من
الفعل على قوله اه عش عبارة السيد عمر قوله اجبرت الخ التي يتصور الاجبار مع الرضا فإتأمل ثم رايت
الفاضل المحشي قال ان الجمع بينهما لا يخلو عن حرازه اه (قوله والا) أي ان لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا)
أي قوله ولا فلا اه سم عبارة الرشيدى على ما إذا لم ترض اه وهي أحسن (قوله أي الرجوع) إلى
قوله إذ لا فائدة في المعنى إلا قوله فان قيل إلى المتن (قوله أي الرجوع) أي رجوع الزوج (قوله لان حقه)
عبارة المعنى لان حقه ثبت مع جلا فلا يؤخر إلا برضاها والتاخير بالتراضي جائز لان الحق لها ولا يلزم فلو بدا
لأحدهما الرجوع عمارضى به جاز لان ذلك وعدم يلزم (فرع) لو أصدقها متخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل
الدخول ولم يرد الصداق رجع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صداق ورجع أيضاً في نصف
الكل من أصدق نخلة مطلعة وطلق وهي مطلعة فان ابرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة
ان رضيت لانه قد زادت ولا لاخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اه (قوله فيهما) أي الشجر والثمر
(قوله وقيل يجبر) أي على قبول الهبة اه معنى (قوله أولها) قد يدخل فيما قبله يجعل أو فيه مائة خلو
لامانة جمع اه سم (قوله لاجتماعهما) أي النقص والزيادة (قوله أو منهما) عبارة المعنى وان كان لها
اعتبر توافقهما اه (قوله والا) أي وان لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) أي الاختيار
اه عش (قوله مالم يطلب) أي الزوج حقه فتكلف الخ أي الزوجة حين طلب الزوج (قوله اختيار
أحدهما) أي من العين والقيمة (قوله فان امتنعت) أي من الاختيار (قوله بل تنزع) أي العين وكذا
ضخيم فيها ومنها الآتين (قوله فان أصرت على الامتناع) باع الفاضل الخ قد يقال هذا الاطلاق صادق
بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدي إلى الخروج عن عهده الواجب اعني
نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولوقيل عمل القاضي بما تقتضيه المصلحة ففي
هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجدر اغب في الثلث مثلاً بما يساوى نصف القيمة
يتعين البيع لكان متجهاً اه سيد عمر (قوله يبيع) أي قدر الواجب (قوله ما زاد) أي على قدر الواجب
اه كردى (قوله قيل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الأخيرة) وهي قوله
ياخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) وواقفه المعنى عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به
اه (قوله ويجاب الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوى امره مظلون فتوقف الامر على القضاء
به انتهى اه سم (قوله لما مر) أي في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبراً لما حصل الخ اه كردى
(قوله اجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حرازه ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الأعاره ويجاب بان
فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) أي قوله ولا فلا (قوله أولها) قد يدخل فيما قبله يجعل أو فيه مائة خلو
لامانة جمع (قوله قيل) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الأخيرة) أي وهي قوله ياخذ نصف
العين الخ (قوله ويجاب) في شرح الاشاد ويجاب بان التساوى امره مظلون فتوقف الامر على القضاء به اه

لا متاعها ومن ثم جرى
الحاوى وفروعه على ذلك
(ومتى رجع بقيمة)
للتقوم لنحو زيادة أو
نقص أو زوال ملك (اعتبر
الاقل من يوى الاصداق
والقبض) لأنها ان كانت
يوم الاصداق اقل فازاد
حدث بملكها فلم تضمنه له
أو يوم القبض اقل فانقص
قبله من ضمانه فلم تضمنه له
ايضا واطالة الاسنوى في
اعتراض هذا بنصوص
مصرحة باعتبار يوم القبض
مردودة بانها مقروضة في
زيادة ونقص حلا بعد
القبض فيعتبر هنا يوم
القبض نظير ما مر في الزكاة
المعجلة والاول فيما اذا حدثا
بعد العقد وقبل القبض
نظير ما مر في مبيع زاد
ونقص قبل القبض ومن
ثم كان الراجح هنا ما مر
من اعتبار الاقل فيما بين
اليومين ايضا ولو تلف في
يدها بعد الفرق وجبت
قيمة يوم التلف لتلفه على
ملكه تحت يد ضامنه له ولو
أصدقه (تعليم) ما فيه
كلفة عرفان (قرآن) ولو
دون ثلاث آيات على
الوجه او نحو شعر فيه
كلفة ومنفعة تقصد شرعا
لاشبهاله على علم او ما اعط
مثلا عينا اذمة ولو لنحو
عبدها او ولدها الذي
يلزمها انفاقه صح ولو كان

(قوله ترجع) أى الرعاة وكذا ضمير وتلقى الخ (قوله ذلك) أى عدم ملكه الا بالقضاء اه كرى (قوله على ذلك) أى توقف ملكه على القضاء اه عش (قوله بالتقوم) الى قوله فلم انه في المعنى وكذا في النية الا قوله واطالة الاسنوى الى الراجح هنا (قوله وانقص) لتع الخلو فقط (قوله لانها) أى القيمة (قوله في اعتراض هذا) أى ما في المتن من اعتبار الاقل (قوله بانها) أى تلك النصوص (قوله فيعتبر هنا) أى فيما اذا حصل بعد القبض (قوله والاول) أى ما في المتن (قوله كان الراجح هنا الخ) وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير الدينيه وغيره بالاقل من يوم العقد الى يوم القبض خلا لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينها (فروع) لو اصدقها حليا ففسرته او انكسروا عاداته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه الا رضاه لا زيادته بالصنع عندها وكذا الو اصدقها نحو جارية ثم تمت عندها كعبد نسى صنعة ثم تعلمها عندها بخلاف ما لو اصدقها بعد اقمى عندها ثم ابصر فانه يرجع بغير رضاه كما لو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فاذما مرض الزوج به رجوع الزوج في الحلى للمعادرج نصف وزن نه تبر او نصف قيمة صنعة وهى أجرة مثلها من نقد البلدان كان من جنسه كفى الغصب فيما لو تلف حليا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد ولو اصدقها اناء ذهب او فضة ففسرته عاداته او لم تعده لم يرجع عن نصفه بالاجرة اذ لا اجرة لصنعه ولو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم تضمنه له عزم وان صرح شر او ما يزيد الغناء على قيمتها بلا غناء وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة معنى ونهاية قال عش قوله ثم تعلمها الخ اقم انه لو تذكرها بنفسه عندها رجح فيه بغير رضاه او قوله اذ لا اجرة لصنعه اى لانها عزم مؤ يؤخدمه انه لو ابيع لها فعله كان اتخذه لتسرب منه لازال المرض قام به لزمه اجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة النية بالمعنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعليم ما فيه كلفة الخ) اى بحيث تقابل بالاجرة وان قلت عش اى لا كتم نظر معنى (قوله او نحو شعر) أو حدث او خط او نحو مما يصح الاستجار على تعليمه اه معنى (قوله لاشبهاله الخ) بيان لما يقصد شرعا اه عش (قوله عينا اذمة) لعلة تميز من نسبة تعليم قرآن (قوله ولحوقه بها) ظاهره لو لم يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لانها مال لها تز بدقيته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهه عبارة شرح الروض من تنقيده بما اذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالصراحة بخلافه اه سم بحذف (قوله الذى يلزمها انفاقه) عبارة المعنى ولو اصدقها تعليم عبدها او ولدها او ختانه صح ان وجب عليها والا فلا اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروضة ما نصه قضيته انه لو لم يجب بختان العبد اى او تعليمه لم يجز شرطه صداق وفيه وقفة لانه لو ان لم يجب بى دى قيمته فهو نفع مالى راجع اليها لتمامه ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارع لزوم انفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما ريد جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر اه قوله ولا يخفى الخ فى السبد عزم مثله (قوله الذى يلزمها انفاقه) اى بخلاف غيرهما لكونه غنيا بمال او كون نفقته على ابيه او كونه كيرا قادرا على الكسب اه عش (قوله ولو كان الخ) غاية في الصحة اه عش (قوله لكن ان رضى اسلاها) والا فلا كسليم التوراة او الانجيل لها والمصلحة فانه لا يصلح ولو اصدق الكتابية تعليم الشهادتين وهى او غيرها اذ ادها شهادة لم يصح فان كان في تعليمها كلفة وحل القاضى المؤدى

(قوله ترجع ذلك وتلقى) أى الرعاة (قوله ولو لنحو عبدها) ظاهره ولو لما لا يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لان عبدها مال لها تز بدقيته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهه عبارة شرح الروض من تنقيده بما اذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالصراحة بخلافه وهى اربعة اصدقها تعليمه ولو ادها لم يصح الصداق كما لو شرط الصداق ولو ادها وان اصدقها تعليم غلاما قال البغوى لا يصح كالمؤدى قال المتولى يصح وهذا اصح ولو وجب عليها تعليم الولد او ختانه العبد شرطه جدا فاجاز اه وقضيته انه لو لم يجب بختان العبد لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لانه لو لم يجب بى دى قيمته فهو نفع مالى راجع اليها لتمامه ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارع لزوم اتفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما ريد

ان رجى (اسلامها) ومتى (طلق) مثلا (قله) اى تعليمها هى دون نحو عبدها ولم تصر زوجة او عمر ماله بحديث رضاع او بان ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لا تشتهى وكان التعليم بنفسه (فالاصح تعذر تعليمه) وإن وجب كالفاخرة قبل (٤١١) الدخول وبعده لانها صارت اجنبية فلم

تؤمن المقدسة لما وقع بينهما من مقرب اللفة وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فعمله لا يظفر هنا لما علل به الاسنوى التعذر من استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الايات وقصرها وصعوبتها وسهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطع مع استحقاتها لتعليم الكل وانه لو امكنه ان يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بحضرة مانع خلو قدرضى بالحضور كحرم او زوج او امرأة اخرى وهما تقفان بحشتهما فلا تعذر (نتيجه) اذالم يتعذر كان كان لنحوقتها وتشتطر فالعبرة في النصف الذى يعلمه هل هو باعتبار الايات والحروف وهل اذا اختلفا في تعيينه الجواب هو اوهى لرف ذلك شيئا ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفا بالآيات أو الحروف وان الخيرة الذم لها كما اعتبروا نية الدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه لعدم الذى يشبه

عنده الشهادة بعيد احتياج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذرى اه معنى (قوله) ولم تصر (الخ) وقوله الاقنى وكان التعليم الخ معطوفان على طلق (قوله) ولم تصر زوجة اى بنكاح جديد اه نهاية (قوله) قبل الدخول (الخ) الاولى تنقيح على فالاصح الخ لمتعلق بطلق كما فعله المغنى (قوله) وبه فارق (الخ) اى بقوله لما وقع بينهما (الخ) (قوله) فعل (الخ) اى من التعليل المذكور (قوله) التعذر (مفعول) علل (قوله) من استحالة القيام (الخ) الاسنوى ان يؤخر قوله استحالة بان يقول من ان القيام بتعليم الخ واستحيل واستحقاق الخ او يقدم قوله تحكم بان يقول وتحكم استحقاق نصف الخ (قوله) واستحقاق نصف الخ اى استحقاق تعليمه الخ (قوله) وذلك اى عدم النظر لما علل به الاسنوى (قوله) لما تقرر اى فى قوله قبل الدخول وبعده (قوله) مع استحقاقها (الخ) اى وعدم جريان تعليمه باستحالة القيام الخ فيه (قوله) وانه (الخ) عطف على قوله انه لا يظفر الخ (قوله) لو امكنه ان يعلمها (الخ) الى التنييه فى النهاية والمغنى (قوله) بان في مجلس واحد اى او بمجالس مر اه سم على منهج اه عش (قوله) اذالم يتعذر (الخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لنحوقتها مطلقا او هلها فى الذمة فان اتفاقا على شىء فذلك والاثنين المصير الى نصف مهر المثل كما فى به الوالد اخذ من تعليل الاسنوى اه واعتمده عش والشيدى (قوله) هل هو اى النصف (قوله) ويظهر اعتبار النصف الخ هذامردود وقياسه على إجابة الدين فاسد لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا اهام وما احضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا على شىء وجوب مهر المثل سم ونهاية (قوله) وان الخيرة (الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله) ثم رابت بعضهم (الخ) يعنى الشباب الرمل (قوله) ان النصف الخ اى تعليمه (قوله) و إجابة أحدهما اى الزوجين (قوله) فيجب نصف مهر المثل) القلب الى هذا أميل لنقله عن النص كما بانى ولفساد القياس الذى أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فانها متغايرة بالحققة متفاوتة فى السهولة ثم رابت فى النهاية ما نصه ومتى لم يتعذر ككونه لنحوقتها الخ اه سيد عمر (قوله) وهو اى ما قاله البعض (قوله) وانما يلزم) الى التحكم (قوله)

جعل تعليمه صداقا هو ظاهر (قوله) فى المتن وطلق قبله فالاصح تعذر تعليمه) قال فى الروضة الحادية عشرة نكحها على خطابة ثوب معلوم جازوله ان يامر غيره بالخطابة ان التزم فى الذمة وإن نكح على ان يتخطبه بنفسه فعجز بان سقطت بداهة ومات فقبحا عليه قولان اظهرهما مهر المثل والثانى اجرة الخطابة ولو تلف ذلك الثوب فوجها ان يصحها تلف الصدق فيعدوا القولان فى مهر المثل والاجر هو الثانى تاتى ثوب مثله ليخطبه وهذا الثانى هو الموافق لما تقرر فى الاجارة من جواز إبداله المستوفى به فليراجع وإن طلقها بعد الخطابة قبل الدخول فله عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل الخطابة فان دخل بها فله الخطابة والاحاط نصفه فان تعذر الضبط عاد القولان فى انه يجب مهر المثل ام الاجرة اه (قوله) وهل إذا اختلفا في تعيينه الجواب هو اوهى (الخ) الذى أفتى به شيخنا الشباب الرمل انهم ان اتفاقا على شىء او لا وجب نصف مهر المثل (قوله) كما اعتبروا نية الدين (الخ) الفرق بينهما ظاهر لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا اهام وما احضره المدين مدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رابت عن فتاوى شيخنا الشباب الرمل انه متى لم يتعذر ككونه لنحوقتها وتشتطر او تعذر بان كان لها واختلفا فان اتفاقا على شىء او الاثنين المصير الى نصف مهر المثل اخذ من تعليل الاسنوى المتقدم شرح مر (قوله) كما اعتبروا نية الدين الدافع) اقول لعل هذا القياس مما يتعجب منه لان المدين فى المقيس عليه احضر ما لا تفاوت بينهما بين الحق بوجه ما اتفاقا على انه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما فى ذلك وانما النزاع فى اخذه عن اى الدين او الدين وكان فى الخيرة الدين بخلاف مانع من فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتأمل (قوله) فيجب نصف مهر المثل)

انه لا يجب لنصف ملفق من سور أو آيات لاعلى ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف ثم رابت بعضهم قال ان النصف الحقيقى يتعذر واجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه وهو مبنى على ما مر عن الاسنوى وقد علمت رده وانما يلزم حيث لا مرجح

وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي او ما ذكره هو فليتام اه سم (قوله) وقد علمت مرجع الخ) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت مما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله) ما ذكرته) اي في قوله ويظهر اعتبار النصف الخ وان الخيرة الخ (قوله) في الزيادة) اي المتصلة (قوله) لذلك) اي لرعاية جانبها (قوله) او وجه في المعنى) قد علمت بما ينشأ من ان يسقط بل يمنع وجاهاه راسا اه سم (قوله) فيما اذا تعذر) الى التنبية في النهاية لا قوله أو قبله وسحقناه وقوله وان المتمدن الثاني وكذا في المعنى لا قوله ولو قبل الطلاق الى المتن وقوله لا بد لنصفه كما مر وقوله فهو كالواهب الى المتن وقوله وكانه اشار الى المتن (قوله) فيما اذا تعذر الخ) اي في صورة المتن وأشار به الى ان قوله ويجب الخ مترتب على قوله فلا يصح تعذر تعليمه خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه رشیدی (قوله) ولا) اي بان قاربا قبل الوطء (قوله) ان لم يجب شطر) اي بان كان الفرق منها او بسببها (قوله) ولا) اي ان وجب الشطر بان قاربا بسببها (قوله) اما لو اصدقها الخ) عتذر قوله السابق وكان التعلم بنفسه اه عش (قوله) بل يستاجر الخ) (تنبيه) لو اصدقها تعلم سورة من القرآن او جزءا منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولي بالمشروط تعليمه فان لم يعلماه واحدا معا وكلا واحد هما من يعلمه ولا يكفي التقدير بالاشارة الى المكتوب في اوراق المصحف ولا يشترط تعيين الحرف اي الوجه الذي يعلمه لها كقراءة نافع فاعلمها ماشاء كما في الاجارة ونقل عن البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة اهل البلد وهو كما قاله الاذري حسن فان لم يكن فيها اغلب عليها ماشاء فان عين الزوج والولي حرفا تعين فان خالف وعليها حرفا غيره فتنقطع به فيلزم تعلم الحرف المعين عملا بالشروط ولو اصدقها تعليم قرآن او غيره شهر اصح لان تعلم سورة في شهر كافي الاجارة فيهما معنى ونهاية قال عس قوله وهو كما قال الاذري الخ معتمد قوله فيلزم تعلم الحرف الخ اي من الكلمة التي لم يشملها ما تملته فلو شرط تعليمها قراءة نافع مثلا فاعلمها قراءة غير وجب تعلم الكلمات التي يخالف فيها ناعما وقوله لشهر الخ ويعلمها من الشهر في الاوقات التي جرت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزم له الاجابة ان تراضي ايشي عمل به اه (قوله) أو تعلق الخ) كقوله أو عقلت عطف على زال الخ (قوله) حتى لازم) امالو كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية ومعنى وروض (قوله) كرهن) والبيع بشرط الخيار ان كان للشترى وحده مرجع الزوج الى نصف البدل لا تنقل المالك بذلك الى الاقله نصف المعين وروض ومعنى (قوله) ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن المرتهن وحيث يتيق الرهن في النصف كافى الروض وشرحه اه سم (قوله) هو سورة) راجع لمعقود ودرت

وقد علمت مرجع الزوج فالوجه ما ذكرته فان قلت قد تقرر رعاية جانبها بتخيرها في الزيادة فينبغي اجابتها هنالك قلت يفرق بان رعايتها ثم وقع في امر تابع وما هنا مقصود بل هو المقصود فكان الخافه يمدن يؤدي ما عليه كما قررته أو ترى ثم رأيت ما ذكر عن الاسنوي منقولاً عن نص البويطي ومع ذلك ما ذكرته أو وجه في المعنى (ويجب) فيما اذا تعذر تعليم ما صدقه (مهر مثل) ان فارق (بعد ووطء) نصفه ان فارق لا بسببها (قوله) جريا على القاعدة في تلف الصداق قبل القبض ولو علمها ثم فارقها بعد ووطء فلا شيء له ولا يرجع عليها باجرة مثل الكل ان لم يجب شطر ولا باجبرة مثل نصفه امالو اصدقها تعليمها في ذمته فلا يعتذر بل يستاجر نحو امرأة او محرم يعلمها ما وجب لها (ولو طلق) مثلا قبل الدخول وبعد قبضها للصداق (وقد زال ملكها عنه) ولو بجهة مقبوضة او تعلق به حق لازم كرهن مقبوض واجارة وترويع ولم يصبر لزوال ذلك الحق ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به أو علقته عنقه أو دبرته موسرة تنزيلا

كذا مر (قوله) وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي وما ذكره هو فليتام (قوله) ولا ناعما يلزم) اي التحكم (قوله) وقد علمت مرجع الزوج) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت مما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه (قوله) ما ذكرته) او وجه في المعنى) قد علمت بما ينشأ من ان يسقط بل يمنع وجاهاه راسا فاجب بعد ذلك من معارضته النص بهذا الكلام مع سقوطه (قوله) ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن المرتهن وحيث يتيق الرهن في النصف كافى الروض وشرحه فان صبر في صورة الاجارة والرهن والترويع بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتهن في صورته انما صار الى انقضاء مدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الوجبة فلها الامتناع لما عليها من فصل الضمان حتى يقبل هو المستاجر والمهر ون الزوج ويسلمها اي العين المصدقة للسحق لها لتبرا أي الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حيث يتيق الرهن في صورته في نفسها وما فسرته به ضمير يسلمها هو ما في الاصل ويجوز عوده الى الزوجة اي ويسلمها الصداق او تعطيه معطوف على قبض اي فلها الامتناع لقبض الزوج ما ذكر الخ او لتعطيه نصف القيمة اه (قوله) هو سورة) راجع لمعقود ودرت

لهذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول ولا نه ثبت له مع قدر تعالى الوافق الحرية والرجوع يفوته بالكيفية وعدمه لا يفوت حق الزوج فوجب ابقاء حق الحرية لاتقاء الضرر وبهذا فارق نظائره (فخصف بدله) أى قيمة المنقوم ومثل المثل كالمثل فليس له نقض تشريفها بخلاف الشفع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما يحدث بعد ولو صبر لزم الوفاء والمنع من تسلبه فبادرت بدفع البذل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانه (فان كان زال وعاد) اوزال الحق اللازم ولو بعد (٤١٣) الطلاق قبل اخذ البذل (تعلق الزوج

(بالعين في الاصح) لانه لا بدله من بدل فعين ماله اولى وبه فارق نظائره كالمير في الفل (ولو وهبته) واقتضته (له) بعد ان قبضته واقبله وصححناه (ثم طلق) مثلا قبل وطء (فالاظهر ان له نصف بدله) من مثل او قيمة لا بدل نصفه كالمير وذلك لعوده اليه ملك جديد فهو كالو وهب ما اشتراه من بانه ثم افلس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب بمم غير الثمن المستحق وهنا عين المستحق لا اثر له لان علة المقابل وهي كونها عجلت له ما يستحقه تتأني فياسبله من مسئلة الفل فكانت حجة عليه (وعلى هذا) الاظهر (لوهبته النصف) ثم اقبضته (له) فله نصف الباقي (وهو الربع) وربع بدله (كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فتشيع فيها اخرجته وما ابقته (وفى قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجدته فانحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول

اهم عبارة النهاية والمغني ولو دبرته او علقت عقته بصفة رجح ان كانت معسرة وبقي النصف الآخر مدبرا او معلقا عقته لان كانت موسرة لا نه ثبت له مع قدرتها (الح) قوله (لهذا) اى ما ذكر من التعليق والتدبير وكذا ضمير فيه (قوله) وعدمه اى عدم الرجوع (قوله) وبهذا فارق نظائره) عبارة النهاية والمغني وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل في هبته لفرعه ومنعنا لان الثمن عوض عن عوض ومنع الرجوع عن الواهب يفوت الحق بالكيفية بخلاف الصداق فيها اه (قوله) وليس له اى للزوج (قوله) لوجود حقه (الح) يؤخذ منه انه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا ينفذ وهو واضح وانما يتردد النظر فيها تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظرا الى ان ملكها باق الى تمام الفسخ فوقت صيغة التصرف وهو باق بملكها والاقر بنعم اه سيد عمر (قوله) ولو صرح (الح) عبارة المغني فان صرح في صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه بان المرتهن في صورة انما صبر الى القضاء مدة الاجارة وانفك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستاجر والمهر من الزوج ويسلم العين المدفوعة للمستحق لها تبرأ الزوج من ضمان فليس لها الامتناع حينئذ لاتقاء العلة اه زاد الروض مع شرحه وبقي الرهن في صورته في نصفها او تعطيه معطوف على قبض اى فلها الامتناع لقبض الزوج ما ذكر (الح) او لتعطيه نصف القيمة اه (قوله) لزواله اى الحق او تعلقه (قوله) وامتنع من تسلبه اى الآن اه عرش (قوله) اوزوال الحق (الح) عطف على كان (قوله) ولو بعد الطلاق (غاية اى ولو كان العود اوزوال بعد الطلاق وقوله) قبل اخذ البذل متناهي بقوله عاد اوزال (الح) قوله (لا بدله) اى للزوج (قوله) وبه فارق نظائره (الح) لعل المراد بالنظر هنا ما في الفل والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكها وعاد لا يتعلق بحق الواهب والبائع على الرجوع فيها اه عرش (قوله) واقتضته) عبارة المغني بلفظ الهبة بعد قبضا له والمهر عين وخرج عما ذكر ما لو لم تبه بلفظ الهبة بل باعت له بما باءه فانه يرجع بنصفه قطعا وان كانت المخا بة في معنى الهبة ولو وهبته قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان كان في كلام الشارح ما يوهم خلافه وسيأتي هبة الدين اه وكذا في النهاية الا قوله بل باعت له قوله والموهبته قال عرش قوله ما لو لم تبه بلفظ الهبة اى كان قالته له امرتك او ارقبتك فان كلامهما بة بغير لفظ الهبة اه عبارة الروض مع شرحه وان كان الصداق عينا اشترط في التبرع به التملك بالايجاب والقبول والافاض ويجزى لفظ العفو لظاهر القرآن كما يكتفى لفظ الهبة والتملك لفظ الاوام ونحوه كالاسقاط اه (قوله) كالمير اى في شرح والافصاف قيمته سليما (قوله) لعوده (الح) عبارة المغني لانه ملك المير قبل الطلاق من غير جهة الطلاق اه (قوله) فهو اى هبة الزوجة الصداق للزوج (قوله) فياسبله) الضمير المستتر هنا والمجروح في قوله لا الآتي حجة عليه للمقابل (قوله) وهو الربع اى ربع الصداق (قوله) فتشيع (الح) الاولى التذكير كما في النهاية والمغني عبارة الثاني فيشيع الرجوع فيها اخرجته وما ابقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى ان يقول بدل ربع كله اه (قوله) ما (مر) اى في شرح والافصاف قيمته سليما (قوله) وان المعتمد اى يقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثاني اى نصف بدله (قوله) في مدخول بين اى لا نه لا يضاف الا الى متعدد (قوله) قاعدة الحصر (الاشاعة) يعنى حصر الحكم ببعض الكل تارة واشاعته في الكل اخرى وقوله من وجه ذلك اى اقام دليلا على ذلك الترجيح اه كردى (قوله) ولم ارا (الح) المسئلة مبسطة في قواعد

الحصر (وفى قول يتخير بين بدل نصف كله) اى نصف بدل كله كما باصله وكأنه اشار لما مر انه يمكن رد كل من العبارتين الى الاخرى وان المتمد الثاني (او) بمعنى الواو اذ هي لا يعطف بها في مدخوله بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لتلا يلحقه ضرر التشطير اذ هو عيب (نتبه) ما صححوه هنا من الاشاعة هومن جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهي قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدقة مداركهم التي حلتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة اخرى ولم ار من وجه ذلك مع من الحاجة اليه

ويصح بذكر مثال لكل من جزئياتها مع توجيهها ليتضح به نظائره فأقول هي أربعة أقسام ما نزلو على الاشاعة قطعاً كما يكون له في ذمته عشر قوز نافعة عليه عداً فتريدو أحداً فيشيع في الكل ويضمنه لأنه يقضيه لنفسه جزم به الرافعي وأخذ منه أن من طلب اقراض ألف وخمسة مئة قوز له ألف والف وثمناً عظامهم ادعى المقرض (٤١٤) تلف الثلثة بلا تقصير لكون يده بما أمانة لزمه منها ثمان وخمسون لأن جملة الزائد

الزركشي فرجاً ما اه سيد عمر (قوله ويصح) أي وجه ذلك الترجيح (قوله بذكر مثال لكل من جزئياتها) (الخ) أي بذكر مثال لكل قسم من أقسامها الأربعة الآتية مع دليله ليتضح به نظائره من ذلك القسم اه كرى (قوله هي أربعة أقسام) أي القاعدة أربعة أقسام الأول ما نزلو على الاشاعة قطعاً اه كرى (قوله له) أي لا يردو قوله في ذمته أي عمر وعشرة من الدراهم (قوله يعطيها) أي العشرة التي في ذمته وقوله عدا أي مع الموافقة زونا (قوله فتريد) كذا فانياً بآيدينا من النسخ بالمشاء الفوقية ولعلهم من تحريف الناسخ وانه في الأصل بالمشاء التحية وعلى كل فالزيادة في سبيل الغلط (قوله فيشيع) أي الواحد الزائد وقوله في الكل أي في كل من أحد عشر (قوله ويضمنه) أي الواحد الشائع في الكل فيصير المضمون من كل واحد من العشرة جزءاً من أحد عشر أجزائه (قوله لأنه) متعلق بقوله يضمنه الضمير للواحد الشائع (قوله وأخذ) ببناء المفعول (قوله منه) أي المثال المذكور الذي جزم به الرافعي (قوله لكون يده) أي لتعليل التقييد بعدم التقصير (قوله لزمه) (الخ) خبر أن (قوله في الباقي) لعل الأولى المناسب لسابقه لما خذ منه أن يقول في الكل (قوله وسدسها أمانة) عطف على اسم صارو خبره (قوله من الزائد) أي الثلثة (قوله هنا) أي في مسألة الشارح (قوله تخصيصاً) أي اليد (قوله يعضه) أي في بعض ما قبضه الدائن والمقرض (قوله لا لا مقتضى للضمان) أي في المثال الأول والأمانة أي في المثال الثاني (قوله قبلاً) أي اليد (قوله أو على الأصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما نزلو على الاشاعة (قوله كاهنا) أي في مسألة المتن (قوله ويوجه) أي تصبح الاشاعة في مسألة المتن (قوله وكيع صاع) (الخ) كقوله لآتي وكذا إذا أقر عطف على قوله كاهنا (قوله كامر) أي في البيع (قوله التي) (الخ) صفة البعضية وقوله من فاعل أقادتها وقوله ظاهرة خبر أن وقوله في ذلك أي الاشاعة (قوله وقيل على الحصر) أي ينزل الصاع على الحصر (قوله فيشيع) أي الدين في جميع التركة (قوله منه) أي الدين المقرب (قوله لا بقدر ارثه) أي بنسبة ارثه إلى مجموع التركة (قوله وما نزلوه) (الخ) عطف على قوله ما نزلوه على الاشاعة (قوله فمات) أي الموصى وقوله وماتوا أي العيود (قوله كراعوه) أي غرض الموصى (قوله منه) أي ماعينه (قوله وفي حجبها) عطف على في تعين الخ (قوله وعلى الأصح) عطف على قطعاً من قوله على الحصر قطعاً ولو عبراً وبدل الوالو كان أولى وأوفق لسابقه (قوله فقال) أي شريكه أي القن (قوله واطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه (قوله على ملكه) أي الوكيل (قول المتن ولو كان) أي الميردنا أي لخالها على زوجها نهاية ومعنى (قوله ولو به) إلى الفصل في النهاية وكذا في المنفى إلا قوله كالمشهد إلى المتن وقوله أن تغفر لي يغفر وفيها ما أنصو لو خالها قبل الدخول على غير الصداق استخذه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض الخالع عليه وأن خالها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد إليه والاجازة أن جهل التشطير فإذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل أي وبني المهر مشترك بينهما والانصف الصداق وأن خالها على النصف الباقي بعد الفقرة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقي بالتشطير وأن أطلق النصف بأن يقبده بالباقي ولا يغيره وقع العوض مشترك بينهما فلها عليه ربع المسمى وعليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما قصد من الخلع وأن خالها على أن لا يتبع لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يبق لحامته وهو النصف اه بزيادة التفسير من ع ش (قوله منه)

(قوله فقال) أي القن

أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة أسداسها وسدسها أمانة فالأمانة من الزائد خمسون لا غير ويوجه القطع بالاشاعة هنا بأن أريد المستولية على الزائد المنهم لا يمكن تخصيصاً ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان والأمانة قبلاً حتى يحال الأمر عليه أو على الأصح كاهنا ويوجه بأن التشطير وقع بعد الحجة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجح وكيع صاع من صبرة تعلم صيغها فينزل على الاشاعة كما مر لأن البعضية المنبئة في الصبرة التي أقادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صيت عليها صبرة أخرى ثم تلف الكل الأصاغاتين وكذا إذا أقر بعض الورثة بدين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الأقر إخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه إلا بقدر ارثه وما نزلوه على الحصر قطعاً كعطوه عبداً من رقيق فمات وماتوا أكلمه الا واحداً تعينت الوصية فيه أي رعاية لغرض الموصى من بقاء وصيته بحالها

حيث لم يعارضها شي كراعوه في تعين ماعينه لقضاء دينه منه وفي حجبها إذا ترددت بين مفسود ومصحح كاطل يحمل عمل المباح أي وعلى الأصح كالوكل شر بكتفي فن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لأنه الأقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبداً قال بعتك نصف هذا اختص بملكه وكذا أقر بنصف عبد مشترك في حصته كامر قبيل فصل النسب (ولو كان ديناً فآثرته) ولو به منته ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لأنه لم يغر مشيئاً كالمشهد بدين وحكم به ثم أبرأته

المحكم له مهر جمعا لم ينزما للحكم عليه شيئا (وليس لولى عفوع صدق على الجديد) كسائر دونهما وحقوقها والذي يده عقد النكاح في الالة الزوج لانه الذى يتمكن من رفعها بالفرقة اى الان تعفو فيسلم الكل له او (١٥٤) يعفو فيسلم الكل لها لولا الذى اذ لم يبق

يده بعد العقد عقد

(فصل فى المنعة) وهى

بضم الميم وكسرهما لغة اسم

للمتنع كالمتاع وهو ما يمنع

به من الحوائج وأن يتزوج

امراة يتمتع بها زمان ثم

يتركها وأن يضم لحجه مرة

وشرعا مال يدفعه اى يجب

دفعه لمن فارها او سيدها

بشروط كما قال يجب على

مسلم وحروضهما (لمطلقة)

ولو ذمية أو أمة (قبل وطء

منته إن لم يجب) لها (شطر

مهر) بان فوضت ولم يفرض

لها شيء صحيح لقوله تعالى

ومتعوهن ولا يتناهى حقا

على المحسنين لان فاعل

الواجب بحسن ايضا وخرج

بمطلعة المتوفى عنها زوجها

لان سبب وجوبها لإعاش

الزوج لها وهو متنفها

وكذا الوما تى هي أو أمانة

لا لإعاش ويلم الخ من وجب

لها شطر بتسميته او بفرض

فى التفويض لانه يجبر

الإعاش نعم لزوج أمته

بعدمه لم يجب شطر ولا منعة

(وكذا) يجب (لموطوءة)

طلقت طلاقا تاما مطلقا او

رجعيا وانقضت عدتها على

الأوجه لان الرجعية زوجة

فى أكثر الأحكام والمنعة

للإعاش ولا يتحقق إلا

بانقضاء عدتها من غير

أى الدين والمجار متعلق بآرائه (قوله لزوج) خبره الذى الخ (قوله أو يعفو) عبارة المنفى أو يعفو عن حقه ليسل لها كل المهر

(فصل فى المنعة) (قوله فى المنعة) إلى قول وانقضت عدتها فى النهايه (قوله وكسرهما) عبارة المنفى وحكى

كبها هو (قوله اسم للمتع الخ) عبارة المنفى مشقة من المتاع وهو ما يستمتع به المراد بها هنا مال الخ

(قوله للمتع) فى أصله بظنه للمتع بالآيه سيد عمر (قوله وهو الخ) أى ويطلق ايضا المتاع على ما يستمتع

به الخ اه عرش (قوله وان يتزوج الخ) يقتضى أن هذا المنفى لغوى فحسب وقد توقف فيه فقام مستعملة

شرعا فى المنفى المذكور ولا يتأذى ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر (قوله وان يضم

الخ) فى معرفة هذا المنفى والوضع لى فى اللغة نظر الان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان

يضعوا له ولا يتعلق به فليتأمل فان فيه ما فيه سم على حج اه عرش (قوله وشرعا) إلى قول المتن وكذا فى

المنفى (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله أو سيدها) عطف على من (قوله بشروط) متعلق بقوله يجب

دفعه الخ (قوله كما قال) عبارة المنفى تاتى (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق لمطلقة (قول المتن

لمطلقة) كان الاولى ان يزيد نحوها ليشمل الملاعة اه معنى (قوله ولا يتناهى) أى الوجوب حقا الخ

أى قوله تعالى حقا الخ فاعل ينافى (قوله ايضا) أى كفاعل المستحب (قوله أو أمانة) لعل المراد معا اذ لو

كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها أو فى قوله وكذا الوما تى هي سم وسيد عمر (قوله بتسمية او

يفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيها فان تزوج غير المفوضة تفويضا صحيحا مع السكوت عن

ذكر المهر يتعقد به المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا

الموطوءة) سواء افوض طلاقها اليها فطلقت أم علقه بفعلها ففعلت (فائدة) فى فتاوى المصنف ان وجوب

المنعة ما يفعل الناس عن العلم ها فينبغى تعريفهن وإشاعة حكما ليعرفن ذلك اه معنى (قوله مطلقا)

أى انقضت عدتها أولا (قوله وانقضت عدتها) خلافا للنهايه عبارة وان راجعها قبل انقضائها

وتتكرر بشكره كما اتى به الوالدرحمة الله تعالى اه قال عرش قوله وتتكرر بشكره أى وان لم

تفرض منعة الطلاق الاول اه (قوله على الأوجه) مقابله الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فلو مات

فيها بلا رجعة فينبغى اخذها من الإجماع الا فى استرداد ما اخذته اه سم (قوله ان الأوجه ايضا الخ)

مقابله التكرار بتكرار الطلاق والمراجعة اه سم أى كامر عن النهايه والوالده (قوله لان الإعاش لم

يتكرر) هذا ممنوع بل مكابرة اه سم (قوله وخصوص الخ) قد توقف فى صلاحية هذا للتخصيص فامل

وبفرضه فذكر بعض افراد العام لا يخصه اه سيد عمر وفيه نظر ظاهر اذ ليس مراد الشارح ان الثانى

مخصص للاول بل ان الاول دليل عام للموطوءة وغيرها والثانى دليل خاص للموطوءة كما يصرح به

(فصل فى المنعة) (قوله وهو ما يمنع) يتأمل (قوله وأن يضم لحجه مرة) فى معرفة هذا المعنى والوضع

له فى اللغة نظر لان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولا يتعلق به فليتأمل فان فيه

ما فيه (قوله أو سيدها) عطف على من (قوله أو أمانة) لعل المراد معا اذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى

عنها زوجها أو فى قوله وكذا الوما تى هي (قوله بتسمية او يفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيها

فان تزوج غير المفوضة تفويضا صحيحا مع السكوت عن ذكر المهر يتعقد به المثل وقضية ذلك تشطره

بالفراق قبل الدخول بشرطه (وانقضت عدتها) أفتى شيخنا الشهاب الرمل بوجوب المنعة للمطلقة رجعيا

وان راجعها قبل انقضائها بتكرارها بتكرار الطلاق اه (قوله على الأوجه) مقابله الوجوب وان

لم تنقض بأن راجع فلو مات فيها بلا رجعة فينبغى اخذها من الإجماع الا فى استرداد ما اخذته (قوله ان

الأوجه ايضا الخ) مقابله التكرار بتكرار الطلاق والمراجعة (قوله لان الإعاش لم يتكرر) هذا ممنوع

رجعة أى وهو حى فلو مات فيها فلا مانع من الإجماع على منع الجمع بين المنعة والارث وهذا يعلم أن الأوجه أيضا أن المنعة لا تتكرر بتكرار الطلاق فى المدة لان الإعاش لم يتكرر (فى الظاهر) لعدم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتمكن

وهن مدخول بهن ولا نظر للنهر لأنه في مقابلة (٦٤) استيفاء بضهما فلم يصلح الجبر بخلاف الشرط (ورقة) قبل وطء وبعده (لابسبيا

وهن مدخول بهن (قوله) وهن مدخول (الخ) أزواجه صلى الله عليه وسلم الخطأ بهذه الآية (قوله) قبل وطء إلى قول المتن ويستحب في النهاية الإقوله كالاشطر إلى ولو ملكها (قوله) في أجاب المتعة إلى قوله وكذلك أباها في المغنى إلى المسئلة نزوح الطفل ومسئلة السبكي (قوله) وكلاهما مستحيل) اما الوطء فواضح واما التفويض فانها لو زوجت بالتفويض وجب مهر المثل اه معنى (قوله) أن يزوجه (الخ) خبر وصورة (الخ) (قوله) لعبد (لعدم) انما يقيد به لان لا ينكح امرأة صغيرة كاسم (قوله) ان لا مهر لفوضه) اى بهذا التفويض اه سم (قوله) فيترافوا) الاولى الثنية كفى المغنى (قوله) فنقضى بمتعة) اى بصحة النكاح ولو لمزمت المتعة اه معنى (قوله) او ان يزوجه (الخ) في هذا العطف شىء اه سم عبارة السيد عمر اما ان يكون معطوفاً على وطء بعضه وحيث قد فالانساب الراو على ان يزوجه امته كما هو المبادى من الصنيع وحيث قد فلا يصلح تصويره لارضاع نحو امه لانه لم يقل اولاً ونحو ارضاع امه لم يردهى اه وعبارة الرشيدى قوله وان يتزوج (الخ) لا يصح تصويره لاقوله او ارضاع نحو امه لانه لا اصب ان يقول بدله وارضاع نحو امه لانه لا يكون معطوفاً على اصل الحكم (قوله) وعكسه) اى فسحابيعه (قوله) كان ارتدما) لانه سقط بعده لفظ ولا متعة او نحوه من الكتبة اه رشيدى وبقى عن سم جواب آخر (قوله) على (الوجه) كذا في النهاية (قوله) لا لا اشطر (الخ) انتفاء الشرط في ردتهما على خلاف ما تقدم عن الروايات اه سم اى وعن النهاية والمغنى (قوله) بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله إذ زوج به (الخ) ولا اشكل اه سم (قوله) كاسم) اى فى اول فصل تطهير المهر (قوله) وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على (الوجه) الخ باعده كذا ويلزم خلو ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جواً بالمقابل كذا أيضاً ويجعل وايضاً الخ خاصاً بما عدها ماثراً اليه بهنا اه سم اقول ويلزم على ذلك الجعل رجوع قوله على (الوجه) بالمقابل كذا ايضا وليس كذلك (قوله) بين المهر) اى حيث لم يسقط ملك الزوج الزوجة (قوله) من العقد) بيان لموجب المهر (قوله) فكذلك) اى البائع المهر (قوله) والمتعة) انما يجب (الخ) عطف على اسم ان خبرها (قوله) فكيف يجب (الخ) فان المتعة ولو جبت هنا كان مالكا للزوجة وهو الزوج فلو جبت لوجب له على نفسه اه سم (قوله) ولذا لو باعها (الخ) اى لهذا الفرق اه عش (قوله) كان المهر) اى نصفه (قوله) كاسم) اى قبيل باب الصداق (قول المتن) ان لا ينقص (الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى (الخ) اه سم (قوله) او مساوياً) اى قوله كذا اجموعا في النهاية والمغنى لا قوله يعنى ان تكون ثلاثين (قوله) او مساوياً) اى ما قيمته ثلاثون درهماه معنى (قوله) يعنى ان تكون (الخ) فديقال قياس قول الجمع الاقنى عدم الاحتياج لذلك اه سم (قوله) ويسن ان لا تبلغ (الخ) كما قاله ابن المقرئ وان بلغت او جاوزته تجاوز لاطلاق الآية قال البقنى وغيره ولا تزيد اى وجوباً على المهر ولم يذكروا اه ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر منها ان الحاكم لا يبلغ بمكومة عضو مقدره ومنها ان لا يبلغ بالتزوير بالحدود غير ذلك اما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضي وهو ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله وهو ظاهر وعليه قبل يكتفى بنقص اقل متعول او لا بد من نقص قدر

بل مكابرة (قوله) ان لا مهر لفوضه) اى بهذا التفويض (قوله) او ان يتزوج (الخ) في هذا العطف شىء (قوله) على (الوجه) كذا ماهر (قوله) كالا شطر) انتفاء الشرط في ردتهما على خلاف ما تقدم عن الروايات (قوله) بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله إذ زوج به (الخ) ولا اشكل (قوله) وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على (الوجه) الخ بما عدها كذا ويلزم خلو ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جواً بالمقابل كذا ايضا ويجعل وايضاً الخ خاصاً بما عدها ماثراً اليه بهنا (قوله) وقرى الراعى بين المهر والمتعة) اى حيث لم يسقط المهر عند ملك الزوج الزوجة (قوله) فكيف يجب (الخ) اى المتعة على نفسه (قوله) في المتن) ان لا تنقص (صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى (الخ) (قوله) يعنى ان تكون ثلاثين) فديقال قياس قول

كطلاق) في إيجاب المتعة سواء أكانت من الزوج كاسلامه وردته ولعانه ام من اجنبى كوطء بعضه زوجته بشبهة وارضاع نحو أمه لها وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء او تفويض وكلاهما مستحيل في الفطرة ان يزوجه أمته الطفلة لعبد تفويضاً او كافر بنشء الصغيرة لكافر تفويضاً وعندهم ان لا مهر لفوضه ثم ترضعها نحو أمه فيترافوا اليها فيقضى بمتعة او ان يتزوج طفل بكبير فترضعه امها اما ما بسببها كاسلامها ولو تبعا وفسخ ببنيها وعكسه او بسببها كان ارتدما وكذا الوسيما والزوج صغير او مجنون فلا متعة على الاوجه كما لا شطر بالاولى اذ وجوبه كذا كاسم وايضا فالفرق هنا بسببها لانها يمكن ان لا يملكها بالسي بخلاف الكبير العاقل فانه بسببها فقط لانها تملك بالحياة بخلافه فينسب الفرق اليها فقط ولو ملكها فلا متعة ايضا مع انها ورقة لا بسببها وقرى الراعى بين المهر والمتعة بان موجب المهر من العقد جرى بملك البائع فكذلك دون الزوج المشترى والمتعة انما يجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف يجب هي

له على نفسه وكذلك أباها من اجنبى فظلمها الزوج قبل وطء كان المهر للبائع كاسم ولو كانت مفوضة كانت المتعة للبشرى (ويستحب ان لا تنقص عن ثلاثين درهما) او مساوياً يعنى ان تكون ثلاثين ويسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل

كذا جزموا بينهما وقد تعارضان بان يكون الثلاثون اضمارا في المهر فالذي يتجرع اية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا ادنى المستحب واعلاه خادم واسطونوب ركاهم اراؤا بالاول ان يساوى نحو نصف الثلاثين وبالثاني ما بين الثلاثين ونحو نصفها كخمسه واربعين قال بعضهم اعلاه خادم واقله مقنعة واسطونوب ثلاثون وفي ذلك كله نظر بسائر اعتباراته إذ دلل على هذا التحديد والواجب فيها ما يراضيان عليه واقل يجزى وفيه متمول ثم ان تراصيا على شيء فذاك اى والمستحب (١٧٤) حيثن ما مرفى الثلاثين ونصف مهر المثل

(قال تنازعوا في ظاهر اطلاقه الاول اهـ قوله جزموا بينهما) اى بين ما في المتن وما في الشارح من من ان لا يبلغ الخبز كذلك خبري بتعارضان (قوله بالذي يتجرع الخ) عمنه عمن (قوله رعاية الاقل الخ) اى ندبا (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد يتقن النقص عنه اهـ سم (قوله وهذا) اى الثلاثون (قوله بالاول) اى الخادم وقوله وبالثاني اى الثوب (قوله واقل يجزى) مبتدأ خبره متمول وخبر فيه لما الخ (قوله حيثن) اى حين التراضي (قوله ما مرفى الثلاثين الخ) اى الاقل منهما (قوله وان زاد على مهر المثل) مرأتفاعن النهاية والمعنى خلافه (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض اهـ سم (قوله مهر المثل) مبتدأ وقوله مناطه مبتدأ ثان وقوله اللاتي خبر الثاني اهـ سم (قوله وهو) اى اللاتي بمثلها لوطه (قوله بها) اى بمثلها (قوله منع زياتها) اى المنعة عليه اى المهر (قوله قلت ممنوع) حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المنعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلقيني وحاصل الجواب تصور زياتها عليه سواء اريد به مهر حال العقد او مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده انه وان تصور زياتها السكن يجب ان لا يزيد كان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصا عنه اهـ سم (قوله فالوجه ما اطافوه) اى ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زياتها على مهر المثل اهـ كرى (قوله عما قيد الخ) اى من ممنوع زيادة المنعة على مهر المثل اهـ كرى (قوله وبه يعلم الخ) اى بقوله قلت الخ (قوله دية متبوع عليها) اى الحكومة (قوله وهو) اى الفرق انها الحكومة (قوله بخلاف المنعة والمهر الخ) اى المهر (قوله وان كان) اى من المنعة والمهر (قوله فيهما) اى آكدية الموجب والافراد (قول المتن معتبرا حالهما) اى وقت الفرق اهـ سم وعش (قوله فيه اشارة) بتامل اهـ سم (قول المتن وقيل اقل مال)

الجمع الاق عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع تقين النقص عنه (قوله وان زاد على مهر المثل على الاوجه) وقد يتجه التفصيل بين تقدير القاضى فتمتنع الزيادة وتراضيا فتجوز بل مقتضى الظاهر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتدأ او مناطه مبتدأ ثان واللاتي خبر الثاني (قوله منع زياتها عليه) يحمله اذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب (١) نظائر هذه النظائر لا تشبه بل تنعكس الزيادة وتشبه بالنقصان ايضا الا ان يراد الاستئصال للمنع الزيادة مع ابداء الفرق يجوز المساواة ثم رايته بل مقتضى الظاهر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدر ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحضور غير ذلك ما اذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله قلت ممنوع الخ) يسبق من هذه العبارات فان حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المنعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلقيني وان حاصل الجواب تصور زياتها عليه سواء اراد به مهر حال العقد او مهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده انه وان تصور زياتها السكن يجب ان لا يزيد كان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصا عنه (قوله في المتن معتبرا حالهما) هل يعتبر حالهما وقت الطلاق او وقت الفرض فيه نظر ويتجه الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيه اشارة) بتامل (قوله في المتن وقيل اقل مال) هل معناه ان يتمتع

(٥٣) - شرواني وابن قاسم - (سابع) يساره ونحو نسبا وصفاتها السابقة في مهر المثل وقيل لا يجوز زياتها على شطر المهر (وقيل حاله) الظاهر على الموسع قدره وعلى المقدر قدره وكان للنفقة ويرد بان قوله تعالى بعدد المطلقات متاع بالمعروف فيما اشارة الى اعتبار حالهن ايضا (وقيل حالها) لانها كابدل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المعتبر (اقل مال) (١) قول المحشى ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر وقوله ثم رايته قوله بل مقتضى النظائر الخ ليس في نسخ الشرح التي يابدين اهـ

يجوز جعله صداقا ورد بان المهر بالتراضى (فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه إذا اختلفا) أى الزوجان (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) (في صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقد راجل وصحة وضدها ولا يبيته لاحدهما وتمازضت بينهما (تحالفا) كما سرف البيوع في كيفية البين (٤١٨) نعم يبدأ بها بالزوج لقوة جانبية ببقاء البضع له وخرج بمسمى ما لو وجب مهر مثل

لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاشتق في فيه فيصدق يمينه لانه غارم ويكون ما يدعيه أقل مالمو كان أكثر فأنخذ ما دعتة

وبينى الزائد في يده كن أفر لشخص بشئ. فكذبته (ويتحالف وارثاها ووارث واحد) منها (والآخر) إذا اختلفا في شئ. عما ذكر لقيامه مقام مورثه لكن الوارث انما يحلف في النفي على نفي العلم كلا علم ان مورثا في نكح بالف انما نكح بمخمسائة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقدين على أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فانه يحلف على البيت مطلقا نعم مقتضى كلام جمع

مقدمين أن نحو الصغيرة حالة العقد تحلف على نفي العلم بتزويج ولها بالقدر المدعى به الزوج واستظهار لانها تحلف على نفي فعل غير ها وهو الولي ولم تصدق الحال ولم تستأذن واجرأ الاذرى في بجمرة بالغة عائلة لم تحضر وكل ذلك وجبه معنى لا نقلا (ثم بعد التحالف

بفسخ المهر) المسمى أى يفسخه كلاهما واحدهما

او الحاكم ينفذ باطنا أى ضمان الحق فقط لمصير به التحالف مجرولا ولا يفسخ التحالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد او على ما دعتة لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فانكرها) من اصلها ولم يدع تفويض (تحالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر وعمله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل او من غير نقد البلد او معينوا لو انقص من مهر المثل لتعاقب الفرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاها دون مهر المثل او من غير نقد البلد

عليه الزيادة عليه (فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه) (قوله نعم يبدأ بها بالزوج) أى مع انه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاها فسيأتى في قوله والاخر تسمية الخ

او الحاكم ينفذ باطنا أى ضمان الحق فقط لمصير به التحالف مجرولا ولا يفسخ التحالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد او على ما دعتة لان التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فانكرها) من اصلها ولم يدع تفويض (تحالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر وعمله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل او من غير نقد البلد او معينوا لو انقص من مهر المثل لتعاقب الفرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاها دون مهر المثل او من غير نقد البلد

عليه الزيادة عليه (فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه) (قوله نعم يبدأ بها بالزوج) أى مع انه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاها فسيأتى في قوله والاخر تسمية الخ

ويفرق بين جريبات
 الخلاف هنا لا في
 الاختلاف في قدر المسمى
 بانهما تم لما اتفقا على
 أصل التسمية واختلفا في
 قدرها كان كل مدعى
 ومدعى عليه حقيقة فجاء
 التحالف وهنا لما اختلفا
 في أصل التسمية أمكن
 أن يقال الأصل عدمها
 فقوى جانب منكرها
 فليصدق يمينه ويجب مهر
 المثل فلا معنى للتحالف
 (ولو ادعت نكاحا ومهر
 مثل لعدم جريان تسمية
 صحيحة فأنكر النكاح
 وأنكر المهر) بأن قال
 نكحتها ولا مهر لها على
 أي لكونه نفي في العقد (و
 سكت) عنه بأن قال نكحتها
 ولم يزد أي ولم يدع تفويضا
 ولا إخلاء النكاح عن ذكر
 المهر (فالأصح تكليفه
 البيان) مهر لأن النكاح
 يقتضيه (فان ذكر قدرها
 وزادت عليه) تحالفا) لأنه
 اختلاف في قدر المهر وقول
 غير واحد في قدر مهر المثل
 يحتاج لتأمل لانها تدعى
 وجوب مهر المثل ابتداء
 وهو ينكر ذلك ويدعى
 تسمية قدره فان أريد
 أن هذا قد ينشأ عنه
 الاختلاف في قدر مهر
 المثل بأن يدعى أن المسمى
 قدر مهر مثلها فتدعى عدم
 التسمية وأن مهر مثلها

أو معين) بالرفع (قوله هنا) أي في الاختلاف في ذكر التسمية بصورته (قوله لا في الاختلاف) الخ أي السابق
 في قول المتن اختلاف الخ (قوله أمكن أن يقال الخ) أي كما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالجزم عطف على
 يصدق (قوله فلا معنى للتحالف) أي على أحد الوجهين أ) سم (قوله لعدم جريبات) أي قول المتن فان
 ذكر في المتن لا لقوله ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر وإلى قول المتن ولو اختلف في التباين (قوله أي لكونه)
 أي المهر (قوله نفي في العقد) فيه أن هذا لا يرجع أن المهر ليس عليه بل يجب أنه عليه لأنه إذا نفي في العقد
 وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب زعمه
 زعمنا فاسدا أ) سم (قوله أي ولم يدع الخ) ظاهره أنه عطف على سكت كما هو صريح المغني (قوله ولم يدع
 تفويضا) لا يتألفه قوله قبله أي لكونه نفي الخ لأن نفيه في العقد ادعاء من التفويض لصدقه مع عدم إذن
 الرشيدة في نفيه على أن هذا أي قوله أي لكونه الخ بيان لمستند بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك
 تصريحه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن صرح بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو
 ما ذكره بقوله الآتي ولو ادعى أحدهما تفويضا الخ وإن صرح بأنه سعى مهر المثل فهو ما ذكره بقوله
 الآتي أو الآخر تسمية الخ ويبيح ما لو لم تصرح بشيء منهما بل اقتصر على دعوى مهر المثل أ) سم
 أقول ولا يبعد حينئذ تكليفها البيان فلا يرجع (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغي في دعواه الإخلاص وجوب
 مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها أ) سم (قوله يقتضيه) أي المهر (قوله وقول غير
 واحد) منهم شيخ الإسلام أي والمغني أ) هـ ع) (قوله في قدر مهر المثل) أي بدل قولنا في قدر المهر أ) سم
 (قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله ويدعى) أي بعد تكليفه بالبيان (قوله هنا) أي الاختلاف أ) هـ
 ع) (قوله بأن يدعى الخ) أو بأن يذكر في البيان مهر مثل انقص ما ذكرته (قوله وعلى كل) أي من
 كون ما في المتن اختلافا في قدر المهر أو في قدر مهر المثل (قوله فهذه) أي مسألة المتن (قوله غير مأمور) أي في

(قوله لا في الاختلاف) الخ أي السابق أول الفصل (قوله فلا معنى للتحالف) أي على أحد الوجهين (قوله في
 المتن فأنكر النكاح وأنكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعني الجلال المحلي بأن نفي في العقد أولم يذكر فيه
 صادق بنفي التسمية راسا أو بتسمية فاسدة لأن السالبة الكلية تصدق بنفي الموضوع وقوله بأن نفي في العقد
 راجع لقول المصنف فأنكر المهر وقوله أولم يذكر فيه راجع لقوله أو سكت عنه فهو لفو ونشر ممر تب فلا
 تكرار فيه مع قوله سابقا بل يخرج تسمية صحيحة إذا ذكر بيان مهر المثل وهنا بيان لأنكاره أو السكوت شرح
 م) (قوله أي لكونه نفي في العقد) فيه أن هذا لا يرجع أن المهر ليس عليه بل يجب أنه عليه لأنه إذا نفي في
 العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب
 زعمه زعمنا فاسدا (قوله ولم يدع تفويضا) يحرم بخره (قوله ولم يدع تفويضا) لا يتألفه قوله قبله أي لكونه نفي
 في العقد لأن نفيه في العقد ادعاء من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيدة في نفيه على أن هذا بيان لمستند
 بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك تصريحه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن
 صرح بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تفويضا والآخر أنه لم يذكر مهر
 أو صرح بأنه سعى مهر المثل فهو ما ذكره بقوله أو الآخر تسمية ويبيح ما لو لم تصرح بشيء منهما بل
 اقتصر على دعوى مهر المثل (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغي في دعواه الإخلاص وجوب مهر المثل لأنه
 مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مهر المثل) أي بدليل قولنا في قدر
 المهر (قوله ويدعى تسمية قدره) فان قلت من أين لم تدعى ذلك بل الكلام صادق وجوب كذا
 لا بطريق التسمية قلت له لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذي ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها
 على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صحيحة و مرجع النزاع إلى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على وجوبه
 وقد تقدم أن التحالف حينئذ أن القول له لأنه غارم فتعين تصوير المسئلة بما إذا ادعى تسمية قدره دون
 ما ذكرته لئلا يمتل (قوله غير مأمور) أي في قوله في أول الفصل وخرج بمسمى ما لو وجب مهر مثل الخ (قوله)

أكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل فلهذه غير ما مر أن القول له في قدر مهر المثل لانها تم اتفاقا على أنه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية

بمخلافه هنا (فان أصر منكرا) المهر (٤٢٠) أو سا كذا: (حلفت) بمن الرد أنه استحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) وعليه ولا يقبل قولها

ابتداء لأن النكاح قد يعقد بأقل متمول وفارقت ما قبلها بانهما ثم اختلفا في القدر ابتداء لأن انكاره التسمية ثم يقتضى لزوم مهر المثل ومدعاها أن يزيد وهذا أنكر المهر أصلا ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فكلف البيان وشرح بقوله ومهر مثل ما لو ادعت نكاحا يسمى قدر المهر أو لا فقال لا أدري أو سكت فانه لا يكلف بيانا على المعتد لأن المدعى به ما معلوم بل يخلف على نفي مداعته فان نكل حلفت وقضى لها وظاهر أن الوارث في هذه المسائل كالورث ولو ادعى أحدهما تفويضاً والآخر أنه لم يذكر مهر صدق الثاني كما يحناه أو والآخر تسمية فالأصل عدمهما فيحلف كل على نفي مدعى الآخر كما لو اختلفا في عقدين فاذا حلفت وجب لها مهر المثل نعم دعواها التفويض قبل الوطء لا تسمع إلا بالنسبة لطالب الفرض لا غير (ولو اختلف في قدره) أى المسمى (زوج وولى صغيرة أو مجنونة) ومثله الوكيل وقد ادعى زيادة على مهر المثل والزوج مهر المثل أو زوجة وولى صغير أو مجنون وقد أنكرت نقص الولى عن مهر مثل أو ولياها (تحالفا فى الأصح) لأن الولى مباشرته لا لمدق قائم

مخلافه هنا) يتأمل (قوله) وفارقت ما قبلها) أى قوله ولو ادعت تسمية وأنكرها تحالفا فى الأصح (قوله) أو سكت) بقى ما لو أنكر المهر فينبغى أن يكلف البيان أيضا أو التسمية فتقدم فى ولو ادعت الخ (قوله) على المعتد) اعتمده من فى الرضى أنه يكلف وأعرضه شارحه (قوله) بل يخلف) لعله ويجب مهر المثل (قوله) صدق الثاني) أى فيجب مهر المثل (قوله) أو والآخر تسمية) ظاهر مؤيد أن كانت قدر مهر المثل (قوله) نعم دعواها التفويض الخ) عبارة شرح الرضى نعم إن كانت مدعية التفويض وكانت دعواها قبل الدخول فظاهر أن دعواها لا تسمع لأنها لا تدعى على الزوج شيئا فى الحال غايته أن تطالب بالفرض اه وأعرض بأن هذا مسلم لولم تعارض دعواها بالتفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المتضمنة لتلك الدعوى أو جواب المهر أما حيث عارضها ما ذكر فالوجه عدم سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية مرجب لمهر المثل هو (قوله) أو ولياها) أى الزوجة والصغير أو المجنون (قوله) وقد ادعت الأولى) أى الزوجة ووليها فى الثانية أو ولياها زيادة عليه قد يقال لا فائدة لدعوى الزيادة لأن الولي الصغير أو المجنون لا تصح منه الزيادة (قوله) فلوكل) أى المولى (قوله) حلف) لم يبين أنه يخلف على البت أو على نفي العلم

مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلوكل قبل حلف (١) قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس فى نسخ الشرح التى بأدينا اما

وليه حلف دون الولي اما اذا اعترف الزوج زبادة على مهر المثل المتخالف بل وخذ بقوله بلا دين لئلا يردى الافتساخ الموجب لمثل المهر فتضع الزبادة عليها وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بالتخالف كذا قالوا وقال البلقي في التحفة في الاولى حلف الزوج رجاءن ينكح فيحلف الولي ويثبت مدعاها لاكثر من مدعى الزوج اه وهو متجه المعنى ومن ثم تبعه الزركشي وغيره وياتي ذلك في الثانية ايضا فيحلف فان نكح حلف الولي ويثبت مدعاها وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العالقة فهي التي تخلف ولا ينافي حلف الولي هنا فلو لم في الدعاوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاقه ولله وهذا لا يجوز النيابة فيه وما هنا في حلفه على ان عقده وقع كذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ختمنا قيل الوجه المفصل ثم بين ان يبشر السبب وان لا يرد (٤٣١) هذا الجمع او يرد بمنعه لانه مع مباشرته

السبب ان حلف على استحقاق المولى لم يعد والا افاد (تنبيه) قولنا او وليها هو ماصرحوا به وهو لا ينافي الا اذا كان الاصدقا من مال ولي الزوج وهو الاب والجد لانه حينئذ يجوز الزبادة فيه على مهر المثل اما من مال الزوج فولي لا يجوز له الزبادة على مهر المثل ووليها لا يجوز له النقص عنه فلا يتصور اختلافا في القدر وحينئذ فلا يتصور التخالف وانما لم يتعرضوا لهذا مع وضوحه لعلمه من كلامهم في غير هذا المحل (ولو قالت نكحتي يوم كذا بالف ويوم كذا بالف و) طالبت به بالافين فان ثبت العقدان باقراره او بينة او يمينها بعد نكوله (لومه القان) وان لم يتعرض لتخلل فرقة ولا لوطه لان العقد الثاني لا يكون الا بعد ارتفاع الاول ولان المسمى يجب بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم ينظر لاصل عدم الدخول

اما اذا اعترف الزوج بزيادة الخ او ادعى الولي مهر المثل او اكثر عبارة المغنى ولو ادعى الولي مهر المثل او اكثر ذكر الزوج اكثر من ذلك لم يتحالف الخ (قوله فلا تخالف) في التخالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل اه سمى لانهر بما ينكح الزوج فيحلف الولي فيثبت ما دعاه وقد يقال انما نظرنا لاحتمال حلفه دون نكوله لان درء المقاصد اقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ) اي الزوج (قوله لئلا يؤدي) اي التخالف (قوله فيجب مهر المثل) اي وان نقص الولي تخالف وانما لم يتحالف كالو ادعى الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية فاسدة فلا عبرة بدعواه اه مغنى (قوله وقال البلقي) عبارة المغنى ولكن لا بد من تحليفه على نفي الزيادة كما قاله البلقي راجاءن ينكح الخ (قوله في الاولى) وهي قوله اما اذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله فيحلف الولي) ولو نكح الولي انظر بلوغ الصبية كارجحه الامام وغيره فله المثل تخلف ومثل الصبية فها ذكر المجنونة اه مغنى (قوله وهو متجه المعنى) عبارة النهاية وهو ظاهر اه (قوله وياتي ذلك في الثانية) اي اذا ادعى الولي زبادة على مهر المثل (قوله البالغة العالقة) ظاهر كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد فيحلف السفينة ولعله غير مراد فيحلف الولي ام عرش (قوله وهذا) اي الحلف على استحقاق الغير (قوله المفصل) بكسر الصادو شداهاته للوجه وقوله نعم اي في الدعاوى (قوله بردها الجمع) خبر الوجه الخ (والا) اي بان حلف على ان عقده وقع كذا (قوله يمينها) اي قوله من صحة العقود في المغنى الا قوله ولم ينظر الى الماتن (قوله وان لم يتعرض لتخلل فرقة) فاذا تعرضت هل تحتاج الى بينة او لا الظاهر الاول اه يجزى (قوله ولان المسمى الخ) اعاءا عاد اللام ليفيد انه لعله لا الثانية كيان ما قبله لعله لا ولي (قوله عن دعواه) اي عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت (قوله في وجوده) اي الدخول (قوله فاصل البقاء) اي لما اوجبه العقدان من المهرين السكاملين اه عرش (قوله لان الاول) اي ما اوجبه العقدان من المسميين (قوله والثاني) اي عدم الدخول (قوله وحلفه) الاولى بحلفه (قوله دعواه عدمه) اي الوط (قوله ان ادعى الفرقا منه) اي الثاني والاول بمجرى عدم الوط لا يسقط الشطر في الثاني وانما يسقط في الاول اه معنى (قوله على نفي ما دعاه) اي من الثاني تجديد لفظ الخ (قوله خطب امرأة الخ) قال صاحب التذبيب في الفتاوى ولو خطب رجل لانه وتوافقا للعقد وقبل ان يعقدها هدى اليه شيئا ثم ماتت اب فيكون المبعوث مشتركا بين ورثة الممدي لانه انما هدى لاجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى اوراه سيد عمر (قوله نعم ارسل او دفع) هل المخطوبة مثل الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الثانية ام لا وقضية تعليل الرجوع الاتي انها مثله هنا واما كونها مثله فبما ياتي فيه توقف فليراجع ادق فيدرق بان الشارع لما جعل الامر والصمة بعد العقد فيه قصد بالا عطاء المقعدون المعاشرة فانها بعده يبدع بخلافهما فتصدق المعاشرة مع العقد لان المعاشرة المقصودة بالعقد بعده (قوله اليها)

(قوله فلا تخالف) في التخالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل

عملا بقرينة سكوتها عن دعواه الظاهر في وجوده وايضا فاصل البقاء قوي من اصل عدم الدخول لان الاول علم وجوده ثم شارك في ارتفاعه والاصل عدمه والثاني لم يعلم له مستندا لا مجرد الاحتمال فلم يدع مع ذلك عليه بهذا بحاجب عما استشكله البلقي واطال فيه (فان قال لم اطا فيها اوفى أحدهما صدق يمينه) لانه الاصل (وسقط الشطر في النكاحين) أو أحدهما لانه فائدة تصديقه وحلفه (و) انما تقبل دعواه عدمه في الثاني (ان) ادعى الفرقا منه فان (قال كان الثاني بتجديد لفظ لا عمد لم يقبل) لانه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوق اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصحة واحتمال كون الطلاق رجعا وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا فلم يلتفتوا اليه فان دفع مالا للبلقي هنا وله تحليفها على نفي ما دعاه لامكانه (فرع) خطب امرأة ثم ارسل او دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل

العقداى ولم يقصد التزعم ثم وقع الاعراض منه اومنه رجع بما وصله منه كما افاده كلام البغوى واعتمده الاذرى ونقله الزركشى وغيره عن
الرافعى اى اقتضاء يقرب من الصريح وبعبارة قواعد خطب امرأة لاجابته لخل اليهم هدية ثم لم يتكبحا رجعا بمسافة اليها لانه سافه بناء على
انكاحه ولم يحصل ذكره الرافعى في الصداق رجعي من ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين اى وقيل بان لا عجب لان ابن رزين ذكره صريحا
والرافعى اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا (٤٢٣) فرق بين كون المبدى من جنس الصداق او من غير جنسه انتهت لمصلحة وبواقفه قول الروضة

اولا اهلها (قوله) ثم وقع الاعراض الظاهر مما مر آتفا وما ياتي ان الموت كالاعراض فيرجع الوارث (قوله)
ثم لم يتكبحا) شامل للملم يتكبحه الاعراض منها او من احدهما او موت لها ولا وحدها فيرجع الوارث
كذا في بعض المواضع المتعبرة وهو ظاهر (قوله) اى وقيل بان الى قوله ثم قال من كلام الشارع رد لقول
الزركشى وعجب الخ وللإشارة الى هذا زاد لفظه اى والا فلا موقع لها هنا (قوله) ثم قال الى الزركشى في
قواعده (قوله) انتهت اى عبارة الزركشى (قوله) وبواقفه الخ اى ما مر عن البغوى (قوله) ولم يدع لزوجه
الخ وتسمع دعوى دفع صداق لولى محجورة لا لولى رشيدة ولو بكر الا لا ادعى اذنها لطلاقها ومغنى
(قوله) صدق يمينه) كذا في النهاية والمعنى وزاد الاول وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق اى عبارة
السيد عمر سواء كان من جنس الصداق وغيره فاذا حلف فان كان من جنس الصداق وقع عنه والا فان رضيا
ببيعه بالصداق فذلك والا استرده وادى الصداق فان كان تالفه البذل وقد يتفانصا ولو لم يكن من جنس
الصداق فادعى المصلحة عليه صدقت يمينه اى انوار اى سيد عمر (قوله) من الصورتين اى صورة
المخطوب وبصورة الزوجة اى سم (قوله) صدق المدفوع اليه) كذا في النهاية والمعنى (قوله) واما الثانية)
عطف على واما الاولى والمراد بالدين هنا الصداق اى كرى (قوله) ولا ينفى ذلك اى قول الروضة ولم يبعث
الخ (قوله) وذلك اى عدم التناثا (قوله) وقال جللته اى ثم اختلفا بعد الدفع وقال الخ اى كرى (قوله)
ولو طلق اى متلافي مستثناة اى مسئلة المخطوبة بعد العقد اى ولو قبل الوطء (قوله) لم يرجع) ولا ينفى
الورع (قوله) لانه انما اعطى الخ) (فروع) ولو اختلفا في عين المتكوبة صدق كل منهما ما فاقاه يمينه
اى ولا نكاح ولو قال لمرأتين تزوجتكما بالف فقلت احدهما بل لا نفق بالف تحالفا واما الاخرى
فالقول قولها في نكاح ولو اصدقها جارية ثم وطئها عالما بحال قبل الدخول لم يعد كشبه اختلاف العلماء
في انها هل تملك قبل الدخول جميع الصداق او نصفه فقط او بعده حدود لا يقبل دعوى جعل ملك الجارية
بالدخول الا من قريب عهد بالاسلام او بمن نشأ ببادية بعيدة من العلماء مغنى ونهاية
ه (فصل في وليمة العرس) ه (قوله) في وليمة العرس الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) وليمة العرس) يضم
الدين مع ضم الزاد واسماها نهاية معنى (قوله) من الولم) عبارة المعنى واشتقاقها قال الازهرى من الولم
وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان اه (قوله) وهو الاجتماع) اى لغة وقوله هو اى شرعا اه عش
(قوله) واو غيره) يشمل المعمول للحرز وبه صرح ابن المقرئ اه عش وكذا صرح به المغنى وسيأتى ايضا
في قول الشارع ثم رابت شيخنا الخ (قوله) الى المتن وليمة العرس ستة في فتاوى الحافظ السيوطى في باب الوليمة
انه وقع السؤال عن عمل المولد النبوى في شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محجود او مذموم
وهل يثاب فاعله ولا قال والجواب ان اصل عمل المولد النبوى هو اجتماع الناس وقرائة ما تبس من القرآن
ورواية الاخبار الواردة في مبدأ أمر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع في مولده من الآيات ثم يمدحهم سمحاط
يا كآرته ويصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم
قدر النبي ﷺ واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل

لودفع لزوجه ما لاوزعم
انه صداق فقلت بل هدية
فان اختلفا في كيفية لفظه
أو قصده صدق يمينه اه
وذلك لان في كل من
الصورتين قرينة ظاهرة
على صدقه اما الاولى فلان
قرينة سبق الخطبة تغلب على
الظن انه انما بعث او دفع
اليها لتتم تلك الخطبة ولم
تم وهذا يفرق بين هذه
وقول الروضة ايضا لوبعث
لغير دائته شيئا وزعم انه
بعض وقال المدفوع اليه بل
هدية صدق المدفوع اليه اه
اى لانه لا قرينة هنا تصدق
الدافع بل المدفوع اليه لان
الغالب في الدفع والارسال
لغير الدائن من غير ذكر
عوض انه تبرع واما الثانية
فقرينة وجود الدين مع
غلبة قصد راء الزمة تؤكد
صدق الدافع ولا ينفى
ذلك قول الروضة لو اختلف
المضطر والمالك فقال
اطعتمك بعض فقال بل
مجانا صدق المالك اه وذلك
حلالا للناس على هذه المكربة
العظيمة ولان الضرورات
يغفر فيها ما لا يغفر في
غيرها هذا ما يتجه في الجمع

بين هذه المسائل فتأمل ولا تنتر بمن اشار للجمع بالفرق بين الدفع والارسال لانه لا وجه له كما هو واضح ولودفع
لمخطوبه بمقال جلدته من الصداق الذي سيجب بالعقد او من العكس الى سيجب بالعقد والمكبن وقالت بل هدية فالتى يتجه تصديقها
لازمنة ما على صدقة في عهد، ولو طلق في مسألتنا ابد العقد لم يرجع بشئ كما رجعه الاذرى خلا للابغوى لانه انما اعطى لاجل العقد وقد
وج (فصل في وليمة العرس) من الولم هو الاجتماع روى اى الوليمة تام لكل دعوة وطعام تتخذ لحادث سرور او غيره (وليمة العرس)

قبل لا حاجة اليه لانها حيث اطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الامعية اه ويرد بان (٤٣٣) غفلة عن تقييدها كذلك في الحديث

الآتي على ان هذا قول
لبعض اهل اللغة وقال
آخرون تشمل الكل لكن
الاشهر اطلاقها اذا اريد
ها وليمة العرس وتقييدها
اذا اريد ما غيره وعلقه فلم
يكتف بالحدث باطلاقها
نظرا لشمولها للكل فيحصل
الايهام واطلقت في الحديث
الآتي ايضا نظر الاشهر
المذكور فكل من الاطلاق
والتفديد سائق خلافا لمن
وه فيه فان قلت شمولها
للوضيعة الذي دل عليه ما
ذكر عن الآخرين ينافي
قول الروضة عن الشافعي
والاصحاب تقع في كل دعوة
تتخذ لسرور حادث قلت
لامنافاة لان هذا اطلاق
فقهبي من بعض اطلاقها
والكلام انما هو في الاطلاق
القوي عند او شك
القويين وهو يشمل الكل
وعبارة القاموس والوليمة
طعام العرس او كل طعام
صنع لدعوة وغيرها ثم
رايت شيئا اعتمد في شرح
الروض مخالفا لشرح
البهجة ان الوضيعة من
الولائم وان التعبير بالسرور
لغالب (سنة) بعد عقد
النكاح الصحيح للزوج
الرشد ولولي غير ابه او
جده من مال نفسه كما ياتي
فلو علمها غيرها كما ياتي
الزوجة اوهى عنه فالذي
يتجه ان الزوج ان اذن
تأدت السنة عنه فتجب

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد النبوي اعيان العلماء الصوفية وان الحافظ
بالخطاب بن دحية صنف له مجلدا في المولد النبوي سماه التزيير في مولد البشير النذير ثم ذكر انه سئل شيخ
الاسلام حافظ المصري ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل عمل المولد بدعة لم ينقل عن
احد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولسببها ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فن تحرى في
عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا لقال وقد ظهر في تحريجها على اصل ثابت وهو ما ثبت
في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم فقالوا
هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى موسى ففتح نضوه مشكر الله تعالى فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما
من به في يوم معين من اسداء نعمة او دفع نقمة وبعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل
بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة واية نعمة اعظم من النعمة بمرور هذا النبي نبي الرحمة
في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطاق بقصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ
ذلك لا يبالي بعمل المولد في أي يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة وفيه ما له هذا ما يتعلق
باصل عملها اما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة
والاطعام والصدقة واقتداء من المدايح النبوية الزهيدة المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للآخرة
واما ما يتبع ذلك من السماع والموسيقى وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك مباحا حيث يتعين للسرور
بذلك اليوم لا بأس بالخافه بهو مهما كان حراما لو مكروها لم يمنع وكذا ما كان خلاف الاول اه ثم ذكر ان
الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمى بورد الصادق في مولد الهادي قد صرح ان باهبط يخفف عنه
عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاعتاقه ثوبية سرورا بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد
اذا كان هذا كافرا جاهل ذمه هـ وتبت بداه في الجحيم خلدا
اذا في يوم الاثنين دائما هـ يخفف عنه السرور باحدا
فالظن بالبعد الذي كان عمره هـ باحد مسرور او مات وحدا

انتهى اه وقد اطل في ايضاح الاحتجاج لسكون المولد محمدا مثابا عليه بشرطه مع ايضاح الرذيل من
خالف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفا سماه حسن المقصد في عمل المولد فخر الله تعالى ما هو
اهله وكر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافي كون عمل المولد بدعة كونه
محمودا مثابا عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) اي العرس (قوله ويراد الخ) وقد يقال مراد القائل الاطلاق
في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الآتي) اي ثانيا (قوله على ان هذا) اي الاختصاص اه
كردي (قوله وتقيدها الخ) ويقال وليمة ختان وغيرها (قوله وعليه) اي الاشارة كردي (قوله فيحصل
الايهام) اي ايهام مع انصرافهم عند الاطلاق لوليمة العرس كما هو الفرض سم ولك ان تقول الایهام باق
مع هذا الفرض لانه عبارة ان يوقع في الوهم شيئا ولو على سبيل المرجوحة اه سيدمر (قوله في الحديث
الآتي) اي ولا (قوله لان هذا) اي ماني الروضة (قوله من بعض الخ) اعل الاولى من جملة اطلاقها (قوله
وهو) اي الاطلاق القوي (قوله اعتمد في شرح الروض) واعتمده المغني ايضا (قوله ان الوضيعة الخ) اي
شرعا (قوله للزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) اي الزوج ووليه (قوله كاتي الزوجة
الخ) الاولى كالزوجة وابيه (قوله عنه) اي الزوج والابا متعلق بعملها (قوله ولو امرأة الخ) غاية في السيد
(مؤكدة) نعم لقول المتن سنة ثم هذا الى المنى في النهاية والمغني الا قوله فلتجلب الاجابة الى والفضل

ولو مقيدة وقد يقال مراد هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانه غفلة عن تقييدها كذلك في
الحديث الآتي) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل الایهام) اي ايهام مع انصرافهم عند الاطلاق
لوليمة العرس كما هو الفرض (قوله للزوج) خرجت الزوج وقوله امرأة غاية للسيد

الاجابة اليها وان لم ياذن فلا خلافا لمن اطلق حصوها ويظهر نيتها السيد عبد ولو امرأة اذن له في نكاح فتكح مؤكدة

(قوله من سائر الولايم) وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبرة ذى بنتا

وضميمة موت ثم اعذار خاتن عقيقة سفر والمادب للشنا

اه ابن المتري وقوله تقية، فرأى للقدام، من سفره وقوله والمادبى يقال لها مادية بسكون الهزة

وضم الدال اذا لم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى زاد المثنى على نحو

والشدخى الاملاك فقد كملت تسعا وثلث الذى يدر به فاعتمدى

واحمل الناظم عاشر اوهو الحذف اوهو ما يصنع لحفظ القرآن وختم كتاب (قوله المشهورة) قال لا ذرى

رحمه الله تعالى ان محل تدب ولبية الختان في حق الذكور دون الاناث لا يخفى ويستحب من اظهار ذلك

الوجه استحبابه فيما يبين خاصة واطلاقه وانما لا يقدوم من السفر وظاهر ان عمله في السفر الطويل قضاء

العرف به اما من غاب يوما او اياما يسيرة الى بعض النواحي القريبة كالحاضر نيا، ومثني اه (ويدخل وقتها

بالعقد) قضيتها ان ما يقع من الدعوة قبل العقد فعمل الواجبة بعده لا يجب فيه الاجابة الا يكون الدعوة قبل دخول

وقتها واظهار الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فبى الفعل ما تمحصل به السنة وعليه قمار ادق وله الاقوي ونجب

الاجابة الخ ان الاجابة يجب لها حيث كانت تفعل بعد الدعا دعا عرس (قوله ولا يطول الزمن الخ) ظاهر انه اذا

(قوله ولا يطول الزمن فيما يظهر) ظاهر انه اذا داو في اخر الباب، من الدهرى ما به (تتمه) لم يضر

النفقة بها، ولت وليمة العرس والده واب انها به الدت ول قال الشيخ وهى جائزة قبله وبعده وقتها، وسع من حين

الابتداء صرح به البغوى واظهار انها به لرفق بكبر سبعة اذ لا يجب ثلاثا به ذلك تكون قضاء انتهى

وقوله واظهار الخ ايش، كلام السبكي كما به راجعة، فائدة في ذنارى الحائظ السوطى في باب الواجبة

سئل عن عمل المولد النبوى في شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود ومذموم وهل يثاب

فعله ولا قال والجواب عندي ان اصل عمل المولد الذى واجتماع الناس وقراءة ما يترسم من القرآن ورواية

الاخبار الواردة في هذا امر النبى صلى الله عليه وسلم وما وقع في ولده من الايات ثم يمدح سمطا ياكلونه

وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها بما فيه من تعظيم قدر النبي صلى

الله عليه وسلم واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من أحدث فعل ذلك الملك المظفر

صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ اب الخطاب بن دحية صنف

له مجلد في المولد النبوى سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم حكى ان الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي

السكندري المشهور بالفا كراهى من متأخري المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة وان في ذلك

كتبا باسماء الموزن في الكلام على عمل المولد ثم سرده برمته ثم نقده احسن نقد ورد به بلزوم نقده من حافظ

امام ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما فيه اصل

عمل المولد بدعة لم ينقل عن احده من السلف الصالحين من القرون الثلاثة ولكن بما في ذلك قد اشتملت على محاسن

وحدها فمن تحرى في عملها التحسين وتجنب صدها كان بدعة حسنة، ومن لا لاقال ونظرتى تخرجها على اصل

ثابت وهو ما ثبت في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء

فسالهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه شكر الله تعالى فيستفاد من فعل

الشكر لله على ما نبت به في يوم معين من اسداء نعمة ودفع نقمة ويعد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة

والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وراى نعمة اعظم من النعمة بربوز

هذا النبي الذي هو نبي الرحمة في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في

يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد في اي يوم من الشهر بل توسع قوم فقلوا الى يوم من السنة

وفيما فيه هذا ما ثبت في اصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهمه الشكر لله تعالى من نحو

ما تقدم ذكره من التلاوة والاطعام والصدقة وانشاد شئ من المدايح النبوية والزهادة المحركة للقلوب الى

وصوب جمع انه قول وهو القياس لان مع مثبتة زيادة علم (واجبة) عيناً للخبر المتفق عليه أو لم ولو بشاة وحمله على الذنب لخبر هل علي غير ما لي الزكاة قال لا الا ان تطوع وخبر ليس في المال حق سوى الزكاة وما صححنا ولا هنا (٤٣٥) لو وجبت لوجبت الشاقول قائل به

وقوله اقل الولية للمتمكن شاقول الخبر مرادها اقل الكمال في جهل اصل السنة بأي شيء أعلمه ولو موسر الخبر الصحيح عن أنس ما ولو لم رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما ولم على زينب أو لم بشاة وصرح الجرجاني

أبداء في الدميري والظاهر أنها تنهى هذه الزفاف للبكر سبعاً للثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون نضاماً سم وسيد عمر (قوله وصوب) إلى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله) وهما صحيحان فنديقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما سم (قوله ولا هنا) الخ تعطف على خبر هل علي الخ (قوله ولا هنا) لو وجبت الخ هذا الخ يتأني مع قطع النظر عما مر به الحديث من ان المراد به ان الكمال اه رشيدى (قوله) وقوله ما انزل الولية الخ عبارة عن الآية والنهي اقامها للمتمكن شاقول كثير ما قد روي عليه قال النشائي وازاد ان الكمال شاة لقول التنبيه و بأي شيء أو لم من الطعام جازو ويشعل الماكول والمثروب الذي يعمل في حلاله قد من سكر وغيره (قوله) ويؤخذ منه أي ما صرح به الجرجاني (قوله) وببحث الاذرع الخ اعتمدته النهاية (قوله) انها لو اتحدت الخ خرج به ما لو تعددت تسابعها الا بد من تعدد ما عر ش (قوله) وأصدها عن الخ أو لم يقصد ذلك أي بان اطلاق استحباب التعدد كذا ذكره بعض المتأخرين اهـ (قوله) وفيه نظر الخ هذا مردود لظهور الفرق بانها جاءت فداً للفرس بخلاف هذا اهـ (قوله) والذي يجهل الخ وقال الذي عبارة لو نكح أربعاً لم استحباب لكل واحد أو يكفي واحدة عن الجميع ويصل بين العقد لو اودع وقال الزركشي فيه نظر انتهى والوجه الاول كقوله خير اهـ (قوله) انها كالعقبة) تفرق بان انزل ما يجزى عن العقيقة شاة لا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ما يفسد في قوله لا أن يؤيد التسوية الخ فتأمل اهـ سم (قوله) هو طاقاً أي قصد ما عر من أو لا (قوله) وهو بعيد) اضرب راجع قوله لم يكن الخ اهـ سم (قوله) انزلها أي حكمه لولية (قوله) من ذلك أي من التدبيرة أو ما عر ردة الجرجاني

منه انه يسن هنا في المذبح ما يسن في العقيقة ويبحث الاذرع انها لو اتحدت وتعددت الزوجات وأصدها عنهن كفت وفيه نظر والذي يتجهنا كالعقيقة فتعدد بتعدد مطلقاً فان قلت هل يمكن الفرق بان العقيقة فداء عن النفس فتعددت بعددها بخلاف الولية قلت يمكن ان لم يكن في الولية نحو ذلك وهو بعيد والظاهر ان سرها رجاء صلاح الزوجة بتركها فكانت كالفداء عنها لتعدد بعددها يؤيد التسوية ما تقرر عن الجرجاني ويؤخذ من ذلك انه يندب لها المذبح يوم الزوج

فعل الخير والعمل للاخرة وأما ما يتبع ذلك من الدجاج والاربع وغير ذلك فينبى أن يقال ما ذكرنا ذلك مما صححنا يتبعين السرور بذلك اليوم لا بأس بالحائنه به وما كان حرماً أو مكره وهما يتبع وكذا ما كان خلاف الاول اهـ ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادي في فوئله اهادى قد صرح ان بالهيب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثني لا عناته قوية سروراً ببلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد: اذا كان هذا كافراً جده هـ هـ وتبت يده في الجحيم علدا أتى انه في يوم الاثنين دائماً يخفف عنه السرور لاحدا فإ الظن بالبعد الذي كان عمره هـ باحد مسروراً ومات واحدا

انتهى وقد أطال في ايضاح الاحتجاج بسكون المولد لمحموداً ما بآبائه بشرطه مع ايضاح الودعي من مخاف في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله أو فداً ما حسن المقصد في عمل المولد اجزاء الله تعالى ما واده وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدة الى الاحكام كما سعى لا ينافي كون عمل المولد بدة كون محمداً مثاباً به (قوله) وهما صحيحان فنديقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى (قوله) ولا هنا ولو وجبت الشاة فان قلت كيف يصح هذه الملازمة مع ان قوله في الحديث ولو بشاة صريح في ان المألوب اهم من الشاة قلت لان المبالغة بالشاة تقتضي انها اقل ما يجزى بالمألوب استكان انل ما يجزى ولو وجبت لكان اقل الواجب شاقول هو المراد من هذه العبارة مع انه لا انال يوجبها فليأمل فانه قد يقع الاقتضاء المذكور الا ترى انه قال في الحديث النفس ولو خاتمان حديد مع اجزاء ما دونه في الصداق الا ان يقال لا اقتضاء المذكور ظاهر المبالغة فيعمل به الا ما عارض ولم يوجد ما وجد هناك فليأمل (قوله) فيحصل اصل السنة الخ فظاهر ان الامر كذلك في سائر الوليات المبالغة عن العقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم من بابها (قوله) بأي شيء أعلمه أي ولو مشروباً كالبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر (قوله) والذي يتجهنا كالعقيقة) قد يفرق بان اقل ما يجزى عن العقيقة شاة لا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا مما يقدح في قوله الآن ويؤيد التسوية الخ فتأمل (قوله) وهو بعيد) الضمير ارجع لقوله لم يكن

(٥٤) - شرواني وابن قاسم - سابع) ان تولم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يندب لمولود ترك لوليه العقيقة عنه ان يقع عن نفسه بعد بلوغه وهو محتمل الا ان يفرق بان الولد هو المقصود بالعقيقة فلم تفت ببلوغه بل تأكدت والزوجة ليست هي المقصودة بالولية

وسكتوا عن نفسها للتسرى وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صفة في أنها زوجة أو شربة إنهم كانوا بالقولها للسرية
والاجزمو بابانها زوجة وعليه فلا فرق (٤٣٦) فيها بين ذات الخطر وغيره لأن القصد بهما ما مر وهو لا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصلاح أن الأفضل فعلها
ليلا لأنها في مقابلة نعمة
ليلية ولقولها تعالى فإذا
طعمتم فانتشروا وكان ذلك
ليلا هو متجانس ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم فعلها
ليلا (والاجابة اليها) بناء على
إنها سنة (فرض عين) الخبر
مسلم شرط الطعام طعام الوليمة
تدعى إليها الاغتياؤ وترك
الفقرام من لم يجب الدعوة
أي بفتح الدال وقول قطرب
بضمها غلطوه فيه كذا قاله
جمع وبنائه قول القماموس
وتضمن إلا أن يجاب بأن
سبب التغليب أن قطربا
يوجب الضم فقد عصى
الله ورسوله والمراد وليمة
العرس لأنها المصروفة
عندهم وللخبر الصحيح إذا
دعى أحدكم إلى وليمة عرس
فليجب ولا تجب اجابة لغير
وليمة عرس ومنه وليمة
التسرى كما هو ظاهر وقيل
تجب واختاره السبكي
لاخبار فيه (وقيل) فرض
(كفاية) ويصح الرفع لأن
القصد اظهار الحلال عن
السفاح وهو حاصل بحضور
البعض ويرد بفرض تسليم
ما علل به بأنه يؤدي إلى
التواكل (وقيل سنة) لأنه
تمليك مال فلم تجب ويرد أن
الاكل سنة لا واجب اما على
إنها واجبة فتجب الاجابة
اليها قطعا أي بالشرط

(قوله وسكتوا) أي قوله وعليه فلا فرق في المعنى وإلى قول المتن وإنما تجب في النهاية (قوله للتسرى)
سيأتي أنه يعتبر في التسرى الإزالة والحجب وينبغي أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعبر في طلب الوليمة بمجرد
الاعداد للوطو لا يبعد دخول وقت وليمة التسرى بقصد الاعداد المذكور فإن عقد التملك أو تأخر عنه
وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستمرار كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء لم يحو حيز
سموع (قوله والاجزمو الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطو بينهما عندهم فلا يدل على
الفهم إياها فاقام له اسم (قوله فيها) أي السرية (قوله بين ذات الخطر) أي الشرف (قوله ما مر) أي في
قوله والظاهر أن سر الخا هو رشيدى (قوله أن الأفضل الخ) جرى عليه فتح المعين (قوله) وكان ذلك) أي
سبب نزوله (قوله أن ثبت الخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلا به صلى الله تعالى عليه وسلم
فعلها كذلك أعش (قول المتن) (الاجابة اليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسرى فلا يجب الاجابة
اليها مر اسم وفيه قول الشارح الآتي ومنه وليمة التسرى الخ (قوله اليها) أي الوليمة (قوله بناء
على أنها) أي قول المتن قبل في المعنى الا قوله ومنه إلى وقيل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال أي نهاية (قوله)
وللخبر الخ عطف على لأنها الخ (قوله ومنه) أي من الغير أي رشيدى (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة
عرس أي سم (قوله لاخبار فيه) ففي مسلم من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب وفي أبي داود إذا دعا أحدكم
إخاء فليجب عرسا كان أو غيره وقضيتهما وجوب الاجابة في سائر الروايات أي معنى (قوله بأنه) يؤدي إلى
التواكل (قد يقال يكفي في دفع ذلك التمين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة وهذا
لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل هذا الرد ليس بذلك سم وسيد عمر (قوله لأنه تمليك) كذا في أصله رحمه الله
والأنسب تمليك بلاياء أي سيد عمر (قوله اما على أنها الخ) يحترز قوله بناء على أنها سنة (قوله فتجب الاجابة
الخ) وجوب عين أو كفاية على الوجهين مع (قوله على الصحيح) أي المتن في النهاية الا قوله أي إلى الال أو قال
قوله كقطر ورهالي وأن يكون مسلما (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة علينا كما علم مما رأى وكفاية على
مقابلة هو رشيدى (قوله على مقابلة) فيه أنه شامل لفرض الكفاية وبعبارة المحلى والمعنى وإنما تجب الاجابة
أو تسن كما تقدم إمسالة عن الاشكال (قوله) أو عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى أن شروط وجوب
الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى إنما تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك
فاسد سم حج أه عش (قوله) وعند فقد الخ عطف على قوله على مقابلة (قوله أن يخصه) أي التي في المعنى
ما هو افقه (قوله أن يخصه الخ) الظاهر ولو بنحوه ليجوز كل منكم بجماعة (قوله) ولو بكتابة الخ قوله مع ثقة

الخ (قوله للتسرى) سيأتي أنه يعتبر في التسرى الإزالة والحجب وينبغي أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعبر في طلب
الوليمة بمجرد اعداد للوطو لا يبعد دخول وقت وليمة التسرى بقصد الاعداد المذكور فإن عقد التملك
أو تأخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستمرار كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وإن امتنع الوطء
لم يحو حيز (قوله والاجزمو الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطو بينهما عندهم فلا
يدل على الفهم إياها فاقام له اسم (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس أقول هذا بعينه ذكره الشارح
بعد فتخرج وليمة التسرى فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبل ذكر
بعض أفراد العام بحكمه وهو لا يخص إلا أن يقال التخصيص بمفهوم إذا الخ وبمفهوم التقيد بعرس
(قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بأنه) يؤدي إلى التواكل (قد يقال يكفي في دفع ذلك التمين
على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل هذا الرد ليس
بذلك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين هذا الوجوب عين أو كفاية (قوله) أو عند فقد بعض شروط
الوجوب) لا يخفى أن شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى إنما

الائنة كما اقتضته عبارة الروضة (وإنما تجب) (الاجابة على الصحيح) (أو تسن) على مقابلة أو عند فقد بعض
شروط الوجوب إن بقي الالائم (بشرطان) بخمسة بدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع نية أو بمن لم يحجب عليه الكذب جازمة

لأن فتح بابها وقال ليحضر من شأى إلا أن دعاه بخصمه مع ذلك فيها يظهر لاسم إن كان قوله ذلك لعدركان قصد به استيعاب نحو الفقراء ثم وافهم قوله وقال إن مجرد فتح الباب لا اثر له وقال له احضر إن شئت إلا أن تظهر القرينة على أنه إنما قاله ناديا ولقطعاً مع ظهور رغبته في حضوره كظهوره فإن شئت أن تجملني فإن فيه طلب الحضور والاحتياج اليه للتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة فيه وأما اعتراض غيره له بأنه كما قال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعد لان ظاهر هذه بالاستفتاء (٤٣٧) عن حضوره ومن ثم اتجه انه لو ظهرت

قرينة التاديب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الا ترى وان يدعوه كما اخذه منه غير واحد وان يكون مسلماً فلا تجب اجابة ذمى بل تسن إن رضى إسلامه او كان نحو قريب او جار وسياتي في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذمها لاجابة مسلم وان لا يكون في مال الداعي شبهة اى قوة بان يعلم ان في ماله حراما ولا يعلم عينه وإن لم يكن أكثر ماله حراماً فيها يظهر خلافاً لما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد بذلك لكن يؤيده انه لا تكره معاملته ولا اكلمه إلا حينئذ ويجب بانه يحتاط للوجوب بما لا يحتاط للكره وقيد بقوة لانه لا يوجد الان مال ينفك عن شبهة وان لا تدعوه امرأة اجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له انش تحتسماً او لها واذن زوج المروجة وسن لها الولية ولا لم تجب الاجابة وإن لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة والريبة ومن

أى الدعوة (قوله لان فتح الخ) عطف على أن يخصه الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح بابها (قوله وقال الخ) وهو مقول قوله ثم وافهم (قوله وقال الخ) مجرد الخ (قوله وقال الخ) عطف على قوله وقال ليحضر الخ (قوله كظهورها) عبارة النهاية ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت أن تجملني لزمته الاجابة اه وحاصله ان في صورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنها في الثانية بمجرد الصيغة وهذا مخالف لما قرره الشارح اه سيدعمر (قوله فان فيه طلب الحضور) فيه انه قد يكون ذكر التجمل للتجمل معه في الخطاب اه سمى فلا يكتفى بل لا بد من ظهور قرينة على انه إنما قاله تاديباً الخ (قوله بلزوم الاجابة فيه) أى في احضران شئت أن تجملني (قوله بانه) أى احضران شئت أن تجملني (قوله لان ظاهر هذه) اى صيغة ان شئت أن تحضر فاحضر (قوله كالاولى) اى احضران شئت وقال الكردى وهى ان شئت أن تجملني اه (قوله هذا الشرط) اى ان يخصه بدعوة كرى (قوله وان يكون الخ) اى الداعي وهو عطف على قوله ان يخصه الخ (قوله ولا يلزم ذمها الخ) اى مطلقاً سواء كان بينهما وبين الداعي قرابة او صداقة ام لا اه ع (قوله اجابة مسلم) مفهوماً وجوب اجابة ذمى اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المغنى ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشى لا تجب الاجابة في زمانها وانما هو لا بد من ان يغلب على الظن ان في مال الداعي شبهة اه (قوله بذلك) اى يكون أكثر ماله حراماً (قوله يؤيده) اى التقييد بذلك (قوله الاحتياط) اى حين اذ كان أكثر ماله حراماً (قوله بان يحتاط للوجوب) اى لسقوط الوجوب (قوله واذن زوج الخ) اى في الولية بقرينة ما بعده اه رشيدى (قوله وسن لها الخ) بتأمل صورة سنهالها فان الكلام في شرط الوجوب وهو خاص بولمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما ياتي في كلام الشارح لانه انماصور به مجرد كون الوليمة من المرأة ولا يقتضى السن الا ان يقال ما يمكن تصوره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الاجابة لسائر الاولائم وانها فملت عن الزوج لا عساره او امتناعه من الفعل على ما ياتي اه ع ش اقول ما هنا يفيد اعتماد الاخلاص السابق في قوله يؤخذ من ذلك انه يتدب لها اذ لم يولم الزوج ان تولمى الخ ((قوله والا)) نفي لما بعد الا فى قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا حيث يشكّل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع واذ لم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله كذلك) اى كدعوتها لرجل واحد في التفصيل المذكور (قوله اتحاد الرجل) اى انفراد (قوله بان لا يكون) اى لا يوجد (قوله ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله في هذا الشرط) يعنى المذكور في كلام المصنف او لا اه رشيدى وقوله ما يعلم منه الخ وهو قوله كقلة ما عنده الخ (قوله قد يتحد) اى المدعو وقوله عنده اى الداعي (قوله ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصور ان الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك اه ع ش اقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المار فاذنى يتجه ان

آسن عند عقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التجمل معه للتجمل في الخطاب (قوله ولا يلزم ذمها لاجابة مسلم) مفهوماً وجوب اجابة ذمى (قوله والا) نفي لما بعد الا فى قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا حيث يشكّل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وان لم ياذن الزوج وهو محل نظر

ثم لو كان كسفيان وهى كراية وجبت الاجابة ويظهر ان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم ادنى فتنة اوردية كما لم يأتى اخر العدد ويتصور اتحاد الرجل مع اشراط عزم الدعة بان لا يكون ولا يعرف ثم غيره بل يأتى في هذا الشرط ما يعلم منه انه قد يتحد اقله ما عنده من ضرر وليلة المرأة ان تولمى الرجل باذنه كذا قيل وفيه نظر فان الذى يظهر حينئذ ان العبرة بدعوتها لا بدعوتها لان الولية صارت ما باذنه لها المنقضى لتقدير دخول ذلك في ملكه نظراً لإخراج الفطرة عن الغير باذنه

وحيث ثبتت عين براد في الذم وبرأه اذن لها في الدعوة ايضا وان لا يعذر عن خص في الجماعة عامر كفي البيان وغيره اذ توفى الاذرع في
إطلاعه وان لا يكون الداعي فاسقا او (٤٢٨) شرير طالبا للباطة والفخر كافي الاحياء به يعلم اتجاهه قول الاذرع على كل من جازجهره لا تجب

إجابته وان لا يدعى قبل
وتجب الاجابة اذ الذي يظهر
ان الدعوة التي لا تجب اجابتها
كالعدم بل يجب الاسبق
فان جاءها اجاب الاقرب
رحمها فدان استوب افرع
وظاهر قوله اجاب الاقرب
وقوله افرع وجوب ذلك
عليه وفيه ما فيه ولو قيل انه
مندوب للتعارض المسقط
لوجوب لم يبعد وان يكون
الداعي مطلقا التصرف فلا
يجب غيره واذن له وليه
لعيصانه بذلك نعم ان اذن
لبعد في ان يولم كان كالحجر
لكن ان اذن له في الدعوة
ايضا فيها يظهر نظير مامر
انما لو اتخذها الولي من
مال نفسه وهو اب اوجد
وجب الحضور كما عتبه
الاذرع وان يكون المدعو
حر او سفيها والعبد باذن
سيده أو مكانا لم يضر
حضره بكتبه او اذن سيده
او مبعضا في ثوبته وغير
قاضي اي في محل ولايته
لكن يسن له مالم يخصها
بعض الناس الا ان كان
يخصم قبل الولاية فلا
باس باستمراره على ذلك
قال المساوردي والروائي
والاولى في زماننا ان
لا يجيب احدا لحبث
النبات والحق به الاذرع
كل ذي ولاية عامة في محل
ولايته وبحث استثناء

لما عاضه ونحوه اي فيلزم له اجابته لان حكمه لا ينفذه وان لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لان عيابه بحسب كفة
القرائن فاهو ظاهر وان لا يخص الاغنياء مثلا بالدعوة اي ان لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عارفا بما يظهر لاجل غناهم وغيره لغير عذر
(قوله فيعين ان يراذ في التصور الخ) هلا جعل اذنه في الايلا م عنه متضمنا لاذنه في الدعوة خصوصا مع
صلاحه القرينة لذلك وكذا قد يقال في مسألة العبد الالية (قوله طالبا للباطة الخ) قد لا يحتاج اليه بقوله
وفيه ما فيه متجه (قوله وهو اب اوجد) اخرج الامام الوصية فيلنظر (قوله او مبعضا في ثوبته) اي واذن
سيده (قوله مالم يخص) اي القاضي بها اي بالاجابة (قوله وان لا يخص الاغنياء مثلا) قضية قوله مثلا انه قد

كفة
القرائن فاهو ظاهر وان لا يخص الاغنياء مثلا بالدعوة اي ان لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عارفا بما يظهر لاجل غناهم وغيره لغير عذر

كقوله ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم يحجب عليهم فضلا عن غيرهم اما اذا خصهم لانضمامهم مثلا بل الجيران واجتماع حرفة أو قلة ما عنده فيلزمهم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشرين وجيرانه أغنياءهم وفقراءهم دون أن يخص الأغنياء. وإذا كان مراده ما ذكره لم ير عليه قول الأذري في اشتراط التعميم مع فقره ونظر قال والظاهر أن المراد بالجيران هنا أهل بخلته ومسجده دون أربعين دارا من كل جانب (تنبيه) استشكل الزركشي هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة تدعى اليها الخبر السابق حالية مفيدة لكون طعامها شر الطعام فلو دعا عالما لم يكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضي أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فإذ كروه في أن لا يخص مشكلا له وقد يجاب بأن جملة تدعى بيان لكون الغالب في طعام (٢٣٩) الوليمة ذلك وأما وجوب الاجابة فمعلوم من

القواعد أن سببه التواصل والتجارب بين الناس وهذا إنما يحصل حيث لم يظفر منه قصد موغر للصذور ومن شأن التخصيص ذلك فباطل سبب الوجوب الذي ذكره فالجواب أن الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جيلوا عليه في إجابته وهو التواصل والتجارب فتأمل (وان يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان اولم ثلاثة) من الايام (لم يجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سببها في الاول في غير العرس وقبل يجب واعتمده الاذري أن لم يدع في اليوم الاول ودعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني (وتكره في) اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المتصل الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث ربا ومهمة وظاهر أن تعدد

كقوله ما عنده) أنظر ما صوره كونه يخصهم من حيث كونهم أغنياء لنحو هذا العذر اهـ رشدي (قوله ذلك) أي قصد التخصيص وقوله كذلك أي لاجل عناهم الخ فكان الاولي لذلك باللام (قوله عليهم) أي الاغنياء (قوله أو قلة ما عنده) أي وافق أن الذين دعاهم الاغنياء من غير أن يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء اهـ عـش اقول وبذلك يندفع قول السيد عمر ما نصه قد يقال ما وجه تخصيص الاغنياء حيث أنه (قوله منها) أي من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة مفعول القول (قوله قال) أي الاذري (قوله بيان الخ) أي استئناف ياتي لبيان سبب السرية (قوله ذلك) أي تخصيص الاغنياء (قوله بخصوصه) إلى قوله قال في الاحياء في المعنى لا قوله هو ودون الموقيل وإلى قول المتن أن لا يكون في النهاية (قول المتن ثلاثة) أي أو أكثر معنى (قول المتن لم يجب في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيء طعاما ويدعو الناس ثانيا فلما يجب الاجابة ثانيا اهـ عـش اقول وهذا يخالف ما سبكه الشارح في التنبيه (قوله بل يستحب) أي قبول الدعوة (قوله ان لم يدع) لعل المراد لا لنحو فقره فليراجع (قول المتن في الثالث) أي وفيما بعده معنى (قوله وفي الثالث) أي وفيما بعده اهـ عـش (قوله أنه لو كان) أي تعدد الايام والارقات اهـ كـردى (قوله كضيق منزل) أي أو كثرة المدعوين معنى أو قصد جمع المتناسين في وقت كالعلماء والتجار ونحوهم عـش (قوله مطلقا) أي في الثاني وما بعده عبارة الكردى أي في الايام والارقات كلها اهـ (قوله بضم اوله) عبارة المعنى أي يدعو اهـ (قوله لحوف منه) أي لو لم يحضره اهـ معنى (قوله أن يقصد) أي المدعو (قوله لحسد ذلك) أي من يتأذى المدعو به لهذا أي للدعواه سم (قوله كالاراذل) لم ير بين المراد بالاراذل ويحتمل أن المراد به من قام به هذه مشرعا وإن لم يصل إلى رتبة الفسق ولم يكن من أبواب الحرف الدينية وقد يستأنس له بقول القاموس الرذل بدون الخسيس مع قولهم في الطلاق الخسيس من باع دينه بديناه اهـ سيد عمر (قوله اغفلوا الماوردى) إلى المتن

يضر تخصيص الفقراء وبوجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته مثلا كلهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لا لما ذكره فالوجه عدم الوجوب حيث لا نفي هذا التخصيص موغر للصذور وكما لا يخفى ولو كانوا كلهم أغنياء فخصص بعضهم لا لما ذكره فالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله لا يشملهم قوهم أن لا يخص الاغنياء بناء على أن المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقراء جيرانه أو أهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فأنزل الفقراء لا هم أوج انهم الوجوب فظلم أنه لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص الفقراء فلي تأمل (قوله وهذا) إنما يحصل حيث لم يظفر منه قصد موغر للصذور الخ قد يقال القصد الموعر إنما يمنع الحصول بالنسبة للغير المدعوين ولا يمنع بالنسبة للمدعوين فكيف يبطل سبب الوجوب عليهم فتأمل (قوله ولحسد ذلك لهذا) اسم الإشارة الاول عائد على من في المتن والثاني عائد على المدعو في الشرح (قوله

الارقات كتعدد اليوم وأنه لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يحضره) بضم اوله (لحوف) منه (أو طمع في جاهه) أول ما عونه على باطل بل التقرب والتودد المطلوب أو لنحو عمله أو صلاحه ورعه أولا بقصد شيء كما هو ظاهر قال في الاحياء وبذني أي يس كجاهه ظاهر أن بقصد الاجابة لا اقتداء بالنسبة حتى يثاب وزيارة أخيه أو كرامه حتى يكون من المتحابين المتزاوين في الله تعالى وأصيانة نفسه عن أن يظن به كبر أو احتقار لمسلم (وأن لا يكون ثم) أي بالمحل الذي يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) وعداوة ظاهرة بينهما أو لحسد ذلك لهذا دون عكسه فيما يظهر نعم إن كان حضوره يحرك حسدا عنه لمن يراه ثم ولا يقدر على دفعه فظاهر أنه لا يلزمه الحضور ونظير ما يأتي في أن لا يكون نهم مشكرا (أولا يليق به بحالته) كالاراذل للضرر وأما قول الماوردى والروياتي لو كان هناك عدوله

أو دعاء عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب فحمل كقائه الأذرى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العداء أو فالوجه حمله على ما إذا كانت العداء منه نظير ما ذكرته في الحسد وليس كثرة الوحة عذر الزن وجدة سمى إلى مدخله وجلسه وامن على نحو عرضه كاعلم ما مر من البيان والاعذر (و) (لا) يكون (٤٣٠) بمحل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كانية تقديراً لا كل منها من غير

في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وليس (قوله) أو دعاء عدوه (الخ) وقالوا بالنية والمغنى عبارة أو لأن العداء بينه وبين الداعي أه قال ع ش لان الحضور قد يكون سبباً لزلزال العداء أه (قوله) فحمل (الخ) اعتمده النهاية بالمغنى (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (هـ) انظر كيف يصح هذا مع قوله أو دعاء عدوه فتأمل سم لم يظهر وجه الأمر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لتاني مثله في الأول فانه نسب العداء فيه للحاضره سيد عمر وقوله في الأول أي قوله لو كان هناك عدوه (قوله) كاعلم عامر (خ) أي في قوله وان لا يعذر برخص جماعة الخ وانظر ما وجه علم ما ذكر ما مر من البيان ثم ظاهر كلامه ان الخوف على العرض ليس عذراً راسه ولا يخفى ما فيه على أنه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر أن العلة في كون المجالسة المذكورة من ألتذار انخرام العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعاً إلا للعرض أه رشيدى أي محرم إلى قول المتن ومن المنكر في النهاية إلا قوله وكالضرب إلى وكزمر (قوله) كانية (خ) وكتمراه مغنى (قوله) بخلاف مجرد حضورها) أي وجودها مع حضوره بلا مباشرة الأكل منها (قوله) بناء على ما يأتي (خ) سيأتي أن قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتقاد الأذرى له وإطاباً في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الأنية المذكورة إلا أن يفرق بأن الصور في نفسها محرمة بخلاف الأنية أه سم حاصلة منع البناء وبيان الفرق (قوله) وبه يعلم) أي بقوله كعكسه (قوله) ان اشرف النساء على الرجال (خ) أي ولو أمكنه التخرج من رؤيتهن له كغطيته رأسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه فإيه من المشقة أه ع ش (قوله) يصحك) من باب الأفعال (قوله) لفحش) اللام بمعنى البلاء كاعبر به النهاية بالمغنى (قوله) عامر) أي من يتأذى به المدعو أو لا يليق به بمجالسته ومن عدم السعة وعدم الامن على عرضه (قوله) وبه فارق الجار هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قد يفيد المنع أه سم واقره الرشيدى (قوله) فانه تعمد الحضور (خ) فضيته انه لو حضر على طن انه لا معصية بالمكان ثم تبين خلافه كان حضر مع المجتمعين في محل الدعوة ثم سمع الآلات في غير المحل الذي هو فيه أو حضر أصحاب الآلات بعد حضوره لمحل الدعوة عدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه اخذاً من قوله من سوء الظن بالمدعو أه ع ش (قوله) وما قاله) أي الأذرى والسبكي من أن لا فرق بين كون آلات اللهو في محل الحضور وكونها في غير من بيوت دار الدعوة ع ش ورشيدى (قوله) يتعين حمله (خ) والمتجه مع هذا الخلل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك أه سم (قوله) إذا كان ثم عذر) كان يخاف على نفسه ضرراً بلحقه إن لم يحضر أه ع ش (قوله) وجوباً) إلى قوله ويفرق في المغنى إلا قوله وجود دالى ولم يعلم (قوله) ليحصل) أي من التحصيل (قوله) غيره) نعم لمن أوحال منه أه ع ش (قوله) للاجابة) عبارة النهاية للزالة أه وبعبارة

أو دعاء عدوه) واقفهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العداء منه) انظر كيف يصح هذا لم يظهر وجه الأمر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لتاني مثله في الأول فانه نسب العداء للحاضره قوله أو دعاء فتأمل (قوله) بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير ممتنة انه لا يحرم دخول محلها) كذا شرح مروسياتي أن قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتقاد الأذرى له وإطاباً في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الأنية المذكورة إلا أن يفرق بأن الصور في نفسها محرمة بخلاف الآنية (قوله) وبه فارق الجار) هذا الكلام قد يفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قد يفيد المنع (قوله) وتسلم (خ) كذا شرح مر (قوله) يتعين حمله (خ) والمتجه مع هذا الخلل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة (فقط) يتأمل قول كتب قوله ليتأمل بين سطرين تحت للاجابة و فرق

الحيلة السابقة بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير ممتنة انه لا يحرم دخول محلها وكظن رجل لا مراهة وعكسه وبه يعلم ان اشرف النساء على الرجال عذروا كالتطرب عرمة كذى وتراوشع وكالضرب على الصبى كما ياتي وكزمر ولو يشابة وكطبل كوبة وكداعية لبدعة وكن يصحك لفحش أو كذب اما محرم ونحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم ويوافقه قول الحارثي اذ لم تشهد الماهي لم يضر سماعها كاتى بجواره ونقله الأذرى عن قضية كلام كثيرين منهم الشيبان ثم نقل عن قضية كلام آخرين انه لا فرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتمده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظن بالمدعو وبه فارق الجار و فرق السبكي أيضاً بان في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فانه تعمد الحضور

لمحل المعصية بالضرورة وما قاله الوجه الذي لا يسوغ غيره وبسليم أن قضية كلام الأولين الحل يتعين حمله على ما إذا كان ثم المجرد عذر يمنع من كونه مقرراً على المعصية من غير ضرورة (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لنحوه على أوجه (فالحاضر) وجوباً على المنقول المعتمد ليحصل فرضي الاجابة وإزالة المنكر ووجوده بزه غير له لا يمنع الوجوب عليه انه ليس للاجابة فقط كاتقربولو لم يعلم بالبعد حضوره منها

فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف قد ذكرنا هو لا يجلس معهم ان امكن ويفرق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا في

في السير وعدم وجوب
ازالة الرصد في الحج وان
قدر عليها بان من شان
الحجيج ان لا يجتمع كتبهم
وما نعيم ان اشدت وكتبهم
مع الاصل في الوجوب
ثم التراخي وهنا القور
فاحتيط للوجوب هنا
اكثر (ومن المنكر فراش
حرير) في دعوة اتخذت
للرجال وظاهر كلامهم
هنا ان العبرة في الذي ينكر
باعتماد المدعو وبه عبر
جمع من الشراح وغيرهم
ولا ينافيه ما يأتي في السير
ان العبرة في الذي ينكر
باعتماد الفاعل تحريره
لان ما هنا في وجوب
الحضور ووجوبه مع
وجوده حر في اعتقاده فيه
مشقة عليه فسقط وجوب
الحضور لذلك واما الانكار
ففيه اضرار بالفاعل ولا
يجوز اضراره لان اعتقد
تحرره بخلاف ما اذا اعتقده
المنكر فقط لان اجدالا
يعامل بقضية اعتقاده غيره
فتامله وذا سقط الوجوب
واراد الحضور اعتبر حينئذ
اعتقاد الفاعل فان
ارتكب احد محرما في
اعتقاده لم هذا المتبرع
بالحضور الانكار فان عجز
لومه الخروج ان امكنه
عملا بكلامهم في السير

المخرج لو اثنى سم كتب سم قوله يتامل بين سطرين تحت للاجابة فوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه إلى
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام
مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيح الجلوس معهم ايضا لكن بردها التوجيه قوله
ان امكن فافهم فالخوف ان يتامل واقع على قوله للاجابة وكأنه اشار به إلى ان حق العبارة الازالة اه ورجعه
السيد عمر إلى الثاني عبارة قوله لا يجلس معهم قال الفاضل المحشي يتامل اها قول بمحتمل ان يكون مراده ان
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم وبما يتصوره باناساغ المكان
بحيث يكونون في بعضه فينفرد دعهم في البعض الآخر وبمحتمل ان يكون مراده انه حيث جمعه معهم مجلس
واحد فهو حاضر في مجلس المنكر فلا فائدة في انفراذه وبما يمنع ذلك فان في جلوسه معهم تكثيرا للسوادهم
وخشية عاداتهم ومباستطهم اذ ذمة بتقريهم على ما عليه اه (قوله فان عجز خرج الخ) عبارة المغني فان لم
ينتهي او جب الخروج الا ان خاف منه كان كاف في ليل وخاف فبعد كاره قبله ولا يستمع لما يحرم استماعه
وان اشتد بالحدث او الا كل جازله ذلك اه (قوله وما نعيم) اي من شان ما نعيمهم اهرشيدى (قوله في دعوة)
الى قول المتن على سقف في النهاية الا قوله وكان سببه إلى المتن (قوله اتخذت للرجال) اي بخلاف دعوة النساء
خاصة فليس ينكر لما ر في باب ان الاصح جواز افتراش الحرير اه معنى (قوله فسقط وجوب الحضور
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتامله
اه سم (قوله وذا سقط الوجوب الخ) الوجه ان المعتبر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم رايت غير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر
مختلفا فيه كسبب التنبؤ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحرره محمول على ما إذا كان المتعاظم له
يعتقد تحرره ايضا شرح مر اى اما إذا كان يعتقد له يجوز الحضور ولا يجب فالخالف انه إذا كان الفاعل
يعتقد حرمة حره على معتقد حرمة الحضور والازالة والتايعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب اه
سم وقوله محمول على الخ خلافا للمعنى حيث حمله على اطلاقه ثم قال بعد كلام من ذلك يؤخذ ما في باب
الرفعة من ان الفرع على الزينة حرام اى ما فيها من المنكرات اه قال السيد عمر عبارة الروضة تلائم ما في
التحفة وعبارة شرح الررض تشعب بالتاويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله
وظاهر كلامهم هنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو وقال السكرى وهو قوله اعتبر اعتقاد الفاعل اه
(قوله ولا ينافيه) اى قوله وسواء الخ عبارة المغني فان قبل هذا اى قول المصنف ومن المنكر الخ بخلاف
قولهم في كتاب السير لا ينكر الا لجمع على تحرره ما يجب بان الخلاف انما راعى إذا لم يخالف سنة صحيحة
والسنة قد بحث بالنهى عن الافتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا أحد الشافعى رضى الله

ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيح الجلوس معهم ايضا
لكن بردها التوجيه قوله ان امكن فافهم فالخوف ان يتامل واقع على قوله للاجابة فقط كأنه اشار بقوله
يتامل إلى ان حق العبارة الازالة فقط يرشد الى قوله قبل وجود من يزيله تحريره لا يمنع الوجوب عليه
فليتامل (قوله فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه
منوطا باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتامله (قوله وذا سقط الوجوب) الوجه ان المعتبر في سقوطه
اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسواء فيما ذكرته التنبؤ وغيره خلا لما ن فرق
الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر مختلفا فيه كسبب التنبؤ والجلوس على الحرير حرم الحضور
على معتقد تحرره محمول على ما إذا كان المتعاظم له يعتقد تحرره ايضا شرح مر اى اما إذا كان يعتقد حله
يجوز الحضور ولا يجب فالخالف انه ان كان الفاعل يعتقد حرمة حره على معتقد حرمة الحضور والازالة

حينئذ ثم رايت غير واحد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور لان اعتقاد الفاعل التحرير وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيها
ذكره التنبؤ وغيره خلا لما ن فرق ولا ينافيه قول الشافعى رضى الله عنه في شارب الخفى احده واقبل شهادته لان المعتمد في تعليمه

ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل اولى لان هذا يحرم حتى على النسا وفرش جلود السباع وعليها الورب لانه شان (٤٣٣) المتكبرين قيل الاولى التعبير بفرش الحرير لانه المحرم دون الفراش لانه قد يكون مطويا

تعالى عنه شارب النبيذ المختلف فيه اه (قوله ان الحاكم الخ) قد يقتضي اطلاق ذلك انه لو رفع اليه يخالف يتروضا بالمستعمل او يترك الطعامية مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه سم اي فبني قبيده بامر ارتفاع المغني (قوله وكفرش الحرير) الى قوله وعليها الورب في المغني (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود غورقي وبرها كما قاله الحليمي وغيره والحق بهي العباب جلد قد في حرمة استعماله وكذا مقصوب ومسروق وكلاب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعني اه وكذا في المغني الا قوله والحق الي وكذا قوله وكب الخ قال الرشيدي قوله والحق به الخ صريح هذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع ولا جلد النمر وجلد الفهد ولعل وجهه انها مما للذنان يوجد فيها العلة وهي ان استعمال ذلك شان المتكبرين اه (قوله لان فرش الحرير لا يحرم الخ) اي خلافا لقول المعترض لانه المحرم اه رشدي (قوله والفرش لا يوصف الخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير الخ) قد يقال كيف يتعين مع ان كلام من الفرش والفرش بمجرد لا يحرم وانه كاصح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرم اه سم (قوله مشتملة) الى قوله لو كان سبي في المغني الا قوله قدر الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدي وفي العبارة مساحاة لا تخفى اه ويمكن رفع المساحة بارجاع الضمير لحيوان (قوله هذا) اي سقوط وجوب الاجابة بوجود صورة حيوان (قوله قدر الخ) راجع لقوله لا نحو باب الخ (قوله محرم) اي غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) استقاه النهاية وقال الرشيدي قوله والحاصل ان المحرم اي المجموع على تحريمه بقرينة ما مر انفا اه (قوله ورحم الحضور) اي اذا لم يقدر على ازالته كما علم مما مر اه رشدي (قوله وكانت) عطف على كانت بعمل الخ (قوله منصوبة) اي قوله ويفرق في النهاية والمغني (قوله لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التي يابدين بالياء وهو في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة السكردى من الشارح عبارة قوله لما ذكره اي للدليل الذي نذكره فيها وهو الطرح على الارض اه (قول المتن او ستر) بكسر المهملة بخط اه معنى (قوله بين هذا) اي تحريم تعليق الستر المصور لمنفعة (قوله لزال الخيلاء) فيه نظر اه سم (قوله به) اي محل الصورة (قوله ولو بالقوة) اي قوله وذلك لما في النهاية (قوله ولو بالقوة) وقال النهاية في خلافا للمغني عبارة ته الاوجه ما يقتضيه قول المصنف وثوب ملبوس من انه لما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا خلافا للادعى اه (قوله الموضوع الخ) اي والمعلق (قوله) او يعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب (قوله ان الحاكم) يجب عليه رعاية اعتقاده الخ قد يقتضي اطلاق ذلك انه لو رفع اليه يخالف يتروضا بالمستعمل او يترك الطعامية مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه (قوله جلود السباع الخ) والحق بهي العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مقصوب ومسروق وكلاب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعني اه سم (قوله) والفرش لا يوصف الخ يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفرش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من الفرش والفراش في ان كلام بمجرد لا يحرم وانه كاصح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرم اه سم (قوله دون غيره) الضمير راجع لما (قوله هذا ان كانت محل حضوره الخ) عبارة الروض لو كان منكرا كفرش الحرير وصور الحيوان المرفوع محرم الحضور الخ قال في شرحه واما مجرد الدخول فكلام الاصل يقتضي عدم تحريمه الخ اه (قوله) لزمه كذا في الروض (قوله لزال الخيلاء) فيه نظر

او هو غير صحيح لان فرش الحرير لا يحرم مطلقا بل لمن علم منه انه يجلس عليه جلوسا محرم على ان كلامه في منكرا حاضر بمحل الدعوة والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه برده قرينة السياق انه جلس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره وان لم يكن لها نظير كغرس باجنحة هذا ان كانت محل حضوره لا نحو باب وعر كما قاله قدر على ازالته اما لزلوم الازالة مع القدرة معلوم فلا رد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لزمته والا فلا فكذا هنا والحاصل ان المحرم من الصور ان كان بمحل الحضور لم يجب الاجابة وحرم الحضور او بوجوهه وجبت اذ لا يذكره الدخول الى محل هي محرمه وكان سببه ان في تعليقه اتم نوع امتنان فلم تكن كالتى بمحل الحضور وكانت (على سقف او جدار او سادة) منصوبة لما يذكره في النجدة اذ هما متراد فان (او ستر) علق لوزنه او منفعة ويفرق بين هذا وحل التضييب لحاجة بان الحاجة تريل مفسدة

النقد ثم لزال الخيلاء لانه لا تعظيم الصورة بارتفاع محلها باق مع الانتفاع به (او ثوب ملبوس) ولو بالقوة فيدخل من الموضوع بالارض كما قاله الاذرى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة انه رضي الله عنه قد من سفره وقد سترت على صفة لها ستر فيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بزعمه وفي رواية قطعنا منه وسادة او سادتين وكان رضي الله عنه يترقب بهما وهو صريح فيما قاله هنا

من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة ذواتك وجعلت وسادة بعيد لان ظاهر اللفظان الصورة عامة لجميع الشئ وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليها اشترت لصلى الله عليه وسلم ما بعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى ثابت واعتذرت ثم ذكر الوعيد الشديد للبصريين وان البيت الذي فيه صورة اى وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايتهما انها كجنب اوانه بول مادام فيه

لا تدخله الملائكة قضية المتنوخ الخبر حرمة دخول محل هذه الصورة المعلقة وهو ما اعتمد الاذرى لنقل البيان له عن عامة الاحباب والذخائر عن الاكثرين والشامل عن اصحابنا رداً بذلك قول الشرح الصغير الاكثرين على الكراهة وقول الاسوى انه الصواب ويلحق بها في ذلك محل كل معصية (فرع) لا يؤثر حل التقدي الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولانها بمنتهى بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبير ومن لازم ذلك عادة حلم لها وما الدرهم الاسلامي فلم نحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويحذر محذور محل فيه ما) اى صورة (على ارض وبساط) يداس (وعندة) ينام او يتكا عليها وما على طبق وخوان وقصة وكذا ابريق على الاوجه لان ما يوطا او يطرح مهب مبتدل وقد يؤخذ منه ان ما رفع من ذلك لازمة محرم وهو

من التفصيل) اى الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) اى بين المراد من قوله انها اشترت الى فامتنع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على امتنع الخ (قوله وان البيت الخ) اى وذكر ان البيت الخ اى كردى (قوله اى وان لم تحرم الخ) خلافاً للشهاب الرملى اى عايش اقول لو يؤيد بمقالة الشهاب الرملى من عدم منع الصورة المعلقة دخول ملائكة الرحمة لمحال اى نقاهه صلى الله عليه وسلم بالوسادة التى المذكور تين (قوله لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله والخبر) اى خبر مسلم ويحتمل ان الراجح يشمل الخبر الثانى ايضا (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمدته النهاية والمغنى عبارة الاول اما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاء كلام الرضا وهو المعتد وبذلك علم ان مسألة المحذور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاسوى اه وعبارة الثانية قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذى فيه هذه الصورة وكلام اصل الروضة بقضى ترجيح عدم تحريمه والخبر م قال الشيخ ابو محمد بالكره اقل صاحب الترتيب والصيد لا في وجهه الامام والغزالي في الوسيط والشرح الصغير عن الاكثرين انهم مالوا الى الكراهة وصوره بالاسوى وهذا هو الراجح كما جزم به صاحب الانوار لكن حكى في البيان عن عامة الاحباب التحريم وبذلك علم ان مسألة الدخول غير مسألة المحذور خلافاً لما فهمه الاسوى اه (قوله وقول الاسوى الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويلحق بها) اى محل الصورة المعلقة (قوله في ذلك) اى حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا ابريق في النهاية ولفظه ان الدناير الرومية التى عليها الصور من القسم الذى لا يشكر لاسمائها بالاتفاق والمعاملة وكان السلف الخ (قوله التقدي الذى الخ) وافى شيخنا الشهاب الرملى بان التقدي المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله اه سم زدعش وخالفه صحيح في الزواجر والاقرب ما في الزواجر لان العذر بالا حياج اليهود عدم ارادة تعظيمه لا يرد على ملازمة الحيض للحائض وقد ورد النص بان الملائكة لا تدخل بيتها فحائض اه وقوله في اى والتحفة كامر (قوله يتعاملون بها) اى بالتقدي دالى عليها صورة كاملة (قوله اى صورة) الى قوله وكذا ابريق في المغنى (قوله وخوان) بالسكرو والضم لفة كفى المختار اه ع (قوله وكذا ابريق الخ) خلافاً للنهاية (قوله منه) اى التعليل (قوله من ذلك) اى الطبق وما معه (قول الماتن ومقطرع الراس) اى مثلاً كاعلم امرى في الشرح اه رشيدى عبارة قسم كقطع الراس هنا فقد كل والاحياء بدونه كما سياتى في الشرح وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفققد الراس لانه لا حياة للجوان بدونه اه سم (قوله وكل ما لاروح) الى قوله وخرج في النهاية الى قوله وكفققد الراس في المغنى الا قوله بل هو كبيرة (قوله في ذلك) اى تصوير الاشجار والارواح له (قوله وما مر) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدامة) اى وما هنا في الفعل اه نهاية (قوله كما مر) اى كقرس باجته اه ع (قوله لما فيه الخ) تعليل لذت (قوله (قوله وقضية الماتن والخبر حرمة دخول) اما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاء كلام الروضة وهو المعتد وبذلك علم ان مسألة المحذور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاسوى شرح مر (قوله لا يؤثر حل التقدي الذى الخ) وافى شيخنا الشهاب الرملى بان التقدي المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا ابريق على الاوجه) خالفه مر في شرحه فقال لا على نحو ابريق كما يحته الاسوى لارتفاعه اه (قوله من ذلك) يشمل الخطة لكن التردد فيها الذى افاده قوله وهو محتمل للخ لا يوافق جزءه فيها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ (في الماتن ومقطرع الراس كقطع الراس هنا فقد كل ما لا حياة بدونه كاسياتى في قول الشارح وكفققد الراس الخ وقضية ذلك ان فقد النصف الاسفل كفققد الراس لانه لا حياة بدونه للجوان

(٥٥) - شروانى وابن قاسم - سابع) محتمل الا ان يقال انه موضوع لما يمتنع به فلا نظر لما يعرض له ويؤيده اعتبارهم التغيير في السردون اللبس في الثوب نظر لما عدل كل منهما (ومقطرع الراس) لزوال ما به الحياة انصار كافي قوله (وصور شجر) وكل ما لاروح كالتقيرين لان ابن عباس رضى الله عنهما اذن لمصور في ذلك (ويحرم) ولو على نحو ارض وما مر من الفرق انما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وإن لم يكن لتغيير كاسر بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كاللحن

وان المصورين الهد الناس عذابا يوم القيامة نعم يجوز تصوير رعب البناث لان عائشة رضى الله تعالى عنها كانت تلبس بها غصدا على الله عليه وسلم واهم لمسلو حكمته تدريهن امر التزيين وخرج حيوان تصوير امه لاراسه فيحل خلافا لما شذبه بالمتولى وكفقد الراس قدما لحياته بدونه نعم يظهر انه لا يضر فقد الاعضاء الباطنة (٤٣٤) كالكبد وغيره لان الملحظ الحكاكة وهى حاصلة بدون ذلك ولا شئ لمصور و قول الماوردى

له اجرة المثل ضعيف بل شاذ كما مر ولا ارش على كاسره (ولا تسقط اجابة بصوم) لغير مبطل بوفيه امر الصائم بالصلاة اى الدعاء للرواية الاخرى فان كان صائما دعاهم بالبركة اى لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسيا بالماثور سنة للفطر ايضا فذكر الصائم مناعله لكونه منه آكد جبراهم لما فهم من بركة اكله ويحتمل ان المزا هنا الدعاء للآكلين جبراهم لما فهم من بركة صومه وفيه ايضا امر المفطر بالاكل فقيل هو للوجوب في وليمة العرس وقبل سائر الولائم ويحصل بقلته وصحة في شرح مسلم في موضعه والاصح انه مندوب ولا يكره لمن دعي وهو صائم ان يقول انى صائم اى ان

يحتمل خلافا فليتامل (قوله خلافا لما شذبه بالمتولى) وافق المتولى (قوله نعم يظهر) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة الحيوان لان ذلك لا يخرج من الحكاكة (فرع) في هارى الجلال السيوطى مانصه مسألة تقبيل الخبز هو بدعة واذا كان بدعة قبل هو حرام وقد قال ابن النحاس في تنبيه الغافلين ومنها اى من البديع تقبيل الخبز هو بدعة لا يجوز وقد افق جماعة انه يجوز دوسه ولا يجوز بوسه لكن دوسه خلاف الاولى وروعا كرهه بعضهم وامادوسه فهو بدعة وار تكاب البديع لا يجوز وانظر الى قول عمر رضى الله عنه في الحجر الاسود انى اعلم انك لا تضرو ولا تنفع ولولا انى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبلتك هذا وهو الحجر الاسود الذى هو من باقوت الجنة هو بين اثنى الارض انصاف به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن يستحب اكرامه ورفع من تحت الاقدام من

له اجرة المثل ضعيف بل شاذ كما مر ولا ارش على كاسره (ولا تسقط اجابة بصوم) لغير مبطل بوفيه امر الصائم بالصلاة اى الدعاء للرواية الاخرى فان كان صائما دعاهم بالبركة اى لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسيا بالماثور سنة للفطر ايضا فذكر الصائم مناعله لكونه منه آكد جبراهم لما فهم من بركة اكله ويحتمل ان المزا هنا الدعاء للآكلين جبراهم لما فهم من بركة صومه وفيه ايضا امر المفطر بالاكل فقيل هو للوجوب في وليمة العرس وقبل سائر الولائم ويحصل بقلته وصحة في شرح مسلم في موضعه والاصح انه مندوب ولا يكره لمن دعي وهو صائم ان يقول انى صائم اى ان

اما اذا لم يشق عليه فالادساك افضل واما الفرض ولو موسعا فيحرم الخروج منه مطلقا (وياكل الضيف) جواز اذا والمراد به ناكل من - حضر طعام غيره وحقيقته الغريب ومن ثم تاكدت ضايقته اكرامه من غير تكلف ورجاء من خلاف من اوجبه (ما يقدم له بلائذ) دعاهم ولم يدعاهم فانما بالترتبة ثم انما بالترتيب فغيره لم يقدم له - ضروره لا يانظر وافهم من - حرمة اكل جميعه ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظر فيه اذ قلنا واتضى العرف اكل جميعه والذي يتجه الظن في ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع

حل ولا امتنع وصرح الشيخان بكرة الاكل فوق الشبع واخرون بحر منه ويجمع حمل الاول على مال نفسه الذي لا يضرة والثاني على خلافه ويضمنه صاحبه ما لم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه يثبت (٤٣٥) حله على علم رضا المالك لانه وحيد كال

نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الاكل حيث قيل بحرمته قال ابن عبد السلام ولو كان يأكل قدر عشرين المضيف جاهل به لم يحرم له ان يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا يتفاه الاذن

اللفظي والعرفي فيما وراه وكذا لا يجوز له اكل اقم كبار مسرعا في مضغها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه يأكل اكثره ويحرم غيره ولا لرديل اكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذ لا دلالة على الاذن له فيه بل العرف زاجره عنه اه وبه يعلم ان يجب عليه مراعاة القسرات القوية والعرف المطرد ولو بنحو لكمة فلا تجوز الزيادة عليها

والصفة مع الرقعة فلا باخلا ما يخصه او رضون به لاحياء وكذا يقال في قران نحو تمر تين بل قيل او سمسمين (ولا يتصرف به) اي ما قدم له (الاباكل) لنفسه لانه المأذون له فيه دون ما عاده اكل طعام سائل او هرة وكصرفه فيه بنقل له الى محله او بنحو بيع او هبة نعم له وان لم يملكه خلا فالزركشي لان المدار

إذ اعلم رضا المالك بذلك اه (قوله حل) أي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشيخان الخ) عبارة المعنى وصرح الماوردي بتحريم الزيادة على الشبع أي إذا لم يعلم رضا المالك ولو زاد لم يضمن قال الأذري وفيه وقفة اه وفيه السيد عمر بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وعبارة السكندر لا يضمن وان حرمت الزيادة انتهت (قوله فوق الشبع) وحد الشبع ان لا يعدجا ما اه معنى (قوله فوق الشبع) أي المتعارف لا المطلوب شرعا وهو اكل نحو ثلث البطن اه عبارة السيد عمر يظهر ضبطه بأن يصير لا يشتهي ذلك المأكول اه فتح اه سيد عمر (قوله يحمل الاول) أي القول بالسكراه وقوله والثاني أي ضمان بالحرمه اه ع (قوله على خلافه) أي بان كان مال غيره اوضره اه سم (قوله ويضمنه) أي ضمان المنصوب اه ع (قوله ما لم يعلم رضاه) الوجه حيث عدم الحرمة إلا ان ضره خلافا لما قد يقتضيه صنيعه اه سم (أقول) كان قول الشارع ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشى وإلا لما احتاج إلى هذه القولة اه سيد عمر (قوله على علم رضا المالك) ظاهر ان محله اذا صادقه على الرضا ثم يتردد النظر فيما لو اكل الزائد غير ظان الرضا ثم تبين من مالكة انه ارض فقطضى صنيع الشارع ان يضمنه ويحتمل عدم الضمان لان العرف يفي الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها واما الاثم وعدمه فيناط بالعلم وعدمه ولمعل هذا أقرب فيما يظهر اه سيد عمر (قوله لانه يأكل) عبارة المعنى حتى يأكل الخ (قوله لا تتجاوز الزيادة عليها) أي على القسرات والعرف ومقتضاها (قوله والنصفة) عطف على القسرات (قوله مع الرقعة) يضم الرأ وكسرها اه مختار اه ع (قوله لا ما يخصه الخ) لعل هذا إذا وكل المالك الامر اليهم وإلا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم سم اقول هو كذلك بلا شك لا يجزى التقديم لهم لا يكون علما حتى يتساووا فيه اه سيد عمر (قوله اي ما قدم) إلى قوله وافهم المتنى في التباين وكذا في المعنى لإقوله وكصرفه فيه بنقل له إلى محله (قوله كاطعام سائل او هرة) أي الان علم رضا مالكة به روض ومعنى (قوله ما لم يفاوض) أي المالك اه رشيدى (قوله في حرم الخ) واضح ان محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سيد عمر (قوله دون عكسه) زاد النباية ما لم يتم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اه قال ع (قوله على خلاف ذلك) أي فيهما اه (قوله ضمنية) أي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه) اعتمده النهاية والمعنى فقالوا واللفظ الاول وافهم كلامه عدم ملكه قبل الاذراء فله الرجوع فيه عالم

تقبيل وقد كرى اكرام الخبر احاديث لا اعلم فيها شيئا صحيحا ولا حسنا هذا مانصه بحر وفه ل مقاله هو الصحيح المعتمد لاجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنصرف في الحرام بل تنقسم إلى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد عنه نهي خاص أي اركان فيه خلاف قوى ما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه لحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد الفاتنة في الارض من غير دوس مكروه وحديث ورد في ذلك اه (قوله وصرح الشيخان الخ) بكرة الاكل فوق الشبع الخ في شرح الروض وصرح الماوردي وغيره بتحريم الزيادة على الشبع وانه لو زاد لم يضمن قال الأذري وفيه وقفة اه وعبارة السكندر لا يضمن وان حرمت أي الزيادة اه (قوله والثاني على خلافه) أي بان كان مال غيره اوضره اه (قوله ما لم يعلم رضاه به) الوجه حيث عدم الحرمة إلا ان ضره خلافا لما قد يقتضيه صنيعه (الا ما يخصه او يرضون به) لعل هذا إذا وكل المالك الامر اليهم وإلا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضاهم (قوله والمعتمدان به يملكه بالاذراء الخ) هل يختص هذا المعتمد بالحر لان الرقيق لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) الفنى شيخنا الشهاب الرلمى بما في الشرح

هنا على القرينة لا غير تلقى من معه ما لم يفاوض بينهم في حرمه على ذى النفيس تلقى ذى الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوطة بينهم مكروه أي ان خشى منها ضغينة كما هو واضح وافهم المتنى انه لا يملكه وانما هو اتلاف باذن والمعتمدان به يملكه بالاذراء أي يثبت به يملكه له قبيله له الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع عنه انه يملكه بوضعه في فم ردهانه سم

والمراد بالملك على القول به ملك له عينه لكن ملكا مقيدا الامتناع نحو بيعه عليه وقول جمع يجوز زده ابن الصباغ بانه لا يبيع على اصلنا نعم
ضيف الذي المشروط عليه الضيافة (٤٣٦) يملك ما قدم له اتفاقا لله لا لتحال به (وله) اى الضيف مثلا (اخذما) يشمل الطعام والنقد

ويتلوه لكن المرجع في الشرح الصغير انه يملك به وضعه في فهو صرح بتوجيهه القاضي والاستوى والحق به
الوجه الله تعالى اه وقال ع وش وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه اى ملكا
مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قبرا او اختيارا لم يلز بزل ملكه عنه فله نظر ولا
يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغيره الا كل سم على حج اه
(قوله والمراد) الى المتن في النهاية الا قوله وقول جمع الى نعم (قوله ملكه لعينه) كانه احتراز عن ملك
الانتفاع دون ملك العين اه سيد عمرى كاجرى عليه المعنى عبارته فالمراد انه يملك ان ينتفع بنفسه
كالعارية لانه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مباحثه ان الاذرع ماضيه والوجه خلافه ولا
فكيف يفارق مقابله وهو قول النفا لانه لا يملك وانما هو اتلاف باذن المالك اه (قوله ملكا مقيدا) اى
فكيف لا يتصرف فيه بغيره الا كل اه شرح الروض (قوله يجوز) اى نحو البيع (قوله نعم) الى المتن في المعنى
(قوله اى الضيف) الى التنبيه في النهاية الا قوله واذا جوز نالى وعلم وقوله نازع الاذرع الى المتن (قوله
او يظن) الى قوله واذا جوز نالى المعنى (قوله باختلاف الاحوال) وبما للمضيف بالدعوة فان شك
في وقوعه في محل المساحة فالصحيح في اصل الروضة التحريم اه معنى (قوله اظن الاخذ) اى اى الرضا
بالاخذ (قوله اظن الاخذ بالبدل الخ) ينبغي ان يكون عمله اذا ظن بالمثل حقيقة او صورة اما اذا ظن الاخذ
بالتقيمة فينبغي ان يكون يبع او اذا كان الانتفاع بعين ينبغي ان يكون اجارة ثم الاولان يقال كان فرضا
حكيا وعلى هذا القياس لا ضئيا وينبغى انه لو ظن رضا المالك بدون قيمة او اجرة المثل ولم يرض المالك
بذلك ان المدار على رضا المالك اخذا عامر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على ما ظنه) اى الاتى تفصيله في
قوله فان فرض رضا الخ (قوله في توقف المالك الخ) لعل في معنى من البينة (قوله على حقيقته) اى الا كل وكذا
ضمير لا يتم (قوله وهنا) الاولى تاخيره عن المدار (قوله فان يظن) اى المالك (قوله او بغيرهما) اى
كالا انتفاع بالعين (قوله عما تقرر) اى في قوله لان المدار الخ (قوله انه يحرم) الى قوله بل يفسق في المعنى (قوله
يحرم التطفل الخ) وفي ذلك الامام بالدعوة الخاصة اما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلان طفل
والطفيل ما خذ من الطفل وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل السكوة كان ياتى بالولائم بلادعوة
فكان يقال له طفيل الاعراس اه معنى (قوله وهو الدخول لمحل غيره) وكحرمه الدخول لاكل طعام
الغير دخوله ملك غيره بلاذن مطلقا وانما اقتصر على ما ذكرناه من التطفل ثم المراد بمحلها مختص به
بملك او غيره وينبغى ان مثل ذلك مالو وضعه في محل كسجد فيحرم على غير من دعاء ذلك اه ع (قوله
بل يفسق بهذا) اى بتناول طعام الغير بالتطفل (قوله ان تكرار الخ) قضيته ان المرة صغيرة وقضية ذلك
توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم اه سم (قوله انه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل واخذ
ما يساوى ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة ولا لا ثم لا بد من ذلك في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام
فانه ماذون له في الدخول للفسق فان صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الاذن له في الدخول على ذلك الوجه اه
عش (قوله مغيرا) اى متبها اه عش (قوله مساواة المسروق الخ) مقتضى هذا انه لو اكل ما يساوى
ربع دينار في سرقة فسق وظاهر كلامهم خلافا فليحرم اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التطفل اه

وغيرها وتخصيصه بالطعام
رده في شرح مسلم فتفطن
له ولا تغتر بمن وهم فيه
(يعلم) او يظن أى بقرينة
قوية بحيث لا يتخلف
الرضا عنها عادة كما هو
ظاهر (رضاه به) لان
المدار على طيب نفس
المالك فاذا قضت القرينة
القوية به حل ويتخلف
قرائن الرضا في ذلك
باختلاف الاحوال
ومقادير الاموال واذا
جوزنا له الاخذ فالذى
يظهر انه ان ظن الاخذ
بالبدل كان فرضا ضمينا
او بلا بدل توقف المالك
على ما ظنه لا يقال قياس
ما مر في توقف المالك على
الازدراء انه هنا توقف
على التصرف فيه فلا يملكه
بمجرد قبضه لانا نقول
الفرق بينهما واضح لان
قرينة التقديم للاكل ثم
فقررت الملك على حقيقته
ولا يتم إلا بالازدراء
وهنا المدار على ظن الرضا
فان يظن ذلك الظن
فان ظن رضاه بانه يملكه
بالاخذ أو بالتصرف او
بغيرهما عمل بمقتضى ذلك
وعلم ما تقرر انه يحرم
التطفل وهو الدخول الى محل

الغير لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه وظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا ان تكرره لاحديث المشهور انه
يدخل سارقا ويخرج مغيرا وانما يفسق بالسرقة فلو كان شرط كون السرقة فسقا مساواة المسروق لربع دينار كالمنسوب على
ما فيها ومنه ان يدعى ولو صوفيا مساويا كما علمه دسا فيستصحب جماعة من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك واما اطلاق بعضهم

أن دعوتهم تتضمن دعوة جماعة فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل (ويحل) لكن الأولى الترك (ترسك) وهو رمية مفرقا (وغيره) كلوزو دناتير ودرام ونازع الأذرع في حل ثرهابان فيه اضاعوا يذاور بما يؤدى للقتل (في الاملاك) أى عقد النكاح وكذا سائر الولايم كخنان (تنبيه) قوم الأولى الترك يحتمل أنه خاص بخصوص النثار فلا ينافي قول المتولى وجزم غير واحد الأولى بتقديم حلوله لحاضري عقد النكاح ويحتمل العموم وإن ما ذكره المتولى مقاله ثم رابت الامم والمختصر (٣٧ ع) صرحا بان الولاية تشمل الدعوى على

الاملاك وهو يقتضى نذب احضار طعام لخصوص الحلوان هذا غير وليمة العرس أى لحصوله ولو قبيل العقد وتلك لا يدخل وقتها الا بتمام العقد كما مر (ولا يكره في الاصح) لغير انه صلى الله عليه وسلم حضر املا كانه اطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال الا تنتهيون فقالوا نعمتينا عن الهوى فقال انما تهيتكم عن نية العساكر اما العرسان فلاخذوا على اسم الله لجاذبنا وجاذبناه وابن البهقي اسناد مقطوع وابن الجوزى موضوع ولذلك انتصر جمع للكرامة واطالوا للبهى الصحيح عن التهى لكن بين الحافظ الهيمى في جمعه ان الطراني رواه في الكبير يستدرج له ثقات الا اثنين فانه لم يجد من ترجمهما وحيث فلا وضع فيه ولا انقطاع وفي رواية الكبير سلال الفاكة والسكر فانتز عليهم وان ذلك بعد ان خطب صلى الله عليه وسلم وانكح الانصارى وامر بالتدقيق

رشيدى (قوله ان دعوتهم) أى نحو العالم (قوله لكن الأولى الترك) يشكل بالخبر اسم (قوله وهو رمية) الى التنبيه في المعنى (قول المتن في الاملاك) بكسر الهمزة ا ه ش (قوله تقديم حلوله) أى بلا ثار (قوله لخصوص الحلوان) قد يقال لا يبعد ان يكون الحلوانى كما تقدم قياسا على الحقيقة وعليه يحمل كلام المتولى ا ه سيد عمر كما تقدم أى في اوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه انه يسمن هنا في المذبح ما بسن في الحقيقة (قوله وان هذا الخ) عطف على نذب احضار الخ والاشارة للدعوى على الاملاك (قوله لخر الخ) الى قوله وفي رواية الخ في النهاية (قوله لخر انه صلى الله عليه وسلم) انظر ما وجه الدلالة مع انه لا تشر فيه ا ه رشيدى اقول رواية الكبير الا ترى تفسير هذه الرواية فيتم الاستدلال به الا انه بقي ما مر عن سم غاضه قد يقال كان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك ا ه (قوله لجاذبنا) أى النبى صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب في جاذبناه (قوله وابن الجوزى موضوع) فيه ان ابن الجوزى لم يقل فيه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه بوضع قال الزركشى بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح بكون كبير فان الأولى اثبات الكذب والاختلاف والثاني اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات عدم وهذا يحتمل في كل حديث قال فيه ابن الجوزى لا يصح ونحوه انتهى ع ش (قوله فانه لم يجد) أى الحافظ الهيمى (قوله ترجمهما) أى فرهما (قوله وفي رواية الكبير سلال الفاكة الخ) أى بدل اطباق اللوز والسكر والصلال بكسر السين جمع سلوى ما يوضع فيه الخبز وغيره من نحو الطبق يقال وضعه في السل والسلة أى الجوزة (قوله فانتز) أى صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) أى الانتزاع وهو قوله الا ترى وانه قال الخ معطوفان على سلال الفاكة الخ (قوله نعم ان علم) الى قوله لان ذلك في النهاية والمعنى (قوله لا يؤثر به) أى لا يصح به بعضهم دون بعض ا ه رشيدى (قوله منه) أى من الهوام (قوله بالاخذ) الأولى ليشمل الصورة الأخيرة حدته كافي المعنى وشرح المنهج (قوله والا) أى بان لا يسقطا وسقط بعد قصد اخذه هذا مقتضى صنيعه ليراجع (قوله في) أى اختصاصه (قوله ليجرم على غيره الخ) عبارة في النهاية والمعنى فلو اخذه غيره ففي ملكه أى الغير وجبان جاربان فمالوا ع ش طائر في ملكه فآخذ فرخه غيره وفيما اذا دخل السمك مع الما في حوضه فمالوا في التلج في ملكه فآخذه غيره وفيما اذا حياهما بحجر غيره ولكن الاصح في الصور كلها الملك أى بالاخذ الثاني كالأحياء ما عدا صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها ا ه (قوله ولا يملكه) أى الغير (قوله ولم ياذن له) مقتضاه انه اذا اذن المالك ملكه فليجروا عليه فينبغي ان العلم بالرضا من المالك كالاذن واضح ان اذن من وقع في حجره عليه برضاه مبيح للأخذ وتملكه ا ه سيد عمر

(قوله لكن الأولى الترك) يشكل بالخبر (قوله لخر انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال كان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك الا ان مجاب بان الخبر ليس فيه خصوص النثر (قوله وقبله) اخذه مكره (قد تشكل الكراهة بما في الخبر لجاذبنا وجاذبناه ان صح الاحتجاج به الا ان يحمل ما فيه على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله وبسط) نوبه الخ) عبارة تترجح الارشاد وبسط ذيله قال في شرحه الصغير وخرج وقعه فيه اتفاقا فانه لا يملكه بل يكون أولى به ليجرم على غيره اخذه الا ان غن رضاه وسقط من نوبه وان لم ينفضه واذا حرم ملكه اخذ كاخذه فخر غير عيش بملك الغير وملك دخل مع الما حوضه وانما وقع

على راسه وانه قال ولم ينهك عن نية الولايم الا فانتبهوا وحل التقاطه (للعلم برضاهما للكرامة) وقيل اخذه مكره واطالوا في الانتصار له لانه نداء نعم ان علم النثار لا يؤثر بولم يقدح اخذه في مروه لم يكن تركه أولى ويكره اخذه من الهوام بازار او غيره فان اخذه منه او التقطه او بسط نوبه لا جله فوقع فيه ملكه بالاخذ ولو صيبا ان اخذه من ملكه سيداه فوقع بحجره من غير ان يبسطه لفسطه من قبل قصد اخذه بعذر او غيره من الاختصاص به الا ترى ولا يملكه لا يتم بوجده عند وقوعه بحجره قصد تملكه ولا فاعل لكتة أولى به ليجرم على غيره اخذه منه ولا يملكه بخلاف ما مر في التحجير لان ذلك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق بملك النثار ولم ياذن له في اخذ من هو أولى به

(قوله وهذا) أي بالفرق المذكور بين التحجر والشار (قوله فتوحل الخ) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض أو الحفرة تنازع عليه الفعلان (قوله والجاء سمكة) أي دخولها (قوله بالتحجر) متعلق بالحاقم اه سم (قوله لا بالشار) عطف على قوله بالتحجر (قوله كما فاده كلامه الخ) (غامضة) في اداب الاكل تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولومن جنب وحائض ولوسمي مع لقمة فهو حسن واقلها بسم الله واكلها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لسكل منهم فان تركها اوله اتي بها في اثانته وان تركها في اثانته اتي في آخره ويسن الحمد بعد الفراغ من ذلك ويجوز بهما ليقتهدي به فهما ويسن غسل البدن قبله وبعده لسكن المالك يتدبى به فبما قبله وبتاخر به فيما بعده ويسن ان يأكل بثلاث اصابع للاتباع وتسن الجماعة والحديث الغير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام اولى ويسن اعق الاناء والاصابع وكل ساقط لم يتنجس او تنجس ولم يتعدر تطهيره وطهر ويسن مؤاكلة عبيده وصغاره وزوجاته وان لا يتخض نفسه بطعام لا لعذر كدواء بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل مادام يظن به حاجة الى الاكل ومثله من يقتدى به وان يرحب بضيفه ويكرمه ويحده الله على حصوله ضيفا عندده ويكره الاكل متكئا وضطجما ويكره الاكل مما يلي غير من الاعلى والوسطو يستثنى من ذلك نحو الفا كَمَا يَتَقَبَّلُ به فياخذ من اى جانب ويكره تقريب فقه من الطعام بحيث يقع من فقه اليه شئ ومذمه لا قوله لا لاشتيه او ما اعتدت اكله ويكره نفوذ به في القصعة والشرب من فقه القرية والاكل بالثبالي والتفس والتفخ في الاناء والبراق والمخاطح اكلهم وقرن تمر تبين ونحوها ككتبتين بغير اذن الشركاء ويسن للضيف وان لم يأكل ان يدعو للمضيف كان يقول اكل طعامكم الابرار واظهر عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الاخلاص وقرش ويندب ان يشرب بثلاث انفاس بالتسمية في اولها والحمد في اخرها ويقول في اخر الاول والحمد لله ويندب في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشئ فيه بل يتخذه عن فقه بالحدود رده بالتسمية والشرب قائما خلاف الارلى ومن اداب الاكل ان لا يقطعتات الطعام وان يقول المالك للضيف ولغيره وكزوجه وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكرر عليه ما يتحقق انه اكل منه ولا يزيد على ثلاث مرات وان يتخلل ولا يتباعد ما يخرج من اسنانه بالخلال بل رمية وبتعضض بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينهما فانه يلعه وان يأكل قبل اكله اللحم لقمة ولقمتين او ثلاثا من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا يأكله حارا حتى يبرد من اداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء او سترته وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن اداب المضيف ان يشيع الضيف عند دخوله الى باب الدار وينبئ الكلى ان يقدم الفا كمة ثم اللحم ثم الحلاوة وانما تقدمت الفا كمة لانها اسرع استعجالا فينبغي ان تقع اسفل المعدة ويندب ان يكون على المائدة نقل وسياط ان شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة اه معنى وكذا في الاحياء زادات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله بفتح) الى قوله قيل في النهاية (قوله) ومن لازم بيانها بيان الخ) ممنوع اه سم عبارة الرشدي فيه نظر لا يتخفى ولوجاب بان القسم والنشوز من جملة احكام عشرة النساء واكثر السلام الاتي فيها المثل ذلك خصصهما بالذكركان واضحا على ان من المشهور انه اذا ترجم لشيء وزاد عليه لا يضرا هو قوله على ان من المشهور الخ باقى عن سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه باه الخ) جرى عليه المعنى (قوله

في ملكه وانما ملك المحي ما تحجره الغير لان المتحجر غير مالك فليس الاحياء تصرفا في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فلينظر هذا مع ما ذكره هنا (قوله بالتحجر) متعلق بالحاقم

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله) ومن لازم بيانها بيان الخ) عليه منع لو تنزل عنه لم يندفع الاعتراض بالانباء المذكور (قوله

وبهذا يتضح الحاقم سقى
ارض او حفر حفرة لا
يقصد الاصطباذ فتوحل
او وقع فيها صيد والهاء
سمكة لبركة كبيرة واخذ
صيد من داره التلى يفاق
بابها عليه بالتحجر في انه
وان كان احق به لكن
يملكه اخذه وان اثم
بدخوله ملكه لا بالشار
واما ما فهمه كلامهما
هنا من الفرق بين هذه
الصورة والتحجر فهو مبنى
على ضعف كما افاده
كلامهما في باب الصيد

(كتاب القسم)

بفتح فسكون واما بكسر
فسكون فالنصيب وبفتحهما
فاليمين (والنشوز) من
نشر ارتفع فهو ارتفاع عن
اداء الحق ومن لازم
بيانها بيان بقية احكام
عشرة النساء فاندفع
الاعتراض عليه

بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزواج) حقيقة فلا يتجاوز من الترجمة ولا للإمام ولو مستولدات كما يشعر به قوله تعالى فإن خفتم أن تعدلوا أو واحدة أو ما ملكت أيمانكم أي أنه لا يجب فيها العدل الذي هو قاعدة القسم لكن يندب أن لا يعطلن وأن يسوى بينهما قيل كان ينبغي ويختص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور أه وحصره ليس في محله وتجر بذلك أن الأصل في لفظ الخصوص وما يشتق منه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ماله الخاصة

وهو الزوجات هنا فن ثم ملك ذلك المصنف لسلامته من التضامن والتجوز الاليتين وقد يضمن معنى التمييز أو يجعل مجازا مشهورا عنه لتدخل الباء حيثن على المقصور الذي هو الخاصة قيل وهذا أعرب وأبين وأغلب وكان المتعرض أغتر بهذا لكنه لم ينف التعبير عنه (ومن) له زوجات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي نعم أن (بات) في الحضر أي صار ليل أو نهارا فالتعبير يات لأن شاه القسم الليل لا لإخراج مكته نهارا عند أحدهن فان الإرجاء أنه يلزمه أن يملك مثل ذلك الزمان عند البائيات (عند بعض نسوته) بقرعة أو دونها وإن أتم فليس مقتضى عبارته بجواز المبيت عند بعضهن ابتداء من غير قرعة

ولا معنى بات أراد خلافتن وهم فيه لأنه إنما جعل وجود المبيت بالفعل عند واحدة شرط طال الزمان المبيت عند البقية وهذا لا يقتضي شيئا عاذا كراهو وأضح وبه يتضح أيضا اندفاع ما

بأنه كان ينبغي الخ) إن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قول المتن بزواج) أي بثنيتين منهن فأكثر ولو كن غير حرائر أه معنى (قوله حقيقة) أي قوله قيل في المتن (قوله إن لا يعطلن) أي الإمام أه عش عبارة السيد عمر هذا الإطلاق صادق بمن لم تعد للوطء من الإمام ووجهه واضح ثم رتبته منقولا أه (قوله قيل كان الخ) عبارة المتن والنهية إدخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا حاجة حيثن لدعوى بعضهم القالب في كلام المتن أه (قوله أن الأصل) أي الحقيقة (قوله له زوجات) أي قوله لا معنى بات في المتن الإقوله في الحضر (قوله أي صار) أي حصل أه عش (قوله وإن أتم) راجع لقوله أو دونها فقط أه سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراض (قوله ولا معنى بات) عطف على قوله ليس مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي قوله لأنه لا في قوله على ما يجته القمولى في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو الأذري وعبارته كلامه أي المصنف هو ثم إنه إنما يجب القسم إذا بات عندها وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبادة بها إلا بالقرعة على الأصح كما سيأتي أه فإرادته بالقسم هنا كاترى ضرب القرعة وحيثن فالشرح كالعلامة أن حجر لم يتراد معه في رد عليه على محل واحد نعم تقع المناقشة مع الأذري في أن القرعة هل تسمى شيئا فامل أه رشيدى ووافق المتن للأذري (قوله عند إرادته) أذبحرد الإرادة لا يلزم شيئا لجواز الاعتراض عنها أه سم وقدم جوابه عن الرشيدى أنفا (قول المتن لومه) أي ولو غنينا ويجبى بأمر أيضا أه معنى (قوله فورا) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور أه سم عبارة عش أي فلو تركه كان كبيرة أخذنا من الخبر الاتي أه وفيه أن الخبر الاتي لا يقيده وجوب الفورية (قوله وفيما سم) أنظر ما المراد بما مر أه رشيدى (قوله لم يصح به) أي لا مكان التدارك فيما بعد الموت سم وسيد عمر (قوله أن يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل للزمه (قوله وقد كان) على قوله لكن اختاره في المتن (قوله امرأتان) أي مثلا أه عش (قوله وشقه ما تل الخ) هو ونحوه مما ورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقته حيث لا صارف أه عش (قوله خلاف المشهور) أي فالتعمد أنه كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم أه عش (قوله اختاره السبكي) ضعيف أه عش (قوله ونكح جديدة الخ) هذا مجرد تصور أو افلا استصحب بعض نواته في المبر بقرعة لم يقض البائيات كما يأتي أه سم (قوله للبتخلفات) خرج به ما لو كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينها وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) إن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه (قوله فإن الإرجاء أنه يلزمه أن يملك مثل ذلك الزمان عند البائيات) الظاهر أن مغايرة هذا لقول المصنف الاتي ولا يجب تسوية في الأقامة نهارا على ما يأتي في شرحه أن ذلك لما إذا رتب القسم على يوم وليلة مثلا وكان الأصل الليل والنهار تبعاً للزوجات النسوية في الأقامة نهاراً وهذا أيضاً إذا لم يرب القسم كذلك بل ابتداء الأقامة عند واحدة نهاراً قبله من مكته عند البائيات مثل القدر الذي مكته فيه عندها (قوله وإن أتم) راجع لا دونها فقط (قوله عند إرادته) أذبحرد الإرادة لا يلزم شيئا لجواز الاعتراض عنها (قوله فورا) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور (قوله لم يصح به) أي لا مكان تداركهما بعد الموت (قوله)

قبل عبارته توهم أنه لا يجب إجازات وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لزمه) فوراً فيما يظهر هنا فليارسا كما كان عصى بأن لم يقرع لأنه حتى لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلو لم يخرج منه ما مكته وهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يصح به أن يبيت (عندهن بقى) ممن تسوية بينهم للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما ما يوم القيامة وشقه ما تل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الأصل بخبري أنه كان تبرعاً منه لدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من تقامع من الإية خلاف المشهور لكن اختاره السبكي وخرج في الحضر ما لو سافر وحده ونكح جديدة في الطريق وبات عندها للإلزام قضاء للبتخلفات

والأولى أن يسوى بينهما في سائر الاستماعات (٤٤٠) ولا يجب لتعلقها بالليل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجا من

خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (ولو أعرض عن من أوجبه الواحدة) ابتداء وعند استكمال التوبة بالنسبة لمن (لم يأنه) لأن المبيت حقه ولا في دعاية الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطلن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تخصنا لمن ثلاثي دى إلى فسادهن أو أضرارهن سيما كانت عنده سرية جميلة أثرها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولي بكرهه لأعراض عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز لأعراض لعراض كان ظلهما ثم بان منه المظلم لمن فيلزمه أن يقضى على ما يحته القمولى وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب المظلم لمن فلا قضاء إلا أن أعادهن ولا يجب الإعادة لأجل ذلك على الوجه لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إحرام المنتع بالحج ليصوم فيه قيل قول أصله لم يكن لمن الطلب أحسن إذ لا يلزم من نفي الائتم نفي الطلب إلا ترى أن الدين قبل الطلب لا يأنه بترك الدفع وإذا طلب الائتم اه ويرد بان الحق انهما

مادام في السفر اه عش (قوله والأولى) إلى قوله سبب المئني (قوله ولا يجب الخ) عبارة المئني ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فانه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تنافي في كل وقت ولا في سائر الاستماعات ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن لانه ^{وكان} كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده (قوله لتعلقها بالليل الخ) وقال أن يقول إن كان المراد أن ذلك ليس مقدور له فهذا ان منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم انه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم أقول ويحجب باختيار الثاني ومنعه للوجوب لمشقته على النفس جدا والمشفة تجلب التيسير وفي التدب جمع بين مصلحتهما ولعل قوله فليتأمل إشارة إليه اه سيدعمر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها لمن تساه عش (قوله وعند استكمال التوبة الخ) عبارة المئني أو بعد استكمال توبة أو أكثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق بيعطلن اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل قوى وقوله لذلك أي الأعراض (قوله على ما يحته القمولى الخ) عبارة التبا على الرجاء بقرينة الشرع اه قال الرشيدى أي بان يعيد المظلم لمن حتى يقضى من نوبه إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة لما بينه الشهاب سم في حواشيهما من أن هذان باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب الإعادة وجوب لتحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه (قوله لأجل ذلك) أي القضاء والجاء متعلقان بالإعادة وأوجب الإعادة (قوله نظير ما مر الخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم الإحرام حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام في الحج (قوله قيل الخ) واقعه المئني (قوله احسن) أي من قول المصنف لا يأنه (قوله إذ يلزم) لجواز أن يكون نفي الائتم بناء على أن الوجوب موضع قبل الطلب فلا ئتم قبل الطلب لذلك فحذف دقنى الائتم في الجملة لا ينفى ثبوت الطلب كما في مسألة الدين فاضع بذلك أن الرد الآتي لا يدفع السؤال اه سم (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرمدعى المعترض وهي الأحسنية فهذا ليس ورد الإراد بل غايته تصحيح العبارة اه سم (قوله انهما متساويان) أي التعبيرين (قوله فما لتعلقها الخ) وعبارة شرح الروض: لأن ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكها ولقاتل أن يقول إذا كان المراد أن ذلك ليس مقدور له فهذا ان منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور يمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وان سلم انه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجماع) متعلق بيعطلن (قوله لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث أن يمنع أن الإعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرد الإعادة يجب القضاء وان لم يثبت عنده كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتا قبل الإعادة لتوقف بعده على المبيت عنده إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا أن بات عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب وجوبها وجوب تحصيل ما يؤدى منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الدين الذي عصى فانه يجب الا ككتاب لإدائه ولا يقال أن الا ككتاب سبب الوجوب فلا يجب له قى الوجوب على الا ككتاب بل وجوب الا ككتاب من باب وجوب تحصيل ما يؤدى به الدين المتقدم وجوبه فليتأمل فانه ظاهر فالوجه وجوب الإعادة لانه سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجبة فانه يجب الخروج منها ولو لم يتوقف عليه الخروج فتأمل بطاعه وانصاف وليس هذا نظيره مسألة المتمتع المذكورة لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإحرام بالحج بدليل أنه لو ترك الإحرام بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر وتأفكل (ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرمدعى المعترض وهي الأحسنية فهذا ليس رد الإراد بل غايته تصحيح العبارة (ويرد الخ) لقاتل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال إذ لا يلزم من نفي الائتم نفي الطلب لجواز أن يكون نفي الائتم بناء على أن الوجوب موضع قبل الطلب فلا ئتم قبل الطلب لذلك فحذف دقنى الائتم في الجملة لا ينفى ثبوت

متساويان إذا الأصل الجاري على السنة جملة الشرع أن ما وجب بطلب به على سبيل الإزام به وما لا فلا فلهما (متلازمان)

متلازمان اثباتا ونفيا ومسئلة الذين من ذلك لانه واجب يطالب به غاية الامرانه واجب موسع قبل الطلب وحقيق بعده فان قلت لنا واجبات ليطالب بها الا عند تضيق وقتها كالصلاة والحج قلت المراد ان الواجب صالح للطلب به ووقوفه على شرط في البعض لمدركه يحضه لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب ان لا يخفى الوجه على من كل اربع اعتبارا بمن له (٤٤١) اربع زوجات قال في الجوهر وان

يناما في فراش واحد حيث لا عذر في الانفرا دسما ان حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضة) ما لم يسافر بين وتختلف لاجل المرض فلا قسم لها وان استعقت النفقة نقله البقيني عن الماوردي وأقره واعتدله غيره (ورقاه) ورقنا وبجئونة لا تخاف منها ومراعاة (وحاض ونفاه) ومحرمة ومولوي، ظاهرها وكل ذات عذر شرعى او طبعى لان المقصود الانس لا الوط، وكاستحق كل منهن النفقة (لناشئة) اى خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه او تنمعه من التمتع بها او تغلق الباب في وجهه ولو بجئونة او تدعى الطلاق كذا ومعتدة عن وطء شبه وصغيرة لا تطبق الوطء وجوسية ومقصوبة ومحبومة وامه لم يكل تسليمها ومسافرة باذنه وحدها لحاجتها كما لا نفقة لمن ولحرمه الخلو بالمعتدة والجوسية كذا وقع لشارح وذكر الجوسية وهم حرمه نكاحها حتى على مثلها على ما مر قال الروائي ولو ظهر له زناها حل له منع قسمها وحقوقها لتفدى منه

متلازمان) اى الطلب والاسم (قوله) ويستحب ان لا يخفى الى قوله ومسافرة باذنه في المعنى الا قوله وبجوسية وإلى قوله ومنه ان لا يشار كفى النهاية الا قوله وبجوسية وقوله وحرمه الخلو الى قال الروائي (قوله) ان لا يخفى (الزوجة الخ) اى من الميت (قول المتن مريضة) بدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا يتايفه الامر بالفرار من الاجدم لان هذا تسبب في تسليطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والا كنفاه منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مره اسم وبقى ما لو كان الزوج هو المجنوم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام فهل يكتفى في دفع النشوز منها بانفرا دها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشئة بذلك ولا بعدم تمكينها من الجماع والتمتع بها اولا في نظر والظاهر الاول اه ع (قوله) لا يخاف منها (اما المجنونة التي تخاف منها لم يظهر منها نشوز سوى مسئلة له فلا يجب لها قسم كبحته الزركشي وان استعقت النفقة معنى وسم (قوله) او تمنعها الخ) اى بلا عذر لها كمرض والا فهي على حقها كما قاله الماوردي اه معنى (قوله) من التمتع بها) اى ولو بنحو قولي وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان كان به صنان مثلا مستحكر وتاذت به تاذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة قوتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة قوية على كذبها اه ع (قوله) او تغلق الباب الخ) خرج بذلك ضربا له وشتمها فلا بعد نشوزا اه ع (قوله) ومعتدة (عطف على قول المتن ناشئة سم ورشيدى (قوله) وبجوسية) ظاهره ولو ظلما او حبسها الزوج لحقه عليها اه ع (قوله) ومسافرة باذنه الخ) لم يقل ولو باذن المعلومة منه مسئلة عدم الاذن بالنشوى لثلا يتكرر قوله الماربان يخرج بغير اذنه اه رشيدى (قوله) ولحرمه الخلو الخ) عطف على قوله كالاتفة الخ (قوله) ولعل الاصح القول الثاني) عبارة التها بقر الاوجه ترجيح مقابله اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك ع (قوله) لا قبلها) اى فلا يحل له ذلك قطعا لرضاه به وقت العقد اه ع (قوله) وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا علمه وقت العلم والافيجرى فيه الخلاف ايضا فليراجع (قوله) والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه ان لا يشار كفى المعنى الا قوله كذا عبر الى وسفيها وقوله لم يؤمن ضرره اه (قوله) بل بحثان) عبارة النهاية والا قربان (قوله) ان غيره اه اى غير المميز اه ع (قوله) وسفيها) عطف على مراهاق والواو بمعنى او (قوله) فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كما في مسئلة الدين فليتأمل (قوله) في المتن وتستحق القسم مريضة) بدخل في المرض نحو الجذام فتستحق الجذام القسم ولا يتايفه الامر بالفرار من الاجدم لان هذا تسبب في تسليطها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والا كنفاه منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مره اسم (قوله) لا يخاف منها) خرج من تخاف منها وان وجبت نفقتها كبحته الزركشي حيث قال نعم يستثنى صورتان لا قسم فيهما مع استحقاق النفقة احدهما المجنونة التي تخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان نفقتها واجبة قبلها يظهر اذا لم يظهر نشوز ولا امتناع الثانية وذكر مسئلة المريضة السابقة عن الماوردي (قوله) ومعتدة (عطف على ناشئة (قوله) وذكر المجوسية وهم حرمه نكاحها حتى الخ) يحتمل ان هذا الشارح اراد ما سأل على مجوسية بعد الدخول وتختلف فلا قسم لها في العدة لحرمه الخلو بها الا ان يقال هي في معنى الرجعية المتقدم انه لا قسم لها فلا حاجة لذكرها وفيه نظر لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا وجوب ان ذكرها وم فليتأمل (قوله) ولعل الاصح القول الثاني) كذا مر (قوله) لزم (ليه الخ) الزوم هو الاقرب شرح مر (قوله) اما المجنون فان لم يؤمن ضرره او آذاه الوطء) كلام الشارح كالصريح ان من لم يؤمن ضرره

(٥٦ - شرواني وابن قاسم - سابع) نص عليه في الام وهو اصح القولين اه وهو يبدو لعل الاصح القول الثاني ويأتى اول الخلق ما يصرح به ويبين ان يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمتها لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران او عاقل ولو مراهاق نعم اثم جوره على وليه لان علم به او قصر كاهو ظاهر كذا عبر به كثير وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك بل بحث ان غيره لو نام عند بعضهم وطب البقيات ياتيه عندهن لوم له اجابتن لذلك وسفيها واؤتمه عليه لانه مكلف اما المجنون فان لم يؤمن ضرره

او اذاه الوطه فلاقسم وان امن وعليه بقية دور ووطيته لزوم الولي الطواف به عليهن كالوقفه الوطه او مال اليه هذا كله ان اطلق جنونه او لم ينضب وقت افاقته وإلا راعى هو اوقات الافاقه ولبه اوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبه من هذه نوبه من هذه وقيام ينضب لوقسم لواحدة من الجنون وافاق في نوبه اخرى قضى للاولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد ممكن من النساء القسم ومن امتنعت منهن سقط حقها ان صلح بحله (٤٤٣) لاسكني مثلها ومثله ان لا يشارك غيره في مرق من المراقف الا تبته هذا هو الذي يتجه

من خلاف في ذلك (فان لم ينفر دمسكن واراد القسم (دار عليهن) في بيوتن توفية لحقهن (وان انفر) ممكن (فالاضل المضى (الين) صونا لمن وله دعاؤهن) لمسكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حقه فن امتنعت اى وقد لاق مسكنه بها فيما يظهر فهي ناشرة الاذات خفر لم تعد البروز فيذهب لها على مقاله الماوردى واستحسنه الاذرى وغيره لكن استغربه الروايات والاشحو معدورة بنحو مرض فيذهب او برسل لهما ركبا ان اطاق مع ما يقرب من نحو مطر (والاصح تحريرهما بها الى بعضين ودعاء بعض) الى مسكنه لما فيه من الاحشاش (الا بالقرع او لغرض) ظاهر عرفا له اولها فيما يظهر (كقرب مسكن من عضى اليها وخوف عليها) لنحو شباب سواء كان الخوف منه ام منها فان اختلفا رجع لغيرهما فيما يظهر دون غيرها فلا يحرم اذلا ابحاش حينئذ فن امتنعت بلا ذكر لكونها ذات خفر

كالصريح فان لم يؤثر من ضرره لا يلزم الولي الطواف به وان كان عليه بقية دور ووطيته وكلام شرح الروض اى والمغنى كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وايراجع اه سم (قوله او اذاه الوطه) اى بقول اهل الخيرة اه معنى (قوله فلاقسم) عبارة المغنى فان ضره اجماع بقول اهل الخيرة وجب على وليه منعته منه اه (قوله وان امن) ظاهر المغنى انه ليس بقيد كامر (قوله ووطيته) مقتضى ما تقدم في قوله فور اعدم التوقف على الطلب الا ان يقال ذاك في العاقل سيد عمر وعش (قوله والاراعى الخ) كذا نقله في المغنى عن المنزلى واستحسنه بعد نقله عن البغوى وغيره انه بنفسه يقسم ايام الافاقه وتلفوا بام الجنون اه سيد عمر (قوله بشرطه) اى السابق بقوله وان امن وعليه بقية دور ووطيته (قوله وعلى محبوس الخ) ولو حبسته احدى زوجتيه على حقها فليس للآخرى ان تبيت معه كافي به ان الصباغ اه معنى (قوله ومنه) اى بما يعتبر في صلاحية المحل (قوله هذا الخ) اى قوله وعلى محبوس وحده الخ (قول المتن فان لم ينفر دمسكن) بان لم يكن له مسكن بالكلية او كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب او غيره اه سيد عمر (قوله لمسكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وعليهن الاجابة) والوجه ان مؤنة الاجابة عليه في المريضة وغيرها والحاصل ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم بخلاف (قوله ذات خفر) اى شرف امره عش (قوله عاقله الخ) عبارة النهاية والمغنى بكافله اه (قوله لكن استغربه) عبارة النهاية والمغنى وان استغربه اه (قوله نحو معدورة بنحو مرض) كان ينبغي استعاط احد النجوين اه سيد عمر (قوله او برسل لهما ركبا الخ) وعليه مؤنة سم اى ذهابا ولما به امره عش (قوله بالقرع) اى بالتراضى اه معنى (قوله له الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فاق اختلفا) اى الزوج والزوج في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوج وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها اى تعاقبا مع ما يفرض من الهاء في عليها والمغنى حال كون من مضى اليها مفردة بالخوف عليها وقرب مسكنها عن الزوج الاخرى اه سم عبارة السكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى اليها يعني ان غيرها ليست متصفاة بواحد من هذين الوصفين بان كانت بعيدة المسكن وعجوزة اه (قوله لكونها الخ) علة لعذر اه سم (قوله قال الاذرى) الى قول المتن وله ان تبيت في النهاية (قول المتن ويحرم ان يقيم الخ) التعبير بالاقامة يقتضى الدوام ويبحث الزركشى ان الحكم كذلك لو مكث اياما على نية الاقامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لاسكني) اى من ان فيه ابحاشا

لا يلزم الولي الطواف به وان كان عليه بقية دور ووطيته وكلام شرح الروض كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وايراجع (قوله الاراعى الخ) هذا ما قاله المتن واستحسنه الشيخان لكن جزم في الروض بخلافه فقال وإن قطع الجنون وانضبط ما يمكنه لغيره قال في شرحه منقطع ويقسم في ايام افاقته لانه لم لو اقام في الجنون عند واحدة فلاقسم به صرح الاصل نقله عن البغوى وغيره انتهى (قوله وعليهن الاجابة) لان ذلك حقه (قوله يقتضى اطلاق ذلك ان مؤنة الاجابة عليهن كان احتيجن للركوب وليس بعيدا لانهما مؤنة حق وجب عليهن اذاه وقديلا عليه اطلاقه هنا مع قوله في المعدورة او برسل لهما ركبا لكن قياسا انها مؤنة حق وجب اداؤه وان يكون على المريضة اذا طاعت الحجى وهذا لكن الوجه انها عليه في المريضة وغيرها اخذنا ذكره وعلما للزوج رجل بغير امرأة يزيد ان عليها تسلم نفسها بغير اعتبار ايجل المقدور كذا

على مامر او مرض وشق عليها الركوب مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر فأنشأ قال الاذرى لو كان الغرض ذهابه (قوله للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للامن عليها اعتبر عكس ما في المتن والضابط ان لا يظهر منه ميل بالنفضيل والتخصيص اه وقول المتن او خرف عليها عطا على قرب صريح فيما ذكره فهو مافى المتن لاعتكسه (ويجزم ان يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها وما يملكه وغيرهما وان لم تكن هي فيه حال دعاؤهن فيما يظهر (ويدعوهن) اى الباقيات (اليه) بغير رضاهن لما سر فان ايجين

فلما المنع وحيث يصح عود قوله إلا برضاها لهذه أيضا بان يجعل قسما هو قسما آخر (وان يجمع ضربين) أو حرة وسرية (في مسكن)
متحد المرافق أو بعضها كخيمة في حضرة ولو لولد أو دونها لبيتها من التباغض (الإبرضاها) لأن الحق لهما ولهما الرجوع والإبرضا الحرة
خلافا لشارح اعتبر رضا السرية أيضا ولحرة الرجوع هذا أيضا ما خيمه السفر فله (٤٣) جميعها فيها العسر أفراد كل بخيمة مع عدم دوام

الإقامة ومنه يؤخذ أنه لا يجمعهما بحمل واحد من سفينة إلا أن تعذر المراد كل يحمل لصغرهما مثلا وأما إذا تعدد المسكن وانفرد كل بجمع مرافقه نحو مطبخ وحش وسطح ودرجته وبئر ماء ولاق فلا امتناع لهما فيئذ وان كانا من دار واحدة كملو وسفل وإن اتحد غلقا ودهليزا فيها يظهر لأن المراد أن لا يشتركا فيما قد يؤدي للتخاصم ونحو الدهليز الخارج عن المسكنين لا يؤدي اتحاده إليه كاتحاد الممر من أول باب إلى باب كل منهما ويظهر أن اتحاد الرحافى بل اعتيد فيه أفراد كل مسكن برحا كاتحاد بعض المرافق لأن الاشتراك فيها يؤدي للتخاصم كما هو ظاهر ويكره وطموحة واحدة مع علم الأخرى به ولا تلزمها الإجابة لأن الحياء والمروءة بآيات ذلك ومن ثم صوب الأذرى التحريم (وله أن يرتب القسم على ليلة) وأولها ما يختلف باختلاف ذوى الحرف فيعتبر في

(قوله فلما) أى لصاحبة المسكن (قوله لهذه) أى لمصلحة الإقامة بمسكن واحد وقوله أيضا أى كسئلة جمع الضربتين في مسكن وقوله بان يجعل الخ تصبح لمرجع الضمير حيثئذ بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن (قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله واما إذا تعدد المسكن الخ خلافه أه سم (قوله لأن الحق) أى قوله وان اتحد غلقا فى المغنى (قوله والابرض الحرة) أى فقط لأن السرية لا يشترط رضاها لأن له جمع أماته بمسكن وهي أمه أه معنى (قوله هنا) أى فيها إذا كان معها سرية أيضا أى إذا كان معها سرية (قوله لعسر أفراد كل) أى شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة لا يكف التعداد أيضا أه عش (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله إلا أن تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر التعسر فليراجع (قوله وسطح) الظاهر أن المراد أنه ينبغي أن يكون لها سطح واحد لأنه لا بد أن يكون لكل منهما أى المسكنين سطح بدليل قوله الآتى كملو وسفل لأن الظاهر في مثله اختصاص العلوب بالسطح أه سم واره الرشيدى (قوله كملو وسفل) والخير في ذلك للزوج حيث كانا لائقين بهما أه عش (قوله من أول باب) أى الدحل أه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التنية أه معنى وظاهر التعليل الآتى أن هذا الحكم لا يختص بالزوجات بل يجرى في زوجة وسرية وفي سريان فليراجع (قوله مع علم الأخرى الخ) بل يحرم أن قصد إيداء الأخرى أولوم منه رؤية محرمة للمورة أه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الأخرى عبارة غيره بحضرة الأخرى أه ومن الغير المغنى (ولا تلزمها الإجابة) ولا نصير ناشئة بالامتناع أه معنى (قوله ومن ثم صوب الأذرى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محل التحريم إذا كانت أحدهما ترى عورة الأخرى أه معنى زاد التنية أو قصد به الإيداء الأول على خلافه أه (قوله واولها) أى قوله له ثم رابت الزركشى في التنية الأول أه ومنه إلى من عاده وقوله أى متبرع (قوله هنا) أى فى القسم (قوله وأخرها الفجر) قضيته أن الآخر لا يختلف باختلاف الحرف وقد يتوقف فانه كاتختلف أحوال أهل الحرف فى أوله كذلك تختلف فى آخره أه عش (قوله للامر جسى) بسين مفتوحة فرما كنهه فجيم مكسورة فباء النسبة كذا ضبط بالقلم فى بعض النسخ المقابلة على أصل الشارح وعبارة التنية للسرخسى بالخاء وحذف ما (قوله لكن الأولى الخ) كذا فى المغنى (قوله عينه) أى تقديم الليل (قوله لأنه لا تنى الخ) متعلق

نفقتها ومؤنة الطريق من نزع إلى عدن أى ومن زيد إلى عدن عليها وحاصله أن ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه (قوله له) متعلق بفرض وقوله دون غيرها متعلق بالمتن عليها أى تعلقا معنويا فإيهو حال من الهامى عليها والمغنى حال كون من مضى إليها منفردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الأخرى وقوله لكونها لعذر (قوله وحيثئذ يصح عود قوله إلا برضاها لهذه) ومرجع الضمير حيثئذ بالنسبة لهذه الواحدة الباقى كما بينه بقوله بان يجعل الخ (قوله متعدد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله واما إذا تعدد المسكن الخ خلافه (قوله فى امانت الابرضها) ولا اعتبار برضا الولي والسيد لأن الحق لهما دون الولي والسيد ولا برضا المولى القاصرة كالجنونة بل يجب على الولي فيها يظهر أن يطلب لها مسكنا منفردا مر (قوله والابرض الحرة) اعتمده مر (قوله فله جميعها الخ) أى كما يحته الزركشى (قوله وسطح) الظاهر أن المراد أنه لا ينبغي أن يكون لها سطح واحد لأنه لا بد أن يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتى كملو وسفل لأن الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح (قوله ويكره وطموحة واحدة مع علم الأخرى) بل يحرم أن قصد إيداء الأخرى أولوم منه رؤية محرمة

حق أهل كل حرفة عادتهم الغالبة وأخرها الفجر خلافا للامر جسى حيث جدا بفروق الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الأولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لأنه الذى عليه التواريخ الشرعية (والأصل) لمن عمله بالنهار (الليل) لأن الله جعله سكنا (والنهار تبع) قول المحشى ومؤنة الطريق هكذا فى النسخ ولتحرر

لانه وقت التردد (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس) واتوا في بفتح اوله وضم الفوقية مع تشديد هاء وقد تحذف وهو وقاد الحام او غيره نسبة للاتون وهو اخنوخ الحناز والجصاص (٤٤٤) ذكره في القاموس (فكمسه) بعكس ما ذكر فان كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم

يجز نهاره عن ليله ولا عكسه اي والاصل في حقه وقت السكون لتفاوت الغرض ولو كان يعمل بعض الليل وبعض النهار فالظاهر ان محل السكون هو الاصل والعمل هو التبع وانه لا يجزى احدهما عن الآخر وبتردد النظر فيمن عمل في بيته كالكتابة والحياطة وظاهر تنبيههم بالحارس والاتوني انه لا عبرة بهذا العمل فيكون الليل في حقه هو الاصل لان القصد الانس وهو حاصل هذا كله في الحاضر اما المسافرين فماده وقت نزوله الم تمكن خلوته في سيرة فهو العاد كما يحتمل الاذرعى وعاده في الجنون وقت افاقته اي وقت كان ويايام الجنون كالغيبه كذا جزم به شارح وهو انما يتأق على كلام البغزي والذي ضعفاء فعل ما مر من النظر لا يام الافاقه وحدها والجنون وحدها الاصل في حقه كثير نعم مر في غير المضبط ان الافاقه لو حصلت في نوبة واحدة قضى الاخرى قدرها عليه قد يقال ان العاد هنا وقت الافاقه وقضية ما في

بغية عبارة المغنى وجرى عليه التواريخ الشرعية فان اول الاشهر الليالي اه (قوله وقت التردد) اي في طلب المعاش (قوله او غيره) هذا تفسير الاتوني في اصل الفتوى الا لما رده هنا وقاد الحام خاصة او نحوه من عمله ليلا ام رشيدى (قوله اخذوه الخ) اي حفيده فاه عش (قوله بعكس الخ) كذا كتب بالياء في اكثر نسخ الشرح وفي النهاية وكتب عليه الرشيدى ما مضى هو باللام او خلافا لما وجد في النسخ فهو علة اي فملة العكس عكس العلة المذكورة في المعكوس اه عبارة المغنى فيكون النهار في حقه اصلا والليل تبع له لسكونه بالنهار ومعاشه في الليل اه (قوله لم يجز نهاره الخ) عبارة للمغنى لم يجز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولا اخرى عكسه اه (قوله اي والاصل في حقه الخ) اي ولا يكتفي جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ اه سم (قوله فالظاهر ان محل السكون الخ) معتمداه عش (قوله والعمل) بالجر عطف على السكون (قوله وانه لا يجزى احدهما الخ) مرجع الضمير الاصل والتبع في قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليلة لسلك على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فاليتم اه سم (قوله فيمن عمله الخ) اي ليلا (قوله فيكون الليل في حقه الخ) اي وان كان عمله فيه اه سم (قوله وهو حاصل) فيه وقمة ما اذا انتفى الناس والتحدث لانتهائه الكلي بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانهما بنحو مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغرق نومه الليل في فراشه وحده في جانب من البيت اه سم (قوله اما المسافر الخ) الى قوله وعاده في المغنى (قوله وقت نزوله) من ليل او نهار اه معنى عبارة قسم لو نزل تارة ليلا وتارة نهارا فلهل لجعل نوبة لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويقتر ذلك للسفر او لا كما في غيره سم اقول والظاهر الاول عبارة البجيرى قوله وقت نزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم وللآخرى ربع يوم مثلا سم وعش اه (قوله فهو العاد الخ) عبارة المغنى ولولم يحصل الخلوة الا لحالة السكون كان بمنحوق وحالة النزول يكون مع الجماعة في نحو خيمة كان عمارته حالة سيرة دون حالة النزول حتى يلازمه التسوية في ذلك اه (قوله ويايام الجنون كالغيبه) اي فلفظ ويايام الجنون كايام الغيبه (قوله شارح) هو الزركشي ونقله عن النص اه سم (قوله فعل ما مر) اي في شرح لا تاشرة (قوله والجنون) بالجر عطف على الافاقه (قوله هنا) اي في الجنون الغير المضطرب وقت افاقته (قوله ولما ذلك) اي عدم الخروج ليالى الزفاف اي

للعودة مر (قوله اي والاصل في حقه وقت السكون) اي ولا يكتفي جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ عبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا فليس له ان يقسم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولا لاخرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض انتهى (قوله وانه لا يجزى احدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع ضمير التثنية في قوله احدهما الاصل والتبع في قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر النوبة هل هو يوم وليلة لسلك على وجه الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فاليتم اه سم (قوله فيكون الليل في حقه هو الاصل) اي وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل) فيه وقمة فاذا انتفى الناس والتحدث لانتهائه الكلي بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانهما بنحو مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغرق نومه الليل في فراشه وحده في جانب من البيت (قوله فماده وقت نزوله) لو نزل تارة ليلا وتارة نهارا فلهل لجعل نوبة ليل لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويقتر ذلك للسفر او لا كما في غيره (قوله كذا جزم به شارح) هو الزركشي ونقله عن النص (قوله الذي ضعفاء) فيه بحث لانها انما قاله فيما مر الذي نقله عن المنولى

الشامل عن الاحباب ان من عماد الليل لا يجوز له الخروج فيه بغير رضاها لجماعة وجنابة فيها اجابة دعوة وهو ضعيف وانما ذلك ليالى الزفاف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها المندوب تقديم اواجب حقها

مذكرا قاله لكن أطال الأذرى وغيره ورد أن المتمدن له لا حرمة أى وعليه ففى عذرى (٤٤٥) ترك الجماعة كمر وجب التسوية بينهم

في الخروج لنحو جماعة فان
خص به ليلة واحدة منهن
حرم (وليس للاول) وهو
من عماده الليل ويقاس
به في جميع ما يأتى ومنه أن
الدخول في العماد شرطه
الضرورة وفي غيره تكفي
الحاجة من عماده النهار او
وقت النزول والسكون او
الاقافة (دخول في نوبة على
أخرى ليلا) ولو لحاجة (إلا
لضرورة كمرضاها الخوف)
ولو ظنا وإن طال مدتة
وإن نظرية الأذرى أو
احتمالا ليعرف الحال
وعما يدفع تنظيره قول
التنذيب وغيره لومرضت
أولدت ولا تمتد لها قال
الرافعى اولها متعهد
كحرم اى متبرع إذ لا
يلزمه ساكنه فله أن يديم
البيتوة عندها ويقضى
وقياسه إن مسكن أحدها
لو اختص بخوف ولم تأمن
على نفسها إلا به جاز له
البيتوة عندها مادام
الخوف موجودا ويقضى
نعم أن سهل نقلها منزل
لا خوف فيه لم يعد تعينه
عليه ثم رأيت الزركشى
نقل عن الشافعى واستظهره
أن الخوف عليهما من حريق
أونهب أو نحوها ككفاجر
كالمرض (وحيث) اى
حين إذ دخل لضرورة كما
هو صريح السياق فقول
شارح يحتمل إرادة هذا
وضده والأمريين بعيد بل

فيها (قوله كذا قاله) اعتمد المعنى عيار تهذيبه لا يتخلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر
أعمال البر كعبادة المرضى وتشجيع الجنائز مدة الزفاف إلا ليلًا فيختلف وجوبه باتقيا بالمرء والواجب وهذا ما جرى
عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما إلى القسم فتجب التسوية بينهم في الخروج لذلك
وعنده ما مان يخرج في ليلة الجميع ولا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهم بالخروج انتم اه (قوله وعليه)
أى ما اعتمد الأذرى وغيره (قوله ففى) أى ليلى الزفاف (قوله به) أى بالخروج لنحو جماعة (قوله
حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اه سم (قوله
ومنه) أى ما يأتى (قوله من عماده الخ) نائب فاعل يقاس (قوله ولو لحاجة) كعبادة مغنى وأسنى قول
المتن كمرضاها الخوف) وشدة الطاق وخوف النهب والحريق اه مغنى (قوله مدته) اى الدخول اه
عش (قوله وإن نظره) لم يرجع الضمير قوله وإن طال مدته (قوله ليعرف الحال) أى ليعرف
هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشيدى (قوله وما يدفع تنظيره الخ) لدل وجه الدفع إطلاق التنذيب
وغيره قولهما لومرضت الخ الشامل للطويل والقصير (قوله إذ لا يلزمه الخ) تعليل لقوله الآتى فله أن يديم الخ
اه عش أقول الظاهر انه علة لقوله اى متبرع وإن الضمير للتمتع المحرم (قوله فله أن يديم البيتوة الخ)
لو أنزل عنها الحال ما ذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عرض ضرورتها
بقدر إزالتها فيحتمل أن القضاء لذلك الزمن الذى يأتى بها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر مر ولعل الوجه فيها لومرض عند إحداها من مرضا منعه من
الخروج لنوبة غيرها فانزلت بحيث لا يأتى عنده إلا لازمة الضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء
ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله وقياسه) أى ما فى التنذيب وغيره (قوله على نفسها) أى أو مالها
وإن قل فلما يظهر اه عش (قوله لم يبعد تعينه الخ) معتمد اه عش (قوله اى حين) الى قوله
كذا جزم في النهاية لإلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل الى ويظهر (قوله وضده) وهو إرادة الدخول
بلا ضرورة (قوله والأمريين) اى الدخول لضرورة وضده (قوله بعيد بل سهو) رده سم راجعه
(قوله وتقدير القاضي) أى حسين اه مغنى (قوله وغيره) أى تقدير غير القاضي (قوله لكنه)
اى كل من التقديرين (قوله على تنفيس) اى سعة وفسخه (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البغوى الذى جزم به في الروض (قوله حرم) هل يجب
قضاء القدر الذى فوته في الخروج لتلك الباقيات الوجه القضاء إن طال (قوله ولو حاجة) قال في شرح
الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البيتوة عندها ويقضى) لو أنزل عنها والحال ما ذكر في جانب
من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عروض صيرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن القضاء
لذلك الزمن الذى يأتى به كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن
آخر مر ولومرض عند إحداها من مرضا منعه من الخروج لنوبة غيرها فانزلت عنه بحيث لا تاتى عنده إلا
لا ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يجب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء لأنها
تميزت بمبينة عندها أو تأنسها به ولعل الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله يقول شارح) هو الزركشى
(قوله بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل يبعد بحث ظاهر وذلك لأن قول المصنف وليس للاول
دخول الخ منطوقه منع الدخول لغير ضرورة وقومهم معجوزا لضرورة كما هو ظاهر بما قرره الأصوليون
نحو لا عالم إلا زيدو حيث يدل هذا تقدير رجوعه ولو حيث للدخول لغير ضرورة فقط أو لها يكون راجعا
لمنطوقه مقابلة لمطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام للمعاني بما قبله لمنطوقه أو لها أن لم يكن أقرب
من رجوعه لمفهومه فقط لم يكن إبعده من بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر لانه الأصل لا سيما عند
من يشكر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو والبعود دعوى صراحة السياق بمنوعة فليتأمل

سهو (إن طال مكنته) عرفوا تقدير القاضي لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عرفا ضعيف لكنه يدل على تنفيس فيز من الطول ويظهر

ضبط العرف في ذلك بفوق شأنه أن يحتاج إليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة فهذا القدر لا يقضي مطلقا وما زاد عليه يقضي مطلقا وإن فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك لتأجيلهم بالمساحة وعدم مظاهر في ذلك (قضى) من نوبتها لأنه لا ينعى الطول لا يسمح به حتى لا يدمى لا يسقط بالعدول (ولا) بطل مكته عرفا (٤٦٦) (فلا) يقضى لأنه يتسارع به وقول الزركشي بأنهم سبق فلم إذا الفرض أنه دخل الضرورة

وأما الائتم أن تعدى بالدخول وإن قل مكته ومع ذلك لا يقضى إلا أن طال مكته خلافا لما يوجهه قوله وحينئذ إذا قضيته أن شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وأنه لغیرها يقضى مطلقا لتعديده وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو لغیر بيت الضرة وإن أكره لكنه هنا يقضيه عند فراغ النوبة لأن نوبة أحداهن وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج أن من لدن مسجد وقد يجب القضاء عند القصر بأن يعد منزلها بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وإن قصر المكث عندها كذا جزم به شارح وهو محتمل لكن ظاهر تخصيصهم القضاء بزمن المكث خلافه ويوجه بأن زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤثر عرفا فلم يقاس مأمرا في صورة القضاء بعد فراغ النوب أن زمنهما لو طال قضاء بعد فراغ النوب وله قضاء الفائت في أي جزء من الليل ومثله أولى وقيل

والأوجه اه (قوله في ذلك) أي في طول المكث (قوله فهذا القدر) أي ما من شأنه أن اه سم (قوله مطلقا) فيه نظر إذ طال اه سم أي على مدة الضرورة (قوله عليه) أي في هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره سوا موصلة بما زاد أولا فاذا طال فوق هذا القدر في الأصل في التابع بالاولى كالا ينفى اه سم (قوله وإن فرض الخ) غاية (قوله فوق ذلك) أي ما من شأنه الخ (قوله بالمساحة) أي في قول المتأخر لا فلا وعدمها أي فيما قبله ظاهر في ذلك أي الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول لقضى (قوله ومع ذلك) أي مع انحصار الائتم في ذكر (قوله قوله) أي المصنف (قوله ولو لغیر بيت الضرة) لعل الأولى إسقاط لفظة ولو (قوله لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليلا اه سم أي إلى غير بيت الضرة (قوله إن امن) أي فإن لم يامن كل الليلة عندها والاولى لعدم التمتع عليه فيلغى قضاء بقية الليلة أيضا حيث لم يشغل عنها في مسكن آخر من البيت اه عش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم أقره في النهاية وأما تأخيرهم بالمكث فللغالب اه سيد عمر واستمر ب عش القضاء بعد فراغ النوب الاتي في الشارح وعله هو الوجه (قوله ويوجه) أي خلافا (قوله في صورة القضاء الخ) لعل حق العبارة في صورة طول زمن الخروج ليلا إلى غير بيت الضرة من القضاء الخ (قوله أن زمنهما) أي الذهاب والاياب (قوله قضاء الفائت) إلى قوله ومثله في النهاية في المتن في المغنى ثم قال ويعصى بطلاق من لم يستوف عنها بعد حضور وقتها لثبوتها بعد ثبوتها وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعي كما صرح به في أصل الروضة قال ابن الرفعة ويتجه أن يكون العصيان قبل الإذاتفاقا بغیر سواهما إلا فلا اه (قوله ومثله) أي مثل ذلك الجزء الفائت (قوله الحاجة) إلى القول بالمتن وينبغي في النهاية والمغنى (قوله من غير ميسر) أي الجماع كما أتى اه عش (قوله أي يجب الخ) اعتمد النهاية والمغنى الاولوية الاتية (قوله أن ذلك) أي عدم طول المكث (قوله إلا أن يجب الخ) اعتمده مر أي

فقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره وأما بالنظر للمعنى فالخ لعلهما أولى لافادة ذلك حكمهما جميعا لأن الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه أن اعراضه هذا هو التحقيق بكونه بعيدا بل سهوا فليتام (قوله فهذا القدر) أي ما من شأنه الخ (قوله مطلقا) فيه نظر إذ طال (قوله مطلقا) ظاهره سوا موصلة بما زاد أولا فاذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه وإذا لم يقض هذا القدر في الأصل في التابع بالاولى كالا ينفى (قوله إذ الفرض الخ) قد يمنع من الفرض ذلك عند الزركشي لأنه جوز في قول المصنف وحينئذ ما تقدم فيصيح الحكم بالائتم نظر البعض تلك الاعتبارات وكأنه قال بشرطه مع احتمال حمل صحيح لا يتأق الحكم بسبق العلم فليتام (قوله لكنه هنا) أي في طول زمن الخروج ليلا الخ في الروض وأن خرج أو أخرج مضطرا في ليلة إحداهن قضى من الليلة الثانية بقدره وذلك الوقت أولى ثم خرج وينفرد بالان يخاف عسسا فيقف والاولى أن لا يستمتع اه وأعلم أن هذا ما يصرح بطلان ما توهمه جمع من المتفقة من أن الزوج لو عطل ليلة إحدى زوجتيه مثلا بعد أن وفي الأخرى ليها بان بات عند الأخرى ليها ثم بات ما بعد ما بنحو مسجد سقط حق الأولى من هذه الليلة ولجب قضاءها لها فلها أن يبيت الثالثة عند الأخرى والصواب الذي يصرح به هذا الكلام وغيره ما متابع ياته عند الأخرى قبل أن يوفي الأولى ليها (قوله أن زمنهما) أي الذهاب والاياب (قوله أن ذلك) أي اعتمده مر (قوله لا واجب الخ) مشي في شرح الارتداد على ما يقتضى الوجوب عبارة شرحة الصغير نعم أن زاد الطول على الحاجة عصي ولزمه القضاء ما زاد أي أن طال كما هو ظاهر لأن المتعدى لا يلزمه إلا إذا طال اه (قوله إلا أن يجب

واجب (وله الدخول نهارا) حاجة لأنه لا يتسارع فيه مالا يتسارع في الليل فيدخل (لوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) والمغنى كسليم نفقة وتعرف خبر للخبر الصحيح عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير ميسر حتى يبلغ إلى التي هي نوبتها فيبيت عندها (وينبئ) أي يجب كعليه جمهور العراقيين (أن لا يطول مكته) على قدر الحاجة وما انتفاء كلامهما أن ذلك أولى لا واجب بعيد لأن الواجب على الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو حر أم كإصرارها به إلا أن يجب بأنهم وقع هنا تابعا وينفتر فيه مالا يتفتر في غيره

(والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) وان طال على ما اقتضاء اطلاقهما وصرح به الماوردي لكن صرخ اخرون بالقضاء عند الطول وقوله ان الرفعة عن نص الامم يجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما اذا طال فوقها (و) الصحيح (انه لا ما سوى وطء من استمتع بالخبر اذا المسيس فيه الجماع وبحث حرمة ان افضى اليه افشاء او با كافي (٤٦٧ ع) قبله الصائم ويقرق بان ذات الجماع محرمة

اجماعهم لانها اذا وقع وقع جائز وانما الحرمه لمعنى خارج وهو حتى الغير كما صرح به الامام على ان في حله من اصله خلافا فاحتيط ثم لذلك ولو سكونه مقدسا للعبادة لم يحتط هنا (و) الصحيح (انه يقضى) زمن اقامته ان طال (ان دخل بلا سبب) لتعديبه (و) لا يجب تسوية في الاقامة) في غير الاصل كان كان (نهارا) اى في قدرها لانه وقت التردد وهو يقل ويكثر وكذا في اصلها على ما اقتضاء الاطلاق لكن الذى يحتمه الامام اخذ امن كلامهم امتناعه ان كان قصدا وجرى عليه الاذرى فقال لاشك ان تخصيص احدا من بالاقامة عندها نهارا على الدوام والانتشار في نوبة

غيرها يوزن حقا وعدا و اظهار تخصيص وميل اما الاصل فتجب التسوية في ندر الاقامة فيه حتى لو خرج في ليلة احدا من فقط ولو للجماعة حرم كاسر (واقل نوب القسم ليلية ونهارا في نهار في نحو الحارس كما هو ظاهر فلا يجوز تبعضهما على الاوجه في النهار لانه ينقص العيش ومن ثم جاز

والمغنى اسم (قوله وجمع الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله بحمل الاول على ما اذا طال الخ) صريح المتن السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال لظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى اى سم (قوله والثاني على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقصر على مقدار هالم يقضه فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اصيل وعليه فدل يقضى الزائد مطلقا وبشرط الطول لان المسكت للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول فيه نظرا مسموعا لاقرب الاول (قوله للخب) اى المار انفا (قوله فيه) اى الخير (قوله ويبحث) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمة اى ما سوى وطء الخ) وقوله الهى الوطء (قوله لاهنا) اى فليس مجعما عليه ولبي وجه بالحل اه معنى وسيفيده قول الشارح على ان الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) الى الجماع في نوبة الغير وكذا خبير قوله في حله الخ (قوله وانما الحرمه الخ) فذيقال الحرمه ثم لا فساد للعبادة لا لذات الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في المغنى (قوله زمن اقامته) اى لانه يقضى الاستمتاع بقا يقضيه كلامه اه معنى (قوله كان كان الخ) اى الاقامة فكان الاول التاني وتحت ان الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) اى التردد (قوله وكذا في اصلها) اى الاقامة عطف على في قدرها (قوله امتناعه) يتامل مرجع الضمير اه رشدي اقول مرجعه تفضيل بعض النساء بالاقامة عند هانهار المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله علم سوفيق المغنى الا قوله لانه الان الى المتن الى قوله ورد بان الاول في النهاية (قوله كاسر) اى قيل قول المصنف وليس للارل الخ (قوله ليلية ليلية) اى لقيم عمله نهارا اه معنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعروف فقط (قوله على الاوجه في النهار) اى وتطاع في الازل (قوله وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) او هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم اه ع ش عبارة السيد عمر وله يحمل اخر بان يخص اطلاقهم منع التبعض بما اذا استمر اما اذا انقضى منه تار افيذنى ان لا يتبع وقوفه ما ظهر ما ورد منع التبعض اه (قوله وقرب الخ) الاولى وليرقب الخ كافي المغنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السوال فيه ان من لزوج

الخ اعتمده مر (قوله وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة) صريح المتن السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال لظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى اى هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط فيه نظرا كائين في القوة الى تلي هذه قول الشارح السابق في الاصل فهذا القدر لا يقضيه مطلقا بقدر تسليمه يجرى في التابع بالاولى فليتامل (قوله والثاني على ما اذا طال فوقها) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقصر على مقدار هالم يقضه فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه نظرا والقلب الى الثاني اميل وعليه فدل يقضى الزائد مطلقا وبشرط الطول لان المسكت للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول في نظر (قوله ويقرق بان الخ) في تأثير هذا الفرق نظرة فتامله (قوله وانما الحرمه الخ) فذيقال الحرمه ثم لا فساد للعبادة لا لذات الجماع (قوله وكذا في اصلها) عطف على في قدرها (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السوال فيه ان من لزوج بمكة واخرى بمصر مثلا امتنع عليه ان

برضاهن عليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة (وهو افضل) من الزيادة عليها للاتباع ولقرب عهده بين (و) يجوز ثلاثا وثلاثا وليلتين ليلتين وان كره من ذلك لقرنها (ولا زيادة) على الثلاث فتعزم بغير رضاهن (على المذهب) وان تفرق في البلاد لما بهما من الانجاب والاضرار وقيل تسكره ونفس عليه في الاوجهى عليه الدرامى والرواى وبه يقرب الوجه الثالث لا تقدر زمن اصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذالم رضين في الابتداء واجدة بلا قرعة (وجوب قرعة) بينهن (للا ابتداء) في القسم بم واحدة منهن

تحرز اذن الترجيح من غير مرجح فيبدأ من خرجت فترتها ثم يقرع الباقيات وهكذا فإذا تمت الزوبة راعى الترتيب من غير قرعة ثم لو بدأ بواحدة ظلالا أقرع الباقيات لأن الأول (٤٨) لغوا فإذا تم العداد قرع لابتداء كاشملا المتن لما ران الأول لغو (وقيل بتخير) فيبدأ من

شاه بلا قرعة لأنه لا ن لا يلزمه قسم ولو أراد الابتداء بما ليس قسما كدون ليلة فهل يجب قرعة فيه تردد والذي يتجه وجوبها وم أن طواها صلى الله عليه وسلم في ليلة يحمل على أنه برضاها (ولا يفضل في قدر نوبة) ولو لمسألة على كناية فيحرم عليه ذلك لأنه خلاف العدل المشروع له القسم (لكن الحرة مثلاً) تجب نفقتها أي من فيها رقباً سائر أنواعها ولو مبضعة أي لها ليلتان وللأمة ليلة لأغير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليلة بل جعل للحرة ثلاثاً وللأمة ليلة ونصف المهر فعمل سهو من أورد عليه أن كلامه يوم جواز ليلتين للأمة وأربع للحرة وذلك لحب فيه مرسل اعتضد بقول علي كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالفات مما سوى بينهما في حق الزفاف لأنه لو أوال الحيا ومهما فيه سواء يتصور كونهما جديدة في الحران تكون تحت حرة لا تصلح للاستمتاع فنكح أمه من عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرائر فلو لم تعلم هي بالعتق إلا بعد ادوار لم تستحق الامن حين العلم قاله الماوردي

بمكرو أخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند أحداهن أز يدمن ثلاثاً فإذا بات عند أحداهن ثلاثاً امتنع عليه أن يبيت عندها إلا بعد أن يرجع (قوله) من عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرائر عبارة أن عتقت في الأولى من ليلتي الحررة والبداة بالحررة فالثانية للعتقة والثانية منها فان بات مع العتقة ليلتين لأن خرج حينئذى حين العتق إلى مسجد أو إلى العتقة وان عتقت في ليلتها فالحرة أو بعد تمامها في الحررة ليلتين انتهى (قوله) وان سافر بها سيدها أي لأن الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت (قوله) في قضيتها أي أياها (الخ) نقله الروض عن المتولى (قوله) وهو يخلص بكر جديدة عند زفاف (الخ) (فرغ) زلت جديد بقوله زوجتان فدوفاهما حقهما في الجديدة أي حقها واستأنف أي بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وان بقيت ليلة لأحداهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لأنها تستحق ثلث القسم ويخرج

واعترضه ابن الرفعة بأن القياس خلافه ورد بان الأول هو قياس الأصح فيها لو رجعت الواحدة (قوله) في نوبتها ولم يعلم الزوج أنه لأفضاء ويؤخذ منه أن الكلام عند جهل الزوج هنا أيضاً وإلا فالوجه وجوبه لتعديبه حينئذ ولو بات عند الحررة ليلتين استقر للأمة ليلة في مقابلتهما وان سافرها سيدها فيقضيتها أي أياها إذا عادت كما يأتي (وتخص بذكر)

وجوبا بالمعنى السابق في انهما في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمتها غيرها يريد المبيت عندها كما انهم قوا لجديدة (سبع) ولا (بلا قضاء) وقوله عند ظرف للبكر وجديدة فيما يظهر يخرج بكر عند العقد ثيب عند الدخول (٤٤٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة

عند العقد غير جديدة عند الدخول بان استدخلت ماله فطلقا رجعا ثم دخل فلا حق لها فيما يظهر اخذنا من اطلاقهم الآن انه لاحق للرجعة ثم رأيت الزركشي قال المراد بالجديدة من انشا عليها عقدا حتى لو في الجديدة ثم طلقها ثم راجعها لم يعد حق الزفاف لانها باقية على النكاح كذا جزما به وقال في التهمة لا خلاف فيه اه وهو صريح فيما ذكرته آخره لاننا لا نبيّن ان المراد بالحق لها اي ترتب على الرجعة وانما استحققت السبع قبل طلاقها فاذا لم يولها قضاها لها (وثيب) بذلك المعنى ايضا عند زفاف كذلك (ثلاث) ولاه بلا قضاء ولوامة فيها للخبر الصحيح سبع للبكر وثلاث للثيب وفي رواية للبخاري تقييد ذلك بما اذا كان في نكاحه غيرها وحكمة ذلك ارتفاع الحشمة بما ذكر وزيد للبكر لان حياها اكثر وثلاث اقل الجمع والسبع ايام لدنيا ولو نكح جديدة تين وأراد المبيت عندهما وجب لها حق الزفاف فان زناهما تبادلا بالأولى وإلا وهو مكروه أفرع ولا حق للرجعية كما تقرر

قوله وجوبا إلى قول المتن بلا قضاء في النهاية **(قوله بالمعنى الخ)** متعلق بيكر اه سم وهو من لم نزل بكارها بوطه في قبها اه ع (قول المتن عند زفاف غيرها) وهو حل العروس لزوجها اه معنى **(قوله)** وفي عصمتها الخ) اي لو لم يكن عنده غيرها او كانت لم يبيت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ولا ينافي هذا قول الروضة لو نكح جديدة تين لم يكن في نكاحه غيرهما وجب لها حق الزفاف لانه محمول على من اراد القسم وان قال المصنف في شرح مسلم الاقرى المختار وجوبه مطلقا معني وروض مع شرحه **(قوله)** يريد المبيت (عبارة للمعنى والروض يبيت اه **(قوله)** عندها) اي الغير **(قوله)** كما افهمه قوله جديدة اي افهم ان الكلام فيمن في عصمتها غير الجديدة لا يقيد كونه يريد المبيت عندها اه رشيدى **(قوله)** ولا) سيد كرحتره **(قوله)** وبكر جديدة الخ) عبارة المعنى وخرج بجديدة الخ من طلقها رجعا بعد توفيقه حق الزفاف فانه إذا راجعها لا زفاف لها اه **(قوله)** اخذنا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد رواها حقا اه بل هذا لا تعليل صريح في رد هذا الاخذ اه سم **(قوله)** فيما ذكرته آخره) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ **(قوله)** فاذا لم يولها) اي السبع قبل الطلاق بخلاف مالو وفاها ثم راجعها فلا زفاف لها اه ع (قوله بذلك المعنى) الى قوله يوجه بانها في المعنى الاول لا نعم الى فان قام ولو في قول المتن ومن سافرت في النهاية لا فاقولوه ومكروه وقوله كما تقرر **(قوله)** بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت ثيويتها بوطه حلالا وحراما او وطه شبهة وخرج من حصلت ثيويتها بمرض او وبنة او نحو ذلك معنى واسبى **(قوله)** كذلك) اي وفي عصمتها غيرها الخ **(قوله)** فيها) اي البكر والثيب **(قوله)** والثلاث اقل الجمع الخ) عبارة للمعنى والاسبى والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث مغتفر في الشرع والسبع عدد ايام لدنيا وما زاد عليها تكرار اه **(قوله)** ولو نكح جديدة تين الخ) ولو زنات جديدة وله زوجتان وفاها حقا وفي الجديدة عتها واما تناصف بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وإن بقيت ليلة واحدة لها بالجديدة ثم وفي القديمة لبقائها تين بيت عند الجديدة نصف ليلة لانها استحق ثلث القسم لان الليلة التي بانها عند القديمة كلها بين القديمة تين فخص كل واحدة من القديمة تين نصف ليلة فيكون للجديدة ما ذكر ونخرج إلى مسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بين الثلاث بالسوية اه روض زاد المعنى ولو كان يقسم لبايتين فترجح جديدة في أثناء ليلة واحدة اهما لم يقطع الليلة كلها ويقسم للجديدة او يكمل الليلة لجهان في حلية الشايفي واجهها الاول اه **(قوله)** وهو مكروه) اي زفافهما معا **(قوله)** كما تقرر) اي في شرح بلا قضاء **(قوله)** بل يجب لها) اي الجديدة **(قوله)** مالا يباقيات) انظر ماوجه ذكر ما مع ما لا ياتي في قوله ما باناه اه رشيدى عبارة للمعنى وقضى المفرق للاخريات اه **(قوله)**

للمسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بعد الثلاث بالسوية روض **(قوله)** بالمعنى السابق) متعلق بيكر **(قوله)** اخذنا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد رواها حقا اه بل هذا لا تعليل صريح في رد هذا الاخذ **(قوله)** اي قضاء السبع لمن) ظاهره لكل منهن بان يبيت عند كل واحدة منهن ليلة متلا إلى ان يوفي كل واحدة منهن سبعا لانه لو وزع السبع عليهن وبات عند كل واحدة منهن ما خصها بالتوزيع فقط لو ان تلك اي الجديدة تنازت الى كل بازيد بما حصل لها فلم يحصل التساوى وليس الغرض من قضاء السبع الحصول التساوى بينهما ويؤيد ذلك قولهم واللفظ للروض الطرف الرابع في الظلم والقضاء فمن تحت ثلاث قطاف على امرأتين عشرين ليلة فليقض المظلمة عشرا متواليه او قضية ذلك انه يبيت في مسكنات عند كل واحدة سبعا متواليه إلا ان يفرق بانها إلى عشر المظلمة لا نفرادها بالاستحقاق وقد يؤيد الفرق قول الروض عقب ما سبق إلا ان تزوج جديدة او قدمت غائبة فيبدأ بحق الزفاف فاذا اراد قضاء المظلمة قسم بينها وبين الجديدة القادمة

(٥٧ - شرواني وابن قاسم - سبع) بخلاف بائن اعادها ودفعت ثمة اعتقاها ثم تزوجها مالو لم يول فلا تحسب بل يجب لها سبع او ثلاث متواليه ثم يقضى مالا يباقيات من نيتها ما باناه عندها مفرقا (ويسن تخييرها) اي الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للاخريات (وسبع قضاء)

أي قضاء السبع لمن تأسيا
بتغييره صلى الله عليه وسلم
أم سلبه كذلك فاختارت
التثنيث رواء مسلم وبحت
البقيتي أن محله إذا طلبت
الاقامة عندها كطليته أم
سلمة ولا كان الخيار له
وفيه نظر نعم إن خيرها
فسيكت أوفرضت الأمر
إليه تخيرها كما هو ظاهر فإن
أقام السبع بغير اختيارها
أو اختارت دون السبع
لم يقض إلا الزائد على
الثلاث لأنها لم تطمع في
حق غيرها وهي البكر ولو
زاد البكر على السبع قضى
الزائد فقط مطلقا بوجه
يأتي لم تطمع بوجه جائز
لمكان محض تعد (ومن
سافرت وحدها بغير إذن)

ولو لحاجته (ناشئة) فلا
قسم لها نعم لو سافر بها
السيد وقد بات عند الحرة
ليتين قضاهما إذا رجعت
على مقلقه وأقره لكن
بالغ ابن الرفعة قد رد وكذا
لو ارتحلت لحراب البلد
وارتحال أهلها واقتصرت
على قدر الضرورة كما لو
خرجت من البيت لأشرفه
على الاندحام وبأذنه لغرضه
يقضى لها) لأنه المانع لنفسه
منها (ولغرضها) كجرح
وكذا لغرضها

أي قضاء السبع لمن) أي لكل واحدة منهن كما بينه الشهاب سم أم رشدي عبارة سم ظاهره لكل
منهن ليلة مثلا إلى أن يوفى كل واحدة منهن سبعاً من البقيات سبعاً وهو صريح في أنه يقضى لكل واحدة سبعاً
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من البقيات سبعاً وهو صريح في أنه يقضى لكل واحدة سبعاً
أم عبارة عش بعد ذكر كلام سم آخر ما مضى أقول وكيفية القضاء أن يقرع بينهما ويدور فالليلة التي
تخصها ببيتها عند واحدة منهن بالقرعة أيضاً وفي الدور الثاني يبيت ليلة واحدة من البقيات بالقرعة
أيضاً وفي الدور الثالث يبيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار إلى أن يتم السبع وتماهيان
أربعة وتماهيان ليلة وذلك لأنه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع عماد كراه (قوله) أن
محله) أي محل تخييرها أم رشدي (قوله) فإن أقام السبع بغير اختيارها (الخ) وعليه فلو ادعى غير الجديدها أنها
اختارت النعمة وانكرت ذلك صدق لأن الأصل عدم طلبها أم رشدي (قوله) لم يقض إلا الزائد على الثلاث
أي بخلاف ما إذا أقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم سم زاد المغني فأنها طمعت في الحق المشروع
لغيرها فبطل حقها أم (قوله) في حق غيرها) أي حق شرع لغيرها فإن الخمس مثلاً تنزع لاحد أم رشدي
(قوله) وهي) أي الغير (قوله) ولو زاد البكر (الخ) عبارة المغني كان البكر إذا طلبت عشراً وبات عندها مع أنه
يمنع عليه ذلك لم يقض إلا ما زاد لما ذكر أي من أنها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها أم (قوله) مطلقاً
أي سواء طلبت أم لا أم رشدي (قوله) وبوجه ما بها (الخ) في تقريريه تأمل وما قد مضى من المغني هو الظاهر
(قوله) فلا قسم لها) أي قولاً للثني في سائر الأسفار في النهاية لا أقوله وكذا الغرضها إلى الماتن وكذا في المغني
إلا قوله لكن بالغ إلى وكذا قوله وظاهره إلى الماتن (قوله) فضاءها) أي الليلة عبارة للمغني لم يسقط حقها من
القسم وعلى الزوج قضاء ما فات عند التمكن لأن الفوات حصل بغير اختيارها قال المتولي وأقره أم رشدي (قوله)
على ما نقله (الخ) عبارة النهاية كإتقلاه وأقره هو والمعتد وان بالغ ابن الرفعة قد رد أم رشدي (قوله) لو ارتحلت
أي الزوج لا بقيد كونها أمة أم رشدي (قوله) وارتحال أهلها) أي البلد (قوله) على قدر الضرورة) فهم
أنها لو سافرت بغير ضرورة باذن الزوج لا يقضى لها ما استقر قبل سفرها لا اختيارها له أم رشدي (قوله) وكذا
لغرضها (الخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما ولو سافرت لحاجة ثالث قال الزركشي فيظن أنها كحاجة

بالقرعة فيحصل للجديده أو القادمة ليلة والمطلومة ثلاثاً ليلتها وليتي الآخرين ثلاث نوب أم وهذا
علم أنه إذا تعارض حق الزفاف وحق المظلومة بدأ بحق الزفاف وهذا إذا لم يجد مستحق الزفاف وحق الظلم
فلو اتحد كان إياها قبل أن يوفى بها حقها ثم جدد نكاحها فقد اجتمع لها حق الزفاف وحق طلبها فإياها يبدأ به
فيه ونظرو قد يقال لا يمتنع الحكم بالإدعاء بإيها فليحرج (قوله) أي قضاء السبع لمن) عبارة الإرشاد فان
سبع بطلبها قضى لكل قال في شرحه الصغير من البقيات سبعاً وهو صريح في أنه يقضى لكل واحدة
سبعاً (قوله) لم يقض إلا الزائد على الثلاث) أي بخلاف ما إذا أقام السبع باختيارها قضى الجميع كما تقدم
(قوله) فضاءها) هذا من جملة ما يصرح بأنه لو عطل ليلة إحدى زوجتيه مثلاً كان باتاً في نحو مسجد بعد
أن بات عند الأخرى ليلتها لم تسقط عنه بل عدم السقوط هنا أولى منه فيما ذكره الشارح لأنه إذا لم تسقط
مع عدم حصول التفتوت من جهة الزوج بل من جهةها فعدم السقوط إذا حصل التفتوت من جهةه أولى
خلافاً لما توهمه جمع من المتفتحة من السقوط والصواب خلافه فيحرم أن يبيت بعد ذلك عند الأخرى قبل
أن يبيت عند تلك ليلتها تماماً وعلى رد ابن الرفعة لا سقوطاً أيضاً في مسائلنا الظهور الفرق كما لا يخفى (قوله)
فضاءها) إذا رجعت على مقلقه) أي لأنها استحققتها باستيفاء الحرة حقها فلو سافر بها قبل تمام ليلتي الحرة
فهل تسقط ليلتها بإتمامها أو يجب لها القسط المقابل لما مضى للحرة قبل السفر فيه ونظرو يمكن أن يجري فيه
ما ذكره فيما لو كان تحت أربع فقامت ثلاث ليلة ليلتها ونشرت الرابعة قبل ليلتها لأنه يسقط حقها فلو عادت
إلى الطاعة بعد الفجر لم يقضها أو قبله فمل عليه أن يبيت عندها ما بقي قال الخوارزمي تحتل وجهين الأصح
نعم لأن حقها جميع الليلة لا تشوز منها في الباقي قال في شرح الروض والاقبس لا كما تسقط نفقة المغني عليها

على الاوجه تغليبا للمانع
(لا يقضى لها في الجديد)
لأنها المفوتة لحقه واذنه انما
يرفع الاثم فقط وخرج
بوحدها ما لو سافرت معه
بأذنه او بلا اذن ولا ينبغي
ولو لغرضها فانها تستحقه
(ومن سافر لفئة حرم)
عليه (ان يستصحب بعضهن)
فقط ولو بقرعة لا يجوز
للمقيم ان يخص بعضهن
بقرعة فيقضى للمتخلفات
ولن ارسلهن مع وكيله نعم
لا يجوز له استصحاب بعضهن
وارسال بعضهن مع وكيله
الابقرة ويحرم عليه ايضا
ترك الكل كافي البسيط
عن الاصحاب لا تقطاع
اطماعن من الوقاع
كالا بلاه وظاهر ان محله
حيث لم يرضى (وفي سائر
الاسفار) لالفئة (الطويلة)
وكذا القصيرة في الاصح
يستصحب غير المغرب الزنا
كاسياتي (بعضن) واحدة
او اكثر (بقرعة) وان
كانت غير صاحبة النوبة
للاتباع متفق عليه فان
استصحب واحدة بالقرعة
اثم وقضى للباقيات من
نوبتها اذا عادت وان لم يبيت
عندها الا ان رضين فلا اثم
ولا قضاء ولهن الرجوع
قبل سفرها

نفسا وهو كما قال غيره ظاهر اذ لم يكن خروجها يسؤال الزوج لماله والافلاح بخروجها لحاجته بأذنه
او سافرت وحدها بأذنه لحاجتها معاملة بسقط حقها كقوله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومنها القسم
وامتناعها من السفر مع الزوج فنزول ما لم تكن معذورة بمرض ونحوه اه قال عرش قوله من السفر مع
الزوج اى ولو كان سفره معصية وقوله ونحوه اى كشدة حراور بدق الطريق لا تطبق السفر معه وليس منه
يجر دمقارة اهلها وعشرتها اه (قوله تغليبا للمانع) وهو كون السفر اغرضها (قوله ولا ينبغي) اخرج
مالونها هالم تمثل فيسقط حقها ان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه سم زاد النهاية وينبغي ان
محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه قال عرش هذا ظاهر فيها
بعد الاستمتاع لان استمتاعها بمرضا يصح حبها له واما الوجوب ليعاقبه فيه ونظر الظاهر خلاه اه (قوله)
فانها تستحقه (لكنها تعصى اه معنى اى في الثانية (قول المتن ومن سافر لفئة) اى ولو سافرا قصيرا
اه معنى (قوله فيقضى الخ) اى ولو كان السفر ببعضهن بقرعة اه معنى (قوله ولمن ارسلهن مع وكيله)
اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعة عند التامل وصرح به في الرض اى والمنفى اه سم عبارة عرش ظاهره
ولو بقرعة وان جاز ذلك فائدة القرعة اسقاط الاثم لا القضاء اه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا
المحرم فان كان اجنبيا امتنع السفر معه والاوجه الاكتفاء بالنسوة التفات اه نهاية قال عرش قوله
امتنع الخ اى عليهن وامتنع على الزوج الاذن في ذلك اه (قوله الابقرة) وينبغي اخذا ما عاين آقا
او تراش (قوله ويحرم عليه الخ) فيجب ان يتقارن جميعا بنفسه او بوكيله او يعلقن معنى واسنى (قوله)
لا تقطاع اطماعن الخ اى بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا يتقطع رجلاهن معنى
واسنى (قوله وظاهر الخ) ينبغي جريانه في مسألة المتن في قول الاشراح نعم لا يجوز بل قديدي رجوعه
اليهما ايضا والله اعلم (قوله وظاهر ان محله الخ) خلافا لاطلاق المنفى والاسنى المار انفا (قول المتن وفي
سائر الاسفار الخ) لا خفا في انه مع الشرح كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طولا كان او قصيرا ومع
عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الرض وشرحه وغيرهما قضية ذلك ان يكون قوله الاق ويشترط
في السفر هنا الخ احترازا عن سفر المعصية ونحوه لاعتنا القصير ايضا اه سم ويأتى عن عرش ما يوافقه
(قوله لا لفئة) الى قوله وهو بعيد في المنفى والى قوله على ما عاين آقا في النهاية الا قوله ثم رابت الى قال البلقيني
(قول المتن الطويلة) اى الميعة للقصر وقوله وكذا القصيرة اى المباحة اه معنى (قوله غير المغرب الخ)
فعل يستصحب عبارة المنفى ويستثنى من اطلاقه ما اذا نفي وغره الامام فانه يمنع من استصحاب زوجة معه اه
(قول المتن بقرعة) اى عند تنازعهن اه معنى (قوله وان كانت الخ) واذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنشوء بعض اليوم اه (قوله على الاوجه) وعلى مقابله يقضى لها هو من غرضه ما لو امرها
بالسفر لحاجة اجنبى لان امرها باها بذلك يقضى رغبته فيه وان عادت المصلحة للاجنبى فيه فظروا الوجه انه
منه فعليه لو سافرت لذلك ولغرضها ايضا قضى لها التامل (قوله ولا ينبغي) اخرج مالونها هالم تمثل فيسقط
حقها ان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر (قوله في المتن ومن سافر الخ) في الرض وشرحه فلو غيرنية
الثقة بنية السفر لغرضها لم يسقط عنه القضاء الاثم بذلك او يستمر حكمه الى ان يرجع الى الباقيات
وجها ينبغي ان يعتزل من مهي معه مر يتامل مع قول الشرح الاق وان لم يبيت عندها قال الزركشي
نص الامام يقتضى الجزم بالثاني اه (قوله ولمن ارسلهن مع وكيله) اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعة عند
التامل وصرح به في الرض حيث عبر بقوله ولا يتنقل بعضن بنفسه وبعضن بوكيله الا بالقرعة قال في
شرحه فيحرم ذلك بدونها ويقتضى من مع الوكيل ولو اقرع اه (قوله في المتن وفي سائر الاسفار الطويلة)
وكذا القصير في الاصح الى اخر المتن والشرح لا خفا في انه كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طولا كان
او قصيرا ومع عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الرض وشرحه وغيرهما قضية ذلك ان يكون قوله
الاق ويشترط في السفر هنا كونه مرخصا احترازا عن سفر المعصية ونحوه لاعتنا القصير ايضا (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جدًا ثم رايت الزمخشري لما نقل عن الماوردي والرويات وغيرهما ان الرضا يفتي عن القصر قال الماوردي فلورجمن كان (٤٥٣) لهن اذ لم يشرع في الخروج فان شرع وسار حتى جازاه القصر لم يكن لهن ذلك واستقر

حكم الرضا يسفرها وهو صريح في رد ما ذكرته اولاً وفي موافقة ما ذكرته قال البلقيني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذا رجع وفاها اباهما ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً لنص الشافعي ان هذا من رخصته فنفى نحو سفر معصية متى سافر ببعضهن اثم مطلقاً وقضى للباقيات ويؤم من عينها القرعة الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما ياتي اثناء النفقات وان كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه اطلائهم لكن فيه ما فيه (تنبيه) لا يقرع هنا الا بين الصالحات للسفر بخلاف مستحق القود يدخل فيها العاجز على ما ياتي لانه يمكنه الاستئابة (ولا يقضى) للمقيعات (مدة) ذهاب (سفره) لانه لم ينقل ولان المسافة قد لحقتها من المشقة ما يزيد على ترفعها بصحبته (فان وصل المقصد) بكسر الصاد او غيره (وصار مقيماً) بنية اقامة اربعة ايام صحاح (قضى مدة الاقامة) ان لم يعتزلها فيها لا تمتنع الترخص حينئذ فان اقام بلائقة قضى الرائد على مدة اقامة المسافر بين كماله المتيقن ان يفتي في الحاجة لا يقضى الامازاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل ان كل زمن حل له الترخص فيه لا يقضيه الا قضاءه ولو كتب للباقيات يستحضرهن عندئذ مدة الاقامة يلدقضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح) لانه من بقية سفره الماذون له فيه فلا نظر لتخلل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو اقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

فليس له الخروج بغيرها وله تركها وقوله واحدة اي او اكثر اه مغني (قوله) قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر تقدير ادبها اولها فلا ينافي الا في منه سم والاول ان يقال مراده مسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جازاه القصر للمعنى المشهور فليطابق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاولي الخ هو عين ما قاله سم (قوله) وفي موافقة ما ذكرته وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تأمل (قوله) قال البلقيني الى قوله ويشترط في المغني (قوله) في السفر هنا اي المسقط للقضاء للباقيات اه عش (قوله) كونه مرخصاً لعله احتراز به عن سفر المعصية دون القصير لما مر من استحبابها فيه بالقرعة اه عش ومرويات عن سم ما يوافقه (قوله) ان هذا اي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله) نفى نحو سفر معصية الخ يدخل في نحو سفر الزهراء اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد صدام معنا كان سار في طلب غيرهم او بقي يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط مر اه سم (قوله) اثم الخ اي ومع ذلك يجب عليها السفر مره اذا خرجت لها القرعة وان كانت منفردة اه عش (قوله) مطلقاً اي بقرعة وبدونها (قوله) وقضى للباقيات) ينبغي الا برضاهن والجهة منفكة اه سم (قوله) له اي للسفر (قوله) وفي بحر الخ عطف على محجورة (قوله) وان كان فاسقاً الخ تقدم عن عش اعتبار هذه الغاية (قوله) الا بين الصالحات الخ) كانه لا يخرج المريض اه سيد عمر (قوله) بخلاف مستحق القود الخ اي ان كان جماعة يستحقون قوداً فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه كردي (قوله) يدخل فيها اي في مستحق القود (قوله) لانه اي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله) للباقيات اي قول المتن لا الرجوع في المغني الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما يشتمل اثنان ايضاً الى قوله كما يشتمل في النهاية الى قوله لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فقيماً اه قوله لم ار الى قوله ولو اقام (قوله) وغيره) بالنصب عطفاً على المقصد (قوله) بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيماً بلائقة لا يقضى الامازاد على مدة الترخص وحينئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوي اه رشيدى عبارة المغني بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه (قوله) لا تمتنع الترخص الخ) لتعليل المتن (قوله) فقيماً اذا كان الخ) عبارة المغني فلو اقام الحاجة يتوقها قبل وقت فلا يقضى الا الخ (قوله) ولو كتب للباقيات الخ) اي والصورة انه مسافر لحاجة كصرح به في الروض اه رشيدى (قوله) قضى من حين الكتابة) كان رجحه ذكر هذا مع كونه من افراد ما سبق اذ قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تنفي عن القضاء ثلاثيهم انه لعذرهما ودلالتهم على تلافى امرهن بسقط عنه القضاء ولذا جرى وجهه هنا بعدم القضاء ثم رايت في شرح الارشاد للشارح كلاماً في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله) وقضيته اي التعليل اه رشيدى (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر تقدير ادبها اولها فلا ينافي الا في عنه (قوله) نفى نحو سفر معصية الخ) يدخل في نحو سفر الزهراء اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد صدام معنا كان سافر في طلب غيرهم او بقي يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط مر (قوله) مطلقاً) ينبغي الا برضاهن والجهة منفكة (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ما سبق اذ قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تنفي عن القضاء ثلاثيهم انه لعذرهما ودلالتهم على تلافى امرهن بسقط عنه القضاء ولذا جرى وجهه هنا بعدم القضاء ثم رايت للشارح كلاماً في هذه المسئلة في شرح الارشاد

اقامة المسافر بين كماله المتيقن ان يفتي في الحاجة لا يقضى الامازاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل ان كل زمن حل له الترخص فيه لا يقضيه الا قضاءه ولو كتب للباقيات يستحضرهن عندئذ مدة الاقامة يلدقضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح) لانه من بقية سفره الماذون له فيه فلا نظر لتخلل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو اقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة لعين ما ذكره وفي الرجوع وهو أحد احتمالي للشيخين لم أر من رجح منهما شيئا ولو أقام بمقصده مدة ثم أنشأ سفره منه أمامه فان كان نوى ذلك أو فلا قضاء أو الا فان كان سفره بعد انقطاع تركه (٥٣٣) قضى والا فلا كما بينته في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد ما رجحته أنفا (ومن
وهبت حقها) من القسم
لغيرها (لم يلزم الزوج
الرضا) لان الاستمتاع حقه
فبقيت عندها في لبانها (فان
رضى) بالهبة (وهبت
لمعينة) منهن (بات عندها)
وان لم ترض هي بذلك
(ليتيهما) للاتباع لما
وهبت سورة نوبتها العائشة
رضى الله عنها رواه
الشيخان ولا يواليهما ان
كانتا منفرتين لما فيه من
تاخير حق من بينهما ومن
ثم لو تقدمت ليلة الواهبة
وارادتا تأخيرها جازله وكذا
لو تأخرت فأخروا نوبة الموهوب
لها برضاها كما فهمه
التعليل ايضا (وقيل في
المنفصلتين (يواليهما) ان
شاء (أو) وهبت (لهن)
او اسقطت حقها (سوى)
بين الباقيات وجوبا لانها
صارت كالمدومة (أو)
وهبت (له لقله الشخصين)
بواحدة منهن لان الحق صار
له فيضعه حيث شاء مراعيًا
مامر في الموالاة (وقيل
يسوى) فيجعل الواهبة
كالمدومة هنا ايضا لان
التخصيص يورث الاحشاش
وعلم بما تقرّر ان هذه أهبة
ليست على قواعد الهبات
ومن ثم لم يشترط رضا
الموهوب لها وراز الواهبة
الرجوع متى شئت فيخرج

لم يقض مدة السفر (الخ) اعتمده النهاية (قوله وهو) اى عدم القضاء (قوله أو لا) لعل المراد قبل وصول
المقصود بمحتمل اول السفر (قوله وفيه) اى فى قوله ولو أقام بمقصده (الخ) (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى
ذلك أو فلا قضاء ما رجحته الخ وهو القضية المارة (قوله من القسم) الى قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في
المعنى اما سائبة عليه (قوله فبقيت) عبارة المغنى قل ان بيتا (ه) قول المتن لمعينة (خ) خرج لهجة كاحدا من
ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لمن فليسوى او كالموهبت له لقله الشخصين فيه نظر اه سم اقول
والقلب الى الاول اميل كما اشار اليه بتقديمه (قول المتن بات عندها لبانها) غلها مادامت الواهبة تستحق القسم
فان خرجت عن ذلك لم يثبت عند الموهوب به الا لبانها مغنى وسلمان وفيه بعد ذكره مثل ذلك عن شرح
الروض ما حاصله استظهار انه لو نشزت الواهبة ثم رجعت للطاعة يعود حكم الهبة اه (قوله للاتباع لما
وهبت الخ) اى لاتباع لعله صلى الله عليه وسلم حين وهبت الخ اه عرش (قوله ولا يواليهما الخ) (ه) هو مراد
المتن بقوله لتيهما اى على حكمهما من التفریق ان كانتا منفرتين بدليل القيل الا ان اه رشیدی (قوله
جان) انظر لآخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق لبانها بصفتها ينبغي نعم مر اه سم (قوله او وهبت له
الخ) ولو وهبت له ولعوض الزوجات اى المعين وله وللجميع قسم على الروس كماله وهبت شخص عينا
لجاعة اه نهاية زاد المغنى والتقدم بالقرعة اه قال الرشیدی قوله قسم على الروس اى بان يجعل
نفسه برأس ثم يخص بنوته من شاء منهن هكذا فراجع اه عبارة البحرى ولو وهبت نوبتها له
ولهن فيبغى التوزيع على عدد الروس ويكون هو كواحدة منهن زيادى وسلمان فلو كان اربعها كان
له الربع فاذا جاز له الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحد قرعها بالقرعة فاذا بقى ربعه كان له ان يخص
به من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليلة كان له ان يخص بذلك الليلة من شاء منهن حلي اه (قول المتن
فله الشخصين) قال في شرح الروض ولو فى كل دور واحدة ثم قال واذ جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور
فى الابتداء كذلك بان يجعل ليلة بين ياليتين دائرة يبين صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله مراعيًا
مامر الخ) اى فى قوله ولا يواليهما ان كانتا (قوله بما تقرّر) اى من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول
الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشترط رضا الموهوب لها) اى بل كفى رضا الزوج نهاية ومغنى
(قوله وراز الخ) ظاهره انه عطف على قوله لم يشترط الخ لكن ذكره النهاية والمغنى على وجه الاستئناف
(قوله والا) اى وان لم يخرج حاله ولو لعذر (قوله ولو اخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المغنى تغنيه
لا يجوز للواهبة ان تأخذ على المساحة بحقها عوضا لمن الزوج ولا من الضر ارفان اخذت لزما رده

يرافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمدهم (قوله فى المتن) وهبت لمعينة خرجت المبهمة
كاحدا من ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لمن فليسوى او كالموهبت له لقله الشخصين فيه نظر (قوله فى
المتن بات عندها لتيهما) قال فى الروض ما دامت الواهبة فى نكاحها قال فى شرحه ولو قال ما دامت تستحق
القسم كان اولي اخف خرج ما اذا نشزت الواهبة لكن لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لا استحقاق
الموهوب لها انما سقط ما منع وقد زال ولا يعود ولا بد من هبة جديدة فيه نظرو يظهر الاول بخلاف صريح
رجوع الواهبة فيقطع به حق الموهوب لها ويحتاج الى هبة جديدة م (قوله جاز) انظر لآخر ثم رجعت
الواهبة فهل تستحق لبانها بصفتها ينبغي نعم (قوله وكذا) تأخرت فأخروا نوبة الموهوب لها برضاها الخ فى
هامش شرح البهجة بخط شيخنا الشباب البرلسى مانصه فى شرح الجوى لى لى من بين اللذين
بتقديم الليلة الموهوبة وتأخير حقه جاز انتهى اقول وهو مشكل لانه يلزم عليه نوبة حق رجوع الواهبة
لو ارادت قد جردوا ذلك من علل منع الوصل ما كتبه شيخنا (قوله فى المتن) فله الشخصين بواحدة
منهن) قال فى شرح الروض ولو فى كل دور واحدة ثم قال واذ جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور فى الابتداء

لها اذا رجعت أنفاليتهما والا قضى من حين الرجوع ولو اخذت على حقها عوضا لمزمارده لانه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بمال لكن بقضى
لها لانها لم تسقط حقها مجانا

ومرأى ما فات قبل علم الزوج رجوعها لا يقضى وواضح أنه لا تصح هبة رجعية قبل رجعتها واستنبت السبكي ما هنا ومن خلع الاجنبي جواز النزول عن الوظائف بموضع (٤٥٤) ودونه والذى استقر رايه عليه هل يذل العرض مطلقا واخذته ان كان النازل اهلا لها وهو

حيث لا يسقط حق النازل فهو مجرد افتداء وبه فارق منع بيع حق التحجر وشبهه كما هنا لا تتعلق حق المنزول له بها او بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل حيث لا يجرى كمرورها اذا نزل بجائنا ولم يسقط عقده إلا للمنزول له فقط له الرجوع قبل ان تقرر كبره لم تقبض وحيث لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله

(فصل في بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احقه اذا ظهر امارات نشوزها) كخشونة جواب بعدلين ونعيس بعد طلاقة وإعراض بعد إقبال (وعظها) ندبا اى حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المأون والقسم والاخرة بالنار قال تعالى واللاتي تعاوّن نشوزهن فلعظوهن ويبغين ان يذكر لها خبر الصبيحين اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لهنها الامانة حتى تصبح (بلا هجر) ولا ضرب لاحتمال ان لا يكون

واستحقت القضاء لأن العرض لم يسلم لها وإنما لم يجرأ أخذ العرض عن هذا الحق لأنه ليس بعين ولا منفعة لأن مقامه عندها ليس بمنفعة لمسكتها عليه اه (قوله ومسر) اى قبيل قول المتن وتخصص بكر الخ (قوله حل بذل العرض مطلقا) اى سواء كان النازل اهلا ام لا اه كبرى زاد ع ش على ما هو الظاهر من قوله واخذته ان كان النازل اهلا والاقر بان المراد باطلاق عدم اشتراط حصوله اوعدمه ويكون قوله الاقنى او بشرط حصولها الخ عطفقا عليه وحيث لا يجرى بطلان الخ مجرد لا انتقال فهو بمعنى الواراه ع ش ويظهر ان قول الشارح او بشرطه عطف على مقدر والاصل بهما مطلقا وبشرط الخ قوله بل يلزم الخ باق على معناه وانتقال من قوله لا تتعلق حق المنزول له بها الخ وقوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما جرى السيرى عبارة المعنى والذى استقر عليه رايه ان بذل العرض فيه جائز واخذته حلال لا يسقط الحق لا يتعلق حق المنزول له بها بل يبقى الامر فى ذلك الى ناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا اه (قوله فهو) اى العرض اه ع ش (قوله مجرد افتداء) اى ليس فى مقابلة انتقال شيء من النازل للبذل له بخلاف اشتراء نحو حق التحجر فان العرض فيه فى مقابلة حصول نحو حق التحجر من بائعه لم يشتر به به يظهر اندفاع قول السيد عمر مانصه قوله وبه فارق الخ يتأمل مارجاه الفارق الماخوذ من كلامه نعم يمكن ان يفرق بتا كد حق الوظيفة بالنسبة لحق التحجر ولهذا تولاها اخرهم اهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجر المار فى احياء الموات فانه يملكه الاخر وان اثم اه (قوله كما هنا) اى فى مسألة القسم اه رشيدى (قوله ولا رجوع على النازل) هذا هو الظاهر اذا كان بذل العرض على مجرد النزول امال بذه على النزول والحصول له فينبغى الرجوع مر اه سم اقول ببق ما لو افهم النازل المنزول له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذى استقرت العادة بصرفه وتبين بعد ذلك للنزول له خلافا لبل للنزول له الرجوع بمابذله فيه ونظر الظاهر عدم الرجوع لان المنزول له مقصر بعدم البحث اه ع ش (قوله حيث لا) اى حين تولى غير المنزول له (قوله كاسر) اى فى الحوالة والوقف اه كبرى (قوله له الرجوع الخ) فيه نظرو بوجه خلافة

وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا مر اه سم على حج اه ع ش (نصل فى بعض احكام النشوز) (قوله فى بعض احكام النشوز) الى الكتاب فى النهاية الاقواله ويجوز كسرهما وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ونزع الى المتن وقوله بان يخشى منه مبيع تيمم وقوله والفرق الى التنبيه وقوله فان لم يمتنع الى المتن (قوله وسوابقه) اى ظهور الامارات وقوله ولو احقه اى كبعث الحكيم اه ع ش (قوله كخشونة جواب) الى قوله ولا لنعيفة فى المعنى الاقواله ويجوز كسرها وقوله قيل وقوله وهو متجه الى المتن وقوله ولم نأخذ الى المتن وقوله وهو كالى ولا على وجه (قوله خبر الصبيحين) وفى الترمذى عن ام سلمة قال رسول الله ﷺ ايما امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة اه معنى (قوله لاحتمال ان لا يكون) اى ما ظهر منها (قوله وحسن ان يستميلها الخ) وفى الصبيحين المرأة ضلع عوج ان اقنعا كسرتها وان تركتها استتممت بها على عوج فيها اه ع ش (قوله بئس) اى باعطاء شيء (قوله لانه) اى الاضطجاع معها (قوله كاسر) اى فى شرح ولوا عرض عنن الخ اه كبرى (قوله كنع تمتع الخ) ولو غير الجناح لان منعها منه تدللا ولا الشتم ولا الايذاء له

كذلك بان يجعل ليلتين بالبين دائرة بينهما صرح به الاصل اه (قوله ومسر) اى فى الشرح قبيل قول المصنف وتخصص بكر جديدة الخ (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر اذا كان بذل العرض على مجرد النزول امال بذه على النزول والحصول له فينبغى الرجوع مر (قوله له الرجوع) فيه نظرو بوجه خلافة وسقوط حقه بمجرد النزول مطلقا مر (فصل فى بعض احكام النشوز وسوابقه ولو احقه) (قوله بخلاف هجرها فى المضجع الخ) انظر مع

نشوزا فلعلها تمتد اتوبت وحسن ان يستميلها بئس المراد فى هجر يفوتها حقها من نحو قسم باللسان لحرمته حيث لا يجرى بخلاف هجرها فى المضجع فانه يجوز لانه حقه كما مر (فان تحقق نشوز) كنع تمتع وخروج

لغير عذر (ولم يتكرروا وظ و هجر) ندبا (في المضجع) بفتح الجيم ويجوز كسر هاءى الوط. أو الفرائض لظاهر الآية لا في الكلام لخرمته لكل أحد فيها زاد على ثلاثة أيام إلا أن قصد به دها عن المعصية وأصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الأمرين ليعا يظهر لجواز الهجر بل ندبه لعذر شرعى ككون المجهور نحو فاسق أو مبتدع أو كصلاح دينه أو دين الهاجر ومن ثم هجر (٤٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا ونهى الصحابة عن كلامهم ويحتمل على ذلك

باللسان وغيره بل تأثم به وتنتق التآديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها إلى قاض بخلاف ما لو شتمت اجنبيا أه معنى (قوله لغير عذر) عبارة المغنى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى القاضي لطلب الحق منه ولا إلى كنسائها بالنفقة إذا عسر بها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها فتيها ولم يستفت لها أه (قوله أى الوط. والفرائض) أى وإن أدى إلى تفويت حقها من القسم ما هو معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وهذا فرق ما مر في المرتبة الأولى ولما عاير المصنف بالهجر في المضجع إظهار اللفظ الآية كاهو عاداته والشارح إنما فسر المراد بالمضجع أه رشيدى (قوله لظاهر الآية) تعليل للبت (قوله لا في الكلام) عطف على في المضجع (قوله إلا أن قصد به الخ) مستثنى من قوله لا في الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله إلا أن قصد به الخ وقوله كصلاح دينه أى وكان يكون في الهجر صلاح لدين المجهور أه كردى (قوله ككون المجهور نحو فاسق الخ) أى وإن كان هجره لا يفيد تركه للفسق أو البدعة نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق فيذهب امتناعه أه عش (قوله الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحباه مرارة بن الربيع وهلال بن أمية أه أسنى (قوله من مهاجرة السلف) أى ترك بعضهم الكلام لبعض أه عش (قوله بشرط أن يعلم) أى يظن كعسر به المغنى والأسنى (قوله وهو متجه) اعتمده النهاية والمغنى وأسنى (قوله كاهو ظاهر القرآن) لتقدير الآية واللاتي تخافون نشوزهن من فظهن فإن نشزن فاهجرهن في المضاجع وأضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم والاول ما بقاءه على ظاهره وقال المرادو أهجرهن أن نشزن وأضربوهن أن أصررن على النشوز أه معنى (قوله في المرتبة الأولى) وهى ما لو ظهرت أمارات النشوز (قوله أن علم ذلك) أى ظن إفادة الضرب (قوله والاولى العفو) وهذا بخلاف قول الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه لتآديب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه معنى وأسنى (قوله وأن لم تنجز الخ) استئناف وقوله به أى المبرح (قوله ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافى قول الرويانى الخ بما يأتى الخ لأنه لما كان الخ على أن الوجه جواز به سوط وعصا هنا أيضا (قوله والاولى العفو) جملة حالية (قوله ولا على وجه) أى وإن يؤخذ شىء وهو معطوف على قوله ضرب مدم رشيدى (قوله وقدي يستغنى عنه) أى عن قوله ولا لنحو تخفيف الخ (قوله وإنما ضرب أهى ضرب القاضي أه عش عبارة الرشيدى بالبناء للفعل كاهو واضح أى أنما جاز الضرب أى من الحامك للحد الخ أه (قوله مطلقا) أى إذا دام لا أه غش (قوله ولم يجب الرفع هنا للحاكم الخ) ويذهبى كما قال الزركشى تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة أو لا يفتنمى الرفع إلى القاضي معنى ونهاية (قوله صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه قول المتن الآتى في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الآتى على ما يفوت حقها من القسم (قوله وإنما ضرب الحدود التعزير مطلقا ولو لله) تبعه فيه مزمع ضرب عليه وقال هذا لا يصح لأن الزوج لا يحسد ولا يعزى لحنى الله أه فليتأمل هل لكلام الشارح محل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته لا بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل هى المصدقة لها (قوله صدق) ويفرق بينه وبين ما لورى عين انسان وأدعى أنظر لى حرمة فى داره من نحو كوة وانكر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فانه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتى فى الصيال فها لو اتفقا على الاطلاع واختلفا في تعمد النظر كاهو ظاهر يشد احتياج الزوج الى تآديب الزوجة لأن من

إلا أن يفرق بأنه لما كان الحق نال نفسه والاولى العفو خفف فيه ما لم يخفف في غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لنحو تخفيف لا تطبيقه وقد يستغنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب حره أربعين وغيره عاشرين أما إذا علم أنه لا يفيد لغيره أه لأنه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد والتعزير مطلقا ولو لله عموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم لأنه مشق ولأن القصد رد الهطاعة كما أفاده قوله تعالى فأن أطيعكم فلا تنفوا عليهن سبيلا ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وأنكر صدق كايجه في المطالب لأن الشرع جعل له وليا فيه ويجه أنه لا يصدق بغيره بینه

كلامهم ويحتمل على ذلك أيضا ما جاء من مهاجرة السلف (ولا يضرب فى الاظهر) لعدم تأكد الجنابة بالتكرار (قلت الاظهر يضرب) إن شاء بشرط أن يعلم إفادة الضرب قبل وإن لا تظهر حداته لها ولا يفتنمى رفعها للقاضى وهو متجه مدركا لا نقلا (واقه أعلم) كاهو ظاهر القرآن ولم تأخذ به فى المرتبة الاولى لوضوح الفرق بين الحالين ونازع فيه جمع متأخرون واختاروا الاول (فان تكرر ضرب) أن علم ذلك ايضا مع الوط والهجروا الاولى العفو ولا يجوز ضرب مدم أو مبرح وهو كاهو ظاهر ما يعظم المهابان يخشى منه مبيح تيمم وإن لم تنجز إلا به فيحرم المبرح وغيره كإباتى ويؤيد تفسيرى للبرح بما ذكر قول الرويانى عن الاصحاب بضربها بمبدل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا بعصا أه قد ينافيه ما يأتى فى شروط الحدود والتمايز

والفرق بينه وبين الولي واضح وان محله فيمن لم تعلم جرماته واستناره والام يصدق (تنبيه) قوله فان تكرر تصريح بمفهومه قوله والاولم يتكرر بعد ذكر ما فيه من الراجح ومقابله (٤٥٦) فاقيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان اقعد ممنوع بل

الامور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله وبين الولي) اي حيث يصدق بلايين (قوله واضح) لعل وجهه ما قد منعنا من المعنى وشرح الرض انفا (قوله واستناره) اي كثرة باطله (قوله والام يصدق) اي الابينة فان لم يقمها صدقت في انه تعدى بضربها فيعززه القاضي اه عش (قوله قوله فان تكرر) الخ (قوله بعد ذكر الخ) اي متعلق بتصريح وقوله ما يايه اي في قوله ولم يتكرر (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائمه الجلال المحلى وواقفه المعنى ووجهه سم راداعلى الشارح راجعه (قوله فيها) اي الزيادة (قوله لان التصريح بالمفهوم الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبته) الى قوله واذا بلغ الخ المعنى الا قوله ويؤيده الى المتن بقوله وجوب الى المتن (قوله فان لم يتناول الحجر عليه) عبارة المعنى فان لم يكن الزوج مكلفا او كان محجورا عليه اه (قوله وله) اي الزوج (قوله في ضربها للنشوز الخ) (قاعدة) ليس لنا موضع يضرب المستحق من منعه حقه غير هذا الرقيق الذي يتمتع من حقوقه اه معنى (قوله تاديبا لحقه) وللزوج منع زوجته من عيادتها وبها ومن شهد جنازتها وجنازة ولدها والاولى خلافه معنى واسنى (قوله كشتهه) صريح في ان الشتم ليس نشر ااه سم (قول المتن فان اساء خلقه واذا الخ) ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره حجبها الكرا مرض او نحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها استعطافه بما يجب كان تسريحه بترك بعض حقها كترك سودة من بيتها العائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها وبها ويوم سودة كانه يسئل له اذا كرمت حبيبته لما ذكر ان يستعطفها بما تحب من زيادة الثقة ونحو هاتهما بمومنى (قول المتن فان عاده عره) واسكنه بحسب ثقة بمنع الزوج من التعدى عليها وهل يحال بين الزوجين قال الغزالي يحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتمد قوله في العدل وانما يعتمد قولها وشهود القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظنا للحاكم تعديده ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققته او ثبت عنده واحاف ان يضرب احدا منهما لم يكرهه لكونه جسورا حال بينهما حتى يظن انه عدل اذ لم يحل بينهما واقصر على التعزير لرب ما بلغ منها مبلغا لا يستدرك اه وهو ظاهر فن لم يذكر الخيلة اذ ارا حال الاول من ذكرها للغزالي والحاوى الصغير والمصنف في تنقيحها ارا حال الثاني والظاهر كما قال شيخنا ان الخيلة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراقه الخ) كان مراده هذا التقييد انه اذا ظن ان مراده فراقه وان الحال لا يثبت بينهما يسعى في فراقه ما يغفر تعرف فليراجع امره شدي (قوله اي ولو عدل رواية) اي كبره وامر افوقه قوله فبنا يظه معتمداه عش (قوله ما يايه) اي انفا (قوله اسكنهما الخ) اي وان ترتب على ذلك زيادة المؤمنة لان مصلحة المكثى تعزذ اليه اه عش (قوله لعسر اقامة البيعة الخ) عبارة للمعنى والاسنى واكتفى هنا بصفة واحدة تنزيل ذلك منزلة الرواية لما في قاعدة البيعة عليه من العسر اه (قول المتن ومنع

الاقدم ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتامله (فلو منعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضي توفيقه) اذا طلبته فان لم يتناول الحجر عليه الزم وله بذلك وله بالشروط السابقة في ضربها للنشوز كما هو ظاهر تاديبا لحقه كشتهه لشدة الرفع للحاكم (فان اساء خلقه واذاها) بنحو ضرب (بلا سببناه) من غير تعزير والقباس جوازها اذا طلبته لكن اجاب السبكي ومن تبعه بان اساءه الخالق بين الزوجين تغليب والتعزير عايبا يورث وحشة فاقصر على نهيه رجاء ان يثبت الحال بينهما ويؤيده الوطء في الدبر اول مرة (فان عاد) اليه (عززه) بطلها بما يراه (فان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متعد) عليه (تعرف) وجوبا فلما يظهر ان لم يظن فراقها ولم يتدفع ما ظنه بينهما من الشر الا بالتعرف (القاضي الحال) بينهما (بثقة) اي ولو عدل رواية فبما يظهر ثم رايت ما ياتي عن الزركشي وهو ظاهر فيه (مخبرهما) بفتح اوله وضمن ثالثة

بجوارته لها فان لم يكن لها جوارفة اسكنهما بحسب ثقة وامره بتعرف حالها واتهامها اليه لعسر اقامة البيعة على ذلك وكلام المصنف كالرأى صريح في اعتبار العدالة دون العدد وبه صرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتبار من تسكن النفس خبره لانه من باب الخبر لا الشهادة وايداه غيره بانهم لم يشترط اربعة شهادة ولا نحو حضور خصم (ومنع

الظالم) من ظلمه بنبيه له ول مرة بغير تمزيق أو ثنائيا للتمزيق وبتمزيقهما مطلقا وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليهما
التأديب فاحتيط له بخلافهما فإن لم يتنوع حال بينهما أن إلى يرجع بل يظهر أنه لو علم من جرماته وتورأته ولو اختل بها أفرط في إضرارها حال
وجوبها وبنيته ابتداء لأن الاسكان بجنب الثقة لا يقيد حيث ذكرته رايات الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وإن تحققت وأثبت عندده وخاف أن
يضرهما ضربا مبرحا حال بينهما الثلاث لا يبلغ منهما ما لا يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الأول ومن ذكرها كالغزالي والحاوي والغدير
والمصنف في تنقيحه أراد الثاني وهو صريح في إيداع كرهته وشيخنا قال والظاهر أن الحيلولة بعد (٤٥٧) التعزير والاسكان اه وإتمامه

أن لم يعلم من الاسكان تولد
ما مر (فان اشتد الشقاق)
أي الخلاف (بعث القاضي)
وجوبا والمنازعة فيه
مردودة بان هذا من باب
رفع الظلمات وهو من
الفروض العامة والمنازعة
على القاضي (حكما) ويسن
كونه (من أهله وحكما)
ويسن كونه (من أهلها)
للآية فلا يكتفى بحكم واحد
بل لا بد من حكمين يظن أن
في أمرهما بعد اختلاء
حكم كل به ومعرفة ما عنده
(وهما وكيلان لهما)
لاهما ورشيدان فلا يولى
عليهما في حقهما إلا بالضعف
حقه والمال حقها (وفي
قول) (حكما) كان (مولى) من
الحاكم لتسميتهما في
الآية حكيمين وقد يولى
على الرشيد كالفلس ويحجب
بان التولية على مال المنفاس
لا ذاته وما هنا ليس كذلك

الظالم) أي وإذا تبين له حالهما منع الظالم منهما من عود لظلمه اه معنى (قوله له) أي الزوج وقوله
وبتمزيقها أي الزوجية عطف على بنبيه له (قوله مطلقا) أي ولو فاول مرة اه عش (قوله فان لم يتنوع)
إلى قوله وإتمامه في المعنى لا يفرق له قال غيره وقوله وهو صريح في إيداع كرهته لا يكتفى ذكره في شرح فان عاد
عززه كان فقلنا عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المتبقي في الزوج مأسلف وفي الزوجية بالزجر والتأديب
كغيرها اه (قوله حال بينهما) أي حتى يظن أنه عدل اه معنى (قوله أراد الأول) أي مجرد ظن تعدى
الزوج وقوله أراد الثاني أي ما لو تحققت القضية أو ثبت عندده وخاف أن يضر به ضربا مبرحا (قوله وهما) (الخ)
أي كلام الامام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ (قوله وشيخنا قال الخ) اعتمده المعنى والنهاية
(قوله والاسكان) أي بجوار العدل اه عش (قوله وإتمامه ما قاله الشيخ أن لم يعلم الخ) أي وإلا حال
بينهما ابتداء وجوبا (قوله تولد ما مر) أي إفرط في إضرارها ظن أي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المعنى
والعدالة بينهما بان دام بينهما التساب والتضارب اه (قوله وجوبا) إلى قوله ولا يجوز لوكيل في المعنى
(قوله لا تمارر شيئا الخ) ولأن الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اه معنى
(قوله وبجواب الخ) يتأمل اه سم (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما
اه سم (قوله فيؤكل هو) أي إن شامو قوله وتوكل هي أي إن شامت نهاية ومعنى (قوله أو تفريق) أي
بطريقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وإن أغشى على أحد الزوجين أو جن ولو بعد
استعلام الحكمين رايه لم ينفذ امرهما لأن الوكيل ينعزل بالأغما والجنون وإن أغشى على أحدهما وجن
قبل البعث لم يحزم بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كما في سائر الوكلاء معنى
وشرح الروض وقوله وإن أغشى على أحدهما الخ في النهاية مثله (قوله اثنين) أي غيرهما اه معنى عبارة
النهاية أمينين غيرهما اه (قوله ولا يجوز لوكيل الخ) ولو قال لوكيلة خذ مالي أي الذي تحت يدها منها
ثم أطلقها أو أطلقها على أن تأخذ مالي منها أشرت بتقديم اخذ المال على الطلاق وكذا لو قال خذ مالي منها
وطأها كان قاتلة في الروضة عن تصحيح البغوي وأقره وكذا لو قيل من جانب الزوج فيأخذ كره التوكيل من جانب
الزوجة كان قالت خذ مالي منه ثم اختلفت في نهاية ومعنى وأسنى (قوله لأن وكيلة الخ) الأولى لأنه وإن أقاد
موكله ما لا الخ (كتاب الخلع)

(قوله بالضم) أي قوله ثم رايته في النهاية لا قوله وبزبدالي وإذا فعل (قوله لأن كلاباس للآخر) فكانه

أو الباء عنى من كافي قوله تعالى يشرب بها عباد الله عند ابن مالك ومن وافقه (قوله وبشهرهما مطلقا الخ)
كذا مر (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الروض وخش وجب أن يبعث حكما لهما وحكما لبرضاها
ليصلحا أو بغير قاطعة إن عسر الإصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله وبجواب الخ) يتأمل
فيه (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما (قوله لأن وكيلة الخ) أي الزوج

(كتاب الخلع)

(ففي الأول بشرط رضاها)
بينهما (فيؤكل) هو
(حكمه بطلاق وقبول
عوض خلع وتوكل) هي
(حكمها يبدل عوض

(٥٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) وقبول طلاق به) ثم يفعلان الأصلح من صلح أو تفريق فان اختلف
رأيهما بعث القاضي اثنين ليقتقا على شيء ولتعلق وكاتهما بنظر القاضي اشترط فيه ما في أميته من حرية وعدالة واهداء المهر صود ويسن
ذكورتهما فان عجزا عن توافقهما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لوكيل في طلاق أن يتخالف لأن وكيله وإن أقاده ما لا فوات
عليه الرجعة ولو لوكيل في خلع أن يطلق بجاننا (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لأن كلاباس للآخر كما في الآية وأصله
قبل الإجماع قوله تعالى فلانجاح عليهما فما اتفقتا فان طعن لك الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لا ثابت بن قيس وقد سأله
زوجته أن يطلقها على حديثها التي اصدقتها إياها خذ الحديثة وطلقها تطليقة وهو أول خلع في الاسلام وأصله مكروه

وقد يستحب كالاتفاق ويريد هذا بند بمن حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين بعدم الدفعة فالوجه أنه لا بد من ذلك لا مندوب على أن في التخصيص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فتفطن له وإذا فعل الخلع في الصورة فليشبه عليه فإنه إذا أعاده لا يقبل

بمعرفة الآخر نزع لباسه اه معني (قوله) وقد يستحب أي كان كانت تسمى عشرتها معه على ما يأتي وقضية اقتصره على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا ما جاحا اه عر ش اقول هذا بخلاف لقول الشارح الا في قال وجهه انما مباح الخ (قوله) ويريد هذا الخ عبارة النهاية فلو حلف بالثلاث على ما لا بد من فعله كان في التخصيص الخ (قوله) على شيء أي على ترك شيء سم على حجب مثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه عر ش (قوله) لكثرة القائلين الخ أي فلما جرى الخلاف في أصل التخصيص به اتنى وجه الاستحباب فتأمل اه رشيدى (قوله) بعد الدفعة أي المعلق عليها الطلاق في النكاح الاول في النكاح المجدد بعد الخلع يعنى بعد النكاح المجدد بذلك التمليق (قوله) تفصيلا يأتي في الطلاق أي في فصل خطاب الاجنية والتفصيل أنه إذا كانت الصيغة لا فعل أو ان لم يفعل تخلص وان كانت لا فعلان فلا اه كرى (قوله) في هذه الصورة وهي قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة الرشيدى يعنى في مطلق ما يتخصص بالخلع اه (قوله) فليشبه الخ أي نادى اه عر ش (قوله) إذا أعاده أي بنكاح جديد وقوله فيه أي الخلع (قوله) مامر أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه كرى (قوله) لرفعها عبارة النهاية رفع التحليل اه بخذف اللام والضمير مع الاضافة (قوله) للوقوع أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم مانصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي أي البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه مثا هو الفعل المحتمل لا بنافي مدعاؤه هو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم هو إيقاع الثلاث فإنه بنافي مدعاؤه وهو فساد النكاح اه (قوله) بعدم قبول الخ أي هنا (قوله) ووقع رجعيًا ضعيف اه عر ش (قوله) كما نقله جمع المتقدمون عن الشيخ أبي حامد لكنه راى مرجوح والمعتد أنه ليس بأكره لانه إذا منعها حقها لم يكرهها على الخلع بخصوصه شرحه راقول ولان شرط الا كراهه عجز المكروه عن الدفع وهذا منتف اذا يمكنها الدفع بالحكم الا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم اه سم (قوله) ووقع باثنا أي لعدم الأكره اه عر ش (قوله) ويأثم إلى قوله وما زاد عن النهاية ما يوافقه (قوله) ويأثم بفعله أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اه كرى (قوله) وكان الفرق أي بين بطلان الخلع في الاولى دون الثانية سم ورشيدى (قوله) وقضية قولهم الخ يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ما سبق والميل إلى الاطلاق اه سيد عمر (قوله) اضمارا (المبطل) ان اراد ان قصده ان تحتل بمبطل لكنه اضمره فلم يؤثر قضيته أنه لو صرح بإبطال مع أن الوجه أنه ليس كذلك فليتأمل اه سم (قوله) الاخذ الخ خبر وقضية الخ اه كرى (قوله) في الحالين أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه (قوله) مقصود إلى قوله وزعم في النهاية (قوله) راجع وصف ثان لعوض اه رشيدى (قوله) ولو كان الخ غاية

قوله فيه وان صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده مامر ان اتفاقهما على مفسد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفع التحليل فان قلت فلم قبلت البينة هنا كما هو مقتضى امره بالشهاد لان قلت يمكن توجيهه بانها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم كانت التهمة فيها أقوى ثم رايت شيئا ناقى بعدم قبول بينته وهو القياس ولا نظر لتفاوت التهمة ولو منعها نحو نفقة لتختلج منه بحال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيًا كما نقله جمع المتقدمون عن الشيخ أبي حامد أولا بقصد ذلك وقع باثنا وعليه يحتمل ما نقله عنه انه يصح ويأثم بفعله في الحالين وان تحقق زناها وكان الفرق انه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخلص مثل ذلك منه بالحكم لم يشقته وتكرره نزل منزلة الاكره بالنسبة لان التزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فإنه ينتج فيه القاضي وغيره غالبا فلم يلحقوه بالاكره ذلك هذا غاية ما يوجب به ذلك وقضيته قولهم انه لا يؤثر ضمنا المبطل الاخذ

قوله على شيء أي على ترك شيء (قوله) وإذا فعل الخلع في هذه الصورة أي وهي قوله حلف بالثلاث الخ (قوله) فليشبه الخ كذا شرحه (قوله) لا ترفع العقد الخ قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه مثا هو الفعل المحتمل لا بنافي مدعاؤه هو سبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم هو إيقاع الثلاث فإنه بنافي مدعاؤه وهو فساد النكاح (قوله) كما نقله جمع المتقدمون عن الشيخ أبي حامد لكنه راى مرجوح والمعتد أنه ليس بأكره والخلاف في ذلك قريب من الخلاف في بيع المصادر لانه إذا منعها حقها لم يكرهها على الخلع بخصوصه شرحه راقول ولان شرط الا كراهه عجز المكروه عن الدفع وهذا منتف اذا يمكنها الدفع بالحكم الا أن يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم (قوله) وان تحقق زناها كذا (قوله) وكان الفرق أي بين بطلان الخلع في الاولى دون الثانية (قوله) وقضية قولهم الخ يتأمل موقعه (قوله) اضمارا (المبطل) ان اراد ان قصده ان تحتل بمبطل لكنه اضمره فلم يؤثر قضيته

(قوله) باطلاق محته ووقوعه باثنا في الحالين كما اقتضاه ما نقله عن الشيخ واما زعم انه كراهه فيهما فبعدم دلالة شرطه ان لا يمكن التخصيص منه بالحكم وهما يمكن ذلك على ما قرر (هو فرق بينه وبين مقصود كونه قد قودلها عليه راجع للزوج اوسيدوه ولو كان العوض تقديرا كان خالعا على ما في كفها عاين بانها لا شيء فيه

فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها وبقية ولا شيء لها عليه ويؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أتى به بالبقين ومن تبعه فليمن قال لوجه قبل الدخول ان ابرأني من مهر لك فانت طالق فابرأته فانه يصح الابرأه يقع الطلاق لانها مال لكل المهر حال الابرأه واذا صح لم يرتفع وقال آخرون لا طلاق لان من لازمه رجوع النصف اليه فلا يبرأ من الجميع فلم يرجع المعلق به من الابرأه من كله ولا المعلق بصفة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيده بعضهم بأنه يصح خلعا (٤٥٩) المنجز به لكنه يرجع عليها بنصف مهر

المثل لفساد نصف عوضه
برجوعه للزوج ويحجب
بمنع الملازمة لماسرته الى
أبرأته ثم طلقها لم يرجع
عليها بشيء وبأن معنى
قولهم في تعاليق الطلاق
الشرط علة ونصف الطلاق
معلولها فيقتارنان في الوجود
كاملة الحقيقة مع معلولها
انه اذا وجد الشرط قارنه
المشروط فلها اذا وجد
الابرأه قارنه الطلاق بمقتضى
لفظه والتشطير انما يوجد
عقب الطلاق لانه محكم رتبة
الشارع عليه وعقبه لم يبق
مهر حتى يشترط على ان
تقدم وتاخر من حيث الرتبة
ويفرق بين ما هنا والخلع
المنجز بان البراءة وجدت في
ضمنه وفي مسئلتنا وجدت
متقدمة على وقت التشطير
فلم يرجع منه شيء ما لافارقة
بلا عوض او بعوض غير
مقصود كدم او مقصود
راجع لغير من مكان علق
طلاقا على ابرأته ازيدا عما
لها عليه فانه لا يكون خلعا
بل يقع رجعي واذع ان
وقوعه في الدم رجعي يمنع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كمالها صفة لا غايته انه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالها على شيء مجبول انه نهاية (قوله ويقع الطلاق) اي ولا رجوع له عليها بشيء اي يشترط الصداق لانها لم تأخذ منه عوضا كما ياتي في قوله لم يرجع عليها بشيء مع شورشيدى (قوله واذا صح الخ) اي الابرأه اسم (قوله لان من لازمه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا لاق (قوله من الابرأه الخ) بيان للعلق به (قوله وأيده) اي قول الاخرين بعدم وقوع الطلاق اه كرى (قوله المنجز) نعمت الخلع (قوله به) اي صداقا قبل الدخول اه عش (قوله ويحجب الخ) اي عن قول الاخرين رد دليله اه كرى (قوله يمنع الملازمة) اي المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ (قوله لمامر) اي في كتاب الصداق في آخر فصل التشطير اه كرى (قوله انها لو ابرأ الخ) هذا لا يفيد لانهم لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي معنى المنعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق ولان المعلق بصفة الخ اه رشيدى (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علة اه سم (قوله لانه محكم رتبة الخ) فهو علة فيقتارنان اه سم (قوله وعقبه) اي الطلاق (قوله على تقدمه) اي العلة (قوله بل على الاول) هو قوله اذا وجد الشرط اه عش (قوله ويفرق الخ) جواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصح الخ ورد لنا بيد الخ (قوله بان البراءة الخ) قد ردد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يشترط فتامه اه سم وأقره الرشيدى (قوله اما فارقة) الى قوله وزعم في النهاية (قوله لغير من مهر) اي غير الزوج وسيد (قوله على ابرأته ازيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على ابرأته لم يصدقها او غيره فانه يقع باتنا ومنع ما يقع كثيرا من التعليق على الزوج فانه ان تزوج عليها او غاب عنها ونحو ذلك وأبرأته من ربع دينار مثلا من صداقها او غيره مما نتجته عليه تكون طلاقا منه فحيث ثبت وجود المعلق عليه وابرأته براءة صحيحة طلقت باثنا كما سيأتي في شرح ولو خالغ بمجبول اه عش (قوله المقصود) اي التقييد به (قوله قبل يقع باثنا) كلامه هذا كالصريح في ان العوض هو ابرأه الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأه سم (قوله بعضه) اي بعض المهر اه (قوله والاقر) اقرب اعتمده مر اه سم (قوله لان رجوعه) اي البعض الاخر (قوله انما ينتج

انه لو صرح به باطل من الوجه انه ليس كذلك فليتأمل (قوله صحة ما أتى به بالبقين الخ) كذا شرح مر (قوله واذا صح) اي الابرأه (قوله لان من لازمه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا لاق (قوله لمامر الخ) هذا لا يفيد لانهم لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي معنى المنعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علة (قوله لانه محكم رتبة الخ) فهو علة فيقتارنان (قوله بان البراءة الخ) قد ردد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يشترط فتامه (قوله قبل يقع باثنا) كلامه هذا كالصريح في ان العوض هو ابرأه الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأه (قوله والاقر) اقرب

كونه عوض فلا يحتاج لمقصود ويرد بان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقييد بالمقصود وكان وقوعه رجعيا ما لم يكن له مقصود الا لكونه عوضا ولو خالغ المهر على ابرأته وازدادت بغير ابرأته براءة صحيحة فهل يقع باثنا فنظر الرجوع بعضه للزوج ورجعيا فنظر الرجوع البعض الاخر للاجنبي كل محتمل والاقر اقرب لان رجوعه لغير الزوج محتمل انه مانع للبيوتة او غير مقتضى لها فعلى الثاني البيوتة واضحة وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها مما يتجه ان انفرد لا ان انضم اليه مقتضى لها (بلفظ طلاق)

أى بلفظ يحصل له صريح أو كتابته من ذلك لفظ المفاداة لا في ولكون لفظ الخلع الأصل في الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاخص على الاعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده بما مر وأركانها زوج وملزم وبضع وعوض وصيغة (شرطه) أى الذى لابد منه لصحته فلا ينافى كونه ركنا (زوج) (٦٠) أى صدوره من زوج وشرط الزوج ان يكون بحيث (يصح طلاقه) لانه طلاق فلا

يصح عن لا يصح طلاقه
من يأتى في باب (فلو خالع
عبد أو محجور عليه بسفه)
زوجته معها أو مع غيرها
(صح) ولو باقل شيء. وبلا
أذن لأن لكل منهما أن
يطلق محانا فيعوض أولى
(ووجب) على المختلعة (دفع
العوض) العين أو الدين
(الى مولاة) أى العبد لانه
ملكه قهرا ككسبه نعم
المأذون له يسلم له وكذا
المكاتب لاستقلاله وكذا
بعض خالع في نوبته بناء
على دخول الكسب النادر
في الحياة فان لم تكن
مهاياة فاحض حريته
(وولي) أى السفية كسائر
أمواله فان دفعه له فان كان
بغير اذنه في العين باخذها
الولى ان علم فان قصر حتى
تألفت ضمها على أحد
وجهين ورجع ويوجه بان
الخلع لما وقع بها دخلت في
ملك السفية قهرا نظير ما
تقرر في السيد فيحتد
تركها بيده بعد عله قصير
أى قصير فضمنه فان لم يعلم
بها وتلفت في يد السفية
رجع على المختلعة بمهر المثل
لا البدل أى لانه ضمانه
ضمان عقد لا بدوى الدين
رجع الولى على المختلعة

(الخ) يقال انه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المقتضى (قوله أى بلفظ يحصل) الى قوله وان كان باذنه في الهبة الا قوله ويوجد الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اكرام (قوله يحصل له) أى الطلاق بمعنى حل العصمة سواء كانت الفقرة بلفظ الطلاق أو غيره اه ع ش (قوله ومن ذلك) أى اللفظ المحصل للطلاق (قوله من باب عطف الاخص على الاعم) برده على ان عطف الاخص شرطه الواو سم ورشيدى (قوله أى الذى لابد منه الخ) ويمكن ان يجاب أيضا بان المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موطأ للمقصود الذى هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط بلا شك ويدل على هذا صنيعه في القابل الا فى حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على ان المقصود انما هو شرط الركن لا ذاته اه رشيدى (قوله فلا ينافى) أى قوله وشرطه كونه اى الزوج (قوله أى صدوره من زوج الخ) هذا انما يناسب ما ذكرته آنفا لاما أوله بالشارح المتن فتأمل اه رشيدى (قوله لانه طلاق) أى قسم منه (قوله بمن يأتى) أى من صبي ومجنون ومكره اهمعنى (قوله معها) أى مع زوجته ولو بكيل أو قوله أو مع غيرها أى مع الاجنبى اه ع ش (قوله ولو باقل شيء) أى قوله نعم في المقتضى الا قوله ويوجه الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اكرام (قوله لانه) أى العوض ملكه أى مولى العبد (قوله) المأذون له) أى فى الخلع اه ع ش لرعل المراد فى التجارة فليراجع (قوله وكذا المكاتب) أى كتابة صحيحة اخذها من العلة اه ع ش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) وهو المعتد به اه ع ش (قوله فاحض الخ) أى فيسلم له ما يخص الخ. لو خالع في نوبة السيد فكل العوض للسيد اه ع ش أى فيسلم له دون المبعوض (قوله فان دفعه) أى الملتزم اه ع ش (قوله فان دفعه له) أى دفع العوض لكل من العبد والسيد وقوله بغير اذنه أى اذن كل من العبد والولى اه كرى (قوله فان كان) أى الدفع للسفيه بغير اذنه أى الولى (قوله ضمها) أى الولى (قوله رجع) أى الولى (قوله وفى الدين) عطف على فى العين (قوله رجع الولى على المختلعة الخ) نعم ان بادر الولى فاخذ منه برئت كإفى الشامل والبحر اهمعنى زاد لاسى ولعل وجهه ان المال وان كان باقيا على ملكها لفساد القبض فهى بدفعه اليه أذنت فى قبضه عا عليها فاذا قبضته الولى من السفية اعتد به اه (قوله لم يطالبه به الخ) عبارة المقتضى فلا ضامن فى الحال ولا بعد رشده ول برأقيا بينه وبين الله تعالى وجهان فى الحاوى اه (قوله وكذا فى العبد) راجع لقوله فى العين باخذها الولى الى هنا كما هو صريح شرح الروض (قوله لكن له مطا اليه الخ) رظاهر انه لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن لنفسه اه اسنى وقره سم (قوله لسكن له) أى للمختلعة (قوله او قبض او اقباض) أى ودلت قرينة على انه أراد التملك لوافق ماسياق من انه اذا علم بان أحدهما وقع بالاختلاف باليدى لم يملك اه رشيدى (قوله جاز لها) لو قال للمختلعة لسكن اولى ليشمل الاجنبى اه سيد عمر (قوله ان تدفع اليه) وعلى وليه المبادرة الى اخذته منه اهناية زاد لاسنى فان لم يباذنه منه حتى تلفت فلا غرم فيه على الوجه اه وقال ع ش قوله وعلى الولى المبادرة الخ أى ان يضمن على قياس ما مر فى العين اه (قوله لانها مضطرة الخ) أى لعدم امكان تخلفها بدون الدفع لوليس المراد بالاضطرار ان يكون ثم ضروره تدعوها اليه اه ع ش (قوله ثم يملكه بعد) أى بعد الدفع (قوله وان كان باذنه) الى المتن ساقط من بعض النسخ وراجعت نسخة تليد الشارح

اعتمده مر (قوله من باب عطف الاخص) برده على ان عطف الاخص شرطه الواو

بالمسمى لبقائه فى ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلعة من السفية ماسله له فان تألف في يده لم يطالبه به ظاهر اكرام فى شيخنا الحاجر وكذا فى العبد لكن له مطا به اذا عتق نعم لو قيدنا هذا الطلاق بالدفع أى ونحو اعطاء وقبض او قباض كما هو ظاهر اليه جاز لها ان تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة للدفع اليه ليقع الطلاق على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه له وانما هو ملكها ثم يملكه بعدوان كان باذنه صح فى القرن فى العين والدين

وفي السفية في العين وجبته متى لم يبادر الولي الى اخذها منه تثلثت في يده ضمننا لانه المقهر بالاذن له في قبضها وام الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي ورجح الخطاطي الاعتداده كذلك قاله الشيخان وظاهره انها مع الخطاطي في ارجاعه من الاعتداد هو ما انتصاه النص بل ظاهر عبارة البحر وغيره ان الداركي رجعها ايضا حيث قال كالوامر ما بالدفع الى اجنبي (٤٦٦) اي رشيدو وظاهر المذهب وعليه

فاطلاق اثنان الا اني انه لا يجوز للزوج توكل سفية في قبض العوض عنه حيث لم ياذن له وفي قبض والا جاز لانه اذا صح قبضه دين نفسه بالاذن فدين غيره كذلك يجمع ان ما في الذمة لا يبرأ منه الا بقبض صحيح وقد جعلوهنا صحيحا باذن وليه فليصح باذنه ايضا عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل ان الاصل فيه ان صاحبت مباشرة له بنفسه صح توكله فيه عن الغير وهذا يعلم ان تعقيد جمع متأخرين منهم السبكي صحة قبضه بما اذا كان العوض معينا او على الطلاق بشحو دفعه اليه بعيد من كلامهم وان هذا التعقيد انما يحتاج اليه فيما اذا لم ياذن له الولي كما تقرر او على الوجه الثاني وهو انه لا يعتد بقبضه ولو مع اذن الولي له فيه وجزم به الدارمي فلا يبرأ بتسليم العوض اليه مطلقا الا اذا بادر الولي فآخذه منه فيبرأ حيثن على المنقول المعتمد ووجهه الاذري بان المال وان كان باقيا على ملكها لفساد

شيخنا الزمى رحمه الله تعالى فرايته الحق هذه الزيادة بنسخته بعد ان لم تكن فيها وصرح عليها اه سيد عمر (قوله) وجبته اي حين اذ دفع العين للسفية باذن وليه (قوله) بقبضه له وجهان (الخ) صانع شرح الروض صريح في جريان الوجهين في قبض العين ايضا (قوله) وظاهره اي كلام الشيخين (قوله) وهو اي الاعتداد وكذا صير قوله الا في رجعها (قوله) حيث قال اي الداركي عبارة مخرج الروض عبارة الاذري قال في البحر والتخلص قال الداركي في وجهان احدهما تبرا كالوامر ما بالدفع الى اجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ الا المحجور عليه ليس من اهل القبض فلا يفيد الاذن شيئا ثم قال وظاهر سياقه ان الترجيع للداركي اه (قوله) وعليه اي رجحان الاعتداد بقبض السفية الدين باذن وليه وكذا الاشارة في قوله الا في وهذا يعلم (قوله) توكل سفية حكاية للمعنى ولفظ المتن الا في توكل محجور عليه (قوله) لم ياذن له اي للسفية (قوله) وقد جعلوه اي قبض السفية هناء في مخالفة مع زوجته (قوله) يؤيد ذلك اي قوله فليصح باذنه (الخ) وقال السكودي اي الجواز اه (قوله) بنفسه الاولى لنفسه باللام (قوله) وهذا (الخ) اي رجحان الاعتداد بقبض السفية باذن وليه (قوله) فيما اذا لم ياذن (الخ) اي ومع الاذن يصح في الدين ايضا (قوله) كما تقرر اي بقوله نعم لو قيد احداهما (الخ) اه كرى (قوله) او على الوجه الثاني اي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله) لا يعتد بقبضه اي قبض السفية العوض عنها كان او دينها كما هو صريح شرح الروض (قوله) وجزم به اي بالوجه الثاني (قوله) فلا يبرأ اي المختلغ تفريع على الوجه الثاني المرجوح (قوله) بتسليم العوض اي عيننا او ديننا كما مر عن شرح الروض (قوله) مطلقا اي اذن له الولي في القبض او لا (قوله) ويظهر ان هذه المبادر (الخ) اي على الوجه الثاني مطلقا واما على الوجه الاول والراجح فينبغي اخذ من سابق كلامه من الروض مع شرحه ما يأتي انفعان السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلاذن (قوله) لانها ان اخذته (الخ) لعل الانسب تذكير الضائر بارجاعها للولي (قوله) فيرجع وليه عليها (الخ) حاصل ما تقرر ان العوض اما ان يكون عيننا او ديننا فان كان عيننا اذن الولي في الدفع له او لم ياذن ولكنه يمكن من اخذها فلم يفعل حتى تثلثت برى المختلغ في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من اخذها منه لم يبرأ المختلغ بل يرجع الولي عليه بغير المثل وان كان ديننا اذن الولي في دفعه او لم ياذن ولكنه يبرأ في اخذه برى المختلغ في الحالين فان لم ياذن ولم ياذنه حتى تلف رجع الولي على المختلغ بالمسمى اه سيد عمر وفي ماباقيه (قوله) ثم رايت (الخ) كان الاول الذي ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المتن (الخ) (قوله) ليرجع الاول اي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله) المتن قابله اي الخلع ولو تبرأ بالاذن او بالتميز لشمع الملتبس وسلم من ايراد الوكيل الا في في الشرح انتهى سيد عمر (قوله) او ملتصقة الي قوله فان قلت في النهاية الا قوله وقوله شيخنا الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وسياتي الى المتن وقوله والكلام في رشيدة الى المتن وقوله وقد يجاب

(قوله) وفي السفية الى آخر كلامه حاصل ما ذكره في الدفع الى السفية الاعتداد بالدفع اليه ورامة الدفع في العين ان اذن الولي او علم وفي الدين ان اذن او بادر واخذ منه وهذا حاصل ما في الروض وشرح حيثن قال في الروض فرع خلع العبد ولو مدبر بلاذن جائز والتقسيم اليه كالسفية لكن المختلغ يطالبه بعد العتق بان تأت تحت يده اه قال في شرحه بخلاف ما تفت في بدالسفية لا يطالبه به الا في الحال ولا بعد الشد الى ان قال وظاهر انها لو سلت العين للعبد وعلم بالسيدو تركها حتى تثلثت ضمننا لان الانسان لا يضمن لنفسه اه وهذا يدل

القبض فهي يدفعه اليه اذنت في قبضه واعلمها فاذا قبضه الولي من السفية له اعتد به ويظهر ان هذه المبادرة لا تلزم للولي لانه لا ضرر على السفية ببقائه في يده لانها ان اخذته فواضح اخر حتى تلفت في بدالسفية او اتلفه فهي المقصرة فيرجع وليه عليها وبوجهه ووقع الشارح هنا انه مزج المتن بما صيره صريحا في وجوب الدفع للسفية باذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الاول لان فيهم رطة ببقائه في ذمة المختلغ على الوجه الثاني فكان الوجه جواز ذلك لا وجوبه ثم رايت شيخنا انصر ايضا لترجيح الاول (وشرط قابله) او ملتصقة من زوجة اجنبي

ليصح خلعه من أصله التكليف والاختيار وبالمسمى وسيأتي أن الوكيل السفيه إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد ترده على عبارته (إطلاق) تصرفه في المال) بأن يكون غير شجور (٤٦٣) عليه أسفه وأورق لأن الاختلاع التزام المال فهو المقصود منه (فإن اختمت أمة) ولو

إلى المتن (قوله) ليصح خلعه من أصله تكليف واختيار وبالمسمى (الخ) صريح في أنه لا يشترط في صحة الخلع من أصله الرشد وسيأتي في خلعه السفية خلافاً فكان لأصوب إبقاء المتن على ظاهره نعم برده على المتن صحة الخلع بالأمة فليجرحه رشدي وقد يجاب على بعد أن المراد من أصل الخلع الطلاق وبالمسمى العين المعينة في الخلع (قوله) وبالمسمى عطف على قوله من أصله أهم أي وشرطاً لقوله ليصح اختلاعه بالمسمى إطلاقاً تصرفه أه عش (قوله) وسيأتي أي قبل الفصل الآتي أه كردد (قوله) أن الوكيل السفيه أي عن الملتزم المطلق التصرف أه عش (قوله) وقد تردد أي مسألة الوكيل السفيه إذا أضاف الخ (قوله) أو رق أنظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الأمة الآتية أه سم وقد مر مثله عن الرشدي مع جوابه اتفاقاً (قوله) ولو مكاتبته) المتعد فيها لو خالعت المكاتبه بدين بغير إذن السيد وجوب مهر المثل كأفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها إلا في هذه الصورة مراً بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل أه سم وسيأتي عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله) ولا أي بأن تكون الأمة غير رشيدة (قوله) ولا فكالسفيه الخ قضيته أنه يقع رجعيًا ولا مال وظاهره ولو بعين مال السيد أن لها في الاختلاع بها فليراجع أه سم أقول ويبنى وقوعه في هذه बातنا لأن الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد أه عش (قوله) وبأني عن المغني وشرح الروض ما يصرح بذلك) أي الوقوع باتما وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآتيتين أه (قوله) على السفية المبهلة أنظر مضابط الأمة السفية المحجور عليها (قوله) أو على صحته بالعين الخ) وهو قضية صنيع الأسنى (قول المتن بدين) أي في ذمتها أو عين مالها أي السيد أه معنى (قوله) أو مال غيره) أي عين مال اجنبي أه معنى (قوله) أو عين اختصاص الخ) اتما قيد بالعين لاجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى أه رشدي (قوله) كذلك أي السيد أو لغيره (قوله) بعوض أي فأسد نهاية ومعنى (قوله) نعم أن قيد الخ) عبارة المغني محل ذلك أذبح الطلاق فإن قيده بتعليق تلك العين لم يتعلق أه (قوله) لم تطلق هذا كاترى مفروض عند عدم الإذن أمالوا إذن لها السيد في الاختلاع بعين فالتجته أنها تطلق سم عش أقول وفي المغني وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك (قوله) يتبعها به بعد العتق) شامل للمكاتبه وإن كانت تلك سم على حجج وسيأتي في الشارح أنها تخالف الأمة فيما واختلفت بدين بلا إذن الخ) قوله بعد العتق أي كله أه عش (قوله) حينئذ أي حين فساد العوض (قوله) ولو خالعت بمال الخ) أن كانت الصورة أن المال دين كما هو المتبادر كان الأولى تأخيرها عن مسألة الدين الآتية أه رشدي أي كإفعل المغني (قوله) فسد أي الشرط أو العوض (قول المتن في صورة الدين المسمى) أي إلا المكاتبه فمهر المثل كما مر عن سم وسيأتي عن النهاية والمغني (قوله) التزام الرقيق) أي للدين وقوله بعد العتق أي كله أه عش (قوله) وإن أذن السيد لها الخ) أي ولو كانت سفية مغني وأسنى

على برأيتها في دفع العين إليه بغير إذن سيده إذا علم بما قبل التلف (قوله) وبالمسمى عطف على قوله من أصله (قوله) وأورق أنظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الأمة الآتية (قوله) ولو مكاتبته) المتعد فيها خالعت المكاتبه بدين بغير إذن السيد وجوب مهر المثل كأفاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكاتبه وغيرها إلا في هذه الصورة مراً بالعين فهي مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل (قوله) ولا فكالسفيه الحرة الخ) قضيته أنه يقع رجعيًا ولا مال وظاهره ولو بعين مال السيد أن لها في الاختلاع بها فليراجع أه سم أقول لم تطلق هذا كاترى مفروض عند عدم الإذن أمالوا إذن لها السيد في الاختلاع بالتجته أنها تطلق لا مع الإذن يمكنها تملكها بالعين وإن لم تكن مال كملكها كما لو أذن لها سيدها في بيع الدين (قوله) بعد العتق) شامل للمكاتبه وإن كانت تلك (قوله) ولا يتابع عملها للضرورة) هذا لا يفيد مع كونه مقتضاه في حقها إذا (قوله) في المتن وإن أذن وعين عينا الخ) قال في الروض قال اختلعتي بما شئت

مكاتبته على تناقض فيها والكلام في رشيدة وإلا فكالسفيه الحرة لها يأتي وقول شيخنا ولو سفية أخذنا من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشدها وسفيتها وهو مقتضى كلام الام ويتعين حله على السفية المبهلة أو على صحته بالعين أو الكسب في صورتيهما الآتيتين أما بالنسبة لما يلزم ذمتها في الصور الآتية فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح (بلا إذن سيد) لها رشيد (بدين أو عين مال) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك (بانت) لو وقع بعوض نعم إن قيد بتملكها العين له لم تطلق (ولزوج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) لأنه المرد حينئذ ولو خالعت بمال وشرطته وقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتعجب منه السبكي لأنه شرط ما فوق مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بأنه ليس مقتضاه اختياراً وإنما يحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) أن تقوم والافتلها (و) له في صورة الدين المسمى

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) وقد فسد المسمى ورجحه أصله وجرى عليه كثيرون لأنها ليست أهلاً للالتزام (وإن أذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عينا له) من ماله (أو قدر دينا) في ذمتها كالف درهم (فامتثلت تعاق) الزوج (بالمعين) في الأولى عملا بآذنه نعم ان اذن لمان تخالغ
برقيتها هي تحت حراو م كتب لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو عاق طلاق (٤٣٣) زوجته المملوكة لم يره بموته لم تطلق

الا اذا قال ان مت فانت حرة
(وبكسها) الحادث بعد
الخلع ومال تجارتها الذي
لم يتعلق به دين (في الدين)
في الثانية عملا بآذنه ايضا
فان لم تكن مكتسبة ولا
ماذونة ففي ذمتها تتبع به
بعد عتقها ويسارها وخرج
بامتثلت ما لوزادت على
الماذون فيه فانها تتبع
بالوالت في الدين وبذله في
العين بعد العتق فان قلت
قياس اختلاصا بعين بلا
العين الزائدة حصتها من
مهر المثل لوزع على
قيمتها وقيمة العين الماذون
لها فهاقلت القياس ظاهر
الا ان يوجه اطلاقهم هنا
وجوب الزائد بانه وقع
تابعا لماذون فلم يمتنع
فساده فوجب بذله (وان
اطلق الاذن) بان لم يذكر
فيه دين ولا عينا (انقصي
مهر المثل) اي مثلها (من
كسها) المذكور وما يدها
من مال التجارة كما لو اطلقه
لعبده في النكاح فان زادت
عليه فكما مر امام بصفتها فان
اختلفت بملكها فذهب أو
بملك السيد فكما مر في الامة
أو هما أعطى كل حكمه
المذكور (وان خالغ سفينة)
اي محجورا عليها بسفه
بالف (او قال طلفتك على
الف) او على هذا (فقبلت)

(قول المتن وعين له) اي للخلع عينا الخ فان قال لها اختلعي ما شئت فلا حجر فها قبلت ان تختلع مهر المثل وباريد
منه ويعلق الجميع بكسها ومال تجارة يدها اه اسنى (قول المتن أو قدر دينا الخ) قال الماوردي ولا
يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان تخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه سمع عن شرح الروض
وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كاذم بالاذن السيد لها في الخلع فتبين مهر مثل يدها الزوج به
بعد العتق واليسار او كاذم اطلق الاذن فتبين مهر مثل من كسها وما يدها من مال التجارة ويظهر الثاني
فلا يرجع (قوله فيمنعه) اي ملكه المنكوسة يمنع وقوع طلاقها (قوله طلاق زوجته المملوكة الخ) اي
الغير المدبرة مغنوى وروض وفيدع قول الشارع الا في الاذخ (قوله بموته) اي المورث وكذا ضمير قال اه
سم (قوله الا اذا قال الخ) عبارة المغنى والاسنى لان ملك الزوج لها حائلة وموت ابيه يمنع وقوع الطلاق فلو
كانت مدبرة طلفت لعتقها بموت الاب (قوله ومال تجارتها الخ) عبارة المغنى وبقي يدها من مال التجارة
ان كانت ماذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اي سم عبارة الرشيدى قوله في الثانية
الاصوب حذفه اه ولله لان قول المتن في الدين يغني عنه (قوله ولا ماذونة) أي في التجارة اه ع شر (قوله)
وخرج بامتثلت ما لوزادت الخ) وكذا خرج بذلك ما لو قدر السيد دينا وخالعت بعين ماله قبل الحكم كاذم
امتثلت قيمتي الزوج بالمقدور في ذمتها وكما اذا طلق السيد الاذن لقيمتي مهر مثلها في ذمتها فان زاد
المهر على المقدور فتبع باز اتبع العتق واليسار ويظهر الثاني فلا يرجع (قوله وبذله) اي من مثل او قيمة
بذيل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) الى قوله وفيها اذا علم في النهاية الا قوله فان قلت الى
والكلام وكذا في المغنى الا قوله وبالف الى المتن وقوله وان تعينت المصاحبة الى والكلام (قوله المذكور)
اي الحادث بعد الخلع (قوله وما يدها الخ) اي ان كانت ماذونة اهمة في اي ولم يتعاق به دين كما مر (قوله)
فكما مر) اي فيما اذا عين عينا او قدر دينا فزادت اه سم وكان الاولى الاقتصار على تقدير الدين عبارة
المغنى فازيادة تطالبها بعد العتق اه (قوله فكما مر في الامة) اي في حالي الاذن وعدمه اه سم
اي فتبين مهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعاق بكسها ومال
التجارة يدها عند اطلاقه الاذن وبالمعين عند تعينته بالمقدور في ذمتها المتعاق بكسها وما يدها من مال
التجارة عند تقديره والله اعلم (قوله او هما أعطى كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب
بذله اخذا بما تقرر آنفا فيما لو زادت على ماذونة او ينسبته من مهر المثل محل تامل ولم يبين حكم ما لو
اختلفت بدن هل يطالب بتجميعه ويؤخذ بما تملكه او بمقدار حريتها وتبقى حصة الرق الى العتق محل تامل
ايضا اه سيد عمر اقول الاقرب من التردد الاول الشق الاول اخذا من جواب الدوال المار آنفا في
الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني اخذا مما مر عن ش من ان مطالبة الامة بعد عتق الكل (قول
المتن وان خالغ سفينة) ظاهره سواء علم سفنها ام لا اه ع ش وسياق في الشارح اعتماده (قوله اي محجورا
الخ) اي حسبا بان بلغت مصلحة لم ينها وما لها ثم بذرت وحجر عليها القاضي او شرعا بان بلغت غير مصلحة
لا حدما اه ع ش (قوله بالف) عبارة المغنى بلفظ الخلع كان قال خالعتك على الف اه (قوله او بالف
الخ) عطف على قول المتن على الف (قوله وليس للولي الخ) اي فاذه لغو (قوله حله) اي اطلاقهم (قوله)

فلا حجر اه وفي شرحه ما يعين مر اجعته (قوله او قدر دينا في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي
ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان تخالغ على عين يدها ويجوز العكس اه (قوله بموته) الضمير
في مو قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله وبذله) اي من مثل او قيمة بذيل
السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكما مر) اي فيما اذا عين عينا او قدر دينا فزادت (قوله او ملك
السيد فكما مر) اي في حالي الاذن وعدمه

او بالف ان شئت فشايت فوراً او قالت له طلقني بالف فطلقتها (ولم تذكر الما لوان اذن له الما لوان فيه لعدم اهلها لانزاهه
وليس للولي صرف مالها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتهن حله على ما اذا لم يخش مالها من الزوج

ولم يمكن دفعه الا بالخلع لينبغي (٤٦٤) جواز دفعه صرف المال في الخلع اخذوا انه يجب على الوصي دفع جائر عن مال مولى اذا لم

ولم يمكن دفعه الخ) كان الظاهر او امكن دفعه بغير الخلع والافينبغي الخ فتأمل اه رشیدی (قوله) فينبغي جوازه) لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيا لعدم صحة المقابلة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة سم اه عش وباقى في الشارح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قد يقال فينبغي ان يكون محله اى الانبعاث المذكور اذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكونه عاميا يتخيل انها بانته منه املو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله انه مع اخذ المأل والخلع المذكور برأجهما فينبغي ان يمنع وان اشبه امر الزوج فعمل تردد ودل الاحوط عدم جواز الدفع لان الاصل فيه الخطر فلا يجوز العدول عنه الاعتدلت في المبيع

وان كان الغالب ما افاده الشارح فليتا مل اه (قوله) اخذوا انه يجب الخ) يؤخذ من التظهير ان المراد الوجوب على اصل ماجاز بعد امتناعه وجب اه سيد عمر (قوله) دفع جائر الخ) اى بماله من مال الاول اه رشیدی (قوله) فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) اى لا يكون رجعيا فقد تقع الرجعة بعده الا يحصل دفع المأل شيئا مما تقرر علم ان هذا السؤال والجواب ليسا في نسخة الفاخر المحضى والاصل يستدرك بقوله لكن يتجه الخ اه سيد عمر (قوله) الكلام) اى قول المصنف وان خالفه سفيها وقال طلقك على الف فقبلت الخ (قوله) والابانت ولا مال كاتيه) قال الزركشي والاذرعى كذا الفاخر وهى في نسخة سفيها والاولا فينبغي انه لا يقع الطلاق لانه لم يطلق الا في مقابلة مال بخلاف ما اذا علم لا لم يطعم في سفيها سفيها سيد عمر وهو مخالف لقول الشارح الا في لكن المنقول المعتمد الخ (قوله) وفيما اذا لم يعلق الخ) كقوله الا في وفيما اذا علم الخ عطف على قوله فيما بعد الدخول (قوله) وفيما اذا لم يعلق الخ) قال الدميرى صورة خلع السفيهة كان تقول خالغنى بكذا الويل وقول طلقك على كذا ونحو ذلك ما اذا قال ان ابرأ منى من كذا فانت طالق فابرا ته فلا طلاق ولا براءة لانه تعليق على صفة ولم توجد انتهي اه كرى (قوله) بنحو ابرائها) اى السفيهة اه عش (قوله) خلا للسبكي) كذا في المغنى وفي النهاية خلاه عبارة لان المعلق عليه هو البراء لم يوجد

كالاتي به السبكي واعتمده البلقيني وغيره وعبارة المغنى وان افق السبكي وقوع الطلاق اذ لا وجه له لان الصفة المعلق عليها وهى البراء لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال عش قوله وهو البراء اى بمعنى اسقاط الحق وان وجد لفظ البراء لعدم الاعتداده اه (قوله) بالاول اى بعدم التوقع في صورة الجهل (قوله) وان تأمل لترجيحه) صادق بما اذا علم مولى ذلك ورضى به وهو محل تأمل والحال ان الحكم في حد ذاته لا يتنقض لعدم مخالفته النص والقياس الجلى اه سيد عمر (قوله) وليست المراهقة الخ) عبارة المغنى وللحجج اسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفوه والمرض واسقط الصبا والجنون لان الخلع منهم المأل ولو كانت المختلعة ميمز كما جرى عليه ان المقرى لا تنفاد الملية القول فلا عبرة بعبارة الصفيهة والجنونة بخلاف السفيهة وجعل البلقيني الميمزة كالسفيهة اه (قوله) مطلقا) اى لا يأتنا ولا رجعيان وانبانت اه سم (قول) انتم فان لم يقبل الخ) هو تصريح بمفهوم ما قبله نهاية ومعنى (قوله) لان الصفيهة الخ) فاشبهت الطلاق المعلق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال رشيدة ومحجور عليها بسفوه خالغتك بالث فقبلت احداهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضى التبريل منهما فان قلنا بان انت رشيدة لصحة التزامها به بر المثل للجهل بما يلزم من المسمى وطلقت السفيهة رجعيا معنى ونهاية (قوله) نعم) اى قوله وعلل في النهاية الا

قوله رجح شيخنا احتمال الثاني (قوله) بما يأتى) اى في اوائل الفصل الا في (قوله) لم يقع على الارجح الخ) وهو كذلك اه معنى (قوله) من احتمالين له الخ) ولك ان تقول الارجح ان يقال ان كان عالما بسفوها وبعد صحة اعطائها تمين الاحتمال الثاني للقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاء وان كان جاهلا به تمين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم ينبغى ان محل هذا التفصيل فيما اذا طلق ولم ير داحد معاملى التعيين اما اذا

(قوله) فينبغي جوازه) اعنى صرف المال في الخلع شرح مر لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيا لعدم صحة المقابلة فملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة فليحجر (مطلقا) اى لا يأتنا ولا رجعيا وان قبلت (قوله) لم يقع على الارجح عند البلقيني الخ) اعتمده مر

يندفع الاشئ فان قلت هو لا يؤثر بينونة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعيا انه يؤل الى البينونة فكان جواز ذلك محصلا ولو قلنا سلامتها من اخذ مال لها اكثر من ذلك والكلام فيما بعد الدخول والابانت ولا مال كاتيه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذا لم يعلق الطلاق بنحو ابرائها من صداقها والام يقع خلافا للسبكي وان ابرائه لا يبرأ وفيما اذا علم انه لا يصح التزامها المال والام يقع على ما شد به الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتمد انه لا فرق لتقصيره ومن ثم افق بعضهم بانه لو حكم بالاول حاكم نقض حكمه اخذا من قول السبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وان تأمل لترجيحه وليست المراهقة كالسفيهة في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقا لان السفيهة متناهلة للالتزام بالشاذ لا ولا كذلك الصفيهة (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضر التماس قبولها وقهر رجعيا كما يعلم بما يأتى ولو علق باعطاء السفيهة فاعطته لم يقع على الارجح عند البلقيني من احتمالين له

لأنه يقتضي التملك ولم يوجد فرق بينه وبين ما يأتي في الأمة بأن ذلك يلزمهم المثل فهي اهل لا تزومه بخلاف السفينة ورجح شيخنا احتمال الثاني وهو ان لا يخال الاعطاء عن مودنا الذي هو التملك إلى معنى الافاض فطلق رجوا وعلا بتزويل اعطائها منزلة قبولها اه وفيه نظر وان قال أنه مقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء أنه يقتضي الملك إنما خرجنا عنه في الامتلاء فنزّلان لها دة قابلة للاتزام ببذل المعطى ولا كذلك السفينة فقامنا على القاعدة لان اعطاءه لا يقتضي ملكا ولا بدلا له وبقى بين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق محض يقتضي التملك بل لما فيه شائنة تعليق على ما لا يقتضي الملك بخلاف اعطائها فان التعليق بمحض منزل على الملك ولم يوجد فأن دفع تزويله منزله وليس من التعليق منه قولها بذلك اوبدت من غيرك صدقاً على طائفة (٤٦٥) فقال انت طائفة فيقبح رجعيان لان التعليق

انما تضمنه كلامها لا كلامه وحيداً لا يبرأ وان كانت رشيدة لان هذا البذل لغو لانه لا يستعمل الا في الاعيان وبفرض صحته في الديون هو متضمن لتعليق البراء وتعليقه يبطله ثم رأيت غير واحد أقنوا بما ذكرته مع تعرض بعضهم لكون ابن عجل والحضري قالوا بوقوعه بانما بهر المثل لكنه اشار الى أن ذلك لم يثبت عنهما وبعضهم هو الكمال الراد شارح الارشاد للباغة فيرد هذه المقالة فقال في حاكم حكم البيئونة ينقض حكمه اى لانه لا وجه له اذ الزوج لم يربط بطلاقه بعض ولا عبرة بكونه انما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك لتفسيره بعدم التعليق به ومن حملوا قال بعد البذل انت طالق على ذلك فقلت وقع بانما بهر المثل لانه لم يعلق بالبراءة حتى يقتضي فسادها عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر المثل ولك ان تحمل كلام ابن

أراد أحد جماع التوبين فيبني أن لا يقطع قطاً ما عدا اداة التملك أن يقطع قطاً ما عدا اداة الافاض رجعيان اه سيد عمر (قوله لانه) اى الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اى التملك (قوله) وفرق بينه) اى التعليق باعطاء السفينة (قوله وبين ما يأتي) اى في الفعل الاتي في شرح لكن بشرط اعطاء فوراً (قوله لا تزومه) اى مهر المثل بلا عن المعطى ولو قال لان التزام كان اولى (قوله فيه نظر) اى في ترجيح الشيخ (قوله) يقتضي الملك) الاولى التملك (قوله عنه) اى الاصل (قوله على القاعدة) اى من عدم وقوع الطلاق اذ لم يوجد المعلق عليه (قوله ولا بدلا له) اى للمعطى (قوله بين قبولها) اى السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجعيان واعطائها اى حيث لم يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اى الملك (قوله) تزويله) اى اعطاء السفينة منزله اى قبولها (قوله وليس من التعليق) الى قولهم ذلك ان تحمل في النهاية الا قوله منه وقوله اوبدت من غيرك وقوله وان كانت رشيدة وقوله لغو لالتضمن (قوله منه) اى من الزوج اه سم اى والجاء متعلق بالتعليق (قوله من غيرك) اى بلا ذكر لفظة لك (قوله فيقبح رجعيان) يبنى ان محله ان علم بفساد البراءة فان جعله وقع بانما بهر المثل كافى ان طلقته فانت ترى من صدقاً مر اه سم وسياق عن النهاية مثله وفي الشارح خلافة (قوله لانه لا يستعمل الخ) اى لغير اخذنا ما ياتي (قوله صحته) اى استعمال البذل (قوله بما ذكرته) اى بوقوع الطلاق رجعيان (قوله لكنه) اى بعضهم (قوله ان ذلك) اى القول بالوقوع بانما الخ (قوله) وبعضهم عطف على بعضهم وقوله للباغة عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اى المحكية عن ابن عجل والحضري (قوله) لانه لم يربط بطلاقه بعض) اى فالتى يبنى وقوعه رجعيان سم على حججه اه ع (قوله قبلت) اى وهى رشيدة اه سم (قوله وقع بانما الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح) اى لانه لا معنى لتعليق البراء كما مر وشيدى (قوله) بذل مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان سم اقول يرد على بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سيد عمر و قد يجاب بان ملحظ الشارح قوله السابق وبفرض صحته الخ مع قوله الا لا يستعمل الخ ومع توافقهما في التية (قوله) وجعله عوضاً) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقته على مثل صدقاً وانها اراد ما قاله معنى طلقته على ذلك اه سم (قوله ثم ان علمها) اى الصداق وقوله وجب اى مثل الصداق (قوله كما هو) اى البراء المتبادر منها اى من لفظة بذلت (قوله لما بينهما من التناهي) اى اذا لا اراد اسقاط والبذل تملك (قوله ارادة ذلك) اى البراء به اى بالبذل (قوله طلاقاً) يصح برادتها مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) اى

(قوله لانه) اى الاعطاء (قوله وليس من التعليق منه) اى من الزوج (قوله فيقبح رجعيان) يبنى ان محله ان علم بفساد البراءة فان جعله وقع بانما بهر المثل كافى ان طلقته فانت ترى من صدقاً مر (قوله قبلت) اى وهى رشيدة (قوله وقع بانما الخ) اعتمده مر (قوله مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان (قوله رجلاً عوضاً) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقته على مثل صدقاً

(٥٩) - شروانى وابن قاسم - سابع وعجل والحضري ان صح عنهما على ما اذا نوب بالبذل مثل الصداق وجعله عوضاً في هذه الحالة يقع بانما بلا شك ثم ان علمها وجب والا فمهر المثل بخلاف ما اذا لم يبنو بالبذل فانه لا وجه للوقوع بانما حيث دللنا ان ارادت بالبذل البراء كما هو المتبادر منها اذا تستعمل عرفاً فالى ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مرادها البراء لما بينهما من التناهي كما ياتي بيانه اخر الفصل الذى بعده هذا فواضح ان طلاقه لم يقع بمحض اصلاً فلا وجه الا وقوعه رجعيان قلنا انه يصح ارادة ذلك به لغير استعماله فيه ع فاهو ابراه معلق وهو لا يصح لانه حيث بذلت ابراه انك من صدقاً على طلاق فقال انت طالق وهذا ابراه باطل لانه معلق بالطلاق واذا بطل البراء لم يبق عوض يقتضى البيئونة وتو بتسلمه اى ليس تعليقاً وان على معنى مع نظير طلاقها بصحة برادتها فلا عوض منها ملزم ايضاً فيبني انه وقد تقرر ان

طهوه فيه بلا لفظ بدل عليه لا يفترده شيئا فأنصح انه لا وجه لما قاله ذلك الامامان الا ان حمل عن ما ذكرته وما يمد من ذلك ما يأتي عن ابن عجل لم انه لو على البراءة فانت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمله فهذا صريح في رد ما قاله هناءم البينونة ان لا يحمله على ما ذكر وان الوجه الذي لا يجوز غير فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الارجميا فقام له ثم رايت صاحب العباب قال في فتاويه ما حاصله ان علم الزوج بمقات اي يحكمه انه لا معاوضة فيه فهو مبتدى بطلاق فيقع (٤٦٦) رجما وإن ظن انه وجود منها الناس بعوض صحيح فظهر فيه احتمالا لا أن أفرهما عدم

بقوله ولا عبرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نوايا بذل من الصداق اه كردى (قوله يعين ذلك) اي انه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) اي في آخر الفصل الذي بعدهما اه كردى (قوله انه الخ) بدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) اي البذل لا يحتمله اي البراء (قوله على ما ذكر) اراد به قوله ما إذا نوايا بذل مثل الصداق اه كردى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله انه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذكر اه كردى (قوله قال) اي في مسألة البذل (قوله إعادة ذكر ذلك العوض) اي بذل الصداق اه كردى (قوله لو قال كذلك) اي طلقك على بذل صداقك في جواب قولها اه كردى (قوله جاهلا) أي يحكم ماقلته من أنه لا معاوضة اه كردى (قوله بل ولا الناس الخ) فيه ماسأني عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) اي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افتي شيخنا الرمي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمده النهاية عبارة من والوجه وقوعه باننا ان ظن صحته ووقوعه رجما ان ظن بطلانه ويحمل كل حالة اه (قوله في هذه الصورة) اي في قولها ان طلقني فانت برى الخ (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا الخ) فيه نظر سم والامر كاقال إذ قولها بذلت صدقي الخ ظاهر في التماس اه سيد عمر (قوله وما وجه الخ) اي صاحب العباب (قوله لما ذكره) اي من التعليل بقوله لان جوابه بمقدرا الخ (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعوض الخ) اي فالتى ينبغي وقوعه رجما اه سم (قوله افتاده المذكور) وهو وقوع الطلاق رجما في حالة العلم (قوله ان بذلت صدقي على طلاق كارتاك الخ) اي فيقع باننا كآياتي في آخر الفصل الاتي (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صححة تأتي اه سم (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرع المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصحبي اه سم (قوله فيه) اي ابرائك على الطلاق وقوله بما فيه اي فيما يأتي الخ والباء متعلق بياقي وقوله مسوفا حال بما فيه (قوله يقع هنا) اي فيما لو قال انت طالق على صحة البراءة فابرات برائة صححة اه كردى (قوله في ذلك) اي احتمال المعية (قوله ان قلت) اي وهى رشيدة كآمر عن سم (قوله فلا وجه الخ) اي

لو وقع لان جوابه بقدر فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم يطلق إذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكانه قال ابتداء مطلقك بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمر المثل كقولها ان طلقني فانت برى من صدقي فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهه وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فافساد إنما هو في العوض فقط وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا أصلا اه وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجما في حالة العلم موافق لما قدمته ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره قوله لنا السابق انه لم يرتبط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فان قلت ينافي افتاده المذكور قوله في عابه ويظهر ان

وأنه أراد بما قاله معنى طلقك على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افتي شيخنا الشهاب الرمي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس افتاده بذلك موافقة ابن عجل والحضري إذا كان الزوج جاهلا بالان يفرق ما فارق به صاحب العباب في فتاويه (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس الخ) فيه نظر (قائدة) في فتاوى السبوطي مسئلة إذا قالت الزوجة ان طلقني فانت برى من صدقي فهل يقع الطلاق رجما ام يجب فيه مهر المثل كالوكان العوض فاسدا ام لا يقع الطلاق حلالا ان تعليق الابرأه لا يصلح الجواب إذا قالت ان طلقني فانت برى من صدقي لم يحصل الابرأه لان تعليقه باطل وهل يقع رجما ولا شيء او باننا ويلزم ما مهر المثل وجهان جزم الرافعي والنووي الاول في الباب الرابع من ابواب الخلع وجز ما بالتالي نفعلا عن القاضي الحسين واقراءه الفروع المنشورة آخر الخلع وذكر الاسنوى في المهمات ان الاول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرافعي في الترح الصغير لكن مال في الكبير إلى الثاني بحثا وبه اجاب الفقهاء في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى (قوله انه لم يرتبط طلاقه بعوض) اي فالتى ينبغي وقوعه رجما (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صححة تأتي (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرغ المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصحبي (قائدة ثان) الاولى في فتاوى السبوطي قالت له زوجته انت بشاهد لا يرتك

بذلت صدقي على طلاق كآرتاك على الطلاق قلت لا ينافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما فيه مسوفا ولو قال أنت طالق وجه على صحة البراءة فان رأيت برائة صححة وقع وإلا فلا ويظهر انه يقع هنا رجما كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة برأته لان الباهنا كما احتملت المعية المردودة بقول الحب الطبري يقع باننا كذلك على تأتي بمعنى فسوات الباء في ذلك ولو قالت بذلت صدقي على طلاق وتخلني لي يترك فقال أنت طالق على ذلك ولا تخل لك البيت وقع باننا كاقاله جمع وهو ظاهر ان قلت وإلا فلا وجه للبينونة

وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم يوزع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقيمة البيت أى نظير ما مر في الوصية

بمنفعة مجهولة لأنها بذلك
مهرها في مقابلة الطلاق
والتعطيل فوقع بما يقابله
منه وفي أن أبرأني من
صدائقك فقالت نذرت لك
به قال جمع لا يقع شيء أى
والنذر صحيح واستشكل
بان هبة الدين لمن عليه إبراء
ورد بفقد صيغة البراءة أى
والهبة المتضمنة لها ولا نظر
لتضمن النذر لها ايضا لانه
تضمن بعيد كما هو ظاهر
ومحله حيث لم ينو سقوط
الدين عن ذمته والاباءت
بذلك وبى (ويصح اختلاص
المریضة مرض الموت) لان
لها صرف مالها في شهورها
بخلاف السفیة (ولا يحسب
من الثلث الا زائدا على مهر
مثل) لان الزائد عليه هو
التبرع وليس على وارث
لخروجه بالخلع عن الارث
ومن ثم لو رث بينة عومة
مثلا توقف الزائد على
الاجازة مطلقا ما مهر المثل
فاقل فن راس المال وفارقت
المكاتبه بان تصرف المریض
اقوى ولهذا لزمته نفقة
الموسرين وجزا له صرف
المال في شهوراته بخلاف
المكاتب ويصح خلع
المریض الزوج باقل شيء
لانه يصح طلاقه بما ناقولى
بشيء ولان البضع لا تعلق

وجهره مريض ولا فاما في الاحتمال الثاني لصاحب العباب يجرى هنا ايضا (قوله وعليها) أى البينة اه
سم عبارة السيد عمر لا يخفى ان هذا التفریع لما يتضح مع قطع النظر عما زاد به قوله وهو ظاهر امامع النظر
له فيظهر انها تبين بالصدائق لوجود انت طالق على ذلك اى الصدائق مع قبولها وقوله لا اخلى لا تأثير له
كاهو واضح اه (قوله بما يقابله) اى الطلاق منه اى المسمى (قوله وفي ان أبرأني الخ) اى قالو قال ان
أبرأني فانت وقالت في جوابه نذرت الخ والجار متعلق بقوله الا انى قال جمع الخ (قوله ومحل) أى قول الجع
انه لا يقع شيء (قوله اذا لم ينو) اى من البراءة (قوله لان لها) اى قوله لا اخلى لا يفي في النهاية والمغنى (قول
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالحاجة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الحيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين ان
يفسخ أى المسمى وياخذ مهر المثل لان كان أى عليها دين مستغرق فيختير بين أن ياخذ نصف العبدو بين
ان يفسخ ويضارب مع الغرام بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام اهم (قوله هو التبرع) اى
المتبرع به (قوله وليس) اى هذا الزائد او التبرع على وارث اى تبرع عليه لخروجه اى الزوج
لو ورث اى الزوج اه عش (قوله مطلقا) اى سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث او اقل
او اكثر اه رشیدی (قوله وفارقت) اى المریضة اه عش (قوله المكاتبه) اى حيث جعلوا خلعها
تبرعا وإن كان بمهر المثل أو اقل معنى وسم عبارة عش أى حيث لم يتعلق العوض بما فيه إن كان
اختلاصا بغير اذن السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعدو الاخني هما بدل من المریض بدل مفصل من يحمل
عش اه سم (قوله لا تعلق للوارث به) عبارة المعنى لا يبق للوارث لو لم يخالعه اه (قوله ويعتبر من الثلث)
فان لم يخرج من الثلث فما الحكم اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان مهر المثل او اقل او اكثر
سيد عمر وسم (قوله ووارثه) اى الاخني اه سم (قوله مطلقا) اى اذا عد على مهر المثل ام لا (قوله قلت

وطلقتى فأتى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب ان
كانت تعلم القدر الذى لها عليه صحت البراءة وقول الم تصحح واما الطلاق فانه نجزه ولم يعلقه على البراءة فالظاهر
وقوعه صحت البراءة ام لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك ان شاء الله اه واقول ينبغي انه لو قال اردت أنت طالق ثلاثا
ان صحت البراءة ان يقبل للقرينة فلا يقع ان تصح وقوله ولا ينفعه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هناك الثانية في فتاوى السيوطي ايضا مسئلة رجل قال لزوجته ان ابرأتني من
جميع ما يلزمك فانت طالق فأبرأت منه ثم قال أنت طالق وبعد معنى قدر ثلاث درج قال أنت طالق ثلاثا
فهل تبين باللفظ الاول او يقع رجعا واذ اقامت بعدم البينة لكون الراء لا يقبل التعليق فهل تبين بقواه
انت طالق الثانية التي قالها بعد الابرار وهل يقع طلقان او يقع رجعتين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب
ان كان القدر المبرأ منه معلوما صحت البراءة وقوع الطلاق باننا ولم يلحق شيء بعد ذلك وان كان مجهولا
لم تصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قوله بعد انت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكل الثلاث بقوله
بعد انت طالق ثلاثا وقول السائل لكون الابرار لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الابرار بل هي
من تعليق الطلاق على الابرار فالابرار معلق عليه لا معلق فليقهم اه (قوله وعليها) اى البينة (قوله في
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال في الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالحاجة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الحيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثاني وبين ان
يفسخ وياخذ مهر المثل لان كان دين مستغرق فيختير بين ان ياخذ نصف العبدو بين ان يفسخ ويضارب
مع الغرام بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام (قوله وليس) أى التبرع (قوله وفارقت المكاتبه)
اى حيث لم يعتبر ما مهر المثل فاقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتبه تبرعا (الزوج) وقوله بعدو الاخني
هما بدل من المریض بدل مفصل من يحمل ش (قوله مطلقا) اى بمهر المثل والزائد (قوله لو كان وارثه) اى

للوارث به والاخني من ماله ويعتبر من الثلث مطلقا لانه تبرع محض فان قلت قضية العلة ان الزوج لو كان وارثه احتج للاجازه مطلقا قلت
لان التبرع ليس عليه لان ما اخذه في مقابلة عصمته التي فكها فان قلت فهو تبرع عليها حيث قد ينظر لكونها وارثة للاخني قلت

العائد إليها فلا تكون راضية وبقرضه (٤٦٨) فودم اذ لم يحض التبرع عليها والحاصل ان ما هنا كغداة الأسرى ان التبرع ليس

على الأسر بل على المأسور
لكنه مع ذلك غير محض
لان انتفاعه بالمال المبتول
امر تابع لفكته من الأسر
لا مقصود فكذلك انتفاعه
ونظروا في قولهم السابق
الازائد على مهر مثل لانها
لان البضع مقوم على الزوجة
فظهر انيسته والزائد عليها
لا على الاجنبي فلا ينظر لذلك
(و) يصح اختلاعه (رجعية
في الاظهر) لانها في حكم
الزوجات نعم من عاشرها
وانقضت عدتها لا يصح
خلعه اياها كما يحسنه الزركشي
مع وقوع الطلاق عليها
لان وقوعه بعد العدة تغليظ
عليه فلا عصمة يملكها حتى
ياخذ في مقابلتها ما لا في
قوله (لا باني) يخلع او غيره
اذ لا يملك بضعها وسبيلها
ياقن انه بعد نحو وطء في ردة
او اسلام احد نحو وتئين
موقوف (و) يصح عوضه
قليلا وكثيرا ودينار وعينا
ومنفعة) كالصدق ومن
ثم اشترط فيه شروط الثمن
فلو خالعه الا على عين لم
تثبت نعم الخلع على ان
تعله بنفسها سورة من
القرآن تمتع لما مر من
تعدده بالفراق وكذا على
انه يرى من سكنها الحرمة
اخر اجها من المسكن فلها
السكنى وعليها فيها مهر
المثل وتحمل الدرهم في

العائد الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عمر (قوله فودم اذها الخ) فديقال حقيقة التبرع لا يتوقف حقيقة على
اذن التبرع عليه وبقرضه فاقالها لو اذنت له ان يخلعه بماله نعم فديفرق اى بين العائد الى الزوج
والعائد الى الزوجة بان العائد إليها منتفعة لا تنقل الا بتركه اه سيد عمر (قوله والحاصل) اى حاصل ما
المقام (قوله ان ما هنا) اى في خلع الاجنبي المريض (قوله امر تابع لمعك الخ) فيه تأمل اذ انتفاع الأسير
بالمال المبتول هو نفس فكته من الأسر لا امر اخر تابع له (قوله ونظروا) يتخيف الظاهر جواب سؤال مفتوه
قوله ويمتر من الثلث مطلقا وقوله في قولهم السابق اى في اختلاعه المبررة ولو عر به كان اربى روقله لا ازا ندا
الخ امله لمفعول قوله نظروا والاقول قولهم السابق وقوله لا هنا اى في خلع الاجنبي عطف على في قولهم
السابق عبارة الزركشي قوله ونظروا في قولهم السابق الخ اى اعتبروا الزائد من الثلث ثم اه كردى
(قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش اه سم (قوله ويصح
اختلاعه) الى قول المتن ويصح في المعنى لا لاقوله لان وقوعه على المتن الى قول المتن ولو خالعه في النهاية لا لاقوله
فلو خالعه الى نعم (قوله في حكم الزوجات) اى في كثير من الاحكام نهاية ومعنى (قوله من عاشرها) اى الرجعية
معاشره الا زواج بلا وطء ومعنى واسنى (قوله عدتها) عبارة المعنى وشرح الروض الاقراء والاشهر اه (قوله
لان وقوعه) اى الطلاق (قوله انه) اى الخلع بعد نحو وطء الخ ادخل بالنحو استدخال الماه الماحترم (قوله
موقوف) عبارة الروض مع شرحه الخلع في الردة منها هو من احد ما بعد الدخول موقوف فان اسلم المرتد
في العدة تبينا صحة الخلع ولا فلا تقطاع النصح بالردة وكذا الواسل احد الزوجين او اثنين او نحوهما بعد
الدخول ثم خالعه وقف فان اسلم الاخر في العدة تبينا صحة الخلع ولا فلا اه (قول المتن عوضه) اى الخلع اه معنى
(قوله ومن ثم اشترط فيه) اى العوض شروط الثمن اى من كونه متعولا معلوما مقدورا على تسليمه اه
معنى (قوله ان تعلمه) اى الزوج نفسه (قوله من تعذر) اى التعليم (قوله وعليها فيها) اى في الخلع
على التعلم والخلع على البراءة من السكنى قوله مهر المثل اى وتئين اه ع ش (قوله وتحمل الدرهم الخ) اى
فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر اذالم يعتد بالمعاملة بالدرهم في هذا الزمان اه
رشيدى وميل القلب الى انه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فليراجع (قوله الخاصة) وهى المقدر كل درهم
منها خمسين شعيرة وخمسين آه ع ش (قوله فلا يقع باعطاء معشوش الخ) عبارة النهاية لا على غالب نقد البلد
ولا على الناقصة او الزائدة وان غلب التعامل بها لان قال المعلق اردتها واعتدلت ولا يجب سؤاله فان
اعطته الزائدة لان غالب نقد البلد طلقت وان اختلفت انواع قضتها وله رده عليها يطالب ببدها وان غلبت
المعشوشة اعطاه الملم نطاق ولها حكم الناقصة ولو كان نقد البلد خالصا فاعطاه معشوشا تبلغ ثمرته المعلق
عليه طلقت وملك المعشوشة بنفسه الحقة تبه في جنب النقصه فكان تابعا كما مر في مسألة فعل الدابة بجرم بذلك
ابن المقرئ اه قال ع ش قوله لا يجب سؤاله اى عمار اده بل يجب نقد البلد ما لم يقل اردت خلافة وتوافقه
الزوجة عليه وقوله لا من غالب نقد البلد اى ومن نقد البلد الاولى لسكنه لا يطالب ببدها بل يملكها وقوله
وله رده الخ معشوشه انه لم يرددها عليها استقر ملكه عليه وقوله يطالب ببدها اى من الدرهم الاسلامية الخاصة
وقوله ولها حكم الناقصة اى في انها لا تطلق بها ويردها عليها فهو من عطف امله على المعلوم اه وقال الرشيدى
قوله ويطلب ببدها اى من الغالب بقوله له لها حكم الناقصة اى يقبل قوله اردتها ولا تطلق الا باعطاء الخاصة
من اى نوع وله ان يرد عليها الخاصة ويطلبها بالمعشوشة كما في شرح الروض اه (قوله كتب) الى
قولهم وقد اختلفت جمع في النهاية لا لاقوله خلافا الى ومثل ذلك وقوله وتظنير شارح الى وظاهره وقوله لومر
لاجنبي (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ش (قوله أو معلوم
ومجهول) هلا بانه ما بالمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اقول يجب بان شرط التوزيع ان يكون الجزء
م معلوما لبيان التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم مقابلته من مهر المثل فيتعدر معرفة حصته لذلك

في
الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخاصة فلا يقع
باعطاء معشوش على ما صححه ونوعا فيه (ولو خالعه بمجهول) كشر من غير تعيين ولا وصف أو بمجهول أو بماتى كنفها

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كسر (أو نحو) وب (أو خر) ولو لم يولدوه وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسدة بعد الخلع معها (بانت بهر المثل) لأنه عند على منفعة بضع فلم يسد بسدا عوضه ورجع إلى مقابلة النكاح ومن (٤٦٩) صرح بسدا رده من حيث العوض

(وفي قول يبدل الخثر)

المعلومة نظير ما مر في

الصدائق على الضيف أيضا

هذا حيث لا تعليق أو على

بإعطاء مجهول يمكن مع

الجهل بخلاف أن أرائني

من صدائك وتمتعت مثلا

أو دينك فانت طالق فإرائني

جاهلة به أو بماض إليه فلا

أطلق لأنه لا يتعلق بإبراء

صحيح ولم يوجد كما في أن

برئت خلافا لفرق بينهما

هنا الما لفرق باقتضاء الأولى

مباشرتها للبراءة بلفظها أو

مرادفه دون نحو النذرو لا

كذلك الثانية فواضح لا

نزاع فيه ومثل ذلك ما لوضم

للبراءة إسقاطا لحضنة

وذهابها لتسقط بالاستسقاط

وجعله كذلك وقولهم لا

يشترط علم المبرأ عنه فيما

لا معاوضة فيه بوجه كما

اعتمده جمع محققون منهم

الزركشي وغلظ جمعا أخذوا

كلام الأصحاب على إطلاقه

فاخذ جمع بعدهم بهذا

الإطلاق ليس في محله وإن

انتصر له بعضهم وأطال فيه

فإن علماء لم يتعلق به زكاة

وابرائه شديدة في مجلس

التواجب وسيأتي بيانه

وقع باتنا فان تعلقت به زكاة

فلا طلاق لأن المستحقين

ملكوا إبعاضه فلم يبرأ من

كله نظير شارح فيه وجزم

في شرح إلى ولو أبرأتموه قوله ومر في الضمان ماله لتعلق بذلك (قوله) ولا شيء فيه (قوله) الأولى التائيب (قوله) وإن علم (قوله) إى الزوج ذلك إى أنه لا شيء في كنه (قوله) كسر (قوله) إى في شرح هو فرقة بعوض (قوله) نحو منصوب (قوله) يعنى عنه قوله الآتى أو غير ذلك الخ (قوله) وهما مسلمان (قوله) كسر (قوله) أو غير ذلك (قوله) إى غير الخثر (قوله) والخلم معها (قوله) إى إمام مع الاجنبي فسبأتى عرش وسم (قوله) التائيب (قوله) وهو قدر ما من العصور (قوله) إى معنى (قوله) هذا حيث (قوله) إى قوله أما الفرق فى المعنى (قوله) هذا (قوله) إى الخلاف إى عرش عبارة المعنى (قوله) البينة أو المجهول (قوله) إى إعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل أن يكون المراد به ما فى اصل الروضة هنا وهو ما مضى وإن قال إن أعطيتى ثوبه بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبك تلك الصفة طلقت (قوله) إى سبى عمر (قوله) يمكن (قوله) إى الإعطاء عبارة الأذرى على البينة ووقع الطلاق فى الخلم بالمجهول إذا كان بغير تعاقب أو معطفا بإعطاء المجهول ونحوه مما يباحث فى إعطاءه إى الجاهلة أما إذا قال مثلا إن أبرأتني من صدائك الخ أو رشدي (قوله) أو دينك (قوله) صدف على صدائك (قوله) جاهلة به (قوله) إى الصدائق أو الدين وقوله بماض إليه إى الصدائق (قوله) كافى أن برئت الخ) أى كالاتفاق فيه أو قال أن برئت من صدائك أو دينك فانت طالق فإبرأته جاهلة به (قوله) إى فرق الخ) أى وقال بالوقع فى الأولى دون الثانية (قوله) لا نزاع فيه الخ) نعم يتردد النظر فى أن برئت هل يشمل برأة الاستيفاء حتى لو أعطاهما الزوج أو أداه عنه اجنبي طلقت أو يقتصر على برأة الاسقاط لانها التبادر من العبارة محل تأمل ولعل الأولى أقرب لأن لفظ برئت حقيقة فى القسمين إى سبى عمر (قوله) ومثل ذلك (قوله) إى فى عدم وقوع الطلاق وقوله ما لوضم للبراءة الخ والكلام فى المعلق كما هو الفرض المألوف على عدم الحضنة فقط وعلى ذلك مع البراءة طلقت وعليها مهر المثل ولا تسقط حضنتها كما مر فيما لو طلقها على أن لا سكنى لها أو عرش (قوله) وجهله (قوله) إى قوله وتظير شارح فى المعنى الإقوله لما أخذ جمع إلى فان علماه وقوله أو أبرأتني إلى وقع (قوله) وجهله (قوله) إى جعل الزوج بالمبرأ منه كجعل المرأة به فيعزم وقوع الطلاق إى عرش وفيه عن فتاوى السيوطى ما حاصله أن الراجح فيما لو قال إن أبرأتني من صدائك فانت طالق فإبرأته وقوع الطلاق باتنا بشرط أن يكون الإبراء فى المجلس وإن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه أو يكون ناعيا بمن بقدره إى (قوله) لا يشترط علم المبرأ (قوله) بفتح الراء إى من أبرأه أو غيره أو ما المبرأ بكسر هاء فإشترط عليه مطلقا إى معنى (قوله) وغلظ (قوله) إى الزركشي (قوله) بعدهم (قوله) إى الجمع المحققين (قوله) فان علماه (قوله) عمنز ما تقدم من أن جعل أحد الزوجين يمنع الوقوع إى عرش (قوله) فى مجلس التواجب (قوله) انظر ما مضى إى رشدي (قوله) ملكوا إبعاضه (قوله) إى فلا تصح البراءة من ذلك البعض إى معنى (قوله) فلم يبرأ من كله (قوله) إى فلم توجد الصفة إى معنى (قوله) وليس (قوله) إى العلم فى البراءة (قوله) لأنه (قوله) إى الربح (قوله) قياسا) أى البراءة على ذلك إى القراض (قوله) ومر فى شرح قوله الخ (قوله) إى فى البيع (قوله) والحاصل (قوله) إى حاصل ما مر (قوله) إى ما هناك (قوله) إى فيما مر بما لا يضطر جهله (قوله) أما معين (قوله) إى كنتقدوا أحد غالب فى البدول لم يعدهم لادان (قوله) وهو (قوله) إى ما لا معاوضة الخ (قوله) مسئلة الكتابة (قوله) إى فى مسئلة إسقاط السيدن المكاتب إى سبى عمر عبارة الشارح هناك ولا يتأتى ذلك ما صرحوا به فى الكتابة التى يبرأهم إن السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال أردت ما قبلا بهما من الدرهم صح

(قوله) والخلم معها) سيأتي محترزه (قوله) وجهله) أى الزوج (قوله) (قوله) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل قال لزوجته إن أبرأتني من صدائك فانت طالق فإذا أبرأتته لم يقع عليه الطلاق باتنا أو رجيا وهل يشترط أن تبرأ على الفور وهل يشترط على كل منهما بالتقدير المبرأ منه الجواب الراجح فى هذه الصورة وقوعه باتنا بشرط أن يكون فى المجلس كتابته عليه الزركشي فى قواعدوه بشرط أن تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وبشرط

جمع بوقوعه باتنا بهر المثل ليس فى محله كما يتأتى آخر الباب وظاهر أن العبرة بالجهل به حالاً وإن أمكن العلم به بعد البراءة وليس كقارضك ولأنك قد غلبت على ما مر فى ذلك والخلم معها (قوله) إى معنى (قوله) هذا حيث (قوله) إى قوله أما الفرق فى المعنى (قوله) هذا (قوله) إى الخلاف إى عرش عبارة المعنى (قوله) البينة أو المجهول (قوله) إى إعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل أن يكون المراد به ما فى اصل الروضة هنا وهو ما مضى وإن قال إن أعطيتى ثوبه بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبك تلك الصفة طلقت (قوله) إى سبى عمر (قوله) يمكن (قوله) إى الإعطاء عبارة الأذرى على البينة ووقع الطلاق فى الخلم بالمجهول إذا كان بغير تعاقب أو معطفا بإعطاء المجهول ونحوه مما يباحث فى إعطاءه إى الجاهلة أما إذا قال مثلا إن أبرأتني من صدائك الخ أو رشدي (قوله) أو دينك (قوله) صدف على صدائك (قوله) جاهلة به (قوله) إى الصدائق أو الدين وقوله بماض إليه إى الصدائق (قوله) كافى أن برئت الخ) أى كالاتفاق فيه أو قال أن برئت من صدائك أو دينك فانت طالق فإبرأته جاهلة به (قوله) إى فرق الخ) أى وقال بالوقع فى الأولى دون الثانية (قوله) لا نزاع فيه الخ) نعم يتردد النظر فى أن برئت هل يشمل برأة الاستيفاء حتى لو أعطاهما الزوج أو أداه عنه اجنبي طلقت أو يقتصر على برأة الاسقاط لانها التبادر من العبارة محل تأمل ولعل الأولى أقرب لأن لفظ برئت حقيقة فى القسمين إى سبى عمر (قوله) ومثل ذلك (قوله) إى فى عدم وقوع الطلاق وقوله ما لوضم للبراءة الخ والكلام فى المعلق كما هو الفرض المألوف على عدم الحضنة فقط وعلى ذلك مع البراءة طلقت وعليها مهر المثل ولا تسقط حضنتها كما مر فيما لو طلقها على أن لا سكنى لها أو عرش (قوله) وجهله (قوله) إى قوله وتظير شارح فى المعنى الإقوله لما أخذ جمع إلى فان علماه وقوله أو أبرأتني إلى وقع (قوله) وجهله (قوله) إى جعل الزوج بالمبرأ منه كجعل المرأة به فيعزم وقوع الطلاق إى عرش وفيه عن فتاوى السيوطى ما حاصله أن الراجح فيما لو قال إن أبرأتني من صدائك فانت طالق فإبرأته وقوع الطلاق باتنا بشرط أن يكون الإبراء فى المجلس

بقدره فأنزجته صير صدقته بينهما وبالجملة ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فذلك والصدق يمينه وإطلاق
الزبيل تصديقه في الباطنة محمول على ذلك ومرفى (٢٧٠) الصانع ماله تعالى بذلك وفي الانوار لو قال ان ابرأنتي من صدائك فانت طالق وقد

أقرت به لثالث وأبرأته في وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان التعليق بأبرأه محض تعليق فيبرأ وتطلق رجعيًا أو خلع بوض كالتمليك بأعطاء والاصح الثاني وعلى هذا فاقبس الوجهين الوقوع كانت طالق ان أعطيت هذا المصوب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليها مهر مثل اه قوله فيبرأ فيه نظر لان الفرض انها أقرت به لثالث فكيف يبرأ وقد جاب بأنه يبرأ بفرض كذبها في اقرارها ويجرى ذلك في الأحوال به ثم طلقها على البراءة منه فأبرأته ثم طالبة المثل وأقام بحوالته قبل الابرأ بيته فيغيره اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الابرأ حيث اطلق انما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين لانهم لا يبيح حال التعليق دين حتى يبرأ منه نعم ان اراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجعيًا وفارق المصوب بان الاعطاء قيد به والطلاق على ما في كنفها مع عليه انه لا شيء فيه بانه ذكر عوضا عنه انه فاسد فرجع لبدل الضع

وأن جهلا ويجرى ذلك في سائر الديون لان الخطأ عرض تبرع لامعاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اه (قوله بقدره) اي الصدق (قوله لم تستأذن) يتروك النظر فيما لو استؤذنت في انكاح دون المهر واهل الاقرب تصديقها ايضا سيدعرو قوله فيما لو استؤذنت الخ اي الزوجة ولو غير مجبرة (قوله فذلك) اي يصدق يمينها ولو وقع في صورتين وهل يمكن الزوج من فرائضها تصديقها بعدم الوقوع أولا ومأخذة له بدعواه عليها بالمبرأته المقتضى وقوع الطلاق فيه فنظرو قضية ما يأتي عن سم في قوله لكن ان كذبها في اقرارها الخ الثاني ه (قائده) سئل شيخنا الزيادي عن قالته امرأته ان تبدا من غير سبق سؤال منه ابرأته فقال لها انت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد يقع الطلاق الثلاث لانه تبرع به لم يعطه على شيء اه غش (قوله على ذلك) اي على ما اذا لم يبدل الحال على جهلها (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ (قوله وقد أقرت الخ) اي قبل التعليق (قوله به) اي الصدق (قوله الوقوع) اي بانها بدليل ما بعده اه رشدي (قوله وقوله) اي انوار (قوله فيبرأ الخ) صحيح لان الفرض ان كذبها في اقرارها فاندفع التناظر فيه بان الفرض انها أقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا يأتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة السيد معروض قوله فيبرأ اي مع قطع النظر عن الاقرار بالمبرأته فالأقرار في المبنى عليه غير ما حظ بالسلكة كما هو واضح وحينئذ لا اشكال في قوله فيبرأ وتطلق رجعيًا لان التبرع انما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة الى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني ان اتي بالتعلق بالابرأه خلع بوض (قوله به) اي الصدق (قوله ويجرى ذلك) اي ما تقر في مسألة الاقرار الثالث (قوله به) اي الصدق (قوله فقياس ذلك الخ) معتمدا على عبارة سم اعتمدته وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لوعلق على ابرأته من صدائها وقد تعلق به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها الثالث اوفى حوالته فهو معترف بوقوع الابرأ والطلاق بانها فبينى أن يؤخذ بذلك اه سم (قوله يبيح حال التعليق الخ) خرج به ما لو تجوز الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على اني برى من صدائك وهما واحد هما مجمله فيقع الطلاق بانها مهر المثل حيث قلت اه غش (قوله وفارق المصوب) اي فيما لعلق باعطائها له اه غش (قوله بان الاعطاء قيد به) ولك أن تقول ان الابرأ قيد بالصدق الذي لم يق له فيه حق فهو كتنقيح الاعطاء بالمصوب الذي ليس له فيه ذلك فتدبر اه سيدعرو وقد ينفذ هذا الاشكال بارجاع قول الشارح الآتي بخلاف الابرأ الخ الى هذه الصورة ايضا كما هو الظاهر فآل الفرق ان ما قيد به الاعطاء موجود بخلاف ما قيد به الابرأ (قوله ومرفى) اي في بحث خلع النسبة (قوله فقياسه الخ) معتمدا على غش (قوله هنا) في مسئلة الاقرار والحالة (قوله وان علم اقرارها وحوالته) نعم ان كذبها في اقرارها الثالث اوفى حوالته فهو معترف بوقوع الاجراء والطلاق بانها فبينى ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الفيراه سم (قوله براءة

ان يكونا علمين بقدره كما نبه عليهما الشيخ وتولى الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التناظر فيه بان الفرض انها أقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرق لا يأتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة السيد معروض قوله فيبرأ اي مع قطع النظر عن الاقرار بالمبرأته فالأقرار في المبنى عليه غير ما حظ بالسلكة كما هو واضح وحينئذ لا اشكال في قوله فيبرأ وتطلق رجعيًا لان التبرع انما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة الى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني ان اتي بالتعلق بالابرأه خلع بوض (قوله به) اي الصدق (قوله ويجرى ذلك) اي ما تقر في مسألة الاقرار الثالث (قوله به) اي الصدق (قوله فقياس ذلك الخ) معتمدا على عبارة سم اعتمدته وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لوعلق على ابرأته من صدائها وقد تعلق به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها الثالث اوفى حوالته فهو معترف بوقوع الاجراء والطلاق بانها فبينى ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الفيراه سم (قوله براءة

ذمتها وقيل لا براءة ولا طلاق لانه معاق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة لما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد قول لا طلاق لذلك وتصح البراءة لانها لم تعلق بالشروط واقى الشيخ اسمعيل الحضري بالاول وهو الاوجه ان علم الحال وان نزع فيه لان قوله الذي تستحقته بدمتي مع علمه بانهم لم يبق في ذمته الا لارادون بين امراده بقوله وهو ثمانون باعتبار اصله لا غير ولا ينافيه خلافا لمن زعمه قوله لو اضاف في حلقه لفظ العقد الى نحو خبر كالا يبعها لم يثبت بدمتها حلا للطلاق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لا نأخذنا البراءة على عرف الشرع وهو فراغ ذمته حالها ولانما هو بخلاف ذلك ويفرق بينه وبين ان اعطيت ذاك الثوب وهو هروى فاعطته مرويا لم يقع بان هذا لم يقرن به ما يجزىه عن ظاهره بخلاف ذلك اقترن به ذلك وهو الذي الى اخره كما تقرر وواقى بعضهم في ان ابرائتي هي وابو هاشم براءة معا ومرتبا بعدم وقوعه ويوجه بان التعليق ببراءة الاب كبر براءة السفينة ولو قال ان (٤٧١) ابرائتي من مهران فانت طالق بعد شهر فأرأته برى مطلقا ثم أن عاش إلى مضي الشهر طلقت ولا فلا كاسيعلم من مبحث التعليق بالاوقات ولو قال أنت طالق ان أبرأتني وان لم تبرئني فأنتى يتجه وقوعه حالا وجدت براءة أو لم يقصد التعليق فيرتب عليه حكمه وقع لبعضهم خلاف ذلك وليس كازعم وفي الانوار في أبرأتك من مهرى بشرط أن أطلقني فطلق وقع ولا يبرأ لكن الذي في الكافي وأقره المبيني وغيره في أبرأتك من صداق بشرط الطلاق أو عليك الطلاق أو على أن تطلقني تبين ببراءة بخلاف ان طلقت ضرتي فانت برى من صداق فطلق الضرة وقع الطلاق ولا براءة افرق بين الشرط

ذمته أى الزوج منها أى الزوجة وجانبها (قوله لانه) أى الطلاق مع قوله والآتى والبراءة المعطوف على اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أى لانه معاق على صفة الخ (قوله بالاول) أى بالبراءة والبيوتة (قوله باعتبار اصله) أى اصل الصداق (قوله لا ينافيه) أى التوجيه بقوله لان قوله الذى الخ (قوله لمن زعمه) أى الثاني (قوله نحو خبر) أى بما لا يصح بینه شرعا (قوله للطلاق) أى كالبعض هنا وقوله على عرف الشرع أى البيع الصحيح هنا ومعلوم ان بيع اخرا لا يصح شرعا (قوله لان ما هنا الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله ما يبرأ الخ) أى قوله وهو ثمانون (قوله خلاف ذلك) أى خلاف عرف الشرع (قوله ويفرق بينه) أى بين قوله ان ابرائتي من مهران الذى تستحقته الخ أى حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أى حيث لم يقع (قوله ان ابرائتي هي وابو هاشم الخ) من صداقها ونحوه من دونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد ببراءة الاب براءة من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى عاش إلى مضي الشهر أولا (قوله وقوعه حالا) أى رجعي (قوله ما لم يقصد التعليق) كازعمه اعلين الطلاق بالارامو حيث قدقوله وان لم تبرئني شرط حذف جوابه وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف المطلق على ما في الكف فانه معلق وإن كان تعليقه بفاسد كما مر اه سيد عمر (قوله فيرتب عليه حكمه) أى الوقوع والبراءة اذا وجدت براءة صحيحة (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله وقع ولا يبرأ وقوله في ابرأتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين ببراءة) خبر الذى في الكافي الخ (قوله ففرق) أى صاحب الكافي (قوله بين الشرط والتعليق) أى الممثل له بمسئلة طلاق الضرة وقوله الشرط الا لا أى اى الممثل له بالصور الثلاث التى قبلها (قوله لان الشرط المذكور) أى الا لا أى الشامل لما فى الانوار وما فى الكافي (قوله ايضا) لعل المعنى كالشرط التاملى لكن في هذا التشبيه تأمل (قوله يقع رجعي) أى قوله يقع باثنا بهر المثل وقوله يقع باثنا بالبراءة بدل من الارام المشهورة (قوله وهو) الوقوع رجعي (قوله وقوله) أى الوقوع باثنا بهر المثل (قوله وهو) أى الوقوع باثنا بالبراءة (قوله بينه) أى ان طلقتي فانت برى الخ وقوله ما نأظر به أى طلقتي بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أى الوقوع رجعي وقوله الثانى أى الوقوع باثنا بهر المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله والمتمم) أى فيما لو طلقتها على ما فى كفها الخ وقوله انه لا فرق أى بين العلم والجهل فيقع باثنا بهر المثل (قوله) والذى يتجه ترجيحه) أى فى ان طلقتي فانت برى الخ (قوله مطلقا) أى علم بفساد البراءة ام لا (قوله وهو الخ) أى والحال ان الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أى بخلاف ما إذا قال انت طالق على ذلك أى فهو معترف بوقوع الاراء والطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير (قوله) جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ يمكن الفرق

التعليق والشرط الا لا أى الذى يتجه ما فى الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعليق أيضا فلتأت فيه الآراء المشهورة فى ان طلقتي فانت برى من مهرى فطلق يقع رجعي قال الاسنوى وهو المشهور فى المذهب يقع باثنا بهر المثل ونقله عن القاضى واعتمده جمع محققون يقع باثنا بالبراءة كطلقتي بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نأظر به واضح لان هذا معاوضة وذلك محض تعليق واعتماد الزكشى الاول مع علمه بفساد البراءة والثانى مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقتها على ما فى كفها ولا شئ فيه المعتمد أنه لا فرق والذى يتجه ترجيحه من حيث المدرك الاول مطلقا لان تعليق البراءة يطلبا لم يعلق على شئ ولم يقع فيه مقابلة ما ظنه من البراءة ولا يفيد لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على ما فى الكف وواقى بعضهم فى أنت طالق على صحة البراءة بأنها اذا أبرأت براءة صحيحة فورا بان تضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأتى وقد سئل الصلاح العلائى عن أنت طالق على البراءة فأتى بانه بائن أى ان وجدت براءة صحيحة

وقال انه وان لم يره مسطورا لكن القواعد تشبهه اه وزيادة لفظ صححة لا تقتضي التباير في الحكم فان التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة
براءتك ان لا تعليق فيه فاذا صح وقوع رجعيها لان الباء وان احتملت السببية أو غلبت فيها وهي مفضلة للتلقين هي مع ذلك محتملة للبعية ففطر وا
لهذا مع صفته لتأييده باصل بقائه المعصية (٢٧٢) المناقبة للبيوت وكذلك على احتمال المعية لا يتأنيها بمعناها نحو على حب لزوجته مفرقة للناس على

ظلمهم فكان ينبغي النظر
فيها لذلك حتى يقع رجعيها
قلت قد يفرق على بعد بأن
تبادر المعية من الباء أظهر
منه من على ويدل له ان
بعض المحققين المتأخرين
لحكاية جميع الاقوال لم
يحك خلافا في كون الباء
بمعنى مع فان حكى فيها خلافا
بل أشار إلى أنه خلاف ما
عليه الجمهور والحاصل أن
الوجه وقوعه رجعيها كما
قدمته اما خلع الكفار
ينحو نحو فصح نظرا
لاعتقادهم فان أسلمنا قبل
قبض كل وجب مهر المثل
أو قسطه فغير ما رمى في نكاح
المشرك واما الخلع مع
غيرها كاب أو اجنبي على
ما ذكر أوقفها أو صداقها
ولم يصرح بنسابة ولا
استقلال فيقع رجعيها ومهر
صحته بمئة لادم فيقع رجعيها
ككل عوض لا يقصد
والفرق انها تقصد لا غرض
لها وقع عرفا كاطعام
الجوارح ولا كذلك هو
فاندفع ما قيل انه يقصد
لنفع كثيرة كما ذكره
الاطباء لانها كلها نافعة
عرفا فلم ينظر والها وكذا

البراءة كإسمر **(قول)** وقال أي الإصلاح العلق **(قول)** وزيادة لفظ الخ **(قول)** جواب سؤال الغنى عن البيان **(قول)**
التباير أي بين صورتى افتاء الباض وافتاء الصالح العلق **(قول)** أو غلبت أي السببية فيها أي الباء وهي
أي والحال ان السببية **(قول)** هي أي الباء يندأ قوله مع ذلك أي استحالتها السببية الخصال منه وقوله محتملة
الخ خبره والجملة خبر ان **(قول)** لهذا أي احتمال المعية **(قول)** الفار فيها أي لفتة على ذلك أي احتمال المعية
(قول) ويدل له أي ذلك الفرق **(قول)** إلى انه أي كون على معنى **(قول)** والحاصل ان الوجه الخ أي
في طلاقك على صحة براءتك اه سيدعمر **(قول)** كإدعائه أي قبل قول المتن ويصح اختلاص المراجعة **(قول)** اما
خلع الكفار إلى قول المتن فان تنص في المتن لإقوله وكذا الحشرات إلى ولو خالغ وقوله بناء على المتن
وإلى قوله ويفرق في النهاية لإقوله ويؤيده إلى او خالغ **(قول)** قبل قبض كل شامل كما يفيد كلامه بعد لدم
قبض شيء موقفة بعض البعض فقط عبارة المتن بعد قبضه كلفائى له عليها أو قبل قبض شيء منه فله مهر المثل أو
بعد قبض بعضه فاقسط اه **(قول)** مع غيرها أي عن الزوجة **(قول)** على ما ذكر أوقفها عبارة النهاية
والمتن على هذا الخبر او المنصوب او بعد هذا اه **(قول)** على ما ذكر ضرورة هذا ان يصرح بوصف
نحو الخرية والنصب والوقع بانها مهر المثل سم على حج اه عرش وقوله والا أي كان يقول على هذا
العبد وهو في الواقع منصوب **(قول)** فيقع رجعيها أي في الدم اه عرش **(قول)** انها أي الميتة **(قول)** هو
أي الدم وكذا خبر انه يقصد **(قول)** وكذا أي كالدن في الوقوع رجعيها **(قول)** كإسمر أي في شرح ولو خالغ
بجهول **(قول)** ووجب في الفاسد ما يقابله انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مبيعة معلومة سم على
حج أقول وكيفية تبه ان تفرض مذكاة يسطع عليها وعلى الصحيح اه عرش **(قول)** في الخلع إلى قول المتن فان
تنص في المتن وإلى قوله والحاصل في النهاية لإقوله ويؤيده إلى او خالغ وقوله ويفرق إلى المتن **(قول)** في بابه
أي التوكيل **(قول)** لكنه ذكره أي اعاده هنا **(قول)** المتن خالها بعمامة يتردد النظر فيما لو قال له خالها بمهر
المثل فهل كالتبيين أو كالاتفاق على تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيده جعلهم خالها بمال من مهر
الاطلاق لان مقدار المال مجهول فيها اه سيدعمر أقول وله فيما إذا لم يشتر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج
وكيله وناس غيرهما أو لا فالأقرب الأول فالراجح **(قول)** من تعدد كذا ولو اطلق النقد وهو متعدد بلاغبة
في البلد فهل هو كالاتفاق في المتن أو يأتي فيه ما رمى في البيع من تبيين الانفع ثم التخيير فليراجع **(قول)**
المتن لم ينص منها أي ولم يخالغ بموكل ولا يغير ما عينه جنسا أو صفة فلو خالغ لم يقع طلاق كإياي اه عرش
(قول) وله الزيادة الخ بقى ما لو تنهاه عن الزيادة فهل يطل الخلع كالبيع أو لا ويفرق فيه ففطر والأقرب الثاني
ويفرق بين ما هنا والبيع بان الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اه عرش أقول بل الأقرب
الأول كافي الجبري عن عى الماوردي **(قول)** ولو لم يغير جنسها أي حيث كانت الزيادة على المائة معلوم أو ما
إذا كانت مجهولة فالأقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل ان كان من جنس
ماسماه الزوج من النقد ولم ينقص عنه لانه لم يفتقر مقصود وان كان من غير جنسه أو دون ماسماه الزوج
فينبى عدم الوقوع لا تنفاد العوض الذي قدره اه عرش **(قول)** انه يقتضى المال أي وهو الراجح اه عرش
(قول) المتن لم ينقص عن مهر أي نقصا فحشا كإياي ولو قدمه لكان أولى ليظن قوله وفارقت الثانية الخ اه

(قول) على ما ذكر ضرورة هذا ان يصرح بوصف نحو الخرية والنصب والوقع بانها مهر المثل **(قول)**
صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله الخ انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو مبيعة معلومة

الحشرات مع أن لها خواص كثيرة ولو خالغ بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل كإسمر ويصح فاسد معلوم
صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل (ولها التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لكنه ذكره توطئة لقوله (فلو
قال لو كيله خالها بعمامة) من تعدد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو لم يغير جنسها لوقوع الشقاق هنا فلا محابة وبه فارق بع هذا
من زيد بمائة كإسمر (وان أطلق) كخالها بمال وكذا خالها بناء على ان ذكر الخلع وحده يقتضى المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن يزيد (فان نقص فيها) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بأن المقدر يخرج عنه بآي نقص بخلاف المحصول عليه الإطلاق ويؤيده بل يصرح به ما مر في الوكالة أنه في بعبارة لا ينقص عنها ولو تافها بخلاف به لا ينقص عن مثل المثل لا يتنازع بعبارة أو خالغ أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقضا فاحشا أو خالغ أو بغير نقد البلد (لم تطلق) للمخالفة كالبيع (وفي قول يقع بهر المثل) كالخلع بغير وهو المعتمد في حالة الإطلاق كما صرح في أصل الروضة وتبوه وفارقت التقديران (٧٣ ع) المخالفة في صراحة فلم يكن المآتي به مآذونا فيه (ولو قالت لو كياها اختلع

عش أي ولم يخالغ أو بغير نقد البلد جنسا أو صفة كآي (قول) وله أن يزيد) أي من جنس المهر أو غيره اه معنى (قول) أي نقص كان) خالفه المصنف بقيد النقص في الصورتين بالقامش (قول) بأن المقدر (الخ) حاصله أن المقدار في التبيين تحديدي فينص أن نقص كان وفي المحل عليه الإطلاق الذي هو المثل تقريري لا يضر فيه إلا الفاش (قول) يخرج) بنينا للمفهوم من الآخر (قول) ويؤيده) أي الفرق (قول) أو خالغ (الخ) أي في الأولى عطف على قول المتن ناقص وكان الأسبك أن يحذفه ويؤيد في غير الأولى لفظه فهما كأفعل المصنف (قول) وفي الثانية) ده فاعلى في الأولى (أو خالغ) أي في الثانية (قول) أو بغير نقد البلد) أي جنسا أو صفة (قول) المتن يقع بهر المثل) ينبغي أن يكون حاله أن نقد البلد فم لو خالغ أو بغير نقد البلد فليتام اه سيدمر (قول) كالخلع بغير) عبارة المصنف لفساد الاسم عن المأذون فيه والمرد اه (قول) وهو المعتمد (الخ) وقال للثبائية والمعنى (قول) وهو المعتمد) شامل لما زاد الشارح سم ولعل مراده بما زاده الشارح بقوله أو خالغ أو بغير نقد البلد فليتام اه سيدمر (قول) المتن نقد) وفي تسليم الوكيل الالف بغير إذن جديد وجهان أو وجهها المتعنه بما معني قال عش ظاهره أنه لا فرق بين المعين وما في الذمة لكن ينبغي أنه لو دفع المدين اعته به وإن كان بغير إذن المرأة لأن الزوج لو استقل بقبح المدين اعته بقبحه اه (قول) المتن (قال) أي - بين الاختلاع (قول) فزاد على مهر المثل (الخ) وبغير أخذ امرأته ان مثله ما لو خالغ بغير نقد البلد (قول) المتن ويلزم مهر المهر (المثل) سواء زاد على مقدرها أم نقص معنى وأسنى وشرح بالهجة وسيأتي أن لها الرجوع عليه بما زاد على مساهلة ان غرمته (قول) على المعتمد) مقابله مافي الحواشي الصغيران على وكياها الزائد على مهر المثل ولذا غرمة لا يرجع به عليها سم وسيد عمر وشرح الروض (قول) لأنه) تامل المصنف (قول) على غير هذا الوجه) راجع النهاية والمعنى (قول) المتن وإن أضاف الوكيل (الخ) أو أطلق ولم ينوها اه مشرح الروض وهذا غير نزول أشارح الآتي وقد نوى ما اه سم (قول) بان قال) إلى قوله والحاصل في المعنى (قول) اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو الوكالة لكن أنسب اه سيدمر (قول) استبعاد) أي استتلال (قول) وقد نواها) أي الزوجة احتراز عما إذا نوى نفسه أو لم ينو أحدا حيث يصير خلع اجنبي ولا طالب عليها كاجرم به الامام نهاية (قول) وقد نواها) الظاهر أن المراد بالاضعير الاضافة وعليه فما الفرق بينهما وبين التبرع بالاضافة بحسب نفس الامر عمل تامل اه سيدمر وياتي عن سم مثله وعن شرحي الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قول) وهذا) أي قول المتن أن عليها ما سمت الخ عبارة المعنى فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن أنف لكن يطالب بما سماته لأنه التزمه بمقدوره ثم يرجع عليها بما سمت إذ اغرمه الزوج مطالبتها بما نواها اه (قول) أن الزوج) مهالبة الوكيل) أي كان له مطالبة كل بما نواها (قول) مطالبة الوكيل (الخ) أي في صورة الإطلاق اه رشدي (قول) والحاصل) أي حاصل

(قول) وهو المعتمد) شامل لما زاد الشارح (قول) في المتن ويلزم مهر المثل) قال في شرح الهجة سواء زاد على مقدراها أم نقص اه (قول) على المعتمد) ومقابله في الحواشي الصغيران على وكياها الزائد على مهر المثل وإذا غرمه لا يرجع به عليها (قول) في المتن وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الروض أو أطلق ولم ينوها كما اقتضاه كلام الامام وغيره اه وهذا غير نزول الشارح وقد نواها (قول) وقد نواها) ولم يبين محترزه ولعله أنه حيثن خلع اجنبي وجمع المال عليه دونها ثم رايت في المصنوب

(٦٠ - شرواني وابن قاسم - سابع) لان اضافته لنفسه اعراض عن التوكيل واستبعاد الخلع مع الزوج (وإن أطلق) بأن لم يصفه لنفسه ولا لغيرها فقال اختلعت فلانة بالفاين (فلا يظهر أن عليها ما سمت) لانها التزمت (وعليه الزيادة) لانها لم ترخص بها فكانه اقتضاء ما سمت وزيادة من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان ولما فقد علم بمقدمه في الوكالة أن الزوج مهالبة الوكيل بالكل فاذا غرمه رجع عليها بقدر ما سمت

والحاصل انه فيما اذا امتثل
مقدرها او نقص منه ان
صرح بالوكالة عنها والا
طوب ايضا نعم يرجع
عليها بعد غرمه مالم ينو
التبرع فان لم يمتثل في المال
بان زاد على مقدرها أو
ذكر غير جنسه وقال من
مالها بوكالتها بابت مجهر
المثل ولا يطالب به الا ان
ضمن فبمسماها ولو ازيد
من مهر المثل وان ترتب
ضمانه على اضافة فاسدة
لان الخلع لما استقل به
الاجنبي اثر فيه الضمان
بمعنى الالتزام وان ترتب
على ذلك بخلاف ضمان نحو
النحن ولها هنا الرجوع عليه
بما زاد على مسماها ان
غرمته لان الزيادة تولدت
من ضمانه اوقال من مالى
اولم ينوها فخلع اجنبي
فيلزمه المسمى جميعه ولا
يرجع عليها بشئ وان
نوها طوبل بمسماها
ولو ازيد من

مسائل وكيل الزوجة **(قوله والحاصل)** الى قوله وقد يشكل لم يذكره شرح م ر بل اقتصر على ما كان مكان
هذا ثم ضرب عليه الشارح اه سم **(قوله ولا)** اى بان اطلق وقد نوهها **(قوله طوب)** اى ولا يطالب إلا اذا
ضمن نها بقية معنى **(قوله ايضا)** كطالب **(قوله مالم ينو التبرع)** اى بان نوى حين الاداء الرجوع اليها او
اطلق **(قوله غير جنسه)** اى اوصفته **(قوله ولا يطالب الخ)** عبارة لغوية والروض مع شرحه ولا يطالب
وكيها بما لزما لان ان ضمن كان يقول على انى ضمان فيطالب بمسمى وان زاد على مهر المثل اه وعبارة
الرشيدى قوله ولا يطالب الخ اى فيما صرح بوكالتها سواء امتثل ما سمته أو زاد أو نقص اه **(قوله به)** اى نهر
المثل اى فى صورتى عدم الامتثال بانى بادة وذكرا غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسمى فى صورتى الامتثال
والنقص مع التصريح بالوكالة كما مر آنفا **(قوله فبمسماها)** اى بانته مسماها فليتأمل اه سيدمر كما مر آنفا **(قوله)**
على اضافة فاسدة اى كان اضاف النكاح اليها اه عش **(قوله لان الخلع)** تعليل لقوله لان ان ضمن فبمسماها
(قوله لان الخلع لما استقل به الخ) مقتضى ضميمه هذا انه اذا اضاف اليها فى صورة الخلع الالية اثبتت
بمهر المثل ويلزمها وان زاد على مسماها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان ولا فتيين بمسماها ويجب عليها
منه بقدر مسماها فليتأمل اه سيدمر **(قول وان ترتب)** اى الضمان على ذلك اى الاضافة الفاسدة **(قوله)**
ولها هنا اى فى مسئلة الضمان عبارة الروض مع شرحه ولذا غرم فى هذه مسئلة الاطلاق وفى مسئلة
الضمان رجوع اليها لكن بقدر ما سمته فقط ان سمته شيئا اه **(قوله لان الزيادة تولدت)** على تأمل فيما لو
زاد مهر المثل كخمسة عشر على مسماها كعشرة ونقص عن مسماها كعشرين فان جميع الزيادة على مسماها
ليست متولدة من ضمانه بل بل تمامي التفاوت بين مهر المثل ومسماها كخمسة اه سيدمر **(قوله اوقال)**
من مالى عطف على قوله وقال من مالها **(قوله اولم ينوها)** اى اطلقه ولم ينوها اه سم **(قوله وان نوها)**
اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها كفى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا
زاد على مقدرها وذكرا غير جنسه ان اضاف الى مالها وصرح بوكالتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم
يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوبل بمسماها وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض فليتأمل
الفرق اى بين نية الاضافة الى الزوجة وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اه سم اقول و اشار الى الفرق شرحا

عليه ما يوافق ذلك **(قوله والحاصل الى قوله وقد يشكل)** لم يذكره م ر بل اقتصر على ما كان مكان هذا
وضرب عليه الشارح اى وه وكما قال الغزالي ولا فرق بين ان ينوها وان لاورد بحزم امامه بانها اذ لم ينوها
نزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي ولا طوب عليها وان قال انه بين الاشكال فيه وسياق لذلك تمة فى نظرية هذه
ولا يطالب وكيها بما لزما لان ان ضمن كان قال على انه لا ضمان فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي
فاثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة ويؤخذ من قولهم انصريح به بالوكالة ان فائدة
قولهم بوكالتها المذكور فى المتن عدم مطالبته حيث لا غير ما لم يقرر من الوقوع على النكاح وأن التفصيل
فى الزوم لا يماهى بين الاضافة اليها واليه والاطلاق سواء اذكر الوكالة فى النكاح اولا وقد يشكل على ما مر
ما تقرر من الوكالة الخ **(قوله ولا يطالب)** هلا طوب لان الوكيل يطالب ويجاب بما يأتى من الفرق
فى شرح قوله ولا اجنبي تو كيها فتتخير هي **(قوله لان ان ضمن)** كذا فى الروض **(قوله لان الزيادة تولدت)**
من ضمانه كهكذا هنا كان مراده من قول الشارح والحاصل الى هنا فلا يرجع ويحتمل ان مراده من
قول الشارح لان ان ضمن بقرينة قوله كذا فى الروض وهذا أقرب فى شرح الروض **(قوله اوقال من مالى)**
اولم ينوها عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع الى نفسه او اطلقه ولم ينوها فهو كالاجنبي الخ قول
الشارح اولم ينوها معناه او اطلقه ولم ينوها وان نوها اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها
كفى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد على مقدرها وذكرا غير جنسها ان اضاف
الى ملكها وصرح بوكالتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوبل بمسماها
وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحه فليتأمل الفرق ثم قال فى الروض وشرحه واذ غرم

مسماها وهي باسمته كالأضاف لمساها وله الزائد عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) بمساها وفيها إذا أطلقت التوكيل

ليس عليها الا مهر المثل
فان سمي ازيد لزمه الزائد
فان غرم الكل رجع بمهر
المثل وقد يشكل على ما
تقرر من التفصيل في
مطالبة الوكيل هنا ما جرى
الوكالة من مطالبة وكيل
الشراء في الذمة مطلقا لا
ان يفرق بان اصل الشراء
يمكن وقوعه بخلافه هنا
(ويجوز) اي يحل ويصح
(توكيله) اي الزوج في
الخلع (ذميا) وحريرا وان
كانت الزوجة مسلبة فيها لو
اسلمت وتخلف ثم اسلم فانه
يحكم بصحة الخلع (وعبدا
ومجور اعليه بسفه) وان
لم ياذن السيد والولى اذ لا
عبدة تتعلق بوكيله بخلاف
وكيله على ما مر فيه (ولا
يجوز) اي لا يصح (توكيل
مجور عليه) بسفه ومثله
العبد هنا ايضا في قبض
العرض والعين والدين لانه
ليس اهلا له فان فعل
وقبض برى المخالغ بالدفع
له وكان الزوج هو المضجع
لما له باذنه في الدفع اليه فان
قلت ما في الذمة لا يتعين الا
بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفه باطل فكيف
برىء منه المخالغ قلت
الكلام في مقامين صحة
قبضه والصواب عدم
صحته وبراءة ذمته

في المنهج والروض في التعليل بان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن اه (قوله) وهي باسمته) واضح ان عمله في مسماها
الزائد من الجنس اما غير مفيضة ان تعتبر قيمته فان زادت على مسماها ووساوتها اقتصر اى في مطالبتها عليه
اى مسماها وان نقصت عنه اخذته اى مسماها بقدرها هذا ما ظهر لي ولم ارفه شيئا عليه فهل الزوج
مطالبها ايضا كما يقتضيه إطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون محل التخير المسمى
به كلامهم عند اتحاد الجنس لان واجبه مغاير لما لا يترتب على تامل اه سيدعمر (قوله) باسمته) اى يرجع
عليها به (قوله) ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى ما لها وصرح بوكالتها ان
يضمن ولم يشترط ذلك فيها لاطلاق (قوله) لم يصر في الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها (قوله) مطلقا) كان المراد
سواء ضمن او لا اه سم (قوله) لان لا يفرق الخ) ويفرق ايضا بانه يضمن يده على ما يقابل الثمن فلا ضرر
عليه في تفرغه بخلافه هنا اه سيدعمر (قوله) اى يحل) الى قوله فان نالت في النهاية والمعنى (قوله) لانه) اى
الكافر (قوله) وتختلف) اى وخالفه في حالة الخلع اه رشدي (قوله) بخلاف وكيله الخ) كانه لاشارة الى
التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياق قريبا في الشرح حكوا وكيلها اذا كان سفها وانما اذا اضاف المال
اليها بانت ولو لمها المال ولا يطالب الوكيل اه سم (قوله) على ما مر الخ) اى انفا (قوله) اى لا يصح) ينيى ولا
يحل لانه تاطى عقد فاسد اه سيدعمر (قوله) ومثله العبد الخ) اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح
الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كامر عن الخاطى انتهى اه سم وسياق في الشرح
ما يوافقه (قوله) برى المخالغ وكان الزوج الخ) كذا انفلاؤه واقر اه ايضا لكن حمله السبكي وابن الرفعة على
عوض معين او غير معين وعاق الطلاق بدفعه والام يصح القبض اذا ما فيها اى الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح
فاذا تلف كان على المترم وبقى حق الزوج في ذمته نهاية يؤمضى اقول ولو فصل بين كون الخلع علما بسفه
في حق في ذمته لتقصيره ووجهه فلا يبيح الا لا تقصير منه ولانما تقصير من الزوج لكن له وجه وجهيه
اه سيدعمر قال عرش قوله كذا انفلاؤه الخ) اعتمد اه (قوله) وكان الزوج الخ) عطف على برى المخالغ
(قوله) لان تلك العلة) وهي قوله لانه ليس اهلاله اه كرى (قوله) لان تلك العلة موجودة الخ) قد يمنع
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله) فكذا هنا) بل ما هنا اولى بذلك لان الولي ثم متعدد بالاذن ومع ذلك
اعتد به والزوج هنا غير متعدد بصرفه في ماله اه سيدعمر (قوله) الاطلاق) اى اطلاق براءة المخالغ
الشامل للدين وغيره ولما ياذن الولي وبدونه (قوله) اقتضاه كلام ابن الرفعة) كانه اختلف كلامه لاهذا

هذه المسئلة أى مسألة الاطلاق وفي مسألة الضمان رجع عليها لكن بقدر ماسمته فقط ان سميت شيئا اه
(قوله) ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبة حيث اضاف الى ما لها وصرح بوكالتها ان يضمن
ولم يشترط ذلك فيها لاطلاق (قوله) لم يصر في الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها (قوله) مطلقا) كان المراد سواء ضمن
اولا (قوله) بخلاف وكيله الخ) كانه لاشارة الى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياق قريبا في الشرح
حكوا وكيلها اذا كان سفها وانما اذا اضاف اليها بانت ولو لمها المال ولا يطالب الوكيل (قوله) ومثله العبد هنا)
اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفه لنفسه به كامر عن
الخاطى اه (قوله) وكان الزوج هو المضجع الخ) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه
النسخة عوض عما بدفع في الشرح الى المتن فلتأمل فان قلت ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفه باطل فكيف برى المخالغ قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمته
والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا انبرافكذا هنا ثم رأيت شيخنا
قال الاطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المقول اذا اذن الزوج للسفيه مثلا كاذن
ولي له وليه ولو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح الخاطى انتهى ويجوز ايضا
توكيله كافر الوعدا هما في هذه النسخة وقوله لانه لان تلك العلة موجودة قد يمنع وجودها مع اذن الولي اه

والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا انبرافكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الاطلاق هو ما اقتضاه
كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المقول اذا اذن الزوج للسفيه (قول المحشى في نسخة بعده الخ) نسخ الشارح التي بايدي كاترى

مثلا كاذن وليه له وليه لو اذن له فقبض دين له فقبضه اعند به كما أنه الاصل عن ترجيح الخاطئ انتهت ويجوز ايضا توكيلها ككافرا وعبد
وفيهما اذا اطلق ولم ياذن السيد في الوكالة الزوج مطالبة بالمال بعد العتق ثم يدغمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وامر في
توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصد الرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرع ان المال هنا لما يتأهل مستحقه للمطالبة به ابتداء وإنما اطرا
مطالبة به بعد العتق المحمول وقوعه فضلا عن زمانه ولو كان اذا وحتما لا يكون نعمما التزمه ولو كان تبرا عا عليها ولا قرينة تدل على احد هذين مع
كون الاصل برادة ذمتها بما دفعه (٤٧٦) فاشترط صارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فان التعليق به عقب الوكالة

قرينة ظاهرة على أن أداه
انما هو جهتها فلم يشترط
لرجوعه قصد بهذا يتدفع
تنظير بعضهم في اشتراط
قصد الرجوع هنا ويعلم ما في
كلام شرح الروض هنا
فنامله مع اذن السيد فيها
يتعلق بكسبه ومال تجارته
ويرجع السيد عليها هنا بما
غرم وان لم يقصد رجوعا
لوجود القرينة الصارفة
عن التبرع هنا ليجوز
مطالبة الفن عقب الخلع
لاسفها وان اذن الولي فلو
فعل وقبر رجعيا ان اطلق
أو اضاف اليه فان أضاف
المال اليها بانتهى ولزمها المال
وامتناع هنا لانه لا ضرر
فيه على السفية كذا ذكره
وهو صريح في انه لا يطالب
فأقائل ان طالب ويرجع
به عليها بد غرمه وهم
(والاصح صحة توكيله امرأة
الخلع) وفي نسخ نخلع فاللام
بمعنى الباء (زوجته أو طلاقها)
لا يجوز ان يفوض طلاق
زوجته اليها أو توكيل امرأة
تختلعه عنها صحيح قطعاً ومراعاة

المقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر (قوله مثلا) أي أو العبد (قوله انتهت) أي عبارة الشيخ (قوله
ويجوز ايضا) إلى قوله وكان أفقر في المعنى لا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا
قوله لو يرجع السيد إلى لاسفها (قوله فيما إذا اطلق) أي العبد بان لم يصفه له ولا لها اه عرش زاد اسم فان
اضافة اليها طولبت به اه (قوله بعد العتق) أي لملكه فيما يظهر اه عرش (قوله إن قصد) أي عند الغرم
(قوله وكان أفقر الخ) يحاول لا طائل تحته كما يظهر بالانامل الصادق اه سيد عمر ولم يظهر لي
وجه عدم الفائدة (قوله وما مر) أي في شرح وعليه الزيادة خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح
بذلك قول المغني (قوله مستحقة) وهو العبد اه عرش (قوله تطرا مطالبة) أي للرد اه عرش (قوله
لوقوع أي العتق) (قوله كان اذا و الخ) جواب لما (قوله هنا) أي في العبد (قوله) ويعلم ما في كلام شرح
الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط قال ان الوجه خلافه اه سم (قوله) ومع اذن السيد) إلى قوله
كذا ذكره في المعنى لا قوله لو وجد القرينة إلى لاسفها (قوله فيها) أي الوكالة (قوله ان اطلق) أي السفية
بان لم يصفه له ولا لها ثم ظاهره انه يقع رجعيا وان اذنا عند الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد
يصرح بذلك قول المغني ما فيه واما المحجور عليه بغيره لا يصح ان يكون توكيلا عنه وان اذن له الولي إلا
اذا اضاف المال اليها تبيين ويزعمها اه (قوله) ولزمه المال) ورجع به عليها بدغمه كذا اطلقوه ويظهر انه
يجب فيه ما مر في الوكيل لا نه لا طالب إلا ان طالب اه وقولها ورجع الخ كان في اصل الشارح ثم ضرب
عليها وادله بقوله وإنما الخ اه سيد عمر عبارة عرش قوله ورجع به إنما يتم إذا رجع للعبد إذ السفية لا يبرم
وعبارته صحيح وامتناع هنا لانه لا ضرر فيه على السفية الخ اه وقال الرشيد قوله لما مر في الوكيل يعني الوكيل
في الشرع مثلا لكن تقدم قريبا الفرق بينه وبين وكيل الخلع فاقبل اه (قوله وفي نسخ) إلى الفصل في النهاية
(قوله لا يجوز) إلى الفصل في المعنى (قوله لم يصبح توكيله امرأة الخ) لتضمنه الاختيار للناكح ولا يصح
توكيله الاختيار في النكاح كذا الاختيار الفرق معنى وعرش (قوله في طلاق بعضهم) أي مبهما اما بعد
تعيينهن للنكاح فيصح توكيلها في طلاقهن اه عرش

فصل في الصيغة وما يتعلق بها) (قوله في الصيغة) إلى التنبيه في النهاية لا قوله كذا قالوه إلى المتن (قوله وما
يتعلق بها) أي كقوع واحدة بثلاث الاق فيا إذا قالت له طلقني ثلاثا بالاف فطلق واحدة عرش (قوله فدل)

(قوله) وليه لو اذن له الخ) نازع في شرح الروض بهذا في حمل السبكي الآتي الذي تبعه عليه في الروض فقال
تبع في هذا السبكي وغيره من الاطلاق هو ما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب إلى المنقول اذ اذن
الزوج للسفية مثلا كاذن وليه له وليه لو اذن له فقبض دين له فقبضه اعند به كما أنه الاصل عن ترجيح
الخاطئ اه ثم رايت الشارح فيما سبق نازع ايضا السبكي (قوله) وفيما إذا اطلق) أي بان خالع في الذمة ولم
يصفه اليها فان اضاف اليها طولبت به (قوله) ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط
وقال ان الوجه خلافه (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) اه

لو أسلم على أكثر من أربع لم يصبح توكيله امرأة في طلاق بعضهم
(ولو وكلا) أي الزوجان معا (رجلا) في الخلع وقوله (ولو تولى طرفا) ارادته منهما مع الآخر أو كيلة كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)
لان الخلع يكنى فيه النطق من جانب كالو على بالاعطاء فاعطته (فصل) في الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بالفظ الخلع) ان قلنا انه صريح او
كناية ونواه به (طلاق) ينقص العدد لان الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ذكر حكما للاقتداء المرادف له الخلع بعد
الطلاقين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثه فدل على ان الثالثة هي الاقتداء كذا قالوه ويرده الحديث الصحيح الآتي في
ثالث فصل في الطلاق انه ^{بالحديث} سئل عن الثالثة فقال او تسريح باحسان وحيث قد يندفع جميع ما تقرر (وفي قول) نص عليه في القديم والجديد

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة اذالم يقصد به طلاقا (لنسخ لا ينقص) بالتخفيف في (٧٧٤) الافصح (عددا) فيجوز تجديد النكاح بعد

تكرره من غير حصر واختاره كثير من اصحابنا المتقدمين والمتأخرين بل تكرر من البقيعي الأتقانه واستدلوا له بالآية نفسها إذ لو كان الافتداء طلاقا لما قال فان طلقها والا كان الطلاق أربعا اما الفرقة بلفظ الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعاً كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الامام عن المحققين القطع بأنه لا يصير طلاقاً بالنية كما لو قصد بالظهار الطلاق (نتيجه) ان قلت لم كان الفسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه وما الفرق بينهما من جهة المعنى قلت يفرق بان اصل مشرعية الفسخ ازالة الضرر لا غير وهي تحصل بمجرد قطع دوام العصمة فاقصروا به على ذلك إذ داخل للمدعي فيه وأما الطلاق فالشارع وضع له عدداً مخصوصاً لكونه يقع بالاختيار لموجب وعدمه ففوض لارادة الموقع من استيفاء عدده وعدمه (فعل الاول) (لفظ الفسخ كناية) في الطلاق اي الفرقة بعوض المبر عنها بلفظ الخلع فيحتاج لنيته لانه لم يرد في القرآن (والمفاداة) اي وما اشقت منها (كنخلع) على القولين السابقين وكذا الآتيان فيه (في الاصح)

اي الاسلوب المذكور (قوله اذالم يقصد به الخ) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق او كناية ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلاهما على تقدير غير تقدير الاول وان كان بناء على انه صريح ايضاً في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر رسم ويجاب باختيار الثاني والتقييد ليعين محل الخلاف لما سبق انه اذ انوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اه سيد عمر اى بقطع النظر عما يأتي عن الامام وقوله الاول الاول الآخر (قوله بالآية نفسها) وهي قوله تعالى فلاجتاح عليها فيما افندت به اعش (قوله اذلو كان الافتداء الخ) قال البيضاوي والظاهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بجائنا تارة وبعوض أخرى اهم (قوله اما الفرقة) الى قوله لكن نقل المعنى (قوله اما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق ينقص العدد الخ) معتمداً اه عش (قوله ولو قصد بلفظ الخلع الطلاق) اي او اقرن به لفظ الطلاق كخالعك على طلقه بالف اه معني (قوله بانه الخ) اي الخلع (قوله لا يصير طلاقاً) اي بل هو فسخ اه عش (قوله وهي) اي ازالة الضرر (قوله به) اي بالنسخ وقوله على ذلك اي مجرد القطع (قوله اذلا دخل الخ) يتأمل اه سم وقد يقال المعنى ان الشارع لم يضع للفسخ عدداً مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله ففوض لارادة الموقع الخ) يتأمل فيه (قول المتن فعل الاول) ما وجه التفرع وقد يجاب بان الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل التوهم ولا لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به اه سم وقوله الصحيح الاول (في قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع المال سم على حج اه عش ويصرح بذلك صانع المعنى بعبارة فعل الاول هو ان الخلع طلاق لفظاً الفسخ كفسخت تكاحك بكذا فقبلت كناية فيه اذ لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فيه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية (قوله الآتيان الخ) اي بقوله ولفظ الخلع صريح وقول كناية (قوله فيه) اي الخلع (قول المتن ولفظ الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه ولا لانيه وقومعني (قوله ولفظ الخلع وما اشقت منه الخ) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي أن نحو انت خلع او مفاداة صريح وفيه نظر فسيأتي ان انت طلاق او الطلاق كناية لان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم لي كما في الطلاق لازم لي فليتامل بسم اه رشيدى عبارة عش قوله ولفظ الخلع وما اشقت الخ صريح وكالصرح في ان لفظ الخلع صريح في الطلاق حيث ذكر معه المال او نوى ويشكل عما يأتي في الطلاق من ان المصادر كنيات ويصرح بان ما هنا كالطلاق قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مفاداة ومشتق خلع او يمكن حمل ما هنا على ما في الطلاق بان يحمل قوله وما اشقت منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق ظاهر في ان لفظ الخلع صريح

(قوله اذالم يقصد به طلاقاً) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق أو كناية ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلاهما على تقدير الاول وان كان بناء على انه صريح ايضاً في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتامل (قوله اذالم يقصد الخ) اي بناء على ما يأتي عن الامام (قوله اذلو كان الافتداء طلاقاً الخ) قال البيضاوي والظاهر انه طلاق لانه فرقة باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله او تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع بجائنا تارة وبعوض أخرى اه (قوله اذلا دخل الخ) يتأمل (قوله في المتن فعل الاول) ما وجه هذا التفرع وقد يجاب بان الفاء لمجرد العطف (قوله فعل الاول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل التوهم ولا لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع المال (قوله في المتن والشرح لفظ الخلع وما اشقت منه) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي أن نحو انت خلع او مفاداة

لورودها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشقت منه (صريح) في الطلاق لانه تكرر على لسان

ثلاثة ألفاظ تأتي لاغير
واطال كثير ون في التصار
له نقلا ودليلا (فعل الاول)
الاصح (لوجرى) مااشتق
من لفظ الخلع أو المفاداة
معها (بغير ذكر مال
وجب مهر مثل في الاصح)
لاطراد العرف بجر يانه
بمال فرجع عند الاطلاق
لمهر المثل لانه المراء كالخلع
بمجهول وقضيته وقوع
الطلاق جزوا وإنما الخلاف
هل يجب عوض أولا
وانتصر له جميع محققون
وقالوا انه طريق الاكثرين
والذي في الروضة انه عند
عدم ذكر المال كناية
وجمع جمع يحمل المتن اى
من حيث الحكم لا الخلاف
كما هو ظاهر للتمال على
ماذا نوى به التماس قبولها
قببات فيكون حيثئذ
صريحا لما يأتي ان نية
العوض مؤثرة هنا فكذا
نية التماس قبول مادل
عليه وهو لفظ الخلع ونحوه
مع قبولها والروضة على
ماذا نفي العوض ونوى
الطلاق فيقع رجعيا وان
قبلت نوى التماس قبولها
وكذا الواطن لفظ خالعتك
بنية الطلاق دون التماس
قبولها وان قبلت فعلم ان
محل صراحته بغير ذكر
مال اذا قبلت ونوى
التماس قبولها وان مجرد

حيث ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أقول ويفهم ان ما هنا كالطلاق
قوله الاتي لو جرى مااشتق من لفظ الخلع والمفاداة الخ (قوله حكمة الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة
الفاظ الخ وبه الطلاق والفراق والراح اه عش (قول المتن فعل الاول) وهو صراحة الخلع اه معنى
اى أو المفاداة (قوله معها) اى مع الزوجة وسيد كر محترزه (قوله لا طراد العرف) اى قوله كالوجرى في
التهاية والمعنى الاقوله واننصر الى الذي وقوله من حيث الحكم اى على ما وقوله فعل الى وخرج (قوله
وقضيته) اى قوله وجب مهر المثل اه عش (قوله واننصر له) اى للتمس وما يقضيته (قوله) والذي في
الروضة الخ عطف على قوله وقضيته الخ (قوله انه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغي وعدم نيته اه سم (قوله
وجمع جمع يحمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جزوا
لا الخلاف اى في وجوب مهر المثل اه كردى (قوله على ماذا نوى به) اى بقوله خالعتك مثلا اه عش
(قوله قبلت) اى ولا فلا يقع شيء كما يعلم بما يأتي وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله ما ياتي) لعلى
قوله وكذا الاطلاق بطريق المفهوم (قوله هنا) اى في صراحة الخلع (قوله عليه) اى العوض (قوله مع
قبولها) اى الزوجة والظرف متعلق بنية التماس الخ (قوله والروضة) عطف على المتن اه كردى (قوله
على ماذا نفي العوض) اى فقال خالعتك بلا عوض اه معنى (قوله وكذا الخ) اى يقع رجعيا (قوله لو
اطلق) اى لم ينو العوض (قوله فعلم الخ) وفي سم بعد كلام مانصه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح
وعند عدم ذلك كناية وان اخبر التماس جوابها وقبلت مر اه (قوله ان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا
جزوا) وفيه نظر لا ينبغي هذا والاوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن
ذلك ونوى الطلاق واخبر التماس جوابها وقبلت وقع بانها فان لم يصرح جوابها ونوى اى الطلاق وقع
رجعيا ولا فلا فاه نها وقوله وفيه نظر اى في الحل عش وقوله والاوجه الخ ينبغي جريان هذا التفصيل
في الاجنبى وبحسب مع مر فوافق وقوله بانته اى بالعوض المصرح به او المنوى ان توافقا سم وعش
وقوله أو عرى عن ذلك اى ذكر المال ونيته عش وقوله وقبلت اى فان لم تقبل لم يقع سم ورشيدى وقوله
وقع بانها اى ان كانت رشيدة ولا فرجعيا ويقع بمهر المثل سم وقوله ولا اى لم ينو الطلاق عش (قوله
فانها تطلق بجانا) هذا الاتي في اول الاقسام وهو ما اذا صرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشيدى
عبارة عش قوله فانها تطلق الخ ينبغي ان محله حيث لم يذكر مالا ولا نواه بل نوى الطلاق فقط وان اخبر

خلع أو مفاداة تصریح وفيه نظر فسيأتى أنت طلاق أو الطلاق كناية إلا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام
على نحو الخلع لازم لم كافي الطلاق لازم لي فليست ما وافق في الروض المنهاج حيث قال ولفظ الخلع وكذا
المفاداة صريح في الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره ويلزمها به اى بالخلع بالأمال من القبول منها بعد
إخضرار التماس جوابها مهر المثل قال في شرحه لا طراد العرف بجر يان الخلع بعوض فيرجع عند الاطلاق
الى مهر المثل ثم قال ومحل ذلك ان كان الخلع مع الزوجة فان كان مع اجنبى فلا يجب مهر بل تطلق بجانا وكذا خالعتك
معه تخمر أو مغضوب أو حر أو مية كاسيأتى اه (قوله والذي في الروضة انه عند عدم ذكر المال) ينبغي
وعدم نيته (قوله وجمع جمع يحمل المتن الخ) كذا شرح مر ووافق في الروض المنهاج حيث قال الخ
(قوله وان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا جزوا) ان نوى به طلاقا) وفيه نظر لا ينبغي هذا والاوجه انه ان
صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق واخبر التماس جوابها وقبلت وقع بانها
فان لم يصرح التماس جوابها ونوى وقع رجعيا ولا فلا شرح مر وقوله بانته اى بالعوض المصرح به والمنوى
ان توافقا وفيه ظاهر وهو ما اذا صرح بالعوض المصرح به او المنوى ان توافقا سم وعش
فوافق وقوله وقبلت فان لم تقبل لم يقع وقوله بانته اى ان كانت رشيدة ولا فرجعيا ويقع بمهر المثل
وان لم يذكر مالا ولا نواه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان اخبر التماس جوابها

كأ لوجرى (٤٧٩) معه بنحو خرفان قلت ظاهر هذا أنه لا

يحتاج هنا إلى نية الطلاق به وحيتن فشكك بما مر أنه كناية لافرق في ذلك بينها وبين الاجنبي قلت يمكن الفرق لانه معها محل الطمع في المال فقدم ذكره قرينة تقرب الغاء من أصله مالم يصرفه عن ذلك بالنية وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة على صرفه عن أصله من افاده الطلاق ويؤيد ذلك جعلهم له بنحو خمر مقتضى المهر المثل معها لاعمه وظاهر أن وكيلها مثلها (ويصح) الخلع بصرايح الطلاق مطلقا كما علم مما مرو (بكتايات الطلاق مع النية) بناء على انه طلاق وكذا على انه فسخ ان نوبيا وبالعبعية فقطما لانفاء اللفظ المتعبد به (ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت اشترت) وأقبلت مثلا (فكناية خلع) وهو الفرق بعوض بناء على الطلاق والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحاً بانه لان هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فاستثناه منها غير صحيح (ولو إذا بدأ) الزوج (بصيغة معاوضة كطفتك أو خالعتك بكذا) قلنا الخلع طلاق وهو الاصح (فهو معاوضة) لاخذ عوضاً

القاس قبوله وقبل اه وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانها اطلق بجانا إنه الخ أي الخلع (قوله بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخرية اه سم (قوله هنا) أي فيما لو جرى مع الاجنبي (قوله بما مر) انه كناية (له) على ما في الروضة انتهى سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا ايضا اه سم ومر عن ع ش ما يوافقه (قوله لانها) أي الخلع معها أي الزوجة (قوله الغاء) أي الخلع من أصله وهو الطلاق (قوله بالنية) أي للطلاق (قوله وامامه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) إلى قوله وقضية هذا في النهاية لا قوله وفي نسخة إلى المتن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقة بعوض اه سم (قوله مطلقاً) أي نوى اولاً قلناه طلاق اولاً اه ع ش (قوله عامر) وهو قول المصنف هو فرقة بلفظ طلاق اه كرى (قوله بناء على انه) إلى قوله وقضية هذا المعنى لا قوله وفي نسخة إلى المتن وقوله أو بفعلى إلى أو بإشارة (قوله وكذا على انه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح ولا بد من نية الزوجين معاً فان لم ينويا أو احدهما لم يصح انتهت اه سم وأصرح منها في رجوع قوله ان نوبيا إلى القرنين معا قول المعنى نضمو ويصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكتايات الطلاق مع النية للطلاق من الزوجين معاً فان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه (قول المتن وبالعبعية) وهي ما عدا العربية نهاية أي ولو من عرى ع ش (قول المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت الخ) أي فوراً بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فوراً وكذا قول الزوج بعثك طلاقاً بكذا أو قول الزوجة بعثك ثوبى مثلاً بطلاق فان كلا منهما كناية بشرط الثانية فيهما كبعثك نفسك الان يجب القابل بقبلت فلا يشترط نية اه روض مع شرحه وظاهر عدم اشتراطية القابل بقبلت في بعثك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك اه سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحاً بما هو وجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا عنوع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم يوجد نفاذا في موضوعه المحل المخاطب انتهى فصاحب المعنى نظري إلى مفهوم القاعدة وصاحب التحفة نظري إلى منطقها فتأمل اه سيد عمر (قوله لم يجد نفاذا الخ) أي لا لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بشئ مخصوص وهو غير متصور هنا لان بيع الرجل لزوجته حره كانت أو امه غير صحيح اه ع ش (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وأن سلكه جمع كالزركشي والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والمعنى وهو الأرجح اه

وقبلت م (قوله كاجرى معه بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخرية (قوله ظاهر هذا) انه لا يحتاج الخ حاصل الفرق الذي ذكره انه لا يحتاج إلى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج (قوله بما مر) انه كناية (له) على ما في الروضة (قوله في المتن) ويصح وليس غيره للفظ الخلع إذ لعمري لقولنا يصح لفظ الخلع بكتايات الطلاق تعين انه للخلع بمعنى الفرقة بعوض لكن قول الشارح كالرخصة بناء على انه طلاق هل هو راجع للخلع بهذا المعنى أو للفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه انه طلاق أو فسخ تأمل فيه (قوله وكذا على انه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشي عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقاً وكذا ان جعلناه فسخاً على الاصح ولا بد من نية الزوجين معاً فان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه ع ش (قوله في المتن) يصح الخلع بجميع كتايات الطلاق مع النية إذا جعلناه طلاقاً أو جعلناه فسخاً فلو لا ككتايات فيه مدخل وجه ان اصحهم اذم فان نوى الطلاق أو الفسخ كان ما نوى وان نوى الخلع عادا الخلاف في انه فسخ ام طلاق اه وفيه تصريح بان كتايات الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في انه فسخ أو طلاق ويؤخذ منه الخلاف في صراحه ايضا وهو مقتضى قول المهاج الآتي أنفأ قلنا الخلع طلاق فنامله (قوله في المتن) ولو قال بعثك نفسك بكذا الخ في الروض وبمثك نفسك أو افلتك اياها بكذا مع القبول فوراً كناية في شرحه بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فوراً اه وفيه دلالة على انه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا أو كونه القبول فوراً أو يحتمل ان الاشتراط انما هو للاعداد لا لسكونه كناية ثم قال في الروض متصلاً بما تقدم كذا بعثك طلاقاً وبمثك

مقابله البضع المستحق له (فيها شوب تعليق) ان ترتيب وقوع الطلاق على قبول المال كثر تب الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالبيع (وله) وفي نسخة فله وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها) لأن هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بانظ) كقبيل أو اختلعت أو ضنت أو بفعل كاعطائه الالف على ما قاله جمع متقدمون أو بأشارة خرساء مفهومة قضية هذا أنه في أن أرضعت ولدي سنة فانت طالق يكتفي بقولها باللفظ أو بالفعل فإن كان بالاول (٤٨٠) وقع حالاً أو بالثاني بعد رضاع السنة وعلى الاول يعمل ما في فتاوى القاضى من وقوعه

(قوله محضة الخ) وجهه اه سم عبارة عرش يتأمل وجه ذلك فان الملة لشرب التعليق موجودة فيه فانه لو لم يقبل المرأة لم يكن نفساً اه اقول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المغنى عقب محضة ما نذر من الجاندين إذ لا مدخل للتعليق فيه بل هر كابداه البيع اه (قوله وفي نسخة فدا الخ) لعل وجه التفرع النظر لشرب الماء وضرة الو أو نظر الشرب للتعليق فكأنه يستدرأك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع اه سيد عمر (قول المتن يشترط قبولها) اى الخلاء الباطنة اه معنى (قول المتن باللفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن باللفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً للذنى (قوله أو بفعل الخ) لعله يفرض تسليمه بحجته مفروض فبالو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كذا امتك على ان تعطينى كذا الخ وحديثه ينضح لك ما في قوله وقيمة هذا الخ مما سنشير اليه في الحاشية اه سيد عمر (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كاقاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال عرش قوله كاقاله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ ومن الظاهر قول المنهج وشروط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بأشارة الخ) عطف على لفظ (قوله) وقضية هذا الخ على تامل لان الكلام هنا في صيغة المعاوضة اذ هي التي يشترط فيها القول لافى صيغة التعليق إذ لا يشترط فيها كسائى ولا يقع به بل سائى انه لا يقع في المعلق إلا بوجود الصفة فليست بل ويراجع فان الذى يظهر ان اوجه الآراء في المسئلة قول البعض المختص والفرق بينهما وبين إذا دخلت الخ ان قوله في تلك انت طالق باللفظ صيغة معاوضة فاقضت القبول لفظاً فور انظر لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظر الشرط ولعل هذا الفرق ان انصفت اوضح مما فرق به الشارع ثم من الواضح ان افتاء البعض الذى ذكره لا ينأى المفصل في الحقيقة وإن سككت عن التفصيل وكونه يقع بانثاءنا ثور وجبا اخرى اه سيد عمر (قوله فيقع بعد السنة) هل يشترط كون الرضاخ في الحولين أو لا يشترط اه سيد عمر اقول الظاهر الثانى (قوله وإن وجب تسليمه حالاً) قد يقال ما وجهه اه سيد عمر اقول لعل وجهه الالتزام بالقول اللفظى (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى ان أرضعت الخ اه سم (قوله بكلام اجنبى) الى المتن في المغنى إلا قوله كايأتى آخر الفصل وإلى قوله أو ابرام في النهاية إلا قوله لكن القياس الى المتن وقوله على تناقض (قوله وكذا السكوت) اى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف لإيجاب قبول) اى المال كايأتى اه عرش (قول المتن فلو غر) اى في المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن اعطيتى الف الفانت طالق فاعطته الفين حيث يقع الطلاق بان القبول جواب الإيجاب فاذا خلا فى المغنى لم يكن جواباً أو الاعطاء ليس جواباً أو انما هو فعل فاذا انت بالفين فقد انت بالالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) اى المال وكذا ضمير مقابلة (قوله مستقل به) اى بالطلاق (قوله ويفارق ما لو باع الخ) اى فانه لا يصح اه معنى (قوله زائدة الخ) اى لفظاً ما (قوله أو اى وقت) الى قوله ثم رأت في المغنى إلا قوله ولو لا يبطل الى ولا رجوع وقوله ومثلها ثوبى بطلاق يشترط النية فيها اه قال في شرحه عقب هذا كجعت نفسك إلا أن يجيب القابل بقبيل فلا يشترط نيته اه وظاهره عدم اشتراطية القابل بقبيل في بعث نفسك ايضاً وانظر لم يهرض الشارع لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله في المتن ويشترط قبولها بانظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح مر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن باللفظ (قوله على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى ان أرضعت الخ (قوله

بنفس الالتزام وعلى الثانى يعمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط مضى السنة وفصل بعضهم فقال إن لم تلزمه اجرة رضاع ولده لفقده فهو محض تعليق بصيغة فيقع بعد السنة وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة لتعلق فيقع بعد السنة بانثاء ويفرق بين هذا وإن دخلت الدار فانت طالق باللف فانه يشترط القبول لفظاً ويقع عند الدخول باللف وإن وجب تسليمه حالاً كايأتى بان هذه فيها شرطان متغايران فاوجبنا مقتضى كل منهما هو ما ذكر بخلاف تلك فانه ليس فيها إلا الشرط واحد لكن فيه شائبة مال فقلنا الشرط تارة والشائبة اخرى (غير منفصل) بكلام اجنبى إن طالق كايأتى آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقبول هنا ايضاً (فلو اختلف إيجاب وقبول كطقتك باللف فقبيلت بالين وعكسه أو طقتك ثلاثاً باللف فقتل واحدة بثلث الالف فلفو) كما في البيع فلا

طلاق ولا مال (ولو قال طقتك ثلاثاً باللف فقبيلت واحدة بالالف فلا صح وقوع الثلاث وجوب الالف) لانها لم يتخالفها هنا إلى في المال المعتبر بقولها لاجله بل في الطلاق في مقابلته والزوج مستقل به فوقع ما زاده عليها وبه يندفع ما قيل قد يكون لما غرض في عدم الثلاث لارجعه بل لعلل ويفارق ما لو باع عديد باللف فقبيل أحدهما باللف لان البائع لا يستقل بتملك الزائد (وإن بدا بصيغة تعليق كنى أو الى ما) زائدة لئلا كيد أو اى وقت أو زمن أو حين (أعطيتى) كذا فانت طالق (فتعليق) من جانب فيه شوب معاوضة

لكن لا نظر اليها باعتبار الان لفظه المذكور من صرائحه فلم ينظر لمالها من نوع معاوضة (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا يبطل بطرو
جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظا) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء).

في المجلس) بل يكفي وان
تفرقا عنه لدلالته على
استغراق كل الازمة منه
صراحا فلم تقو قرينة
المعاوضة على إيجاب الفور
ولما وجب في قولها متى
طلعتي فلك الفوقوه
فورا لان الغالب على
جانبيها المعاوضة بخلافه
والمهم مثاله ان متى اى
ونحوها لما يكون للراعى
اياتا تاما فنيا كمتى لم تعطى
الفافات طابق فانفور
لمنطلق بمضى زمن يمكن فيه
الاعطاء فلم تعطه (وإن قال
ان) بالكسر (او اذا)
ومثلها كل ما لم يدل على
الزمن الاى (اعطينى
فكذلك) اى لا رجوع له
ولا يشترط القبول لفظا
لانها حرقا تعليق كمتى
امال المقترحة واذا طلاق
مع احدهما يقع باننا حالا
وينبئ تقييده بالنحو
اخذنا بما فى فى الطلاق ثم
رايت شارحا ذكره وظاهر
كلامهم انه مع بينوتها
لا مال له عليها ويوجه بان
مقتضى لفظها انها بذلك له
الفاعل الطلاق وان قبضه
لكن القياس ان له تحليفها
انها اعطته نظير ما مر في
رسم القبالة (لكن يشترط)
ان كانت حرة والحق
بها البعض والمكاتبه سواء

الى المتن (قوله لا نظر اليها) الاولى التذكير (قوله لان لفظه) اى التعليق (قوله لمالها) اى التعليق او لفظه
قول المتن في المجلس) اى مجلس التواجب وهو كافى للحرور واهله المصنف ما يرتبط به الاجاب بالقبول اه
معنى (قوله وان تفرقا) اى ولو طال الزمن جدا همش عبارة المعنى فى وجد الاعطاء طلقت وإن
زادت على ما ذكره ولو قيدى هذه بزمان او مكان تعين اه (قوله لدلالته) اى الاظاه معنى (قوله منه) اى
الزوج والاولى اسقاطه كفاعله اليها والمعنى (قوله وقوه) اى وقوع تطلقه وقوله بخلافه اى جانبه وقوله
تطلق اى رجعيها اه ع (قوله فلم تعطه) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله كلما) اى كل لفظ اه ع
(قوله كل ما لم يدل على الزمن الاى) اذا تدل على الزمن الاى سم وهو محل تامل لانه حمل الآتى فى كلام
الشارح على المستقبل وليس بمراد له وإنما المراد الزمن الاى يانه فى كلامه وهو الزمن العام المدلول لمتى
وإذا ليست كذلك اه سيدعمر (قوله يقع باننا حالا) انظر هل هو فى الظاهر والباطن وان لم تكن اعطته شيئا
او فى الظاهر فقط ومأخذة باقره لا غير اه رشيدى اقول ويتعين الثانى كما يفيد قول الشارح كالمعنى لكن
القياس الخ تقييد النهاية بظاهر افيما ياتى (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لا مال له الخ) قد يستشكل
حيث يثبوتونه لان الاعطاء يقتضى التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق
المتاخر عنه فليتأمل كذا قاله الفاضل المحشى ولك ان تقول (انما يمنع ان كان متجزا غير مرتبط بالطلاق وليس
بمتعين فله على ضمن خذ هذه الالف او ملكتك هذه الالف على ان تطلقى بل قول الشارح بذلك الفا الخ
يعين هذا الحل ويتردد النظر فيها لو اختلفا فقال ملكتنى كميكا مجزوا قالت بل مرتبطا بالطلاق ولعل
الاقرب قبول قولها لانها اعرف بمصدرتها ولان الظاهر من حالها سيما فى مثل مقام الشقاق ما ذكرته
لا يقال اذا حمل كلامهم على ما ذكرنا من القسم الاى اعنى ابتداءها بالطلب لا نقول قديدا كر بعض
فروع قسم فى بيان آخر والباعث عليهم رفع الاشكال المذكور اه سيدعمر (قوله لا مال له الخ) اى اذا
ظاهرا اه وقال الرشيدى وكذا باطنا كما هو ظاهر لانها لم تلزم له شيئا فليراجع اه وتقدم ان قول الشارح
كالمعنى لكن القياس الخ يفيد تقييد الظاهر (قوله ويوجه بان الخ) عبارة المعنى وخرج بان المسكورة
المفتوحة فان بها يقع الطلاق فى الحال باننا لان التمثيل قاله الماوردى قال وكذلك الحكم اذ لانها لماضى
الزمان اه (قوله لفظه) اى الزوج (قوله نظير ما مر الخ) اى فى باب الرهن اه كردى (قوله ان كانت
حرة) سيدكر مختزله هو اى قوله سواء الحاضرة فى المعنى (قوله والمكاتبه) قياس ما مر فى المكاتبه من انه
اذا خالها على عوض بغير اذن سيدها دينا كان او عينيا بانت بمر المثل انه يردها عليها ما قبضه منها ولا يملكه
ويستقر اى فى ذمتها مر المثل اه ع (قوله والغائبة) المناسب لها التصوير بان اعطتنى زوجى اه
سم (قوله عقب عليها) متعلق باعطاء الخ (قوله به) اى الفور (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه
مجلس عليها بالنسبة لها اه سم (قوله السابق) اى فى شرح بيدل الخبر اه كردى (قوله بان لا يتخلل
الخ) تصوير للفور (قوله طويل الخ) راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله بما مر اى بان يفارق
احدهما الآخر مختارا وقوله لان ذكر الموضع الخ) علة لقول المصنف لكن يشترط اعطاء على الفور وقوله
لصراحتها اى متى اه ع (قوله فى التأخير) اى فى جواز التأخير مع كون الغالب فى ذلك من جهة

ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الاى اذ اى لفظا اذا يدل على الزمن الاى (قوله وينبئ الخ) كذا شرح
مر (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لا مال له عليها) قد يستشكل حيث يثبوتونه لان الاعطاء يقتضى
التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق المتاخر عنه فليتأمل (قوله والغائبة)
المناسب لها التصوير بان اعطتنى زوجى (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه مجلس عليها بالنسبة

لهاعلى زمن اصلا واذن اذ لم يتسمى اذ من مطلق لانها ليست من ادوات العموم اتفاقا فلما لا الاشتراك في اصل الزمن وعدمه في ان اتضح انه لو قيل متى القالك صح ان يقال متى او اذا شئت دون ان شئت لانها العدم دلالاتها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذى في متى عن الزمان وعمل التسوية بين ان واذ في الاثبات اما ان في فاذا للفرق بخلاف ان كما ياتي اما الاما متى اعطيت طلبة وان طال لتعذر اعطائها حالا اذ ملك لها ومن ثم لو كان (٤٨٣) التعليق باعطاء نحو خر اشتروا الفور لقد رتها عليه جالا وفي الاول اذا اعطته من كتبها او

غيره بانت على تناقض فيه ويرده السيد او ماله كونه عليها امر المثل اذا عتقت والابرا فيما ذكر كالا اعطاء في ان ابراتي لا بد من ابراتها فورا براءة صحيحة عقب عليها واللام يقع واثناء بعضهم بانه يقع في الثانية مطلقا لانه لم يخاطبها بالعرض فغلبت الصفة بعيد مخالف لكلامهم ومن ثم قال في الحاد في فلانة طالق على الفان شامت قياس الباب اعتبار الفورية هنا لوجود المعاوضة اي فكذا الابرأه فيه معاوضة هنا وزعم انه اسقاط فلتحقق فيه العوضه ليس بشئ كما هو واضح على انه من ان القول بانه اسقاط ضعيف فلم ان تصدقت عليك بصداق على ان تطلقني خلع اي ان ارادت جعل البراءة التي تضمنها التصديق عوضا لطلاق لا تعليق به كما علم عامر في شرط طلاقه على الفور لا يقال اراد ذلك المفتي التفريع على الضعيف انه رجعي لانا

الزوج معنى التعليق بخلاف جانب الزوجة كما مر اه معنى (قوله لها) اي ان قوله واذا عطف على ان (قوله لانا) اي اذا (قوله فلذا لا اشتراك) اي اشتراك اذا ومتى (قوله صح ان يقال) اي في الجواب وقوله لانا اي ان امره عش (قوله عن الزمان) الاولى تقديمه على الذى في متى (قوله وعمل التسوية الخ) اي في الفورية (قوله اما الاما) الى قوله والابرا في المعنى الا قوله على تناقض فيه (قوله اما الاما) محترز قوله ان كانت حرة امره عش (قوله وان طال) اي الزمن (قوله ومن ثم) اي لاجل ان العلة لتعذر (قوله بنحو خر) اي باعطائه (قوله لقد رتها الخ) لان يدها وبه الحرة عليه سواء قد تشمل يدها عليه ام معنى (قوله وفي الاول) اي غير نحو خر امره عش (قوله وورده) اي الزوج ما قبضه من الزوجة الاما (قوله او ماله كونه) لو اقتصر عليه لكفى (قوله اذا عتقت) اي كلها اخذنا من كلامه في معاملة الرقيق امره عش (قوله فيما ذكر) متعلق بكاف كالا اعطاء فكان الاولى تاخير عنه (قوله ان ابراتي) المناسب لما مر في المتن كونه بكسر التاء (قوله والا) اي بان لم يوجد البراءة او فوريتها او محبتها (قوله لم يشع) اي الطلاق (قوله واثناء بعضهم الخ) بما يبعد الاثناء المذكور تصريحهم في البيع من غائب بانه يشترط فيه القبول فورا مع انه لا يخاطب بالعرض ام سيد عمر (قوله مطلقا) اي وجد الفورية ولا (قوله لغلبت الصفة) اي التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الفورية) اي للشبهة (قوله وزعم انه) اي الابرأه هنا (قوله على انه مر) اي في الضمان ام كردى (قوله فلم الخ) اي من قوله ولو الابرأه فبما ذكر كالا اعطاء الخ (قوله اي ان ارادت جعل الخ) سكت عن حالة الاطلاق ويظهر انها ملحقه بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة ام سيد عمر (قوله لا تعليقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله اي الطلاق (قوله كما علم عامر) اي في شرح وان لم يقبل لم تطلق ام كردى (قوله طلاقا) اي تطبيقه (قوله على الضعيف) اي فان ابراتي الخ (قوله انه رجعي) بيان للضعيف (قوله وفي ان ابرأت الخ) عطف على قوله في ان ابراتي (قوله كما مر) اي شرح فرقة بعض ام كردى (قوله التعليق الضمني) قد يقال ان ما هنا تعليق محض (قوله الشرط) أى تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وتنع الخ) اي رجعي (قوله تعاق) اي الطلاق اي شرط البراءة (قوله بان قضيته) اي قوله ان لم يثبت به الشرط وقع حالا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ (قوله وهذا) اي قول المعترض ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) اي في ترجيح اشتراط فورية البراءة (قوله ولوقال ان ابراتي الخ) يسكون التاء ام سم (قوله وتعليقه الخ) اي التوكيل او هذا جواب عما يقال لما كان الابرأه في مقابلة التوكيل كان التوكيل معقلا والتوكيل المعاق باطل وحاصل الجواب ان الباطل هو

لها فليتأمل (قوله اما الاما الخ) كذا شرح م (قوله ويرده السيد او ماله كونه) ولا ينافيه ما نقله الراعى عن الغوى انه لو قال لزوجته الامان اعطيتني ثوبا فانت طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء فيه حقها لكونها لا تملك منوطا يمكن تملكه انظر مع مسئلة اخرا اذا كان اعتبارا مكان التملك في المال فلم تطلق في مسئلة ان اعطيتني ثوبا اذ لا يمكن تملكه لجانبه فصار كاعطاء الحرة ثوبا معصوبا او نحوه بخلاف ان اعطيتني الفا او هذا الثوب شرح م (قوله وفي ان ابرأت الخ) عطف على قوله قبل في ان ابراتي (قوله ولوقال ان ابراتي) هو يسكون التاء

نقول فحيث لا فور في غابة ولا حاضرة وفي ان ابرأت فلانا من دينك او اعطيتك كذا بفتح رجعي كما مر فلا فورية خصوصا ويكفي التعليق الضمني في انت طالق وتام طلاقك براءتك لا بد من براءتها فورا على احد وجهين يتجه ترجيحهما لان الكلام لا يثبت إلا بآخره ثم رايت الاصحى بحث انه ان لم يثبت به الشرط وقع حالا وان نواه وصدفته تعاقبه وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيتي وقوعه حالا عند الاطلاق الظاهر خلافا كانت طالق براءتك ولان الكلام اذا اتصل وانتظم يرتبط ببعضه ببعض ام وهذا موافق لما ذكره تمهول قال ان ابراتي فانت وكيل في طلاقها فانه برى ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعي لان الابرأه وقع في مقابلة التوكيل وتعليقه

إنما يفيد بطلان خصومه كما مر ولو قات أنت طاق إلا أن أترأى مني كذا لم أطلق على الأوجه إلا بالياس من البراءة بنحو إيفاء وموت وكذا إلا أن اعطيتني كذا مثلاً وإن بدأت بطلب طلاق) كطقتني بكذا وإن أواذ أوتى طقتني (٤٨٣) فلك على كذا (فاجاب) بها الزوج (فعاوضة)

من جانبها المسلك البضع في مقابلة ما بذله (مع شوب جمالة) لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالة (لها الرجوع قبل جوابه)

كأثر الجمالات والمعاضات (ويشترط فور لجوابه) في مجلس التواجب نظراً لجانب المعاضة وإن علفت بمضى بخلاف جانب الزوج كما مر فلو طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعيًا بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالباً وبحيث أنها لو صرحت بالترأخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الشاتبة الجمالة فلو قالت طلقتي بالف فطلق بخمسائة وقع بها كرد

عبدى بالف فرد به باطل (ولو طلبت) واحدة بالف فطلق نصفها مثلاً بآنت نصف السعي أو بعدها مثلاً بآنت بهر المثل للجهل بما يقابل اليد أو (ثلاثاً بالف) وهو يمكن عليها (فطلق طلقة بثلثة) يعنى لم يقصد بها الابتداء سواء قال بثلثة أم سكت عنه ولم ينو ذلك

خصوص التوكيل وأما التعلق فيصح لعموم الإذن اه كرى (قوله بطلان خصومه) أى خصوص كونه وكلا حتى يفسد الجمالة المسمى أن كان فيرجع لاجرة المثل وأما عموم كونه ما ذواله في التصرف من قبل الموكل فلا يبطله التعليق اه سيد عمر (قوله كطقتني بكذا) الى قوله كرد عبدى في المعنى الا قوله وفارق الجمالة الى وبحت ولى قوله وبآنت طاقى طلقتى نصفاً في النهاية الا قوله ثم رآيت الى المآتن (قول المآتن لها الرجوع الخ) أى بلفظ يدل عليه كرجعت عافلت أو أبطلته أو نقضته أو فسخته اه عرش (قوله كما مر) أى في شرح ولا الا عطا في المجلس (قوله حمل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جواها صدق أن عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً بقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقهم هل موعدهم الوقوع لفوات الفورية المشتركة سم على حج أقول نعم الأقرب أنه كذلك لما ذكره اه عرش (قوله وفارق الجمالة) أى حيث يستحق فيها الجعل وإن تراخى العمل عرش وسم (قوله وبحت أنها لو صرحت) عبارة المعنى نعم لو صرحت الخ وعبارة النهاية والوجه عدم اشتراط الفور إن صرحت بالترأخي اه (قوله لو صرحت بالترأخي) أى كان قالت أن طلقتنى ولو بعد شهر مثلاً اه عرش (قوله وقع بها) على الصحيح لأنه سمع بعض ما طلبت أن يطلقها عليه اه معنى (قوله بها) أى بخمسائة كذا في الروض اه سم (قوله فرد به باطل) أى بان نقص من الف خمسائة قبل أن يردها فالجمالة تلزم بتمام العمل وقوله نصفها أى الزوجة بدليل ما بعده اه رشيدى (قول المآتن ولو طلبت ثلاثاً الخ) (فرع) لو قالت طلقتى نصف طلقة أو طاقى نصفى أو يدى مثلاً بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بآنت بهر المثل وكذا لو قالت طلقتى بالف فطلق بدها مثلاً وأن طلق نصفها فنصف الف والفسو ظاهر أن تطبيق بعضها كتطبيق بدها لا يمكن التوزيع على البعض لأنها مع بخلاف نصفها (وإنما طلقت نصفها) لأن باب بخلافه في قولها السابق طلقتى نصفى لنفسا صديقتها السابقة عيب اه سم (قوله فطلق نصفها الخ) لعلمه ما لم يرده الكل ما إذا اراده به مجازاً فبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فيه إذا ذلك عليه القرينة أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول أخذنا مما مر من شرح الروض أنه يقبل بيمينه (قوله أم سكت عنه) أنهم أنه إذا ذكر ما يزيد على الثلث كان قال فطلقتى واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما جازها لسؤالها اه عرش (قوله) ولم ينو ذلك) أى الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله يعنى الى هنا (قوله الشراح اعترضوه بأنه الخ) ومنهم المعنى (قوله أو طلقتين) الى قوله نظر المفوظ في المعنى الا قوله وفارق الى ولو اجابها (قوله)

(قوله حمل على الابتداء الخ) فلو قال قصدت به جواها صدق أن عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر أنه لو ادعى أنه جواب وكان جاهلاً بقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه لم يبين حكم تصديقهم هل موعدهم الوقوع لفوات الفورية المشتركة (قوله وفارق الجمالة) أى حيث جوز ناله التأخير (قوله وقع بها) أى بخمسائة كذا في الروض (قوله كرد عبدى بالف فرد به باطل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلو قال إن أردت أنى فلك دينار فقال ارد به نصف دينار استحق الديناران القبول لا اثر له في الجمالة قال الامام واعترض بقوله طلقتى بالف فقال بآنة طلقت بها كجمالة وقد يجاب بان الطلاق لما ترقى على لفظ الزوج ادبر الامر على (فرع) لو قالت طلقتى نصف طلقة أو طلقى نصفى أو يدى مثلاً بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بآنت بهر المثل وكذا لو قالت طلقتى بالف فطلق بدها مثلاً وأن طلق نصفها فنصف الف والفسو ظاهر أن تطبيق بعضها كتطبيق بدها لا يمكن التوزيع على البعض لأنها مع بخلاف نصفها وإن طلقت نصفها نصف الف بخلافه في قولها السابق طلقتى نصفى لنفسا صديقتها

فما يظهر من كلامهم ثم رأيت الشراح اعترضوه بأنه قد مضى اذ لو اقتصر على طلقة واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لأنهم بالاولى وايضاً ففيه إجماع أنه إذا لم يعد ذكر المال وقع رجعيًا والاصح أنه بآنت كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (بثلثة) أو طلقتين فطلقتان بثلثيه أغلبياً لكوب الجمالة إذ لو قال رد عبيدى الثلاثة ولك ألف فرد واحدا استحق لك الألف

وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لانه تعليل فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق ولم يوجد او اما من جانبها فلا تعليل فيه بل فيه معاوضة ايضا كما مر وجعلنا هذا لا يقتضي الموافقة فقلب بخلاف التعليق فانه يقتضي ايضا فاستوبأولو اجابها بانت طابق ولم يذكر عددا ولا نواه وقعت (٤٨٤) واحدة فقط على الوجه او بانت طابق طفلة ونصفها قبل يستحق ثمنى الاف او نصفها وجهان

وأصح ما الثاني نظر اللفظ لا للسراية لانه الاقوى وباختياره وباتى ما له بذلك تعلق (وإذا خالغ وطلق بعوض) ولو فاسدا فلا رجعة له لانها إنما بذلت المال فملك بضعها كما انه إذا بذل الصداق لملك هي زفه (فان شرطها) كطقتك او خالغك بكذا على ان لي عليك الرجعة فقبلت أو ان أبرأتني من صداقك فانت طالق طلقة رجعية فابرت كما أتى به جمع اخذان فتاوى ابن الصلاح (لمرجعي ولا مال لانه شرطى الرجعة والمال أى أو البراءة متناهيان فيساقطان ويبقى مجرد الطلاق وهو يقتضى الرجعة ولانه لما صرح برجعية علم ان مراده مجرد التعليق بصفة البراءة لانها عوض وبحت بعضهم عدم الوقوع في مسألة البراءة لانه لا سبيل للوقوع إلا بصحة البراءة وصحتها تستلزم البيئته وهي تنافي قوله رجعية ويرد بان هذا نظير ما ذكره من التنافي وقد صرحوا بانه لا ينافى الوقوع

وفارق عدم الوقوع في نظيره (أى كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الف فلغو (قوله) وباختياره) عطف على الاقوى (قوله) كطقتك (الخ) أى قبلت وقوله لو ان ابرأتني الخى قارائه (قوله) فيساقطان) هذا يقتضى بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما ينافى البراءة إذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فالنفاى بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافى العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا لا ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فاما له لا يخلو عن دقة وبه يظهر سقوط دعوى ان القياس فساد البراءة لان الطلاق ينافى شرط الرجعة فيساقطان كافي المسئلة الاولى وما عابرة الشارح فهي قابلة للعمل على ما قلنا ولو لا ما دل على قوله الاقوى عن بعضهم لانه لا سبيل الا من عدم صحة البراءة وأقر انه له على ذلك من هذه الجهة فليتامل (قوله) تستلزم البيئته) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كانه

(وفى قول بائن بمهر المثل) لان الخلع لا يفسد بفساد العوض ولو خالغها بعوض عن أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بانت بمهر الردة مثل لانه رضى بان يسقط الرجعة متى سقطت لا تعود (ولو قال طلقى بكذا او ارتدت) أو ارتد هو أو ارتد (فاجابهم) الزوج فوراً بان لم تترأخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء وحيت نظر (إن كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) هي أو هو أو ماعلى الردة (حتى انقضت العدة بانت بالردة ولا مال) ولا طلاق لا نقطاع النكاح بالردة في الحالين اما إذا اجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال

بخلاف المال وقامعا فانه تبين بالردة ولا مال كاجته السبكي وغيره اى ان لم يقع اسلام ويوجب به المال منع اقوى من المقتضى فبحث شارح وجوبه
ضعيف وان جزم به شيخنا فشرح منهجه (وان أسلمت) هي او هو او هما (فيها) اى العدة (طلقت بالمال) المسمى لاننا نتيينا حجة
الخلع وتحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر تحلل) سكوت او (كلام يسير) (٤٨٥) ولو اجنينا من المطلوب جوابه

(بين إيجاب وقبول) لانه

لا يعد اعراضا هنا نظرا

لشائبة التعليق او الجعالة

وبه فارق البيع وظاهر

كلامهم هنا أن الكثير يضر

ولو من غير المطلوب جوابه

وبه صرحوا في البيع

ويحتمل انه لا يضر هنا الا

من المطلوب جوابه لما

تقرر من الفرق بينهما

ثم رابت شيخنا جزم به

(فرع) نقل الاصحى

عن العمرانى أن قولها

خالعتك بالف لغو وان قبل

لان الإيقاع اليه دونها ولا

ينافيه خلافا لظنه قوله

الخوارزمى بتقدير اعتاده لو

قالت ابرأت ذمتك من صدائق

على طلاقى فطلاقا وقال قبلت

الابراء بان لا قبل

التزام للطلاق بالابراء اه

لانه ليس هنا إيقاع منها حتى

في الصورة الثالثة كما فهمه

تعليله المذكور وانما يجعل

قوله قبلت في الاولى يتضمنها

للا التزام المذكور لانها

باستادها الخلع الى نفسها

افسدت صيغتها فلم يبق

صيغة صحيحة تلزم بها بخلافها

في الثالثة فان صيغتها ملزمة

فصح جعل قوله التزاما لما

تضمنته وكان بعضهم اخذ

من كلام الخوارزمى هذا

الردة أو الجواب اختلت الصيغة اه معنى (قوله مالو قدا) أى الجواب والردة عش ومعنى (قوله) كما
بجته السبكي) اعتمده النباة لا لا المغنى (قوله) اى ان لم يقع اسلام) ينبى انه فيما بعد الدخول والالم يؤثر الاسلام
سوم عرش وسيدعر (قوله ويوجه) اى ما بجته السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع اقوى الخ)
ولك ان تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال وإلغاه مقتضية لبيونة بلا مال فليتأمل والحاصل انه
وجد مقتضيان للبيونة فمأحداهما يقتضيان مال والاخر بلا مال فعمل بمطلق البيونة الذى هو مقتضيهما
وثبوت المال الذى هو مقتضى احدهما التحقق المقتضى مع عدم المعارض وانما سقط المال في صورة
تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيونة التى لا تقتضى المال وهى الردة على مقتضيه وهو الخلع لان الردة
مانعة من ثبوت المال وحينئذ فالذى يظهر ان الاوجه ما جزم به في شرح المنهج ثم رابته في المغنى قال وهذا
اوجه يعنى ما في شرح المنهج اه سيدعر وقد يجاب بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة
من ثبوته (قوله ضعيف) وقال النباة به وخلافا للمغنى كما مر (قوله وان جزم به شيخنا في شرح منهجه) ووافق
السبكي في شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب الخ) متعلق بتخلل الكلام (قوله هنا) اى في الخلع
(قوله نظرا لشائبة التعليق) اى من جانب الزوج وقوله او الجعالة اى من جانب الزوجة وكل منهما
موسع فيه (قوله هنا) اى في الخلع (قوله ولو من غير المطلوب جوابه) اعتمده النباة به والمغنى (قوله وبه) اى
بالتعيم المذكور (قوله من الفرق بينهما) اى الخلع والبيع (قوله ولا ينافيه) اى ما نقل عن العمرانى
(قوله لانه الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله في الصورة الثالثة) هى اوقال قبلت الابرأ اه سم عبارة السيد
عمر بالنسبة لمسئلة العمرانى وان كانت ثانية اه عبارة السكردى قوله في الصورة الثالثة ارادها ما فى
الخوارزمى اوقال قبلت الابرأ الثانية قوله فطلق والاولى قول العمرانى ولا ينافي هذا ما باني في الشارح من
تسمية الثالثة هنا ثانية هناك والثانية اولى لان ما هنا باعتبار انضمام صورة العمرانى الى صورتي الخوارزمى
فلذا صارت الصور ثلاثا وما هنا باعتبار صورتي الخوارزمى فقط اه (قوله تعليله الخ) اى الخوارزمى
(قوله لانه الخ) اى الزوجة (قوله في الاولى) اى في مسئلة العمرانى (قوله تلزمها) من باب الالفاظ والضمير
المستتر للصيغة والبارز للزوجة (قوله خلافا) اى الزوجة (قوله احدهما) اى الزوجين (قوله والاى
بان عباده (قوله كلام الخوارزمى) اى ما رافقوا قوله الاولى اى من مسئلتيه (قوله ما اذا نوت جعل الابرأ
الخ) ينبى ان يكون الاطلاق كذلك لان التبادر قصد العوض بخلاف ما اذا قصدت التعليق بان ارادت
بالصيغة المذكورة معنى ان طلقني فانت برى فانه حينئذ ينبى ان باقى فيه الخلاف السابق في تلك اذا ما قول
الشارح بخلاف ما اذا نوه فحل تأمل ولم يظهر وجه بل ينبى في الصورة التى يحكم فيها بان ماتت به صيغة
معاوضة لا يحتاج لثبته منها ايضا كالواقالت طلقني بالف فقال انت طالق ولم تلفظ بالعوض ولم ينو وكذا قوله
لان هذا في معنى تعليق الابرأ المقتضى عدم صحة ما ذكر في حالة الاطلاق محل تأمل ايضا لان ما ذكره ماتت
في نحو قولها لمكنتك كذا على ان تطلقني فان انكملت كالابرأ في كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر
الصيغة المعاوضة وان تضمنت التعليق كاسترخص المعاوضة للاحتمال عليه الاعتداده فتأمل وانصف
اه سيدعر (قوله بان تلفظ به) اى بعمل ذلك (قوله ايضا) اى كازوجة (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار

فان شرط الرجعية بصر فها عن العوض الى مجرد التعليق (قوله كما بجته السبكي) اعتمده مر (قوله اى ان لم
يقع اسلام) ينبى انه فيما بعد الدخول والالم يؤثر الاسلام وان جزم به شيخنا في شرح منهجه ووافق السبكي في
شرح الروض (قوله ولو من غير المطلوب) اعتمده مر (قوله في الصورة الثالثة) هى اوقال قبلت الابرأ (قوله
لان هذا في معنى تعليق الابرأ الخ) قد يقتضى هذا ان بعد تلفظه بما ذكر لا بد من قبوله ولو لا يكتفى ما جرى منها

قوله لو قالت بذلت صدائى على محبة طلاق فقال قبلت وقع باننا بمهر المثل لكن ينبى حل قوله بمهر المثل على ما اذا جعل أحدهما الصدق والارفع
باتفاق مقابلة البراءة منه كاقضاء كلام الخوارزمى وهذا الذى يتجه أن محل ما قاله الخوارزمى في الاولى ما اذا نوت جعل الابرأ هو حال الطلاق فطلق
على ذلك بان تلفظ به بخلاف ما اذا نوه ايضا لان هذا في معنى تعليق الابرأ وتعليقه باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه في الفصل الذى قبل هذا

وفي الثانية ما اذا قال قلت بذلك ونوى به ايقاع الطلاق في مقابلة الابرار والافلاترام الطلاق بغير لفظ صريح فيه ولا كتابة مع التبع لا يوقمه ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها المذكورة فان قلنا لما إذا كان الصداق ديناً ان البذل يصح كونه كتابة في الابرار وفيه نظر لانه انما يستعمل في الاعيان لا غير اذ حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الابرار الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح ان يراد بحدهما الاخر فان

قلت الابرار تملك لا اسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تمليكاً انما هو امر حكى له لانه مدلول لفظه على أن التحقيق انه لا يطلق القول بانه تمليك ولا بانه اسقاط لان لم يفرعوا راعوا فيها الاول وفرعوا راعوا فيها الثاني لكن لما كانت الاولى اكثر اطلاق كثيرين عليه التملك فلحظ ذينك ليس النظر لمدلول اللفظ بل لمدر ك ما يستعمل فيه وما مدلوله الاصل فهو الاسقاط لا غير فتم ما تقرر من المناقاة بينهما وولعق بالبراءة فانت بلفظ البذل لم تكف وانوته به لانه لا يحتمله قاله ابن عجيل وغيره ونظر فيه انه في معناه ولذا قيل انه تمليك للدين ويرد بمنع انه في معناه لما تقرر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير ومن ثم لم قالت بذلت صدقاً على طلاق و هو دين فطلق ولم ينويا جعل مثله عوضاً للطلاق وقم رجباً كما مر بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال انت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تبره لان البذل غير البراءة فكان كلامه تعاقباً مبتدأ خلافاً لما قال

اليه ما اذا نواه ايضاً كما هو ظاهر اللفظ فني كونه في معنى ما ذكره نظر بل لا تعليق فيه ولسلم قائماً به تعليق الطلاق على الابرار لا تعليق الابرار اه سم (قوله وفي الثانية ما اذا الخ) متجه جداً الا قوله في مقابلة الخ على ما حررنا انما اه سيدمر (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الخ على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت فلما حل ذلك على مقاله في الثانية فانه اقرب اليه اه سم (قوله المذكورة) اي في هذا الفصل والذي قبله اه كرى (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين اعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيما بل لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو جازا كما في كل مجاز تباين معناه المجازى مع معناه الحقيقي تأمل اه سم (قوله انما هو امر حكى) اي يحكم بانه تملك اه كرى (قوله لانه مدلول لفظه) قديم اه سم (قوله الاولى) اي كونه تمليكا وقوله الثاني اي كونه اسقاطا وقوله الاولى اي الفروع المرعى فيها التملك وقوله عليه اي الابرار (قوله فلاحظ ذينك) اي الرعايتين (قوله لمدر ك ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله) واما مدلوله الحقيقي فهو الخ) قديم اه سم (قوله فتم ما تقرر من المناقاة الخ) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازى يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاء فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم (قوله لانه لا يحتمل) ان اراد حقيقة لم يفد او لا مجازاً فمنوع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سيد كر تحتره (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم (قوله لو قال الخ) اي في جواب قولها بذلت صدقاً على طلاق اه سم (قوله لانه الخ) تعليل لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) اي الصداق الدين (قوله ان علم) اي الصداق قد راد وصفه (قوله والا) اي بان جعل احدهما الصداق (قوله لو جعلاه) اي العوض نفسه اي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قد مر ما فيه (قوله فيه) اي الدين (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاع المريضة اه سم أو لا لعدم حصول البراءة لثبوت تعليقه وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه ايضاً كما هو ظاهر اللفظ فني كونه في معنى ما ذكره نظر بل لا تعليق فيه ولسلم قائماً به تعليق الطلاق على الابرار لا تعليق الابرار (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ ولا يحتمل الخ على ذلك قوله في مسئلة البذل المذكورة قبلت فلما حل ذلك على مقاله في الثانية فانه اقرب اليه (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين اعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيما بل لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو جازا كما في كل مجاز تباين معناه المجازى مع معناه الحقيقي تأمل (قوله لانه مدلول لفظه) قديم اه سم (قوله فهو الاسقاط) قديم اه سم (قوله فتم ما تقرر من المناقاة بينهما) هذا ممنوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازى يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاء فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول (قوله لانه لا يحتمل) ان اراد حقيقة لم يفد او لا مجازاً فمنوع لكنه يتجه توجيه عدم الكفاية بان يراعى في التعليقات الالفاظ ولا يكتفى بمعانيها كياتي (قوله انما يستعمل) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقاً فمنوع (قوله بخلاف) متعلق بقوله فطلق ش (قوله ما لو قال) اي في جواب قولها بذلت صدقاً على طلاق (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاع المريضة

يقع بقوله أنت طالق وما بعده مجرد التأكيد لانه صرف اللفظ عن ظاهره لغير موجب والنظر انما استشهد بها (قوله) لا تشبه له كما هو واضح للشمائل اما اذا نوى باجمل مثله عوضاً فيقع باتنا به ان علواً لا يفهم المثل بخلاف ما لو جعله نفسه لان الدين مادام ديناً لا يقبل العوض فيه ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر والنذر بالمهر في ان أبرأتني مر حكمه والاوجه في ان نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت

له به انه يقع بانثابه وكون النذر قرينة لينا في وقوع الطلاق في مقابله اذ الاراء قريبة ايضا (فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) لو (قال انت طالق وعليك) كذا (او) انت طالق (ولي عليك) كذا وظاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا وانت طالق وتوهم فرق بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعي قبل تمام الاولامال) لانه اوقع الطلاق بجنان ثم (٤٨٧) اخبر ان له عليها كذا بذكر جملة خبرية

معطوفة على جملة الطلاق

غير صالحة للشرطية او

العوضية فلم يلزمها لو وقعها

ملغنا في نفسها وفارق قولها

طلقى وعلى او لك على

الف فاجابها فانه يقع بانثابه

بالالف بان المتعلق بهما ان

عقد الخلع هو الالتزام

لعمل لفظا عليه وهو ينفرد

بالطلاق فاذا خلا لفظه عن

صفة معاوضة حل لفظه

على ما ينفرد به نعم ان شاع

عرفا ان ذلك للشرط كعلى

ليس عما تعارض فيه

مدلولان لغوي وعرفي حتى

يقدم اللغوي لان ما هنا في

لفظ شاع استعاله في شيء

فقبلت ارادته له وذلك

في تعارض المدلولين ولا

ارادة تقدم الاقوى وهو

اللغوي فان قلت هل يمكن

توجيه اطلاق المتولى ان

الاشتهار هنا جعله صريحا

فلا يحتاج لقصد قلت نعم

لان كون الاشتهار لا يوجب

الكتابة بالصريح انما هو

في الكتابات الموقوفة اما

الالفاظ المألوفة فيقضي في

صراحتها الاشتهار الا ترى

ان يمتك بمشرة دنانير وفي

البلد نقد غالب يكون

صريحه فليس ذلك الا

تأثير الاشتهار فيه فان قد

ان هذا معنى على ان الصراحة

تؤخذ من الاشتهار اى هو ضيف

وقد خذ من ذلك انه لو قال بمتك

عليك الف واشتهر في الثمنه صح

البيع به وان لم يذوقه اى ابو

زرعة فيمن قال ابنى وانت طالق

وقصد تعليق الطلاق بالبراءة

بانه يتلخى بها اى غلبة ذلك وتبادر

التيقن منه

(قوله اذ الاراء الخ) اى ويقع الطلاق في مقابله فكذا يقع في مقابلة النذر

(فصل في الالفاظ المألوفة) (قوله في الالفاظ) الى قوله ومثله اعطى في النهاية الا قوله وبؤخذ الى

(قوله لانه اوقع) الى قوله فان قلت في المعنى الا قوله اى ان قصده به (قوله اوقع الطلاق بجنان الخ) اى واخير

ان الخ ثم اوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) اى الزوج الزوج قوله لو وقعها اى الجملة المعطوفة (قوله

على ما ينفرد به) اى على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) اى قول الزوج المذكور (قوله كعلى) اى كقوله

طلعتك على كذا اه معنى (قوله صار مثله) اى فان قلت بانثابه ولا فلا اه ع (قوله اى ان قصده به)

يعلم منه ان مجرد الشيوع لا يصير صريحا في الشرط وحيثما تفرق بين حالة الشروع وعندها انه يقبل قوله

اردت الخ حيث شاع وان كذبته في الارادة بخلاف ما اذا لم يشع اه ع ش زاد قسم بذلك ليندفع

استشكله المشار اليه بقوله وليس بما تعارض الخ وسيصرح به اه عبارة السيد عمر هذا التقييد للولى

العراقى في يختصر المهمات بحثه بعد ان استشكل اطلاق الشيخين ما نقله عن المتولى واقرافى هذه المسئلة

بانه متناف لما قرافى الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه (قوله حتى يقدم اللغوى) اى ولا يلزم عليها مال

(قوله وذلك) اى تقديم اللغوى (ولا ارادة) هذا يقتضى تقييد تقديم اللغوى في مسئلة تعارض المدلولين

ما اذا لم يرد غيره اه سم اى المشهور ارادته من اللفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة عن النهاية ويمكن توجيه اطلاق

أنتولى بان الاشتهار الخ (قوله ان الاشتهار) اى اشتهار قول الزوج وانت طالق وعليك كذا ونحوه فى معنى

الشرط (قوله الموقوفة) اى للطلاق مثلا (قوله الا ترى ان يمتك الخ) فيه بحث ظاهر اذ ليس الدلالة هنا على

الالزام بالاشتهار لظهور ان الالزام هنا هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنانير واثرا لاشتهار ليس

الا تفسير نوع ذلك الالتزام بذلك اللفظ لاصل الالتزام تمامه اه سم (قوله بما قررته او لا) اى فى قوله

لان ما هنا شاع الخ اه ع ش (قوله واخر) اى فى قوله لان كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) اى بما قرره

اخر (قوله وافتى ابو زرعة) عبارة عن النهاية والوجه كما افق به العراقى الخ (قوله وقصد تعليق الطلاق الخ)

قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق لم يلزم بغير قولها اخذ ما يأتى قريبا فى المتن او قوله لم يعمل تامل ولعل الاول

اقرب اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثانى عبارة قوله بانه يتعلق

بها اى فان ابراهمة اى صحيحة طلقت والا فلا وقبل ذلك منه وان كذبته فى قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

(فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) (قوله لانه اوقع الطلاق بجنان الخ) واخير ثم اوقع

(قوله او العوضية) قد يقال حيث لم تصح للعوضى نافي قوله الا ترى فان قال اردت الخ اذ ارادة الشيء بما يصلح

له لا اعتبار به الا ان يراد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله اى ان قصده به) قد عكر على اعتبار القصد

انه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الا ترى فان قال اردت الخ الا ان يقال مع الاشتهار يكتفى بالقصد

وان لم تصدقه واما ان هذا فى قصد الشرط وذلك فى قصد معنى فكذا فلا يصلح للفرق في اتحادهما فى المعنى والحكم

تأمل (قوله اى ان قصده) قد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس بما تعارض الخ وسيصرح بذلك

(قوله ولا ارادة الخ) هذا يقتضى تقييد تقديم اللغوى فى مسئلة تعارض المدلولين ما اذا لم يرد غيره

(قوله الا ترى ان يمتك بمشرة دنانير الخ) فيه بحث ظاهر اذ دلالة فى هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان

الالزام هنا انما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنانير واثرا لاشتهار ليس الا تفسير نوع ذلك الالتزام

بذلك اللفظ لاصل الالتزام تمامه (واخر اقول ان الرفعة الخ) قد يقال ما قرره او لاحاصله ان الدافع لاعتبار

قيد الارادة بدليل قوله وذلك فى تعارض المدلولين ولا ارادة وقد بين عدم الحاجة الى هذا التقييد فى جواب

تأثير الاشتهار فيه فان قد

ان هذا معنى على ان الصراحة

تؤخذ من الاشتهار اى هو ضيف

وقد خذ من ذلك انه لو قال بمتك

عليك الف واشتهر في الثمنه صح

البيع به وان لم يذوقه اى ابو

زرعة فيمن قال ابنى وانت طالق

وقصد تعليق الطلاق بالبراءة

بانه يتلخى بها اى غلبة ذلك وتبادر

في التعليق اه (قوله اى انلبة ذلك الخ) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافق بذلك الدعوى اطلاق الزركشي اه سم (قوله ومثله اعطيت) كذا في فصل الشارح بحظه وصوابه اعطيت اه سيد عمر (قوله واطلاق الزركشي) اى عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام سم اقول بدل المقدمة الممنوعة ما مقرر ههنا صدور ما ذكرته او منها اه سيد عمر (قوله فياى) اى انفا في المتن (قوله وهو الالزام) الى قول المتن ان قال ان ختمت في النهاية الا قوله وكذا الى المتن (قوله لغة قليلة) اى جرح الضمير بالكاف لغة الخ (قوله وقال) اى طلق بكذا (والاحلف ولزمها) الاولى وحلف لزمها كافي للمعنى (قوله حلف) اى بمن اراداه عن (قوله) والاوقع رجعيا ولا حلف الخ ان كان بعد ردها اليمين اليه وتكوله فواضح لكن الاولى حيثن التعليل بالنكول وان كان نفى الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه انصرح عبارة شرح المنهج فواجه كونه عينه بين رد فليتام ثم رايت المحشى سم قال قوله والا الخ وان لم يحلف وقم الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما مقرر اه وقد يجاب عن الشارح بان مقصوده لا حلف عليها وهذا غاية الوضوح اذا يتبرم احد توجه الحلف عليها حيثن حتى يصرح بنفيه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارة الابداه فتعين اصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سيد عمر وبواقته قول الرشيدى قوله والاى والاصدقه ولم يحلف بين الرد وقوله ولا حلف اى منها اه لا قوله عثر (قوله ولا حلف) اى اليمين المردودة فاه غير دأشكال سم بالتكرار (قوله وم) اى انفا في المتن (قوله قال) اى السبكى وقوله وهذا اى الوقوع رجعيا فيما اذا كذبت في الارادة اه رشيدى عبارة الكردى قوله وهذا اشارة الى قوله فيقع باثنا مأخذ الخ اه وقوله والاوقع رجعيا (قوله فلا وقوع) اى ان كان صادقا فليراجع اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) اى في نحو قوله عليك كذا المذكورة بعد نحو انت طالق (قوله اظهر) فيه نظاره سم (قوله نحو يا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيد عمر (قوله وتصدها) اى الحالية

السؤال الذى ذكره بما يبنى عليه دفع ما قاله ابن الرفعة فليتام (قوله اى انلبة ذلك) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافق بذلك الدعوى اطلاق الزركشي (واطلاق الزركشي) اى عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام (قوله) في المتن ان قال اردت الخ قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية عن نظيره فياى ذكره بقوله ولو قال بمتكولى عليك الف فكناية في البيع اه وقد يشكل كونه كناية بقوله الاى وان سبق بانث بالذكور لان ظاهرا انه منع سبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الان محاب اخذ من كلام الشارح السابق رد كلام ابن الرفعة بان الكناية في الالزام تصريح رجحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشهر (قوله لكا قاله) اى قال طلق بكذا (قوله ان صدقته) اى في تلك الارادة (قوله والا) اى ان لم يحلف فانظر ولا حلف اه فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما مقرر (قوله اما باطنا فلا) اى ان كان صادقا فليراجع (قوله اظهر) فيه نظار (قوله في المتن) وان سبق الخ عبارة شرح البهجة عله ايضا اذا لم يسبق طلبها بعرض والافان اهمته كطلعت بعرض فان اجاب بيمين كطلعتكولى عليك الف فبتدى فان قبلت بانث به والا لم يقع او بيمين بانث بمهر المثل وان عينته فاجاب بذكره وقع به لا نه لم يذكره وقع به كما سيأتى مع ذكره الى فان ادعى قصدا لا ابتداء صدق بيمينه فيقع رجعيا او قصدا لجواب وكذبت صدقت بيمينته انفى العرض ولا رجعة اه بحروقه فليتام قوله لاخر ايقع رجعيا مع قوله السابق فيما اذا اهمت واجاب بيمينه انما ان قبلت بانث به والا لم يقع مع انه مبتدى في الصور بين مع سبق سؤا لها غاية الامر ان ابتداء بيمينه هنا انما ثبتت بيمينته وفي السابق محكوم بها شرعا فلم كان رجعا ههنا وبانثا ثم ان قبلت والا لم يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق انه مبتدى وعبر الزركشي في شرح المنهج فبه انما ابتداء واجاب جميع كتوله على الفاه ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الشارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح

طالق لما يظهر واطلاق الزركشي الوقوع به باثنا كرد عدى واعطيك الفاء يرد بان هذا ليس نظير الجمالة لانه فيها ملزم وفي مسئلتنا ملزم وشتان ما بينهما اما اذا سبق طلبها بمال فياى فان قال اردت به ما يراد بطلقتك بكذا وهو الالزام (وصدقته) وقبلت (فكفر) لغة قليلة اى فكنا قاله (في الاصح) فيقع باثنا بالمسمى لان المعنى حيثن وعليك كذا عوضا اما اذا لم تصدقه وقبلت فيقع باثنا مأخذ له بافراره ثم ان حلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك لم يلزمه مال والا حلف ولزمها واما اذا لم تقبل فلا يقع شئ ان صدقته او كذبت به وحلف بيمين الرد والاوقع رجعيا ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يردعه وم انه رجعى واستشكل السبكى عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذ الواو تحتمل الحال فيتعيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالعرض ففى لا الزام لا طلاق قال وهذا في الظاهر اما باطنا فلا وقوع اه ومحاب عن اشكاله بان العطف في مثل

هذه الواو اظهر قدموه على الحالية لعدم لو كان نحو يا تو قصدها لم يبعد بقوله بيمينته (وان سبق)

ذلك طلبها بمال وقصد
جوابها أو أطلق كاهو
ظاهر (بانت بالمذكور)
في كلامها ان عينته لانه لو
حذف وعليك لزم فع
ذكرها اولى فاذا اجهته
وعينه فهو كالا ابتداء بطلقتك
على ألف فان قلت بانت
بالألف وإلا فلا طلاق
وان اجهه أيضا أو اقصر
على طقتك بانت بمثل
اما إذا قصد الابتداء وحلف
حيث لم تصدقه فيقع رجعيا
وكذا في كل سؤال وجواب
واستبعده الاذرى بانه
خلاف الظاهر (وان قال
أنت طالق على أنى عليك
كذا فالذهب انه كطلقتك
بكذا فاذا قلت فورا في
مجلس التواجب بنحو قيات
أو ضمنت (بانت) ووجب
المال) لان على الشرط فاذا
قلت طلقت ودعوى أن
الشرطى الطلاق بلغوا اذا
لم يكن من قضاياه كانت
طالق على أن لا أزوج
عليك يرد بانه لا قرينة هنا
على المعاوضة بوجه (وان
قال ان ضمنت الى التفافات
طالق) أو عكس (فضمنت)
بالفظ الضمان لانه المعلق
عليه وبحت الحاق مرادفه
به وهو التزمت (في الفور)
اي مجلس التواجب (بانت)

اه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وقصد جوابها) أى وصدقته
وان كذبت صدقت يمينها لنى الدوض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق
كقصد الجواب فيجوز فيه ذلك ايضا (قوله او اطلق) يعنى لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام
اه كرى (قوله وعليك) أى الخ (قوله فع ذكرها) أى لفظة وعليك كذا (قوله فاذا اجهته) وعينه
الخ) بقى ما وعينه وابهم هو كطلقتى بالف فقال طلقتك بمال مثلا فيحتمل انه لم يمسكه بجميع المخالفة
بالتعيين والابهام سم على حجب أى فان قلت بانت بمثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة
السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله اما إذا قصد
الابتداء الخ) عتزز بقوله السابق وقصد جوابها واطلق المتعريف كل من الصور الثلاث اعنى موافقتها
في التعيين او الابهام ومخالفتها كما يصح به صنيع المغنى (قوله اما إذا قصد الابتداء الخ) عبارة
المغنى محل البيونة فيما إذا سبق طلبها إذا قصد جوابها فان قصدت ابتداء الطلاق وقهر رجعيا كما قاله
الامام وأمره قال والقول قوله في ذلك يمينه ولو سكت عن التفسير أى أطلق فالظاهر انه يجعل جوابا اه
(قوله فيقع رجعيا) معتمد خلافا لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الروض ويقبل قوله
قصدت الابتداء ولحاقيقه قال في شرحه قال الاذرى وهذا أى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة
وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فاور خلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأت به
في كلامه على المختصر ان وقوعه رجعيا انما هو في الباطن اما في الظاهر فيقع باثنا قال وما ذكره منها هو الوجه
اللائق بمنصبه ولا تترتب عليه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى (قوله وكذا الخ) راجع
الى قوله اما إذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعده الاذرى الخ) تقدم انفعاع سم عبارة قوله فورا الى
قوله وبحت في المغنى (قوله ودعوى الخ) عبارة المغنى لان على الشرط لجعل كونه عليها شرطا فاذا ضمنت
طلقت هذا هو المنصوص في الامم قطع به الرافقون وغيرهم مقابله قول الغزالي يقع الطلاق رجعيا ولا مال
لان الصيغة شرط والشرط في الطلاق يابو الخ فاذا تغير المصنف بالمذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها
خلاف محقق لان الغزالي ليس من اصحاب الوجه اه وعبارة السيد عمر اقول ذهب حجة الاسلام الى ان
الطلاق فيأذن رجعي ولا مال مستدلا بانه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك بلغى فيه
الشرط فاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كلية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن لها مؤذن
بالمعاوضة كافي للمثل التي مثلها حجة الاسلام ومنها انت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول
سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة اه (قوله
عليك) تأمل هل هو من زيادة الناشئ أو بمعنى بعدك كعبر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقه ليس تزوجا عليها
اه سيد عمر وقد يقال انه نزلته في التانى (قوله هنا) أى انت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله
أو عكس) أى كانت طالق ان ضمنت لى الفا اه معنى (قول المتن فضمنت) أى التزمت الألف اه
معنى (قوله وبحت الحاق مرادفه الخ) خلافا لانه وفاقا للمعنى عبارة (تنبية) هل يكنى مرادف

البهجة الاولى بقوله فاذا اجهته وعينه هو الخ والثانية بقوله لى بانحترز ما قيد به المان المفر وض فيما إذا توافقا
في التمين بقوله اما إذا قصد الابتداء هذا عتزز بقوله قبل وقصد جوابها واطلق (قوله ذلك) مفعول وطلبها
فاعل (قوله فاذا اجهته وعينه الخ) بقى ما وعينه وابهم هو كطلقتى بالف فقال طلقتك بمال مثلا ويحتمل
انه ككسبه بجميع المخالفة بالتعيين والابهام (قوله وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولحا
تحليفه قال في شرحه قال الاذرى وهذا أى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه
ذلك بعد التماسها واجابته فاور خلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رأت به كلامه على المختصر
ان وقوعه رجعيا انما هو في الباطن اما في الظاهر فيقع باثنا قال وما ذكره منها هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تترتب
بين تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله يرد الخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور

كما هو ظاهر (وان قالتمى
 ضمنت) لى ألفا فأنت
 طالق فنى ضمنت بلفظ
 الضان ومرادفه دون
 غيره كما تقرر وقوع لشارح
 هنا غير ذلك فاحذره
 (طاقت) لان مى للتراسخى
 ولا رجوع له كما مر (وان
 ضمنت دون الف لم تطلقى)
 لعدم وجود المعلق عليه
 (ولو ضمنت الفين طاقت)
 بالف لوجود المعلق عليه فى
 ضمنها بخلاف طاقتك
 على الف فقبلت بألفين
 لان تلك صيغة معاوضة
 تقتضى التوافق كما مر
 وإذا قبض الألف
 الزائد فهى عنده أمانة
 (ولو قال طلقى نفسك
 ان ضمنت لى ألفا فالتك)
 فى مجلس التواجب كما
 اقتضته ألفاء (طلقت
 وضمنت أو عكسه) أى
 ضمنت وطلقت (بانت
 بألف) لان أحدهما
 شرط فى الآخر يعتبر
 اتصاله به فهما قبول
 واحد فاستوى التقديم
 والتأخير وبه فارق
 ما يأتى فى الايلاء (وإن
 اقتصر على أحدهما)
 بأن ضمنت ولم تطلقى أو
 عكسه (فلا) طلاق لعدم

والمدعي قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة (قوله: بلطف الضان) كذا م ر وقوله ومراذفه اسقطه (قوله) وليس المراد بالضمان هنا ما م ر بابه (الخ) بانه لو اراد الضمان المار بابه بان قال ان ضمت الالف الذي على فلان فانت طالق فمضته اتجه وقوع الطلاق باثنا له بموض راجع الزوج ولا يتغير الحكم براءتهم من الالف ببراءته او اداء الاصل كقولنا قال فانت طالق على الف فقبلت ثم ابراهما تا واذاها

وجود المعلق عليهما وليس المراد بالضميان هنا ما مر في باب لأن ذلك عقد مستقل ولا الالتزام المبني لأنه لا يصح إلا أن بالنزول الالتزام بقبول في ضمن معاوضة فلو لم يقع تبعا لمقصودا والحق بذلك عكسه وهو أن ضمنيت الالتزام لا تفاد ما كنك أن تطالب نفسك

إن ضمنت لى الفا فطلق نفسك فلعل التمييز بما ذكره يان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيره اه ع (قوله واستشكل) الظاهر أن الاستشكل منات في الملحق والمعلق به كما هو واضح ويرشد إلى عمومه قوله بعد ذلك ونوع الخ اه سيد عمر عبارة السكرى قوله واستشكل أى امتن اه (قوله بما يأتى) أى فى فصل تفويض الباعض عن (قوله وقع فى ضمن معاوضة) ينبغى أن يزاد قبل التعليق (إذ ليس كل معاوضة تقبل التعليق) لا ترى أن البيع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سيد عمر (قوله قبل التعليق) قد يقال بما رآه عدم صحة تعليق الأبرامع تاتى ما ذكره فليتأمل اه سيد عمر وقوله فليتأمل إشارة إلى جواب المعارضة بما مر منها (قوله) بأن معنى الأولى (أى ما فى امتن) (قوله) أى طلقتهما بالف (الخ) كان الظاهر فى الحل ملكتهما الطلاق بالف تضمنيته لى فان هذا معنى طاق نفسك أن ضمنت وإيضاً فالذى يضمر تعليقه إنما هو التملك لا الطلاق اه رشيدى (قوله) والثانية (أى العكس) اه (قوله) ويرد بأن الفرق (الخ) أى فالوجه صحة الإلحاق ولا يضمر التعليق فيها لا اغتفاره بكونه وقع تاتياً فى ضمن المعاوضة والحاصل أن الإلحاق مبنى على تسليم وجود التعليق فى الملحق والمعلق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق فى الملحق به بخلاف الملحق فليتأمل اه سم وفى السيد عمر ما يوافقه (قوله) لأن قوله (الخ) علة لقوله (إلى الأولى) اه سم (قوله) والتعلق هنا (الخ) أى فى خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشيدى (قول المتن) باعطاء مال أى متول معلوم وإلا وقع بائناً بمثل المثل اه يجزمى وعبارته ع شر فلو علق باعطاء نحو حتى بقا لا قرب أنه يقع الطلاق بذلك بائناً بمثل المثل اه (قوله) أو إتيانه أو بجته عبارة شرح المنهج أى والمعنى وكلا اعطاء الأيتام أو المجبىء اه واقتصر فى شرح الروض على إلحاق الأيتام ووجهه أن الأيتام بمعنى الإعطاء وورد إطلاقه بمعنى التملك فى نحو واتوهم من مال الله الذى آتاكم فلا إشكال فى الحكم بدخوله فى ملكه أو المجبىء فالحكم فيه بالدخول فى ملكه مشكلاً لأنه لا يدل على التملك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك وأما قول الشارح أو إتيانه فان كان مصدره أى بالقصر فهو بمعنى المجبىء أو مصدره أى بالمقدم ووافق لشرح المنهج اه سم عبارة النهاية وكلا اعطاء الأيتام بالمد والفقير الشيعى شرح منهجه أن مثله المجبىء ينبغى حله على وجود قرينة تشير بالتمليك اه قال الرشيدى قوله وكلا اعطاء الأيتام كان يقول أن آتيتنى مالا بآمد وأما الأيتام كان يقول أن آتيتنى بمال بالقصر فظاهر أنه مثل المجبىء فبما يأتى فيه اه (قوله) فوضعت (الخ) بخلاف ما إذا أعطته عن الماعق عليه عوضاً كان عليه مثله فتقاصلا لعدم وجود الماعق عليه اه معنى (قوله) أو أكثر منه) أى قول المتن ولا يشترط فى النهاية إلا قوله وأوجته إلى المتن وكذا فى المعنى (إذ ذلك القول وقوله فى غير نحو متى (قوله) أو بوكيلها) عبارة المعنى ويقع باعطاء بوكيلها أن امرته بالإعطاء وأعطى بحضورها وبملكه تزيلاً بحضورها مع إعطاء بوكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما إذا أعطاه فى غيبتها لانها لم تعطه حقيقة وتزبلاً اه (قوله) قاصدة دفعه (الخ) فان قالت لم أفصد الدلع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الأخذ بحبس

عناً أحد فليتأمل وفاقلم (قوله) ونجيب بما تقر (الخ) لا يقال إلا أن نجيب بما نسبنا أن التملك لا يقبل التعليق لكن التعليق إنما يفسد خصوص التملك ويقتضى عموم الإذن لا ناقول كلامهم إلا فى التفويض كالصرح فى (إلغائه) بالتمليك مطلقاً (إما ذكرنا) كروا العام والخصوص وبما العموم على قول التوكيل فليتأمل (قوله) ويرد (الخ) أى فالوجه صحة الإلحاق ولا يضمر التعليق فيه ما لا اغتفاره بكونه وقع تاتياً فى ضمن المعاوضة والحاصل أن الإلحاق مبنى على تسليم وجود التعليق فى الملحق والمعلق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق فى الملحق به بخلاف الملحق فليتأمل (قوله) لأن قوله (الخ) علة لقوله (إلى الأولى) (قوله) أو إتيانه أرجحه) الذى فى شرح المنهج مناهضة وكلا اعطاء الأيتام أو المجبىء اه واقتصر فى شرح الروض على إلحاق الأيتام ووجهه أن الأيتام بمعنى الإعطاء وورد إطلاقه بمعنى التملك فى نحو واتوهم من مال الله الذى آتاكم فلا إشكال فى الحكم بدخوله فى ملكه أو المجبىء فالحكم فيه بالدخول فى ملكه مشكلاً لأنه لا يدل على التملك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك وأما قول الشارح أو إتيانه فان كان مصدره أى

واستشكل بما يأتى أن تفويض الطلاق إليها تملك لا يقبل التعليق ونجيب بما تقرر أن هذا وقع فى ضمن معاوضة قبل التعليق واغتفر لكونه وقع تبعاً لا مقصوداً بخلاف ما يأتى ونوع فى الإلحاق بأن معنى الأولى التنجيز أى طلقتهما بالف تضمنته لى والثانية التعليق المحض وفظيره صحة بعثك أن شئت دون أن شئت بعثك اه ويرد بأن الفرق بين هاتين إنما هو لمعنى مرفى البيع لا يأتى هنا كيف والتعليق ثم مفسد مطلقاً إلا فى الأولى لأن قبوله متعلق بمشيتته وإن لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقاً فاستوى تقدمه وتأخره (وإذا عاق باعطائه مال) أو إتيانه أو بجته كان أعطيتنى كذا (فوضعت) أو أكثر منه فوراً فى غير نحو متى بنفسها أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به

ويمسك من اخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام اجود من ضمها وإن لم باخذه لانه اعطاء عرفا ولهذا يقال اعطيت او جنته او اتيت به فلم باخذه (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٣) فهاهنا مجرد الوضو لضرورة دخول الموضع في ملكها بالا اعطاء لان العوضين يتقاربان

في الملك (وان قال ان اقبضتني او ادبت او سلبت او دفعت الى كذا فانت طالق) (ف قيل كالاعطاء) فيما ذكره (والاصح) انه (كسائر التعليل فلا يملك) لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه عرفانهم ان دلت قرينة على ان القصد بالا قباض التملك كان قالت له قبل ذلك التعليل طلقني او قال فيه ان اقبضتني كذا لنفسى أو لاصرفه في حوائجي كان كالاعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) تقر به على عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقع رجعيًا) لان مجرد ان الاقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة ان قبضت منك لان اقبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختارًا كما هو ظاهر (بيده منها) او من وكيلا بشرطيه السابقين كما هو ظاهر ايضا فلا يكتفى بوضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكرهه) وحيث يقع الطلاق رجعيًا هنا ايضا (وان الله اعلم) لوجود الصفة

أو نحوه لم تطلق قاله السبكي نهاية معنى (قوله) ويتمكن من أخذه) هل يلحق تمسك وكيله بمحضرة باعطاء وكيله بمحضرتها اه سديمرو ولعل الاقرب الاول (قول المتن طلقت) الاقرب باه انه لا يشترط طول وقعه الا بصرف ملزم العوض وملزمتها اذا كان عينا فبعده بوضع الاعامى فبالوضع بين يديه فيقع بالتأثير المثل كالمخالع على عوض فاسداه ع (قوله لان العوضين الخ) علة لعلية قوله لضرورة دخول الموضع الخ عبارة المعنى لان التعليل يقتضى وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ابقائه مجانعا قصد العوض وقد ملكت زوجته بعضها فيملك الآخر العوض عنه اه وهي أظهر (قوله فيما ذكر) أى في شرائط الفورية أى غير نحو موتى وملك المقبوض اه معنى (قوله فيه) أى الاعطاء والتعليل به (قوله بالا قباض) أى المعاق عليه (قوله) كان قالت له قبل ذلك التعليل طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة ان قوله ان اقبضتني جوا بالسؤال لما ظهر في ان المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه ع (قول المتن مجلس) أى اقباض في مجلس التواجب اه معنى (قوله تقر بها) لعل الاول الرفع (قوله لانه) أى الاقباض تعليل للتمسك وقوله صفة محضة أى لا معارضة فيه (قوله لان اقبضتني الخ) وفاقا للمعنى وشرح المنهج وخلافا للبحر وغيره وسم حيث اعتمدوا ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذه بيده منها ولو مكرهه ولا يكتفى بالوضع بين يديه ومال اليه السيد عمر واضطر بكلام النهاية فاقوله وافق للبحر واخره موافقا للشارح (قوله بشرطيه الخ) انظر ما المراد منهم اتم رابت في الكردى مانصه قوله بشرطيه أى شرطى الوكيل السابق بقوله مختارة قاصدة دفعه الخ اه ويرد عليه ان ما ذكره شرط فيها سواء اعطى بنفسها او بوكيلها لا فى وكيلها وانه يناقض قول المصنف ولو مكرهه (قوله فلا يكتفى بوضعه الخ) وفاقا للمعنى وشرح المنهج وظاهر النهاية (قوله لان الخ) علة لقوله دون الاقباض (قوله لان فعل المكرهه لغز الخ) رده شيخنا البرلسي فقال سياق في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا لم يحنث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهو على بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه اسم محذوف (قوله او غيرها) الى قول المتن لا فى المعنى والى قول الشارح هذا كله في الحرة فى النهاية الاقوله على ان النكرة الى المتن (قوله طلقت) بالبعد الموصوف الخ) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المصنوب فيما ياتى يقتضى انه لا فرق هنا وهو مشكل والظاهر انه مجرد ما ياتى سم اقول قوله والظاهر انه الخ الامر كما قال كابرش داليه تعليمهم الاتى بل قد يقال ما هنا اولي بذلك بما ياتى لانه اذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه وهو المجهول فكيف فيما

بالقصر فهو بمعنى المجيء أو مصدر آتى بالمذهب وهو موافق لشرح المنهج (قوله لان اقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي ما هم شرح المنهج من جملة كلام مانصه واعلم ان الرافعي ذكر مسألة الاقباض وقال انها ليست كالاعطاء في حصول التملك هاثم ذكر مسألة ان قبضت منك وقال انها مثل ان اقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط لقبض الاخذ باليد اه لم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط لقبض الاخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في ان قوله ويشترط لقبض راجع للمستثنين امامه مسألة القبض فظاهر واما مسألة الاقباض فلان الاقباض يتضمن القبض فالتعليل على الاقباض تعليل على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى والاولى عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقدمه المحلى رحمه الله تعالى ما قلناه فعوله عليه في شرعه والله اعلم اه (قوله لان فعل المكرهه الخ) كتب شيخنا البرلسي بهاء شرح المنهج ما يدفع هذا فقال سياق في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا لم يحنث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهو على بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه ذلك عين ما في المنهاج هنا اه (قوله طلقت) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المصنوب فيما ياتى يقتضى انه لا فرق وهو مشكل

وهي القبض دون الاقباض لان فعل المكرهه لغز شاعرو من ثم لا حنث به في نحو ان دخلت فدخلت مكرهه (ولو علق باعطاء) يتصور (عبد مثلا) (ووصفه بصفة سلم) او غيرها كما كونه كاتبا (فاعطته) عبدا (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (او اعطته عبدا بها) أى الصفة (طلقت) بالبعد الموصوف بصفة السلم وبميراث في الموصوف بغيرها الفساد العوض فيها بعدم استفادة الصفة السلم

(وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيناً) لم يؤثّر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (٤٩٣) يتخير لأن الإطلاق يقتضي السلامة (فله)

امساكه ولا ارش له وله
ردوه مهر مثل بدله بناء
على الاصح انه مضمون عليها
ضمان عقداً يدي (وفي قول
قيمه سلباً) بناء على مقابله
وليس له طلب عبد سليم
بتلك الصفة بخلاف ما لو لم
يعلق بان خالها على عبد
موصوف وقيلته واحضرت
له عبد بالصفة قبضته ثم
علم عيبه فله رده واخذ بدله
سليماً بتلك الصفة لأن
الطلاق وقع قبل الاعطاء
بالقبول على عبد في الذمة
بخلاف ذلك (ولو قال) ان
اعطيني (عبد) ولم يصفه
بصفة (طلقت بعبد) على
اي صفة كان ولو مدبراً
لوجود الاسم ولا يملكه لأن
ما هنا معاوضته هي لا يملك
بها مجهول فوجب مهر
المثل كباقي واستشكل بان
هذا التعليق ان كان تخليفاً
لم يقع لأن الملك لم يوجد او
اقتضاؤه وقع رجعيًا وكان في
يده امانة وقد يجاب بان
الصيغة اقتضت شيئين ملكه
وتوقف الطلاق على اعطاء
ما تملكه والثاني يمكن من
غير بدل بخلاف الاول فانه
غير ممكن لكن له بدل يقوم
مقامه فعملوا في كل بما
يمكن فيه حذراً من افعال
اللفظ مع ظهور امكان
اعماله (الا) قرينة ظاهرة
على انه اراد بعبد العموم
لأن النكرة في الالتياب وان
كانت مطلقة لا عامة يصح

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمرو عثر (قوله) وإذا بان (الذي الخ) اشار بهذا الى
اصلاح المتن ادلو علم انه معيب عندنا لا خلاف يمكن له رده كما لا يخفى وظاهر ان ما حله بالشارح حل معنى والا
فلا يخفى ان قول المصنف معيباً معطوف على محذوف والتقدير او بها طلق ثم ان كان سليماً فلا رده او معيباً
فله رده امر رشدي (قول المتن) فله رده (الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر المثل وكان الزوج
محجوراً عليه بصفه او فاس فلا رده لا نه يفتو العذر الزائد على السفيه وعلى الغرام ولو كان الزوج عبداً فالرد
للسيد اي المطلق التصرف كقوله الزركشي والافوليه اي السيدتها بمعنى (قوله) على مقابله اي مقابل
الاصح من ان ضامناً ضماناً يدي (قوله) على عبد في الذمة اي فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين
إلا بقبيض صحيح بخلاف مسألة التعليق فانما يقع الطلاق فيها مقارناً للاعطاء فكان العقد يقع على الاعلى
فكان قياسه البطلان لولا ان الخلق خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض ارجع الى بدل البضع
الشرعي بناء على الاصح السابق فتأمل فانه دقيق ام سيد عمر (قوله) على اي صفة كان (لكن بشرط
كونه ملكاً فلا يخفى معارفاً يستفاد من قوله الآتي والضابط من لا يصح بيعه له عرش وكردى (قوله)
ولا يملكه اي العبد المعطى ام عرش (قوله) وهي (الخ) اي المعاوضة (قوله) كما ياتي (الخ) اي في المتن انما (قوله)
لم يقع اي الطلاق (قوله) وكان في يده (الخ) عطف على وقع رجعيًا (قوله) وقد يجاب بان الصيغة عبارة
المعنى وفي السيد عمر منها عن الشباب البرلى نصها اجيب بان المراد الاول لكنه لما عذر ملكه لجهله
رجع فيه الى بدله وحيث ثبت البطلان ثبت الطلاق باناه (قوله) بعيداً) منصوب بالاعراب المحكي وكان
الاولى الرفع بخلاف الالف كافي النهاية والمعنى (قوله) العموم وظهر انه لا يتأتى هنا العموم البديلي
للاشمولي اذ لا يصح ان يكون المراد طلقت بكل عبد اي فلا تطلق بيهض العبد وحينئذ فقيد يقال هذا
العموم يؤدي معناه الاطلاق فان كان هذا العموم صحيح الاستئناس فالطلاق ماله فتأمل امر رشدي وقد
يجاب بان المراد كما اشار اليه الشارح طلقت باي عبد كان وهذا العموم شمولي لا بدلي (قوله) في حيز الشرط
المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا انه معمول لجاوبه لان في قوله ان
اعطيني عبد اذ ليس معمولاً لجاوبه ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سلمنا معمول الجواب لدخل في حيز
الشرط لكن انما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى الذي كقوله في التوليع ثم
قال فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في حيز الذي الهام لان يمنع هذا امساكه
باطلاق غيره وفيه ما فيه اسم محذوف (قول المتن) مقصوباً هل المراد به عبد له غير مقصوب وهو يدها
او المراد به ما مقصوب هو بريد الغاصب محل تامل فان قول الشارح كالمقصوب ما دام مقصوباً يؤول الى
الثاني وقوله نعم ان قال الخ يؤول الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها اعطائه الهام الآن يراد
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بمحض الصيغة كاعطيتك وان لم توجد حقيقة المتقدمه او يقال المراد بالمقصوب
ما يعم القسم فليتأمل وليراجع فان هذه المباحث مع مزيد الاشكال متزرة غير طرا الاجمال ام سيد عمر
اقول جزم سم بان المراد الاول ولكن قول المعنى تنبيه دخل في المقصوب ما لو كان عبد الها هو مقصوب
فاعتله الزوج قائماً لا تطلق به كقوله الشيخ ابو حامد وان بحث الماوردي الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن
انغصب فلا شك في وقوع الطلاق به كقوله الاذرع اكل الصريح بان المراد ما يعم القسمين وهو الظاهر (قوله)

والظاهر انه يجري هنا ما ياتي (قوله) في المتن فله رده مهر المثل ولو كانت قيمة العبد مع العيب أكثر من مهر
المثل وكان الزوج محجوراً عليه بصفه او فاس فلا رده لا نه يفتو العذر الزائد على السفيه وعلى الغرام ولو كان
الزوج عبداً فالرد للسيد اي المطلق التصرف كقوله الزركشي والافوليه شرح مر (قوله) في حيز الشرط
ينبغي ان يجاب بان المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا انه معمول
لجاوبه وليس في حيز ان فلا يجوز ان يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيني عبد اذ ليس معمولاً لجاوبه
ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا نالو سلمنا معمول الجواب داخل في حيز الشرط المفيد للعموم لكن انما

ان يراد بالعموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحينئذ فلا اشكال اصلاً (مقصوباً) او مكتاباً ومشتراكاً

اوجانيا تعلق برقبته
مال او موقفا او مرونا
مثلا والضابط من لا يصح
يعيها له (في الاصح) فلا
تعلق به لان الاعطاء
يقتضى التملك وهو
متعذر فيما ذكر كالمغضوب
مادام مغضوبا بخلاف
المجهول نعم ان قال مغضوبا
طلقت به لانه تعليق بصفة
حيث لم يلزمها مهر المثل
لانه لم يعلق مجانا ولو اعطته
عبدا لها مغضوبا بطلقت به
لانه بالدفع خرج عن كونه
مغضوبا (وله مهر مثل)
راجع لما قبل الا لانه لم
يعلق مجانا ولو لعلق باعطاء
هذا العبد للمغضوب او هذا
الحر او نحوه فاعطيته بانت
بمهر المثل كالمهر عاق بخمير
هذا كله في الحرية اما الامة
اذا لم يضمن لها عبدا ففيها
تناقض لها والوجه منه
وقوعه بمهر المثل كالوعيت
(ولو ملك طلبة) او طلفتين
(فقط فقالت طلقتي ثلاثا
بالف فطلقت الطلقة) او
الطلفتين (فله الالف)
وان جهلت الحال لانه
حصل غرضها من الثلاث
وهو البيئته الكبرى
(وقيل ثلثة) او ثلثاه توزعا
للالف على الثلاث (وقيل
ان علت الحال فالف
والا فثلثة) او ثلثة

اوجانيا) لعل عمل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء وفي المروءة بغير اذن المهرته اه سيد عمر
اقول واليه اشار الشارح بقوله (لأن مادام مغضوبا) (قوله يعيها له) الضمير الاول والآخر وجوه الثاني الموصول
عبارة النهاية من لا يصح بيعها له عن نفسها (قوله فيما ذكر) اي فمين لا يصح بيعها له وقوله كالمغضوب
الخ تمثيل لاقاس النهاية متعذري المغضوب الخ (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المثنى اه
سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه ان كان يعدد والى يد العاصب عنه واقطاع طمعه عنه فواضح الان
تسميته حيث لم يغضوبا لا تخلو عن تجوز ان كان قبل ما ذكر فحل تأمل لتعليم ليما ذكر بامتناع البيع
ومادامت يد العاصب مستوية عليه في بيعه تمتع المهر لان ان يرض فبا اذا كان الزوج قادرا على انزاعه
وبالجملة فالمسئلة تحتاج الى التامل والمراجعة اه ومرعن المغني مأبوا فاق ما ترجاه (قوله طلقت به) اي
ويقع بانماهر المثل قاله ع وش وفيه وقفة ظاهرة اذ التملك كالصريح في انه يقع بالعبد المذكور بل مامر
آفتان السيد عمر صريح فيه (قوله اذا لم يعين لها عبدا) اما اذا عني كان اعطيتي هذا العبد فانت طالق
فاعطته فطلقتي ويلزمها مهر المثل ولم يختلف كلامهما في هذه المسئلة فلا حرجا فيها ذلك اه سيد عمر زادهم
والفرق شدة الجملة لفي غير المعين مع عدم ملكه مراه (قول المثنى ولو ملك طلقة) راجع النهاية والمغني
وسم فان فيها زيادة مسائل (قوله او طلفتين) الى قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الا مسئلة الطلفتين

تسكون النكرة للعموم في حيز الشرط اذا كان في الشرط معنى الذي كما قاله في التلويح ونقله عنه ولا ناخسرو
في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في اوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الامر نكرة
قوله الامر كذا بخط المحشي فليراجع التلويح لعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مانعه فيه بحث لان
النكرة لا تعم في سياق اي شرط كان بل اذا كان فيه معنى النفي مثل ان ضربت رجلا فكذا فاته معنى
لا ضرب رجلا وقد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثم بعد تقرير
الكلام فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الاعوم النكرة في موضع النفي اه المهر لان منع
هذا تمسكا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه فليأتمل (قوله في المثنى مغضوبا) لا يقال بطله اذالم تقدر هي او هو على
انزاعه لاننا نقول هذا غلط لان المراد العبد الذي غصبته اما عبدا للمغضوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغضوبا
(قوله لان الاعطاء يقتضى التملك) فاعتبر ما قبل التملك نظرا للصيغة الاعطاء وان لم يملك كما تقدم فلا
منافاة بينهما اه (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المثنى (قوله ولو الاوجه منه وقوعه بمهر المثل الخ)
ومقابلة عدم الوقوع مطلقا بخلافه في المعين مع عدم ملكه (قوله في المثنى ولو ملك طلقة فقط فقالت الخ) قال
في الروض ولو قالت طلقتي ثلاثا بالف فطلقت واحدة بالف وتنتين مجانا تقع الواحدة وقع الثنتان مجانا وار
قال واحدة بثلاث الالف وتنتين مجانا وقعت الاولى فقط اي دون الثنتين البيئتين او ثنتين مجانا وواحدة بثلاث
الالف وقع الثلاث ان كانت مدخولا بها والا فالثنتان ولو قال ثلاثا واحدة بالف وقع الثلاث بثلاثه اه وقوله
تقع الواحدة وقع الثنتان مجانا قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الاصل انه حسن متجه بعد ان
استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف لانها لم ترض واحدة الا به كالجماعة ولا تقع
الاخرى ان البيئتين وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالف وقع الثلاث بثلاثه قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب وفيه
كلام الامام السابق فلي قل قوله لا يقع الا ثنتان وجهتان وكان الاتفاق بالمصنف ان يثنى على قوله كما هي عليه فيما مر
اه واعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما في الروض في الموضعين لظهور الفرق بينهما فانه في الاولى خالفها في العدد
والعوض وفي الثاني خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض وإن قالت طلقتي واحدة بالف فقال انت
طالتي وطالتي وطالتي فان لم يرد شيئا او اراد بالاولى لم يقع غير هاتين الثانية فالاولى رجعية في المدخول بها اي
والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبيئتين وتخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى
او الثالثة وقع الثلاث الثالثة بالعوض والاوليان بلا عوض وان اراد به الجميع اي بالاولى والثانية او
والثالثة وقعت الاولى فقط بثلاث الالف اقال في شرحه قال في الاصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل

أوان طلقني غدا فلك الف (فطلق غدا أو ٤٩٦) قبله غير قاصد لا ابتداء (بانت) وإن علم بفساد العوض كما لو خالغ بخرم لأنه حصل

مقصودها وزاد في الثانية بالتعجيل وإن نازع فيها البلقني (بخر المثل) لفساد العوض بجعله سلبا منها له في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة الصيغة بتصريحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لأن الغلب فيه المفاوضة وهذا فارتك هذه قولها إن جاء الغد وطلقني فلك ألف فطلقها في الغد إجابة لها استحق المسمى لأنه ليس فيه تصريح منها بتأخير الطلاق أما لو قصد ابتداء وحلف أن اتهم أو طلق بعده فوقع رجعيلا لأنها لو سألته التاجر بعوض فقال قصدت الابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولأنه بتأخير به متى فأن ذكر أم لا اثر طلاقها (وقيل في قول بالمسمى) واعترض بان الصواب يبده لأن التفرع إنما هو على فساد الخلع والمسمى إنما يكون مع صحته ويرد بان بدله مهر المثل فيتحد القولان فإن قيل بدله مثله أو قيمته قلنا إنما يجب هذا فيما إذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة أن الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا

ما وقع مقصودا ويكون هو سببا فيه وهنا كذلك فتأمل (قوله أو قبله) خرج بعده (قوله وإن علم بفساد العوض) أي خلافا للقاضي ومن تبعه كما بينته في شرح الروض (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله في الغد) خرج قبله (قوله في المتن وإن قال) إذا دخلت الدار فانت طالق (الخ) عبارة الروض وإن علقه بصيغة ذكر عرضا كقوله إذا جاء غدا أو دخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت فوراً وكذا لو كان يقول الهاء كقول عاتق طلاق يذاد أو يدخل النار بالف فعلق طلق بالمسمى عند وجود الصيغة ويستحق المسمى في الحال وكذا يستحقه في الحال لو قالت له إذا جاء الغد وطلقني فلك ألف فقال إذا جاء الغد فانت طالق أي قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من تصرفه ولا يتأبى استحقاق المسمى في الحال لأن استحقاقه معاق بمجيء الغد وبالطلاق فالوجه حذف في الحال والتعريف في الجواب بقول الأصل فطلقها في الإجابة لها وعليه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه من بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحقاق فيه المسمى وإلا فلا وكذا ينبغي أن يقال أي إن بقيت الخ فيما تصرف فيه المصنف أهـ وقوله ولا يتأبى استحقاق المسمى في الحال أي بخلاف ما قبله لأن الاستحقاق بتعليق الطلاق وقد وجد (قوله) كما أفادته الفاء في دعوى افتادتها بام بحث وإن ذكرها الشارع المحقق المحلى وذلك لأن مدخول الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فهي إنما تنفذ فورية المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا أن يجب أن يتحقق فوراً في المجموع إذا

مقابله بل في زمن التابع فلم ينظر اليه (وإن قال إذا) أو أن (دخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت) فوراً كما أفادته الفاء (ودخلت) لا ولو على التراخي وقضية مأمرة في طلقته وخمنت أن مثل ذلك مالو دخلت ثم قبلت فوراً وهو متجه لكن ظاهر كلام شارح

انه لا بد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن ان تقدم الدخول يزيل فورية القبول وليس كذلك بل قد لا يزالها (طاقت على الصحيح)
 لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقا بانثاء بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلق (٩٧٤) كالمنجز ويلزمها تسليمه حالا كسائر

الاعراض المطلقة والمعوض
 تاخر بالراضى وقوعه في
 ضمن التعليق بخلاف المنجز
 يجب فيه تقارن العوضين
 في الملك وقوله بالمسمى
 لا يقتضى ترجيح الضعيف
 انه لا يجب تسليمه الا عند
 وجود الصفة خلافا لنزعه
 لانه انما ذكره كذلك لافادة
 البينة تكافره (وفي وجهه
 او قول به المثل) لا
 المعاوضة لا تنقل التعليق
 ويرد بان هذه معاوضة غير
 محضة (ويصح اختلاص
 اجنبى وإن كرهت الزوجة)
 لان الطلاق يسقط به الزوج
 والالتزام يتأتى من الاجنبى
 لانه تعالى سمى الخلع فداء
 كفداء الاسير وقد يحمله
 عليه ما يعمله بينهما من الشر
 وهذا كالحكمة والا فلو
 قصد فداها منه لكانت بتزوجها
 صح ايضا لكنه ياتى فيما
 يظهر لى لى اعلمها بذلك
 فسق كما دل عليه الحديث
 الصحيح (وهو كاختلاصها
 لفظا) اى فى الفاظ الالتزام
 السابقة (وحكا) فى جميع

لا بد من الترتيب (الخ) اى من تقدم القبول على الدخول فكان الاولى بين القبول والدخول (قول المتن
 طاقت الخ) ويستثنى من محضة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال ان كنت حاملا فانت طالق على ما تراه وحى حامل
 فى غالب الظن فتنطق اذا اعطته وله عليها مهر مثل حكاها الرافعى عن نص الاملا ناهية معنى عبارة قسم فى
 الروض قال الحامل ان كنت حاملا فانت طالق بدنيا فقبلت طاقته مهر المثل قال فى شرحه لفساد المسمى
 ووجه فسادها بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه فى الحال فاشبه ما اذا جعله عوضا انتهى اى قال عرض
 قوله وحى حامل فى غالب الظن لم يبين مفهومه الذى يظهر انه ليس بقيد وقضية طلاق الروض ان المدارع على
 كونها حامل فى نفس الامر وان لم يظهر هو ظاهر فيما اذا لم يتحقق الحمل بعد لامتات توبة فان تحقق فاقا لا قرب
 وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عاها مهر مثل اى يرد المائة لها (قوله حالا) اى فلا يتوقف
 وجوب تسليمه على الدخول سم على حج قول وعليه فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فانها يفسد استرداد
 الالف منه ويكرن تركه وانته يفوز بالفردا الحاصلة منه لحدوثها فى ملكه فليراجع اى عرض (قوله خلافا
 لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى اى قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وانما ذكره اى ظاهر عبارة المصنف
 وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح الرد عليه اى (قوله لانه الخ) اى المصنف (قوله لا تنقل التعليق) اى
 فيؤثر فى فساد العوض دون الطلاق لقوله لا تنقل اى وانما فساد العوض وجب مهر المثل اى معنى (قول المتن
 اختلاص اجنبى) اى مطلقا لا يتصرف بلفظ خلع او طلاق اى معنى (قوله لان الطلاق) اى قوله ويؤخذ
 منه فى النهاية والمغنى الا انه لو هذا كالحكمة الى المتن (قوله وقد يحمله) اى الاجنبى عليه اى الخلع ما يعمله
 بينهما من الشئ سوء المعاشرة وعدم اقامة خلو دالله تعالى لعصر فى المال فى ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم
 وقوله وهذا لاشارة الى الفرض الذى حل الاجنبى على الخلع كالحكمة اى فى خلع الاجنبى لافادة لجوازه
 والا لا متنع عند عدم ذلك الفرض اى كرى (قوله فهو من الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة
 معاوضة فهو معاوضة فيها شوب وتعلق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعلق فيه
 شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم عاياتى قريبان
 قد يتعلق على العوض من جهة الاجنبى فليتامل سم اى عرض (قوله وقول الشارح نظرا الخ) اى بدلى نظرا
 لشوب المعاوضة اى عرض (قوله وم) عبارة للمغنى والنهاية سبق قلم وهى اليق بالادب على ان فى بعض
 نسخ المحلى نظرا للمعاوضة كما نبه عليه ابن عبد الحق فى حاشيته اى سيد عمر (قوله بشوب جمالة)
 فلا اجنبى ان يرجع نظرا لشوب الجمالة معنى ومحل وقد يقال قد تقرر انه من جانب معاوضة فيها شوب
 جمالة وكل منهما يقتضى جواز الرجوع قبل جواب الميجاب فلو وجه تخصيص الجمالة بالتعليق بقوله نظرا
 الخ مع انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان انساب لان المعاوضة جعلت ملحوظة اصلا والجمالة تبعها كما يشعر
 صميمه فليتامل اى سيد عمر وقد يجب بان ذلك مجرد المناسبة لما قبله (قوله فى طاقت الخ) عبارة للمغنى
 فاذا قال الزوج لاجنبى طلقت الخ او قال الاجنبى للزوج طلق الخ اى هو نظرا والمعارف عليه لقوله
 قبل وقوله فاجابه احسن (قوله تحوط لهما الخ) عبارة للمغنى صور احدهما لو كان له امراتان فخالع

تراخى احدا جزائه فليتامل (قوله فى المتن طلقت بالمسمى) فى الروض فى باب الطلاق (فرض) قال الحامل
 ان كنت حاملا فانت طالق بدنيا فقبلت طاقته مهر المثل قال فى شرحه لفساد المسمى ووجه فسادها بان الحمل
 مجهول لا يمكن التوصل اليه فى الحال فاشبه ما اذا جعله عوضا (قوله حالا) اى فلا يتوقف وجوب تسليمه
 على الدخول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب
 وتعلق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة او بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له
 فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم عاياتى قريبان قد يتعلق على العوض من

على ذلك المصوب أو الخرافة من زهدنا فيقع رجعيو فارق ما رغبنا بان البضع وقع لها فلزمنا بدله بخلافه و يؤخذ منه انه لو قال خالعتما على ما في ككف فقبل وهما يعلمان انه لا شيء فيها فخالع على ذلك وقع رجعيو لا شيء له إلا ان يفرق بان فساد المو ضا منه من لفظه وهو قوله اذا الخمر مثلا يقتضى انهم يلزمه عوض المدم (٤٩٨) حصول مقابل له ونا لفساد في لفظه بل هو لفظ معاوضة صحيح وإنما غاية الامر

انه لا شيء في كفه في الخارج وهذا يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له عملا بظاهر الصيغة ويؤيده ما مر انهم جعلوا هذا من العوض المقدور لا الفاسد وياتي آخر التنبيه الا في ما يصرح بهذا ولو خالغ عن زوجتي رجل بالف صم من غير تفصيل لاختاد الباذل بخلاف ماله اختلعتا به ويحرم اختلاعه في الحيض بخلاف اختلاعه كما سيذكره ومن خلع الاجنبى قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي ليجيبها فيقع باتنا بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو نظير ما مر في البيع فلو قالت وهو كذا لزمها ما سمت زاده او نقص لان المثلية المقدرة تكون حيث تدم حيث الجملة وينحو ذلك افنى ابو زرعة وافنى ايضا في والد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها وعلى درهم في ذمة فاجله وطلقها على ذلك بانه يقع رجعيو كما هو المقرر في خلع الاب بصداق بنته والدرهم الذي في ذمته لم يقع الزوج

الاجنبى عنهما بالف مثلاً من ماله صح بالالف طعام وإن لم يفصل الخ الثانية لو اخلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل قالوا بآدم من الثالث والمهر من راس المال وفي الاجنبى الجميع من الثالث الثالثة لو قال الاجنبى طلقها على هذا المصوب الخ الرابعة لو سالت الخلع بال في الحيض فلا يجزم بخلاف الاجنبى (قوله) على هذا المصوب (الخ) أى بخلاف على هذا العبد مثلاً وهو مصوب في نفس الامر فالتاين به مهر المثل كما يعلم على ياتى في قوله او باستقلال خلع بمصوب الخ امعش (قوله) فارق أى الاجنبى (قوله) ما مر أى فى أوائل الباب فى قول المتن ولو خالغ عجبوا او خمر بانت بهر المثل مع شرحه (قوله) فيها أى الزوجة (قوله) بخلافه أى الاجنبى (قوله) ويؤخذ منه أى من نحو طلقها على هذا المصوب الناه كرى (قوله) انه لو قال أى الاجنبى وقوله خالغ الخ أى الزوج للزوجة (قوله) ثم أى فى نحو طلقها على هذا المصوب الخ (قوله) وهذا لا يقتضى عدم البيئونة وكذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله عملاً بظاهر الصيغة وفى بعضها يقتضى عدم البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحته وفى بعضها يقتضى البيئونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله) ويؤيده أى البيئونة ولزوم مهر المثل وقوله ما مر فى أوائل الباب فى شرحه وقرعة بعض (قوله) ويأتى آخر التنبيه الا في ما يصرح الخ) يعنى قوله وان كل تعليق لطلاق الخ وهو ليس تصريحاً بما ذكره لا يقال يؤخذ من قوله ثم ان صح الخ تايد ذلك لاننا قول لا يأتى ذلك باطلاه الا بالنسبة للزوجة لا بالنسبة للاجنبى لما تقر انه لو قال بهذا الخرافة وقع رجعيو بالجملة فالتى يظهر في المسئلة المذكورة الوقوع رجعيو ام سيد عمر (قوله) ولو خالغ أى الاجنبى الى قوله واتفق في النهاية (قوله) ولو خالغ أى الاجنبى من ماله امعنى (قوله) صح أى بالالف من غير تفصيل اى لحصة كل منهما امعنى (قوله) لاختاد الباذل وهو الاجنبى (قوله) بخلاف ما الخ) عبارة المعنى بخلاف الزوجين اذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما لزمه كل منهما ام (قوله) بخلاف ماله اختلعتا الخ) مقتضاه انه لا يصح عند عدم التفصيل وهو محل تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسمى ام سيد عمر عبارة ع شى فانه يقع بهر المثل على كل منهما ام وبقيده ايضا صنع المعنى (قوله) ويحرم اختلاعه أى الاجنبى (قوله) بمثل المؤخر ظاهر ان محله حيث كانت عالة بالمؤخر والا لينبغى وقوعه بهر المثل ام سيد عمر وقوله كانت عالة الاولى كانا عالمين اى الزوج والسائلة (قوله) وان لم تنو) بيننا المقول اى لفظه مثل (قوله) ولو قالت اى السائلة وهو الخاى المؤخر (قوله) لزمها ما سمت اى والمؤخر باق بحاله امعش ومعلوم انه كذلك باق فى الصورة الاولى (قوله) من حيث الجملة لعل الانسب من حيث الجنس او من حيث مطلق المالية فليتامل ام سيد عمر عبارة ع شى لعل المراد هنا بالجملة المائلة في مجرد ذكره عوضاً لا فاقسمته صادق بان يكون ذهاباً مثلاً وما على الزوج فضة وان المائلة فى هذه ام (قوله) والدرهم الذى الخ) جواب عما فقبل لم يقع باتنا بالدرهم الذى في ذمة المولى (قوله) من منجم صداقها اى مؤخر صداقها (قوله) لا بعض العوض اى الدرهم (قوله) وليس كالخلع الخ) جواب سؤال عن البيان (قوله) حتى يجب الخ) اى يقع باتنا (قوله) ايجابه اى مقابل المجهول (قوله) لها اى للزوج وولد الزوجة (قوله) وليس الخ) الواو حالية وضهيره لى للدوبه للمعلوم المراد به مؤجل الصداق والدرهم (قوله) وهو اى افتاؤه فى مسئلة المولى وقوله فى تلك اى فى مسئلة الامر (قوله) ثم) يعنى عنه ما قبله وقوله مثله الاولى حذف الضمير (قوله) لكنه اشار للجواب بان الام) حاصل جهة الاجنبى فليتامل (قوله) لكنه اشار للجواب بان الام ما قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الرجل على

هذا الطلاق عليه فقط بل عليه وعلى البراءة من منجم صداقها ولم يحصل لى بعض العوض وليس كالخلع معلوم ومجبول حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليها لعدم سؤالها ولا على ايها لانه لم يسأل بمجبول له بل معلوم لها وليس له السؤال به ام ملخصاً وهو مع ما قدمه فى تلك مسئلة لانه محل مؤخر الصداق فى كلام الام ثم على تقدير مثله حتى اوقمه باتنا بنله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت فى ذمتى كان قرينة ظاهرة على المثلية والاب

للمثل ذلك انصرف لعين الصداق لئلا يمتنع من ثم اتفق ايضا فيمن سالتزوج بنته قبل (٤٩٩) الوطمان يطلقها على جميع صداقها والزعم

به والها طلقها واحتال
من نفسه على نفسه لها
وهي محجورة به بانها خلع على
نظير صداقها في ذمة الاب
بدليل الحوالة المذكورة نعم
شرط صحة هذه الحوالة ان
يجعله الزوج به لئلا يمتنع
فيها من ان يجابو قبول ومع
ذلك لا تصح الا في نصف
ذلك لسقوط نصف صداقها

عليه بينوتها منه فيبقى
للزوج على الاب نصفه لانه
سأله بنظير الجميع في ذمته
فاستحقه عليه والمستحق
على الزوج النصف لا غير
فطريقه ان يسأله الخلع
بنظير النصف الباقي
لمحجورته لبراءته حيث
بالحوالة عن جميع دين
الزوج اه وسيعلم بما
ياتي أن الضمان يلزمه به
مهر المثل فالإلتزام المذكور
مثله وان لم توجد حوالتهما
ذكره من الاكتفاء بالقرينة
مخالف لما ياتي عن شيخه
الباقين انه لا بد منهما من
نية ذلك لكن الاول اوجه
(تنبيه) افهم قولهم

لفظا من غير استثناء منه
مع استثنائهم من الحكم
انه لو قال ان ابرأني فلان
من كذاله على فانت طالق
فابرأه وقع بانثاء هو الوجه
خلافا لما زعم انه رجعي لانه
تعليق بعض اولان المبرأ
للملحظا بل يمكن له رغبة
في طلاقها وذلك لان كلا
من هذين التعليقين فاسد

هذا الكلام ان الحل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة قبل وبقيصة المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني
الآتي اه سم وقضيتها ان لو قصدوا الداروجة رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ودرهم جميعا يقع
الطلاق بانثاء على المؤجل ودرهم وظاهره انه يصدق بيمينته في قصد الرجوع للجميع ثم رابت قال السيد عمر
ما نفسه قوله للمثل الخ قد يقال هل يجعل قوله في ذمته رجعا له على مؤجل صداقها ايضا فيكون قرينة
على تقدير المثلية محتمل وقد يقال بينهما فرق انه في الاول ظاهر في إعادة المثلية لانحصار أمثله بمؤخر صداقها
بخلاف ما نحن فيه لو جود ما يصلح لتعلقه به بل لتعلقه به هو الظاهر وان احتمل تعلقه به ما نحن ان قال الاب اردت
ذلك لا يصدق قوله اه **(قوله لعين الصداق)** اي عينه ومؤخر الصداق **(قوله والزعم)** به اي حاجة للإلتزام مع
إعادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيما ذكر بل لحكاية صورة السؤال اه سيد عمر
(قوله فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأتى ان يحتال من نفسه بما
لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم **(قوله واحتال من نفسه على نفسه)** اي جعل نفسه مختالا من
جهة لئلا يحال عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحالة الدين البنت الى ذمة الوالد بدلين الزوج وبيرا
منه اه كردي **(قوله من نفسه)** اي اظر الولاية **(قوله بدليل الحوالة المذكورة)** قد يقال الحوالة المذكورة
متأخرة عن الخلع اذ لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب شي حتى تنقضي الحوالة عليه فكيف
تكون قرينة بنجاح بانها مع تأخرها تدل على انها اراد المثلية والامر تكيا الحوالة القسم او يقال لعل فرض
المستلقة وقع ما ذكره بعد مواطاة سابقة كما هو الغالب فالقرينة ذكر الحوالة مع المواطاة السابقة اه سيد
عمر **(قوله ان يحيله الزوج به)** معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد دين الزوج الذي
في ذمته ويقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت الى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج اه كردي **(قوله)**
(به) اي الصداق قوله لئلا يمتنع لعت لضمير به وفيه توصيف للضمير ولو قال بما لئلا يمتنع لاسلم عن الاشكال **(قوله)**
فطريقه اي الخلع **(قوله بما ياتي)** وبقوله لما ياتي اي قبيل الفصل الآتي **(قوله فالإلتزام الخ)** قضية ذلك
ان ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه سم عبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالإلتزام الخ انه
مثله مع وجود الحوالة كافي صورة السؤال المفروضة في نحن فيه وهو محل تأمل اذ الظاهر كما يؤخذ مما ياتي
ان عمل ذلك حيث يراد عين الصداق اما اذا اراد بدله وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تمينت بينوتها بمثل
الصداق لا بمهر المثل لان العوض صحيح ولم يذ كر في الصيغة ما يؤدى الى فساد فلو قال الشارح ان لم توجد
بدون والو لكن حسنا فليتام اه **(قوله معها)** اي مع القرينة **(قوله لكن الاول)** اي الاكتفاء بالقرينة اه
كردي **(قوله انه الخ)** مفعول لهم **(قوله لو قال ان ابرأني الخ)** مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الآتي
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف فان طالق فاعطاه فيقع بانثاء بالاف اه سم **(قوله لم)**
يخطأ به اي الزوج **(قوله وذلك)** اي عدم صحة ذلك الزعم **(قوله منه الخ)** اي من ذلك القول وقوله انه معاق

معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة قبل وبقيصة المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلاحل عليها عند
عدم القرينة وهو مقتضى كلامهم ولذا قيد في الارشاد البيوتية بما اذا خلع الاب على صداقها والبراءة منه بما
اذا ضمنه والواقع رجعا لكن قد يقال هل حل على المثلية ولو بدون قرينة كافي وصحت بنصيب ابني وبعتك
بما باع به فلان فرسه فليتام **(قوله للمثل ذلك)** قد يقال هل يجعل قوله في ذمته رجعا له على مؤجل
صداقها ايضا فيكون قرينة على تقدير المثلية **(قوله والزعم)** اي حاجة للإلتزام مع ارادة المثلية **(قوله فطلقها)**
قد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فيتأتى ان يحتال من نفسه بما لها على الزوج على
نفسه بما للزوج عليه **(قوله بدليل الحوالة المذكورة)** قد يقال الحوالة المذكورة متأخرة عن الخلع اذ
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب شي حتى تنقضي الحوالة عليه فكيف يكون قرينة بنجاح
بانها مع تأخرها تدل على انها اراد المثلية والامر تكيا الحوالة **(قوله فالإلتزام المذكور مثله)** نظر لان
العوض متأخر للصداق بقرينة الحوالة فيمسا ياتي نفسه فليتام **(قوله فالإلتزام الخ)** قضية ذلك ان

أما الاول فلان كل ذى ذوق يفهم منه أنه معاق للطلاق على عوض من الاجنسي وقد صرحوا بان العوض منه كبر منها

وأما الثاني فلأن قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال خالعت زوجتي على ألف ثم ذمها وكان غائباً فإنه مقبول وقم بائناً به لأن
 قوله كسؤله فيه كذا الإبراء كسؤله ولا يحد الخلع الصريح في ذلك أيضاً وفي الرخصة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح
 منه لو طلق زوجته على أن زوجها يذمها به وصداق يذم به بضع الماطقة ففعل وقم الطلاق قال ابن القطان بائناً ولهم المثل على زيد كان لبنته على
 زوجها مهر المثل وهذا صريح في بطلان (٥٠٠) ذلك لتدليلنا لأن زيد لم يسأل ولا خاطب بل إنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد

الغاي مقيد بالتعليق الطلاق (قوله لأن قائله) أي التعليل الثاني (قوله كسؤله) أي زبدها أي عن الزوج فيه
 أي الطلاق (قوله ولا يحد الخلع) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) أي في أنه لو قال خالعت زوجتي الخ
 عبارة الكريدى أي في أن قبول الأجنبي كسؤله فيه فالإبراء كذا له (قوله برصداق يذمها) جملة حالية
 مقيدة (قوله ففعل) أي زوج زيد يذمها من المطلق المذكور اه سيد عمر (قوله رفع الطلاق) ظاهره بالقبول
 الفعل من غير احتياج إلى القبول لفظاً بل قوله لا في فبترجمه الخ صريح في ذلك فليراجع (قوله وهذا صريح
 الخ) محل تأمل أما لو قلنا عبارة الرخصة مصورة بصيغة المعاوضة لا بصيغة التعليل وأما ثانياً فلأنها
 محتملة لا تنزل على أن يكون لفظاً أنت طالق على أن يزوجني زيد يذمها الخ أن تكون خطاباً لزيد كطلقت
 زوجتي على أن تزوجني ينته الخ فأن يكون صريحاً في نفي الخطاب اه سيد عمر (قوله أن قبول العرض
 الخ) أي سواء حصل القبول في ضمن الإبراء أو التزويج أو غيرهما وقوله يقع الطلاق الخ خبران كل الخ اه
 كرى (قوله في الاختلاع) إلى قوله واعتراض الأذرى في المعنى وإلى قول المتن ولو اختلف في النهاية إلا
 قوله خلافاً لبعضهم وقوله ويرقى إلى ما يشر (قوله ولو بالقصد) عبارة المغنى بالصريح اه بالنسبة اه (قوله
 كأم) أي قبيل فصل الصيغة (قوله إذا نواها) أي أصرح بالوكالة اه معنى (قوله وماذا اطلق) أي يقع
 الخلع عنها والمال عليها عش لأن منفعة الخلع لها معنى وشرحا للعرض والمنهج (قوله بماله) أي المعين
 (قوله وكذا الأجنبي) أي للأجنبي توكل أجنبي آخر سم وعش (قوله فإن قال) أي الأجنبي الموكل (قوله
 لها سل الخ) راجع لما قبله وكذا وقوله ولا أجنبي سل الخ راجع لما بعده (قوله له) أي للوكل (قوله على)
 بشدائيه (قوله فاته توكل الخ) أي لأن منفعة الخلع راجعة إليها فحمل سؤلها عند الإطلاق على
 التوكيل اه عش (قوله وإن لم تقل الخ) غاية (قوله ففعل) يقتضى أنه لا بد من طلاق آخر من البادى
 وكان وجهه أن قوله على أن اطلق بعد لا إيقاع لقيتاه وعليه فيتردد النظر فيما إذا طلق المخاطب وتوقف
 البادى عن الطلاق هل يقع طلاق أو لا محل تأمل وينبغي أن لا يقع إلا إذا قصد الابتداء اه سيد عمر
 (قوله لأن العرض الخ) علة للقيود فقط (قوله وإذا وكلها الخ) دخروا في المتن (قوله بين أن تخلع) إلى
 المتن في المعنى إلا أنه لا يفيده إلى قوله ويرقى إلى قوله ولا فالباشر (قوله بالصريح أو النية)
 راجع لكل من الماعطوف والمعطوف عليه فلهذا أربع فيضم الطلاق إليها تصير الصور خمسة (قوله بقيده)
 أي بأن لم تخالفه فيما ساء الذي حمل عليه كلام الغزالي في ما مر ومعلوم أنها إذا خالفت لمهى كالأجنبي بالاولى

زبدها فبترجمه لجملة مختاراً
 لطلاقها ولزومه مهر المثل لأن
 المطلق لم يطلق إلا في مقابل
 يسلم له وهو بضع التي تزوجها
 ولم يسلم له ما تقره بانه يذمه
 لها مهر المثل فعمله أن قبول
 العرض الذي ربط الطلاق به
 كسؤله الزوج به وإن كل
 تداعيل للطلاق تضمن مقابلة
 البضع بعرض مقصود راجع
 لجهة الزوج يقع الطلاق به
 بائناً ثم انصح العرض فيه
 والافيه المثل على ما مر
 (ولو كذا) في الاختلاع
 (ان تخلع له) أي لنفسه ولو
 بالقصد كأم فيكون خلع
 أجنبي والمال عليه بخلاف ما
 إذا نواها وهو ظاهر وماذا
 اطلق به ما صرح به الغزالي
 واعتراض الأذرى على مجرم
 امامه بخلافه مردود بان كلامه
 فيما إذا لم يخالفها فيما ساءه
 وكلام امامه فيما إذا خالفها
 فيه (ولا أجنبي توكل) في
 اختلاع نفسها بماله أو
 بمال عليه وكذا
 أجنبي آخر فإن قال لها
 سل زوجك أن يطلقك
 بالف أو لأجنبي سل فلانا

ذلك خلع على مهر المثل لا على نظير صداقها (قوله أنه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله لا في
 وإن كل تعليل للطلاق الخ قالوا أن أعطاني زيد ألفاً فقلت طلق فاعطاه فليقع بائناً بالألف (قوله ولا يحد
 الخلع) عطف على بكلامهم (قوله وماذا اطلق) قال في شرح الرض لأن منفعة الخلع لها وقع لمخالف
 نظير من الوكالة في الشرعاً فانه كما تكون الموكل تكون للوكل لوقوعه في مثل ذلك للوكل أولى
 لانه المباشر اه وهو صريح في أن شراء الوكيل إنما يقع للوكل إن نواه بخلاف ما إذا نوى نفسه أو اطلق
 فليقتبه له لكن لا يبعد أن يكون الشرأ من مال الموكل الذي اذن في الشرأه معنيهاً بنية الشرأه فليقتام
 قوله وكذا أجنبي اخ (قوله اشترط في لزوم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فتخبرني) فلو
 اختلفت عنه بماله في الحرض قبل محل هذا الطلاق كالمو اختلفت لنفسها بمالها أو مجرم اذ لم يوجد منها

أن يطلق زوجته بالف اشترط في لزوم الألف لأن بقوله على خلاف سل زوجي أن يطلقني على كذا فاته توكل أو لم تقل على ولو قال اه
 طلق زوجتك على أن اطلق زوجتي ففعلاً بائناً لا نه خلع فاعداً لأن العرض فيه مقصود خلافاً لبعضهم لما كل على الآخر مهر مثل زوجته وإذا
 وكلها الأجنبي في الخلع (فتخبرني) بين أن تخلع عنها الوعته بالصريح أو النية فإن اطلقت الأذرى وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعاً
 اه أي نظير ما مر في الوكيل بقده لكن لما كانت تستعمل به أجمعاً بخلاف الأجنبي كان جانبها أقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا

ان لا يذكر انه من ماله فخلع بمغصوب أو يذكر لرجعي كالصريح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بمهر المثل
 وحيتن قدوة لهم ان الخالع من غير الوجه بنحو المغصوب مع التصريح نحو النصب توجب الوقوع رجعيا
 محله مالم يصرح بالخالع بالاستقلال والواقع بانما هو المثل ومالم يضمنه الخالع والواقع كذلك ايضا كما
 ساقى وعادة الروضة وشرحها مصرحة بالوقوع بانما عند التصريح بالاستقلال وان صرح بانها من مالها
 وبعبارة الارشاد وشرحه الصغير للشرح مصرحة بالوقوع بانما عند الضمان او التصريح بالاستقلال
 وان اضاف المال اليها كقولها خلتها على عبدها ويذلل على ذلك ايضا كلام الروضة على حجج اعمش **قوله**
فهو أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع بانما الخ اه سم **قوله** وإلا أي كان قال طلقها على عبدها اه
 معنى **قوله** كإمر أي أتفا **قوله** كإل قال أي الأب والابني اه معنى وهو راجع الى قوله وإلا
 وقع رجعيا **قوله** المقصود أي التبرع له أي الأب والابني **قوله** ولو اختلعت أي ابوها اه عش
 عبارة الرشيد يني الأب مثله الابني اه **قوله** بصداقها كان قاله خالعها على مالها عليك من الصداق
 اه عش **قوله** نعم ان ضمن له الأب الخ وان كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك ان برئت من صداقها
 فهي طالق لم تطلق لان الصفة الماعق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة تمال في ذمتها ولها على الزوج صداق
 لم يسقط الخلع وقد يقع النقص اذا اتفقا جنسا وقد روضة اه معنى **قوله** ان ضمن له الأب أو الابني
 الدرك كان قاله احدهما ضمن لك برأتك من الصداق اه كردى **قوله** وكذا لو اراد الخ يعني
 في الصورة الأولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا إنما هو لاصل الوقوع بانما مع قطع
 النظر عما يلزم منه فيها وإلا فهو في الأولى إنما يلزم منه مهر المثل في الثانية مثل الصداق اه رشيدى **قوله** وفي
 الحرة عطف على أتفا عامر أتفا قبيل التنبيه ان الوجه الاكتفاء بالقرينة من غير اشتراطية تقدير
 المثل **قوله** ما تلقى بذلك وان قالت هي لان طلقتي فانت بريء من صداق او قد ابرأتك منه فطلقها لم
 يبرأ منه وهل يقع رجعيا بانما تجرى ان المقرى الى الاول لان الإبراء لا يعلى قال في الروضة ولا يبعدان
 يقال طلق طمعا في شيء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة ليسكون فاسدا كآخر فيقع بانما هو المثل وهذا ما جزم
 به ابن المقرى واخر الباب وقال الزركشى تيمم البلقيني المتعقيق المحدث انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق
 الإبراء وقع الطلاق رجعيا لوطن صحته وقع بانما هو المثل وقد اتفق بذلك أي بقول الزركشى الشهاب الرملي
 رحمه الله تعالى انها باينة زاد المعنى وهو جمع حسن اه قال عش قوله وقع بانما هو المثل ومثله ما لو كان
 العوض مجهولا كان قال له الأب ولك ما يرزكك او على مادفته لها وكان مجهولا أو نحو مثله ايضا ما لو طلقها
 على إسقاط حقها من الحضانة وبقي ماله خالعها على رضا عمو له سنتين ثلاثا مات والد قبل مضي المدة فهل
 له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقابل ما بقي من المدة أو بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من
 المدقة نظر الاقرب الثاني لان ما بقي من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل اه
فصل في الاختلاف في الخلع **قوله** او في عوضه أي وما يتبع ذلك كإل خالع بالف ونويا نونا اه

فان لم يذكر انه مالها فهو
 بمغصوب وكذلك الواقع
 رجعيا إذ ليس له تصرف
 في مالها باذ كر كما ر فاشبه
 خلع السفهية كالواقالب هذا
 المغصوب او الخمر لانه صرح
 بما منع التبرع المقصوده
 من الخلع ولو اختلعت بصداقها
 أو على ان الزوج بريء منه
 او قال طلقها وانت بريء
 منه أو على أنك بريء منه
 وقع رجعيا ولا يبرأ من شيء
 منه نعم ان ضمن له الأب
 أو الابني الدرك او قال
 على ضمان ذلك وقع بانما
 بمهر المثل على الأب أو
 الابني قال البلقيني وكذا
 لو اراد بالصداق مثله وثم
 قرينة تؤيده كحالة الزوج
 على الأب وقبول الأب لها
 بحكم كنها تحت حجره فيقع
 بانما يمثل الصداق اه ومن
 أتفا وفي الحرة ماله تعلق
 بذلك

هـ **فصل** في الاختلاف
 في الخلع أو في عوضه لو
 ادعت خلعاً فأنكر

واقف الجور في الصغير وان كلامهم كالصريح بذلك ثم رتبته في الصغير بعد ان قرر ما ذكره من الارشاد من
 انه لو خالعها بنحو مغصوب او بخر بانت بمهر المثل قال ما نصه بخلاف خلع الابني بذلك اذ صرح بالمانع
 ككونه مغصوباً بمالم يضمن او يصرح بالاستقلال اخذنا بما يأتي في خلع الأب المثل منزله الابني بعدها
 مثلاً وقد صرح بذلك وقع رجعيا اه وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلى بهامش المحلى الجواب بما حاصله
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وما يدل على ان الابني اذ صرح بالاستقلال وقع بانما هو المثل قول الروض
 ما نصه فان قال الأب الابني غير متعرض لاستقلال ولا نيابة طلقها على عبدها وعلى هذا المغصوب او الخمر
 وقع رجعيا اه فتبين في الابني ايضا بقوله غير متعرض الخ يدل على انه إذا تعرض وقع بانما لا يتامل
قوله فان لم يذكر الخ كإل يقتضى حيث خصصه بهذا القسم انه فيما اذ صرح باستقلال لا فرق في الوقوع بانما
قوله فهو أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع بانما الخ اه **فصل في الاختلاف في الخلع او في عوضه**

او قال طال الفصل بين لعطينا بانه سالت الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت طلقني متصلا فليمت وقال منفصلا لى الرجمة او نحو ذلك ولا يئنه (صدق يمينه) لان الاصل عدمه مطلقا وفي الوقت الذي تدعي فيه فان اقامت به بينة ولا تكون إلا رجلين بانته ولم يطلها بالمال لانه ينكر ما لم يعد ويعترف به على ما قاله الماوردي لان الطلاق لزومه هي معترفة به (٥٠٣) وفيه نظر بل الذي يتجه انه كن اقر

لشخص بشي فانكره ثم صدقه لا بد من اعراف جديد من المقر (وان قال طلقك بكذا فقالت لم تطلقني وطلقتك (بجنان) او طال الفصل بين لفظي ولفظك او نحو ذلك (بانته) باقراره (ولا عوض) عليها اذا حلفت لان الاصل برادة ذمتها ما لم يتم شاهد او يحلف معها او تصدقه فثبت المال واذا حلفت ولا بينة له وجبت نفقتها وكسوتها من العدة ولا ربهما قال الاذرى والزركشي بل الظاهر انها ترته (وان اختلفا) أي المختار العمان والزوج او وكيله وهي او وكيلها او الاجنبي (في جنس عوض او قدره) او نوعه وحضته واوله او قدر امله او عدد الطلاق بان قالت طلقني ثلاثا بالف فقال بل واحدة بالف او سكت عن العوض (ولا بينة) لاحدهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا بان اطلعتا واحداهما (تحالفا) كالمثابين في كيفية الحلف ومن يدها ومن ثم انطرد ان يكون مدعاها كثر فان اقام احدهما بينة قضى له (ووجب) بعد فسخها او فسح احدهما او الحاكم

عش (قوله او قال طال) الى قوله فان لم يثبتا في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن (بدون ذكره) لعله ليرتب عليه ما يأتي من الاختلاف في كونه رجعيما او بائنا او الاوضح ان من صور الاختلاف ما لو سالت بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلقك متصلا فقال بل منفصلا فلا يقع بشي لعدم اتيانها بشي واخر بعد كلامه اه سيد عمر (قوله او نحو ذلك) اي كان قال قصدت الاستئناف اه عش (قوله ولا بينة) راجع للتمن والشرح جميعا (قوله عدمه) اي الخلع وقوله مطلقا لا متصلا ولا منفصلا (قوله به) اي اصل الخلع او انصاه (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمده النهاية والمغني وبعبارة سم سياقي في الحاشية عن الرض ما يدل على اعتداده ما قاله الماوردي اه (قوله معترفة به) اي المال اه رشدي (قوله بل الذي يتجه الخ) قد يقال الاقرار اعتمد بالبينه ككتفي باعتبار الاعتراف المنسكب بخلاف مسألة الاقرار فان مستندهما الاقرار وقد الفنى حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردد النظر فيما نحن فيه فيقال يرجع بدون اقامة البينة قبل يلحق بمسألة الاقرار نظر الماثر فاليه من الفرق او يكتفى فيها ايضا باعتبار المنكر كناية مضيه فرق صاحب النهاية على تامل اه سيد عمر عبارة هو اى ما قاله الماوردي الا رجعي وليس كمن اقر الخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كامر نظيره في الشفعة اه اي بخلاف ذلك ويغترف في الضمني ما لا يغترف في غيره بادي (قوله انه) اي ما هنا او الزوج والتمن ذكر بتأويل المختلج ولا يصح رجوع الضمير للزوج كما هو ظاهر (قرل المتن وان قال طلقك بكذا الخ) ولو قال سالت الطلاق بالف فانكرت السؤال وادعت طول الفصل بين الاجاب والقبول صدقت يمينها في نفي العوض لان الاصل برادة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه اه معنى (قوله لم تطلقني) الى قوله وان اختلفا في المغني (قوله مالم يتم الخ) عبارة المغني فان اقام بالعوض بينة او رجلا وامر اثنين او حلف معها او عادت واعترفت بعد عيبتها بما ادعاه لزمها العوض اه (قوله واذا حلفت ولا بينة الخ) صورة المسئلة ان يقر بان المال مما بين الخلع بدون قبضه فان اقر بانه خالعه ما على تعجيل شيء لا يتم الخلع الا قبضه لم يزمه شيء الا بعد قبضه نص عليه في البويطي وهو ظاهر نها يقو معنى (قوله وجبت نفقتها الخ) لانها رجعية في الصورة التان بغير مظنة اصلا في الاولى اه بحيري (قوله وكسوتها) اي وسكنها اه بحيري (قوله زمن العدة) اي الى انقضاء العدة اه معنى (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده النهاية والمغني ايضا (قوله بل الظاهر انها ترته) اي مطلقا فبازاده الشارح وفيها لومات في العدة في مسألة المتن عبارة المغني ولا ربهما ولومات هو في عدتها ورثت هي منه كما قاله الاذرى اه (قوله او الاجنبي) اي او كليه (قوله او سكت عن العوض) اي والصورة انها متفقان على الخلع الموجب للدال كما هو موضوع المسئلة اه رشدي (قوله بان اطلعتا) اي الزمن الذي اوقعه احداهما رجح حيثن او اطلقتها احدهما فكذلك لجواز ان يحكم المطلق على المقيد بخلاف ما ادعيتاه فلهما ان اتفقتا فيه سقطتا وهذه ااردة على الشارح في تفسيره للتعارض اه سيد عمر عبارة المغني فان كان لاحدهما بينة عمل بها او لكل منهما بينة واستوتتا تاريخا سقطتا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة اه (قوله ومن يدها) لكن يبدأ هنا بالزوج قدبا اه عش (قوله للعوض) متعلق بالفسخ (قوله ان وعين) الاولى اوقمها

(قوله على ما قاله الماوردي) سياقي في الحاشية عن الرض ما يدل على اعتداده ما قاله الماوردي (قوله بل الذي يتجه الخ) وهذا لا ينافي ما كتبناه في قول المصنف في الشفعة فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره لان المعاوضة

لامرض (مهر مثل) وان كان اكثير مدعاؤه لانه بدل البضع الذي تذرده اليه وما الما بينونة فواقعة بكل تقدير واثرت التحالف انما هو في العوض خاصة التول في عدد الطلاق الواو انه قوله بيه ترته ومن ثم لو قالت سالتك ثلاثا بالف فطلقت واحدة ملك ثلثه فقال بل ثلاثا فلان الانب طالت ثلاثا ناعلا باقراره وتختلف انها لا تدم انه طلقا ثلاثا وحينئذ له ثلث الالف نعم ان اوقمن وقال ما طلقتها قبل ولم يطل فصل استحق الالف (ولو خال بالف ونوبانوعا) او جنسا او صفة (لزم) وان كان من غير الغالب

(قوله جعلنا) يسكون العين اه سم (قوله فان لم ينو يا شيئا) عبارة النهاية أى وشرح المنهج والمنفى وان لم ينو يا شيئا فغالب نقد البلد فان لم يكن بها غالب فمهر مئول اه وهذه الزيادة كانت فاصل الشارح رحمه الله تعالى ثم ضرب عليها واقصر على ما هنا اه سيدعمر (قوله يلزم) الى قوله فعمل في النهاية الا قوله على ما مر الى التنبيه (قوله مطلقا) أى سواء نوا يا غالب نقد البلد او غيره وقال الكردى اى في جميع الاوقات اه (قوله للجهل الخ) اى في اللفظ ولا عبرة بالنية اه معنى (قوله عينا) بتشديد الياء والنون اه سم (قوله آخر) الاولى حذفه (على الاول المعتمد) وهو لزوم المنزى كالمفوظ وقوله ثم يجب الخ اى بعد الفسخ اه معنى (قوله فلا فرقة) اى لعدم صحة العقد اه معنى (قوله واما لو قال اردت الدرهم وقالت اردت الفلوس) بضم المثناة الفوقية اه سم (قوله بلا تصادق وتكاذب) اى بان قال كل منهما لا اعلم ما نواه صاحبه اه عش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانب الآخر ثم حال قوله بلا تخالف بقوله لانه لا بدعى عليها معينا حتى يخالف اه (قوله واما لو صدق احدهما الآخر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدرهم اى في الفرقة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها ارادت الفلوس وكذبها بان او عكسه اى بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد الفرقة وكذبه بان ظاهرا لا تنظام الصيغة ولا شئ له لانكاره الفرقة هنا اى في الثانية وانكارها هناك اى في الاولى الان عاد وصدقها اى في الاولى او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شئ اى انه اذا عاود صدقها وعادته وصدقته كلاه هذان فيبلى ما اذا اختلفت نيتهما او تصادقا وقد تقدم انه لا فرق حينئذ لثبوتها ثم قضيتها ان البيوت في الاولى باطنا ايضا وفيه نظار مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك الروض كما هو ويدل على اعتداه ما تقدم عن الماوردى ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وبين غيره اه سم (قوله المسمى) مرافعا عن اسم استشكله (قوله على ما مر) اى في شرح صدق بييمته وقوله كما مر اى في فصل ظواهر امارات نشوزها قيل قول المصنف ولو خالف به بول (قوله تنبيه) الى قوله لم في المنفى (قوله ان تعاق بالموجود) اى كان عاقي بآرائها ولم يوجد او وجد ولم يصح اه عش (قوله فعمل) اى من المسئلة الأخيرة (قوله بان تكون الخ) تفسير للبراءة الصريحة (قوله ولم يتعاق به) كاذبا (قوله واضح حيث

محضة هناك لانهما (قوله جعلنا) هو يسكون العين وقوله عينا نوا عاهو بتشديد الباء والنون وقوله واما لو قال اردت الدرهم وقالت اردت الفلوس الخ وهو بضم المثناة الفوقية (بلا تصادق وتكاذب) قال في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانب الآخر ثم حال قوله بلا تخالف بقوله لانه لا بدعى عليها معينا حتى يخالف اه (قوله واما لو صدق احدهما الآخر الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدرهم اى في الفرقة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها ارادت الفلوس وكذبها بان او عكسه اى بان صدقته في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد الفرقة وكذبه بان ظاهرا لا تنظام الصيغة ولا شئ له لانكاره الفرقة هناك اى في الثانية وانكارها هناك اى في الاولى الان عاد وصدقها اى في الاولى او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شئ اى انه اذا عاود صدقها وعادته وصدقته كلاه هذان فيبلى ما اذا اختلفت نيتهما او تصادقا وقد تقدم انه لا فرق حينئذ لثبوتها ثم قضيتها ان البيوت في الاولى باطنا ايضا وفيه نظار مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج المسمى) جزم بذلك الروض وهو يدل على اعتداه ما تقدم عن الماوردى ويفرق بين اقرار في ضمن معاوضة ثابتة وبين غيره

مطلقا للجهل بالعوض (ولو قال اردنا) بالالف الى اطلاقها (دنانير فقالت بل) اردنا (درهم ولفلوسا) او قال احدهما اطلقنا وقال الآخر عينا نوا آخر (تحالفا على الاول) المعتمد كما لو اختلفا في المفوظ ثم يجب مهر المثل (ووجب مهر مثل بلا تخالف في) القول (الثاني) أما لو اختلفت نيتهما وتصادقا فلا فرقة واما لو قال اردت الدرهم وقالت اردت الفلوس بلا تصادق وتكاذب فتبين ولم مهر المثل بلا تخالف واما لو صدق احدهما الآخر على ما اراده وكذبه الآخر فيما اراده فتبين ظاهرا ولا شئ له عليها لانكار احدهما الفرقة نعم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج المسمى على ما مر واذ اطلقت الدرهم في الخلع المنجز نزلت على غالب نقد البلد او المعلق نزلت على الدرهم الاسلامية كما مر (تنبيه) علم بما مر ضبط مسائل الباب بان الطلاق اما ان يقع باثما بالمسمى ان صححت الصيغة والعوض او بمهر المثل ان قصد العوض فقط او رجعيان ان فسدت الصيغة وقد نجز الزوج الطلاق اولا يقع اضلا ان تعاق بما لم يوجد فعلم ان من علق طلاق زوجته بآرائها

خلافا لما أطال به الرمي انه لا فرق بين تعلها وعدمه وان قلعه عن المحققين وقله غيره عن اطلاق العلماء من المتأخرين وذلك لبطلان هذين التقلين ولان الاراء لا يصح من قدرها وقد علق بالاراء من جميعه فلم توجد الصفة المعلق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يصدر اتمه ما يستحقه هي ليس بل الظاهر انه بقصد براءة ذمته من جميع ما فيها اذ لو علم ان مستحق الزكاة يتعلق به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون النظر لهذا فيقعون في مفساد لا تحصى وفي فتاوى أبي زرعة في ان ابرأني من صدائك (٥٠٥) على فانت طالق فقال له ابرأنيك يشترط

عليهما وان تريد الاراء من الصدقات المعلق به فيثبت يقع بانها فان قالت لم اريد ذلك لم يقع اه والذي يظهر ان الشرط عدم الصارف لا قصد ما ذكره لان الجواب منزل على السؤال كاصرحوا به ولو علق بالاراء تناول الاراء عن الغير وكاله كالو حلف لا يبيح بحث بيبه عن غيره وكاله ولو طلب منها الاراء فبإثباته براءة فاسدة فنجز الطلاق وزعمه انما اوقعه اظنه صحة البراءة لم يقبل على ما فيه عما يأتي ولو قالت جعلت ممرى على تمام طلاقى كان كناية في الاراء كما قاله بعضهم وكانه لم ينظر لما فيه من تعليق الاراء المبطل له لان المدار في الكناية على التيقن والقرض انها لم تنو التعليق نظير ما مرأنا في بذلت صدقاتي على طلاقى ونظائر ولو قال ان ابرأني من آخر اقسط من صدائك كان لفظه محتملا فان جعل من الثانية بيانية اشترط ابرأوه من القسط الاخير او تبعية اشترط ابرأوه من

صدر من جاهل بتعاقب الزكاة او بقدر ما تعلقت به الزكاة وبكيفية تعلق الزكاة اما اذا صدر من عالم بجميع ما ذكره حالا فظاهر انه انما يريد ما مر ما هو له والباقي بعده مقدار الزكاة لعله بان ما عداه للقرء على سبيل الشركة فكيف تملك اسقاطه او يقدمه مترا من مقدم في شرح ولو خالف مجبول في مسئلة ما لو اصدقها ثمانين وقبضت منها ربعين ثم قال لها ان ابرأني من صدائك وهو ثمانون الخ لم يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالا ولا نهى على قدر الاصل بقوله وهو ثمانون ثم حيث اعتبر عليه فلا بد من النظر الى علمها بانها على ما قرره ههنا انه لا بد في البراءة ههنا من علمها ما سبدهم (قوله وذلك) أي عدم صحة ما قاله الرمي (قوله من قدرها) أي الزكاة (قوله يغفلون للنظر) لعله من باب الافعال او على حذف عن في الاوقيانوس يقال غفل غفلا غفلة لا من الباب الاول اذ اثر كونه سباعه وغفلة بمعنى غفل عنه اه (قوله لهذا) أي لقوله بل الظاهر انه بقصد اخل (قوله) فان ابرأني الخ متعلق بقوله الاتي بشرط الخ (قوله المعلق) أي الطلاق به أي بالاراء (قوله والذي يظهر الخ) وللشرط الثاني من شرطى الفتاوى (قوله ولو علق بالاراء) أي عن الزوج أو غيره وقوله تناول الاراء من الغير الخ بان كانه علق بالاراء وكلا من الغير في الاراء سواء الزوج أو غيرها اه كرى (قوله تناول الاراء من الغير الخ) ينبغي الوقوع هنا رجعيما حيث لم يوكل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة سم وقوله حيث لم يوكل أى لو وكل في اصل البراءة أما لو لم يوكل فيها أيضا فينبغي عدم الوقوع لعدم صحتها والمتبادر من البراءة انما علق عليها اه بحجة اه سيد عمر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر بانها يقع عليه الطلاق ظاهر او انه في الباطن محمول على تصدق فان كان صادقا لم يقع بانها ولم يبين الطلاق الواقع فلو رد رجعى أو بائن واغنى عن ذلك كلام الشارح السابق ما يصرح بالثاني اه عس (قوله لم يقبل) الوجه اننا لو قلنا بقوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يصد تعليق الطلاق بصحة البراءة فاسد اه قول هذا شامل لصورة الاطلاق وقد مر ان انه ينصرف الى الصيغة المتبادرة (قوله على ما فيه) أي على نزاع في عدم القبول ما يأتي اى عن ابن عجيل واسمعيلى المحضرى والاصحى ومن تبهم (قوله وكانه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه ان يقال انما لم ينظر الى ما ذكره كونه ضمنيا فلا يضر فالحاصل ان ذلك كقولها ابرأنيك من صدقاتى على طلاقى وبذلك صدقاتى على طلاقى وقد تقدم انها صيغة معاوضة لا صيغة تعليق فتدبر وتامل قول الشارح نظير ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه سيد عمر (قوله محتملا) أي معنيين التبيين والبيان اه كرى واهل الاولى أي ثلاثة احتمالات ارادة البيان أو التبعية والاطلاق (قوله فان جعل) أي الزوج (قوله من الثانية بيانية) قاله من آخر الانداسط التي هي صدائك اه سم (قوله أو تبعية) عطف على بيانية قاله من آخر الانداسط اه هي صدائك اه سم (قوله فان اطلق) أي لم يوكل البيان ولا التبعية اه كرى (قوله اذ لا فرق بين البيان الخ) أي والاطلاق (قوله الدال) أي لفظ من آخر (قوله وغيره) عطف على أبو شيكل وقوله فقال اى الغير (قوله)

(قوله تناول الاراء من الغير وكاله) ينبغي الوقوع هنا رجعيما حيث لم يوكل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة (قوله لم يقبل) بل الوجه اننا لو قلنا بقوله لم يمنع ذلك الطلاق حيث لم يصد تعليق الطلاق بصحة البراءة قد مر (قوله فان جعل من الثانية بيانية) قاله من آخر الانداسط التي هي صدائك (قوله بيانية) يتامل (قوله أو تبعية) (قوله)

الثلثة الاخيرة ضرورة أن اقل الجمع ثلاثة مع كون لفظ الاخر حقيقة في القسط والاخير والضرورة تتقدم بقدرها فان اطلق قالوا له الاول والاحوط الثاني قاله بعضهم وفيه نظر ظاهر اذ لا فرق بين البيان والتبعية هنا عملا بقضية من آخر الدال على أن المطلوب الاراء من الاخر حقيقة فليتقيد الوقوع به لا غير ولو قال ابرأني واعطيك كذا الفارأته لم يعبها فاقى ابن عجيل واسمعيلى المحضرى بعدم صحة البراءة وتبهم ابو شيكل فقال حيث حصل بينهما مواطأة أو تواعد ولم يعب بالوعد لم يصح ابرأوه غيره فقال ما قالاه هو المعتمد لان معنى قولها ابرأنيك

أي ما وعدت وأيده بعضهم أيضاً في فتاوى الأصحى أن من علق الطلاق بما يقتضى الفور به فأرآه لا فوراً طاعة أنها طلقت لم تصح البراءة كالتقي به القاضي حسين وهو كما ترى أخذ من نظائر حاق الصلح أهقاًل بعضهم وظننا حصول الطلاق يرجع أن مرادها براتك في مقابلة طلاقى فتلفو البراءة عند انتفاءه وهذا كله متنازع فيه بأنه لا نظراً الى المواطأة والوعد كاستمرار العقود وهذا هو القياس فليكن الاوجه صحة البراءة طاعة في المستثنين اذ لا عبرة عند الاتيان بصريحها (٥٠٦) بنية كونها في مقابلة الوعد او الطلاق وليس هذا بولي من مواطأة المحلل على الطلاق

ووعده به اذ هو لها براتك
ناوية ذلك كقول الولي
زوجتك تاو اذ ذلك فكالم
ينظروا الآية ثم بل عملوا
بالصرح المخالف لما في ذلك
هنا بل أولى لان النكاح عتاط
له مالا يحتاج للبراءة بهذا
يظهر أن الوجه في قوله
انت طالق بعد قوله بالذلك
صدائق على صحة طلاقى
وقوعه رجعيان أن ظن ان
ما جرى منها التباس الطلاق
بموضع صحيح لما تقرر انه
لا عبرة مع الصريح بظن
يقتضى خلافه به رد على
من زعم حالة ظن التباس
المذكور انه لا يقع لان
جوابه بقدر فيه إعادة
ذكر العوض فكأنه قال
انت طالق على العوض
المذكور ولو قال ذلك لم
تطلق اذ لا عوض هنا صحيح
ولا جأده وماله
تعلق بذلك فراجعها وانما
قدر الثمن المذكور في اللفظ
بعده في نحو البيع لان
الجواب لا يستقل به قاله
لنوصف الصحة على اللفظين

بخلافه هنا لأنه يستقل بالطلاق
وهي تستقل بالبراءة فلم
يحتاج لذلك التقدير على أن

أي ما وعدت) الاولى ان يقول ابرأتك ما وعدت (قوله وايد) أي ما قاله (قوله ايضاً) أي كافي في شكل وغيره
(قوله طلقت) أي بالاراء المذكور فلنوعر بالمضارع كان احسن (قوله وهو) أي الاسرار كافي أي القاضي
حسين (قوله حصول الطلاق) أي بالاراء المذكور (قوله عند انتفائه) أي الطلاق (قوله وهذا كله الخ) وهو
من كلام الشارع لا البعض والاشارة الى قوله فاقى ان عجل الى قوله وهذا (قوله بأنه لا نظار الخ) لا ينبغي انه
لا يلاقى مسألة الأصحى وكذا قوله الاقوى وليس هذا الخ لا يلاقيه (قوله مطلقاً) أي وجد المواطأة والوعد
بالاعطاء في المسئلة الاولى او لا ووجد ظن حصول الطلاق في المسئلة الثانية او لا (قوله في المستثنين) وهما
اقتداء من عجيل واسماعيل بعدم صحة الاراء او افتاء الأصحى بقوله لم يصح الاراء اه كرى (قوله بصريحها)
أي البراءة (قوله مقابلة الوعد) أي في المسئلة الاولى وقوله او الطلاق أي في المسئلة الثانية (قوله وليس
هذا) أي ما ذكر من المواطأة والوعد المذكورين (قوله اذ هو الخ) علة للتسوية وقوله ذلك أي مقابلة الوعد
او الطلاق (قوله ناو اذ ذلك) أي الطلاق الموعد (قوله بل عملوا بالصريح الخ) أي وصحوا النكاح مم اه
كردى (قوله ان الوجه الخ) تقدم ان المعتمد وقوعه بانناقال الحثي لوطاق طاعة حصول البراءة بذلك فهل
يبين عندهم يقول بانها تبين اذ طلق طاعة حصول البراءة بعد قوله طلق فتنى فانت برى من صدائق اه
اقول الامر كذلك وقد صرح به في النهاية فباسم اه سيد عمر وقضية ذلك عدم حصول البراءة في المستثنين
السابقين لاسياف المسئلة الثانية (قوله لما تقرر الخ) أي آفا في قوله وهذا كله متنازع فيه بأنه الخ
(قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله انتهى) أي كلام الزاعم (قوله ومه) أي
قبيل فصل الالفاظ الملزمة اه كرى (قوله وانما قدر الثمن المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو
ان افعال عبارة المكلف بحسب الامكان اولى من افعالها وانما في نحو البيع متوقف على تلك الملاحظة
فتمسكت بخلافه هنا فانه يمكن الاعمال بدونها بان يحمل على الطلاق المنجز او البراءة المنجز فتأمله اه سيد عمر
(قوله الثمن المذكور في اللفظ) أي في لفظ البادى من المتعاقدين (قوله بعده) متعاقب بقدر والضمير اللفظ
أي قدر في كلام المحجب من المتعاقدين الثمن المذكور في كلام البادى منها (قوله في نحو البيع) أي
فيال وقال البائع مثلاً بعتك هذا بالف لقال المشتري اشترى به وسكت عن ذكر الف وقوله في نحو البيع
متعاقب بقدر التقييد بالظرف الاول (قوله لان الجواب) أي في نحو البيع (قوله وذكر مقابل البراءة)
أي في المسئلة الاولى وقوله او الطلاق في المسئلة الثانية (قوله القاضي به) أي بقصد المقابلة (قوله كالمقال)
طلعت أي في جواب اطلقت زوجتك وقوله هم قال ظننت الخ أي تخابري بطلعت كان مبني على الظن
المذكور وقوله وقد اقيمت بخلافه أي خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجتى باقية في عصمتي
(قوله والوا) أي وان لم توجد القرينة القوية (قوله وباقى قريباً) أي في مبحث صرائع الطلاق (قوله)
ولا يأناليه أي ما ياتي قريباً ما هنا أي قوله وانما تقرر في صرف الصحيح من نصية الخ لان ذاك أي ما ياتي
قريباً (قوله وليس هذا) اشار به الى قوله ولو قال ابرأ مني واعطيك كذا الخ اه كرى (قوله مع قرينة)

فأعني من أقساط اخيرة هي صداقك (قوله وهذا يظهر ان الوجه الخ) لو طلق طاعة حصول البراءة
بذلك فهل تبين عندهم يقول بانها تبين اذ طلق طاعة صحة البراءة بعد قوله طلق فتنى فانت برى من صدائق

ذكر الثمن موهوم في صيغة صحيحة ملو مقوذكر مقابل البراءة او الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم ينظر اليه والى القرينة القاضي أي
به لا هنا لوقرني في القاسد حتى تقبله بجواب انما تقرر في حرف الصحيح عن قضيتيه اذ اقول ببحث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة
يتبادر منها صرفها لعا من موضوعها كالمقال طانت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل
ذلك في طلقت أهو صريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يثبت والاحتش باقياً قريباً ان القرينة المخالفة لوضع اللفظ تلفو فلا ينافي
ما هنا لان ذاك في قرينة لفظية وما هنا في قرينة عالية فادفع ما بالغضهم هنا ليس هذا كمن اقر بطلاق او عتق مع قرينة لان الاقرار لكونه

اخبار اعن حق سابق تؤثر
 فيه القرينة مالا تؤثر في
 الانفاذ ولو قال انت طالق
 ان اخرت دينك الى اخر
 السنة لم تطلق إلا ان مضت
 السنة ولم تطالبه إذا المراد
 بالتأخير التزامه لا مجرد
 قولها اخرت خلافا لابن
 الصلاح فان اراد بالتأخير
 صيرورة مؤجلا فاجله
 بالتذرع والافلازعم انه
 بالنذر لا يسي تاجيلا
 ممنوع ولو قال ان ابراتي
 من مهر لك هو عشرة فابراته
 منه فيان اقل ما ذكره او
 اكثر فانه يظهر الوقوع
 في الاولى لان الشرط عليها
 وقد صرحوا بان الابرار من
 الاكثر يستلزم من الاقل
 فصار كشمول كلامه كانه
 يعلمه دون الثانية لانه حيث
 جاهل به ومع جملة به لا
 وقوع لان الطلاق بالابرار
 معا وضوح لا بد فيها من
 علمها بالموضع واطلاق
 الوقوع هنا او عدمه غلط
 فاحذر ومثله وهو ثمانون
 السابقة غير هذه تمامه
 ولو كان لها في ذمة معلوم
 ويجوز فقال ان ابراتي
 من جميع ما في ذمتي فانت
 طالق فابراته من المعلوم
 وحده او منها بقياس ما مر
 عن القاضي حسين انه لا
 يبراعن المعلوم لانها إنما

اي كان اقرب ذلك عتب الاداء المتبين فساده فلا يقع الطلاق والعتق لقريته انه إنما تبذلك الاقرار على
 ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) اي الحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة (قوله التزامه) اي التأخير
 إلى مضي السنة بان لا تطالبه اليه (قوله مؤجلا) اي بسنة (قوله والافلا) اي وان لم توجه بالنذر
 فلا يقع الطلاق وان اخرته ولم تطالبه إلى مضي السنة (قوله في الاولى) اي في صورة تبين النقص وقوله
 دون الثانية اي في صورة تبين الكثرة (قوله لانه) اي الزوج حيث ذى حين تبين الكثرة جاهل به
 اي بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا) اي الشامل لصورتى الاقل والاكثر (قوله ومثله) وهو
 ثمانون الخ وجه الفرق بين ما هنا ومثله الثمانين انه لما نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق
 في مقابلة مهر ما وقد حصل له وان اخطأ في ظن انه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي
 سمح بالطلاق في مقابلته لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال وقع كاتقدم عن الشارح لان
 عليه قرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا اه سيد
 عمر (قوله السابقة) اي في شرح وفي قول بيدل الخ (قوله بقياس
 ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كافي به القاضي
 حسين اه كرى (قوله بقياس ما مر عن غيره) وهو قوله
 فليكن الاوجه الخ اه كرى الاولى وهو قوله
 وهذا كله منازع فيه بانه لا نظر إلى المرافعة
 والوعد كسائر العقود (قوله وبإتي
 ذلك) اي ما ذكر من
 القياسين

(تم الجزء السابع من حواشي تحفة ابن حجر ، ويليه الجزء الثامن اوله كتاب الطلاق)

ا برات في مقابلة الطلاق ولم يقع بقياس ما مر عن غيره البراءة وبإتي ذلك لها لو طلقها ثلاثا لم يعلق طلاقها بالابرار فانها في ذمتها في عصمتها

(فهرست الجزء السابع من حراشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
 (للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، رحمه الله تعالى)

مجمعة

- ٢ كتاب الوصايا
 ٢١ فصل في الوصية لغير الوارث رحمة التبرعات
 في المرض
 ٢٨ فصل في بيان المرض المخوف والملاحقه
 ٤١ فصل في أحكام لفظية للوصى به وله
 ٦٠ فصل في أحكام معنوية للوصى به مع بيان ما يفعل
 عن الميت
 ٧٦ فصل في الرجوع عن الوصية
 ٨٣ فصل في الإيصاء
 ٩٨ كتاب الوديعة
 ١٢٨ كتاب قسم الفئ والغنيمة
 ١٤١ فصل في الغنيمة وما يتبعها
 ١٤٩ كتاب قسم الصدقات
 ١٦١ فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
 ١٨٢ كتاب النكاح
 ٢٠٩ فصل في الخطبة
 ٢١٧ فصل في أركان النكاح
 ٢٥٣ فصل في موانع ولاية النكاح
 ٢٨٤ فصل في تزويج المحجور عليه
 ٢٩٦ باب ما يحرم من النكاح
 ٣٢١ فصل في حل نكاح الكافرة
 ٣٢٨ باب نكاح المشرک
 ٣٣٧ فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
 ٣٤٤ فصل في مؤنة المسئلة أو المرتدة
 ٣٤٥ باب الخيارات في النكاح والاعفاف ونكاح العبد
 وغير ذلك
 ٣٦١ فصل في الاعفاف
 ٣٦٧ فصل السيد بأذنه في نكاح عبد لا يضمن
 ٣٧٥ كتاب الصداق
 ٣٨٤ فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاسد
 ٣٩٣ فصيل في التفويض

مصحفة

- ٣٩٧ فصل في بيان مهر المثل
 ٤٠١ فصل في تشطير المهر وسقوطه
 ٤١٥ فصل في المنة
 ٤١٨ فصل في الاختلاف في المهر والتجالف فيما سمي منه
 ٤٢٢ فصل في ولية العرس
 ٤٣٨ كتاب القسم والنشوز
 ٤٥٤ مطلب في حكم النزول عن الوظائف بموضع
 ٤٥٧ كتاب الخلع
 ٤٧٦ فصل في الصيغة وما يتعلق بها
 ٤٨٧ فصل في الالفاظ الملازمة

(تم)

